

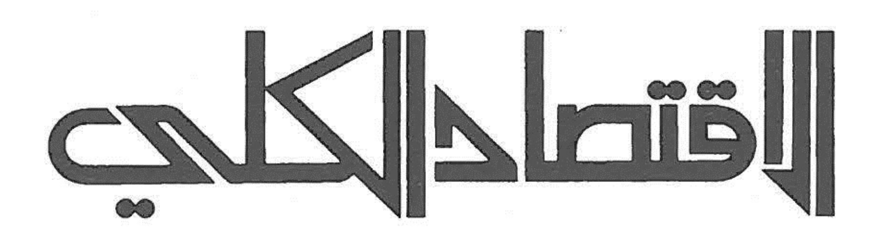
النظرية والسياسة

تأليف
مايكل ابدجمان

ترجمة وتعريب
محمد ابراهيم منصور

دار المريخ

دار المريخ للنشر



الاقتصاد الكلي

النظرية والسياسة

تأليف

مايكل ابدجمان

ترجمة وتعريب

محمد ابراهيم منصور

كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك سعود - القصيم

مراجعة

عبد الفتاح عبد الرحمن

كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك سعود - القصيم

تقديم

د. سلطان المحمد السلطان

عميد كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك سعود - القصيم

(سابقاً)



دار المريخ للنشر

ردمك : ٦ - ٤٣ . - ٢٤ - ٩٩٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

اختطت كلية الاقتصاد والادارة لنفسها منهجا فريدا بين المناهج السائدة في الجامعات العربية ، وعقدت العزم على أن تسير فيه باذن الله حتى نهايته . وهو ترجمة المراجع العلمية الحديثة في مجال العلوم الاقتصادية والادارية ، ونشرها وتدريسها لطلاب الكلية ، رغبة في رفع المستوى العلمي لهم ، والوصول بالدراسات الاكاديمية الى مستوى متطور ، وتسهيل طريق البحث العلمي أمام الراغبين فيه .

وهذا الكتاب واحد من الكتب الهامة في «الاقتصاد الكلي» التي أخذت الكلية على عاتقها مهمة ترجمتها ، وتيسيرها لابناء مملكتنا وغيرهم من القارئين بالعربية . وكتاب «الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة» لمؤلفه الاستاذ مايكل ايدجمان الاستاذ بجامعة «اوكلاهوما سيتي ، يتميز بتفوق غير عادي في الجمع بين النظرية والتطبيق ، كما يتميز ببراعته في استخدام الادوات التحليلية البيانية والجبرية ، لذلك فهو يسد ثغرة هامة في المكتبة الاقتصادية العربية ، ويلبي حاجة ضرورية لطلاب المستوى الوسيط ويرتقي في بعض أجزائه الى مستوى الدراسات العليا . ونظرا لأهمية هذا الكتاب وقيمته العلمية ، فقد قررت الكلية تدريسه في مقرر التحليل الاقتصادي الكلي (٣١٦ قصد) لتمكين طلابنا من الوقوف في مصاف طلاب البلدان المتقدمة .

وقد جاءت الترجمة على الوجه الذي ننشده من الدقة والأمانة ، والالتزام بالمحتوى العلمي للكتاب . وفي هذه المناسبة لا يسعني الا أن أحيي الجهد المخلص الذي بذله الدكتور محمد ابراهيم منصور أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية الذي قام بترجمة الكتاب ، ونتمنى لمثل هذه الجهود باذن الله ان تتواصل وتزدهر ، وان يتحقق من هذه النهضة التي بدأتها كليتنا الفتية كل الخير لبلادنا وأجيالنا ، وان يكتب لهذه الرسالة التي حملت لواءها كلية الاقتصاد والادارة مزيد من التقدم والاستمرار .

والله الموفق الى سواء السبيل . .

دكتور سلطان المحمد السلطان
عميد كلية الاقتصاد والادارة
(سابقاً)

فاتحة

قليلة هي تلك الكتب التي تستحق أن تقرأ أو تقتنى ، ولا يختلف في ذلك المؤلفات التي كتبت خصيصا للدائرة الضيقة من الباحثين والمهتمين ، أو تلك التي توجه بها مؤلفوها الى الدائرة الاوسع من القراء . ولذلك لم يحفظ تاريخ الفكر الانساني غير أسماء قليلة من أمهات الكتب التي تجاوز تأثيرها المجتمعات التي كتبت لها واللغات التي خطت بها ، بل واحيانا العصر الذي ظهرت فيه . ولهذا استحقت ما نالته من ذيوع وانتشار ، بفضل ما انطوت عليه من قيمة علمية وأدبية لا يختلف عليها الناس مهما اختلفت أوطانهم .

وهذا الكتاب الذين بين أيدينا واحد من تلك الكتب التي تستحق أن تقرأ لأن المؤلف نفسه خطى ـ في كتابه ـ خطوات أوسع في المساهمة في رأب الصدع الذي ظل قائما ـ في كثير من المؤلفات ـ بين النظرية والسياسة ، وعرض النماذج الكلية بشكل تجاوز في منهجه الأطر التقليدية التي تعارفت عليها كثير من المراجع العلمية ، ودرجت على استخدامها جامعات كثيرة في عالمنا العربي وغير العربي . وقد ارتفع البروفيسور ايدجماند في شروحه وأساليب تحليله الى المستوى الذي يجعل من كتابه هذا مرجعا جديرا بان يكون له مكان خاص في المكتبة الاقتصادية العربية ، ومصدرا له قيمته يعود اليه ـ عند الحاجة ـ الطلاب والباحثون وصانعو السياسات .

وقد أحسن المؤلف صنعا حين أدخل ـ على طبعته الثانية ـ تعديلات عديدة ، وهي التعديلات التي أومأ اليها المؤلف اجمالا في تقديمه لهذه الطبعة . وجاءت في مكانها الصحيح ، استيفاء لبعض مواطن النقص في الطبعة الأولى .

والكتاب الذي نقدمه اليوم للقارئين بالعربية ، هو ترجمة كاملة للطبعة الثانية التي صدرت عام ١٩٨٣ ، لم نجر فيها تعديلا الا في الحدود التي اقتضتها الضرورة كاستخدام وحدة نقدية عربية وهي الريال العربي السعودي بدلا من الدولار

الامريكي ، أو تعريب بعض الأسماء والأمثلة .

وقد حرصنا في هذه الترجمة على الاحتفاظ بحرفية الاطار العام للكتاب وعدم المساس بمحتوياته ، بمافي ذلك ترجمة التعليقات الهامشية والحواشي التي جاءت عقب كل فصل، عوناللباحثين وطلاب الدراسات العليا الذين يرغبون في الاستزادة والتعرف على الكتابات العلمية الجديدة في النظرية الاقتصادية والتحليل الكلي . كما حرصنا على ترجمة الأسئلة والمناقشات التي قدمها المؤلف عونا لطلابنا على المراجعة والفهم واستيعاب النماذج .

ولست أدعي لنفسي - في النهاية - فضلا في اختيار هذا الكتاب ليكون بين المجموعة النادرة من المراجع العلمية الحديثة التي اضطلعت برسالة ترجمتها ونشرها كلية الاقتصاد والادارة / جامعة الملك سعود - فرع القصيم ، فالفضل يعود للمبادأة الشجاعة التي بدأها الدكتور/ سلطان المحمد السلطان عميد كلية الاقتصاد والارادة ، عندما تبنى هذا «المشروع العلمي» الفذ وغامر بركوب الصعب ، ولم يدخر وسعا في تأمين وسائل النجاح لمشروعه والسهر عليه ، وتوفير ضمانات التقدم والاستمرار له .

واني لمدين وزملائي اعضاء هيئة التدريس بالكلية بما أرساه الدكتور السلطان من تقاليد راسخة للبحث العلمي ، وما أشاعه من روح التعاون البناء ، وهي الروح التي تثمر اليوم هذا الكتاب وغيره من مؤلفات عكف على ترجمتها زملاء لنا وتشق اليوم طريقها الى أيدي قرائها ، تحمل معها بشرى بازدهار علمي واعد .

واني لمدين بالطبع الى جهود آخرين من الزملاء على رأسهم الدكتور كامل سلمان العاني رئيس قسم الاقتصاد بالكلية الذي غمرني بتشجيعه ، ولم يألو جهدا في توفير مناخ طيب للانتاج العلمي . كما أدين بالشكر لزميلي الدكتور / عبد الفتاح عبد الرحمن لقيامه بمراجعة الكتاب ، والدكتور / حسن يوسف الذي أعد لاغراض التدريس فصولا ستة من هذا الكتاب ، واسترشدنا بملاحظاته عن هذه الفصول وخبرته بتدريس المادة .

ويطيب لي أيضا في هذا الاستهلال ان اشكر الاستاذ الدكتور / نعمة الله نجيب ابراهيم استاذ الاقتصاد على تفضله بقراءة المخطوطة ، وتسجيله لبعض الملاحظات الفنية التي أفادت كثيرا في تنقيح الكتاب وخروجه في الصورة التي نرجوها له .

ولا يغيب عنا - ونحن في مقام العرفان والشكر - ان نثني على هذا الجهد غير العادي الذي بذله الاخوة العاملون في سكرتارية القسم ، الاساتذة يحيى عبد الحميد

السروجي، أحمد زكي ومحسن خليل الذين قاموا بكتابة هذه المخطوطة على الآلة الراقنة.

وبعد، فالكتاب عملنا الاول في مجال الترجمة، ونرجو من الله ألا يكون عملنا الاخير، وأن يعم به النفع.

والله من وراء القصد وهو يهدي الى سواء السبيل..

د. محمد ابراهيم منصور

عنيزة في ٣ رمضان ١٤٠٥هـ
٢٢ مايو ١٩٨٥م

تقديم المؤلف

بينما احتفظنا بالاطار العام والنموذج الذي عرضناه في الطبعة الاولى ، فقد ادخلنا تغيرات عديدة في هذه الطبعة الثانية ، من اهمها التأكيد مجددا على اختلاف وجهات نظر ـ الكينزيين والنقديين وانصار التوقعات الرشيدة واقتصاديات جانب العرض التي ظهرت في السنوات الاخيرة ، سواء فيما يتعلق بالنظرية او السياسة . (انظر على وجه الخصوص الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر) . . وتوصف التغيرات الاخرى المهمة في الفقرات التالية .

فالفصل الثاني أصبح الان يتضمن قسما عن الناتج القومي الاجمالي والاقتصاد الخفي . كما أعيد تنظيم الفصلين الثالث والرابع ليتضمنا مقدمة موجزة لنظرية تحديد الدخل . وشددنا التأكيد ـ في الفصل الخامس ـ على العلاقة بين الادخار ومعدل العائد بعد فرض الضريبة ، وأصبح الاشتقاق الجبرى الان للمنحنى IS يدخل في صلب الفصل السادس بعد ان كان مجرد ملاحظة هامشية . ويصدق نفس القول على اشتقاق المنحنى LM في الفصل الثامن وحساب التوليفة التوازنية للدخل وسعر الفائدة في الفصل التاسع . اما الفصل السابع فقد نقح لكي يعكس التغيرات الحالية في تعريفات المجاميع النقدية monetary aggregates والترتيبات التنظيمية في قطاع التمويل . ويتضمن الفصل الثامن الان قسما عن الاشتقاق الجبري للعلاقة بين الطلب على النقود بدافع المعاملات وسعر الفائدة ، بينما أرجأنا مناقشة دالة فريدمان للطلب على النقود الى الفصل الحادي عشر ، حيث عرضت كمقدمة لوجهة نظر النقديين عن آلية الانتقال . ويتعامل الفصل الحادي عشر الان مع نظرية تحديد الدخل من وجهة نظر التوقعات الرشيدة وجانب العرض بالاضافة الى وجهة نظر النقديين ، ويتضمن ايضا مناقشات للبرنامج الاقتصادي للرئيس ريجان والعودة الى قاعدة الذهب ومنحنى لافر Laffer curve .

وقد ناقشنا الاسعار القياسية للمنتج والمستهلك بتفصيل واف الان في الفصل الثاني عشر، كما نوقشت ايضا بعض التأثيرات الاضافية للتضخم ، بالاضافة الى ربط

نظام الضريبة على الدخول الشخصية بالارقام القياسية للأسعار الذي يبدأ العمل به في عام ١٩٨٥ .

كما أعيد تنظيم الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من أجل مزيد من التشديد على اختلاف وجهات النظر المتعلقة بالمقابلة بين التضخم والبطالة ، والسياسة الملائمة لكبح جماح التضخم . وقد توسعنا في مناقشة عملية الربط بالارقام القياسية indexation كوسيلة للتغلب على التضخم . ونقلنا هذه المناقشة الى الفصل الرابع عشر .

وقد أعيد تنظيم المناقشة التمهيدية لميزان المدفوعات في الفصل السادس عشر ، كما أدمج قسم عن السياسة الضريبية والاستثمار في الفصل السابع عشر، وتضمن هذا الفصل أيضا مناقشة للعجز وأثره على الاقتصاد القومي .

أما الفصل الثامن عشر فقد تناول الاجراءات العملية لبنك الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي) التي قدمها في ٦ أكتوبر ١٩٧٩ .

أما الفصل التاسع عشر فهو يتصدى الان لمناقشة قواعد الاسعار والأجور في ظل إدارة الرئيس كارتر .

وقد ذيلت هذه الطبعة بملحق عن نمو الانتاجية «كتبه الاستاذ رونالد موماو Ronald L. Moomaw من جامعة ولاية أوكلاهما .

وقد استوعبت الملاحظات الهامشية في صلب الكتاب مما جعلها سهلة القراءة . وعلاوة على هذا تضمن الكتاب عرضا للاسئلة والقراءات المقترحة .

ويود المؤلف أن يعبر عن شكره على التعليقات المفيدة التي قدمها كل من فليب بوركو philip J. Bourque من جامعة واشنطون وكلاود فاريل Claude M. Farrell من جامعة نورث كارولينا وكاثلين لانجلي Kathleen M.Langley من جامعة بوستون ، وجان ميشال Jan M. Michal من جامعة ولاية نيويورك ، ورونالد موماو Ronald L. Moomaw . وجون ريا John D. Rea ولاركين وارنر من جامعة ولاية اوكلاهما وباربارا ييتس من جامعة سيتل .

والمؤلف مدين ايضا للاستاذ موماو Moomaw على تفضله بكتابه ملحق عن نمو الانتاجية .

وأخيرا أتقدم بالشكر الى زوجتي جوديث ايدجماند Judith Edgmand على مراجعة المخطوطة المنقحة ، والى ابنتي جين ايدجماند Jeanne Edgmand على طباعة جزء من المخطوطة بعد تعديلها .

المحتويات

الفصل الأوّل
مُقدّمة

الفصل الأول
مقدمة

واجه الاقتصاد الامريكي ، في حقبة السبعينات - معدلات مرتفعة للبطالة والتضخم . وهذه المشكلات الاقتصادية ليست بجديدة. اذ يعاني هذا الاقتصاد بين الحين والآخر من البطالة والتضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وعجز ميزان المدفوعات . ففي فترة الكساد الكبير في الثلاثينات حدثت بطالة واسعة النطاق . وفي الأربعينات حل التضخم محل البطالة باعتباره المشكلة الاقتصادية الرئيسية .

وفيما بين أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، واجه الاقتصاد الأمريكي معدلات عالية نسبياً من البطالة ، وانخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي وعجزاً في ميزان المدفوعات . وما ان جاءت نهاية الستينات حتى عاد التضخم الى مقدمة المشاكل الاقتصادية .

ولم يتغير الحال كثيرا بقدوم عام ١٩٨٠ ، فقد واجه الاقتصاد بطالة وتضخما وبطئا في معدل النمو وعجزا في ميزان المدفوعات .

وتتعامل الفصول التالية من هذا الكتاب مع القضايا التي تثيرها هذه المشكلات الاقتصادية وتقترح سبل علاجها .

ويبدأ هذا الفصل بمناقشة الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وعلاقتهما بالثورة الكينزية . ويتناول - بعد ذلك - دور النظرية الاقتصادية مستعينا بنموذج بسيط لتحديد الاسعار . ثم يتناول أخيرا أهداف السياسة الكلية .

الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي Microeconomics and Macroeconomics

هناك فرعان رئيسيان للنظرية الاقتصادية وهما : الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي . والاقتصاد الجزئي يتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد وهي عادة : الاسر Households والمنشآت Firms . فالاقتصاد الجزئي يهتم - مثلا - بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بين الانفاق على مختلف السلع والخدمات . كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الانتاج الذي يمكن منشأة ما من تعظيم الربح Profit - Maximizing .

وفي بعض الأحيان ، يتعامل الاقتصاد الجزئي مع وحدات صناعية كبرى . فإذا زاد الطلب ـ مثلا ـ على منتجات صناعة معينة ، فإن الاقتصاد الجزئي يحاول ان يتتبع اثر الزيادة على سعر المنتج ومستوى انتاج هذه الصناعة .

وعلى النقيض ، يتعامل الاقتصاد الكلي مع الاقتصاد القومي في مجموعه ويتجاهل الوحدات الفردية ، وكثيرا من المشاكل التي تواجهها .

وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله ، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للاسعار وليس بالناتج ومستوى الاسعار في كل منشأة أو صناعة على حده .

وهناك فرق ايضا بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي من الناحية المنهجية . فالاقتصاد الجزئي يفترض ، بشكل عام ، ان الناتج الكلي والمستوى العام للاسعار محددان . ومن ثم فهو يحاول ان يشرح كيف يتحدد الناتج والاسعار للسلع كآحاد Individual products . بينما يفترض الاقتصاد الكلي استقرار توزيع الناتج والاسعار النسبية ، ويعامل الناتج الكلي والمستوى العام للاسعار كمتغيرين variables ويحاول ان يشرح كيف يتحددان . وقد يصعب ، عمليا ، ان ندرك هذا الاختلاف الحاد بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي . فالتغير في المتغيرات الجزئية قد يؤثر بقوة في المتغيرات الكلية والعكس بالعكس . وعلى سبيل المثال ساعد الحظر البترولي والعجز في امداداته عام ١٩٧٣ ـ وهي مشكلة جزئية ـ على حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي الامريكي .

ومع ذلك فالفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي لا يخلو من معنى .

النظرية الاقتصادية والثورة الكينزية

Economic Theory and The Keynesian Revolution

وفيما قبل الثلاثينات ، كان اهتمام الاقتصاديين بالتحليل الجزئي أشد وأقوى كثيرا من اهتمامهم بالتحليل الكلي . وقد كان السبب الرئيسي وراء ذلك هو افتراض ان العمالة الكاملة هي الوضع الغالب باستثناء فترات مؤقتة تتسم بالاختلال . فإذا سادت العمالة الكاملة ، فإن الناتج القومي يكون ثابتا في الفترة القصيرة . وبافتراض ثبات الناتج الكلي ، كرس الاقتصاديون وقتهم للتحليل الجزئي الذي يركز على تحديد مستوى الاسعار والناتج لوحدات السلع .

ومع ذلك فقد حفزت حادثتان ـ في الثلاثينات ـ تطوير الاقتصاد الكلي : الأولى ،

ان الكساد الكبير The great depression اثبت ان الفروض التي تستند اليها العمالة الكاملة ، وثبات الناتج الكلي لا يمكن الدفاع عنها . فقد كان معدل البطالة في الولايات المتحدة الامريكية ٣,٢٪ في عام ١٩٢٩ ، ثم بلغ ٢٤,٩٪ في عام ١٩٣٣ ، وقد هبط الناتج القومي الاجمالي الحقيقي - وهو مقياس لناتج الأمة من السلع والخدمات - من ٣١٥,٧ بليون دولار في عام ١٩٢٩ الى ٢٢١,١ بليون دولار في عام ١٩٣٣ بانخفاض بلغ نحو ٣٠٪ .

وعندما تحقق الاقتصاديون من ان معدل البطالة والناتج الكلي متغيران ، فقد رأوا بوضوح ضرورة دراسة القوى التي تحددهما .

والحادثة الثانية هي نشر الاقتصادي البريطاني «جون مينارد كينز John Maynard Keynes » كتابه «النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود[1] The General Theory of Empolyment , Interest and Money » سنة ١٩٣٦ . وفي هذا الكتاب قدم «كينز» نظريته التي توضح ان البطالة يمكن ان توجد لفترات طويلة من الزمن أو حتى إلى مالا نهاية .

وقد استقبل كثير من الأقتصاديين نظرية كينز - او الاقتصاديات الكينزية Keynesian Economics كما اطلق عليها أخيرا - بحماس منقطع النظير . وفي الحقيقة ، فإن نشر كتاب كينز ، والكتابات اللاحقة التي تبنت آراءه يشار اليها في الغالب بوصفها «الثورة الكنزية» .

ومع ان نظرية كينز قد لا تكون - في حقيقتها - ثورية ، الا ان كتابه كان له اثر عميق على الاقتصاديين وعلى النظرية الاقتصادية .

النماذج الاقتصادية Economic Models

يكرس جانب كبيرمن هذا المرجع لتطوير نموذج نظري للاقتصاد القومي . والنموذج ما هو الا مجموعة من العلاقات تمثل الاقتصاد أو واحدا أو أكثر من قطاعاته . ويمكن التعبير عنه في كلمات أو جداول أو أشكال بيانية أو معادلات رياضية .

والنموذج يتجرد من التفصيل ، ويركز الاهتمام على العلاقات الاساسية ، وبذلك يبسط الواقع حتى يمكن فهمه .

ومع انه غالبا ما تنتقد النماذج أو النظريات الاقتصادية على اساس انها لا تعبر تماما عن الواقع ، الا ان الحكم عليها يجب ان يتم من خلال قدرتها على تفسير الأحداث أكثر من مدى تعبيرها عن الحقيقة . وذلك ان هذه النماذج لا يمكن ان تكون واقعية تماما . فالعالم معقد الى درجة يصعب معها وصفه تفصيليا ، كما ان احد الأهداف الاساسية

للنظرية الاقتصادية هو شرح وتفسير الاحداث والظواهر الاقتصادية . ولهذا يجب الحكم على النموذج أو النظرية الاقتصادية على أساس مدى قدرتها على انجاز هذا الهدف . فإذا كان النموذج الاقتصادي يساعدنا على فهم الواقع فهو ، اذن، نموذج جيد . أما اذا قادنا النموذج الى سوء الفهم ، فهو نموذج عاجز . وعندئذ يجب علينا ان نبحث عن نماذج بديلة . وعلى سبيل المثال افترض النموذج التقليدي ـ قبل ظهور كينز ـ أن العمالة الكاملة هي الحالة العادية ، على اساس النموذج القائم للاقتصاد الكلي ، وهو النموذج التقليدي[٢] . كما اعتبرت البطالة ـ اذا وجدت ـ ظاهرة مؤقتة . ولكن البطالة الواسعة النطاق التي سادت العالم اثناء الثلاثينات ، ولم تبد في الأفق سوى مؤشرات قليلة على اختفائها ، دفعت الاقتصاديين الى التخلي عن النموذج التقليدي أو تعديله . وطبقاً لنظرية كينز فإن البطالة يمكن ان توجد لفترات طويلة . وبما ان الخبرة العملية بدت وكأنها في صف التنبؤات التي قامت على اساس النظرية الكينزية ، فقد تخلى الاقتصاديون عن النموذج الكلاسيكي لصالح نظرية كينز .

التحليل الساكن المقارن والتحليل الحركي

Comparative Statics and Dynamics

تستخدم النظرية الاقتصادية للتنبؤ بنتائج اجراءات معينة . فالنظرية الاقتصادية يمكن ان تتنبأ أو تشرح مثلا ، نتائج الزيادة في عرض النقود ، كما انها تستطيع ان تتنبأ بأثر الأنخفاض في معدلات الضرائب . ويعتمد القيام بهذه التنبؤات غالبا على استخدام التحليل الساكن المقارن Comparative statics methods اذ تقارن اوضاع التوازن المقابلة لمجموعتين او اكثر من الظروف الخارجية .

ولكي نوضح الطريقة وأوجه القصور فيها دعنا نعرض المثال التالي من الاقتصاد الجزئي , ونقدم في نفس الوقت بعض المفاهيم والمصطلحات التي نستخدمها مؤخرا في هذا الكتاب .

ودعنا نفترض بأننا مهتمون بسوق اللحم . وسوف نفترض :

أولا : أن كمية اللحم التي يرغب المستهلك في شرائها في فترة زمنية معينة تتوقف على سعرها وعلى دخل المستهلك . وعليه يمكن وضع معادلة الطلب على اللحم في الصورة التالية :

$$D = f(p, Y) \quad (١ - ١)$$

حيث D هي كمية اللحم المطلوبة وP هي سعر اللحم وY هي دخل المستهلك . ولنفترض ايضا ان الكمية المطلوبة تتناسب عكسيا مع السعر ، وطرديا مع دخل

الفرد . وعلى ذلك فان انخفاض السعر يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة ، كما ان ارتفاع دخل الفرد يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة .

ثانيا : نفترض ان كمية اللحم التي يرغب المنتجون أو العارضون في طرحها في كل فترة زمنية تتناسب طرديا مع سعر اللحم . وهذا يعني انه عندما يزداد سعر اللحم تزداد الكمية المعروضة منه . ويمكن التعبير عن عرض اللحم بالمعادلة التالية :

$$S = g(p) \qquad (١ - ٢)$$

حيث S هي الكمية المعروضة من اللحم وتمثل P اسعار هذا اللحم .

وتعتبر المعادلتان (١ - ١) و (١ - ٢) من المعادلات السلوكية لانها تصف سلوك الطالبين والعارضين . فالمشترون يشترون مزيدا من اللحم عند انخفاض أسعاره . بينما يعرض العارضون كميات أكبر من اللحم لبيعها عند الاسعار المرتفعة .

ثالثا : نفترض ان سوق اللحم تكون في حالة توازن عندما تتساوى الكميات المطلوبة من اللحم مع الكميات المعروضة منه في فترة زمنية معينة . وتأخذ معادلة التوازن الصيغة التالية :

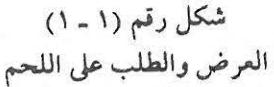
$$D = S \qquad (١ - ٣)$$

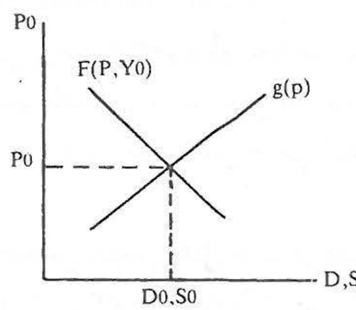
والمعادلة (١ -٣) هي شرط التوازن equilibrium condition لانها تحدد الشرط الضروري لتوازن سوق اللحم . ويوجد التوازن عندما لاتميل المتغيرات التي نحن بصددها الى التغير . وفي هذه الحالة يحدث التوازن عند السعر الذي تتعادل عنده الكميات المطلوبة من اللحم مع الكميات المعروضة منه . وليس يخفي أنه عند أي سعر آخر ، تكون الكمية المطلوبة اكبر أو أقل من الكمية المعروضة . وفي كلتا الحالتين فان السعر يتجه الى التغير . فهو يميل الى الارتفاع اذا كانت الكمية المطلوبة تزيد عن الكمية المعروضة ، ويميل الى الانخفاض اذا حدث العكس .

ودعنا نفترض ان دخل الفرد Y ثابت وعلى هذا نجد ان :

$$Y = Y_0$$

فإذا أخذنا في الاعتبار الدخل Y ، والمعادلات الثلاث السابقة ، فإن القيم التوازنية للمتغيرات الثلاثة S,D,P يمكن تحديدها اما جبريا أو هندسيا. ويتحدد السعر التوازني، جبريا ، عن طريق احلال المعادلات السلوكية بشرط التوازن ، ومن ثم تحسب الكمية التوازنية باحلال سعر التوازن ، اما في معادلة العرض أو في معادلة الطلب حيث أن الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة عند توازن السوق .


شكل رقم (١ ـ ١)
العرض والطلب على اللحم



وقد تتحدد التوليفة التوازنية للسعر والكمية ـ هندسيا ـ عن طريق الرسم البياني لمنحنيات العرض والطلب وتعيين تقاطعها . وبما أن الكمية المطلوبة تتناسب عكسيا مع الثمن ، فإن منحنى الطلب الذي يرسم لمستوى معين من الدخل الفردي Y_0 في الشكل رقم (١ ـ ١) يكون ذا انحدار سالب . أما منحنى العرض فيكون ذا انحدار موجب حيث ترتبط الكمية المعروضة طرديا بالثمن .

وطبقا للشكل رقم (١ ـ ١) يكون الثمن التوازني P_0 والكمية التوازنية (المطلوبة والمعروضة) هي D_0 . وطالما أن شروط التوازن تبقى دون تغير فإن سعر وكمية التوازن يظلان D_0, P_0 على التوالي .

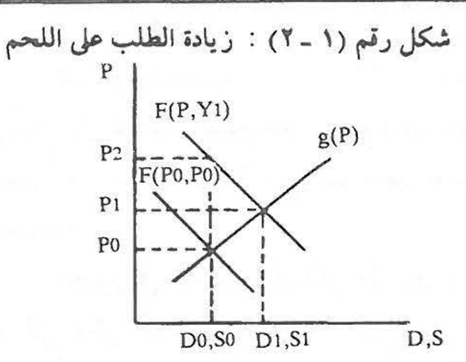
وقبل أن نستطرد في التحليل علينا أن ندرك أن المتغيرات الثلاثة S,D,P ، يطلق عليها المتغيرات الداخلية للنموذج endogenous variables . وهذا يعني أن هذه المتغيرات تتحدد قيمها من داخل النموذج . وفي هذه الحالة تتحدد قيمها عن طريق التفاعل بين العرض والطلب على اللحوم ـ أما المتغيرY فهو متغير خارجي exogenouds variable وتتحدد قيمته خارج النموذج (بواسطة قوى خارجية) .

وقد يمتد استخدام النموذج إذا أصاب المتغير الخارجي تعديل ما أو إذا حدث انتقال في منحنى الطلب أو في منحنى العرض .

ولنفترض ـ على سبيل المثال ـ إن مستوى الدخل الفردي قد تزايد من Y_0 إلى Y_1 . فحينئذٍ تزداد الكمية المطلوبة من اللحم عند كل سعر . ومن ثم ينتقل منحنى الطلب في الشكل رقم (١ ـ ٢) إلى اليمين . وبالتالي فإن السعر التوازني الجديد يصبح P_1 وتكون الكمية التوازنية الجديدة هي D_1 .

وعلى ذلك فإن الزيادة في دخل الفرد تؤدي إلى زيادة كل من سعر اللحم والكمية المباعة منه .

شكل رقم (١ ـ ٢) : زيادة الطلب على اللحم



ويتوقف حجم الزيادة على عوامل متعددة . فكلما كانت الزيادة في الدخل الفردي أو في استجابة المستهلكين للزيادة في الدخل الفردي أكبر ، كانت زيادة الطلب ومن ثم زيادة السعر أكبر كذلك . وبالمثل كلما كانت استجابة العارضين للزيادة في سعر اللحم أكبر كانت الزيادة في سعر اللحم أصغر .

ويعتبر هذا التحليل مثالاً للتحليل الساكن المقارن . فهو يتضمن مقارنة لاوضاع التوازن التي تناظر مجموعتين من الظروف . وهو يشير بالتحديد إلى القيم التوازنية للمتغيرات الداخلية ، عندما يكون هناك تغير في متغير خارجي ما ، أو في العلاقة الدالية functional relationship .

وعلى الرغم من انتشار استعمال التحليل الساكن المقارن فإن له حدودا وعليه مآخذ .

أولا : لا يصف العملية أو الطريقة التي تتحرك بمقتضاها المتغيرات من وضع توازني إلى وضع توازني آخر . وعلى سبيل المثال هل ارتفع سعر اللحم من السعر التوازني الاصلي P_0 إلى P_2 ثم هبط إلى P_1 أو أنه تزايد باضطراد إلى P_1 ؟ وبما أن التحليل السكوني المقارن لا يتضمن سوى مقارنة الاوضاع الاولية والنهائية للتوازن فإننا لا نعلم شيئا عن عملية الانتقال إلى الوضع التوازني الجديد .

ثانيا : إن هذا التحليل لا يشير إلى الوقت الذي تستغرقه المتغيرات في حركتها من وضع توازني إلى وضع آخر . وكم يأخذ سعر اللحم من وقت في تغيره ليتكيف مع الزيادة في الطلب ؟ اسبوعا أو شهرا أو سنه أو أكثر ؟ والاجابة لا يمكن أن نستشفها من التحليل الساكن المقارن .

ثالثا : إن منهج التحليل الساكن المقارن لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد . فقد تنحرف المتغيرات عن الوضع التوازني الجديد ، وحينئذٍ ينشأ توازن غير مستقر . وحينئذٍ يؤدي التحليل الساكن المقارن إلى نتائج خاطئة ، ما دام التوزن الجديد لم يتحقق . ومن ناحية أخرى ، إذا اتجهت المتغيرات إلى الوضع

التوازني الجديد ، ينشأ توازن مستقر . وإذا كان النظام مستقرا فإن منهج التحليل الساكن يؤدي إلى توقعات صحيحة . ومع ذلك فإنه لا يبين المسار الزمني للمتغيرات ولا يبين أيضا الفترة الزمنية التي تستغرقها هذه المتغيرات حتى تحقق قيمها التوازنية الجديدة .

وللتغلب على أوجه القصور في التحليل الساكن المقارن ، فقد يستخدم التحليل الحركي . وفي الحالات التي يمكن أن يطبق فيها هذا النوع من التحليل ، فإنه يسمح بدراسة الحيز الزمني للمتغيرات بصرف النظر عما إذا كان التوازن مستقرا أو غير مستقر .

وعلى الرغم من مزايا التحليل الحركي ، فإنه نادرا ما يستخدم في مراجع الاقتصاد الكلي الاساسية لسببين على الاقل :

أولا : إن كل نماذج التحليل الحركي البسيطة للغاية تتطلب استخدام التفاضل أو المعادلات التفاضلية .

ثانيا : إن القبول بنظرية لتحديد الدخل قائمة على التحليل الحركي أمر لا وجود له .

ومن ثم فإن هذا الكتاب سوف يعتمد على طريقة التحليل الساكن المقارن على الرغم من المآخذ واوجه القصور فيها .

أهداف السياسة الاقتصادية الكلية :

The Goals of Macro- economics Policy

تحاول النظرية الاقتصادية أن تفسر لماذا تظهر المشكلات في الاقتصاد وكيف يمكن التعامل مع هذه المشكلات . لذلك فهي أمر لا غنى عنه في صياغة وادارة السياسة الاقتصادية . ولكن قبل دراسة نظرية وسياسة الاقتصاد الكلي ، ينبغي للمرء أن يعرض لاهداف الاقتصاد الكلي . فليس ثمة ريب أنه بدون أهداف محددة تحديدا دقيقا تصبح صياغة سياسة ما أمرا عسيرا .

العمالة الكاملة Full Empolyment

يذكر الاقتصاديون غالبا اربعة اهداف للاقتصاد الكلي ، وهي العمالة الكاملة واستقرار الاسعار والنمو الاقتصادي والتوازن الخارجي . وعلى الرغم من وجود خلاف حول هذه الاهداف ، فإن كل الاقتصاديين أو أغلبهم متفقون تماما على أن العمالة الكاملة هدف مرغوب فيه . وفي الحقيقة أن مثل هذا الهدف له مبرره التشريعي . ففي قانون العمالة الصادر سنة ١٩٤٦ في الولايات المتحدة ، مثلا ، أعلن الكونجرس انها

تمثل سياسة ومسئولية مستمرة وعلى الحكومة الاتحادية أن تستخدم كل الوسائل الممكنة لتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف» . . . . وقد قررت أكثر الاهداف تحديداً في قانون هامفري ـ هاوكنز Humphry-Hawkins للعمالة الكاملة والنمو المتوازن الذي صدر في عام ١٩٧٨ ، في الولايات المتحدة الامريكية . وتفضل العمالة الكاملة لأن ارتفاع مستوى العمالة ، يؤدي إلى زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع . وكما لاحظنا سابقاً ، فإن معدل البطالة قد ارتفع من ٣,٢٪ في عام ١٩٢٩ إلى ٢٤,٩٪ في عام ١٩٣٣ . وفي نفس الوقت انخفض الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بحوالي ٣٠٪ . وبالزيادة المفاجئة في البطالة والانخفاض المقابل في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، يخسر المجتمع تلك السلع والخدمات التي كان بامكانه أن يحصل عليها في ظل سيادة العمالة الكاملة .

وتعتبر العمالة الكاملة مرغوبة أيضاً بسبب عبء البطالة ، وما تلحقه بالمجتمع من خسارة تقع على هؤلاء الناس المتعطلين عن العمل . وعلى الرغم من أن جزءاً من العبء يزول بسبب المزايا التي تتحقق من التأمين ضد البطالة والمدفوعات التحويلية المختلفة ، إلا أنه يظل موجوداً .

وفيما يتعلق بالعمالة الكاملة ، يقترح قانون هامفري ـ هاوكنز Humphrey-Hawkins Act ـ ان يكون معدل البطالة ٤٪ (٣٪ للبالغين) كهدف مؤقت .

وقد نوقش هدف العمالة الكاملة وعلاقته بمعدل البطالة مطولاً في الفصل الرابع عشر .

استقرار الاسعار Price Stability

إن الجدل حول استقرار الاسعار ليس بالوضوح أو الدقة التي يكون عليها الجدل حول العمالة الكاملة . ففي ظل التضخم ، أو على الاقل في ظل التضخم غير المتوقع ، يضار بعض الناس بينما يستفيد آخرون . ومن بين هؤلاء الذين يستفيدون ، الاشخاص الذين ترتفع دخولهم بمعدل اسرع من معدل ارتفاع الاسعار ، والاشخاص الذين بمقدورهم أن يقترضوا بسعر فائدة منخفض نسبياً فيما قبل التضخم . وهؤلاء الاخيرون يستفيدون حيث يمكنهم رد قروضهم ذات الفائدة المنخفضة بنقود ذات قوة شرائية أقل منها عند الاقتراض . أما الاشخاص الذين يضيرهم التضخم ، فهم اولئك الذين ترتفع دخولهم بمعدل أقل من معدل ارتفاع الاسعار ، وهؤلاء الذين قدموا قروضاً بسعر فائدة منخفض نسبياً قبل التضخم . ويخسر الاخيرون لأنهم يستردون قروضهم بنقود ذات قوة شرائية أقل مما كانت عليه عند عقد هذه القروض .

وهكذا ففي ظل التضخم ، أو على الاقل في ظل التضخم غير المتوقع ، يكسب البعض ويخسر البعض الآخر . ومن ثم تحدث اعادة توزيع للدخل والثروة .

ولكن طالما بقيت العمالة الكاملة ، فإنه ليس من الواضح أن حالة المجتمع ككل تسوء ، حيث تتاح له نفس الكمية من السلع والخدمات ، وإذا كان الرأي المتقدم صائباً فلماذا ينبغي على المجتمع أن يهتم بالتضخم ؟ ويذهب أحد الاراء إلى أن مستوى الاسعار يجب أن يكون ثابتاً ليحول دون اعادة توزيع الدخل والثروة التي تحدث في ظل التضخم .

ويذهب رأي آخر إلى أن للتضخم تأثيراً عكسيا على الاقتصاد القومي ، إذ أنه بمرور الوقت لن يتاح للمجتمع ، إلا كمية أقل نسبياً من السلع والخدمات . ولبيان ذلك يشيرون إلى أن التضخم ، في الولايات المتحدة الامريكية ، قد ثبط الاستثمار في المصانع والمعدات في السبعينيات . وبالتالي فقد نما الناتج والعمالة بسرعة أقل مما كانا عليه في ظل استقرار الاسعار .

وقد عرض هذا الرأي وغيره من الآراء التي تؤيد استقرار الاسعار . وتم تقويمه ونقده في الفصل الثاني عشر .

النمو الاقتصادي Economic Growth

والهدف الثالث ، الذي يذكر غالبا هو النمو الاقتصادي . فاذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل اكبر من معدل نمو السكان فان النمو الاقتصادي يتحقق . وفي ظل النمو الاقتصادي ، يتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات ، ويتوفر له مستوى أعلى للمعيشة ، ولا يعني هذا ان كل أفراد المجتمع يستفيدون او يتمتعون بثمرات النمو الاقتصادي بالتساوي . وان كان نمو «الكعكة الاقتصادية» أو حجم الانتاج Economic Pie لا بد وان يجعل عملية توزيع الدخل اكثر سهولة .

وفي أواخر الستينات وأوائل السبعينات تساءل كثير من الناس عن جدوى الرغبة في مزيد من النمو الاقتصادي . فقد لاحظوا ان النمو غالبا ما يكون مصحوبا بزيادة التلوث ، والاستنزاف السريع للموارد الطبيعية . ونتيجة لانخفاض معدل النمو القومي في السبعينات ، فقد حظي النمو الاقتصادي بتأكيدات كثيرة باعتباره هدفا اقتصاديا في الوقت الحاضر . وقد نوقشت القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس عشر .

التوازن الخارجي External Balance

ان الهدف الرابع والاخير للاقتصاد الكلي هو التوازن الخارجي . ويلخص ميزان المدفوعات balance of payments كل المعاملات الاقتصادية بين القطاع العائلي والمنشآت والقطاع الحكومي لدولة معينة ، وبقية العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة . وتشمل المعاملات : الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال . وتقيد الصادرات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها بنودا موجبة ، اذ انها تؤدي الى زيادة المتحصلات Inpayments اما الواردات فتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبارها بنودا سالبة اذ يترتب عليها مدفوعات للخارج Outpayments . وعندما يتدفق رأس المال من بلد ما الى بقية أنحاء العالم ، فان التدفقات Flows تقيد في الجانب المدين باعتبارها بنودا سالبة ، اذ ان هذه التدفقات تمثل مدفوعات Outpayments . اما حين تتدفق رؤوس الاموال من بقية انحاء العالم الى هذا البلد ، فانها تقيد في الجانب الدائن باعتبارها بنودا موجبة ، حيث انها تمثل متحصلات Inpayments .

واذا تجاوز مقدار المعاملات المقيدة كبنود سالبة (مدفوعات) مجموع المعاملات المقيدة كبنود موجبة (المتحصلات في ميزان المدفوعات) فان ذلك يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات . ويمول هذا العجز (أو يتوازن) بتدفقات مقابلة من الذهب والعملات الاجنبية او اية وسائل اخرى للمدفوعات . وقد يستمر العجز في ميزان المدفوعات لعدد من السنوات ومع ذلك لا يمكن ان تواجه دولة ما بعجز لا نهائي في ميزان المدفوعات . إذ لا بد أن تتخذ ـ ان عاجلا او آجلا ـ اجراءا تصحيحيا والا ضاعت مكاسبها من التجارة الدولية .

وعلى ذلك فالتوازن الخارجي غالبا ما يحدد على انه هدف اقتصادي . وقد تناولنا هذا الهدف تفصيلا في الفصل السادس عشر .

نظرة عامة على الكتاب Review of The Book

خصص الفصل الثاني لحسابات الدخل القومي . وقد عرفنا وناقشنا ـ في هذا الفصل ـ المفاهيم المختلفة لحسابات الدخل القومي مع الاهتمام ببعض المشاكل المتعلقة بتصنيف وتفسير احصاءات الدخل القومي . وهذه الاحصاءات امر لا بد منه لهذه المهام ، بما في ذلك صناعة السياسات .

ويقدم الفصل الثالث نموذجا مبسطا للاقتصاد القومي . وان كنا قد قدمنا نماذج أكثر تعقيدا في الفصل الاخير . وقد أضيف الى هذا النموذج ، في الفصل الرابع ،

القطاع الحكومي . اما دول الاستهلاك والاستثمار فقد نوقشت في الفصلين الخامس والسادس على التوالي . وفي نهاية الفصل السادس أدمجت دالة الاستثمار الجديدة في نموذج الفصل الرابع ، كما فحص التوازن في سوق المنتجات .

ويتعامل الفصل السابع مع عرض النقود ، بينما يناقش الفصل الثامن الطلب على النقود والتوازن في سوق النقد . ويدمج الفصل التاسع سوق النقد في النموذج . كما يتعامل الفصل التاسع أيضا مع محددات الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية .

وقد تناول الفصل العاشر العرض الكلي صراحة ، وأظهر ان ناتج الأمة والمستوى العام للاسعار يتحددان بقوى العرض والطلب الكلي . اما الفصل الحادي عشر فقد تناول نظرية تحديد الدخل من وجهات نظر النقديين ، وانصار التوقعات المنطقية وجانب العرض .

وقد خصصت الفصول الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر للتضخم ، فقد ناقش الفصل الثاني عشر نظريتي التضخم بجذب الطلب والتضخم بدفع النفقة بطريقة تقليدية ، الا ان الفصل الثالث عشر يوضح ان ثمة عملية تضخمية واحدة ذات مرحلتين : توسع واستقرار . ويعالج الفصل الثالث عشر أيضا المبادلة بين التضخم والبطالة والتجربة الامريكية ، اما الفصل الرابع عشر فهو يتعامل مع السياسات التي صممت لتقليل التضخم والبطالة ، كما نوقشت أيضا عملية الربط بالأرقام القياسية Indexation كوسيلة لكبح جماح التضخم بدلا من تقليله .

ويعرض الفصل الخامس عشر بايجاز لتقويم عدد من نظريات النمو الاقتصادي ويناقش أيضا جدوى هذا النمو . ويشرح الفصل السادس عشر العلاقة بين الاقتصاد المحلي والتجارة الخارجية .

اما الفصول السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر فقد خصصت للسياسة . فالفصل السابع عشر يتناول السياسة المالية . والفصل الثامن عشر يتناول السياسة النقدية . اما المنهج الثالث وهو السياسة الدخلية ، فقد عرض في الفصل التاسع عشر وقوم نقديا .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

في الستينات ، كان كثير من الاقتصاديين متفائلين باستخدام السياسة الاقتصادية في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي . الا أن أحداث السبعينات أطاحت بهذا التفاؤل . ولهذا السبب لن نهتم فقط بوجهة نظر الكينزيين ، وانما ينصب اهتمامنا ايضا بآراء النقديين وانصار التوقعات المنطقية وجانب العرض .

الحواشي Notes

(١) John Maynard Keynes, «The General Theory of Employment Interest and Money»(New York : Harcourt, Brace and Company, 1936).

(٢) وهؤلاء الاقتصاديون ـ عموما ـ الذين يشكلون الاتجاه السائد هم الذين عاشوا فيا بين ١٧٥٠ و١٨٧٠ ويسمون بالاقتصاديين التقليديين وهم آدم سميث وروبرت مالتس ودافيد ريكاردووجون ستيوارت ميل .

أسئلة للمراجعة :

(١) عرف وناقش باختصار كلاً من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي . وضح ذلك مع ذكر تطبيقين لكل منهما .

(٢) لماذا أهمل ـ في الغالب ـ الاقتصاد الكلي قبل الثلاثينات ؟ وما الذي حدث في الثلاثينات ليثير الاهتمام بالاقتصاد الكلي .

(٣) ما هو النموذج الاقتصادي ؟ وهل يجب ان نهتم بما اذا كان النموذج لا يحتوي على مزيد من التفاصيل ؟ ولماذا ؟ .

(٤) صف منهج التحليل السكوني المقارن ، واذكر مزاياه ، وعيوبه .

(٥) عرف كلا من المصطلحات الاتية :

أ ـ المعادلة السلوكية . ب ـ شرط التوازن .

جـ ـ المتغير الداخلي . د ـ المتغير الخارجي .

(٦) اذكر وناقش بايجاز أهداف الاقتصاد الكلي للمجتمع .

قراءات مقترحة Suggested Reading

Ba UMOL, William J. , Economic Dynamics(3rd ed.) . New York : The MacMillan Company. 1970.

Economic Report of the president. Washington, D. C. Government printng Office, annually.

FRIEDMAN, Milton, «The Methodology of positive Economics». in M. Friedman, Essays in Postive Economics, pp. 3 - 43. Chicago : University of Chicago press, 1953.

KEYNES, John Maynard , The General Theory of Employment, inierest, and Money, New york : Harcourt, Brace and Company, 1936.

KOOPMANS, Tjalling C. «The Construction of Economic Knowledge», in Koopmans. Three Essays on the State of Economic Science. New York: McGraw – Hill Book company , inc. 1957. pp. 127 – 66.

LEKACHMAN, Robert, The Age of Keynes. New York : Vintage Books. 1966.

PAPPS. Ivy , and Willie HENDERSON , Models and Economic Theory , philadelphia W. B. Saunders Company, 1977.

SMITH, Warren L. , Macroeconomics, Chap, 1, pp. 1 – 21. Homewood, III. Richard D. irwin inc. 1970

الفصل الثاني
محاسبة الدخل القومي

الفصل الثاني
محاسبة الدخل القومي

بمرور السنوات تزايد اهتمام الاقتصاديين وغير الاقتصاديين على حد سواء بأداء الاقتصاد القومي . ومع ذلك فان بيانات الدخل القومي - قبل الثلاثينات - وغيرها من البيانات الاصلية ، اللازمة لتقويم مستوى الأداء القومي كانت غير متاحة .

وقد نشرت التقديرات الاولى للدخل القومي في الولايات المتحدة في عام ١٩٣٤ ، بعد أن قامت وزارة التجارة Department of Commerce في عام ١٩٣٢ - بتوجيه من الكونجرس - باعداد البيانات ومنذ ذلك التاريخ ، بات في المتناول بيانات اضافية لتطوير نظام محاسبة الدخل القومي . ويعالج هذا الفصل الاطار الأساسي لمحاسبة الدخل القومي[١] .

وتسمح لنا بيانات محاسبة الدخل القومي ان نحدد مستوى الأداء الاقتصادي ، وان نجري التوقعات عن اتجاهه المستقبلي . واذا بدا الاداء الاقتصادي معتلا ، فان السلطات النقدية والمالية قد ترغب في تطبيق السياسات التي تصمم لتحسينه .

وتمدنا البيانات ايضا بمساعدة قيمة في التنبوء بالطلب على المنتجات ، وبناء النماذج الاقتصادية واختبارها . أضف الى ذلك ان بيانات محاسبة الدخل القومي امر لا غنى عنه في قياس أداء الاقتصاد القومي ، وتسهيل التنبؤ الاقتصادي وتوفير قاعدة لصنع سياسة ما .

الناتج القومي الاجمالي Gross National Product

ثمة مقاييس مختلفة للدخل القومي او الناتج المتحقق ولكن أكثر هذه المقاييس شيوعا هو الناتج القومي الاجمالي GNP . والناتج القومي الاجمالي هو القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد القومي في سنة واحدة .

وكما هو واضح في الجدول رقم (٢ - ١) فقد كان الناتج القومي الاجمالي ٢٩٢٤،٨ بليون دولار في عام ١٩٨١ . وتفاديا للازدواج الحسابي فان الارقام تتضمن السلع والخدمات النهائية فقط ، ولا تتضمن المنتجات الوسيطة ، وعلى سبيل المثال اذا

كانت القيمة السوقية الاجمالية لكل من صناعة الصلب وصناعة السيارات قد حسبت ، فان جزءا من الناتج القومي سوف يتكرر حسابه ، اذ أن جزء من انتاج صناعة الصلب يمثل مخرجات Output «تستخدم «كمدخلات Inputs » في انتاج السيارات .

ولكي يتم تجميع السلع والخدمات النهائية جميعها ، فلا بد من جمع القيمة السوقية لكل سلعة أو خدمة نهائية . ويعتبر الجمع على أساس القيمة ضروريا ، لأنه غير ذي معنى ان نجمع هذا المدى الواسع من السلع والخدمات على أساس الكميات .

وبما أن الناتج القومي الاجمالي هو مقياس للانتاج وليس للمبيعات ، فان السلع المنتجة أثناء السنة تحسب كجزء من الناتج القومي الاجمالي ، سواء بيعت تلك السلع أو اضيفت الى المخزون .

ولما كان الناتج القومي الاجمالي مقياسا للانتاج الجاري،فانه لا يتضمن كثيرا من المعاملات السوقية . فالمعاملات التي تضم سلعا مستعملة لا تدخل ضمن الناتج القومي ، اذ أن هذه السلع حسبت في فترة سابقة ، كما تستبعد مشتريات الاسهم والسندات هي الأخرى من الناتج القومي الاجمالي ، حيث انها تعبر فقط عن تبادل الاصول أكثر مما تعبر عن انتاج لسلع وخدمات . ومع ذلك فان العمولات المترتبه على هذه العمليات تدخل ضمن الناتج القومي الاجمالي لانها تمثل ثمنا لخدمات .

جدول رقم (٢ ـ ١)
الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية
عام ١٩٨١
(بليون دولار امريكي)

القطاعات					
الناتج القومي الاجمالي				٢٩٢٤,٨	
الانفاق الاستهلاكي الشخصي			١٨٥٧,٨		
السلع المعمرة			٢٣٢,١		
السلع غير المعمرة			٧٤٣,٠		
الخدمات			٨٨٢,٧		
الاستثمار المحلى الاجمالي الخاص.				٤٥٠,٧	

الاستثمار الثابت			٤٣٣,٧		
المنشات غير السكنية		٣٢٨,٣			
الانشاءات	١٢٥,٤				
الوسائل المعمرة للمنتجين	٢٠٢,٩				
الاسكان		١٠٥,٤			
انشاءات غير مزرعية	٩٩,٩				
انشاءات المزارع	٢,٣				
وسائل معمرة للمنتجين	٣,٢				
التغير في المخزون السلعي			١٧,٠		
غير مزرعية		١٤,٦			
مزرعية		٢,٣			
المشتريات الحكومية من السلع والخدمات .				٥٩١,٣	
الحكومة الاتحادية			٢٣٠,٣		
الدفاع الوطني		١٥٤,٤			
غير دفاعية		٧٥,٩			
الولايات والمحليات			٣٦١,٠		
صافي الصادرات من السلع والخدمات .				٢٥,٠	
الصادرات			٣٦٥,٦		
الواردات			٣٤٠,٦		

Source: Department of Commerce, Survy of Current Business, 62, no.2 (February 1982), 3

ويستبعد من هذا الناتج أيضاً الارباح والخسائر الرأسمالية ، حيث لا تتولد من الانتاج الجاري .

ومع ان الانشطة غير القانونية قد تنتج سلعا وخدمات ، إلا أن قيمتها السوقية لا تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي ، لانها غير مشروعة . وبالطبع اذا ما حاول

محاسبو الدخل القومي حساب القيمة السوقية لهذه السلع والخدمات فسوف يكون من المستحيل ان يحصلوا على بيانات دقيقة .

وفي بعض الحالات ، يجب ان يقوم محاسبو الدخل القومي بتقدير قيمة الانتاج الذي تم ولكنه لا يظهر في المعاملات السوقية[٢] ، ومن ثم فان هذا التقدير يحسب كجزء من الناتج القومي الاجمالي . ومثال ذلك قيمة الغذاء المنتج والمستهلك في المزرعة . واذا لم تدخل هذه القيم في الناتج القومي الاجمالي ، فان الناتج سوف يكون مقدرا بأقل من قيمته الحقيقية . وسوف نناقش كثيرا من هذه القيم فيما بعد . ومع ان التقديرات التي اجريت لمثل هذه القيم تعتبر قليلة ، الا أنها يمكن ان تمتد الى مجال أرحب من النشاطات . فاذا اكترى شخص ـ على سبيل المثال ـ آلة لاصلاح سيارته ، فان ما يدفعه مقابل خدمات هذه الآلة يحسب كجزء من الناتج القومي الاجمالي . ولكن اذا قام صاحب الآلة باصلاح سيارته الخاصة ، أو سيارة أحد اصدقائه ، فانه يفعل ذلك مجانا ، ولن تكون هناك تقديرات ، ولن يدخل هذا النشاط في حساب الناتج القومي الاجمالي .

وفي هذا المثال وغيره من الامثلة لا تجري أية تقديرات بسبب الصعوبات في تقدير القيمة السوقية لمثل هذه الاشياء .

وكما هو واضح في الجدول رقم (٢ ـ ١) فان الناتج القومي الاجمالي يقسم الى أربعة اقسام رئيسية :

- الانفاق الاستهلاكي الشخصي .
- الاستثمار المحلي الاجمالي الخاص .
- الانفاق الحكومي على السلع والخدمات .
- صافي الصادرات من السلع والخدمات .

ويقابل هذه الاشياء الأربعة ، قطاعات أربعة في الاقتصاد هي :

- القطاع العائلي .
- قطاع الاعمال .
- القطاع الحكومي .
- قطاع التجارة الخارجية .

الانفاق الاستهلاكي الشخصي Personal Consumption Expenditure

ويعادل هذا الانفاق القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي والمؤسسات التي لا تعمل بهدف الربح ، وكذلك قيمة السلع والخدمات التي

يتلقاها القطاع العائلي كنوع من الدخل العيني . ويتضمن الأول مشتريات الطعام والكساء والثلاجات والخدمات الطبية والحلاقة . بينما يتضمن الدخل العيني الجزء من المحاصيل الذي يستبقيه المزارعون للاستهلاك الشخصي . وعلى الرغم من عدم شراء المزارعين لهذا الجزء فان قيمته تدخل ضمن حسابات الدخل القومي تحت بند الانفاق الاستهلاكي الشخصي .

وينقسم الانفاق الاستهلاكي الشخصي أو الاستهلاك الى ثلاثة اقسام هي ، السلع المعمرة Durable Goods والسلع غير المعمرة Nondurable والخدمات Services .
وعادة فأن السلع التي تعمر أكثر من عام تصنف كسلع معمرة . بينما تصنف السلع التي تبقى عاما فأقل كسلع غير معمرة . وتعتبر الثلاجات والاثاثات من قبيل السلع المعمرة ، بينما يعتبر الطعام والكساء من قبيل السلع غير المعمرة . أما الخدمات فانها تشمل تنظيف الملابس واصلاح الأحذية والمواصلات العامة وغيرها .

ويعتبر الاستهلاك أكبر مكونات الناتج القومي الاجمالي . وقد بلغ في الولايات المتحدة ١٨٥٧٫٨ بليون دولار امريكي في عام ١٩٨١ أي ٦٣٫٥٪ من الناتج القومي الاجمالي الامريكي . وقد قدرت الخدمات بحوالي ٤٧٫٥٪ من الاستهلاك الاجمالي ، بينما قدرت السلع غير المعمرة بحوالي ٤٠٪ .

الاستثمار المحلي الاجمالي الخاص

والاستثمار الاجمالي Gross Investment هو القيمة السوقية الكلية للمنشآت الجديدة ووسائل الانتاج المعمرة مضافا اليها قيمة التغير في رقم المخزون لدى منشآت الاعمال .
وعلى هذا فان الاستثمار الاجمالي يتضمن بناء المصانع وشراء المعدات الانتاجية الجديدة ، كما يدخل فيه أيضا بناء المساكن . وعلى هذا فان شراء بيت جديد يكون بتصنيفه كاستثمار أفضل من تصنيفه كاستهلاك . واخيرا يتضمن الاستثمار الاجمالي التغيرات في رقم المخزون ، اذ أن التغيرات في المخزون تدخل ضمن الناتج القومي الاجمالي باعتباره مقياسا للانتاج وليس للمبيعات . وقد بلغ الاستثمار الاجمالي عام ١٩٨١ في الولايات المتحدة ٤٥٠٫٧ بليون دولار أي ما يعادل ١٤٫٥٪ من الناتج القومي الاجمالي .

وبما ان نسبة من الاستثمارات الاجمالية تخصص للاحلال وتجديد المنشآت والاصول الرأسمالية التي بليت أو تحطمت خلال السنة ، فانه يمكن تقدير صافي الاستثمار الخاص ، أو الاستثمار الصافي ، أيضا . ويمكن الحصول على صافي الاستثمار بطرح مخصصات استهلاك رأس المال Capital Consumption Allawances من الاستثمار الاجمالي .

وتتألف مخصصات استهلاك رأس المال من اهلاك الاصول الرأسمالية depreciation وهي مقياس للتدهور deterioration في قيمة ما لدى الاقتصاد من هياكل انتاجية ومعدات ، ومن مخصص لمواجهة الاضرار الطارئة التي تلحق هذه الأصول .

ولما كان الاستثمار الاجمالي ٤٥٠,٧ بليون دولار ، فان الاستثمار الصافي يعادل ١٢٩ بليون دولار فقط ، حصلنا عليها بطرح مخصصات استهلاك رأس المال وقدرها ٣٢١,٧ بليون دولار من الاستثمار الاجمالي .

أن صافي الاستثمارات يعتبر مقياسا هاما لقياس الزيادة الصافية في رصيد رأس المال القومي . وسوف نناقش فيما بعد العلاقة بين الاستثمار الاجمالي والاستثمار الصافي ورصيد رأس المال .

الانفاق الحكومي على السلع والخدمات

ويتكون هذا الانفاق من المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية . وتتضمن هذه المشتريات الحصول على المعدات الحربية للدفاع الوطني ومرتبات موظفي الحكومة . وقد بلغ الانفاق الحكومي في الولايات المتحدة الامريكية ٥٩١,٣ بليون دولار في عام ١٩٨١ أي ما يعادل ٢٠,٢٪ من الناتج القومي الاجمالي . وقد قدرت مشتريات الولايات والمحليات بحوالي ٦١,١٪ من الانفاق الحكومي الاجمالي . وكانت النسبة الباقية تمثل مشتريات الحكومة الاتحادية . وقد ذهب ثلثا المشتريات الاتحادية الى الدفاع الوطني .

وينبغي ان نؤكد ، ان النفقات الحكومية لا تدخل كلها في حساب الناتج القومي الاجمالي ، فثمة استثناء اساسي وهو المدفوعات التحويلية الحكومية . وتتضمن المدفوعات التحويلية للحكومة مزايا التأمين الاجتماعي وتعويضات البطالة ، والمدفوعات الى الأفراد العسكريين المتقاعدين . وكشأن المشتريات الحكومية من السلع والخدمات ، تتضمن المدفوعات التحويلية مدفوعات بواسطة الحكومة ، ولكنها ، خلافا للأولى ، لا تتضمن أي تبادل للسلع والخدمات . وبدون هذا التبادل فانه لن يكون هناك انتاج اقتصادي ومن ثم فان المدفوعات التحويلية الحكومية تستبعد من الناتج القومي الاجمالي .

صافي الصادرات من السلع والخدمات

وتمثل قيمة الصادرات من السلع والخدمات مطروحا منها قيمة الواردات من السلع والخدمات . وبما ان الناتج القومي الاجمالي مقياس للانتاج ، فان الصادرات ـ

تبدو بوضوح - بوصفها جزءا من الناتج القومي الاجمالي . أما الواردات فتقتطع جزء من الناتج القومي الاجمالي ونتيجة لذلك فانها يجب ان تستبعد من مجموع العناصر المكونة للناتج لنضمن ان الناتج القومي الاجمالي يظهر فقط الانتاج المحلي . وعلى سبيل المثال ، فان المشتريات الجديدة من السيارات الفيات تدخل تحت بند الاستهلاك ، وبما ان الفيات لا تنتج في الولايات المتحدة ، فان قيمة السيارات الفيات Fiat يجب ان تخصم ، لنتاكد ان الانتاج المحلي للسيارات فقط هو الذي يحسب ضمن الناتج القومي الاجمالي . وفي عام ١٩٨١ بلغت الصادرات الاجمالية ٣٦٥,٦ بليون دولار ، بينما بلغت الواردات ٣٤٠,٦ بليون دولار . ومن ثم فان صافي الصادرات يعادل ٢٥ بليون دولار .

وهكذا وعلى الرغم من ان الصادرات تبلغ ١٢,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي والواردات ١١,٦٪ فان صافي الصادرات قد بلغ حوالي ٠,٩٪ فقط من الناتج القومي الاجمالي .

الناتج القومي الصافي : Net National Product

الناتج القومي الصافي NNP مقياس آخر من مقاييس الناتج القومي وكما هو واضح في الجدول رقم (٢ - ٢) فانه يشتق من الناتج القومي الاجمالي .

جدول رقم (٢ - ٢)

الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي والدخل القومي

(بليون دولار) في عام ١٩٨١

	القيمة
الناتج القومي الاجمالي	٢٩٢٤,٨
- مخصصات اهلاك رأس المال وتغيرات استهلاك رأس المال	٣٢١,٧
= الناتج القومي الصافي	٢٦٠٣,١
- الضرائب غير المباشرة والمطلوبات غير الضريبية	٢٥١,١
المدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال	١١,٦
فروق احصائية	٠,٨
+ المعونات مطروحا منها الفائض الجاري للمشروعات الحكومية .	٥,١
= الدخل القومي	٢٣٤٦,٣

Source: Department of Commerce, Surveyof Current Business, 62, no.2 (Febrary 1982),4.

والناتج القومي الصافي هو القيمة السوقية الاجمالية للناتج الصافي للاقتصاد من السلع والخدمات النهائية . ولكي نشتق الناتج القومي الصافي NNP ، فاننا يجب ان نطرح مخصصات اهلاك رأس المال من الناتج القومي الاجمالي . وحيث كان الناتج القومي الاجمالي GNP ومخصصات اهلاك رأس المال ٢ ٩٢٤,٨ بليون دولار و ٣٢١,٧ بليون دولار على التوالي ، فان الناتج القومي الصافي في عام ١٩٨١ يعادل ٢ ٩٢٤,٨ بليون دولار مطروحا منها ٣٢١,٧ بليون دولار أي ٢ ٦٠٣,١ بليون دولار .

ان استبعاد مخصصات اهلاك الأصول الرأسمالية على هذا النحو ، يجعل الناتج القومي الصافي تعبيرا عن مجموع الانفاق الاستهلاكي الخاص والمشتريات الحكومية للسلع والخدمات وصافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الاستثمار المحلي الخاص . أما الناتج القومي الاجمالي فهو مجموع الثلاثة الأول مضافا اليه الاستثمار المحلي الاجمالي الخاص .

وتكمن اهمية الناتج القومي الصافي في كونه مقياسا للناتج الصافي للدولة ، أي السلع والخدمات المتاحة للمجتمع بعد تجديد الأصول والهياكل وأدوات الانتاج التي اعتراها البلي أو أصابها الفناء أثناء السنة .

الدخل القومي National Income

الدخل القومي هو المقياس الثالث للناتج الاقتصادي . وهو مجموع دخول العمل وعناصر الانتاج الاخرى والتي تنشأ من الانتاج الجاري للسلع والخدمات في الاقتصاد . وكما يشير الجدول رقم (٢ ـ ٢) فان الدخل القومي يمكن الحصول عليه من الناتج القومي الصافي بعد اجراء الخصومات والاضافات الآتية :

أولا : استبعاد ضرائب الأعمال غير المباشرة ، والمطلوبات غير الضريبية وتتضمن ضرائب الاعمال غير المباشرة : ضريبة المبيعات ، والضريبة النوعية ، والرسوم وضرائب ملكية الاعمال . بينما تتضمن المطلوبات غير الضريبية رسوم التفتيش والضرائب الخاصة والغرامات والجزاءات المختلفة . وتخصم جملة هذه الالتزامات من الناتج القومي الصافي، اذتصبح هذه المبالغ حقا نهائيا للحكومة وليست مبالغ متاحة للدفع الى عوامل الانتاج .

وقد بلغت ضرائب الاعمال المباشرة والمطلوبات غير الضريبية ٢٥١,١ بليون دولار في عام ١٩٨١ في الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا : استبعاد المدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال : وهي مدفوعات يدفعها قطاع

الاعمال للافراد أو للهيئات التي لا تسعى الى الربح ، ومع ذلك فقطاع الاعمال لا يتلقى سلعا أو خدمات في المقابل ، على الأقل خلال العام الذي دفعت فيه هذه التحويلات. وتتضمن المدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال المنح والهبات لمختلف الهيئات غير الهادفة للربح مثل الجامعات ، كما تتضمن مخصصات ديون المستهلكين المشكوك فيها consumer bad debts . وتستبعد المدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال من الناتج القومي الصافي لانها تمثل عبئا على موارد قطاع الاعمال . وهي لذلك غير متاحة كمدفوعات لعناصر الانتاج المختلفة .

وقد بلغت المدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال ١١,٦ بليون دولار في عام ١٩٨١ في الولايات المتحدة الامريكية .

ثالثا : يضاف رصيد المساعدات مطروحا منها الفائض الجاري للمشروعات الحكومية الى الناتج القومي الصافي . والمساعدات ما هي الا منح نقدية مقدمة من الحكومة الى قطاع الأعمال وهي تزيد موارد المنشآت ، وبذلك تتيح دخلا أكثر لعوامل الانتاج . أما الفائض الجاري للمشروعات الحكومية فهو الفرق بين المبيعات ونفقات التشغيل الجارية للمنشآت الحكومية . ويخصم الفائض الجاري من المساعدات لان هذه الموارد ليست موزعة على عوامل الانتاج .

وهذان البندان وهما المساعدات والفائض الجاري للمشروعات الحكومية يظهران كبندين مستقلين بسبب صعوبة تمييز المساعدات المقدمة من الادارات الحكومية عن غيرها من المعاملات التي تقوم بها نفس هذه الادارات وفي عام ١٩٨١ بلغت ٥,١ بليون دولار أمريكي .

وبعد اجراء هذه التعديلات في الناتج القومي الصافي نحصل على الدخل القومي . وفي عام ١٩٨١ كان الناتج القومي الصافي للولايات المتحدة الأمريكية ٢ ٦٠٣,١ بليون دولار . فاذا خصمنا ضرائب الاعمال غير المباشرة والمطلوبات غير الضريبية وقدرها ٢٥١,١ بليون دولار ، والمدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال وقدرها ١١,٦ بليون دولار من الناتج القومي الصافي ، ثم اضفنا اليها رصيد المساعدات مطروحا منها فائض المشروعات الحكومية وقدره ٥,١ بليون دولار ، لوجدنا ان الدخل القومي الامريكي يعادل ٢ ٣٤٥,٥ بليون دولار . وهذه النتيجة تختلف عن اجمالي الدخل القومي الذي يظهر في الجدول رقم (٢ - ٢) بحوالي ٠,٨ بليون دولار . وهذا القدر يظهر باعتباره فرقا احصائيا . وسوف نوضح كيف يظهر مثل هذا الفرق الاحصائي فيما بعد .

وكما هو واضح في الجدول رقم (٢ ـ ٣) فان الدخل القومي يقسم الى خمسة انواع من الدخل : تعويضات العاملين ، وأرباح الشركات ، ودخول الملاك ، ودخل الاشخاص من الايجارات والفائدة الصافية .

تعويضات العاملين

وتتكون من الأجور والمرتبات مضافا اليها الأجور والمرتبات الاضافية مثل المعاشات وما يقدمه نظام الضمان الاجتماعي . ويتضمن التقدير : المأوىٰ والوجبات المحددة السعر أو بأسعار رمزية ، وكذلك اية مدفوعات عينية اخرى يحصل عليها العاملون كجزء من التعويضات التي يحصلون عليها .

جدول رقم (٢ ـ ٣)
الدخل القومي في الولايات المتحدة الامريكية
حسب نوع الدخل في عام ١٩٨١
(بليون دولار أمريكي)

نوع الدخل						
* الدخل القومي						٢ ٣٤٦,٣
* تعويضات العاملين :					١ ٧٧١,٥	
* أجور ومرتبات				١ ٤٨٢,٦		
* أجور ومرتبات تكميلية				٢٨٨,٨		
* أرباح الشركات وقيم المخزون وتغيرات استهلاك رأس المال .					١٩١,٥	
* أرباح الشركات وقيمة التغير في المخزون وبدون التغير في احتياطي استهلاك رأس المال.			٢٠٥,٤			
* مطلوبات الضرائب علىٰ الأرباح		٧٧,٦				
* الأرباح بعد الضرائب		١٥٥,٣				
* التوزيعات النقدية	٦٣,١					
* ارباح غير موزعة	٩٢,١					
* قيمة التغير في المخزون		٢٧,٥ ـ				
* التغير في استهلاك رأس المال			١٣,٩ -			
* دخول الملاك وقيمة المخزون واحتياطي اهلاك رأس المال .					١٣٤,٦	
* دخول الاشخاص من الايجارات والتغير في استهلاك رأس المال.					٣٣,٦	
* صافي الفائدة					٢١٥,٠	

على ان اجراء هذا التقدير يستهدف صحة المقارنة بين مثل هؤلاء العاملين وغيرهم ممن يتلقون اجورهم كلها في صورة نقدية . وتشكل تعويضات العاملين العنصر الاكبر في الدخل القومي . وقد بلغت ٧٧١,٥ ١ بليون دولار أي ما يعادل ٧٥,٥٪ من الدخل القومي الامريكي في عام ١٩٨١ .

أرباح الشركات :

وتمثل نوعا ثانيا للدخل القومي . وقد بلغت ارباح الشركات في عام ١٩٨١ كما هي مسجلة في تقارير المنشآت ٢٣٢,٩ بليون دولار (مجموع الضريبية على الارباح ، والارباح بعد خصم الضرائب موضحة في الجدول (رقم ٢ ـ ٣) . وقد عدلت هذه القيمة حيث تختلف التطبيقات المحاسبية في المنشآت في الغالب عن تلك التي تتطلبها حسابات الدخل القومي . وهكذا فانه في عام ١٩٨١ بلغت أرباح الشركات وتقدير المخزون والتغير في إهلاك رأس المال ١٩١,٥ بليون دولار أي ما يعادل ٨,٢٪ من الدخل القومي .

وفيما يتعلق بالمخزون فان التقدير المحاسبي يختلف غالبا عن تكلفة الاحلال الجاري عندما تتغير الاسعار : وحيث ان تكلفة الاحلال الجاري مفهوم وثيق الصلة بحسابات الدخل القومي ، فان التقدير المحاسبي أو القيمة الدفترية قد تعطي انطباعا خاطئا عن تغيرات المخزون والارباح في منشآت الاعمال .

ولكي نزيد الأمر وضوحا ، نفترض ان المخزون الأولى للمنشأة يتكون من ١٠٠ وحدة قيمت على أساس ١٠ دولارات للوحدة . ونفترض ان المنشآة تشتري (أو تنتج) ٣٠ وحدة اثناء الفترة المحاسبية على أساس ١٥ دولارا للوحدة وتبيع ٣٠ وحدة . واذا استخدمت المنشأة طريقة «الأول فالأول First - In , First - out (Fifo) (أي ما يرد اولا يصرف اولا) لتقدير المخزون ، فان السلع المخزونة تضاف الى المبيعات بترتيب الحصول عليها . ويعني ان القيمة الدفترية للمخزون تقل ٣٠٠ دولار عند بيع ٣٠ وحدة من المخزون الأولي ، ومن ناحية اخرى ، فان القيمة الدفترية تزيد ٤٥٠ دولار بشراء (أو انتاج) ٣٠ وحدة مقومة على أساس تكلفة الحصول عليها . وبالنسبة للفترة المحاسبية ، فان القيمة الدفترية للمخزون تزيد بمقدار ١٥٠ دولارا . وطبقا لطريقة الأول فالأول (Fifo) فان زيادة قدرها ١٥٠ دولارا في القيمة الدفترية تظهر كجزء من أرباح المنشأة .

ومن وجهة نظر محاسبة الدخل القومي ، فقد قدرت أرباح المنشأة باعلى من قيمتها بمبلغ ١٥٠ دولارا . ففي المثال السابق ، باعت المنشآة ٣٠ وحدة من المخزون وهذه

الوحدات مقومة على أساس ١٠ دولارات للوحدة مع أن تكلفة الاحلال كانت ١٥ دولارا للوحدة . وتعتبر المنشاة الفرق بين القيمة الأولية (١٠ دولاراً للوحدة) وقيمة تكلفة الاحلال الجاري (١٥دولاراً للوحدة) دخلا او ارباحا . ومع ذلك ففي مجال محاسبة الدخل القومي فان الفرق يشبه ربحا رأسماليا وبالتالي لا يعد جزءا من الدخل القومي .

لذلك فانه عند اعداد حسابات الدخل القومي يطرح ٥ دولارات للوحدة أو ١٥٠ دولارا من أرباح المنشأة حتى يمكن تقدير أرباح هذه المنشأة من نشاطها الانتاجي الجاري بشكل أكثر دقة . وتعبر الـ ١٥٠ دولار التي طرحت من أرباح المنشأة عن التعديل في قيمة المخزون tne inventory valuation adjustment . وفي عام ١٩٨١ بلغت ارباح الشركات corporate profits قبل اقتطاع الضريبة ٢٣٢,٩ بليون دولار ، بينما كان التعديل في قيمة المخزون ٢٧,٥ بليون دولار . وعلى ذلك فان ارباح الشركات بعد التعديل في قيمة المخزون وبدون تعديل قيمة استهلاك رأس المال capital consumption adjustment قد بلغت ٢٠٥,٤ بليون دولار .

ان سبب تعديل استهلاك رأس المال يماثل سبب التعديل في قيمة المخزون . ذلك ان المحاسبة التطبيقية تختلف فيما يتعلق بالاهلاك depreciation . لذلك فان محاسبي الدخل القومي يقدرون هذا الاهلاك على أساس الاسعار الجارية ومجموعة مستقرة من الاجراءات المحاسبية فيما يتعلق بصيغة الاستهلاك والعمر الانتاجي للاصول .

وبما أن الأرباح تعتمد في جانب منها على الاهلاك ، وحيث أن تقديرات الحسابات القومية للاهلاك تختلف عادة عن التقديرات القائمة على عائد الضريبة على دخل المنشأة ، فان أرباح الشركة لا بد ان تعدل لكي تعكس هذا الاختلاف . ففي عام ١٩٨١ بلغت أرباح الشركات والتعديل في قيمة المخزون ٢١٥,٤ بليون دولار . ومع ذلك بلغ تعديل استهلاك رأس المال ١٣,٩ بليونا لذلك فان ارباح الشركات مع التعديل في قيمة المخزون والتعديل في استهلاك رأس المال بلغ ١٩١,٥ بليون دولار .

دخل الملاك

وهو دخل المنشآت التي لا تأخذ صورة شركات مساهمة مثل : الملكيات الفردية ، وشركات التضامن ، والمنتجون التعاونيون . ويتوقف دخل الملاك على تعديل قيمة المخزون وتعديل استهلاك رأس المال شأنه في ذلك شأن أرباح الشركات . وفي عام ١٩٨١ بلغ دخل الملاك مع التعديلات ١٣٤,٧ بليون دولار أي ما يعادل ٥,٧٪ من الدخل القومي الامريكي .

دخل الايجارات

ويتضمن الدخل الريعي الذي يحصل عليه أصلا أولئك الذين لا يرتبطون باعمال عقارية حقيقية Real Estate Business ، والدخول الـريعية المقـدرة للعقـارات المأهولـة بأصحابها والريع الذي يحصل عليه الاطباء من مرضاهم وحقوق التأليف وحقوق الموارد الطبيعية .

ان تقدير القيمة الريعية للعقارات المأهولة بأصحابها تتم حتى يمكن توحيد المعاملة بين المنازل المؤجرة وتلك المأهولة بملاكها . وعندما يدفع الريع ، فان قيمته تدخـل في حسابات الدخل القومي . واذا اشترى شخص منزلا ، ولم تقدر قيمته ، فان المدفوعات الريعية تتوقف وتسقط من الدخل القومي حتى على الرغم من أن كمية الاسكان نفسها متاحة .

ولمنع التغيرات في الدخل القومي بسبب الاتجاه الى المساكن المستأجرة او تلك التي يسكنها أصحابها ، فان محاسبي الدخل القومي يعالجون ملكية المنازل بوصفها منشآت لانتاج الخدمات المنزلية التي تباع الى ملاك المنازل حسب قدراتهم كمستأجرين . ويقدر الايجار على أساس المبلغ الذي تؤجر به البيوت المماثلة . ويخصم ما ينفقه ملاك المنازل وخاصة نفقات الصيانة والاصلاح ، لكي يمكن الحصول على الريع الصافي . وتدخل القيمة الاجمالية ضمن الناتج القومي الاجمالي بوصفها استهلاكا . وفي عام ١٩٨١ بلغ الدخل الريعي للاشخاص مع تعديل استهـلاك رأس المال ٣٣,٦ بليون دولار اي ما يعادل ١,٤٪ من الدخل القومي الأمريكي .

الفائدة الصافية

أما النوع الاخير من الدخل القومي فهو الفائدة الصافية ، وتتكون الفائدة الصافية من الفائدة التي يدفعها قطاع الاعمال مطروحا منها الفائدة المدفوعة الى قطاع الاعمال مضافا اليها الفائدة الصافية المحولة من الخارج .

وتستبعد الفائـدة المدفوعـة من كل من الحكومـة (على مستـوى الاتحـاد والولاية والمحليات) والمستهلكين من الدخل القومي . وتستبعد الفائدة الحكومية لانها لا تمثـل دخلا ناشئا عن الانتاج الاقتصادي الجاري ، كأن تقوم الحكومة الاتحادية بدفع فائدة على الدين العام . وحيث أن معظم الدين قد عقد في الماضي ، فان مدفوعات الفائدة لا ترتبط بالانشطة الحكومية الجارية . كما تستبعد الفائدة التي يدفعها المستهلكون لأنها لا تمثل

دخلا ناشئا عن الانتاج الاقتصادي الجاري . وتستبعد هذه الفائدة أيضا من الاستهلاك . وفي عام ١٩٨١ بلغت الفائدة الصافية ٢١٥ بليون دولار أي ٩,٢٪ من الدخل القومي الامريكي .

أسلوبا الناتج والدخل لحساب الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي والدخل القومي

ان المقاييس الثلاثة للناتج القومي : الناتج القومي الاجماليGNP والناتج القومي الصافيNNP والدخل القومي يمكن الحصول عليها بطريقتين مختلفتين . إذ يمكن حساب الناتج القومي الاجمالي بجمع القيم السوقية لكل السلع النهائية والخدمات . وبذلك يمكن اشتقاق الناتج القومي الصافي والدخل القومي باجراء بعض الخصومات والاضافات المناسبة . وهذا المفهوم نوقش في بداية هذا الفصل وهو ما يسمى بأسلوب الناتج Product Approach .

ومن ناحية أخرى ، فان الدخل القومي يمكن الحصول عليه بجمع الأنواع المختلفة من دخول عناصر الانتاج . كما ان الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي يمكن اشتقاقهما باجراء الاضافات والخصومات الضرورية . على أن هذه الاضافات والخصومات تأخذ اتجاها عكسيا لأن الاشتقاق الان يجري من الدخل القومي الى الناتج القومي الاجمالي . وعلى سبيل المثال ، فانه بدلا من خصم المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال من الناتج القومي الصافي ، فانها تضاف الى الدخل القومي . وهذا الاسلوب يسمى أسلوب الدخلIncome Approach ويلخص الجدول رقم (٢ -٤) هذين الاسلوبين .

وباشتقاق الناتج القومي الاجماليGNP من خلال اسلوبي الناتج والدخل يظهر فرق عادة بين التقديرين وهو ما يسمى بالفارق الاحصائي في حسابات الدخل القومي . وهو يعكس الاختلاف في الناتج القومي الاجمالي عند حسابه بهذين الاسلوبين : أسلوب الناتج ، وأسلوب الدخل . وهو ينشأ بسبب الاخطاء في التقديرات . ولكي نزيل هذا الفارق بين الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي مقدرا بأسلوب الناتج والدخل القومي مقدرا بأسلوب الدخل فانه يجب طرح الفارق الاحصائي من الناتج القومي الصافيNNP .

جدول رقم (٢ - ٤)

الدخل القومي وحساب الناتج في عام ١٩٨١

(بليون دولار)

تعويضات العاملين	١٧٧١ر٥	الانفاق الاستهلاكي	١٨٥٧ر٨
+ أرباح الشركات والتعديل في قيمة المخزون واستهلاك رأس المال.	١٩١ر٥	+الاستثمار المحلي	٤٥٠ر٧
+ دخل الملاك والتعديل في المخزون واستهلاك رأس المال .	١٣٤ر٦	+ المشتريات الحكومية من السلع والخدمات	٥٩١ر٣
+ الدخل الريعي للأشخاص مع التعديل في استهلاك رأس المال .	٣٣ر٦	+ صافي الصادرات من السلع والخدمات .	٢٥ر٠
+ الفائدة الصافية	٢١٥ر٠		
= الدخل القومي	٢٣٤٦ر٣		
- المساعدات مطروحا منها الفائض الجاري للمشروعات الحكومية	٥ر١		
+ الفارق الاحصائي	٠ر٨-		
+المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال	١١ر٦		
+ ضرائب قطاع الأعمال غير المباشرة والمطلوبات غير الضريبية	٢٥١ر١		
= الناتج القومي الصافي	٢٦٠٣ر١		
+ مخصصات اهلاك رأس المال وتعديل استهلاك رأس المال .	٣٢١ر٧		
= تكلفة الناتج القومي الاجمالي	٢٩٢٤ر٨	= الناتج القومي الاجمالي	٢٩٢٤ر٨

المصدر السابق .

الدخل الشخصي والدخل الممكن التصرف فيه:
الادخار الشخصي:

ان الدخل الشخصي والدخل الشخصي الممكن التصرف فيه والادخار الشخصي هي ايضاً من المفاهيم الهامة في حسابات الدخل القومي. وعلى سبيل المثال فان الدخل الشخصي او الدخل الشخصي الممكن التصرف فيه رغم انهما ليسا من مقاييس الناتج القومي، الا انهما قد يكونان على صلة دقيقة بالدراسة السوقية اكثر من الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي. وكما هو موضح في الجدول رقم (٢-٢) فاننا لكي نحصل على الدخل الشخصي:

أولاً: نخصم أرباح الشركات والتعديلات في قيمة المخزون وفي قيمة استهلاك رأس المال والفائدة الصافية والمساهمات في التأمين الاجتماعي والزيادات في الاجر مطروحاً منها الانفاق.

ثانياً: اضافة المدفوعات التحويلية الحكومية الى الاشخاص والدخل من الفائدة الشخصية والدخول الموزعة والمدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال.

وهكذا فانه من خلال هذه الخصومات والاضافات يطرح من الدخل القومي كل الدخول المكتسبة، ولا يتسلمها الافراد، من قيمة الدخل القومي، ويضاف اليه المدفوعات التي يحصل عليها بعض الناس ولكنها ليست مكتسبة من الانتاج الجاري. وعلى سبيل المثال، تدخل اشتراكات التأمين الاجتماعي في حساب الدخل القومي كجزء من تعويضات العاملين ولكنها تقتطع من الدخل القومي لاشتقاق الدخل الشخصي وذلك لأن هذه الاشتراكات هي دخل لم يتسلمه الافراد. كما ان المدفوعات التحويلية التي تقوم بها الحكومة وقطاع الاعمال تضاف الى الدخل القومي، لأنها تعمل على زيادة الدخل الشخصي حتى على الرغم من أنها مستبعدة من الدخل القومي. كما تخصم ارباح الشركات مع التعديلات في قيمة المخزون واستهلاك رأس المال ولكن الدخل الشخصي الموزع يضاف لكي نضمن ان الجزء الذي دفع من أرباح الشركات الى الاشخاص فقط هو الذي دخل في تقدير الدخل الشخصي. ولهذا السبب ذاته فان الفائدة الصافية تخصم، بينما يضاف الدخل الشخصي من الفائدة Personal interest income. واخيراً فان فائض الزيادات في الاجر عن النفقات يخصم حتى نضمن ان الدخل الذي انفق فقط هو الذي يحسب في الدخل الشخصي.

وكما هو موضح في الجدول رقم (٢-٥) فان الدخل الشخصي كان ٢,٤٠٤,٠ بليون دولار في عام ١٩٨١.

جدول رقم (٢ ـ ٥)

الدخل القومي والدخل الشخصي والدخل الشخصي الممكن التصرف فيه

والادخار الشخصي في عام ١٩٨١

(بليون دولار)

	الدخل القومي	٢٣٤٦ر٣
ناقصا :	أرباح الشركات والتعديل في قيمة المخزون وإهلاك رأس المال	١٩١ر٥
-	الفائدة الصافية	٢١٥ر٠
	اشتراكات التأمين الاجتماعي	٢٣٨ر٩
	زيادات الاجر مطروحا منها الانفاق	٠ر٠
زائدا :	المدفوعات التحويلية الحكومية للافراد	٣٢١ر٦
	دخل الفائدة الشخصي	٣٠٨ر٦
	توزيعات الدخل النقدية على الأشخاص	٦١ر٣
	المدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال	١١ر٦
يساوي : =	الدخل الشخصي	٢٤٠٤ر٠
ناقصا :	الضرائب المباشرة على الدخل والمدفوعات غير الضريبية .	٣٨٨ر١
يساوي : =	الدخل الممكن التصرف فيه	٢٠١٥ر٨
ناقصا : -	النفقات الشخصية	١٩٠٨ر٥
يساوي : =	الادخار الشخصي	١٠٧ر٣

المصدر السابق

إن استبعاد الضرائب المباشرة على الدخل والمدفوعات غير الضريبية من الدخل الشخصي يمكننا من الحصول على مفهوم آخر لحساب الدخل القومي وهو الدخل الشخصي الممكن التصرف فيه .

وتشمل الضرائب الشخصية، الضرائب على الدخل والعقارات والهبات وضرائب الملكية الشخصية ـ أما المدفوعات غير الضريبية فهي تشمل رسوم جوازات السفر والجزاءات والعقوبات والتبرعات Donations . وفي عام ١٩٨١ م بلغت ضرائب الدخل المباشرة والمدفوعات غير الضريبية ٣٨٨,١ بليون دولار . وحيث أن الدخل الشخصي يعادل ٢٤٠٤ بليون دولار في عام ١٩٨١ م فإن الدخل الشخصي المتاح يعادل ٢٠١٥,٨ بليون دولار في هذا العام .

إن الدخل الشخصي الممكن التصرف فيه مفهوم ذو أهمية قصوى ، إذ أنه يقيس «صافي الدخل» Take home income أو الدخل بعد اقتطاع الضريبة .

وأخيراً فإن الدخل الشخصي الممكن التصرف فيه قد يقسم إلى نفقات شخصية وادخار شخصي . وتتكون النفقات الشخصية من النفقات الاستهلاكية الشخصية والفائدة التي يدفعها المستهلكون إلى قطاع الاعمال وصافي المدفوعات التحويلية الشخصية إلى الاجانب. وقد كانت النفقات الاستهلاكية الشخصية ١٨٧٥,٨ بليون دولار والفوائد التي دفعها المستهلكون ٤٩,٩ بليون دولار وصافي المدفوعات التحويلية الشخصية إلى الاجانب ١,٢ بليون دولار، أماالادخار الشخصي فقد بلغ ١٠٧,٣ بليون دولار أي ٥,٣٪ من الدخل الشخصي الممكن التصرف فيه .

إن الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي والدخل القومي وغيرها من مفاهيم حسابات الدخل القومي تقاس خلال سنة ، وان كانت البيانات متاحة في فترات ربع سنوية . وتعدل البيانات للتخلص من تأثير العوامل الموسمية وتضرب في ٤ للحصول على تقدير للمعدل السنوي .

الرصيد والمتغيرات المتدفقة Stock and Flow variables

إن الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي وغيرهما من المفاهيم المتعلقة بالدخل القومي هي متغيرات متدفقة (تيارات) . والمتغير المتدفق هو كمية يمكن قياسها خلال فترة معينة من الزمن . وعلى سبيل المثال كان الناتج القومي الاجمالي ٢٩٢٤,٨ بليون دولار في عام ١٩٨١ . وهذا يعني أن المجتمع قد أنتج ما قيمته ٢٩٢٤,٨ بليون دولار من السلع والخدمات النهائية خلال عام ١٩٨١ . وفي حالة المتغير المتدفق فإنه

من الاهمية بمكان ان نحدد الفترة الزمنية التي نحن بصددها . وعلى سبيل المثال فإنه ليس ذا مغزى أن نقول أن راتب شخص ما هو ٢٠٠٠ دولار لأنه غير واضح ما إذا كان الدخل ٢٠٠٠ دولار أسبوعياً أو شهرياً أو سنوياً . وهذا يعني أن الفترة الزمنية التي يتم خلالها قياس التيار تعد في غاية الاهمية .

وعلى النقيض فإن الرصيد كمتغير«a stock variable» هو كمية يمكن قياسها في لحظة معينة من الزمن . فمثلاً رصيد رأس المال في الاقتصاد هو متغير لحظي ، فهو كمية معينة في لحظة معينة من الزمن . ومثله رصيد عرض النقود فهو متغير لحظي ، أي مقدار محدد في تاريخ محدد . وفي حالة الرصيد كمتغير لحظي لا بد من النص على كل من الكمية واللحظة الزمنية وأن يحددا بوضوح كامل .

وهناك علاقة ارتباط بين المتغيرات المتدفقة والارصدة كمتغيرات لحظية . فعلى سبيل المثال فإن رصيد رأس المال في الاقتصاد وهو متغير لحظي يزيد عندما يكون صافي الاستثمار «وهو متغير متدفق» موجباً .

إن رصيد رأس المال في الاقتصاد ما هو الا رصيد متراكم للهياكل الاقتصادية وأدوات الانتاج المعمرة والمخزون لدى قطاع الاعمال . أما اجمالي الاستثمار فهو تلك الكمية المنتجة حديثاً من الهياكل وأدوات الانتاج المعمرة مضافاً إليه التغيرات في المخزون . وحيث أن جزء من اجمالي الاستثمار يستخدم في احلال الهياكل والادوات التي بليت أودمرت أثناء العام ، فإن الاستثمار الصافي فقط هو الذي يزيد من رصيد رأس مال الاقتصاد . فمثلا كان الاستثمار الاجمالي ٧, ٤٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨١ في الولايات المتحدة الامريكية . وقد زاد رصيد رأس المال أثناء عام ١٩٨١ ولكن باقل من ٧, ٤٥٠ بليون دولار لأن جزءاً من رصيد رأس المال قدره ٧٥, ٣٢١ بليون دولار قد بلى وتحطم أثناء العام .

ونتيجة لذلك فإن رصيد رأس المال زاد بمقدار ١٢٩ بليون دولار فقط . وهو الاختلاف بين الاستثمار الاجمالي ومخصصات اهلاك رأس المال من أول يناير ١٩٨١ إلى أول يناير ١٩٨٢ . وحيث أن الفارق بين الاستثمار الاجمالي ومخصصات اهلاك رأس المال هي الاستثمار الصافي ، فإن الزيادة في رصيد رأس المال وقدرها ١٢٩ بليون دولار تعادل الاستثمار الصافي . وطالما أن صافي الاستثمار موجب فإن رصيد رأس المال ينمو ، أما إذا أصبح الاستثمار الصافي سالبا فإن رصيد رأس المال لابد أن

ينخفض ، ويعني صافي الاستثمار السالب أن البلى في رصيد رأس المال أكثر من التجديد والاحلال .

وفي دراسة الاقتصاد الكلي ، يكون من الاهمية بمكان أن نميز بين الرصيد كمتغير لحظي والمتغيرات المتدفقة . فعلى سبيل المثال عادة ما يخلط الطلاب بين الادخار الشخصي أو الادخار والمدخرات الشخصية أو المدخرات .

والادخار الشخصي Personal Saving هو الفرق بين الدخل الشخصي الممكن التصرف فيه والنفقات الشخصية ، ويعتبر متغيراً متدفقاً Flow variable أما الادخارات الشخصية Personal Savings فهي مجموع المدخرات الصافية الجارية وتعتبر رصيداً متغيراً . فعندما يحدث الادخار تتزايد المدخرات وبنفس الطريقة يخلط الطلاب بين الدخل والنقود فالاول يعتبر متغيراً متدفقاً والثاني رصيداً متغيراً لحظياً .

قياس الناتج الحقيقي والمستوى العام للاسعار

إن الغرض الرئيسي لحساب الدخل القومي هو قياس الناتج القومي من السلع والخدمات . وللحصول على الناتج القومي الاجمالي تستخدم الاسعار السوقية إذ أنه غير ذي معنى أن نجمع الكميات الطبيعية من السلع المختلفة . ومع ذلك فإن استخدام الاسعار السوقية تخلق مشكلة في مقارنة الناتج القومي الاجمالي في سنوات مختلفة ، إذ أن كلاً من الاسعار والناتج الحقيقي يميلان إلى التغير بمرور الزمن[٣] . ولكي نوضح المشكلة وكيف تحل سوف نضرب المثال الافتراض التالي ، متضمناً من أجل التبسيط سلعتين فقط وهما القمصان والسترات الصوفية (البلوفرات) وفترتين هما عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ ، ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٦) البيانات الضرورية .

جدول رقم (٢ ـ ٦)
بيانات افتراضية لحساب الناتج القومي الاجمالي
«محسوبا بالاسعار الجارية»

	١٩٧٠ الناتج	١٩٧٠ السعر	الناتج محسوبا باسعار عام ١٩٧٠	١٩٨٠ الناتج	١٩٨٠ السعر	الناتج محسوبا باسعار عام ١٩٨٠
القمصان	١ مليون	٥ ريال	٥ مليون ريال	٢ مليون	٧,٥ ريال	١٥ مليون ريال
السترات	٥٠٠٠٠	٢٠ ريال	١ مليون ريال	١٠٠٠٠٠	٣٠ ريالا	٣ مليون
الاجمالي			٦ مليون			١٨ مليون

وبضرب الثمن في الكمية لكل سلعة وجمع الناتج نحصل على مقاييس للانتاج تناظر الناتج القومي الاجمالي في السنتين ، فهناك ، مثلاً ، مليون قميص انتجت في عام ١٩٧٠ ، وكان متوسط سعر السوق لكل قميص هو ٥ ريالات . وعلى ذلك فإن القيمة السوقية لانتاج القمصان بلغت ٥ مليون ريال .

وكانت القيمة السوقية المقابلة لانتاج السترات هي مليون دولار والقيمة السوقية الاجمالية للسلعتين هي ٦ مليون ريال . وبنفس الطريقة يمكن حساب القيمة السوقية الاجمالية للسلعتين في عام ١٩٨٠ وتبلغ ١٨ مليون ريال .

وحيث أن القيمة السوقية الاجمالية للناتج قد تزايدت من ٦ مليون ريال إلى ١٨ مليون ريال ، فإن هذا يعني أن الناتج قد تضاعف ثلاث مرات من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ .

ومع ذلك فإن هذه الارقام مضللة . فهي لا تعكس فقط الزيادات في الناتج وانما تعكس أيضاً الزيادات في الاسعار . ولكي نحصل على ارقام تعكس الزيادة في الناتج فقط نفترض أن اسعار ١٩٧٠ هي السائدة في كل من ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . وبافتراض ثبات الاسعار لا بد أن يبرز الاختلاف في الناتج الحقيقي بين السنتين . وكما هو واضح في بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٧) وطبقاً لاسعار ١٩٧٠ ، فإن القيمة السوقية الاجمالية للانتاج هي ٦ مليون ريال في عام ١٩٧٠ و ١٢ مليون ريال في عام ١٩٨٠ . ومعنى ذلك أن الانتاج قد تضاعف من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ . وتشير إلى ذلك البيانات الخاصة بانتاج كل سلعة على حدة ، فانتاج القمصان قد تزايد من مليون قميص إلى ٢ مليون وتزايد انتاج السترات من ٥٠ ألف وحدة إلى ١٠٠ ألف وحدة .

جدول رقم (٢ ـ ٧)
بيانات افتراضية لحساب الناتج القومي الاجمالي
«محسوباً بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠»

	١٩٧٠ الاسعار	١٩٧٠ الناتج	الناتج في عام ١٩٧٠ محسوبا باسعار ١٩٧٠	١٩٨٠ الناتج	١٩٨٠ الاسعار	الناتج في عام ١٩٨٠ محسوبا بأسعار ١٩٧٠
القمصان	١ مليون	٥ ريال	٥ مليون ريال	٢ مليون	٥ ريال	١٠ مليون
السترات	٥٠٠٠٠	٢٠ ريال	١ مليون	١٠٠٠٠٠	٢٠ ريال	٢ مليون
الاجمالي			٦ مليون			١٢ مليون

ان الناتج القومي الاجمالي الذي حسب على أساس الاسعار الثابتة يسمى بالناتج القومي الاجمالي محسوباً بالقيمة الثابتة للريال أو بالريال الحقيقي أو باختصار الناتج القومي الاجمالي الحقيقي . وهذا المفهوم يتميز عن الناتج القومي الاجمالي محسوباً بالقيمة الجارية أو الاسمية للريال ، أو بمعنى آخر الناتج القومي الاجمالي الاسمي أو النقدي .

وللتفرقة بين المفهومين اهميتها . فإذا ارتفعت الاسعار مثلاً ، فإن الناتج القومي الاجمالي محسوباً بالاسعار الجارية سوف يزيد بأسرع من الناتج القومي الاجمالي محسوباً بالاسعار الثابتة . وعلى حين يعكس الاول الزيادة في كل من الكميات والاسعار فإن الثاني يعكس فقط الزيادة في الكميات ، وعلى سبيل المثال زاد «الناتج القومي الاجمالي» النقدي في عام ١٩٨١ بحوالي ١١,٤٪ بينما زاد «الناتج الاجمالي القومي» الحقيقي بمعدل ٢٪ فقط ، وتولدت بقية الزيادة في «الناتج القومي الاجمالي» النقدي عن الزيادات التي حدثت في الاسعار عام ١٩٨١ . وهكذا زاد كل من «الناتج القومي الاجمالي» النقدي و «الناتج القومي الاجمالي» الحقيقي في عام ١٩٨١ ، وكانت الزيادة في الاول أسرع بسبب الزيادات في الاسعار .

ومع تغير الاسعار ، فقد يتغير «الناتج القومي الاجمالي» النقدي والحقيقي في اتجاهين متضادين ، وعلى سبيل المثال فإنه في عام ١٩٨٠ زاد «الناتج القومي الاجمالي» النقدي بينما انخفض «الناتج القومي الاجمالي» الحقيقي . ويرجع هذا الاختلاف إلى زيادة الاسعار بشكل ملموس في عام ١٩٨٠ بينما انخفض الناتج الحقيقي للسلع النهائية والخدمات . وكانت زيادات الاسعار أكبر من أن تعادل الانخفاض في الكميات لذلك زاد «الناتج القومي الاجمالي» النقدي ، وانخفض «الناتج القومي الاجمالي» الحقيقي .

إن الناتج القومي الاجمالي محسوباً بالاسعار الثابتة أكثر المفاهيم شيوعاً لأنه يعكس بدرجة أكبر دقة القدر الاجمالي من السلع النهائية والخدمات المنتجة في الاقتصاد .

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٨) الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة (١٩٧٢) خلال الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٨١ . وخلال هذه الفترة زاد «الناتج القومي الاجمالي» الحقيقي بمعدل سنوي متوسط ٣,٢٪ . ولم يكن نموه بمعدل ثابت ، فلقد كان ثمة نمو سريع في بعض السنوات ونمو أقل سرعة أو ربما انخفاض في سنوات أخرى .

وحيث أن سنوات الزيادة السريعة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي غالبا ما يعقبها سنوات تتسم بمعدل أقل للنمو ، أو حتى بانخفاض في هذا المعدل فإن الاقتصاد يكون عرضة للدورات الاقتصادية . ويؤرخ المكتب القومي للبحث الاقتصادي(NBER) وهو منظمة بحثية خاصة ، لهذه الدورات في الولايات المتحدة الامريكية .

وثمة طريقة بديلة لحساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي وهي ، حساب الناتج القومي الاجمالي النقدي والارقام القياسية للاسعار خلال السنوات المذكورة وحينئذ يمكن حساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بقسمة الناتج القومي الاجمالي النقدي على ما يناظره من أرقام قياسية . ففي المثال السابق ، نفترض أن الاسعار في عام ١٩٧٠ تمثل ١٠٠ وهو الرقم القياسي للاسعار ، وان اسعار القمصان قد ارتفعت من ٥ ريالات للوحدة في عام ١٩٧٠ إلى ٧,٥ ريال للوحدة في عام ١٩٨٠ أي بزيادة ٥٠٪ . كما زادت أيضا أسعار السترات من ٢٠ ريالا للوحدة إلى ٣٠ ريالا للوحدة خلال نفس الفترة أي بزيادة ٥٠٪ أيضا . وحيث أن الاسعار زادت بنسبة ٥٠٪ من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ ، فإن الرقم القياسي المناسب لعام ١٩٨٠ هو ١٥٠ . فإذا زادت الاسعار بنسبة ١٠٠٪ أو انخفضت بنسبة ٢٥٪ فإن الرقم القياسي الملائم في عام ١٩٨٠ سوف يكون ٢٠٠٪ أو ٧٥٪ . وحيث أن الارقام القياسية ما هي الا نسب مئوية فإن اسعار ١٩٧٠ ما هي إلا ١٠٠٪ من مستوى الاسعار عام ١٩٧٠ . فإذا كان الرقم القياسي الملائم في عام ١٩٨٠ هو ١٥٠ فإن هذا يعني أن مستوى اسعار سنة ١٩٨٠ يساوي ١٥٠٪ من مستوى اسعار عام ١٩٧٠ .

وفي المثال المذكور يمكن اشتقاق الناتج القومي الاجمالي الحقيقي عام ١٩٧٠ بقسمة الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٧٠ وهو ٦ مليون ريال على الرقم القياسي للاسعار في عام ١٩٧٠ وهو ١٠٠ ، وحيث أن الارقام القياسية ما هي إلا نسب مئوية ، فإن الناتج القومي الاجمالي الحقيقي عام ١٩٧٠ لابد أن يساوي ٦ مليون مقسومة على ١,٠٠ أي يساوي ٦ مليون ريال . وبنفس الطريقة ، فإن الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في عام ١٩٨٠ يمكن حسابه بقسمة الناتج القومي الاجمالي النقدي في عام ١٩٨٠ ، وهو ١٨ مليون ريال على الرقم القياسي لاسعار ١٩٨٠ وهو ١٥٠ ، وهكذا فإن الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في عام ١٩٨٠ هو ١٨ مليون ريال مقسومة على ١٥٠٪ أو ١,٥ أي يساوي ١٢ مليون ريال . وهذه التقديرات للناتج الحقيي هي نفسها التي أمكن الحصول عليها في البداية بحساب الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٧٠ و١٩٨٠ طبقا لاسعار ١٩٧٠[٤] .

وبالنسبة للاقتصاد ، فإن الرقم القياسي المناسب هو الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغيرات في الاسعار من الناتج القومي الاجمالي Implicit price Deflator of GNP .

وتأخذ العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الحقيقي و الناتج القومي الاجمالي النقدي من جهة والرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الاسعار من الناتج القومي الحقيقي الصورة الرياضية التالية :

$$\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي النقدي}}{\text{الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر الاسعار على الناتج القومي الاجمالي}}$$

وعلى ذلك ، فإن الناتج القومي الاجمالي الحقيقي يساوي الناتج القومي الاجمالي النقدي مقسوما على الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الاسعار من الناتج القومي الاجمالي . ويمكن وضع هذه العلاقة في الصورة التالية :

$$\text{الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر الاسعار على الناتج القومي الاجمالي} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي النقدي}}{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}$$

أي أن الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الاسعار من الناتج القومي الاجمالي يساوي نسبة الناتج القومي الاجمالي النقدي إلى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

ومن أجل الحصول على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، فإن محاسبي الدخل القومي يصممون أرقاما قياسية للاسعار للعناصر المختلفة المكونة للناتج القومي الاجمالي . وتقسم القيمة النقدية لكل عنصر(أو تخفض)على ما يقابلها من رقم قياسي لنحصل على القيمة الحقيقية للعنصر . وبعد الحصول على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي فإن الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الناتج يشتق عن طريق قسمة الناتج القومي الاجمالي النقدي للسنة على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في نفس السنة . ويسمى معامل استبعاد أثر التغير في السعر بالمعامل الضمني لاستبعاد أثر التغير في الأسعار ، لأنه يستمد من قسمة الناتج القومي الاجمالي النقدي على الناتج الاجمالي الحقيقي ، وهو أسلوب يفضل أخذ متوسط مرجح للاسعار القياسية لمختلف عناصر الناتج القومي الاجمالي .

وهذا المعامل الضمني لاستبعاد أثر التغير في الاسعار من الناتج القومي الاجمالي مفهوم هام ، لأنه مقياس للمستوى العام لاسعار السلع النهائية والخدمات . ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٨) بيانات المعامل الضمني للفترة (١٩٢٩ ـ ١٩٨١) . كما أن الارقام القياسية لمختلف عناصر الناتج متاحة في حسابات الدخل القومي . وهناك رقمان قياسيان آخران للاسعار وهما الرقم القياسي لاسعار المستهلك والرقم القياسي لاسعار المنتج . وقد نوقشا في الفصل الثاني عشر ، وكلاهما هام ، ولكن لا يعد أي منهما مقياسا للمستوى العام للاسعار .

جدول رقم (٢ ـ ٨)

الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة (١٩٧٢) والرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الاسعار من الناتج القومي الاجمالي

(١٩٢٩ ـ ١٩٨١)

السنة	الناتج القومي الاجمالي (بليون دولار جاري)	نسبة التغير عن الفترة السابقة	الناتج المحلي الاجمالي (بليون دولار ثابتة ١٩٧٢)	نسبة التغير عن الفترة السابقة	الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في أسعار الناتج القومي الاجمالي	نسبة التغير عن الفترة السابقة
١٩٢٩	١٠٣,٤		٣١٥,٧		٣٢,٧٦	
١٩٣٣	٥٥,٨		٢٢٢,١		٢٥,١٣	
١٩٤٠	١٠٠,٠		٣٤٤,١		٢٩,٠٦	
١٩٤١	١٢٥,٠	٢٥,٠	٤٠٠,٤	١٦,٣	٣١,٢٣	٧,٥
١٩٤٢	١٨٥,٥	٢٦,٧	٤٦١,٧	١٥,٣	٣٤,٣٢	٩,٩
١٩٤٣	١٩٢,١	٢١,٣	٥٣١,٦	١٥,١	٣٦,١٤	٥,٣
١٩٤٤	٢١٠,٦	٩,٦	٥٦٩,١	٧,١	٣٧,٠١	٢,٤
١٩٤٥	٢١٢,٤	٠,٩	٥٦٠,٤	١,٥-	٣٧,٩١	٢,٤
١٩٤٦	٢٠٩,٨	١,٢-	٤٧٨,٣	١٤,٧-	٤٣,٨٨	١٥,٧
١٩٤٧	٢٣٣,١	١١,١	٤٧٠,٣	١,٧-	٤٩,٥٥	١٢,٩
١٩٤٨	٢٥٩,٥	١١,٣	٤٨٩,٨	٤,١	٥٢,٩٨	٦,٩
١٩٤٩	٢٥٨,٣	٠,٥-	٤٩٢,٢	٠,٥	٥٢,٤٩	٠,٩-
١٩٥٠	٢٨٦,٥	١٠,٩	٥٣٤,٨	٨,٧	٥٣,٥٦	٢,١
١٩٥١	٢٣٠,٨	١٥,٥	٥٧٩,٤	٨,٣	٥٧,٠٩	٦,٦
١٩٥٢	٣٤٨,٠	٥,٢	٩٠٠,٨	٣,٧	٥٧,٩٢	١,٤
١٩٥٣	٣٦٦,٨	٥,٤	٦٢٣,٦	٣,٨	٥٨,٨٢	١,٦
١٩٥٤	٣٦٦,٨	٠,٠	٦١٦,١	١,٢-	٥٩,٥٥	١,٢
١٩٥٥	٤٠٠,٠	٩,٠	٦٥٧,٥	٦,٧	٦٠,٨٤	٢,٢
١٩٥٦	٤٢١,٧	٥,٤	٦٧١,٦	٢,١	٦٢,٧٩	٣,٢
١٩٥٧	٤٤٤,٠	٥,٣	٦٨٣,٨	١,٨	٦٤,٩٣	٣,٤
١٩٥٨	٤٤٩,٧	١,٣	٦٨٠,٩	٠,٤-	٦٦,٠٤	١,٧
١٩٥٩	٤٨٧,٩	٨,٥	٧٢١,٧	٦,٠	٦٧,٦٠	٢,٤
١٩٦٠	٥٠٦,٥	٣,٨	٧٣٧,١	٢,٢	٦٨,٧٠	١,٦
١٩٦١	٥٢٤,٦	٣,٦	٧٥٦,٦	٢,٦	٦٩,٣٣	٠,٩
١٩٦٢	٥٦٥,٠	٧,٧	٨٠٠,٣	٥,٨	٧٠,٦١	١,٨
١٩٦٣	٥٩٦,٧	٥,٦	٨٣٢,٥	٤,٠	٧١,٦٧	١,٥
١٩٦٤	٦٣٧,٧	٦,٩	٨٧٦,٤	٥,٣	٧٢,٧٧	١,٥
١٩٦٥	٦٩١,١	٨,٤	٩٢٩,٣	٦,٠	٧٤,٣٦	٢,٢
١٩٦٦	٧٥٦,٠	٩,٤	٩٨٤,٨	٦,٠	٧٦,٧٦	٣,٢
١٩٦٧	٧٩٩,٦	٥,٨	١٠١١,٤	٢,٧	٧٦,٠٦	٣,٢
١٩٦٨	٨٧٣,٤	٩,٢	١٠٥٨,١	٤,٦	٨٢,٥٤	٤,٤
١٩٦٩	٩٤٤,٠	٨,١	١٠٨٧,٦	٢,٨	٨٦,٧٩	٥,١
١٩٧٠	٩٩٢,٧	٥,٢	١٠٨٥,٦	٠,٢-	٩١,٤٥	٥,٤
١٩٧١	١٠٧٧,٦	٨,٦	١١٢٢,٤	٣,٤	٨٦,٠١	٥,٠
١٩٧٢	١١٨٥,٩	١٠,١	١١٨٥,٩	٥,٧	١٠٠,٠٠	٤,٢
١٩٧٣	١٣٢٦,٤	١١,٨	١٢٥٥,٠	٥,٨	١٠٥,٦٩	٥,٧
١٩٧٤	١٤٣٤,٢	٨,١	١٢٤٨,٠	٠,٦-	١١٤,٩٢	٨,٧
١٩٧٥	١٥٤٩,٢	٨,٠	١٢٣٣,٩	١,١-	١٢٥,٥٦	٩,٣

١٩٧٦	١٧١٨,٠	١٠,٩	١٣٠٠,٤	٥,٤	١٣٢,١١	٥,٢
١٩٧٧	١٩١٨,٠	١١,٠	١٣٧١,٧	٤,٩	١٣٩,٨٣	٥,٨
١٩٧٨	٢١٥٦,١	١٢,٤	١٤٣٦,٩	٤,٨	١٥٠,٠٥	٧,٣
١٩٧٩	٢٤١٣,٩	١٢,٠	١٤٨٣,١	٣,٢	١٦٢,٧٧	٨,٥
١٩٨٠	٢٦٢٦,١	٨,٨	١٤٨٠,٧	٠,٢-	١٧٧,٣٦	٩,٠
١٩٨١	٢٩٢٤,٨	١١,٤	١٥١٠,١	٢,٠	١٩٣,٦٩	٩,٢

Source: Department of Commerce, The National Economic and Product Accounts of the United States, 1929- 76 Statistical Tables, PP. 1.2. 6.7. 319. 320; Economic Indicators (March 1982), 2; Survey of Current Business 62,2 (Februry 1982), 3,10,13.

الناتج القومي الاجمالي والاقتصاد الخفي

GNP and the Underground Economy

أصبح كثير من الناس ـ في السنوات الاخيرة ـ يعتقد أن حساب الناتج القومي الاجمالي في دولة ما يقدر مستوى النشاط الاقتصادي بأقل من قيمته الفعلية Underestimate ، بسبب وجود اقتصاد سري يعمل في الخفاء . ويتكون هذا الاقتصاد السري أو الخفي من أنشطة اقتصادية تتجنب الكشف والقياس الرسمي . وهي أما نشاطات غير شرعية أو غير مسجلة بغية التهرب الضريبي . ومن أمثلة الاولى ما تتضمنه التجارة غير المشروعة في العقاقير المخدرة والكتب الممنوعة والبغاء . ويتمثل النوع الثاني في اخفاء بيان الدخول التي يحصل عليها الملاك ومدير و المطاعم والفنادق ومختلف محلات البيع بالتجزئة ، وعدم القدرة على تسجيل الدخل من المنح الشخصية والاعمال العرضية أو العمل بعض الوقت .

ومع أن الاقتصاد الخفي موجود بشكل دائم ، إلا أن الكثيرين يعتقدون أنه أصبح في الوقت الحاضر أكبر كثيرا عما كان عليه في الماضي ، بسبب الزيادة في المعدلات الحدية للضريبة التي حدثت خلال هذه السنوات والعبء المتزايد للتنظيم الحكومي . ولكن ما حجم هذا الاقتصاد السري ؟ لا أحد يعرف على وجه التأكيد . ففي احدى الدراسات الاولى للاقتصاد الخفي قدر بيتر جوتمان Peter M. Gutmann النشاط الاقتصادي في هذا الاقتصاد السري بنحو ١٧٦ بليون دولار في عام ١٩٧٦ أي نحو ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي(٥) ، كما قامت أيضا مصلحة الايرادات الداخلية في الولايات المتحدة (I R S) بعمل تقديرات لعام ١٩٧٦ وكانت تقديراتها أقل من تلك التي توصل إليها جوتمان . وقد بنيت تقديرات هذه المصلحة على نتائج المراجعة الفنية لاقرارات الممولين في ضوء القواعد الضريبية والتي كانت أكثر دقة من البيانات العادية . وحيث أن مصلحة الايرادات الداخلية (I R S) تعترف أن أكفأ المراجعين لا يستطيعون تحديد دخل الانشطة

غير المسجلة فإن تقديرات هذه المصلحة (I R S) قد تكون دون المستوى الفعلي للنشاط الاقتصادي الخفي .

وهناك دراسات أخرى مختلفة قامت ببعض التقديرات لحجم هذا النشاط منها ما هو دون التقدير الذي قام به جوتمان ، ومنها ما هو اعلى منه ، وبعضها أعلى منه كثيرا .

وبسبب طبيعة المشكلة ، يكون الحصول على تقديرات دقيقة أمرا مستحيلا . ومع هذا نستطيع أن نخلص إلى أن الاقتصاد الخفي واسع النطاق . ولكي تكون رؤيتنا للمشكلة واضحة نشير إلى أنه في عام ١٩٧٦ (طبقاً لتقدير جوتمان) كان حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة يعادل حجم الاقتصاد الامريكي الرسمي في عام ١٩٤١ .

وعلى الرغم من أن وجود الاقتصاد الخفي يعني وجود الشك في صحة احصاءات الناتج القومي الاجمالي وغيره من مفاهيم حسابات الدخل القومي ، فإن البيانات سوف تظل نافعة إذا ما كان الاقتصادان الرسمي والخفي ينموان بنفس المعدل ، ولكن الامر ليس كذلك . فقد بينت الدراسات المختلفة أن الاقتصاد الخفي كبير وينمو بمعدل أسرع من الاقتصاد الرسمي Official Economy . ونتيجة لذلك فإن البيانات الرسمية قد تكون جد خادعة . ولكي نزيد الامر وضوحا ، نفترض أن الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ينمو بمعدل أقل من معدل نموه في الماضي . حينئذٍ يكون رد الفعل لدى صانعي السياسات هو استخدام السياسات المالية والنقدية التوسعية . أما إذا كان النشاط الاقتصادي ينمو بنفس معدل نموه في الماضي ولكن مع درجة أكبر نسبيا في مشاركة الاقتصاد الخفي ، فإن مزيدا من السياسات التوسعية من المرجح أن تؤدي إلى مزيد من التضخم وليس إلى زيادة في النشاط الاقتصادي .

على أن وجود اقتصاد خفي ضخم ينطوي على جوانب أخرى . ولكي نزيد الامر وضوحا فإنه من المرجح أن يكون الاقتصاد الخفي أقل كفاءة ، إذ أن مختلف الانشطة التي يجري تنفيذها في الخفاء غالباً ما تحول دون استخدام وسائل انتاج وتوزيع أكثر كفاءة . وأكثر من هذا فإن معظم أو كل المعاملات يجب أن تتم بالنقود وقد يكون هذا غير مفيد في كثير من الاوقات . وبسبب طبيعة الاقتصاد الخفي أيضا ، فإنه يصعب للمشاركين فيه أن يحصلوا على المعلومات التي قد تفيدهم . ومن ناحية أخرى ، فان هؤلاء الذين لا يشاركون في الاقتصاد الخفي يتحملون نصيبا غير مناسب من العبء الضريبي . ذلك انه لو أخضع هؤلاء الذين يشاركون في الاقتصادي الخفي للضريبة ، فان المعدلات الضريبية سوف تنخفض كثيرا دون خسائر في الايرادات الضريبية .

وقد قدمت اقتراحات مختلفة لتخفيض حجم الاقتصاد الخفي تتضمن تخفيض معدلات الضريبة ، وتبسيط القواعد الضريبية ، وجعل النظام الضريبي أكثر عدالة ، ورصد موارد أكثر لوضع القانون موضع التنفيذ ، وزيادة العقوبات الموقعة على المشاركين في الاقتصاد الخفي .

ومع ذلك يجب ان ندرك انه في نطاق المعدلات الضريبية القائمة (أو حتى معدلات أقل) فان حافزا اقتصاديا قويا يظل موجودا لدى الأفراد للاشتراك في الاقتصاد الخفي . وفوق هذا ، ومع افتراض هذه الطبيعة الوهمية فانه لا يمكن لاحد ان يتفاءل بتخفيض حجمه عن طريق رصد موارد أكثر لوضع القانون موضع التنفيذ . ولهذه الاسباب فانه من المرجح ان يستمر اقتصاد خفي كبير في المستقبل القريب . ولذلك يجب ان نكون على حذر عند استخدام بيانات الناتج القومي الاجمالي والحسابات القومية في المستقبل أكثر مما فعلنا في الماضي .

الناتج القومي الاجمالي والرفاهية GNP and Welfare

ينظر احيانا الى الناتج القومي الاجمالي على انه مقياس للرفاه القومي ، ولكنه كما سوف نرى يعتبر مقياسا قاصرا . ذلك أن التقديرات الرسمية للناتج القومي الاجمالي ، كما بينا حالا ، تأخذ في الحساب وجود الاقتصاد الخفي الكبير والنامي . ومن الضروري ، أيضا ، أن نأخذ النمو السكاني في الحساب . حيث ان الزيادة في الناتج الحقيقي التي تعادل أو تقل عن الزيادة السكانية قد لا تدل على تحسن في الرفاهية الاجتماعية . ولذلك فان حساب نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي ذو أهمية خاصة للدول الأقل تقدما ، حيث يتسم كثير منها بارتفاع معدلات النمو السكاني .

وعلى الرغم من ان نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي يعتبر افضل مقياس للرفاهية ، إلا أن نصيبه من الناتج القومي الصافي ومن الاستهلاك ربما كان أفضل . اذ أن جزء من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي يستخدم لاحلال الهياكل والأدوات التي بليت أو دمرت أثناء العام ، ومن ثم يظل الناتج الصافي وحده متاحا للاستهلاك والاغراض الاخرى . ونتيجة لذلك فان نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي الحقيقي يعتبر افضل من نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي لقياس الرفاهية الاجتماعية . ويمكن التعمق أكثر في دراسة هذا القول .

ويتكون الناتج القومي الصافي من الاستهلاك وصافي الاستثمار والانفاق الحكومي وصافي الصادرات . فأي زيادة في صافي الاستثمار تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية

للمجتمع ، ومن ثم يمكن زيادة الاستهلاك في المستقبل.ومع ذلك قد تكون زيادة صافي الاستثمار على حساب الاستهلاك خلال الأجل القصير . وبالمثل نضيف كل من الزيادة في انتاج الغذاء والزيادة في نفقات حماية الأمن العام الى الناتج القومي الصافي .

واذا كانت الزيادة في نفقات حماية الأمن العام تنمو بنفس معدل زيادة الجريمة ، فانه يكون من غير الواضح ان الرفاهية الاجتماعية قد تحسنت . ونفس الجدل يمكن ان يدور بالنسبة للنفقات الحكومية الأخرى . واخيرا فان الصادرات تضاف الى الناتج القومي الصافي بينما تستبعد الواردات من هذا الناتج لكي نحصل على مقياس لانتاج المجتمع .

ومن وجهة نظر المجتمع ، لا تكون الصادرات متاحة للاستهلاك المحلي بينما تكون الواردات كذلك . وبسبب هذه الاعتبارات ، فان كثيرا من الاقتصاديين - ان لم يكن معظمهم - يعتقدون ان نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي أفضل مؤشر للرفاهة من كل من الناتج الحقيقي الاجمالي أو الصافي . والى هذا الحد فان الانتقادات الموجهة الى الناتج القومي الاجمالي كمقياس للرفاهة قد انتهت الى تغيير المقياس لجزء فقط من الناتج القومي الاجمالي ، والاستهلاك ، والقسمة على عدد السكان للتكيف مع التغيرات السكانية . وثمة مشاكل اخرى تستعصي على الحل منها مثلا ان الفراغ لا يدخل ضمن حساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي اوغيره من المفاهيم المحاسبية للدخل القومي ، فاذا كانت الزيادة في نصيب الفرد من الاستهلاك مصحوبة بنقص واضح في وقت الفراغ ، فانه يكون من غير الواضح ان المجتمع قد صار الى وضع افضل . ويبين كثير من علماء البيئة أيضا ان الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي من المحتمل ان تكون مصحوبة ، بمزيد من تلوث البيئة والاستنزاف السريع للموارد الطبيعية .

وهذا يعني انهم يعتقدون ان اية زيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الاستهلاك قد لا تشير الى زيادة في رفاهية المجتمع ، وفي محاولة للاقتراب من القياس الدقيق لرفاهية المجتمع ابتكر وليم نوردهاوس وجيمس توبن William Nordhaus and James Tobin مقياسا للرفاهة الاقتصادية[٦] Measure of economic welfare (M E W) ومن بين ما قاما به اعادة ترتيب مختلف البنود في حسابات الدخل القومي لتتضمن تقديرات لقيمة وقت الفراغ ، والانتاج والاستهلاك العائلي ، مثل الطهو والتنظيف والاصلاح . وكذلك المتاعب الكثيرة المترتبة على التحضر مثل التلوث والفضلات والازدحام والضوضاء وفقدان الأمن .

وقد خلص «نوردهاوس وتوبين» الى ان نصيب الفرد من مقياس الرفاهة الاقتصادية (M E W) قد زاد فيما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٦٥ في الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن بمعدل ابطأ من نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي حيث زاد الأول بمعدل ١٪ بينما ارتفع الثاني بمعدل ١,٧٪ .

وعلى الرغم من المحاولة الرائعة لنورد هاوس وتوبن ، فان مقياسهما يظل معيارا للاستهلاك لا للرفاهة . فالرفاهة الاجتماعية لا تعتمد فقط على الدخل أو الاستهلاك وانما أيضاً على توزيعه . فالزيادة في نصيب الفرد من الدخل أو الاستهلاك قد لا تشير الى الرفاهة اذا كانت مصحوبة باعادة توزيع الدخل من الفقراء الى الاغنياء . أضف الى ذلك ان بعض الاقتصاديين الداعين الى التغيير يعتقدون ان اعادة توزيع الدخل ينبغي ان يكون لها الأولوية على استمرار النمو الاقتصادي . وقد لا يوجد أيضا ارتباط أو يوجد ارتباط ضعيف بين الوفرة المادية والسعادة فدخول أجدادنا لا تقترب من دخولنا اليوم ، ولم يكن لديهم كذلك السلع والخدمات المتنوعة التي بين أيدينا . ومع ذلك فقد كانوا سعداء مثلنا أو اكثر سعادة .

وفي ضوء المشاكل المتعددة في قياس الرفاهية الاجتماعية ، فانه يجب ان يكون واضحا ان هناك فقط ، في احسن الحالات ، علاقة أو ارتباطا غير دقيق بين الناتج القومي الاجمالي الحقيقي والرفاهة الاجتماعية .

وقد نوقشت العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الحقيقي والرفاهة في مجال النمو بتفصيل أكثر في الفصل الخامس عشر .

نموذج مبسط لحسابات الدخل القومي

ان التركيز على نظرية تحديد الدخل في الفصول التالية يتطلب أن نستخدم نموذجا مبسطا لحسابات الدخل القومي . وسوف نفترض أن مخصصات اهلاك رأس المال ، وضرائب الاعمال غير المباشرة ، والمدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال والمساعدات مطروحا منها الفائض الجاري للمنشأة الحكومية تساوي الصفر . وهذا يعني ان الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي والدخل القومي متساوون . وان الاستثمار المحلي الخاص الاجمالي يساوي الاستثمار المحلي الخاص الصافي . وبما ان الناتج القومي الاجمالي يساوي مجموع الاستهلاك (C) والاستثمار (I) والانفاق الحكومي (G) والصادرات (X) مطروحا منها الورادات (M) .

وحيث اننا افترضنا الآن ان الدخل القومي (Y) يساوي الناتج القومي الاجمالي ، فان (Y) تعادل أيضاً مجموع C و I و G و X - M أو رمزيا كالتالي :

$$Y = C + I + G + X - M$$

ونفترض أيضا ان اشتراكات التأمين الاجتماعي وان الرصيد التراكمي للاجور مطروحا منه الانفاق ، وصافي المدفوعات التحويلية الشخصية الى الاجانب ، تساوي صفرا وان الفائدة الصافية تعادل دخل الأفراد من الفائدة . واذا وزعت أرباح الشركات جميعها باعتبارها دخلا موزعا ، فان الدخل القومي (Y) أيضا يساوي الاستهلاك (C) زائدا الادخار (S) زائدا الضرائب الشخصية المباشرة (TX) ناقصا المدفوعات التحويلية الحكومية (Tr) . ويمكن التعبير عنها رمزيا كالتالي :

$$Y = C + S + Tx - Tr$$

وهذه العلاقة وكذلك العلاقة السابقة عليها سوف تفيدنا فيما يلي من الفصول .

ان الدخل القومي هو مجموع نفقات المجتمع على السلع والخدمات وبتعبير اخر فهو يساوي ناتج المجتمع . والدخل القومي أيضا يعادل مجموع ما يحصل عليه العمل وعوامل الانتاج الاخرى من دخول . ولذلك فهو يعادل دخل المجتمع . وبما ان ناتج المجتمع Society's output يعادل دخل المجتمع Society's income فسوف نستخدم المصطلحين : الناتج والدخل كمتر ادفين يمكن ان يحل احدهما محل الآخر .

واخيرا ، فان كل المتغيرات ـ الا اذا اشير الى غير ذلك ـ يتم قياسها بالقيمة الحقيقية او الثابته للوحدات النقدية .

الحواشي : Notes

(١) ان الاطار المتعلق بمفاهيم محاسبة الدخل القومي عرض بايجاز في :
U.S. Department of Commerce, office of Business Economics, National Income, 1954 Edition (Washington D.C.: Government Printing office, 1954).
ومنذ عام ١٩٥٤ عدل الاطار بطرق مختلفة . وتناقش هذه التغيرات في وزارة التجارة الامريكية . انظر :
Office of Business Economics, U.S., Income and Output (Washington, D.C. Government Printing Office, 1958) and Department of Commerce, Survey of Current Business (Washington, D.C. Government Printing Office, Various ISSUES.
وقد أعيد طبع كثير من هذه المواد في وزارة التجارة الامريكية انظر :
Office of Business Economics, Readings in concepts and Methods of National Income Statistics (Springfield, Va. National Technical Information Service, April 1976).

(٢) ان الانشطة التي تتسبب في معاملات سوقية فقط هي التي تعرف عموما بأنها انتاج اقتصادي وتدخل في الناتج القومي الاجمالي GNP . وهذه القاعدة رغم ملاءمتها تفصح عن انحياز عند مقارنة نواتج Outputs الدول في مراحل مختلفة من التطور ، او عند تحليل اتجاه الناتج في بلد واحد فقط . وعندما يتطور البلد اقتصاديا ، فانه ينتج اقل للاستهلاك المحلي ، وينتج اكثر لاغراض البيع . وعلى ذلك فانه حتى اذا لم يزد الانتاج الكلي ، فان الناتج المقيس يزيد ، متى اخذت المعاملات السوقية مكانها . وعلى سبيل المثال ، نجد ان صناعة الخبز التي كانت نشاطا عائليا شائعا في كثير من البلاد اصبحت نادرة اليوم . وحتى لو لم يصنع من الخبز اليوم اكثر من الماضي ، فان محاسبة الدخل القومي سوف تظهر أن المزيد قد انتج .

(٣) هناك مشكلات اخرى في مقارنة الناتج القومي الاجمالي في سنوات مختلفة ، فهناك سلع جديدة تظهر وسلع تختفي ، كما تحدث تغيرات في نوعية السلع . ومازالت مقارنة الناتج القومي الاجمالي بين الدول تمثل مشكلة أخرى .

(٤) في المثال ازدادت أسعار كل من السترات والقمصان بنسبة ٥٠٪ فاذا تغيرت الاسعار (والكميات) بنسب مختلفة ، لظهرت مشكلة جديدة :
ـ مشكلة الرقم القياسي للاسعار (للمناقشة انظر الملحق(١)) .

(٥) Peter M. Gutmann, «The Subterranean Economy,» Financial Analysis Journal, 33 (November- December 1977), 26-27 and 34, For other studies, see Estimates of Income Unreported on Individual Tax Returns, Department of the Treasury, Internal Revenue Service. Publication 1104 (9-79); Edgar L. Feige, «How Big is the Irregular Economy?» Challenge. 22 (November- December 1979 5-13, Charles J. Haulk, «Thoughts on the Underground Economy.» Federal Reserve Bank of Atlanta, Economic Review. 65 (March- April 1980). 23-27. and Carl P. Simon and Ann D. Witte, Beating the System: The Underground Economy (Boston: Auburn House Publishing Company, 1982).

(٦) William Nordhaus and James Tobin, «Is Growth Obsolete?» in Economic Growth, Economic Research: Retrospect and Prospect, Fiftieth Anniversary Colloquium V (New York: National Bureau of Economic Research. 1972).

أسئلة للمراجعة :

١ ـ الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي والدخل القومي مقاييس لناتج الامة . ومع ذلك فهي تختلف من وجهة نظر المفاهيم . اشرح باختصار ما هي محاولات قياسها ؟

٢ ـ لماذا يعتبر من المهم في تقدير الناتج القومي الاجمالي ان نحسب فقط تلك السلع والخدمات التي تعرف كسلع وخدمات نهائية ؟ ناقش من خلال مثال معين .

٣ ـ فيما يختص بحسابات الدخل القومي :
(أ) اشرح لماذا تعزى القيمة الايجارية الى المساكن التي يقطنها ملاكها ؟
(ب) اشرح لماذا لا توجد قيمة ايجارية تعزى الى السيارات التي يقودها اصحابها ؟

٤ ـ تتلقى الحكومة بيانات محاسبية من منشآت الاعمال تتعلق بالاهلاك والتغيرات في المخزون . اشرح لماذا تقوم محاسبة الدخل القومي بتعديل هذه البيانات ؟

٥ ـ أشر على ما يدخل أو يستبعد من كل مما يأتي في الناتج القومي الاجمالي موضحا اسباب التضمين او الاستبعاد :
(أ) المدفوعات التحويلية الحكومية .
(ب) الدخل الريعي للمنازل المأهولة بأصحابها .
(جـ) التغيرات في المخزون .
(د) خدمات الاعمال المنزلية .
(هـ) الضرائب غير المباشرة .
(و) صادرات السلع والخدمات .
(ز) واردات السلع والخدمات .
(ي) المدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال .

٦ ـ أشر على ما يدخل أو يستبعد من كل مما يأتي في الدخل القومي واسباب التضمين او الاستبعاد :
(أ) أرباح الشركات غير الموزعة .
(ب) دخل الملاك .
(جـ) المنافع الاضافية .
(د) المكاسب الرأسمالية .
(هـ) الضرائب غير المباشرة .

(و) صافي الفائدة التي تدفعها الحكومة .
(ز) الاجور والمرتبات المدفوعة عينيا .
(ي) الفائدة التي يدفعها المستهلكون لقطاع الاعمال .

٧ ـ يقال ان الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي والدخل القومي قد تحسب أما بطريقة الناتج أو بطريقة الدخل .
(أ) وضح واشرح كيف تحسب باستخدام طريقة الناتج .
(ب) وضح واشرح كيف تحسب باستخدام طريقة الدخل .
(جـ) افترض ان تقدير الناتج القومي بالطريقتين مختلف اشرح كيف نوفق بين التقديرين .

٨ ـ اعطيت بيانات محاسبة الدخل القومي الآتية :

القيد	المبلغ (بليون ريال)
الانفاق الاستهلاكي الشخصي	٥٠٠
أرباح الشركات وقيمة المخزون والتغير في استهلاك رأس المال	١٨٠
الضرائب الشخصية	١٧٠
المشتريات الحكومية من السلع والخدمات	٢٠٠
الضرائب غير المباشرة	٢٠
الاستثمار المحمل الخاص الاجمالي	١٠٠
التوزيعات النقدية	١١٠
واردات السلع والخدمات	٨٠
ضرائب التأمينات الاجتماعية	٦٠
صافي الاستثمارات المحملة الخاصة	٤٠
الفائدة التي يدفعها المستهلكون لقطاع الاعمال	٢٠
المدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال	٤٠
صادرات السلع والخدمات	٧٠
صافي المدفوعات التحويلية الشخصية للاجانب	١٠
المدفوعات التحويلية الحكومية	١٥٠

احسب الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي والدخل القومي والدخل الشخصي والدخل الممكن التصرف فيه والادخار الشخصي .

٩ ـ اعطيت بيانات محاسبة الدخل القومي الآتية :

القيد	المبلغ (بليون ريال)
النفقات الاستهلاكية الشخصية	٥٨٠
الدخل الريعي للاشخاص	١٠٠
الضرائب غير المباشرة	٦٠
دخل الملاك وقيمة المخزون وتغيرات استهلاك رأس المال .	١٠٠
ضرائب التأمين الاجتماعي	٦٠
صافي الفائدة	٥٠
الضرائب الشخصية	٢٦٠
تعويضات العاملين	٥٠٠
مخصصات استهلاك رأس المال وتغيرات استهلاك رأس المال	٥٠
ارباح الشركات وقيمة المخزون وتغيرات استهلاك رأس المال	٢٠٠
التوزيعات النقدية	٦٠٠
زيادات الاجر مطروحا منها الانفاق	١٠
صافي الفائدة التي تدفع بواسطة الحكومة	٢٠
المدفوعات التحويلية الحكومية	٥٠
الاعانات مطروحا منها الفائض الجاري للمشروعات الحكومية .	١٠

احسب الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي والدخل الشخصي والدخل الممكن التصرف فيه والادخار الشخصي .

١٠ ـ اشرح لماذا يكون من المهم ان نميز بين الناتج القومي الاجمالي الاسمي (اي مقيسا بالاسعار الجارية) والناتج القومي الاجمالي الحقيقي (اي مقيسا بالاسعار الثابتة) .

١١ ـ اشرح العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الاسمي والناتج القومي الاجمالي الحقيقي والرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغيرات في الأسعار من الناتج القومي الاجمالي (المكمش) .

١٢ ـ اشرح لماذا تناقص الناتج القومي الاجمالي الاسمي بمعدل اسرع من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ .

١٣ ـ ما هو الاقتصاد الخفي ؟ وما هو حجمه الحالي ؟ وما هو المعنى الذي ينطوي عليه اتساع ونمو الاقتصاد الخفي ؟

١٤ ـ افترض ان الناتج القومي الاجمالي الحقيقي يزيد بنسبة ١٠٪ . فهل يعني هذا ان المجتمع قد اصبح الآن في وضع افضل بنسبة ١٠٪ ؟ وبمعنى آخر هل زادت رفاهية المجتمع بنسبة ١٠٪ ؟ دعم اجابتك .

قراءات مقترحة Suggested Reading

NILY. MARTIN J., National Income and the Price Level (2 nd ed), Chap. 12, app., pp. 247- 74. New York: McGraw- Hill Book Company, 1971.
Economic Indicators. Prepared for the Joint Economic Committee by the Council of Economic Advisers. Washington, D.C.: Govemment Printing Office, monthly.
Economic Report of the President. Washington, D.C.: Govemment Printing Office, annually.
SMITH, WAKKEN L.. Macroeconomics. Chaps. 2.3: pp. 25- 55. Homewood, III.: Richard D. Irwin. Inc., 1970.
U.S. Department of Commerce, Bureau of Analysis, The National Income and Product Accounts of the United States, 1929- 76 Statistical Tables. Washington, D.C.: Government Printing Office. 1981.
Survey of Current Business. Washington, D.C.: Government Printing Office, monthly.
U.S. Department of Commerce, Office of Business Economics, National Income, 1954 Edition. Washington, D.C.: Govemment Printing Office, 1954.
U.S. Income and Output, Washington, D.C.: Govemment Printing Office, 1958.

الفصل الثالث
مقدمة في نظرية تحديد الدخل القومي

الفصل الثالث
مقدمة في نظرية تحديد الدخل القومي

تقدم محاسبة الدخل القومي تقديرات للناتج القومي ، ومع ذلك فانها لا تشرح لماذا يكون الناتج القومي عند مستوى معين ، أو لماذا يزيد في بعض السنوات بمعدل اسرع منه في الأخرى . ولكي نكتشف محددات مستوى النشاط الاقتصادي لا بد من اللجوء الى النظرية الاقتصادية .

ويقدم هذا الفصل نموذجا كينزيا مبسطا لتحديد الدخل . ولكي نركز على النموذج الاساسي ، استبعدنا مؤقتا كلا من القطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية . وقد أدخل القطاع الحكومي في النموذج في الفصل الرابع ، أما قطاع التجارة الخارجية فقد ادمج في الفصل السادس عشر . وفضلا عن ذلك فقد افترضنا ثبات المستوى العام للاسعار ، وان كنا سوف نتحرر من هذه الفرضية في الفصل العاشر .

وتعتبر نظريات تحديد الدخل التي نطرحها في هذا الفصل والفصول الأخرى نظريات للاجل القصير ، كما انها تتجاهل ـ من بين اشياء اخرى ـ تأثير الاستثمار والتقدم التكنولوجي على الطاقة الانتاجية القومية .

وفي الأجل القصير (سنتان أو ثلاثة فأقل) تعتبر هذه التأثيرات قليلة الى درجة تكفي لتجاهلها . أما في الأجل الطويل فان لها اهمية كبرى . ويطلق على نظريات الأجل الطويل لتحديد الدخل «نظريات النمو» ويتناول الفصل الخامس عشر هذه النظريات .

النموذج The Model

في غياب القطاعين الحكومي والخارجي يتركز الاهتمام ـ في هذا الفصل ـ على الاستهلاك والاستثمار . وكما ناقشنا ـ من قبل ـ فان الطلب الكلي ، وهو مجموع الانفاق على الاستهلاك والاستثمار ، هو الذي يحدد المستوى التوازني للدخل . فاذا تغير الطلب الكلي ، فان المستوى التوازني للدخل يتغير أيضا . وعلى ذلك فان الطلب الكلي يلعب دورا رئيسيا a key role في النموذج .

دالة الاستهلاك Consumption function

توجد عوامل كثيرة ومختلفة تشترك في تحديد الاستهلاك مثل الأذواق والتفضيلات والدخل وأسعار الفائدة ، فعلى سبيل المثال ، اذا كان دخل احدى الاسر اكبر من دخل أسرة أخرى ، فحتما يكون استهلاك الاسرة الاولى أكبر . وحتى لو كانتا تحصلان على دخل متساو فسوف يختلف بينهما مستوى الانفاق على الاستهلاك ، اذا اختلفت بينهما الرغبة في الادخار . وبالمثل ، قد يختلف الاستهلاك الاسري استجابة للتغيرات في معدلات الفائدة .

وعلى الرغم من أثر العوامل المختلفة على الاستهلاك ، فان الدخل يظل أهمها على الاطلاق . لذلك سوف نركز على العلاقة بين الاستهلاك والدخل ، أي دالة الاستهلاك consumption function ، في هذا الفصل ونؤجل المناقشة الأكثر تفصيلا لمحددات الاستهلاك في الفصل الخامس .

ونفترض في نموذجنا عن دالة الاستهلاك ، ان الاستهلاك يتغير طرديا مع الدخل . وبالتحديد فقد افترضنا ان أية زيادة في الدخل تؤدي الى زيادة الاستهلاك ، وان كانت نسبة الزيادة في الاستهلاك تقل عن نسبة الزيادة في الدخل . وتأخذ دالة الاستهلاك الصيغة الرياضية التالية :

$$C = a + by \; (a > 0, 0 < b < 1)$$

حيث C و Y تمثلان الاستهلاك والدخل الحقيقي على التوالي . وتشير هذه المعادلة الى ان الاستهلاك دالة خطية في الدخل . وقد افترضنا هذه العلاقة الخطية غالبا ، لأن التجربة التطبيقية أثبتت ان الدالة خطية او نحو ذلك . وفي المعادلة السابقة تعتبر a ، b ثابتين ويطلق عليهما «المعلمات» «parameters» . اما الاستهلاك C والدخل Y فمتغيران . وتسمى «المعلمة» b بالميل الحدي للاستهلاك marginal propensity to consume أو MPC ، وهي ميل دالة الاستهلاك . فاذا كانت ΔY تشير الى التغير في الدخل و ΔC تشير الى التغير في الاستهلاك المرتبط بالتغير في الدخل ، فان b وهي الميل الحدي للاستهلاك MPC تساوي $\Delta C / \Delta Y$. فاذا ازداد الدخل ـ مثلا ـ بمقدار ٢٠٠ بليون ريال ، وبالتالي زاد الاستهلاك بمقدار ١٥٠ بليون ريال فان الميل الحدي للاستهلاك يكون ٠,٧٥ .

وقد افترضنا في دالة الاستهلاك ، أن الاستهلاك يتزايد عندما يزيد الدخل ، ولكن بمقدار أقل . ويدل هذا على ان الميل الحدي للاستهلاك MPC لا بد أن يقع بين الصفر والواحد الصحيح $(0 < b < 1)$ وهذا الافتراض تؤيده الخبرة العملية .

واما المعلمة a فهي ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يتغير مع الدخل أو بعبارة أخرى ، ان a تمثل الاستهلاك الذي يحدث اذا كان الدخل صفرا . وتشير دراسات الاجل القصير عن دالة الاستهلاك الى أن a موجبة .

ويمكن تصوير دالة الاستهلاك بيانيا عن طريق تعيين مستويات مختلفة من الدخل وما يقابلها من مستويات الاستهلاك ثم نرصد التوليفات المتلازمة من الدخل والاستهلاك . ولنفترض ـ توضيحا ـ ان دالة الاستهلاك هي :

$$C = 100 + 0.75\,Y$$

فاذا كانت Y تساوي ٨٠٠ بليون ريال ، فان C تساوي ٧٠٠ بليون ريال ، حصلنا عليها بحل المعادلة $C = 100 + 0.75\,Y$ وهذه التوليفة من الدخل والاستهلاك ترصد كنقطة على دالة الاستهلاك $C = 100 + 0.75Y$ في الشكل رقم (٣ ـ١) ويمكن الحصول على نقط أخرى على دالة الاستهلاك بنفس الطريقة .

شكل (٣ ـ ١) دالة الاستهلاك

C
c=a+bY
700
a=100
0
800
Y

وثمة طريقة بديلة لرسم دالة الاستهلاك وهي أن نتحقق من أن « a » هي التقاطع الرأسي intercept او الجزء الثابت من الاستهلاك بغض النظر عن مستوى الدخل ، وان b هي الميل . فإذا تحدد التقاطع والميل ، فان الخط المستقيم يتحدد كاملا . وعلى سبيل المثال اذا كانت a تساوي ١٠٠ و b تساوي ٠,٧٥ ، فان الدالة سوف تبدأ عند a تساوي ١٠٠ وهي ذات انحدار ، b تساوي ٠,٧٥ . فاذا تغيرت a ، فان دالة الاستهلاك تنتقل الى دالة جديدة توازي الدالة القديمة . اما اذا تغيرت b فان الدالة سوف تدور حول التقاطع الرأسي a .

دالة الادخار The Saving Function

لما كان قرارنا بانفاق قدر ما من الدخل على الاستهلاك يعني في نفس الوقت تحديد حجم ما ندخره من هذا الدخل ، فان دالة الادخار قد تشتق بمساعدة دالة الاستهلاك . وباستبعاد القطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية ، فان الدخل ، بالتعريف ، يساوي مجموع الاستهلاك C والادخار S :

$$Y = C + S$$

ولكن C تساوي a + by وبالتالي ، فانه بعد التعويض يمكن ترتيب المعادلة بحيث تكون دالة الادخار على النحو التالي :

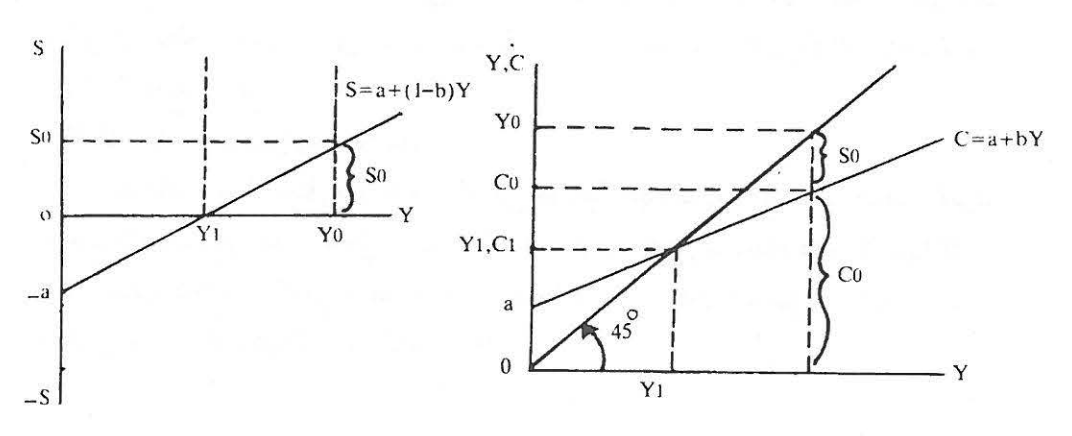
$$S = -a + (1-b)Y \qquad (0 < 1-b < 1)$$

حيث S و Y تمثلان الادخار الحقيقي والدخل الحقيقي على التوالي ويشار الى المعلمة (1-b) باعتبارها تمثل الميل الحدي للادخار marginal propensity to save أو MPS . وهو انحدار دالة الادخار . فاذا كانت Δ Y تشير الى التغير في الدخل و Δ S تشير الى التغير في الادخار المرتبط بالتغير في الدخل ، فان 1-b وهي الميل الحدي للادخار MPS تساوي Δ S / Δ Y . فاذا زاد الدخل ـ مثلا ـ بمقدار ٢٠٠ بليون ريال ، وبالتالي زاد الادخار بمقدار ٥٠ بليون ريال ، فاننا نحصل على الميل الحدي للادخار بقسمة ٥٠ بليون على ٢٠٠ بليون أي ٠,٢٥ . وبما أن b وهي الميل الحدي للاستهلاك MPC تقع بين صفر وواحد صحيح ، فان 1-b وهي الميل الحدي للادخار تقع ايضا بين صفر وواحد صحيح . وهو يعني ان الادخار يزيد عندما يزيد الدخل ، ولكن بمقدار أصغر . ويمكن رسم دالة الادخار بيانيا بنفس الطريقة التي رسمنا بها دالة الاستهلاك .

ولكي نعرض العلاقة بين دالتي الاستهلاك والادخار ، فاننا سوف نستخدم منهجا بديلا .

ولنفترض ـ في الشكل رقم (٣ ـ ٢)ـ مقياسا واحدا للرسم على كلا المحورين في الشكل البياني لدالة الاستهلاك . ولنفترض ـ ثانية ـ ان الدخل يقاس بيانيا على كلا المحورين ، وان هناك خطا مستقيما يمثل بزاوية قدرها 45° من نقطة الأصل . وعند كل النقط على خط 45° فان الدخل على المحور الرأسي يساوي الدخل على المحور الأفقي حيث ان مقياس الرسم واحد على كلا المحورين .

شكل (٣ ـ ٢) الاشتقاق البياني لدالة الادخار



ونستطيع الآن بعد ان حددنا خط°45 ودالة الاستهلاك ان نشتق دالة الادخار بيانيا . وبما ان الدخل يساوي الاستهلاك زائدا الادخار ، فان الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك . ولذلك لكي نوجد الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل فاننا نطرح الاستهلاك من الدخل . والادخار ـ بيانيا ـ هو عبارة عن المسافة الرأسية بين خط الدخل أي خط°45 ودالة الاستهلاك . والادخار يكون موجبا عندما يكون الدخل أكبر من الاستهلاك ، ويكون سالبا عندما يكون الدخل اقل من الاستهلاك .

ودعنا نأخذ في الاعتبار الدخل Y_0 في الشكل رقم (٣ ـ ٢) ولا يخفي انه عندما يكون الدخل Y_0 فان الاستهلاك يساوي C_0 وبالتالي فان الادخار يساوي S_0 ، وقد حصلنا عليه بطرح C_0 من Y_0 . وعلى ذلك تتحدد نقطة واحدة على دالة الادخار هي النقطة : $Y = Y_0 \ , S = S_0$

واختر مستوى آخر للدخل وليكن Y_1 حيث تقطع دالة الاستهلاك الخط°45 . عند هذا المستوى من الدخل ، فان الاستهلاك يساوي C_1 الذي يساوي أيضاً Y_1 . ولذلك عندما $Y = Y_1$ فان S_1 تساوي صفراً، حيث S_1 تساوي $Y_1 - C_1$ و C_1 تساوي Y_1 . وبالتالي تتحدد نقطة اخرى على دالة الادخار هي النقطة Y تساوي Y_1 و $S =$ صفر .

واخيرا لنفترض ان الدخل يساوي صفراً. عند هذا المستوى من الدخل فان الاستهلاك يساوي a ، ومن ثم فان الادخار يساوي $(-a)$ وقد حصلنا عليه بطرح $c = a$ من $Y = o$. وبذلك تتحدد النقطة الثالثة على دالة الادخار وهي النقطة $Y = o \ , S = -a$. ويمكن الحصول على بقية النقط بافتراض مستويات اخرى للدخل .

ويستطيع القارىء ان يعيد اجراء هذه العملية ـ كنوع من التمرين ـ مستخدما دالة الاستهلاك التي سبق مناقشتها وهي $C = 100 + 0.75\,Y$ ومستويات الدخل ٨٠٠ و ٤٠٠ وصفر .

وفي الشكل رقم (٣ ـ ٢) يعتبر الادخار موجبا عند مستويات الدخل الاكبر من Y_1 اذ ان الدخل يتجاوز الاستهلاك عند هذه المستويات من الدخل . ويعتبر الادخار سالبا عند مستويات الدخل الأقل من Y_1 ، اذ ان الاستهلاك يتجاوز الدخل . ويحدث الادخار السالب أي «السحب من الادخار» Dissaving ، عندما يستهلك افراد القطاع العائلي أكثر من دخلهم، وذلك عن طريق انفاق جزء من مدخراتهم السابقة أو بالاقتراض . وبالنسبة للمجتمع ككل فان السحب من الادخار مستبعد وان كان قد حدث في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ في الولايات المتحدة .

دالة الاستثمار The Investment Function

ونتنقل الآن من دالتي الاستهلاك والادخار الى دالة الاستثمار . وكشأن الاستهلاك ، يتوقف الاستثمار على متغيرات كثيرة من بينها أسعار الفائدة . ومع ذلك سوف نفترض - في الوقت الحاضر - ان الاستثمار متغير خارجي Exogenous Variable ، حيث تتحدد قيمة المتغير خارج النموذج . ومن ثم يكون الاستثمار ثابتا ، ونشير اليه بالرمز I_0 . وفيما بعد ، سوف نفترض في هذا الفصل ان الاستثمار ، شأنه شأن الاستهلاك ، يتغير مع الدخل . أما محددات الاستثمار فاننا نتناولها تفصيلا في الفصل السادس .

وبما اننا افترضنا ان الاستثمار ثابت عند المستوى I_0 ، فان دالة الاستثمار تأخذ الصيغة الآتية :

$$I = I_0 \quad (I_0 > 0)$$

حيث I تمثل الاستثمار الحقيقي ، I_0 تمثل مستوى موجبا معينا للاستثمار . ولنفترض ان I_0 تساوي ٥٠ بليون ريال . ويقاس الاستثمار على المحور الرأسي والدخل على المحور الأفقي ، فان دالة الاستثمار ترسم كخط افقي في الشكل رقم (٣ - ٣) ، ويشير هذا الى ان الاستثمار لا يتغير مع مستوى الدخل .

وباعادة صياغة النموذج فان دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار في النموذج تكونان على النحو التالي :

$$C = a + bY \quad (a > 0, 0 < b < 1), \qquad (٣ - ١)$$

$$I = I_0 \quad (I_0 > 0). \qquad (٣ - ٢)$$

شكل رقم ٣ - ٣ دالة الاستثمار

وهذه المعادلات معادلات سلوكية ، كما عرفناها في الفصل الأول ، لانها تشرح سلوك المستهلكين والمستثمرين .

ولكي نستكمل النموذج ، فاننا ينبغي ان نحدد شرط التوازن ، وهو الشرط الضروري للوصول بمستوى معين من الدخل الى وضع التوازن . وقد يتحدد شرط التوازن كما يلي :

العرض الكلي = الطلب الكلي (٣ - ٣)

وبالتالي ، فانه لكي يكون الدخل في مستوى التوازن فان العرض الكلي لا بد ان يتعادل مع الطلب الكلي . وهذه الطريقة طريقة العرض الكلي - الطلب الكلي Aggregate Supply - Aggregate Demand Approach تستخدم في تحديد المستوى التوازني للدخل ، وسوف نناقشه في القسم التالي .

وقد يتحدد شرط التوازن أيضاً كما يلي :

$$I = S \qquad (٣ - ٤)$$

وعلىٰ ذلك فانه لكي يكون الدخل في مستوىٰ التوازن ، فان الاستثمار يجب ان يساوي الادخار . وهذه الطريقة تسمى بطريقة الاستثمار - الادخار The Investment - Saving Approach . وسوف نناقش هذه الطريقة وعلاقتها بطريقة العرض الكلي - الطلب الكلي فيما بعد .

الدخل التوازني: طريقة العرض الكلي - الطلب الكلي

وباستخدام طريقة الطلب الكلي - العرض الكلي ، نستطيع الآن ان نحدد مستوى الدخل التوازني . فالعرض الكلي يمثل ناتج الأمة من السلع والخدمات والطلب الكلي يمثل طلب المجتمع على هذه السلع والخدمات .

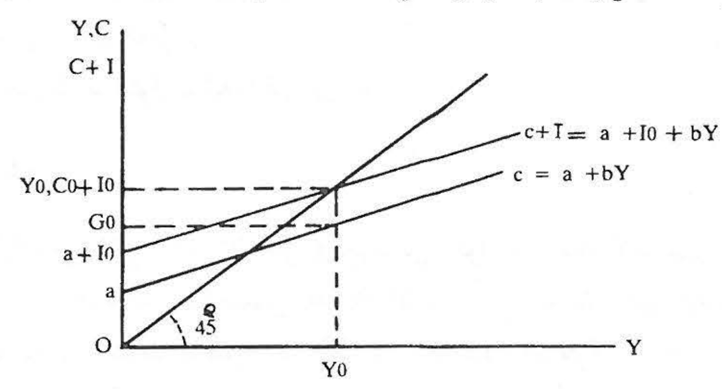
ان جوهر طريقة العرض الكلي - الطلب الكلي هو ان الناتج القومي من السلع والخدمات لا بد ان يتعادل مع الطلب على هذه السلع والخدمات لكي يكون الدخل عند مستوى التوازن .

فاذا تعادل الناتج القومي مع الطلب على السلع والخدمات ، فان المنشآت سوف تكون اقدر على بيع ناتجها كاملا . وبالتالي ، فقد لا يوجد الحافز الذي يدفعها لتغيير انتاجها ، ومن ثم يظل الدخل عند مستوى التوازن ، أما اذا تجاوز الناتج القومي الطلب على السلع والخدمات ، فان المنشآت لن تتمكن من بيع ناتجها كاملاً ، وتواجه فائضا في المخزون . وبذلك يوجد لديها الحافز لتخفيض انتاجها . وكنتيجة ، فان الناتج يأخذ في الهبوط حتىٰ يتعادل مع الطلب على السلع والخدمات . وبالمثل اذا كان الناتج القومي أقل من الطلب على السلع والخدمات ، فان المنشآت تبيع أكثر مما تنتج ، وتواجه استنزافا في المخزون السلعي ، وبذلك يوجد لديها الحافز لكي تزيد من انتاجها . وكنتيجة ، فان الناتج يرتفع حتى يتعادل مع الطلب على السلع والخدمات .

وقد عرضت طريقة العرض الكلي ـ الطلب الكلي بيانيا كما في الشكل رقم(٣ـ٤) .



شكل (٣ ـ٤) العرض الكلي ـ الطلب الكلي ومستوى الدخل التوازني



ويمثل العرض الكلي ، وهو الناتج من السلع والخدمات ، بيانيا بالخط45° ، وعلى نفس مقياس الرسم على كلا المحورين ، والناتج على المحور الرأسي يساوي الناتج او الدخل على المحور الأفقي عند كل النقط على الخط45° . والخط45° ليس منحنى حقيقيا للعرض الكلي ، فهو يشير على سبيل المثال الى انه يمكن انتاج اي مقدار من الصفر الى ما لانهاية . وهذا ليس ممكنا لان الانتاج محدد بواسطة الموارد القومية والتكنولوجيا ومع ذلك ففي تطوير النموذج ، قد يكون من المساعد ان نفكر في الخط45° باعتباره منحنى للعرض الكلي .

ويمثل الطلب الكلي طلب المجتمع على السلع والخدمات . وباستبعاد القطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية ، فانه يتكون من الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات ، والطلب على سلع الاستثمار .

وتمثل دالة الاستهلاك الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات حيث تبين مستوى الاستهلاك عند مستويات الدخل المختلفة .

وبالمثل تمثل دالة الاستثمار الطلب على سلع الاستثمار والدالتان معا تمثلان الطلب الكلي على السلع والخدمات . وبالتالي فان الطلب الكلي يساوي $C_+ I$ وبالتعويض فانه يساوي $a_+ by_+ I_0$. وبيانيا فان دالة الطلب الكلي هي مجموع الخطين العموديين C و I ، او هي عبارة عن الخط C زائداً الاستثمار الثابت I_0 . ويصور الخط C_+I بيانيا في الشكل رقم (٣ ـ٤) .

ولما كان الخط 45° يمثل العرض الكلي والخط $C + I$ يمثل الطلب الكلي ، فان المستوى التوازني للدخل هو Y_0 . ومستوى الدخل Y_0 لا بد أن يساوي المستوى التوازني حيث انه المستوى الوحيد الذي عنده يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي . فعند أي مستوى للدخل أكبر من Y_0 ، فان العرض الكلي (ممثلا في الخط 45°) يكون أكبر من الطلب الكلي (ممثلا بالخط $C+I$) ويميل الدخل الى الانخفاض . وعند أي مستوى للدخل أقل من Y_0 فان العرض الكلي يكون أقل من الطلب الكلي . ويميل الدخل الى الارتفاع .

ولنفترض ـ مثلا ـ ان دالتي الاستهلاك والاستثمار كما يلي :

$$C = 100 + 0.75\,Y$$

$$I = 50.$$

وقد رسمنا دالتي الاستهلاك ، والاستهلاك زائدا الاستثمار في الشكل رقم (٣ ـ٥) . وبيانيا نحصل على المستوى التوازني للدخل بتقاطع منحنى العرض الكلي (الخط 45°) ، ومنحنى الطلب الكلي (الخط $C + I$) . اما جبريا ، فان المستوى التوازني للدخل يمكن الحصول عليه باحلال دالتي الاستهلاك والاستثمار في شرط التوازن :

العرض الكلي = الطلب الكلي

وبما أن العرض الكلي يمثل الناتج Y والطلب الكلي يمثل الطلب على السلع والخدمات $C + I$ ، فان Y و $C+I$ قد تحل مكانهما للحصول على

$$Y = C + I$$

فاذا كانت C تساوي $0.75Y + 100$ و I تساوي 50 ،

فان $Y = 100 + 0.75\,Y + 50$

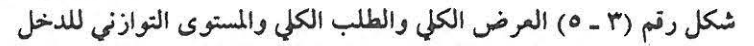
$$Y = 600$$

وهكذا فان المستوى التوازني للدخل يساوي ٦٠٠ بليون ريال. ومتى يتحدد المستوى التوازني للدخل ، فان المستوى التوازني للاستهلاك قد يتحدد باحلال المستوى التوازني للدخل في دالة الاستهلاك . ففي المثال السابق ، فان المستوى التوازني للاستهلاك هو ٥٥٠ بليون ريال وقد حصلنا عليه باحلال $Y = 600$ في دالة الاستهلاك $C = 100 + 0.75Y$.

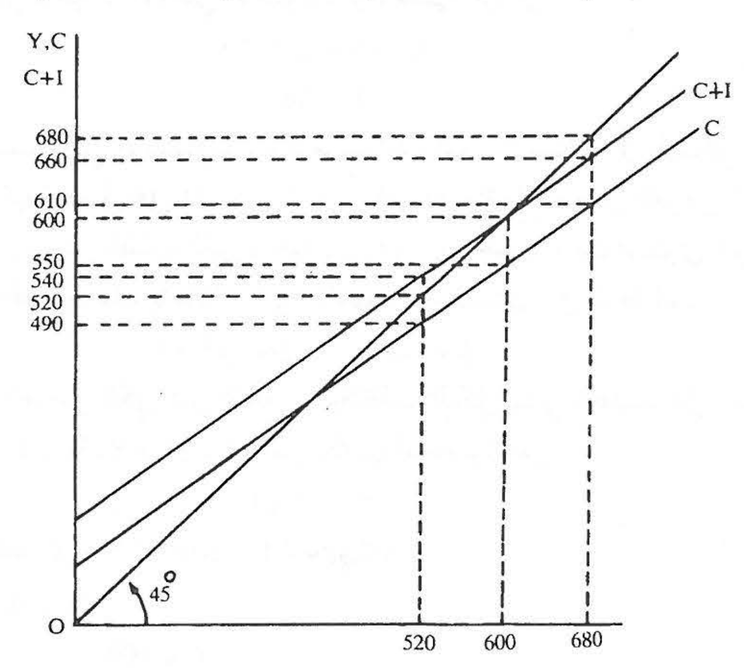
وبما أن الاستثمار ٥٠ بليون ريال ، فان الطلب الكلي على السلع والخدمات عند المستوى التوازني للدخل هو ٦٠٠ بليون ريال . وقد حصلنا عليه بجمع الطلب على سلع الاستهلاك والخدمات وهي تساوي ٥٥٠ بليون ريال ، والطلب على سلع الاستثمار

وهو يساوي ٥٠ بليون ريال . وبما ان العرض الكلي أيضا يساوي ٦٠٠ بليون ريال ، فان الطلب الكلي يساوي العرض الكلي عند مستوى ٦٠٠ بليون ريال .

ولما كان المجتمع على استعداد لأن يشتري كل الناتج القومي عند هذا المستوى من الدخل ، فان المنشآت تستطيع أن تبيع ناتجها كاملا ، ومن ثم فانها لا تميل الى تغيير انتاجها ، ويصبح المستوى التوازني للدخل هو ٦٠٠ بليون ريال .



شكل رقم (٣ ـ ٥) العرض الكلي والطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل



وفي الشكل رقم (٣ ـ٥) يكون المستوى التوازني للدخل ٦٠٠ بليون ريال . فاذا كان الدخل عند مستوى اخر ، فان المستوى التوازني يميل الى التغير . ولنفترض ان المنظمين يعتقدون أن باستطاعتهم ان يبيعوا ما تعادل قيمته ٦٨٠ بليون ريال وينتجون طبقا لذلك . اي ان العرض الكلي يساوي ٦٨٠ بليون ريال . فاذا أخذنا في الاعتبار هذا المستوى من الناتج وبالتالي الدخل فان الاستهلاك يساوي ٦١٠بليون ريال حصلنا عليها باحلال دخل يساوي ٦٨٠بليون ريال في دالة الاستهلاك $C = 100 + 0.75Y$. وبما أن الاستثمار هو ٥٠بليون ريال فان الطلب الكلي يساوي ٦٦٠بليون ريال .

وعلى الرغم من أن العرض الكلي هو ٦٨٠بليون ريال ، فان الطلب الكلي هو ٦٦٠بليون ريال فقط . وبالتالي فان ما يباع فعلا من السلع والخدمات هو ما قيمته ٦٦٠ بليون ريال ، ويضاف الباقي ، أي ما تعادل قيمته ٢٠ بليون ريال من السلع إلى مخزون قطاع الاعمال .

واذا استمر الانتاج عند مستوى الدخل ٦٨٠بليون ريال ، فان المديرين سوف يجدون ان المخزون مستمر في الزيادة . ولذلك تضطر المنشآت الى تخفيض الانتاج .
ولنفترض ان المديرين خفضوا الانتاج الى ٦٤٠ بليون ريال فعند هذا المستوى من الناتج يكون الاستهلاك ٥٨٠بليون ريال والاستثمار ٥٠بليون ريال ، وبالتالي يكون الطلب الكلي ٦٣٠ بليون ريال .

وبما أن العرض الكلي ٦٤٠بليون ريال ، فان العرض الكلي يتجاوز الطلب الكلي مرة اخرى . وفي هذه الحالة يشتري المجتمع ما يعادل ٦٣٠بليون ريال فقط من السلع والخدمات ، بينما يضاف الباقي وقيمته ١٠بليون ريال من السلع الى المخزون . وهكذا يتراكم المخزون عندما يكون الدخل ٦٤٠بليون ريال . وهذا المخزون المتراكم يقدم حافزا للمديرين لتخفيض انتاجهم .
وعند هذه النقطة ، فان المديرين قد يخفضون انتاجهم الى ٦٠٠بليون ريال ، فاذا فعلوا ذلك ، فانهم سوف يكونون في وضع يمكنهم من بيع كل انتاجهم ، ولن يكون هناك ميل من جانبهم لتغيير الانتاج ، ومع ذلك دعنا نفترض ـ من أجل التوضيح ـ ان الانتاج قد خفض الى ٥٢٠بليون ريال ، فعند هذا المستوى من الناتج ، يكون الاستهلاك ٤٩٠بليون ريال والاستثمار ٥٠بليون ريال ، ولذلك يكون الطلب الكلي ٥٤٠بليون ريال . فاذا كان العرض الكلي ٥٢٠بليون ريال فقط فكم يباع من الانتاج ؟ والاجابة تتوقف على ما يحوزه المنظمون من مخزون . فاذا كان لديهم مخزون ، فان ما يبيعونه سوف يكون ٥٤٠بليون ريال . وهكذا فان المبيعات البالغة ٥٤٠بليون ريال تتضمن ٥٢٠بليون ريال تحققت عن طريق الانتاج الجاري وما قيمته ٢٠بليون ريال جاءت من المخزون السلعي . ولما كان الطلب الكلي والمبيعات أعلى من الانتاج فسوف يجد المديريون استنزافا في المخزون ، وهذا في حد ذاته اشارة لهم لكي ينتجوا المزيد ، ومن ثم يميل مستوى الدخل الى الارتفاع . والان لعل النقط الاساسية قد باتت واضحة . فاذا تجاوز العرض الكلي الطلب الكلي فان الدخل يميل الى الهبوط بسبب ارتفاع مستوى المخزون . اما اذا تجاوز الطلب الكلي العرض الكلي ، فان الدخل يميل

الى الزيادة بسبب الانخفاض في مستوى المخزون ، وهكذا فان الدخل يكون في مستواه التوازني فقط عندما يتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي .

الدخل التوازني : طريقة الاستثمار ـ الادخار

Equilibirium Income: THE Investment- Saving Approach

لقد اقترحت من قبل طريقة بديلة للتوازن وهي طريقة الاستثمار ـ الادخار . ولكن هذه الطريقة يشوبها احيانا بعض الخلط . ويمكن أن نلاحظ هذا من المعادلتين الاتيتين :

$$Y = C + I$$

وكذلك :

$$Y = C + S$$

وتشير الأولى الى ان الاستثمار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك . وتشير الثانية الى ان الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك . وبما ان كلا من الاستثمار والادخار يساوي الفرق بين الدخل والاستهلاك ، فان الاستثمار يساوي الادخار .

وبالتالي كيف يكون تساوي الاستثمار والادخار «$S = I$» شرطا ضروريا لكي يكون مستوى الدخل مستوى توازنيا بينما ينطبق هذا الشرط عند كل مستوى للدخل ؟

وكما ناقشنا من قبل ، فان المرء ينبغي ان يفرق بين الاستثمار المخطط والاستثمار المحقق . فالاستثمار المحقق Realized Investment يساوي الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل . ومع ذلك فالاستثمار المخطط Intended Investment يساوي الادخار فقط عند المستوى التوازني للدخل .

ومن ثم فانه لكي تكون $I = S$ شرطا توازنيا ، فان الاستثمار ينبغي ان يفسر على انه استثمار مخطط .

والاستثمار المخطط هو مقدار الاستثمار الذي تنوي المنشآت استثماره أو تخطط لاستثماره . وهو كما اشرنا اليه بداله الاستثمار $I = I_0$.

أما الاستثمار غير المخطط Unintended Investment فهو عبارة عن التغير في المخزون السلعي بسبب التباين بين العرض الكلي والطلب الكلي .

وكما ناقشنا من قبل ، اذا تجاوز العرض الكلي الطلب الكلي ، فان الانتاج يزيد عن المبيعات ، وبالتالي يزداد المخزون السلعي . وتعالج الزيادة في المخزون باعتبارها استثمارا في محاسبة الدخل القومي . ويمثل الاستثمار غير المخطط ـ هندسيا ـ بالمسافة الرأسية بين خط 45° (وهو العرض الكلي) وخط $C + I$ (أي الطلب الكلي) .

والاستثمار المحقق Realized هو مجموع الاستثمار المخطط وغير المخطط . وبما ان محاسبي الدخل القومي لا يستطيعون التفرقة بين الاستثمار المخطط وغير المخطط ، فانه لا يتم بينهما تمييز في حسابات الدخل القومي . واذا عدنا الى مثالنا السابق ، واعتبرنا ان المستوى التوازني للدخل هو ٦٠٠ بليون ريال . فانه عند هذا الدخل ، فان الاستهلاك يساوي ٥٥٠ بليون ريال . ولذلك فان الادخار وهو الفرق بين الدخل والاستهلاك يساوي ٥٠ بليون ريال . والاستثمار المخطط كما أشرنا اليه بدالة الاستثمار يساوي ٥٠ بليون ريال . وبما ان العرض الكلي يساوي الطلب الكلي عند المستوى التوازني للدخل ، فان الاستثمار غير المخطط يساوي صفرا . وبالتالي فانه عند المستوى التوازني للدخل يتعادل كل من الاستثمار المخطط والاستثمار المحقق مع الادخار .

ودعنا نفترض ثانية مستوى جديداً للدخل هو ٦٨٠ بليون ريال ، وهو مستوى غير توازني Disequilibrium للدخل . وعند هذا الدخل فان الاستهلاك يساوي ٦١٠ بليون ريال ، وهو ما يشير الى ان الادخار يساوي ٧٠ بليون ريال ، وأن الاستثمار المخطط يساوي ٥٠ بليون ريال فقط . ولكن بما ان العرض الكلي يفوق الطلب الكلي بمقدار ٢٠ بليون ريال ، فان الاستثمار غير المخطط (وهو المخزون المتراكم غير المخطط) يساوي ٢٠ بليون ريال . وهكذا على الرغم من ان الاستثمار المخطط لا يساوي الادخار فان الاستثمار المحقق يساويه .

وأخيرا نفترض ان الدخل ٥٢٠ بليون ريال . وبما ان الاستهلاك ٤٩٠ بليون ريال ، فان الادخار يساوي ٣٠ بليون ريال . وكما ذكرنا من قبل فان الاستثمار المخطط ٥٠ بليون ريال . ومع ذلك فانه على عكس الحالة السابقة ، فان الاستثمار غير المخطط (وهو المخزون المتراكم غير المخطط) يكون سالبا أي (ـ ٢٠) بليون ريال . ويعتبر الاستثمار غير المخطط سالبا لانه عندما يكون الدخل مساويا ٥٢٠ بليون ريال ، فان الطلب الكلي (٥٤٠ بليون ريال) يتجاوز العرض الكلي (٥٢٠ بليون ريال) وينخفض المخزون بمقدار ٢٠ بليون ريال . ويدخل الانخفاض في المخزون في حسابات الدخل القومي كاستثمار سالب A Negative Investment . أما الاستثمار المحقق فهو يساوي ٣٠ بليون ريال ، وهو عبارة عن مجموع الاستثمار المخطط (٥٠ بليون ريال) والاستثمار غير المخطط (ـ ٢٠ بليون ريال) . وهكذا على الرغم من ان الاستثمار المخطط يهبط حتى يتساوي مع الادخار ، فان الاستثمار المحقق يتساوي أيضاً مع الادخار . ويمكن ان يتحدد المستوى التوازني للدخل أما جبريا أو هندسيا في ظل طريقة الاستثمار ـ الادخار .

ولكي نحدد المستوى التوازني للدخل جبريا ، فانه يمكن التعويض عن دالتي الاستثمار والادخار في شرط التوازن :

$$I = S$$

وطبقا للمثال السابق ، فان الاستثمار المخطط يساوي ٥٠ بليون ريال وطبقا للمثال نفسه فان الاستهلاك هو $C = 100 + 0.75Y$ ، وبالتالي فان الادخار وهو الفرق بين الدخل (Y) والاستهلاك (C) هو $(-100 + 0.25Y)$. أي ان

$$50 = -100 \; 1 \; 0.25Y$$

أو بعد اعادة الترتيب والتبسيط

$$0.25Y = 150$$

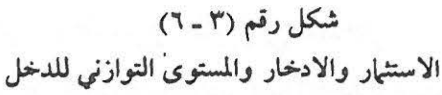
وأخيرا فان

$$Y_0 = 600$$

وعلى هذا فان المستوى التوازني للدخل هو ٦٠٠ بليون ريال ، وهو يساوي نفس المقدار الذي حصلنا عليه من قبل في طريقة العرض الكلي - الطلب الكلي . ويكون المستوى التوازني للادخار ٥٠ بليون ريال حصلنا عليه باحلال المستوى التوازني للدخل (٦٠٠) في دالة الادخار $(-100 + 0.25Y)$.

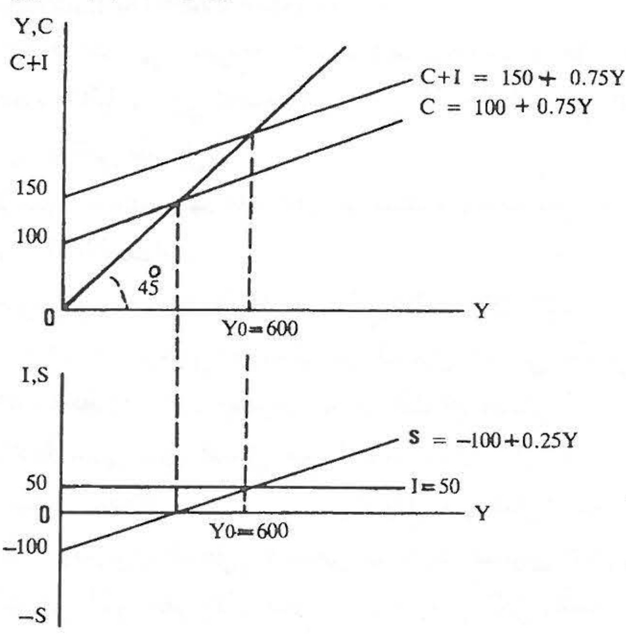
ويمكن ان يتحدد المستوى التوازني للدخل أيضا بطريقة هندسية . ففي الشكل رقم (٣ - ٦) تشتق دالة الادخار من الخط 45° ودالة الاستهلاك مستخدمين الاسلوب الذي سبق عرضه .

وتمثل دالة الاستثمار في الشكل رقم (٣ - ٣) الاستثمار المخطط . وبما ان الدخل يكون عند مستواه التوازني عندما يتعادل الاستثمار المخطط مع الادخار ، فان المستوى التوازني للدخل يتحدد بتقاطع دالتي الادخار والاستثمار . وفي هذه الحالة يكون المستوى التوازني للدخل ٦٠٠ بليون ريال. ويبين الشكل رقم (٣ - ٦) العلاقة بين طريقة العرض الكلي - الطلب الكلي وطريقة الاستثمار - الادخار. فاذا كان الاستثمار المخطط يساوي الادخار ، فان العرض الكلي يساوي الطلب الكلي ويكون الدخل عند مستواه التوازني . ومع ذلك اذا تجاوز الادخار الاستثمار المخطط ، فان العرض الكلي يتجاوز الطلب الكلي ، ولن يكون الدخل عند مستواه التوازني . وعندما يكون العرض الكلي اكبر من الطلب الكلي ، فان المخزون يتراكم ويتجه الدخل الى الانخفاض . وبالمثل اذا تجاوز الاستثمار المخطط الادخار ، فان الطلب الكلي يتجاوز العرض الكلي .



شكل رقم (٣ ـ ٦)

الاستثمار والادخار والمستوىٰ التوازني للدخل



وعندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فان المخزون يتناقص ويتجه الدخل الىٰ الارتفاع .

وعلىٰ ذلك فانه عندما يتجاوز الادخار الاستثمار المخطط ، فان الدخل يميل الىٰ الهبوط . وعندما يتجاوز الاستثمار المخطط الادخار يتجه الدخل الىٰ الارتفاع .

وفي ظل هذه الظروف فان الدخل سوف يتجه اخيرا الىٰ مستواه التوازني حيث يتعادل الادخار والاستثمار المخطط .

وقد يمثل المستوىٰ التوازني للدخل ـ في النموذج الذي وضعناه ـ مستوىٰ العمالة الكاملة . وقد توجد العمالة الكاملة عند المستوىٰ التوازني للدخل وقد لا توجد . فالبطالة قد توجد عند المستوىٰ التوازني للدخل لانه ـ في هذا النموذج الذي نحن بصدده ـ يعتبر المستوىٰ التوازني للدخل مجرد مستوىٰ يتعادل عنده الادخار والاستثمار ، أو بمعنىٰ آخر يتعادل عنده العرض الكلي والطلب الكلي .

وسوف نقدم في الفصل العاشر نموذجا أكثر تعقيدا يوضح مستوىٰ العمالة المقابل لكل مستوىٰ من مستويات الدخل . أما في هذا الفصل فاننا نفترض وجود البطالة ، حتىٰ ان اية زيادات في الطلب الكلي تؤدي الىٰ زيادة في الانتاج .

الاستثمار والمستوىٰ التوازني للدخل :

Investment And The Equilibrium Level Of Income

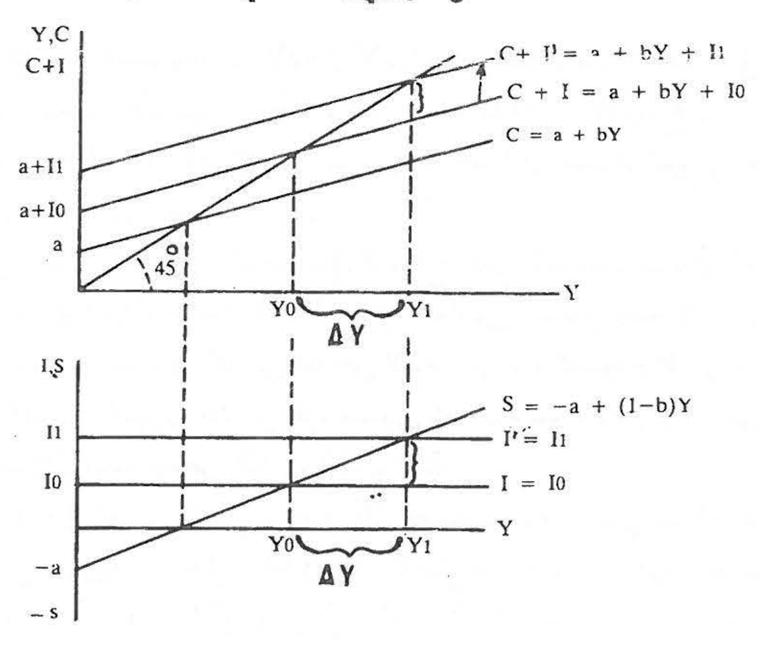
وهكذا حققنا الشرط التوازني للنموذج ، واثبتنا كيف ينجذب الدخل نحو مستواه التوازني . وتبقىٰ الخطوة التالية ، وهي توضح كيف يغير الانتقال في دالتي الاستهلاك والاستثمار من المستوىٰ التوازني للدخل .

وبما ان دالة الاستهلاك ينظر اليها عادة علىٰ أنها مستقرة ، فاننا سوف نركز بصفة رئيسية علىٰ الانتقال في دالة الاستثمار .

ولنفترض - بادىء ذي بدء - ان الاستثمار ودالتي الاستهلاك زائدا الاستثمار هي $I, I + C$ في الشكل رقم (٣ - ٧). ويمكن الحصول على المستوى التوازني للدخل Y_0 عن طريق تقاطع خط $45°$ والخط $C + I$. ونفترض بعد ذلك ان قطاع الاعمال قرر ان يستثمر المزيد . فاذا زاد الاستثمار - في الشكل رقم (٣ - ٧) - من I_0 إلى I_1 فان الاستثمار والاستهلاك زائدا الاستثمار ينتقلان الى $I', I' + C$ على التوالي ، وينتقل المستوى التوازني للدخل من Y_0 إلى Y_1 . ومستوى الدخل Y_1 ينبغي ان يكون المستوى التوازني الجديد لانه المستوى الوحيد للدخل الذي يحقق الآن التعادل بين العرض الكلي والطلب الكلي .

شكل رقم (٣ - ٧)

الدخل التوازني والانتقال في دالة الاستثمار



واذا استثمر قطاع الاعمال المزيد ، فان الطلب الكلي على السلع والخدمات يزداد . وبهذه الزيادة يتجاوز الطلب الكلي المستوى الاصلي للعرض الكلي ، وبالتالي يتناقص المخزون . وهذا الانخفاض في المخزون يعني ان المنشآت تنتج المزيد ، وان الناتج يتجه الى الزيادة نحو مستوى توازني جديد .

ومع التغير في الاستثمار يحدث التغير في الدخل . ويمكن الحصول رياضياً على العلاقة بين التغير في الدخل ΔY والتغير في الاستثمار ΔI وتسمى هذه العلاقة مضاعف الاستثمار Investment multiplier . ولكي نشتق المضاعف K ، نقوم باحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن لكي نحدد المستويات التوازنية للدخل المقابلة لمستويات الاستثمار I_0 و I_1 . وشرط التوازن هو :

العرض الكلي = الطلب الكلي

ان العرض الكلي Y والطلب الكلي $C + I$ يمكن التعويض عنهما في معادلة شرط التوازن للحصول على :

$$Y = C + I$$

وبما ان C تساوي $a + by$ و $I = I_0$ فإنه بالتعويض ينتج

$$Y = a + by + I_0$$

وبعد اعادة ترتيب المعادلة وقسمة طرفيها على $(1 - b)$ فإن المستوى التوازني للدخل يكون :

$$Y_0 = \frac{a}{1 - b} + \frac{I_0}{1 - b} \quad (٣\text{-}٥)$$

وهذا هو المستوى التوازني للدخل المرتبط بمستوى الاستثمار I_0 في الشكل رقم (٣ - ٧) .

واذا زاد الاستثمار الى I_1 ، فإن ذلك يؤدي الى مستوى توازني مرتفع جديد . ولكي نحدد المستوى التوازني الجديد ، فإننا نعيد الاجراء السابق باستخدام مستوى الاستثمار I_1 في مكان I_0 . ويكون المستوى التوازني الجديد هو :

$$Y_1 = \frac{a}{1\text{-}b} + \frac{I_1}{(1\text{-}b)} \quad (٣\text{-}٦)$$

انه المستوى التوازني للدخل المرتبط بمستوى الاستثمار I_1 في الشكل رقم (٣-٧) وتكون الخطوة التالية هي طرح المعادلة رقم (٣-٥) من المعادلة رقم (٣-٦) للحصول على :

$$Y_1 - Y_0 = \frac{I_1 - I_0}{1-b} = \frac{1}{1-b}(I_1 - I_0)$$

وبما ان $Y_1 - Y_0$ تساوي ΔY و $I_1 - I_0$ تساوي ΔI فإننا نحصل بالتعويض على :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta I = K \Delta I$$

ومن ثم ، فإن مضاعف الاستثمار K يساوي $1 / (1-b)$ ، وهو مقلوب الميل الحدي للادخار .

ويوضح تحليل المضاعف ان التغير في الاستثمار سوف يؤدي الى تغير في الدخل اكبر من الزيادة التي حدثت في الاستثمار . ولما كانت b وبالتالي 1-b تقع بين صفر وواحد صحيح ، فإن المضاعف يكون اكبر من الواحد . وعلى سبيل المثال اذا افترضنا ان b تساوي ٠,٧٥ فإن هذا يشير الى ان مضاعف الاستثمار $\frac{1}{1-0.75}$ او ٤ . فإذا زاد الاستثمار بمقدار ٢٠ بليون ريال فإن الزيادة في الدخل تكون ٤(٢٠) او ٨٠ بليون ريال . ومعنى ذلك ان التغير في الدخل (٨٠ بليون ريال) اكبر من التغير في الاستثمار (٢٠ بليون) .

وقد يسجل البعض ـ احياناً ـ نكرانه للزعم القائل بان الدخل يتغير بمقدار اكبر من التغير في الاستثمار . وبالتحديد :

$$Y = C + I$$

ومن ثم فإن البعض يرى ان التغير في الدخل يجب ان يساوي التغير في الاستثمار . ومع ذلك فإننا سوف نبرهن على ان التغير في الدخل اكبر لان التغير في الاستثمار يسبب تغيراً في الاستهلاك في نفس الاتجاه . وبالتالي فان التغير في الدخل يتكون من التغيرات في كل من الاستهلاك والاستثمار ، وبذلك يكون التغير في الدخل اكبر من التغير في الاستثمار . ولكي نحدد لماذا تكون الزيادة في الدخل اكبر من الزيادة في الاستثمار فإننا نسوق المثال التالي . دعنا نفترض ان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ وان الاستثمار يزيد بمقدار ٢٠ بليون ريال ، ومع الزيادة في الاستثمار فإن الدخل يزيد بمقدار ٢٠ بليون ريال .

وبما ان الاستهلاك دالة في الدخل فإن الاستهلاك يتزايد ايضاً . والزيادة في الاستهلاك تساوي ١٥ بليون ريال، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك (٠,٧٥) في التغير في الدخل (٢٠ بليون) وزيادة الاستهلاك بمقدار ١٥ بليون ريال تشكل زيادة في الدخل .

ونتيجة لذلك يتزايد الاستهلاك مرة اخرى . وفي هذا المثال يزيد الاستهلاك بمقدار ١١,٢٥ بليون ريال حصلنا عليها بضرب ٠,٧٥ في التغير في الدخل وهو ١٥ بليون ريال . وهذه الزيادة في الاستهلاك وبالتالي في الدخل تولد زيادة اخرى في الاستهلاك . وفي هذه الحالة تكون الزيادة في الاستهلاك ٨,٤٣٧٥ بليون ريال حصلنا عليها بضرب ٠,٧٥ في ١١,٢٥ بليون ريال . وهذه الزيادة في الاستهلاك، وبالتالي في الدخل لا تزال تولد زيادات اخرى في الاستهلاك .

وفي الحقيقة فإن هذه العملية ، عملية المضاعف ، تستمر الى ما لا نهاية ، ولكن بما ان الزيادة في الاستهلاك تتضاءل باستمرار ، فإن الزيادة الاجمالية في الدخل تكون محدودة . فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ ، فإن مضاعف الاستثمار يكون ٤ وتكون الزيادة النهائية في الدخل التي تناظر ٢٠ بليون ريال زيادة في الاستثمار هي ٨٠ بليون ريال[1] . وهكذا نتبين ان زيادة الدخل بمقدار ٨٠ بليون ريال تولدت عن زيادة الاستثمار بمقدار ٢٠ بليون ريال فقط . اما الزيادة الباقية والبالغة ٦٠ بليون ريال فقد نتجت عن الزيادة في الاستهلاك التي حدثت اثناء عملية المضاعف ، وعملية المضاعف عملية متجانسة فهي تحدث في حالتي الزيادة والانخفاض في الاستثمار . فإذا افترضنا ان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ . وبدلاً من ان نفترض زيادة الاستثمار بمقدار ٢٠ بليون ريال ، نفترض تناقصه بمقدار ٢٠ بليون ريال . فهذا الانخفاض في الاستثمار يؤدي الى خفض الدخل بمقدار ٢٠ بليون ريال. وبما ان الاستهلاك دالةفي الدخل فإن الاستهلاك ايضاً يتناقص . ويكون التناقص بمقدار ١٥ بليون ريال ، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ في التغير في الدخل «- ٢٠» بليون ريال . والتناقص في الاستهلاك ، وبالتالي في الدخل يؤدي الى تناقص اخر في الاستهلاك . وهذا التناقص في الاستهلاك يساوي ١١,٢٥ بليون ريال ، حصلنا عليها بضرب ٠,٧٥ في التغير في الدخل (-١٥) بليون ريال . وتستمر هذه الانخفاضات في الاستهلاك حتى يتناقص الدخل بمقدار ٨٠ بليون ريال . حصلنا عليها بضرب مضاعف الاستثمار ٤ في التغير في الاستثمار (-٢٠) بليون ريال .

ويشير تحليل المضاعف الى ان تغيرا كبيرا في الاستثمار يؤدي الى تغير اكبر في الدخل . وبالمثل يشير هذا التحليل الى ان زيادة الميل الحدي للاستهلاك تؤدي الى احداث تغير اكبر في الدخل نتيجة تغير معين في الاستثمار .

واذا تزايد الميل الحدي للاستهلاك تناقص الميل الحدي للادخار . وبما ان مضاعف الاستثمار هو مقلوب الميل الحدي للادخار ، فان المضاعف تزداد قيمته مشيراً الى الزيادة الكبيرة في الدخل التي تنتج عن تغير معين في الاستثمار . ويحدث التغير الكبير في الدخل لان الاستهلاك يتغير الان بمقدار اكبر عند كل مرحلة من مراحل عملية المضاعف . فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك مثلاً ٠,٨ ، فإن زيادة الاستثمار بمقدار ٢٠ بليون ريال تحدث زيادة في الاستهلاك قدرها ١٦ بليون ريال .

وقد تبين سابقاً انه عندما كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ بلغت الزيادة في الاستهلاك ١٥ بليون ريال فقط . وهكذا فإن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يؤدي الى زيادة اكبر في الاستهلاك . فعندما يساوي الميل الحدي للاستهلاك ٠,٨ فإن مضاعف الاستثمار يكون (1-0,8) / 1 او ٥ . ومن ثم فإن الزيادة في الدخل التي تقابل زيادة الاستثمار بمقدار ٢٠ بليون ريال تكون ٥(٢٠ بليون) أو ١٠٠ بليون ريال. وتبلغ الزيادة في الاستثمار ٢٠ بليون ريال والباقي ، وهو ٨٠ بليون ريال يمثل الزيادة في الاستهلاك .

وعلى العكس اذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ فإن المضاعف يساوي ٤ ، ويزيد الدخل فقط بمقدار ٨٠ بليون ريال نتيجة نفس الزيادة في الاستثمار .

وينطبق تحليل مضاعف الاستثمار عند حدوث تغير في دالة الاستثمار وما يترتب على ذلك من تغير في الدخل . كما ينطبق ايضاً عند انتقال دالة الاستهلاك . فانتقال دالة الاستهلاك الى اعلى بمقدار ٢٠ بليون ريال له نفس التأثير على الطلب الكلي الذي تحدثه زيادة الاستثمار بمقدار ٢٠ بليون ريال . ومن ثم فإن الزيادة في الدخل واحدة ، وهي تشير الى ان المضاعف هو نفسه في الحالين . فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ فإن المضاعف يساوي $\frac{1}{1-0.75}$ او ٤ . وبالتالي فان زيادة قدرها ٢٠ بليون ريال في الاستهلاك تؤدي الى زيادة في الدخل قدرها ٤ (٢٠) او ٨٠ بليون ريال ، وتكون الزيادة النهائية في الدخل اكبر من الزيادة الاولية في الاستهلاك ، لان الزيادة الاولية في الاستهلاك ، وبالتالي في الدخل تسبب زيادة اضافية في الاستهلاك والدخل . وتستمر الزيادات في الاستهلاك والدخل حتى تأخذ عملية المضاعف مجراها ويصبح الدخل عند مستواه التوازني الجديد. وفي هذه الحالة تتكون كل الزيادة في الدخل من الزيادة في الاستهلاك .

ولتحليل المضاعف استخدامات ثلاثة على الاقل :

الاول : يوضح ان للتغير في الانفاق تأثيراً على الاقتصاد اكبر من التأثير الاولى .

الثاني : بمقارنة المضاعفات المشتقة من النماذج المختلفة ، فإن المرء يستطيع ان يقارن التطبيقات المختلفة للنماذج الاساسية . وقد بينا استخدام تحليل المضاعف لهذا الغرض في الجزء التالي .

الثالث : بتقدير المضاعفات للمتغيرات المالية والنقدية المختلفة يكون من الممكن تقدير فعالية السياسة المالية والنقدية . وقد سجلنا بعض هذه التقديرات في الفصلين السابع عشر والثامن عشر .

النموذج والاستثمار كدالة في الدخل

The Model With Investment As a function of Income

افترضنا في الاقسام السابقة ان الاستثمار متغير خارجي Exogenous . وفي هذا القسم نفترض ان الاستثمار متغير داخلي Endogenous . ونفترض بالتحديد ان الاستثمار دالة في الدخل. وبدمج دالة الاستثمار الجديدة في النموذج، يصبح في الامكان كسب خبرة اضافية. ومع هذا النموذج نوضح كيف يتغير مضاعف الاستثمار عندما يتغير النموذج ونبين امكانية حدوث التوازن غير المستقر وتطبيقاته بالنسبة للتحليل . وقد يتغير الاستثمار شأنه شأن الاستهلاك ايجابياً مع مستوى الدخل . وهذه العلاقة يمكن شرحها على اسس مختلفة . ففي الفترة القصيرة تعني الزيادة في الدخل استخداماً اكبر للطاقة الانتاجية القومية . وبما ان الاستثمار موجه اصلاً للمحافظة على الطاقة الانتاجية او زيادتها . فمن المرجح ان يحدث المزيد من الاستثمار عندما يتزايد استخدام الطاقة الانتاجية القومية . وبالتالي قد يزيد الاستثمار عندما يزيد الدخل . وبعبارة اخرى ، توجد علاقة موجبة بين الارباح والدخل في الفترة القصيرة . وبما ان المنشآت تفضل تمويل استثماراتها من الارباح ، فإن الاستثمار يكون اكبر عندما تكون الارباح مرتفعة . ويمكن ان تؤدي العلاقة الموجبة بين الارباح والدخل الى علاقة موجبة بين الاستثمار والدخل .

ونفترض بغرض التبسيط ان دالة الاستثمار الجديدة هي :

$$I = I_0 + LY \quad (o < L < 1)$$

وتشير العلاقة المفترضة الى ان الاستثمار دالة خطية في الدخل وان الاستثمار يزيد عندما يزيد الدخل ولكن بمقدار اقل من الزيادة في الدخل . وبما ان L ، انحدار الدالة ، وهي التغير في الاستثمار ΔI نتيجة للتغير في الدخل ΔY . فإن L هي الميل الحدي للاستثمار The marginal Propensity to invest . وقد صورت الدالة I بيانياً في الجزء الاسفل من الشكل رقم (٣-٨) ، وهي تبدأ عند I_0 وذات انحدار موجب .

ويمكن دمج دالة الاستثمار الجديدة بسهولة في النموذج السابق ، مع بقاء دالة الاستهلاك ثابتة ويوضحها بيانياً الشكل رقم (٣-٨) . وتعكس دالة الاستثمار الان الافتراض القائل بان الاستثمار يتغير ايجابياً مع الدخل . ويشتق الاستهلاك ودالة الاستثمار بنفس الطريقة التي سبق بيانها . ومع ذلك وكما يبين من الشكل رقم (٣-٨) فإنها لا توازي دالة الاستهلاك ، وشرط التوازن هو نفسه كما عرضناه سابقاً . وعلى ذلك يتحدد المستوى التوازني للدخل بتقاطع الخط 45° الذي يمثل العرض الكلي والخط C + I الذي يمثل الطلب الكلي . فإذا كان الطلب الكلي C + I في الشكل رقم (٣-٨) ، فإن المستوى التوازني للدخل هو Y_0 . ويتحدد نفس المستوى التوازني للدخل بتقاطع دالة الاستثمار I ودالة الادخار S .

واذا قرر الناس ان يستثمروا (او يستهلكوا) أكثر فإن الطلب الكلي لا بد ان يزيد . وبالتالي لا بد ان يرتفع المستوى التوازني للدخل . ودعنا نفترض - على سبيل المثال - ان دالة الاستثمار ازدادت من I_0 الى I_1 . وفي الشكل رقم (٣-٨) تنتقل دالتا الاستهلاك والاستثمار الى اعلى لتشير الى الزيادة في المستوى التوازني للدخل من Y_0 الى Y_1 . وهكذا فان تأثير الزيادة في الاستثمار يشبه تأثير الزيادة في الاستثمار في النموذج السابق .

ورغم هذا فان ثمة اختلافا بين هذا النموذج والنموذج السابق ومن امثلة ذلك اختلاف مضاعفات الاستثمار . وبناء على هذا النموذج يكون مضاعف الاستثمار $1/(1-b-L)$. وهذا المضاعف الذي يمكن اشتقاقه بنفس طريقة المضاعف الاصلي - يمثل الانتقال الموازي في دالة الاستثمار . وبالتالي يمكن مقارنته بمضاعف الاستثمار الاصلى $1/(1-b)$ ويمكن الاشارة الى المضاعف الجديد $1/(1-b-L)$ بالرمز K^* لكي نميز بينه وبين المضاعف الاصلي .

وفي هذا المضاعف ، تشير (1-b) الى الميل الحدي للادخار ، و L الى الميل الحدي للاستثمار .

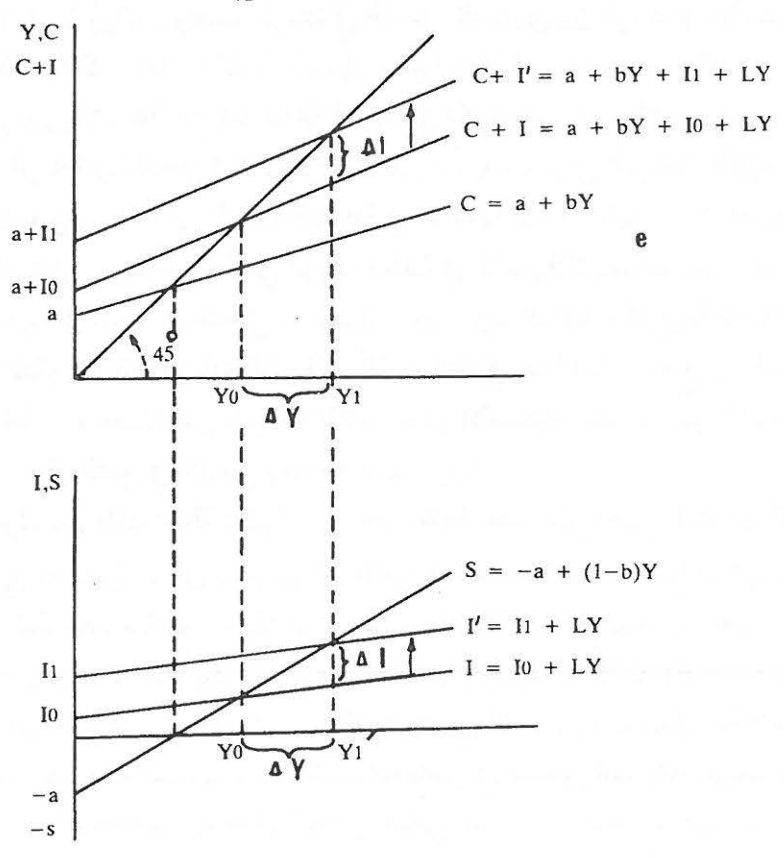
ويترتب على علاقة الميل الحدي للادخار بالميل الحدي للاستثمار احتمالان : فإما ان تكون (1-b) اكبر من L وتسمي هذه الحالة الاولى /1) او تكون (1-b) اقل من L (وهي الحالة الثانية /II) وذلك باستبعاد الحالة التي تكون فيها (1-b) تساوي L .

ولنتناول أولا الحالة الأولى I . فاذا كانت 1-b تتجاوز L ، فان K^* تكون موجبة ، اذ ان كلا من البسط والمقام موجبان . وتكون K^* أيضا أكبر من K . ويرى ذلك بسهولة حيث أن K^* و K متطابقان باستثناء L ـ في مقام K^* . وبطرح L من 1-b ، فان المقام ينخفض وبالتالي يزيد المضاعف نفسه . ولنفترض ـ على سبيل المثال ـ أن b تساوي ٠,٥٠ و L تساوي ٠,٢٥ . وعلى ذلك يكون المضاعف الأصلي K مساويا (1-0.50) /1 أو ٢ ويكون المضاعف الجديد K^* (1- 0.50- 0.25) / 1 أو ٤ .

شكل رقم (٣ ـ ٨)

المستوى التوازني للدخل والانتقال في دالة الاستثمار

(حالة التوازن المستقر)



وعندما تكون K^* أكبر من K فان الزيادة في الاستثمار تولد زيادة أكبر في الدخل. وهذه الزيادة الاكبر يمكن شرحها على أساس عملية المضاعف . وقد قلنا آنفا ان الزيادة في الاستثمار يتبعها زيادة في الاستهلاك . وفي هذا النموذج فان أية زيادة في الاستثمار يتبعها زيادة في كل من الاستهلاك والاستثمار . ويتزايد الاستهلاك لنفس السبب المذكور قبلا . ويزيد الاستثمار لانه يرتبط بعلاقة موجبة مع الدخل ، وبالتالي حالما يزيد الدخل يزيد الاستثمار .

وبما أن الزيادة في الاستثمار هي إضافة الى الزيادة الاولية في الاستثمار والزيادات اللاحقة في الاستهلاك ، فان النتيجة تكون زيادة أكبر في الدخل . ويزيد الاستهلاك ايضا بمقدار أكبر بسبب الزيادات اللاحقة في الاستثمار وبالتالي في الدخل . ولنفترض مثلا أن b تساوي ٠,٥٠ و L تساوي ٠,٢٥ . وكما أشرنا فان مضاعف الاستثمار الأصلي K يساوي ٢ ومضاعف الاستثمار الجديد K^* يساوي ٤ . واذا كان الاستثمار متغيرا خارجيا exogenous وزاد بمقدار ٢٠ بليون ريال ، فان الزيادة الناتجة في الدخل تكون ٢(٢٠) أو ٤٠ بليون ريال . وتقسم الزيادة في الدخل بالتساوي بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الاستهلاك . اما اذا كان الاستثمار متغيرا داخليا endogenous وزادت I_0 بمقدار ٢٠ بليون ريال ، فان الزيادة الناتجة في الدخل تكون ٤(٢٠بليون) او ٨٠ بليون ريال . وهذه الزيادة في الدخل تتكون من ٢٠ بليون ريال ، وهي الزيادة الاولية في الاستثمار و٤٠ بليون ريال وهي الزيادة اللاحقة في الاستهلاك و٢٠ بليون ريال للزيادة اللاحقة في الاستثمار . وقد حصلنا على الزيادة الكلية في الاستهلاك بضرب الميل الحدي للاستهلاك ٠,٥٠ في التغير في الدخل ٨٠ بليون ريال . وبما أن الميل الحدي للاستهلاك واحد في كلا المثالين ، فان الزيادة الكبيرة في الاستهلاك في هذا المثال ترجع الى التغير الكبير في الدخل . وحصلنا على الزيادة اللاحقة في الاستثمار بضرب الميل الحدي للاستثمار ٠,٢٥ في التغير في الدخل وهو ٨٠ بليون ريال .

ونتناول بعد ذلك **الحالة الثانية** II ، في هذه الحالة يعتبر الميل الحدي للادخار أقل من الميل الحدي للاستثمار ، أي يشير الى أن مقام المضاعف سالب . وبما ان البسط موجب ، فان المضاعف سالب . ولنفترض ـ على سبيل المثال ـ ان b تساوي ٠,٥٠ و L تساوي ٠,٧٥ . في هذه الحالة يكون مضاعف الاستثمار الجديد K^* $1 / (1 - 0.50 - 0.75)$ أو ـ ٤ . ويشير مضاعف الاستثمار السالب الى ان الزيادة في الاستثمار تتسبب في انخفاض الداخل . ومع المضاعف السالب سوف نتنبأ بانخفاض في الدخل استجابة للزيادة في الاستثمار . وهذه النتيجة تجد سندها في التحليل البياني المناسب . ودعنا نفترض ان دالة

الاستثمار I ودالة الادخار S في الشكل رقم (٣ ـ ٩) ، وان دالة الاستثمار أشد انحدارا من دالة الادخار . وكان المستوى التوازني الأولى للدخل Y_0 . ودعنا الآن نفترض ان I_0 زاد الى I_1 . ويعني ذلك ان دالة الاستثمار تنتقل الى أعلى ، ويصبح المستوى التوازني الجديد للدخل Y_1 وهو اقل من Y_0 وعلى ذلك فان اية زيادة في الاستثمار تؤدي الى انخفاض في الدخل . وبالتالي ، اذا زاد الاستثمار ، فاننا سوف نتنبأ بانخفاض في الدخل . ومع ذلك لا بد ان نثبت خطا هذا التنبوء .

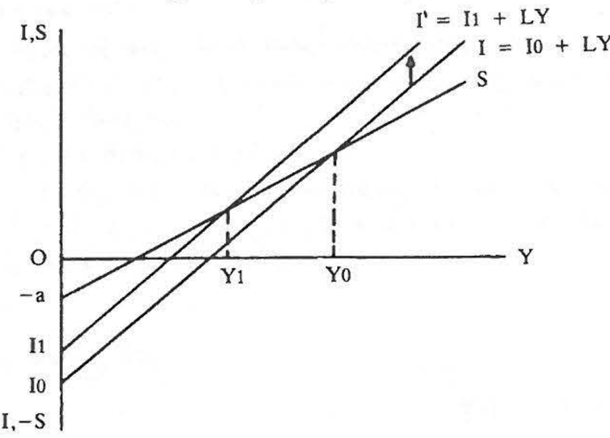
فمع الزيادة في الاستثمار فانه ليس ثمة اتجاه اساسي لتناقص الدخل . وكما ناقشنا سابقا فالدخل يميل الى الزيادة متى تجاوز الاستثمار الادخار ، ويميل الى النقصان متى تجاوز الادخار الاستثمار .

وعند المستوى التوازني الأولي للدخل Y_0 فان الاستثمار يساوي الادخار . فاذا انتقلت دالة الاستثمار الى اعلى ، فان الاستثمار يتجاوز الادخار عند الدخل Y_0 . وبالتالي يتجه الدخل نحو الزيادة وليس النقصان .

شكل رقم (٣ ـ ٩)

المستوى التوازني للدخل والانتقال في دالة الاستثمار :

(حالة التوازن غير المستقر)



ولذلك يشير التحليل الاساسي الى أن الدخل يتزايد على عكس التنبوء القائم على منهج التحليل الساكن المقارن .

وتكمن المشكلة في ان الحالة الثانية II تتضمن توازنا غير مستقر unstable equilibrium ، وكما ناقشنا في الفصل الأول ، فان منهج التحليل الساكن المقارن ينتج عنه تنبؤات غير صحيحة في مثل هذه الحالات ـ فبدلا من اقتراب المتغيرات من قيمها

التوازنية الجديدة تبتعد عنها . وحيث يقوم المنهج الساكن المقارن على مقارنه القيم التوازنية الأولية والنهائية ، فانه يؤدي الى تنبؤات لا تتحقق .

وعندما يكون الميل الحدي للادخار أكبر من الميل الحدي للاستثمار (الحالة الأولى I) ، يوجد التوازن المستقر . وعندما يكون الميل الحدي للادخار أقل من الميل الحدي للاستثمار ، يوجد توازن غير مستقر . وبالتالي فان شرط الاستقرار The Stability Condition ، الشرط الضروري لوجود التوازن المستقر ، هو ان يكون الميل الحدي للادخار أكبر من الميل الحدي للاستثمار. واذاتحقق هذا الشرط فان منهج التحليل الساكن المقارن يحقق تنبؤات دقيقة . واذا كان غير ذلك فانه ، يولد تنبؤات خاطئة .

واستنادا الى الدليل التطبيقي يبدو الشرط محققا الى حد ان منهج التحليل الساكن المقارن يؤدي الى تنبؤات صحيحة من خلال هذا النموذج ، وسوف نفترض - في الفصول الأخيرة - ان شروط الاستقرار المختلفة وافية الى حد ان هذا المنهج يمكن ان يستخدم لصنع تنبؤات صحيحة .

الحواشي Notes

(١) ان الزيادة في الدخل تساوي - رياضيا - ٢٠ + ١٥ + ١١,٢٥ + ٨,٤٣٧٥ + ... أي تساوي ٢٠ + ٠,٧٥ (٢٠) + ٠,٧٥ (٠,٧٥) (٢٠) + ٠,٧٥ (٠,٧٥) (٠,٧٥) (٢٠) + .. وتساوي أيضاً ٢٠ [١ + (٠,٧٥) + (٧٥)^٢ + (٠,٧٥)^٣ + ...]
والمقدار الذي بين القوسين يمثل مجموع المتوالية الهندسية المتقاربة . واعتمادا على هذه الصيغة ، فان مجموع مثل هذه المتوالية يساوي $1/(1-0.75)$ أو ٤ . وهكذا فان الزيادة في الدخل تكون ٤ (٢٠) أو ٨٠ بليون ريال . ويساوي التغير في الدخل عموما - :

$\Delta I + b\,\Delta I + b(b\,\Delta I) + b^2(b\,\Delta I) + ...$

أو $\Delta I(1 + b + b^2 + b^3 + ...)$ وبما اننا افترضنا ان b تقع بين الصفر والواحد الصحيح ، فان $(1 + b + b^2 + b^3 + ...)$ هي مجموع المتوالية الهندسية المتقاربة . وهذا المقدار يساوي $1/(1-b)$ وهو يشير الى أن التغير في الدخل يساوي $\Delta I/(1-b)$.

اسئلة للمراجعة :

(١) اذا كان لديك النموذج التالي :

$$C = a + by = 50 + 0.8Y$$

$$I = I_0 = 50.$$

أ - ما هو الشرط الضروري (بالنسبة لهذا النموذج) لكي يكون مستوى الدخل عند مستوى التوازن ؟

ب - حدد مستويات التوازن للدخل والاستهلاك والادخار .

جـ - افترض ان مستوى الدخل ٤٥٠ ريالا . اشرح - طبقا للمثال - لماذا يتجه الدخل الى التغير حتى يتحقق المستوى التوازني للدخل .

د ـ هل بالضرورة ان يكون المستوىٰ التوازني للدخل هو مستوىٰ العمالة الكاملة . ؟ علل لذلك .

هـ ـ افترض ان الاستثمار يزيد بمقدار ١٠ بليون ريال . اوجد التغيرات الناتجة في الدخل والاستهلاك والادخار .

(٢) أوجد ثم أرسم دالة الادخار المتضمنة في النموذج الوارد بالسؤال الأول .

(٣) اشرح مفهوم الاستثمار غير المخطط . وكيف يفيد في شرح الاسباب التي تجعل مستوىٰ معينا للدخل هو المستوىٰ التوازني ؟

(٤) يقال ان الفرد قد يدخر أكثر عن طريق ان يستهلك أقل ، ولكن اذا حاول كل فرد ان يدخر اكثر عن طريق ان يستهلك أقل، فانه قديدخر أكثر من ذي قبل، بل ربما يدخر أقل ، فهل هذا القول صحيحا ؟ ولماذا ؟

(٥) يقال ان الزيادة في الاستثمار تسبب زيادة في الدخل أكبر من الزيادة الاصلية في الاستثمار ، اشرح في هذا السياق المنطق الذي تقوم عليه عملية المضاعف .

(٦) اشتق المضاعف بالنسب لـ a وهو الحد العمودي لدالة الاستهلاك .

(٧) افترض ان دالة الاستهلاك غير خطية . فاذا زاد الاستهلاك زاد الدخل ولكن بمعدل متناقص :

أ ـ فكيف يتأثر شرط التوازن ؟

ب ـ وكيف يتأثر مضاعف الاستثمار ؟

(٨) في الأجل القصير ، لا يوجد اختلاف سواء زاد الاستهلاك (انتقال دالة الاستهلاك الىٰ أعلىٰ) أو زاد الاستثمار (انتقال دالة الاستهلاك الىٰ أعلىٰ) . بينما يحدث الاختلاف في الأجل الطويل . ناقش .

(٩) اعطيت النموذج التالي :

$C = a + by = 30 + 0.8Y$

$I = I_0 + LY = 30 + .01Y.$

أ ـ ما هو الشرط الضروري (بالنسبة لهذا النموذج) لكي يكون مستوىٰ الدخل عند مستوىٰ التوازن ؟ وهل يختلف الشرط عن شرط التوازن في نموذج السؤال الأول ؟ ولماذا ؟

ب ـ حدد مستويات التوازن للدخل والاستهلاك والادخار .

جـ ـ وضح ان شرط التوازن كاف عند المستوىٰ التوازني للدخل .

د ـ وضح شرط الاستقرار بالنسبة لهذا النموذج . وهل هو كاف ؟

هـ - إفترض ان الاستثمار (I_0) زاد بمقدار ١٠ بليون ريال . اوجد التغيرات التي حدثت في الدخل والاستهلاك والادخار .

(١٠) هل تتغير الآثار الضمنية للنموذج بافتراض ان الاستثمار يعتمد - جزئيا - على مستوى الدخل ؟ واذا كان هذا صحيحا فكيف ؟

(١١) اشرح لماذا يتولد عن الطريقة الاستاتيكية المقارنة نبؤات خاطئة ، عندما يكون الميل الحدي للاستثمار أكبر من الميل الحدي للادخار .

قراءات مقترحة : Suggested Reading

Heilbroner, Robert L., And Lester C. Thurow, Understanding Mocroeconomics. (7th ed). Englewood Cliffs, N. J.: Prentice- Hall, Lnc., 1981.

Keynes, John Maynard, The General Theory of Employmem, Intrest, And Money. New York: Harcourt, Brace and Company, 1936.

Samuelson, Paul A., «The Simple Mathematics of Income Delemination,» in Lloyd A, Metzler and others, Income Employment, and Public Policy, PP. 133-55. New York: W. W. Norton and Co., Inc., 1948.

الفصل الرابع
القطاع الحكومي ونظرية تحديد الدخل

الفصل الرابع
القطاع الحكومي ونظرية تحديد الدخل

Government and The Theory Of Income Determination

تمارس الأنشطة الحكومية، المركزية والمحلية، تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي بطرق مختلفة، فاذا اقرت الحكومة خطة لمقاومة الاحتكار، فان ذلك قد يؤدي إلى خفض الأسعار وزيادة الناتج. ومن ناحية أخرى، لو صدر تشريع يدعم قدرة الاتحادات العمالية على المساومة فقد تتزايد الأجور والأسعار. كما أن إصدار قانون حاسم لمنع تلوث البيئة يؤثر على مستوى واتجاه النشاط الاقتصادي. وبالمثل فإن إبرام اتفاق تجاري متعدد الأطراف قد يخفف من القيود المفروضة على التجارة الدولية. ويتغير أيضاً مستوى النشاط الاقتصادي بسبب التغير في مستويات النفقات والايرادات الحكومية (وخاصة الضرائب). وسوف نركز في هذا الفصل على مستويات الانفاق الحكومي والضرائب وآثارها على الاقتصاد. وليس يخفي أن الأنشطة الحكومية الأخرى لها أهميتها ولكنها تؤخذ في الاعتبار في مكان ما في الدراسات الاقتصادية.

ويشمل الانفاق الحكومي المدفوعات التحويلية وما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات فكلاهما مدفوعات حكومية، ولكن المدفوعات التحويلية تتم دون الحصول على سلع وخدمات في مقابلها، في السنة التي تتم فيها هذه المدفوعات على الأقل. وحيث أن الضرائب مدفوعات للحكومة تتم دون أن يقابلها سلع وخدمات، فإنها تأخذ الصورة العكسية للمدفوعات التحويلية وفي ضوء هذه العلاقة سيكون اهتمامنا بالضرائب الصافية (Net Taxes) فقط، أي بالفرق بين الضرائب والمدفوعات التحويلية.

وفي بعض الأحيان تزيد مشتريات الحكومة عن الضرائب الصافية مما يدفع الحكومة الى اقتراض أو اصدار نقود جديدة. وسوف نتطرق الى هذا الموضوع في الفصول المقبلة، وكذلك تحديد أثر تمويل العجز في الموازنة العامة على زيادة الانفاق الحكومي. لقد تناولنا في الفصل الثالث نموذجاً يحتوي فقط على قطاعي الأعمال والعائلي. أما في هذا الفصل فنضيف القطاع الحكومي، وسوف نضيف أيضاً إلى النموذج كلا من الانفاق الحكومي والضرائب.

الانفاق الحكومي والمستوى التوازني للدخل

Government Purchases and The Equilibrium Level Of Income

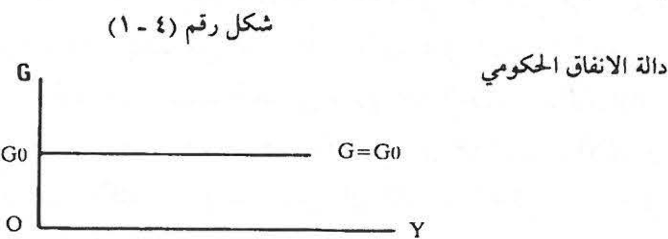
سوف ندخل أولا مشتريات الحكومة في النموذج. ونفترض ان هذا الانفاق «G» متغير خارجي (Exogenous)، حيث يحدد من قبل الجهاز التشريعي والتنفيذي:

$G=G_0$

وهذا يعني ان مشتريات الحكومية ثابتة في البداية، حتى تقوم الحكومة بعمل لتغييرها. وبقياس الانفاق الحكومي على المحور الراسي والدخل على المحور الأفقي، فإن دالة مشتريات الحكومة تكون موازية لمحور الدخل عند المستوى G_0 في الشكل رقم (٤ - ١).

شكل رقم (٤ - ١)

دالة الانفاق الحكومي



وعلى هذا يكون مستوى المشتريات الحكومية G مستقلا عن مستوى الدخل. ويكون النموذج الذي يتضمن المشتريات الحكومية كما يلي:

$C . a + bY$

$I = I_0$

$G = G_0$

ويكون شرط التوازن:

العرض الكلي = الطلب الكلي

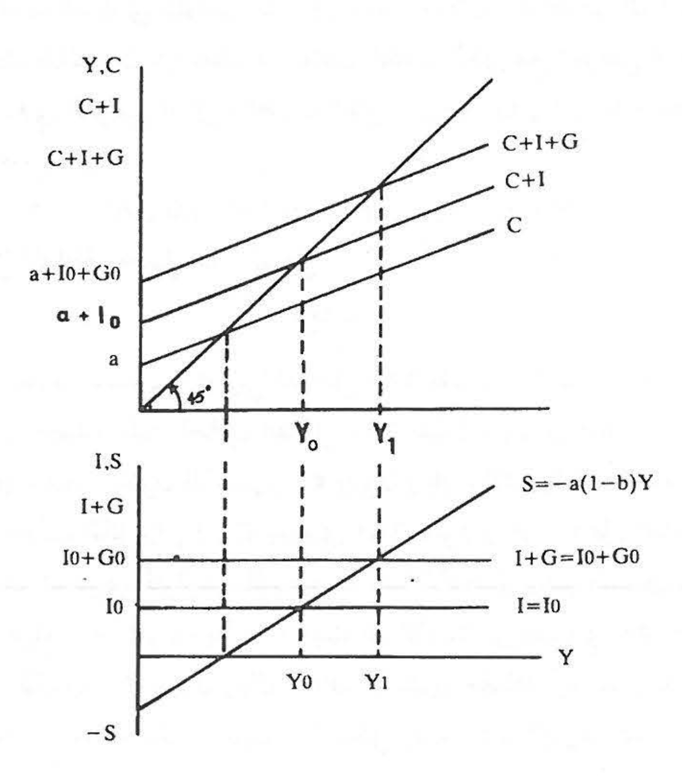
أو بطريقة أخرى.

$I + G = S$

وهذا النموذج مماثل للنموذج الذي شرحناه في الفصل الثالث. وكما ذكرنا من قبل يتحدد المستوى التوازني للدخل بالعرض الكلي والطلب الكلي. ومع ذلك فإن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتضمن مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، حيث أن هذه المشتريات تعكس طلب الحكومة على هذه السلع والخدمات. وفي الشكل رقم (٤ - ٢) يتمثل الطلب الكلي في C + I + G وهو المجموع الرأسي لخطوط الاستهلاك والاستثمار في الفصل السابق، وخط المشتريات الحكومية في الشكل رقم (٤ - ١)...

ويتحدد المستوى التوازني للدخل حالياً بتقاطع خط العـرض الكلي، خط ٤٥°، مع خط الطلب الكلي (C +I+G). وهكذا يكون المستوى التوازني للدخل في الشكـل (٤ ـ ٢) هو Y_1. وعند مستويات الدخل التي تزيد عـلى Y_1 يكون العـرض الكلي أكـبر من الطلب الكلي. ويترتب على ذلك ان يكون الانتاج أكبر من المبيعات، وبالتالي يزيـد المخزون السلعي. ونتيجة لذلك ينخفض الانتاج. وعندما يكون مستوى الدخـل أقل من Y_1. فإن المبيعات تزيد عن الانتـاج، وهذا يعني استنـزاف المخزون السلعي. ومن ثم تبدأ المنشآت في زيادة الانتاج وحيث يتساوى العرض الكلي مع الـطلب الكلي عنـد مستوى الدخل Y_1، فإن الإنتاج يساوي المبيعات ولن يكون هناك ميل لتغـير الدخـل. وعلى ذلك يكون الدخل Y_1 هو مستوى التوازن.

شكل (٤ ـ ٢) الانفاق الحكومي والمستوى ـ التوازني للدخل



ويمكن تحديد مستوى التوازن بطريقة الاستثمار ـ الادخار . وبهذه الطريقة تتساوي $I + G$ مع S ليكون الدخل عند مستوى التوازن . ولقد جمع الاستثمار والمشتريات الحكومية معاً لانهما يدمجان في النموذج بأسلوب واحد ، فكلاهما عنصران في الطلب الكلي ، ولزيادة المشتريات الحكومية نفس الاثر الذي تمارسه الزيادة في الاستثمار[١] على الطلب الكلي والدخل . وفي الشكل رقم (٤ ـ ٢) تمثل $I_0 + G_0$ خط الاستثمار ومشتريات الحكومة وقد حصلنا عليها بجمع الاستثمار I_0 ومشتريات الحكومة G_0 . أما خط الادخار فهو $-a + (1 - b) Y$ ونتيجة لذلك يكون المستوى التوازني للدخل هو Y_1 .

وحيث ان مشتريات الحكومة تمثل اضافة الى الطلب الكلي على السلع والخدمات ، فان المستوى التوازني للدخل Y_1 يكون أكبر من المستوى التوازني الأساسي Y_0 . وهكذا يبين التحليل ان الزيادة في مشتريات الحكومة تؤدي الى ارتفاع المستوى التوازني للدخل . ولكي نعمق فهمنا لهذا النموذج دعنا نأخذ المثال التالي . ولنفترض ان الاستهلاك $100 + 0.75Y$ والاستثمار ٥٠ بليون ريال ، والمشتريات الحكومية ٢٠ بليون ريال . ولتحديد المستوى التوازني للدخل نقوم باحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن . وشرط التوازن كما نعلم هو تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي . وبما ان الدخل Y يساوي العرض الكلي والطلب الكلي يساوي $(C + I + G)$ فانه بعد عملية الاحلال نحصل على :

$$Y = C + I + G = 100 + 0.75Y + 50 + 20$$

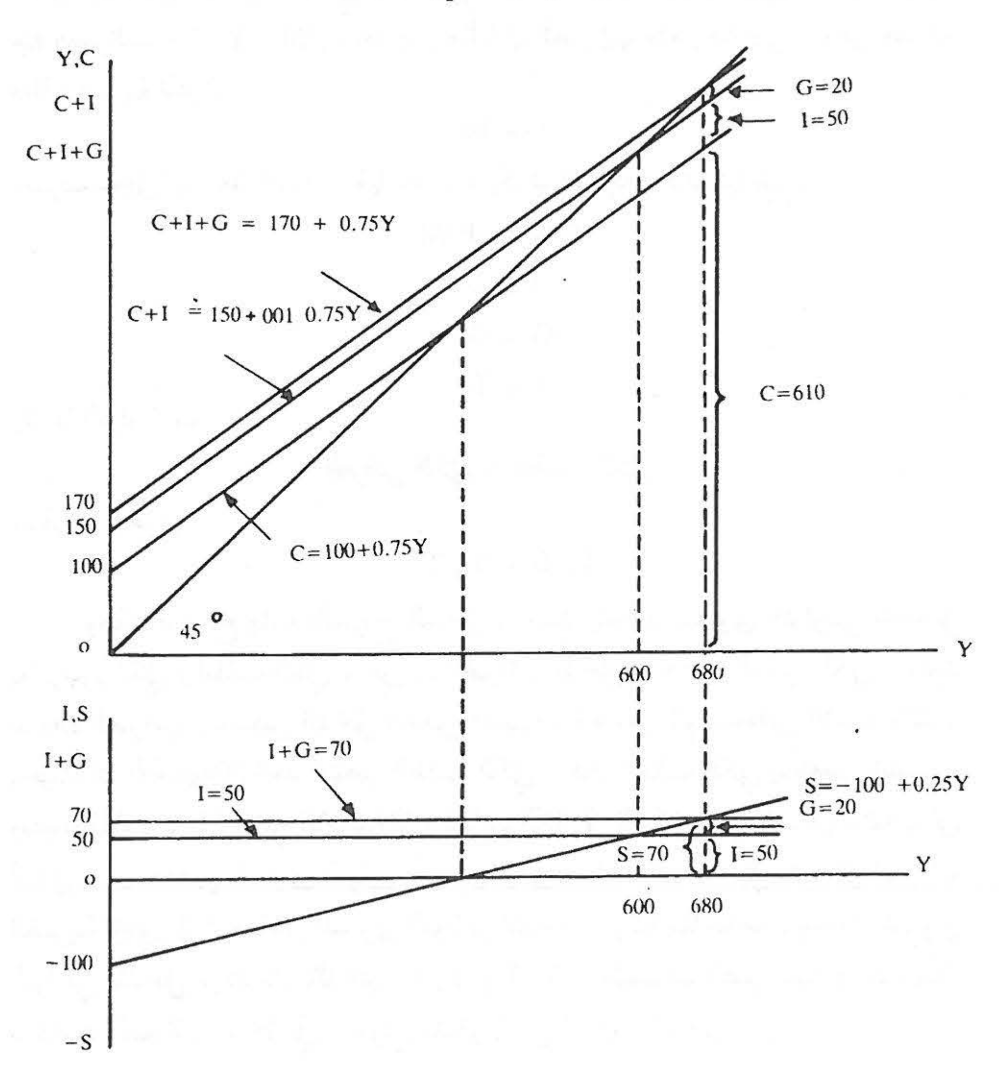
وبحل المعادلة نحصل على الدخل :

$$Y = 680$$

وبهذا يكون المستوى التوازني للدخل ٦٨٠ بليون ريال ـ وان الاستهلاك ٦١٠ بليون ريال ، حصلنا عليه باحلال الدخل ٦٨٠ بليون ريال في دالة الاستهلاك $(C = 100 + 0.75Y)$ وعندما يكون الاستثمار ٥٠ بليون ريال والمشتريات الحكومية ٢٠ بليون ريال ، فان الطلب الكلي $C + I + G$ يساوي ٦٨٠ بليون ريال . وعلى ذلك يكون ٦٨٠ بليون ريال هو المستوى التوازني للدخل . أما الادخار وهو الفرق بين الدخل والاستهلاك فيبلغ ٧٠ بليون ريال . وحيث ان الاستثمار يساوي ٥٠ بليون ريال ، والمشتريات الحكومية ٢٠ بليون ريال ، فان الاستثمار مضافا اليه المشتريات الحكومية يساوي الادخار . وهذه المقادير يبينها الشكل رقم (٤ ـ ٣). واذا كانت المشتريات

الحكومية تساوي ٢٠ بليون ريال ، فان المستوى التوازني يكون ٦٨٠ بليون ريال . أما اذا كانت المشتريات الحكومية صفرا ، فان المستوى التوازني للدخل الذي حصلنا عليه في الفصل الثالث يكون ٦٠٠ بليون ريال فقط . وترجع الزيادة في الدخل الى الزيادة في المشتريات الحكومية . ونتيجة لذلك فان زيادة المشتريات الحكومية قد تؤدي الى زيادة الدخل .

شكل رقم (٤ - ٣)
مشتريات الحكومة والمستوى التوازني للدخل
(مثال عددي)



الضرائب والمستوى التوازني للدخل

Taxes and The Equilibrium Level Of Income

وعلينا ، ثانيا ، ان ندخل صافي الضرائب ، أو باختصار ، الضرائب في التحليل ، ولكن الضرائب تدخل في النموذج بشكل مختلف ، عن طريق دالة الاستهلاك . فليس يخفي ان جزءا كبيرا من الدخل القومي يتجه الىٰ الحكومة في صورة ضرائب . ولذلك فان الاستهلاك الآن يعتمد علىٰ الدخل بعد اقتطاع الضرائب أو الدخل الممكن التصرف فيه . ونحصل علىٰ هذا الدخل الممكن التصرف فيه Yd بخصم الضرائب T من الدخل Y ، أي ان الدخل الممكن التصرف فيه يساوي الدخل مطروحا منه الضرائب او $Yd = Y - T$. ونفترض حاليا ان الضرائب متغير خارجي . وعلىٰ هذا فان دالة الضريبة تكون

$$T = To$$

وسوف نتخلىٰ عن هذا الفرض فيما بعد . ويكون النموذج الآن كما يلي :

$$C = a + b\,Yd$$

$$I = Io$$

$$G = Go$$

$$T = To$$

وشرط التوازن هو

العرض الكلي = الطلب الكلي

وبطريقة اخرىٰ

$$I + G = S + T$$

وهذا النموذج يشبه النموذج السابق ، حيث يتحدد المستوىٰ التوازني للدخل بالعرض الكلي والطلب الكلي ، علىٰ ان الضرائب تدخل في جانب الطلب الكلي . وعند ادخال الضرائب ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه ومن ثم ينخفض الاستهلاك . وحيث ان الاستهلاك احد عناصر الطلب الكلي ، فان الطلب الكلي ينخفض أيضا ، ونتيجة لذلك ، فان دالتي الاستهلاك والطلب الكلي في الشكل رقم (٤ ـ ٢) تنتقلان الىٰ أسفل ، وينخفض المستوىٰ التوازني للدخل .وعلىٰ هذا ، فان التحليل يشير الىٰ ان زيادة الضريبة تؤدي الىٰ انخفاض المستوىٰ التوازني للدخل . وكما بينا سابقا ، يتحدد المستوىٰ التوازني للدخل ، كذلك بالدالتين $I + G$ و $S + T$. وتضاف الضرائب الىٰ الادخار ما دامت الضرائب تدخل في النموذج بشكل مماثل لدخول المدخرات .

ولشرح هذا دعنا نعود الى مثالنا السابق مع افتراض ان الضرائب ٢٠ بليون ريال. ولتحديد المستوى التوازني للدخل نقوم بالاحلال في شرط التوازن . وحيث ان الاستهلاك يساوي $100 + 0.75Y$ ، والاستثمار يساوي ٥٠ بليون ريال ، ومشتريات الحكومة ٢٠ بليون ريال . والضرائب تساوي ٥٠ بليون ريال ، وشرط التوازن هو ان العرض الكلي يساوي الطلب الكلي ، وعليه يمكن الحصول على الآتي بعد الاحلال .

$$Y = C + I + G$$

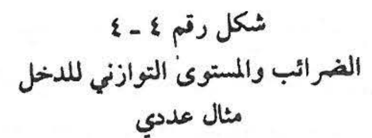
$$Y = 100 + 0.75Y(Y - 20) + 50 + 20$$

أو

$$Y = 620$$

وعلى هذا فان المستوى التوازني للدخل يساوي ٦٢٠ بليون ريال. وعندما يكون الدخل ٦٢٠ بليون ريال فان الاستهلاك يساوي ٥٥٠ بليون ريال ، نحصل عليها باحلال قيمة الدخل البالغة ٦٢٠ بليون ريال وقيمة الضرائب البالغة ٢٠ بليون ريال في دالة الاستهلاك $C = 100 + 0.75Yd$. وعندما يكون الاستثمار ٥٠ بليون ريال والمشتريات الحكومية تساوي ٢٠ بليون ريال ، فان الطلب الكلي ٦٢٠ بليون ريال . وهكذا فان المستوى التوازني للدخل لا بد ان يتحقق عند ٦٢٠ بليون ريال . ومع وجود الضرائب في النموذج فان الادخار (S) لا يساوي الفرق بين الدخل Y والاستهلاك C ولكنه يساوي الفرق بين الدخل الممكن التصرف فيه Yd والاستهلاك. وعند المستوى التوازني للدخل ، فان الدخل الممكن التصرف فيه ، أي الفرق بين الدخل والضرائب ، يساوي ٦٠٠ بليون ريال . وحيث ان الاستهلاك يساوي ٥٥٠ بليون ريال فان الادخار يساوي ٥٠ بليون ريال . ويمكن تحديد الادخار كذلك باحلال الدخل والضرائب في دالة الادخار ، $S = -a + (1-b)(Y-T)$ التي يتضمنها النموذج . ويتضمن الشكل رقم ٤) هذه القيم المختلفة .

ه وهذا المستوى التوازني الجديد ، ٦٢٠ بليون ريال اقل من المستوى التوازني السابق ٦٨٠ بليون ريال ، وهو المستوى الذي تحقق عندما افترض ان الضرائب تساوي صفرا . ومع زيادة الضرائب ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه ، ومن ثم ينخفض الاستهلاك . ومع انخفاض الاستهلاك ينخفض الطلب الكلي . ومن ثم ينخفض المستوى التوازني للدخل . وهذا يعني ان احداث زيادة في الضريبة يؤدي الى خفض المستوى التوازني للدخل ، وهو عكس ما تقود اليه زيادة المشتريات الحكومية .



شكل رقم ٤ ـ ٤
الضرائب والمستوىٰ التوازني للدخل
مثال عددي

وحيث يتكافا أثر زيادة الضريبة مع أثر زيادة المشتريات الحكومية ، فقد يبدو لاول نظرة ان زيادة المشتريات الحكومية والضرائب بنفس القدر ، لا يولد اثرا صافيا علىٰ المستوىٰ التوازني للدخل . ويبين من المثال ان الأمر ليس كذلك . فاذا كانت المشتريات الحكومية والضرائب تساوي صفرا ، يكون المستوىٰ التوازني للدخل ، الذي حصلنا عليه في الفصل الثالث ، هو ٦٠٠ بليون ريال . وعندما كانت المشتريات الحكومية

والضرائب ٢٠ بليون ريال كان المستوىٰ التوازني للدخل ٦٢٠ بليون ريال . وهذا يعني انه عندما تكون الزيادة في المشتريات الحكومية والضرائب ٢٠ بليون ريال تتحقق زيادة صافية في الدخل .

وتحدث هذه الزيادة الصافية في الدخل ، لان تغيرا ما في المشتريات الحكومية يولد آثراً علىٰ الطلب الكلي اكبر مما يفعل تغير مساو في الضرائب ذلك انه بزيادة المشتريات الحكومية من صفر الىٰ ٢٠ بليون ريال زاد الطلب الكلي ٢٠ بليون ريال . أما اذا زادت الضرائب من صفر الىٰ ٢٠ بليون ريال ، فان الأثـر المبـاشر لذلك هو خفض الدخـل الممكن التصرف فيه عند كل مستوىٰ بمبلغ ٢٠ بليون ريال . وعندما ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه بمبلـغ ٢٠ بليون ريال ، ينخفض الدخـل بمبلـغ ١٥ بليون ريال حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك٧٥ , ٠في التغير في الدخل البالغ ٢٠ بليون ريال . وحيث ان الاستهلاك اقل بمقدار ١٥ بليون ريال عند كل مستوىٰ من مستويات الدخل ، فان الطلب الكلي ينخفض بمقدار ١٥ بليون ريال . وتنتقل خطوط الاستهلاك والطلب الكلي في الشكل رقم (٤ ـ ٤) الىٰ اسفل بمقدار ١٥ بليون ريال . وحيث ان هناك زيادة في الطلب الكلي تكون هناك أيضاً زيادة صافية في الدخل .

وكما يبين الشكل رقم (٤ ـ ٤) تتحقق نفس النتيجة باستخدام الدالتين, $T + S$ $G + I$. فعندما تزداد المشتريات الحكومية من صفر الى ٢٠ بليون ريال تنتقل الدالة$G + I$ إلىٰ أعلىٰ بمقدار ٢٠ بليون ريال . وعندما تزداد الضرائب بمقدار ٢٠ بليون ريال ينخفض الدخل بمقدار ٢٠ بليون ريال عند كل مستوىٰ من مستويات الدخل . وعندما يكون الميل للادخار ٢٥ , ٠، فان الادخار ينخفض بمبلغ ٥ بليون ريال ، وتنتقل دالة الادخار الىٰ اسفل بنفس القيمة . وحيث ان شرط التوازن الجديد هو$G + I$ يساوي$T + S$ فانه لا بد أن نضيفT = ٢٠ بليون ريال الىٰ الدالة الجديدة للادخار . ومن ثم فإن الدالة $T + S$ هي ١٥ بليون دولار فوق دالة الادخار الأصلية[٢] . وتقطع الدالة$T + S$ الدالة $G + I$ عند المستوىٰ التوازني الجديد للدخل .

مضاعفا الانفاق الحكومي والضرائب :

The Government Purchases and Tax Miltipliers

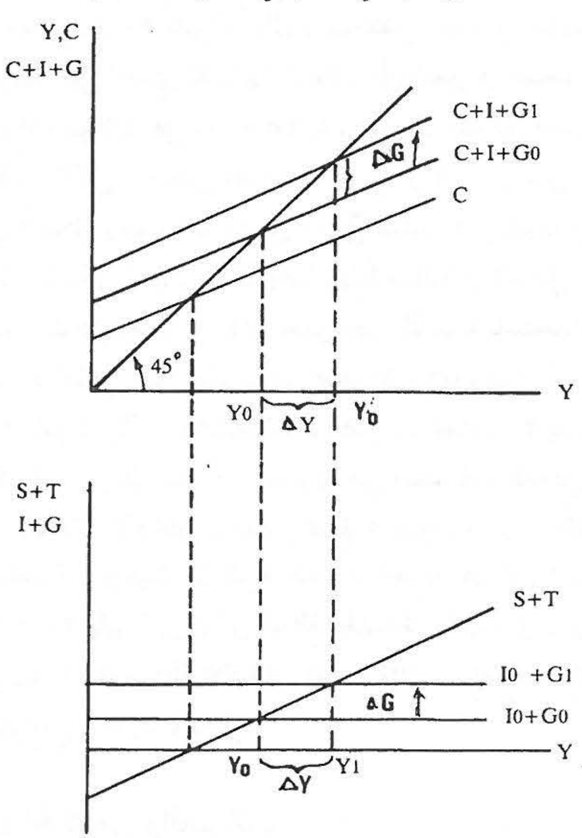
سبق ان اوضحنا ان الزيادة في المشتريات الحكومية تزيد الدخل ، بينما تؤدي زيادة الضريبة الىٰ خلق اثر عكسي . ولتقدير قيمة التغير في مستوىٰ الدخل الناشىء عن تغير ما في احد هذه المتغيرات علينا ان نشتق المضاعفات الخاصة بها . ولكي نشتق مضاعف

الانفاق على المشتريات الحكومية ، مثلا ، نستخدم الاسلوب الذي بيناه في الفصل السابق ، والخطوة الأولى في هذا السبيل هي ان تحدد المستوى التوازني للدخل المناظر لمستوى المشتريات الحكومية Go . ونحصل على هذا المستوى للدخل باحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن : العرض الكلي = الطلب الكلي ، وعلى هذا فان :

$$Y = C + I + G = a + by_d + I_0 + G_0$$
$$= a + b(Y - T_0) + I_0 + G_0$$

شكل رقم ٤ ـ ٥

الدخل التوازني والتغير في المشتريات الحكومية



وبحل المعادلة لايجاد قيمة الدخل :

(٤ ـ ١)

$$Y_0 = \frac{a - bT_0 + I + G_0}{1 - b}$$

والمستوىٰ التوازني للدخل يشار اليه بالرمز Y_0 لانـه مناظـر لمستـوى المشتـريات الحكومية G_0 ويبينه الشكل رقم (٤ ـ ٥) . وباعادة نفس الخطوات لمستوى المشتريات الحكومية G_1 ينتج :

(٤ ـ ٢)

$$Y_1 = \frac{a - bT_0 + I_0 + G_1}{1 - b}$$

وقد اشرنا للمستوىٰ التوازني للدخل بالرمز Y_1 لانه يناظر مستـوى المشتـريات الحكومية G_1 . وهو ما يوضحه الشكل رقم (٤ ـ ٥) ايضاً .

والخطوة الثانية هي طرح المعادلة (٤ ـ ١) من المعادلة (٤ ـ ٢) لنحصل على :

$$Y_1 - Y_0 = \frac{G_1 - G_0}{1 - b}$$

وحيث ان $Y_1 - Y_0$ تساوي ΔY وكذلك $G_1 - G_0$ تساوي ΔG فان :

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b} \Delta G = K_G \, \Delta G$$

وعليه يكون مضاعف الانفاق علىٰ المشتريات الحـكومية G هو $1 / (1 - b)$ وهـو مقلوب الميل الحدي للادخار . وهذا المضاعف يماثل مضاعف الاستثمـار الذي اشتق في الفصل الثالث ، ذلك ان مضاعف الاستثمار يساوي أيضاً $1 / 1\text{-}b$ في هذا النموذج .

واذا كان الميل الحدي للاستهلاك b هو ٧٥ , ٠، فان مضاعف الانفاق الحكومي علىٰ المشتريات $1 / (1\text{-}0.75)$ أو يساوي ٤ . وفي اطار هذه الظروف ، فانَ زيادة قدرها ٢٠ بليون ريال في قيمة المشتريات الحكومية تؤدي الىٰ زيادة الدخل بمقدار ٨٠ بليون ريال وعلىٰ ذلك فان الزيادة في الانفاق علىٰ المشتـريات الحـكومية ، شأنهـا شأن الـزيادة في الاستثمار تؤدي الىٰ زيادة الدخل بأكثر من الزيادة الأولية في الانفاق . والسبب في ذلك هو ان الزيادة في الانفاق علىٰ المشتريات الحكومية ، يؤدي الىٰ زيادة في الدخل ، الأمر الذي يؤدي الىٰ زيادات متتابعة في الاستهلاك التي تقود بدورها الىٰ زيادات فى الدخل .

ولكي نوضح ذلك ، دعنا نفترض ان الميل الحدي للاستهلاك يساوي ٧٥ , ٠ وان الانفاق على المشتريات الحكومية قد زاد بمقدار ٢٠ بليون ريال. وتؤدي هذه الزيادة في

الانفاق على المشتريات الحكومية الى زيادة في الدخل قدرها ٢٠ بليون ريال . ومع زيادة الدخل يزداد ايضاالدخل الممكن التصرف فيه بمقدار ٢٠ بليون ريال . وحيث ان الاستهلاك دالة في الدخل الممكن التصرف فيه فانه يرتفع كذلك . وتقدر هذه الزيادة في الاستهلاك بمبلغ ١٥ بليون ريال ، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك البالغ ٧٥, ٠في مقدار التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وهو ٢٠ بليون ريال . وحيث ان الزيادة في الاستهلاك البالغة ١٥بليون ريال تمثل زيادة في الدخل ، فان الدخل الممكن التصرف فيه يزداد مولدا بذلك زيادة جديدة في الاستهلاك . وتقدر هذه الزيادة في الاستهلاك بمبلغ٢٥ , ١١ بليون ريال ، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك ٧٥ , ٠ في الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه وهي ١٥ بليون ريال . وهذه الزيادة في الاستهلاك وفي الدخل تؤدي الى توليد زيادة اخرى في الاستهلاك،وعلى اساس الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه والبالغة ٢٥ , ١١ بليون ريال تكون الزيادة في الاستهلاك ٨,٤٣٧٥ بليون ريال . وتستمر هذه الزيادات في الاستهلاك حتى تكتمل عملية المضاعف . وحيث ان الزيادة في الدخل ٨٠ بليون ريال منها ٢٠ بليون ريال تشكل زيادة في الانفاق على المشتريات الحكومية فان الباقي وهو ٦٠ بليون ريال يمثل زيادات في الاستهلاك .

وقبل ان نشرح مضاعف الضريبة علينا ان نلاحظ ان الانفاق على المشتريات الحكومية في النموذج ليس منافسا للانفاق الخاص . أما اذا كانا متنافسين فان مضاعف الانفاق على المشتريات الحكومية لابد ان يضرب في التغير الصافي في الانفاق وليس في التغير في الانفاق الحكومي على المشتريات.وعلى سبيل المثال ، لو زاد الانفاق الحكومي على المشتريات بمقدار ٢٠ بليون ريال ، وحلت ١٠ بليون ريال عن هذه الزيادة محل الانفاق الخاص فان الزيادة الصافية في الانفاق تصبح ١٠ بليون ريال . واذا كان المضاعف ٤ فان الزيادة المحققة في الدخل تكون ٤٠ بليون ريال وليست ٨٠ بليون ريال . وسوف نشرح امكانية انخفاض الانفاق الخاص بفعل الانفاق الحكومي في الفصول القادمة .

ويمكن اشتقاق مضاعف الضريبة K_T ، بنفس الطريقة التي اشتق بها مضاعف الانفاق على المشتريات الحكومية ، وهو يساوي $b /(1-b)$. فاذا كان الميل الحدي لاستهلاك(b) يقع مابين صفر و1 ، فان مضاعف الضريبة يكون سالبا، وبالتعبير المطلق اقل من مضاعف الانفاق على المشتريات الحكومية بواحد . وعلى سبيل المثال اذا كانت $b= 0.75$ ومضاعف الضريبة $(1-0.75) / 0.75$ - أو - ٣ . أما مضاعف الانفاق الحكومي

على المشتريات فيكون (0.75-1)/ 1 أو ٤ . وتشير علامة سالب امام مضاعف الضريبة الى ان حدوث تغير ما في الضريبة يؤدي الى تغير الدخل في الاتجاه العكسي . وهذا يعني ان مضاعف الضريبة البالغ -٣ يعني ان زيادة الضرائب بمقدار ٢٠ بليون ريال ، يؤدي الى خفض الدخل بمقدار ٦٠ بليون ريال . وقد حصلنا على هذه النتيجة بضرب مضاعف الضريبة (-٣) في التغير في الضريبة ٢٠ بليون ريال .

ويشير هذا المثل الىٰ ان زيادة الضريبة يؤدي الىٰ انخفاض الدخل ويكون التغير في الدخل أكبر من التغير في الضريبة . ولكي نوضع ذلك ، علينا أن نلاحظ أن زيادة قدرها ٢٠ بليون ريال في الضريبة ، يؤدي الىٰ انخفاض قدره ٢٠ بليون ريال في الدخل الممكن التصرف فيه . واذا كان الميل الحدي للاستهلاك ١,٧٥ فان الاستهلاك ينخفض بمقدار ١٥ بليون ريال،حسبت بضرب ٧٥,٠ في التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وقدره ٢٠ بليون ريال . ومع انخفاض الاستهلاك ومن ثم الدخل ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه بمقدار ١٥ بليون ريال ، مما يقود الىٰ انخفاض آخر في الاستهلاك . وتستمر هذه الانخفاضات في الاستهلاك حتىٰ تكتمل عملية المضاعف . وحيث ان الانخفاض في الاستهلاك بسبب زيادة الضريبة هو نفسه ـ باستثناء العلامة في المثال الخاص بالانفاق علىٰ المشتريات الحكومية ، فان جملة الانخفاض في الاستهلاك تبلغ ٦٠ بليون ريال . وحيث ان زيادة الضريبة تغير في البداية الدخل الممكن التصرف فيه فقط ، فان جملة الانخفاض في الدخل تبلغ ٦٠ بليون ريال .

ولما كان مضاعف الضريبة ، بالارقام المطلقة ، أقل من مضاعف الانفاق علىٰ المشتريات الحكومية ، فان تغيرا ما في الضريبة يقود الىٰ تغير في الدخل أقل مما يحدثه تغير مساو له في الانفاق علىٰ المشتريات الحكومية .

مضاعف الموازنة العامة المتوازنة

The Balance Budget Mutliplier

دعنا نفترض ان الانفاق علىٰ المشتريات الحكومية والضرائب تغيرا بنفس القدر .

ولتحديد التغير في الدخل الناشيء عن تغير الانفاق على المشتريات الحكومية $K_G \Delta G$ ، والتغير في الدخل الناشيء عن التغير في الضرائب $K_T \Delta T$. وفي صورة معادلة نجد ان :

$$\Delta Y = K_G \Delta G + K_T \Delta T$$

$$= \frac{1}{1-b} \Delta G + \frac{-b}{1-b} \Delta T x$$

1 1-b -b 1-b/

وبما اننا إفترضنا ان التغير في الانفاق على المشتريات الحكومية ΔG يعادل التغير في الضرائب ΔT ، فيمكننا الحصول على الآتي بعد التعويض .

$$\Delta Y = \left(\frac{1}{1-b} - \frac{b}{1-b}\right) \Delta G$$

$$= \frac{1-b}{1-b} \Delta G$$

$$= 1(\Delta G) = \Delta G$$

وهكذا فان التغير في الدخل يساوي التغير في الانفاق على المشتريات الحكومية . ولبيان ذلك نعود الى مثالنا الرقمي السابق . فعندما كان كل من الانفاق على المشتريات الحكومية والضرائب صفرا ، كان المستوى التوازني للدخل ٦٠٠ بليون ريال . وعندما كان كل منهما يساوي ٢٠ بليون ريال ، كان المستوى التوازني للدخل ٦٢٠ بليون ريال . وعلى ذلك كان التغير في الدخل مساويا للتغير في الانفاق على المشتريات الحكومية . وقد سبق شرح سبب الزيادة الصافية في الدخل .

ومع ذلك فانه يمكن شرح ارتفاع مستوى الدخل استنادا الى تحليل المضاعف . وكما سبق أن اوضحنا ، فان زيادة الانفاق على المشتريات الحكومية بمقدار ٢٠ بليون ريال ، قد أدت الى زيادة الدخل بمقدار ٨٠ بليون ريال ومن هذه الزيادة في الدخل هناك ٢٠ بليون ريال في صورة زيادة في الانفاق على المشتريات الحكومية و ٦٠ بليون ريال زيادة في الاستهلاك . كما أوضحنا ان ٢٠ بليون ريال زيادة في الضرائب ، أدت الى خفض الدخل بمقدار ٦٠ بليون ريالا . ويمثل هذا الانخفاض البالغ ٦٠ بليون ريال انخفاضا في الاستهلاك . وعلى ذلك اذا كانت الزيادة في الانفاق على المشتريات الحكومية البالغة ٢٠ بليون ريالا ممولة من زيادة في الضرائب قدرها ٢٠ بليون ريال ، فان الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة الانفاق على المشتريات الحكومية تتعادل مع الانخفاض في الاستهلاك بفعل الزيادة في الضريبة . وحيث ان الزيادة في الانفاق على المشتريات الحكومية تشكل زيادة في الدخل ، فان هذا الدخل يرتفع بمبلغ ٢٠ بليون ريال وهي مقدار الزيادة في الانفاق على المشتريات الحكومية .

والنتيجة التي يمكن ان نخلص اليها هي انه اذا كان التغير في الانفاق على المشتريات الحكومية يعادل التغير في الضرائب ، فان الدخل يتغير بقدر يساوي قيمة التغير في الانفاق على المشتريات الحكومية . وحيث ان التغير في الدخل الناشيء عن تغير الانفاق على المشتريات الحكومية وفي الضرائب يساوي قيمة التغير في الانفاق على

المشتريات الحكومية ، فان المضاعف يساوي «1» وهذا المضاعف يطلق عليه «مضاعف الموازنة العامة المتوازنة» . ومن هذه الزاوية ، تعني الموازنة العامة المتوازنة Balanced Budget ان التغير في الانفاق على المشتريات الحكومية ، يكافىء التغير في الضرائب ، وليس يعني ان الانفاق على المشتريات الحكومية يعادل الضرائب .

الضرائب كدالة في الدخل

Taxes As A Function Of Income

لقد افترضنا سابقا ان الضرائب متغير خارجي ، أي لا تعتمد على مستوى الدخل وبعض من الضرائب لها هذا الطابع ، وكثير منها ليس كذلك . وعلى سبيل المثال ، الضريبة على الدخول الشخصية ليست مستقلة عن مستوى الدخل فكلما ارتفع الدخل الشخصي ، فان عبء الضريبة الشخصية يزيد . وعليه يجب ان نستبعد فرض أن الضريبة متغير خارجي Exogenous ، ونفترض بأنها تتغير ايجابيا مع مستوى الدخل . وللتبسيط دعنا نفترض ان الضرائب دالة خطية في الدخل ، وعليه تكون الدالة الجديدة للضريبة :

$$T = T_0 + tY \quad (0 < t < 1)$$

ودالة الضريبة هذه تعني انه كلما زاد الدخل زادت الضريبة ، ولكن ليس بنفس قيمة تغير مستوى الدخل[٣] ، وعلى سبيل المثال نفترض ان t المعدل الحدي للضريبة Marginal Tax Rate هو ٢٠ ٪ . وعلى ذلك اذا زاد الدخل بمقدار ١٠ بليون ريال ، تزيد الضريبة بمقدار ٢ بليون ريال .

وعليه يكون النموذج الجديد :

(حيث ان $Y_d = Y - T$)

$$C = a + bY_d$$

$$I = I_0$$

$$G = G_0$$

$$T = T_0 + tY$$

وشرط التوازن كما أوضحنا من قبل هو :

العرض الكلي = الطلب الكلي

أو

$$I + G = S + T$$

وعندما تكون الضريبة دالة في الدخل ، فان شرط التوازن لا يتغير ، بينما تتغير المضاعفات ، وكذلك انحدار كثير من الدالات وتكون دالة الاستهلاك الجديدة

أو بعد اعادة ترتيب المعادلة نحصل على : $C = a + b\ [Y - (T_o + tY)]$

$$C = a - bT_o + b(1-t)Y$$

ويكون انحدار الدالة $b(1-t)$. واذا كان المعدل الحدي للضريبة أكبر من صفر وأقل من واحد فان $(1-t)$ تقع بين صفر و«1» ويكون الانحدار $b(1-t)$ اقل من انحدار الدالة الاصلية للاستهلاك (b) . وحيث ان ميل دالة الاستهلاك هو في الواقع الميل الحدي للاستهلاك ، فانه اذا تغيرت الضرائب مباشرة مع الدخل ينخفض الميل الحدي للاستهلاك . وبما ان الانفاق على المشتريات الحكومية والاستثمار مستقلان عن الدخل ، فان ميل منحنى دالة الطلب الكلي يساوي ايضا $b(1-t)$. وعندما تكون الضرائب دالة في الدخل فان دالة الادخار مضافا اليها دالة الضريبة تكون : $-a + bT_o + [1 - b(1-t)]Y$ ويكون انحدارها $[1-b(1-t)]$. اما اذا كانت «t» بين صفر و«1» فان هذا الانحدار يكون اكبر من انحدار الدالة الاصلية $(1-b)$. وعليه يمكننا ان نحصل على المضاعفات التالية باستخدام نفس الطريقة التي سبق بيانها .

$$K_I^* = K_G^* = \frac{1}{1-b+bt} = \frac{1}{1-b(1-t)}$$

$$K_{T_o}^* = \frac{-b}{1-b+bt} = \frac{-b}{1\ b(1-t)}$$

1 1 1-b+bt 1-b (1+t) 1-b+bt 1-b(1-t)

ونلاحظ ان مضاعف الضريبة خاص بتغير القيمة الثابتة للضريبة T_0 وانه يمكن استخدامها في تحديد التغير في الدخل الناشيء عن تغير مساو في دالة الضريبة[٤] .

وباضافة (bt) الى المقام تكون قيم المضاعفات أصغر من الناحية المطلقة من قيمتها المشتقة سابقا . وبافتراض أن الضريبة متغير خارجي فان مضاعف كل من الاستثمار والانفاق الحكومي على المشتريات يساوي $1/(1-b)$. وعلى ذلك اذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ ، فإن قيمة المضاعف تكون $1/(1-0.75)$ أو ٤ . أما اذا تغيرت الضريبة مع الدخل فيكون المضاعف المناظر $1/(1-b+bt)$. وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ ، والمعدل الحدي للضريبة «t» يساوي ٠,٢٠ ، فإن المضاعف الجديد يكون $1/(1-0.75+0.75\ (0.20))$ أو ٢,٥ ، وعلى ذلك فان زيادة قدرها ٢٠ بليون ريال في الاستثمار او المشتريات الحكومية ، فان الدخل يزيد بمقدار ٥٠ بليون ريال وليس ٨٠ بليون ريال .

ولكي نعرف لماذا تكون الزيادة في الدخل أقل عندما تتغير الضريبة مع الدخل ، دعنا نعود الى المثال السابق ، فعندما يكون الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ ، فان زيادة

الاستثمار بمقدار ٢٠ بليون ريال ، تولد زيادة في الاستهلاك قيمتها ١٥ بليون ريال . وتولد هذه الزيادة زيادة اخرى في الاستهلاك قدرها ١١,٢٥ بليون ريال . وهكذا تستمر زيادات الاستهلاك لتبلغ جملتها في النهايه الى ٦٠ بليون ريال.وعندما تكون الزيادة في الاستثمار ٢٠ بليون ريال زاد الدخل بمقدار ٨٠ بليون ريال . أما اذا كانت الضريبة تتغير مع الدخل ، فان الزيادة في الاستهلاك تكون أقل . ولتوضيح ذلك دعنا نفترض ان المعدل الحدي للضريبة «t» يساوي ٠,٢٠ . وعلى ذلك فان زيادة الاستثمار بمقدار ٢٠ بليون تؤدي الى زيادة في الضريبة قدرها ٤ بليون ريال . وبزيادة الضريبة لهذا القدر يزداد الدخل الممكن التصرف فيه بمقدار ١٦ بليون ريال وليس ٢٠ بليون ريال. وبزيادة هذا الدخل بمقدار ١٦ بليون ريال يكون الاستهلاك ١٢ بليون ريال.وبزيادة هذا الدخل بمقدار ١٦ بليون ريال يكون الاستهلاك ١٢ بليون ريال حصلنا عليها بضرب الميل الحدى للاستهلاك (٠,٧٥) في التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وهو ١٦ بليون ريال .

ونلاحظ هنا أن الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيادة البالغة ١٥ بليون ريال والتي حدثت عندما افترضنا ان الضريبةمتغير خارجي . ومع زيادة قدرها ١٢ بليون ريال في الاستهلاك والدخل ، زادت الضرائب بمقدار ٢,٤ بليون ريال ونتيجة لذلك فان الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه بلغت ٩,٦ بليون ريال فقط . كما ان الزيادة الناتجة في الاستهلاك بلغت ٧,٢ بليون ريال حصلنا عليها بضرب ٠,٧٥ . في التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وهو ٩,٦ بليون ريال . وهذه الزيادة في الاستهلاك البالغة ٧,٢ بليون ريال أقل من الزيادة في الاستهلاك البالغة ١١,٢٥ بليون ريال ، التي حدثت عندما افترض ان الضرائب متغير خارجي . وعلى هذا فانه بسبب زيادة الضريبة التي تحدث عندما يزداد الدخل , فان كل زيادة في الاستهلاك تكون أقل من الزيادة المناظرة بافتراض أن الضرائب متغير خارجي . وعلى ذلك فان الزيادة الاجمالية في الاستهلاك تكون اقل عندما تتغير الضريبة مع الدخل . وهذا يعني ان الزيادة الكلية في الدخل اقل كذلك . وفي هذا المثال تبلغ الزيادة الكلية في الدخل ٥٠ بليون ريال . ومن هذه الزيادة ٢٠ بليون ريال زيادة اولية في الاستثمار الذي يعني أن الباقي وهو ٣٠ بليون ريال يمثل زيادات في الاستهلاك . وعندما نفترض ان الضرائب متغير خارجي ، تكون جملة الزيادة في الدخل ٨٠ بليون ريال وتتكون من ٢٠ بليون ريال في صورة زيادة في الاستثمار و ٦٠ بليون ريال زيادة في الاستهلاك . ومع انخفاض حجم المضاعفات

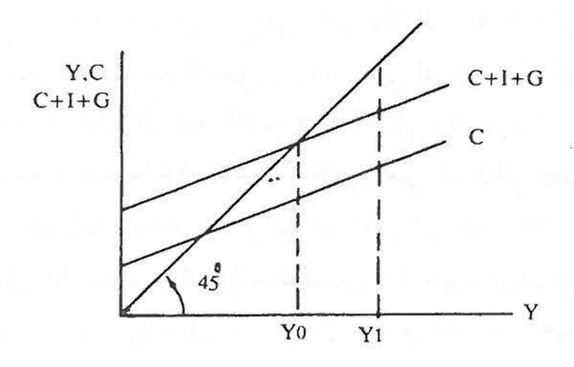
تكون تقلبات الدخل الناشئة عن تقلبات الاستثمار أو بشكل أعم عن الانفاق اقل . وهذه التقلبات تكون أقل حتى في ظل نظام الضريبة التصاعدية . ففي ظل هذا النظام يزيد المعدل الحدي للضريبة مع زيادة الدخل . ونتيجة لذلك فان الزيادات في الاستهلاك التي تنشأ عن زيادة في الاستثمار ، تكون أقل الامر الذي يعني أن الزيادة النهائية في الدخل تكون أقل .

السياسة المالية Fiscal policy

ليس يخفي أن الانفاق على المشتريات الحكومية والضرائب لهما اثر على الطلب الكلي على السلع والخدمات ، كما سبق أن بينا . لذلك فقد يتغير لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية للمجتمع . ويطلق على الانفاق على المشتريات الحكومية والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية عامة اسم السياسة المالية Fiscal policy وعلى سبيل المثال نفترض أن هناك بطالة . وعلى ذلك فانه يمكن زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الانفاق على المشتريات الحكومية او تخفيض الضرائب ، ومع زيادة الطلب الكلي يزداد الدخل وتنخفض البطالة . ذلك انه اذا وجدت البطالة فانه يمكن تغيير الانفاق على المشتريات الحكومية أو الضرائب لتحقيق التوظف الكامل . ويمكن تقدير هذا التغير بمساعدة تحليل المضاعف . ولبيان ذلك دعنا نفترض ان الطلب الكلي هو G + 1 + C في شكل (٤ ـ ٦) وان المستوى التوازني للدخل هو Y_0 فاذا كان مستوى الدخل عند التوظف الكامل هو Y_1 فان صانعي السياسات قد يأخذون بسياسات تحقق هذا المستوى .

شكل رقم (٤ ـ ٦)

السياسات المالية والتوظف الكامل



ولنفترض ان صانعي السياسة يرغبون في زيادة الانفاق على المشتريات الحكومية كوسيلة لتحقيق المستوى Y_1 من الدخل . فان الخطوة الاولى لتحديد الزيادة في هذا الانفاق الحكومي هي تحديد الزيادة المرغوبة في مستوى الدخل أي ΔY . وهذه الزيادة في الدخل تساوي الفرق بين الدخل Y_1 و Y_0 . والخطوة الثانية هي أن نقوم باحلال ΔY في العلاقة التالية :

$$\Delta Y = K_G \; \Delta G$$

وبحل هذه المعادلة يمكننا الحصول على قيمة التغير في الانفاق على المشتريات الحكومية اللازمة لتحقيق التغير المطلوب في الدخل وهو $\Delta Y / K_G$ وهذا التغير تمثله المسافة الرأسية بين خط $45°$ وخط الطلب الكلي $C + I + G$ عند مستوى الدخل Y_1 في شكل (٤ - ٦) .

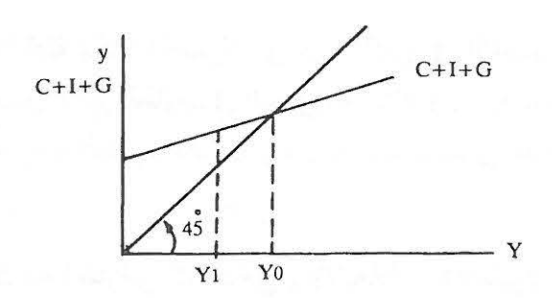
ولتوضيح ذلك دعنا نفترض ان الدخل (Y_0) يعادل ٧٤٠ بليون ريال وان الدخل (Y_1) يعادل ٨٠٠ بليون ريال . وعلى ذلك فان الزيادة المنشودة في الدخل هي ٦٠ بليون ريال . واذا كان الميل الحدى للاستهلاك ٠,٧٥ . وكانت الضرائب متغيراً خارجياً ، يكون مضاعف المشتريات الحكومية ٤ . وعلى ذلك تكون الزيادة في الانفاق على المشتريات الحكومية G تساوي ٦٠÷٤ = ١٥ بليون ريال .

ويمكن لصانعي السياسة ان يخفضوا الضرائب بدلا من الزيادة في ذلك الانفاق الحكومي . ولتحقيق الزيادة المرغوبة في الدخل لابد من تحديد التغير المطلوب في الضريبة . ثم يتبع نفس الاسلوب السابق باستثناء استخدام مضاعف الضريبة في هذه الحالة بدلا من مضاعف الانفاق على المشتريات الحكومية . ونفترض كما سبق بأن التغير في الدخل Y هو ٦٠ بليون ريال . واذا كان الميل الحدى للاستهلاك ٠,٧٥ وكانت الضرائب متغيرا خارجيا ، فان مضاعف الضريبة يكون (-٣) وعلى ذلك يكون التغير اللازم في الضريبة T هو (٦٠÷-٣ = -٢٠ بليون ريال) . وبالتالي يجب ان نخفض الضرائب بمقدار ٢٠ بليون ريال كي نحقق الزيادة المرغوبة في حجم الدخل . وحيث ان مضاعف الضريبة اصغر (من حيث القيمة المطلقة) من مضاعف الانفاق على المشتريات الحكومية ، فان التغير في الضريبة لابد ان يكون اكبر من التغير في هذا الانفاق لتحقيق نفس التغير في الدخل . وفي كلا المثالين تكون قيمة التغير في الضريبة ، وفي الانفاق على المشتريات الحكومية ٢٠ بليون ريال و ١٥ بليون ريال على التوالي .

وفي مثالنا السابق كان الطلب الكلي في البداية أقل من مستوى الانتـاج المناظـر لمستوى التوظف الكامل ، كما أوجدت البطالة عند مستوى التوازن Y_0 ولنفترض بأن الطلب الكلي اكبر من مستوى الانتاج عند مستوى التوظف الكامل Y_1 كما هو موضح في الشكل رقم (٤ ـ ٧) .

شكل رقم(٤ ـ ٧)

السياسة المالية والتضخم



وبالرغم من ان الطلب الكلي يفوق مستوى الانتاج عند التوظف الكامل Y_1 وان المستوى التوازني الفعلي للدخل هو Y_0 ، فان الانتاج الحقيقي لايزيد عن المستوى Y_1 لان Y_1 تمثل اقصى ما يمكن انتاجه في ظل الموارد المتاحة للدولة . فعندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الانتاج عند التوظف الكامل ، فان المستوى العام للاسعار ، وقد افترض انه ثابت في النموذج ، يتجـه الى الـزيادة . ولازالـة فائض الطلـب الـكلي باستخدام السياسة المالية فانه يمكن تخفيض الانفاق على المشتريات الحكومية او زيادة الضرائب . وكمابينا سابقاً يمكن تحـديد التغـيرات اللازمـة في الانفـاق الحكومـي وفي الضرائب باستخدام تحليل المضاعف . وعلى سبيل المثال ، لنفترض ان المستوى الفعلي لتوازن الدخل هو Y_0 ويساوي ٨٦٠ بليون ريال وان مستوى الدخل عنـد التـوظف الكامل هو Y_1 ويساوي ٨٠٠ بليون ريال.فاذا كان الميل الحـدى للاستهـلاك ٠,٧٥ وكانت الضرائب متغيراً خارجيا فان مضاعف الانفاق على المشتريات الحكومية يساوي ٤ . ويكون الخفض اللازم لهذا الانفاق على المشتـريات هو ١٥ بليون ريال.واذا كان السبيل الذي يتبع هو زيادة الضرائب ، فان الزيادة يجب ان تكون ٢٠ بليون ريال بسبب الفرق بين مضاعف الانفاق الحكومي ومضاعف الضرائب . على ان الـزيادة الضريبية البالغة ٢٠ بليون ريال ، تكون كافية عندما يبقى مستوى هذا الانفاق الحكومي ثابتاً . اما اذا زاد هذا الانفاق بنفس قيمة الزيادة في الضرائب ، فان الطلب الكلي يزداد ويزيد

من الضغط لرفع المستوى العام للاسعار . فاذا زاد الانفاق على المشتريات الحكومية بشكل مطلق ، فانه لابد من زيادة الضرائب بأكثر من ٢٠ بليون لتلغى أثر الزيادة في ذلك الانفاق الحكومي .

والنتيجة التي يمكن ان نخلص اليها هي ، انه اذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل عند التوظف الكامل ، فانه يمكن استخدام سياسة مالية توسعية expansionary fiscal policy - زيادة الانفاق الحكومي او خفض الضرائب - لزيادة الطلب الكلي . ومع زيادة الطلب الكلي يرتفع مستوى الدخل والتوظف . أما اذا كان مستوى الطلب الكلي أعلى من مستوى الدخل عند التوظف الكامل ، فانه يمكن استخدام سياسة مالية انكماشية (contractionary fiscal policy) ، وذلك بتخفيض الانفاق الحكومي او زيادة معدل الضرائب لكي ينخفض مستوى الطلب الكلي . ومع انخفاض مستوى الطلب الكلي ، يتضاءل اتجاه المستوى العام للأسعار للزيادة . ولاسباب سوف نتطرق اليها في نهاية هذا الفصل وفي الفصل السابع عشر فان تحديد مستوى مناسب للطلب الكلي امر ليس سهلا كما بينا حالا .

عوامل الاستقرار الذاتية Autamatic Stabilizers

ليس ثمة ريب أنه لكي تكون السياسة المالية محققة للاستقرار الاقتصادي ، لا بد ان يرتبط تنفيذها بتوقيت صحيح . ويرى بعض الاقتصاديين انه مع مرور الوقت ، فإن تنفيذ برنامج جديد للانفاق او للضريبة يولد اثرا على الاقتصاد لذلك يجب دراسة الحاجة الى مثل هذا البرنامج . وحيث انه من الممكن او من المحتمل ان تمضي فترة زمنية طويلة قبل بدء تنفيذ العمل المالي المناسب ، فإن كثيرا من الأفراد والجماعات ترى ان يكون الاعتماد الاكبر على الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل وليس على السياسة المالية الحذرة[٥] discretionary policy .

وهذه الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل تشكل عوامل استقرار ذاتية ، لأنها تخفض التقلبات في الدخل دون ان يقوم صانعوا السياسة بفعل ما . فإذا تغير الدخل تتغير الضرائب والمدفوعات التحويلية آليا ، دون حاجة الى اجراء تشريعي . وفضلا عن ذلك ، فإنه اذا تغيرت الضرائب والمدفوعات التحويلية مع الدخل ، ينخفض حجم المضاعفات الامر الذي يعني ان تقلبات الدخل الناشئة عن تقلبات الاستثمار او ، بصورة اعم الانفاق ، تكون اصغر . وهذا يعني ان الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل تمارس اثرا استقراريا على الاقتصاد .

وهذه العوامل الذاتية للاستقرار لها عدة مزايا . فهي تعمل على تلطيف حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي . ودعنا نفترض ، مثلا ، ان مستوى النشاط الاقتصادي ينخفض . ولا يخفى ان انخفاض الانتاج والتوظف يخفض الضرائب آليا ، بينما ترتفع المدفوعات التحويلية الحكومية . وهذه التغيرات تمنع الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك من الانخفاض بنفس الدرجة التي ينخفضان بها عند غياب عوامل الاستقرار الذاتية . وعلى ذلك لا يكون انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي شديدا كما كان يمكن ان يحدث في غياب هذه العوامل .

ولما كانت الضرائب والمدفوعات التحويلية تتغير آليا ، فإن هذه التغيرات تحدث بسرعة نسبيا . فعلى سبيل المثال ، عندما لا يحصل العمال على أجورهم فلن يدفعوا ضرائب ومن ثم تنخفض أعباؤهم الضريبية . اضف الى ذلك ان هؤلاء العمال قد يحصلون على تعويض البطالة ومدفوعات تحويلية من برامج اخرى . وعلى العكس من ذلك فإن احداث تغييرات تمييزية في الضرائب والمدفوعات التحويلية يجري ببطء نسبيا حيث تتطلب اجراءات تشريعية .

وهناك دليل على ان عوامل الاستقرار الذاتية قد شاركت مشاركة كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . فقد استنتج ولفريد لويز Wilfred Lewis بعد دراسة الفترات الزمنية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ و١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ و١٩٥٧ ـ ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ . ان هذه العوامل الذاتية للاستقرار قد حدّت من طول فترات الانكماش التي حدثت في هذه السنوات ومن شدتها[٦] . وقد وصل شارب Ansel M.Sharp ومحمد خان Mohammad Khan الى نتائج مماثلة بالنسبة للانكماش الذي حدث في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ والفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥[٧] .

ورغم هذا وغيره من الادلة التي تؤيد القول بأن عوامل الاستقرار الذاتي تخفض تقلبات النشاط الاقتصادي ، فإن تأييد الاعتماد الاكبر على هذه العوامل قد بات ضعيفا . والسبب الاساسي لذلك هو ان هذه العوامل توفر خروج الدولة من حالات الانكماش . وعندما يتزايد الدخل والتوظف تتزايد الضرائب آليا ، وتنخفض المدفوعات التحويلية . وهذه التغيرات تخفض معدل زيادة الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك ، ومن ثم معدل نمو الدخل .

الفائض والعجز في موازنة الحكومة كمقياس للقيد المالي

Government Surpluses and Deficits as a Measure of Fiscal Restraint

يبدو للبعض ان عجز وفائض الموازنة الحكومية دليل على ان السياسة المالية توسعية او انكماشية ، اذ يشير العجز الى السياسة التوسعية ، بينما يشير الفائض الى السياسة الانكماشية . ومع ان الضرائب والمدفوعات التحويلية تتغير آليا مع الدخل ، فإن الفائض والعجز في الموازنة العامة معيار مضلل للقيد المالي fiscal restraint . وعلى سبيل المثال ، فإنه خلال الانكماش ينخفض ايراد الضريبة ، وتزداد المدفوعات التحويلية الحكومية ، مما يؤدي ، عادة ، الى عجز في الموازنة العامة . ولذلك قد يتولد العجز عن الانكماش وليس عن السياسة المالية التوسعية .

ولتقديم معيار افضل لاتجاه السياسة المالية ، فقد نشأ مفهوم جديد هو فائض موازنة العمالة الكاملة full employment budget surplus . وهذا الفائض (او العجز) في موازنة العمالة الكاملة هو تقدير لما تكون عليه الموازنة العامة عند انفاق او تنفيذ برامج ضريبية معينة عند مستوى الدخل المناظر للعمالة الكاملة . وعلى هذا فإن هذا المعيار صمم بحيث يكون مستقلاً عن مستوى النشاط الاقتصادي ، وبذلك يلغى اثر الدخل على الضرائب والمدفوعات التحويلية الحكومية .

وفائض موازنة العمالة الكاملة ليس مضللا مثل الفائض الفعلي للموازنة العامة بالنسبة لقياس القيد المالي . وعلى سبيل المثال ، فإنه من المرجح ان يحدث عجز الموازنة خلال الانكماش الاقتصادي ، بسبب تأثير عوامل الاستقرار الذاتية . ويبدو للبعض ان العجز يعني ان هناك سياسة مالية توسعية . ولكن لا يمكن ان نتأكد من ذلك بسبب آثار عوامل الاستقرار الذاتية . وبحساب فائض موازنة العمالة الكاملة تزول آثار هذه العوامل وتكون سياسات الانفاق والضرائب ذات مغزى . فإذا كانت سياسات الانفاق والضرائب توسعية ، فإن موازنة العمالة الكاملة والموازنة الفعلية تظهر عجزا . اما اذا كانت السياسات الحكومية انكماشية ، فإن موازنة العمالة الكاملة تظهر فائضا . وفي هذه الحالة ، فإن الاعتماد يكون أكبر على فائض موازنة العمالة الكاملة كمعيار للقيد المالي ما دام يظهر ان السياسة المالية انكماشية . وعلى هذا فإن فائض موازنة العمالة الكاملة دليل افضل على اتجاه السياسة المالية ، بالمقارنة بفائض او عجز الموازنة الفعلي .

ومع ان فائض موازنة العمالة الكاملة له فائدته ، فهو مضلل كذلك لعدة اسباب . وعلى سبيل المثال ، دعنا نفترض ان فائض موازنة العمالة الكاملة يساوي صفرا عند

مستوى معين للانفاق والضرائب ودعنا نفترض كذلك ان الانفاق على المشتريات الحكومية يزيد بنفس القدر الذي تزيد به الضرائب ، لذلك سوف يظل فائض موازنة العمالة الكاملة عند الصفر . ويكون فائض موازنة العمالة الكاملة صفرا عند كلا المستويين من الانفاق ، مبينا بذلك نفس قيد الموازنة في الحالتين . ومع ذلك فإن دراستنا لمضاعف الموازنة يظهر غير ذلك . ورغم ان الموازنتين متوازنتان عند العمالة الكاملة ، فإن الموازنة ذات المستوى الاعلى من الانفاق الحكومي على المشتريات تكون توسعية بدرجة أكبر . وهناك انتقادات لمفهوم فائض موازنة العمالة الكاملة التي تجعل استخدامه محدودا . وسوف نشرح هذا المفهوم بشكل أكثر تفصيلا في الفصل السابع عشر .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

قدمنا ـ في هذا الفصل ـ القطاع الحكومي . وبتغيير الانفاق الحكومي والضرائب ، يكون من الممكن أن نغير مستوى الطلب الكلي ، وبالتالي المستوى التوازني للدخل . فإذا كان الطلب الكلي ـ على سبيل المثال ـ قاصرا عن تحقيق العمالة الكاملة ، فإن الانفاق الحكومي قد يزداد ، او قد تنخفض الضرائب حتى يزداد الطلب الكلي . وعلاوة على ذلك ، فإنه باستخدام التحليل الذي سبق تقديمه ، يمكن تقدير مقادير الانفاق والضرائب اللازمة لتحقيق العمالة الكاملة او المحافظة عليها .

بيد انه من سوء الطالع ، فإن تحقيق العمالة الكاملة او المحافظة عليها من خلال السياسة المالية ليس امرا سهلا كما يبدو .

أولا : المضاعفات المصاحبة للانفاق الحكومي والضرائب ليست معروفة على وجه اليقين ، فليس ثمة اتفاق حول حجم مضاعفي الانفاق الحكومي والضرائب ، وهو ما يدل على عدم الاتفاق حول فعالية السياسة المالية .
ويعتقد بعض الاقتصاديين ان المضاعفات كبيرة ، وهو ما يعني ان السياسة المالية قوية . ويعتقد آخرون ان المضاعفات صغيرة او تساوي صفرا ، وهو ما يشير الى ان السياسة المالية غير فعالة وقد نوقشت هذه القضية في الفصول اللاحقة . وهناك تقديرات مختلفة للمضاعفات في الفصل السابع عشر .

ثانيا : وكما ناقشنا سابقا ، فإن السياسة المالية يجب ان تكون في الوقت المناسب حتى تحقق الاستقرار . ولنفترض ـ على سبيل المثال ـ وجود البطالة . وبعد وقت معين ووفق على تشريع جديد وبرنامج جديد له تأثير على الاقتصاد ، فإن المشكلة قد تكون هي التضخم بدلا من البطالة . فإذا حدث ذلك ، فإن البرنامج الجديد

سوف يضيف الى المشكلة . وهكذا يؤدي الى عدم استقرار الاقتصاد بدلاً من ان يسهم في استقراره . وقد ناقشنا في الفصلين السابع عشر والثامن عشر امكانية ان تؤدي السياسة المالية الى تحقيق عدم الاستقرار .

وقد افترضنا ـ في الفصول الاخيرة ! ان المشتريات الحكومية متغير خارجي ، بينما افترضنا ـ على العكس ـ ان الضرائب متغير داخلي وانها تتغيرمع الدخل بنفس الطريقة التي سبق وصفها. وما لم ينص على شيء آخر ، فإن المشتريات الحكومية والضرائب تعرفان بقيمتهما الحقيقية .

الحواشي Notes

(١) يعتبر التمييز بين الاستثمار والمشتريات الحكومية في الاجل الطويل ـ مهما ، لأن الاستثمار يضيف الى رصيد رأس المال القومي ، او يساعد في الحفاظ عليه . بينما المشتريات الحكومية ـ غالبا ـ لا تفعل ذلك . ومن هذه الزاوية ، فإن التمييز ليس ذا اهمية .

(٢) كانت دالة الادخار اصلا 0.25Y. + 100- فإذا زادت الضرائب من صفر الى ٢٠ بليون ريال فإن دالة الادخار الجديدة تكون (Y-20) 0.25 + 100- او0.25Y + 105- وتكون دالة الادخار زائدة الضرائب 20 + 0.25Y + 105- او0.25Y + 85-

(٣) تتغير المدفوعات التحويلية الحكومية ـ شأنها شأن الضرائب بتغير الدخل . وان كانت ـ خلافا للضرائب تتغير في اتجاه عكسي ، ومن اسباب ذلك ان المدفوعات التحويلية تشتمل على تعويضات البطالة . فحالما يهبط الدخل ، فإن البطالة تزيد وتدفع المزيد من التعويضات . وقد افترضنا ـ في النموذج ـ ان المعدل الحدي للضريبة (t) يعكس استجابة كل من الضرائب والمدفوعات التحويلية للتغيرات في الدخل .

(٤) واذا كانت الضرائب دالة في الدخل ، فإن مضاعف الموازنة يساوي واحداً صحيحاً. ولكن اذا كان التغير النهائي فقط في الضرائب مقيدا بتغير مساو في المشتريات الحكومية .

(٥) كانت لجنة التنمية الاقتصادية (CED) ـ فيما مضى ـ تؤيد الاعتماد المتزايد على عوامل الاستقرار الذاتية . ولمزيد من المناقشة ، انظر :

Walter W.Heller, «CED's Stabilizing Budget policy after Ten Years,» American Econonic Review, 47 (September 1957), 634-51.

(٦) انظر :

Wilfred Lewis, Jr., Federal Policy in the Postwar recessions (washington, D.C., The Brookings , Institution, 1962).

(٧) انظر :

Ansel M.Sharp and Mohammad Khan, «Automatic Fiscal policy, 1966-1975,» Nebraska Journal of Economics and Business, 19 (Summer 1980), 5-20.

وفي اثناء الكساد الاخير ، كانت الزيادة في مستوى الاسعار اكبر من ان تعوض الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي . ومن ثم استمر الناتج القومي الاجمالي الاسمى في التزايد ، وبذلك انخفضت استجابة عوامل الاستقرار الذاتية .

أسئلة للمراجعة

(١) أعطيت النموذج التالي :

$$C = a + by_d = 40 + \frac{2}{3} y_d$$
$$I = I_0 = 150,$$
$$G = G_0 = 70,$$
$$T = T_0 = 60,$$

أ ـ ما هو الشرط اللازم لكي يكون الدخل عند مستوى التوازن ؟

ب ـ حدد المستويات التوازنية للدخل والاستهلاك والادخار .

جـ ـ افترض ان الدخل ٦٠٠ بليون ريال . اشرح ـ طبقا للمثال ـ لماذا يميل الدخل الى التغير حتى يتحقق مستوى التوازن ؟

د ـ هل من الضروري ان يكون المستوى التوازني للدخل هو مستوى العمالة الكاملة ؟ ولماذا ؟

هـ ـ افترض ان مستوى العمالة الكاملة للدخل هو ٦٩٠ بليون ريال :

١ ـ فإذا رغبت الحكومة في تحقيق العمالة الكاملة عن طريق الانفاق الحكومي . فما هي الزيادة الضرورية ؟

٢ ـ وإذا ارادت الحكومة ان تحقق العمالة الكاملة عن طريق تخفيض الضرائب ، فما هو الانخفاض الضروري ؟

٣ ـ وإذا ارادت الحكومة ان تحقق العمالة الكاملة عن طريق زيادة المشتريات الحكومية ، وقامت بتمويل هذه الزيادة عن طريق زيادة الضرائب . فما هي الزيادة اللازمة ؟

(٢) في السؤال الاصلي ، هل يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار عند المستوى التوازني للدخل ؟ ولماذا نعم ؟ ولماذا لا ؟

(٣) اشرح كيف تتسبب الزيادة في المشتريات الحكومية في زيادة الدخل بمقدار أكبر من الزيادة الاولية في المشتريات الحكومية .

(٤) افترض ان الضرائب متغير خارجي . ومن ثم اشتق مضاعف الضرائب واشرح (من وجهة نظر اقتصادية وليست رياضية) لماذ يكون المضاعف :

أ ـ سالبا .

ب ـ اصغر (في قيمته المطلقة) من مضاعف المشتريات الحكومية .

(٥) اشرح تأثير الزيادة في الضرائب مفترضا :

أ ـ ان المشتريات الحكومية ثابتة .

ب ـ الزيادة في الايرادات الضريبية تؤدي الى زيادة مساوية في المشتريات الحكومية .

(٦) افترض ان المدفوعات التحويلية الحكومية تزيد ، وان الزيادة تمول عن طريق الزيادة الضريبية . فما هو تأثير ذلك على الدخل ؟ وعلى توزيع الدخل ؟ وتحت اي الظروف سوف يكون للتغيير اثر على الدخل ؟

(٧) اعطيت النموذج التالي :

$$C = a + bY_d = 60 + \frac{3}{4} Y_d$$

$$I = I_0 = 160,$$

$$G = G_0 = 260,$$

$$T = T_0 + tY = 80 + \frac{1}{3} Y,$$

أ ـ اي المتغيرات خارجية ؟ وايها داخلية ؟

ب ـ ما هو الشرط الضروري ليكون الدخل عند مستواه التوازني ؟
وهل يختلف هذا الشرط عن الشرط الوارد في السؤال الاول ؟
ولماذا نعم ؟ ولماذا لا .

جـ ـ حدد المستويات التوازنية للدخل والاستهلاك والادخار .

د ـ وضح ان شرط التوازن كاف عند المستوي المتوازن للدخل .

هـ ـ افترض ان الاستثمار قد زاد بمقدار ١٠ بليون ريال . اوجد التغيرات التي تحدث في الدخل والاستهلاك والادخار .

(٨) اشرح لماذا يتغير مضاعف المشتريات الحكومية (والاستثمار) عندما تكون الضرائب دالة في الدخل اقل منه عندما تكون الضرائب متغيرا خارجيا .

(٩) ما هي السياسة المالية ؟ اشرح كيف يفيد تحليل المضاعف في صياغة السياسة المالية ؟

(١٠) هب ان الحكومة تستطيع ـ من خلال السياسة المالية ـ ان تحقق العمالة الكاملة ، فهل يجب ان تتبع ذلك ذاتيا ؟ دافع عن اجابتك .

(١١) يرى الناس ان الاعتماد الاكبر يجب ان يكون على عوامل الاستقرار الذاتية ، فما هي عوامل الاستقرار ؟ وكيف تعمل على تحقيق استقرار الاقتصاد ؟

(١٢) افترض - كما يقترح احيانا - ان مشتريات الحكومة الاتحادية حددت بمقدار يساوي الايرادات الضريبية . افترض ان دالة الادخار هي $T= T_0+ty$ فهل يؤدي التغير الى استقرار اكبر في الاقتصاد ؟ (افترض انG تساويT واشتق مضاعف الاستثمار ؟ ثم قارنه بمضاعف الاستثمار الذي اشتق عندما افترضنا ان المشتريات الحكومية متغير خارجي) .

(١٣) يقال ان التخفيض الضريبي يؤدي الى زيادة اكبر في الدخل . ويولد - بالمقابل - ايرادات ضريبية كافية لتعويض التخفيض الاولى وربما يزيد . فإذا كانت دالة الادخار $T=T_{0}+ty$ فإن هذا يعتبر صحيحا من منظور هذا النموذج . تحت اي الظروف ينتج عجزاً أصغر ؟

(١٤) افترض ان المشتريات الحكومية ٢٠٠ بليون ريال ، وان دالة الادخار هي $60 + 0.2Y$ حدد مستوى التوازن الذي تتوازن عنده الموازنة الحكومية . واشرح اثر التغير في الدخل على وضع الموازنة الحكومية .

(١٥) اشرح لماذا يؤدي عجز الموازنة الى تضليل فيما يختص بمقياس فعالية السياسة المالية ؟

قراءات مقترحة Suggested Reading :

BLINDER, ALAN S., Fiscal Policy in Theory and Practice. Morristown, N.J.: General Learning Press, 1973.
ROBERT M.SOLOW, «Analytical Foundations of Fiscal Policy», in ALAN S.BLINDER and others, The Economics of Public Finance, pp.3-115, Washington, D.C: The Brookings Institution, 1974.
Economic Report of the President. Washington, D.C: Government Printing Office, annually.
MUSGRAVE, RICHARD A. and PEGGY B. MUSGRAVE, Public Finance in Theory and Practice (3rd ed.). New York: McGraw- Hill Book Company, 1980.
SALANT. WILLIAM, A «Taxes, Income Determination, and the Balanced Budget Theorem», Review of Economics and Statistics, 39 (May 1957). 142- 61.
U. S. Department of the Treasury, Treasury Bulletin, Washington, D.C: Government Printing Office. monthly.

الفصل الخامس

الاستهلاك

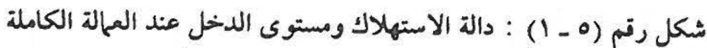
الفصل الخامس
الاستهلاك

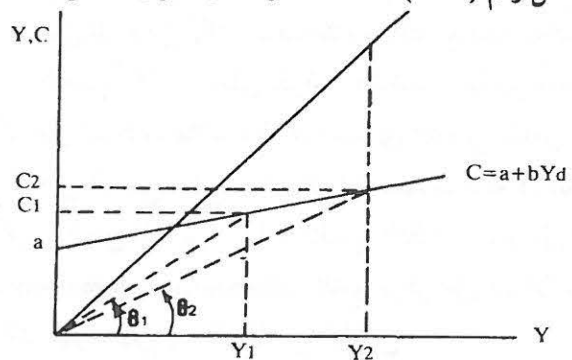
لقد افترضنا - حتى الآن - ان الاستهلاك دالة في الدخـل الممكن التصرف فيه . ولكنه - رغم هذا - دالة في متغيرات اخرى كذلك . وفي هذا الفصل سوف نأخذ هذه المتغيرات في الاعتبار . وقبل ان نفعل ذلك سوف نتناول التفسيرات المختلفة للعلاقة بين الدخل والاستهلاك . والتفسير الاول يتعلق بفرض الدخـل المطلـق Absolute income hypothesis الذي يركز على ان الاستهلاك دالة في مستوى الدخل المطلق . واما التفسير الثاني فيرتبط بفرض الدخل النسبي الذي يؤكد ان الاستهلاك دالة في الدخل الجاري بالنسبة للمستوى الاعلى للدخل السابق . واما التفسير الثالث فيقوم على اساس فرضية الدخل الدائم (Permanent income hypothesis) الذي يركز على ان الاستهلاك دالة في الدخل الدائم ، وبذلك فهو مفهوم يرتبط بالأجل الطويل .

كينز ودالة الاستهلاك Keynes and the Consumption Function

ان دالة الاستهلاك ، اي العلاقة بين الدخل والاستهلاك تعزى الى حد كبير الى المساهمة الكينزية . لقد أكد اغلب الاقتصاديين ، فيما قبل الثلاثينات على العلاقة بين الاستهلاك (او الادخار) وسعر الفائدة ، وهي علاقة شرحت فيما بعد . أما كينـز فقـد افترض ان الاستهلاك يعتمد اساسا على الدخل[1] . وفي نطاق هذه العلاقة بيّن كينز ان الاستهلاك يرتفع كلما ارتفع الدخل ، ولكن بمقدار اقل من الزيادة في الدخل وهكذا ، فقد افترض كينز ان الميل الحدي للاستهلاك (M.P.C) أكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح . ويرى كينز أيضاً ان الميل المتوسط للاستهلاك - وهو ذلك الجزء المستهلك من الدخل يتناقص عندما يزيد الدخل . وعلى سبيل المثال نلاحظ في الشكل رقم (٥ - ١) ان الميل المتوسط للاستهلاك أو (A.P.C)عند مستوى الدخل Y_1يساوي C_1مقسومة على Y_1 . فإذا كان الاستهلاك C_1 يساوي ٦٠٠ بليون ريال والدخل Y_1 يساوي ٨٠٠ بليون ريال ، فإن الميل المتوسط للاستهلاك يساوي ٠,٧٥ .

ورياضيا نجد ان APC تساوي C / Y ، وهي تساوي ايضا ظل الزاوية الواقعة بين الخط المرسوم من نقطة الاصل لمجموعة الدخل والاستهلاك محل الدراسة ، والمحور الافقي ، وعلى سبيل المثال اذا كان مستوى الدخل Y_1 ، فإن $C_1 / Y_1 = APC$ او ظل الزاوي Θ_1 . أما اذا زاد الدخل الى Y_2 فإن $C_2 / Y_2 = APC$ او ظل الزاوية Θ_2 . وبما ان ظل الزاوية Θ_2 اقل من Θ_1 ، فإن الميل المتوسط للاستهلاك لمستوى الدخل Y_2 يكون اقل منه عند مستوى الدخل Y_1 .


شكل رقم (٥ - ١) : دالة الاستهلاك ومستوى الدخل عند العمالة الكاملة



وغالبا مايقع خلط بين APC, MPC ، ولكن علينا ان ندرك ان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) يساوي $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ ، او ميل دالة الاستهلاك . أما الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{C}{Y}$ فهو ميل الخط المرسوم من نقطة الاصل لمجموعة الدخل والاستهلاك محل الدراسة . ويوضح الشكل (رقم ٥-١) ان الميل الحدي للاستهلاك MPC ثابت واقل من الميل المتوسط للاستهلاك APC . وكلما زاد الدخل تناقص الميل المتوسط للاستهلاك . ويمكن القول بشكل عام ان الميل الحدي للاستهلاك لا يساوي الميل المتوسط للاستهلاك . ولكن اذا افترضنا ان دالة الاستهلاك خطية ، فإن الميل الحدي للاستهلاك يعادل الميل المتوسط للاستهلاك على شرط ان تكون دالة الاستهلاك مارة بنقطة الاصل (صفر) .

ومن الملاحظ ان دالة الاستهلاك في الشكل رقم (٥-١) تعكس افتراضات كينز حول العلاقة بين الاستهلاك والدخل . وقد رسمت الدالة بشكل خاص بحيث يكون الميل الحدي للاستهلاك موجبا ولكنه اقل من واحد ، والميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل .

لقد تحمس الكينزيون الاوائل للتجديد الذي جاء به كينز لسببين :

أولاً :ـ اذا كانت العلاقة بين الاستهلاك والدخل ثابتة ، فيمكن تحديد كل من الاستثمار ، والانفاق على المشتريات الحكومية ، والضرائب وذلك لتحقيق التوظف الكامل . وعلى سبيل المثال ، نفترض ان Y_2 تمثل مستوى الدخل عند التوظف الكامل في الشكل رقم (٥-١) ، وان $C = a + byd$ تمثل دالة الاستهلاك عند مستوى معين للضرائب . وعلى ذلك فإن قيمة الاستثمار والانفاق على المشتريات الحكومية بهدف تحقيق مستوى الدخل عند التوظف الكامل Y_2 تمثله المسافة ما بين خط ٤٥° درجة ودالة الاستهلاك . ومن ثم يمكن تقدير هذه الكميات . ويكون في امكان صانعي السياسة اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه المستويات .

ثانياً :ـ ان الدراسات التطبيقية الاولية قد ايدت وجود مثل هذه العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، وقد استندت هذه الاختبارات المبدئية على دراسات لقطاعات عرضية للموازنة Cross- sectional budget studies فقد جمعت بيانات عن حجم الدخل المتاح لمجموعة من الاسر في فترة زمنية . وقد اثبتت اغلب هذه الدراسات ان هناك علاقة بين دخل الاسرة واستهلاكها تشبه العلاقة التي افترض كينز وجودها بالنسبة للاقتصاد . فإذا رسمنا خطاً مستقيماً للبيانات الاحصائية عن طريق تحليل الانحدار Regression analysis ، فإن الخط يقطع المحور الرأسي عند مستوى موجب للاستهلاك . ويكون انحداره ما بين ٦, ٠ و ٨, ٠ وهذه النتيجة تتوافق مع العلاقة التي افترض كينز قيامها بين الدخل والاستهلاك .

وبالرغم من وجود هذه البينة العملية على وجود علاقة بين الدخل والاستهلاك ، فإنه لا يمكننا تحويل تقديرات استندت الى دراسة بيانات الميزانية الى دالة الاستهلاك الكلي عند كينز . ذلك ان دراسة القطاع العرضي في ميزانية الاسرة يبين لنا ان استهلاك الاسرة يتغير مع تغير دخلها . أما الفرض الذي وضعه كينز فيتعلق بتغير الاستهلاك الكلي مع التغير في الدخل الكلي . وبما ان الدخل الكلي كان ثابتاً ، في فترة دراسة الميزانية ، فإن هذه الدراسة لم تلق الضوء على كيفية تغير الاستهلاك الكلي استجابة لتغيرات في الدخل الكلي . والواقع ان العلاقة الكلية انما تعكس نتيجة دراسات الميزانية في ظل شروط وقيود معينة . ومع ذلك فإن مثل هذه العلاقة تظهر في البيانات الاجمالية بشرط القيام بالدراسة عن عدة عقود زمنية .

ولقد وقعت بعض الاحداث فيما بعد الحرب العالمية الثانية تثير الشك في فائدة وصحة دالة الاستهلاك الكينزية .

اولا : عجز الاقتصاديون في التنبؤ بالاستهلاك لفترة ما بعد الحرب العالمية باستخدام دالة الاستهلاك الكينزية . فقد كان تقدير الاستهلاك الذي حصلوا عليه اقل بكثير من القيمة الحقيقية .

ثانيا : نشر سيمون كوزنتSimon Kuznets سنة ١٩٤٦ بيانات احصائية عن الاستهلاك في الولايات المتحدة الامريكية عن الفترة (١٨٦٩ - ١٩٣٨) بينت ان دالة الاستهلاك خطية ، رغم ان الخط اخد صورة($C = b \cdot Y$)[٢] وبمعنى آخر كانت قيمة العامل الثابت (a) صفرا تقريباً . وهو عكس الغرض السابق ، الامر الذي يعني ان دالة الاستهلاك تمر بنقطة الاصل . وبالاضافة الى ذلك كانت b^* نحو ٠,٩ ، وهي قيمة اعلى كثيرا مما سبق بيانه . وهذا يعني ان الدالة الجديدة اشد انحدارا مما افترض في البداية .

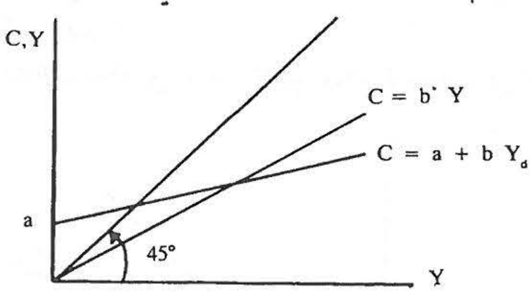
وبناءا على البينة العملية تكون هناك دالتان للاستهلاك .

(١) دالة الاستهلاك في الاجل القصير وتستند على دراسة بيانات الميزانية (budget study) وكذلك بيانات احصائية كلية في الاجل القصير .

(٢) دالة الاستهلاك في الاجل الطويل مبنية على احصائيات كوزنت(Kuznets) . وتقطع دالة الاستهلاك في الاجل القصير ، والتي يبينها الشكل رقم (٥-٢) المحور الرأسي عند قدر موجب من الاستهلاك وتكون مسطحة نسبيا . اما دالة الاستهلاك في الاجل الطويل ، ويبينها نفس الشكل رقم ٥-٢) فهي تمر بنقطة الاصل وذات انحدار اشد . وفي كلتا الحالتين يكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتا . وفي حالة دالة الاستهلاك في الاجل القصير يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع تزايد الدخل ، اما في حالة دالة الاستهلاك في الاجل الطويل فيكون الميل المتوسط للاستهلاك ثابتاً .

وهناك عدة فروض تحاول شرح سلوك المستهلك وفي نفس الوقت تحقق التوافق بين دالتي الاستهلاك في الاجل القصير والاجل الطويل -. وسوف نركز دراستنا الآن على ثلاثة منها فقط وهي فروض الدخل المطلق ، والدخل النسبي ، والدخل الدائم .


شكل رقم (٥-٢) : دالة الاستهلاك في الاجلين القصير والطويل .



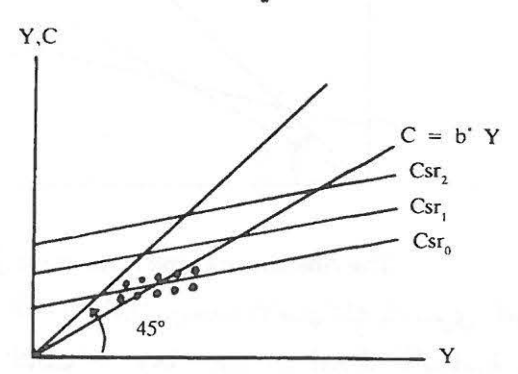
فرضية الدخل المطلق The Absolute Income Hypothesis

وفي نطاق فرض الدخل المطلق يتحدد الاستهلاك بالمستوى المطلق للدخل كما سبق ان بينا في الفصل الثالث[٣] . وهذا يعني ان العلاقة الاساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الاجل القصير . وعلى سبيل المثال اذا حددنا في رسم بياني نقاط الاستهلاك الكلي المقابلة لمستويات الدخل الكلي لفترة ما ، ولتكن ، عشر سنوات ، ورسمنا خطاً ماراً بالنقاط . فنلاحظ ان الخط مسطح نسبياً ، ويقطع المحور الرأسي عند مستوى موجب للاستهلاك وهذا الخط هو C_{sr0} في الشكل رقم (٥-٢) .

وبالرغم من ان العلاقة الاساسية هي دالة الاستهلاك للاجل القصير ، الا ان مؤيدي هذه الفرضية يزعمون ان هذه الدالة سوف ترتفع مع مرور الزمن وينشأ عنها دالة استهلاك الاجل الطويل ، وعلى سبيل المثال ، اذا حددنا النقاط الخاصة ببيانات احصائية لفترة عشر سنوات اخرى ، فإن معظم النقاط سوف تكون الى اعلى النقاط العشر الاولى وعلى يمينها . واذا رسمنا خطاً يصل بين هذه النقاط ، فإنه يكون مسطحاً نسبياً ويتقاطع مع المحور الرأسي عند مستوى موجب للاستهلاك . ولكن هذا الخط ، وليكن (C_{sr1}) يكون فوق خط دالة الاستهلاك قصيرة الاجل الاصلية (C_{sr0}) . واذا كررنا نفس العملية لفترة عشر سنوات اخرى فإننا سوف نحصل على سلسلة من دوال الاستهلاك للاجل القصير . أما اذا حددنا النقاط المقابلة للبيانات الاحصائية لكل السنوات ورسمنا خطاً يتوسط هذه النقاط ، فسوف يمر الخط بنقطة الاصل او قريب جداً منها مع انحدار شديد نسبياً . ويمثل هنا دالة الاستهلاك في الاجل الطويل . ويعني ان انتقال دالة الاستهلاك للاجل القصير المسطحة نسبياً تعطي انطباعاً بان دالة الاستهلاك في الاجل الطويل اشد انحداراً نسبياً .

وهناك اسباب مختلفة لانتقال دالة الاستهلاك الى اعلى . فقد تنتقل الى اعلى بسبب هجرة العمال من الريف الى الحضر[٤] .

شكل رقم (٥-٣) : انتقال دالة الاستهلاك في الاجل القصير ودالة الاستهلاك في الاجل الطويل



فمن الملاحظ ان عمال الحضر ينفقون جزءا من الدخل على الاستهلاك اكبر مما ينفقه سكان الريف . وهذا يعني ان الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر تعمل على زيادة الاستهلاك .

وهناك سبب آخر لانتقال دالة الاستهلاك الى اعلى وهو انتاج انواع جديدة من السلع . ذلك ان السلع الجديدة ومايواكبها من اعلان ودعاية ، تؤثر في سلوك المستهلك وتؤدي الى زيادة في الاستهلاك باعتبار ان هذه السلع سبيل الى «حياة افضل» . وإذا كان هذا صحيحا فإن الانتاج المستمر لسلع جديدة ينقل دالة الاستهلاك الى اعلى .

أمّا جيمس توبن James Tobin فقد اعتبر انتقال دالة الاستهلاك الى أعلى في الاجل القصير يعود الى زيادة في ثروة الامة[٥] . وتتكون الثروة في مفهوم جيمس توبن من اصول سائلة تضم اساسا النقد الحاضر ، والودائع المصرفية والادخار . ويرى «ج. توبن» انه كلما زادت حيازة الاصول مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها فإن ذلك يؤدي الى زيادة الاستهلاك . وعلى هذا فهو يعتقد ان نمو الاصول لدى الدولة الى جانب الدخل ، قد تكون كافية لارتفاع دالة الاستهلاك ما دام الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا عبر الزمن .

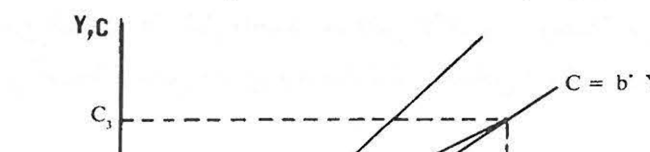
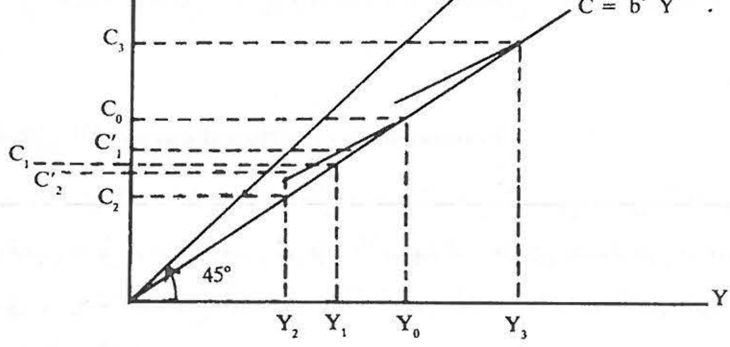
وعلى هذا يرى مؤيدو فرضية الدخل المطلق ، ان الدالة الاساسية هي دالة الاستهلاك في الاجل القصير . وان دالة الاستهلاك في الاجل الطويل تنتج عن انتقال دالة الاستهلاك في الاجل القصير الى اعلى . واذ فرضنا ان العوامل التي تعمل على رفع دالة الاستهلاك في الاجل القصير سوف تبقى ثابتة او تكون غير ذات اهمية ، فسوف تبقى دالة الاستهلاك في الاجل القصر فقط .

فرضية الدخل النسبي The Relative Income Hypothesis

اما في ظل فرض الدخل النسبي فإن الاستهلاك يكون دالة للدخل الجاري بالنسبة للمستوى الاعلى للدخل السابق . وتوجد وجهات نظر متعددة بالنسبة لهذا الفرض . ولما كانت وجهة نظر ديزنبري James S.Duesenberry قد لقيت اهتماما كبيرا فسوف نركز عليها . ويرى «ديزنبري»[٦] . ان هناك اتجاهات قويةلدى الناس لمحاكاة جيرانهم والسعي لرفع مستوى الحياة . ولذلك لو ان دخول الافراد تزايدت بحيث يظل توزيع الدخل كما هو فإن الاستهلاك يتزايد كنسبة من زيادة الدخل . وفي نطاق هذه الدوافع والحقيقة القائلة بان الدخل يزيد في الاجل الطويل ، فإن دالة الاستهلاك المناظرة سوف تكون هي دالة الاستهلاك في الاجل الطويل التي اشرنا اليها سابقاً . وعلى هذا فإنه في اطار فرض الدخل النسبي تكون الدالة الاساسية للاستهلاك هي دالة الاجل الطويل .

وتنشأ دالة الاستهلاك في الاجل القصير عن تغيرات دورية في الدخل ودعنا نفترض ان الدخل في الشكل رقم (٥ـ٤) قد زاد باستمرار حتى Y_0 وان الاستهلاك قد زاد الى C_0 . والآن دعنا نفترض ان الدخل انخفض الى Y_1 ، وبدل ان يأخذ الاستهلاك في الانخفاض الى C_1 ، فإن المستهلكين الذين يرتبط مستوى حياتهم بالدخل Y_0 سوف يحاولون الاحتفاظ بهذا المستوى باستهلاك قدر أكبر نسبيا من دخلهم . ويترتب على ذلك انخفاض الاستهلاك ولكن الى النقطة C'_1 فقط . واذا انخفض الدخل اكثر ، وليكن الى Y_2 تحدث نفس الظاهرة . وبدلا من انخفاض الاستهلاك الى C_2 في نطاق دالة الاستهلاك في الاجل الطويل ، فإنه ينخفض الى C'_2 . ويرجع ذلك الى ان المستهلكين يعملون على الاحتفاظ بمستوى الاستهلاك السابق اي الاعلى .

شكل رقم (٥ـ٤) : فرض الدخل النسبي ودالة الاستهلاك

اما في حالة افتراض نمو الدخل ، فإن الاستهلاك يتزايد على اساس دالة الاستهلاك في الاجل القصير الى ان تتحقق دالة استهلاك الاجل الطويل . وعندما يصل الدخل السابق (والاستهلاك) الى قمته ، يأخذ الاستهلاك في الزيادة في نطاق دالة استهلاك الاجل الطويل كلما ارتفع مستوى الدخل . ودعنا نفترض ان الدخل وصل الى Y_3 ، والاستهلاك الى C_3 ، فإذا انخفض الدخل انخفض الاستهلاك على اساس دالة الاستهلاك في الاجل القصير . وعلى هذا فإن التغيرات الدورية في الدخل تولد دالة الاستهلاك في الاجل القصير . فإذا انعدمت الدورات الاقتصادية ، فإننا لن نلحظ الا دالة الاستهلاك للاجل الطويل .

لقد ناقشنا حتى الآن فرضين ؛ فرض الدخل المطلق وفرض الدخل النسبي لشرح سلوك المستهلك . على ان النموذج في الفصل الرابع الذي يمثل مضمون هذه الافتراضات مختلف . وعلى سبيل المثال ، فإنه في فرض الدخل المطلق ، كان الميل الحدي للاستهلاك ثابتا . وعليه فإن قيمة المضاعفات لا تتغير مع الدورة الاقتصادية . وليس الامر كذلك بالنسبة لفرض الدخل النسبي . فإذا كان الاقتصاد القومي يمر بفترة كساد ، فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل منه عندما يرتفع الدخل القومي الى مستويات اعلى . وحيث يتغير الميل الحدي للاستهلاك خلال الدورة الاقتصادية ، فإن قيم المضاعفات سوف تتغير كذلك . ولدواعي السياسات الاقتصادية ، فإن معرفة ما اذا كانت المضاعفات ثابتة ام متغيرة خلال الدورة امر له اهميته . لذلك فإن معرفة افضل فرض لشرح سلوك المستهلك امر مرغوب فيه .

على ان الادلة العملية تشير الى صحة كل من فرضية الدخل المطلق والنسبي . وهكذا نجد من الصعب ان نقبل واحدة ونرفض الاخرى . وفضلا عن ذلك فإن هناك ادلة عملية على صحة فروض اخرى وخاصة فرض الدخل الدائم Permanent Income Hypothesis .

فرضية الدخل الدائم Permanent Income Hypothesis

يعتمد الاستهلاك الجاري - في ظل فرض الدخل النسبي - على الدخل الحالي منسوبا الى اقصى دخل سابق . ومن ثم فإن الاستهلاك الجاري يعتمد على ما هو اكثر من الدخل الحالي . وهذا صحيح ايضا في حالة فرض الدخل الدائم الذي طوره الاستاذ فريدمان[٧] M.Freidman .

ويعتمد الاستهلاك الجاري - في ظل فرضية الدخل الدائم - على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل . وعلى سبيل المثال اذا كانت الاسرة تتوقع ان يزيد دخلها في المستقبل ، فمن المحتمل ان تستهلك هذه الاسرة اكثر مما يشير اليه مستوى دخلها الحالي .

ان فرض فريدمان عند الدخل الدائم يعتمد على ثلاثة عناصر اساسية :

أولا :- ان الدخل الفعلي للاسرة Y والاستهلاك C في فترة زمنية معينة قد ينقسم الى عنصرين : دائم Permanent وانتقالي Transitory وبمعنى آخر فإن :

$$Y = Y_p + Y_t$$

و

$$C = C_p + C_y$$

حيث تشير t, p الى الدائم والانتقالي على التوالي .

وطبقا لفريدمان ، فإن الدخل الدائم هو المقدار الذي تستطيع ان تنفقه الاسرة على الاستهلاك دون ان تمس ثروتها . وتعني الثروة - في مفهوم فريدمان - القيمة الحالية للدخل المتوقع ان تحصل عليه الاسرة في المستقبل . وحيث ان الدخل الدائم يعتمد ، جزئيا ، على دخل الاسرة المتوقع في المستقبل فهو ، اذا مفهوم للاجل الطويل a long -run concept .

وبما ان الدخل الدائم يعتمد على الدخل المتوقع في المستقبل ، فإنه لا يمكن ان يقاس مباشرة . وينظر فريدمان الى الدخل الدائم في دراسته التطبيقية - باعتباره «متوسطاً مرجحاً» weighted average للدخول الحالية والسابقة ، مع اعطاء وزن أكبر للسنة الحالية ووزن أقل فأقل للسنوات السابقة . وبما أن الدخل الدائم هو المتوسط المرجح للدخول الحالية والسابقة ، فإنه يعتبر أقل تغيرا من الدخل الحالي .

اما الدخل الانتقالي transitory income فقد يفسر على انه الدخل غير المتوقع unanticipated income ، وهو اما ان يكون موجباً او سالباً ، وعلى سبيل المثال قد يحصل المزارعون على دخل اكبر من المتوقع بسبب تحسن الاحوال الجوية ، وقد يحصلون على دخل اقل بسبب سوء الاحوال الجوية . كذلك قد يكسب الفرد دخلا اقل من المتوقع بسبب مرض يقعده عن العمل ، فإذا كان الدخل الانتقالي للاسرة موجباً ، فإن دخلها الفعلي يفوق دخلها الدائم . ومن ناحية اخرى ، اذا كان دخلها الانتقالي سالباً ، فإن العكس هو الصحيح . والدخل الانتقالي - بطبيعته - يعتبر دخلا مؤقتا .

وطبقاً لفريدمان ، فإن الاستهلاك الفعلي للاسرة قد يقسم ايضاً الى عنصرين : دائم وانتقالي ، فالاستهلاك الدائم هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم . اما الاستهلاك الانتقالي فإنه قد يفسر باعتباره استهلاكاً غير متوقع مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة ، وفاتورة الكهرباء غير العادية . فإذا كان موجباً فإن الاستهلاك الفعلي للاسرة يعتبر اكبر من الاستهلاك الدائم . واذا كان سالباً فإن العكس هو الصحيح .

والاستهلاك الانتقالي شأنه شأن الدخل الانتقالي يعتبر بطبيعته استهلاكاً مؤقتاً .

ثانياً :- افترض فريدمان ان الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة n من الدخل الدائم . ويأخذ صيغة المعادلة التالية :

$$C_p = nY_p \quad (0 < n < 1)$$

وبما ان n مستقلة عن المستوى المطلق للدخل الدائم الا انها تعتمد على سعر الفائدة وعدد من المتغيرات الاخرى سوف نناقشها في حينها .

ثالثا :- افترض فريدمان انه ليس هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والدخل الدائم ، وبين الاستهلاك الانتقالي والاستهلاك الدائم ، وبين الاستهلاك الانتقالي والدخل الانتقالي . ويدل الافتراض الاول على ان الدخل الانتقالي عشوائي بالنسبة للدخل الدائم ، بينما يشير الثاني الى ان الاستهلاك الانتقالي يعتبر مستقلا عن الاستهلاك الدائم . اما الافتراض الاخير وهو ان الاستهلاك الانتقالي يعتبر عشوائيا بالنسبة للدخل الانتقالي - فإنه يدل على ان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوي صفرا . ويعني هذا ان الاسرة المحظوظة التي تحصل على دخل انتقالي موجب لن تغير استهلاكها (الذي يعتمد على الدخل الدائم) ، وانما سوف تدخر الدخل الاضافي . وكذلك اذا كانت الاسرة غير محظوظة بما فيه الكفاية وتحصل على دخل انتقالي سالب ، فإنها لن تخفض استهلاكها ، وانما سوف تلجأ بدلا من ذلك الى تخفيض مدخراتها .

ويبدو - للوهلة الاولى - ان الافتراض القائل بان الميل الحدي للاستهلاك يساوي صفرا يعتبر افتراضا بسيطا ، وساذجا ، على الاقل في الحالة التي يكون فيها الدخل الانتقالي موجبا . وفوق ذلك اذا حصلت الاسرة على كسب مفاجىء ، فقد يبدو من المحتمل ان استهلاكها سوف يزيد .

ويرى فريدمان وآخرون ان الانفاق على السلع المعمرة ينبغي ان ينظر اليه بوصفه استثماراً وليس استهلاكاً . ويعزى السبب في ذلك الى ان السلع المعمرة لا تستهلك خلال السنة التي اشتريت فيها . وانما تظل تقدم تياراً من الخدمات عبر عدد من السنوات . اما اذا حسبت قيمة الخدمات الخاصة بكل سنة على حدة ، فإن الافتراض القائل بأن الميل الحدي للاستهلاك يساوي صفرا من الدخل الانتقالي يعتبر معقولاً وجديرا بالتصديق .

وبناء على الافتراضات الثلاثة ، يفترض ان الاسرة تخطط لاستهلاكها على اساس دخلها الدائم ، وان استهلاكها الدائم يساوي نسبة ثابتة (n) من هذا الدخل . ومن ثم فإنه في ظل فرضية الدخل الدائم ، فإن العلاقة الاساسية بين الاستهلاك والدخل يمكن وصفها بدالة الاستهلاك الطويلة الاجل . ومع ذلك ، ففي الاجل القصير تعتبر العلاقة الاساسية غامضة بسبب جانب الاستهلاك الانتقالي والدخل الانتقالي .

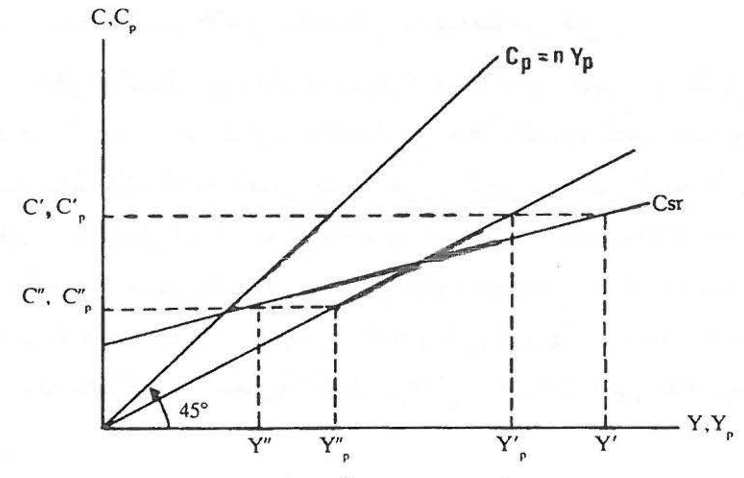
وفي الواقع ، فإنه في الاجل القصير تبدو العلاقة بين الاستهلاك والدخل كما لو كانت دالة استهلاك قصير الاجل كتلك التي ناقشناها من قبل .

ولكي يتحقق الاتساق بين دوال الاستهلاك في الاجلين القصير والطويل في نطاق فرض الدخل الدائم . دعنا نتناول الاقتصاد من خلال الدورة التجارية business cycle . وكما ناقشنا سابقا فإن الناتج القومي يتزايد بمرور الزمن . ولكن الناتج لا ينمو بمعدل ثابت ، فهو غالبا يصل الى ذروته ثم يأخذ في التناقص . وهذه التقلبات في الناتج والنشاط الاقتصادي تسمى بالدورة التجارية business cycle ، اذ عندما يكون الناتج في اعلى مستوى له فإنه يقال عادة ان الدورة التجارية في ذروتها . وعندما يكون الناتج في ادنى مستوياته فإن الدورة التجارية تكون في القاع ، اي عند ادنى نقطة يبلغها النشاط الاقتصادي .

وبما ان الدخل الدائم مفهوم للاجل الطويل ، فإنه لن يتغير بنفس الدرجة التي يتغير بها الدخل الفعلي خلال الدورة التجارية . وبالتالي متى كانت الدورة التجارية في ذروتها . فإن الدخل الفعلي يكون اكبر من الدخل الدائم . وبما ان الدخل الفعلي اكبر من الدخل الدائم ، فإن الدخل الانتقالي يكون موجبا . وبما ان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوي صفرا . فإن الاسر لن تغير خططها الانفاقية . وعليه فإن الاستهلاك لا يتناسب مع الدخل الفعلي عند ذروته . اذ يشكل نسبة اقل ، ومن ثم يولد نقطة على دالة استهلاك الاجل القصير التي تقع تحت دالة استهلاك الاجل الطويل .

ودعنا نفترض ـ اجلاء للامر ـ انY' في الشكل رقم (٥ـ٥) تمثل الدخل عند ذروة الدورة التجارية . وبما ان الدخل الدائم اقل من الدخل الفعلي عند الذروة ، فلنفترض ان Y'_p تمثل المستوى المقابل للدخل . ولما كان الاستهلاك يتحدد بالدخل الدائم ، فإن الاستهلاك يكون $C'_p = C'$ عند الدخل الدائم Y'_p(٨) . ونظراً لان دالتي الاستهلاك في الاجل القصير تعتمد على الاستهلاك الفعلي والدخل ، فإن (Y',C') تشكل نقطة على دالة الاستهلاك في الاجل القصير . اما في قاع الدورة ، فإن الموقف ينقلب اذ يكون الدخل الفعلي اقل من الدخل الدائم. وبما ان الدخل الفعلي اقل من الدخل الدائم ، فإن الدخل الانتقالي يكون سالبا . وبما ان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوي صفرا ، فإن الاسر لن تخفض استهلاكها ، ولكنها بدلاً من ذلك تخفض مدخراتها . ونتيجة لذلك فإن الاستهلاك يشكل نسبة اعلى من الدخل الفعلي وينتج عن ذلك نقطة على دالة الاستهلاك في الاجل القصير ، تقع فوق دالة الاستهلاك في الاجل الطويل .

شكل رقم (٥ـ٥) : فرضية الدخل الدائم ودالة الاستهلاك



ولكي يزداد الامر وضوحا ، لنفترض انY'' وY''_p يمثلان المستويين الفعلي والدائم للدخل على التوالي عند ادنى نقطة للدورة التجارية . وبما ان الاستهلاك يتحدد بالدخل الدائم ، فإن الاستهلاك يكون $C''_p = C''$ و (Y'',C'') نقطة اخرى على دالة الاستهلاك في الاجل القصير .

وتوجد دالة الاستهلاك في الاجل القصير ـ اي العلاقة بين الاستهلاك الفعلي والدخل الفعلي ـ بسبب الانحراف بين الدخل الفعلي والدخل الدائم . وبما ان الدخل الدائم مفهوم يتعلق بالاجل الطويل ، فإن الدخل الفعلي يتغير بدرجة اكبر من تغير

الدخل الدائم . ونظرا لان الاستهلاك يعتمد على الدخل الدائم فإن الاستهلاك يتغير بدرجة اصغر من تغير الدخل الفعلي ، وهذه التغيرات الطفيفة في الاستهلاك تنتج لنا دالة استهلاك اقل انحدارا نسبياً والتي لاحظناها في الاجل القصير .

نقد فرضية الدخل الدائم Criticisms of the Permanent Income Hypothesis

وبالرغم من ان هناك كثيرا من الدلائل التجريبية تؤيد فرضية الدخل الدائم ، فإن هناك ايضا دلائل اخرى تناقض هذا الفرض .

وقد تركز نقد هذه الفرضية على افتراضين رئيسيين : الاول هو افتراض ثبات الميل المتوسط للاستهلاك . والثاني هو افتراض ان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوي صفرا .

ويعتبر اروين فرند A.Friend وارفن كرافيس A.Kravis من بين الذين اعترضوا على فرضية فريدمان عن ثبات الميل المتوسط للاستهلاك[٩] . فقد أكدا ان الاسر ذات المستويات المنخفضة من الدخل الدائم تقع تحت ضغط اقوى للانفاق على الاستهلاك من الاسر ذات المستويات المرتفعة من الدخل الدائم .

ولذلك فإنه طبقاً للنظرية ، فإن الميل المتوسط للاستهلاك لدي الاسر ذات الدخل المنخفض لا بد ان يزيد عن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الاسر ذات الدخل المرتفع . وهكذا يدعى كل من فرند Friend وكرافيس Kravis ان الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما ازداد الدخل الدائم .

كما اعترض ايضا عدد من الاقتصاديين على فرضية الاستاذ فريدمان القائلة بان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي تساوي صفرا . وتشير كثير من التجارب العملية الى ان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يكون موجبا . وقد تضمنت الدراسات التطبيقية الاولى تحليلا لاثر الدخل القدري[١٠] Windfall Income . وتدل هذه الدراسات على ان اية زيادة معقولة في الاستهلاك تكون مصحوبة بالدخل القدري . وتشير الدراسات الأُحدث الى ان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي اكبر مما ذهبت اليه الدراسات الاولى [١١] . وتشير نفس هذه الدراسات ايضاً الى ان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي اقل من الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الدائم .

ومن وجهة النظر العملية ، فإنه من الصعوبة بمكان ان نختبر هذا الفرض بسبب ما يحيط بقياس الدخل الدائم والاستهلاك الدائم من صعوبات . ومن ثم فإن الجدل

سوف يستمر حول صحة هذه الفرضية وغيرها من الفروض.ورغم هذا فثمة اجماع على ان فرضية الدخل الدائم فرضية صحيحة .

الآثار الضمنية لفرضية الدخل الدائم

The Policy Implications of the Permanent Income hypothesis

ان الآثار الضمنية لفرضية الدخل الدائم تختلف عن الآثار الضمنية لفرضيات الدخل المطلق والنسبي . فهذه الفرضيات الاخيرة لا تحدد الفرق بين الدخل الانتقالي والدائم . ومن ثم فقد افترض ان الاسر تستجيب لنفس الاسلوب بغض النظر عن نوع الزيادة في الدخل . وطبقاً لفرضية الدخل الدائم فإن استهلاك الاسر يعتمد على الدخل الدائم بدلاً من الدخل الفعلي . وعليه فإنها تتفاعل بطرق مختلفة اعتماداً على ما اذا كانوا ينظرون الى الزيادة في الدخل بوصفها دائمة او انتقالية . فإذا كانت الزيادة في الدخل التي تحصل عليها الاسر تفسر على انها زيادة في الدخل الدائم ، فإنهم سوف يزيدون استهلاكهم بنسبة الزيادة في الدخل .

ومن ناحية اخرى اذا زاد دخل الاسر ، وفسرت هذه الزيادة على انها زيادة في الدخل الانتقالي فإن الاسر لا تزيد استهلاكها مطلقاً . وبناء على تحليل المضاعف ، فإن هذا يعني انه اذا كان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الدائم مرتفعاً (يبلغ تقدير فريدمان له ٠,٨٨) فإن المضاعفات (افترض هنا ان التغير دائم Permanent) سوف تكون كبيرة نسبياً بل وأكبر مما تشير اليه دالة الاستهلاك في الاجل القصير . وبالمثل بما ان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يعادل الصفر ، فإن المضاعفات (افترض هنا ان التغيرانتقالي) سوف تكون صغيرة وربما كانت صفراً .

فإذا كان كل من فرض الدخل المطلق او النسبي صحيحاً ، فإن هذا لا يغير شيئاً ، اذا كان التغير في الضرائب دائماً او انتقالياً . ومن الملاحظ ان تخفيض الضرائب او التغير المؤقت في الضرائب قد يكون مرغوباً من أجل توفير حافز مؤقت او من أجل تقييد الاقتصاد القومي ، ومع ذلك فإنه من اجل ان تكون الضريبة المؤقتة او الفورية فعالة ، فلا بد ان يحدث تغيير نسبي كبير في الاستهلاك خلال الفترة الزمنية التي تعقب التغير الفوري او المؤقت في الضرائب . وطبقاً لفرضيات الدخل المطلق والنسبي ، فإن التغير في الاستهلاك سوف يكون كبيرا ويحدث في فترة زمنية قصيرة. واذا كانت فرضيةالدخل الدائم او فرضية مماثلة مثل فرضية دورة حياة الدخل صحيحة ، فإن التغيرات في

الاستهلاك سوف تكون صغيرة وتحدث عبر فترة زمنية طويلة نسبياً . ومن ثم فإن نجاح السياسات المؤقتة يعتمد بدرجة كبيرة على ما اذا كانت الاسر تتفاعل بطريقة مختلفة مع التغير المؤقت .

وقد استخدمت السلطات المالية في الولايات المتحدة الامريكية سياسة التخفيض الضريبي (Tax rebate) وضريبة الدخل الاضافية عدة مرات . ففي عام ١٩٧٥ قامت بخفض ضريبي وذلك لزيادة الاستهلاك وتنشيط الاقتصاد القومي ، كما فرضت في عام ١٩٦٨ ، زيادة مؤقتة في ضريبة الدخل الاضافية مقدارها ١٠ بالمائة (Income tax surcharge) وذلك بقصد تخفيض الاستهلاك او على الاقل لابطاء معدلات زيادته ، وبالتالي تخفيض التضخم . كما اقترحت تخفيضات ضريبية في مناسبات اخرى .

وقد قام كل من فرانكو مودلياني Modigliani وشارلس ستيندل Charles Steindel ، بدراسة تأثيرات التخفيض الضريبي الذي حدث عام ١٩٧٠ على الاستهلاك [١٢] . وقد وجدا بالبحث ان التخفيض تسبب في زيادات اصغر في الاستهلاك من تلك التي تقترن بتخفيضات ضريبية دائمة تعادلها في حجمها . كما وجدا ان الزيادة في الاستهلاك تحدث بمعدل اقل .

وقد تناول مودلياني واستيندل تأثيرات الضريبة الاضافية للدخل التي حدثت عام ١٩٦٨ على الاستهلاك وقد اقتنعا ان الضريبة الاضافية surcharge قد ادت الى تخفيض الاستهلاك في معظم الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٠) . ومع هذا فإن التخفيض قدر باقل من ذلك الذي يحدث لو كانت الزيادة الضريبية دائمة وبنفس الحجم . ومن ثم فإن سياسة الضرائب الاضافية تعتبر غير فعالة لكبح جماح التضخم[١٣] .

وهكذا فإن فرضية الدخل الدائم والدلائل العملية تشير الى ان التخفيضات الضريبية والتغيرات المؤقتة في الضرائب غير فعالة نسبياً في تغيير الاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي . وبما ان الدلائل العملية ايضاً تشير الى ان تلك التخفيضات والتغيرات ليست عديمة الفاعلية تماماً ، فإن مثل هذه الافعال قد تلعب دوراً مفيداً في استقرار الاقتصاد القومي . ولسبب ما كانت رغبة الكونجرس في اقرار تغييرات ضريبية مؤقتة اقوى منها لاقرار تغيرات دائمة . ولسبب آخر فإن المضاعفات الاصغر المصاحبة للتخفيضات والتغيرات الضريبية المؤقتة ، يمكن الغاء اثرها بعمل تخفيضات وتغييرات ضريبية اكبر .

الاستهلاك والمتغيرات الاخرى Consumption andOther Variables

يلعب الدخل دوراً هاماً جداً في نظريات سلوك المستهلك ويعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك . ومع ذلك فإن هناك عوامل اخرى تحدد الاستهلاك . وعليه ففي هذا الجزء سوف نتطرق الى اهم هذه العوامل .

الاذواق Tastes

يختلف الافراد فيما بينهم من الناحية الاقتصادية،ويعزى هذا الاختلاف جزئياً الى الفوارق في السن والتركيب الاسرى وما شابه ذلك ، وهذه الفوارق سوف تشرح فيما بعد . وحتى بين الافراد المتماثلين (نفس السن وغيرذلك) وذوي الدخول المتساوية ، فإن هناك من يستهلك اكثر من الاخرين بسبب الاختلاف في ميولهم الادخارية .

وعلى الرغم من اختلاف ميول المستهلك او الافراد ، فإنه من الاهمية بمكان ان نشتق دالة استهلاك كلية للاقتصاد . وتعتمد هذه الدالة على مجموعة محددة من ميول المستهلك . فإذا تغيرت ميول الافراد فجأة نحو الادخار ، فإن دالة الاستهلاك الكلي سوف تتغير . وعلى سبيل المثال ، اذا قرر الافراد ادخار نسبة اعلى من دخولهم ، فإن دالة الاستهلاك في الاجل القصير سوف تنتقل الى أسفل. ولكن ليس هناك دليل على ان ميول الافراد الاقتصادية تتغير سريعاً بمرور الزمن . وحتى بعض الهوايات الاجتماعية فإنها تعتبر عادة قصيرة العمر ولا تنطوي الا على نسبة طفيفة من ميزانية الاسرة . ومن ثم لا تمثل تغيراً في ميول المجتمع الاقتصادية .

العوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية Socio- Economic Factors

يتأثر الاستهلاك بعدة عوامل اقتصادية اجتماعية وتشمل العمر والتعليم والوظيفة والتركيب الاسري . وبالنسبة للعمر ، فإن الدخل الفردي ودخل الاسرة يأخذان في النمو منذ الشباب ، ويصلان الى القمة في منتصف العمر ، وبعدها يأخذ الدخل في النقصان في سن الشيخوخة وتأخذ نسبة الدخل المدخرة ، نفس النمط . فالادخار يزيد في سن الشباب ويصل الادخار الى القمة في منتصف العمر ، وبعدها يأخذ في النقصان عند سن الشيخوخة . وهذا يعني ان الجزء الاكبر من الدخل يستهلك في سن الشباب والشيخوخة ، والجزء الاقل في منتصف العمر .

كذلك نلاحظ ان نمط استهلاك الافراد في سن الشباب يختلف عن نمط الاستهلاك في سن الشيخوخة . وعلى سبيل المثال فإن الافراد في سن الشباب ينفقون على السلع الاستهلاكية المعمرة اكثر مما ينفقه الافراد في سن الشيخوخة .

وعلى الرغم من اختلاف انماط الاستهلاك فيمكننا ان نحصل على دالة استهلاك كلى للاقتصاد لمختلف الاعمار . وهذه العلاقة الكلية تعتمد اساساً على التوزيع العمري للسكان ، واعتبار ان اي تغير في توزيع الاعمار قد يؤدي الى تغير في العلاقة الكلية .

ويعتبر التوزيع العمري - في الاجل القصير - ثابتاً على وجه التقريب . اما في الاجل الطويل فإن هذا قد لا يكون صحيحاً . ويعتمد ذلك على معدلات المواليد . وبافتراض بقاء الأشياء الاخرى على ما هي عليه - فإن اية زيادة في معدل المواليد تؤدي الى ارتفاع نسبة الشباب من مجموع السكان. واذا كانت معدلات المواليد تنخفض كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية ، فإن هذا سوف يرفع متوسط عمر السكان . وحين نأخذ في عين الاعتبار اختلاف نسبة الاستهلاك الى الدخل بين مجموعات الاعمار المختلفة فإن الزيادة في متوسط عمر السكان تؤدي الى تغير في دالة الاستهلاك الكلي . كما تؤدي زيادة متوسط العمر ، كذلك ، الى زيادة استهلاك سلع وخدمات معينة والى انخفاض الطلب على سلع وخدمات اخرى . ويعود هذا في المقام الاول الى اختلاف انماط الاستهلاك بين مجموعات الاعمار المختلفة .

ومع ان التوزيع العمري للسكان على الاستهلاك، له اهميته فلسنا في حاجة الى ان نورط انفسنا في هذا الامر ما دام التوزيع العمري للسكان لا يتغير الا بقدر ضئيل في الاجل القصير ، وما دمنا نركز على نظريات الاجل القصير في تحديد الدخل .

ان تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية الاخرى ، مثل التعليم والمهنة على الاستهلاك قد تدرس بنفس الطريقة التي درست بها آثار العمر ، ولكن لما كانت هذه العوامل لا تتغير بمعدل سريع في الاجل القصير ، فإنها ليست محددات هامة للاستهلاك وعليه سوف ندرس محددات اخرى للاستهلاك .

الثروة Wealth

تدخل الثروة - صراحة او ضمنياً - ضمن دالة الاستهلاك الكلي كمحدد للاستهلاك . فهي تلعب على سبيل المثال ادواراً عدة في مقولة فريدمان عن الدخل الدائم .

أولاً :- يتحدد الدخل الدائم بالثروة وكما ناقشنا ، فإن الدخل الدائم هو المقدار الذي تستطيع ان تنفقه الاسرة على الاستهلاك ، بينما تبقى ثروتها دون ان تمس .

وبالرغم من الثروة لا تظهر صراحة في دالة استهلاك فريدمان $(C_p = ny_p)$ فإنها تدخل ضمنيا في الدخل الدائم كمتغير .

ثانياً :ـ ان الثروة ، او نسبة الدخل الدائم المشتق من الثروة غير البشرية . الى الدخل الدائم . تساعد في تحديد نسبة (n) بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم . ووفقاً لفريدمان فإن الافراد يدخرون ـ جزئياً ـ لمواجهة الحالات الطارئة او الملحة . وبعض اشكال الثروة تعتبر ملائمة أكثر من غيرها كاحتياطي . وهو يعتقد ان الثروة غير البشرية بالذات (مثل الاصول السائلة) تفضل غيرها من صور الثروة البشرية (التي تعكس مكتسبات الفرد من العمل).ويعزى السبب في ذلك الى انه من السهل ان نفترض اعتماداً على الثروة غير البشرية بدلاً من الاعتماد على المكاسب المحتملة . وعليه اذا كان جزء كبير من الدخل الدائم مشتقاً من عناصر غير العمل (اصول سائلة ، سندات) فإن الادخار يصير ضئيلاً . وبالتالي كان المعدل (n) اكبر لكل من الاستهلاك الدائم والدخل الدائم . وفي الاجل القصير يكون الجزء من الدخل الدائم المشتق من الثروة غير البشرية ثابتاً او هكذا على وجه التقريب .

ومن هنا يتضح لنا ان الثروة محدد هام للاستهلاك في فرض دوره الحياة ، التي صاغها كل من البرت اندو وفرانكو مودلياني Albert Ando and Franco Modigliani. وفي ظل فرض دوره الحياة فإن الاستهلاك الحالي Current consumption يعتبر دالة في الدخل الحالي غير الناجم عن الملكية (Nonproperty income) والدخل السنوي المتوقع غير الناجم عن الملكية والثروة ، والذي تتحدد قيمته الصافية كما يلي :

$$C_t = b_1 Y_t + b_2 Y^e_t + b_3 A_{t-1}$$

حيث C_t تمثل الاستهلاك في الفترة (t) بينما تشير Y_t للدخل غير الناجم عن الملكية في الفترة (t) وتمثل Y^e_t الدخل السنوي المتوقع غير الناجم عن الملكية ، اما A_{t-1} فهي الثروة الصافية في نهاية الفترة (t-1) و b_1 b_2 b_3 معاملات موجبة تشير الى زيادة الاستهلاك . وقد قام اندو ومودلياني باختبار الفرضية عملياً ، واقتنعا بان النتائج تؤيد فرضيتهما الاساسية ، كما اعتقدا ايضاً ان النتائج تعزز الرأي القائل بان صافي الثروة يعتبر محددا هاماً للاستهلاك .

وقد ضمن بعض الاقتصاديين الاصول السائلة (Liquid assets) وهي احد مكونات الثروة ، بدلاً من الثروة في دالتهم للاستهلاك . ويبرر هذا التضمين غالباً على اساس ان الاصول السائلة بديلاً للثروة ، وان البيانات الاحصائية الخاصة بالاصول السائلة تعتبر اسهل في الحصول عليها من البيانات الاحصائية للثروة . وقد حاول ذيلنر

A.Zellner وهوانج Huang وشاو Chau ان يبرروا تضمين الاصول السائلة في دالة الاستهلاك[١٤] . ولذلك قرروا ان الاصول السائلة تعتبر مقياساً للعوامل الكثيرة القصيرة الاجل والتي تؤثر في الاستهلاك . فقد تخطط الاسرة ـ على سبيل المثال ـ لشراء سلعة معمرة تتطلب انفاقاً كبيراً . وقد تقوم الاسرة بتجميع الاصول السائلة توقعاً للشراء في المستقبل . واذا صح ذلك فإن تجميع الاصول السائلة يشير الى الانفاق الحقيقي . وعلى اساس النتائج العملية ، خلص ذيلنر وآخرون الى ان الاصول السائلة تلعب دوراً هاماً في تحديد الاستهلاك . وقد قام اقتصاديون اخرون من بينهم فيربر R.Ferber بدراسة اثر الاصول السائلة على الاستهلاك . وقد انتهى فيربر Ferber الى ان معظم الدلائل تشير الى ان الاصول السائلة يجب ان تدخل ضمن دالة الاستهلاك[١٥] .

الكسب الرأسمالي Capital-Gain

يثور الجدل على ان المكاسب أو (الخسائر) الرأسمالية تؤثر على الاستهلاك الكلي . اذ ان الكسب الرأسمالي لا بد ان يؤدي الى زيادة الاستهلاك عن طريق زيادة صافي ثروة الفرد ، بينما تؤدي الخسارة الرأسمالية الى تخفيض الاستهلاك . وقد قام عدد من الاقتصاديين بالبحث في هذه العلاقة مثل جون ارينا John Arena الذي وجد انه ليست هناك علاقة بين الاستهلاك الكلي وبين المكاسب والخسائر الرأسمالية في الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٦٤[١٦] وقد توصل الى هذه النتيجة رغم ان اسعار الاوراق المالية كانت متقلبة خلال هذه الفترة ، محققة مكاسب وخسائر رأسمالية كبيرة ، وان كانت المكاسب هي الغالبة . وقدرأى إرينا انه لا توجد اية علاقة بين الاستهلاك الكلي والمكاسب الرأسمالية . ويرجع السبب في ذلك الى ان الاوراق المالية يمتلكها اصحاب الدخل العالي ، الذين لا يستجيب استهلاكهم للتحركات القصيرة الاجل في اسعار الاوراق المالية . وعلى العكس ، فقد ، وجد كول باتيا Kul B.Bhatia ان ثمة علاقة هامة بين الاستهلاك الكلي والمكاسب الرأسمالية[١٧] . وتشير دراسته الى وجود علاقة موجبة بين الاستهلاك الكلي والمكاسب الرأسمالية .

وقد وجد بوزورث B.Bosworth ايضاً ان ثمة علاقة موجبة بين الاستهلاك والمكاسب الرأسمالية[١٨] . ومع ذلك فهو يرى العلاقة ضعيفة ، وان التغير الكبير نسبياً في اسعار الاوراق المالية لا بد وان يغير الاستهلاك ، ويعتقد بوزورث Bosworth ان الانخفاض في اسعار الاوراق المالية في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ قد ادى الى تخفيض الاستهلاك وبذلك اضاف الى الضغوط الانكماشية في هاتين السنتين .

اما فردريك ميشكين F.mishkin فقد وجد دليلاً لعلاقة اقوى بين الاستهلاك واسعار الاسهم[١٩] . كما وجد ايضا ان الانخفاض في اسعار الاسهم قد شارك في زيادة حدة الكساد للسنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٧٥ . وقد قدر ميشكين ان حوالي نصف الانخفاض في الطلب الكلي الذي حدث خلال تلك الفترة يعزى الى الانخفاض في اسعار الاسهم .

ورغم الدراسات الحديثة التي تحاول ان تلقى الضوء على العلاقة القائمة بين الاستهلاك واسعار الاسهم ، فإن ثمة رفضاً لاهمية هذه العلاقة . فربما كان الاستهلاك واسعار الاوراق المالية يرتبطان كلاهما بمتغير ثالث وليكن مثلاً ثقة المستهلك «Consumer confidence» . فإذا كان الامر كذلك فليس ثمة علاقة بين الاستهلاك واسعار الاوراق المالية . ومن وجهة نظر هذا الاحتمال ، فإن عدم التأكد من هذه العلاقة يعتبر اكثر مما تشير اليه الدراسات الحديثة .

سعر الفائدة Interest Rate

افترض الاقتصاديون التقليديون أن الاستهلاك دالة في سعر الفائدة وكان اعتقادهم السائد في تلك الفترة ، ان زيادة سعر الفائدة تشجع الادخار وتعوق الاستهلاك .

ولكن بعدها بدأ الاقتصاديون يشكون في هذه الفرضية من الناحية النظرية والتطبيقية . فزيادة سعر الفائدة قد يشجع الادخار ويعوق الاستهلاك ، ولكن قد يكون له تأثير عكسي . فإذا كانت مدخرات الفرد من أجل الحصول على دخل ثابت في سن التقاعد او في اي وقت آخر ، فإنه سوف يجد نفسه عند اسعار الفائدة الاعلى يستطيع ان يدخر قدراً اقل من دخله الجاري ويحقق هدفه ، لانه في ظل سعر الفائدة الاعلى سوف تكسب مدخراته عائداً اعلى وتنمو بمعدل اسرع . وبالتالي يمكن ان يستمتع باستهلاك جزء كبير من دخله الجاري .

واذا كان افراد المجتمع ككل يستهدفون الادخار ، فإن زيادة سعر الفائدة ينتج عنها نقص في الادخار وزيادة في الاستهلاك ، وهذا عكس ما ذهب اليه الاقتصاديون التقليديون .

وتشير بعض الدراسات التطبيقية الى ان العلاقة بين سعر الفائدة والاستهلاك غير واضحة . ولكن ميشيل بوسكين Micheel J.Boskin وجد ان هناك علاقة قوية نسبيا بين الاستهلاك وسعر الفائدة[٢٠] . وفيما يختص بالعلاقة بين سعر الفائدة والادخار ، فإنه

يعتقد أن مرونة الادخار بالنسبة لسعر الفائدة (Interest elasticity of saving) تساوي نحو ٠,٤ وهذا يعني انه اذا زاد سعر الفائدة بنسبة ١٠ بالمائة فإن الادخار يزيد بمقدار ٤ بالمائة . وبالرغم من استخدامه لمعادلات وادوات تقديرية وتعريفات مختلفة لكل المتغيرات ، فإنه حصل على نفس النتائج تقريباً .

وفي دراسة لاحقة ، انتقد كل من هاوري Howrey وهايمنز Hymans دراسة بوسكين بما في ذلك تعريفاته للمتغيرات الملائمة[٢١] . ولتحديد مقدار الادخار ، فإن المتغير الملائم هو معدل العائد الحقيقي المتوقع بعد خصم الضريبة expected real after-tax rate of return وليس مجرد سعر الفائدة .

ومن ثم فإن معدل التضخم ينبغي ان يخصم من سعر الفائدة للحصول على المعدل الحقيقي للعائد . وبما ان الدخل من الفائدة Interest Income يخضع للضريبة ، فإن المعدل الحقيقي ينبغي ان يتعدل لكي يمثل معدل العائد بعد دفع الضريبة . واخيراً بما ان المعدل الحقيقي للعائد بعد دفع الضريبة قد يتغير في المستقبل نتيجة تغيرات الاسعار فإن المعدل المتوقع يكون هو المتغير المناسب .

ويدعى هاوري وهايمنز ان تعريفات بوسكين للمعدل الحقيقي المتوقع للعائد بعد دفع الضريبة تعتبر غير ملائمة . ولهذا السبب ولاسباب اخرى يريان ان نتائج بوسكين لا يمكن التعويل عليها . وقد خلصا من دراستهما التطبيقية الى انه لا توجد علاقة بين الادخار وسعر الفائدة .

وقد نشرت دراسات اخرى مختلفة عن العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة يؤيد بعضها وجهة النظر القائلة بوجود علاقة موجبة بين الادخار وسعر الفائدة . ويؤيد البعض الآخر الرأي القائل بانتفاء هذه العلاقة[٢٢] . ومن ثم ليس من الممكن ان نحل القضية على اساس الدليل التجريبي القائم . وعلاوة على هذا فإن بعض المشاركين في هذا الجدل يدعون ان القضية لا يمكن ان تحل حتى يتاح قليل من البيانات الكلية . واذا صح هذا فإنه يكون من سوء الطالع ، لان القضية قد ظهرت على ايدي انصار اقتصاديات جانب العرض . ويدعى هؤلاء ـ في الفصل الحادي عشر ـ ان الادخار يستجيب للتغيرات في المعدل الحقيقي للعائد بعد الضريبة ، الذي يشير الى ان الادخار قد يتغير عن طريق التغيرات في معدلات الضريبة . ويزعمون ـ على وجه التحديد ـ ان الانخفاض في معدلات الضريبة يؤدي الى تشجيع الادخار . ومع بقاء العوامل الاخرى على حالها فإن مزيدا من الادخار يؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة التي تؤدي بدورها الى مزيد من الاستثمار .

مستوى الاسعار The Price Level

لقد افترض حتى الآن ان الاستهلاك دالة في الدخل الحقيقي . وعليه فإن الزيادة في الدخل النقدي (Nominal Income) المصحوبة بزيادة مساوية في مستوى الاسعار لن تغير من الاستهلاك الحقيقي . واذا كانت الاسر ـ في الواقع ـ لن تغير استهلاكها الحقيقي عندما تواجه بزيادات بنسب متساوية في الدخل النقدي ومستوى الاسعار (مع افتراض ثبات الثروة الحقيقية) فإنها تعتبر خالية من الخداع النقدي (Free of money illusion) ومن ناحية اخرى اذا لجأت الى تغيير استهلاكها الحقيقي فإنهم ، حينئذٍ ، يواجهون خداعاً نقدياً (experiencing money illusion) .

لقد كان اعتقاد الاقتصاديين لسنوات ان المستهلكين احرار من خداع النقـود ، ويعود ذلك جزئياً من الناحية النظرية الى ان خداع النقود لا ينطوي على أي منطق ، كما لم يثبت بالدراسـة العملية وجـود اي دليل على خداع النقـود . ومـع ذلك ففـي عام ١٩٦٩ ، وجـد كل من برنســون وكليفــوريك William Branson, Alvin Klevorick في دراستهما ، ان خداع النقود يتعلق بدالة الاستهلاك[٢٣] . وقد استخدما بيانات احصائية للفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٦٥) وكانت النتيجة التي تحصلا عليها ان مستوى الاسعار يلعب دوراً هاماً في تحديد نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي في الولايات المتحدة الامريكية . وقد اكتشفا بالذات ان الاستهلاك الحقيقي يزيد كلما زاد الرقم القياسي لاسعار المستهلك (Consumer price index) مع بقاء كل من الدخل الحقيقي والثروة ثابتين ، ويشير هذا الى انه عندما تزيد الاسعار والقيم النقدية للدخل والثروة ، فإن الاسر تأخذ في عين الاعتبار قيمة الزيادة النقدية ، وبالتالي يزداد استهلاكها بنسبة معينة . وفي دراسة اخرى اكتشف رايموند جونسون Raymond M.Johnson دليلاً على خداع النقـود في الـولايات المتحـدة الامريكية ، ولكن بالنسبة لجزء من الفترة (١٩٤٩ ـ ١٩٦٩) ، وهي تشير الى ان نتيجة برانسون ـ كليفوريك لا تنطبق على كل الفترات الزمنية[٢٤] .

وفي دراسة مشابهة ، تناول كل من جوستر Juster وواشتل Wachtel تأثيرات التضخم المتوقع وغير المتوقع على الاستهلاك[٢٥] . ومن الوجهة النظرية ، إذا كانت الاسر تتوقع حدوث التضخم ، فإنها يجب ان تزيد الاستهلاك الحالي . وقد وجد جوستر وواشتل دليلاً يدحض هذا الرأي . فقد خلصا إلى أن التضخم المتوقع له تأثير سلبي صغير على الاستهلاك ، بينما التضخم غير المتوقع له تأثير سلبي كبير . ويعتقد

جوستر وواشتل ان نتائجها تعزز الرأي القائل بأن الارتفاع في الاسعار (المتوقعة أو غيرها) سوف يؤثر عكسياً على ثقة المستهلك وبالتالي على الاستهلاك .

وقد أكدت معظم الدراسات الاحدث على اثر عدم التأكد الناتج عن العملية التضخمية على الادخار[٢٦] . وتشير نتائج هذه الدراسات الى ان المعدلات الاعلى للتضخم تؤدي عن طريق خلقها لمزيد من عدم التأكد الى مزيد من الادخار . ومع ذلك فإن نفس هذه الدراسات تشير الى ان العملية معقدة ، وان الزيادة في الادخار قد تكون مجرد ظاهرة قصيرة الاجل .

ملاحظات ختامية

لقد عرضنا عددا من محددات الاستهلاك . ومن الواضح ان الدخل أكثر هذه المحددات اهمية . ومن ثم فإننا سوف نركز - في الفصول التالية - على العلاقة بين الاستهلاك والدخل . الا اننا سوف نغتنم الفرصة لنتناول العلاقة بين الاستهلاك والثروة . وسوف نفترض ايضاً ان العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل هي دالة الاستهلاك لفرضية الدخل المطلق في الاجل القصير .

اننا نقوم بذلك بسبب التعقيد الذي ينطوي عليه دمج مفهوم الدخل الدائم في الاطار النظري[٢٧] ، ولان فرضية الدخل الدائم لم يؤيدها الواقع . وسوف نحفظ في الذاكرة ، ان التقدير قصير الاجل للميل الحدي للاستهلاك اقل من الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الدائم واكبر من الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي . وسوف نفترض - في الفصل الخامس عشر - ان دالة الاستهلاك المناسبة هي دالة الاستهلاك طويلة الاجل ، حيث يتعامل هذا الفصل مع النمو الاقتصادي وهو مفهوم للاجل الطويل .

الحواشي Notes

(١) John Maynard keynes, The General Theory of Employment, Interest, and money (New york: Harcourt, Brace and Company, 1936), P.96. keynes also discussed other determinants of consumption.

(٢) Simon Kuznets, National Product since 1869 (New york: National Bureau of Economic Research, 1946), P.119.

ثم انظر ايضا Simon kuzets, «Proportion of Capital Formation to National Product, «American Economic Review, 42 (may 1952), 507-26.

(٣) بما ان كينز اكد على ان الاستهلاك يعتمد على المستوى المطلق للدخل ، فإنه لا بد ان يكون قد تناول نشأة فرضية الدخل المطلق . وان كان قد ترك لآخرين ان يشيروا الى انه - في الاجل الطويل - تنتقل دالة الاستهلاك في الاجل القصير الى اعلى ، لينتج عنها دالة الاجل الطويل .

(٤) اقترح ذلك آرثر سميثز وعرض الاسباب الممكنة التي تفسر لماذا تنتقل دالة الاستهلاك للاجل القصير الى اعلى بمرور الزمن . وقد اشار ايضاً الى ان الانتقال قد يرجع الى الاتجاه نحو مزيد من التوزيع المتساوي للدخل . انظر : Arthur Smithies, «Forecasting Postwar Demand», Econometrica, 13 : january 1945.6

(٥) James Tobin, «Relative Income, Absolute Income, and Saving, » in money, Trade, and Economic Growth, Essays in Honor of John H. Williams (New York: Macmillan Inc., 1951), PP.135 - 56.

(٦) James S.Duesenberry, Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1949). Similar hypotheses have been fomulated by Dorothy S.Brady and Rose D.Friedman and by Franco Modigliani. Brady and Friedman. «Savings and the Income Distribution,» in Studies in Income and Wealth, 10 (new York: National Bureau of Economic Research, 1947). 247-65: and Modigliani, «Fluctuations in the Saving Income Ratio: A Problem in Economic forecasting,» ibid.. l i (New York National Bureau of Economic Research. 1949). 369-44.

(٧) Milton Friedman A.Theory of the Consumption Function (New York National Bureau of Economic Research. (1957).

وقد عرض نفس الفرض ، فرض دورة الحياة ، كل من مودلياني وبرومبرج واندو . انظر :

Modigliani and Brumberg. «Utility Analysis and the Consumption Function: An Interpretation of Cross-Section Data, in Post-Keynesian Economics. Kenneth K.Kurihara, ed. (New Brunswick. N.J: Rutgers University Press. 1954). PP.388-436: and Ando and Modigliani, The Life Cycle Hypothesis of Saving: Aggregate Implications and Tests, American Economic Review, 53 (March 1963). 55-84. The article is reprinted in Robert A.Gordon and Lawrence R.Klein eds, Readings in Business Cycles, 10 (Homewood, Ill:. Richard D.Irwin, Inc. 1965). 398-426. Page references are to the reprinted article.

(٨) ان وجود الاستهلاك الانتقالي يحجب اكثر العلاقة الحقيقية . ونظرا لأن استهلاك الانتقالي عشوائي ، فليس ثمة سبب يدعو الى اخذه فى الحسبان عند الشرح .

(٩) Irwin Friend and Irving B.Kravis, Consumption Patterns and Permanent Income. American Economic Review, 47 (May 1957). 536-55

وتؤيد دراسات عملية كثيرة وجهة نظرهما . وعلاوة على هذا يؤيد مودلياني واندرو فرضية دورة الحياة ، ويسلمان بان نتائج اختباراتهما لا تؤيد بالكامل استقلال(n) انظر :

Modigliani and Ando, The Permanent Income and the Life Cycle Hypotheses of Saving Behavior. Comparison and Tests, Proceedings of the Conference on Consumption and Saving (Philadelphia: University of Pennsylvania Press. 1960). PP.167-69.

(١٠) انظر على سبيل المثال :

Mordechai E.Kreinin, Windfall Income and Consumption Additional Evidence, American Economic Review, 51 (June 1961). 388-90, and R.C.Bird and R.G.Bodkin, The National Service Life Insurance Dividend of 1950 and Consumption A Further Test of the Strict Permanent - Income Hypothesis, Journal of political Economy 73 (October 1965). 499-515

(١١) انظر على سبيل المثال :

Paul J.Taubman, Permanent and Transitory Income Effects Review of Economics and Statistics, 47 (February 1965). 38-43: James M.Holmes a Direct Test of Friedman's Permanent Income Theory, Journal of the American Statistical Association, 65 (September 1970). 1159-62: and Prem S.Laumas and khan A.Mohabbat, the

Permanent Income Hypothesis: Evidence from Time - Series Data, American Economic Review 62 (September 1972). 730-34.

(١٢) Franco Modigliani and Charles Steindel. Is a Tax Rebate an Effective Tool for Stabilization Policy? Brookings Papers on Economic Activity. no. 1 (1977). 175-203 See also Alan S.Blinder, Temporary Income Taxes and Consuner Spending Journal of Political Economy 89 (February 1981). 26-53

(١٣) هذه النتيجة متفق عليها بين الاقتصاديين ، انظر على سبيل المثال :
Robert Eisner. «What Went Wrong»? Journal of Political Economy 79 (May-June 1971). 632.Arthur M.Okun has argued to the contrary.
وانظر ايضا :
Okun, the Personal Tax Surcharge and Consumer Demand, 1968 - 70, Brooking Papers on Economic Acticity. no. I (1971): 167-212 For Comments on Okun's view,
وانظر ايضا :
William L.Springer, «Did the 1968 Surcharge Really work»? American Economic Review 65 (September 1975). 644-59 See also, Okun, «Did the 1968 Surcharge Really work»? Comment American Economic Review 67 (March 1977). 166-69 and Springer, «Did the 1968 Surcharge Really Work»? Reply. «American Ecomonic Review», 67 (March 1977). 170-72.

(١٤) يعرفون الاصول السائلة بانها ما يحوزه المستهلك من عملات وودائع تحت الطلب ومدخرات وسندات الادخار الامريكية .
A.Zellner, D.S.Huang, and L.C.Chau, Further Analysis of the Short-run Consumption Function with Emphasis on the Role of Liquid Assets, Econometrica, 33 (july 1965). 573.

(١٥) Robert Ferber, Consumer Economics, A Survey, Journal of Economic Literature. II (December 1973), 1313.

(١٦) John J.Arena, Postwar Stock Market Changes and Consumer Spending, Review of Economics and Siatistics, 47 (November 1965). 379-91,

(١٧) Kul B.Bhatia «Capital Gains and the Aggregate Consumption Function», American Economic Review 62 (December 1972), 866-79.
ومع هذا انظر :
Michael B.McElory and J.C.Poindexter, «Capital Gains and the Aggregate Consumption Function: Comment, American Economic Review, 65 (September 1975), 700-703.

(١٨) Barry Bosworth, The Stock Market and the Economy, Brookings Papers on Economic Activity no. 2 (1975). 257-90
انظر ايضا :
Irwin Friend and Charles Lieberman, Short Run Asset Effects on Household Saving and Consumption: The Cross-Section Evidence, American Economic Review, 65 (September 1975). 624-33.

(١٩) اكد ميشكين في دراسته على اهمية تناول البنود المختلفة منفصلة لميزانية المستهلك انظر :
Frederic S.Mishkin, «What Depressed the Consumer»? The Household Balance Sheet and the 1973-75 Recession, Brooking Papers on Economic Activity no. 1 (1977). 123-64.

(٢٠) Michael J.Boskin, Taxation, Saving and the Rate of Interest», Journal of Political Economy, 86 (April 1978). s3-s27.

(٢١) E.Philip Howrey and Saul H.Hymans, «The Measurement and Determination of Loanable- Funds Saving», Brookings Papers on Economic Activity no. 3 (1978). 655-685.

(٢٢) ومن امثلة الرأي الاول شالز ستيندل :
«The Determinants of Private Saving», in Board of Governors of the Federal Reserve System, Public Policy and Capital Formation (Washingtion, D.C.Board of Govemros of the Federal Reserve System, 1981). PP. 101.114

ومن امثلة الرأي الآخر جورج فورستنبرج انظر :
George M. von Furstenberg, «Saving», in Henry J. Aaron and Joseph A. Pechman (eds.), How Taxes Affect Economic Behavior (Washington, D. C.: The Brookings Institution, 1981), pp. 327-90.

وقد عرض جيلفا سون كثيرا من هذه الدراسات ، وهو يعتقد ان جزء كبيرا منها ، بما فيه رأيه ، تؤيد الرأي القائل بوجود علاقة عكسية بين الاستهلاك وسعر الفائدة . انظر :
Gylfason, «Interest Rates, Inflation, and the Aggregate Consumption» Function Review of Economics and Statistics. 63 (May 1981). 33 -45.

(٢٣) William H.Branson and Alvin K.Klevorick, «Money Illusion and the aggregate Consumption Function», American Economic Review, 59 (December 1969). 832-49.

(٢٤) Raymond M.Johnson, «The Empirical Question of Money Illusion in the United States: Its Implications for Patinkin - Type Model», (unpublished doctoral dissertaion, Oklahoma State University. 1973).

(٢٥) F.Thomas Juster and Paul Wachtel, «Inflation and the Consumer», Brookings Papers on Economic Activity, no 1 (1972). 71-114; and A Note on Inflation and the Saving Rate», Brooking Papers on Economic Activity, no 3 (1972). 765-78.

(٢٦) لمناقشة كثير من هذه الدراسات انظر :
Paul Wachtel, «Inflation and the Saving Behavior of Households: A Survey», in George M.von Furstenberg (ed). The Government and Capital Formation (Cambridge, Mass: Ballingre Publishing Company, 1980). PP.153-74.

(٢٧) هناك محاولات عديدة لدمج مفهوم الدخل الدائم في اطار الدراسات الكلية . انظر .
David Laidler, «The Permanent- Income Concept in a macro - economic Model», Oxford Economic Papers, 20 (March 1968), 11-23: and Barry Schecter and John Pomery, «Permanent Income in a Macro - economic Model: A Correction», Oxford Economic Papers, 23 (November 1971), 456-57; or Fred R.Glahe, «A Permanent Restatement of the IS-LM Model», American Economist, 17 (Spring 1973), 158-67.

اسئلة للمراجعة

(١) استخدم التقارير الاقتصادية والاحصائية او اية مصادر اخرى للحصول على بيانات عن الاستهلاك الحقيقي والناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، ثم ارسم هذه البيانات .

(٢) بما ان الاغنياء يستهلكون نسبة من دخولهم اصغر من الفقراء ، فقد يقترح البعض ان يعاد توزيع الدخل من الاغنياء الى الفقراء من اجل زيادة الاستهلاك . حاول ان تقوم هذا الرأي على اساس فرضية الدخل المطلق . واذا كان هذا الرأي خاطئا . فهل يعني ان اعادة توزيع الدخل غير مرغوب فيها ؟

(٣) فيما يختص بدالة الاستهلاك :

أ ـ اذكر الاختلافات بين دوال الاستهلاك في الاجلين القصير والطويل .

ب ـ باستخدام فرضية الدخل المطلق، وضح كيف يتطابق نموذجا دالة الاستهلاك .

(٤) قارن بين فرضيتي الدخل المطلق والدخل النسبي واثارهما الضمنية .

(٥) اشرح مع التقويم والنقدفرضيةالدخل الدائم .

(٦) ناقش المزايا والعيوب المصاحبة للتخفيض الضريبي والتغيرات المؤقتة في الضرائب فيما يتعلق بالسياسة المالية .

(٧) ما هو تأثيركل مما يأتي على الاستهلاك (مفترضا ان الدخل والمتغيرات الاخرى ثابتة) ؟ مدافعا عن وجهة نظرك :

أ ـ الخوف من ان يشرف العالم على نهايته في العام القادم .

ب ـ الزيادة في المدفوعات التحويلية الحكومية .

جـ ـ هجرة السكان من الريف الى المناطق الحضرية .

د ـ الزيادة في سعر الفائدة .

هـ ـ الزيادة في الثروة .

و ـ الزيادة في السكان .

(٨) طبقا لهذا الكتاب ، يعتمد الاستهلاك اساسا على الدخل الممكن التصرف فيه ، كما يعتمد ايضا على متغيرات اخرى . اذكر باختصار اهم هذه المتغيرات .

قراءات مقترحة SUGGESTED READING

ANDO, ALBERT, and FRANCO MODIGLIANI, «The Life Cycle» Hypothesis of Saving: Aggregate Implications and Tests, «American Economic Review, 53 (March 1963), 55-84

DOLDE, WALTER, «Temporary Taxes as Macroeconomic Stabilizers», American Economic Review, 69 (May 1979), 81-85.

DUESENBERRY, JAMES S. Income, Saving, and the Theory of Consumer Behavior. Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1949.

FERBER, ROBERT, «Consumer Economics, A Survey», Journal of Economic Literature, ll (December. 1973), 1303-42.

FRIEDMAN. MILTON, A Theory of the Consumption Function. New York: National Bureau of Economic Research. 1957.

KEYNES, JOHN MAYNARD, The General Theory of Employment, Interest, and Money. New York: Harcourt, Bracc and Company, 1936.

الفصل السادس
الاستثمار والتوازن في سوق المنتجات

الفصل السادس
الإستثمار والتوازن في سوق المنتجات

يعتمد الاستثمار ـ شأنه شأن الاستهلاك ـ على عدد من المتغيرات . وسوف يخصص اغلب هذا الفصل لمناقشة هذه المتغيرات ، الى جانب نظريات مختلفة لسلوك الاستثمار .

وفي نهاية هذا الفصل ، يدرس التوازن في سوق المنتجات كما تشتق العلاقة بين المعدل السوقي لسعر الفائدة ومستوى توازن الدخل . وهذه العلاقة تسمى منحنى IS وهي علاقة سوف تفيدنا في الفصول القادمة .

وفي حسابات الدخل القومي يقسم الاستثمار الى المباني غير السكنية وادوات الانتاج المعمرة والمباني السكنية والتغير في المخزون .

ومع ذلك فإن المناقشة القادمة سوف تتناول غالباً ـ وعلى وجه الحصر ـ الاستثمار في المباني غير السكنية وادوات الانتاج المعمرة ، او للاختصار المصانع والمعدات[1] Plant and Equipment .

الاستثمار والقيمة الحالية لتيار الدخل المستقبلي

Investment and the Present Value of A Future Income Stream

من المسلم به ان المنظمين يستثمرون في المصانع والادوات الجديدة ، لانهم يعتقدون انها سوف تكون مربحة . وليس يخفى ان العائد على الاستثمار في المصانع والمعدات ، يوزع على عدد من السنوات . فعلى سبيل المثال ، فإن المنظم قد يتوقع ارباحاً من مشروع معين تتراكم خلال مدة خمس سنوات . وبذلك تتعقد عملية اتخاذ قرارات الاستثمار ، لان قيمة الارباح المحققة في المستقبل القريب تكون اكبر من قيمة الارباح المحققة في المستقبل البعيد ، فالارباح المحققة في المستقبل القريب قد تقرض عند المعدل السوقي للفائدة . لذلك فهي تكون اكثر قيمة . وكنتيجة لهذا فإن المديرين لا يستطيعون ببساطة ان يجمعوا ارباح مختلف السنوات ، وان يقارنوا الارباح الاجمالية

مع تكلفة المشروع الاستثماري . انهم ينبغي ان يستخدموا منهجا اكثر صعوبة لتحديد ما اذا كان المشروع قادراً على تحقيق ربح .

والوصول الى صيغة لتحديد القيمة الحالية للدخل Present value of income الذي يتراكم خلال عدد من السنوات نسوق المثال التالي :

نفترض ان فرداً يتلقى ١١٠٠ ريالاً في سنة واحدة ، فإذا كان المعدل السوقي للفائدة ١٠٪ فكم تعادل ١١٠٠ ريالاً اليوم ؟ وبعبارة اخرى لو كان المعدل السوقي للفائدة ١٠٪ . . ما هي القيمة الحالية لـ ١١٠٠ ريالاً الواجبة الدفع بعد سنة واحدة ؟ ببساطة فإن القيمة الحالية ١١٠٠ ريالاً الواجبة الدفع في سنة واحدة هي المقدار الذي يجب ان يقرضه الفرد لمدة عام بالمعدل السوقي للفائدة ليحصل على ١١٠٠ ريالاً في نهاية السنة . وفي هذه الحالة فإن القيمة الحالية هي ١٠٠٠ حيث يستطيع الفرد ان يقرض ١٠٠٠ ريال بالمعدل السوقي للفائدة اي ١٠٪ ويحصل في نهاية العام على ١١٠٠ ريالاً (اي القيمة الاصلية وهي ١٠٠٠ ريال زائداً الفائدة التي كسبها خلال العام وهي ١٠٠ ريال[٢]) . وهذا يعني ان القيمة الحالية لمبلغ ١١٠٠ ريالاً الواجبة الدفع في نهاية عام واحد ، يجب ان تكون ١٠٠٠ ريال .

ودعنا نفترض ان الفرد يرغب ان يبيع حقه في المبلغ الواجب الدفع ١١٠٠ ريالاً بعد سنة واحدة . حينئذٍ لن يجد من لديه الرغبة ليدفع اكثر من ١٠٠٠ ريالاً . وعلى سبيل المثال نفترض انه يحاول ان يبيع حقه بمبلغ ١٠٥٠ ريالاً . فإذا كان المعدل السوقي للفائدة ١٠٪ ، فإنه لن يجد مشترين حيث ان المشترين يستطيعون ان يقرضوا ١٠٥٠ ريالاً لمدة عام وان يحصلوا في نهاية العام على ١١٥٥ ريالاً (اي المبلغ الاصلي وقدره ١٠٥٠ ريالاً مضافاً اليه الفائدة لمدة عام وقدرها ١٠٥ ريال) .

واذا كان البعض يرغب في شراء هذا الحق ، فإن المشتري سوف يحصل على ١١٠٠ ريال فقط في نهاية العام . ونتيجة لهذا فإنه ليس من المصلحة المالية للمشترين المحتملين ان يشتروا هذا الحق بمبلغ ١٠٥٠ ريالاً او باي مقدار اكبر من ١٠٠٠ ريالاً ، لانهم قد يقرضون ١٠٠٠ ريال عند سعر فائدة ١٠٪ ويحصلون في نهاية العام على ١١٠٠ ريال .

وبالمثل ليس من المصلحة المالية بالنسبة للمالك ان يبيع هذا الحق باقل من ١٠٠٠ ريال ولنفترض ان المالك يريد ان يبيع الحق بمبلغ ٩٥٠ ريالاً ويقرض العائدات بسعر فائدة ١٠٪ . حينئذٍ فإنه في نهاية العام يجب ان يحصل على ١٠٤٥ ريالاً (المبلغ الاصلي

٩٥٠ ريالاً زائداً فائدة عام وقدرها ٩٥ ريالاً) . ومن الواضح انـه لو استمـر محتفظاً بحقه ، لحصل على ١١٠٠ ريال . ونتيجة لهذا فإنه ليس من مصلحته المالية ان يبيع هذا الحق بـ ٩٥٠ ريالاً وباي مقدار اقل من ١٠٠٠ ريال .

حيث لا يوجد من يرغب في شراء هذا الحق بمبلغ ١١٠٠ ريال تدفع بعد سنة واحدة بأكثر من ١٠٠٠ ريال . عندما يكون معدل الفائدة ١٠٪ لا يرغب المالك في ان يبيع باقل من ١٠٠٠ ريال فإن القيمة الحالية للحق يجب ان تكون ١٠٠٠ ريال . وبالمثل فإن قيمته السوقية او الثمن يجب ان يكون ١٠٠٠ ريال

ولقد اعتبرنا هذا المثال المبسط وسيلة لشرح مبدأ القيمة الحالية ونحاول الآن ان نعرض معادلة عامة لحساب القيمة الحالية لتيار الدخل المستقبلي ـ ونحـن نعنـي بتيار الدخل المستقبلي future income stream سلسلة الدخول المتراكمة خلال الزمن .

دعنا نفترض ان فرداً ما معه مبلغاً اصلياً هو P_0 ليقرضه بسعر الفائدة السوقية i . وعلى هذا فإنه سوف يحصل في نهاية العام على P_1 ريال حيث P_1 تساوي المبلغ الاصلي P_0 زائداً الفائدة التي حصل عليها خلال العام ip_0 . ورياضياً فإن :

$$P_1 = P_0 + ip_0 = P_0 (1 + i)^1 \quad (٦ - ١)$$

ونفترض ان هذا الفرد يقرض المبلغ الذي معه في نهاية العام الاول لمدة عام آخر . فإنه في نهاية العام الثاني سوف يكون معه P_2 ريال حيث P_2 تساوي المبلغ الذي كان معه في نهاية العام الاول P_1 زائداً الفائدة التي حصل عليها خلال العام الثاني ip_1 . ونعبر عن ذلك رياضياً كما يلي :

$$P_2 = P_1 + ip_1 = P_2 (1 + i)^1$$

حيث P_1 تساوي $P_0 (1 + i)$ في المعادلة (٦-١) وبالتعويض نحصل على

$$P_2 = P_0 (1 + i)(1 + i) = P_0 (1 + i)^2 \quad (٦ - ٢)$$

وبالمثل نفترض ان هذا الشخص يقرض المبلغ الذي معه في نهاية السنة الثانية لمدة عام آخر . وعلى ذلك فإنه في نهاية العام الثالث سوف يحصل على P_3 ريال ، حيث P_3 تساوي المبلغ الذي كان معه في نهاية العام الثاني زائداً الفائدة التي حصل عليها خلال العام الثالث ip_2 . ورياضياً نجد ان :

$$P_3 = P_2 + ip_2 = P_2 (1 + i)$$

وحيث ان P_2 تساوي $P_0 (1 + i)^2$ في المعادلة رقم (٦ ـ ٢) فإنه بالتعويض نحصل على :

$$P_3 = P_0(1+i)^2(1+i) = P_0(1+i)^3 \qquad (٦ - ٣)$$

وبدلاً من الاستمرار بهذه الطريقة دعنا نحاول تأسيس صيغة عامة لتحديد المبلغ P_n الذي ينبغي ان يحصل عليه الفرد في نهاية n من السنوات اذا هو اقرض المبلغ الاصلي P_0 بالمعدل السوقي للفائدة i لعدد n من السنوات . ويجب ان نلاحظ ان المعادلات (٦-١) حتى (٦-٣) تحتوي على الحدين P_0 و$(1+i)$. ومعنى ذلك ان الصيغة العامة لا بد ان تحتوي على الحدين وان نلاحظ ايضاً انه عندما n تساوي 1 في المعادلة (٦-١) فإن الحد $(1+i)$ يرفع الى القوة الاولى . وبالمثل عندما n تساوي ٣ في المعادلة (٦-٣) فإن الحد $(1+i)$ يرفع الى القوة الثالثة . وبناء على ذلك تكون الصيغة العامة هي :

$$Pn = P_0(1+i)^n \text{..........} \qquad (٦ - ٤)$$

وهكذا اذا اقرض فرد ما مبلغ P_0 ريال لمدة n من السنوات بالمعدل السوقي للفائدة i فإنه سوف يحصل على P_n ريال في نهاية n من السنوات .

ان القيمة الحالية للدخل الذي يقبض بعد n من السنوات يساوي المبلغ الذي يجب ان يقرضه الفرد بالمعدل السوقي للفائدة i للمدة n من السنوات من اجل ان يحصل على مبلغ معين هو P_n . وهكذا فإن المعادلة (٦ - ٤) تستخدم لتحديد القيمة الحالية للدخل الذي يقبض في تاريخ معين في المستقبل .

ولنفترض ان فرداً ما يتلقى دخلاً قدره P_n ريال في n من السنوات وان المعدل السوقي للفائدة هو i . وعلى هذا فإنه بحل المعادلة (٦-٤) لحساب قيمة P_0 نجد ان القيمة الحالية للدخل المستقبلي future income تساوي P_n مقسومة على $(1+i)^n$.

وفي صيغة معادلة :

$$P_0 = \frac{P_n}{(1+i)^n} \qquad (٦ - ٥)$$

وهكذا فإنه بصفة عامة ، اذا تلقى فرد P_n من الريالات في n من السنوات فإنه يجب ان يخصم discount الدخل المستقبلي بتطبيق المعادلة رقم (٦-٥) من أجل تحديد قيمته الحالية .

ولمزيد من الوضوح نعيد دراسة المثال السابق وهو انه اذا تلقى فرد مبلغ ١١٠٠ ريال في سنة واحدة ، وكان المعدل السوقي للفائدة هو ١٠٪ فإننا نحصل على :

$$P_0 = \frac{1100}{(1+0.10)^1} = \frac{1100}{1.1} = 1.$$

وهكذا نحصل على نفس الاجابة التي حصلنا عليها في البداية مستخدمين هذا المنهج البديهي .

وتشير المعادلة (٦ ـ٥) الى علاقة عكسية بين القيمة الحالية P_0 للدخل المستقبلي والمعدل السوقي للفائدة i . وهكذا فإنه اذا تناقص المعدل السوقي للفائدة ، فإن القيمة الحالية للدخل المستقبلي ترتفع .

ولنفترض ان المعدل السوقي لسعر الفائدة هو ٥٪ بدلاً من ١٠٪ وهذا يعني ان القيمة الحالية الواجبة الدفع لمبلغ ١١٠٠ ريال بعد سنة واحدة هي ١,٠٤٧٦٢ حصلنا عليها بتطبيق المعادلة (٦ـ٥) عندما $P_1 = 1.100$ ، $i = 0.05, n = 1$ ، بدلاً من ١,٠٠٠ ريال .

وهكذا فإنه في وجود المعدل الادنى للفائدة ، فإن الحق في القيمة الواجبة الدفع ١١٠٠ ريال بعد سنة واحدة . يكون اكثر قيمة عن ذي قبل . ففي نطاق معدل الفائدة الادنى ، فإن المشتري المحتمل يجب ان يقرض مبلغاً اكبر ١,٠٤٧٦٢ ريال ليحصل على ١١٠٠ ريال في نهاية السنة . ومن ثم فإن الحق في المبلغ الواجب الدفع وهو ١١٠٠ ريال في نهاية العام يساوي اكثر من ذي قبل .

وباستخدام المعادلة (٦ـ٥) يمكن حساب القيمة الحالية للدخل المتراكم في تاريخ محدد في المستقبل . ولنفترض ان هناك سلسلة من الدخول الممكن دفعها في تواريخ مستقبلية : P_1 في نهاية السنة الاولى ، وP_2 في نهاية السنة الثانية . وهلم جرا ، فإننا قد نحسب القيمة الحالية لتيار الدخل المتراكم خلال n من السنوات بواسطة تطبيق المعادلة (٦ ـ ٥) لكل دخل ، ثم نجمع النتائج .

ان القيمة الحالية لـ P_1 هي $P_1 / (1+i)^1$ والقيمة الحالية لـ $P_2 / (1+i)^2$ وهلم جرا . وبعد الجمع نجد ان الصيغة العامة لتحديد القيمة الحالية لتيار الدخل هي :

$$P_v = \frac{P_1}{(1+i)^1} + \frac{P_2}{(1+i)^2} + \cdots\cdots + \frac{P_n}{(1+i)^n} \qquad (٦ - ٦)$$

حيث ان :

P_v هي القيمة الحالية لتيار الدخل

P_1 تمثل الدخل الواجب الدفع في نهاية العام الاول .

P_2 تمثل الدخل الواجب الدفع في نهاية العام الثاني .

P_n تمثل الدخل الواجب الدفع في نهاية n من السنوات .

i تمثل معدل الفائدة السوقية .

n تمثل الزمن .

وكتطبيق دعنا ندرس القيمة الحالية لنوع معين من السندات ونفترض ان مالك هذا السند يتلقى P ريال في نهاية كل عام لمدة n من السنوات .

ونفترض اضافة الى ذلك ان المالك يتلقى P ريال عندما يستحق السند الواجب الاداء في نهاية n من السنوات . واذا كان معدل الفائدة i فإن القيمة الحالية للسند التي يمكن الحصول عليها بتطبيق المعادلة ٦ ـ ٦ هي :

$$P_v = \frac{R}{(1+i)^1} + \frac{R}{(1+i)^2} + \ldots\ldots + \frac{R}{(1+i)^n} + \frac{P}{(1+i)^n}$$

وتمثل $R/(1+i)^n, R/(1+i)^2, R/(1+i)^1$ القيمة الحالية لـR من الريالات الواجبة الدفع في نهاية السنة الاولى والثانية وn من السنوات على التوالي ، اما $P/(1+i)^n$ فهي تمثل القيمة الحالية لـP من الريالات الواجبة الدفع في موعد استحقاق السند في n من السنوات . والقيمة الحالية لسند هي مجموع هذه الحدود الفردية .

وكما تبين من قبل ، هناك علاقة عكسية بين القيمة الحالية للسند وبين معدل الفائدة السوقية i إذ لو انخفض هذا المعدل ، فإن القيمة الحالية للسند تزداد ، وتنشأ هذه العلاقة لانه مع انخفاض معدل الفائدة فإن الفرد يجب ان يقرض كمية اكبر من النقود لكي يخلق تياراً مساوياً من الدخل . ومن ثم فإن مالك السند يجد ان السند يساوي ما هو أكثر . ومع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، كلما تزايدت فترة استحقاق السند زاد التغير في قيمته الحالية بفعل تغير معين في معدل الفائدة . وهذا يعني ان السندات طويلة الاجل لا بد ان تواجه تقلبات سعرية اكبر مما تواجهه السندات قصير الاجل . وتلك هي طبيعة للاشياء .

قرار الاستثمار The Investment Decision

نفترض ان شخصاً ما يرغب في شراء سند معين . ولكي يقرر شراء هذا السند ، فإن المشتري المحتمل سوف يحسب القيمة الحالية لتيار الدخل الخاص بهذا السند ومقارنتها مع تكلفة هذا السند . واذا تجاوز هذا التقدير للقيمة الحالية للسند تكلفته ، يكون شراء هذا السند مربحاً وسوف يقدم المشتري المحتمل على ذلك . اما اذا كان تقدير القيمة الحالية للسند اقل من تكلفته ، فإن هذا المشتري لن يشتري ذلك السند .

ان قرار الاستثمار في المصانع او الادوات يتضمن نفس النوع من التحليل . فالمستثمر المحتمل يجب ان يحسب القيمة الحالية لتيار الدخل المصاحب للمشروع الاستثماري ويقارنه مع نفقات المشروع . ومع ذلك فإن العملية تبدو اكثر صعوبة بسبب عدم التأكد الذي يصاحب هذا المشروع الاستثماري .

وبالنظر الى السندات فإن تقدير تيار الدخل لا يثير مثل هذه المشكلة حيث ان المعلومات المطلوبة تطبع عادة على وجه السند .

ومن ناحية اخرى فإن هناك صعوبة لتقدير تيار الدخل المصحوب بزيادة في الطاقة الانتاجية . اذ يتطلب ذلك تقديرات عاماً بعد عام للزيادة في الناتج المرتبطة بالزيادة في الطاقة الانتاجية والسعر او الاسعار التي يمكن عندها بيع الناتج الاضافي ، وتكلفة التشغيل المصاحبة للمشروع .

وبعد الحصول على هذه التقديرات نحسب الدخل الصافي عن طريق طرح نفقات التشغيل الناشئة عن الزيادة في الطاقة الانتاجية في كل عام من عائد المشروع في السنة المناظرة . وحينئذٍ فقط فإن المستثمر المحتمل يكون لديه تقدير لتيار الدخل الصافي الخاص بهذا المشروع :

ويعد الحصول على تقدير لتيار الدخل الصافي ، فإن المستثمر المحتمل يستطيع ان يحسب قيمته الحالية ويقارن النتيجة مع نفقات المشروع . فإذا كانت القيمة الحالية لتيار الدخل الخاص بالمشروع اعظم من نفقاته فإن المستثمر المحتمل يجب ان يقيم المشروع . اما اذا كانت القيمة الحالية لتيار هذا الدخل اقل من نفقاته ، فإن المستثمر المحتمل لا ينبغي ان يشرع في اقامته .

وفي عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ، فإن معدل الفائدة السوقية يلعب دوراً هاماً . اذ يستخدم معدل الفائدة لخصم تيار الدخل المستقبلي الذي يولده المشروع

الاستثماري . وحينئذٍ تقارن القيمة الحالية لتيار الدخل المستقبلي مع نفقات المشروع حتى يتخذ القرار الاستثماري .

واذا تغير معدل الفائدة فإن القيمة الحالية لتيار الدخل تتغير . وكنتيجة لذلك فإن المشروعات الاستثمارية التي تعتبر مربحة عند معدل الفائدة السابق قد تكون غير مربحة عند المعدل الجديد والعكس بالعكس . وهكذا فإن الاستثمار يعتمد ، جزئياً على سعر الفائدة السوقية .

وهناك وجهة نظر بديلة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تركز بوضوح على اهمية المعدل السوقي للفائدة . وفي ظل اسلوب القيمة الحالية ، فإن المقارنة تكون بين القيمة الحالية P_v لتيار الدخل المستقبلي الذي يولده المشروع الاستثماري مع نفقات المشروع Q . اما في ظل المنهج البديل، فإن المقارنة تكون بين الكفاءة الحدية للاستثمار ، r وبين المعدل السوقي للفائدة ، i .

ان الكفاءة الحدية للاستثمار ، هي سعر الخصم الذي يحقق التساوي بين نفقات المشروع والقيمة المخصومة لتيار الدخل المستقبلي الذي يولده المشروع .

والصيغة العامة لحساب القيمة الحالية لتيارالدخل المستقبلي هي :

$$P_v = \frac{P_1}{(1+i)^1} + \frac{P_2}{(1+i)^2} + \cdots + \frac{P_n}{(1+i)^n}$$

ولكي نحسب الكفاءة الحدية للاستثمار ، r ، نحصل على تقديرات تكلفة المشروع Q وتيار الدخل المستقبلي الذي يولده المشروع P_1, P_2, P_n وهذه القيم يعوض عنها في الصيغة العامة التالي لكي نحصل علي :

$$Q = \frac{P_1}{(1+r)^2} + \frac{P_2}{(1+r)^2} + \cdots\cdots + \frac{P_n}{(1+r)^n}$$

التي يجب ان تحل للحصول على قيمة المجهول ، r ، ويشار الى تعبير الكفاءة الحدية للاستثمار في الغالب على انه المعدل الداخلي للعائد internal rate of return .

وبعد حساب الكفاءة الحدية للاستثمار ، r ، فإن المستثمر المحتمل يجب ان يقارن بينها وبين معدل الفائدة السوقية ، i ، فإذا كانت الكفاءة الحدية للاستثمار اقل من معدل

الفائدة السوقية فإن المشروع الاستثماري يكون غير مربح ، او على الاقل اقل ربحية عن البديل الاخر ، وهو اقراض المال بمعدل الفائدة السوقية . وهكذا فإن المستثمر المحتمل لا ينبغي ان يقدم على الاستثمار في المشروع .

ومن ناحية اخرى اذا كانت الكفاءة الحدية للاستثمار r اكبر من المعدل السوقي للفائدة ، i ، فإن المشروع الاستثماري يكون مربحاً او على الاقل أكثر ربحية من اقراض الاموال عند المعدل السوقي للفائدة .

وعلى ذلك فإن المستثمر المحتمل يجب ان يقدم على المشروع حتى اذا اضطر الى ان يقترض كل او جزء من الاموال اللازمة بالمعدل السوقي للفائدة .

ولكي نزيد الامر وضوحاً ، دعنا نفترض ان الكفاءة الحدية للاستثمار في مشروع معين تقدر بـ ١٠٪ فإذا كان المعدل السوقي للفائدة ١٢٪ فإن المستثمر المحتمل لن يقدم على الاستثمار في المشروع . فإذا انخفضت الفائدة الى ٨٪ فإن المشروع يصبح عندئذٍ مربحاً . وكنتيجة لذلك فإن المستثمر المحتمل ينبغي ان يقدم على تنفيذ المشروع .

وفي عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ، فإن المعدل السوقي للفائدة يلعب دوراً هاماً . فإذا كان سعر الفائدة عال جداً (أكبر من الكفاءة الحدية للاستثمار) فإن المشروع يكون غير مربح . ومن ناحية اخرى اذا كان سعر الفائدة منخفضاً بشكل واضح (اقل من الكفاءة الحدية للاستثمار) فإن المشروع يكون مربحاً . وكنتيجة لذلك فإن الاقتصاديين غالباً ما يقررون ان الاستثمار يعتمد على او هو دالة في المعدل السوقي للفائدة . وهكذا قد نكتب دالة الاستثمار على النحو التالي :

$$I = I(i)$$

حيث I تمثل الاستثمار محسوباً بالقيمة الحقيقية او الثابتة للنقود و i ، تمثل المعدل السوقي لسعر الفائدة . ومن المسلم به ان هناك علاقة عكسية بين الاستثمار ، وسعر الفائدة ، اذ يزداد الاستثمار وتصير المشروعات التي كانت غير مربحة عند سعر الفائدة الاعلى أكثر ربحية ، ومن ثم ينبغي الشروع في تنفيذها .

نظريات الاستثمار Theories of Investment

افترض كينز والاقتصاديون التقليديون بصفة عامة ان الاستثمار دالة في سعر الفائدة . ومع ذلك فإنه في فترة متأخرة من الثلاثينات ازداد الاقتصاديون شكا حول أهمية سعر الفائدة كمحدد للاستثمار .

والحق يقال ان الدراسات التطبيقية المبكرة اشارت الى ان الاستثمار يعتبر اقل حساسية نسبياً للتغيرات في سعر الفائدة[٣] . وكنتيجة لهذا فإن عدداً من النظريات البديلة للاستثمار قدمت . وسوف ندرس ثلاثاً من هذه النظريات وهي نظرية المعجل the accelerator theory ونظرية الارصدة الداخلية The internal funds theory والنظرية التقليدية الحديثة The neoclassical theory ولنبدأ بنظرية المعجل .

نظرية المعجل للاستثمار The Accelerator Theory

ان نظرية معجل الاستثمار في أبسط صيغها تعتمد على ان أية امة لديها كمية معينة من رصيد رأس المال اللازم لخلق ناتج معين . وعلى سبيل المثال ، فإن رصيداً من رأس المال قدره ٤٠٠ بليون ريال قد يكون مطلوباً لانتاج ما قيمته ١٠٠ بليون ريال من الناتج . وهذا يشير الى وجود علاقة ثابتة بين رصيد رأس المال capital stock والناتج output وهكذا فإن :

$$X = \frac{K_t}{Y_t}$$

حيث X هي نسبة K_t اي رصيد رأس المال في الاقتصاد في فترة زمنية t الى Y_t ناتجها في الفترة الزمنية t . وهذه العلاقة قد تكتب ايضاً كما يلي :

$$K_t = xY_t \qquad (٦ - ٧)$$

فإذا كانت x ثابتة فإن نفس العلاقة في الفترة السابقة تظل صحيحة ، ومن ثم فإن :

$$K_{t-1} = xY_{t-1} \qquad (٦ - ٨)$$

وبطرح المعادلة (٦ ـ ٨) من المعادلة (٦ ـ ٧) نحصل على :

$$K_t - K_{t-1} = xY_t - xY_{t-1} = x(Y_t - Y_{t-1})$$

وحيث ان الاستثمار الصافي يساوي الفرق بين رصيد رأس المال في الفترة الزمنية t ورصيد رأس المال في الفترة الزمنية t-1 فإن صافي الاستثمار يساوي x مضروبة في التغير في الناتج من الفترة الزمنية t-1 الى الفترة الزمنية t . وبالتحديد فإن صافي الاستثمار يساوي الاستثمار الاجمالي ناقصاً مخصصات استهلاك رأس المال او الاهلاك . فإذا كانت I_t تمثل الاستثمار الاجمالي في الفترة الزمنية t و D_t تمثل اهلاك رأس المال في الفترة الزمنية t ، فإن صافي الاستثمار في الفترة الزمنية t يساوي $I_t - D_t$ و :

$$I_t - D_t = x(Y_t - Y_{T-1}) = x\ \Delta Y$$

وكنتيجة لهذا فإن صافي الاستثمار يساوي (x) وهو معامل المعجل accelerator coefficient مضروباً في التغير في الناتج . وحيث يفترض أن x، ثابتة فإن الاستثمار يكون دالة للتغيرات في الناتج . فإذا زاد الناتج ، فإن صافي الاستثمار يكون موجبا . واذا ازداد الناتج بسرعة أكبر فإن صافي الاستثمار يزداد .

ومن وجهة النظر الاقتصادية ، فإن هذا الاستنتاج يبدو واضحاً . وطبقاً لهذه النظرية فإن حجماً معيناً من رأس المال يلزم لانتاج مستوى معين من الناتج وعلى سبيل المثال نفترض ان ٤٠٠ بليون ريال تساوي رأس المال اللازم لانتاج ما يساوي ١٠٠ بليون ريال من الناتج . ويشير هذا الى ان (x) وهي نسبة رصيد رأس المال القومي الى ناتجه تساوي ٤ واذا كان الطلب الاجمالي ١٠٠ بليون ريال ورصيد رأس المال ٤٠٠ بليون ريال فإن الناتج يكون ١٠٠ . وطالما ان الطلب الاجمالي يظل عند مستوى ١٠٠ بليون ريال ، فإن صافي الاستثمار سوف يكون صفراً ، حيث لا يكون هناك حافز للمنشآت لزيادة طاقاتهاالانتاجية . ومع ذلك فإن الاستثمار الاجمالي سوف يكون موجباً ، حيث ان المنشآت يجب ان تجدد المصانع والادوات التي تبلى .

ولنفترض ان الطلب الاجمالي زاد الى ١٠٥ بليون ريال . فإذا زاد الناتج الى ١٠٥ بليون ريال ، فإن رصيد رأس المال القومي يجب ان يزيد الى ٤٢٠ بليون ريال . وينبع هذا من النسبة الثابتة (x) بين رصيد رأس المال والناتج . وكنتيجة لذلك فإنه لكي يزيد الانتاج الى ١٠٥ بليون ريال فإن الاستثمار الصافي يجب ان يساوي ٢٠ بليون ريال ، وهو الكمية الضرورية لزيادة رصيد رأس المال الى ٤٢٠ بليون ريال . وحيث ان (x) تساوي ٤ والتغير في الناتج يساوي ٥ بليون ريال فإن الـ ٢٠ بليون ريال يمكن الحصول عليها مباشرة بضرب (x) وهي معامل المعجل في التغير في الناتج . واذا كانت الزيادة في الناتج كبيرة ، فإن الاستثمار الصافي يجب ان يكون أكبر . ويدل ذلك على ان صافي الاستثمار يرتبط بعلاقة مباشرة مع التغيرات في الناتج .

وفي هذه الصيغة الاولية ، تتعرض نظرية معجل الاستثمار لعدد من الانتقادات ، اهمها :

أولا :ـ ان النظرية تفسر الاستثمار الصافي وليس الاستثمار الاجمالي ، ولاغراض كثيرة تشمل من بينها تحديد مستوى الطلب الكلي فإن الاستثمار الاجمالي هو التعبير المناسب .

ثانيا :ـ تفترض النظرية ان ثمة اختلافاً بين رصيد رأس المال المرغوب والفعلي يزول خلال فترة واحدة. اما اذا كانت الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية Capital goods تعمل بكل طاقتها الانتاجية at full capacity فقد لا يكون ممكنا ان نزيل هذا الاختلاف خلال فترة واحدة .

وفي الحقيقة حتى اذا كانت هذه الصناعات تعمل باقل من طاقاتها القصوى ، فقد يكون اكثر اقتصادا ان نزيل هذا الاختلاف تدريجيا .

ثالثاً :ـ وبما أن النظرية لاتفترض وجود طاقة انتاجية فائضة ،فإنه يجب الا نتوقع ان تكون صحيحة في فترات الركود حيث يوجد فائض في هذه الطاقة . واعتمادا على النظرية يكون صافي الاستثمار موجبا عندما يتزايد الناتج . ولكن اذا وجدت طاقة فائضة ، فإننا نتوقع أن يكون صافي الاستثمار صفراً او عدم وجوده ، اذا ان صافي الاستثمار يعمل من أجل زيادة الطاقة الانتاجية .

رابعا :ـ ان نظرية معجل الاستثمار او مبدأ المعجل تفترض نسبة ثابتة بين رأس المال والناتج. وهذا الافتراض له ما يبرره احيانا . ولكن معظم المنشآت تستطيع ان تحل العمل محل رأس المال على الاقل خلال مدى محدد . وكنتيجة لذلك فإن المنشآت يجب ان تأخذ في الاعتبار عوامل اخرى مثل سعر الفائدة .

خامسا :ـ حتى اذا كانت هناك نسبة ثابتة بين رأس المال والناتج ولم توجد طاقة فائضة ، فإن المنشآت سوف تستثمر في مصانع ومعدات جديدة ، استجابة للزيادة في الطلب الكلي فقط اذا كان من المتوقع ان يظل الطلب عند مستواه الجديد المرتفع .

وبعبارة اخرى اذا توقع المديرون ان الزيادة في الطلب سوف تكون مؤقتة ، فإنهم قد يحتفظون بالمستويات الحالية للناتج ويكتفون برفع الاسعار بدلا من رفع الطاقة الانتاجية والناتج من خلال الاستثمار في مصانع ومعدات جديدة .

واخيرا فإنه متى يبدو التوسع في الطاقة الانتاجية امرا مرغوبا فيه ، فإن هذا التوسع قد لا يكون هو المطلوب بعينه لمواجهة الزيادة الحالية في الطلب . ولكنه توسع يكفي لمقابلة الزيادة في الطلب خلال عدد من السنوات في المستقبل . ان التوسع التدريجي في التسهيلات كاستجابة للزيادة في الطلب في الفترة القصيرة قد يكون غير اقتصادي او غير ممكن من الناحية التكنولوجية . وعلى سبيل المثال فإن مصنع الصلب لا يستطيع ان يضيف نصف فرن لصهر المعادن .

ووفقا لهذه الانتقادات وغيرها لنظرية معجل الاستثمار ، لا عجب ان كانت المحاولات الاولى لاثبات النظرية غير موفقة .

وبمرور السنوات ، تطورت نماذج اكثر مرونة لنظرية معجل الاستثمار . وبخلاف النموذج الخاص بنظرية المعجل التي قدمت ، فإن النماذج الاكثر مرونة تفترض ان ثمة فرقا بين رصيد رأس المال المرغوب والفعلي يزول خلال عدد من السنوات وليس في الفترة الوحيدة القصيرة . واكثر من هذا يفترض ان رصيد رأس المال المرغوب K^* يتحدد بالاعتبارات المتعلقة بالاجل الطويل . وكنتيجة لهذا فإن :

$$K_t - K_{t-1} = \lambda (K_t^* - K_{t-1}) \; (0 < \lambda < 1)$$

حيث : K_t هي رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية t ، .

K_{t-1} هي رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية $t-1$.

K^* هي رصيد رأس المال المرغوب فيه .

λ معامل ثابت بين الصفر والواحد الصحيح .

وتبين المعادلة ان التغير الفعلي في رصيد رأس المال من الفترة الزمنية $t-1$ الى الفترة الزمنية t يساوي جزءاً من الفرق بين رصيد رأس المال المرغوب فيه في الفترة الزمنية t ورصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية $t-1$. واذا كانت λ تساوي(1) كما افترضنا في نظرية المعجل فإن رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية t يساوي رصيد رأس المال المرغوب فيه .

وحيث ان التغير في رصيد رأس المال بين الفترة الزمنية $t-1$ الى الفترة الزمنية t ، يساوي صافي الاستثمار $I_t - D_t$ فإننا نحصل على :

$$I_t - D_t = K_t - K_{t-1} = \lambda (K^* - K_{t-1})$$

وتأسيسا على ذلك فإن صافي الاستثمار يساوي λ مضروباً في الفرق بين رصيد رأس المال المرغوب فيه في الفترة الزمنية t ورصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية $t-1$. ولذلك فإن العلاقة تبدو في معدلات صافي الاستثمار .

ولحساب الاستثمار الاجمالي نفترض ان الاستثمار الاحلالي يمثل نسبة من رصيد رأس المال الفعلي[٤] Proportional to the actual capital stock ، وهكذا نفترض ان الاستثمار الاحلالي في الفترة الزمنية t ، وهو D_t يساوي العامل الثابت δ مضروبا في رصيد رأس المال في نهاية الفترة الزمنية $t-1$ هو K_{t-1} او :

$$D_t = \delta K_{t-1} \quad (0 < \delta < 1)$$

وعلى سبيل المثال اذا كانت δ تساوي ٠,٥ فإن ٥٪ من رصيد رأس المال القومي في بداية الفترة الزمنية t يبلى او يهلك خلال الفترة . وبما ان صافي الاستثمار $I_t - D_t$ يساوي $(K_{t*} - K_{t-1})$ فإننا نحصل بالتعويض على :

$$I_t - \delta K_{t-1} = (K_{t*} - K_{t-1})$$

أو $$I_t = \delta (K_{t*} - K_{t-1}) + \delta K_{t-1} \quad (٩-٦)$$

حيث : I_t تمثل الاستثمار الاجمالي

و K_{tj}^* تمثل رصيد رأس المال المرغوب فيه .

K_{t-1} تمثل رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية $t-1$

وعلى هذا ، فإن الاستثمار الاجمالي دالة لرصيد رأس المال الفعلي والمرغوب فيه .

واخيرا فإنه طبقاً لنموذج المعجل فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه يتحدد بالناتج .

وبدلا من القول ايضا بان رصيد رأس المال المرغوب فيه يتناسب مع مستوى واحد للناتج ، فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه يتحدد عادة كدالة في كل من مستويات الناتج الحالية والماضية . ومن ثم فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه يتحدد طبقا للاعتبارات طويلة الاجل .

وعلى عكس نظرية المعجل الاولية ، فإن ثمة شواهد تطبيقية تدعم هذه النماذج المرنة لنظرية المعجل . وبعض هذه الشواهد يناقش فيما بعد .

نظرية الارصدة الداخلية للاستثمار The Internal Funds Theory Of Investment

وفي ظل نظرية الارصدة الداخلية للاستثمار ، فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه ، ومن ثم الاستثمار يعتمد على مستوى الارباح ، وقد قدمت شروح متعددة ومختلفة ، وعلى سبيل المثال اظهر جان تنبرجن Jan Tinbergen ان الارباح المحققة تعكس الارباح المتوقعة[٥] expected profit على نحو دقيق .

وحيث انه من المسلم به ان الاستثمار يعتمد على الارباح المتوقعة ، فإنه يرتبط ايجابيا بالارباح المحققة .

وبطريقة اخرى ، فإنه من الثابت أن المديرين لديهم تفضيلات مقررة لتمويل الاستثمار داخليا[٦] . فالمنشآت قد تحصل على اصول لاغراض الاستثمار من مصادر مختلفة منها :

(١) الارباح المحتجزة Retained earnings

(٢) نفقات الاهلاك Depreciation (وهي الارصدة التي تجنب لمواجهة اهلاك الالات والمصانع) .
(٣) مختلف انواع الاقتراض Various types of borrowing بما فيها بيع السندات .
(٤) بيع الاسهم .

وتعتبر الارباح المتحجزة ونفقات الاهلاك من المصادر الداخلية للاموال بالنسبة لمنشأة ، بينما المصادر الاخرى تعتبر خارجية . فالاقتراض يلزم المنشأة بسلسلة من المدفوعات الثابتة . فإذا حدث الكساد فإن المنشأة قد لا تستطيع ان تواجه التزاماتها ، فتواجه ذلك بالاقتراض او بيع الاسهم بشروط غير مجزية ، بل وربما تواجه هذه الالتزامات باعلان افلاسها Bankruptcy .

وكنتيجة لذلك فإن المنشآت قد تحجم عن reluctant الاقتراض إلا ظل ظروف مواتية جداً . وبالمثل فإن المنشآت قد تعزف ايضاً عن زيادة ارصدتها المالية عن طريق اصدار اسهم جديدة . وعلى سبيل المثال يهتم المديرون بارباحهم المسجلة على اساس نصيب كل سهم Per share basis .

وحيث ان اي زيادة في عدد الاسهم shares يميل الى تقليل الارباح على اساس نصيب كل سهم on a per share basis ، فإن المديرين قد لا يكونوا راغبين في تمويل الاستثمار عن طريق بيع الاسهم ، الا اذا كانت الارباح من المشروع تعوض بوضوح تأثير الزيادة في الاسهم القائمة . وبالمثل فان المديرين قد يخشون فقدان السيطرة إذابيعت الاسهم الاضافية . ولهذا وغيره من الاسباب فقد اظهرت نظرية الارصدة الداخلية للاستثمار ان المنشات تفضل كثيرا ان تمول استثماراتها داخليا ، وان الزيادة المتاحة من الارصدة الداخلية من خلال الارباح الأعلى تؤدي الى استثمارات جديدة .

وهكذا فإنه طبقا لنظرية الارصدة الداخلية ، يتحدد الاستثمار بالارباح ، وعلى العكس ، فإنه طبقا لنظرية المعجل ، يتحدد الاستثمار بالناتج .

وبماأن النظريتين تختلفان بالنظر الى محددات الاستثمار ، فإنهما تختلفان ايضا بالنظر الى السياسة (٧) .

ولنفرض ان صانعي السياسة يرغبون في تطبيق برامج مصممة على اساس زيادة الاستثمار . وطبقا لنظرية الارصدة الداخلية فان السياسات التي تصمم لزيادة الارباح مباشرة من المحتمل ان تكون اكثر فعالية . وتتضمن هذه السياسات تخفيضات في معدل الضرائب على دخول الشركات ، حيث يسمح للمنشآت باهلاك المصانع والادوات

بمعدل اسرع . ومن ثم ينخفض الدخل الخاضع للضريبة ، ويسمح للضريبة على القروض الاستثمارية بان تكون اداة لتخفيض الالتزامات الضريبية للمنشآت .

ومن ناحية اخرى ، فإن الزيادات في الانفاق الحكومي او التخفيضات في معدلات الضريبة على الدخل الشخصي سوف لا تؤثر مباشرة على الارباح ومن ثم لاتؤثر على الاستثمار .

والى الحد الذي يزيد اليه الناتج استجابة للزيادة في الانفاق الحكومي او خفض الضرائب تزداد الارباح . وهكذا يكون هناك تأثير غير مباشر على الاستثمارات .

وعلى العكس ، في ظل نظرية معجل الاستثمارات ، فإن السياسات التي تصمم للتأثير مباشرة في الاستثمار في ظل نظرية الارصدة الداخلية سوف تكون سياسات غير فعالة . وعلى سبيل المثال فإن تخفيض معدل الضرائب على الشركات لن يكون له الا تأثير قليل او لا يؤثر مطلقا في الاستثمار ، لانه في ظل نظرية المعجل يعتمد على الناتج ، وليس على الارصدة المالية الداخلية المتاحة .

ومن ناحية اخرى ، فإن الزيادات في الانفاق الحكومي او التخفيضات في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية سوف تنجح في تحفيز stimulating الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ، ومن ثم على الناتج .

وقبل الانتقال إلى النظرية التقليدية الحديثة يجب ان نلاحظ ان اصحاب نظرية الارصدة الداخلية قد أكدوا على اهمية العلاقة بين الاستثمار والناتج خاصة في الاجل الطويل . وفي نفس الوقت اشاروا الى ان الارصدة الداخلية تعتبر محددا مهما للاستثمار خاصة اثناء الركود الاقتصادي .

النظرية التقليدية الحديثة للاستثمار

The Neoclassical Theory of Investment

ان الاساس النظري للنظرية التقليدية الحديثة للاستثمار هي النظرية التقليدية الحديثة للتراكم الرأسمالي الامثل .

وبما ان النظرية من الطول والتحليل الرياضي المتقدم فإننا لن نحاول ان نختصرها[٨] . ولكن سوف نفحص باختصار نتائجها المبدئية وسياساتها التطبيقية .

وطبقا للنظرية التقليدية الحديثة ، فإن رصيد رأس المال المرغوب يتحدد بواسطة الناتج واسعار خدمات رأس المال بالنسبة لاسعار الناتج .

إن اسعار خدمات رأس المال تعتمد ـ بدورها ـ على اسعار السلع الرأسمالية وسعر

الفائدة والمعاملة الضريبة لدخل قطاع الاعمال Business Income ، ومن ثم فإن التغير في الناتج او في اسعار خدمات رأس المال بالنسبة لاسعار الناتج تغير رصيد رأس المال المرغوب ، وبالتالي الاستثمار .

وكما في حالة نظرية المعجل فإن الناتج هو احد محددات رصيد رأس المال المرغوب . وهكذا فإن الزيادة في الانفاق الحكومي او الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية ، تحفز الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ومن ثم على الناتج . وكما في حالة نظرية الارصدة الداخلية ، فإن المعاملة الضريبية لدخول قطاع الاعمال تعتبر هامة . ومع ذلك فإنه طبقا للنظرية التقليدية الحديثة ، فإن الضرائب على قطاع الاعمال تعتبر هامة بسبب تأثيرها على اسعار خدمات رأس المال وليس بسبب تأثيرها على الارصدة المالية الداخلية المتاحة . والى هذا الحد فإن السياسات المعدة لتغيير المعاملة الضريبية على دخول قطاع الاعمال تؤثر على رصيد رأس المال المرغوب فيه ومن ثم تؤثر على الاستثمار .

وبخلاف كل من نظريتي المعجل والارصدة المالية الداخلية ، فإن سعر الفائدة يعتبر محددا لرصيد رأس المال المرغوب . وهكذا فإن السياسة النقدية من خلال تأثيرها على سعر الفائدة قادرة على تغيير رصيد رأس المال المرغوب والاستثمار . ولم تكن هذه هي الحالة فيمايتعلق بنظريتي المعجل والارصدة المالية الداخلية .

وكما ناقشنا من قبل فإن الآثار الضمنية لمختلف نظريات الاستثمار تختلف من حيث المضمون . ولذلك فإنه من الاهمية بمكان ان نحدد افضل النظريات لشرح السلوك الاستثماري . والآن ننتقل الى الدليل التطبيقي[٩] .

الدليل التطبيقي

هناك اعتراضات هامة تتعلق بصحة نظريات المعجل ، والارصدة المالية الداخلية ، والتقليدية الحديثة عن الاستثمار ، وقد نشأ معظم هذه الاعتراضات لان مختلف الدراسات التطبيقية استخدمت مجموعات مختلفة من البيانات .

ونتيجة لهذا حاول عدد من من الاقتصاديين ان يختبر النظريات او النماذج المختلفة للاستثمار مستعملا مجموعة مشتركة من البيانات .

وعلى المستوى الكلي ، درس بيتر كلارك Peter Clark نماذج مختلفة تتضمن نموذج المعجل ، وصورة معدلة لنموذج الارصدة المالية الداخلية وصورتين للنموذج التقليدي الحديث[١٠] . وعلى اساس دراسة بيانات ربع سنوية للفترة ١٩٥٤-١٩٧٣ بين

كلارك ان نموذج المعجل يقدم تفسيرا افضل لسلوك الاستثمار من النماذج البديلة . وعلى مستوى الصناعة اختبر كل من جورجينسون Jorgenson وجيرالد هانتر J.Hunter وناديري Naderi اربع نماذج لسلوك الاستثمار ؛ نموذج المعجل وصورتين لنموذج الارصدة المالية الداخلية ونموذج من النظرية التقليدية الحديثة[١١]. وقد غطت دراستهم ١٥ مشروعا صناعيا اعتمدت على بيانات ربع سنوية للفترة ١٩٤٩ - ١٩٦٤. ومثلما توصل كلارك من قبل ، فإن جورجينسون وهانتر وناديري اثبتوا ايضا ان نموذج المعجل هو افضل النموذجين المشتقين من نظرية الارصدة المالية الداخلية . ولكن خلافا لكلارك اثبتوا ان النموذج الكلاسيسكي كان افضل من نموذج المعجل .

وعلى مستوى المنشأة اختبر كل من جورجينسون وكالفن سيبرت C.Siebert عددا من نماذج الاستثمار تتضمن نموذجاً للمعجل ونموذج الارصدة المالية الداخلية ونموذجين مشتقين من النظرية التقليدية الحديثة[١٢] .

اعتمدت الدراسة على بيانات عن ١٥ شركة كبيرة وغطت الفترة ١٩٤٩ - ١٩٦٣ وقد اثبت جورجينسون وسيبرت ان النماذج التقليدية الحديثة قدمت افضل تفسير لسلوك الاستثمار ، بينما قدم نموذج الارصدة المالية الداخلية اسوأها .

وباختصار تبين هذه الدراسات ان نظرية الأرصدة المالية الداخلية وكذلك نظريتي المعجل والتقليدية الحديثة لا تؤدي مهمتها عند كل المستويات الكلية . ومع ذلك فإن الدليل العملي المتعلق بالاداء النسبي لنظرية المعجل والنماذج التقليدية الحديثة يتعارض مع البينة العملية التي تفضل نظرية المعجل عند المستوى الكلي والنموذج التقليدي الحديث عند مستويات كلية اخرى .

وفي مقالة هامة ، رتب جورجينسون Jorgenson مختلف المتغيرات طبقا لاهميتها في تحديد رصيد رأس المال المرغوب[١٣] . وقد قسم المتغيرات الى ثلاث شرائح رئيسية : استخدام الطاقة الانتاجية Capacity Utilization والتمويل الداخلي Internal Finance والتمويل الخارجي Exter nal Finance ، وتشمل المتغيرات المتعلقة باستخدام الطاقة ، الانتاج ، والعلاقة بين الانتاج والطاقة . وتشمل متغيرات التمويل الداخلي تدفق الارصدة المالية الداخلية . أما متغيرات التمويل الخارجي فتشمل سعر الفائدة .

وقد وجد جورجينسون ان المتغيرات الخاصة بالطاقة الانتاجية هي المحدد الاهم لرصيد رأس المال المرغوب . كما وجد ان متغيرات التمويل الخارجي لها اهميتها ، مع انها تابعة للمتغيرات المتعلقة بالطاقة الانتاجية[١٤] .

واخيراً اكتشف جورجينسون ان متغيرات التمويل الداخلي ليس لها دور او تقوم بدور ضئيل في تحديد رصيد رأس المال المرغوب . وهذه النتيجة تثير الدهشة من اول نظرة .

وبعد كل هذا فإن ثمة ارتباطاً قوياً وموجباً بين الاستثمار والارباح . فالمنشآت تستثمر اكثر عندما تكون الارباح عالية . ومع ذلك فثمة ارتباط ايضاً قوي وموجب بين الارباح والناتج . فعندما تكون الارباح مرتفعة ، فإن المنشآت تعمل عادة عند طاقاتها القصوى ومن ثم تقدم حافزاً للمنشآت لكي تزيد من طاقتها الانتاجية. حقاً عندما يكون كل من الارباح والناتج محددين للاستثمار ، فإن الارباح كمتغير تفقد كل او اغلب قوتها التفسيرية .

وتتفق النتائج التي خلص اليها جورجينسون فيما يختص باهمية الارصدة المالية الداخلية مع نتائج الاختبارات المتعلقة بنماذج الاستثمار المختلفة . وعلى ذلك يمكن القول ان نموذج الارصدة المالية الداخلية غير واف كنظرية لسلوك الاستثمار .

وأما النتيجة التي انتهى اليها جورجينسون فيما يتعلق بمتغيرات استخدام الطاقة فإنها تقدم بعض الدعم لمؤيدي نموذج المعجل .

ولكنه اكتشف ان متغيرات التمويل الخارجي لها اهمية في تحديد رصيد رأس المال المرغوب . وهذا يعني ان النموذج التقليدي الحديث يعتبر نظرية ملائمة للسلوك الاستثماري ، حيث يتضمن كلاً من الناتج واسعار خدمات رأس المال كمحددين لرصيد رأس المال المرغوب .

دالة الاستثمار The Investment Function

عرض بياني A Graphical Approach

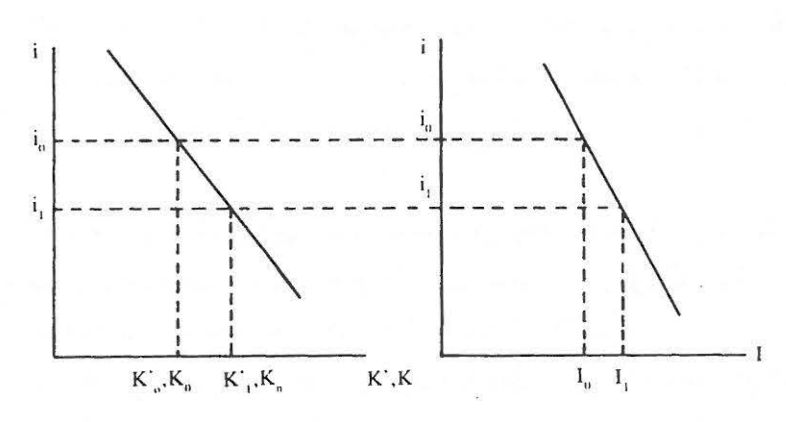
لكي نحصل على دالة استثمار سهلة الحل سوف نبدأ كما يلي :

باستخدام النظرية التقليدية الحديثة للاستثمار نفترض ان رصيد رأس المال المرغوب دالة في الناتج وسعر الفائدة[١٥] . وبافتراض ان الناتج ثابت ، فإن العلاقة بين سعر الفائدة ورصيد رأس المال المرغوب يمكن تصويرها بيانياً ، واذا صورنا سعر الفائدة على المحور الرأسي ورصيد رأس المال المرغوب على المحور الافقي ، فإن العلاقة تظهر في الجانب الايسر من الشكل رقم (٦-١) .

وهكذا فإن كان سعر الفائدة هو i_0 فإن رصيد رأس المال المرغوب يكون K^*_0 . فإذا انخفض سعر الفائدة الى i_1 فإن رصيد رأس المال المرغوب يرتفع الى K^*_1 لانه عند سعر الفائدة المنخفض يكون من المربح للمنشآت ان توظف رأس المال اكثر .

شكل رقم (٦-١)

سعر الفائدة ورصيد رأس المال المرغوب والاستثمار



ولنفترض ان سعر الفائدة i_0 وان رصيد رأس المال المرغوب K^*_0 . فإذا كان رصيد رأس المال الفعلي والذي يقاس ايضا على المحور الافقي هو K_0 فإنه لا يوجد فرق بين رصيد رأس المال المرغوب او الفعلي . لذلك فإن صافي الاستثمار يساوي صفرا . ومع ذلك فإن الاستثمار الاجمالي ايجابي . اذ ان المنشآت يجب ان تستثمر لتجديد المصنع والادوات التي تبلى وتتآكل .

وكنتيجة لهذا فإنه عند سعر الفائدة i_1 فإن الاستثمار يكون I_0 والذي يساوي طبقا للمعادلة (٦-٩) δK_0 . وهذه التركيبة تظهر في الجانب الايمن من الشكل السابق (٦-١) .

واذا انخفض سعر الفائدة الى i_1 فإن رصيد رأس المال المرغوب يرتفع الى K^*_1 . وحيث ان رصيد رأس المال الفعلي K_0 فإن رصيد رأس المال المرغوب يزيد عن رصيد رأس المال الفعلي ويكون صافي الاستثمار موجبا حيث تضيف المنشآت الى طاقتها الانتاجية . ولكن المنشآت لن تحاول ان تزيل الفجوة بين رصيد رأس المال الفعلي ورصيد رأس المال المرغوب في فترة واحدة ولكن خلال عدد من الفترات . وعلى سبيل المثال ، لنفترض ان رصيد رأس المال المرغوب يتجاوز رصيد رأس المال الفعلي بـ ٢٠ بليون ريال . واذا كانت λ في المعادلة (٦-٩) تساوي ٠,٥ فإن صافي الاستثمار يساوي ١٠

بليون ريال . وقد حصلنا عليها بضرب λ في الفرق بين رصيد رأس المال المرغوب ورأس المال الفعلي .

وكنتيجة لذلك ، فإنه عند سعر الفائدة i_1 فإن الاستثمار الاجمالي يساوي I_1 الذي يتكون من صافي الاستثمار $\lambda(K_1^* - K_0)$ زائداً الاستثمار الاحلالي ، δK_0 ، وتظهر هذه التركيبة في الجانب الايمن من الرسم رقم (٦-١) حيث I_1 تتجاوز i_0 . وتوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقية i والاستثمار I فعندما ينخفض سعر الفائدة يزداد الاستثمار .

وبمرور الوقت فإن الفرق بين رصيد رأس المال الفعلي ورأس المال المرغوب سوف يختفي . وعلى سبيل المثال نفترض ان سعر الفائدة يظل عند i_1 ، وطالما يظل صافي الاستثمار موجبا ، فإن رصيد رأس المال يزيد ، ومن ثم يقل الفرق بين رصيد رأس المال الفعلي ورأس المال المرغوب .

وبما ان صافي الاستثمار يساوي λ ، وهي مقدار ثابت مضروب في الفارق بين رصيد رأس المال المرغوب ورصيد رأس المال الفعلي ، فإن الاستثمار سوف يكون أقل في الفترات القادمة وسوف تنتقل دالة الاستثمار في الشكل رقم (٦-١) الى اليسار . وفي النهاية ، فان رصيد رأس المال الفعلي يتساوي مع رصيد رأس المال المرغوب . ومن ثم سيصبح الاستثمار الصافي صفراً . ومع ذلك فإن الاستثمار الاجمالي سوف يكون أكبر من مستوى التوازن الاضلي I_0 ، حيث ان رصيد رأس المال التوازني الجديد K_n (وهو يساوي K_1^*) اكبر من المستوى الاصلي K_0 (وهو يساوي K_0^*) . ومن ثم فإن الامر يتطلب مزيداً من الاستثمار لاغراض الاحلال .

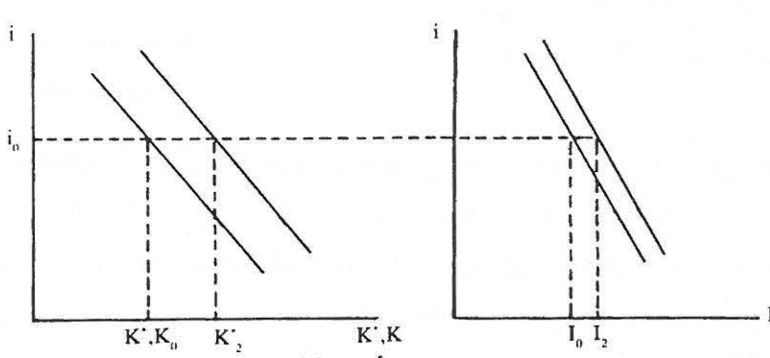
وهكذا نجد ان الاستثمار I دالة في سعر الفائدة i ، ورصيد رأس المال K . وهو ايضادالة في الناتج Y الذي افترضنا سابقا انه ثابت . واذا زاد الناتج فإن العلاقة بين سعر الفائدة ورصيد رأس المال المرغوب تتغير . فعلى سبيل المثال نفترض ان سعر الفائدة ، i_0 وان الناتج قد ازداد من Y_0 الى Y_1 ، واستناداً على النظرية التقليدية الحديثة فإن رصيد رأس المال المرغوب يزداد الى K_2^* . وهذا يشير الى ان العلاقة بين سعر الفائدة ورصيد رأس المال المرغوب المبينة في الشكل رقم (٦-١) تنتقل الى اليمين كما هوموضح في الشكل رقم (٦-٢) . وحيث ان رصيد رأس المال المرغوب الجديد K_2^* يزيد عن رصيد رأس المال الفعلي K_0 فإن صافي الاستثمار يكون موجبا . ويدل هذا على دالة الاستثمار في الشكل رقم (٦-١) تنتقل الى اليمين كما هو موضح في الشكل رقم (٦-٢) .

وحيث ان جزءاً فقط من الفارق بين رصيد رأس المال الفعلي ورصيد رأس المال المرغوب يمكن التخلص منه خلال فترة واحدة فإن دالة الاستثمار سوف تنتقل بكمية اصغر من انتقال علاقة سعر الفائدة ـ رصيد رأس المال المرغوب(١٧) The Interest rate-desired Capital Stock relationship .

ويبين هذا التحليل ان الاستثمار دالة في الناتج وسعر الفائدة ورصيد رأس المال الفعلي .

شكل رقم (٦-٢)

التغير في الناتج واثره على رصيد رأس المال والاستثمار



وفيما يلي سوف نفترض ان رصيد رأس المال ثابت ، وهو افتراض عادي في نماذج الفترة القصيرة لتحديد الدخل . وهكذا يفترض ان الاستثمار دالة في الناتج وسعر الفائدة .

وفي صيغة معادلة نحصل على :

$$I = I\ (Y,i)$$

حيث I تمثل الاستثمار الاجمالي .

و Y تمثل الناتج ، و i تمثل سعر الفائدة .

ومن المفترض ان علاقة الاستثمار مع الناتج طردية ، وعلاقته مع سعر الفائدة عكسية .

المنحنى IS : The IS Curve

والآن نفحص مضمون دالة الاستثمار الجديدة من أجل التوازن في سوق الناتج او السلع . ونقصد بسوق الناتج Product market سوق السلع والخدمات ، اما اسواق النقود والعمل فقد تم تناولها في فصول لاحقة .

وقد ناقشنا في الفصل الرابع النموذج الآتي لسوق الناتج .

$C = a + by_d$ (٦-١٠)

حيث ان : $(Y_d = Y - T)$

$I = I_0,$ (٦-١١)

$G = G_0 ÷$ (٦-١٢)

$T = T_0 + ty.$ (٦-١٣)

وشرط التوازن هو :

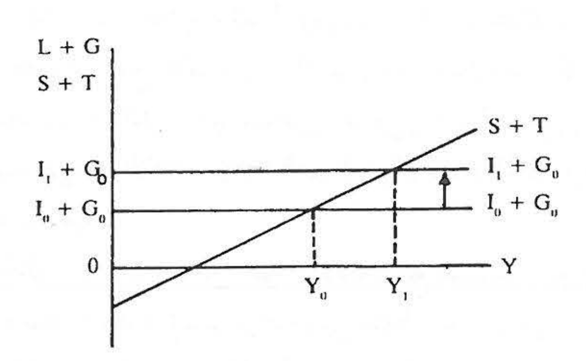
$I + G = S + T$ (٦-١٤)

وفي النموذج يحدث التوازن في سوق الناتج عندما $I + G$ تساوي $S + T$. وكنتيجة لذلك فإن مستوى الدخل التوازني Y_0 يتحدد بتقاطع المنحنى $I_0 + G_0$ والمنحنى $S + T$ في الشكل (٦-٣) .

وفي هذا الفصل نفترض ان الاستثمار يتغير مع تغير الناتج وسعر الفائدة ، وكنتيجة لهذا يجب ان يعدل النموذج السابق في الفصل الرابع باحلال دالة الاستثمار الاصلية $I = I_0$ بدالة الاستثمار الجديدة $I = I(Y,i)$. اما بقية النموذج بما فيها شرط التوازن فإنها لا تتغير .

شكل رقم (٦-٣)

دوال الانفاق الحكومي والاستثمار زائداً الادخار والضرائب ومستوى توازن الدخل



وتشير دالة الاستثمار الجديدة الى انه ليس هناك مستوى وحيد لتوازن الدخل . وبدلاً من ذلك فإنه يوجد مستوى توازني للدخل لكل سعر فائدة . ويرجع ذلك الى الافتراض القائل انه لكل سعر فائدة ، يوجد مستوى مختلف للاستثمار . وتسمى العلاقة بين سعر الفائدة والمستوى التوازني للدخل منحنى IS لانه يشتق من المنحنيين $(G + I)$ و $(T + S)$.

ونبدأ الآن باشتقاق العلاقة . وللاشتقاق دعنا نفترض ان الاستثمار لايعتمد على الناتج (ان منحنى IS مع الاستثمار دالة في كل من الناتج وسعر الفائدة وقد اشتق في الملحق ٢) .

وفي الشكل رقم (٦-٤) فإن المنحنى $G + I$ يظهر في الشمال الغربي من الرسم البياني الرباعي . ويمكن الحصول على هذا المنحنى $(G + I)$ بجمع الاستثمار والمشتريات الحكومية عند كل سعر فائدة .

وطبقاً لعلاقة سعر الفائدة الاستثمار في الشكل رقم (٦-١) فإن الاستثمار يزيد حالما ينخفض سعر الفائدة .

وبما ان المشتريات الحكومية لا تعتمد على سعر الفائدة ، فإن الزيادة في الاستثمار مضافاً اليها المشتريات الحكومية المصاحبة لانخفاض سعر الفائدة من i_0 الى i_1 في الشكل رقم (٦-٤) ترجع كلها الى الزيادة في الاستثمار . اما المنحنى $T + S$ في الشكل رقم (٦-٣) فإنه مبين في الربع الجنوبي الغربي من الشكل رقم (٦-٤) . وحالما يزيد الدخل فإن الادخار والضرائب يزيدان . وفي الربع الجنوبي الشرقي يظهر خط ٤٥° ليحول الدخل من المحور الرأسي الى المحور الافقي .

ولكي نشتق المنحنى IS من الربع الشمالي الشرقي نبدأ بسعر الفائدة i_0 ، والاستثمار زائداً المشتريات الحكومية تساوي $G_0 + I_0$. ويتطلب شرط التوازن ان يتعادل الادخار والضرائب مع الاستثمار والمشتريات الحكومية . لذلك فإن مستوى الدخل التوازني يكون Y_0 (التي تقابل مستوى الدخل Y_0 في الشكل رقم ٦-٣) . وعند اي مستوى آخر للدخل فإن الادخار زائداً الضرائب يكونان إما أكبر او اقل من الاستثمار زائداً المشتريات الحكومية .

وفي كلا الحالتين ، فإن الدخل سوف يتكيف مع مستواه التوازني . وكنتيجة لهذا ، وعند سعر فائدة i_0 يكون المستوى التوازني المناظر للدخل هو Y_0 . وعلى هذا فإن النقطة $(i_0 ، Y_0)$ تظهر في الربع الشمالي الشرقي . وللحصول على نقط اخرى على المنحنى IS ، فإننا نأخذ في الاعتبار معدلات اخرى لسعر الفائدة ونتبع نفس الطريقة .

وعلى سبيل المثال نفترض ان سعر الفائدة السوقي هو i_1 . وعند هذا السعر يكون الاستثمار والمشتريات الحكومية $I_1 + G_0$ أكبر من $I_0 + G_0$ لانه عند سعر الفائدة الادني يكون الاستثمار اكبر . ومع الزيادة في الاستثمار تكون هناك زيادة في مستوى توازن الدخل . وفي هذه الحالة يكون الدخل التوازني الجديد Y_1 (الذي يقابل مستوى الدخل Y_1 في الشكل رقم ٦-٣) ، حيث ان Y_1 هي المستوى الوحيد للدخل الذي يساوي بين الادخار زائداً الضرائب والاستثمار زائداً المشتريات الحكومية عند المستوى الاعلى الجديد $I_1 + G_0$.

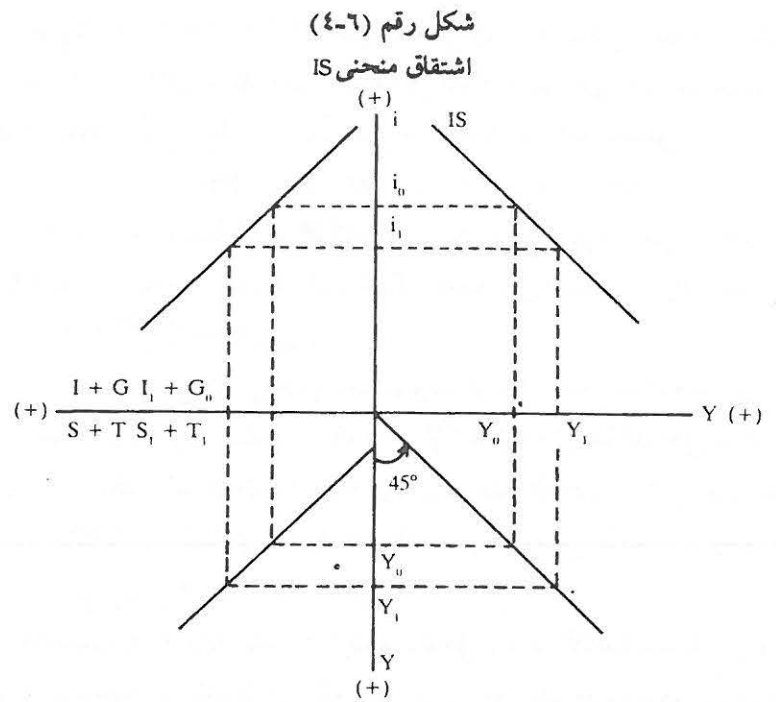
وكنتيجة لذلك ، فإنه عند سعر الفائدة i_1 يكون المستوى التوازني المقابل للدخل Y_1 . وهذه التركيبة للدخل وسعر الفائدة تظهر بيانياً في الربع الشمالي الشرقي كنقطة (Y_1, i_1) .

واذا اخذنا في الاعتبار اسعار اخرى للفائدة ، فإن بقية المنحنى IS سوف ترسم . واذا كان المنحنيان $G + I$ و $T + S$ خطيين ، فإن المنحنى IS ايضاً يكون خطياً linear ، ونكون في حاجة الى نقطتين فقط لاشتقاق المنحنى .

وقد افترضنا في الشكل رقم ٦-٤ ان يكون المنحنيان $G + I$ و $T + S$ خطيين Linear للتيسير .

شكل رقم (٦-٤)

اشتقاق منحنى IS



وقد يشتق المنحنى IS جبرياً ايضاً . فإذا كان لدينا :

$$C = 100 + 0.75 Y_d$$

(حيث $Y_d = Y - T$)

$$I = 125 - 600i,$$

$$G = 50,$$

$$T = 20 + 0.2Y,$$

ونستطيع ان نجد مستوى توازنياً للدخل يقابل كل سعر من اسعار الفائدة وعلينا اولاً ان نعوض في شرط التوازن :

$$I + G = S + T$$

واذا كانت «C» تساوي $100 + 0.75 Y_d$ ، و«S» تساوي $-100 + 0.25 Y_d$ وبالتعويض نجد ان :

$$125 - 600i + 50 = -100 + 0.25 [Y - (20 + 0.2Y)] + 20 + 0.2Y$$

او بصورة مختصرة :

$$Y = 650 - 1500i \quad (١٥-٦)$$

وحيث ان المعادلة (١٥-٦) تمثل المنحنى IS فإنه يمكن الحصول على توليفات مختلفة من i,Y باحلال اسعار فائدة مختلفة في المعادلة ثم حلها لحساب مستويات الدخل المناظرة . وعلى سبيل المثال اذا كان سعر الفائدة ١٥٪ فإننا نحصل على :

$$Y = 650 - 1500 (0.15) = 650 - 225 = 425$$

وهكذا فإنه بالنسبة لسعر الفائدة ١٥٪ يكون مستوى الدخل التوازني الذي يقابله هو ٤٢٥ بليون ريال . وهذه التوليفة تشكل نقطة على المنحنى IS والتوليفة (٥٠٠ بليون ريال ، ١٠٪) تمثل نقطة اخرى .

ويتكون المنحنى IS من مجموعات توازنية للدخل وسعر الفائدة لسوق المنتجات .

وهكذا فإن سوق المنتجات يكون متوازناً عند أية توليفة للدخل وسعر الفائدة على المنحنى IS . وقد رأينا ان $I + G$ تساوي $S + T$ عند الدخل Y_0 وسعر الفائدة i_0 . وبطريقة مماثلة $I + G$ تساوي $S + T$ عند الدخل Y_1 وسعر الفائدة i_1 وعند اي توليفات اخرى للدخل وسعر الفائدة على المنحنى IS .

وللسبب نفسه فإنه عند أية توليفة للدخل وسعر الفائدة بعيدة عن المنحنى IS ، فإن سوق المنتجات لن تكون في حالة التوازن . ومع ذلك فإن الدخل سوف يتعدل حتى

يصير سوق المنتجات في وضع التوازن ، او بمعنى آخر تتحقق توليفة ما من الدخل وسعر الفائدة على المنحنى IS . وعلى سبيل المثال، نفترض ان الدخل هو Y_1 وان سعر الفائدة هو i_0 . فعند سعر الفائدة i_0 يكون الاستثمار زائداً المشتريات الحكومية $I_0 + G_0$. وعند الدخل Y_1 فإن الادخار والضرائب تساوي $S_1 + T_1$ ويكون الاستثمار والمشتريات الحكومية اقل من الادخار زائدا الضرائب ولا يكون هناك توازن في سوق المنتجات . وحيث ان الاستثمار والمشتريات الحكومية اقل من المدخرات والضرائب فإن الدخل يتناقص حتى يتحقق مستوى الدخل التوازني . وبما ان اهتمامنا اصلاً يتعلق بمستويات الدخل التوازني ، فإن مناقشتنا القادمة لسوق المنتجات سوف تقتصر على توليفة الدخل وسعر الفائدة على المنحنى IS .

وكما هو موضح في الشكل رقم (٦-٤) فإن المنحنى IS ذو انحدار سالب ، مشيرا الى ان المستويات الاعلى من الدخل تكون مصحوبة بمعدلات ادنى للفائدة، والانحدار السالب negative slope هو نتيجة للافتراض القائل بان الاستثمار ومن ثم المستوى التوازني يتزايد .

ان المنحنى IS يشتق من المنحنيين $G + I$ و $T + S$. وكنتيجة لذلك إذا انتقل اي من المنحنيين فإن المنحنى IS ينتقل بدوره . وعلى سبيل المثال نفترض ان المعاملة الضريبية لدخل قطاع الاعمال قد تغيرت لتحفز الاستثمار . ومع الانتقال في دالة الاستثمار ، فإن المنحنى $G + I$ ينتقل الى اليسار كما هو موضح في الشكل رقم (٦-٥) . ولكي نشتق المنحنى IS الجديد نبدأ بما قمنا به من قبل ، ونستخدم المنحنى $G + I$ الجديد بدلاً من المنحنى الاصلي .

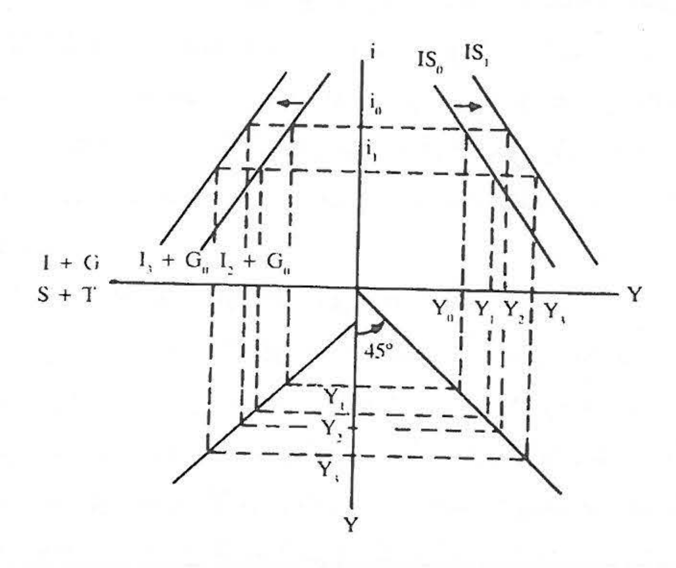
وعند سعر الفائدة i_0 فإن المستوى الجديد للاستثمار زائداً المشتريات الحكومية يكون $G_0 + I_2$ ، ويشير ذلك الى انه عند سعر الفائدة i_0 يكون المستوى التوازني الجديد للدخل هو Y_2 . وحيث ان Y_2 هي المستوى الوحيد للدخل الذي يحقق التساوي بين الادخار والضرائب من ناحية ، والاستثمار والمشتريات الحكومية من ناحية اخرى عند المستوى الجديد الاعلى $G_0 + I_2$. وهذه التوليفة من الدخل وسعر الفائدة تبدو عند النقطة (Y_2, i_0) في الربع الشمالي الشرقي من الشكل رقم (٦-٥) . وتمثل نقطة على المنحنى IS الجديد وهو IS_1 .

وبطريقة مماثلة ، فإنه عند سعر الفائدة i_1 فإن المستوي الجديد للاستثمار زائداً الانفاق الحكومي يكون $G_0 + i_3$. وهكذا بالنسبة لسعر الفائدة i_1 فإن المستوى التوازني

الجديد للدخل هو Y_3 ، وحيث ان Y_3 هي المستوى الوحيد للدخل الذي يحقق التوازن بين الادخار زائداً الضرائب وبين الاستثمار زائداً المشتريات الحكومية عند المستوى الاعلى الجديد $I_3 + G_0$. وهذه التوليفة للدخل وسعر الفائدة موضحة بالرسم عند النقطة (Y_3, i_1) في الربع الشمالي الشرقي وتمثل نقطة اخرى على المنحنى IS الجديد ، IS_1 . وثمة نقاط اخرى يمكن الحصول عليها بنفس الطريقة . ان المنحنى IS الجديد ، وهو IS_1 يقع على يمين المنحنى الاصلي . وهذا امر متوقع فالمجتمع الذي يستثمر اكثر عند كل معدل من اسعار الفائدة ، فإن المستوى التوازني المناظر للدخل يكون أكبر . اما اذا استثمر المجتمع كمية اقل فإن المنحنى $I + G$ لا بد وان ينتقل الى اليمين . وكنتيجة لذلك فإن المنحنى IS لا بد ان ينتقل الى اليسار . واية زيادة في المشتريات الحكومية لها نفس التأثير على المنحنى $(I+G)$ . . ومن ثم فإن المنحنى IS يتغير عندما تتغير المعاملة الضريبية للدخل على قطاع الاعمال والتي تشجع الاستثمار . واذا تغير الاستثمار او المشتريات الحكومية فإن المنحنى IS ينتقل .

شكل (٦-٥)

انتقال دالة الاستثمار واثره على المنحنى IS



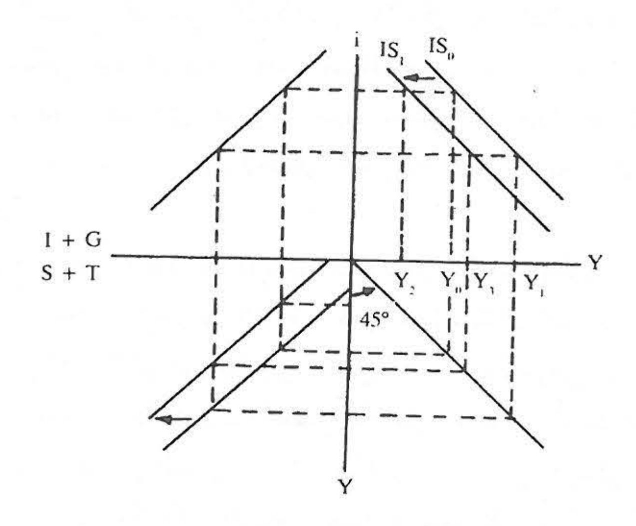
ان الدرجة التي ينتقل بها المنحنى IS يمكن التنبؤ بها بمساعدة المضاعف المشتق سابقاً . وطبقاً للشكل رقم (٦-٤) يكون الاستثمار I_0 عند سعر الفائدة i_0 . فإذا زاد الاستثمار إلى i_0 . فإذا زاد الاستثمار الى I_2 كما هو موضح في الشكل رقم (٦-٥) ، فإن

الدخل (عند سعر الفائدة i_2) يزيد الى Y_2 . وهذا التغير في الدخل من Y_0 الى Y_2 يحدث بسبب التغير في الاستثمار من I_0 الى I_2 وهو يساوي مضاعف الاستثمار- 1) / 1) (b + bt مضروباً في التغير في الاستثمار . على سبيل المثال اذا كان مضاعف الاستثمار ٢,٥ والتغير في الاستثمار ٢٠ بليون ريال ، فإن التغير الناتج في الدخل ومن ثم الانتقال الافقي في المنحنى IS يكون ٢,٥ (٢٠ بليون) او ٥٠ بليون ريال .

ان المنحنى IS يتغير ايضا اذا تغير المنحنى S + T . وعلى سبيل المثال لنفترض ان المجتمع قرر ان يدخر اكثر حينئذٍ فإن الادخار زائداً الضرائب ينتقل الى اليسار كما هو موضح في الشكل رقم (٦-٦) .

شكل رقم (٦-٦)

انتقال دالة الادخار واثره على المنحنى IS



ويشتق المنحنى IS الجديد بنفس الطريقة السابقة باستثناء ان المنحنى S + T الجديد يستخدم بدلاً من المنحنى الاصلي . ويكون المنحنى IS الجديد هو IS_1 .

ان المنحنى IS الجديد (IS_1) يقع على يسار المنحنى الاصلي مشيراً الى انه عند كل سعر للفائدة ، فإن المستوى التوازني الجديد للدخل يكون اقل من مستوى التوازن الاصلي ، لأن قرار المجتمع بعمل مزيد من المدخرات يعني في نفس الوقت قراره باستهلاك اقل . وكنتيجة لذلك فإن الطلب الكلي ينخفض ومن ثم فإن المستوى التوازني للدخل ينخفض .

واذا قرر المجتمع ان يدخر اقل فإن المنحنى T + S سوف ينتقل الى اليمين ومن ثم ينتقل المنحنى IS الى اليمين .

واذا زادت الضرائب فإن المنحنى T + S ينتقل الى اليسار ، ولكن بكمية اقل من الزيادة في الضرائب حيث ان الزيادة في الضرائب تخفض الادخار . وكنتيجة لانتقال المنحنى T + S فإن المنحنى IS ينتقل الى اليسار مشيراً الى ان الدخل يكون اقل عند كل معدل من معدلات الفائدة .

ان الدرجة التي ينتقل بها المنحنى IS استجابة للتغير في الضرائب قد يمكن التنبؤ بها بمساعدة مضاعف الضرائب Tax multiplier . وعلى سبيل المثال اذا كان مضاعف الضرائب ١,٥ والزيادة في الضرائب ٢٠ بليون فإن التغير الناتج في الدخل يكون ٣٠ بليون ريال .

وفي النموذج المفترض فان الاستثمار دالة في سعر الفائدة والاستهلاك دالة في الدخل الممكن التصرف فيه . وقد تضاف متغيرات أخرى في دالتي الاستثمار والاستهلاك بدون تغيير ذي مغزى في تحليل المنحني IS . فإذا كان الاستثمار دالة في كل من الدخل وسعر الفائدة ، فإن انحدار المنحني IS يتغير . ومع ذلك فإن تفسير المنحني يظل كما هو .

وبنفس الطريقة إذا كان الاستهلاك دالة في الدخل والثروة ، فإن المنحني IS سوف ينتقل استجابة للتغير في الثروة ، فعلى سبيل المثال نفترض ان المنحني IS في الشكل رقم (٦-٤) لشتق من مستوى خاص للثروة . ولنفترض أن الثروة زادت . ان الزيادة في الثروة تزيد الاستهلاك وتخفض الادخار . وكنتيجة لذلك فإن منحني الادخار زائدا الضرائب ينتقل الى اليمين . ويشير هذا الى ان المنحني IS ينتقل أيضا إلى اليمين ، مشيرا الى أن الدخل عند كل معدل من معدلات سعر الفائدة يكون أكبر مما سبق .

وتحدث الزيادة في الدخل مع الزيادة في الثروة بسبب ان الاستهلاك والطلب الكلي قد زادا . ومع الزيادة في الطلب الكلي ، فإن المستوى التوازني للدخل يزداد عند كل معدل من معدلات الفائدة .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

تناولنا ـ في هذا الفصل ـ النظريات المختلفة للاستثمار ، وكذلك التوازن في سوق المنتجات . ونظرا لأن الاستثمار دالة في سعر الفائدة فقد وجدنا ان المستوى التوازني للدخل يؤخذ بالنسبة لكل سعر فائدة . ومن ثم فإن المعدل السوقي لسعر الفائدة ، يجب

أن يعرف من أجل تحديد المستوى التوازني للدخل . ونبحث ـ في الفصلين السابع والثامن ـ سوق النقود . ونشتق المنحني LM وهو العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة التوازني بالنسبة لسوق النقود ، وهو يشبه المنحني IS بالنسبة لسوق المنتجات . ونتعامل ـ في الفصل التاسع ـ مع تفاعل أسواق المنتجات والنقود ، وتحديد القيم التوازنية لسعر الفائدة والدخل .

الحواشي :

(١ بالنسبة للمناقشات والمراجع حول الاستثمار في المباني غير السكنية ومخزون قطاع الاعمال . انظر :

David J. Ott. Attiat F. Ott, and Jang H. Yoo. Macroeconomic Theory (New York: McGraw-Hill Book Company. 1975). Chaps. 6.7.PP. 118-39.

(٢) نفترض بغرض التبسيط ان الفائدة ليست نسبة مركبة نصف سنوية أو أكثر غالبا . وبالمثل ، نفرض أن هناك معدلا سوقيا واحدا لسعر الفائدة . وهذه المشكلة عرضت في الفصل التالي .

(٣) اختزلت الدراسات المبكرة في

R Meyer and Edwin Kuh. The Investment Decision (Cambridge. Mass.: Harvard University press. 1957). For a critical review of studies

وبالنسبة للعرض النقدي لهذه الدراسات انظر :

William H. White. «Interest Inelasticity ot Investment Demand- The Case from Business Attitude Surveys Re-examined.» American Economic Review. 46 (September 1956) 565-87.

(٤) نعني بالاستثمار الاحلالي ، الاستثمار الذي يستهدف تجديد الأدوات ـ والمعدات التي أصابها البلى والتآكل . والاستثمار الاحلالي هو الجزء الأكبر من الاستثمار الاجمالي ، على الأقل عند المستوى الكلي وبالنسبة للمراجع والأدلة العملية انظر :

Dale W. Jorgenson. Econometric Studies of Investment Behavior: A Survey Jonrnal of Economic Literature. 9 (December 1971). 1138-41.

(٥)

Jan Tinbergen. Statistical Testing of Business-Cycle Theories (Geneva League of Nations 1938)

وبالنسبة للطريقة البديلة للربح المتوقع انظر :

Yehuda Grunleld. The determinants of Corporate Investment. in The Demand for Durable Goods ed Arnold C Harberger (Chicago: University of Chicago Press. 1960). pp. 211 66.

(٦)

Meyer and kuh. The Investment Decision. James S. Duesenberry. Businese Cycles and Economic Growth (New York: McGraw-Hill Book Company. Inc. 1958). W.H. Locke Anderson. CorporalE Finance and Fixed Investomene An Econometire Stndy (Cambridge Mass. Harvard University press. 1964): and john R. Meyer and Robert R. Glauber. Investment Decisions. Economic Forecasting. and Public policy Cambridge. Mass Harvard University press. 1964).

(٧) بالنسبة لمناقشة الاثار الضمنية للسياسة لمختلف النظريات وبعض تقديرات الفعالية للسياسات المختلفة انظر :

Richard W.Kopcke. «The Outlook for Invest ment Spending to 1980. Federal Reserve Bank of Boston. New England Economic Review (November- December. 1977). 42- 59.

(٨) انظر على سبيل المثال :

Dale W. Jorgenson. The Theory of Investment Behavior. InThe Determinants of Investment Behavior. ed. Robert Fetber (New York: National Bureau of Economic Research. 1967;. pp. 129-55.

(٩) هناك نظرية اخرى لاقت اهتماما - وهي تؤكد على نسبة القيمة السوقية للمنشآت الى تكلفة احلال اصولها . وبالنسبة لعرض النظرية وبعض القرائن المؤيدة لها . انظر :

James Tobin and William C. Brainard, «Asset Markets and the Cost of Capital.» in Economic Progress. Private Values. and public policy, Essays in Honor of William Fellner. eds. Bela Belassa and Richard Nelson (Amsterdam: North-Holland Publishing Company. 1977) pp. 235-62. Most of the evidence. however. fails to support theory

ومع ذلك فان معظم القرائن فشلت في تأييد النظرية . انظر :

Peter K. Clark, Investment in the 1970s. «Theory, performance, and Prediction.» Brookings Papers on Economic Acivity no. I (1979). 73-113 and George M. Von Furstenberg. «Corporate Investment: Does Market Valuation Matter in the Aggregate?» Brookings Papers on Economic Activity. no. 2 (1977). 347- 97.

(١٠) Clark, «Investment in the 1970s. Charles W. Bischoff and Richard W. Kopcke have conducted similar studies.

وباستخدام بيانات ربع سنوية للفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٨ خلص بيشوف الى ان نموذجي المعجل والتقليدي الحديث يشرحان الاستثمار جيدا ، ويقدمان تفسيرات للسلوك الاستثماري أفضل من نموذج الأرصدة الداخلية . وقد اعتمدت دراسة كوبك على بيانات ربع سنوية عن الفترة ١٩٥٨ - ١٩٧٣ ، وكانت تتعلق أساسا بقدرة النظريات على التنبؤ بالاستثمار خلال الفترة من الربع الرابع من عام ١٩٧٣ إلى الربع الرابع من عام ١٩٧٦ . وقد وجد دليلا يؤيد النظريات الثلاث جميعها . انظر :

Bischoof, B«usiness Investment in the 1970s, A Comparison of Models,» Brookings Papers on Economic Activity, no I (1971) 13-58, and Kopcke, The Behavior of Investment Spending during the Recession and Recovery, 1973-76, «Federal Reserve Bank of Boston, New England Economic Review (November-December 1977), 5-41.

(١١)

Dale W. Jorgenson. Jarald Hunter. and M. Ishag Nadiri. «A Comparison of Alternative Econometric Models of Quarterly Investnient Behavior.» Econometrica. 38 (March 1970). 781-212.

(١٢)

Dale W. Jorgenson and Calvin D. Siebert. «A Comparison of Alternative Theories of Corporate Investment Behavior.» American Economic Review. 58 (September 1968). 681-712.

(١٣)

Jorgenson. «Econometric Studies of Investment Behavior».

(١٤) لتأييد الدليل الخاص بسعر الفائدة . انظر :

Robert E. Hall. «Investment. Interest Rates. and the Effects of Stabilization Policies.» Brookings Papers on Economic Activity. no. 1 (1977). 61-103: and John C. Warner. «Unfulfilled Long-Term Interest Rate Expectations and Changes in Business Fixed Investment.» American Economic Review. 68 (June 1978). 339-47.

(١٥) نفترض أن التكنولوجيا والمعاملة الضريبية للدخل في قطاع الأعمال والمحددات الأخرى لرصيد رأس المال المرغوب ثابتة .

(١٦) إذا كان الاستثمار الصافي ١٠ بليون ريال في الفترة الأصلية فان رصيد رأس المال يزيد بمقدار ١٠ بليون ريال ، وبذلك تضيق الفجوة بين رصيد رأس المال الفعلي والمرغوب فيه من ٢٠ بليون ريال ، ويكون صافي الاستثمار في الفترة التالية ٥ بليون ريال ، حصلنا عليها بضرب λ تساوي نصف في الفجوة بين رصيد رأس المال المرغوب ورصيد رأس المال الفعلي ، أي ١٠ بليون ريال .

(١٧) عندما يحدث صافي الاستثمار ، فان رصيد رأس المال يزيد ، وتنخفض الفجوة بين رصيد رأس المال الفعلي ورصيد رأس المال المرغوب فيه . وبما أن صافي الاستثمار يرتبط ايجابيا بهذه الفجوة ، فان صافي الاستثمار ينخفض ويساوي في النهاية صفرا عندما تزول الفجوة . ويدل ذلك على ان دالة الاستثمار في الشكل رقم (٦-٢) تنتقل الى اليسار عندما يحدث التراكم الرأسمالي .

اسئلة للمراجعة

(١) اشرح لماذا يعتبر من الضروري خصم تيار الدخل المستقبلي لتحديد قيمته الحالية .

(٢) افترض ان لديك ١٠٠٠ ريال والفرصة لشراء أصل يدر ٥٨٥ ريالا عند نهاية السنة الأولى و ٥٨٥ ريالا عند نهاية السنة الثانية (وصفر بعد ذلك) . فاذا كان المعدل السوقي لسعر الفائدة ١٠٪ فهل من مصلحتك ان تشتري هذا الأصل ؟ ولماذا ؟

(٣) نفترض ان الشركة (أ) تسعى للتوسيع في طاقتها الانتاجية وقامت بتقدير الكفاية الحدية للاستثمار عند ٨٪ :

أ ـ اذا كان المعدل السوقي لسعر الفائدة ١٠٪ فهل يجب على المنشأة ان تباشر العمل في المشروع اذا كان في استطاعتها ان تقترض النقود ؟ ولماذا .

ب ـ اذا كان المعدل السوقي لسعر الفائدة ١٠٪ فهل يجب على المنشأة ان تباشر العمل في المشروع اذا كان تحت يدها الأموال اللازمة ؟ ولماذا ؟

ج ـ اذا كان المعدل السوقي لسعر الفائدة ٦٪ ، فهل يجب على المنشأة ان تأخذ على عاتقها مهمة العمل في المشروع ؟ ولماذا ؟

(٤) نفترض ان الشركة تسعى لشراء ماكينة ذات كفاية حدية متوقعة للاستثمار ٨٪ . اشرح كيف ولماذا تتغير الكفاية الحدية للاستثمار عندما يحدث الآتي :

أ ـ الزيادة في تكلفة الماكينة .

ب ـ الزيادة في السعر (أو الأسعار) المتوقعة التي قد يباع عندها المنتج الذي تنتجه الماكينة .

ج ـ الزيادة في سعر ضريبة التركات .

د ـ الزيادة في تكاليف التشغيل المتوقعة المصاحبة للماكينة .

(٥) تسعى الشركة (أ) لشراء ماكينة تكلفتها ٢٠٠٠ ريال وتدوم لمدة عامين ، ومن المتوقع ان تنتج ١٠٠٠ وحدة من الناتج سنويا . ففي خلال العام الأول ، يتوقع ان تباع كل وحدة من الناتج مقابل ٢ ريال ومن المتوقع ان تكون تكاليف العمل والمواد الخام ٠,٩٠ ريال لكل وحدة (ونفترض ان تكاليف التشغيل الأخرى طفيفة) . وفي

خلال العام الثاني ، يتوقع ان تباع الوحدة الواحدة من الناتج بسعر ٢,٥ ريال لكل وحدة . ومن المتوقع ان تكون تكاليف العمل والمواد الخام ١,٠ ريال لكل وحدة ، وتكاليف الصيانة ٢٩٠ ريال (ونفترض ان تكاليف التشغيل الأخرى طفيفة) . وافترض انه لا توجد قيمة خردة للماكينة ، وان جميع الايرادات والتكاليف تتركز في نهاية كل سنة .

أ - احسب الدخل الصافي في نهاية كل سنة .

ب - اذا كان سعر الفائدة ١٢٪ احسب القيمة الحالية لتيار الدخل المصاحب لاستخدام الماكينة . وهل يجب ان تشتري الشركة (أ) الماكينة ؟ ولماذا ؟ .

ج - اذا كان سعر الفائدة ١٠٪ احسب القيمة الحالية لتيار الدخل المصاحب لاستخدام الماكينة . وهل يجب ان تشتري الشركة الماكينة ؟ ولماذا ؟

د - اذا كان سعر الفائدة ٨٪ احسب القيمة الحالية لتيار الدخل المصاحب لاستخدام الماكينة . وهل يجب ان تشتري الشركة (أ) الماكينة ؟ ولماذا ؟

هـ - احسب الكفاية الحدية للاستثمار المقترن بهذه الماكينة .

(٦) اعرض مع التقويم للنموذج المبسط لنظرية معجل الاستثمار ووضح كيف يختلف النموذج الأكثر تعقيداً عن النموذج المبسط ؟

(٧) قارن بين نظريات معجل الاستثمار والأرصدة الداخلية فيما يتعلق بمحددات الاستثمار والسياسة .

(٨) اعرض - بايجاز - الدليل التطبيقي للنظريات الثلاث للسلوك الاستثماري .

(٩) كيف تختلف النظرية التقليدية الحديثة عن نظرية معجل الاستثمار ؟

(١٠) افترض سعر فائدة معينا ، وحلل اثر كل من التغيرات الآتية على مستوى الاستثمار :

أ - تزايد التفاؤل بين المديرين .

ب - الزيادة في معدل نمو الاقتصاد .

ج - الزيادة في رصيد رأس المال .

د - التغير في التكنولوجيا .

(١١) افترض ان لديك النموذج الآتي :

$C = 130 + 0.5Y_d$ (حيث $Yd = Y - T$)

$I = 200 + 600i$

$G = 112.$

$T = 20 + 0.2Y$

حدد المستوى التوازني للدخل المناظر لكل من أسعار الفائدة الآتية :

سعر الفائدة (i) ٪	الدخل (Y) بليون ريال
١٥	-
١٠	-
٥	-

(١٢) افترض ان المنحني IS على النحو التالـي :

سعر الفائدة (i) ٪	الدخل (Y) بليون ريال
٢٠	٦٠٠
١٥	٧٠٠
١٠	٨٠٠
٥	٩٠٠

أ ـ هل سوق المنتجات في وضع التوازن عندi = ١٠٪ وY = ٨٠٠ بليون ريال ؟ ولماذا وان كانت الاجابة بالنفي اشرح لماذا يتجه الدخل (Y) الى التغير حتى يتحقق التوازن ؟

ب ـ هل سوق المنتجات في وضع التوازن عندi = ١٥٪ وY = ٨٠٠ بليون ريال ؟ ولماذا ؟ وان كانت الاجابة بالنفي فلماذا يتجه الدخل (Y) الى التغير حتى يتحقق التوازن ؟ (افترض ان i مازالت تساوي ١٥٪)

(١٣) عرف المنحني IS واشرح لماذا يزيد الدخل عندما ينخفض سعر الفائدة ؟ (كلما تحركنا على طول المنحني IS)

(١٤) اشرح كيف يتغير المنحني IS عندما :

أ ـ تزيد المشتريات الحكومية .

ب ـ تزيد الضرائب .
ج ـ تزيد المشتريات الحكومية والضرائب بنفس النسبة .
د ـ يزيد سعر الفائدة .
(١٥) كيف يتأثر المنحني IS اذا :
أ ـ كان الاستثمار دالة في كل من الدخل وسعر الفائدة .
ب ـ كان الادخار دالة في كل من الدخل وسعر الفائدة .

قراءات مختارة SUGGESTED READING

Clark. Peterk.,«Investment in the 1970 s Theory, Performance and prediction.» Brookings Papers on Economic Activity. no I (1979). 73-124.
EISNER. ROBERT. «Factors in Business Investment.» Cambridge. Mass. Ballinger Publishing Company. 1978.
Capital letter «Determinants of Business» Investment. in Commission on Money and Credit. Impacts of Monetary Policy. pp. · 59-233. Englewood Cliffs N.J. prentice-Hall. Inc. 1963.
FERBER, ROBERT. ed. «The Determinants of Investment Behavior» New York National Bureau of Economic Research. 1967.
HIRSCLEIFER J. «Investment. Interest. and Capital. »Englewood Cliffs N.H. Prentice-Hall Inc. 1970.
JORGENSON. DALE W. «Econometric Studies of Investment Behavior A Survey. »Journal of Economic Literature. 9 (December 1971) 111-47.
MEYER. JOHN R. and EDWIN KUH. «The Investment Decision.» Cambridge. Mass. Harvard University Press. 1957.

الفصل السابع

عَرضُ النقودْ

الفصل السابع
عرض النقود

في الفصل السادس تفحصنا العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة . ونتناول ـ في هذا الفصل ومايليه ـ محددات سعر الفائدة ، والعرض والطلب على النقود . كذلك سوف نناقش في هذا الفصل عرض النقود ، ومحدداته والأدوات المختلفة لسياسة البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) ، ثم نتناول الطلب على النقود ، ومحدداته ، وتوازن سوق النقود . وسوف نضمن سوق النقود في النموذج المعروض في الفصل السادس لكي نصيغ نظرية أكثر اكتمالاً لتحديد الدخل .

وقبل أن نأتي الى عرض النقود ، دعنا نتناول بعض القضايا التي لم تحل بعد . فقد افترضنا في الفصل السادس معدلا سوقيا واحدا لسعر الفائدة بينما يوجد عدد كبير من أسعار الفائدة . فأسعار الفائدة تختلف باختلاف المقترضين ونوع السند ومدة القرض . وعلى سبيل المثال تقترض الحكومة (تصدر سندات) بسعر فائدة منخفض نسبيا ، على حين تقترض الشركات الكبرى بسعر فائدة أعلى عادة . أما الأفراد فانهم يقترضون بأسعار أعلى كثيرا . وتتفاوت أسعار الفائدة أو ايرادات السندات ايضا باختلاف نوعية السند ، فالسندات المعفاة من الضريبة عادة ما تكون غلتها اكثر انخفاضا من السندات المماثلة ولكنها غير معفاة من الضريبة . كما ان السندات القابلة للاسترداد عندما ترغب الشركة ، أو القابلة للتحويل الى أسهم عادية لها غلات تختلف عن الأسهم التي ليس لها هذه الميزات . وأخيرا تختلف الغلات أيضا طبقا لطول الفترة الزمنية للاستحقاق . وعلى سبيل المثال فان ايرادات السندات القصيرة الأجل عادة ما تختلف عن تلك السندات الطويلة الأجل ، حتى بالنسبة للاصدارات المتماثلة .

وقد يكون أحد الأسباب الهامة وراء اختلاف أسعار الفائدة هو المخاطرة . فكلما زاد عدم قدرة المقترض على دفع رأس المال والفوائد على المبلغ المقترض ، كلما زاد معدل سعر الفائدة المقترن بالقرض . كذلك يمكن أن يعزى التباين في أسعار الفائدة الى اختلاف المعاملة الضريبية والخصائص الأخرى للسندات . وإذا أخذنا في الاعتبار تباين

أسعار الفائدة ، فان ذلك يتطلب اجراءاً واحداً وهو ادخال عدد من أسعار الفائدة إلى النموذج وبذلك نزيده تعقيدا . ومن حسن الحظ أن هذا غير ضروري نظرا لأن أسعار الفائدة المختلفة ترتفع أو تنخفض معا وبطريقة نمطية . ومع ذلك فان قيام التناغم ليس كاملا . فأسعار الفائدة طويلة الأجل - مثلا - قد تنخفض ببطء أكثر من أسعار الفائدة الأخرى . ومع ذلك فان حركات أسعار الفائدة المختلفة ليست متنافرة بدرجة تبرر تضمين النموذج بعدد من أسعار الفائدة .

النقود و وظائفها Money and Its Functions

ثمة وظائف ثلاث للنقود : فهي وحدة للحساب ، ووسيط في التبادل ومستودع للقيمة . فهي كوحدة للحساب ، تقيس قيمة الأشياء ، وبذلك تقدم معيارا عاما للمقارنة . فاذا كان سعر سلعة ما ٢٠ ريالا وسعر سلعة أخرى ١٠ ريالات ، فان الناس يدركون على الفور الثمن النسبي لكل سلعة ، فثمن الأولى يعادل مرتين ثمن الثانية . ولذلك فان وظيفة النقود كوحدة للحساب تعتبر مهمة في اجراء الحسابات وحفظ السجلات واتخاذ القرارات .

وتقوم النقود أيضا بدور الوسيط في المبادلة ، حيث يمكن استخدامها في شراء السلع والخدمات وتسوية الديون ، وهكذا تسهل النقود تبادل السلع والخدمات . ففي المجتمعات البدائية كانت الأسر مكتفية ذاتيا الى حد كبير . وكانت الحاجة الى التجارة والى وسيط للمبادلات قليلة . ومع تطور الصناعة والتجارة ظهرت الحاجة الملحة الى وسيط للمبادلة ،وقد يكون من الصعب في الواقع أن نتخيل اقتصادا عصريا بلا وسيط للمبادلة . فالمقايضة وهي الوسيلة البديلة ، غير فعالة الى حد بعيد ، فهي تقتضي الكثير من الوقت والجهد بحثا عن الأشخاص الذين لديهم ماتريده ، ويرغبون في مبادلة مالديك .

وأخيرا فان النقود تؤدي وظيفتها كمستودع للقيمة . حيث تحتفظ الأسر بكل مدخراتها أو جزء منها في صورة نقدية . ويمكن أن يأخذ الادخار أشكالا مختلفة ، مثل السندات والأسهم العادية ، والأرض . ومن ثم فان النقود ليست هي المستودع الوحيد للقيمة . ففي فترات التضخم تتآكل القوة الشرائية للنقود . ولذلك ففي خلال هذه الفترات ، لا تفي النقود بدورها كمخزن للقيمة على نحو مرض .

وربما يكون اكثر التعريفات شيوعا للنقود هو انها أي شيء له صفة القبول العام ، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات وتسوية الديون .

وبهذا التعريف تعتبر العملة currency (النقود الورقية والعملات المعدنية والودائع تحت الطلب demand deposits نقودا . وتعتبر الودائع تحت الطلب - (أي الحسابات التي يمكن السحب عليها بشيكات في البنوك التجارية نقودا - لأنها تقبل كوسيط في التبادل . وطبقا للتعريف ذاته لا تعتبر الودائع الادخارية والودائع لأجل time deposits نقودا لأنها غير مقبولة كوسيط للتبادل ، وينبغي تحويلها الى ودائع تحت الطلب أو أي شكل آخر من أشكال النقود[١] .

عرض النقود The Money Supply

قبل عام ١٩٨٠ ، كان عرض النقود يتحدد بالعملة والودائع تحت الطلب والتي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي nonbank public . واستبعدت العملة المحتفظ بها في البنوك للسببين الآتيين : (١) لانها ليست متداولة . (٢) قد تتسبب في ازدواج حسابي اذا أخذت في الاعتبار . وعلى سبيل المثال دعنا نفترض أن فردا أودع في البنك ١٠٠ ريال نقدا في حسابه الجاري . فان الـ ١٠٠ ريال ماهي الا ودائع تحت الطلب وتعد جزء من عرض النقود . ولكن نظرا للأسباب المذكورة فان الـ ١٠٠ ريال النقدية التي يحتفظ بها البنك لا تدخل في عرض النقود[٢] .

وهذا التعريف لعرض النقود يناظر اجمالي النقود Monetary Aggregates الذي يعلنه البنك المركزي وقد أعاد البنك المركزي في عام ١٩٨٠ تعريف اجمالي النقود «M-1» وأحل محله بـ «M-1A» و «M-1B»،وتعرف «M-1A» بأنها العملة Currency والودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي باستثناء الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها في البنوك التجارية الأجنبية والمؤسسات الحكومية[٣] . وهكذا فإن «M-1A» تعادل «M-1» مطروحاً منها الودائع تحت الطلب المحتفظ بها في البنوك الأجنبية والمؤسسات الحكومية .

. وتعرف M-1B بانها «M-1A» زائدا حسابات الودائع الأخرى التي يمكن السحب عليها بالشيكات checkable deposits بما فيها أوامر السحب القابلة للتحويل* Now وودائع التحويل الآلية** ATS وتحويلات أسهم اتحاد الائتمان والودائع تحت الطلب لدى مؤسسات الادخار . وتعتبر أوامر السحب القابلة للتحويل (Now) حسابات ذات فوائد interest-bearing accounts تسمح لأصحابها بالسحب أو تحويل الأرصدة المالية بكتابة

---

* Negotiable Order of Withdrawal

** Automatic transfer Service

أوامر السحب القابلة للتحويل (وهي تشبه الشيكات) وقابلة للدفع إلى طرف ثالث . أما ودائع خدمة التحويل الآلية (ATS) فهي تنهض بأعباء التحويلات الآلية للأرصدة من الودائع الادخارية الى الودائع تحت الطلب ، لتغطية الشيكات وتشبه تحويلات أسهم اتحاد الائتمان Credit union share drafts الشيكات ، فهي تسحب مقابل حسابات ذات فوائد في الاتحاد الائتماني ، وهي قابلة للدفع الى طرف ثالث .

وحتى عهد قريب كانت الودائع التي يمكن السحب عليها بشيكات تقدر بنسبة صغيرة فقط من M-1B وقد كانت تقدر ـ في عام ١٩٧٥ ـ بأقل من ٥ , ٠٪ من M-1B . وقدرت ـ في عام ١٩٧٩ ـ بحوالي ٤ , ٠٪ من M-1B . وبما أن الودائع تقوم بوظيفتها كوسيط في التبادل ، ومن المتوقع أن تصير أكثر أهمية في المستقبل ، فان البنك المركزي أعاد تعريف اجمالي النقود في عام ١٩٨٠ ليدخل ضمنها الودائع كجزء من M-1B .

وقد أسقط البنك المركزي في عام ١٩٨٢ مفهوم M-1A وأعاد تسمية مفهوم «M-1B» ليشار إليه الان بـ M-1 . ورغم ان المفهوم له نفس الاسم كأحد مكونات اجمالي النقود قبل عام ١٩٨٠ ، فإنه لا ينبغي ان يختلط بالمفهوم السابق لعام ١٩٨٠ ، اذ انه عرف على نحو مختلف .

وتحقيقا لأهداف هذا الكتاب ، فإننا سوف نفترض أن (M-1) هي التعريف المناسب لعرض النقود . لقد ناقشنا حتى الآن العرض الاسمي للنقود فقط ، أي القيمة النقدية لعرض النقود في الدولة . ويعتبر العرض الاسمي للنقود على درجة كبيرة من الأهمية ، ولكنها لا تأخذ في الحسبان قوتها الشرائية . بينما يعكس العرض الحقيقي للنقود كلا من القيمة النقدية لعرض النقود والمستوى العام للأسعار . وإذا عرفنا العرض الاسمي للنقود باعتباره Ms والمستوى العام للأسعار (الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الأسعار من الناتج القومي الاجمالي) باعتباره P ، فان العرض الحقيقي للنقود يمكن تعريفه بأنه عرض النقود الاسمية مكمشا «أي مقسوما» بالمستوى العام للأسعار أي Ms/P . وعلى سبيل المثال ، نفترض أن العرض الاسمي للنقود في سنة معينة يساوي ٢٠٠ بليون ريال ، وأن المستوى العام للأسعار يعادل ١٠٠ وإنه للحصول على العرض الحقيقي للنقود نقسم ٢٠٠ بليون ريال على ١٠٠٪ أي نحصل على ٢٠٠ بليون ريال . ودعنا نفترض أنه في السنة الثانية كان العرض الاسمي للنقود ٤٠٠ بليون ريال والمستوى العام للأسعار ٢٠٠ . فاذا أخذ شخص ما العرض الاسمي للنقود فقط في الاعتبار ، فان

اعتقاده سوف يكون خاطئا اذا فكر بأنه سوف يمكنه شراء كميات اكبر من السلع والخدمات . وبما أن كلا من العرض الاسمي للنقود والمستوى العام للأسعار قد تزايدا بنسبة ١٠٠ في المائة ، فإن العرض الحقيقي للنقود Ms/P لن يتغير .

ولهذا سوف نركز في الفصول التالية على العرض الحقيقي للنقود لأنه يتضمن كلا من العرض الاسمي للنقود والمستوى العام للأسعار . ومع ذلك ففي الفصلين القادمين سوف نواصل افتراضنا عن ثبات مستوى الأسعار ، وبالتالي فان أي تغير في العرض الاسمي للنقود يعني تغيرا مماثلا في العرض الحقيقي للنقود .

ودعنا نفترض أولا ان قرارات واجراءات البنك المركزي هي التي تحدد العرض الاسمي للنقود . وهكذا فان العرض الاسمي للنقود Ms يعتبر متغيرا خارجيا (exogenous) وتكتب دالة العرض الاسمي للنقود كما يلي :

$$Ms = Mso \qquad (١ - ٧)$$

واذا اعتبر العرض الاسمي للنقود صغيرا جدا ، فان البنك المركزي يستطيع اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادته . وبالمثال اذا اعتبر عرض النقود كبيرا جدا ، فان البنك المركزي يستطيع أن يتخذ ما يراه لتخفيضه . وبما أننا افترضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت عند المستوى po ، فإن أي قرار من البنك المركزي لتغيير العرض الاسمي للنقود ، سوف يؤثر أيضا على العرض الحقيقي للنقود . وهكذا فان دالة العرض الحقيقي للنقود تكون كالآتي :

$$\frac{Ms}{P} = \frac{Mso}{Po} \qquad (٢\text{-}٧)$$

ويعتبر العرض الحقيقي للنقود متغيرا خارجيا exogenous variable وسوف نعرض - فيما تبقى من هذا الفصل - دالة لعرض النقود أكثر تعقيدا ، ونتفحص الأدوات المختلفة التي يستخدمها البنك المركزي لتغيير عرض النقود الاسمية .

البنوك التجارية وخلق النقود

Commercial Banks and Money Creation

في هذا الجزء سوف نتناول أثر زيادة الاحتياطيات على النظام المصرفي التجاري .

وسوف نناقش كذلك الزيادة الأولية في الاحتياطي الناتجة عن الزيادة في الودائع تحت الطلب . وبما أن الودائع تحت الطلب تعتبر جزء من عرض النقود ، فان الزيادات المتعاقبة في هذه الودائع تعتبر أيضا زيادة متتابعة في عرض النقود . وبعد أن تأخذ هذه العملية دورتها ، فان الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب وبالتالي في عرض النقود تكون أكبر من الزيادة الأصلية في حجم الاحتياطي .

وبطريقة مبسطة نأخذ الميزانية العمومية Blance sheet لبنك تجاري حيث تمثل كل من الأصول assets ، والالتزامات أو الخصوم liabilities وحساب رأس المال Capital account في تاريخ معين ، كما هو موضح في الجدول رقم (٧-١) .

ولنفترض أن البنك (أ) عضو في نظام الاحتياطي الاتحادي ومن ثم يحتفظ بجزء من ودائعه في البنك المركزي الاتحادي الذي يتبعه . وتمثل الأصول البنود التي يملكها البنك وتشمل النقود الحاضرة Cash والودائع المحتفظة بها في البنوك المركزية الاتحادية . وبما أن النقود الحاضرة والودائع في البنك المركزي لا تحصل على أي سعر فائدة ، فان البنوك التجارية لديها الحافز على زيادة القروض وشراء الأصول مثل سندات الخزانة العامة (Treasury Securities) التي تحمل سعر فائدة .

أما التزامات البنك فهي ديونه (debts) وتشمل الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (Time deposits) . ويوضح رأس المال المبالغ التي استثمرها المساهمون أساسا والتعديلات التي حدثت من خلال الأرباح والخسائر على مدار الزمن .

ان هناك ارتباطا بين أصول وخصوم البنك وحسابات رأس المال . ذلك أن أصول البنك يجب أن تعادل الخصوم زائدا حسابات رأس المال . وفضلا عن ذلك فان أية معاملة تؤثر في قائمة المركز المالي ، تخضع لعملية قيد حسابي مزدوج وعلى سبيل المثال ، اذا كان البنك في حاجة الى المزيد من النقود الحاضرة ، فانه يمكن الحصول عليها من البنك المركزي الاتحادي الذي يتبعه وذلك عن طريق تخفيض ودائعه لديه . وتنعكس الزيادة في النقود الحاضرة والانخفاض في الودائع لدى البنك المركزي في قائمة المركز المالي للبنك .

وبدلا من اعادة اعداد قائمة المركز المالي للبنك عقب كل عملية ، فانه من الأنسب تلخيص العمليات باستخدام حساب على شكل حرف T لكل المعاملات .

جدول رقم (٧-١)

الميزانية العمومية للبنك التجاري (أ)

	ريال
أصول :	
النقود الحاضرة	٢٠٠ ٠٠٠
ودائع لدى البنك المركزي	٨٠٠ ٠٠٠
سندات الخزانة العامة	١ ٠٠٠ ٠٠٠
القروض	٣ ٥٠٠ ٠٠٠
مجموع الأصول	٥ ٥٠٠ ٠٠٠
التزامات (خصوم) :	
ودائع تحت الطلب	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
ودائع لاجل	١ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الالتزامات	٥٠٠٠ ٠٠٠
حسابات رأس المال :	
الاسهم العادية	١٠٠ ٠٠٠
الفائض	٢٠٠ ٠٠٠
أرباح غير موزعة	٢٠٠ ٠٠٠
مجموع حسابات رأس المال	٥٠٠ ٠٠٠
مجموع الالتزامات وحسابات رأس المال	٥٥٠٠ ٠٠٠

فالأصول يمكن تسجيلها في الجانب الأيمن ، بينما يتم تسجيل الالتزامات وحسابات رأس المال في الجانب الأيسر . وكما سبق فإن هناك قيدا حسابيا مزدوجا لكل عملية . وعليه يجب أن تكون الأصول مساوية للخصوم وحسابات رأس المال . وعلى سبيل المثال نفترض أن البنك (أ) قد حصل على مزيد من النقود الحاضرة من البنك المركزي ، وذلك عن طريق تخفيض ودائعه لديه . واذا كان حجم النقود الحاضرة يساوي ١٠ ٠٠٠ ريال ، فعليه يكون «حساب الاستاذ» على النحو التالي :

البنك التجاري (أ)

أصول	ريال	الخصوم ورأس المال
نقود حاضرة	+ ١٠ ٠٠٠	
ودائع لدى البنك المركزي	- ١٠ ٠٠٠	

وكمثال آخر نفترض أن شخصا أودع في حسابه مبلغ ١٠٠٠٠ ريال (نقود حاضرة) . عندئذ سوف يجد البنك (أ) أن أصوله قد زادت بمبلغ ١٠٠٠٠ ريال ، وفي نفس الوقت زادت الخصوم بنفس المبلغ أي ١٠٠٠٠ ريال وتظهر العملية في حساب الاستاذ كالآتي :

البنك التجاري (أ)

أصول	ريال	الخصوم ورأس مال	ريال
نقدية حاضرة	١٠٠٠٠+	ودائع تحت الطلب	١٠٠٠٠+

ويمكننا أن نتتبع تأثير زيادة الاحتياطي على الودائع تحت الطلب وأخيرا على عرض النقود . وكما ذكرنا سابقا فان البنوك تحتفظ باحتياطي يعادل ٢٠٪ من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل . وبافتراض أن الودائع تحت الطلب والودائع لأجل تساوي ٥ مليون ريال ، فان البنك (أ) يجب أن يحتفظ بنقود حاضرة في الخزينة وودائع في البنك المركزي بما قيمته مليون ريال . وهذه الاحتياطيات تظهر في الجدول رقم (٧-١) وتسمى بالاحتياطي القانوني . كما تعرف الاحتياطيات التي تزيد عن هذا الاحتياطي بالاحتياطيات الاضافية (excess reserves) . وهذه الاحتياطيات الاضافية ذات أهمية حيوية في عملية خلق الودائع تحت الطلب في النظام المصرفي .

وتستطيع السلطات النقدية أن تزيد من عرض النقود عن طريق البنك المركزي وذلك بشراء سندات الخزانة العامة Treasury securutues . ودعنا نفترض أن البنك المركزي اشترى ما قيمته ١٠٠٠ ريال من سندات الخزانة العامة من شخص ما بشيك مسحوب على البنك المركزي فاذا أودع هذا الشخص الشيك في حسابه في البنك (أ) فان الودائع تحت الطلب في هذا البنك تزيد بمبلغ ١٠٠٠ ريال . وتظهر العملية في حساب الاستاذ كالتالي :

البنك بالتجاري (أ)

أصول	ريال	الخصوم ورأس المال	ريال
ودائع لدى البنك المركزي	١٠٠٠+	ودائع تحت الطلب	١٠٠٠+

وبما أن الودائع تحت الطلب ماهي إلا جزء من عرض النقود ، فان زيادة الودائع تحت الطلب تمثل زيادة في عرض النقود بمقدار ١٠٠٠ ريال . كما أن احتياطيات البنك (أ) قد زادت بمقدار ١٠٠٠ ريال كما ان الاحتياطي القانوني قد زَاد بمقدار ٢٠٠ ريال حسب النسبة المحددة وهي ٢٠ في المائة . كما بلغت الزيادة في الودائع تحت الطلب ١٠٠٠ ريال . وهكذا فان الاحتياطي الاضافي يزيد بمقدار ٨٠٠ ريال .

وبخلق الاحتياطي الاضافي ، فان من المحتمل ان يكون ثمة زيادة أكبر في الودائع تحت الطلب ومن ثم في عرض النقود . وقد افترضنا ـ في هذا المثال ـ أن البنك لا يرغب في الاحتفاظ بالاحتياطي الاضافي ولا يرغب الأفراد في الاحتفاظ بنقود اضافية أو ودائع لأجل . وسوف نخفف هذه الفروض فيما بعد .

وبما أن الاحتياطيات لا تحصل على فائدة ، فان البنك (أ) يكون لديه الحافز لعقد القروض . ولنفترض أنه يفعل ذلك فعلا . وعلى ذلك فان قروض البنك (أ) تزيد بمقدار ٨٠٠ ريال ، وتزيد الودائع تحت الطلب أيضا بمقدار ٨٠٠ ريال عندما يقيدها البنك لحساب المقترض ، وهذه العملية تظهر في حساب الاستاذ كالآتي :

البنك التجاري (أ)

أصول	ريال	الخصوم ورأس المال	ريال
قروض	+ ٨٠٠	ودائع تحت الطلب	+ ٨٠٠

وحيث نفترض أن المقترض يحصل على القرض لغرض ما ، فانه سوف يحرر شيكا على البنك . ومن المحتمل ان يقوم المستفيد من الشيك بايداعه في البنك (ب) ونلاحظ هنا أن الودائع تحت الطلب في البنك (أ) قد نقصت بما يعادل ٨٠٠ ريال وزادت في البنك (ب) بنفس القدر أي ٨٠٠ ريال ، وعلاوة على ذلك فانه عندما يصرف الشيك فان البنك المركزي (الاحتياطي الاتحادي) يخفض ودائع البنك (أ) لديه بمقدار ٨٠٠ ريال ويزيد ودائع البنك (ب) بمقدار ٨٠٠ ريال وتظهر هذه العمليات موضحة في الحساب التالي :

البنك التجاري (أ)

الأصول ريال	الخصوم ورأس المال ريال
ودائع لدى البنك المركزي −٨٠٠	ودائع تحت الطلب − ٨٠٠

البنك التجاري (ب)

الأصول ريال	الخصوم ورأس المال ريال
ودائع لدى البنك المركزي + ٨٠٠	ودائع تحت الطلب + ٨٠٠

وبالرغم من أن البنك (أ) واجه نقصا مقداره ٨٠٠ ريال في الودائع تحت الطلب لتلغى ماتحقق من زيادة لديه ، فـإن البنك (ب) زادت ودائعه تحت الطلب بمقدار ٨٠٠ ريال . وعليه فقد زاد كل من الودائع تحت الطلب وعرض النقود بمقدار ٨٠٠ ريال .

وبنقص كل من الودائع تحت الطلب والاحتياطي بالبنك (أ) ، فان البنك لم يعد لديه احتياطي اضافي . ومع ذلك فانه نتيجة لهذه العملية الأخيرة فان البنك (ب) يمتلك الآن احتياطيا فائضا . ويواجه البنك (ب) زيادة في الاحتياطي والودائع تحت الطلب بمقدار ٨٠٠ ريال . وبما أن نسبة الاحتياطي ٢٠٪ ، فانه يجب أن يحتفظ فقط بمبلغ ١٦٠ ريالاً كاحتياطي قانوني . ومن ثم يكون الاحتياطي الفائض لديه ٦٤٠ ريالاً .

وكما هو الحال في البنك (أ) فانه من المفترض أن يقوم البنك (ب) بعقد قرض وكنتيجة لذلك ، فان قروضه تزيد بمقدار ٦٤٠ ريالاً وتزيد ودائعه تحت الطلب بمقدار ٦٤٠ ريالاً عندما يقيد القرض في حساب المقترض . وهذه العملية موضحة في الحساب الآتي :

البنك التجاري (ب)

الأصول	ريال	الخصوم ورأس المال	ريال
القروض	+ ٦٤٠	الودائع تحت الطلب	+ ٦٤٠

وسوف يحرر المقترض شيكا على البنك . فاذا قام المستفيد بايداع هذا الشيك في حسابه بالبنك (ج) ، فان الودائع تحت الطلب في البنك (ب) تنقص بمقدار ٦٤٠ ريالاً . وفي نفس الوقت تزداد الودائع تحت الطلب في البنك (ج) بمقدار ٦٤٠ ريالاً وفضلا عن ذلك فان ودائع البنك (ب) لدى البنك المركزي سوف تنخفض بمقدار ٦٤٠ ريالاً . وتزداد ودائع البنك (ج) بمقدار ٦٤٠ ريالاً وتظهر هذه العملية في حساب الاستاذ كالآتي :

البنك التجاري (ب)

أصول	ريال	خصوم ورأس مال	ريال
ودائع لدى البنك المركزي	- ٦٤٠	ودائع تحت الطلب	- ٦٤٠

البنك التجاري (ج)

أصول	ريال	خصوم ورأس مال	ريال
ودائع لدى البنك المركزي	+ ٦٤٠	ودائع تحت الطلب	+ ٦٤٠

وبالرغم من فقدان البنك (ب) لودائع تحت الطلب مقدارها ٦٤٠ ريالاً لتلغى الزيادة الأولية في ودائعه والتي تبلغ ٦٤٠ ريالاً ، فان البنك (ج) يكسب ٦٤٠ ريالاً في ودائعه تحت الطلب . ومع الزيادة في الودائع تحت الطلب بمقدار ٦٤٠ ريالا يزيد عرض النقود بمقدار ٦٤٠ ريالا .

ولدى البنك (ج) الان احتياطي فائض . ومع ان احتياطيات البنك (ج) وودائعه تحت الطلب قد زادت بمقدار ٦٤٠ ريالا الا أنه مطالب بأن يحتفظ باحتياطيات تعادل ٢٠٪ من ودائعه تحت الطلب . ومن ثم يكون الاحتياطي القانوني ١٢٨ ريالا وله مطلق الحرية في اقراض باقي المبلغ وقدره ٥١٢ ريالا . ولنفترض أن البنك قد زاد حجم القروض بما يعادل ٥١٢ ريالا ، فان ودائعه تحت الطلب تزيد أيضا بمقدار ٥١٢ ريالا حالما يقيد القرض في حساب المقرض.وتظهر هذه العملية على الشكل التالي في حساب الاستاذ :

البنك التجاري (ج)

أصول	ريال	خصوم ورأس المال	ريال
قروض	+ ٥١٢	ودائع تحت الطلب	+ ٥١٢

ومع ذلك فعندما يحرر المقترض شيكا على حسابه ، فان المستفيد قد يقوم بايداعه في حسابه بالبنك (د) . وعندئذ تنقص ودائع البنك (ج) بمقدار ٥١٢ ريالا وتزيد الودائع تحت الطلب في البنك (د) بمقدار ٥١٢ ريالا ويلغى الانخفاض في الودائع تحت الطلب لدى البنك (ج) الزيادة الأولية فيها . وبما أن الودائع تحت الطلب في البنك (د) تزيد بمقدار ٥١٢ ريالا ، فان هذه الزيادة في الودائع تمثل زيادة مقدارها ٥١٢ ريالا في عرض النقود .

ونتيجة للزيادة في الودائع تحت الطلب والاحتياطي يكون هناك احتياطي فائض لدى البنك (د) . وبدلا من تكرار هذه العملية ، فاننا سوف نحدد الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب . فقد كانت الزيادة المبدئية ١٠٠٠ ريال في كل من الاحتياطي والودائع تحت الطلب ، ثم أخذت الودائع تحت الطلب تزيد بمقدار ٨٠٠ ريال ثم ٦٠٠ ريال الى أن وصلت الى ٥١٢ ريالا . وعندما تحدث زيادة في الودائع تحت الطلب تكون هناك زيادة مضطردة في الزيادة ابدئية في الاحتياطي القانوني لتساند الودائع تحت الطلب . وبناء على الفرضية الأولى ، فان الزيادة في الودائع تحت الطلب تستمر الى أن

يختفي الاحتياطي الفائض . ونتيجة لذلك فان التغير المبدئي في الاحتياطيΔH ، يصبح في النهاية تغيرا في الاحتياطي القانونيΔR وهكذا فان :

$$\Delta H = \Delta R$$

وعلى ذلك فان التغير في الاحتياطي القانونيR ، يعادل نسبة التغير في الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلبr ، مضروبة في الزيادة الكلية للودائع تحت الطلبΔD ، وبالتعويض نحصل على :

$$\Delta H = r\,\Delta D$$

وبقسمة طرفي المعادلة علىr واعادة ترتيب المعادلة نحصل على :

$$\Delta D = \Delta H / r \qquad (٧ - ٣)$$

حيث ΔD تمثل التغير الكلي في الودائع تحت الطلب ، وΔH التغير المبدئي في الاحتياطي ، وr نسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب .

وطبقا للمعادلة (٧-٣) فان التغير الكلي في الودائع تحت الطلب يساوي التغير المبدئي في الاحتياطي مقسوما على مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني . وطبقا للمثال فان الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب تساوي ١٠٠٠ / ٢٠ , ٠ = ٥٠٠٠ ريال[٤] .

وبما أن الاحتياطي القانوني ٢٠ في المائة ، والزيادة المبدئية في الاحتياطي تساوي ١٠٠٠ ريال ، فان الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب يجب أن تكون ٥٠٠٠ ريال حتى تستوعب هذه الزيادة المبدئية في الاحتياطي كاحتياطي قانوني .

وطبقا للمعادلة (٧-٣) فان التغير الكلي في الودائع تحت الطلب يرتبط ارتباطا طرديا بالتغير المبدئي في الاحتياطي ويرتبط عكسيا بالاحتياطي القانوني . وهكذا اذا كانت الزيادة المبدئية في الاحتياطي ٢٠٠٠ ريال ، فان الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب تعادل ٢٠٠٠ /٢٠ , ٠= ١٠٠٠٠ ريال . ومن ناحية أخرى ، اذا كان الاحتياطي القانوني ٤٠٪ فان الزيادة المبدئية في الاحتياطي تتسبب فقط في زيادة قدرها ٥٠٠٠ ريال في الودائع تحت الطلب .

وبما أن الودائع تحت الطلب تعتبر جزء من عرض النقود ، وبما أن الناس لا يضيفون إلى أرصدتهم النقدية أثناء عمليات التوسع ، فان الزيادة الكلية في عرض النقود تساوي الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب .

خلق النقود : بعض التعقيدات Money Creation: Some Complications

ان زيادة الودائع تحت الطلب وعرض النقود التي أشرنا اليها في المعادلة (٧-٣) تمثل الحد الأقصى الممكن للتوسع . وقد افترضنا بادىء ذي بدء أن البنوك التجارية لا تحتفظ بالاحتياطي الفائض وان الافراد لا يضيفون الى حيازاتهم النقدية أو الودائع لأجل أثناء عملية التوسع . واذا تحققت هذه المعادلة ومن ثم فانه من الأجدر أن تطور المعادلة حتى يمكن من خلالها تحديد الزيادة في الودائع تحت الطلب عندما يحتفظ البنك بالاحتياطي الفائض . وكذلك عندما يحتفظ الأفراد بنقود حاضرة وودائع لأجل .

وكخطوة أولى ، نلاحظ أن البنوك وخاصة البنوك التجارية الصغيرة تحتفظ باحتياطي اضافي excess reserves اذ يشعر المسؤولون في هذه البنوك بأن الاحتياطي القانوني غير كاف لتعويض خسائرهم المحتملة من الودائع . وعليه فانهم يحتفظون بالاحتياطي الاضافي ليوفروا السيولة . ويعتبر هذا البديل بالذات جذابا عندما يكون سعر الفائدة منخفضا ، ولأن تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطي الاضافي عندئذ تكون أقل .

وعندما تضيف البنوك الى الاحتياطي الاضافي في فترة التوسع ، فانها تقرض مبالغ أقل ، وبالتالي فان الزيادة في الودائع تحت الطلب تكون أقل أيضا . ولذلك فان الاحتياطي الاضافي يمثل تسربا leakage من عملية التوسع في خلق الودائع . واذا احتفظت البنوك بنسبة ثابتة للاحتياطي الاضافي (e) من ودائعها تحت الطلب ، فان التسرب يساوي $e\Delta D$ أي النسبة (e) مضروبة في التغير في الودائع تحت الطلب ΔD . وسوف تنقسم أخيرا الزيادة المبدئية في الاحتياطي ΔH الى التغير في الاحتياطي القانوني ΔR ، والاحتياطي الاضافي $e\,\Delta D$ أو

$$\Delta H = \Delta R + e\,\Delta D$$

وبما أن التغير في الاحتياطي القانوني ΔR ، يساوي $r\Delta D$ ، أي الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب ، r مضروبا في التغير في الودائع تحت الطلب ΔD ، فانه بالتعويض يمكننا الحصول على :

$$\Delta H = r\,\Delta D + e\,\Delta D$$

وفي الخطوة التالية ، دعنا نفترض أن الأفراد يضيفون الى مافي حوزتهم من النقود الحاضرة والودائع لأجل أثناء عملية التوسع في خلق الودائع . وعندما يزيد الافراد مافي حوزتهم من النقود الحاضرة فان البنوك تفقد احتياطياتها . ويحد فقدان الاحتياطيات من حجم القروض التي تمنحها البنوك ومن ثم من الزيادة في الودائع تحت الطلب . وهكذا

فان الزيادة في الأرصدة النقدية Cash balances يمثل تسربا من عملية التوسع في الودائع . واذا كان الأفراد يحتفظون بنسبة ما ثابتة بين النقود الحاضرة (C) وودائعهم تحت الطلب ، فان هذا التسرب أو السحب يعادل $C\Delta D$ ، أي النسبة مضروبة في التغير في الودائع تحت الطلب ΔD ، ولابد أن تنقسم الزيادة المبدئية في الاحتياطي ΔH الى تغير في الاحتياطي القانوني $r\Delta D$ والاحتياطي الاضافي $e\Delta D$ والنقود الحاضرة في حوزة الأفراد $C\Delta D$ أو :

$$\Delta H = r \Delta D + e \Delta D + C \Delta D$$

ودعنا نفترض أن الأفراد اضافوا الى ودائعهم لاجل خلال عملية التوسع في الودائع . في هذه الحالة فان البنوك لن تفقد احتياطياتها . ولأن البنوك يجب عليها الاحتفاظ باحتياطي لتغطية الودائع لأجل وكذلك الودائع تحت الطلب ، فان جزء من الزيادة المبدئية في الاحتياطي يجب أن يستخدم كاحتياطي للودائع لأجل ، ومن ثم سوف يكون هناك احتياطيات أقل لتغطية ودعم الودائع تحت الطلب ، وسوف تكون هناك زيادة أصغر في الودائع تحت الطلب . وهكذا فان الزيادة في الودائع لأجل تمثل تسربا من عملية خلق الودائع . واذا احتفظ الأفراد بودائعهم لأجل في شكل نسبة ثابتة (t) من ودائعهم تحت الطلب ، واذا كانت (r) تمثل الاحتياطي القانوني للودائع لأجل فان التسرب يساوي $\acute{r}t\,\Delta D$ أي الاحتياطي القانوني $\acute{r}$ ، مضروبا في التغير في الودائع لأجل $t\,\Delta D$ ، وهكذا فان الزيادة المبدئية في الاحتياطي ΔH ، سوف تنقسم في النهاية الى تغير في الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب $r\,\Delta D$ ، والاحتياطي الاضافي $e\,\Delta D$ ، والنقود الحاضرة لدى الأفراد $e\,\Delta D$ ، والاحتياطي القانوني للودائع لأجل $\acute{r}t\,\Delta D$ أو :

$$\Delta H = r\,\Delta D + e\,\Delta D + c\,\Delta D + \acute{r}t\,\Delta D$$

ولكي نحدد التغير في الودائع تحت الطلب ΔD ، الذي يناظر التغير المبدئي في الاحتياطي ΔH ، فاننا نعيد ترتيب الحدود والعوامل ونقسم كلا من طرفي المعادلة على $r+e+c+\acute{r}t$ وهكذا نحصل على :

$$\Delta D = \frac{\Delta H}{r+e+c+\acute{r}t} \qquad (٤-٧)$$

وتشير المعادلة (٧-٤) الى أن التغير في الودائع تحت الطلب دالة في التغير المبدئي في الاحتياطي ، أي الاحتياطي القانوني الخاص بالودائع لأجل والودائع تحت الطلب ، ونسب الاحتياطي الاضافي ، والنقود الحاضرة ، والودائع لأجل الى الودائع تحت

الطلب . ويرتبط التغير في الودائع تحت الطلب بالذات ارتباطا موجبا بالتغير المبدئي في الاحتياطي ، كما يرتبط ارتباطا عكسيا مع بقية المتغيرات . ولتوضيح ذلك ، دعنا نفترض أن الزيادة المبدئية في الاحتياطي ١٠٠٠ ريال وان الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب والودائع لأجل يعادل ٠,٢٠ ، و ٠,١٠ على التوالي . ودعنا نفترض أيضا أن نسب الاحتياطي الاضافي والنقود الحاضرة والودائع لأجل الى الودائع تحت الطلب تساوي ٠,٠٥ و ٠,١٥ و ١ (واحد صحيح) على التوالي . وبالتعويض يمكننا الحصول على :

$$\Delta D = \frac{١٠٠٠}{٠,٢٠ + ٠,٠٥ + ٠,١٥ + ٠,١٠ (١)} = ٢٠٠٠$$

وهكذا فان الزيادة في الودائع تحت الطلب تعادل ٢٠٠٠ ريال ، وهي اقل كثيرا من الـ ٥٠٠٠ ريال التي حصلنا عليها سابقا .

ولقد ركزنا حتى الآن على الزيادة في الودائع تحت الطلب . ولكن اهتمامنا الأول كان يتعلق بالزيادة الكلية في عرض النقود استجابة للزيادة في الاحتياطي . ويتكون التغير في عرض النقود من التغيرات في الودائع تحت الطلب والنقود الحاضرة ، التي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي . وبما أن الأفراد يحتفظون بنسبة ثابتة من النقود الحاضرة في حيازتهم C وودائعهم تحت الطلب ، فان التغير في الأرصدة النقدية يساوي $C\,\Delta D$ ، أي نسبة الأرصدة النقدية الى الودائع تحت الطلب مضروبة في التغير في الودائع تحت الطلب . وهكذا فان التغير في عرض النقود ΔMs يساوي التغير في الودائع تحت الطلب ΔD ، زائدا التغير في الرصيد النقدي $C\,\Delta D$ أو

$$\Delta Ms = \Delta D + c\,\Delta D$$

أو

$$\Delta Ms = (1+c)\,\Delta D$$

وبما أن

$$\Delta D = \frac{\Delta H}{r+e+c+r't}$$

فانه يمكننا الحصول على

$$\Delta Ms = \frac{(1+c)\,\Delta H}{r+e+c+rt} \qquad (٧ - ٥)$$

ومبدئيا فان ΔH تمثل التغير في الاحتياطي . ولكن اذا اضاف الجمهور الى مافي حوزته من العملة في فترة التوسع ، فان جزءا من الزيادة الاصلية في الاحتياطي سوف يتسرب من النظام المصرفي . وبما أن الزيادة في العملة التي يحتفظ بها الجمهور هي جزء من الزيادة في عرض النقود ، فان ΔH يمكن أن تفسر بطريقة أكثر ملاءمة على أنها التغير في الاحتياطي والعملة التي يحتفظ بها الجمهور . وعليه فانه يشار الى ΔH باعتبارها التغير في القاعدة النقدية Monetary base . وبالمثل فان القاعدة النقدية H تعرف على أنها الاحتياطي المصرفي والعملة التي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي . وهذه القاعدة النقدية غالبا ما تسمى بالنقود المدارة High-powered money لان كل زيادة في القاعدة النقدية بوحدة نقدية واحدة تؤدي الى زيادة عدة وحدات في عرض النقود .

وتسمى المعادلة $(1+c)/(r+e+c+rt)$ بمضاعف النقود . وقد تستخدم في تقدير التغير في عرض النقود الناتج عن تغير مافي القاعدة النقدية . ولتوضيح ذلك ، دعنا نفترض أن القاعدة النقدية زادت بمقدار ١ بليون ريال . فاذا كانت (r) تساوي ٠,٢٠ ، و(e) تساوي ٠,٠٥ ، و(c) تساوي ٠,١٥ و(t) تساوي واحدا صحيحا ، فان مضاعف النقود يساوي :

(١+٠,١٥)/ (٠,٢٠+ ٠,٠٥+ ٠,١٥+ ٠,١٠)(١)

أو

$$\frac{١,١٥}{٠,٥٠}$$ وهي تساوي ٢,٣

وهكذا فان الزيادة الأخيرة في عرض النقود تكون ٢,٣ بليون ريال حصلنا عليها بعملية ضرب الزيادة في القاعدة النقدية «١ بليون ريال» في مضاعف النقود أي (٢,٣)[٥] .

واذا كانت (m) تمثل مضاعف النقود ، فان التغير في عرض النقود ΔMs ، الناتج من التغير في القاعدة النقدية ΔH ، يمكن توضيحه بالعلاقة الآتية :

$$\Delta Ms = m\,\Delta H$$

وهذه العلاقة تعني ان العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية هي :

$$Ms = m\,H \qquad (٧ - ٦)$$

وهذه المعادلة تمثل دالة عرض النقود الاسمية . وطبقا لهذه الدالة فان عرض النقود الاسمية تؤدي الى زيادة في عرض النقود الاسمية . ونستطيع ايجاد مقدار الزيادة بضرب

التغير في القاعدة النقدية في مضاعف النقود . ولذلك فانه من المهم أن نحدد قيمة مضاعف النقود .

ويمكن تحديد مضاعف النقود عن طريق تفحص نسبة عرض النقود الى القاعدة النقدية . وعلى سبيل المثال كانت نسبة عرض النقود الى القاعدة النقدية حوالي ٢,٦ أي أن مضاعف النقود m يساوي ٢,٦ . ولكن اذا تغير الاحتياطي القانوني ، أو أي من المحددات الأخرى للتغير في مضاعف النقود ، فان المضاعف لابد أن يتغير .

مضاعف النقود وسعر الفائدة The Money Multiplier and the Interest Rate

وبتغيير القاعدة النقدية يستطيع البنك المركزي أن يغير عرض النقود . وفي الواقع اذا كان مضاعف النقود ثابتا ، فانه من الممكن أن نقدر عرض النقود الناتج عن التغير في القاعدة النقدية . بيد أن العلاقات المختلفة في مضاعف النقود ليست بالضرورة ثابتة ، كما أن مضاعف النقود يمكن أن يتغير .

وكما ذكرنا سابقا فان قيمة مضاعف النقود تتحدد بالاحتياطي القانوني ونسبة كل من الاحتياطي الاضافي ، العملة والودائع لأجل ، الى الودائع تحت الطلب . فالبنك المركزي يحدد الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب والودائع لاجل r, r على التوالي . واذا انخفض الاحتياطي القانوني فان مضاعف النقود يزيد .

وكما ناقشنا مؤخرا ، فان البنك المركزي قد يغير عرض النقود بتغيير الاحتياطي القانوني وبالتالي مضاعف النقود بدلا من تغيير القاعدة النقدية. وتتحدد نسبة الاحتياطي الاضافي الى الودائع تحت الطلب (e) من قبل البنوك التجارية . وهي ترتبط بعلاقة سالبة مع سعر الفائدة . فكلما زاد سعر الفائدة يكون الاحتفاظ بالاحتياطي الاضافي اكثر تكلفة . وهكذا مع الزيادة في سعر الفائدة ، تعقد البنوك التجارية مزيدا من القروض ، وبذلك تنخفض نسبة الاحتياطي الاضافي الى الودائع تحت الطلب . ويؤدي انخفاض نسبة الاحتياط الاضافي الى الودائع تحت الطلب الى زيادة مضاعف النقود .

ان نسبة النقد المتداول الى الودائع تحت الطلب (c) تتحدد من قبل الافراد ، وهي كشأن نسبة الاحتياطي الاضافي الى الودائع تحت الطلب تتغير مع سعر الفائدة . ان التغير في سعر الفائدة ليس له سوى أثر ضئيل على الحيازات النقدية . ومع ذلك اذا زاد سعر الفائدة ، فان الودائع تحت الطلب تنخفض . وهكذا فان الزيادة في سعر الفائدة ...

عنها زيادة في نسبة العملة الى الودائع تحت الطلب . ويؤدي هذا الى نقص في مضاعف النقود .

وتتحدد نسبة الودائع لاجل الى الودائع تحت الطلب(t) أيضا من قبل الأفراد . فاذا قرر الناس أن يزيدوا من ودائعهم لأجل بالنسبة الى ودائعهم تحت الطلب ، فان النسبة سوف تزيد وبذلك ينخفض مضاعف النقود . وتتغير نسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب مع سعر الفائدة . فاذا زاد سعر الفائدة ، فان الودائع تحت الطلب تنخفض بالنسبة للودائع لأجل . وعليه فان نسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب تزيد ، وبذلك ينخفض مضاعف النقود .

وفيما يخص العلاقة بين عرض النقود الاسمية والقاعدة النقدية أي

$$Ms = mH$$

فان البنك المركزي قد يغير عرض النقود عن طريق تغيير القاعدة النقدية . وقد يتغير عرض النقود أيضا من خلال أفعال البنوك التجارية والجمهور . ولتوضيح ذلك نشير إلى أنه اذا قررت البنوك التجارية زيادة مافي حوزتها من احتياطيات اضافية ، أو اذا قرر الأفراد زيادة حيازاتهم من النقود والودائع لأجل ، فان المضاعف النقدي ينخفض وكذلك عرض النقود .

وبما أن نسب الاحتياطي الاضافي ، والعملة ، والودائع لأجل الى الودائع تحت الطلب تتغير مع سعر الفائدة ، فان مضاعف النقود ذاته يتغير مع سعر الفائدة . ان مضاعف النقود يرتبط بعلاقة موجبة مع سعر الفائدة ، وهذه العلاقة تستند الى أدلة تطبيقية ، اذ أن العلاقة النظرية في هذا الشأن مازالت غامضة . وينشأ هذا الغموض عن تأثيرات التغير في سعر الفائدة على النسب المختلفة في مضاعف النقود . فاذا زاد سعر الفائدة ، فان نسبة الاحتياطي الاضافي الى الودائع تحت الطلب تنخفض وبذلك يزيد مضاعف النقود.ومن ناحية أخرى ، اذا زاد سعر الفائدة فان نسب العملة والودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب تنخفض ، وبذلك ينخفض مضاعف النقود .

وللتأكيد على أهمية سعر الفائدة في تحديد مضاعف النقود ومن ثم عرض النقود فان دالة عرض النقود قد تكتب على النحو التالي :

$$Ms = Ms(H,i) \qquad (٧ - ٧)$$

وطبقا لدالة عرض النقود الجديدة ، فان عرض النقود الاسمية يرتبط بعلاقة ايجابية بكل من القاعدة النقدية وسعر الفائدة .

وهذه العلاقة بين عرض النقود الاسمية وسعر الفائدة يساعد في تحديد فعالية السياسة النقدية . فكلما كانت العلاقة بين سعر الفائدة وعرض النقود الاسمية أقوى ، فان السياسة النقدية تكون أقل فعالية . ولذلك فانه من الأهمية بمكان أن نحدد قوة العلاقة بين عرض النقود الاسمية وسعر الفائدة .

وقد قام الاقتصاديون باجراء عدد من الدراسات التطبيقية بغية تحديد قوة هذه العلاقة . ونظرا لأن هذه الابحاث والدراسات استخدمت مناهج مختلفة Methodologies واعتمدت على بيانات احصائية مختلفة ، وتغطي فترات زمنية مختلفة ، فان النتائج كذلك جاءت مختلفة . وبعد عرض الكثير من هذه الدراسات ، خلص روبرت رشيي Robert H. Rasche الى أن مرونة عرض النقود الاسمية في الأجل القصير (ثلاثة أشهر) فيما يتعلق بسعر الفائدة تقدر بحوالي ١٥ , ٠ أو أقل[٦] . أما فيما يتعلق بالمرونة في الأجل الطويل فقد قدرها رشيي بأقل من ٥ , ٠ وفي ظل مرونة الأجل القصير التي تقدر بحوالي ١٥ , ٠ ، فان تغيرا بنسبة ١٠٪ في سعر الفائدة يؤدي الى تغير بنسبة ٥ , ١٪ في عرض النقود الاسمية ، ويعتبر هذا تغييرا صغيرا . وبما أن المرونة في الأجل الطويل أكبر ، فان التغير في عرض النقود الاسمية مازال صغيرا . وبما أن مرونة عرض النقود الاسمية بالنسبة لسعر الفائدة صغيرة ، فاننا سوف نفترض في الغالب أن عرض النقود الاسمية متغير خارجي exogenous .

عرض النقود وأدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي

The Money Supply and The Federal Reserve's Instruments of Control

ثمة أدوات مختلفة يستخدمها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود وهي :

(١) عمليات السوق المفتوحة Open market operations

(٢) التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني Changes in reserve requirements

(٣) التغيرات في سعر الخصم Changes in discount rate

وتستخدم سياسة السوق المفتوحة ، أي شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية ، للتحكم في القاعدة النقدية . واذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود ، فان البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأوراق المالية والحكومية . وكما وضحنا سابقا فان البنك المركزي يدفع مقابل هذه الأوراق بشيكات مسحوبة على البنك المركزي ، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية .

وعندما تتم تصفية هذه الشيكات فسوف يقوم البنك المركزي بزيادة ودائع البنوك التجارية لديه بقيمتها ، وبذلك يخلق احتياطيات اضافية للبنوك التجارية .

أما اذا كان الهدف هو انقاص عرض النقود ، فان البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية . ومن المفترض ان يدفع المشترون مقابل هذه السندات شيكات مسحوبة على البنوك التجارية . وبعد تصفية هذه الشيكات يخفض البنك المركزي ودائع البنوك التجارية لديه ، وبذلك تنخفض احتياطيات النظام المصرفي .

وتجري عمليات شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية بواسطة البنك المركزي يوميا تقريبا . وترجع هذه العمليات جزئيا الى رغبة البنك المركزي في توسيع أو تقييد عرض النقود ، وموازنة التغيرات في القاعدة النقدية التي ترجع الى عوامل لا يستطيع البنك المركزي التحكم فيها . وتسمى عمليات السوق المفتوحة من النوع الثاني «بالعمليات الدفاعية» (defensive operations) .

ونظرا لأن البنك المركزي يأخذ على عاتقه العمليات من كلا النوعين فانه ليس من السهل تحديد الغرض من تصرفاته .

ودعنا نفترض ـ على سبيل المثال ـ ان البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية . وقد يفعل البنك المركزي ذلك بهدف زيادة عرض النقود . بيد أن مشتريات البنك المركزي قد تصمم ببساطة لموازنة to offset تأثيرات القرار الذي اتخذه الجمهور لحيازة مزيد من النقود الحاضرة . فاذا كان ذلك صحيحا ، فان هذه السياسة سوف تبقى على عرض النقود عند مستواه الأصلي .

وقد يلجأ البنك المركزي أيضا الى تقييد عرض النقود عن طريق تغيير الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية . وكما أشرنا سابقا فان التغير في الاحتياطي القانوني ، يؤدي الى تغير مضاعف النقود . فاذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فان البنك المركزي يستطيع أن يقلل نسبة الاحتياطي القانوني ، وبذلك يزيد مضاعف النقود ، وبالتالي عرض النقود . وطبقا لشروط النظام المصرفي ، فان الانخفاض في الاحتياطي القانوني يخلق احتياطيا اضافيا . وعلى سبيل المثال افترضنا بداية ان البنك (أ) يمتلك احتياطيا قدره واحد بليون ريال مع التزامات بودائع تحت الطلب وودائع لأجل مقدارها ٥ بليون ريال (انظر الجدول رقم ٧ـ١) فاذا كانت نسبة الاحتياطي المطلوبة ٢٠ , ٠ فان البنك (أ) لن يكون لديه احتياطي فائض . اما اذا انخفض الاحتياطي القانوني الى ١٥ , ٠ فان البنك (أ) يكون لديه احتياطي اضافي مقداره ٠٠٠ ٢٥٠ ريال ، وهي زيادة ضخمة .

وتؤدي الزيادة في الاحتياطي الفائض الى التوسع في عرض النقود . فاذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود ، فان البنك المركزي يستطيع أن يرفع الاحتياطي القانوني . ومع الزيادة في الاحتياطي القانوني ، فان البنوك ـ في ظل النقص في الاحتياطيات ـ ينبغي أن تضيف الى احتياطيها . وهي قد تفعل ذلك بتخفيض قروضها ومن ثم عرض النقود .

وتعتبر التغيرات في الاحتياطي القانوني سلاحا فعالا . فحتى التغيرات الصغيرة في الاحتياطي القانوني ينتج عنها تغير كبير في عرض النقود . وبالرغم من ذلك فان سياسة التغير في الاحتياطي لها عيوب كثيرة كأداة للتحكم في عرض النقود . ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان البنك المركزي يمانع في استخدام سياسة زيادة الاحتياطي ، لأن مثل هذا القرار سوف يخلق مشاكل لدى البنوك التي لا يكون لديها سيولة كافية لمواجهة متطلبات الاحتياطيات القانونية الأعلى . ولهذا كانت سياسة البنك المركزي الأمريكي منذ الحرب الكورية هي تخفيض الاحتياطي القانوني ، غالبا . كما أن التغير في الاحتياطي القانوني يفتقر الى المرونة التي تتميز بها عمليات السوق المفتوحة .

واخيرا يغير البنك المركزي من عرض النقود عن طريق تغيير سعر الخصم discount rate ، وهو السعر الذي تقترض بموجبه البنوك من البنك المركزي . فاذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود ، فان البنك المركزي يخفض سعر الخصم ، وبذلك يشجع البنوك على الاقتراض منه . وإذا تم ذلك فان القاعدة النقدية وبالتالي عرض النقود يزيدان . واذا كان الهدف تخفيض عرض النقود ، فان البنك المركزي يزيد من سعر الخصم ، وهذا يعوق قدرة البنوك التجارية على الاقتراض منه . وهكذا فانه بتغيير سعر الخصم ، يتوفر للبنوك حافز لتغيير اقتراضها من البنك المركزي ، ولذلك تتغير القاعدة النقدية وعرض النقود .

وثمة زعم بأن الاعلان عن التغيرات في سعر الخصم قد يكون له تأثيرات نفسية مرغوب فيها . فاذا زاد سعر الخصم ـ مثلا ـ فان الناس قد يعتقدون ان السياسة النقدية قد صارت أقل توسعية . ولذلك فان البنوك قد تصبح اكثر حذرا وحيطة في عقد القروض . ويعتبر هذا الحذر أمرا مستحبا اذا كان البنك المركزي يرغب في انتهاج سياسة توسعية أقل .

ان تغيير سعر الخصم كوسيلة لتغيير عرض النقود يحاط بعدد من العيوب.فالبنوك قد ترغب عن الاقتراض من البنك المركزي الا باعتباره ملجأ أخيرا للاقراض . ومن ثم فان التغيرات الضئيلة في سعر الخصم قد لا يكون لها تأثير على قروض البنوك ، وبالتالي على

القاعدة النقدية . وعلاوة على ذلك ، فان تأثير الاعلان قد يكون عكسيا . فالمقترضون المحتملون قد يفسرون الزيادة في سعر الخصم كاشارة على أن البنك المركزي يتبع سياسة توسعية أقل . ولذلك فانهم قد يحاولون أن يقترضوا قبل أن ترتفع المعدلات السوقية لسعر الفائدة . فاذا نجحوا فان المحصلة هي عكس النتيجة المرغوبة . وعندما يتغير سعر الخصم ، فانه لن يكون واضحا ان التغير يشير الى اتجاه جديد في السياسة النقدية . وبما أن البنوك قد تقترض من مصادر عديدة ، فان التغير في سعر الخصم قد يضعه ببساطة في صف واحد مع أسعار الفائدة الأخرى .

وهكذا حتى اذا كان تأثير الاعلان مرضيا ، فانه قد يكون من الصعوبة ان نفسر ما اذا كان التغير في سعر الخصم يشير الى تغير في السياسة النقدية .

ولهذه الأسباب ، فان كثيرا من الاقتصاديين يرون أن البنك المركزي يجب أن ينسق بين سعر الخصم وبين أسعار الفائدة الأخرى .

وخلاصة القول هي أن الاداة المرنة لدى البنك المركزي هي سياسة السوق المفتوحة . . وهي أيضا السياسة المستخدمة على نطاق واسع . فقد أدى انخفاض متطلبات الاحتياطي القانوني في الولايات المتحدة على مدى سنوات ، الى تحقيق زيادة طويلة الأجل في عرض النقود . ومن ناحية أخرى ، كانت هناك زيادات ضئيلة للغاية في الاحتياطي القانوني .

العجز الحكومي وعرض النقود Government Deficit and Money Supply

عندما يفوق الانفاق الحكومي الضرائب والايرادات الأخرى ، فان الحكومة تواجه عجزا في الموازنة يستوجب التمويل . وقد يمول هذا العجز عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من الأفراد أو البنوك التجارية أو من البنك المركزي . فالحكومة تقترض عن طريق اصدار سندات الخزانة العامة . واعتمادا على طريقة التمويل فان عرض النقود قد يتغير .

فاذا قامت الحكومة بتمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب فلن يكون هناك تغير صاف في عرض النقود . بل يكون هناك نقص في عرض النقود بعد جباية الضرائب . وعندما تنفق الحكومة الضرائب ، فان عرض النقود يزيد الى أن يعود الى مستواه الأول . ومن ثم ليس هناك تغير صاف في عرض النقود .

وبالمثل اذا اقترضت الحكومة عن طريق بيع السندات الى الأفراد (أو البنوك التجارية) ، فلن يكون هناك تغير صاف في عرض النقود . وبعملية بيع السندات سوف

يكون هناك انخفاض في عرض النقود . ولكن عندما تنفق الحكومة ايراداتها ، فان عرض النقود يزيد الى أن يصل الى مستواه الأول ، ولذلك لن يكون هناك تغير صاف في عرض النقود .

واذا مولت الحكومة العجز عن طريق بيع سندات الى البنك المركزي ، فالنتيجة هنا تكون مختلفة تماما . اذ سيكون هناك زيادة في عرض النقود ، فاذا اشترى البنك المركزي السندات وأنفقت الحكومة عائداتها ، فان عرض النقود يزيد بمقدار يعادل التغير في القاعدة النقدية (أي يساوي نفس حجم مبيعات السندات) مضروبا في مضاعف النقود . وكما سوف نرى في الفصول المتأخرة ، فان هذه الزيادة في عرض النقود لها تأثير منشط على الاقتصاد القومي . وعلاوة على ذلك فان التأثير يكون واحدا كما في الحالة التي تلجأ فيها الحكومة الى طبع كمية من النقود اللازمة لتمويل العجز .

الحواشي : Notes

(١) نظرا لان التمويل يعتبر سهلا نسبيا ، فان بعض الاقتصاديين يرى أن الودائع لأجل يجب أن تصنف كنقود . انظر على سبيل المثال :

Milton Friedman and Anna J. Schwartz «Monetary Statistics of the United states: Estimates. Sources,» Methods (New York: National Bureau of Economic Research, 1970).

(٢) استبعدت ايضا ودائع البنوك التجارية الأخرى واذون الخزانة الأمريكية .

(٣) تم الاستبعاد لأن مثل هذه الأرصدة يحتفظ بها لتسوية المعاملات الدولية ولتؤدي دورها كاحتياطيات دولية . وبالمقارنة بالودائع تحت الطلب الاجمالية ، تعتبر هذه الأرصدة صغيرة . ولمناقشة الاجماليات الجبرية انظر :

Thomas D. Simpson, «The Redefined Monetary Aggregates.» Federal Reserve Bulletin. 66 (February 1980). 97-114.

(٤) وبطريقة اخرى يكون مجموع الزيادة في الودائع تحت الطلب ΔD يساوي ١٠٠٠ +٨٠٠ +٦٤٠ +٥١٢+ .... وهذا يعادل ١٠٠٠ + ٠,٨ (١٠٠٠) + ٠,٨ (٠,٨) (١٠٠٠) + ٠,٨ (٠,٨)(٠,٨) (١٠٠٠) + ... ويعادل هذا ١٠٠٠ [١+ (٠,٨)^١+ (٠,٨)^٢+ (٠,٨)^٣+ ....] وتمثل المعادلة بين القوسين مجموعات التحويل الهندسية . وبناء على هذه الصفة فهي تعادل ١/(١-٠,٨) = ٥ وعليه فان أية زيادة في الودائع تحت الطلب تساوي ١٠٠٠(٥)= ٥٠٠٠ وبصفة عامة فان التغير في الودائع تحت الطلب يعادل :

$$\Delta H + (1-r)\ \Delta H + (1-r)^{2}\ \Delta H + (1-r)^{3}\ \Delta Ht......$$

أو

$$\Delta H(1 + (1-r) + (1-r)^{2} + (1 + r)^{3} + ...)$$

وبما أن $1-r$ تكون بين الصفر والواحد صحيح ، فان $(1 + (1-r) + (1-r)^{3} + ...)$ وهذه هي مجموعات المتوالية الهندسية المسلسلة . وهذا المجموع يساوي $1 / r$ وهذا يعني ان التغير الكلي في الودائع تحت الطلب ΔD يساوي $\Delta H / r$.

(٥) يتجاهل مضاعف النقود بعض تعقيدات النظام المصرفي . وتختلف نسبة الاحتياطي القانوني بالنسبة للبنوك الأعضاء وغير الأعضاء . ورغم أن اذون الخزانة ايضا لا تحسب كجزء من عرض النقود ، إلا أن البنوك يجب أن تحتفظ باحتياطيات مقابل هذه الأذون . ومن ثم فان نسبة اذون الخزانة الى الودائع تحت الطلب تساعد في تحديد حجم مضاعف النقود . انظر المناقشة :

Jerry L. Jordan. «Elements of Money Stock. Determination.» Federal Reserve Bank of St Louis, Review 51 (October 1969). 10-19.

(٦) Robert H. Rasche, «A Review of Empirical Studies of the Money Supply Mechanism,» Federal Reserve Bank of St. Louis, Review, 54 (July 1972).11- 19.

أسئلة للمراجعة

(١) فرق بين M- 1A وM-1B واشرح طبقا لمختلف دوال النقود لماذا يعتبر الـM-1B اكثر ملائمة .

(٢) اشرح لماذا قد يساوي الريال ماقيمته ٢٥ هللة فقط . وهل يمكن ان يساوي ماقيمته أكثر من ريال ؟

(٣) على الرغم من ان القوة الشرائية للريال مهمة ، فإنها ليست حاسمة فيما يتعلق بمستويات المعيشة . ناقش .

(٤) باستخدام حساب الاستاذ (حرف T) ، صف أثر بيع ١٠٠٠ ريال من اذونات الخزانة عن طريق البنك المركزي مفترضا أن نسبة الاحتياطي القانوني ٢٠٪ وافترض - من أجل التبسيط - أن البنوك لا ترغب في الاحتفاظ بإحتياطيات فائضة . وان الناس لا يرغبون في تغيير مافي حوزتهم من عملات وودائع لأجل .

(٥) في ظل الافتراضات المقدمة في السؤال السابق ، حدد الزيادة النهائية في عرض النقود .

(٦) افترض ان الاحتياطيات القانونية مقابل الودائع تحت الطلب والودائع لأجل هي ١٠٪ و ٥٪ على التوالي . افترض ايضا ان البنوك لا تحتفظ باحتياطيات فائضة ، وان الناس يحتفظون بـ ٠,٢٥ ريال في شكل عملة وواحد ريال في شكل ودائع لأجل بالنسبة لكل ريال واحد من الودائع تحت الطلب .

أ - احسب مضاعف النقود .

ب - افترض ان القاعدة النقدية تزيد بمقدار ١٠ بليون ريال . حدد الزيادة في عرض النقود .

ج ـ اذا كانت القاعدة النقدية ١٠٠ بليون ريال . حدد عرض النقود .

(٧) يطلب من البنوك ان تحتفظ باحتياطيات لمواجهة ودائع الحكومة الاتحادية . فكيف يتغير مضاعف النقود ؟

(٨) اشرح كيف ولماذا يؤدي التغير في سعر الفائدة الى تغيير عرض النقود الاسمية ؟.

(٩) اذكر ثم ناقش بايجاز الأدوات المختلفة التي يستخدمها البنك المركزي في تغيير عرض النقود .

(١٠) اشرح كيف تؤثر الوسائل المختلفة لتمويل العجز الحكومي في عرض النقود .

قراءات مقترحة SUGGESTED READING

CAGAN, PHILLIP, Determinanits and Effects of Changes in the Stock of Money, 1875-1960. New York: National Bureau of Economic Research, 1965.

Federal Reserve Bulletin, Board of Governors of the Federal Reserve System. Monthly.

JORDAN, JERRY L. «Elements of Money Stock Determination. «Federal Reserve Bank of St Louis, Revew, 51 (October 1969). 10-19.

MALKIEL, BURTON G. «The Term Structure of Interest Rates: Theory Empirical Evidence, and Applications.» New York: McCaleb-Seiler Publishing Company, 1970.

McNEILL, CHARLES R., «The Depository Institutions Deregulation and Monetary Control Act of 1980». Federal Reserve Bulletin, 66 (June 1980), 444-53.

Monetary Trends, prepared by the Federal Reserve Bank of st. Louis, monthly.

RASCHE, ROBERT H. «A Review of Empirical Studies of the Money Supply Mechanism» Federal Reserve Bank of St. Louis, Review, 54 (July 1972), 11-19.

SIMPSON, THOMAS D. «The Redefined Monetary Aggregates», Federal Reserve Bulletin, 66 (February 1980), 97-114.

THOMAS LLOYD B. JR. «Money, Banking. and Economic Activity (2nd ed.)» Englewood Cliffs N.J. Prentice-Hall, Inc.,1982.

الفصل الثامن
الطلب على النقود والتوازن في سوق النقود

الفصل الثامن
الطلب على النقود والتوازن في سوق النقود

بعد أن ناقشنا عرض النقود في الفصل السابع ، نعود الآن لمناقشة الطلب على النقود . ومفهوم الطلب على النقود له تاريخ طويل . ومع ذلك فان معظم أجزاء هذا الفصل يقتصر فقط على التحليل الكينزي والتطورات اللاحقة . ومنذ صدور كتاب النظرية العامة لكينز عام ١٩٣٦ ، فإن الاقتصاديين عامة يميزون بين ثلاثة دوافع رئيسية للاحتفاظ بالنقود الحاضرة ، أو بمعنى آخر ثلاثة أنواع مختلفة للطلب على النقود ، وهي الطلب على النقود بدوافع المعاملات والاحتياط ، والمضاربة .

وفي عرضنا للطلب على النقود ، سوف نتناول التوازن في سوق النقد واشتقاق العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة التوازني . وهذه العلاقة تسمى بالمنحني LM وهو شبيه بالمنحني IS الذي اشتق في الفصل السادس بالنسبة لسوق المنتجات .

الطلب على النقود بغرض المعاملات Transactions Demand For Money

تطلب النقود أو يحتفظ بجانب كبير منها لعبور الفجوة الزمنية بين استلام المدفوعات النقدية «الدخل» وانفاقها . وغالبا ما يحصل الأفراد على دخولهم في بداية كل شهر ، ولكنهم يجب أن يدفعوا الفواتير ويمولوا المعاملات يوما بعد يوم خلال الشهر . ومن ثم يكون هناك طلب على الأرصدة النقدية لتمويل هذه المعاملات . وهذه الأرصدة تسمى بأرصدة المعاملات transactions balances ويسمى الطلب عليها بالطلب بدافع المعاملات transactions demand for money . ويعتمد متوسط الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد على أشياء ، مثل عدد المرات التي يتسلم فيها الشخص أجره في السنة ، وإلى أي مدى يتطابق الدخل والانفاق . وعلى سبيل المثال إذا كان الدخل يتكرر عدة مرات ، فان الاحتفاظ بالنقود يقل في المتوسط . ودعنا نفترض أن فردا يتسلم راتبا شهريا مقداره ١٠٠٠ ريال يستحق الدفع في بداية كل شهر . فاذا كان هذا الفرد يخطط لانفاق نقوده بالتساوي خلال الشهر ، فان متوسط الرصيد النقدي لديه يكون ٥٠٠ ريال ، ومتوسط الرصيد الأصلي ١٠٠٠ ريال ويكون متوسط الرصيد في نهاية الشهر صفرا . واذا

كان نفس الشخص يتلقى راتبا قدره ٥٠٠ ريال كل أسبوعين ، فان متوسط الرصيد النقدي يكون ٢٥٠ ريالاً فقط . وهو متوسط الأرصدة النقدية عند بداية ونهاية كل من فترة الاسبوعين . وبالمثل كلما كان التطابق اكبر بين الدخول والنفقات ، فان الشخص لابد أن يحتفظ بنقود أقل . وفي الحقيقة إذا كان الشخص يتقاضى راتبه مرة واحدة في بداية الشهر ، ويسدد أيضا كل ديونه مرة واحدة في بداية الشهر ، فانه لن يحتاج على الاطلاق الى الاحتفاظ بنقود .

ويلاحظ أيضا أن الشركات شأنها شأن الأفراد والأسر لها نفس الطلب على النقود من أجل المعاملات ، فالشركات تستلم دخلها مقابل مبيعاتها من السلع أو الخدمات . وينبغي أن تحتفظ بالنقود لتسديد الفواتير ، ورواتب الموظفين وماشابه ذلك . ويعتمد متوسط الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها المنشأة على عوامل مختلفة . فهناك بعض الشركات تحتاج الى أرصدة نقدية أكبر من غيرها حسب طبيعة عملها . كما أن متوسط الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يعتمد على عدد المرات التي تدفع فيها الشركة رواتب الموظفين في السنة ، وإلى أي مدى تتطابق الايرادات والنفقات . فكلما تعددت المرات التي تدفع فيها المنشأة أجور العاملين بها ، كانت حيازاتها النقدية أقل في المتوسط . وكلما كان التطابق بين الايرادات والنفقات كبيرا كلما قل متوسط الاحتفاظ بالنقود .

وفي الأجل القصير ، تكون المحددات المذكورة حالا للطلب على النقود بغرض المعاملات ثابتة . ونفس الشيء صحيح بالنسبة للعوامل التنظيمية الأخرى التي تساعد في تحديد الطلب على النقود من أجل المعاملات . بيد أن كمية النقود المطلوبة من أجل المعاملات ليست ثابتة . فالكمية تتغير تغيرا طرديا مع الدخل . وعلى سبيل المثال ، عندما يأخذ دخل الفرد في الزيادة ، فان الطلب على النقود كذلك يأخذ في الزيادة . وتشرح هذه العلاقة كما يلي :

دعنا نفترض أن فردا ما يتلقى زيادة في الدخل من ١٠٠٠ ريال شهريا الى ١٥٠٠ ريال شهريا . ويستطيع هذا الفرد القيام بمزيد من المعاملات اثناء الشهر ، أو على الأقل يزيد من المقادير التي تتضمنها معاملاته العادية . ولتمويل هذه المعاملات فان هذا الشخص سوف يحتفظ بمزيد من النقود . وإذا استمر هذا الفرد في انفاق كل دخله خلال فترة الحصول عليه ، فان متوسط رصيده النقدي الشهري سوف يكون ٧٥٠ ريالاً ، أي أن الزيادة هنا ٢٥٠ ريالاً في الشهر مع الزيادة في الدخل الشهري من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ ريال .

ونفس المنطق ينطبق على المجتمع . فإذا زاد دخل المجتمع فان القطاع العائلي والشركات يطلبون مزيدا من النقود لتمويل الزيادة في حجم المعاملات ، نتيجة العلاقة المباشرة بين الطلب على النقود من أجل المعاملات والدخل . وقبل أن نواصل التحليل ، ينبغي أن نؤكد على أننا معنيون بالطلب الحقيقي على النقود . ولكي نحدد ما يحوزونه من النقود المرغوبة ، فان القطاع العائلي والشركات يهتمون بكل من حجم المعاملات والأسعار التي تدار عندها هذه المعاملات . وعلى سبيل المثال ، اذا زادت الأسعار بنسبة ١٠ في المائة ، فان الاحتفاظ بالنقود يجب أن يزيد بنسبة ١٠ في المائة من أجل تمويل نفس الحجم من المعاملات ، وهكذا يتضح لنا أهمية الأرصدة الحقيقية للنقود ، ولذلك فاننا نهتم بالمقدار الحقيقي للنقود المطلوبة في علاقته بالدخل الحقيقي .

ويجب أن تعتمد كمية النقود المطلوبة للمعاملات فعلا على حجم الانفاق الكلي أو المعاملات بدلا من الدخل . والانفاق الكلي مفهوم أشمل من الدخل حيث يشتمل على شراء كل من السلع الوسيطة والنهائية . كما أنه يشتمل على شراء كل من السلع المستعملة ، والأسهم والسندات . وتجدر الاشارة إلى أن المنتجات النهائية فقط هي التي تدخل في الناتج القومي الاجمالي والمقاييس الأخرى للدخل أو الناتج القومي . وبما أن دافع المعاملات للاحتفاظ بالنقود يعتمد على الحاجة إلى تمويل تلك المعاملات ، فان من الأجدر أن ترتبط الكمية المطلوبة بالحجم الكلي للمعاملات وليس بالدخل . وان كان ذلك لا يغير من الأمر شيئا بشرط أن تظل نسبة الانفاق الكلي الى الدخل ثابتة .

ولنفترض أن نسبة الانفاق الكلي الى الدخل قد تغيرت ، كما هو الحال ـ مثلا ـ عندما تصبح الصناعة ـ على نحو أكثر ـ متكاملة رأسيا . والتكامل الرأسي للصناعات vertical integration of industries ، يعني قيام منشأة واحدة بعدة عمليات كانت تقوم بها ، في السابق ، منشآت منفصلة في سلسلة الانتاج . ومثل هذه الشركات تخفض النفقات الوسيطة بالنسبة للدخل وبالتالي نسبة النفقات الكلية الى الدخل . واذا كانت كمية النقود المطلوبة مرتبطة بالحجم الكلي للمعاملات ، فان العلاقة تشير حتما الى النقص في كمية النقود المطلوبة ، والتي تنتج عن نقص في حجم المعاملات . ومن ناحية أخرى ، اذا كانت الكمية المطلوبة من النقود ترتبط بالحجم الكلي للمعاملات فان العلاقة تشير ، على نحو صحيح الى ان الانخفاض في كمية النقود المطلوبة ترجع الى الانخفاض في حجم المعاملات . ومن ناحية أخرى ، لو أن كمية النقود المطلوبة للمعاملات ترتبط بالدخل ، فانه يمكن ان نخلص بأنه مادام الدخل لم يتغير ، فان كمية النقود المطلوبة

تظل كما هي عليه . وهذه النتيجة خاطئة نظرا لأن المنشأة التي لديها معاملات أقل ، لن تحتاج الا الى نقود أقل لتمويلها .

وعلى سبيل المثال ، اذا تغيرت نسبة النفقات الكلية الى الدخل فان المتغير الوثيق الصلة هو النفقات الكلية . اما اذا ظلت النسبة بين الاثنين ثابتة ، فانه يمكن استخدام أي منهما . وبما أن العوامل التي تحدد نسبة النفقات الكلية الى الدخل مثل درجة التكامل الرأسي للصناعة تبدو وكأنها تتغير ببطء فقط ، فاننا نستطيع في الفترة القصيرة أن نستخدم الدخل كمحدد للطلب على النقود من أجل المعاملات . والدخل كمتغير يتسق مع متغيرات أخرى في النموذج ، كما أن تقديرات الدخل متاحة من الحسابات القومية .

الطلب على النقود للمعاملات وسعر الفائدة

The Transactions Demand For Money and The Interest Rate

وتمشيا مع وجهة نظر كينز افترض ان كمية النقود المطلوبة للمعاملات تعتمد فقط على الدخل (في الأجل القصير) . ومع ذلك ففي الخمسينيات أوضح كل من وليم بامول وجيمس توبن W.Baumol and J. Tobin أن الطلب على النقود من أجل المعاملات يعتمد أيضا على سعر الفائدة[١] . فقد لاحظا أن الأسر والشركات يتقاضون الدخل الذي يحتاجون الى انفاقه كله أو جزء منه في فترات لاحقة لاغراض مختلفة . وأكدا على أنه ليست هناك حاجة للاحتفاظ بالنقود لفترة كاملة بين استلام الدخل والمعاملات التي هم بصددها . وبدلا من ذلك يقوم القطاع العائلي والمنشآت بشراء سندات الخزانة العامة أو بعض الأصول ذات العائد وبيعها قبل تواريخ المعاملات . وميزة هذه الطريقة هي كسب فائدة (أو معدل أعلى للفائدة) على هذه الأصول . وبسبب هذا الاختيار ، فان كمية النقود المطلوبة من أجل المعاملات تعتمد على سعر الفائدة . وكلما كان سعر الفائدة أعلى ، كان احتمال قيام القطاع العائلي والمنشآت بشراء سندات الخزانة العامة أو الأصول الأخرى كبيرا ، وبالتالي ينخفض متوسط الأرصدة النقدية لديهم .

ويمكن أن نشرح هذا المبدأ الرئيسي بمساعدة مثال بسيط . ورغم أن هذا المثال يعتمد على تحويل الأرصدة من الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب ، فإنه يمكن تعميمه ليشمل شراء وبيع سندات الخزانة العامة كوسيلة لتدنية أرصدة المعاملات . ولنفترض أن شركة تتلقى الدخل T ريال مرة كل أربعة أسابيع ، وأن المبلغ يودع مباشرة في البنك كوديعة لأجل . ولنفترض أيضا أن هذا الدخل ينفق بالتساوي خلال الشهر ، أي أن

(٢٨/١) من الدخل ينفق في اليوم الأول و (٢٨/١) ينفق في اليوم الثاني الى آخره حتى ينتهي الدخل بالكامل مع اليوم الأخير من الأسابيع الأربعة . وبما أن الودائع لأجل تحصل على فائدة فان الشركة يكون لديها الحافز على تحويل أرصدتها الى حسابها الجاري عند الضرورة فقط . وإذا لم تكن عملية تحويل الأرصدة تنطوي على تكلفة ، فإن الشركة سوف تحول كميات صغيرة فقط في كل مرة ، حتى تصل بالخسارة من دخل الفائدة الى أدنى حد ممكن . ودعنا نفترض بغرض التبسيط أن التحويل ينطوي على تكلفة ، ولنفترض أن تكلفة التحويل هي (b) ريال بغض النظر عن الكمية المحولة . وأن هذه التكلفة سوف تحدد عدد التحويلات التي تتم . وفي الواقع اذا كانت التكلفة تفوق الفائدة المكتسبة ، فان الشركة تعدل عن فكرة ايداع أرصدتها المالية في حساب الادخار . وسوف يكون من الأفضل ايداعها مباشرة في حساب جار .

وبما أن الشركة تنفق دخلها بالتساوي خلال الفترة ، فان الكميات المحولة من ودائع لأجل الى ودائع تحت الطلب سوف تكون واحدة في كل مرة . فاذا كانت (c) تمثل الكمية المحولة ، و(T) الدخل ، فان عدد التحويلات (n) يساوي T/C . وعلى سبيل المثال ، اذا كانت (T) تساوي ١٠٠ ٠٠٠ ريال و(c) تساوي ٢٥ ٠٠٠ ريال فان (n) تساوي ٤ . وهذا يعني أن الشركة تحول ٢٥ ٠٠٠ ريال من ودائع لأجل الى ودائع تحت الطلب في بداية كل أسبوع .

وبناءا عليه فان الشركة سوف تحاول تدنية التكلفة المصاحبة لحيازة الأرصدة في شكل ودائع تحت الطلب . وهذه التكلفة لها جانبان :

(١) التكلفة المرتبطة بتحويل الاعتمادات المالية من ودائع لأجل الى ودائع تحت الطلب .

(٢) دخل الفائدة المضحى به بسبب الاحتفاظ ببعض المبالغ في الحساب الجاري .

والتكلفة المرتبطة بعملية التحويل هي bn . وقد حصلنا عليها بضرب تكلفة كل تحويل b في عدد التحويلات n . وهذه التكلفة أيضا تساوي b(T/C) حيث أن (n) تساوي (T /C) كما أن التكلفة المرتبطة بالاحتفاظ بأرصدة في حساب جار تكون i(C/2) حصلنا عليها بضرب تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود opportunity cost (المتمثلة في سعر الفائدة i) في متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها في الحساب الجاري (C /2) وقد تحصلنا على النتيجة الأخيرة بالطريقة الآتية :

بما أن (c) ريال قد حولت عند بداية الفترة الفرعية الأولى وقد انفقت خلال نفس الفترة ، فان الأرصدة الأولية والنهائية هي (c) وصفر من الريالات على التوالي . وبما أن الأرصدة النقدية تنفق بالتساوي خلال المراحل المختلفة للفترة الزمنية المحددة ، فان

الرصيد المتوسط هو متوسط الرصيد الأول والرصيد الصفري الأخير ، أو بمعنى آخر (C/2) . وعلى سبيل المثال ، اذا كانت(c) تساوي ٢٥٠٠٠ ريال ، فان الرصيد المتوسط يساوي ١٢٥٠٠ ريال . وبما أن كل فترة زمنية فرعية هي بالضبط مثل الأخرى ، فان الرصيد المتوسط للفترة هو(C/2) وهو نفسه بالنسبة لكل فترة زمنية فرعية ، وإذا جمعنا التكلفتين فاننا نحصل على مايلي :

$$TC = b(T/c) + i(C/2)$$ (التكلفة الكلية)

وإذا فاضلنا التكلفة الكلية بالنسبة لـ(C) ، واعتبرنا النتيجة تساوي صفرا ، وتحل بالنسبة لـ(C) فاننا نجد أن التكلفة الكلية تصل الى حدها الأدنى عندما :

$$C = \sqrt{2bT/i} \quad (١ - ٨)$$

وحيث أن الكمية المتوسطة للنقود المحتفظ بها تساوي C/2 ، فاننا نستطيع أن نقسم على ٢ لكي نحصل على :

$$C/2 = \sqrt{bT/2i} \quad (٢ - ٨)$$

وتمثل المعادلة رقم (٨-٢) الطلب على النقود من أجل المعاملات . وتشير هذه المعادلة إلى أن كمية النقود المطلوبة تعتمد على سعر الفائدة وتكلفة تحويل الأرصدة النقدية والدخل . وبارتفاع سعر الفائدة ، تجد الشركة (والمجتمع) أنه من الأربح لها أن تحول أرصدة أكثر ، وبذلك تقتصد في المعاملات . ومن ناحية أخرى ، فان أية زيادة في تكلفة تحويل الأرصدة سوف تفوق مثل هذه التحويلات وتؤدي الى الاحتفاظ بكمية اكبر من النقود لأغراض المعاملات . وكذلك عندما يزيد الدخل فان كمية النقود المحتفظ بها تزيد ، وأن كانت الزيادة أقل من الزيادة في الدخل .

وفي الحقيقة ، فان كثيرا من الأسر والمنشآت ان لم يكن معظمها لا تجد من المفيد أن تخفض أرصدة المعاملات عن طريق شراء سندات الخزانة العامة أو غيرها من الأصول المدرة للعائد . ويعود ذلك إلى أن الأصدة الأصلية تعتبر صغيرة نسبيا ، وأن فترات التخطيط قصيرة جدا ، ثم أن تكلفة شراء وبيع الأصول تعتبر كبيرة جدا . ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن الأسر والشركات التي لها أرصدة معاملات ضخمة تجد أنه من المربح لها أن تشتري وتبيع هذه الأصول . ومن ثم فان كمية النقود المطلوبة من أجل المعاملات تتغير دائما مع سعر الفائدة . وهذا يعني أن كمية النقود المطلوبة من أجل المعاملات في الأجل القصير تتغير طرديا مع الدخل وتتغير عكسيا مع سعر الفائدة . أما في الأجل الطويل فان كمية النقود المطلوبة من أجل المعاملات سوف تعتمد أيضا على الترتيبات التنظيمية للمجتمع .

الطلب على النقود بدافع الاحتياط

The Precautionary Demand For Money

أما بالنسبة للطلب على النقود بغرض الاحتياط ، فقد أظهر كينز أن المجتمع يطلب النقود ـ بالاضافة إلى أغراض المعاملات ـ من أجل الاحتياط للظروف والأحداث الطارئة غير المتوقعة ، والحصول على مزايا الصفقات . ويسمى هذا الطلب بالطلب على النقود بدافع الاحتياط . وعلى سبيل المثال ، إذا أخذت أسرة من نيويورك اجازة طويلة في كاليفورنيا ، فانها قد تحمل معها نقودا اكثر مما تقتضيه ضرورة تحويل معاملاتها اليومية ، ولكنها سوف تحتاج الى احتياطي لمواجهة النفقات غير المتوقعة مثل نفقات إصلاح خلل طارىء في السيارة . وهي قد تحمل أيضا احتياطي لشراء الصور الزيتية النادرة التي تعتبر صفقة . وفي الأجل القصير ، فان الطلب على النقود لدافع الاحتياط يتحدد بمستوى الدخل وسعر الفائدة ، كما هو الحال تقريبا في الطلب على النقود من أجل المعاملات . وعلى وجه التحديد فان كمية النقود المطلوبة لأغراض الاحتياط تتناسب طرديا مع الدخل وعكسيا مع سعر الفائدة . ولا يعني هذا أن دالتي الطلب على النقود من أجل المعاملات ومن أجل الاحتياط متماثلتان .

أما في الأجل الطويل فان الطلب على النقود من أجل الاحتياط قد يكون حساسا للتغيرات المالية والترتيبات التنظيمية الأخرى . وعلى سبيل المثال ، ان تطوير وانتشار بطاقات الائتمان قد خفض الطلب على النقود بدافع الاحتياط . وعلاوة على هذا اذا كانت بطاقات الائتمان مقبولة ، فان عائلة نيويورك السابقة لن تحتاج الى الاحتفاظ باكثر من الحد الأدنى المطلوب من النقود : وبما أن هذه الترتيبات التنظيمية تتغير ببطء فان الطلب على النقود بدافع الاحتياط في الأجل القصير يعتمد على الدخل وسعر الفائدة .

الطلب على النقود بدافع المضاربة

The Speculative Demand For Money

اعتقد الاقتصاديون التقليديون ان الناس يحتفظون بالنقود من أجل المعاملات فقط . وظنوا أن الناس لن يحتفظوا بأكثر مما يحتاجون اليه لعبور الفجوة بين الدخل وانفاقه . أما كينز فقد قدم دافعين اضافيين للاحتفاظ بالنقود وهما : دافعا الاحتياط والمضاربة . ولا يمثل الطلب على النقود بدافع الاحتياط في الواقع تحولا كبيرا عن الفكر التقليدي ، لأنه يشبه الطلب على النقود من أجل المعاملات . ومن ناحية أخرى كان الطلب على النقود بدافع المضاربة حقا اضافة جديدة .

ولشرح طبيعة الطلب على النقود للمضاربة ، دعنا نتناول فردا له الاختيار بين الاحتفاظ بالسندات التي تدر عائدا (من سعر الفائدة) أو الاحتفاظ بالنقود التي لا تدر عائدا أو تحقق عائدا أقل . وبسبب الدخل المضحى به أعتقد الاقتصاديون التقليديون أن الشخص لن يحتفظ بأكثر مما يحتاجه من نقود من أجل اغراض المعاملات (والاحتياط) . أما كينز فقد كان يؤمن أن الشخص يحتفظ بنقود اضافية ، اذا كان يتوقع أن سعر الفائدة سوف يرتفع في المستقبل . وباحتفاظ ذلك الشخص بالنقود فانه يستطيع أن يحصل على ميزة الأسعار الأعلى للفائدة عندما تحدث. وعلى سبيل المثال ، نفترض أن سعر الفائدة الجاري يعادل ٦٪ . ولكن هذا الشخص توقع ارتفاع سعر الفائدة إلى ٨٪ في المستقبل القريب . وطبقا لرأي لكينز فان هذا الشخص سوف يحتفظ بالنقود حسب توقعاته لارتفاع سعر الفائدة . وفي انتظاره لارتفاع سعر الفائدة الى ٨٪ ، فان السندات ذات الغلة الأعلى يمكن أن تشترى . وبمعنى آخر ، اذا زاد سعر الفائدة ، فان أسعار السندات تهبط وبالتالي فان الشخص سوف يمكنه شراء السندات بسعر أقل .

وبدلا من الاحتفاظ بالنقود بسبب توقع ارتفاع سعر الفائدة ، دعنا نفترض أن الشخص يشتري سندات تدر عائدا ٦٪ حاليا ، وبعد ذلك يحاول مبادلتها بسندات تدر عائدا ٨٪ . فاذا فعل ذلك فانه سوف يمنى بخسارة رأسمالية تعزى الى العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة . فاذا اشترى شخص ما السندات التي تدر عائدا ٦٪ ثم ارتفع سعر الفائدة في فترة لاحقة الى ٨٪ ، فان اسعار السندات تأخذ في النقصان ، ولن يتمكن من تغيير سنداته دون أن يواجه خسارة رأسمالية . ومن ثم اذا كان هذا الشخص يتوقع ارتفاعا في سعر الفائدة في المستقبل ، فسوف يحتفظ بالنقود بدلا من السندات . وهكذا فانه طبقا لرأي كينز ، فانه من المنطقي أن يحتفظ هذا الشخص بالنقود بكمية اكبر مما يحتاج اليه لأغراض المعاملات والاحتياط . أو اذا كان يتوقع ثبات سعر الفائدة أو اتجاهه الى الهبوط في المستقبل ، فانه من المنطقي أن يشتري سندات ويحتفظ بها .

وبما أن الناس يختلفون في تقديراتهم للتغيرات المستقبلية في سعر الفائدة ، فان العلاقة الكلية بين الطلب على النقود للمضاربة وسعر الفائدة سوف تكون علاقة عكسية . وعند أسعار الفائدة الادنى فالأدنى ، فان الناس يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل أكثر فاكثر . ومن ثم فانه عند المستويات المنخفضة لسعر الفائدة ، سوف تزيد النقود المطلوبة لأغراض المضاربة اكثر فاكثر . واذا أخذ سعر الفائدة في الهبوط الى أقل من المستوى العادي ، فسوف يسود الاعتقاد لدى الأفراد بأنه سوف يأخذ في الارتفاع

في المستقبل القريب . وفي هذا الوضع يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة مرنا مرونة تامة perfactly elastic عند هذا السعر المنخفض للفائدة ، وهذا الجزء المرن مرونة تامة من دالة الطلب على النقود يسمى «شرك السيولة» liquidity trap . وفي شرك السيولة نلاحظ أن أصحاب الأصول يمتلكون كميات غير محدودة من النقود في صورة أرصدة عاطلة ، دون الاستفادة بأي منها في شراء السندات . وبالتالي يعملون على خفض سعر الفائدة . وسوف نناقش فيما بعد بعض القرائن العملية المتصلة بمرونة الطلب بالنسبة لسعر الفائدة . وليس ثمة دليل يشير الى ان شرك السيولة موجود بالفعل .

وهكذا فقد أوضح كينز أن الأفراد يحتفظون بالنقود فوق احتياجاتهم للمعاملات والاحتياط ، وذلك بناءاً على توقعاتهم ، بأن سعر الفائدة سوف يرتفع في المستقبل . أما توبن Tobin ، فقد انتقد - في مقال هام - التفسير الكينزي للعلاقة بين الطلب على النود للمضاربة وسعر الفائدة ، وقدم تفسيرا بديلا ، فقد زعم أولا أن تفسير كينز يتضمن أن الأفراد يسلكون سبيلا واحدا فقط ، ذلك أن الفرد اما أن يحتفظ بالسندات جميعها أو بالنقود جميعها ، معتمدا على توقعاته عن الحركات المستقبلية لسعر الفائدة . فاذا كان الفرد يتوقع ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل ، فانه سوف يحتفظ بالنقود فقط وذلك للاستفادة من الزيادة المستقبلية في سعر الفائدة . وبالعكس اذا كان يتوقع أن يكون سعر الفائدة ثابتا أو في اتجاهه الى الهبوط ، فانه سوف يحتفظ بالسندات فقط . أما على المستوى التطبيقي فان ذلك لم يكن صحيحا اذ يبدو أن الأفراد يحتفظون ببعض من كليهما . وبما أن مختلف الأفراد لديهم توقعات مختلفة حول الحركة المستقبلية في سعر الفائدة ، فان العلاقة الكلية تبقى كما افترضناها تماما . ومع ذلك فالدليل التطبيقي يتناقض مع الفرضية على المستوى الفردي . أما الانتقاد الثاني فهو أنه اذا ظل سعر الفائدة ثابتا لفترة طويلة من الزمن ، فان الطلب على النقود من أجل المضاربة سوف يختفي لتوقع الأفراد أن سعر الفائدة سوف يبقى ثابتا . وهذا صحيح في الواقع ، لأن كينز يفترض أن الأفراد يحتفظون بالنقود لأغراض المضاربة فقط اذا كانوا يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل .

ولترشيد العلاقة العكسية بين الطلب على النقود للمضاربة وسعر الفائدة ، قدم توبن Tobin الحجة التالية : فهو يفترض أولا أن الفرد قد يحتفظ بالنقود أو السندات أو بتوليفة من النقود والسندات . فالسندات تدر عليه مقداراً ثابتاً من الدخل سنويا ، بينما النقود ليس لها عائد . ولما كان من المفترض أن حملة السندات غير متأكدين بما سيكون

عليه سعر الفائدة على السندات في المستقبل ، فان هناك المخاطرة بتحقيق كسب أو خسارة رأسمالية . واذا كان حامل السند قد اشترى سندا ثم أخذ سعر الفائدة في الهبوط ، فسوف تزيد أسعار السندات وسوف يحصل حامل السند على ربح رأسمالي . ومن ناحية أخرى اذا زاد سعر الفائدة ، فان صاحب السند سوف يواجه خسارة في رأس المال . وهكذا فان عملية شراء السندات تنطوي على مخاطر الربح أو الخسارة ، وكلما كانت المخاطرة عالية ، كلما كان العائد المتوقع عاليا . وكنتيجة لذلك فان حملة السندات يستطيعون أن يزيدوا عوائدهم المتوقعة عن طريق شراء كميات كبيرة نسبيا من السندات . ومع ذلك فانهم اذا فعلوا ذلك ، فانهم يزيدون فرص الخسارة الرأسمالية الكبيرة .

ويرى توبن بعد ذلك أن معظم الناس ينوعون حفائظ الأوراق المالية ، اذ يميل بعض الأفراد الى الاحتفاظ ببعض السندات من أجل الحصول على عائد على أوراقهم المالية وببعض النقود تفاديا لاحتمالات الخسارة الرأسمالية الكبيرة . وعلاوة على ذلك فانه حالما تتغير أسعار الفائدة فان الأفراد يغيرون ممتلكاتهم . وطبقا لتوبن فان ارتفاع سعر الفائدة يزيد العائد المتوقع من السندات وبالتالي يحفز حملة السندات المحتملين بالاحتفاظ بالمزيد من السندات والقليل من النقود . وتعتبر الزيادة في سعر الفائدة ضرورية لحث الأفراد على زيادة مافي حوزتهم من سندات بسبب المخاطرة المصاحبة لحيازة كميات اكبر من السندات . وإذا انخفض سعر الفائدة فان العائد المتوقع من السندات ينخفض ، ويقلل الناس مافي حوزتهم من السندات ويزيدون مافي حوزتهم من النقود ، حيث أن سعر الفائدة الجديد الأدنى يفشل في تعويض المخاطر المصاحبة للمستوى الأصلي من حيازة السندات . وهكذا توجد علاقة عكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة .

وطبقا لتوبن ، فان شرحه للعلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة يقدم أساسا نظريا اكثر قبولا من شرح كينز . وعلاوة على ذلك فانه طبقا لتوبن ، فان منطقه يشرح لماذا يميل الأفراد الى تنويع محفظة أوراقهم المالية . بينما تشير نظرية كينز إلى أن الأفراد يحتفظون بنوع واحد فقط من الأصول . ولكن سواء قبلنا بشروح كينز أو توبن للعلاقة ، فانه يبدو أن هناك علاقة عكسية بين كمية النقود المطلوبة لأغراض المضاربة وسعر الفائدة .

دالة الطلب على النقود The Demand For Money Function

وانطلاقاً من وجهة نظر كينز ، فقد ناقش كثير من المؤلفين أنواع الطلب الثلاثة على النقود . وقد أدمجوا الطلب بدافع المعاملات والاحتياط من أجل تبسيط التحليل . وعلاوة على ذلك فقد افترضوا على الأقل في تحليلهم البياني أن كلا من الطلب المشترك على النقود من أجل المعاملات والاحتياط يعتمد فقط على الدخل ، وأن الطلب على النقود بدافع المضاربة يعتمد على سعر الفائدة . وقد اصبحت هذه التطبيقات ـ في السنوات الأخيرة ـ أقل انتشارا بعد أن أدرك الاقتصاديون أن الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط وكذلك المضاربة يعتمد على سعر الفائدة وسوف نتتبع التطبيقات الأكثر حداثة ونفترض أن الطلب الحقيقي على النقود يعتمد على (أو هو دالة في) الدخل الحقيقي وسعر الفائدة .

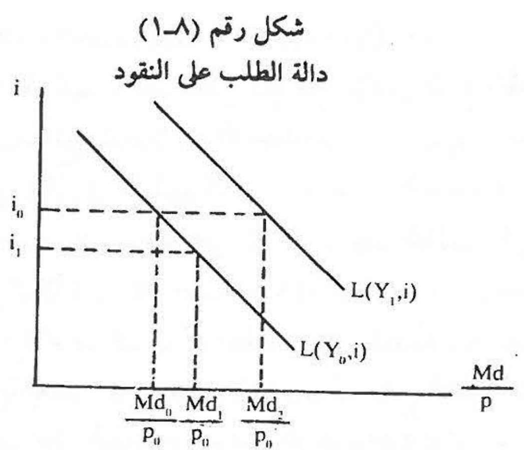
وتكون دالة الطلب على النقود في صورة معادلة كالتالي :

$$Md/P = L(Y,i) \qquad (٨-٣)$$

حيث $\frac{Md}{P}$ تمثل الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة ، (Y) تمثل الدخل الحقيقي ، و (i) سعر الفائدة . ويتناسب المقدار الحقيقي للنقود المطلوبة تناسبا طرديا مع الدخل الحقيقي وتناسبا عكسيا مع سعر الفائدة . ولذلك فان أية زيادة في الدخل الحقيقي تؤدي الى زيادة الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة ، في حين أن الزيادة في سعر الفائدة لها تأثير عكسي . وفي الأجل الطويل تختلف الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة كنتيجة للابتكارات المالية وهلم جرا .

ويمكن أن نرسم الآن دالة الطلب على النقود ولدينا ثلاثة متغيرات : الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة ، والدخل الحقيقي وسعر الفائدة . ولرسم دالة الطلب على النقود في رسم بياني ذي بعدين ، يجب أن نثبت أحد المتغيرات . واذا كان سعر الفائدة مقاسا على المحور الرأسي ، والكمية الحقيقية للنقود المطلوبة مقاسة على المحور الأفقي ، فيمكن أن نفترض أن الدخل الحقيقي ثابت من أجل رسم دالة الطلب على النقود . وعلى سبيل المثال اذا افترضنا ان الدخل الحقيقي (Yo) ، فان العلاقة الموضحة في الشكل رقم (٨-١) هي L(Yo,i) ، حيث تشير العلاقة الى أنه عند مستوى الدخل (Yo) وسعر الفائدة i تكون الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة هي $\frac{Mdo}{Po}$. فإذا انخفض سعر الفائدة الى (i1) (مع ثبات الدخل الحقيقي) فإن الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة تزيد الى $\frac{Md1}{Po}$ موضحة العلاقة العكسية بين الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة وسعر الفائدة .

شكل رقم (٨-١)
دالة الطلب على النقود



وقد رسمت العلاقة L(Yo,i) على أساس الافتراض القائل بأن الدخل يكون ثابتا عند المستوىYo فإذا زاد الدخل منYo الىY1 ، فان منحني الطلب على النقود ينتقل الى اليمين ، مشيرا الى أنه عند كل مستوى لسعر الفائدة يطلب مزيد من النقود . وعلى سبيل المثال ، عند مستوى سعر الفائدة(io) فان الكمية المطلوبة من النقود هي $\frac{Md2}{Po}$ بدلا من $\frac{Mdo}{Po}$.

البرهان العملي The Empirical Evidence

كما ناقشنا في الفصل التاسع ، فان مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة هي احدى محددات الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية . وسوف نناقش بايجاز بعض القرائن التجريبية قبل أن نلخص ما يتعلق بسوق النقد . فقد ظهرت كثير من الدراسات الخاصة بالطلب على النقود ، لكنها تختلف فيما يختص بالمتغيرات التي تناولتها والفترات الزمنية التي تغطيها وحتى الأساليب الاحصائية المستخدمة . ومن ثم فانه من الصعب أن نعمم ، رغم أن عددا من الاقتصاديين منهم بورمان Boorman فعلوا ذلك[٣] . وفيما يتعلق بسعر الفائدة ، خلص بورمان الى أنه محدد هام للطلب على النقود . فاذا كان سعر الفائدة سعرا للأجل القصير ، فان تقديرات مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة يتراوح مابين (٠,٠٧ إلى ٠,٢٠) وتعني المرونة بالنسبة لسعر الفائدة بمقدار (٠,٢٠) ان زيادة مقدارها عشرة في المائة في سعر الفائدة تخفض الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة بمقدار ٢ في المائة ، وهو انخفاض صغير نسبيا . أما اذا كان سعر الفائدة سعرا للأجل الطويل ، فان التقدير سوف يكون أعلى حيث يتراوح ما بين (-٠,٧ إلى -٠,٩)[٤] .

ورغم أن الطلب على النقود يعتبر حساسا لأية تغيرات في سعر الفائدة ، إلا أن بورمان لم يجد الدليل الذي يشير إلى ارتفاع مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أو الى وجود شرك السيولة .

وكما ناقشنا سابقا ، فان الجزء التام المرونة من دالة الطلب على النقود (اذا وجد) يسمى بشرك السيولة .

وأخيرا ، فان بورمان يعتقد ان الدلائل تعزز وجهة النظر القائلة باستقرار دالة الطلب على النقود[٥] . وهذا يعني أنها غير متقلبة . وباستقرار دالة الطلب على النقود ، يصبح من السهل على البنك المركزي أن يدير السياسة النقدية .

سوق النقود The Money Market

ونستطيع الآن أن نتناول سوق النقود ، وقد أشرنا في الفصل السابع الى أن العرض الاسمي للنقود M متغير خارجي . ويتحدد العرض الاسمي للنقود MSo عند مستوى معين وليكن MSo . وسوف يظل عند هذا المستوى الى ان يتخذ البنك المركزي بعض الاجراءات لزيادته أو نقصانه . وبفرض ثبات مستوى الاسعار P=Po ، فان افتراض ثبات العرض الاسمي للنقود يعني أن العرض الحقيقي للنقود ثابت كذلك . ومن ثم فان دالة العرض الحقيقي للنقود تكون كالآتي :

$$\frac{Ms}{P} = \frac{Ms_0}{P_0} \qquad (٨-٤)$$

وقد رسمت هذه الدالة في الشكل رقم (٨-٢) ، حيث قيس سعر الفائدة على المحور الرأسي ، وقيس العرض الحقيقي للنقود على المحور الأفقي . والمنحني يكون عموديا بالنسبة لمحور عرض النقود عند المستوى المعين من العرض الحقيقي للنقود ، $\frac{MSo}{Po}$ حيث يفترض أن العرض الحقيقي للنقود غير حساس للتغيرات في سعر الفائدة .

وكما ناقشنا في بداية هذا الفصل فان الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة $\frac{Md}{P}$ تتغير طرديا مع الدخل ، وعكسيا مع سعر الفائدة وعليه فان دالة الطلب الحقيقي على النقود هي :

$$\frac{Md}{P} = L(Y,i) \qquad (٨-٥)$$

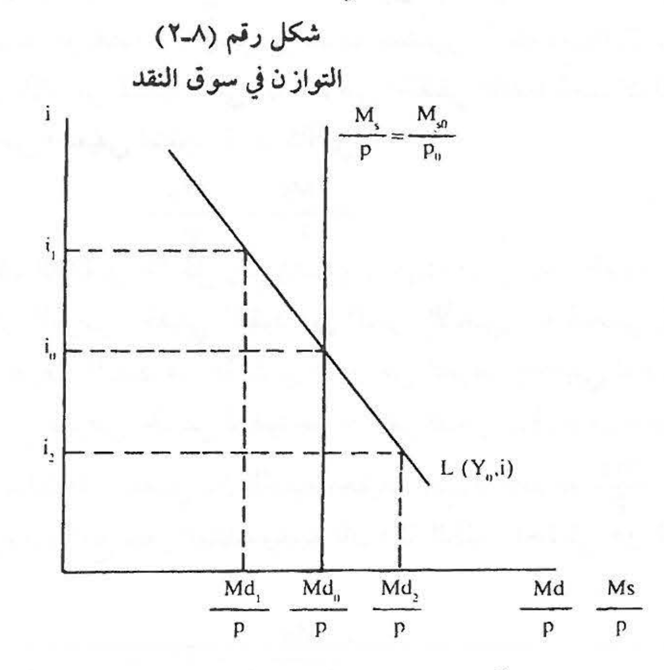
وقد رسمت هذه الدالة في الشكل رقم (٨-١) . وان منحني الطلب على النقود بالنسبة لمستوى الدخل (Yo) مكرر في الشكل رقم (٨-٢) .

ولتكملة هذا النموذج ، فان شرط التوازن (وهو الشرط الضروري لكي يكون سوق النقد في حالة التوازن) يجب أن يحدد . وشرط التوازن هو أن الكمية الحقيقية للنقود المعروضة يجب أن تساوي الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة . وشرط التوازن في صورته الرياضية يكون كما يلي :

$$\frac{Ms}{P} = \frac{Md}{P} \qquad (٦\text{-}٨)$$

واذا لم يتحقق التوازن عند توليفة معينة من الدخل وسعر الفائدة ، فان سوق النقود تتسم بعدم التوازن ويتجه سعر الفائدة الى التغير حتى يتحقق التوازن . ولتوضيح ذلك ، نفترض أن الدخل هو(Yo) وسعر الفائدة هو(io) في الشكل رقم (٨-٢) . وهذه التوليفة من الدخل وسعر الفائدة هي التوليفة التوازنية لسوق النقد ، حيث أن الكمية المعروضة $\frac{Ms_0}{P_0}$ تساوي الكمية المطلوبة $\frac{Md_0}{P_0}$. ومن ثم فانه بالنسبة للدخل(Yo) يكون سعر الفائدة(io) هو السعر التوازني .

شكل رقم (٨-٢)
التوازن في سوق النقد



ولكي نثبت أن io هي سعر الفائدة التوازني ، دعنا نتناول سعرين بديلين للفائدة مثل i_1 و i_2 . فعند سعر الفائدة i_1 تكون كمية النقود المطلوبة Md_1 / P_0 أقل من كمية النقود المعروضة MSo /Po ، ويكون هناك فائض في عرض النقود .

وفي ظل هذه الظروف ، يحاول القطاع العائلي والمنشآت أن يتخلصوا مما في حوزتهم من فائض النقود وليكن عن طريق شراء السندات . فاذا قام القطاع العائلي والمنشآت بشراء السندات فان أسعار السندات تزيد . وبسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة ، فان سعر الفائدة يأخذ في الهبوط . وفي هذه الحالة ينخفض سعر الفائدة الى(io) وهو السعر الذي تتساوى عنده كمية النقود المعروضة وكمية النقود المطلوبة . وبما أن سعر الفائدة io هو سعر الفائدة التوازني ، فانه متى استقر هذا السعر فلن يكون هناك اتجاه لان يتغير . وعند سعر الفائدة i_2 ، تفوق كمية النقود المطلوبة Md2/Po كمية النقود المعروضة MSo/Po ، ولذلك يوجد فائض في الطلب على النقود . وبما أن هناك فائضا في الطلب على النقود ، فان القطاع العائلي والمنشآت يحاولون أن يضيفوا الى مافي حوزتهم من نقود وليكن عن طريق بيع السندات . فاذا قام القطاع العائلي والمنشآت ببيع السندات ، فان أسعار السندات تهبط ، وترتفع أسعار الفائدة . وفي هذه الحالة ، يزيد سعر الفائدة الى io وهو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها . ومن ثم فانه بالنسبة لمستوى الدخل يكون سعر الفائدة التوازني هوio .

وتلخيصا لما سبق فان المعادلات من (٨-٤) حتى (٨-٦) تمثل الفروض الخاصة بسوق النقود . وان المعادلات (٨-٤) و (٨-٥) هي المعادلات السلوكية . أما المعادلة (٨-٦) فهي تمثل شرط التوازن . فاذا لم يتحقق شرط التوازن ، فان سعر الفائدة يميل الى التغير حتى يتم استيفاء هذا الشرط .

المنحني LM The LM Curve

في الفصل السادس ، اشتق المنحني IS ويتكون المنحني IS من توليفة الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن لسوق المنتجات . ومع ذلك اذا لم يعين سعر الفائدة ، فانه من المستحيل تحديد المستوى التوازني للدخل . أما الان فسوف نشتق المنحني LM الخاص بسوق النقود وهو يناظر المنحني IS في سوق المنتجات . ويتكون المنحني LM من توليفة الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن لسوق النقود . ويعتبر المنحني LM مهما لاننا نستطيع أن نستخدمه والمنحني IS معا لتحديد التوليفة التوازنية للدخل وسعر الفائدة بالنسبة للاقتصاد القومي .

ولكي نشتق المنحني LM فسوف نبدأ باستخدام طريقة الرسم البياني .

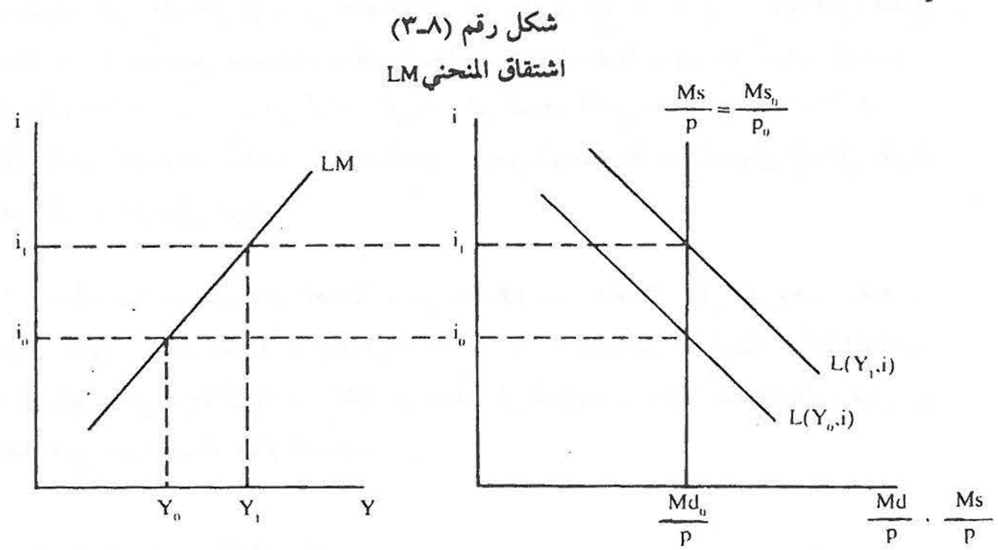
أولاً : نرسم دالة عرض النقود من الشكل رقم (٨ـ٢) في الجزء الأيمن من الشكل رقم (٨ـ٣) .

ثانياً : نرسم دالة الطلب على النقود من الشكل رقم (٨ـ١) في الجزء الأيمن من الشكل رقم (٨ـ٣) .

ونوجد منحني الطلب على النقود لكل مستوى من الدخل . وعلى سبيل المثال اذا كان مستوى الدخل Y_0 ، فان منحني الطلب على النقود يكون $L(Y_0,i)$. واذا زاد مستوى الدخل الى Y_1 فان منحني الطلب على النقود ينتقل الى $L(Y_1,i)$ مشيرا الى الزيادة في كمية النقود .

شكل رقم (٨ـ٣)

اشتقاق المنحني LM



وأخيرا ، يوضع سعر الفائدة في الجزء الأيسر من الشكل رقم (٨ـ٣) على المحور الرأسي ويوضع الدخل على المحور الأفقي .

ولنفترض أن المستوى الأصلي للدخل هو (Y_0) وان منحني الطلب على النقـود الذي يوافقه هو $L(Y_0,i)$ وبمعرفة طلب وعرض النقود ، فان سعر الفائدة التوازني يكون (i_0) ، وهذا هو سعر الفائدة الذي يحقق التعادل بين كمية النقود المطلوبة Md_0/P_0 وكمية النقود المعروضة MS_0/P_0 . وبما أن (i_0) هي سعر الفائـدة التوازنـي المقابـل لمستوى الدخل (Y_0) فان التوليفة التوازنية (Y_0, i_0) يمكن ان ترسم في الجزء الأيسر من الشكل رقم (٨ـ٣) ، عن طريق رصد مستوى الدخل Y_0 على المحور الأفقي أولا ثم نمد

خطا افقيا من سعر الفائدة i_0 في الجزء الأيمن الى الجزء الأيسر ، وتكون التوليفة التوازنية (Y_0, i_0) نقطة واحدة على المنحني LM .

ودعنا نتناول ـ ثانية ـ مستوى اعلى للدخل وليكن Y_1 . وعند المستوى الأعلى للدخل Y_1 يكون منحني الطلب على النقود المرافق له هو $L(Y_1, i_1)$. وباستخدام نفس الحجة السابقة فان سعر الفائدة التوازني المناظر (i_1) يكون اكبر من i_0 . وبما أن i_1 هو سعر الفائدة التوازني المناظر لمستوى الدخل Y_1 ، فانه يمكن رسم التوليفة التوازنية (Y_1, i_1) في الجزء الأيسر من الشكل رقم (٨-٣) بنفس الطريقة السابقة . وهذه التوليفة ماهي الا نقطة اخرى على المنحني LM .

وبافتراض مستويات اخرى للدخل وتحديد اسعار الفائدة التوازنية المناظرة لها يمكن أن يشتق الجزء الباقي من المنحني LM . وقد سمي المنحني بالمنحني LM لانه مشتق من دالة التفضيل النقدي Liquidity preference function وهي مصطلح كينز للتعبير عن دالة الطلب على النقود ـ ودالة عرض النقود . وهي ذات انحدار موجب ، لانه عند المستويات الأعلى من الدخل تكون كمية النقود المطلوبة اكبر ، ومع ثبات عرض النقود فان سعر الفائدة يجب ان يكون اعلى للحفاظ على التوازن في سوق النقد .

ويمكننا اشتقاق المنحني LM جبريا أيضا . فاذا كان $Ms/p = 200$ و $Md/p = 135 + 0.25Y - 600i$ فاننا نستطيع ان نوجد السعر التوازني للفائدة لكل مستوى من الدخل . وبالتعويض أولا عن شرط التوازن :

$$\frac{Ms}{P} = \frac{Md}{P}$$

ونحصل على :

$$200 = 135 + 0.25Y - 600i$$

أو

(٨-٧)

$$Y = 2400i + 260$$

وبما أن المعادلة رقم (٨-٧) تمثل المنحني LM ، فان التوليفات المختلفة لكل من Y وi يمكن الحصول عليها بالتعويض عن المستويات المختلفة للدخل في المعادلة ، وعندئذ تحل بالنسبة لأسعار الفائدة المناظرة.وعلى سبيل المثال اذا كان الدخل ٥٠٠ بليون ريال

فاننا نحصل على :

$$500 = 2400\,i + 260$$

التي تشير الى ان سعر الفائدة التوازني يساوي ١٠,٠ أو ١٠٪ . وتشكل هذه التوليفة (٥٠ بليون ريال و ١٠٪) نقطة على المنحنيLM وتمثل التوليفة (٦٢٠ بليون ريال ١٥٪) نقطة اخرى .

وبما أن المنحني LM يتكون من التوليفات التوازنية لاسعار الفائدة ومستويات الدخل بالنسبة لسوق النقد ، فان سوق النقد تكون في حالة توازن عند أية نقطة على المنحني . ومع ذلك فلنتناول نقطة خارج المنحني LM ولتكن (Y_1, i_0) . عند هذه التوليفة من الدخل وسعر الفائدة ، هناك فائض في الطلب على النقود ، ويحاول الافراد زيادة مافي حوزتهم من النقود عن طريق بيع السندات . ونتيجة لذلك تنخفض أسعار السندات وترتفع أسعار الفائدة . فاذا كان الدخل ثابتا فان سعر الفائدة يزيد الى i_1 ، وهو سعر التوازن . ودعنا نتناول ـ ثانية ـ النقطة (Y_0, i_1) . عند هذه التوليفة من الدخل وسعر الفائدة يوجد فائض في عرض النقود ، ويحاول الأفراد ان يخفضوا مافي حوزتهم من النقود عن طريق شراء السندات . ومن ثم تزيد أسعار السندات وتنخفض أسعار الفائدة . فاذا كان الدخل ثابتا ، فان سعر الفائدة سوف يهبط الى i_0 .

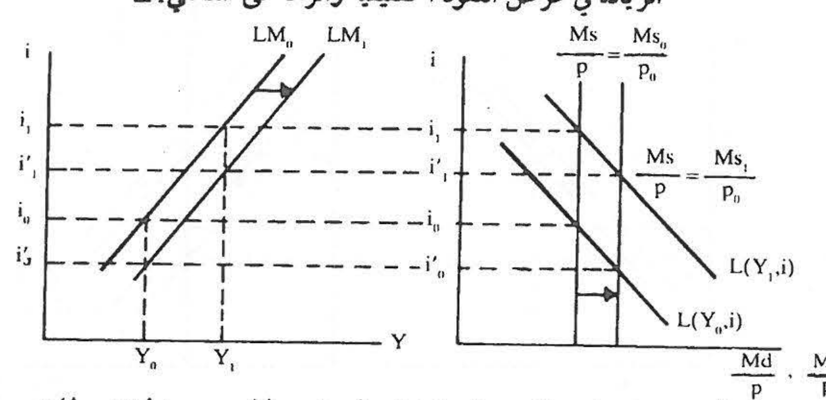
وهكذا اذا كان الاقتصاد عند نقطة خارج المنحنيLM فان سوق النقود لن يكون في حالة التوازن ، وتتجه أسعار الفائدة الى التغيرحتى يصل السوق الى وضع التوازن .

وبعد اشتقاق المنحنيLM ، نتناول ـ في الخطوة التالية ـ التغيرات في عرض النقود والطلب عليها ، حتى يتسنى لنا أن نحدد تأثير هذه التغيرات على المنحنيLM . ولنفترض في الشكل رقم (٨ـ٤) ان العرض الحقيقي الأصلي للنقود هو MS_0/P_0 والمنحنيLM المناظر له هو LM_0 . ولنفترض كذلك ان العرض الاسمي للنقد قد زاد من MS_0 الى MS_1 . ومع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار فان الزيادة في العرض الاسمي للنقود تتسبب في زيادة عرض النقود الحقيقية من MS_0/P_0 الى MS_1/P_0 ، ولذلك فان الخط الممثل للعرض الحقيقي للنقود ينتقل الى اليمين . ولكي نحصل على المنحنيLM الجديد ، فسوف نطبق نفس الخطوات السابقة ونستخدم الخط الجديد الممثل للعرض الحقيقي للنقود ، بدلا من الخط الأصلي . وعليه ، عند مستوى الدخل (Y_0) فإن سعر الفائدة التوازني الجديد يكون (i'_0) وليس (i_0) ولذلك فإن (Y_0, i'_0) تمثل نقطة على المنحني LM الجديد . وبالمثل عند مستوى الدخل (Y_1) يكون المستوى التوازني

الجديد لسعر الفائدة (i'_1) . وتمثل (Y_1, i'_1) نقطة اخرى على المنحني LM الجديد . فاذا افترضنا مستويات اخرى للدخل وحددت المستويات التوازنية المناظرة لها من سعر الفائدة ، فاننا نحصل على المنحني LM الجديد الذي يكون في هذه الحالة LM_1 ، وهو يقع على يمين المنحني القديم مشيرا الى انه عند كل مستوى للدخل ، يصبح السعر التوازني للفائدة أقل . وعلى سبيل المثال عند مستوى الدخل (Y_0) ، فان سعر الفائدة التوازني الجديد يكون i_0، والذي يعتبر أقل من سعر الفائدة الأصلي i_0 .

شكل رقم (٨ ـ ٤)

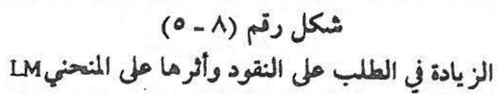
الزيادة في عرض النقود الحقيقية وأثرها على المنحني LM



وهذا ليس مدهشا ، اذ مع الزيادة في العرض الاسمي والحقيقي للنقود ، سوف نتوقع انخفاض أسعار الفائدة . فسوق النقد كان أصلا في وضع التوازن عند سعر الفائدة i_0 ومستوى الدخل Y_0 . ومع الزيادة في عرض النقود ، يجد الأفراد أنفسهم يحوزون فائضا من النقود ، ويحاولون أن يخفضوا مافي حوزتهم من النقود عن طريق شراء السندات ، ولذلك تزداد أسعار السندات وتنخفض أسعار الفائدة .

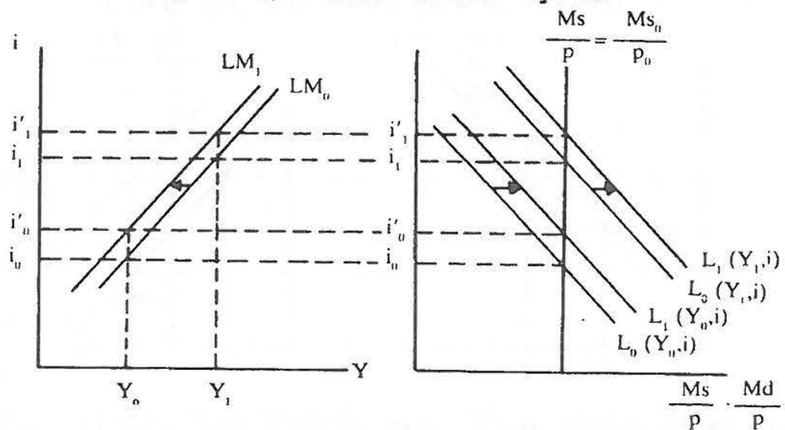
وإذا انخفض العرض الاسمي للنقود ـ مع ثبات مستوى الأسعار ـ فان العرض الحقيقي للنقود ينخفض ، وينتقل منحني العرض الحقيقي للنقود إلى اليسار ونتيجة لذلك ينتقل المنحني LM الى اليسار ، مشيرا الى انه عند كل مستوى للدخل ، يصير سعر الفائدة الآن أعلى . ونتناول الآن الزيادة في الطلب على النقود وتأثيرها على المنحني LM . ولنفترض أن دالة الطلب الأصلية على النقود هي ($L_0(Y_0, i_0$ ، وان منحنيي الطلب على النقود المناظرين لها هما ($L_0(Y_0, i_0$ و ($L_0(Y_1, i$ كما هو موضح في الشكل رقم (٨ ـ ٥) فاذا كان العرض الحقيقي الأصلي للنقود هو MS_0 / P_0 فان المنحني LM الأصلي هو LM_0 . ولنفترض ـ ثانية ـ أن الطلب على النقود قد زاد ، فاذا زاد الطلب على النقود ،

فان المجموعة من منحنيات الطلب الموضعة في الشكل رقم (٨ ـ ٥) سوف تنتقل الى اليمين ، مشيرة الى أنه عند كل مستوى للدخل (وسعر الفائدة) يطلب من النقود أكثر من ذي قبل . وهذا يعني أنه عند كل مستوى من مستويات الدخل يكون السعر التوازني للفائدة أكبر من ذي قبل ، وعلى سبيل المثال ، دعنا نتناول مستوى الدخل Y_0 ، فعند هذا المستوى من الدخل كان سعر الفائدة التوازني i_0 وهو الآن i'_0 .



شكل رقم (٨ ـ ٥)

الزيادة في الطلب على النقود وأثرها على المنحني LM



ومن ثم ، بدلا من أن نأخذ نقطة على المنحني LM عند (Y_0, i_0) نأخذ الآن نقطة على المنحنى LM الجديد عند (Y_0, i'_0). وهكذا ، فان الزيادة في الطلب على النقود سوف تنقل المنحني LM الى اليسار . فاذا زدا الطلب على النقود ، فان المنحني LM ينتقل الى اليمين .

المنحني LM وعرض النقود كمتغير داخلي :

The LM Curve with The Money Supply As An Endogenous Variable:

قبل أن نترك المنحني LM ، سوف نتناول وصفا بديلا لدالة عرض النقود وتأثيرها على المنحني LM . ولقد افترضنا في الفصل السابع أن عرض النقود الاسمية MS يعتمد على القاعدة النقدية (H) ومعدل الفائدة (i) وتكون دالة العرض الاسمي للنقود في صورتها الرياضية كما يلي :

$$Ms = Ms(H,i) \qquad (٨ - ٨)$$

وبهذا التحديد ، يعتمد العرض الاسمي للنقود ـ جزئيا ـ على سعر الفائدة وكما

ناقشنا سابقا ، يرتبط العرض الاسمي للنقود بعلاقة موجبة مع سعر الفائـدة . اذ طالما يزيد سعر الفائدة ، يزيد العرض الاسمي للنقود.ومع افتراض ثبات مستوى الأسعار ، فان العرض الاسمي للنقود يزيد أيضا . وكنتيجة لذلك فانه عندما ترسم دالة العرض الاسمي للنقود ، فانها تنحدر الى أعلى ناحية اليمين . ويوضح الشكل رقـم (٨-٦) منحني العرض الحقيقي الجديد للنقود . وبتغير انحدار منحني العرض الحقيقي الجديد للنقود يتغير أيضا انحدار المنحني LM . ولكي نقارن المنحني LM الجديد مع المنحني الأصلي ،دعنا نفترض أن منحني العرض الحقيقي الاصلي للنقود والمنحني LM مرسومان في الشكل رقم (٨-٧) وهما MS_0 / P_0 و LM_0 على التـوالي.ولنفتـرض - ثانية - أن دالـة العرض الحقيقي للنقود هي MS / P_0 في الشكل رقم (٨-٧) ، وانها تمر من خلال النقطة $(MS_0 / P_0, i_0)$. ولكي نحصل على نقطة على المنحني LM الجديد ، نفترض أن مستوى الدخل هو Y_0 . وعند هذا المستوى من الدخل ، يكون سعر الفائدة التوازني المناظر له هو i_0 ولذلك فان (Y_0, i_0) هي نقطة على المنحني LM الجديد . وهذه النقطة هي ايضا نقطة على المنحني LM القديم ، ومن ثم يتقاطع المنحني LM الجديد مع المنحني القديم عند (Y_0, i_0) . ويحدث هذا لان دالة العرض الحقيقي الجديد للنقود تقطع دالة عرض النقود القديمة عند النقطة $(MS_0 / P_0, i_0)$. ولكي نحصل على نقطة اخرى على المنحني LM ، نفترض أن مستوى الدخل هو Y_1 ويظل منحني الطلب على النقود المرتبط به هو $L(Y_1, i)$. ولكن السعر التوازني الجديد للفائدة هو i'_0 . وسعر الفائدة i'_0 اكبر من i_0 وأقل من i_1 لان عرض النقود قد زاد عندما زاد الدخل وكمية النقود المطلوبة .

ان الزيادة في عرض النقود تخفف بعض الضغوط الصعودية لسعر الفائدة ومن ثم لا يزيد سعر الفائدة بنفس القدر السابق .

شكل رقم (٨-٦)

عرض النقود كمتغير داخلي

i

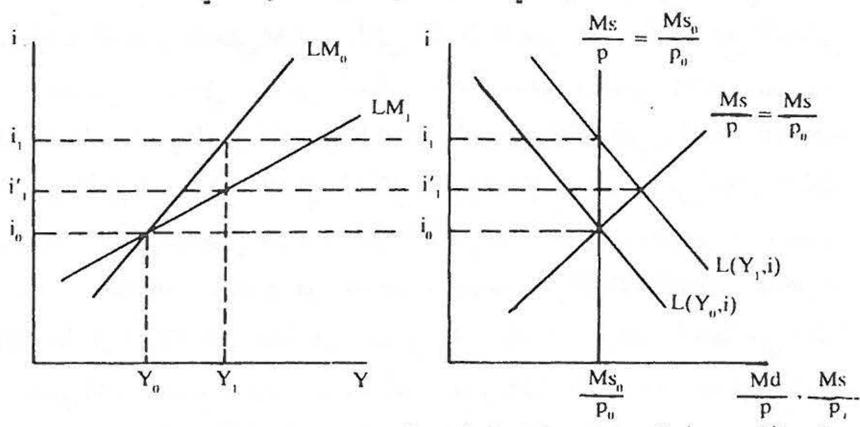
$\frac{Ms}{P_0}$

$\frac{Ms}{p}$

وبافتراض مستويات اخرى للدخل ، يمكن اشتقاق المنحني LM الجديد وهو LM1 . وبسبب تأثير الزيادة في سعر الفائدة على العرض الاسمي للنقود فانه يكون اكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة من المنحني LM الأصلي LM_0 .

شكل رقم (٨-٧)

المنحني LM وعرض النقود كمتغير داخلي



ملاحظات ختامية Concluding Remarks

تناولنا - في هذا الفصل - الطلب على النقود . ثم ناقشنا التفاعل بين العرض والطلب على النقود في سوق النقد . وأخيرا اشتققنا المنحني LM ، الذي يوضح التوليفة التوازنية لاسعار الفائدة ومستويات الدخل بالنسبة لسوق النقد . وهذا المنحني يشبه المنحني IS الذي يوضح التوليفة التوازنية لاسعار الفائدة ومستويات الدخل بالنسبة لسوق المنتجات . وفي الفصل التالي سوف نتناول نموذجا للاقتصاد يجمع بين سوق المنتجات وسوق النقد معا . وتتحدد القيم التوازنية للدخل وسعر الفائدة بتقاطع المنحنيين LM, IS .

الحواشي Notes

(١) William J. Baumol. «The Transactions Demand for Cash: An Inventory Theoretic Approach.» «Quarterly Journal of Economic. 66 (November 1952). 545-56 and James Tobin. «The Interest Elasticity of Transaction, Demand for Cash». Review of Economics and Statistics. 38 (August 1956) 241-47.

(٢) James Tobin. «Liquidity preference as Behavior Towards Risk.» Review of Economic Studies 25 (February 1958) 65-86 This argument should not be confused with Tobin's earlier argument concerning the interest elasticity of the transactions demand for money.

(٣) تعتمد هذه الدراسات على تعريف M-1 القديم لعرض النقود انظر :
«The Evidence on the Demand for Money Theoretical Formulations and Empirical Results.» in Current Issues in Monetary Theory and policy. 2nd ed eds. Thomas M. Havrilesky and Jobn T. Boorman (Arlington Heights. III AHM Publishing Corporation. 1980). PP. 315-60. See also David E. W. Laidler. The Demand for Money Theories and Evidence. 2nd ed (New York: Harper and Row Publishers. 1977 pp 119-52.

(٤) اذا عرف عرض النقود بحيث يشمل الودائع لأجل ، فان المدى يتراوح من - ٤, ٠ الى - ٩, ٠ وثمة دليل ايضا فيما يختص بالمرونة الداخلية للطلب على النقود . انظر على سبيل المثال :
Stephen M. Goldfeld has estimated the elasticity to be 0.68 (which implies economies of scale) Goldfeld. «The Demand for Money Revisited.» Brookings Papers on Economic Activity. no 3(1973) 583.

(٥) وقد رأى بعض الاقتصاديين العكس . ولخص كثير من الجدل في :
R.W. Hafer and Scott E. Hein «Evidence on the Temporal Stability of the Demand for Money Relationship in the United States.» Federal Reserve Bank of St. Louis. Review. 61 (December 1979). 3-14.

أسئلة للمراجعة

(١) ناقش العلاقة بين الدخل والطلب على النقود بدافع المعاملات مستعرضا الحجج الأساسية في اجابتك .

(٢) اشرح لماذا يعتمد الطلب على النقود بدافع المعاملات - جزئيا - على سعر الفائدة ؟

(٣) ناقش العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة والحجج الرئيسية التي افترضها :
أ - جون مينارد كينز .
ب - جيمس توبن .

(٤) اشرح دور الترتيبات التنظيمية فيما يتعلق بالطلب على النقود في :
أ - الفترة القصيرة .
ب - الفترة الطويلة .

(٥) عرف المنحني LM واشرح لماذا يزيد سعر الفائدة عندما يزيد الدخل (أي كلما تحركنا على امتداد المنحني LM) ؟

(٦) افترض ان لديك المنحني LM الموضح فيما يلي :

سعر الفائدة (i) %	الدخل (Y) ريال
٢٠	٨٠٠
١٥	٧٠٠
١٠	٦٠٠
٥	٥٠٠

أ ـ هل سوق النقد في وضع التوازن عند i = ١٠٪ و Y = ٦٠٠ بليون ؟ ولماذا ؟ واذا كانت الاجابة بالنفي اشرح لماذا يتجه i الى التغير حتى يتحقق التوازن ؟ (مع افتراض ان Y ماتزال تساوي ٦٠٠ بليون ريال) .

ب ـ هل سوق النقد في وضع التوازن عند i = ١٠٪ و Y = ٧٠٠ بليون ريال ؟ ولماذا ؟ واذا كانت الاجابة بالنفي اشرح لماذا تتجه i الى التغير حتى يتحقق التوازن ؟ (مع افتراض ان Y ماتزال تساوي ٧٠٠ بليون ريال) .

(٧) افترض ان العرض الحقيقي للنقود ٣٠٠ بليون ريال وان الطلب الحقيقي على النقود هو $0.5Y-600i+50$ حدد سعر الفائدة التوازني الذي يقابل كلا من مستويات الدخل التالية :

الدخل (Y) بليون ريال	سعر الفائدة (i) ٪
٥٦٠	-
٦٢٠	-
٦٨٠	-

(٨) اشرح كيف يتغير المنحني LM اذا :

أ ـ انخفض العرض الاسمي للنقود .

ب ـ انخفض الطلب الحقيقي على النقود .

ج ـ زاد مستوى الدخل .

(٩) اشرح لماذا يعتبر المنحني LM اكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة عندما يرتبط العرض الاسمي للنقود بعلاقة موجبة مع سعر الفائدة .

قراءات مقترحة : SUGGESTED READING

Boorman John T., «The Evidence on the Demand for Money «Theoretical Formulations and Empirical Results.» in Current Issucs in Monetary Theory and Policy (2nd ed.) Thomas M. Havrilesky and John T. Boorman. eds. Arlington Heights. III AHM Publishing Corporation. 1980. pp. 315-60

KEYNES. JOhn Maynard, «The General Theory of Employment Interest and Money» New York Harcourt Brace and Company. 1936.

LAIDLER David E. W. «The Demand for Money Theories and Evidence» (2nd ed.) New York Harper and Row Publishers. 1977.

TOBIN. James. «Liquidity Preference as Behavior Towards Risk. Review of Economic Studies 25 (February 1958) 65-86.

الفصل التاسع
نظرية تحديد الدخل
أسواق المنتجات والنقود

الفصل التاسع
نظرية تحديد الدخل
أسواق المنتجات والنقود

في الفصلين الثالث والرابع عرضنا نموذجا مبسطا لتحديد الدخل . . وفي الفصلين الخامس والسادس حللنا دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار وناقشنا التوازن في سوق المنتجات ، أما الفصلان السابع والثامن فقد تناولا العرض والطلب على النقود والتوازن في سوق النقد .

وفي هذا الفصل نوفق بين نموذجي سوق المنتجات وسوق النقد لصياغة نظرية أكثر اكتمالا لتحديد الدخل .

ومع نموذج اكثر اكتمالا ، فاننا نأمل أن نتنبأ على نحو دقيق بأثر الزيادة في الانفاق الحكومي على المستوى التوازني للدخل . ونأمل أيضا - عن طريق ادخال متغيرات اضافية - أن نحدد الأثر على هذه المتغيرات وكذلك المتغيرات التي سبق أن تضمنها النموذج . وأخيرا فإنه بادخال سوق النقود ، فاننا نستطيع أن نناقش السياسة النقدية ومحددات الفعالية النسبية relative effectivness للسياستين النقدية والمالية .

وفي هذا الفصل ، نلخص أولا ذلك النموذج الذي اصبح يتضمن الآن أسواق المنتجات والنقود . ولقد اوضحنا بيانيا المنحنيين LM, IS وحددنا القيم التوازنية equilibirium Values للدخل وسعر الفائدة . ويلي ذلك تحديد التغيرات في الانفاق الحكومي ، والعرض الاسمي للنقود وتحديد اثر هذه التغيرات على الاقتصاد ، ثم نناقش السياسة النقدية مع بعض محددات الفعالية النسبية المالية والنقدية . وأخيرا فان فعالية السياسة المالية يعاد فحصها ، مع التأكيد على الوسائل المختلفة لتمويل العجز في ميزانية الحكومة government's budget .

أسواق المنتجات والنقود
The Product and Money Markets

ملخص :
A Summary

بالرجوع الى سوق المنتجات ، فاننا قد افترضنا ان الاستهلاك دالة في الدخل الممكن التصرف فيه او الاستثمار دالة في سعر الفائدة ، وان الانفاق الحكومي متغير

خارجي exogenous والضرائب دالة في الدخل .

وبالرجوع الى سوق النقود ، فاننا افترضنا ان العرض الاسمي للنقود متغير خارجي . وحيث اننا افترضنا ان مستوى الأسعار ثابت ، فان العرض الحقيقي للنقود هو الآخر متغير خارجي والطلب الحقيقي على النقود دالة في الدخل وسعر الفائدة .

وبالنسبة لسوق المنتجات Product market فانه لكي يكون متوازنا ، فان الاستثمار زائدا الانفاق على المشتريات الحكومية ، لابد أن يساوي الادخار زائدا الضرائب . وبالنسبة لسوق النقود Money Market فانه لكي يكون متوازنا ، فان الكمية الحقيقية للنقود المعروضة ينبغي أن تعادل الكمية الحقيقية real amount للنقود المطلوبة .

ويمكن تلخيص هذه الافتراضات عن اسواق المنتجات والنقود في صيغة رياضية كما يلي :

$$C = C(Yd) \quad (٩\text{-}١)$$

حيث أن $(Yd = Y - T)$

$$I = I(i)' \quad (٩\text{-}٢)$$

$$G = G_0' \quad (٩\text{-}٣)$$

$$T = T(Y)' \quad (٩\text{-}٤)$$

$$Ms / P = Ms_0 / Po \quad (٩\text{-}٥)$$

$$Md / P = L(Y,i) \quad (٩\text{-}٦)$$

وتكون شروط التوازن كما يلي :

$$I + G = S + T \quad (٩\text{-}٧)$$

$$Ms / P = Md / p \quad (٩\text{-}٨)$$

ان المعادلات من (٩-١) وحتى (٩-٤) تتعلق بسوق المنتجات .

وهذه المعادلات بالاضافة الى المعادلة (٩-٧) التي تصور شرط التوازن في سوق المنتجات ، تتلخص بيانيا من خلال المنحني IS . والمعادلتان (٩-٥) و (٩-٦) هما لسوق النقود . وهاتان المعادلتان بالاضافة الى المعادلة (٩-٨) التي تصور شرط التوازن في سوق النقود ، تتلخص بيانيا من خلال المنحني LM .

التوازن والمنحنيان LM, IS

والآن فان النموذج صار يتضمن كلا السوقين : سوق المنتجات وسوق النقود . وفي هذا الفصل سوف نستمر ايضا في افتراض ان مستوى الأسعار ثابت وسوف نتحرر من هذا الافتراض في الفصل التالي . ولتحديد سعر الفائدة التوازني ومستوى الدخل نجمع بين المنحني LM والمنحني IS في الشكل رقم (٩-١) .

ويتكون المنحني IS من التوليفات التوازنية لاسعار الفائدة ومستويات الدخل في سوق المنتجات . وكنتيجة لذلك فان سوق المنتجات يكون في حالة توازن فقط عندما تكون التوليفة الفعلية لسعر الفائدة ومستوى الدخل على المنحني IS .

ويتكون المنحني LM من التوليفات التوازنية لاسعار الفائدة ومستويات الدخل في سوق النقود . ولذلك فان سوق النقود يكون في حالة توازن فقط عندما تكون التوليفة الفعلية لسعر الفائدة ومستوى الدخل على المنحني LM . ولكي يكون الاقتصاد في حالة توازن ، فان التوليفة الفعلية لسعر الفائدة ومستوى الدخل يجب ان تقع على كلا المنحنيين ، ويحدث هذا فقط عند النقطة التي يتقاطع فيها المنحنيان LM,IS . وهذا يكون عند سعر الفائدة I_0 ومستوى الدخل Y_0 . وكنتيجة لذلك فان سعر الفائدة i_0 ومستوى الدخل Y_0 يمثلان القيم التوازنية لسعر الفائدة ومستوى الدخل بالنسبة للاقتصاد القومي .

ويمكن ان تحدد التوليفة التوازنية للدخل وسعر الفائدة ايضا بطريقة جبرية عن طريق احلال المعادلات السلوكية behavioral equations في المعادلات الممثلة لشروط التوازن من أجل ايجاد معادلات للمنحنيين IS وLM ثم نحل مجموعة المعادلات الآنية Simultaneous equations للدخل وسعر الفائدة .

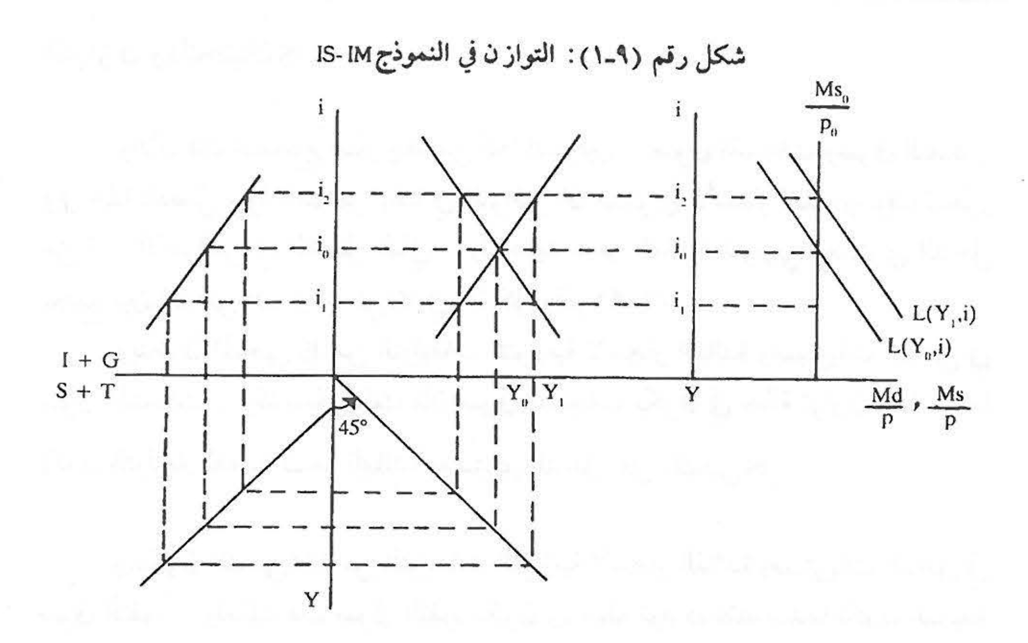
ولمزيد من البيان سوف نستخدم المثال الذي عرضناه في الفصلين السادس والثامن . ففي الفصل السادس اشتققنا المنحني IS جبريا . ومعادلته كالآتي :

$$Y = 650 - 1500\,i$$

وفي الفصل الثامن اشتققنا المنحني LM جبريا ومعادلته كالآتي :

$$Y = 260 + 2400\,i$$

شكل رقم (٩-١): التوازن في النموذج IS-LM



ولكي نحدد التوليفة التوازنية للدخل وسعر الفائدة لسوقي المنتجات والنقود نحل المعادلتين الآنيتين . وحيث ان Y تساوي كلا من ($650 - 1500\,i$) و($260 + 2400\,i$) و ($650-1500i$) تساوي ($260 + 2400\,i$) .

وبعد اعادة الترتيب نجد أن

$$2400\,i + 1500\,i = 650-260$$

أو

$$i = 0.10$$

وكنتيجة لذلك فان سعر الفائدة التوازني هو ٠,١٠ أو ١٠٪ ولتحديد المستوى التوازني للدخل نعوض $i = 0.10$ في أي من معادلة المنحني IS او معادلة المنحني LM . واذا عوضنا في الأولى نحصل على

$$Y = 650-1500\,(0.10) = 650-150 = 500$$

أي ان المستوى التوازني للدخل هو ٥٠٠ بليون ريال ولذلك فان التوليفة التوازنية للدخل وسعر الفائدة هي ٥٠٠ بليون ريال و ١٠٪ .

ولنعد الى الشكل رقم (٩-١) لنرى ان كلا من سوق المنتجات وسوق النقود في حالة توازن عند سعر الفائدة i_0 والدخل Y_0 ، وعند سعر الفائدة i_0 والدخل Y_0 يتعادل الاستثمار زائدا الانفاق الحكومي على المشتريات مع الادخار زائدا الضرائب ، كما تتعادل كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة .

ولنفترض توليفة اخرى لسعر الفائدة ومستوى الدخل ولتكن على سبيل المثال التوليفة (Y_1, I_1) في الشكل رقم (٩-١) ؛ وحيث ان هذه التوليفة على المنحني IS فان سوق المنتجات يكون في حالة توازن . ومع ذلك فان سوق النقود ليس كذلك . وبصفة خاصة فان هناك فائض طلب على النقود عند النقطة (Y_1, I_1).وفي ظل هذه الظروف ، يحاول الافراد ان يزيدوا حيازاتهم النقدية money holding عن طريق بيع السندات . ويؤدي هذا الى تخفيض أسعار السندات ويزيد من اسعار الفائدة . وحالما تزداد أسعار الفائدة تظهر آثار انعكاسية في سوق المنتجات ، فالاستثمار ينخفض ويترتب على ذلك ان الدخل ينخفض .

واذا كان التوازن مستقرا ، فان سعر الفائدة ومستوى الدخل يميلان الى التغير حتى يستقر التوازن في كلا السوقين . ويحدث هذا فقط عند سعر الفائدة I_0 ومستوى الدخل Y_0 .

وبطريقة مماثلة لنفترض التوليفة (Y_1, i_2) ، وحيث ان هذه التوليفة تقع على المنحني LM فان سوق النقود يكون متوازنا . أما سوق المنتجات فانه لن يكون متوازنا ، فالاستثمار زائدا الانفاق الحكومي على المشتريات يكون اقل من الادخار زائدا الضرائب . ومتى كان الاستثمار زائدا الانفاق الحكومي على المشتريات اقل من الادخار زائدا الضرائب ، فان الطلب الكلي يكون أقل من العرض الكلي وينخفض الدخل . وحالما ينخفض الدخل تحدث الاثار العكسية في سوق النقود ، حيث تنخفض كمية النقود بشكل خاص . ويعني هذا ان سعر الفائدة ينخفض .

واذا كان التوازن مستقرا ، فان سعر الفائدة ومستوى الدخل يميلان الى التغير حتى يستقر التوازن في كلا السوقين . ويحدث هذا فقط عند سعر الفائدة i_0 ومستوى الدخل Y_0 .

وهكذا ، اذا كنا عند نقطة أخرى غير (Y_0, i_0) ، فانه على الأقل يكون احد السوقين غير متوازن . ويتغير سعر الفائدة او مستوى الدخل او كلاهما . واكثر من هذا فطالما تحدث تغيرات في سعر الفائدة او مستوى الدخل في سوق واحد ، فان السوق الأخرى تواجه آثارا عكسية ، ومع ذلك فان سعر الفائدة ومستوى الدخل يتكيفان حتى تصل السوقان الى وضع التوازن .

وتتحدد التوليفة التوازنية لسوق المنتجات وسوق النقود عند تقاطع المنحني IS والمنحني LM .

التوازن والانتقال في المنحنيين : LM, IS

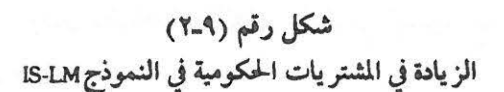
قد يستخدم النموذج IS-LM لتحديد أثر الزيادة في الانفاق الحكومي على سبيل المثال . وكما في النماذج السابقة ، تسبب الزيادة في الانفاق الحكومي زيادة في المستوى التوازني للدخل . وبمساعدة الرسم البياني IS-LM سوف نجد ان الزيادة في الدخل قد تكون اقل من المتوقعة على اساس التحليل السابق للمضاعف . وبمساعدة الرسم البياني IS- LM ايضا ، نتمكن من تحديد اثر الزيادة في الانفاق الحكومي على سعر الفائدة وهو المتغير الغائب من النماذج السابقة .

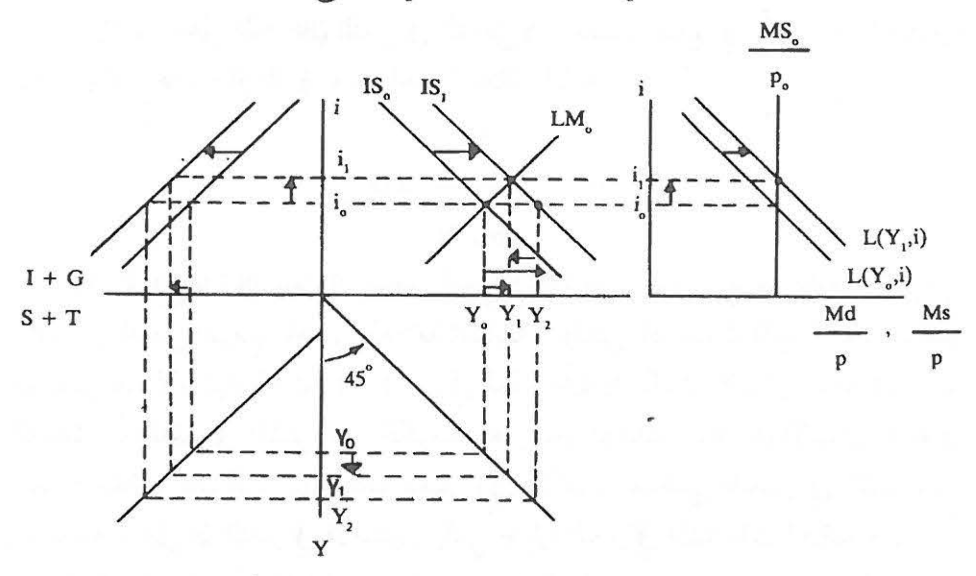
ولنفترض ان المنحنيين الأوليين LM,IS هما LM_0, IS_0 في الشكل رقم (٩-٢) وان الانفاق الحكومي على المشتريات قد تزايد ، فانه بهذه الزيادة في الانفاق الحكومي ينتقل المنحني $I+G$ الى اليسار بمقدار يساوي الزيادة في المشتريات الحكومية . وكنتيجة لذلك فان المنحني IS يكون الان المنحني IS_1 الذي اشتق من المنحني $I+G$ الجديد والمنحني $S+T$ الاصلي .

ان التوليفة التوازنية الجديدة للدخل وسعر الفائدة تتكون من i_1, Y_1 وتتحدد بتقاطع المنحني IS_1 الجديد والمنحني LM الاصلي ، وحيث ان المستوى التوازني الجديد للدخل Y_1 وسعر الفائدة i_1 اكبر من المستوى التوازني الاصلي i_0, Y_0 فان الزيادة في المشتريات الحكومية هي التي تسبب الزيادة في كل من الدخل وسعر الفائدة .

واستنادا الى النماذج السابقة يمكن توقع الزيادة في الدخل . ومع الزيادة في الانفاق الحكومي على المشتريات يتزايد الطلب الكلي . ومن ثم يزداد المستوى التوازني للدخل . وبالطبع اذا كانت الزيادة في هذا الانفاق كبيرة ، فان الزيادة في الدخل لابد ان تكون كبيرة .

وحيث ان سعر الفائدة كان غائبا في النماذج السابقة ، فان الزيادة في سعر الفائدة قد تكون غير متوقعة . ومع ذلك فانه مع الزيادة في الدخل ، فان كمية النقود المطلوبة تزداد . وفي الشكل رقم (٩-٢) ينتقل منحني الطلب على النقود الى $L(Y_1, i)$ وحيث ان الكمية المعروضة لم تتغير فان الزيادة في كمية النقود المطلوبة تؤدي الى زيادة في سعر الفائدة التوازني .


شكل رقم (٩-٢)
الزيادة في المشتريات الحكومية في النموذج IS-LM



ودعنا نرى مايحدث لبقية المتغيرات كنتيجة لزيادة المشتريات الحكومية . ان كلا من الاستهلاك والادخار يزيدان . على ان التغير في الاستهلاك لا يمكن ان يتحدد مباشرة من الشكل رقم (٩-٢).ومع ذلك فنحن نعلم من المعادلة (٩-١) ان الاستهلاك يتغير طرديا مع الدخل الممكن التصرف فيه . وحيث ان الدخل ازداد من Y_0 الى Y_1 فان الضرائب قد ازدادت . وبما ان المعدل الحدي للضريبة marginal tax rate اقل من واحد صحيح ، فان الزيادة في الضرائب كانت اقل من الزيادة في الدخل . ولذلك فان الدخل الممكن التصرف فيه ازداد ، ونتيجة لذلك ازداد الاستهلاك . وبما ان الادخار يتغير طرديا مع الدخل الممكن التصرف فيه ، فقد ازداد الادخار .

ومع الزيادة في سعر الفائدة ، ينخفض الاستثمار كنتيجة للعلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة . وهذا يمكن ان يتحدد ايضا من الشكل رقم (٩-٣) . ويلاحظ ان المنحني $I+G$ ينتقل الى اليسار بمقدار يساوي الزيادة في المشتريات الحكومية . ومع ذلك فانه بسبب الزيادة في سعر الفائدة ، فان الزيادة في الاستثمار زائدا الانفاق الحكومي على المشتريات يكون أقل من الزيادة في المشتريات الحكومية مشيرا الى ان الاستثمار يجب ان ينخفض الى حد ما ليخفض جزئيا الزيادة في المشتريات الحكومية .

ولان الاستثمار يتغير مع سعر الفائدة ، فان المضاعف الذي سبق أن اشتق لا يشير

الى النموذج IS-LM . وكان مضاعف الانفاق الحكومي السابق مع اخذ الضرائب كدالة للدخل يساوي $1 / (1-b + bt)$

وتأسيسا على ذلك فان التغير في الدخل ΔY يسبب التغير في المشتريات الحكومية ΔG ويمكن تحديده او التنبؤ به بمساعدة العلاقة التالية :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b + bt} \Delta G$$

ان نموذج IS-LM يبين ان التغير الفعلي في الدخل يكون ـ بصفة عامة ـ اقل من التغير في الدخل المتوقع بناء على العلاقة السابقة . ولكن لماذا يحدث ذلك ؟ لقد افترضنا فيما سبق ان الاستثمار ثابت $I = I_0$. وفي نموذج IS-LM يكون الاستثمار دالة في سعر الفائدة . وبالتغير في المشتريات الحكومية يتغير سعر الفائدة . وبما ان الاستثمار دالة في سعر الفائدة ، فان الاستثمار ايضا يتغير وفي الاتجاه العكسي للتغير في المشتريات الحكومية . على ان التغير في الاستثمار يلغي جزئيا التغير في المشتريات الحكومية ، ومن ثم يولد تغيرا صغيرا في الدخل . وعلى سبيل المثال نفترض حدوث زيادة في المشتريات الحكومية . فكما رأينا تؤدي الزيادة في المشتريات الحكومية الى زيادة في كل من مستوى الدخل وسعر الفائدة .

وطبقا لما اشرنا اليه سابقا ، فان زيادة سعر الفائدة تسبب انخفاضا في الاستثمار يلغي جزئيا الزيادة في المشتريات الحكومية . وهكذا فانه بدلا من زيادة الدخل الى Y_2 في الشكل رقم (٩-٢) كما يجب ان يكون عليه الحال ، اذا كان الاستثمار ثابتا ، فان الدخل يزداد فقط الى Y_1 .

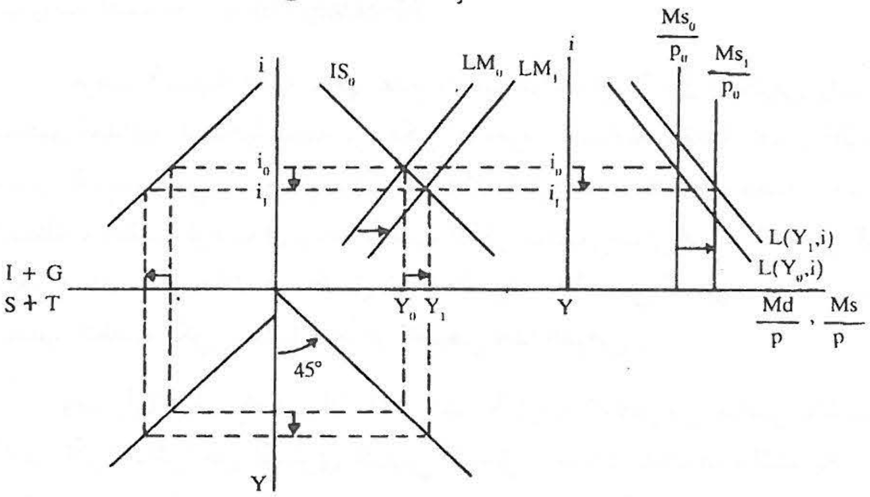
ان هذه النتيجة الخاصة لا تحدث فقط بالنسبة لمضاعف المشتريات الحكومية ، ولكن بالنسبة للمضاعفات الأخرى ايضا بما فيها مضاعف الموازنة المتوازنة .

وفي نموذج IS- LM فان مضاعف الموازنة المتوازنة Balanced budget Multiplier اقل من الواحد الصحيح . واذا زادت المشتريات الحكومية والضرائب بنفس القدر فان الدخل يتزايد . ومع ذلك فحالما يتزايد الدخل فان كمية النقود المطلوبة تتزايد . وكنتيجة لذلك يتزايد سعر الفائدة وتنخفض الاستثمارات . ويمنع الانخفاض في الاستثمار ـ من خلال مايحدثه من خفض جزئي في المشتريات الحكومية ـ الدخل من التزايد بقدر يعادل الزيادة في الانفاق على هذه المشتريات . ولذلك فان مضاعف الموازنة المتوازنة يكون اقل

من الواحد الصحيح . وهكذا فانه بوجه عام يكون التغير الفعلي في الدخل اقل من التغير المتوقع على اساس المضاعفات المشتقة في الفصل الرابع . ومن خلال سياق هذا النموذج ، يتعادل التغير الفعلي في الدخل مع التغير المتوقع فقط اذا (١) كانت دالة الطلب على النقود مرنة مرونة تامة بالنسبة لسعر الفائدة أو (٢) اذا كانت دالة الاستثمار عديمة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة . وسوف نهتم بكلا الحالتين في هذا الفصل وكذلك في الملحق رقم (٢) .

شكل رقم (٩-٣)

الزيادة في العرض الاسمي للنقود في النموذج IS-LM



ولكي نحصل على معرفة اكثر بالنموذج نفترض اننا اعتبرنا ان تأثيرات الزيادة في عرض النقود الاسمية MS مع ثبات المستوى العام للأسعار ، تؤدي ايضا الى زيادة عرض النقود بقيمتها الحقيقية . واستنادا الى المناقشة السابقة عن سوق النقود ، فاننا نتوقع ان ينخفض سعر الفائدة . وبما ان الاستثمار يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة ، نفترض ان الاستثمار والدخل يتزايدان .

وسوف نثبت صحة التحليل باستخدام الشكل البياني IS-LM ولنفترض في الشكل رقم (٩-٣) ان المنحنيين الاصليين LM,IS هما IS_0, LM_0 وبالتالي يكون سعر الفائدة التوازني المبدئي هو i_0 والدخل التوازني المبدئي هو Y_0 . فاذا تزايد العرض الاسمي للنقود مع ثبات المستوى العام للأسعار ، فان عرض النقود بقيمتها الحقيقية يتزايد ايضا . وينتقل منحني عرض النقود بقيمتها الحقيقية في الشكل (٩-٣) الى اليمين . وكنتيجة لذلك ينتقل المنحني LM الى اليمين . وتكون التوليفة التوازنية الجديدة للدخل

وسعر الفائدة هي (Y_1, i_1) . وهذه التوليفة تتحدد بتقاطع المنحني الجديد LM وهو LM_1 والمنحني الاصلي IS وهو IS_0 . وسيكون سعر الفائدة التوازني الجديد i_1 ، أقل من سعر الفائدة الأصلية i_0 . واذا اخذنا في الاعتبار العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة ، فان الاستثمار يتزايد ، وبسبب الزيادة في الاستثمار يتزايد الدخل إلى مستواه التوازني الجديد Y_1 . ومع الزيادة في الدخل ، تتزايد الضرائب ولكن بمقدار اقل من الزيادة في الدخل . وكنتيجة لذلك فان الدخل الممكن التصرف فيه يتزايد ، ومن ثم فان الاستهلاك والادخار يتزايدان .

السياسة النقدية Monetary Policy

عرفت السياسة المالية ، فيما تقدم ، بأنها استخدام الانفاق الحكومي والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، ويمكن ان نعرف السياسة النقدية بنفس الطريقة : فالسياسة النقدية هي استخدام عرض النقود لتحقيق اهداف اقتصادية معينة . فاذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة فانها تفعل ذلك عن طريق زيادة العرض الاسمي للنقود . واذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي ، فانها تلجأ الى تخفيض هذا العرض .

وقد رأينا ، فيما تقدم ، ان المشتريات الحكومية كعنصر من عناصر الطلب الكلي تمارس تأثيرا مباشرا على المستوى التوازني للدخل . فاذا تزايدت هذه المشتريات ، فان الطلب الكلي يتزايد ومن ثم يتزايد المستوى التوازني للدخل . ومن ناحية اخرى تؤثر الضرائب في المستوى التوازني للدخل ، ولكن بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على الاستهلاك . فاذا خفضت الضرائب ، انخفض الدخل الممكن التصرف فيه . ومع الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه ، يتزايد الاستهلاك وبالتالي يتزايد الطلب الكلي ، حيث ان الاستهلاك احد مكونات هذا الطلب الكلي . فاذا تزايد الطلب الكلي تزايد المستوى التوازني للدخل .

وكما تبين فان الزيادة في العرض الاسمي للنقود ، تؤثر ايضا بطريقة غير مباشرة في المستوى التوازني للدخل . فاذا تزايد عرض النقود الاسمية ـ مع ثبات مستوى الاسعار ـ فان عرض النقود بقيمتها الحقيقية يتزايد ، وبالتالي تتناقص اسعار الفائدة ، وكنتيجة لذلك ، يتزايد الاستثمار . وحيث ان الاستثمار احد مكونات الطلب الكلي ، ان الطلب الكلي يتزايد ، فان المستوى التوازني للدخل يتزايد . ومن ثم تعمل

السياسة النقدية بطريق غير مباشر ، من خلال التأثير في سعر الفائدة والاستثمار . وقد تؤثر السياسة النقدية أيضا في متغيرات اخرى . وسوف نناقش هذه الامكانية فيما بعد .

لقد عرفت السياسة النقدية معبرا عنها بعرض النقود . ولذلك فانه من المناسب ان نتبين ما اذا كانت السياسة النقدية توسعية او انكماشية من خلال تغير عرض النقود . وعلى سبيل المثال ، فان الزيادة في عرض النقود - التي ناقشناها سابقا - تعتبر مثالا للسياسة النقدية التوسعية Expansionary monetary policy . ومع ذلك فان السياسة النقدية غالبا ما يحكم عليها بانها توسعية او انكماشية Contractionary على اساس التغيرات في سعر الفائدة . فاذا انخفضت اسعار الفائدة ، مثلا ، فان الانخفاض يبدو كدليل على ان السلطات النقدية تتبع سياسات توسعية . وبالمثل فإن أية زيادة في سعر الفائدة تكون دليلا على ان السلطات النقدية تتبع سياسة انكماشية .

وقد تكون اسعار الفائدة مؤشرا ضعيفا على اتجاه السياسة النقدية ذلك ان سعر الفائدة ينخفض عندما ترغب السلطات النقدية في اتباع سياسات توسعية ، ولكنها تنخفض ايضا لاسباب اخرى . فاذا قررت المنشآت ان تستثمر اقل ، او قرر القطاع العائلي ان يستهلك اقل ، فان سعر الفائدة قد ينخفض ، حتى لو اخذت السلطات النقدية بسياسة انكماشية . وبالمثل لو ارادت السلطات النقدية ان تأخذ بسياسة توسعية ، فان سعر الفائدة قد يرتفع اذا زاد الانفاق الحكومي . وبما ان اسعار الفائدة قد تكون مضللة misleading فيما يتعلق باتجاه السياسة النقدية ، فان استخدامها كمرشد قد يغري السلطات النقدية باتباع سياسات غير مناسبة .

الفعاليات النسبية للسياسة المالية والنقدية

The Relative Effectivness of Monetary and Fiscal Policy

ونتناول الان محددات الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية . وسوف نقيس فعالية السياسة النقدية والمالية على اساس مقدرتها على توليد التغيرات في المستوى التوازني للدخل . وعلى ذلك فانه كلما كان التغير في المستوى التوازني للدخل اكبر بالنسبة الى تغير معين في العرض الاسمي للنقود (المشتريات الحكومية او الضرائب) كانت السياسة النقدية (المالية) اكثر فعالية .

على ان بعض محددات فعالية السياسة المالية والنقدية لا تغير الفعالية النسبية لهذه السياسات بقوة ومثل ذلك ، انه كلما كان الميل الحدي للاستهلاك اكبر ، تعاظمت فعالية

كل من السياسة المالية والسياسة النقدية . فالسياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة والاستثمار . فبالنسبة لتغير معين في الاستثمار ، فان التغير في الدخل يكون اكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك اكبر ، وبالمثل بالنسبة لتغير معين في المشتريات الحكومية ، يكون التغير في الدخل اكبر كلما كان الميل الحذي للاستهلاك اعظم .

وبعض المحددات الاخرى لفعالية السياسة النقدية والمالية تؤثر على الفعالية النسبية لهذه السياسات . وسوف نتناول اثنين من هذه المحددات : مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة The interest elasticity of the demand for money ومرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة The interest elasticity of investment .

وفي المناقشة التالية نتناول الفعالية النسبية للسياسات عندما يكون الطلب على النقود مرنا مرونة تامة بالنسبة لسعر الفائدة perfectly interest elasticity وعندما يكون الاستثمار غير مرن تماما بالنسبة للفائدة investment is perfectly interest inelastic .

وكما ناقشنا في الفصلين السادس والثامن ، فان حدوث اي الحالتين امر غير متوقع ، ومن ذلك فسوف تدرس الحالتان لانهما توضحان اهمية اختلاف المرونات .

مرونة الطلب على النقود بالنسبة للفائدة

The interest Elasticity of the Demand for Money

أولا : كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة اكبر ، كانت فعالية السياسة النقدية أقل وفعالية السياسة المالية اكبر . وقد افترضنا ان السياسة النقدية تؤثر في الاقتصاد من خلال سعر الفائدة والاستثمار . وعلى سبيل المثال اذا تزايد عرض النقود ، فان سعر الفائدة يتناقص ويتزايد الاستثمار ، ومن ثم يتزايد الدخل . وكلما كان الطلب على النقود اكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، كان الانخفاض في سعر الفائدة اقل ، ومن ثم كانت زيادة الاستثمار والدخل اصغر . وكنتيجة لذلك فان السياسة النقدية تكون اقل فاعلية . ولكي نزيد الأمر وضوحا ، نفترض ان منحني الطلب على النقود للدخل Y_0 هو $L_0(Y_0, i)$ في الشكل رقم (٩-٤) .

واذا كان عرض النقود بقيمتها الحقيقية MS0/P0 والدخل Y_0 فان سعر الفائدة التوازني هو i_0 . ولنفترض ان السلطات النقدية اتجهت الى زيادة العرض الاسمي للنقود الى Ms . وحيث ان مستوى الاسعار افترض انه ثابت ، فان عرض النقود بقيمتها الحقيقية يزيد الى MS_1 / P_0 وينخفض سعر الفائدة الى i_1[1] . فاذا كان الطلب على النقود

اكثر مرونة بالنسبة للفائدة ، فلابد ان يكون هناك انخفاض اقل في سعر الفائدة .
ولنفترض على سبيل المثال، ان منحني الطلب على النقود كان $L_1(Y_0,i)$ بدلامن $L_0(Y_0,i)$
وان سعر الفائدة التوازني المبدئي كان i_0 كما سبق ، ومع الزيادة في كل من العرض الاسمي للنقود وعرض النقود بقيمتها الحقيقية ، فان سعر الفائدة ينخفض الى i_2 بدلا من I_1. ومع الانخفاض الاصغر في سعر الفائدة ، سوف تكون هناك زيادات اصغر في الاستثمار والدخل . وبما ان هناك الان زيادة اصغر في مستوى الدخل بالنسبة لتغير معين في العرض الاسمي للنقود ، فان السياسة النقدية تكون اقل فعالية عندما يكون الطلب على النقود مرنا نسبيا بالنسبة للفائدة . The Demand for money relativaly interest elastic
واستنادا الى هذا التوضيح فانه كلما كان الطلب على النقود اكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، كانت فعالية السياسة النقدية اقل . وفي الحقيقة فان السياسة النقدية لن تعمل على الاطلاق اذا كان الاقتصاد في «شرك السيولة» Liquidity trap . وكما تحدد في الفصل الثامن ، فان شرك السيولة هي الجزء تام المرونة في دالة الطلب على النقود . وهو ما يتضح في الشكل رقم (٩ـ٥) في الجزء الأفقي من منحني الطلب على النقود $L(Y_0,i)$ واذا كان عرض النقود بقيمتها الحقيقية هو Ms_0/P_0 فان سعر الفائدة التوازني يكون i_0 .
ولنفرض ان العرض الاسمي للنقود ، وعرض النقود بقيمتها الحقيقية قد تزايد حنيئذ فإن خط عرض النقود بقيمتها الحقيقية ينتقل الى Ms_1/P_0 ولكن سعر الفائدة يظل عند المستوى i_0 .

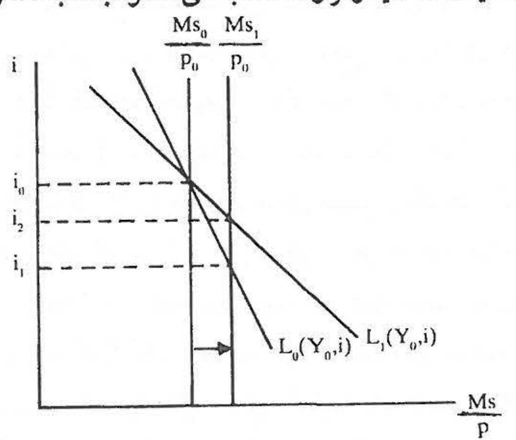
ولان الناس غالبا ما يتوقعون ان اسعار الفائدة سوف ترتفع في المستقبل فإنهم يحتفظون بالنقود الاضافية كارصدة عاطلة بدلا من شراء السندات الذي يؤدي الى زيادة اسعارها وانخفاض اسعار الفائدة . وحيث ان سعر الفائدة لم يتغير ، فان الاستثمار يظل عند المستوى التوازني الأصلي . واذا لم يتغير الاستثمار ، فلن يكون هناك تغير في مستوى الدخل . وهكذا اذا كان الاقتصاد في شرك السيولة ، فان السياسة النقدية تكون غير فعالة .

وبخلاف السياسة النقدية ، كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة اكبر ، كانت فعالية السياسة المالية اعظم . وبصفة عامة ، اذا زادت المشتريات الحكومية (او انخفضت الضرائب) ، فان كلا من الدخل وسعر الفائدة يزيدان .

ومع ذلك فحالما يزيد سعر الفائدة ، فان الاستثمار يتناقص بما يلغي جزءا من الزيادة في المشتريات الحكومية . وكنتيجة لذلك فان الدخل يعجز عن الزيادة بالقدر الذي كان يمكن ان يحدث لو ان مستوى الاستثمار ظل ثابتا .

شكل رقم (٩-٤)

السياسة النقدية ومرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة



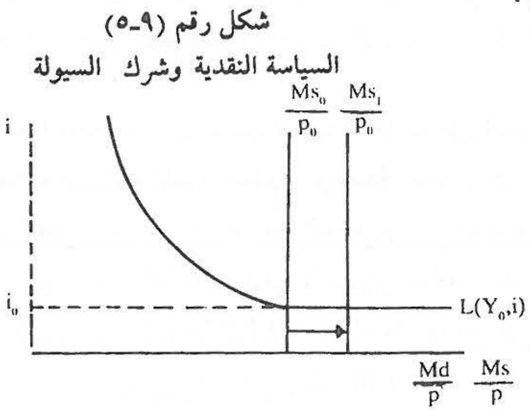
وكلما كان الطلب على النقود اكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، كانت زيادة سعر الفائدة اقل ، ومن ثم النقص في الاستثمار . وكلما كان الانخفاض في الاستثمار اصغر ، كان القدر الملغى من الزيادة في المشتريات الحكومية اقل ، وكانت الزيادة في الدخل اكبر .

وعلى هذا فانه كلما كانت مرونة الطلب على النقود اكبر بالنسبة لسعر الفائدة ، كانت السياسة المالية اكثر فعالية .

وفي الحقيقة عندما يكون الطلب على النقود مرنا مرونة تامة بالنسبة لسعر الفائدة (وهي حالة شرك السيولة) ، فان السياسة تكون عند ذروة فعاليتها . فاذا كان الاقتصاد في حالة شرك السيولة وزادت المشتريات الحكومية فان الدخل يزيد . ولكن بما ان الاقتصاد في حالة شرك السيولة فان سعر الفائدة لا يتغير ، ومن ثم لا يكون هناك تغير في الاستثمار .

شكل رقم (٩-٥)

السياسة النقدية وشرك السيولة



وكنتيجة لذلك فان الاستثمار لن ينخفض بما يلغي الزيادة في المشتريات الحكومية ، ولا يوجد شيء يقلل من فعالية السياسة المالية .

وفي هذه الحالة سوف يزيد الدخل بمقدار يعادل $1/(1-b+bt)$ مضروبا في التغير في المشتريات الحكومية . والمقدار $1/(1-b+bt)$ هو مضاعف المشتريات الحكومية المشتق في الفصل الرابع ، مع افتراض ثبات الاستثمار وان الضرائب دالة في الدخل . واذا كان الاقتصاد في شرك السيولة ، فانه لن يكون هناك تغيير في سعر الفائدة ، ومن ثم لا تغيير في الاستثمار . واستنادا الى ذلك قد نستخدم المضاعف للتنبؤ بالتغير في الدخل .

ولقد رأينا انه كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة اكبر ، كانت السياسة النقدية اقل فعالية والسياسة المالية اعظم فعالية .

واستنتاجا من ذلك فان مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة تعتبر محددا لفعالية السياستين النقدية والمالية . وفي وجود شرك السيولة تكون فعالية السياسة النقدية في أسوأ حالاتها ، بينما تكون فعالية السياسة المالية في احسن حالاتها . ومع ذلك عندما تشتد عدم مرونة الطلب على النقود بالنسبة للفائدة ، تكون السياسة النقدية اكثر فعالية والسياسة المالية اقل فعالية .

مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة The Interest Elasticity of Investment

ان مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ايضا محدد للفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية . فكلما اشتدت عدم مرونة دالة الاستثمار ، كانت السياسة النقدية اقل فعالية والسياسة المالية أكثر فعالية .

ومن المفترض ان السياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة والاستثمار . وتحدد مرونة الطلب على النقود استجابة سعر الفائدة للتغيرات في عرض النقود بقيمتها الحقيقية ، بينما تحدد مرونة الاستثمار استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة .

ومن وجهة نظر السياسة النقدية يكون من المرغوب فيه ان ترتفع استجابة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة ، حيث ان التغير النسبي الكبير في الاستثمار ، يولد تغيرا نسبيا اكبر في الدخل . ولكي نزيد الامر وضوحا ، نفترض ان دالة الاستثمار هي $I_0(i)$ في الشكل رقم (٩-٦) . فاذا كان سعر الفائدة الاولى هو i_0 يكون الاستثمار I_0 .

ولنفترض ان السلطات النقدية اتخذت اجراء لزيادة العرض الاسمي للنقود وان سعر الفائدة انخفض الى i_1 ، ويترتب على ذلك زيادة الاستثمار الى I_1 . ومع الزيادة في الاستثمار ، يتزايد الدخل . فاذا كان الاستثمار اقل استجابة للتغير في سعر الفائدة ، فان الزيادة في الاستثمار والدخل سوف تكون اصغر . ولنفترض ان دالة الاستثمار المناسبة هي $I_1(i)$ بدلا من $I_0(i)$. فاذا انخفض سعر الفائدة من i_0 الى i_1 فان الاستثمار يتزايد من I_0 الى I_2 حيث I_2 اصغر من I_1 . ومع الزيادة الاصغر في الاستثمار ، تحدث زيادة مقابلة اصغر في الدخل . وبما ان دالة الاستثمار $I_1(i)$ اقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة من دالة الاستثمار $I_0(i)$ فان السياسة النقدية تكون اقل فعالية عندما يكون الاستثمار اقل استجابة نسبيا لسعر الفائدة .

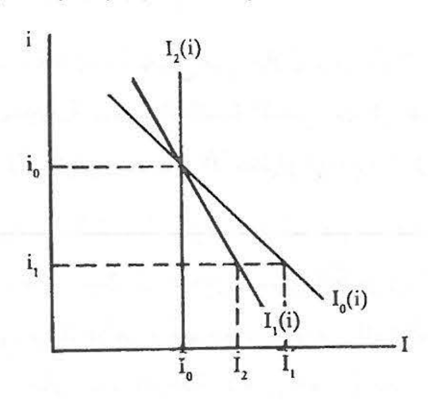
واستنادا الى هذا التوضيح فانه كلما قلت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ، كلما كانت السياسة النقدية اقل فعالية .

وفي الحقيقة لو ان دالة الاستثمار كانت عديمة المرونة تماما بالنسبة لسعر الفائدة ، فان السياسة النقدية لا تعمل بتاتا . ولنفترض ان دالة الاستثمار هي $I_2(i)$ وان سعر الفائدة الاولى هو i_0 ولنفترض ايضا ان السلطات النقدية اتخذت اجراءا بزيادة عرض النقود وان سعر الفائدة ينخفض الى i_1 .

وبالرغم من انخفاض سعر الفائدة ، فانه لن يكون هناك زيادة في الاستثمار ، حيث ان دالة الاستثمار I_2 تشير الى ان الاستثمار لا يستجيب للتغيرات في سعر الفائدة . وبما ان الاستثمار لا يتغير فلن يكون هناك تغير في الدخل وتكون السياسة النقدية عديمة الفعالية .

شكل رقم (٩-٦)

السياسة النقدية ومرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة



وخلافا للسياسة النقدية ، فان السياسة المالية تكون اكثر فعالية اذا كان الاستثمار عديم المرونة نسبيا بالنسبة للفائدة . وكما رأينا فان الزيادة في المشتريات الحكومية ، تزيد كلا من الدخل وسعر الفائدة . وبما ان سعر الفائدة يتزايد ، فان الاستثمار يتناقص ، ويؤدي الانخفاض في الاستثمار الى الغاء الزيادة في المشتريات الحكومية جزئيا ومن ثم تقل الزيادة في الدخل .

وكلما كانت دالة الاستثمار اقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة كان التغير اقل من الاستثمار ، ومن ثم كان الالغاء الجزئي أقل في المشتريات الحكومية ، وكان التغير اكبر في الدخل . وعلى هذا ، كلما كان الاستثمار اقل مرونة بالنسبة للفائدة ، كانت السياسة المالية اكثر فعالية . وفي الحقيقة ، اذا كان الاستثمار عديم المرونة تماما بالنسبة لسعر الفائدة ، كانت السياسة المالية في قمة فعاليتها . ويحدث هذا لانه حتى اذا زادت اسعار الفائدة حالما تزيد المشتريات الحكومية ، فان الاستثمار لن يتغير وكنتيجة لذلك لن يكون هناك انخفاض في الاستثمار ليلغي الزيادة في المشتريات الحكومية .. ومن ثم لا يوجد شيء يخفض فعالية السياسة المالية . وحيث ان الاستثمار ثابت ، فان المضاعف $1/(I-b_{+}bt)$ قد يستخدم للتنبؤ بالتغير في الدخل .

ومحصلة القول هي انه كلما كانت دالة الاستثمار اقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، كانت السياسة النقدية اقل فعالية والسياسة المالية اعظم فعالية . وكنتيجة لذلك فانه مثل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة ، فان مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة تعتبر محددا للفعالية النسبية للسياستين النقدية والمالية .

ولقد رأينا ان الفعالية النسبية للسياستين النقدية والمالية تتوقف على مختلف المرونات في النموذج . ولذلك فانه من الأهمية بمكان ان نقدر هذه المرونات لتحديد مدى فعالية السياستين النقدية والمالية .واستنادا الى البرهان الذي قدمناه في الفصلين السادس والثامن ، يظهر ان كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية فعالتان . وهذا يعني امكانية استخدام اي من المنهجين لتغيير مستوى الطلب الكلي ، ومن ثم المستوى التوازني للدخل . على ان القضية الرئيسية التي يجب ان تحل هي الفعالية النسبية لكلا المنهجين .

ويزعم بعض الاقتصاديين ، ممن يدعون ، بالنقديين ، بان السياسة النقدية اقوى كثيرا من السياسة المالية . وبينما يعترف اخرون باهمية السياسة النقدية ، فانهم ينكرون انها اقوى من السياسة المالية .

السياسة النقدية : اعادة فحص آلية الانتقال

Monetary Policy : A Reexamination of The Transmission Mechanism

لقد افترضنا ان السياسة النقدية تؤثر الى حد بعيد في الدخل من خلال سعر الفائدة والاستثمار فقط . ولقد ظن كثير من الاقتصاديين بان هذه النظرة جد ضيقة ، ويعتقدون بان السياسة النقدية تؤثر في الدخل من خلال متغيرات اخرى كذلك . ولقد ذهبوا ابعد من هذا عندما رأوا ان التركيز على سعر الفائدة والاستثمار كآلية للانتقال Transmission Mechanism - وهي العملية التي يؤثر بها عرض النقود في الدخل - قد ادت الى تقدير فعالية السياسة النقدية باقل من مستواها الحقيقي .

ولكي نوسع وجهة نظرنا عن آلية الانتقال ، سوف نفحص طريقتين اخريين قد تؤثر من خلالهما السياسة النقدية على الدخل في هذا القسم . (ونناقش آلية الانتقال بتفصيل اكثر في الفصل الحادي عشر) .

ان الاستهلاك - شأنه شأن الاستثمار - قد يتغير بتغير سعر الفائدة . فاذا كان الاستهلاك يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة ، كما افترض الكلاسيكيون ، فان الزيادات في العرض الاسمي للنقود وعرضها بقيمتها الحقيقية تؤدي الى اسعار ادنى للفائدة واستهلاك اكبر .

وبما ان الاستهلاك احد مكونات الطلب الكلي ، فان الطلب الكلي يتزايد ، ومن ثم يتزايد المستوى التوازني للدخل . واذا تزايد كل من الاستهلاك والاستثمار ، فان الدخل سوف يزيد بمقدار اكبر مما لو تزايد الاستثمار فقط . ومحصلة ذلك ان السياسة النقدية تكون اكثر فعالية ، اذا كان الاستهلاك يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة . وبالطبع اذا كان الطلب على النقود مرنا مرونة تامة بالنسبة للفائدة ، فان السياسة النقدية تكون غير فعالة حتى لو كان الاستهلاك يتغير عكسيا مع سعر الفائدة .

وقد تؤثر السياسة النقدية ايضا في الدخل عن طريق تغيير صافي الثروة الخاصة net private wealth وسوف نعرف صافي الثروة الخاصة كرصيد المجتمع من رأس المال Society's capitalstock وعرض النقود ودين الحكومة[٢] government debt . وبينما تدخل ديون الحكومة - أذون الخزانة Treasury bills والسندات متوسطة الأجل notes والسندات طويلة الأجل bonds - كجزء من صافي الثروة الخاصة ، فان الدين الخاص private debt (مثل سندات الشركات Corporate bonds) يستبعد . وعلى الرغم من ان الدين الخاص يمثل اصولا assets لحملته ، فانه يمثل ايضا التزامات Liabilities على الوحدات التي

اصدرته . وعندما تجمع اصول وخصوم القطاع الخاص لكي نحصل على تقدير لصافي الثروة الخاصة فانها تتلاشى . ويعرف صافي الثروة الخاصة بقيمته الحقيقية Inreal Terms .

وكما ناقشنا في الفصل الخامس يرتبط الاستهلاك بعلاقة مباشرة مع صافي الثروة الخاصة . فاذا زاد العرض الاسمي للنقود وظل مستوى الاسعار ثابتا ، فان عرض النقود بقيمتها الحقيقية يتزايد . وبما انه يعتبر واحدا من مكونات صافي الثروة الخاصة ، فان الثروة ومن ثم الاستهلاك يتزايدان . ومع الزيادة في الاستهلاك يتزايد كل من الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل . وفضلا عن ذلك فان الزيادة في الثروة والاستهلاك تحدث بغض النظر عن التغيرات في سعر الفائدة .

وفيما سبق قلنا ان الاستثمار (ومن الممكن الاستهلاك) يتزايد فقط لو تناقص سعر الفائدة . ولذلك فان السياسة النقدية غير فعالة اذا كان الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة للفائدة . واذا كان الاستهلاك دالة في الثروة . فان الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي يزيد حتى لو كان الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة للفائدة .

وخلاصة القول ان السياسة النقدية ذات فعالية الان حتى في ظل شرك السيولة . وبصفة عامة اذا كان الاستهلاك دالة في الثروة ، فان السياسة النقدية تكون اكثر فعالية مما هو مفترض سابقا .

نموذج IS-LM مع قيد الموازنة الحكومية

The IS-LM Model With A Government Budget Constraint

في الفصل الرابع وبداية هذا الفصل ، اخذنا في الاعتبار تأثيرات المشتريات الحكومية . وبذلك تجاهلنا الحقيقة القائلة ، بان الحكومة ينبغي ان تمول أية زيادة في الانفاق عن طريق زيادة الضرائب والاقتراض من (بيع اوراق مالية حكومية الى) القطاع الخاص ، أو (بيع اوراق مالية حكومية الى) البنك المركزي .

وكما ناقشنا في الفصل السابع ، فانه لن يحدث تغيير في عرض النقود اذا مولت الزيادة في الانفاق عن طريق الزيادة في الضرائب او الاقتراض من القطاع الخاص . اما اذا مولت الزيادة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي ، فان القاعدة النقدية H, Monetary Base تزداد بمقدار يعادل مبيعات السندات . ويكون للزيادة في القاعدة النقدية أوالنقود المدارة high-powered Money كما تسمى غالبا نفس التأثيرات على عرض النقود كأية زيادة اخرى في القاعدة النقدية .

وبما ان الحكومة في الواقع تصدر النقود المدارة high-Powered money فان الطرق الثلاثة لتمويل العجز في الموازنة الحكومية a government deficity قد تكون : (١) بزيادة الضرائب . (٢) اصدار الدين الحكومي (بيع الاوراق المالية الحكومية الى القطاع الخاص) (٣) اصدار نقود مدارة (بيع اوراق مالية حكومية الى البنك المركزي) .

ان الانفاق الحكومي مقيد أو محدد بالعائد الذي تستطيع الحكومة ان تحصل عليه من مختلف المصادر . ويمكن ان يكتب قيد الميزانية كالتالي :

$$PG = PT + \Delta B + \Delta H \qquad (٩-٩)$$

حيث PG تمثل القيمة الاسمية للانفاق الحكومي وPT تمثل القيمة الاسمية للحصيلة الضريبية ، وΔB تمثل التغير في القيمة الاسمية لدين الحكومة وΔH تمثل التغير في النقود المدارة .

وتشير المعادلة الى ان الانفاق الحكومي ينبغي ان يمول من خلال حصيلة الضرائب أو باصدار دين حكومي أو باصدار النقود المدارة (أو توليفة ما من هذه الوسائل) . ويمكن ادخال هذا القيد في النموذج IS-LM من اجل الحصول على طرق بديلة لتمويل العجز الحكومي .

وقبل أن نواصل المناقشة ، سوف نعدل النموذج IS-LM عن طريقين :

الأول : افتراض ان الاستهلاك يعتمد جزئيا على الثروة . وكنتيجة لذلك فان الثروة كما عرفت في القسم السابق تدخل ضمن دالة الاستهلاك (المعادلة ٩-١) ، وكما ذكرنا سابقا فان الاستهلاك يرتبط طرديا بالثروة .

الثاني : افتراض ان الطلب على النقود يعتمد جزئيا على الثروة . ولقد زعم بعض الاقتصاديين ان النقود احدى صور الثروة ، فاذا تزايدت الثروة ، فان الناس سوف يرغبون في اقتناء مزيد من النقود (وكذلك الصور الأخرى من الثروة) . واستنادا على هذا الرأي ، فان الثروة تدخل ضمن دالة الطلب على النقود في المعادلة (٩-٦) . ومع الزيادة في الثروة ، فان مقدار النقود المطلوبة يتزايد ، ولكن بمقدار اقل من الزيادة في الثروة .

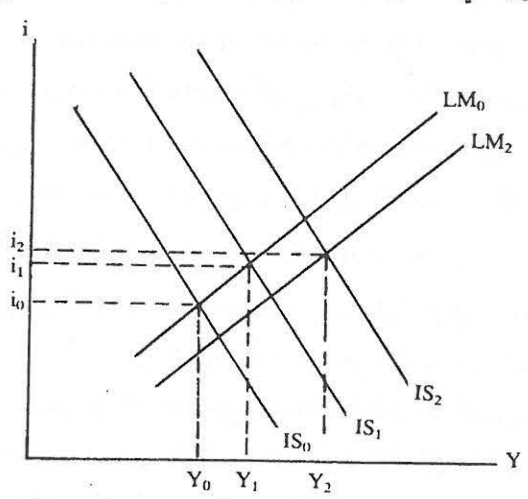
اصدار النقود المدارة The Issuance of High-Powered Money

ونستطيع الان ان نفحص تأثيرات الوسائل المختلفة لتمويل عجز الموازنة Budgetary deficit . ولنفترض ، مبدئيا ، ان الانفاق الحكومي يتزايد ، وان الزيادة في

الانفاق تمول عن طريق الزيادة في النقود المدارة . ويظهر تأثير التغيرات في الشكل رقم (٩-٧) . ومع الزيادة في الانفاق الحكومي ينتقل المنحني IS من IS_0 الى IS_1 . واذا مولت الزيادة في الانفاق الحكومي عن طريق الزيادة في النقود المدارة ، فان عرض النقود يتزايد وينتقل المنحني LM من LM_0 الى LM_2 [٣] . ومع الزيادة في عرض النقود ، فان الثروة ومن ثم الاستهلاك يتزايدان ، مسببين انتقال المنحني IS من IS_1 الى IS_2 [٤] . ويكون المستوى التوازني الجديد للدخل هو Y_2 ونحصل عليه بتقاطع المنحني IS_2 و LM_2 . ومستوى الدخل Y_2 اكبر من المستوى الاصلي للدخل Y_0 ، وهو ايضا اكبر من مستوى الدخل Y_1 ، وهو مستوى الدخل المتحصل عليه في الشكل رقم (٩-٢) ، حيث تجاهلنا قيد الموازنة الحكومية . ان مستوى الدخل Y_2 اكبر من Y_1 لان الزيادة في عرض النقود تؤدي الى تخفيض حجم الزيادة في سعر الفائدة ، ومن ثم انخفاض مقدار النقص في الاستثمار الذي يلغي جزئيا الزيادة في الانفاق الحكومي . ان مستوى الدخل Y_2 اكبر ايضا من Y_1 بسبب ماافترضناه من ان الزيادة في الثروة تسبب زيادة في الاستهلاك .

شكل رقم (٩-٧)

اثر الزيادة في المشتريات الحكومية الممولة عن طريق الزيادة في النقود المدارة



وعلى الرغم من ان مستوى الدخل Y_2 يمثل المستوى التوازني الجديد للدخل ، فانه يمثل ايضا مستوى التوازن القصير الاجل The short-Run Equilibrium . وعند مستوى الدخل Y_2 فان الانفاق الحكومي من المحتمل ان يتجاوز الايرادات الضريبية ، وان الحكومة يجب ان تصدر نقودا مدارة اضافية لتمويل العجز . ويترتب على ذلك ان

النقود المدارة وعرض النقود يتزايدان اكثر ، وان المنحني LM ينتقل الى اليمين . وحالما تزيد الثروة فان الاستهلاك يزيد وينتقل المنحني IS ايضا الى اليمين . وهذه التغيرات تستمر عبر عدد من الفترات حتى يصل الدخل الى مستواه التوازني طويل الاجل Long-run Equilibrium .

ولكي يكون الدخل عند مستواه التوازني طويل الأجل ، فان الانفاق الحكومي لابد ان يعادل الايرادات الضريبية . فاذا تجاوز الانفاق الحكومي الايرادات الضريبية ، فان الحكومة ينبغي أن تستمر في تمويل العجز عن طريق اصدار نقود مدارة . وطالما واصلت الحكومة اصدار هذه النقود يستمر الدخل في الزيادة . ويصل الدخل الى مستواه التوازني طويل الأجل فقط عندما يزيد الدخل بقدر كاف لتوليد العائدات الضريبية الكافية لتدعيم المستوى الأعلى الجديد للانفاق الحكومي . وهكذا لكي يكون الدخل عند مستواه التوازني طويل الأجل ، فان ΔH لابد ان تعادل الصفر . وفي الفترةالطويلة، فان الزيادة في الدخل تعزى إلى الزيادة في الانفاق الحكومي وأن النقود المدارة تعادل مضاعف الانفاق الحكومي للفترة الطويلة مضروبا في التغير في الانفاق الحكومي . وفي هذا النموذج فان مضاعف الانفاق الحكومي للفترة الطويلة يعادل مقلوب المعدل الحدي للضريبة The reciprocal of the marginal Tax rate وهكذا اذا كانت دالة الضريبية $T=T_0+tY$ فان مضاعف الانفاق الحكومي يكون $1/t$. وعلى سبيل المثال اذا كان المعدل الحدي للضريبة t هو 0.20 فان مضاعف الانفاق الحكومي يكون 1/0.20 أو ٥٠ ويشير هذا الى ان زيادة قدرها ١٠ بليون ريال في الانفاق الحكومي سوف تولد في الأجل الطويل زيادة في الدخل قدرها ٥٠ بليون ريال .

وبدون اللجوء الى الرياضيات نستطيع ان نرى منطقية الرأي . ولكي نكون عند توازن الأجل الطويل ، فان التغير في النقود المدارة ينبغي ان يعادل الصفر . وكنتيجة لذلك فان الدخل سوف يستمر في الزيادة حتى تتعادل العائدات الضريبية مع المستوى الأعلى الجديد للانفاق الحكومي . وفي المثال ، اذا تزايد الانفاق الحكومي بمقدار ١٠ بليون ريال وكان المعدل الحدي للضريبة ٠,٢٠ فان الدخل سوف يزيد بمقدار ٥٠ بليون ريال من أجل ان يزداد الايراد الضريبي بمقدار ١٠ بليون ريال .

اصدار الدين الحكومي The Issuance of Government Debt

لنفترض ان الزيادة في الانفاق الحكومي تمول عن طريق اصدار سندات بدلا من اصدار النقود المدارة فماذا سيكون الاثر في الأجل القصير؟ كما رأينا من قبل فانه مع

الزيادة في الانفاق الحكومي فان المنحنيIS في الشكل رقم ٩ـ٨ ينتقل من IS_0 الى IS_1 .
وحالما تصدر الحكومة سندات لتمويل العجز ، فان الثروة ومن ثم الاستهلاك يتزايدان .
ونتيجة لذلك فان المنحنيIS ينتقل من IS_0 الى IS_2 . ومع تزايد الثروة فان الطلب على
النقود يتزايد وينتقل المنحنيLM الى LM_0 الى LM_2 . ونحصل على المستوى التوازني
الجديد للدخل Y_2 عن طريق تقاطع المنحنيIS الجديد وهو IS_2 والمنحنيLM الجديد
وهو LM_2 .

وحتى لو تزايد الدخل فان الزيادة تكون اقل عما كان عليه الوضع عندما كان
العجز يمول عن طريق الزيادة في النقود المدارة . وفي الحالة السابقة فان الزيادة في النقود
المدارة ، ومن ثم عرض النقود تتسبب في انتقال المنحنيLM الى اليمين ، مؤديا الى
خفض حجم الزيادة في سعر الفائدة ومن ثم حجم الانخفاض في الاستثمار . وفي الحالة
القائمة ، فان الزيادة في السندات وبالتالي الثروة تزيد الطلب على النقود بدون زيادة
مناظرة في عرض النقود .

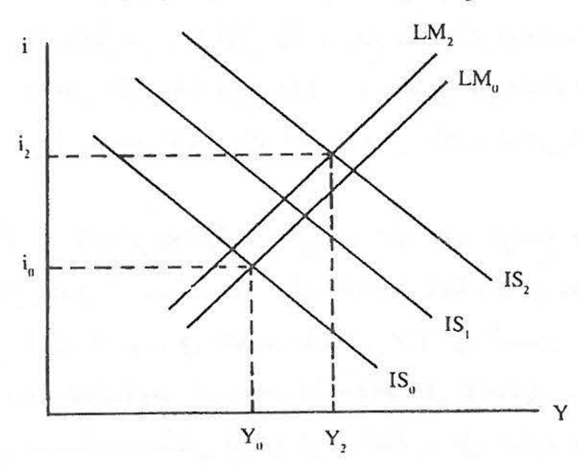
ومحصلة ذلك ينتقل المنحنيLM الى اليسار ، وتتأكد الزيادة في سعر الفائدة .
وينخفض الاستثمار بمقدار اكبر مؤديا الى الغاء الزيادة في الانفاق الحكومي بدرجة اكبر
ومن ثم تحقيق زيادة اصغر في الدخل . وهكذا فانه في الفترة القصيرة توفر الزيادة في
الانفاق الحكومي التي تمول عن طريق اصدار النقود المدارة حافزا للاقتصاد أقوى مما
توفره زيادة مساوية في الانفاق الحكومي تمول عن طريق اصدار السندات . وكما اوضحنا
من قبل ، من المحتمل ان يتجاوز الانفاق الحكومي ايرادات الضرائب عند مستوى
الدخل Y_2 ، ولذلك فان الحكومة يجب ان تصدر سندات اضافية لتمويل العجز .
وحالما تزيد الثروة والاستهلاك ، فان المنحنيIS ينتقل الى اليمين .

ومن ناحية اخرى عندما تزيد الثروة والطلب على النقود ، فان المنحنيLM ينتقل
الى اليسار .

ومن المفترض ان الانتقال في المنحني IS يصبح هو الغالب ويرتفع المستوى
التوازني للدخل[٥] . ومادام العجز الحكومي باقيا ، فان الحكومة يجب أن تستمر في
اصدار الدين الحكومي . ونتيجة لذلك فان المنحنيين IS وLM يستمران في الانتقال ،
ويتزايد الدخل حتى يولد ايرادات ضريبية كافية لتدعيم المستوى الأعلى الجديد عن
الانفاق الحكومي . وبما ان الايرادات الضريبية تعادل الانفاق الحكومي عند المستوى
التوازني للدخل في الفترة الطويلة ، فان ΔB وΔH تعادلان الصفر ، ولا يميل المنحنيان
IS و LM الى الانتقال .

شكل رقم (٩ـ٨)

اثر الزيادة في المشتريات الحكومية الممولة عن طريق اصدار السندات



وفي الفترة الطويلة تتسبب الزيادة في الانفاق الحكومي الممولة عن طريق اصدار السندات في زيادة اكبر في الدخل من تلك التي تنتج عن تمويل الانفاق الحكومي عن طريق اصدار نقود مدارة .

وكما في الحالة السابقة فان الدخل يجب ان يزيد الى الحد الذي يولد زيادة في الايرادات الضريبية تكفي لتدعيم المستوى الاعلى الجديد للانفاق الحكومي . ولكن اذا مول العجز عن طريق اصدار الدين فان الحكومة تلتزم بسداد مدفوعات فائدة اضافية .

وكنتيجة لذلك فان الدخل يجب ان يزيد بكمية اكبر لتدعيم المستوى الاعلى الجديد للانفاق الحكومي ومدفوعات الفائدة .

وفي الفترة القصيرة ، فان أية زيادة في الانفاق الحكومي تمول عن طريق اصدار نقود مدارة تقدم حافزا للاقتصاد القومي اكبر مما تفعل زيادة مساوية في الانفاق الحكومي تمول عن طريق اصدار الدين . وفي الفترة الطويلة يصبح العكس صحيحا . وعندئذ هل يجب ان تستخدم السلطات المالية نتائج الفترة القصيرة أو نتائج الفترة الطويلة كدليل اولي لسياستها ؟ وبما ان الموقف الاقتصادي يتغير في الفترة الطويلة وان السياسات يجب ان تتعدل لمواجهة الظروف الجديدة ، فان نتائج الفترة القصيرة تقدم دليلا أفضل لصانعي السياسة .

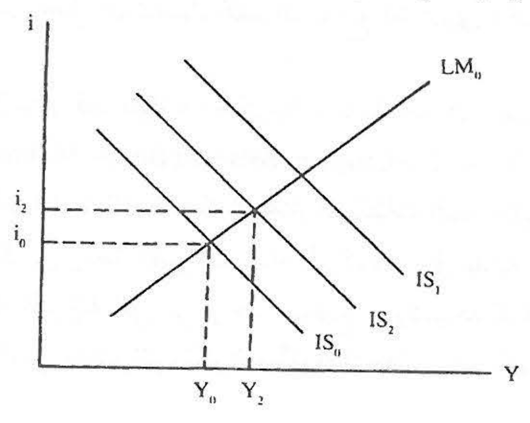


الز يادات الضر يبية Tax Increases

اذا مولت الزيادة في الانفاق الحكومي عن طريق التغيير في الهيكل الضريبي Tax structure ، فان الدخل يزيد في الفترة القصيرة ، ولكن اما ان يكون ثابتا او يتناقص في الفترة الطويلة . ومع الزيادة في الانفاق الحكومي فان المنحني IS في الشكل رقم (٩-٩) ينتقل من IS_0 الى IS_1 . واذا مول العجز عن طريق زيادة مساوية في الحد ، T_0 من دالة الضريبة فان المنحني IS ينتقل من IS_1 الى IS_2 . ونتيجة لذلك فان المستوى التوازني الجديد للدخل يكون Y_2 . وكما ناقشنا في الفصل الرابع ، فان مستوى الدخل Y_2 يكون اكبر من Y_0 حيث لا ينقص الاستهلاك بما يعادل المقدار الكامل للزيادة الضريبية . ومع ذلك فانه طبقا لما ناقشناه في بداية هذا الفصل ، فان الزيادة في الدخل تكون اقل من الزيادة في الانفاق الحكومي .

شكل رقم (٩-٩)

أثر الزيادة في المشتريات الحكومية الممولة عن طريق الزيادة الضريبية



وعند مستوى الدخل Y_0 فان الايرادات الضريبية تتجاوز الانفاق الحكومي ، وقد افترضنا مبدئيا ان الزيادة في الانفاق الحكومي مولت عن طريق الزيادة في الضرائب . وعندما يزيد الدخل ، تتولد ايرادات ضريبية اضافية وينشأ فائض في الموازنة Budget surplus .

وبفرض ان الانفاق الحكومي ثابت ، فان الحكومة يكون لديها خياران اما ان تحتجز الفائض Impound the surplus او تسدد الدين الحكومي . فهي اذا احتجزت الفائض ، فان عرض النقود ينخفض وينتقل المنحني LM الى اليسار . وحالما يتناقص عرض النقود ، فان الثروة ومن ثم الاستهلاك يتناقصان وينتقل المنحني IS الى اليسار .

وكلا الانتقالين يخفض المستوى التوازني للدخل . وهذه الانتقالات تستمر حتى يصل الدخل الى مستواه التوازني طويل الأجل . وفي هذه الحالة يكون المستوى التوازني طويل الأجل للدخل هو Y_0 لانه مع التغير المفترض في الهيكل الضريبي ، يكون المستوى الوحيد للدخل الذي يتعادل عنده الانفاق الحكومي مع الايرادات الضريبية عند المستوى الأعلى الجديد .

واذا سددت الحكومة الدين ، فان الثروة وبالتالي الاستهلاك ينخفضان وينتقل المنحني IS الى اليسار . ومع الانخفاض في الثروة ايضا ينخفض الطلب على النقود وينتقل المنحني LM الى اليمين . ومن المفترض ان يسيطر الانتقال في المنحني IS وينخفض الدخل حتى يصل الى مستواه التوازني طويل الأجل .

ان مستوى الدخل التوازني طويل الأجل سوف يكون اقل من المستوى التوازني الأصلي للدخل Y_0 لان سداد الدين يخفض مدفوعات الفائدة الحكومية . ومع الانخفاض في مدفوعات الفائدة ، فان الدخل لابد ان ينخفض الى مستوى اقل من مستوى التوازن الاصلي من اجل ان تتعادل الضرائب مع المستوى الجديد للانفاق الحكومي .

وعندما يؤخذ في الاعتبار قيد الموازنة الحكومية ، فاننا نجد ان مضاعف الموازنة المتوازنة للفترة الطويلة The Long-run Balanced Budget Multiplier يكون اما صفرا او سالبا . ولكن حتى في غياب قيد الموازنة فانه قد لا تختار السلطات النقدية تمويل أية زيادة في الانفاق الحكومي عن طريق زيادة الضرائب اثناء الركود . وفي بداية هذا الفصل وجدنا ان مضاعف الموازنة المتوازنة اقل من واحد صحيح . وكنتيجة لذلك فان زيادة كبيرة نسبيا في الانفاق الحكومي والضرائب تكون مطلوبة لتحقق زيادة اكبر في المستوى التوازني للدخل .

ان اية زيادة في الانفاق الحكومي تمول عن طريق اصدار النقود المدارة او بالدين سوف تقدم زيادة اكبر في الدخل . فاذا كان الاقتصاد أيضا في حالة ركود ، فانه يكون من الصعوبة سياسيا ان تفصح الحكومة عن رغبتها في زيادة الضرائب .

ومحصلة ذلك انه اذا كان الاقتصاد في حالة ركود ، فانه يكون مرغوبا بدرجة اكبر ان تتضمن السياسة المالية التوسعية زيادة في الانفاق الحكومي تمول عن طريق النقود المدارة او الدين بدلا من تغيير الهيكل الضريبي .

وقد رأينا انه عندما نأخذ قيد الموازنة الحكومية في الاعتبار ، تكون المضاعفات مختلفة عما كانت عليه النتيجة ، عندما تجاهلنا هذا القيد .

وبما ان الحكومة ينبغي ان تمول الزيادة في الانفاق الحكومي ببعض الطرق ، فان القيد يجب ان يؤخذ في الاعتبار . وكنتيجة لذلك فان المضاعفات السائدة هي التي اشتقت في اطار قيد الموازنة .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

أضيف سوق النقود في هذا الفصل - الى النموذج . وعن طريق ذلك ، نكون قد حددنا نطاق النموذج ، وطورنا من مقدرته التنبؤية . ومع ذلك يظل النموذج قاصرا من وجوه عديدة ، فقد افترضنا - أولاً - انه يمكن انتاج اي مقدار . وهذا لا يمكن ان يكون صحيحا . ففي اية فترة زمنية ، يكون الناتج الذي يمكن تحقيقه محدودا بالموارد المتوفرة للاقتصاد القومي ومستوى التكنولوجيا . وافترضنا - ثانياً - ان مستوى الاسعار ثابت . ونعرض - في الفصل التالي - لنظرية العرض الكلي ، وبذلك نتمكن من معرفة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي ، ونتعامل مع مستوى الاسعار باعتباره عاملا متغيرا .

الحواشي Notes

(١) ان سعر الفائدة التوازني الجديد ليس i_1 نظرا لان الانخفاض في سعر الفائدة ينشط الاستثمار ، وبالتالي الدخل . وعندما يزيد الدخل ، فان كمية النقود المطلوبة تزيد ، وينتقل منحني الطلب على النقود الى اليمين . ومن ثم يكون المستوى التوازني الجديد لسعر الفائدة اقل من i_0 ولكنه اكبر من i_1 وهو موضح في الشكل رقم (٩-٣) باعتباره i_1. ولكي نلقي مزيدا من سعر الضوء على اهمية مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة ، فاننا نتجاهل الانتقال في منحنى الطلب على النقود بسبب الزيادة في الدخل .

(٢) ثمة خلاف حول التعريف المناسب لصافي الثروة الخاصة ، اذ يجب ان نستبعد - على سبيل المثال - الودائع تحت الطلب من صافي الثروة الخاصة ، وعلى الرغم من ان الودائع تعتبر بمثابة اصول لاصحابها والتزامات على البنوك التجارية ، وعندما تجمع اصول وخصوم القطاع الخاص للحصول على تقدير لصافي الثروة الخاصة ، فانها تستبعد . انظر لمزيد من المناقشة :

Y.C. Park «Some Current Issues on the Transmission Process of Monetary Policy». International Monetary Fund, Staff Papers. 19 (March 1972). 3-5.

(٣) مع الزيادة في عرض النقود ، تزيد الثروة . وبما ان الثروة تزيد ، فان الطلب على النقود يزيد ايضا ، ويوجد ميل لاتجاه المنحني LM الى اليسار . وبما ان الطلب على النقود يزيد بمقدار اقل من الزيادة في الثروة ، فان هذا الاتجاه اكبر من ان يعوض عن طريق ميل المنحني LM الى الانتقال الى اليمين كنتيجة للزيادة في عرض النقود .

(٤) كما ناقشنا في الفصل السادس ، فان الزيادة في الثروة تخفض الادخار . ومن ثم فان الدالة S+T تنتقل الى اليمين . ومع انتقالها فان المنحني IS ينتقل أيضا الى اليمين ، مشيرا الى ان المستوى التوازني للدخل يكون اكبر عند كل مستوى لسعر الفائدة .

(٥) قد يتسبب تمويل السندات في انخفاض مستوى الدخل (اقل من Y_0) في الاجل الطويل . ويرى الان بلندر A.Blinder وروبرت سولوR.Solow ان هذا غير محتمل . انظر

Blinder and Solow. «Analytical Foundations of Fiscal Policy», in Alan S. Blinder and other The Economic of Public Finance (Washingtion. D.C. The Brookings Institution 1974 PP52–54.

اسئلة للمراجعة

(١) افترض ان المنحنيين LM, IS على النحو التالي :

سعر الفائدة (i) ٪	الدخل (Y) المنحني IS (بليون ريال)	الدخل (Y) المنحني LM (بليون ريال)
٢٠	٦٠٠	٨٠٠
١٥	٧٠٠	٧٠٠
١٠	٨٠٠	٦٠٠
٥	٩٠٠	٥٠٠

أ ـ حدد سعر الفائدة التوازني في مستوى الدخل .

ب ـ افترض ان سعر الفائدة ١٠٪ ومستوى الدخل ٨٠٠ بليون ريال . اشرح كيف يوجد ميل لان يتحرك سعر الفائدة ومستوى الدخل الى مستوياتهما التوازنية ؟

ج ـ افترض ان سعر الفائدة ١٠٪ ومستوى الدخل ٦٠٠ بليون ريال . اشرح كيف يوجد ميل لان يتحرك سعر الفائدة ومستوى الدخل الى مستوياتهما التوازنية ؟

(٢) افترض ان لديك النموذج الآتي :

$C = 130 + 0.5Yd$ (حيث $Yd = Y-T$)

$I = 200-600i,$

$G = 112,$

$T = 20 + 0.2Y$

$MS/P = 300,$

$Md/P = 50 + 0.5Y - 600i$

حدد القيمة التوازنية لكل المتغيرات الواردة في النموذج .

(٣) لكي تختبر مدى فهمك للنموذج IS - LM اشر على ما اذا كانت المتغيرات الآتية تزيد أو تنقص أو تظل ثابتة :

أ ـ افترض ان قطاع الاعمال قرر ان يستثمر اكثر .

ب ـ افترض ان القطاع العائلي قرر ان يدخر اكثر .

ج ـ افترض ان المدفوعات التحويلية تزيد .

د ـ افترض ان الطلب على النقود يزيد .

والمتغيرات هي : الدخل وسعر الفائدة والاستثمار والمشتريات الحكومية والضرائب والاستهلاك والادخار والكميات الحقيقية للنقود المطلوبة والمعروضة .

(٤) اشرح من خلال النموذج IS-LM لماذا يحتمل ان يكون التغير الفعلي في الدخل :

أ ـ اقل من المتنبأ به على أساس المضاعفات المشتقة في الفصل الرابع .

ب ـ يساوي التغير المتنبأ به اذا :

١ ـ كان الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة للفائدة .

٢ ـ كانت دالة الاستثمار غير مرنة تماما بالنسبة للفائدة .

٣ ـ كان العرض الاسمي للنقود مرنا تماما بالنسبة للفائدة .

(٥) افترض ان الاقتصاد يواجه معدلا مرتفعا للبطالة . واستنادا على تحليل النموذج IS-LM ماهي السياسات التي توصي بها لحل المشكلة ؟ ثم اشرح كيف تعمل كل سياسة على حل المشكلة ؟

(٦) اشرح لماذا تعتبر التغيرات في سعر الفائدة مؤشرا ضعيفا لقوة دفع السياسة النقدية للبنك المركزي ؟

(٧) اشرح كيف يساعد مما يأتي على تحديد الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية :

أ ـ مرونة الطلب على النقود بالنسبة للفائدة .

ب ـ مرونة الاستثمار بالنسبة للفائدة .

ج ـ مرونة العرض الاسمي للنقود بالنسبة للفائدة .

(٨) اشرح لماذا تكون السياسة المالية غير فعالة اذا كان الطلب على النقود غير مرن تماما بالنسبة للفائدة ؟

(٩) اشرح لماذا لا تتحد الفعالية النسبية للسياستين النقدية والمالية بالكامل بالمرونات المذكورة في السؤال السابع .

(١٠) ماالذي يؤدي الى الزيادة الكبيرة في الدخل ؟ هل الزيادة في المشتريات الحكومية الممولة عن طريق الزيادة في الضرائب أم الزيادة نفسها في المشتريات الحكومية التي تمول عن طريق اصدار نقود مداره ؟ دافع عن رأيك .

(١١) افترض ان الاستهلاك يرتبط بعلاقة عكسية بسعر الفائدة . هل يؤدي هذا الى جعل السياسة المالية اكثر او اقل فعالية ؟ دافع عن رأيك .

(١٢) افترض ان دالة الطلب على النقود تنتقل باستمرار . فما هي الاثار الضمنة للسياسة النقدية ؟

(١٣) افترض ان البنك المركزي لا يسيطر بالكامل على عرض النقود فما هي الآثار الضمنية للسياسة المالية ؟

(١٤) افترض ان الاستثمار يتحدد ـ مبدئيا ـ بسعر الفائدة . فما هي الاثار الضمنية للسياسات المالية والنقدية التوسعية بالنسبة لمعدل التراكم الرأسمالي ؟ دافع عن رأيك .

وافترض ان الاستثمار يتحدد ـ مبدئيا ـ بالناتج . فهل تعتقد ان اجابتك على الجزء الأول من السؤال مازالت صحيحة ؟ ولماذا ؟

قراءات مقترحة SUGGESTED READING

BLINDER Alan S and ROBERT M. Solow «Analytical Foundations of Fiscal Policy» in Aian S. Blinder and others, The Economic of public Finance pp. 3-115 Washington D.CV. The Brookings Institution 1974.

HICKS. John R. «Mr. Keynes and the Classics» A Suggested Interpretation» Exonometrica 5 (April 1937) 147-59.

LAIDLER. David «Money and Money Income An: Essay on the Transmission Mechanism» «Journal of Monetary Economics, 4 (1978) 151-91.

PARK. Y.C. «Some Current Issues on the Transmission Process of Monetary Policy International Monetary Fund Staff papers. 19 (March 1972) 1-43.

TOBIN James «A General Equilibrium Approach to Monetary Theory» Journal of Money Credit and Banking I (February 1969) 15-29.

الفصل العاشر
نظرية تحديد الدخل
العرض الكلي والطلب الكلي

الفصل العاشر
نظرية تحديد الدخل
العرض الكلي والطلب الكلي

لقد افترضنا ـ حتى الآن ـ ان العرض الكلي يلعب دورا ثانويا في النموذج . وبالتحديد ، افترضنا ان الناتج غير محدد بالموارد والتكنولوجيا ، وأن مستوى الاسعار ثابت .

وعلى الرغم من أن هذا الافتراض ، ملائم الا أنه لا يمكن الدفاع عنه . وسوف نكرس الجزء الأول ـ من هذا الفصل ـ لعرض نظرية العرض الكلي . ونتطرق في الجزء الثاني لكل من نظريات العرض الكلي والطلب الكلي من أجل تشكيل نظرية أكثر اكتمالاً لتحديد الدخل . وسوف ندرس تطبيقات عديدة للنموذج .

العرض الكلي Aggregate Supply

ولكي نقيم نموذجا للعرض الكلي ، فاننا ينبغي ـ أولا ـ أن نتناول عددا من العلاقات مثل دالة الانتاج Production Function ودالة الطلب على العمل ودالة عرض العمل . ومن هذه العلاقات نشتق دالة العرض الكلي Aggregate Supply Function ، وهي علاقة بين الناتج والمستوى العام للاسعار . وسوف نبدأ بدالة الانتاج .

دالة الانتاج Production Function

ودالة الانتاج هي علاقة بين معدل المدخلات من عوامل الانتاج ومعدل الناتج . وبمعنى آخر هي علاقة فنية بين المدخلات Inputs والمخرجات Outputs . ولنفترض ـ مثلا ـ أننا نحتاج الى وحدتين من رأس المال وثلاث وحدات من العمل (بنسبة ثابتة) لانتاج وحدة واحدة من ناتج معين . وهذه العلاقة بين المدخلات والمخرجات تعتبر مثالا لدالة الانتاج . ويمكن أن يعبر عن هذه العلاقة لفظيا أو رياضيا .

ويهتم الاقتصاديون بدالة الانتاج في الاقتصاد الجزئي Microeconomics فهم يدرسون دالة الانتاج لمنشأة واحدة أو في صناعة فردية . أما الهدف الذي نتوخاه فهو تناول دالة الانتاج الكلية Aggregate Production Function ، وهي علاقة بين المدخلات والناتج الكلي .

وبالنسبة للاقتصاد ككل ، فإننا نفترض العلاقة التالية : مع وجود الأرض والموارد الطبيعية والتكنولوجيا ، فان ناتج الاقتصاد يعتبر دالة لرصيد رأس المال ومقدار العمل المستخدم . وتصاغ هذه العلاقة رياضيا كما يلي :

$$Y = f(K, N) \qquad (١٠ - ١)$$

حيث Y تمثل الناتج القومي (أو الدخل ما دام يمكن احلال كل منهما مكان الآخر) وK هي رصيد رأس المال القومي ، N هي مقدار العمل المستخدم[1] . ويفترض أيضا تناقص الغلة بالنسبة لعوامل الانتاج بحيث أن الزيادة في العمالة (رصيد رأس المال) مع ثبات رصيد رأس المال (العمالة) يؤدي الى زيادة الناتج ولكن بمعدل متناقص .

وبما أن نظرية تحديد الدخل المقدمة في هذا الفصل تعتبر قصيرة الأجل ، فان كلا من رصيد رأس المال والتكنولوجيا (وكذلك الأرض والموارد الطبيعية القومية) يفترض أنها ثابتة . فاذا فرضنا أن رصيد رأس المال ثابت فان العلاقة $Y = f(K, N)$ قد تكتب كما يلي :

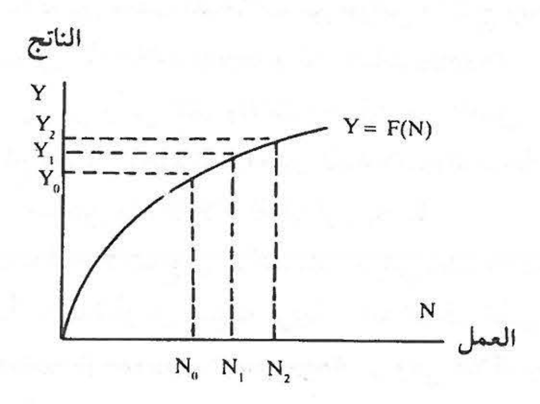
$$Y = f(N) \qquad (١٠ - ٢)$$

ويمكن تصويرها بيانا في الشكل رقم (١٠ - ١) . ففي هذا الشكل يقاس الناتج على المحور الرأسي وتقاس العمالة على المحور الافقي . وتشير العلاقة $Y = f(N)$ الى أن الناتج يزداد عندما تزداد العمالة ولكن بمعدل متناقص . فاذا كانت العمالة ـ مثلا ـ N_0 فان الناتج يكون Y_0 . وعندما تزداد العمالة الى N_1 ثم الى N_2 فان الناتج يزداد . أيضاً ، ولكن الزيادات في الناتج تصير أصغر .

شكل رقم (١٠ - ١)

دالة الانتاج

الناتج العمل



دالة الطلب على العمل The Demand For Labor Function

اذا افترضنا توافر رأس المال بقدر معين وسيادة المنافسة التامة ، فان منحني الطلب على العمل يتكون من منحني الناتج الحدي للعمل الذي يمكن اشتقاقه من دالة الانتاج[٢] . وفي ظل المنافسة التامة ، تستخدم المنشأة عمالا حتى يتعادل متوسط الأجر النقدي W, مع المستوى العام للاسعار P, ، مضروبا في الناتج الحدي للعمل MP_N .

وتصاغ العلاقة رياضيا كما يلي : (١٠ - ٣) $W = P \cdot MP_N$

ويمثل الأجر النقدي الاجر الفعلي المدفوع للعمل . وعلى سبيل المثال قد يكون متوسط الأجر النقدي بالنسبة للاقتصاد القومي ١٠٠٠٠ ريال في السنة . وقد عرفنا مستوى الاسعار من قبل . أما الناتج الحدي للعمل MP_N فهور التغير في الناتج لكل وحدة بسبب التغير في قوة العمل المستخدمة ، مع افتراض ثبات رصيد رأس المال . فاذا تزايد الناتج ـ مثلا ـ بمقدار ١٠٠٠٠ ريال مع توظيف عامل اضافي ، فان الناتج الحدي للعمل يكون ١٠٠٠٠ ريال . وبالنسبة للاقتصاد القومي يتم قياس الناتج الحدي للعمل بالقيمة الثابتة أو الحقيقية للنقود .

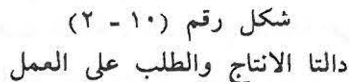
وتمثل W في العلاقة تكلفة تأجير عامل اضافي ، وتمثل $P \cdot MP_N$ العائد المصاحب لتوظيف عامل اضافي . وطالما أن تكلفة تأجير عامل اضافي أقل من العائد المكتسَب ، فان المنشأة سوف تستأجر عمالا جدداً . وعندما تستأجر المنشأة عمالا جدداً فان الناتج الحدي للعمل ينخفض . وبالتالي ، سوف تزيد العمالة حتى يتعادل متوسط الأجر W مع المستوى العام للاسعار P مضروبا في الناتج الحدي للعمل MP_N . وتفقد المنشآت الحافز على تأجير عمل اضافي ، عندما تتجاوز تكلفة تأجير عامل جديد العائد المكتسب .

واذا قسمنا طرفي المعادلة (١٠-٣) على المستوى العام للاسعار فاننا نحصل على العلاقة الآتية : (١٠ - ٤) $W / P = MP_N$

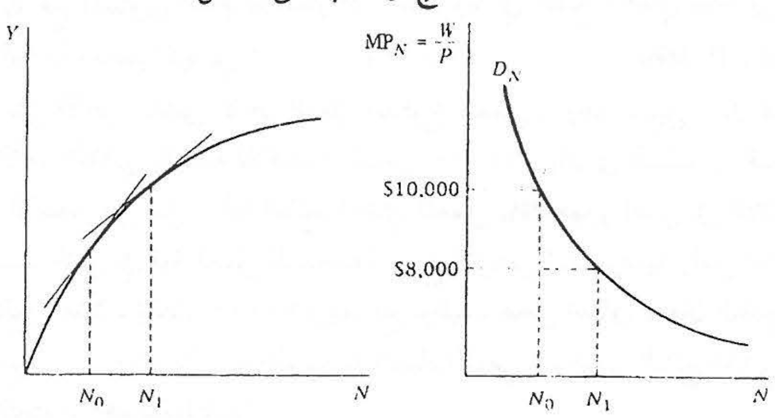
ويلاحظ أن نسبة الاجر الى السعر في الطرف الايسر من المعادلة (١٠ - ٤) تشير عادة الى الأجر الحقيقي . وهو الأجر النقدي مقسوماً على المستوى العام للاسعار أي بعد إزالة أثر التغير في الاسعار . ومن ثم ، مع ثبات رصيد رأس المال وسيادة المنافسة التامة ، فان الأجر الحقيقي W / P يساوي الناتج الحدي للعمل MP_N .

وللحصول على منحني الطلب على العمل . وهو العلاقة بين الاجر الحقيقي ومقدار العمل المطلوب ، فاننا نستخدم العلاقة $W / P = MP_N$ ونحدد الناتج الحدي للعمل من دالة الانتاج . وكما عرفنا ، فان الناتج الحدي للعمل هو عبارة عن التغير في

الناتج القومي لكل وحدة تغير في كمية العمل المستخدم . فاذا كان التغير في الناتج هو ΔY والتغير في العمالة هوΔN فان الناتج الحدي للعمل هو التغير في الناتجΔY مقسوما على التغير في العمالةΔN أو$\Delta Y / \Delta N$.



شكل رقم (١٠ - ٢)
دالتا الانتاج والطلب على العمل



وفي الشكل رقم (١٠ ـ ٢) فان الناتج الحدي للعمل عند مستوى العمالة N_0 هو $(\Delta Y / \Delta Y)_0$ وهو انحدار دالة الانتاج عند هذا المستوى من العمالة ، ولنفترض على سبيل المثال أنه ١٠٠٠٠ ريال . وقد نرسم هذه التوليفة من العمالة والناتج الحدي للعمل في الجزء الايمن باعتباره النقطة (١٠٠٠٠ ، N_0) . وبالمثل عند مستوى العمالة N_1 فان الناتج الحدي للعمل هو $(\Delta Y / \Delta N)_1$ وهو انحدار دالة الانتاج عند هذا المستوى من العمالة .

وبما أننا افترضنا تناقص الغلة بالنسبة للعمل ، فان الناتج الحدي للعمل عند مستوى العمالة N_1 يعتبر أقل من الناتج الحدي للعمل عند مستوى العمالة N_0 . ولنفترض أنه ٨٠٠٠ ريال ، وهذه التوليفة من العمالة والناتج الحدي للعمل تمثل بالنقطة (٨٠٠٠ ، N_1) في الجزء الايمن . وبدراسة مستويات أخرى من العمالة وما يناظرها من الناتج الحدي للعمل نحصل على العلاقة D_N التي تظهرفي الجزء الايمن من الشكل رقم (١٠-٢) والعلاقة تنحدر الى أسفل ناحية اليمين بسبب افتراضنا لتناقص الغلة بالنسبة للعمل .

والعلاقة D_N في الجزء الايمن من الشكل رقم (١٠ ـ ٢) هي دالة الطلب على العمل وذلك لانه متى حدد الأجر الحقيقي ، فان مقدار العمل المطلوب يتحدد . ودعنا نفترض ـ على سبيل المثال ـ أن الاجر النقدي هو ١٠٠٠٠ ريال وأن المستوى العام

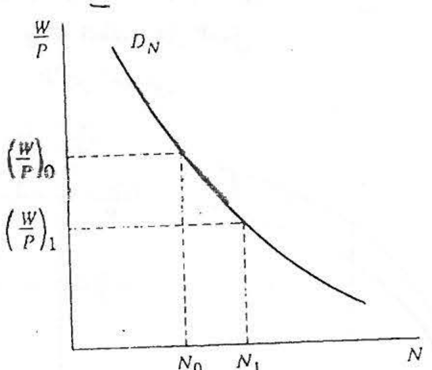
للاسعار هو ١٠٠ (نسبة مئوية) ، فان هذا يعني أن الأجر الحقيقي ١٠٠٠٠ ريال مقسوما على ١,٠٠ أي ١٠٠٠٠ ريال .

ومن ثم فان مقدار العمل المطلوب هو N_0 . وبتعبير آخر ، عند هذا الأجر الحقيقي ، فان مستوى العمالة الذي يعظم الربح هو N_0 . ولذلك فالمنشات ترغب في تأجير N_0 من العمال .

ودعنا نفترض أن الأجر النقدي ٨٠٠٠ ريال بدلا من ١٠٠٠٠ ريال . فاذا كان المستوى العام للاسعار ١٠٠ ، فان الاجر الحقيقي يكون ٨٠٠٠ ريال مقسوما على ١,٠٠ أي ٨٠٠٠ ريال . ومقدار العمل المطلوب الآن هو N_1 . ومع انخفاض الأجر الحقيقي ، فان المنشآت تجد من المربح لها أن تكترى عمالا جدداً .

شكل رقم (١٠ - ٣)

دالة الطلب على العمل



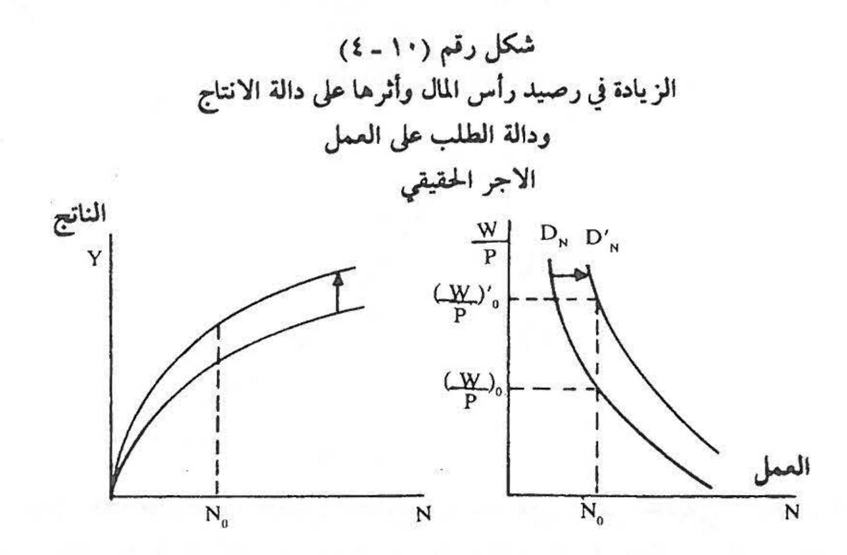
وعلى هذا فان مقدار العمل المطلوب يعتمد على الاجر الحقيقي . وعند الأجر الحقيقي $(W/P)_0$ في الشكل رقم (١٠ - ٣) فان مقدار العمل المطلوب يكون N_0 . فاذا انخفض الأجر الحقيقي ، فان مقدار العمل المطلوب يزداد واذا انخفض الأجر الحقيقي الى $(W/P)_1$ - مثلا - فان مقدار العمل المطلوب يزداد الى N_1 لانه مع انخفاض الأجر الحقيقي يكون ثمة حافز للمنشآت لكي تستاجر عمالا اضافيين . وبما أن مقدار العمل المطلوب دالة للاجر الحقيقي فاننا نحدد دالة الطلب على العمل كما يلي :

$$D_N = g(W/P) \qquad (١٠ - ٥)$$

حيث D_N هي مقدار العمل المطلوب وW/P هي الأجر الحقيقي . وتتغير كمية العمل المطلوب عكسيا مع الاجر الحقيقي ، وبالتالي فانخفاض الأجر الحقيقي ، يؤدي الى زيادة كمية العمل المطلوب .

وبما أن منحنى الناتج الحدي للعمل يشتق من دالة الانتاج ، فانـه ينتقـل متـى استدارت دالة الانتاج . فاذا زاد ـ مثلا ـ رصيد رأس المال ، فان دالة الانتاج تستدير الى أعلى وينتقل منحني الطلب على العمل الى اليمـين مشـيرا الى الـزيادة في الطلـب على العمل . ويظهر كلا التغيرين في الشكل رقم (١٠-٤) ويزداد الطلب على العمل لانه مع الزيادة في رصيد رأس المال ، فان العمال يكون لديهم مزيد من الأدوات ، وهـذا يجعلهم أكثر انتاجية . فاذا كانوا أكثر انتاجية فان المنشأة ترغب في أكتراء المزيد منهم . ولك أن تلاحظ أننا لم نشر ـ بالضرورة ـ الى أن الزيادة في رصيد رأس المال تزيد مستوى العمالة ، ولكننا افترضنا فقط بآن الطلب على العمل يزداد . وعند هذه النقطة ، فانـه ليس لدينا معلومات كافية لتحديد أثر الزيادة في رصيد رأس المال على مستوى العمالة .

شكل رقم (١٠ ـ ٤)
الزيادة في رصيد رأس المال وأثرها على دالة الانتاج
ودالة الطلب على العمل



دالة عرض العمل The Supply of Labor Function

لدينا دالة انتاج ومنها اشتقت دالة الطلب على العمل . وننتقل الآن الى دالـة عرض العمل . وكما في حالة دالة الطلب على العمل ، يلعب الاجر الحقيقي دورا رئيسيا في دالة عرض العمل . وفي الحقيقة يفترض ان مقدار العمل المعروض دالة في الأجـر الحقيقي . وفي صيغة معادلة ، تكتب دالة عرض العمل على النحو التالي :

$$S_N = h\,(W\ /\ P) \qquad (١٠ - ٦)$$

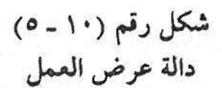
حيث S_N هي مقدار العمـل المعـروض وأن W / P هي الأجـر الحقيقـي . ومـن المفترض أن هناك علاقة ايجابية بين مقدار العمل المعروض والاجر الحقيقي ، حيث أن

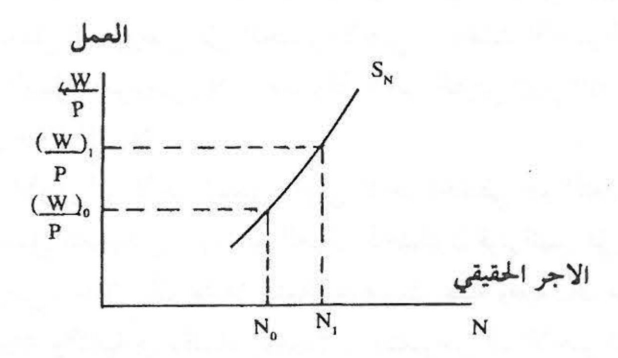
أية زيادة في الاجر الحقيقي تؤدي الى زيادة في مقدار العمل المعروض [٣] . وبيانيا تظهر دالة عرض العمل في الشكل رقم (١٠ ـ ٥) حيث يقاس الاجر الحقيقي على المحور الرأسي وتقاس كمية العمل المعروض على المحور الأفقي . وعند الاجر الحقيقي $(W/P)_0$ يكون مقدار العمل المعروض N_0 . فاذا زاد الأجر الحقيقي الى $(W/P)_1$ فان مقدار العمل المعروض يزداد الى N_1 .

وقد يبدو للوهلة الأولى أن الأجر النقدي وليس الاجر الحقيقي هو المتغير الوثيق الصلة بتحديد مقدار العمل المعروض . ويتخذ العمال المحتملون قراراتهم على أساس الأجر الحقيقي . ولنفترض ـ مثلا ـ أن عاملا محتملا عرضت عليه وظيفتان متماثلتان احداهما في الاسكا Alaska والثانية في تكساس Texas . ولنفرض أن الاجر السنوي للوظيفة في الاسكا ١٨٠٠٠ دولار وأن الأجر السنوي للوظيفة في تكساس ١٢٠٠٠ دولار . وهكذا يبدو أن الوظيفة في الاسكا تعتبر مربحة بالنسبة للوظيفة في تكساس . وقد يكون هذا حقيقيا فالعروض الوظيفية تقدم على أساس الأجور النقدية ، ولكن اذا كمشت Deflated هذه الأجور النقدية باستخدام المستويات المناسبة للاسعار فقد تفضل الوظيفة في تكساس . وقد يحدث هذا اذا كانت الاسعار في الاسكا أعلى مرتين ، مثلا ، عنها في تكساس . ومن ثم فان مايهم هو الاجر الحقيقي .

وكما أن الأجر الحقيقي هو ما يهم عند تحديد أي الوظائف تقبل ، فان الأجر الحقيقي يعتبر وثيق الصلة بتحديد مسألة البحث عن العمل . فاذا زاد الاجر الحقيقي ، فان ربات البيوت وغيرهن ممن لسن في قوة العمل قد يقررون البحث عن وظائف . فاذا فعلن ذلك ، فان مقدار العمل المعروض يزداد استجابة لارتفاع الاجر الحقيقي .

وقد افترضنا أن عرض العمل دالة في الاجر الحقيقي . ولا يعني هذا أن العوامل الاخرى لا تؤثر في عرض العمل . فاذا زاد السكان ـ مثلا ـ لعدد من السنوات ، فان منحني عرض العمل سوف ينتقل الى اليمين ، مشيرا الى أن مزيدا من العمل سوف يعرض عند كل أجر حقيقي . وبالمثل فان منحني عرض العمل سوف ينتقل اذا كان هناك تغير في اتجاهات الناس قبل العمل . فاذا وجدت ربات البيوت ـ فجأة ـ أن البحث عن العمل خارج المنزل أمر مرغوب فيه ، فان منحني عرض العمل ينتقل الى اليمين . وبالتالي ، فالافتراض بأن عرض العمل دالة في للاجر الحقيقي لا يستبعد العوامل الاخرى ويفترض أنها ثابتة . وقد يكون مبررا في الفترة القصيرة أما في الفترة الطويلة ، ومع النمو السكاني فالأمر غير ذلك .


شكل رقم (١٠ ـ ٥)
دالة عرض العمل



التوازن في سوق العمل Equilibrium In The Labor Market

وإلىٰ هذا الحد ، كان افتراضنا بان الطلب علىٰ العمل وعرض العمل كلاهما دالة فيالأجرالحقيقي. ويصور الشكل رقم (١٠-٦) كلا الدالتين . ولكي يكون سوق العمل في حالة توازن ، فان مقدار العمل المطلوب ينبغي أن يساوي مقدار العمل المعروض .

وهكذا فان التوازن في سوق العمل يحدث عند تقاطع منحني الطلب علىٰ العمل ـ D_N ومنحني عرض العمل S_N . وفي الشكل رقم (١٠-٦) يكون الأجر الحقيقي التوازني هو $(W/P)_0$ ومستوىٰ العمالة التوازني هو N_0 . وعند الأجر الحقيقي $(W/P)_0$ ترغب المنشآت في توظيف N_0 من العمال ويبحث N_0 من الأشخاص عن العمل عند هذا الأجر الحقيقي . وبما أن مقدار العمل المطلوب يساوي مقدار العمل المعروض ، فان التوازن في سوق العمل يوجد عند الأجر الحقيقي $(W/P)_0$ ومستوىٰ العمالة N_0 .

ودعنا نفترض أن الأجر الحقيقي هو $(W/P)_1$. عند هذا الأجر يكون مقدار العمل المطلوب N_1 ومقدار العمل المعروض N'_1 . وبما ان العمل المعروض أكبر من المطلوب ، فان سوق العمل لن يكون في حالة توازن ، ويوجد اتجاه لتغير الأجور النقدية . وبما أن الاشخاص الباحثين عن العمل أكثر مما ترغب المنشآت في تأجيره . فان ثمة اتجاها لانخفاض الأجور النقدية طالما يتنافس العمال المحتملون علىٰ العدد المحدود من الوظائف . فاذا تناقصت الأجور النقدية (مع افتراض ثبات المستوىٰ العام للاسعار) ، فان الأجر الحقيقي يتناقص حتىٰ يصل الىٰ مستوىٰ التوازن . ولكن اذا بقي

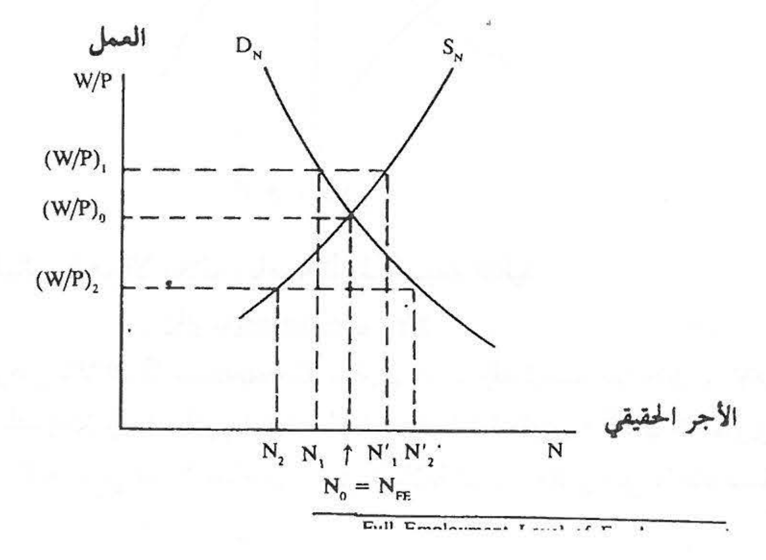
الأجر الحقيقي عند $(W/P)_1$. فان العمالة تتحدد عند N_1 فقط حيث ترغب المنشآت في اكتراء N_1 فقط من العمال عند هذا الأجر الحقيقي .

وبما أن عدد الافراد الباحثين عن العمل يتجاوز عدد الوظائف المتاحة عند هذا الأجر الحقيقي ، فان البطالة قد توجد عند هذا المستوىٰ . وتعرف هذه البطالة أحيانا بالبطالة الاجبارية Involuntary Unemployment ودعنا نفترض أن الأجر الحقيقي هو $(W/P)_2$. وعند الأجر الحقيقي $(W/P)_2$ يكون مقدار العمل المطلوب N_2 وهو يتجاوز مقدار العمل المعروض N'_0 ولا يكون سوق العمل في حالة توازن . وفي هذه الحالة تميل الأجور النقدية للزيادة ، حيث أن عدد الافراد الذين تحاول المنشآت تأجيرهم يتجاوز عدد الباحثين عن العمل . واذا زادت الأجور النقدية (مع افتراض ثبات المستوىٰ العام للاسعار) فان الاجور الحقيقية تزداد حتىٰ تصل الىٰ مستوىٰ التوازن $(W/P)_0$. ولكن اذا بقي الاجر الحقيقي عند $(W/P)_0$ فان العمالة تكون N_2 فقط حيث أن N_2 فقط من الاشخاص هم الراغبون في العمل عند هذا الأجر الحقيقي .

وهكذا فانه عند الاجر الحقيقي التوازني ، يتعادل مقدار العمل المطلوب مع مقدار العمل المعروض . وبما أن عدد الأفراد الباحثين عن وظائف يعادل عدد الافراد الذين ترغب المنشأة في تأجيرهم ، فاننا نحدد مستوىٰ العمالة الكاملة NFE* باعتباره مستوىٰ العمالة الذي يتعادل عنده مقدار العمل المطلوب مع مقدار العمل المعروض . وبهذا التحديد ، توجد العمالة الكاملة عند مستوىٰ التوظف N_0 في الشكل رقم (١٠ - ٦)[٤] .

شكل رقم (١٠ - ٦)

دالة الطلب علىٰ العمل ودالة عرض العمل

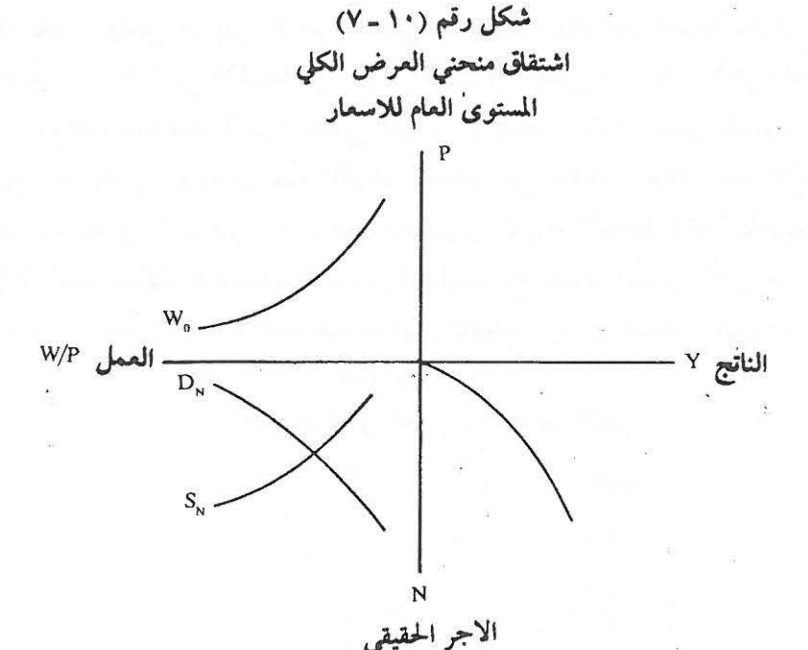


* Full Employment Level of Employment

دالة العرض الكلي The Aggregate Supply Function

نستطيع أن نشتق الآن منحني العرض الكلي ، وهو العلاقة بين المستوىٰ العـام للاسعار P والناتج الكلي Y . ومن أجل الاشتقاق ، فان دالة الانتاج يعاد صياغتها في الربع الجنوبي الشرقي من الشكل رقم (١٠ ـ٧) وعندما تزداد العمالـة يزداد الناتـج ، ولكن بمعدل متناقص . وترسم دالة الطلب علىٰ العمل ودالة عرض العمـل في الربـع الجنوبي الغربي . ومتىٰ تزايد الأجر الحقيقي ، فان مقدار العمل المطلوب يتناقص ، بينما مقدار العمل المعروض يتزايد ويرسم الأجر النقدي المتوسط للاقتصادالقومي في الربع الشمالي الغربي . ويقاس الأجر الحقيقي (W /P) علىٰ المحور الأفقي والمستـوىٰ العـام للاسعار P علىٰ المحور الرأسي . ويمثل الأجر النقدي بواسطة قطع زائد قائم Rectan - gular Hyperbola .

شكل رقم (١٠ ـ ٧)
اشتقاق منحني العرض الكلي



والقطع الزائد القائم ما هو الا علاقة رياضية تأخذ الصيغة التالية

$$XY = \text{constant}\ (\text{ثابت})$$

ودعنا نفترض مثلا ان الثابت Constant يساوي ١٠ . وقد ترسم الدالة $XY = 10$ بافتراض قيم مختلفة لـ X وايجاد القيم المناظرة لـ Y وعندما X تساوي ١٠ فان Y تساوي 1 . وقد حسبت بالتعويض عن X تساوي ١٠ في العلاقة $XY = 10$ والحل لايجاد قيمة

Y . وبالتالي ففي الشكل رقم (١٠ ـ ٨) نقيس X على المحور الأفقي و Y على المحور الرأسي وعندئذ نرسم النقطة المناظرة لـ X تساوي ١٠ و Y تساوي 1 وبالمثل عندما X تساوي ٥ فان Y تساوي ٢ . وقد حسبت بالتعويض عن X = 5 في العلاقة XY = 10 .

وهذه النقطة قد تصور أيضاً في الشكل رقم (١٠ ـ ٨) . وقد تصور توليفات غيرها من X و Y مثل X تساوي ٢ و Y تساوي ٥ و X تساوي 1 و Y تساوي ١٠ . وهذه النقاط وغيرها تشكل الجزء الأوسط من المنحنى XY = 10 في الشكل رقم (١٠ ـ ٨) . والصفة المميزة لهذا المنحنى هي أنه اذا تناولنا أية نقطة على المنحنى . وأخترنا النقطة المقابلة لها على المحور X وضربناها في النقطة المقابلة على المحور Y نحصل على الثابت .

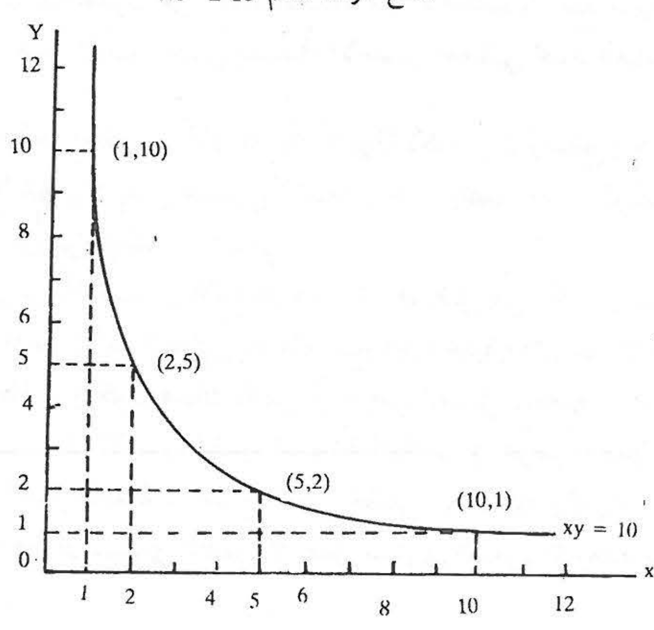
ولاحظ أيضاً أننا اذا عرفنا أثنين من البنود في العلاقة (XY = Constant) فاننا نستطيع أن نجد الثالث إما جبريا أو هندسيا .

وأخيرا اذا تزايد الثابت (أو تناقص) ، فان القطع الزائد القائم سوف ينتقل بعيدا عن (أو يقترب من) نقطة الأصل [٥] .

ولنفترض ـ ثانية ـ أن X تساوي W /P و Y تساوي P . فان هذا يعني أن الثابت يساوي الأجر النقدي W طالما XY يساوي الآن (P) .(W /P) . ويشير هذا الى أن الأجر النقدي قد يمثل بقطع زائد قائم معين .

شكل رقم (١٠ ـ ٨)

القطع الزائد القائم XY = 10



ويمثل الأجر النقدي W_0 في الشكل رقم (١٠ ـ ٧) . واذا تزايد الأجر النقدي ، فان القطع الزائد القائم ينتقل بعيدا عن نقطة الأصل ، ولكن الأجر النقدي يعتبر واحدا عند أية نقطة على القطع الزائد القائم .

ومن أجل اشتقاق منحني العرض الكلي نفترض أن الأجر النقدي مرن . ويعني هذا أن الاجور النقدية تعتبر حرة في ارتفاعها وانخفاضها استجابة للأحوال في سوق العمل . واذا كان المستوى الأولى للاسعار P_0 والأجور النقدية W_0 فان الأجر الحقيقي يكون $(W/P)_0$ في الشكل رقم (١٠ ـ ٩) . وعند الأجر الحقيقي $(W/P)_0$ يكون مقدار العمل المطلوب N_0 . وبما أن مقدار العمل المعروض هو أيضاً N_0 فان مستوى العمالة يكون N_0 . وهو مستوى العمالة الكاملة ، ويقع عند مستوى الناتج Y_0 . وبما أن Y_0 هي مستوى الناتج المقابل لمستوى الاسعار P_0 فان التوليفة قد ترسم في الربع الشمالي الشرقي من الشكل رقم (١٠ ـ ٩) باعتبارها ممثلة بالنقطة (Y_0, P_0) . وهذه النقطة واحدة من النقاط على منحني العرض الكلي AS .

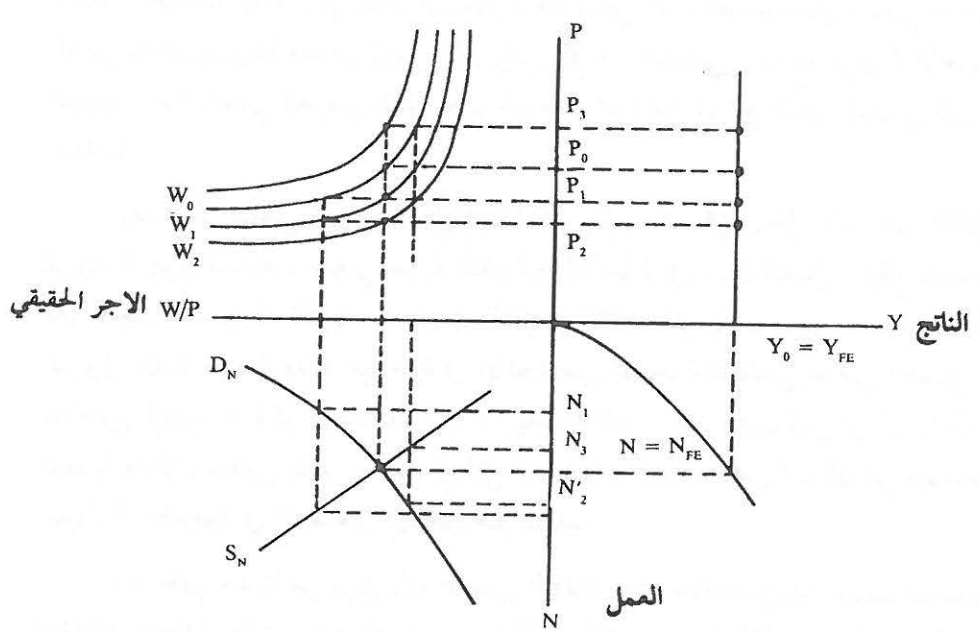
وللحصول على نقاط اضافية نتناول مستويات الاسعار الأخرى . ولنفترض ـ على سبيل المثال ـ مستوى للاسعار أقل من P_0 وليكن P_1 . وعندما نضم مستوى السعر P_1 مع الأجر النقدي W_0 يتحقق أجر حقيقي أعلى وهو $(W/P)_1$. وعند الأجر الحقيقي $(W/P)_1$ يكون مقدار العمل المطلوب N_1 أقل من مقدار العمل المعروض N_1 . ومن ثم يتنافس العمال المحتملون على العدد المحدود من الوظائف ، ومع مرونة الأجور النقدية تنخفض هذه الأجور حتى يستعاد الأجر الحقيقي عند العمالة الكاملة $(W/P)_0$.

واذا كان الأجر الحقيقي $(W/P)_0$ فان العمالة تكون N_0 والناتج Y_0 ويشير هذا الى أن مستوى الناتج Y_0 يقابل مستوى الاسعار P_1 . وتصور هذه التوليفة باعتبارها النقطة (Y_0, P_1) في الربع الشمالي الشرقي .

وبالمثل نفرض أن مستوى الأسعار هو P_2 وهويقل عن P_1 . وعندما يتحد مستوى السعر P_2 مع الأجر النقدي W_1 فانه ينتج اجرا حقيقيا أكبر من الاجر الحقيقي عند العمالة الكاملة ، ويكون هناك فائض في عرض العمل . ومع مرونة الأجور النقدية ، تنخفض هذه الأجور النقدية استجابة للفائض في عرض العمل . وبالتالي بعد أن تتكيف الأجور النقدية ، يصبح الأجر الحقيقي $(W/P)_0$ والعمالة N_0 والناتج Y_0 . ويدل هذا على أن مستوى الناتج Y_0 يقابل مستوى السعر P_2 وهذه التوليفة تمثل بالنقطة (Y_0, P_2) .

شكل رقم (١٠ - ٩)

اشتقاق منحني العرض الكلي مع مرونة الأجور النقدية



ونستطيع أن نستمر في هذا الاجراء ونفترض مستويات سعرية أخرىٰ أقل من P_0 ولكننا سنحصل علىٰ نفس النتيجة في كل حالة ، وهي أن الأجور النقدية تتغير حتىٰ يتحقق الأجر الحقيقي للعمالة الكاملة . ولذلك فانه بالنسبة للاسعار الأقل من P_0 يكون الناتج Y_0 ويكون منحني العرض الكلي غير مرن تماما عند مستوىٰ الناتج المناظر لمستوى العمالة الكاملة .

ودعنا نفترض أن مستوىٰ الاسعار P_3 وهو أكبر من مستوىٰ الاسعار P_0 وعندما ينضم مستوىٰ الاسعار P_3 مع الأجر النقدي W_0 فانه ينتج الأجر الحقيقي $(W/P)_3$. وعند هذا الاجر الحقيقي فان العمل المطلوب N'_3 يكون أكبر من المعروض N_3 . ولذلك تتنافس المنشآت علىٰ العدد المحدود من العمال فترتفع الأجور النقدية حتىٰ يسترد الأجر الحقيقي للعمالة الكاملة . وبالتالي يكون الأجر الحقيقي $(W/P)_0$ والعمالة N_0 والناتج Y_0 . وتمثل هذه التوليفة بالنقطة (Y_0, P_3) . ويمكن افتراض مستويات سعرية أخرىٰ فوق P_0 والنتيجة واحدة عند كل سعر وهي أنه مع مرونة الأجور النقدية ، تتعدل الأجور النقدية حتىٰ الوصول الىٰ الأجر الحقيقي عند العمالة الكاملة . ولذلك فانه

بالنسبة للاسعار الأعلىٰ من P_0 يكون الناتج Y_0 ويكون منحني العرض الكلي غير مرن تماما عند الناتج المناظر لمستوىٰ العمالة الكاملة .

ان منحني العرض الكلي AS (كما في الشكل ١٠ ـ ٩) يربط العرض الكلي من السلع والخدمات بالمستوىٰ العام للاسعار ، ولا ينبغي أن يخلط بينه وبين منحني عرض العمل S_N الذي يربط مقدار العمل المعروض بالاجر الحقيقي . ومع مرونة الأجور النقدية ، فان منحني العرض الكلي يعتبر غير مرن تماما عند الناتج المناظر لمستوىٰ العمالة الكاملة .

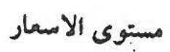
وقد اشتق منحني العرض الكلي في الشكل رقم (١٠ ـ ٩) في ظل الافتراض القائل بمرونة الأجور النقدية . ويعني حرية التغير تبعا للأحوال في سوق العمل . ومع ذلك ، فان الأجور النقدية قد تكون جامدة على الأقل في الاتجاه النزولي . ونعني بجمود الاتجاه النزولي أن الأجور النقدية غير حرة في الانخفاض استجابة لفائض عرض العمل . والأجور النقدية قد تكون جامدة نزوليا لاسباب مختلفة . وقد ذهب كينز الى أن الاجور النقدية قد لا تنخفض بنفس المعدل في كل الصناعات . وقد ادعى كينز أن من مصلحة العمال أن يقاوموا أي انخفاض في أجورهم النقدية .

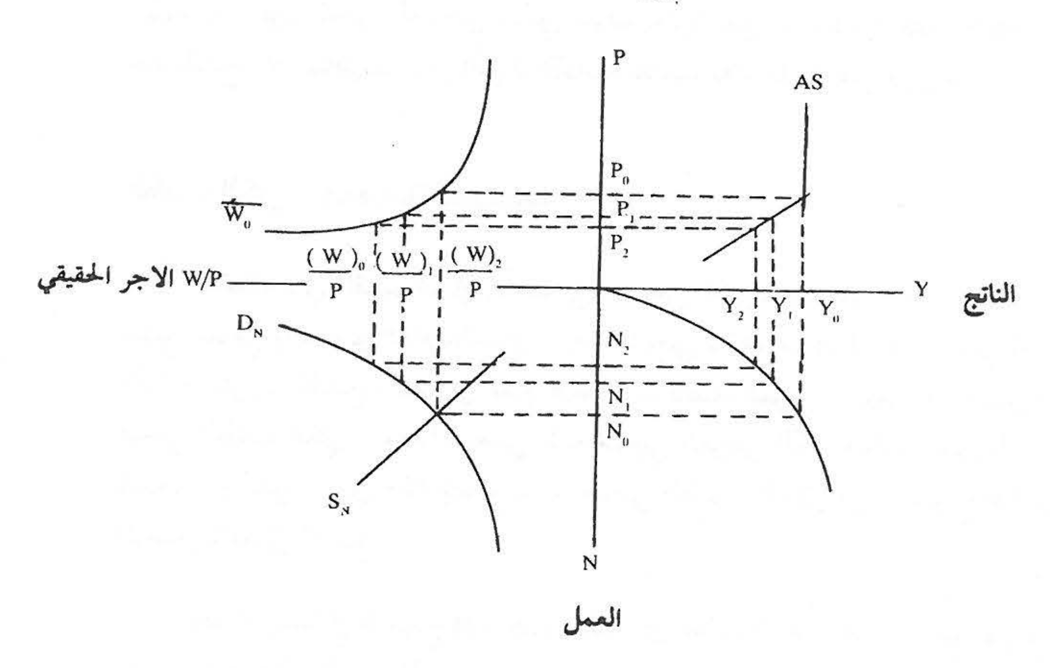
وقد ظهر حديثا من يرى بأن الاجور النقدية تعتبر جامدة نزوليا بسبب ضغوط النقابات العمالية والتشريعات التي تضع حدا أدنىٰ للاجور . ان الاتحادات العمالية لديها القوة لزيادة الاجور النقدية بسرعة أكثر من أية طريقة أخرىٰ . واذا كانت الاتحادات تمتلك هذه القوة ، فان لديها القوة أيضاً لكي تحفظ الأجور النقدية من التناقص السريع . وبالمثل تقدم تشريعات الحد الأدنىٰ للاجور حدا أدنىٰ للأجور النقدية في كثير من الصناعات .

وبسبب مقاومة العمال لتخفيض الأجور وضغط النقابات العمالية وتشريعات الحد الأدنى للاجور ، فان الأجور النقدية قد تكون جامدة في الاتجاه التنازلي . ومن ناحية أخرىٰ ، ففي غياب الرقابة علىٰ الأجور والاسعار ، فان من المحتمل أن تكون الأجور النقدية مرنة تصاعديا لان هناك قيودا قليلة علىٰ الزيادة في الأجور النقدية .

واذا كانت الأجور النقدية جامدة تنازليا ومرنة تصاعديا فان منحني العرض الكلي في الشكل رقم (١٠ ـ ٩) يتغير . ومن ثم دعنا نشتق منحني العرض الكلي علىٰ افتراض أن الأجور النقدية جامدة تنازليا ومرنة تصاعديا . ولنفترض في الشكل رقم (١٠ ـ ١٠) ان الأجور النقدية جامدة تنازليا عند المستوىٰ W_0 وأن المستوىٰ الأولىٰ للاسعار هو P_0 .

شكل رقم (١٠ - ١٠)
اشتقاق منحني العرض الكلي مع جمود الأجور النقدية تنازليا





وعند مستوى الاسعار P_0 والاجور النقدية W_0 فان الأجر الحقيقي هو $(W/P)_0$ وهو يعني ان العمالة تكون N_0 والناتج Y_0 . وبما أن الناتج Y_0 يقابل مستوى الاسعار P_0 ، فاننا نمثل ذلك بيانيا بالنقطة (Y_0, P_0) في الربع الشمالي الشرقي . وهذه النقطة تقابل نفس النقطة التي حصلنا عليها سابقا مع مرونة الأجور النقدية .

ولنفترض - ثانية - أن مستوى الاسعار هو P_1 وهو أقل من P_0 . وعندما يتحد مستوى السعر P_1 مع الاجر النقدي W_0 ينتج الاجر الحقيقي $(W/P)_1$. ويتسبب في وجود فائض في عرض العمل . وقد تبين سابقاً أن الاجور النقدية انخفضت استجابة للفائض في عرض العمل . ومع ذلك فقد افترضنا أن الاجور النقدية جامدة تنازلياً ، فهي لا تهبط ويسود الاجر الحقيقي $(W/P)_1$. وبالتالي تكون العمالة N_1 ومستوى الناتج Y_1 . وبما أن الناتج Y_1 يقابل مستوى الاسعار P_1 فإن التوليفة التوازنية الجديدة تصور بيانا في الربع الشمالي الشرقي من الشكل رقم (١٠ - ١٠) . فإذا

افترضت مستويات سعرية أخرى تحت P_0 ، فإن النقط ترسم نسبة الانحدار الموجب لمنحني العرض الكلي في الشكل رقم (١٠ - ١٠) . وبالتالي مع جمود الاجور النقدية تنازليا عند المستوى W_0 فإن منحنى العرض الكلي يكون ذا انحدار موجب بالنسبة لمستويات الاسعار الاقل من P_0 . وبما أن الأجور النقدية يفترض انها مرنة تصاعديا ، فإن منحني العرض الكلي سوف يكون غير مرن تماما perfectlyInelastic عند الناتج Y_0 المناظر لمستوى العمالة الكاملة بالنسبة للاسعار الاعلى من P_0 .

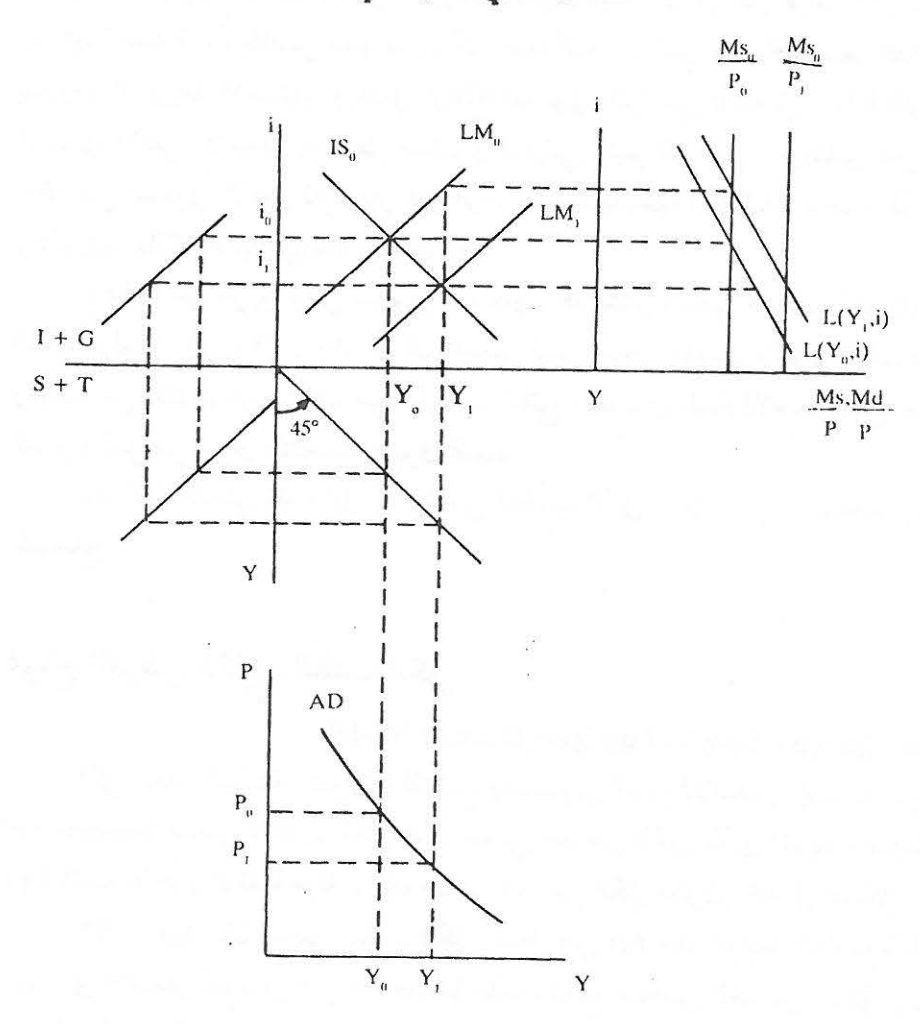
الطلب الكلي Aggregate Demand

اشتققنا - في القسم السابق - منحني العرض الكلي - وهو عبارة عن العلاقة بين الناتج القومي والمستوى العام للاسعار . وهذا المنحني يرتبط بسوق العمل . ولكي نحدد التوليفة التوازنية للناتج والمستوى العام للاسعار للاقتصاد القومي ، ينبغي أن نحصل على منحني الطلب الكلي . وهذا المنحني يشبه منحني العرض الكلي ولكنه يتصل بأسواق المنتجات والنقود . وفي هذا القسم نشتق منحني الطلب الكلي من النموذج IS- LM الموضح بالفصل التاسع .

وقد افترضنا في النموذج IS- LM إن المستوى العام للاسعار ثابت . ومع افتراض ثبات مستوى الاسعار عند المستوى P_0 ، وبافتراض أن العرض الاسمي للنقود MS_0 ، فإن المستوى التوازني للدخل (الناتج) يتحدد بتقاطع المنحنيين LM,IS . وفي الشكل رقم (١٠ - ١١) يكون المستوى التوازني الاولي للناتج Y_0 . وبالتالي فإن مستوى السعر P_0 والناتج Y_0 يشكلان توليفة واحدة من Y, P وهي التي تحقق توازن سوقي النقود والمنتجات . وهذه التوليفة (Y_0, P_0) تصور بيانيا في الربع الخاص بمستوى الاسعار - الدخل في الشكل رقم (١٠ - ١١) . وتعتبر نقطة واحدة على منحني الطلب الكلي.

ولكي نحصل على نقطة أخرى على منحني الطلب الكلي ، نفترض أن المستوى العام للاسعار هو P_1 وهو أقل من P_0 . وعندما يضم مستوى الاسعار P_1 مع العرض الاسمي للنقود MS_0 ينتج لنا عرض النقود بقيمتها الحقيقية MS_0 / P_1 الذي يعتبر أكبر من MS_0 / P_0 . وبالتالي فإن منحني عرض النقود بقيمتها الحقيقية في الشكل رقم (١٠ - ١١) ينتقل إلى اليمين .

شكل رقم (١٠ - ١١)
اشتقاق منحني الطلب الكلي



وبما أن المنحني LM يشتق - جزئيا - من منحني عرض النقود بقيمتها الحقيقية ، فإن المنحني LM أيضا ينتقل إلى اليمين . ونحصل على المستوى التوازني الجديد للدخل Y_1 عن طريق تقاطع المنحني IS الاصلي ، IS_0 والمنحني LM الجديد ، LM_1 . ومن ثم بالنسبة لمستوى السعر P_1 يكون المستوى التوازني الجديد للدخل هو Y_1 . وهذه التوليفة تصور بيانيا في الربع الخاص بمستوى الدخل - السعر باعتبارها النقطة (Y_1, P_1) .

وللحصول على نقاط أخرى، نستطيع أن ندرس مستويات سعرية أخرى ونوجد المستويات التوازنية المناظرة للدخل . ويدل مستوى السعر الادنى على عرض أكبر للنقود بقيمتها الحقيقية ، وبالمقابل سعر فائدة أكثر انخفاضاً . ويؤدي انخفاض سعر الفائدة - بدوره - إلى زيادة الاستثمار وبالتالي ارتفاع المستوى التوازني للدخل . ولـذلك فإن المستوى الادنى للاسعار يدل على مستوى توازني أكبر للدخل . ويطلق على أثر انخفاض المستوى الادنى للاسعار على عرض النقود بقيمتها الحقيقية وأسعار الفائدة والاستثمار «الاثر الكينزي Keynes effect» .

وهكذا عن طريق تباين مستوى الاسعار ، قد نشتق منحنى الطلب الكلي AD في الشكل رقم (١٠ - ١١) . والواقع أن المنحني ليس منحني طلب بالمعنى المألوف . وعوضاً عن ذلك ، فإنه يتألف من توليفات الناتج والمستوى العام للاسعار التي تحقق التوازن لكل من سوق المنتجات وسوق النقود .

ولما كان المنحني يقدم على أنه منحني للطلب الكلي ، فإننا سوف نستخدم هذا المصطلح .

نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي

The Aggregate Supply- Aggregate Demand Model

لكي نحدد التوليفة التوازنية للناتج والمستوى العام للاسعار فإننا قد نركب Supeimposed منحنى الطلب الكلي فوق منحني العرض الكلي الذي اشتققناه سابقاً .

وإذا كانت الاجور النقدية مرنة ، فإن منحني العرض الكلي يكون AS_0 في الشكل رقم (١٠ - ١٢) . وإذا كان منحني الطلب الكلي المناظر هو AD_0 فإن التوليفة التوازنية للناتج ومستوى الاسعار تكون (Y_0, P_0) حصلنا علينا بتقاطع منحنى العرض الكلي AS_0 ومنحني الطلب الكلي AD_0 . وينبغي أن يكون مستوى الاسعار P_0 هو مستوى السعر التوازني . وعند أي مستوى سعري آخر ،يوجد إما فائض طلب على السلع والخدمات أو فائض عرض من السلع والخدمات . فإذا كان مستوى السعر أقل من P_0 ، فإن الطلب الكلي يتجاوز العرض الكلي ويرتفع مستوى الاسعار . أما إذا كان مستوى السعر أعلى من P_0 ، فإن العرض الكلي يتجاوز الطلب الكلي ، ويتناقص مستوى الاسعار .

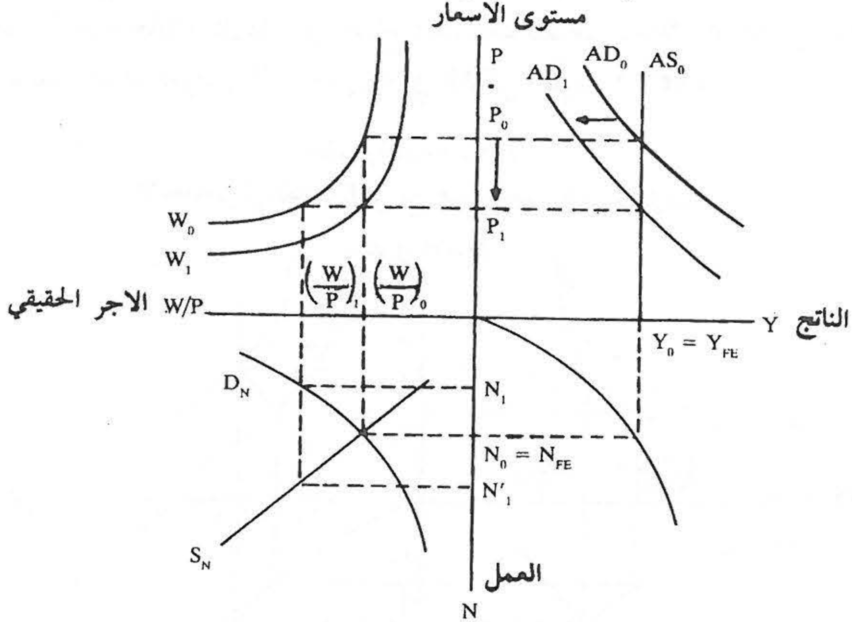
وإذا كان الطلب الكلي AD_0 والاجر النقدي W_0 والاجر الحقيقي $(W / P)_0$ والعمالة N_0 فإن ذلك هو مستوى العمالة الكاملة. وبما أن التوليفة التوازنية للناتج

ومستوى الاسعار (Y_0, P_0) في الشكل رقم (١٠ ـ ١٢) ، فإن التوليفة نفسها ينبغي أن تسود في الرسم البياني IS- LM الذي اشتققنا منه منحني الطلب الكلي AD_0 (انظر الشكل رقم ١٠ ـ ١١) .

وبافتراض مستوى السعر P_0 ، فإن بقية القيم التوازنية في الشكل IS- LM قد تحدد بالطريقة نفسها التي مرت بنا في الفصل التاسع .

شكل رقم (١٠ ـ ١٢)

الانخفاض في الطلب الكلي مع مرونة الاجور النقدية



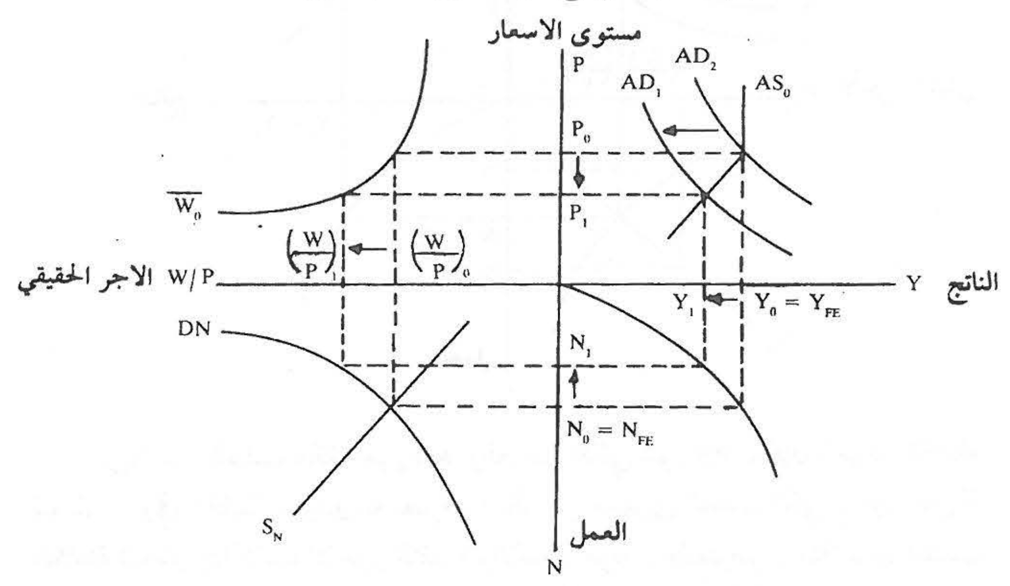
وإذا كان الطلب الكلي هو AD_0 والعرض الكلي هو AS_0 ، فإن العمالة الكاملة تتحقق . وفي الحقيقة ، يبدو أنه بصرف النظر عن مستوى الطلب الكلي ، فإن العمالة الكاملة تتحقق إذا كانت الاجور النقدية والاسعار مرنة . ولنفترض ـ مثلاً ـ إن الطلب الكلي يهبط إلى AD_1 . ومع الانخفاض في الطلب الكلي تكون هناك ضغوط تنازلية على الاسعار . فإذا كانت هذه مرنة فانها تنخفض إلى المستوى P_1 . وعندما ينضم مستوى الاسعار P_1 مع الاجر النقدي W_0 ينتج الاجر الحقيقي $(W / P)_1$. ويخلق هذا فائضاً في عرض العمل ، ويضع ضغوطاً تنازلية على الاجور النقدية . فإذا كانت هذه الاجور مرنة لانخفضت إلى W_1 ، حيث يسود مرة أخرى الاجر الحقيقي عند مستوى العمالة الكاملة $(W / P)_0$. ويعني هذا أن مستوى العمالة هو N_0 ومستوى الناتج هو Y_0 .

ويعاد تحقيق العمالة الكاملة ، ولكن عند مستوى أدنى مطلق للاجور النقدية والاسعار . وبديهي أن هذه التغيرات تحدث في نفس الوقت بشكل ما وليس كما هو مبين هنا .

وهكذا إذا كانت الاجور النقدية والاسعار مرنة ، فإن العمالة الكاملة تسود . وإذا تناقص الطلب الكلي ، فإن البطالة قد توجد مؤقتاً . وتتعدل الاجور النقدية والاسعار حتى تعود حالة العمالة الكاملة . وقد افترض الاقتصاديون التقليديون ـ بصفة عامة ـ مرونة الاجور والاسعار . وبذلك اعتقدوا أن العمالة الكاملة هي الحالة العادية . وقد ناقشنا النموذج التقليدي في الفصل الثالث . وقد لا توجد العمالة الكاملة ، إذا كانت الاجور النقدية جامدة تنازليا . ولايضاح ذلك دعنا نفترض ـ مثلا ـ أن الاجور النقدية جامدة تنازلياً وأن العرض الكلي هو AS_0 في الشكل رقم (١٠ ـ ١٣) .

شكل رقم (١٠ ـ ١٣)

الانخفاض في الطلب الكلي مع جمود الاجور النقدية تنازليا



وإذا كان الطلب الكلي هو AD_0 فان التوليفة التوازنية للناتج والمستوى العام للاسعار هي (Y_0, P_0) . وبما أن Y_0 تمثل مستوى الناتج عند مستوى العمالة الكاملة ، فإنه لا بد أن توجد العمالة الكاملة . ومع ذلك لنفترض أن الطلب الكلي قد تناقص إلى AD_1 . فإذا كانت الاسعار مرنة ، فإن مستوى الاسعار ينخفض إلى P_1 استجابة للانخفاض في الطلب الكلي . وعندما ينضم مستوى السعر P_1 مع الاجر النقدي W_0 فإنه ينتج الاجر الحقيقي $(W / P)_1$. وعند هذا الاجر الحقيقي يوجد فائض في عرض

العمل ولابد أن تهبط الاجور النقدية . ومع ذلك فان ضغوط النقابات العمالية وتشريعات الحد الادنى للاجور تحول دون هبوطها . ومن ثم يبقى الاجر الحقيقي $(W\ P)_1$ وتصبح مستويات العمالة والناتج Y_1, N_1 على التوالي .

ومن الواضح أن مستوى العمالة N_1 يكون أقل من مستوى العمالة الكاملة N_0 . وبذلك توجد البطالة .

وهكذا ، إذا كانت الاجور النقدية جامدة ، تنازلياً ، فإن مستوى الطلب الكلي يكون ذا أهمية كبيرة . فإذا كان الطلب الكلي هو AD_0 (أو أكثر) في الشكل رقم (١٠ - ١٣) لسادت العمالة الكاملة . وتوجد البطالة إذا كان الطلب الكلي أقل من AD_0 .

سياسة البطالة والاستقرار Unemployment And Stabilization Policy

ومع جمود الاجور النقدية تنازليا ، فإن البطالة قد توجد بسبب قصور الطلب الكلي . فإذا حدث هذا ، فقد تستخدم سياسة مالية أو نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي وبذلك يزيد الدخل والعمالة . وإذا انخفضت الضرائب - مثلاً - فإن الاستهلاك يزيد وبذلك يزيد الطلب الكلي . ويمكن تحديد أثر هذه التغيرات بمساعدة النموذج .

ولنفترض - في الشكل رقم (١٠ - ١٤) أن الاقتصاد كان في حالة توازن مبدئى عند مستوى الناتج Y_0 ومستوى الاسعار P_0 . ومع انخفاض الضرائب ينتقل المنحني $S + T$ إلى $S + \acute{T}$. وبالتالي ينتقل المنحني IS من IS_0 إلى IS_1 . وعند مستوى الاسعار P_0 يكون المستوى الجديد للدخل Y_1 ونحصل عليه بتقاطع المنحني IS الجديد ، IS_1 والمنحني LM الاصلي LM_0 . ولذلك عند مستوى الاسعار P_0 يصبح الطلب الكلي الآن أكبر من ذي قبل حيث Y_1 أكبر من Y_0 . وبالتالي فإن الربع الخاص بمستوى الدخل - السعر في الشكل رقم (١٠ - ١٤) يصور بيانيا في النقطة (Y_1, P_0) . وهذه النقطة تقع إلى اليمين من النقطة (Y_0, P_0) وهي نقطة على منحني الطلب الكلي الجديد AD_1 . أما بقية منحني الطلب الكلي الجديد AD_1 فيمكن الحصول عليها بتغيير مستوى السعر (انظر الشكل رقم ١٠ - ١١) .

ومع الزيادة في الطلب الكلي ، فإن التوليفة التوازنية الجديدة للدخل ومستوى الاسعار تكون (Y_2, P_2) حصلنا عليها بتقاطع منحني الطلب الكلي الجديد AD_1 ومنحني العرض الكلي الاصلي AS_0 .

ومن ثم ، مع التخفيض الضريبي ، يتزايد مستوى الاسعار إلى P_2 وينخفض الاجر الحقيقي إلى $(W / P)_2$. وتزيد العمالة إلى N_2 ويزيد الناتج إلى Y_2 . ومع افتراض الانخفاض الضريبي ، وما يترتب عليه من تزايد الطلب الكلي فإن العمالة والناتج يزيدان إلى مستويات العمالة الكاملة . فإذا كان الانخفاض الضريبي صغيراً ، فإن العمالة والناتج لا بد أن يزيدا ، ولكن ليس إلى مستويات العمالة الكاملة[٦] .

ومع زيادة مستوى الاسعار إلى P_2 ينتقل المنحنى LM إلى LM_2 إلى حد أن التوازن النهائي في الجزء IS-LM من الشكل رقم (١٠ ـ ١٤) يمكن الحصول عليه عن طريق تقاطع المنحنى IS الجديد IS_1 والمنحنى LM الجديد LM_2 . وهكذا يصبح سعر الفائدة التوازني الجديد هو i_2 وهو يدل على أن أسعار الفائدة تزيد كنتيجة للانخفاض الضريبي . فإذا تزايدت أسعار الفائدة ، تناقص الاستثمار . ومع الانخفاض الضريبي وتزايد الدخل ، فإن كلا من الاستهلاك والإدخار يزيدان .

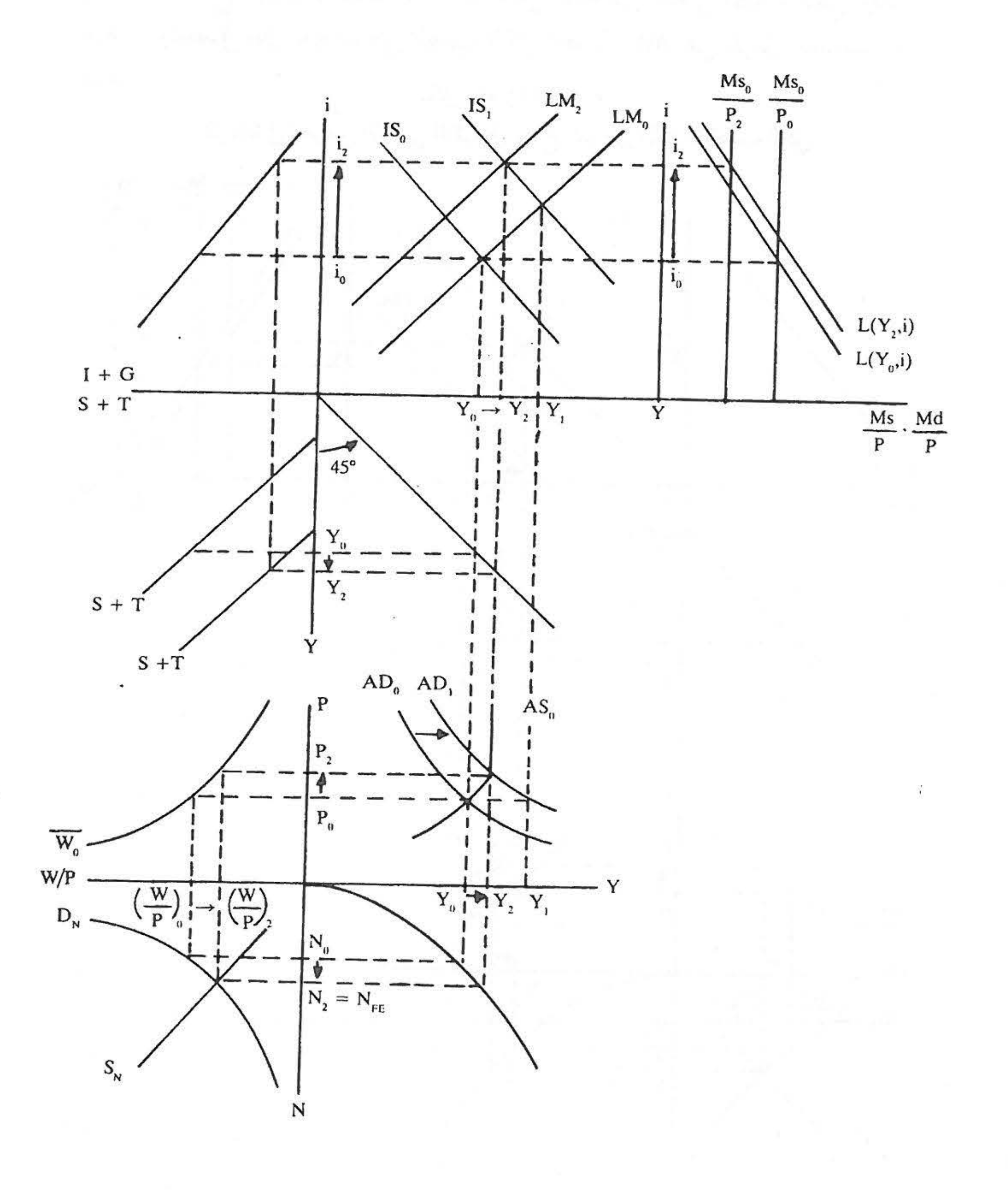
واستناداً إلى التحليل المتقدم ، يبدو أن التخفيض الضريبي وسيلة لتنشيط الاقتصاد القومي خلال فترات الكساد . ويعتبر الانفاق الحكومي أيضاً وسيلة بديلة لحفز الاقتصاد القومي . فأية زيادة في النفقات الحكومية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، وبالتالي تزيد مستويات الاسعار والعمالة والناتج .

وهكذا فإن السياسة المالية ـ باستخدام الانفاق الحكومي والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ـ قد تستخدم لتحقيق العمالة الكاملة . وبالمثل فإن السياسة النقدية ـ باستخدام العرض الأسمي للنقود لتحقيق أهداف اقتصادية معنية ـ قد تستخدم لتحقيق العمالة الكاملة .

ولكي نرى ذلك ونحصل على تجربة اضافية في مجال استخدام نموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي ، دعنا نتناول أثر الزيادة في العرض الأسمي للنقود .

ودعنا نفترض ـ في الشكل رقم (١٠ ـ ١٥) أن الاقتصاد القومي مبدئياً عند الناتج Y_0 ومستوى الاسعار P_0 . وافترض أن عرض النقود بقيمتها الحقيقية تزايد من MS_0 إلى MS_1 . وفي الجزء IS-LM من الشكل رقم (١٠ ـ ١٥) فإن منحنى عرض النقود بقيمتها الحقيقية ينتقل الى MS_1 / P_0 . وبالتالي ينتقل المنحنى LM إلى LM_1 . وعند مستوى السعر P_0 ، فإن المستوى الجديد للدخل يكون Y_1 حصلنا عليه بتقاطع المنحنى IS الاصلي IS_0 والمنحنى LM الجديد ، LM_1 . وهكذا عند مستوى السعر P_0 يصبح

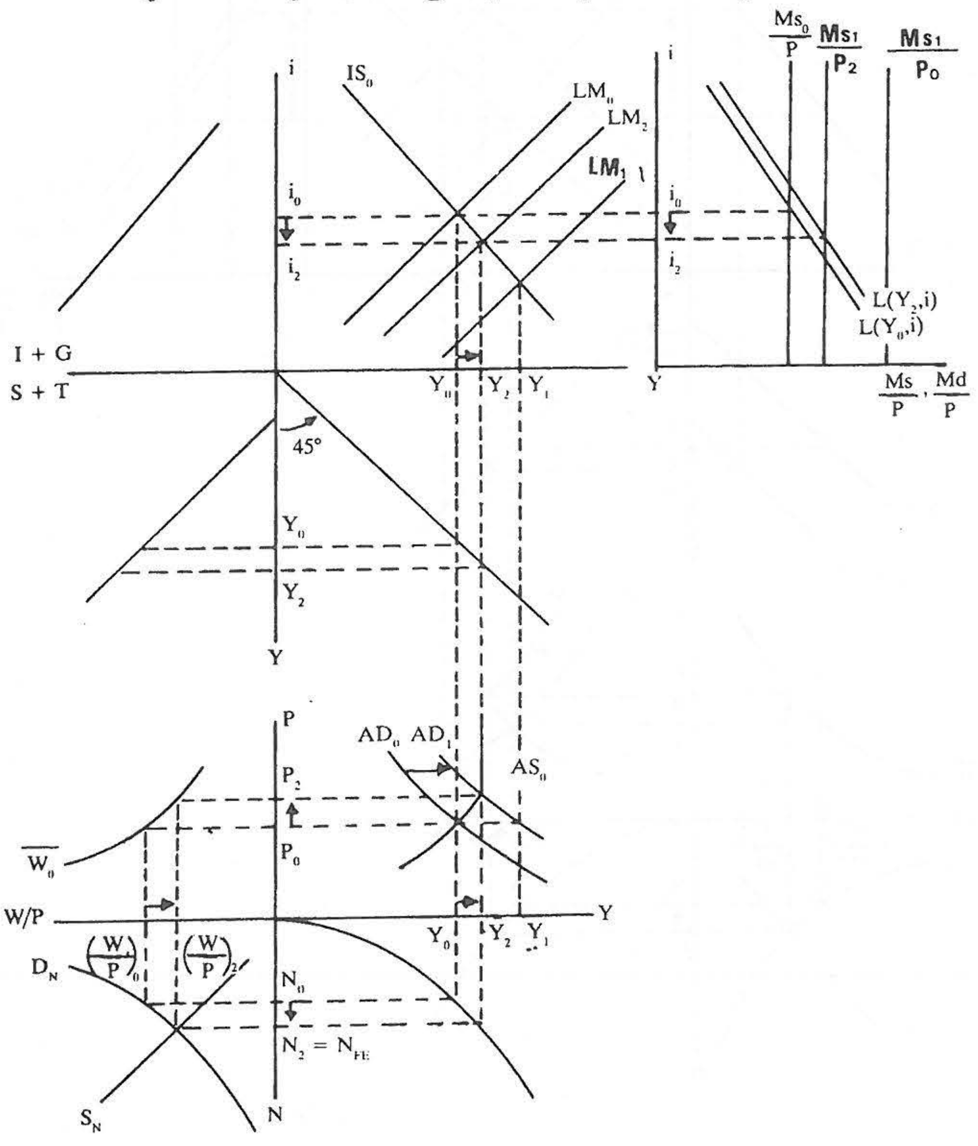
شكل رقم (١٠ ـ ١٤)
الانخفاض الضريبي في نموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي



الطلب الكلي الآن أكبر من ذي قبل حيث Y_1 أكبر من Y_0 . ومن ثم ففي الربع الخاص بمستوى الدخل ـ السعر في الشكل البياني رقم (١٠ ـ ١٥) نرسم النقطة (Y_1, P_0) . وهذه النقطة تقع على يمين النقطة (Y_0, P_0) وهي نقطة على منحني الطلب الكلي الجديد AD_1 . ونحصل على بقية منحني الطلب الكلي الجديد AD_1 عن طريق تغييرمستوى السعر .

شكل رقم (١٠ ـ ١٥)

الزيادة في العرض الأسمي للنقود في نموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي



ومع الزيادة في الطلب الكلي ، فإن توليفة التوازن النهائي للناتج ومستوى الاسعار تكون (Y_2, P_2) حصلنا عليها بتقاطع منحني الطلب الكلي الجديد AD_1 ومنحني العرض الكلي الاصلي AS_0 . ويعني هذا أن المستوى العام للاسعار قد تزايد من P_0 إلى P_2 وأن العمالة والناتج قد تزايدا من N_0 إلى N_2 ومن Y_0 إلى Y_2 على التوالي . وبما أن N_2 تمثل مستوى العمالة الكاملة للتوظف ، فإن العمالة الكاملة لابد أن تسود . وإذا كانت الزيادة في العرض الأسمي للنقود أصغر ، فإن العمالة والناتج لا بد أن يزيدا ، ولكن ليس إلى مستويات العمالة الكاملة .

ومع الزيادة في مستوى الاسعار إلى P_2 فإن عرض النقود بقيمتها الحقيقية ينخفض إلى SM_1 / P_2 . وبالتالي ينتقل المنحني LM إلى LM_2 حتى تصبح توليفة التوازن النهائية للدخل وسعر الفائدة (Y_2, i_2) .

وبانخفاض سعر الفائدة يتزايد الاستثمار . وفي الواقع أن الانخفاض في سعر الفائدة والزيادة اللاحقة في الاستثمار هي التي تقود إلى زيادة الطلب الكلي . ومع الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه يتزايد كل من الاستهلاك والادخار .

وهكذا إذا وجدت البطالة ، فقد تستخدم سياسة مالية و/ أو نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي ، وبذلك تتزايد العمالة والناتج . وقد قدمنا في الفصلين السابع عشر والثامن عشر تقديرات للنفقات الحكومية والضرائب ومضاعفات النقود . كما ناقشنا ـ في هذين الفصلين ـ أيضاً مختلف القضايا المتعلقة بتطبيق السياسات .

تطبيقات نموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي

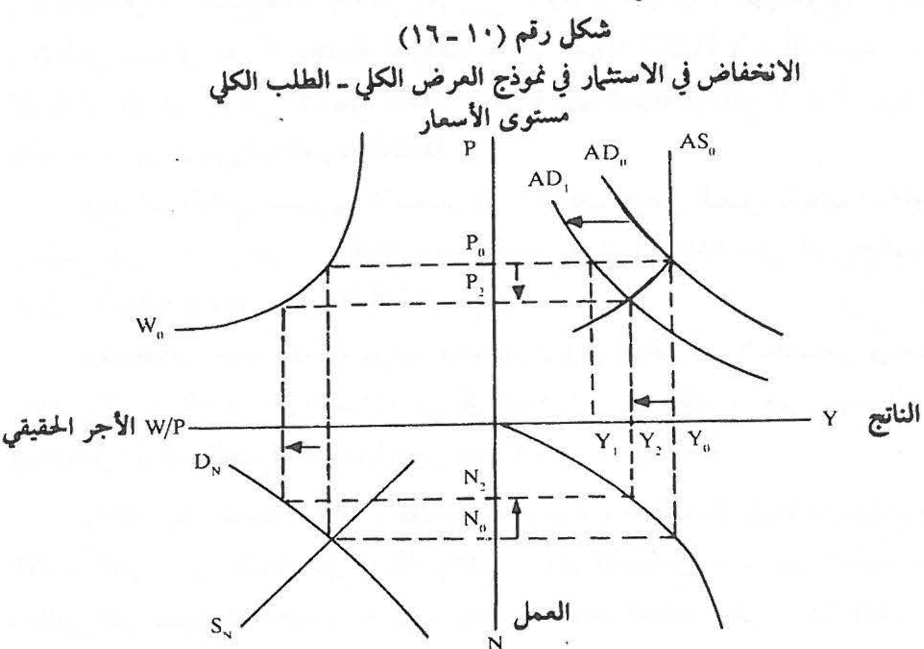
Applications of The Aggregate Supply- Aggregate Demand Model

قد يطبق نموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي في مشكلات أخرى ، ولايضاح ذلك نفترض ـ مثلاً ـ أن المنظمين ـ خوفاً من الركود ـ قرروا أن يستثمروا قدراً أقل . وقد يمكن تحليل أثر قرارهم بمساعدة النموذج . ودعنا نفترض أن التوليفة التوازنية المبدئية للناتج والعمالة هي (Y_0, P_0) في الشكل رقم (١٠ ـ ١٦) . فإذا انخفض الاستثمار ، فإن منحني الاستثمار زائدا النفقات الحكومية ينتقل إلى اليمين وينتقل المنحني IS إلى اليسار وينخفض الدخل من Y_0 إلى Y_1 في الشكل IS- LM (غير مبين) ومن ثم فإنه عند مستوى السعر P_0 في الشكل رقم (١٠ ـ ١٦) يكون مستوى الدخل Y_1 بدلاً من Y_0 . وبتنويع مستوى السعر يمكن الحصول على بقية منحني الطلب الكلي الجديد AD_1 . ومع

الانخفاض في الاستثمار والطلب الكلي ، تتناقص العمالة والناتج ومستوى الاسعار (بافتراض أن الاجور النقدية جامدة تنازلياً) . ومن ثم فإن للانخفاض في الاستثمار أثراً عكسياً على العمالة والناتج . ومع ذلك فإن آثار الانخفاض في الاستثمار قد تلغي بواسطة السياسة النقدية و/ أو المالية التوسعية .

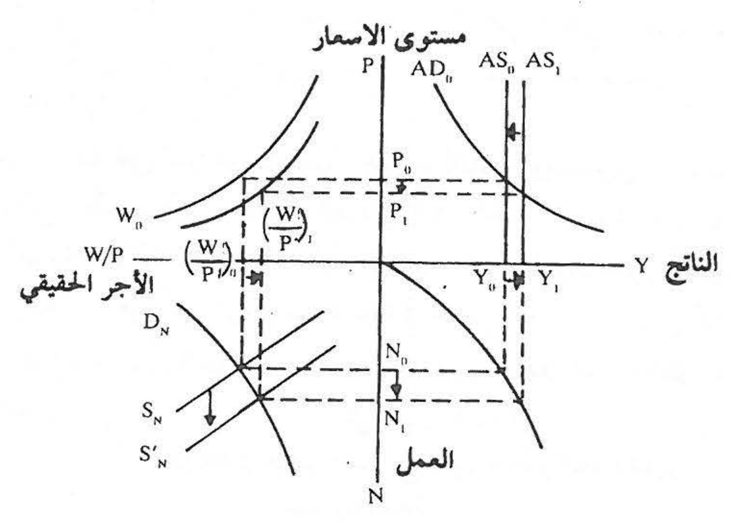
شكل رقم (١٠ ـ ١٦)

الانخفاض في الاستثمار في نموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي



وثمة تطبيقات أخرى للنموذج لعل أهمها هو ما يتعلق بعرض العمل . ولنفترض ـ بداية ـ أن الاجور النقدية مرنة ، وأن منحنى العرض الكلي في الشكل رقم (١٠ ـ ١٧) هو AS_0 . ومع منحني الطلب الكلي AD_0 تصبح التوليفة التوازنية الأولية للناتج (Y_0, P_0) . وبما أن Y_0 تمثل مستوى الناتج عند العمالة الكاملة ، فإن العمالة الكاملة تسود الاقتصاد . وإذا تزايد عرض العمل ، فإن منحني عرض العمل ينتقل من S_N إلى S_N' . وبما أن منحني العرض الكلي يشتق ـ جزئياً ـ من منحني عرض العمل ، فإن منحني العرض الكلي ينتقل أيضاً . وإذا اشتق منحني العرض الكلي الجديد بنفس الطريقة التي اشتق بها المنحني الاول ، فإن منحني العرض الكلي الجديد AS_1 يكون غير مرن تماماً عند مستوى الناتج الجديد المناظر لمستوى العمالة الكاملة وهو Y_1 . وتكون التوليفة التوازنية الجديدة للناتج ومستوى الأسعار هي (Y_1, P_1) . وقد حصلنا عليها بتقاطع منحني الطلب الكلي AD_0 ومنحني العرض الكلي الجديد AS_1 .

شكل رقم (١٠ - ١٧)
الزيادة في عرض العمل مع مرونة الاجور النقدية



وهكذا ، فإنه مع ثبات الطلب الكلي ، فإن الزيادة في العرض الكلي تؤدي إلى مستوى أدنى للسعر هو P_1 ، وأجر نقدي أقل هو W_1 ، وأجر حقيقي أقل كذلك هو $(W / P)_1$ ومستوى أعلى للعمالة هو N_1 ومستوى أعظم للناتج هو Y_1 . ومع مرونة الاجور النقدية (والاسعار) ، فإن هذه النتائج لا تثير الدهشة . ومع الزيادة في عرض العمل ، تهبط الاجور النقدية والحقيقية . وعندما تهبط الاجور الحقيقية ، فإن المنشآت يكون لديها الحافز لتأجير عمال جدد وعندما تتزايد العمالة ، يتزايد الناتج . ومع ثبات الطلب الكلي ، فإن الزيادة في الناتج تخفض المستوى العام للاسعار . وبالطبع ، فان الزيادة الاكبر في عرض العمل تؤدي الى زيادة أكبر في العمالة والناتج .

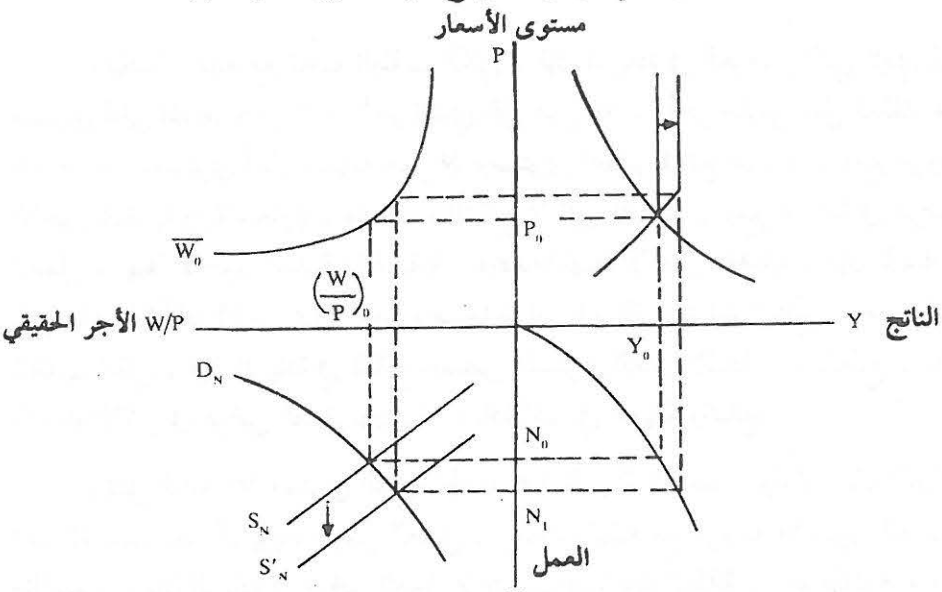
ويمثل الناتج Y1 مستوى الناتج الجديد عند العمالة الكاملة ، ولذلك فان العمالة الكاملة تسود بعد أن يزيد عرض العمل . وهكذا فانه مع مرونة الأجور النقدية والاسعار ، فان الزيادة في عرض العمل لا تتسبب في زيادة البطالة . ومع ذلك فانه مع جمود الأجور النقدية تنازليا ، فان البطالة قد تحدث . ولنفترض في الشكل رقم (١٠ - ١٨) أن منحني العرض الكلي والطلب الكلي المبدئيين كانا AS_0 و AD_0 على التوالي . ومن ثم فان التوليفة التوازنية المبدئية للناتج ومستوى الاسعار تكون (Y_0, P_0) ، واذا كان منحني عرض العمل الاصلي هو S_N ، فإن Y_0 تمثل ناتج العمالة الكاملة ، وبالتالي لابد أن توجد العمالة الكاملة . ونفترض - ثانية - أن عرض العمل قد تزايد

وأن منحني عرض العمل انتقل الى S_N . وبانتقال منحني عرض العمل فان منحني العرض الكلي ينتقل أيضا . وإذا كان منحني العرض الكلي يشتق على أساس منحني عرض العمل S'_N بدلا من S_N ، فان منحني العرض الكلي الجديد يكون AS_1 . ولاحظ أن منحني العرض الكلي الجديد AS_1 يتطابق مع منحني العرض الكلي الأصلي AS_0 في جزء منه .

وقد حصلنا على التوليفة التوازنية الجديدة للناتج ومستوى الاسعار (Y_0, P_0) بتقاطع منحني الطلب الكلي ومنحني العرض الكلي الجديد . وهذه التوليفة هي نفسها التوليفة الاصلية . ولذلك فإن الاسعار والاجور النقدية والاجور الحقيقية والناتج لا تتغير . وهكذا ، فإنه على الرغم من الزيادة في عرض العمل فإنه لن تحدث زيادة في العمالة . وبما أن مستوى العمالة الكاملة الجديد هو N_1 فإن العمالة تظل عند N_0 بينما تزداد البطالة .

شكل رقم (١٠ ـ ١٨)

الزيادة في عرض العمل مع جمود الاجور النقدية تنازلياً



وهكذا فإن أثر الزيادة في عرض العمل يختلف تماماً إذا كانت الاجور النقدية جامدة تنازلياً . ومع مرونة الاجور النقدية ، تنخفض الاجور النقدية والحقيقية ، ولذلك يكون لدى المنشآت الحافز لاكتراء عمال جدد ومن ثم فإن العمالة الكاملة تتحقق بعد أن تأخذ عملية التعديلات مجراها. ومع ذلك ، فإنه مع جمود الاجور النقدية تنازلياً ، فإن الاجور النقدية لا تنخفض استجابة لأية زيادة في عرض العمل . وبالتالي لن يكون

هناك حافز لدى أرباب الاعمال لاكتراء عمال جدد، ولذلك تبقى العمالة والناتج دون تغيير .

ونتيجة لذلك ، فإن مجرد الزيادة في عرض العمل تؤدي إلى زيادة البطالة .

إن التطبيق المتقدم ليس أكاديمياً بحثاً . فمع نمو السكان يتزايد عرض العمل سنوياً . وإذا كانت الاجور النقدية مرنة ، فإن الاجور النقدية تتغير حتى تزيد العمالة وتبقى البطالة ثابتة .

ومن ناحية أخرى ، إذا كانت الاجور النقدية جامدة تنازلياً ، فإن العمالة تبقى ثابتة ، وتتزايد البطالة[٧] .

ومن ثم لا بد من اتخاذ اجراء ما للحيلولة دون المشكلة أو على الاقل تخفيف وطأتها . وفي هذه الحالة ، فإن السياسة المالية و/ أو النقدية التوسعية قد تستخدم لزيادة الطلب الكلي . ومع الزيادة في الطلب الكلي تخلق وظائف جديدة لهؤلاء الذين يدخلون قوة العمل . وتستطيع الحكومة أن تضطلع بسياسات قمينة بأن تجعل الاجور النقدية والاسعار مرنة .

ونظراً للقوة السياسية للنقابات العمالية وتزايد تشريعات الحد الادنى للاجور ، فإن هذا المنهج قد لا يتبع . ومن ناحية أخرى فإنه من المرغوب فيه أن نحافظ على مرونة الاجور والاسعار .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

قبل أن نخلص إلى نتيجة من هذا الفصل ، فإننا نسوق عدداً من الملاحظات

أولاً : التغيرات التي تناولناها ـ مثل التخفيض الضريبي والزيادة في العرض الأسمي للنقود والانخفاض في الاستثمار ، والزيادة في عرض العمل ، تناولناها منفصلة ، وأبقينا على الأشياء الاخرى ثابتة . وهذه الطريقة تفيد في عزل تأثيرات التغير الذي نحن بصدده . ومع ذلك ، ففي تطبيق النموذج على الاقتصاد القومي ، ينبغي أن نتذكر أن الاشياء الأخرى ليست ثابتة . ففي خلال فترة زمنية معينة يخضع الاقتصاد القومي لعدد من القوى ، بعضها قوي متعارضة . بيد أنه من المفيد أن نتناول أثر التغير بمفرده خاصة عند صياغة السياسة .

ثانياً : لقد تناولنا ـ في الغالب ـ فقط إتجاه تغير المتغيرات في النموذج استجابة ـ ليكن ـ للتخفيض الضريبي . وإن كان صانعوا السياسات يحتاجون إلى معرفة ما هو أكثر

من أن العمالة والناتج يزيدان استجابة للتخفيض الضريبي . فهم يحتاجون ـ على الاقل ـ لفكرة ما عن حجم التخفيض الضريبي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة . ويعني هذا اننا يجب أن نقدر ـ تجريبيا ـ معلمات النموذج . حقاً لقد طور عدد من النماذج القياسية عن الاقتصاد القومي . وقد استخدمت هذه النماذج لتحليل أثر التغيرات المختلفة في السياسة .

ثالثاً : إن النموذج المستخدم ـ في اغراض التحليل ـ نموذج معقد إلى حد ما . ومع ذلك فإنه يعتبر بسيطاً نسبياً ، إذا ما قورن بالنماذج القياسية للاقتصاد القومي .

واجلاء للامر ، فقد تعمدنا أن نبسط دالتي الاستهلاك والاستثمار في الفصلين الخامس والسادس ، وتجاهلنا قيد الموازنة الحكومية في الفصل التاسع . وقد قمنا بهذا من أجل أن نقدم نظرة عامة للاقتصاد القومي ، وان نحافظ على سهولة النموذج ، ولهذه الطريقة بعض التكاليف . فقد تكون بعض تنبؤات النموذج غير دقيقة ، وقد تكون خاطئة .

إن أحد البدائل هو أن نصمم نموذجاً أكثر تعقيداً . ومثل هذا النموذج لا بد أن يكون أقل بداهة وأقل سهولة من النماذج المعقدة الاخرى التي قدمت .

ومن ثم لن نضيف ـ في الغالب ـ إلى تعقيد النموذج في الفصول الاخيرة ، وان كنا سوف نركز أكثر على الامور المتعلقة بالسياسة .

الحواشي

(١) هناك عدد من المشكلات في تصميم واستخدام دوال الانتاج خاصة الدوال الكلية . فرأس المال والعمل غير متجانسين . ويتساءل بعض الاقتصاديين عما إذا كان من الممكن قياس رصيد رأس المال . وعلاوة على ذلك ، فإن دوال الانتاج الفردية (الجزئية) يمكن تجميعها فقط في ظل افتراضات محددة . ولهذه الاسباب وغيرها يفضل بعض الاقتصاديين الا يستخدم دوال الانتاج الكلية (للمناقشة حول دالة انتاج كوب ـ دوجلاس . انظر الفصل الخامس عشر) .

(٢) للمناقشة عند المستوى الجزئي . انظر :
Jack Hirshleifer, Price Theory and Applications, 2nd ed, (Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall. Inc, 1980), PP. 413-32, or Richard H. Leftwich and Ross D. Eckert. The Price System and Resource Allocation, 8th ed. (Chicago: Dryden Press, 1981), pp. 424-30.

(٣) للمناقشة عند المستوى الجزئي . انظر :
Hirshleifer, Price Theory pp. 447. 64 or Leftwich and Eckert. Price System. pp. 431-35

ويقال ان منحنى العرض ملتو الى الخلف . فاذا كان هذا صحيحاً ، فان الزيادة في الاجر الحقيقي سوف تزيد كمية العمل المفروض الى نقطة بعد هذه النقطة . ومع ذلك فان الزيادة في الاجر الحقيقي سوف تخفض كمية العمل المعروض . ورغم ان ذلك ممكن ـ من ناحية النظرية ـ الا ان منحنى عرض العمل قد يكون ذا انحدار موجب فوق المدى المذكور .

(٤) نظرا لان كمية العمل المعروض تختلف باختلاف الاجر الحقيقي فان العمالة الكاملة مفهوم غامض . فاذا كان الاجر الحقيقي هو$(W/P)_2$ فان العمالة الكاملة قد توجد عند مستوى العمالة N_2 .

(٥) افترض أن الثابت يزيد من ١٠ إلى ٢٠ . عندماX تساوي ١٠ وY تساوي ٢ حصلنا عليها باحلالX تساوي ١٠ في العلاقة $XY=20$ والحل بالنسبة لـY . ومن ثم يكون لدينا النقطة (١٠ ، ٢) على القطع الزائد الجديد . وبالمثل عندما تكونX تساوي ٥ وY تساوي ٤ حصلنا عليها عن طريق احلالX تساوي ٥ في العلاقة $XY=20$ وبالتالي يكون لدينا النقطة (٤ ، ٥) على القطع الزائد الجديد . ويترتب على المجموعة الجديدة من النقاط عموماً ـ القطع الزائد الجديد$XY=20$ الذي يبعد عن نقطة الاصل أكثر من القطع الزائد الاصلي$XY=10$.

(٦) من الممكن ـ كما في النماذج الاخيرة ـ ان نشتق المضاعفات التي يمكن أن تستخدم في التنبوء بالتغير في الدخل بالنسبة لتغير معين في المتغير الذي نحن بصدده . وتعتبر المضاعفات ـ بصفة عامة ـ أصغر من المضاعفات المناظرة في النموذجIS- LM . وبالنسبة للمضاعفات المبنية على هذا النموذج واستقاقها انظر :
Harry G. Johnson. Macroeconomics and Monetary Theory (Chicago; Aldine Publishing Company. 1972). pp. 187- 97.

(٧) إن الاجور النقدية قد لا تكون جامدة بالكامل . وكنتيجة لذلك ، فقد يكون هناك بعض الزيادة في العمال ، إلا أنه ليس هناك ضمان بأن تكون الاجور النقدية مرنة بما فيه الكفاية لتعيد العمالة الكاملة في الفترة القصيرة . وبالمثل قد يزيد الطلب الكلي ، خاصة إذا كانت الزيادة في عرض العمل ترجع إلى الزيادة في السكان . فإذا كان ذلك صحيحا ، فسوف تكون هناك زيادة في العمالة ، ومع ذلك فليس هناك ضمان بأن تكون الزيادة في الطلب الكلي كافية لتوفير وظائف لاولئك الذين يدخلون قوة العمل .

أسئلة للمراجعة :

(١) ما هي دالة الانتاج ؟ أذكر الفروض التي قامت عليها دالة الانتاج في النموذج .

(٢) اشرح العلاقة بين دالة الانتاج ودالة الطلب على العمل .

(٣) ناقش دالة عرض العمل . واشرح ـ بالاشارة إلى عرض العمل ـ لماذا يكون من الصعب تحديد نقطة وحيدة للعمالة الكاملة .

(٤) اشرح لماذا قد تكون الاجور النقدية جامدة تنازلياً وهل ينطبق هذا الرأي فيما يتعلق بالجمود التصاعدي للاجور النقدية ؟ ولماذا ؟

(٥) اشرح كيف تشتق منحني العرض الكلي مفترضاً أن الاجور النقدية :

أ ـ مرنة .

ب ـ جامدة .

جـ ـ جامدة تنازلياً ومرنة تصاعدياً .

(٦) بمساعدة نموذج العرض الكلي . وضح كيف تحسب مقادير الدخل القومي التي تذهب إلى العمل وإهلاك رصيد رأس المال . وهل الزيادة في الاجر الحقيقي تضمن أن العمل سوف يتلقى مقداراً أكبر من الدخل القومي ؟ ولماذا ؟

(٧) بمساعدة الشكل IS- LM وضح كيف تشتق منحني الطلب الكلي ثم اشرح - من زاوية النظرية الاقتصادية - لماذا ينحدر منحني الطلب الكلي إلى اسفل وفي اتجاه اليمين .

(٨) افترض أن لدينا البيانات التالية عن دالة الانتاج .

العمل (N) (بالمليون)	الناتج (Y) (بليون ريال)
٥٠	٤٠٠
٦٠	٥٠٠
٧٠	٥٨٠
٨٠	٦٤٠
٩٠	٦٨٠

وافترض - علاوة على ذلك - ان لدينا البيانات التالية عن دالة عرض العمل :

الاجر الحقيقي (W / P) (بالريالات)	عدد العمال الباحثين عن العمل (N) (بالمليون)
١٠ ٠٠٠	١٠٠
٨ ٠٠٠	٩٠
٦٠٠٠	٨٠
٤ ٠٠٠	٧٠

أ - اعتماداً على هذه البيانات ، حدد المستوى التوازني للناتج المقابل لكل من مستويات السعر الاتية (مفترضا أن الاجور النقدية مرنة) .

الناتج (Y) بالبليون ريال	المستوى العام للاسعار (P)
-	١٥٠
-	١٠٠
-	٧٥
-	٦٠

ب ـ اعتماداً على هذه البيانـات ، حدد المستـوى التوازنـي للناتـج المقابـل لكل من مستويات السعر الآتية : (مفترضاً ان الاجور النقدية جامدة تنازلياً عند ٦٠٠٠ ريال سنوياً ولكنها مرنة تصاعدياً :

الناتج (Y) بالبليون ريال	المستوى العام للاسعار (P)
-	١٥٠
-	١٠٠
-	٧٥
-	٦٠

جـ ـ افترض ان جدول الطلب الكلي على النحو التالي :

الناتج (Y) بالبليون ريال	المستوى العام للاسعار (P)
٤٦٠	١٥٠
٥٢٠	١٠٠
٥٨٠	٧٥
٦٤٠	٦٠

اوجد القيمة التوازنية لكل من المتغيرات التالية مفترضاً (١) أن الاجور النقدية مرنة (٢) وان الاجور النقدية جامدة تنازلياً عند ٦٠٠٠ ريال ولكنها مرنة تصاعدياً

	(١)	(٢)
١ ـ المستوى العام للاسعار		
٢ ـ الاجور النقدية	-	-
٣ ـ الاجر الحقيقي	-	-
٤ ـ العمالة	-	-
٥ الناتج	-	-

د ـ افترض أن جدول الطلب الكلي على النحو التالي :

المستوى العام للاسعار (P)	الناتج (Y) بالبليون ريال
١٥٠	٥٨٠
١٠٠	٦٤٠
٧٥	٧٠٠
٦٠	٧٦٠

اوجد القيمة التوازنية لكل من المتغيرات الآتية ، مفترضاً أن :

١ ـ الاجور النقدية مرنة

٢ ـ الاجور النقدية جامدة تنازلياً عند ٦٠٠٠ ريال ولكنها مرنة تصاعدياً .

	(١)	(٢)
١) المستوى العام للاسعار	-	-
٢) الاجر النقدي	-	-
٣) الاجر الحقيقي	-	-
٤) العمالة	-	-
٥) الناتج	-	-

هـ ـ استناداً إلى التحليل المقدم في الجزئين (جـ) و (د) من السؤال ما هما الطريقتان العامتان المتاحتان للوصول إلى العمالة الكاملة ؟

(٩) افترض الاقتصاديون التقليديون ـ عموماً ـ إن الاجور النقدية والاسعار مرنة . ما هي الاثار الضمنية لذلك بالنسبة لمستويات العمالة والناتج ؟ وكيف تعارضت الآثار الضمنية مع الاحداث التي جاء بها الكساد الكبير في الثلاثينيات ؟

(١٠) افترض وجود البطالة . اشرح ـ من خلال النموذج ـ كيف يمكن تخفيف حدة البطالة ؟

ثم اشرح كيف تعمل كل سياسة على تخفيف حدة المشكلة .

(١١) بالنسبة لكل من المتغيرات الآتية، أشر على ما إذا كانت القيمة التوازنية لكل من المتغيرات المذكورة تزيد أو تنقص أو تظل ثابتة . مفترضاً أن الاجور النقدية جامدة تنازلياً ومرنة تصاعدياً ، وإنه يوجد مستوى أقل من العمالة الكاملة ـ على الاقل في البداية ـ وان منحنى العرض الكلي لا ينتقل .

أ ـ الزيادة في الانفاق الحكومي .

ب ـ قرار المجتمع بأن يدخر أكثر .

جـ ـ الزيادة في عرض النقود .
د ـ النقص في الطلب على النقود .
والمتغيرات هي : المستوى العام للاسعار والاجر النقدي والاجر الحقيقي والعمالة والبطالة والناتج وسعر الفائدة والاستثمار والاستهلاك والادخار والكمية الحقيقية للنقود المعروضة والكمية الحقيقية للنقود المطلوبة .

(١٢) بالنسبة لكل المتغيرات الآتية ، أشر على ما إذا كانت القيمة التوازنية لكل من المتغيرات المذكورة في السؤال السابق تزيد أو تنقص أو تظل ثابتة . (مفترضا أن منحني الطلب الكلي لا ينتقل) .
أ ـ الزيادة في رصيد رأس المال (افترض ان الاجور النقدية مرنة) .
ب ـ النقص في عرض العمل (مفترضاً أن الاجور النقدية جامدة تنازلياً ومرنة تصاعدياً ، وان العمالة الكاملة قائمة على الاقل في البداية)
جـ ـ التحسينات في مستوى التكنولوجيا (مفترضاً أن الاجور النقدية جامدة تنازلياً ومرنة تصاعدياً ، وإنه يوجد مستوى أقل من العمالة الكاملة في البداية على الاقل وان الطلب على العمل لا يتغير) .
د ـ زيادة هامة في قوانين الحد الادنى للاجور (مفترضاً أن الاجور النقدية جامدة تنازلياً ومرنة تصاعدياً ، وانه يوجد مستوى أقل من العمالة الكاملة على الاقل في البداية) .

(١٣) في النموذج ، وفي كل مستوى أقل من العمالة الكاملة ، يجب أن تنخفض الاجور الحقيقية لكي تزيد العمالة . ولكن الدراسات التطبيقية اكتشفت ان الاجر الحقيقي يزيد عندما يبرأ الاقتصاد القومي من الركود (أي تزيد العمالة) . وفق بين الرأيين .

قراءات مقترحة SUGGESTED READING

KEYNES, JOHN MAYNARD, The Generel Theory of Employnem, Inerest. and Money. New York: Harcourt. Brace and Company, 1936.
MODIGLIANI. FRANCO. «Liquidity Preference and the Theory of Interest and Money,» Econometrica, 12 (January 1944), 45- 88.
MUNDELL. ROBERT A.. «An Exposition of Some Subtleties in the Keynesian. System,» «Welnvirischaftl iches Archiv. 93 (December 1964). 301- 12: and Macroeconomics: Selecied Reaings. Walter L. Johnson and David R. Kamerschen. eds. pp. 32- 38. Boston: Houghton Mifflin Company, 1970.
SMITH, WARREN L. «A Graphical Exposition of the Complete Keynesian System». «Southeren Economic Journal. 23 (October 1956). 115- 25.

الفصل الحادي عشر
المدرسة النقدية والتوقعات الرشيدة

الفصل الحادي عشر
المدرسة النقدية والتوقعات الرشيدة

نتناول ـ في هذا الفصل ـ نظرية تحديد الدخل من ثلاث وجهات نظر مختلفة : النقديون والتوقعات الرشيدة واقتصاديات جانب العرض . وكما سوف نرى فان السياسات التي توصي بها وجهات النظر هذه تختلف ـ بوضوح ـ عن تلك التي قدمها معظم الكينزيين .

المدرسة النقدية Monetarism

قد يكون من الصعب ايجاد تعريف للفكر النقدي Monetarist thouhgt أو النقدية Monetarism لعدم وجود صيغة مقبولة بوجه عام[١] .

وبالنسبة لقصدنا ، فان «النقدية Monetarism» هي وجهة النظر القائلة بأن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل . وقد بنيت على مفاهيم النقديين عن الطلب على النقود وآلية انتقال الآثار النقدية transmission mechanism .

دالة فريدمان للطلب على النقود Friedman's Demand for Money Function

قبل أن نتعرض لصيغة «آلية انتقال الاثار النقدية transmission mechanism التي قدمها ميلتون فريدمان M.Friedman وأنا شوارتز A. Schwartz نعرض باختصار لدالة فريدمان للطلب على النقود[٢] . وطبقا لفريدمان ، النقود احدى وسائل الاحتفاظ بالثروة . اذ يمكن الاحتفاظ بالثروة في صور أخرى مثل السندات bonds والأسهم العادية equities والسلع العينية ورأس المال البشري . ومن ثم فان الطلب على النقود يعتمد على الأذواق وتفضيلات مالكي الثروة ، والمقدار الاجمالي للثروة المحتفظ بها في أشكال مختلفة ، وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة ، وعائداتها . ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود المطلوبة ـ بشكل محدد ـ على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم ، والثروة (باعتبارها تتضمن ثروة بشرية) ونسبة الثروة غير البشرية nonhuman الى الثروة البشرية ، وأية متغيرات يمكن أن نتوقع تأثيرها على الأذواق والتفضيلات[٣] .

وإذا تزايدت الثروة ، فان مزيدا من النقود يطلب . أما اذا تزايد سعر الفائدة ، فان المجتمع سوف يطلب نقودا اقل ، حيث أن السندات صارت الآن أكثر جاذبية من النقود ـ نسبيا ـ للاحتفاظ بها . وبالمثل ، اذا تزايد معدل التضخم ، فان الاحتفاظ بالنقود يصبح اكثر تكلفة ، حيث تتآكل قيمتها بفعل التضخم . ومن ثم اذا ارتفع معدل التضخم المتوقع ، فان مقدار النقود المطلوبة سوف يتناقص .

ومن المفترض ان نسبة الثروة غير البشرية الى الثروة البشرية والمتغيرات التي تؤثر على الأذواق والتفضيلات ثابتة في الأجل القصير .

وتعتبر دالة فريدمان للطلب على النقود هامة لأنه مع الزيادة في عرض النقود تجري تعديلات في الأوراق المالية المختلفة . وهذه التعديلات تعتبر حاسمة بالنسبة لوجهة نظر النقديين عن آلية انتقال الآثار النقدية التي نعود اليها الآن .

النقود وآلية انتقال آثارها Money and the Transmission Mechanism

في معظم صيغ النموذج IS-LM افترضنا ان عرض النقود يؤثر على الدخل من خلال سعر الفائدة والاستثمار . ويدعى النقديون ان التعديلات تحدث على نطاق واسع من الأصول . وان اطار النموذج IS- LM يعتبر من الضيق بحيث لا يستوعب جوهر عملية التعديل . ومن ثم فهم يقدمون وجهة نظر بديلة للتعديل أو ما يسمونه بآلية النقل . ويعتمد الوصف التالي لآلية النقل على اطار اقترحه فريدمان وشوارتز[٤] .

دعنا نفترض ان البنك المركزي يزيد عرض النقود من خلال مشتريات السوق المفتوحة للأوراق المالية الحكومية . وطبقاً لفريدمان وشوارتز تعتبر الآثار مضاعفة . فأسعار الأوراق المالية تزيد ، وبذلك ينخفض العائد ويتغير تركيب محفظة الأوراق المالية لدى الجمهور public's portoflio (جملة الأصول) . فالناس يحوزون الآن مزيداً من النقود وكمية أقل من الأوراق المالية . وبما أن الناس لا يريدون حيازة هذه النقود الكثيرة ، فإن الأفراد يحاولون إعادة ترتيب محافظ أوراقهم المالية حتى يخفضوا حيازتهم النقدية . ولنفترض أنهم يحاولون أولاً شراء أوراق مالية رائجة . وعندما يحدث الشراء تزيد أسعار السندات ، وينخفض العائد . بالتالي فإن الطلب على الأصول الأخرى ـ بما فيها الأسهم والأصول العينية مثل المنازل والأرض ـ يزيد ومع الزيادة في الطلب ، فإن أثمان هذه الأصول تزداد . وطبقاً لفريدمان وشوارتز ، فإن الزيادة في أثمان الأصول العينية له تأثيرات اضافية . ومع ارتفاع الأسعار ينشط انتاج الأصول العينية . وبالتالي يزداد الطلب على الموارد المستخدمة في انتاجها .

وعلاوة على هذا ، فان الزيادة في أسعار هذه الأصول يعني أن الاسعار تكون أعلى بالنسبة لأسعار الخدمات . وعلى سبيل المثال يعتبر أقل تكلفة الآن نسبيا ، أن نستأجر سيارة من أن نبتاع واحدة . ومن ثم فان الطلب على الخدمات يزداد .

وباختصار ، تتسبب الزيادة في عرض النقود في زيادة الانفاق على الأصول العينية والمالية وعلى الخدمات . وتتضمن الزيادة في النفقات زيادة الانفاق على كل من الاستثمار والاستهلاك .

وقد توصف آلية النقل كعملية تتم من خلال أسعار الفائدة . ومع ذلك اذا وضعت العملية بهذه الطريقة ، فان المدى الكبير من أسعار الفائدة ينبغي أن يكون أكبر مما هو عليه في النموذج الكينزي .

واستنادا الى وجهة نظرهم في آلية نقل الاثار النقدية ، يخلص النقديون الى ان الزيادة في عرض النقود ، تؤدي الى زيادة هامة في الطلب الكلي . وفي الفترة القصيرة ، فان أية زيادة في عرض النقود تتسبب في زيادة الناتج ومستوى الأسعار[٥] . وفي الفترة الطويلة ، تؤثر الزيادة في عرض النقود ـ بشكل رئيسي ـ في مستوى الأسعار . ويعتقد فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل للناتج يتحدد بالعوامل الحقيقية مثل معدل الادخار وهيكل الصناعة . ومن ثم فان الزيادة السريعة في عرض النقود ـ في الفترة الطويلة ـ تتسبب في ارتفاع معدلات التضخم ، وليس في ارتفاع معدل النمو في الناتج .

الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية

The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policy

يدعى النقديون ـ استنادا الى وجهة نظرهم في آلية النقل ـ أن النقود ذات أهمية شديدة في تحديد مستوى الطلب الكلي ، وأن السياسة النقدية شديدة الفعالية . ويدعون ـ على العكس ـ أن السياسة المالية ـ ان لم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقود ـ تعتبر غير فعالة على الأقل في الأجل الطويل .

وفي ادعائهم بأن السياسة المالية غير فعالة ، يؤكد النقديون على أن الزيادة في الانفاق الحكومي ينبغي أن تمول عن طريق زيادة الضرائب ، أوعن طريق اصدار الدين الحكومي أو اصدار نقود مدارة . فاذا مولت الزيادة عن طريق الزيادة الضريبية أو باصدار الدين الحكومي ، فهم يدعون بأن الزيادة في الانفاق الحكومي ، تلغى بالانخفاض في الانفاق الخاص الذي يحدث كنتيجة لزيادة الضرائب ، أو زيادة الدين الحكومي . وبما أن الزيادة في الانفاق الحكومي تتسبب في انخفاض مقابل في الانفاق

الخاص ، فانه يقال حينئذ أن الانفاق الخاص المذكور انحسر Growded out بفعل الانفاق الحكومي . ومن ثم لن تحدث زيادة في الناتج ، أو قد تحدث زيادة قليلة في الفترة الطويلة . وعلى العكس اذا مولت الزيادة في الانفاق الحكومي بالزيادة في النقود المدارة ، فان الانفاق الخاص لن ينحسر not crowded out وتحدث زيادة هامة في الناتج .

وقد فحص ، هذا الجدل ، ضمنيا ، في الفصل التاسع من خلال النموذج IS-LM مع قيد الموازنة الحكومية . وعلى أساس هذا التحليل ، خلصنا الى ان الزيادة في النفقات الحكومية لابد وأن تتسبب في زيادة الناتج في الفترة القصيرة ، بصرف النظر عن طريقة التمويل . وهي نتيجة تتفق مع وجهة نظر النقديين عن آثار السياسة المالية في الفترة القصيرة .

وفيما يتعلق بالفترة الطويلة ، خلصنا الى أن الزيادة في النفقات الحكومية الممولة عن طريق الزيادة في النقود المدارة ، لابد أن تتسبب في زيادة هامة في الناتج . ونؤكد أيضا بأن الزيادة في النفقات الحكومية الممولة عن طريق الزيادة الضريبية لن تتسبب في زيادة الناتج في الأجل الطويل . وكلا المحصلتين يتفق مع وجهة نظر النقديين ، على الرغم من أن النقديين يؤكدون على أن الآثار التوسعية لزيادة النفقات الحكومية الممولة عن طريق الزيادة في النقود المدارة ، ترجع الى نتيجة التغير في عرض النقود . وأخيرا ، خلصنا الى أن الزيادة في النفقات الحكومية الممولة عن طريق اصدار الدين الحكومي لابد أن تتسبب في زيادة هامة في الناتج في الفترة الطويلة . وعلى العكس ، يدعي النقديون أنه في الفترة الطويلة لن يكون للزيادة في النفقات الحكومية الممولة عن طريق اصدار الدين الحكومي أي آثار على الناتج ، وان وجدت فهي ضعيفة .

ولقد طورت نماذج مختلفة لترشيد وجهة نظر النقديين فيما يتعلق بالسياسة المالية[٦٦] . ونظرا لتنوع هذه النماذج ، فاننا لن نحاول أن نغطيها وبدلا من ذلك سوف نلاحظ أنه من الممكن وضع نماذج تدعم وجهة نظر النقديين ولكن أي هذه النماذج يعتبر مقبولا أكثر من النموذج IS-LM فهذه قضية لا يمكن البت فيها على الأساس النظري وحده . وانما لا بد أن يؤخذ في الاعتبار أيضا الدليل التطبيقي . وقد تناولنا هذا الدليل في الفصلين السابع عشر والثامن عشر .

وخلاصة القول ان النقديين ينظرون الى السياسة النقدية باعتبارها شديدة الفعالية . وفي نفس الوقت ينظرون الى السياسة المالية ـ مالم تكن مصحوبة بالتغير في عرض النقود ـ باعتبارها غير فعالة .

وعلى العكس ، فان الكينزيين رغم تسليمهم بفعالية السياسة النقدية إلا أنهم يؤمنون بأن السياسة المالية فعالة حتى في غياب التغير في عرض النقود .

عرض النقود وسعر الفائدة The Money Sypply and the Interest Rate

في النموذج الكينزي ، وفي ظل عدم تحقق العمالة الكاملة ، افترض أن سعر الفائدة ينخفض في استجابته للزيادة في عرض النقود . وعلى العكس يرى ميلتون فريدمان وغيره من النقديين أن سعر الفائدة قد يرتفع . ويؤكد فريدمان على أن أسعار الفائدة تنخفض في البداية . ومع ذلك فهو يعتقد بأن الانخفاض هو بداية العملية فقط ، اذ مع الزيادة في عرض النقود يزداد الطلب الكلي ، ومع الزيادة في الطلب الكلي يزداد الدخل . وبذلك يزداد المقدار الحقيقي للنقود المطلوبة . ومع الزيادة أيضا في الطلب الكلي يزداد مستوى الأسعار . ومن ثم ينخفض عرض النقود بقيمتها الحقيقية .

ويدعى فريدمان أن هذه الآثار سوف تقلب الضغوط التنازلية الأولية على أسعار الفائدة في أقل من سنة . وبعد عام أو اثنين سوف تعيد هذه القوى سعر الفائدة إلى مستوياته الأصلية . ويعتقد أيضا أنه نظرا لاتجاه الاقتصاد إلى الاستجابة بقوة كبيرة فانه من المحتمل أن ترفع هذه القوى أسعار الفائدة فوق مستوياتها الأصلية .

وقد افترضنا ـ حتى الآن ـ أن توقعات الناس المتعلقة بالتضخم لم تتغير . ويعتقد فريدمان أنه اذا توقع الناس حدوث مزيد من التضخم ، فان أسعار الفائدة لابد أن ترتفع فوق مستوياتها التوازنية الأصلية .

ولكي يقيم الدليل على ادعائه ، فانه يعتمد على العلاقة بين أسعار الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم الذي افترضه ارفنج فيشر Irving Fisher . ويرى فيشر أن سعر الفائدة الاسمية i يساوي سعر الفائدة الحقيقية ir زائدا المعدل المتوقع للتضخم $(\Delta P / P)E$ [٧] .

وفي صيغة معادلة تصبح العلاقة كما يلي :

$$i = ir + (\Delta P / P)E$$

حيث i تمثل سعر الفائدة الاسمي ، و ir تمثل سعر الفائدة الحقيقي و $(\Delta P / P)E$ تمثل المعدل المتوقع للتضخم .

ولكي نزيد الأمر وضوحا ، دعنا نفترض أن سعر الفائدة الحقيقية ٥٪ وليس هناك تضخم متوقع . ولذلك يكون سعر الفائدة الاسمية ٥٪ . عندئذ يرغب المقترضون والمقرضون في الاقتراض والاقراض عند هذا السعر . ولنفترض حدوث التضخم ، وان المجتمع يتوقع استمراره بمعدل ٥٪ سنويا . عندئذ لن يرغب المقرضون في الاقراض

بسعر الفائدة ا لاسمية وهو ٥٪ ، حيث أنه من المتوقع أن تنخفض القوة الشرائية للنقود بمعدل ٥٪ سنويا . ومن ثم سوف يصرون على الاقراض بسعر مرتفع لتعويض التدهور في القوة الشرائية للنقود . وفي هذه الحالة ، فان السعر الاسمي يكون ١٠٪ ، وقد حصلنا عليه بجمع سعر الفائدة الحقيقية ، والمعدل المتوقع للتضخم . ومن المفترض أن المقترضين يرغبون في الاقتراض بهذا السعر حيث أنهم يستطيعون أن يسددوا قروضهم بوحدات نقدية ذات قيمة أقل من قيمة تلك الوحدات التي اقترضوها.

ويرى فريدمان أن التغيرات في توقعات الأسعار تتطور ببطء . ومع ذلك إذا زاد عرض النقود بسرعة اكبر لفترات طويلة ، فان الأسعار لابد أن ترتفع بمعدل أسرع . وما أن يعدل الناس توقعاتهم عن التضخم الى أعلى ، حتى تتسبب المعدلات المرتفعة للتوسع النقدي في ارتفاع ـ وليس في انخفاض ـ أسعار الفائدة .

ولان أسعار الفائدة تنخفض أولا ثم ترتفع ، مستجيبة للزيادة في عرض النقود ، فان النقديين يعتقدون أن أسعار الفائدة تعتبر مؤشرا ضئيل القيمة للسياسة النقدية . وعلى العكس ، يرى كثيرمن الكينزيين ، على الأقل في الماضي ، أن أسعار الفائدة تعتبر مؤشرا طيبا للسياسة النقدية . وطبقا لهذا الرأي ، فان الانخفاض في أسعار الفائدة ، يشير إلى أن السياسة النقدية تعتبر سياسة توسعية ، على حين أن أية زيادة في أسعار الفائدة تعني أن السياسة النقدية سياسة تقييدية .

ويرى النقديون أن هذا التحليل مضلل للسبب الذي سقناه قبلا . ويشيرون إلى أن معدل النمو في عرض النقود الاسمية يعتبر مؤشرا أفضل كثيرا للسياسة النقدية . وبمرور السنوات ، صار الكينزيون أقل ولعا بأسعار الفائدة باعتبارها مؤشرا ، ولكن ليس من الواضح أنهم قد قبلوا بالكامل موقف النقديين .

سياسة الاستقرار Stabilization policy

يرى فرانكو مودلياني Franco Modigliani ان الاختلاف الرئيسي بين النقديين والكينزيين يتعلق بالدور المحدد لسياسات الاستقرار[٨] . وطبقا لمودلياني ، فان الرسالة الرئيسية لنظرية كينز العامة هي ان اقتصاد المشروع الحر يحتاج الى الاستقرار . وبما أن السياسة المرنة تحقق الاستقرار ، فان السياسة النقدية والمالية ينبغي أن تستخدم لهذا الغرض . وهو يجزم بأن الكينزيين قد قبلوا هذه الرسالة . وعلى العكس ، يعتقد النقديون أنه ليست هناك حاجة ماسة لإستقرار الاقتصاد ، فحتى اذا وجدت سياسة مرنة فانها لن تستخدم لانها تعبث بالاستقرار .

وعلى العموم ، فان النقديين يعتقدون أن الاقتصاد يتجه الى التغير حتى تسود العمالة الكاملة . ولهذا السبب فهم يعتقدون بأن سياسة الاستقرار تعتبر ـ في الغالب ـ غير ضرورية . ويعتبر الكينزيون أقل ثقة في أن الاقتصاد سوف يتحرك في اتجاه العمالة الكاملة خلال فترة زمنية معقولة . ومن ثم فهم يؤمنون بأن سياسة الاستقرار مطلوبة . وسوف يبحث هذا الرأي بشيء من التفصيل في فصول أخرى .

ويرى الكينزيون ـ بصفة عامة أن السياسات النقدية والمالية المرنة Discreationary قد تستخدم لتحقيق استقرار الناتج والعمالة . وعلى العكس ، يدعى النقديون ان السياسة المرنة قد تكون غير محققة للاستقرار ، ومن ثم لا ينبغي أن تستخدم .

وبما أن النقديين غير مدركين للحاجة الى سياسة مرنة discreationary policy ويرون أنها قد لا تحقق الاستقرار ، فانهم يؤيدون الزيادات الثابتة في عرض النقود . وهم يدعون بأن هذا المنهج سوف يقلل التقلبات في الناتج والعمالة الى ادنى حد ممكن .

كينز والنقديون Keynes and the Monetarist

وبمرور السنوات ، وجد النقديون ان الكينزيين قد بخسوا understimate اهمية النقود والسياسة النقدية ، وغالوا overstimate في أهمية السياسة المالية .

وقد تحرك الكينزيون ـ تدريجيا ـ على مقربة من موقف النقديين فيما يتعلق بالسياسة ، أو على الأقل السياسة النقدية . وبالمثل ، تحقق الكينزيون من أن النقود تؤثر في الاقتصاد بطرق شتى ، وليس من خلال سعر الفائدة والاستثمار . وأيقنوا أيضاً ان الزيادة السريعة في عرض النقود قد تتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة ، إذا غير الناس توقعاتهم المتعلقة بالتضخم ، ولأن أسعار الفائدة قد تزيد كنتيجة للزيادة السريعة في عرض النقود فان كثيرا من الكينزيين يؤكد على أن أسعار الفائدة تعتبر مؤشرا ضئيل القيمة للسياسة النقدية . وعلى ذلك فانه بالنسبة لهذه الأمور يصبح الموقف الكينزي الحالي قريبا من موقف النقديين اكثر من أي وقت في الماضي . حقا قد توجد اختلافات ، ولكنها اختلافات في الدرجة . وعلى الرغم من ضيق شقة الاختلافات في أمور أخرى ، إلا أن الفجوة بين الكينزيين والنقديين حول سياسة الاستقرار مازالت واسعة الى حد كبير . فالكينزيون ينظرون الى السياسات النقدية والمالية المرنة باعتبارها جوهرية للحفاظ على العمالة الكاملة واستقرار الاسعار والنمو الاقتصادي . وعلى العكس ، يعتقد النقديون أن الاقتصاد يحقق توازنه ذاتيا وأن السياسة النقدية المرنة تعبث بالاستقرار . وبسبب أهمية هذه القضية فقد تناولناها بمزيد من التفصيل في الفصلين السابع عشر والثامن عشر

التوقعات الرشيدة Rational Expectations

تعتبر التوقعات على جانب كبير من الأهمية في الاقتصاد الكلي وفي علم الاقتصاد بصفة عامة . ولكي يزداد الأمر وضوحا ، فالمنشآت تستثمر في المعدات والمصانع الجديدة عندما تتوقع أن تكون مربحة . وبالمثل يزيد القطاع العائلي من استهلاكه عندما يحقق زيادات في الدخول ، ولكن مقادير هذه الزيادات يعتمد وبدرجة كبيرة ـ على ما إذا كانت الدخول الأعلى دائمة أو مؤقتة . وحتى وقت قريب ، اندمجت التوقعات في النماذج الاقتصادية آليا . وعلى سبيل المثال ، فقد افترض غالبا ان مستوى الأسعار المتوقعة هو المتوسط المرجح لمستويات الأسعار في الماضي ، مع اعطاء أوزان اكبر لمستويات الاسعار الحالية .

وقد انتقدت هذه الصيغة والصيغ المماثلة لأنها تجاهلت المعلومات التي قد تكون وثيقة الصلة بالموضوع ، والتي قد يتطلب أخذها في الاعتبار تنفيذ سياسات نقدية ومالية جديدة مثل امكانية تدهور بعض المحاصيل ، أو قيام الأوبك OPEC برفع أسعارها الى مستويات عالية أو احتمال قيام حرب . وقد أدى هذا النقد إلى صياغة نظرية التوقعات الرشيدة[٩] . ونحن نعني بالتوقعات الرشيدة تلك التوقعات التي تقوم على الاستخدام الكفء لكل المعلومات المتاحة ذات الصلة الوثيقة بالموضوع . ولا يعني هذا أن الأفراد لديهم بصيرة تامة ، فقد يرتكبون أخطاء قد تكون كبيرة ، إلا أنها أخطاء ليست منتظمة الحدوث ، وأنه ليس بامكان الأفراد ادخال تحسينات على توقعاتهم بناء على المعلومات المتوافرة لديهم .

ولكي نجعل هذا المفهوم عمليا ، فقد افترضنا أن هذه التوقعات هي نفسها التي أشير إليها في النظرية الاقتصادية السائدة فيما عدا عنصر العشوائية . ومن ثم ، فقد افترض أن الأفراد يؤدون دورهم كما لو كانوا يعلمون النظرية السائدة .

ولنظرية التوقعات الرشيدة ثلاثة تطبيقات هامة للاقتصاد الكلي[١٠] : الأول : ان النماذج القياسية econometric models ليست ذات نفع كبير في تقويم السياسات الاقتصادية البديلة . ففي نهاية الفصل العاشر ، رأينا أن صانعي السياسة ينبغي أن يكون لديهم تقديرات التغير في مستوى الاسعار والناتج والعمالة التي تحدث بسبب زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ١٠ بليون ريال . وقد استخدمت نماذج اقتصادية مختلفة للحصول على مثل هذه التغييرات . وبما أن كثيرا من هذه النماذج تحتوي على تفاصيل كثيرة ، وقدرت معالمها باستخدام فن احصائي رفيع المستوى ، فان هذه النماذج تساعد كثيرا في تقويم أثر البدائل المختلفة للسياسة .

ومع ذلك ، يرى أنصار نظرية التوقعات الرشيدة أن نفعها ـ في أحسن الأحوال ـ محدود لأن معلمات النماذج Parameters تتغير عند طرح سياسات جديدة . ويدعون بأن تصرفات القطاع العائلي والمنشآت تقوم ـ جزئيا ـ على السياسات النقدية والمالية المؤثرة في الفترة التي نحن بصددها .

وإذا طبقت سياسات جديدة ، فان القطاع العائلي والمنشآت سوف يتصرفون بطريقة مختلفة ، وبالتالي سوف تتغير معلمات النموذج Parameters .وبما أن تقدير آثار السياسات الجديدة يعتمد على المجموعة الأصلية للمعلمات (المقدرة) ، فان الآثار الفعلية قد تكون مختلفة تماما . ومن ثم فان النماذج القياسية لا تساعد كثيرا في اختيار السياسات المناسبة .

والتطبيق الثاني لنظرية التوقعات الرشيدة هو أنه لا يوجد تبادل Trade-off بين التضخم والبطالة . وقد نوقشت العلاقة بين التضخم والبطالة تفصيلا في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر ، ولكننا نناقشها هنا باختصار . وقد كان الاعتقاد السائد لسنوات ، أن المعدلات الأدنى للبطالة يمكن الوصول اليها على حساب المعدلات الأعلى للتضخم ، من خلال الزيادة السريعة في الطلب الكلي . وفي أواخر الستينات ، انتقد هذا الرأي من جانب عدد من الاقتصاديين الذين اعتقدوا بوجود تبادل في الفترة القصيرة وليس في الفترة الطويلة .

وقد ذهب انصار نظرية التوقعات الرشيدة بعيدا عندما قالوا بعدم وجود هذا التبادل حتى في الفترة القصيرة . وكانت حجتهم كما يلي: لنفترض أن الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) يطبق سياسة نقدية جديدة تستدعي مزيدا من الزيادات السريعة في عرض النقود . وحيث يتأكد العمال والمنشآت أن الزيادة في معدل نمو عرض النقود تشير الى معدل مرتفع للتضخم ، فان الأجور والأسعار لابد أن تتعدل في الحال (بافتراض المرونة في اطار التوقعات الرشيدة) . وبافتراض العمالة الكاملة ، فان الأجور النقدية والأسعار تزداد نسبيا ، تاركة الأجر الحقيقي ، وبالتالي معدل البطالة بدون تغير . وهكذا حتى على الرغم من تزايد معدل التضخم ، فان معدل البطالة يظل كما هو . ومن ثم لا توجد عملية التبادل بين التضخم والبطالة .

والتطبيق الثالث (وهو يرتبط بالثاني) هو أن السياسة المالية والنقدية المرنة لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . ولنفترض ـ مثلا ـ تزايد الانفاق الحكومي . وطبقا لنظرية التوقعات الرشيدة يتوقع القطاع العائلي والمنشآت آثارا لهذه الزيادة ،

فالأجور النقدية والأسعار سوف تزداد ، ولكن الناتج والعمالة سوف يبقيان على حالهما .

ويفترض أن هذا النوع من التحليل ، يصح بالنسبة للأنماط الأخرى من السياسة المالية وكذلك بالنسبة للسياسة النقدية .

ان الحقيقة المزعومة بأن الناتج والعمالة يعجزان عن التغير ، استجابة للتغيرات المتوقعة في السياسة المالية والسياسة النقدية أو الاثنين معا لا تعني أنهما ثابتان طول الوقت . فإذا كانت التغيرات غير متوقعة ، فان الناتج والعمالة يتغيران . وعلى سبيل المثال ، اذا كانت الزيادة في الانفاق الحكومي المذكور آنفا غير متوقعة ، فانها سوف تتسبب في تحقيق مستويات أعلى للناتج والعمالة ، وكذلك مستويات أعلى للأجور النقدية والأسعار .

وبالطبع ، ما أن يعلم القطاع العائلي والمنشآت بالتغيرات في السياسة ، حتى يتجه الناتج والعمالة الى العودة الى مستوياتهما التوازنية . وسوف يتغير الناتج والعمالة أيضا ، اذا تمرس الاقتصاد بصدمات معينة . ونعني بالصدمات shocks التغيرات غير المتوقعة في العرض الكلي أو الطلب الكلي . ولبيان ذلك تعتبر الزيادة الضخمة في أسعار البترول الخام التي حدثت عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤ صدمة عرض . وكما ناقشنا - في الفصل السادس عشر - تسبب الانخفاض في العرض الكلي في ارتفاع الأسعار وانخفاض الناتج والعمالة في الولايات المتحدة .

وبما أن الناتج والعمالة يتغيران تبعا للصدمات ، فانه من المغري جدا أن نقول أن صانعي السياسة ينبغي أن يستخدموا سياسة نقدية ومالية مرنة ليعادلوا آثار هذه الصدمات .

ومع ذلك ، فطبقا لنظريات التوقعات الرشيدة ، فان السياسة المرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار . وعلى سبيل المثال اذا تمرس الاقتصاد بانخفاض غير متوقع في الطلب الكلي ، فان الناتج والعمالة ينخفضان . وهب أن صانعي السياسة لديهم نفس المعلومات التي لدى الجمهور ، فان السياسة النقدية والمالية المرنة لا تؤدي غرضا نافعا ، لأن الأجور النقدية والأسعار سوف تتغيران الى ان يعود الناتج والعمالة الى مستوياتهما الأصلية ، حتى في غياب مثل هذه السياسات .

وعلاوة على ذلك ، فان تغيرات السياسة التي صممت لموازنة الصدمات قد تولد أخطاءا في التوقعات ، تؤدي بدورها الى تقلبات اكبر في الناتج والعمالة .

وهكذا يرى مؤيدو منهج التوقعات الرشيدة أن السياسات المالية والنقدية ينبغي أن

تصمم للتقليل ما أمكن من عدم التأكد uncertainty وهم يؤيدون ـ على سبيل المثال ـ زيادة عرض النقود بمعدل ثابت . ويستمر الجدل حول فضائل نظرية التوقعات الرشيدة ، فيرى أنصارها أن المنطق يفترض في أي مكان آخر في دراسة الاقتصاد . وعلاوة على ذلك فان للقطاع العائلي والمنشآت حوافز اقتصادية قوية للتنبؤ بدقة عن الأحوال الاقتصادية في المستقبل ، حيث أن رفاهيتهم الاقتصادية رهن بهذه المقدرة . ومن ثم سوف يحصلون على المعلومات ويستخدمونها بكفاءة . وأخيرا يدعى أنصار النظرية ، أن أية نظرية اخرى تعتبر وقتية adhoc وتشير إلى أن الأفراد يقعون في خطأ نظامي . ومن ثم فهم يرون منع استخدام مثل هذه النظريات .

ويقدم معارضو نظرية التوقعات الرشيدة ثلاثة انتقادات رئيسية : أولا : لاحظوا أنه إذا كان صانعوا السياسة لديهم من المعلومات اكثر مما لدى عامة الناس ، فانه يمكن استنباط السياسات التي سوف تغير الناتج والعمالة . ولنفترض توضيحا للأمر أن العامة كانوا يجهلون ماقامت به السلطات النقدية من زيادة معدل نمو عرض النقود . وبما أن الزيادات السريعة في عرض النقود تعتبر غير متوقعة ، فان الناتج والعمالة يزيدان .

وبالطبع ، اذا كانت وجهة نظر التوقعات الرشيدة صائبة ، فان الناتج والعمالة سوف يعودان الى مستوياتهما الأصلية بعد أن يعلم جمهور الناس بالسياسة الجديدة . ومن ثم تعتبر السياسة فعالة فقط اثناء عملية العلم بها التي قد تكون قصيرة العمر .

وفي حالة امتلاك صانعي السياسة مزيدا من المعلومات عن الاقتصاد ، فانه قد يكون من السهل بالنسبة لهم أن ينشروا المعلومات ويدعوا جمهور الناس لكي يتصرفوا بناء عليها بدلا من تطبيق سياسة جديدة .

ثانيا : والنقد الثاني لنظرية التوقعات الرشيدة يتعلق بافتراض مرونة الأجور والأسعار . فقد افترض ـ في ظل النظرية ـ أن الأسعار والأجور مرنة ولكن للأسباب التي ناقشناها في الفصل السابق ، قد تكون جامدة sticky . وبالتالي حتى إذا كانت التوقعات قد تشكلت على نحو رشيد ، فان الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي الى تغيرات في الناتج والعمالة .

ولنفترض على سبيل المثال أن الطلب الكلي قد تناقص . وبافتراض أن القطاع العائلي والمنشآت يتوقعان التغير ، فان الأجور النقدية والأسعار لابد أن تنخفض حتى تترك الناتج والعمالة دون تغير .

ولكن اذا كانت الأجور والأسعار جامدة ، فان الناتج والعمالة يتناقصان على عكس ما تقول به نظرية التوقعات الرشيدة.

ويدعي منتقدو النظرية أن الأجور النقدية والأسعار تتغيران ببطء فقط بمرور الوقت . ولذلك فهم يعتقدون أن السياسة المرنة يمكن أن تغير الناتج والعمالة على الأقل في الأجل القصير..

وقد رد أنصار النظرية محتجين بأن دور السياسة يكون محدودا مادام الاستخدام المتكرر للسياسة يؤدي الى تغيرات في أنواع العقود التي يتم التفاوض بشأنها .

ان آثار هذه التغيرات سوف تخفض أو تلغي مقدرةصانعي السياسةعلى تغيير مستويات التوازن للناتج والعمالة ، من خلال استخدام سياسة منظمة . وأخيرا يرى منتقدو نظرية التوقعات الرشيدة انها لا تستطيع أن تشرح الفترات الممتدة للبطالة التي نلاحظها أحيانا .
فاذا كانت التوقعات قد تشكلت على نحو رشيد ، وإذا كانت الأجور والأسعار مرنة فانهم يدعون أن الانحرافات عن المستويات التوازنية للناتج والعمالة لابد أن تكون قصيرة العمر . وبما أن التطبيق يبدو متعارضا مع التجربة الفعلية ، فان كثيرا من الناقدين يرفضون النظرية على هذا الأساس .

وردا على ذلك ، فقد أقام المؤيدون نظرياتهم عن الدورة التجارية على أساس التوقعات الرشيدة[١١] . وهذه النظريات قادرة على شرح حركات الناتج والعمالة .
وكما رأينا ، فان نظرية التوقعات المنطقية محل خلاف Controversail. وفي الوقت الحاضر ، فان أقلية ضئيلة من الاقتصاديين فقط هي التي تظهر تأييدها للنظرية . ومن ناحية أخرى ، فان التأييد يبدو متزايدا ، وبسبب تطبيقات النظرية بالنسبة لادارة السياسة ، فان حل الخلاف يعتبر أمرا هاما .

اقتصاديات جانب العرض Supply-Side Economics

لقد انتقدت الاقتصاديات الكينزية ـ في السنوات الأخيرة ـ بسبب اهمالها للعرض الكلي . وقد عرف منتقدوها باقتصاديي جانب العرض ، Supply-side economists ، الذين يرون أن أفضل طريق لتحسين الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة هو اتخاذ سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات .
ومن ثم فهم يؤيدون التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب التي يعتقدون أنها تقدم حافزا كبيرا للعمل والادخار والاستثمار .

وقد بنيت اقتصاديات جانب العرض على وجهة النظر القائلة بأن الضرائب تدق «اسفينا Wedge» بين الأثمان التي يجب أن يدفعها المشترون والأثمان التي يتقاضاها البائعون[١٢] .

وفيما يتعلق بسوق العمل ، فان الضريبة على الدخول والضمان الاجتماعي تشكل مثل هذا الاسفين ، ويتمثل أثر هذا الاسفين في تخفيض كل من مقدار العمل المطلوب ومقدار العمل المعروض .

ومع ارتفاع فئات الدخل الخاضع للضريبة الذي ينتج من التضخم والزيادة في عدد الأسر التي يعمل فيها الزوجان dual-worker households ، فانه من المألوف لهذه الأسر ان تواجه معدلات حدية للضريبة مقدارها ٤٠٪ أو يزيد ، وبسبب هذه المعدلات المرتفعة ، يعتقد اقتصاديو جانب العرض ان الأفراد لن يكون لديهم حافز على عمل أطول أو أصعب .

ويعتقد اقتصاديو جانب العرض أيضا ان المعدلات الحدية المرتفعة للضريبة تثبط الادخار و تشجع الاستهلاك .

ولنفرض أن فردا يفكر في إدخار الف دولار اضافية والتي يستطيع أن يقرضها بسعر فائدة ١٥٪ . ولنفترض - علاوة على ذلك - أن الفرد يواجه معدلا حديا للضريبة قدره ٤٠٪ ، وأن التضخم يحدث بمعدل ١٠٪ . ومع أن سعر الفائدة ١٥٪ ، إلا أن معدل العائد بعد الضريبة يعتبر ٩٪ فقط ، لأن ٤٠٪ من الدخل تصبح حقا للحكومة في صورة ضرائب . وإذا كان التضخم يحدث بمعدل ١٠٪ فان معدل العائد الحقيقي بعد الضريبة يعتبر سالبا - ١,٠٪ . وقد حصلنا عليه بطرح معدل التضخم من معدل العائد بعد الضريبة) ، وهو يدل على أن معدل العائد بعد الضريبة يعتبر غير كاف لتعويض هذا المدخر عن الانخفاض في القوة الشرائية لمدخراته . ويشير المثال السابق الى أن الفرد ليس لديه حافز للادخار . وفي الحقيقة فإن لديه بالفعل حافزا لأن يقترض . ولنفرض أن هذا الفرد يقترض ١٠٠٠ دولار بسعر فائدة ١٥٪ ليشتري - مثلا - بعض الاثاثات . وبما أنه في شريحة ضريبية ٤٠٪ ، وأن مدفوعات الفائدة تعفي من الضريبة فان معدل الفائدة بعد الضريبة يكون ٩٪ فقط . فاذا زادت أسعار الاثاثات بنفس المعدل (١٠٪) الذي تزيد به الأسعار بشكل عام ، فسوف يكون لدى الفرد الحافز على الاقتراض وشراء الأثاثات في الحال .

وعلى ذلك فان المثال يشير الى أن الفرد يكون لديه الحافز للاستهلاك وليس للادخار . ويشير أيضا الى أن المعدلات الحدية المرتفعة للضريبة تدل على انخفاض معدلات العائد على الادخار بعد الضريبة . وعلى هذا ، فان انخفاض المعدلات الحدية للضريبة تزيد دوافع الادخار لدى الأفراد .

وفيما يتعلق بالاستثمار ، فان الملاك الفرديين والشركات سوف يكون لديهم حافز اكبر للاستثمار في المصانع والادوات الجديدة ، اذا انخفضت معدلات الضرائب على الدخل الشخصي . وكما ناقشنا في الفصل السادس اذا لاقت الشركات معاملة ضريبية تفضيلية ، فلابد أن يكون لديها ايضا حافز اكبر على الاستثمار .

وقد ناقشنا في الفصل السابع عشر السياسات الضريبية المختلفة التي صممت لزيادة الاستثمار .

ان آثار الانخفاض في معدلات الضريبة الشخصية ، وتأثيرها على العرض الكلي يمكن تحليلها طبقا لنموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي الذي سبق عرضه في الفصل العاشر. فاذا كانت التخفيضات الضريبية تؤدي الى زيادة في عرض العمل ، فان العرض الكلي للسلع والخدمات يتزايد (انظر شكل (١٠ـ١٧) و (١٠ـ١٨) .واذا تزايد الادخار كنتيجة للزيادة في معدل العائد بعد دفع الضريبة فان أسعار الفائدة تهبط ، وبذلك يزيد الاستثمار . وإذا كان قطاع الأعمال يلقى معاملة ضريبية تفضيلية اكثر ، فان الاستثمار لابد أن يتزايد أيضا لهذا السبب . ومع الزيادة في الاستثمار ، لابد أن يتزايد رصيد رأس المال القومي وبمعدل أسرع . وعلاوة على ذلك ، فانه عندما يزيد رصيد رأس المال فان الطلب على العمل لابد أن يزيد . وكلا التغيرين يؤدي الى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات .

وتؤدي الاثار المشتركة للزيادة في عرض العمل ورصيد رأس المال والطلب على العمل الى انتقال منحني العرض الكلي من AS_0 الى AS_1 في الشكل رقم (١١- ١).

واذا تسببت التخفيضات الضريبية في عمل وادخار واستثمار اكثر ، فان العرض الكلي للسلع والخدمات سوف يزيد ، وبذلك يتزايد الناتج القومي . ويتوقف الأثر على مستوى الأسعار على الأثر على الطلب الكلي . فاذا ظل الأخير ثابتا أو تزايد بمقدار أقل من الزيادة في العرض الكلي ، فان النتيجة هي انخفاض مستوى الأسعار . ولكن اذا تزايد الطلب الكلي بمقدار اكبر ، فان مستوى الاسعار لابد أن يزيد .

وإذا ظل الطلب* الكلي ـ في الشكل رقم (١١ـ١) عند AD_0 فان مستوى الاسعار يهبط الى P_1 . واذا تزايد الى AD_2 ، فان مستوى الأسعار يرتفع الى P_2 .

ويرى منتقدو نظرية جانب العرض أن الزيادة في الطلب الكلي ـ على الأقل في الفترة القصيرة ـ سوف تكون أكبر من الزيادة في العرض الكلي مما يولد أسعارا أعلى . وقد بني هذا الرأي ـ في الغالب ـ على الرأي القائل بأن القطاع العائلي سوف ينفق معظم الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه ، وبذلك يتسبب في زيادة اكبر في الطلب الكلي .

ويسلم كثير من اقتصاديي جانب العرض ـ ان لم يكن معظمهم ـ بصحة هذا الرأي ويؤكدون على أنه لابد من خفض الانفاق الحكومي ، ولابد من اتباع سياسة نقدية ذات اتجاه توسعي اقل لتقييد الطلب الكلي . وسوف نعود الى هذا الرأي فيما بعد .

انتقادات Criticisms

وقبل أن ننتقل الى البرنامج الاقتصادي للرئيس ريجان (الذي ينظر اليه على أنه برنامج جانب عرض) دعنا نتناول بعض الانتقادات التي صوبت الى نظرية جانب العرض .

ويقدم المعارضون ثلاثة انتقادات رئيسية :

أولها : يدعي المعارضون أنه حتى لو حدث انخفاض كبير نسبيا في معدلات الضريبة ، فان الزيادات في عرض العمل والادخار والاستثمار سوف تكون متواضعة جدا ، خاصة في الفترة القصيرة .

ثانيا : وحتى اذا تزايد العرض الكلي ، فان الطلب الكلي سوف يزيد بمعدل أسرع ، وبذلك يتسبب في ارتفاع معدل التضخم وليس في انخفاضه .

ثالثا : واذا استخدمت سياسة نقدية تقييدية لتخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي ، فان أسعار الفائدة الأعلى تثبط الاستثمار .

ونتناول كل واحد من هذه الانتقادات تباعا .

فالانتقاد الأول يتعلق بأثر التغيرات في الهيكل الضريبي على عرض العمل والادخار والاستثمار . وفيما يخص عرض العمل ، فان كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون أن مقدار العمل المعروض لا يستجيب للتغيرات في الأجر الحقيقي بعد اقتطاع الضريبة . ونظريا يمكن القول ان اثري الاحلال والدخل للزيادة في الأجر الحقيقي بعد دفع الضريبة يميلان الى التعادل ، وفيما يتعلق بالانخفاض في معدلات الضريبة فان الأجر الحقيقي بعد الضريبة يرتفع ، ويصبح وقت الفراغ اكثر تكلفة ومن ثم يميل العمال الى احلال العمل محل وقت الفراغ ، فيزيد مقدار العمل المعروض .

ومن ناحية أخرى ، فانه مع ارتفاع الأجر الحقيقي بعد دفع الضريبة يحقق العمال دخولا أعلى . ومن ثم يستطيعون الحصول على مزيد من وقت الفراغ . ولذلك فانهم قد يعملون أقل ، فينخفض مقدار العمل المعروض .

وبما أن الانخفاض في معدلات الضرائب يمكن أن يؤدي ـ نظريا ـ اما الى زيادة أو انخفاض كمية العمل المعروض ، فان طبيعة العلاقة ينبغي أن تحدد تطبيقيا عن طريق البحوث الميدانية .

وحتى وقت قريب ، تبين على نطاق كبير أن كمية العمل المعروض من جانب الشباب الذكور لا تستجيب للتغيرات في الأجور الحقيقية بعد دفع الضريبة . ولكن هذا المقدار من العمل المعروض عن طريق الاناث المتزوجات يعتبر اكثر استجابة[١٣] . ومع ذلك فقد وجد جيري هوسمان J.A. Husman ـ في الوقت الحاضر ـ أن الرجال المتزوجين (الذين يقعون في فئات العمر مابين ٢٥ الى ٥٥ سنة) يستجيبون أيضا للتغيرات في الأجور الحقيقية بعد دفع الضريبة[١٤] . وقد خلص أيضا الى ان احلال الضرائب النسبية محل الضرائب التصاعدية على الدخل ، تؤدي الى زيادة هامة في مقدار العمل المعروض .

وبينما يعتبر دليل هوسمان غير قاطع فيما يتعلق بهذه القضية المعقدة ، الا انه يشير الى ان مقدار العمل المعروض بواسطة الذكور أكثر استجابة للتغيرات في معدلات الضريبة عما نظن . وهذه القرينة الجديدة فيما يتعلق بالذكور ، بالاضافة الى الأهمية المتزايدة للاناث في قوة العمل تدعم الزعم القائل بأن كمية العمل المعروض تستجيب ايجابيا للزيادة في الأجر الحقيقي بعد دفع الضريبة .

وكما ناقشنا في الفصل الخامس ، فان العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة علاقة غامضة . وقد وجد بوسكين Boskin ونفر آخر من الاقتصاديين الدليل على قيام علاقة ايجابية بين الادخار ومعدل العائد الحقيقي المتوقع بعد دفع الضريبة ، بينما وجد آخرون دليلا عكسيا .

وبسبب الصعوبات في قياس كل من الادخار ومعدل العائد الحقيقي المتوقع بعد الضريبة ، فانه لا يمكن التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة .

ومن ثم فاننا لا يمكن أن نتأكد من أن الانخفاض في المعدلات الحدية للضريبة لابد وأن تؤدي الى زيادة هامة في الادخار من خلال تأثيرها على المعدل الحقيقي للعائد .

أما العلاقة بين الاستثمار وتكاليف خدمات رأس المال التي تعكس كلا من أسعار الفائدة والمعاملة الضريبية للدخل في قطاع الأعمال فقد نوقشت في الفصل السادس .

وخلاصتها أن تكاليف رأس المال تعتبر محددا هاما لرصيد رأس المال المرغوب وبالتالي الاستثمار .

وبناء عليه ، فان مزيدا من المعاملة الضريبية التفضيلية لدخول قطاع الأعمال لابد أن ينتج عنها ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي . ومع ذلك ينبغي أن نتأكد من أنه حتى لو انخفضت تكاليف رأس المال ، فان الزيادة في رصيد رأس المال لا تحدث في الحال . فهي تأخذ وقتا تتمكن فيه المنشآت من تعديل خططها ، والحصول على أدوات جديدة وبناء مصانع جديدة . وعلاوة على ذلك ، اذا واجه الاقتصاد ركودا ، فان معظم المنشآت سوف يكون لديها طاقات فائضة الى حد أن السياسات الجديدة قد لا تمارس تأثيرا كبيرا حتى يتجسن الاقتصاد .

ولنلخص مايتعلق بالانتقاد الأول ، وهو أن التخفيضات في المعدلات الضريبية الحدية تقدم حوافز اكبر للعمل ، ولكن تأثيرها على الادخار يكون أقل يقينا . فاذا تغير النظام الضريبي حتى يعطي مزيدا من المعاملة الضريبية التفضيلية للدخل في قطاع الأعمال فان الاستثمار لابد أن يزيد ، ولكن المرء لا يملك أن يتوقع زيادة مفاجئة في رصيد رأس المال في الفترة القصيرة . وخلاصة القول ، ان التخفيضات في معدلات الضريبة لها تأثير طيب على الاقتصاد ، على الرغم من تواضع تأثيرها في الفترة القصيرة . وحتى اذا كان المنتقدون الكينزيون يسلمون بأن العرض الكلي يزداد الا انهم مؤمنون بأن هذه الزيادة لابد أن تضيع مع الزيادة المصاحبة في الطلب الكلي . ويدعون بأن القطاع العائلي سوف يستهلك معظم الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه ، بسبب الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية التي لابد وأن تزيد الطلب الكلي زيادة هامة . وحتى زيادات الاستثمار لابد أن تؤدي أيضا الى ارتفاع مستوى الطلب الكلي . وهم يرون أن هذه الزيادات في الطلب الكلي سوف تتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار وليس في انخفاضه .

وبالطبع ، فان أنصار جانب العرض اكثر تفاؤلا بأثر سياساتهم على الادخار والعرض الكلي . ويعتقد بعضهم أن التخفيضات الضريبية سوف تتسبب في ارتفاع كبير لمستوى النشاط الاقتصادي الذي يخلق بدوره مزيدا من الزيادة المقابلة في الايرادات الضريبية . وسوف تساعد هذه الزيادة الصافية في الايرادات الضريبية على التخفيف من الضغوط التضخمية على الاقتصاد . وسوف نناقش هذه الفكرة فيما بعد . وقد استجاب بعض أنصار جانب العرض للرأي القائل بأن آثار الزيادة في الاستهلاك والاستثمار يمكن معادلتها بآثار انخفاض الانفاق الحكومي والمعدل المنخفض للزيادة في عرض النقود .

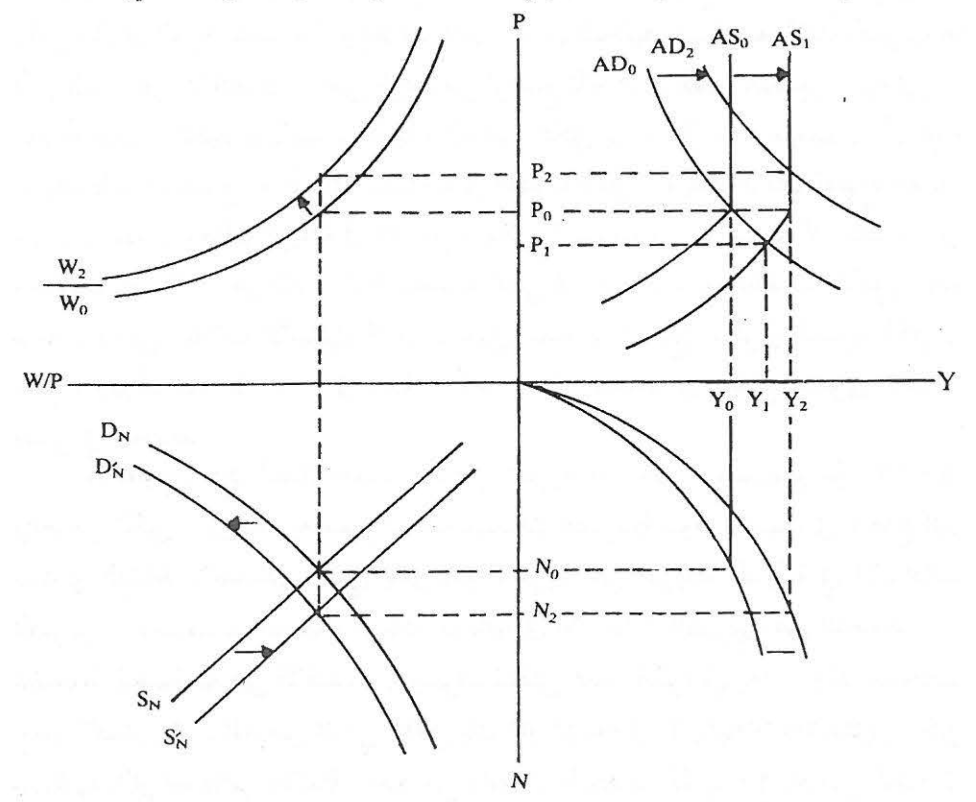
واذا كانت التخفيضات الضرورية في الانفاق الحكومي في المتناول ، فان فكرتهم تعتبر صائبة . ومع ذلك ، فانه لاسباب سياسية قد لا ينخفض الانفاق الحكومي .

ومن ثم لن يعول كثيرا على وضع سياسة نقدية انكماشية للاحتفاظ بالطلب الكلي تحت السيطرة .

واذا لم تحدث التخفيضات الضرورية في الانفاق الحكومي وطبقت سياسة نقدية انكماشية ، فان الأثر الصافي هو وجود أسعار أعلى للفائدة . ومع انخفاض الضريبة والانخفاض الصغير نسبيا في الانفاق الحكومي تكون السياسة المالية سياسة توسعية . ومن ناحية اخرى تكون السياسة النقدية سياسة انكماشية . وكلا السياستين تشيران الى ارتفاع أسعار الفائدة على الأقل في الفترة القصيرة ، وبالتالي سوف يقل الاستثمار . واذا اتبع منهج جانب العرض ، فان كثيرا من الكينزيين يعتقدون أن الاقتصاد سوف يركد بسبب الأسعار الأعلى للفائدة .

شكل رقم (١١-١)

تأثيرات جانب العرض للانخفاض في معدلات الضرائب على الدخل الشخصي



ويرد أنصار جانب العرض على ذلك بانه اذا طبق برنامجهم فان التضخم لابد أن ينخفض وبذلك تنخفض أسعار الفائدة . ويؤمن كثير منهم بأن أسعار الفائدة سوف تنخفض سريعا إلا أن الناس سوف يتحققون من أن الادارة والبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) يتعهدان بتصميم السياسات التي تؤدي الى تخفيض التضخم ، وطبقا لذلك يعدلون توقعاتهم . ولكي يتحقق انخفاض أسعار الفائدة سريعا يؤيد بعض أنصار جانب العرض العودة الى قاعدة الذهب ، وهي امكانية نناقشها بعد ان نتناول البرنامج الاقتصادي للرئيس ريجان .

البرنامج الاقتصادي للرئيس ريجان President Regan's Economic Program

في مرحلة مبكرة من حكمه ، أعلن الرئيس ريجان برنامجا اقتصاديا من أربع نقاط وهي : تخفيض معدلات الضرائب ، وتخفيض الانفاق الحكومي وتشجيع القيود النقدية وتخفيف الاعباء القانونية والتنظيمية على قطاع الأعمال[١٥] . وقد زعمت الحكومة أنها اذا طبقت فانها تؤدي الى ارتفاع مستويات الناتج والعمالة وانخفاض معدل التضخم .

وقد صدر في عام ١٩٨١ قانون الانعاش الاقتصادي ERA * كجزء من البرنامج ، وقد قدم هذا القانون تغييرات جوهرية في قوانين الضرائب القومية . فقد انخفضت معدلات الضرائب على الدخول الشخصية بمعدل ٢٥٪ مع تخفيض ٥٪ في اكتوبر ١٩٨١ ، وتخفيضات متعاقبة قدرها ١٠٪ في ١ يوليو ١٩٨٢ وفي ١ يوليو ١٩٨٣ . وقد انخفض الحد الأقصى لمعدل الضريبة على الدخل الشخصي من ٧٠٪ الى ٥٠٪ في أول يناير ١٩٨٢ . وقد كان لهذا التخفيض أثره في تخفيض المعدل الأقصى على المكاسب الرأسمالية من ٢٨٪ الى ٢٠٪ . وقد صممت هذه التخفيضات لكي تزيد الحوافز على العمل والادخار والاستثمار . وقد احتوى القانون على تدابير اخرى استهدفت نفس الغرض . وعلى سبيل المثال في أول يناير ١٩٨٢ أصبح بامكان أي عامل أن يستثمر حتى ٢٠٠٠ دولار سنويا في خطة معاشات التقاعد الشخصية التي أطلق عليها «حساب التقاعد الفردي» Individual Retrirement Account (IRA). ولا تدفع أية ضرائب على هذه المساهمات أو على الفائدة التي تحققها حتى يبدأ الفرد في سحب أموال من الخطة . ويوضح القانون أيضا أن ضرائب الدخل الشخصي سوف تربط بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) بدءا من عام ١٩٨٥ . وطبقا لهذا الشرط ، فان فئات الدخل الخاضعة للضريبة والاعفاءات الشخصية والاقتطاعات المختلفة سوف تتعدل كل سنة لتأخذ

---

* (The Economic Recovery Act)

التضخم في الحسبان . وبالتالي فان دافعي الضرائب الذين يحصلون على زيادات في الأجور تجاري التضخم سوف يكون لديهم مدفوعات ضريبية حقيقية ثابتة.ويحتوي قانون الانعاش الاقتصادي أيضا على عدد من التدابير المواتية لقطاع الأعمال . وبالرجوع الى أول يناير ١٩٨١ ، نجد أن جداول الاهلاك في قطاع الأعمال قد بسطت وأعيد تصميمها لتعجل من تخفيض القيمة المقدرة للاستثمار في المصانع والادوات .

وبالاضافة الى ذلك ، فان المنشآت حصلت على ٦٪ من ضرائب الاستثمار لحساب شراء السيارات الجديدة وعربات النقل الصغيرة وأدوات البحث و ١٠٪ لحساب الأدوات الأخرى . وهذه التغيرات تقلل من تكلفة رأس المال وبذلك تقدم حافزاً للمنشآت للاستثمار في المصانع والأدوات الجديدة . وعلاوة على هذا ، فقد خفضت معدلات الضرائب على أرباح الشركات بالنسبة للشركات التي تقل أرباحها عن ٥٠٠٠٠ دولار . وقد استفاد الملاك الفرديون والشركات من التخفيض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية[١٦] .

وينظر الى برنامج ريجان على أنه برنامج جانب عرض Supply-side program ومن ثم فقد انتقد للأسباب المذكورة سابقا وهي باختصار :

(١) ان الحوافز قد تكون قليلة وقد لا يكون هناك أثر على عرض العمل والادخار والاستثمار .

(٢) ان الطلب الكلي قد يزيد بمعدل أسرع من العرض الكلي متسببا في ارتفاع معدل التضخم .

(٣) وفي حالة غياب تخفيضات كبيرة في الانفاق الحكومي ، فان توليفة السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية سوف تتمخض عن ارتفاع أسعار الفائدة التي لابد وأن تثبط الاستثمار .

وبالاضافة الى ذلك فقد انتقد برنامج ريجان بسبب أثره على توزيع الدخل . وفيما يتعلق بالانفاق الحكومي،فان ثمة اقتراحا بزيادة النفقات على الدفاع القومي وتخفيض النفقات الأخرى بما فيها تلك المتعلقة بكثير من البرامج الاجتماعية . وبسبب الزيادة في نفقات الدفاع ، فان البرامج الاجتماعية لابد أن تنخفض أكثر حتى يتحقق انخفاض صاف في الانفاق الحكومي (وبالفعل فان المقترح يساعد على بطء معدل الزيادة في الانفاق الحكومي وان كان لا يخفضه بشكل مطلق) .

وفيما يخص تخفيضات الضرائب على الدخول الشخصية ، فان التخفيضات تتضمن تخفيضات نسبية في معدلات الضريبة . لذلك فان أصحاب الدخول المرتفعة يستفيدون اكثر . وعلى سبيل المثال فان أسرة تتكون من عامل واحد وزوجة وطفلين تكسب ٢٥٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٢ سوف تدفع ٦٨٣ دولاراً أقل في عام ١٩٨٤ . ولكن أسرة مماثلة تكسب ١٠٠٠٠٠ دولار سنويا سوف تدفع ٥٨٢٢ دولارا أقل .

وقد بذلت محاولات مختلفة في الكونجرس للحد من التخفيضات الضريبية واعادة بنائها لتعطي مزيدا من الانصاف لاصحاب المستويات الأدنى للدخل .

وبالطبع ، فان أنصار جانب العرض يعتقدون بأن التخفيضات الكبيرة في المعدلات الحدية للضرائب تعتبر ضرورية لتقديم حوافز للعمل والادخار والاستثمار وأن الزيادات التي تحدث في الناتج والعمالة أو الانخفاض الذي يحدث في معدل التضخم سوف يفيد المجتمع كله .

ويدعي أعضاء الحكومة بأنه ـ في عالم يسوده الاضطراب ـ ينبغي ألا نبخل بشيء للانفاق على الدفاع القومي . ويدعون أيضا ان البرامج الاجتماعية من أجل «المعوزين حقا» لابد أن تبقى .

العودة إلى قاعدة الذهب Restoration of TheGold Standard

يؤيد عدد من اقتصاديي جانب العرض العودة الى قاعدة الذهب . وقاعدة الذهب ـ أساسا ـ هي تعهد من جانب الحكومة بتثبيت سعر عملتها على أساس مقدار معين من الذهب . وتحافظ الحكومة على السعر الثابت عن طريق شراء أو بيع الذهب إلى أي أحد عند هذا السعر . وعلى سبيل المثال ، حافظت الولايات المتحدة على سعر الذهب عند ٢٠,٦٧ دولاراً للأونصه خلال الفترة (١٨٣٤-١٩٣٣) باستثناء الفترة ١٨٦١ ـ ١٨٧٨ .

فاذا عادت الولايات المتحدة الى قاعدة الذهب ، فان انصار نظرية جانب العرض يدعون بأن العودة سوف تضع حدا للتوقعات التضخمية وتعيد الثقة في الدولار ، اذ ان الأفراد سوف يعلمون أن الدولارات يمكن استبدالها بالذهب عند السعر الثابت . ونتيجة لذلك ينخفض التضخم وأسعار الفائدة بحدة . وتؤدي أسعار الفائدة الأدنى الى تنشيط حركة الاستثمار وتضمن نموا اقتصاديا سريعا . وتؤدي أسعار الفائدة الأدنى أيضا ، الى خفض كبير في تكلفة الحكومة الاتحادية لخدمة الدين القومي . وعلاوة على ذلك فانه نظرا لأن مقدرة المصرف المركزي على زيادة عرض النقود سوف تكون مقيدة بعرض الذهب

فانه يكون من الصعوبة بمكان بالنسبة للحكومة أن تلجأ الى احداث عجز في الموازنة العامة .

ويرى اقتصاديون آخرون أن النتائج نفسها يمكن الحصول عليها بسهولة اكبر كثيرا بالزام المصرف المركزي بزيادة عرض النقود بمعدل بطيء وثابت .

ويزعم أنصار جانب العرض ـ ردا على ذلك ـ بأن البنك المركزي اما أن يكون غير قادر أو يفتقر الى الرغبة في القيام بهذا لفترات زمنية طويلة.وعلاوة على ذلك يعتقدون بانه من غير الممكن أن نعرف عرض النقود بسبب اختراع أدوات نقدية وائتمانية جديدة لتؤدي دور النقود . ومن ثم فهم يزعمون بأن النقود لا يمكن تعريفها ومع ذلك يمكن تنظيمها فقط . وينكر الاقتصاديون الآخرون هذه المزاعم .

ويوجد كثير من الاعتراضات على العودة الى قاعدة الذهب . ولكن قبل أن نناقشها دعنا نقارن أداء الاقتصاد الامريكي اثناء الفترة من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ ، حيث كانت قاعدة الذهب في ذروة النجاح،بادائه اثناء فترة مابعد الحرب العالمية الثانية[١٧] . وقد تميزت الفترة الأولى باستقرار طويل الأجل في الأسعار . وعلى العكس ، تميزت الفترة الثانية بالتضخم . وقد اظهر مستوى الأسعار قدرا اكبر من عدم الاستقرار من سنة الى اخرى خلال الفترة ١٨٨٠ ـ ١٩١٣ . وبالمثل تميزت الفترة الاسبق بقدر اكبر من عدم الاستقرار في الانتاج . ومما يدعو للدهشة أن عرض النقود قد اتسم بقدر أعظم من عدم الاستقرار في الفترة الأولى . وكان معدل البطالة أعلى كذلك حيث بلغ ٦,٨٪ خلال الفترة ١٨٨٠ ـ ١٩١٣ وكان المعدل المناظر ٥٪ خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية .

وتشير البيانات أيضا الى ان نصيب الفرد من الدخل الحقيقي قد نما الى حد ما في السبعينات ـ وهي العقد المشؤوم بالنسبة لأداء الاقتصاد الأمريكي الحديث ـ بمعدل أسرع منه خلال الفترة التي سبقت عام ١٩١٤ . وعلى هذا فانه على الرغم من الاستقرار الطويل الأجل في الأسعار في الفترة ١٨٨٠ ـ ١٩١٤ فإنها لم تتميز بأداء نموذجي للاقتصاد الأمريكي . وسوف نتناول ـ باختصار ـ الاعتراضات المختلفة على قاعدة الذهب :

أولا : اذا فقد بلد ما الذهب لسبب أو لآخر ، فان عرض النقود ينخفض . ونظرا لأن الأجور النقدية والأسعار تعتبر غير مرنة ، فان الناتج والعمالة سوف ينخفضان . ولكي تحول البلدان دون ذلك ، فقد انحرفت في الماضي عن أنظمة قاعدة الذهب (بما في ذلك هجر القاعدة) ونظمت سياسات لحماية الاقتصاد من الركود .

ان التقيد بقاعدة الذهب يمنع أيضا أو يضع حدا لاستخدام سياسة نقدية مرنة قد تكون أو لا تكون مرغوبة . ويوجد مشكلات فنية مختلفة في العودة الى قاعدة الذهب . فاذا كانت أسعار الذهب جد عالية ، فان كميات ضخمة من الذهب سوف تتحرك نحو هذا البلد . وطبقا لذلك لابد أن يزداد عرض النقود . اما اذا كانت الأسعار جد منخفضة ، فلابد أن يحدث العكس . وسوف يكون صعبا أو مستحيلا أيضا على الولايات المتحدة أن تعود الى قاعدة الذهب بدون أن يفعل ذلك شركاؤها الرئيسيون في التجارة الدولية . وحتى الان لم تظهر مثل هذه الرغبة .

وبالطبع اذا ثبتت البلدان المختلفة عملاتها على أساس الذهب . فان ذلك سوف يكون نهاية أسعار الصرف المرنة (تناقش في الفصل السادس عشر) وعلى الرغم من العيوب المحيطة بأسعار الصرف المرنة الا أنها عملت بشكل معقول ، وتكيفت على سبيل المثال مع التحويلات الضخمة للثروة الناتجة عن صدمات الأوبك OPEC الناجحة .

وثمة عيب آخر وهو أن عرض الذهب قد لا يزيد بسرعة تكفي لتقديم نقود كافية لعملية النمو الاقتصادي . وفي مواجهة عدم كفاية النمو في عرض النقود ، فان الأجور النقدية والأسعار لابد أن تنخفض ولكنها اذا كانت غير مرنة ، فان النتيجة هي ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو .

وأخيرا ، فان العودة الى قاعدة الذهب تعتبر مخاطرة لأن المنتجين الرئيسيين للذهب وهما جنوب أفريقيا والاتحاد السوفييتي قد يبرهنان على انهما لا يمكن الاعتماد عليهما . فأفريقيا الجنوبية تعتبر غير مستقرة بسبب الاضطرابات والتمييز العنصري . أما الاتحاد السوفييتي فلديه فرص اكبر لبث الفوضى في النظام الاقتصادي العالمي في ظل قاعدة الذهب . وبسبب الاداء الضعيف للاقتصاد الامريكي في الفترة التي شهدت ازدهار قاعدة الذهب ، والاعتراضات الكثيرة عليها ، فان العودة الى قاعدة الذهب تعتبر أمرا غير مرغوب ، ولا يؤيد كل أنصار جانب العرض ذلك . واذا كان للاقتصاد أن يواجه تضخما أقل ، فان اقتصاديي جانب العرض يوافقون على أن عرض النقود القومي يجب أن ينمو بسرعة أقل . وكما اكد النقديون فان هذا يمكن تحقيقه بدون العودة الى قاعدة الذهب .

منحني لافر The Laffer Curve

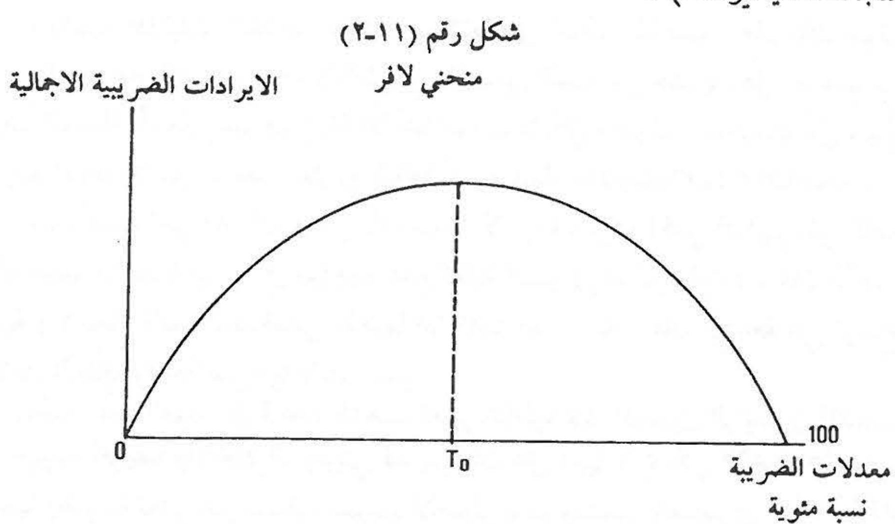
وثمة وجهة نظر أخرى أيدها بعض أنصار جانب العرض تتعلق بأثر خفض معدلات الضريبة على حصيلتها . ووجهة النظر التقليدية هي أن الانخفاض في معدلات الضرائب ، ولتكن الضرائب الشخصية سوف تخفض الايرادات الضريبية . ومع ذلك

فان آرثر لافر وآخرين يرون أن التخفيض قد يرفع بالفعل حجم الايرادات الضريبية عن طريق تقديم الحوافز التي تؤدي الى مستويات أعلى من النشاط الاقتصادي[١٨] . ويمكن توضيح هذا الرأي طبقا لمنحنى لافر .

وهو يصور العلاقة بين الايرادات الضريبية الاجمالية ومعدلات الضريبة . فاذا صورنا الايرادات الضريبية الاجمالية على المحور الرأسي ومعدلات الضريبة على المحور الأفقي ، فاننا نحصل على العلاقة الموضحة في الشكل رقم (١١-٢) (وقد رسم المنحني متجانسا للتيسير فقط) .

شكل رقم (١١-٢)

منحني لافر



وعند معدل الضريبة صفر لا توجد ايرادات ضريبية ، ومن ثم يبدأ المنحني من نقطة الأصل . ومع معدل الضريبة ١٠٠٪ فان الافراد يفقدون الحافز على الانخراط في النشاط الاقتصادي حيث تصير مكافآتهم بالكامل حقا للحكومة . ومن ثم تعود الايرادات الضريبية مرة أخرى الى الصفر ، وبذلك ينتهي المنحني عند المحور الأفقي .

وفيما بين معدلات الضريبة صفر٪ و ١٠٠٪ يأخذ المنحني شكل حرف U مقلوبا ، مشيراً الى أن الايرادات الضريبية ترتفع عندما تزيد معدلات الضريبة حتى مدى معين (الى معدل الضريبة t_0) ثم تأخذ في الانخفاض . وفي المسافة من صفر الى t_0 فان اثر الزيادة في معدلات الضريبة يهيمن على اثر غياب الحافز ومن t_0 الى ١٠٠ يصبح العكس هو الصحيح . ومن ثم فانه عند معدلات ضريبية اكبر من t_0 فان زيادة الضريبة تخفض بالفعل من الايرادات الضريبية ، وهي تدل على أن الطريق المناسب لزيادة الايرادات الضريبية هو تخفيض معدلات الضريبة .

ولقد عارض رجال السياسة على مدار الزمن تخفيض معدلات الضريبة بشكل جوهري لأنه كان من المعتقد بأن الايرادات الضريبية سوف تنخفض ، وبذلك تخلق عجزا اكبر في الموازنة .

وبناء على منحني لافر يرى بعض أنصار جانب العرض أنه يمكن خفض المعدلات الضريبية بدون خسارة في الايرادات الضريبية . فاذا كانوا على صواب ، فان واحدا من أخطر الاعتراضات على التخفيضات الضريبية يختفي .

ولا يقبل عدد قليل من الاقتصاديين بالفكرة القائلة بأنه عند المعدلات الضريبية المرتفعة بدرجة كافية (اكبر من t_0) فان التخفيض الضريبي سوف يزيد الايرادات الضريبية . ومع ذلك ، فان اغلب الاقتصاديين ينكرون أن معدلات الضريبة السائدة تعتبر مرتفعة الى هذا الحد . ولذلك فهم يعتقدون بأن التخفيضات الضريبية سوف تخفض الايرادات الضريبة، وانه إذا لم يصاحبها تخفيضات في الانفاق الحكومي فسوف تقود الى عجز اكبر في الموازنة . ومع ذلك ، فانه في المدى الذي توفر فيه التخميضات الضريبية حوافز للعمل والادخار والاستثمار ، فان الخسارة في الايرادات الضريبية سوف تكون عند الحد الأدنى . وفي المدى الذي ينتقل فيه الناس من نشاط معفى ضريبيا الى أنشطة أخرى ، فان الايرادات الضريبية سوف تزيد . وبالمثل اذا تسببت التخفيضات الضريبية في ظهور جزء من الاقتصاد الخفي ، فان الايرادات الضريبية تنمو ايضا .

ويظل الأثر الصافي لهذه التغيرات هو الانخفاض في الايرادات الضريبية ، على الأقل في الفترة القصيرة . ولكن هذه الخسارة قد تكون اقل مما هو متوقع .

وكما أشرنا سابقا ، فانه ليس كل اقتصاديي جانب العرض مؤمنين بأن معدلات الضرائب المنخفضة سوف تتسبب في زيادة الايرادات الضريبية . وبما أن حكومة ريجان تنبأت بعجز كبير ، فان ثمة تأييدا حكوميا قليلا لهذا الرأي .

ونتناول في الفصل السابع عشر أثار العجز والدين الحكومي الكبير المتنامي على الاقتصاد .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

تناولنا ـ في هذا الفصل ـ نظرية تحديد الدخل من ثلاث وجهات نظر مختلفة ، النقديون والتوقعات الرشيدة وجانب العرض.وعلى الرغم من أن هذه المناهج ليس بينها اتفاق ، فإن هناك اتفاقا على أن صانعي السياسة لايجب أن يحاولوا الرد على الحركات

القصيرة الأجل في الناتج والعمالة ، من خلال استخدام سياسة نقدية ومالية مرنة . وكما ناقشنا مؤخرا في هذا الفصل ، فان هذا الرأي نقيض لما يعتقده معظم الكينـزيين . وبسبب أهمية هذه القضية ، فاننا سوف نعود اليها في الفصول الأخيرة . وبسبب التأييد الذي لاقته أيضا المناهج الأخرى ، فاننا سوف نشير اليها في الفصول القادمة .

الحواشي Notes

(١) لا يتفق النقديون فيما بينهم على كثير من القضايا . ولكي نحتفظ بسهولة المناقشة ، فاننا سوف نركز على آراء ميلتون فريدمان . انظر بالنسبة للعرض والمراجع :
Howard R. Vane and John L. Thompson. Monetarism: Theory Evidence, and policy (New York: Halsted Press 1979)

(٢) Milton Friedman. «The Quantity Theory of Money- A Restatement,» in Studies in the Quantity Theory of Money, ed. Milton Friedman (Chicago: University of Chicago Press. 1956) pp.3-21.

(٣) بما ان الثروة يصعب قياسها ، فان الدخل الدائم يستخدم غالبا كمتغير بديل في الأعمال التطبيقية عن دالة الطلب على النقود . ان الرأي القائل بتضمين نسبة الثروة غير البشرية الى الثروة البشرية في دالة الطلب على النقود هو نفسه القائل بتضمينها في دالة الاستهلاك . ولابد أن يؤدي الانخفاض في النسبة الى زيادة الطلب على النقود بسبب السوق المحدود للثروة البشرية .

(٤) Milton Friedman and Anna J. Schwartz. «Money and Business Cycles» Review of Economics ans Statistics. 45 (February 1963) 32-64. See also Milton Friedman and David Meiselman. «The Relative Stability of Monetary Velocity and the Investment Multiplier in the United States. 1897-1958.» in the Commission on Money and Credit. Stabilization Policies (Englewood Cliffs. N.J.Prentice-Hall. Inc.. 1963) pp. 217-22.

(٥) Milton Friedman. The Counter-Revolution in Monetary Theory (London: Institute of Economic Affairs. 1970): Friedman. Money and Economic Development: The Horowiz Lectures of 1972 (New York: Praeger Publishers. Inc.. 1973): and Friedman A Theoretical Framework for Monetary Analysis (New York: National Bureau of Economic Research. 1971).

(٦) ان الطريقة المبسطة هي التي تفترض ان الطلب على النقود غير مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة . فاذا حدث ذلك فان المنحني LM يكون رأسيا وتكون السياسة المالية فعالة ، وذلك اذا كانت السياسة المالية فقط مقترنة بتغير في عرض النقود . انظر بالنسبة للنماذج المختلفة :
Keith M. Carlson and Roger W. Spencer. «Crowding Out and Its Critics.» Federal Reserve Bank of St. Louis. Review 57 (December 1975)2-17.

(٧) Irving Fisher, The Theory of Interest (New York) Macmillan. Inc. 1930)

(٨) Franco Modigliani. «The Monetarist Controversy or. Should We Forsake Stabilization Policies?» American Economic Review. 67 (March 1977) 1-19.

(٩) ترجع هذه النظرية أصلا الى جون موث John Muth ولكن الاقتصاديين تجاهلوه حتى السبعينات . انظر :
Muth. «Rational Expectations and the Theory of Price Movements». Econometrica 29 (July 1961), 315-35. Most of the articles on rational expectations are very difficult an exception is Benneit T. McCallum» The Significance of Rational Expectations Theory Challenge. 22 (January-February 1980) 37-43.

(١٠) نوقشت جميعها في :
Thomas J. Sargent and Neil Wallace. «Rational Expectations and the Theory of Economic Policy». Journal of Monetary Economics. 2 (April 1976). 169-83.

(١١) للمناقشة والمراجع انظر :
Robert E. Lucas. Jr. and Thomas J. Sargent After Keynesian Macroeconomics in After the Phillips Curve Persistence of High Inflation and High Unemployment (Boston: Federal Reserve Bank of Boston. 1978)pp. 49-72.

(١٢) بالنسبة لنموذج الاسفين انظر :
Victor A. Canto. Douglas H. Joines. and Arthur B. Laffer. «An Income Expenditure Version of the Wedge Model» Proceeding of 1978 West Coast Academical Federal Reserve Economic Research Seminar (San Francisco Federal Reserve Bank of San Francisco. 1979). pp. 27-59.

(١٣) انظر :
Harvey S. Rosen. «What Is Labor Supply and Do Taxes Affect It?» American Economic Review 70 (May 1980) 171-76 C. V. Brown. Taxation and the Incentive to Work (New York(Oxford University Press. Inc. 1980) and Sheldon Danziger. Robert Haveman. and Robert Plotnick. «How Income Transfers Affect Work. Savings. and Income Distribution» Journal of Economic Literature 19 (September 1981) 975-1028.

(١٤) Jerry A. Hausman. «Labor Supply» in Henry J. Aaron and Joseph A. Pechman (eds.) How Taxes Affect Economic Behavior (Washington D. C. The Brookings Institution 1981) pp. 27-72.

(١٥) لمناقشة البرنامج انظر :
Timothy P.Roth. An Economic Analysis of the Reagan Program for Economic Recovery. a Staff Study prepared for the use of the Subcommittee on Monetary and Fiscal Policy of the Joint Economic Committee. Congrese of the United States. April 24. 1981 (Washington. D.C. U.S. Government Printing Office. 1981) James R.Barth. «The Reagan'Program for Economic Recovery Economic Rationale Federal Reserve Bank of Atlanta Economic Review (September 1981) 4-14 and James Tobin The Reagan Economic plan- Supply side. Budget and Inflation. Federal Reserve Bank of san Francisco. Economic Review. Supplement (May 1. 1981) 5-14.

(١٦) يشتمل قانون الانعاش الاقتصادي E R A على عدد آخر من التدابير العامة . وان كانت غير ذات صلة بموضوعنا .

(١٧) Michael D. Bordo «The Classical Gold Standard Some Lessons for Today» Federal Reserve Bank of St. Louis. Review 63 (May 1981) 2-17.

(١٨) Arthur B. Laffer «Government Exactions and Revenue Deficiencies» Cato Journal. 1 (Spring 1981) 1.21.

أسئلة للمراجعة

(١) كيف تقارن وجهة نظر النقديين عن آلية الانتقال مع مثيلها في النموذج IS- LM ؟

(٢) قارن بين آراء الكينزيين والنقديين فيما يتعلق بالفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية .

(٣) اشرح لماذا يكون سعر الفائدة مرتفعا عندما يحدث التضخم .
(٤) قارن بين آراء الكينزيين والنقديين فيما يتعلق بسياسة الاستقرار .
(٥) ماهي التوقعات الرشيدة ؟ واذا كانت التوقعات رشيدة فهل يستطيع الأفراد أن يصيغوا تنبؤات خاطئة ؟
(٦) ماهي الآثار الضمنية للتوقعات الرشيدة بالنسبة لكل من :
أ ـ استخدام النماذج القياسية الواسعة النطاق ؟
ب ـ المقابلة بين التضخم والبطالة ؟
ج ـ استخدام سياسة نقدية ومالية مرنة ؟
(٧) اذكر اهم الانتقادات التي توجه الى نظرية التوقعات الرشيدة وكيف استجاب انصار النظرية لهذه الانتقادات ؟
(٨) طبقا لنموذج العرض الكلي والطلب الكلي ، وضح التأثيرات التي يتوقعها انصار جانب العرض من معدلات الضرائب على الدخل الشخصي .
(٩) يزعم منتقدو اقتصاديات جانب العرض ان التخفيضات في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية قد لا تؤثر على عرض العمل . ناقش هذا الزعم نظريا وتطبيقيا .
(١٠) حاول أن تقوم الرأي القائل بأن الانفاق الحكومي يجب أن ينخفض كثيرا ، إذا أردنا أن ينجح منهج جانب العرض في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم .
(١١) اذكر أهم الانتقادات التي توجه إلى البرنامج الاقتصادي للرئيس ريجان .
(١٢) يؤيد بعض أنصار جانب العرض العودة الى قاعدة الذهب . كيف يساعد هذا في تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم ؟ اذكر الآراء الرئيسية المناهضة لذلك .
(١٣) اشرح لماذا تؤدي التخفيضات في معدلات الضريبة الى زيادة الايرادات الضريبية بالفعل . وبالنسبة لأي الفئات في المجتمع يمكن ان تصدق هذه الحالة ؟

قراءات مقترحة SUGGESTED READING

BOSKIN, MICHAEL J. (ed.) The Economy in the 1980 s: A Program for Growth and Stability.San Francisco Institute for Contemporary Studies 1980.
BRUNNER, KARL, «The Monetarist Revolution in Monetary Theory Welnvirtschaftiliches Archiv. 105 (March 1970) 1-30.

FRIEDMAN,MILTON «The Role of Monetary Policy». American Economic Review 58 (March 1968)1-17
HAILSTONES. THOMAS J. A Guide to Supply Side Economics. Richmond. Va Robert F Dame. Inc 1982.
LAFFER. ARTHUR B «Government Exactions and Revenue Deficiencies. Cato Journal 1 (Spring 1981)1-21.
«Supply-Side Economics», Financial Analysts Journal 37 (September- October 1981)29-43.
LAIDLER. D.E.W. «Monetarism An Interpretation and an Assessment», Economic Journal 91 (March 1981) 1-28.
LUCAS. ROBERT E. JR. Studies in Business-Cycle Theory. Cambridge. Mass: The MIT Press 1981.
and THOMAS J. SARGENT (eds.) Rational Expectations and Econometric Practice Minneapolis: University of Minnesota Press, 1981.
MC CALLUM, BENNETT T The Current State of the Policy-Ineffectiveness Debate, American Economic Review 69 (May 1979) 240-45.
MILLER PRESTON J. AND ARTHUR J. ROLNICK «The CBO's Policy Analysis: An Unquestionable Misuse of a Questionable Theory «Jourbal of Monetary Economics 6 (April 1980) 171- 98.
MODIGLIANI, FRANCO, «The Monetarist Controversy or Should We Forsake Stabilization Policies?» American Economic Review. 67 (March 1977) 1-19
BOBERTS PAUL CRAIG «The Breakdown of the Keynesian Model. Public Interest no 52 (Summer 1978) 20 – 33.
TOBIN JAMES. «The Monetarist Counter-Revolution Today-An Appraisal». Economic Journal, 91 (March 1981) 29-42.
«Stabilization Policy Ten Years After» Brookings Papers on Economic Activity no. 1 (1980) 19-71.
VANE, HOWARD R. and JOHN L. THOMPSON, Monetarism, Theory Evidence and Policy. New York Halsted Press. 1979.
WANNISKI, JUDE, The Way the World Works, New York Basic Books Inc 1978.

الفصل الثاني عشر

التضخم

الفصل الثاني عشر

التضخم

قلنا في الفصل الأول ، ان استقرار الأسعار يعتبر هدفا اقتصاديا . وفي هذا الفصل نصب اهتمامنا على التضخم : مسبباته ونتائجه والسياسات الموضوعة لتحقيق استقرار الأسعار . اما الفصل الثالث عشر فيناقش العلاقة بين التضخم والبطالة .

والتضخم هو الارتفاع العام والمستمر في الأسعار . ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار ، اذ ان بعضها قد ينخفض ، وانما الاتجاه العام يجب ان يكون صعوديا ، وارتفاع الأسعار يجب ان يكون مستمراً، وان يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط . ولنضرب مثلا بأسعار البترول التي تضاعفت أربع مرات في عام ١٩٧٣ . ونظرا لأهمية البترول والمنتجات البترولية في الاقتصاد القومي ، فقد تسببت هذه الزيادة المفاجئة في أسعار البترول الخام في زيادة خطيرة في المستوى العام للأسعار . ومع ذلك فانه بعد فترة من الوقت تكيف الاقتصاد القومي لمثل هذا المستوى الجديد المرتفع في أسعار البترول الخام ، وكف المستوى العام للأسعار عن الارتفاع ، او على الأقل كف عن الاتفاع لهذا السبب .

ان السبب الرئيسي لاستبعاد ارتفاع السعر لمرة واحدة فقط من تعريف التضخم يتعلق بالسياسة . فاذا زاد السعر لمرة واحدة فقط ، فلا ضرورة هناك لعمل سياسة . فاذا انقضت فترة التكيف ، فان الأسعار تتوقف عن الزيادة ، وتصبح السياسات التي وضعت لوقف الزيادة في الأسعار غير مطلوبة . وعلى العكس ، ففي ظل التضخم تتزايد الأسعار بصورة غير محددة .

قياس التضخم The Measurement of Inflation

ان المصادر الرئيسية الثلاثة للبيانات المتعلقة بقياس الأسعار أو تغيرات السعر هي : الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) والأرقام القياسية لأسعار المنتج والرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الأسعار من الناتج القومي الاجمالي(IDP) * . وقبل

* The Implicit Price deflator for GNP

عام ١٩٧٨ كان الرقم القياسي لاسعار المستهلك يعد على أساس سعر السوق لسلة السلع والخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي وعلى رأسه العاملون في الحضر ، والقائمون بالأعمال الكتابية . ويتضمن هذا الرقم القياسي أسعارا لاشياء مثل الطعام والكساء والمأوى وسلع الاستجمام والرسوم المهنية ونفقات الاصلاح والمواصلات ونفقات المنافع العامة والضرائب على المبيعات ، والضريبة النوعية والعقارية . وقد غطى الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٤٠٠ بندا اختيرت على أساس نفقات المستهلك في المناطق الحضرية الرئيسية في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ . وقد اختيرت معظم هذه البنود لأنها كانت أهم جزء في الانفاق الاجمالي ، ولأنها اشتريت في الغالب .

وفي عام ١٩٧٨ استبدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك برقمين قياسيين جديدين : الرقم القياسي المعدل لأسعار المستهلك من العاملين في الحضر والعمال الكتابيين ، والرقم القياسي لأسعار المستهلك لكل المستهلكين في الحضر . ويعكس الرقم القياسي المعدل لأسعار المستهلك التغيرات في الأوزان Weights المرتبطة بمختلف شرائح الانفاق ، وعينة البنود المسعرة وعينة المؤسسات التي تتقرر في نطاقها الأسعار . ويغطي هذا الرقم القياسي مشتريات القطاع العائلي التي تبلغ حوالي ٤٠٪ من السكان المدنيين في سن العمل . أما الرقم القياسي لكل المستهلكين الحضريين فانه يتضمن القطاع العائلي وعلى رأسه العمال الحضريون والكتابيون، بالاضافة الى هؤلاء الذين يعملون لحساب أنفسهم ، والعمال الحرفيون والذين يتقاضون مرتبات ، والمتقاعدون، والمتعطلون.

ويغطي الرقم القياسي الجديد مشتريات القطاع العائلي الذي يضم نحو ٨٠٪ من السكان المدنيين في سن العمل . ويستند هذان الرقمان القياسيان على تقدير انفاق المستهلك في المناطق الحضرية الرئيسية في ١٩٧٢ و ١٩٧٣ . وينشر هذان الرقمان القياسيان ، فضلا عن الأرقام الخاصة بالمجموعات الرئيسية شهريا .

وغالبا ما يشار إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالرقم القياسي لنفقات المعيشة وهي تسمية مضللة . وحتى هذا الرقم القياسي بمعناه الواسع يحدد على أساس مشتريات القطاع العائلي الحضري فقط . ونتيجة لذلك فانه قد لا يعول على هذا الرقم بالنسبة للمجتمع ككل . وفضلا عن ذلك ، فهو يخص أسرة حضرية نموذجية . وعلى سبيل المثال ، فان الوزن النسبي لبنود الطعام والشراب يبلغ نحو ١٩٪ من الرقم القياسي . واذا زادت أسعار الطعام زيادة نسبية سريعة ، فان الأسر التي تخصص اكثر من ١٩٪ من

إنفاقها على الطعام والشراب سوف تجد أن نفقة معيشتها تزداد بسرعة اكثر من الرقم القياسي لأسعار المستهلك . وعلى العكس اذا خصص هؤلاء أقل من ١٩٪ من انفاقها على الطعام والشراب فانهم سوف يجدون أن نفقة معيشتهم تزيد بسرعة اقل من الرقم القياسي لسعر المستهلك .

وبمرور الوقت تظهر مشكلة مشابهة . فالرقم القياسي لأسعار المستهلك يقيس سعر سلة ثابتة من السلع السوقية.وبمرور الوقت يجد المستهلكون أن بعض الأسعار ترتفع بسرعة اكبر من غيرها . ونتيجة لهذا فانه بدلا من الاستمرار في شراء نفس سلة السلع والخدمات السوقية ، فانهم يحلون السلع التي ارتفعت اسعارها بنسبة اقل محل السلع التي ارتفعت اسعارها بنسبة اكبر .

ولنفترض على سبيل المثال أن أسعار اللحم قد ارتفعت بمعدل أسرع من أسعار الجبن ، فان الأسر يكون لديها ميل لاحلال اللحم بالجبن في قوائمها الغذائية . والى المدى الذي يفعلون فيه هذا ، فان نفقات معيشتهم تزداد بمعدل أقل من الرقم القياسي لاسعار المستهلك الذي يفترض أن الأسر تستمر في شراء نفس الكميات من اللحوم والجبن . ولهذا السبب وغيره من الأسباب ، فان الرقم القياسي لأسعار المستهلك لا ينبغي أن يفسر على أنه رقم قياسي لنفقات المعيشة . وقد انتقد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الوقت الحاضر لأسباب عديدة . وتدور معظم هذه الانتقادات حول معالجة الاسكان وأسعار فائدة الرهن العقاري . وبسبب ارتفاع تكلفة المنازل وتضمين سعر الفائدة فان الاسكان يحتل وزنا ثقيلا في الرقم القياسي لأسعار المستهلك . ومع ذلك فان ٧٪ أو ٨٪ فقط من ملاك المنازل يشترون فعلا في سنة معينة . وحيث أن أسعار المنازل قد اتجهت الى الزيادة باسرع من الأسعار في جملتها خلال السبعينات ، وحيث أن أسعار الفائدة زادت خلال هذه الفترة ، فان الكثيرين يعتقدون أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI يبالغ في تضخيم الزيادة في الأسعار في السبعينات .

ان التحسينات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مرغوبة جدا ، فحوالي ٨١ مليون نسمة يتلقون منافع الضمان الاجتماعي ، والمنح الحكومية وبطاقات الطعام المدعوم Food stamps ومنافع اخرى ترتبط بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI . وعندما يرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، فان الانفاق الحكومي يتزايد تلقائيا ، لكن تظل القيمة الحقيقية لهذه المدفوعات ثابتة . وقد قدر ، في هذا المجال ، أن زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بوحدة مئوية يؤدي الى زيادة تبلغ نحو ٢ بليون دولار في الانفاق

الحكومي ، وبقدر ما يبالغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تقدير الزيادة في نفقة المعيشة ، تولد الزيادة في الانفاق الحكومي ضغوطا اضافية على مستوى الأسعار .

وبالمثل فان اجور ٩ ملايين عامل آخرين ربطت بالرقم القياسي لأسعار المستهلك . ان الزيادة اللولبية في الأجور بسبب الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، تمثل ارتفاعات في نفقات قطاع الأعمال ، وبذلك توفر دافعا للمنشآت لزيادة الأسعار . واذا بالغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تقدير الزيادة في نفقات المعيشة ، فان الزيادة في الأجور تكون اكبر من المستهدف وسوف يترتب عليها مستوى اعلى من الأسعار . وأخيرا فانه في بداية عام ١٩٨٥ فان نظام الضريبة على الدخول الشخصية سوف يرتبط Indexed بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ، حتى لا ترتفع ضرائب الدخل لمجرد حدوث التضخم .

والى المدى الذي يبالغ فيه الرقم القياسي لاسعار المستهلك في تضخيم الزيادة في نفقة المعيشة ، فان معدلات الضريبة سوف تنخفض بطريقة غير متكافئة مما يضع ضغوطا اضافية على مستوى الأسعار من خلال تأثيرها على الدخل الممكن التصرف فيه .

ولتحسين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، فان معالجة الاسكان سوف تتغير ابتداء من ١ يناير ١٩٨٣ لكل المستهلكين الحضريين وابتداء من أول يناير ١٩٨٥ بالنسبة لمكتسبي الأجور والعمال الكتابيين . وتتضمن الطريقة الجديدة في جوهرها كيفية تقدير ما يتكلفه ملاك المنازل ليؤجروا منازلهم ، وتضمين القيمة الايجارية في الرقم القياسي[1] ، وبالرغم من أن هذا الاقتراح يلقى معارضة من التنظيمات العمالية والمجموعات الأخرى ، فان التغير يمثل تحسنا ضروريا في الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

الأرقام القياسية لسعر المنتج Producer Price Index

تقيس هذه الأرقام أسعار السلع عند المراحل المختلفة للانتاج ، وتنشر الأرقام القياسية وفقا لمراحل الانتاج والسلع . وينقسم الأول الى أرقام قياسية للسلع النهائية والمواد الوسيطة والمواد الخام . والسلع النهائية finished goods هي السلع التي لا تحتاج الى عمليات صناعية اخرى ومعدة للبيع لمستخدميها النهائيين ، سواء كانوا من القطاع العائلي أو المنشآت. والمواد الوسيطة Intermediate Materials هي السلع التي مرت بعمليات صناعية ، ولكنها مطلوبة لعمليات اخرى قبل أن تصبح سلعا نهائية . أما المواد الخام

فانها تتضمن المنتجات التي تدخل السوق لأول مرة وغير مصنعة ، crude materials ولكنها سوف تصنع قبل أن تصبح سلعة نهائية . ومن أمثلتها الحبوب والحيوانات والبترول الخام وخام الحديد والصلب . وبالاضافة الى الأرقام القياسية لمختلف السلع ينشر رقم قياسي لكل السلع .ولكن لتحليل الأسعار بشكل عام ، فان الأرقام القياسية لمرحلة الانتاج the stage-of processing اكثر نفعا من الرقم القياسي لكل السلع ، لأن الأخير يبالغ في تقدير التغيرات السعرية . وعلى سبيل المثال لنفترض أن سعر الحديد الخام قد ارتفع فان الزيادة سوف تنعكس في صورة اسعار اعلى لالواح الصلب وبالتالي للسيارات . وعلى هذا فان الأسعار الأعلى سوف تنعكس في الرقم القياسي لكل السلع ليس مرة واحدة ، بل ثلاث مرات بالنسبة للحديد الخام والواح الصلب ، والسيارات . ونتيجة لذلك تحدث مبالغة في تقدير الزيادة السعرية الى حد كبير[٢] .

وللأرقام القياسية لأسعار المنتج استخدامات مختلفة ، ولكن في حدود اهتمامنا حاليا ، فهي ذات أهمية لان حركات الأرقام القياسية عادة ما تنبىء أو تؤدي الى تغيرات الرقم القياسي لسعر المستهلك . وتنشر الأرقام القياسية لأسعار المنتج شهريا .

وكما ناقشنا في الفصل الثاني ، فان المكمش الضمني للناتج القومي الاجمالي يعتبر مقياسا لأسعار كل السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال فترة معينة ، لذلك فهو مقياس للمستوى العام للأسعار ، واعظم الأرقام القياسية شمولا . ومثل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمنتج ، فانه يمكن الحصول على أرقام قياسية فرعية للمكمش الضمني للناتج القومي الاجمالي . وخلافا للأرقام القياسية الأخرى تنشر بيانات هذا المكمش الضمني IDP كل ربع سنة فقط . ويبين الجدول (رقم ١٢-١) بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك والمكمش الضمني للناتج القومي خلال السنوات ١٩٢٩ - ١٩٨١ .

تأثيرات التضخم The Effects of Inflation

تختلف آثار التضخم أو نتائجه باختلاف ما اذا كان التضخم متوقعا anticipated او غير متوقع unanticipated . والتضخم غير المتوقع يشير الى الزيادة غير المتوقعة في الأسعار ، أو تلك التي تكون أعظم مما هو متوقع وعلى سبيل المثال ، نفترض ان الناس توقعوا عدم حدوث تضخم ثم حدث التضخم . حينئذ يكون التضخم تضخما غير متوقع . وبنفس الطريقة يشير التضخم المتوقع الى ارتفاعات متوقعة في الأسعار ، فاذا

جدول رقم (١٢-١)
الرقم القياسي لسعر المستهلك والرقم القياسي
الضمني لاستبعاد أثر التغير في الأسعار من الناتج القومي الاجمالي
(١٩٢٩ - ١٩٨١) (١٩٦٧= ١٠٠)

السنة	الرقم القياسي لسعر المستهلك	التغيرات المئوية في الرقم القياسي لسعر المستهلك	الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الاسعار من الناتج القومي الاجمالي[1]	التغيرات المئوية في الرقم القياسي الضمني لاستبعاد اثر التغير في الاسعار من الناتج القومي الاجمالي
١٩٢٩	٥١,٣		٤١,٤٤	
١٩٣٣	٣٨,٨		٣١,٧٩	
١٩٤٠	٤٢,٠		٣٦,٧٦	
١٩٤١	٤٤,١	٥,٠	٣٩,٥٠	٧,٥
١٩٤٢	٤٨,٨	١٠,٧	٤٣,٤١	٩,٩
١٩٤٣	٥١,٨	٦,١	٤٥,٧١	٥,٣
١٩٤٤	٥٢,٧	١,٧	٤٦,٨١	٢,٤
١٩٤٥	٥٣,٩	٢,٣	٤٧,٩٥	٢,٤
١٩٤٦	٥٨,٥	٨,٥	٥٥,٥٠	١٥,٧
١٩٤٧	٦٦,٩	١٤,٤	٦٢,٦٧	١٢,٩
١٩٤٨	٧٢,١	٧,٨	٦٧,٠١	٦,٩
١٩٤٩	٧١,٤	١,٠-	٦٦,٣٩	٠,٩-
١٩٥٠	٧٢,١	١,٠	٦٧,٧٥	٢,١
١٩٥١	٧٧,٨	٧,٩	٧٢,٢١	٦,٦
١٩٥٢	٧٩,٥	٢,٢	٧٣,٢٦	١,٤
١٩٥٣	٨٠,١	٠,٨	٧٤,٤٠	١,٦
١٩٥٤	٨٠,٥	٠,٥	٧٥,٣٢	١,٢
١٩٥٥	٨٠,٢	٠,٤-	٧٦,٩٥	٢,٢
١٩٥٦	٨١,٤	١,٥	٧٩,٤٢	٣,٢

١٩٥٧	٨٤,٣	٣,٦	٨٢,١٣	٣,٤
١٩٥٨	٨٦,٦	٢,٧	٨٣,٥٣	١,٧
١٩٥٩	٨٧,٣	٠,٨	٨٥,٥٠	٢,٤
١٩٦٠	٨٨,٧	١,٦	٨٦,٩٠	١,٦
١٩٦١	٨٩,٦	١,٠	٨٧,٦٩	٠,٩
١٩٦٢	٩٠,٦	١,١	٨٩,٣١	١,٨
١٩٦٣	٩١,٧	١,٢	٩٠,٦٥	١,٥
١٩٦٤	٩٢,٩	١,٣	٩٢,٠٤	١,٥
١٩٦٥	٩٤,٥	١,٧	٦٤,٠٦	٢,٢
١٩٦٦	٩٧,٢	٢,٩	٩٧,٠٩	٣,٢
١٩٦٧	١٠٠,٠	٢,٩	١٠٠,٠٠	٣,٠
١٩٦٨	١٠٤,٢	٤,٢	١٠٤,٤	٤,٤
١٩٦٩	١٠٩,٨	٥,٤	١٠٩,٧٨	٥,١
١٩٧٠	١١٦,٣	٥,٩	١١٥,٦٧	٥,٤
١٩٧١	١٢١,٣	٤,٣	١٢١,٤٤	٥,٠
١٩٧٢	١٢٥,٣	٣,٣	١٢٦,٤٩	٤,٢
١٩٧٣	١٣٣,١	٦,٢	١٣٣,٦٨	٥,٧
١٩٧٤	١٤٧,٧	١١,٠	١٤٥,٣٦	٨,٧
١٩٧٥	١٦١,٢	٩,١	١٥٨,٨٢	٩,٣
١٩٧٦	١٧٠,٥	٥,٨	١٦٧,١٠	٥,٢
١٩٧٧	١٨١,٥	٦,٥	١٧٦,٨٧	٥,٨
١٩٧٨	١٩٥,٤	٧,٧	١٨٩,٧٩	٧,٣
١٩٧٩	٢١٧,٤	١١,٣	٢٠٥,٨٨	٨,٥
١٩٨٠	٢٤٦,٨	١٣,٥	٢٢٤,٣٤	٩,٠
١٩٨١	٢٧٢,٤	١٠,٤	٢٤٤,٩٩	٩,٢

Source: Economic Indicators (March 1982), P. 23, 1980
Supplement to Economic Indicators (1980), P. 87.

(١) البيانات الأصلية للرقم القياسي لاستبعاد اثر التغير في الأسعار من الناتج القومي الاجمالي قدمت في الجدول رقم (٢-٨) مع اعتبار ١٩٧٢ كسنة أساس . وقد حولت البيانات - بغرض المقارنة - بحيث ان ١٩٦٧ تساوي ١٠٠ .

توقع الناس حدوث التضخم بمعدل ٥٪ وارتفعت الاسعار بنفس المعدل ، فان التضخم يكون تضخما متوقعا .

التضخم غير المتوقع واعادة توزيع الدخل والثروة

مع التضخم غير المتوقع ، تحدث اعادة توزيع الدخل الحقيقي . ويكسب بعض الأفراد ، اذ تزيد دخولهم النقدية بمعدل اكبر من معدل ارتفاع الأسعار . ويخسر آخرون اذ تزيد دخولهم النقدية بمعدل اقل من معدل ارتفاع الأسعار . وعلى سبيل المثال اذا زادت منافع الضمان الاجتماعي والمعاشات بسرعة اقل من الأسعار ، فان الدخل الحقيقي لكبار السن قد ينخفض .

ومع التضخم غير المتوقع أيضا يحدث اعادة توزيع للثروة ، فالثروة يعاد توزيعها من هؤلاء الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أقل إلى أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة اكبر . ومع التضخم فان سعر بعض الأصول قد يزداد بسرعة اكبر من المستوى العام للأسعار . ولذلك يستفيد ملاك هذه الأصول من التضخم . ومع ذلك فان سعر الأصول الأخرى قد يزداد بسرعة أقل من المستوى العام للأسعار ، ويتأثر ملاك هذه الأصول بطريقة عكسية من جراء التضخم .

وأخيرا ، فانه مع التضخم غير المتوقع يعاد توزيع الثروة من الدائنين crdeditors الى المدينين debtors . ولكي نزيد الأمر وضوحا نفترض أن ثمة فردين هما (أ) و (ب) يملكان نوعين من الأصول : أصولا نقدية وأصولا عينية ـ وواحدا من الخصوم ـ هو الدين النقدي . فاذا حددت القيمة الاسمية لأصل ما ، أو اذا حددت القيمة الاسمية للدخل من أحد الأصول ، فان الأصل المذكور يكون أصلا نقديا .

وتتضمن الأصول النقدية : العملة والودائع تحت الطلب والسندات . وعلى العكس اذا لم تكن القيمة الاسمية لأصل ما محددة ، أو كانت القيمة الاسمية للدخل من أحد الأصول غير محددة ، فان الأصل المذكور يكون أصلا عينيا real asset .

وتتضمن الأصول العينية المصانع وأدوات الانتاج المعمرة producers durable equipment والسيارات والمنازل . فاذا حدث التضخم ، فان القيمة الاسمية للأصول العينية تزداد عادة . أما الدين النقدي monetary debt فانه لابد من الوفاء بقيمته الاسمية فورا ، أو عند تاريخ معين أو تواريخ معينة في المستقبل . ويتضمن الدين النقدي الالتزامات الخاصة بالرهون العقارية والقروض الشخصية .

ونفترض ـ بادىء ذي بدء ـ ان الفرد (أ) يملك أصولا نقدية مقدارها ٦٥٠٠ ريال وأصولا عينية قدرها ٣٠٠٠٠ ريال وديونا نقدية قدرها ١٦٠٠٠ ريال (كما هو موضح في حساب حرف T التالي) . وقد اقترض (أ) ليشتري على سبيل المثال منزلا . وبذلك يكون صافي ثروة (أ) أي الفرق بين أصوله وخصومه ٢٠٠٠٠ ريال . وبالمثل نفترض أن الفرد (ب) يمتلك أصولا نقدية قدرها ١٨٠٠٠ ريال وأصولا حقيقية قدرها ٢٠٠٠ ريال وهو ما يظهر أيضا في حساب حرف T التالي . وخلافا للفرد (أ) فان الفرد (ب) يكون غير مدين ، وبذلك يكون صافي ثروة (ب) أيضا ٢٠٠٠٠ ريال .

الفرد (أ)		الفرد (ب)	
الأصول	الخصوم وصافي الثروة	الأصول	الخصوم وصافي الثروة
٦٠٠٠ أصول نقدية	١٦٠٠٠ الدين النقدي	١٨٠٠٠ أصول نقدية	الدين النقدي
٣٠٠٠٠ أصول عينية	٢٠٠٠٠ صافي الثروة	٢٠٠٠ أصول عينية	٢٠٠٠٠ صافي الثروة

ومبدئيا فان كلا من (أ) و (ب) له نفس الثروة الصافية : ٢٠ ألف ريال . وبما أن الدين النقدي للشخص (أ) ١٦٠٠٠ ريال يتجاوز أصوله النقدية (٦٠٠٠ ريال) فان (أ) يدعى مديناً صافيا net debtor . وعلى العكس تبلغ الأصول النقدية لـ (ب) : ١٨٠٠٠ ريال وهو يتجاوز دينه (صفر) . ومن ثم فان (أ) يكسب لأن (أ) مدين صافي ويخسر (ب) لأنه دائن صافي .

ولكي نزيد الأمر وضوحا ، نفترض ان مستوى الأسعار يزيد بنسبة ١٠٠٪ ، وأن أسعار الأصول الحقيقية تزداد بنفس المعدل وأنه لا توجد تغيرات أخرى تأخذ مكانها في حساب حرف T للأفراد . وأن قيم الأصول النقدية والخصوم لدى الأفراد لم يلحقها تغيير .

ومع ذلك فانه مع الزيادة في الأسعار ، فان القيمة الاسمية للأصول العينية لدى (أ) تزداد الى ٦٠٠٠٠ ريال ، بينما تزداد القيمة الاسمية للأصول العينية لدى (ب) الى ٤٠٠٠ ريال كما هو موضح في حساب حرف T التالي . ومع الزيادة في الأسعار تصبح الثروة الصافية للفرد (أ) الان ٥٠٠٠٠ ريال والثروة الصافية للفرد (ب) ٢٢٠٠٠ ريال . وهكذا فان كليهما حقق زيادة في صافي الثروة معبرا عنه بالقيمة الاسمية . فلقد حقق (أ) زيادة قدرها ١٥٠٪ (من ٢٠٠٠٠ ريال الى ٥٠٠٠٠ ريال) أما (ب) فقد حقق فقط زيادة قدرها ١٠٪ (من ٢٠٠٠٠ ريال الى ٢٢٠٠٠ ريال) .

الفرد (أ)		الفرد (ب)	
الأصول	الخصوم وصافي الثروة	الأصول	الخصوم وصافي الثروة
٦٠٠٠ أصول نقدية	١٦٠٠٠ الدين النقدي	١٨٠٠٠ أصول نقدية	ـ الدين النقدي
٦٠٠٠٠ أصول عينية	٥٠٠٠٠ صافي الثروة	٤٠٠٠ أصول عينية	٢٢٠٠٠ صافي الثروة

اما عندما يتم القياس بالقيم الحقيقية ، فان الفرد (أ) قد حقق زيادة في ثروته مادامت الزيادة في ثروته الاسمية بلغت ١٥٠٪ ، وهي تتعدى الزيادة في الأسعار البالغة ١٠٠٪ . ومع ذلك فان القياس بالقيم الحقيقية يبين أن الفرد (ب) قد واجه نقصا في الثروة مادامت الزيادة في القيمة الاسمية لثروة (ب) تبلغ ١٠٪ ، وهي أقل من الزيادة في الأسعار البالغة ١٠٠٪ .

ان أسباب الكسب والخسارة تبدو واضحة جلية . فالتضخم يخفض القيمة الحقيقية لكل من الأصول والخصوم النقدية ، ولكن بما أن الفرد (أ) يعتبر مدينا صافيا ، فان تأثير التضخم على الخصوم يصبح هو المهيمن ويكسب (أ) من حدوث التضخم . وبما أن الفرد (ب) دائن صافي فان تأثير التضخم على الأصول يبدو مهيمنا ، ويخسر (ب) من جراء التضخم .

وهكذا فانه مع التضخم غير المتوقع يحدث اعادة توزيع للدخل والثروة ، وعلى الرغم من أن اعادة التوزيع قد لا تكون مرغوبة ، فانه يجب أن نعرف أن الناتج الاجمالي للسلع والخدمات لا يتغير طالما ظلت العمالة الكاملة .

ونناقش العلاقة بين التضخم والبطالة في الفصل الثالث عشر .

التضخم المتوقع واعادة توزيع الدخل والثروة

في حالة التضخم غير المتوقع يحدث اعادة توزيع للدخل والثروة . ومع ذلك ففي حالة التضخم المتوقع تكون اعادة توزيع الدخل والثروة عند حدها الادنى . فحالما يحدث التضخم يأخذ الناس في تعديل توقعاتهم عن الأسعار . وعندما يفعلون ذلك فهم يحاولون حماية أنفسهم من آثار التضخم . ولكي نزيد الأمر وضوحا ، فان قوة العمل سوف تبحث عن اتفاقيات تتضمن زيادة في الأجور تعوضهم عن التضخم المتوقع ، والادارة سوف توقع مثل هذه الاتفاقات مادامت تتوقع زيادة في أسعار منتجاتها . ومع ذلك فانه في الفترة القصيرة قد يحدث نوع من اعادة التوزيع بسبب وجود ترتيبات تعاقدية Contractual arrangements عن الأجور والمنح .

وفي ظل التضخم المتوقع ، ترتفع أسعار الفائدة الاسمية . وكما ناقشنا في الفصل الحادي عشر فان سعر الفائدة الاسمية nominal Interest rate هو مجموع سعر الفائدة الحقيقية real Interest rate والمعدل المتوقع للتضخم expected rate of Inflation. فاذا كان سعر الفائدة الحقيقي ٥٪ والمعدل المتوقع للتضخم صفراً ، فان سعر الفائدة الاسمية يكون ٥٪ . واذا توقع الناس حدوث التضخم بمعدل ٥٪ في المستقبل ، فان سعر الفائدة الاسمية يرتفع الى ١٠٪ . وعند هذا السعر يرغب الأفراد في أن يقرضوا برغم أنهم يتوقعون التضخم ، لأن سعر الفائدة الأعلى يعوضهم عن الخسارة في القوة الشرائية للنقود ، والأفراد أيضا يرغبون في الاقتراض عند هذا السعر لأنهم يتوقعون أن دخلهم الاسمي يجاري التضخم الى حد أن عبء الدين لن يكون أكبر من ذي قبل .

وبارتفاع سعر الفائدة ، فإن اعادة توزيع الثروة من الدائنين الى المدينين تكون عند حدها الأدنى . وفي الفترة القصيرة ، قد يحدث نوع من اعادة التوزيع بسبب الديون التي تمت قبل الزيادة في سعر الفائدة الاسمية . وفوق هذا لا تدفع فائدة على النقود (العملة أو الودائع تحت الطلب) ، كما أن الزيادة في سعر الفائدة لا تعوض أولئك الذين يحتفظون بالنقود بسبب الزيادة في الأسعار . وعندما يتحقق الناس من حدوث التضخم ، فانهم يحاولون تخفيض حيازاتهم من النقود[٣] . وسوف يخصص كل من القطاع العائلي والمنشآت موارد اكثر لادارة الأصول والمعاملات غير النقدية (المقايضة) لتدنية حيازاتهم النقدية . والى المدى الذي تخصص فيه الموارد لهذه النشاطات ينخفض ناتج المجتمع من السلع والخدمات . ونتيجة لذلك يكون التضخم المتوقع ذا تكلفة عالية للمجتمع .

آثار اخرى للتضخم

وللتضخم آثار أخرى على الاقتصاد . فالحكومة ـ مثلا ـ تستفيد من التضخم بطريقين : فهي مدين صافي ، ومع التضخم يعاد توزيع الثروة من الدائنين الصافين الى المدينين الصافين . وهي تستفيد أيضا لان نظام الضرائب على الدخول الشخصية مبنى على الدخل الاسمي وليس الدخل العيني . وحتى اذا كان الدخل الاسمي يجاري الزيادة في مستوى الاسعار ، فان الدخل الحقيقي بعد فرض الضريبة ينخفض حيث يجد الممولون انفسهم في شرائح ضريبية حدية أعلى .

ولكي نزيد الأمر وضوحا ، نفترض أن فردا له دخل سنوى (قبل الضريبة Pretax) ٢٠٠٠٠ ريال وان التزاماته الضريبية ٢٠٪ من الدخل (أي ٤ آلاف ريال) . ومن ثم

يكون دخله بعد الضريبة after-tax أو الدخل الممكن التصرف فيه disposable Income هو ١٦ ألف ريال فاذا كان مكمش الناتج IDP هو ١٠٠ فان الدخل الحقيقي قبل الضريبة والدخل الحقيقي بعد الضريبة يكونان ٢٠ ألفاً و ١٦ ألفا على التوالي .

ثم لنفترض أنه بمرور فترة من الزمن ، ارتفع المستوى العام للأسعار بنسبة ١٠٠٪ وأن دخل الفرد قبل الضريبة قد زاد الى ٤٠ ألف ريال . وبما أن المكمش الجديد للناتج هو ٢٠٠ فان دخل الفرد الحقيقي قبل الضريبة يظل ٢٠ ألفا . ومع أن دخله الحقيقي قبل الضريبة كما هو ، فان دخله الحقيقي بعد الضريبة يقل . فمع الزيادة في الدخل الاسمي ينتقل الفرد الى شرائح ضريبية أعلى . وعلى ذلك فانه بدلا من أن تكون التزاماته الضريبية ٢٠٪ من الدخل فانها قد تكون ٣٠٪ اي ١٢ ألفا . وبالزيادة في التزاماته الضريبية فان دخل الفرد بعد الضريبة يصبح ٢٨ ألف ريال . وأما القيمة فتكون ١٤ ألف ريال فقط ، تحصلنا عليها بقسمة ٢٨ ألفا على المكمش الجديد IDP .

وهكذا يكون للتضخم أثره في تخفيض الدخل الفردي الحقيقي بعد الضريبة من ١٦ ألف ريال الى ١٤ ألف ريال .

وفي ظل التضخم يؤول جزء كبير من الدخل الحقيقي الى الحكومة في صورة ايرادات ضريبية . وعلى ذلك فان النتيجة الصافية هي تحويل جزء من الدخل الحقيقي من الأفراد إلى الحكومة ، وفي النهاية الى أولئك الذين يستفيدون من الانفاق الحكومي . على أن اعادة توزيع الدخل (وحيث ان الحكومة مدين صاف) قد تكون مرغوبة أو غير مرغوب فيها . ومع ذلك يجب أن نعترف بأن التحول يحدث بدون اجراء تشريعي لزيادة معدلات الضريبة . ولذلك فان الناخبين ليس لديهم الفرصة للتعبير عن موافقتهم أو عدم موافقتهم . وبما أن التضخم بديل للمعدلات الأعلى للضريبة فانه قد يقلل من عزم الحكومة على وضع حد له .

وتبنى ضرائب الشركات أيضا على الدخل الاسمي ، ويدعى الكثيرون أن ذلك قد ثبط الميل للاستثمار ابان فترات التضخم . ولتوضيح ذلك دعنا نتناول سمتين للنظام الضريبي تعملان على تخفيض الدخل الحقيقي للشركات بعد الضريبة اثناء فترات التضخم : معالجة مخصصات الاهلاك وأرباح المخزون . ولتحديد الأرباح يسمح للمنشآت باقتطاع مخصصات لاهلاك المصانع والأدوات . ومع ذلك فان هذه المخصصات تبنى على أساس التكاليف الأصلية original costs وليس تكاليف الاحلال replacement costs وعند حدوث التضخم فان التكاليف الأصلية تكون أقل من التكلفة

الحقيقية لاحلال المصنع والمعدات . وعلى ذلك لن تتمكن المنشآت من اقتطاع اهلاكها الحقيقي وسوف تكون أرباح الشركات مبالغا فيها . وتؤدي هذه الأرباح الأعلى إلى التزامات ضريبية اكبر على المنشأة .

وتؤثر زيادة الضرائب على الاستثمار بطريقين : الأول عن طريق تخفيض الأرباح الحقيقية بعد الضريبة وهذا يثبط الاستثمار[٤] . والثاني : بما ان التكاليف الأصلية تقترب من تكاليف الاحلال في الفترة القصيرة اكثر منها في الفترة الطويلة ، فان المنشآت تميل الى التركيز على مشروعات الأجل القصير ، وبذلك يتشوه تخصيص الموارد ، وتتساوى المشكلتان بسبب المعدلات الأعلى للتضخم التي تؤدي الى أرباح أعلى والتزامات ضريبية اكبر .

وتخضع الأرباح الناشئة عن البيع من المخزون لنفس المعدل الضريبي الذي تخضع له الأرباح الأخرى . ولذلك كان الاجراء المحاسبي المستخدم لحساب قيمة مخزون قطاع الأعمال له أهميته في تحديد الالتزامات الضريبية للمنشأة . وكما ناقشنا في الفصل الثاني ، فان المنشآت اما أن تستخدم طريقة الداخل أولا يصرف أولا (FIFO) أو الداخل أخيرا يصرف أولا (LIFO) وأن استخدام الطريقة الأولى (FIFO) يؤدي الى أرباح مسجلة أعلى ومن ثم التزامات ضريبية اكبر أثناء فترات التضخم .

وخلافا للاهلاك حيث يجب ان تستخدم التكاليف الأصلية فان المنشآت لا تحتاج الى استخدام طريقة الداخل أولا يصرف أولا . ولكن كثيرا من المنشآت تستمر في استخدامها بالرغم من الحقيقة القائلة بأن التزاماتها الضريبية تزداد اثناء فترات التضخم (ويعارض الكثيرون التغيير بسبب التكاليف المترتبة على التحول وبسبب الانخفاض في الأرباح المسجلة) . وبسبب اصرار المنشآت على استخدام طريقة الداخل أولا يصرف أولا يزداد العبء الحقيقي للضريبة المرتبط بالمخزون كثيرا حالما يرتفع معدل التضخم .

ويخلق التضخم أيضا عدم التأكد uncertainly الذي يؤثر عكسيا على الاقتصاد . فالتضخم لا يحدث بمعدل ثابت . وفضلا عن ذلك فانه حالما يزيد معدل التضخم فان ذلك يزيد عدم التأكد . وكنتيجة لذلك فان الموارد يعاد تخصيصها من الانتاج الى التنبؤ بمعدل التضخم ، وسوف يخصص وقت أطول أيضا للبحث عن سبل الحماية من التضخم وللمضاربة . وبسبب عدم التأكد يرفض الشركاء الدخول في تعاقدات طويلة الأجل ، مما يعمل على خفض الكفاءة المرتبطة بهذه العقود . وسوف تحول موارد اضافية من الانتاج حتى يمكن الدخول في مفاضات تتكرر بشكل مستمر .

وقد يتسبب التضخم في مشاكل لميزان المدفوعات . فاذا كانت معدلات التضخم في دولة ما تتجاوز هذه المعدلات في بقية أنحاء العالم ، فان الموقف التنافسي لهذه الدولة في السوق العالمية يتدهور وينشأ عجز في ميزان المدفوعات . ومع مرونة أسعار الصرف ، فان احتمالات حدوث العجز تتدنى حيث تميل أسعار الصرف الى التغير لتعويض التضخم . وسوف نناقش تأثير الزيادة في مستوى الأسعار على ميزان المدفوعات بتفصيل اكثر في الفصل السادس عشر .

وأخيرا اذا أصبح معدل التضخم كبيرا بدرجة كافية ، فان النقود سوف تفقد وظائفها التقليدية كوسيط للمبادلة ووحدة للحساب . واذا حدث ذلك فان المبادلة سوف تجري على أساس مقايضة السلع والخدمات وتتبادل السلع والخدمات مباشرة ببعضها البعض .

نظريات التضخم Theories of Inflation

هناك نظريتان رئيسيتان للتضخم وهما : التضخم بجذب الطلب demand pull inflation والتضخم بدفع النفقة cost-push . وفي ظل التضخم الناشيء عن جذب الطلب يزداد الطلب الكلي مؤديا الى مستويات أعلى فاعلى للأسعار . اما في ظل التضخم الناشيء عن دفع النفقة ، فان العرض الكلي يتناقص وبذلك يسبب ارتفاعا أعلى فأعلى في مستويات الأسعار .

ونبدأ الآن مناقشتنا لكلا النظريتين وتطبيقات السياسة المتعلقة بكل منهما .

التضخم الناشيء عن جذب الطلب Demand-Pull Inflation

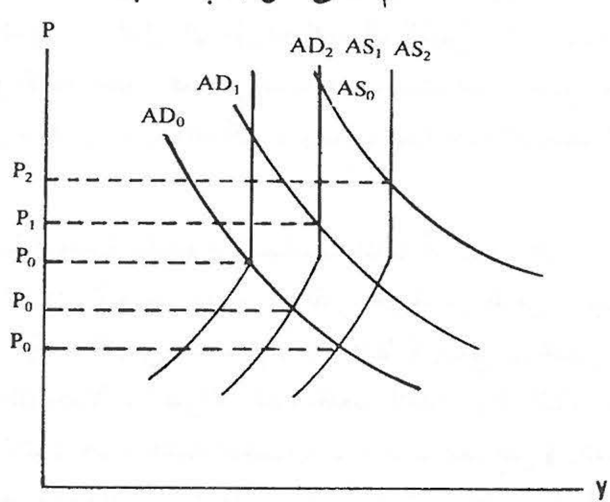
بمرور الوقت يتزايد العرض الكلي من السلع والخدمات . فاذا ظل الطلب الكلي ثابتا ، فان المستوى العام للأسعار يتناقص . ولنفترض ـ تبيانا لذلك ـ أن العرض الكلي هو AS_0 والطلب الكلي هو AD_0 في الشكل رقم(١٢-١) ولذلك فان سعر التوازن يتحدد عند P_0 . وبمرور الوقت يتزايد عرض العمل ورأس المال وتتحسن التقنية (التكنولوجيا) . ويترتب على ذلك انتقال منحني العرض الى اليمين ، فاذا ظل الطلب الكلي ثابتا ، فان المستوى العام للأسعار ينخفض الى P'_0 ثم الى P''_0 .

اذن كيف يحدث التضخم ؟ طبقا لنظرية جذب الطلب يحدث التضخم اذا زاد الطلب الكلي بسرعة اكبر من العرض الكلي . ولنفترض ـ على سبيل المثال ـ ان الطلب الكلي هو AD_0 وان العرض الكلي هو AS_0 ، من ثم فان سعر التوازن هو P_0 . فاذا زاد

الطلب الكلي الى AD_1 وزاد العرض الكلي الى AS_1 فان المستوى العام للأسعار يزيد الى P_1 . وبالمثل اذا تزايد الطلب الكلي الى AD_2 وتـزايد العـرض الـكلي الى AS_2 فان المستوى العام للأسعار يزيد الى P_2 . وقد يزيد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي لأسباب مختلفة . فالاقتصاديون الكلاسيكيون يؤكدون على أن التضخم ينتج من الزيادة السريعة في عرض النقود . فاذا تزايد العرض الاسمي للنقود ، فان الطلب الكلي يزيد . وبما أن الزيادة في العرض الكلي مقيدة بعوامل الانتاج مثل معـدلات التـراكم الرأسمالي والتقدم التقني ، فان الزيادة في الطلب الكلي قد تتسبب في الزيادة في المستوى العام للأسعار .

شكل رقم (١٢-١)

التضخم الناشيء عن جذب الطلب



وطبقا للنموذج الذي عرضناه في الفصل العـاشر ، فان التضخـم النـاشيء عن جذب الطلب قد يحدث بسبب عوامل أخرى . فهو قد يحدث ـ على سبيل المثال ـ بسبب معدل مرتفع للانفاق الحكومي أو تخفيضات ضريبية متعاقبة .

وفي الواقع يمكن حدوثه لأي عامل من العوامل التي سبق مناقشتها وتؤدي الى زيادة في الطلب الكلي . ومع ذلك يوافق الاقتصاديون على أن التضخم لا يمكن ان يستمـر بشكل غير محدد بدون الزيادة في عرض النقود .

وتقدم الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٦٨) دليلا طيبا للتضخـم بسبـب جذب الطلـب في الولايات المتحدة.ففي هذه الفترة زاد المكمش IDP بمعدل سنوي متوسط ٣,٧٪ . وطبقا

لرأي الكثير من الاقتصاديين فان التضخم يرجع الى زيادات سريعة في الانفاق الحكومي لدعم تصعيد الحرب في فيتنام وبرنامج المجتمع العظيم Great Society Program في عهد الرئيس جونسون . لقد زادت المشتريات الحكومية بمعدل سنوي متوسط ٨,٦٪ ، وزادت المدفوعات التحويلية الحكومية للأشخاص بمعدل ١٧,٨٪ ، وخلال الفترة نفسها زاد عرض النقود بمعدل سنوي متوسط ٥,٦٪ . اذن ماالذي يمكن فعله لتخفيف حدة التضخم بسبب جذب الطلب ؟

وبما أن المشكلة هي أن الطلب الكلي ينمو بمعدل أسرع من العرض الكلي ، فان السياسات يجب أن تتبنى تخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي أو رفع معدل الزيادة في العرض الكلي أو كليهما .

وبالنسبة للطلب الكلي ، فان البنك المركزي يجب أن يتبنى سياسات تخفض معدل النمو في عرض النقود . وبالمثل فان على الحكومة أن تخفض معدل الزيادة في انفاقها أو تزيد الضرائب أو الاثنين معا . فاذا مورست هذه السياسات ، أو توليفة معينة منها ، فان الطلب الكلي سوف يزيد بسرعة أقل ، وسوف تهدأ حدة الضغط الصعودي على الأسعار .

ان السياسة النقدية المقيدة أو السياسة المالية أو كليهما قد تؤدي الى زيادة في البطالة ، خاصة اذا كان التضخم قد حدث لفترة طويلة من الزمن . ولكن حالما يتهيأ الاقتصاد للمعدل الجديد الأدنى للتضخم ، فان البطالة ينبغي أن تختفي . وبالنظر الى العرض الكلي ، فان معدلات الضرائب قد تنخفض لتقدم حوافز للناس من أجل عمل وادخار واستثمار اكثر (انظر مناقشة اقتصاديات جانب العرض في الفصل الحادي عشر) . واذا نجحت هذه السياسات فانها سوف تؤدي الى زيادة معدل النمو في العرض الكلي .

ولأول وهلة ، وخلافا لمفهوم الطلب الكلي يؤدي الالتزام بمنهج جانب العرض الى ارتفاع مستويات الناتج والعمالة حتى في الفترة القصيرة . ولسوء الحظ فانه من غير المحتمل أن تنجح سياسات جانب العرض بمفردها في احداث تخفيض ملموس في معدل التضخم . ولنفترض ـ على سبيل التوضيح ـ ان الطلب الكلي يزيد بمعدل ١٣٪ ، بينما يزيد العرض الكلي بمعدل ٣٪ . والنتيجة هي معدل للتضخم يبلغ ١٠٪ حصلنا عليه بطرح معدل الزيادة في العرض الكلي من المعدل المماثل للطلب الكلي .

ولنفترض أنه قد نفذت سياسات جانب ـ العرض ، ومن ثم زاد العرض الكلي

الآن بمعدل ٤٪ . وهذه الزيادة في معدل نمو العرض الكلي من ٣٪ الى ٤٪ تمثل زيادة قدرها $\frac{1}{3}$ ٣٣ ، وهي زيادة ضخمة بكل المقاييس التاريخية . ومع ذلك فان الانخفاض في معدل التضخم يعتبر متواضعا . وبفرض أن الطلب الكلي يستمر في الزيادة بمعدل ١٣٪ (ولنتذكر أن سياسات جانب العرض وحدها قد تؤدي الى معدل اعلى لزيادة الطلب الكلي) ، وبالتالي فان معدل التضخم سوف ينخفض من ١٠٪ الى ٩٪ حيث نطرح المعدل الجديد للزيادة في العرض الكلي من معدل الزيادة في الطلب الكلي . وهذا الانخفاض في معدل التضخم يعتبر صغيرا ، وفي عالم تختلف فيه معدلات التضخم جوهريا من عام الى آخر قد يكون من الصعب أن نتبينه في الفترة القصيرة .

وهكذا فان سياسات جانب ـ العرض بمفردها لا يحتمل أن تؤدي الى تخفيض ملموس في معدل التضخم ، بينما تعتبر السياسات التي صممت خصيصا لتخفيض الطلب الكلي مسألة ضرورية في هذا الشأن . وان كان لا يعني هذا أن سياسات جانب العرض غير مرغوب فيها . ففي اطار برنامج لخفض معدل زيادة الطلب الكلي تشارك هذه السياسات في خفض معدل التضخم . وأهم من ذلك انها تعمل على رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي .

التضخم بدفع النفقة Cost push Inflation

ونعود الان الى نظرية التضخم بسبب دفع النفقة . وطبقا لهذه النظرية فان التضخم يعزى الى التصرفات الاحتكارية لبعض الجماعات مثل اتحادات العمال والمنشآت القائمة في المجتمع .

وهكذا فانه طبقا للنظرية يحدث التضخم بسبب ضغوط النقابات العمالية لزيادة الأجور النقدية بسرعة اكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية ، كما ينشأ التضخم عن الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع النفقات .

ان التضخم بدفع النفقة الذي يحدث بسبب النقابات قد يسمى بالتضخم الناشيء عن ارتفاع الأجور Wage-push inflation . بينما التضخم الناشيء عن دفع النفقة الذي ينشأ عن سلوك المنشآت ، فقد يطلق عليه التضخم الناشيء عن زيادة الأرباح

Profit-Push Inflatiion

ولنبدأ بالرأي القائل بان النقابات العمالية تسبب التضخم . ولنفترض ان النقابات قد نجحت ـ من خلال عملية المساومة الجماعية Collective bargaining ـ في

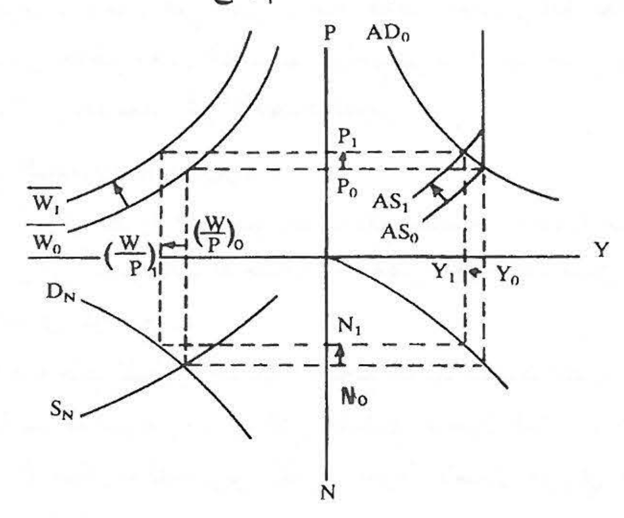
الحصول على أجور تزيد كثيرا عن الزيادة التي تقررها قوى السوق . ولنفترض أن هذه الزيادات كبيرة الى حد يكفي لزيادة متوسط الأجور النقدية في الاقتصاد القومي ، وبمساعدة الشكل رقم (١٢ـ٢) نستطيع أن نحلل اثر هذه الزيادات .

ولنفترض أن الطلب الكلي هو AD_0 ، وان العرض الكلي ، مع الأجور النقدية المفترض جمودها ، هو AS_0 . وعلى ذلك يكون مستوى الثمن ، مبدئيا ، عند P_0 ، والأجر النقدي W_0 والأجر الحقيقي (W / P) والناتج Y_0 .

ولنفترض بعد ذلك ان النقابات العمالية نجحت في دفع الأجور النقدية للاقتصاد الى مستوى أعلى جديد هو W_1 ، فان منحنى الأجور النقدية ينتقل الى المستوى W_1 . وبانتقال منحني الأجور النقدية ، فان منحني العرض الكلي ينتقل الى AS_1 .

شكل رقم ١٢ـ٢

الاتحادات العمال والتضخم بدفع النفقة



ومع افتراض ثبات الطلب الكلي ، فان مستوى الأسعار الجديد يكون P_1 . وهو أكبر من مستوى الأسعار P_0 ، وهذا يعني أنه اذا زادت الأجور النقدية في ظل الظروف المبينة ، فان المستوى العام للأسعار يرتفع[٥] . ومع الانخفاض في العرض الكلي ، فان العمالة والناتج ينخفضان . واذا ضغطت نقابات العمال من أجل رفع الأجور النقدية الى أعلى ، فان مستوى الأسعار سوف يزداد بنفس الطريقة السابقة . وإذا حققت نقابات العمال زيادة في الأجور النقدية أسرع مما تحققه في الأحوال العادية فان الأسعار ترتفع . ومع ذلك فان النقابات قد تعوزها القوة لعمل كهذا . وان كان بعض هذه النقابات قد

أوتي من القوة ما يمكنه من التأثير في مسار الأجور النقدية لاعضائه ، بينما لا يملك البعض الآخر إلا قليلا من القوة التفاوضية .

بيد أن احدى الصعوبات التي تواجه تحديد أثر النشاط النقابي على الأجور هي أنها تتجه الى الزيادة حتى في غياب النقابات . ومن ثم يكون من الصعب تحديد كم من الزيادة في أجر معين يعزى الى نشاط النقابة ، وكم منها يرجع الى قوى السوق .

وفي أي اقتصاد يواجه التضخم بسبب جذب الطلب ، فان الأجور النقدية تزداد ، وتزداد أيضا اذا ما ازدادت الانتاجية . وبالنسبة لأية صناعة فان اتجاه الأجور النقدية لأية صناعة سوف يعتمد على عوامل من قبيل معدل النمو في الطلب على منتجات الصناعة ، ومعدل النمو في الانتاجية في هذه الصناعة . وحتى لو ازدادت الأجور النقدية في صناعة معينة بسرعة أكبر من بقية الاقتصاد القومي ، فاننا لا نستطيع أن نكون على يقين بأن ذلك بسبب الضغوط النقابية ، اذ ربما يكون الطلب على منتجات هذه الصناعة قد نما بسرعة أكبر مما هو عليه في بقية الاقتصاد ، أو ربما تزايدت الانتاجية بمعدل أسرع في هذه الصناعة .

وبرغم هذه الصعوبات وغيرها من المازق التي تصادف تحليل أثر السياسات النقابية unionism ، فان ثمة دليلا يقطع بان النشاطات النقابية قد رفعت أجور العمال النقابيين بالنسبة للعمال غير النقابيين nonunion .

وطبقا لاراء هـ . ج . لويس H.G.Lewis فان النشاط النقابي قد أدى أحيانا الى رفع متوسط الأجر النسبي للعمل النقابي وتخفيضه بالنسبة للعمل غير النقابي[٦] . وفي الفترة - على سبيل المثال - التي سبقت ظهور كتابه في عام ١٩٦٣ . قدر لويس الزيادة في متوسط الأجر النسبي average relative Wage للعمل النقابي بحوالي ٧٪ الى ١١٪ ، والانخفاض في متوسط الأجر النسبي للعمل غير النقابي بحوالي ٣٪ الى ٤٪ أي ان تفاوت الأجر النقابي وغير النقابي يتراوح من ١٠٪ الى ١٥٪ . ومع ذلك فانه وجد بالنسبة لفترات أخرى ان النقابات لديها تأثير قليل على تفاوت الأجور ، كما لم يجد دليلا أيضا يشير الى أن التفاوت يميل الى الاتساع باستمرار بمرور الزمن .

ويرى دانييل ميتشل Daniel J.B. Mitchell - في الوقت الحاضر - ان تفاوت الأجور النقابية وغير النقابية قد ازداد خلال السبعينات[٧] . وقد قدر - بصفة خاصة اختلاف الأجور مابين ٢٠٪ الى ٣٠٪ بالنسبة لعمال الانتاج والعمال غير الاشرافيين . وقد ادعى ميتشل - فوق هذا - ان التفاوت ينمو وقد يستمر في النمو الى فترة طويلة من الزمن . وقد قدر الزيادة السنوية مابين ٣,٠٪ و ٥,٠٪ . وهي تعتبر صغيرة على اساس سنة بسنة

Year-to-Year ولكنها تعتبر تافهة وجديرة بالاهمال في الفترة الطويلة .

وحتى اذا اعتبرنا ان النقابات قد حققت نجاحا في زيادة أجور العمال النقابيين بالنسبة لأجور العمال غير النقابيين ، فان ذلك لا يوضح أن النتيجة الضافية سوف تكون زيادة في متوسط الأجر النقدي للاقتصاد القومي. اذ ينتمي نحو ٢١٪ فقط من قوة العمل المدنية الى الاتحادات النقابية ، وحالما تحدد الاتحادات فرص التوظف في القطاع المنظم نقابيا في الاقتصاد القومي ، فان عمالا اكثر سوف يبحثون عن التوظف في القطاع غير المنظم نقابيا . وسوف يولد هذا أثرا ضاغطا على الأجور النقدية في القطاع غير النقابي . وحتى اذا نجحت النقابات في الحصول على ميزة نسبية بالنسبة لشروط الأجور ، فان متوسط الأجور النقدية للاقتصاد قد يتأثر قليلا بسبب النشاط النقابي . ان جزءا فقط من قوة العمل هي التي تنتمي الى النقابات العمالية . ومع ذلك ترى بعض النقابات ان استقرار الأجور في القطاع المنظم نقابيا في الاقتصاد يميل الى تحديد سرعة استقرار الأجور في القطاعات غير المنظمة نقابيا . وهم يدعون ان هذه الحالة تحدث لان الصناعات الأساسية (الصلب ، السيارات . . . الخ) في الاقتصاد منظمة نقابيا . فاذا كان هذا الادعاء صحيحا ، فان النشاط النقابي قد يكون له تأثيره الواضح على متوسط الأجور النقدية في الاقتصاد القومي . ومن الصعب ايضا تحديد هذا الادعاء . فاذا منحت منشأة ما عمالها النقابيين زيادة كبيرة في الأجر ، فان المنشأة قد تمنح أيضا عمالها غير النقابيين زيادة مماثلة من أجل أن تحول بينهم ـ على سبيل المثال ـ وبين الانضمام الى النقابات . وبالمثل فان المنشأة غير النقابية في صناعة معينة قد تكره على منح زيادة في الأجور مقارنة بالزيادة في الأجر النقابي من أجل أن تحتفظ بقوة عملها . ومع ذلك ففي وجود البطالة فان زيادة الأجر المقارن قد لا تكون ذات ضرورة. وبما أن العمل غير متجانس وغير قابل للانتقال بسهولة ، فان الادارة قد لا تحتاج الى ان تجاري الزيادة في الأجور التي تحدث في مكان آخر من الاقتصاد .

وخلاصة القول أنه من غير المحتمل ان تستطيع النقابات أن تؤثر بطريقة جوهرية في اتجاهات متوسط الأجر النقدي للاقتصاد . ولنتأكد من ذلك ، فان بعض النقابات الفردية لديها قوة احتكار جوهرية تمارس بها تأثيرا على اتجاهات الأجور النقدية لاعضائها . وبالمثل فان وجود النقابات العمالية تظهر انحيازا صعوديا في الأجور والأسعار . ومع ذلك فليس ثمة دليل يشير الى أن النقابات العمالية تستطيع أن تسبب معدلات مضاعفة double digit أو حتى معتدلة من التضخم .

ونعود الان الى التضخم بسبب دفع النفقة نتيجة سلوك المديرين . فثمة زعم بأن

المديرين يتسببون في التضخم من خلال سياسات التسعير الاحتكارية . وبالطبع اذا كان الاقتصاد يتسم بالمنافسة البحتة ، فان ذلك لا يمكن ان يحدث اذ لا تملك المنشآت الفردية أية سيطرةعلى الاسعار ، فالاسعار تتحد د بقوى العرض والطلب[٨] . ومع ذلك لا يستطيع أحد ان يدعي ان اقتصادنا يتميز بالمنافسة البحتة . حقا ان بعض الصناعات تعمل في ظل المنافسة البحتة أو قريبة منها والبعض الآخر ليس كذلك . ولذلك فان بعض المنشآت تملك قوة احتكارية لتحديد الأسعار .

ومع ان كثيرا من الصناعات أو حتى معظمها يتميز بالمنافسة غير الكاملة ، فان التضخم ليس من غير الممكن اجتنابه.وتذهب النظرية الاقتصادية التقليدية الى أن التسعير الاحتكاري ليس له ارتباط خاص بالتضخم[٩] . ففي ظل ظروف معينة للطلب والنفقات يقرر المحتكر السعر الذي يحقق أقصى ربح . وهذا السعر اكبر من سعر المنافسة البحتة . ومع ذلك ففي غياب الزيادة في الطلب أو النفقات أو كليهما فانه لن يكون ثمة حافز لدى المحتكر لزيادة اثمانه . فاذا زاد الطلب أو النفقات أو كلاهما ، فإن المحتكر بالطبع يقرر أسعارا أعلى . وفي ظل هذه الظروف يستجيب المحتكر للتغير في الظروف ولا يبادر الى خلق تضخم . وهكذا تشرح النظرية الاقتصادية لماذا ترتفع الأسعار في ظل الاحتكار اكثر منها في ظل المنافسة البحتة ، ولا تشرح لماذا ينبغي ان ترتفع الاسعار في ظل الاحتكار بسرعة اكبر منها في ظل المنافسة البحتة . وفي الواقع لا يوجد شيء في النظرية الاقتصادية التقليدية يشير الى ان الأسعار ترتفع بمعدل اسرع في ظل الاحتكار .

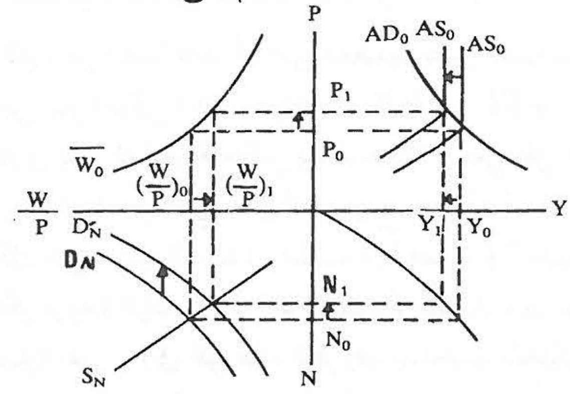
ويستطيع المرء أن يدحض هذا الرأي بالقول بأن المنشآت لا يمكن أن تقرر السعر الذي يحقق اقصى ربح في الحال ، لأنها تخشى الأعمال المضادة للاحتكار antitrust action ودخول المنشآت الجديدة ومطالب النقابة برفع الأجور ، بل تعمل على الرفع التدريجي لمستويات الأسعار التي تحقق أقصى ربح . فاذا كانت تلك هي الحالة ، فان التضخم سوف يتلاشى تدريجيا اللهم الا اذا كانت هناك تغيرات في كل من الطلب أو النفقات .

وثمة احتمال آخر وهو ان الاقتصاد اذا صار الى وضع اكثر احتكارا ، فان التضخم لابد أن يحدث حالما ترفع المنشآت أسعارها بالنسبة لما تقوم به في ظل المنافسة البحتة . وسوف نستخدم الشكل رقم ١٢-٣ لاثبات ذلك. ولنفترض باديء ذي بدء أن العرض الكلي هو AS_0 والطلب الكلي هو AD_0 ومن ثم فان مستوى الأسعار هو P_0 . وان منحنى الطلب على العمل Dn في الشكل ١٢-٣ اشتق في ظل افتراض سيادة المنافسة البحتة . فاذا تميز الاقتصاد فجأة بخصائص الاحتكار ، فان الطلب على العمل سوف ينخفض

حيث أن الطلب على العمل ـ في ظل الاحتكار ـ أقل منه في ظل المنافسة البحتة[١٠] .
ولذلك فان منحني الطلب على العمل ينتقل الى D_N وبالتالي ينتقل منحني العرض الكلي الى AS_1 . وبما أننا نفترض أن الطلب الكلي ثابت ، فان مستوى السعر التوازني الجديد هو P_1 الذي يعتبر اكبر من P_0 .

شكل رقم (١٢-٣)

القوى الاحتكارية والتضخم بدفع النفقة



فاذا بات الاقتصاد القومي اكثر احتكارية ، فان الطلب على العمل ، ومن ثم العرض الكلي سوف يكون منخفضا وسوف تكون النتيجة ارتفاعا في الأسعار . وهكذا اذا اصبح الاقتصاد احتكاريا ، فان الاثمان لابد وأن ترتفع . فهل يصبح الاقتصاد فعلا اكثر احتكارية ؟ اننا لا نملك مقاييس غير مباشرة مثل نسبة التركز concentration ratio .
وتعرف نسبة تركز السوق بالنسبة المئوية لاجمالي مبيعات الصناعة (أو العمالة أو القيمة المضافة value added) التي ساهم بها عدد قليل من المنشآت الكبرى مرتبة حسب انصبتها في السوق . والمعيار الأكثر استخداما هو النسبة المئوية لاجمالي مبيعات المنشآت الأربع الكبرى في صناعة معينة . ومع بقاء الأشياء الأخرى ، كما هي ، ترتبط درجة المنافسة في صناعة ما ارتباطا طرديا بعدد المنشآت في هذه الصناعة . ومع ذلك فان هناك فرقا بين ما اذا كان بصناعة ما ١٠٠ منشأة كل منها تنتج ١٪ من الانتاج وما اذا كانت ٤ منشآت تنتج ٨٠٪ بينما تنتج ٩٦ منشأة ٢٠٪ من هذا الانتاج ، والفرق بينن الوضعين توضحه نسب التركز الصناعي . ففي الحالة الأولى تكون النسبة ٤٪ أو ٤ مادامت المنشآت الأربع الكبرى تنتج ٤٪ فقط من انتاج الصناعة . وأما في الحالة الثانية تكون النسبة ٨٠٪ او ٨٠ . فاذا ظلت الأشياء الأخرى على حالها ، فانه كلما زادت نسبة التركز تعاظمت القوة الاحتكارية للصناعة[١١] .

ويعتبر مقياس تركز الصناعة في الاقتصاد اقرب الى الكمال بالنسبة للصناعات في القطاع الصناعي وهو القطاع الذي نهتم به هنا . وطبقا لما توصل اليه شيرر F.M.Sherer فان المستوى المتوسط للتركز (مرجحا بالقيمة المضافة في كل صناعة) تزايد من ١٩٤٧ الى ١٩٧٢ (١٢) . ففي ١٩٤٧ كان المستوى المتوسط للتركز في المنشآت الأربع الكبرى ٣٥,٣٪ ، ووصل في عام ١٩٧٢ الى ٣٩,٢٪ . واذا اقتصر التحليل على ١٥٤ صناعة من المرتبة الرابعة Four-digit والتي لم يتغير تعريفها تقريبا خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٧٢ نحصل على نتيجة مماثلة . وباستخدام أربعة نظم مرجحة (وتتضمن رقما غير مرجح) وجد شيرر ان متوسط التركز قد تزايد ، ولكن بمقدار اصغر مما يخص الصناعة ككل ، واكثر من هذا اشارت الأرقام القياسية الثلاثة المرجحة الى ان معظم هذه الزيادة حدثت في عام ١٩٥٤ . واذا امتد التحليل الى الفترة ١٩٦٣-١٩٧٢ وهي الفترة التي تزايد فيها معدل التضخم زيادة واضحة ـ فان المقارنة على اساس ٣٢٣ صناعة تكون مسألة ممكنة . وخلال هذه الفترة تزايد المستوى المتوسط غير المرجح unweighted للتركز من ٣٩,٤٪ الى ٤٠,٣٪ ، أي ان الزيادة ٠,٩٪ فقط.واذا استخدم متوسط مرجح ، فان الزيادة المشار اليها تصبح أصغر، تتراوح من ٣٧,٦٪ إلى ٣٧,٧٪.

ومحصلة القول ان التركز قد تزايد زيادة متواضعة خلال الفترة ١٩٤٧ ـ١٩٧٢ (١٢) ولكن جانبا كبيرا من هذه الزيادة حدث في عام ١٩٥٤ . وهكذا يبدو ان هناك اساسا احصائيا ضعيفا للقول بأن التضخم الحالي يرجع الى القوة الاحتكارية للمنشآت (١٣) .

ومن وقت الى آخر يعزى التضخم الى العوامل المتعلقة بالنفقة . وقد ادعى البعض على سبيل المثال ان التضخم الذي شهدته البلاد خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ كان تضخما بسبب زيادة النفقة . وفيما بين عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٧ زاد الرقم القياسي الضمني لاستبعاد اثر التغير في الأسعار من الناتج القومي الاجمالي (المكمش) IDP بمعدل سنوي متوسط ٣,٣٪ ، وزاد أيضا الرقم القياسي لاسعار المستهلك CPI والرقم القياسي لأسعار الجملة ولكن بمعدلات اقل ، أما معدل البطالة فقد كان ثابتا نسبيا خلال الفترة (٤,٤٪ في ١٩٥٥ و ٤,١٪ في ١٩٥٦ و ٤,٣٪ في ١٩٥٧) . بينما تزايد الناتج القومي الاجمالي GNP بمعدل متواضع . وطبقا لاسعار ١٩٧٢ كان الناتج القومي الاجمالي ٦٥٧,٥ بليون دولار في عام ١٩٥٥ ، و ٦٧١,٦ بليون دولار في عام ١٩٥٦ و ٦٨٣,٨ بليون دولار في ١٩٥٧ . أي أن متوسط الزيادة السنوية ٢٪ .

ومع ان الزيادات في اسعار الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧) يوجه اللوم فيها الى الانشطة

الاحتكارية للاتحادات العمالية والمنشآت الا انها تعزى بدرجة اكبر الى العوامل المتعلقة بجذب الطلب . فقد لاحظ البيرت ريز A. Rees - على سبيل المثال - أنه فيما يتعلق بأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ، فان الجانب الأكبر من الزيادات يحدث في الطعام والخدمات ، وكلاهما ينتج في قطاعات الاقتصاد القومي التي يقل فيها او ينعدم تأثير الاتحادات العمالية[١٤] . وعلى النقيض فان أسعار السلع الاستهلاكية المعمرة - التي تنتج في الصناعة العالية المستوى من حيث تنظيماتها النقابية - كانت اكثر انخفاضا في ١٩٥٧ مما كانت عليه في ١٩٥١ - ١٩٥٣ . وقد ادعى ريز Ress - فيما يتعلق بأسعار الجملة - ان الزيادات الأكبر كانت في السلع الانتاجية النهائية وان هذه الزيادات تعزى الى الزيادة الكبيرة في الطلب على السلع الاستثمارية التي حدثت اثناء الفترة . كما لاحظ ريتشارد سيلدين ايضاً R.T.Selden ان التضخم في الفترة (١٩٥٥ - ١٩٥٧) بدأ بعد حوالي عام واحد من بداية التوسع الاقتصادي وان هذا التضخم عادة ما يصاحب توسع قطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية[١٥] . فاذا اخذنا في الاعتبار التغيرات في الاسعار والناتج والعمالة التي حدثت خلال تلك الفترة (١٩٥٥ - ١٩٥٧) فان من المحتمل ان يكون التضخم بسبب جذب الطلب أو أن الطابع الغالب له كان كذلك . وكما هو موضح في الشكل البياني رقم ١٢ - ١ فان التضخم بسبب جذب الطلب ، اذا حدث فان الأسعار والناتج يزيدان ، ويظل معدل البطالة ثابتا أو يتناقص . واذا حدث التضخم بدفع النفقة فان الاسعار تزداد ، ولكن كما ترى في الشكلين ١٢ - ٢ و ١٢ - ٣ الناتج يتناقص ، أما معدل البطالة فهو يأخذ في التزايد . وبما ان الاسعار والناتج قد ازدادا ، وكان معدل البطالة مستقرا نسبيا خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ فان النموذج يشير الى انه كان تضخما بجذب الطلب أكثر منه تضخما بدفع النفقة .

وفي فترة احدث فان الزيادات في المستوى العام للأسعار ومعدل البطالة التي حدثت في عام ١٩٧٤ كانت تعزى في جزء كبير منها الى عوامل متعلقة بدفع النفقة . ففي عام ١٩٧٤ ازداد الرقم القياسي الضمني (IDP) لاستبعاد اثر التغير في الاسعار من الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٨,٧٪ بينما ازداد معدل البطالة من ٤,٨٪ في ديسمبر ١٩٧٣ الى ٧,٢٪ في ديسمبر ١٩٧٤ . وكان جانبا كبيرا من هذه الزيادة في الأسعار ومعدل البطالة يرجع إلى ارتفاع اسعار البترول الخام بأربعة اضعاف امثالها في عام ١٩٧٣ ، والى

الحظر البترولي Oil embargo الذي بقي من اكتوبر ١٩٧٣ الى مارس ١٩٧٤ . وقد كانت الأسعار العالية للبترول الخام والحظر - تباعا - نتيجة السياسات التي فرضتها منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC - وهي تضم معظم الدول المصدرة للبترول . وقد كانت أسعار البترول الخام قبل ١٩٧٣ ترتفع بمعدلات بطيئة نسبيا ، ومع ذلك فقد ارادت الاوبيك في عام ١٩٧٣ ان تجني مزايا وضعها شبه الاحتكاري ، فكان ان حلقت أسعار النفط الخام عاليا .

وبسبب تصرفات الأوبيك OPEC فانه يبدو ان هذا الحادث العارض يقدم مثالا طيبا للتضخم بدفع النفقة ، وهو بالفعل يقدم مثالا طيبا عن الأسباب التي تجعل التضخم بدفع النفقة بعيد الاحتمال .

وكما ناقشنا سابقا ، فان لزيادات الأسعار التي تتحقق لمرة واحدة فقط والى الأبد once-and -for- all price تستبعد من تعريفنا للتضخم . وقد مارست الأوبيك في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ قوتها الاحتكارية لوضع الأسعار التي تحقق أقصى ربح ، ومنذ ذلك الحين والطلب العالمي على البترول الخام يتزايد ببطء نسبي . وكنتيجة لذلك ، فان الاوبيك لم يعد لديها الا حافز اقتصادي قليل لرفع الأسعار ، وان الزيادات في أسعار البترول الخام كانت مصدرا غير ذي أهمية من مصادر التضخم حتى عام ١٩٧٩ .

وهكذا فانه على الرغم من أن القوة الاحتكارية تفسر لنا لماذا ارتفعت اسعار البترول الخام ، الا انها لا تشير الى ان الاسعار تزيد بمعدل سريع .

ومع ان التحليل السابق يشير الى ان التضخم بدفع النفقة بعيد الاحتمال الا انه يوضح التغيرات التي تؤدي الى تخفيض العرض الكلي . فاذا انخفض العرض الكلي (انظر الشكلين ١٢-٢ ، ١٢-٣) فان المستوى العام للاسعار يتزايد بينما يتناقص الناتج والعمالة . وتعتبر هذه التغيرات غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع ، ولا يمكن للسياستين النقدية والمالية ان تحول دون ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وفي نفس الوقت تمنع انخفاض الناتج والعمالة . وقد يؤخذ بسياسات نقدية ومالية توسعية لتدنية الانخفاضات في الناتج والعمالة ، ومع ذلك فان هذه السياسات سوف تتسبب في بقاء الأسعار عند المستوى الأعلى .

ومن ناحية أخرى ، فان السياسات النقدية والمالية الانكماشية قد تؤدي الى تدنية الزيادة في الأسعار ، ولكن مع الانخفاض في الطلب الكلي فان العمالة والناتج سوف ينخفضان .

الاثار الضمنية للسياسة Policy Implications

لنفترض أن التضخم بدفع النفقة هو المشكلة ، فأي السياسات يستخدم لكبحه ؟ ان السياسة التقليدية ، والسياسة النقدية أو السياسة المالية المقيدة هي التي تكبح جماح هذا النوع من التضخم ولكنها تؤدي الى مستوى عال من البطالة .

ولنفترض أن عرض النقود أو الانفاق الحكومي قد انخفض أو ان الضرائب ازدادت ، فان الطلب الكلي لابد وأن ينخفض ويميل الى تخفيض التضخم . ومع ذلك فانه اذا انخفض الطلب الكلي ، فان العمالة والناتج ينخفضان . ولذلك فان هذه السياسات غير مرضية .

وثمة بديل آخر وهو جعل الاقتصاد اكثر تنافسية ، اذ في ظل المنافسة لا يكون لدى الاتحادات العمالية والمنشآت القوة لدفع الأجور أو الأسعار أو كليهما إلى أعلى . ولجعل النظام اكثر تنافسية ، فإن الحكومة ينبغي أن تتبع سياسة مضادة للاحتكار antitrust اكثر قوة . بل وربما تضطر الى تصفية بعض المنشآت . وثمة تصرف مماثل ، وهو الشروع في اضعاف النقابات العمالية . وينبغي أن تعمل على ازالة الحواجز عن طريق التجارة الدولية من أجل تشجيع التنافس الدولي . ومع ان هذا أمرا مرغوبا فيه ، فان كثيرا من الاقتصاديين يشعرون بأن مثل هذه الاجراءات بعيدة الاحتمال لاسباب سياسية .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

لقد فحصنا نظريات التضخم الناشيء عن جذب الطلب والتضخم بدفع النفقة ووجدنا دلائل قليلة ، نظرية وتطبيقية ، تدعم نظرية التضخم بدفع النفقة . ومع ذلك فان هذه النظرية مازالت مستمرة لسببين على الأقل :

أولهما : انه من السهل ان نلقي بلائمة الزيادة في الأسعار على الممارسات الاحتكارية سواء من جانب الاتحادات أو المنشآت.ففي فترات التضخم تصبح اقرب ما تكون الى كبش الفداء .

وثانيهما : ان التضخم يحدث احيانا بالرغم من هبوط الناتج وارتفاع معدلات البطالة . فاذا حدث التضخم الناشيء عن جذب الطلب ، فان مستوى الأسعار والناتج يزيدان مع ثبات معدل البطالة أو هبوطه . ومن ثم فان التضخم لا يشرح حركات الأسعار والناتج ومعدل البطالة الذي نلاحظه احيانا . وبالتالي فعن طريق عملية العزل ، يخلص البعض الى ان التضخم يجب أن يكون بدفع النفقة .

وفي الفصل التالي ، نرى أن التضخم الناشىء عن جذب الطلب والتضخم بدفع النفقة هما جزءان من عملية تضخمية واحدة ، وان التضخم الناشىء عن جذب الطلب يعقبه حتما تضخم بدفع النفقة . ومن الاثار الضمنية لهذا الرأي ان مستوى الأسعار قد يزيد بينما ينخفض الناتج والعمالة ، حتى اذا كان الاقتصاد القومي يتميز بسيادة المنافسة الكاملة . اما الأثر الضمني الآخر ، فانه على عكس الاعتقاد الشائع لن يكون هناك تبادل طويل الأجل بين البطالة والتضخم .

الحواشي Notes

(١) للمناقشة . انظر :

Alan S. Blinder, The Consumer Price Index and the Measurement of Recent Inflation. Brookings Papers on Economic Activiy no 2 (1980) 539-65.

(٢) تاريخيا كان الرقم القياسي لأسعار المنتج يتميز بعدد من العيوب . ولمناقشة هذه العيوب والخطوات التي اتخذت للتغلب عليها انظر :

John F. Early, «Improving the Measurement of Producer Price Change» Monthly Labor Review (April 1978) 7-15 and The Producer Price Index Revision Overview and Pilot Survey Results Monthly Labor Review (December 1979) 11-19.

(٣) عند الانتقال من التضخم غير المتوقع الى التضخم المتوقع ينخفض الطلب على النقود فيتسبب في ارتفاع معدل التضخم للمناقشة انظر :

Reuben A: Kessel and Armen A. Alchina. «Effects of Inflation» Journal Of Political Economy 70 (December 1962) 521-37.

(٤) انظر للتوضيح

John A. Tatom and James E. Turley «Inflation and Taxes Disincentives for Capital Formation» Federal Reserve Bank of St Louis Review 60 (February 1978) 2-8.

وعلى الرغم من ان قانون الانعاش الاقتصادي قد خفف من وطأة المشكلة ، الا أن القانون لم يتخلص منها نهائيا .

(٥) ان الزيادة في الأجور النقدية لاتتسبب في زيادة الأسعار إذا كانت الزيادة تساوي الزيادة في انتاجية العمل أو اقل منها . وقد تجاهلنا ـ بغرض التبسيط ـ الزيادات في العرض الكلي والطلب الكلي التي تحدث بشكل عادي بمرور الزمن .

(٦) H. G. Lewis, Unionism and Relative Wages in the United States (Chicago: University of Chicago Press. 1963) P. 194.

(٧) Daniel J. B. Mitchell, Unions. Wages. and Inflation (Washington D. C. The Brookings Institution 1980) See also C.J. Parsley «Labor Unions and Wages. A Survey» Journal of Economic Literature 18 (March 1980) 1-31 and Daniel J.B.Mitchell «Some Empirical Observations of Relevance to the Analysis of Union Wage Determination» Journal of Labor Research 1 (Fall 1980) 193-215.

(٨) ونفس الشيء لابد أن يكون صحيحا بالنسبة للأجور النقدية ، اذا كانت الأسواق تعمل في ظل المنافسة البحتة .

(٩) للمناقشة انظر :
George J. Stigler «Administered Prices and Oligopolistic Inflation» Journal of Business 35 (January 1962) 1-13.

(١٠) ان اشتقاق الطلب على العمل في ظل الاحتكار مغطى في :
Jack Hirshleifer, Price Theory and Applications 2nd ed. (Englewood Cliffs N.J.Prentice-Hall Inc. 1980) PP. 416-19 and Richard H. Leftwich and Ross D. Eckert. The Price System and Resource Allocation 8th ed. (Chicago Dryden Press 1982) pp. 449-53.

(١١) ان الاشياء الأخرى قد لا تبقى على حالها . ولمناقشة نسب التركيز وعيوبها انظر
F.M.Scherer, Industrial Market Structure and Economic Performance 2nd. ed. (Chicago Rand McNally and Company 1980) pp. 56-64 or Lee E. Preston. The Industry and Enterprise Structure of the U.S.Economy (Ney York General Learning Press 1971) pp 10-13.

(١٢) Scherer. Industrial Market Strucure. pp. 69-70.

(١٣) وتوجد دلائل ايضا تشير الى ان الاسعار في اكثر الصناعات تركزا قد زادت بمعدل اسرع من الأسعار الأخرى خلال الفترة (١٩٥٤ - ١٩٧٣) وفيما يتعلق بهذا الدليل ، وكذلك عرض القرائن الأخرى . انظر
Steven Lustgarten. Industrial Concentration and Inflation (Washington American Enterprise Institue 1975).

(١٤) Albert Rees. «Do Unions Cause Inflation?» Journal of Law and Economics 2 (October 1959) 90 Lowell E. Gallaway also attributed the inflation to increases in aggregate demand rather than wage-push. Gallaway The Wage-Push Inflation Thesis 1950-1957 American Economic Review 48 (December 1958) 971.

(١٥) Richard T. Selden «Cost- push versue Demand-pul Inflation 1955-57» Journal of Political Economy 67 (February 1959)2.

أسئلة للمراجعة :

(١) عرف التضخم واشرح لماذا تستبعد الزيادة في الأسعار لمرة واحدة من تعريف التضخم .

(٢) قارن بين كل من الرقم القياسي لسعر المستهلك والرقم القياسي لسعر المنتج ومكمش الناتج القومي الاجمالي IDP وماهو اكثر الأرقام القياسية ارتباطا بمنافسة التضخم ؟ دافع عن اجابتك .

(٣) تحدث اعادة توزيع الدخل والثروة عندما يكون التضخم غير متوقع . بينما لا يحدث اعادة توزيع عندما يكون التضخم متوقعا . هل هذه العبارة صحيحة ؟ ولماذا ؟

(٤) قد يعاد توزيع الثروة من الدائنين الى المدينين كنتيجة للتضخم . فهل يمكن اعادة توزيع الثروة من المدينين الى الدائنين ؟ وفي ظل أي ظروف ؟

(٥) عرف التضخم الناشيء عن جذب الطلب . وماهي السياسات التي قد تستخدم لكبح جماح هذا النوع من التضخم ؟ صف كيف تعمل كل سياسة على حدة على

وقف التضخم .

(٦) عرف التضخم بدفع النفقة ، وماهي السياسات التي تستخدم لكبح جماح هذا النوع من التضخم ؟ صف كيف تعمل كل سياسة على حدة على وقف التضخم .

(٧) يزعم البعض ان المنشآت واتحادات العمال يتسببان في حدوث التضخم . ناقش الجدل الذي اثير حول هذا الرأي والدلائل التجريبية عليه .

(٨) تعتبر الأجور النقدية في الصناعات المنظمة نقابيا أعلى عادة من الصناعات غير المنظمة نقابيا ، فهل يرجع تفاوت الأجور بالضرورة الى نشاط النقابات العمالية ؟ ولماذا ؟

(٩) افترض ان الأجور النقدية تزيد بمعدل أسرع من الانتاجية فهل يشير هذا بالضرورة الى ان التضخم يعتبر تضخما بدفع الأجور ؟ ولماذا ؟

(١٠) افترض ان اسعار الغذاء تتزايد بمعدل سريع جدا . فهل يجب ان ينخفض الطلب الكلي لوقف الزيادات في الأسعار ؟ دافع عن اجابتك .

قراءات مقترحة SUGGERSTED READING

ACKLEY, GARDNER «The Costs of Inflation» American Economic Review 68 (May 1978) 149-54.

BLINDER ALAN S. The Consumer Price Index and the Measurement of Recent inflation,Brookings Papers on Economic Activity no 2 (1980) 539-65.

FISCHER. STANLEY and FRANCO MODIGLIANI «Towards an Understanding of the Real Effects of Inflation» Welrwirtschaftliches Archiv 114 (1978) 810-33.

FRISCH,HELMUT «Inflation Theory 1963-1975 A «Second Generation Survey» Journal of Economic Literature 15 (December 1977) 1289-1317.

LAIDLER DAVID E. W. and MICHAEL J. PARKIN «Inflation A Survey» Economic Journal 85 (December 1975) 741-809.

MITCHELL DANIEL J. B. Unions,Wages .and Inflation. Washington D.C. The Brookings Institution 1980.

PARSLEY C.J. «Labor Union Effects on Wage Gains:A Survey of Recent Literature» Journal of Economic Literature 18 (March 1980) 1-31

U.S.Department of Labor, Bureau of Labor Statistics CPI Detailed Report, Washington D.C.Government Printing Office ,Monthly.

Producer Prices and Price Indexes. Washington D.C.Government Printing Office monthly.

WALLACE, WILLIAM M. and WILLIAM E. CULLISON Measuring Price Changes:A Study of Price Indexes (4th ed.) Federal Reserve Bank of Richmond. Va April 1979.

الفصل الثالث عشر

العمليّة التضخميّة

الفصل الثالث عشر

العملية التضخمية

واجه الاقتصاد الأمريكي خلال أغلب السبعينات ، وفيما مضى حتى الآن من الثمانينات ، كلا من التضخم والبطالة . ومع التضخم بجذب الطلب Demand-Pull in Inflation يواجه الاقتصاد بالتضخم دون البطالة . ومع التضخم بسبب زيادة النفقة Cost Push Inflation يواجه الاقتصاد كلا من غلاء الأسعار والبطالة .

ومن ثم ليس مستغربا أن كثيرا من الناس يعزي حدوث التزامن بين التضخم والبطالة الى الممارسات الاحتكارية للاتحادات العمالية والمنشآت . وبالنسبة للأسباب التي نوقشت في الفصل الثاني عشر ، فان تحليل دفع النفقة Cost-Push يعتبر غير كاف . ولذلك فان الغرض الرئيسي لهذا الفصل هو تقديم شرح بديل لحدوث التزامن بين التضخم والبطالة .

نظرة تمهيدية للمناقشة

فحصنا ـ في الفصل الثاني عشر ـ نظريتين للتضخم : التضخم بجذب الطلب والتضخم بسبب زيادة النفقة . وهذا المخطط التصنيفي له عدد من العيوب . فأحد الصعوبات ـ مثلا ـ في تصنيف تضخم معين على أنه اما تضخم بجذب الطلب أو تضخم بسبب زيادة النفقة هو أن التصنيف يعتمد على نقطة البداية .

ودعنا نفترض أنه في سنة معينة ، تزايدت الأجور النقدية . وإذا تجاهلنا السنوات السابقة ، فان زيادات الأجور تبدو وكأنها دليل للتضخم بسبب دفع النفقة . ومع ذلك ، دعنا نفترض أن زيادات الأجور ماهي إلا رد فعل متأخر للتضخم بجذب الطلب الذي حدث في السنوات السابقة . وإذا حدث ذلك فاننا لن نشعر بأننا نتجاهل السنوات السابقة ، أو أن نصف ـ بشكل منفصل ـ أسباب الزيادة في الأسعار في سنة معينة .

وبدلا من أن ننظر إلى جذب الطلب ودفع النفقة على أنهما نظريتان منفصلتان للتضخم ، فانه من الأفضل أن نتناولهما باعتبارهما جزئين مرتبطين لعملية تضخمية واحدة .

وفي الأقسام التالية ، نتناول هذه العملية التضخمية باختصار . ولكن دعنا أولا نلقي نظرة تمهيدية على الفكرة الرئيسية . لقد افترض أن للعمل استجابة بطيئة للتغيرات السعرية غير المتوقعة . ومن ثم فان التضخم ـ في الفترة القصيرة ـ يمكن أن يزيد العمالة والناتج . فاذا حدث التضخم ولم يعدل العمال طلباتهم على النقود ، فان أرباب العمل يجدون أن تأجير عمال اضافيين يعتبر أمراً مربحاً . ونتيجة لذلك اذا كان المعدل الفعلي للتضخم اكبر من الذي يتوقعه العمال ، فان العمالة والناتج يزيدان .

وعندما يتحقق العمال ، في وقت لاحق ، مما حدث من خسارة فيما لديهم من قوة شرائية ، فان العملية تنقلب ، حيث تزداد الأجور والأسعار وتنخفض العمالة والناتج .

ويطلق على المرحلة الأولى للعملية التضخمية : مرحلة التوسع expansion phase . وفي هذه المرحلة يكون المعدل الفعلي للتضخم أكبر من الذي يتوقعه العمال . وتناظر مرحلة التوسع ما أطلقنا عليه سابقا «التضخم بجذب الطلب» . أما المرحلة الثانية للعملية التضخمية ، فيطلق عليها مرحلة الاستقرار stabilization phase وهي تناظر ماسبق تصنيفه تحت «التضخم بدفع النفقة» . وفي اثناء هذه المرحلة ، تنخفض العمالة والناتج عندما تشرع السلطات النقدية والمالية في التحكم في الطلب الكلي ، ولكن الأجور والأسعار تستمران في الزيادة .

وينبغي أن ينظر الى كلتا المرحلتين على أنهما جزءان مرتبطان في عملية تضخمية واحدة . وتحدث مرحلة التوسع عندما يكون ادراك التضخم بواسطة العمل بطيئا . وتحدث مرحلة الاستقرار عندما تتعدل توقعات العمل عن التضخم مع الحقائق الجديدة .

التضخم وسوق العمل Inflation and Labor Market

افترضنا ـ في الفصول السابقة ـ ان عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي . ويعبر عن العلاقة رياضيا كالآتي :

$$Sn = h(W/P)$$

حيث Sn هي مقدار العمل المعروض وW/P تمثل الأجر الحقيقي . وعلاوة على ذلك فقد افترضنا ان العمال المحتملين يعرفون كلا من الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار . ولذلك يمكنهم اتخاذ قرارات فيما يختص بالتوظف تبعا لذلك . وقد لا يدرك العمال المحتملون ـ على نحو صحيح ـ المستوى العام للأسعار . وعلى سبيل المثال ، قد يحدث تضخم غير متوقع ، ونتيجة لذلك يعتقد العمال المحتملون أن المستوى العام للأسعار

يعتبر أقل من مستوى الأسعار الفعلي . ومع ذلك ، فانهم سوف يتخذون قراراتهم بشأن العمل بناء على ما يعتقدون أن تكون عليه الأجور الحقيقية . وبتعبير آخر نفترض الآن أن عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي المدرك أو المتوقع Perceived or expected real wage ويعبر عن العلاقة رياضيا كما يلي :

$$S_N = h(W/Pe)$$

حيث Sn مقدار العمل المعروض وW/Pe هي الأجر الحقيقي المتوقع أو المدرك . والأجر الحقيقي المتوقع أو المدرك هو ـ بدوره ـ نسبة الأجر النقدي W الى مستوى الأسعار المتوقع أو المدرك Pe [1] . وقليل ماهو معروف عن الكيفية التي يصيغ بها العمال المحتملون توقعاتهم المتعلقة بمستوى الاسعار الجارية . ومع ذلك فانه من المفترض ان تبنى توقعاتهم على ماسبق من مستويات الأسعار العامة مع مستويات الأسعار الجديدة ، مرجحة على نحو اكثر ثقلا .

وقد يضع العمال المحتملون في اعتبارهم أيضا عوامل مثل احتمالات الحرب والحظر البترولي والأحداث السياسية الهامة . ولأن التوقعات تبنى ـ كليا أو جزئيا ـ على تجارب الماضي ، فان التوقعات تتعدل ببطء نسبي مع الظروف المتغيرة . (وبالنسبة للحاضر فاننا نتجاهل ادعاءات منظري التوقعات المنطقية) .

وفي الفصول السابقة ، افترضنا ان الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي وتظهر العلاقة في صورة معادلة كما يلي :

$$D_N = g(W/P)$$

حيث D_N هي مقدار العمل المطلوب وW /P هي الأجر الحقيقي. وسوف نستمر في استخدام هذا الفرض. ولذلك فاننا موقنون بأن مهمة الادارات أسهل كثيرا من مهمة العمل . ففي صناعة القرارات المتعلقة بالعمالة ، ينبغي أن تأخذ المنشأة في اعتبارها ـ في الفترة القصيرة ـ الأجر النقدي فقط (أو الأجور) التي تدفعها والسعر (أو الأسعار) التي تتلقاها مقابل منتجها (أو منتجاتها). وعلى العكس ، ينبغي أن يضع العمال في اعتبارهم الأجر النقدي الذي يحصلون عليه ، وأسعار كل السلع والخدمات التي يشترونها . وبما أن العمال قد لا يدركون على نحو صحيح المستوى العام للأسعار ، فانه يكون لدينا امكانية رسم منحنيين لعرض العمل ـ منحني عرض العمل الذي يدركه العمال ومنحني عرض العمل الفعلي . ويوضح منحني عرض العمل المدرك the perceived labor supply curve عدد أصحاب الوظائف المحتملين prospective job holders كدالة في الأجر الحقيقي

المدرك perceived real wage. ويوضح منحني عرض العمل الحقيقي Sa ، actual supply curve عدد أصحاب الوظائف المحتملين كدالة في الأجر الحقيقي الفعلي . واذا ادرك العمال ـ على نحو صحيح ـ مستوى الأسعار ، فان منحني عرض العمل المدرك يكون هو نفسه منحني عرض العمل الفعلي ، وهو ما أشير إليه في الشكل رقم (١٣ـ١) بتطابق Sa,Sp .

ومن ناحية اخرى ، اذا لم يدرك العمل مستوى الأسعار ـ على نحو صحيح ـ فان المنحنيين يتباعدان بسبب الاختلاف بين مستويات الأسعار المدركة والفعلية .

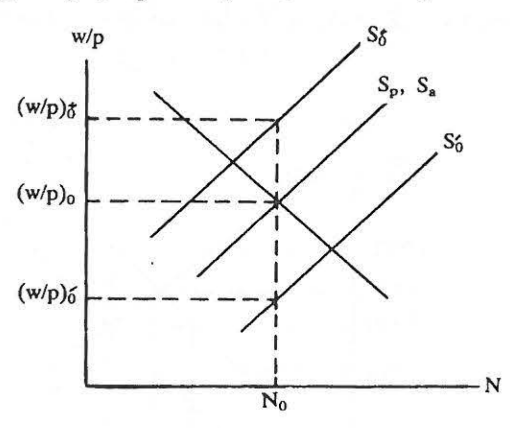
ودعنا نفترض ـ مثلا ـ أن الأسعار تزيد . فاذا اعتقد العمال أن الأسعار لا تتغير ، فان التباعد ينشأ بين منحني عرض العمل الفعلي ومنحني عرض العمل المدرك . وسوف يستقر منحني عرض العمل الفعلي Sa على يمين المنحني المدرك Sp كما هو موضح في الشكل رقم (١٣ـ١).

ودعنا نفترض أنه عند مستوى العمالة N_0 كان متوسط الأجر النقدي ٥٠٠٠ ريال في السنة . فاذا كان الرقم القياسي للأسعار المدركة ١٠٠٪ ، فان الأجر الحقيقي المدرك أيضا يعادل ٥٠٠٠ ريال في السنة أو $(W/P)_0$. ومن ناحية اخرى ، اذا كان الرقم القياسي الفعلي ١٢٥٪ ، فان الأجر الحقيقي يساوي ٤٠٠٠ ريال في السنة أو $(W/P)_0$. وتمثل التوليفة الأولى بنقطة على منحني عرض العمل المدرك Sp ، والثانية بنقطة على المنحني الفعلي Sa . وبالتالي اذا كان مستوى الأسعار الفعلي اكبر من مستوى الأسعار المدرك ، فان منحني عرض العمل الفعلي سوف يقع الى اليمين من منحني عرض العمل المدرك .

وعلى العكس ، اذا كان مستوى الأسعار الفعلية اكثر انخفاضا من مستوى الاسعار المدرك ، فان العلاقة بين المنحنيين سوف تنقلب ، فمنحني عرض العمل الفعلي سوف يقع الى يسار المنحني المدرك . وعلى سبيل المثال ، دعنا نفترض انه عند مستوى العمالة N_0 كان متوسط الأجر النقدي ٥٠٠٠ ريال في السنة.واذا كان الرقم القياسي المدرك للأسعار ١٠٠ فان الأجر الحقيقي المدرك يساوي ٥٠٠٠ ريال أيضا في السنة أو $(W/P)_0$. واذا كان الرقم القياسي الفعلي ٨٠ فان الأجر الحقيقي يكون ٢٥٠ ريالاً في السنة أو $(W/P)_0$. وتمثل التوليفة الأولى بنقطة على منحني عرض العمل المدرك Sp ، وتمثل الثانية بنقطة على منحني عرض العمل الفعلي Sa . ومن ثم اذا كان المستوى الفعلي للسعر أقل من المستوى المدرك ، فان منحني عرض العمل الفعلي سوف يقع الى يسار منحني عرض العمل المدرك .

شكل رقم (١٣-١)

العلاقة بين منحني عرض العمل الفعلي ومنحني عرض العمل المدرك



وسوف نتتبع الآن عملية التكيف مع التضخم غير المتوقع في سوق العمل . ولذلك فنحن في حاجة الى تتبع السوق من خلال عدد من فترات السوق Market periods ويمكن تعريف فترة السوق Market Period بانها عبارة عن طول الفترة التي لا يتغير في اثنائها منحنيا العرض والطلب . وفي كل فترة نحصل على مستويات التوازن للأجر الحقيقي والعمالة عن طريق تقاطع منحنيات العرض والطلب الفعلية للفترة[٢] . ودعنا نفترض ـ مثلا ـ أن الأسعار ظلت ثابتة لعدد من الفترات . فاذا لم يتوقع العمال التضخم وانه لن يحدث ، فان مستويات الأسعار الفعلية والمدركة تتعادل ، ويتطابق المنحنيان : منحني عرض العمل المدرك Sp ومنحني عرض العمل الفعلي Sa كما هو موضح في الشكل رقم (١٣-٢) . ويكون توازن الأجر الحقيقي هو $(W/P)_0$ ومستوى توازن العمالة هو N_0 .

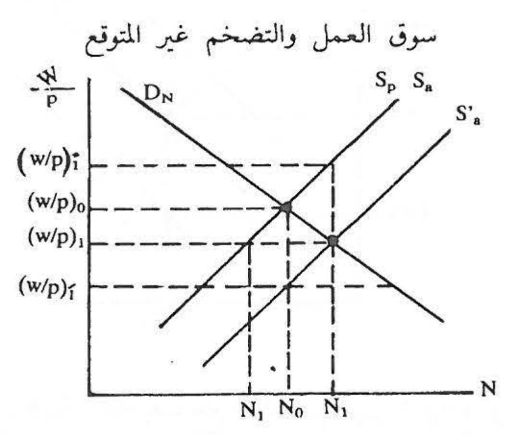
ولنفترض ـ ثانية ـ ان هناك زيادة متوقعة في الطلب الكلي وأن الأسعار ترتفع في كل مكان من الاقتصاد . واذا فشل العمال في ادراك الزيادة في الأسعار ، فان منحني عرض العمل الفعلي ومنحني عرض العمل المدرك يتباعدان عن المنحني الفعلي Sa الواقع الى يمين المنحني المدرك Sp .

وقد عرفنا ـ بداية ـ ان الأجر الحقيقي هو $(W/P)_0$ ان العمالة هي N_0 وبالزيادة في مستوى الاسعار ، فان الأجر الحقيقي يتناقص الى $(W/P)'_1$ ومع ذلك فانه عند الأجر الحقيقي $(W/P)_1$ فان العمالة المطلوبة تكون اكبر من العمالة المعروضة ، وتتزايد الأجور

النقدية . ونتيجة لذلك فان التوازن الجديد للأجر الحقيقي يكون $(W/P)_1$ الذي يقل عن مستوى التوازن الأصلي $(W/P)_0$. وبالانخفاض في الأجر الحقيقي ، فان المنشآت ترغب في تأجير N_1 من العمال . وبما أن العمال لا يدركون الزيادة في مستوى الأسعار ،

شكل رقم (١٣-٢)

سوق العمل والتضخم غير المتوقع



فانهم يعتقدون انه بالزيادة في الأجر النقدي ، يتزايد الأجر الحقيقي الى $(W/P)_1'$. وكنتيجة لذلك ، فان N_1 من العمال يكونون راغبين في الموافقة على العمل . ومن ثم تتزايد العمالة من N_0 الى N_1 .

ومع الزيادة غير المتوقعة في مستوى الأسعار ، تتزايد العمالة . ومع ذلك فان العمال يتحققون أخيرا من أن مستوى الأسعار قد تزايد ، وطبقا له يعدلون طلبات أجورهم .

ولنفترض ، انه في فترة زمنية لاحقة ، يتحقق العمال من أن مستوى الأسعار قد تزايد . حينئذ فان الناس الذين كانوا راغبين ، في الفترة السابقة في العمل بأجر نقدي معين ، لن يكونوا كذلك . وعلى سبيل المثال فان مستوى العمالة في الفترة السابقة كان N_1 لان العمال يعتقدون ان الأجر الحقيقي قد تزايد الى $(W/P)_1$. وقد تحققوا الآن أن الأجر الحقيقي هو فقط $(W/P)_1$. ومن ثم ، مالم تكن هناك زيادة في الأجر النقدي ، فان العمالة تتناقص .

ودعنا نفترض ان مستوى الأسعار قد تزايد بنسبة ٢٥٪ في الفترة السابقة . فاذا طلب العمال زيادة قدرها ٢٥٪ في الأجور النقدية لتعوض فقط التضخم في الماضي ، ولم تحدث زيادة اكثر في الأسعار ، فان منحنيات عرض العمل الفعلية والمدركة تتطابق[٣] . ويأتي هذا من الأفتراض القائل بان العمال يتنبأون بعدم وجود التضخم في المستقبل ،

ولذلك يطلبون أجورا نقدية مرتفعة لكي تعوض فقط التضخم السابق . واذا توقعوا عدم حدوث التضخم ، فان مستويات الأسعار الفعلية والمدركة تتعادل ، ويتطابق منحنيا عرض العمل الفعلي والمدرك[٤] . ومن ثم يكون الأجر الحقيقي التوازني هو $(W/P)_0$ والمستوى التوازني للعمالة هو N_0 .

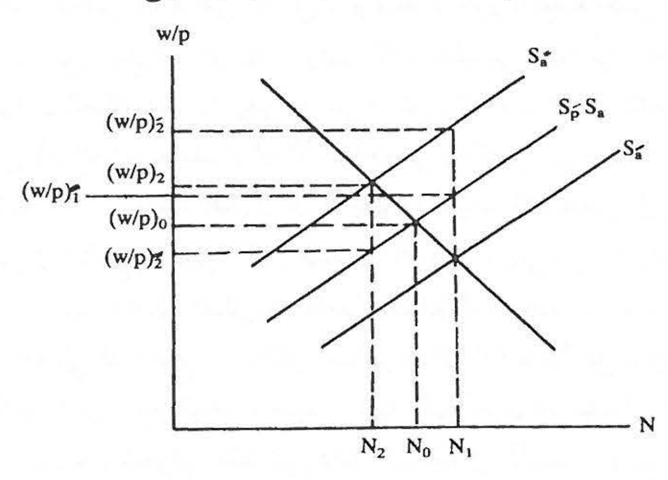
ودعنا نفترض ان العمال يتوقعون ان التضخم سوف يستمر وان الأجور المطلوبة تتزايد لتعوض كلا من التضخم السابق والتضخم المتوقع في المستقبل . فاذا لم يحدث التضخم ، فان ثمة اختلافاً بين منحنيات عرض العمل الفعلية والمدركة . ومع ذلك ففي هذا الوقت يقع منحني العرض الفعلي Sa الى اليسار من المنحني المدرك Sp ، كما هو موضح في الشكل رقم (١٣-٣) . وبالزيادة في الأجور النقدية ، فان الأجر الحقيقي الجديد عند مستوى العمالة N_1 هو $(W/P)'_2$ وهو اكبر من الأجر الحقيقي المدرك $(W/P)'_1$ حيث مستوى الأسعار المدرك اكبر من مستوى الاسعار الفعلي . وعند الأجر الحقيقي $(W/P)_2$ هناك فائض في عرض العمل ، وتهبط الأجور النقدية حتى تصل الى الأجر الحقيقي التوازني الجديد $(W/P)_2$. وعند الأجر الحقيقي التوازني الجديد $(W/P)_2$ فان مستوى توازن العمالة هو N_2 وهو أقل من مستوى التوازن الأصلي للعمالة N_0 . وتكون العمالة اقل لأن العمال يعتقدون أن الأجر الحقيقي يتناقص على حين أن الأجر الحقيقي قد يتزايد بالفعل . ويعتقد العمال أن الأجور الحقيقية تتناقص الى $(W/P)''_2$ بسبب الانخفاض في الأجور النقدية التي خفضت الأجر الحقيقي من $(W/P)'_2$ الى $(W/P)_2$. وبسبب افتراضها الأصلي القائل بان المعدل السابق للتضخم سوف يستمر . وفي الواقع ان الأجر الحقيقي قد ارتفع ، وبالتالي استأجرت الادارة عمالا اقل . وفي الفترة التالية ، سوف يتكيف العمال مع الواقع الجديد . فاذا كان العمال قد طلبوا زيادات في أجورهم في الفترة السابقة ، لتعوض فقط الزيادات السابقة في الأسعار ولم يحدث مزيد من التضخم ، فليس ثمة ضرورة للتعديل . وإذا طلب العمال زيادات في الأجور النقدية في الفترة السابقة ، لكي تعوض كلا من الزيادات السابقة في الأسعار والزيادات المتوقعة في أسعار المستقبل ، ولم يحدث تضخم ، فان ثمة ضرورة للتعديل . وبما أن طلبات أجور العمال تعتمد ـ جزئيا ـ على توقع استمرار التضخم ، فان العمال سوف يخفضون طلبات أجورهم عندما يتحققون بأن التضخم لن يحدث . ومن ثم اذا لم يحدث التضخم ، فان تفاوتا صغيرا سوف يكون بين منحني عرض العمل الفعلي ومنحني عرض العمل المدرك . وأخيرا اذا لم يحدث التضخم ، فان العمال سوف يتوقعون عدم حدوثه وسوف

يتطابق المنحنيان : الفعلي S_a والمدرك S_p .

وفي الفترة الطويلة ، سوف يكون ادراك العمال صائبا . ومادام معدل التضخم ثابتا ، وهو الشرط الضروري لتوازن الفترة الطويلة ، فان العمال سوف يعدلون طلبات أجورهم لتعوض التضخم[٥] . ولذلك فان المعدلات الفعلية والمدركة للتضخم تتعادل في الفترة الطويلة . ومن ثم فان منحنيات عرض العمل الفعلية والمدركة سوف تتطابق وسوف تكون N_0 هي مستوى توازن العمالة للفترة الطويلة . وفيما يتعلق بتكيف سوق العمل مع التضخم ، فاننا نجد أنه عندما يتعادل التضخم الفعلي مع التضخم المتوقع ، فان العمالة تساوي مقدارها التوازني للأجل الطويل . واذا كان التضخم الفعلي اكبر من التضخم المتوقع ، فان منحني العرض الفعلي يقع الى يسار المنحني المدرك ، وتنخفض البطالة مؤقتا تحت المستوى التوازني للأجل الطويل[٦] .

شكل رقم (١٣-٣)

سوق العمل ورد فعله للتضخم السابق غير المتوقع



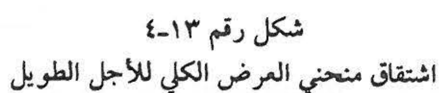
التضخم والعرض الكلي Inflation and Aggregate Supply

وقد تستخدم دالة عرض العمل الجديدة ($S_N = h(W / Pe)$) لاشتقاق منحني العرض الكلي . والنتيجة هي صيغتان لمنحني العرض الكلي ، احداهما للأجل الطويل ، والأخرى للأجل القصير . ففي الأجل الطويل يكون ادراك العمال لمستوى الاسعار صحيحا ، ويكون منحني العرض عموديا . وفي الفترة القصيرة ، فان ادراك العمال لمستوى الأسعار قد لا يكون صحيحا . وبالتالي فان منحني العرض الكلي للفترة القصيرة

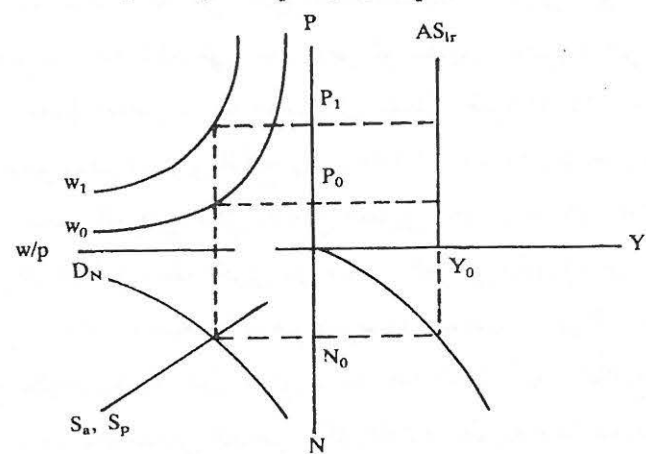
قد يكون ذا انحدار موجب .

ولكي نشتق منحني العرض الكلي للفترة الطويلة ، نجري مايلي . نفترض عدم حدوث التضخم ، وعدم توقع شيء ما . ومن ثم يتطابق منحني عرض العمل المدرك ومنحني عرض العمل الفعلي كما هو موضح في الشكل رقم (١٣-٤) . ويكون مستوى العمالة هو N_0 وهو يناظر مستوى الناتج Y_0 . فاذا كان مستوى السعر P_0 فان (Y_0,P_0) تمثل نقطة على منحني العرض الكلي للأجل الطويل AS_{lr} . وبالمثل اذا كان مستوى السعر P_1 فان (Y_0,P_1) تمثل نقطة اخرى على منحني العرض الكلي للأجل الطويل . وفي الحقيقة مادام ادراك العمال صحيحا (وهم يفترضون انه صحيح في الفترة الطويلة) فان العمالة والناتج يكونان Y_0,N_0 على التوالي . ونتيجة لذلك يكون الناتج Y_0 مهما كان مستوى السعر ، ويكون منحني العرض الكلي للفترة الطويلة خطا عموديا .

وفي الفترة القصيرة ، فان ادراك العمال قد لا يكون صائبا . ولنفترض في الشكل رقم (١٣-٥) ان المستوى المبدئي للأسعار هو P_0 . وبافتراض ان العمال يدركون - على نحو صائب - ان مستوى السعر يكون P_0 ، فان منحني عرض العمل المدرك والفعلي (S_a,S_p بالترتيب) يتطابقان وتمثل Y_0 المستوى التوازني للدخل. ومن ثم فان (Y_0,P_0) تمثل نقطة على منحني العرض الكلي للأجل القصير AS_{sr}، وكذلك منحني العرض الكلي للأجل الطويل (انظر شكل رقم ١٣-٤) . ودعنا نفترض ثانية ان مستوى الأسعار قد تزايد الى P_1 . فاذا لم يدرك العمال الزيادة في مستوى الأسعار ، فان منحني عرض العمل الفعلي ومنحني عرض العمل المدرك يختلفان . واستنادا على التحليل الذي أوردناه في القسم السابق ، فان منحني عرض العمل الفعلي Sa يقع الى يمين منحني عرض العمل المدرك . وتخلق هذه الزيادة في مستوى الأسعار فائضا في الطلب على العمل . ويتزايد الأجر النقدي الى W_1 . وبما أننا نفترض أن العمل لم يدرك الزيادة في مستوى الأسعار ، فان العمال يعتقدون ، مع الزيادة في الأجر النقدي ، ان الأجر الحقيقي قد تزايد . وبالتالي فان N_1 من الأفراد يرغبون في قبول الوظائف عند الأجر الحقيقي الجديد . وبما أن الأجر الحقيقي قد انخفض بالفعل ، فان المنشآت ترغب في استئجار N_1 من العمال . ويكون المستوى الجديد للناتج Y_1 . ومن ثم تمثل (Y_1,P_1) نقطة على منحني العرض الكلي للأجل القصير AS_{sr} .



شكل رقم ١٣-٤
اشتقاق منحني العرض الكلي للأجل الطويل



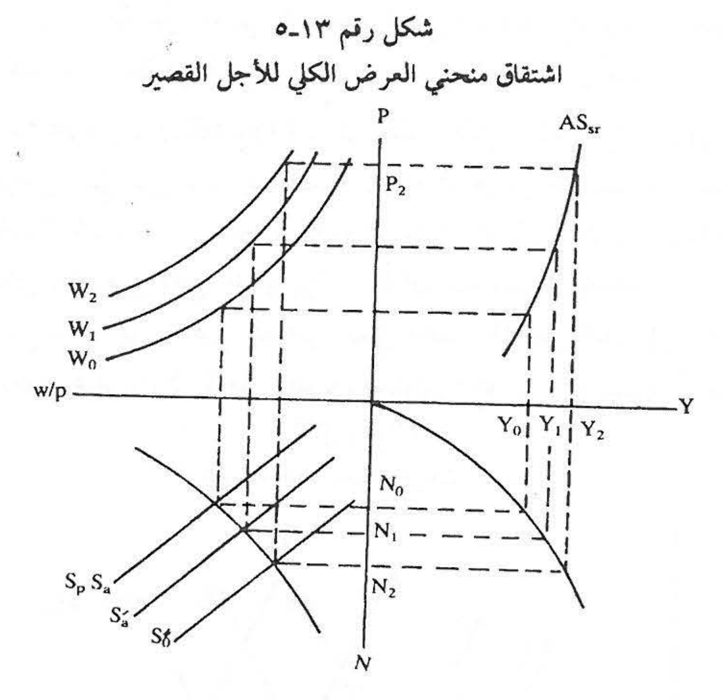
وقد افترض - باديء ذي بدء - ان مستوى الأسعار هو P_0 . ثم افترضنا ان مستوى الأسعار زادالى P_1 . ولنفترض أيضا ان مستوى الأسعار قد زادالى P_2 . وبما ان مستوى الأسعار P_2 اكبر من مستوى الأسعار P_1 فان الزيادة في مستوى الأسعار تكون اكبر من ذي قبل . فاذا عجز العمال عن ادراك الزيادة في مستوى الأسعار ، لكان هناك تفاوت بين منحنيي عرض العمل الفعلي والمدرك . وبالزيادة الأكبر في الأسعار ، فان التفاوت بين منحنيي عرض العمل الفعلي S_a ومنحني عرض العمل المدرك S_p يصبح اكبر من ذي قبل . وبما ان مستوى العمالة يتحدد بتقاطع منحني الطلب على العمل D_n ومنحني عرض العمل الفعلي S_a فان العمالة تكون N_2 . وبالتالي فان الناتج يكون Y_2 و (Y_2, P_2) تمثل نقطة اخرى - بنفس الطريقة - على منحني العرض الكلي . ويعتبر منحني العرض الكلي للفترة القصيرة ذا انحدار موجب(٧) .

ان منحنيات العرض الكلي للأجلين الطويل والقصير يمكن اشتقاقها من العلاقات المختلفة في النموذج . فاذا تغيرت هذه العلاقات ، فان منحنيات العرض الكلي تنتقل . وفي القسم التالي ثمة نوعان هامان للانتقال :

أولهما : الزيادة في عرض العمل ورصيد رأس المال والتحسينات التكنولوجية تنقل منحيي العرض الكلي للأجل الطويل والأجل القصير معا الى اليمين .

وثانيهما : اذا تزايد المعدل المتوقع للتضخم ، فان منحنى العرض الكلي للفترة القصيرة ينتقل الى اليسار ، حالما يطلب العمال أجورا نقدية أعلى .

شكل رقم ١٣-٥
اشتقاق منحني العرض الكلي للأجل القصير



وإذا افترضنا ان الاختلاف بين المعدلات الفعلية والمتوقعة للتضخم لم تتغير ، فإننا نجد أن الأجور النقدية والأسعار سوف تكون أعلى عند كل مستوى للناتج . وينتج عن هذا انتقال في منحني العرض الكلي للفترة القصيرة . وبالمثل اذا تناقص المعدل المتوقع للتضخم ، فان منحني العرض الكلي للفترة القصيرة ينتقل الى اليمين . وفي الفترة الطويلة عندما يصحح العمال حدسهم الخاطىء misperceptions ، فاننا سوف ننتهي على منحني العرض الكلي للأجل الطويل . وبالتالي فان أية تغيرات في الناتج والعمالة ، تعزى الى التغيرات في الطلب الكلي سوف تكون ذات طبيعة مؤقتة .

العملية التضخمية The Inflationary Process

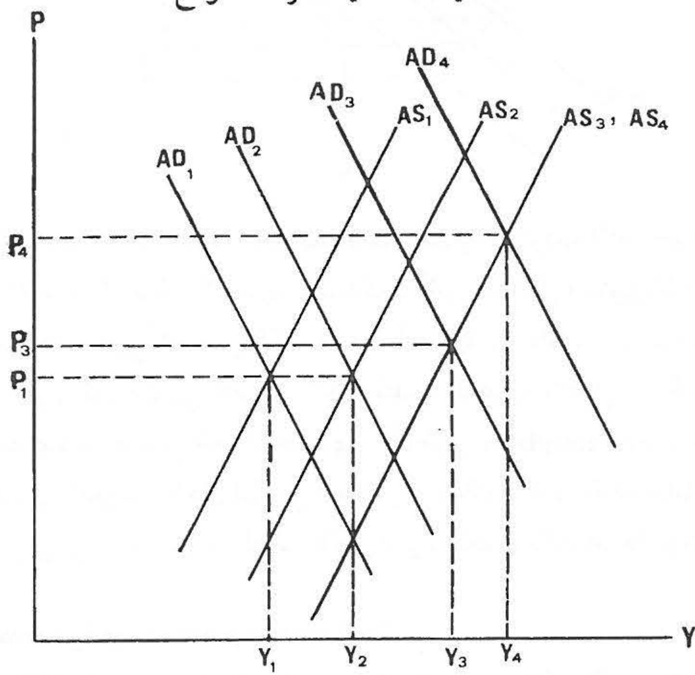
ونتقل الان الى وصف العملية التضخمية . لنفترض اننا في الفترة (١) التي يكون فيها الاقتصاد عند توازن الاجل الطويل بدون تضخم أو بالقليل منه . واذا استخدم دليل سفلي Subscript لبيان الفترة الزمنية التي نحن بصددها ، فان منحني الطلب الكلي المناسب هو AD_1 ومنحني العرض الكلي المناسب هو AS_1 في الشكل رقم (١٣-٦). وللتبسيط فقد اهملنا من الرسم منحنى العرض الكلي للأجل الطويل ، وبما أن المعدلات الفعلية والمدركة للتضخم واحدة ، فان منحنيي عرض العمل الفعلي والمدرك يتطابقان ،

وتمثل (Y_1, P_1) نقطة على منحني العرض الكلي للأجل الطويل . ومن ثم يكون الاقتصاد عند توازن الأجل الطويل بمستوى دخل Y_1 ومستوى أسعار P_1 .

ودعنا نفترض ، في الفترة (٢) ، ان الطلب الكلي يزداد إلى AD_2 وفي نفس الوقت يزداد العرض الكلي الى AS_2 بسبب الزيادة في عرض العمل ورصيد رأس المال والتحسينات التكنولوجية . وتتحدد نقطة التوازن الجديدة (Y_2, P_1) بتقاطع منحني الطلب الكلي والعرض الكلي الجديدين . وبما أن التضخم لن يحدث وغير متوقع ، فان (Y_2, P_1) تمثل نقطة على منحني العرض الكلي الجديد للأجل الطويل . وبالتالي فان الاقتصاد يكون عند توازن الأجل الطويل بمستوى دخل Y_2 ومستوى أسعار P_1 .

شكل رقم ١٣-٦

العملية التضخمية : مرحلة التوسع



ولنفترض - في الفترة - (٣) - ان الانفاق الحكومي - مثلا - تزايد بسرعة اكبر مما كان في الماضي . ويدل هذا على ان الطلب الكلي يزيد بسرعة اكبر ، وفي الفترة (٣) ينمو الطلب الكلي الى AD_3 . فاذا استمر العرض الكلي في الزيادة بنفس المعدل كما في الماضي ، فان العرض الكلي يرتفع الى AS_3 . ونتيجة لذلك يتزايد كل من الأسعار والناتج ، ويكون مستوى السعر الجديد P_3 ومستوى الدخل الجديد Y_3 . وتتزايد العمالة

ايضا وتكون اكبر بالفعل من مستوى التوازن للأجل الطويل . ويحدث هذا لأن العمال يعجزون عن توقع الزيادة في الأسعار ، ويعتقد العمال المحتملون أن الأجور الحقيقية قد ازدادت بينما هي في الواقع قد تناقصت . ومع الزيادة في الأسعار ، تصبح العمالة والناتج والاقتصاد في حالة التوسع ، أو مرحلة جذب الطلب في الدورة التضخمية .

ودعنا نفترض ـ في الفترة (٤) ـ ان الطلب الكلي يستمر في الزيادة بمعدل مرتفع . عندئذ يكون المستوى الجديد للطلب الكلي AD_4 . وسوف يميل العرض الكلي للزيادة بسبب الزيادات في عرض العمل ورصيد رأس المال والتحسينات التكنولوجية . ومع ذلك ففي الفترة (٤) فان العمال سوف يتحققون من أن الأسعار قد تزايدت ، ويطلبون أجورا نقدية أعلى لتعويض الزيادة . ويعمل طلب الأجور النقدية الأعلى على تخفيض العرض الكلي . وللتبسيط نفترض أن الاتجاه الأخير يعوض الأول الى حد أن منحني العرض الكلي للفترة (٤) يتطابق مع منحني العرض الكلي للفترة (٣) . وتتزايد العمالة والناتج ، ولكن بمعدل أبطأ من الفترة (٣) . ومن ناحية اخرى ، تتضاعف سرعة معدل الزيادة في الأسعار . وفي ظل اقتصاد يواجه بوضوح تضخما بجذب الطلب ، دعنا نفترض اننا في الفترة (٥) وقد تبنت السلطات النقدية والمالية سياسات لتخفيض الطلب الكلي . وكما هو واضح في الشكل رقم (١٣-٧) فان الطلب الكلي ينخفض الى AD_5 (٨) .

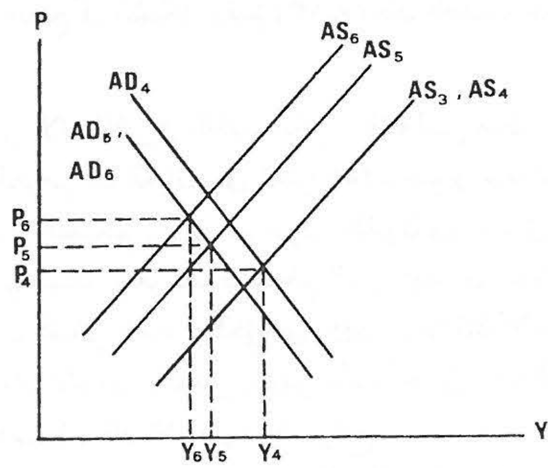
وعلى الرغم من الانخفاض في الطلب الكلي ، فانه ليس هناك ضمان بان الأسعار سوف تنخفض . ولنفرض ان العمال ـ في الفترة (٥) ـ غيروا توقعاتهم بحيث أنهم يتوقعون الان استمرار التضخم . ومن ثم سوف يطلبون زيادات في أجورهم النقدية تعويضا عن التضخم السابق وتعويضا للتضخم الذي يتوقعون حدوثه في المستقبل . وهذه المطلوبات سوف تخفض العرض الكلي الى AD_5 . واذا كان الانخفاض في الطلب الكلي كبيرا نسبيا ، فان الأسعار تنخفض . ومن ناحية اخرى ، اذا كان الانخفاض في الطلب الكلي صغيرا نسبيا ، فان الأسعار سوف ترتفع .

وبما أن معظم برامج الاستقرار تدريجية ، فان الانخفاض الفعلي في الطلب الكلي قد يكون صغيرا . ولذلك قد تستمر الأسعار في الارتفاع . ولكن حتى اذا كان الانخفاض في الطلب الكلي صغيرا ، فان العمالة والناتج ينخفضان.وبما أن الأسعار تستمر في الارتفاع مع انخفاض العمالة والناتج ، فانه يبدو ان التضخم بدفع النفقة آخذ في الحدوث . وتبدأ الان السلطات النقدية والمالية في مواجهة المعضلة . فاذا استمرت

هذه السلطات مع برنامج الاستقرار ، فان العمالة والناتج سوف ينخفضان . واذا سمحت للطلب الكلي بالزيادة ، فان التضخم سوف يصير أسوأ . ولذلك فاننا نفترض ان السياسات التي تبنتها هذه السلطات تبقى على الطلب الكلي ثابتا عند AD_5 . وبسبب ان العمال يطلبون أجورا نقدية أعلى لتعويض التضخم السابق والمتوقع في المستقبل ، فان العرض الكلي سوف ينخفض الى AS_6 . ومن ثم تزداد الأسعار وتنخفض العمالة والناتج . واذا استمرت السلطات المالية والنقدية في انتهاج سياسات صممت للابقاء على الطلب الكلي ثابتا ، فان توازن الأجل الطويل long-run equilibrium سوف يعود أخيرا . وسوف تستمر الأسعار في الارتفاع لفترة ما ، ولكن بمعدل أقل من المعدل الذي توقعه العمال . وخلال هذه الفترة تكون العمالة والناتج تحت مستوياتهما التوازنية للأجل الطويل ، لأن المعدل المتوقع للتضخم هو الآن اكبر من المعدل الفعلي . ومع ذلك فانه مع ثبات الطلب الكلي فان العمال المحتملين سوف يعدلون ، تدريجيا ، توقعاتهم المتعلقة بالتضخم الى أسفل . وفي الأجل الطويل ، فان المعدل المتوقع للتضخم سوف يتساوى مع المعدل الفعلي وسوف يكون الاقتصاد عند وضع التوازن للأجل الطويل .

شكل رقم ١٣-٧

العملية التضخمية : مرحلة الاستقرار



وباختصار ، فان للعملية التضخمية مرحلتين متميزتين : مرحلة التوسع ومرحلة الاستقرار . ففي مرحلة التوسع ، يأخذ التضخم العمال على حين غرة . ومن ثم تزيد العمالة والناتج الى مستويات اكبر من مستويات الأجل الطويل . وفي مرحلة الاستقرار يتوقع العمال التضخم ، ويطلبون زيادات في الأجور النقدية لتعويض التضخم السابق

والمتوقع في المستقبل . ولذلك تستمر الأجور النقدية والأسعار في الارتفاع مع هبوط الناتج والعمالة . وفي مرحلة التوسع ـ حيث تتزايد الأسعار والعمالة والناتج ـ يبدو أن التضخم بجذب الطلب قد حدث . وفي مرحلة الاستقرار ـ حيث تتزايد الأسعار ولكن العمالة والناتج يتناقصان ـ يبدو أن التضخم بدفع النفقة قد حدث . وهذا ليس تضخما بدفع النفقة كما عرفناه في الفصل السابق . وهذه المرحلة من الدورة التضخمية تعزى الى عدم مقدرة العمل على التنبؤ بالمعدل الفعلي للتضخم ، وليس الى الممارسات الاحتكارية للاتحادات العمالية والمنشآت .

ان مرحلة الاستقرار تعتبر نتيجة مباشرة وحتمية لمرحلة التوسع وسوف تحدث حتى لو كان الاقتصاد يعمل في ظل المنافسة البحتة .

التبادل بين التضخم والبطالة

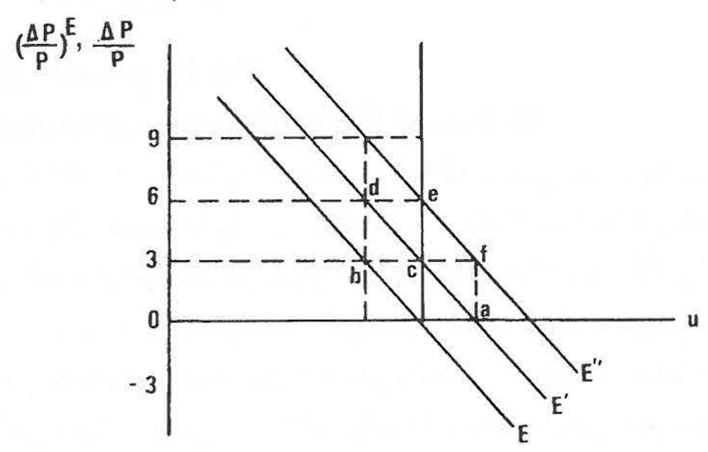
The Trade off Between Inflation and Unemployment

ان العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة ـ التي تضمنتها مناقشة العملية التضخمية ـ يمكن تصويرها بيانيا . ولنفترض ان المعدلات الفعلية والمتوقعة للتضخم نقاس على المحور الرأسي للشكل رقم (١٣ـ٨) والبطالة على المحور الأفقي والخطوط ذات الانحدار السلبي E, E', E'' التي تمثل التوقعات المختلفة لمعدل التضخم تصور التبادل قصير الأجل shortruntrade-off بين التضخم والبطالة ، بينما يصور الخط الرأسي التبادل طويل الأجل بينهما . ولكي نزيد الأمر وضوحا ، دعنا نفترض عدم حدوث التضخم وأنه غير متوقع . عندئذ يتطابق منحنيا عرض العمل الفعلي والمدرك ، وسوف تكون العمالة عند مستواها التوازني طويل الأجل ، ومعدل البطالة الذي يناظر هذا المستوى للعمالة يطلق عليه المعدل الطبيعي للبطالة natural rate of unemployment . وهو موضح في الشكل رقم (١٣ـ٨) باعتباره N_0 . ومع عدم وجود التضخم ووجود معدل البطالة U_0 نكون عند النقطة a في الشكل رقم (١٣ـ٨) . واذا انتهج صانعو السياسة سياسات مالية ونقدية اكثر توسعية ، فان الطلب الكلي يزداد بسرعة اكثر ويزداد معدل التضخم ، مثلا ، الى ٣٪ . واذا عجز العمال عن توقع التضخم ، فان المنحنيين الفعلي والمدرك لعرض العمل يتباعدان وتتزايد العمالة ، وبالتالي ينخفض معدل البطالة الى U_1 كما يتضح من التحرك على طول الخط E من النقطة a الى النقطة b . ومع ذلك فان الانخفاض في معدل البطالة من U_0 الى U_1 يعتبر ظاهرة قصيرة الأجل . فمع مرور الوقت يعدل العمال توقعاتهم المتعلقة بالتضخم وطبقا لذلك تتغير طلبات أجورهم . واذا

استمر معدل التضخم عند ٣٪ ، فان العمال سوف يتوقعون استمرار هذا المعدل في المستقبل . وبما أن معدلات التضخم الفعلية والمتوقعة واحدة ، فان المنحنيين الفعلي والمدرك لعرض العمل سوف يتطابقان او سوف يعود معدل البطالة الى المعدل الطبيعي U_0 . وهذه التوليفة من معدلات التضخم والبطالة (٣٪ ، U_0) توضحها النقطة C في الشكل رقم (١٣ـ٨) التي تشير الى ان E تصور نقط العلاقة قصيرة الأجل بين معدلات التضخم والبطالة[٩] . وقد رسم الخط E على أساس افتراض أن معدل التضخم المتوقع يساوي صفرا .

شكل رقم (١٣ـ٨)

العلاقات القصيرة الأجل والطويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل البطالة



وحالما يعدل العمال توقعاتهم المتعلقة بالتضخم ، فان المنحني ينتقل ، وفي هذه الحالة يصبح المنحني المذكور E الذي يبنى على معدل تضخم متوقع ٣٪ . فاذا كان معدل التضخم المتوقع ٣٪ وانتهج صانعو السياسة سياسات مالية ونقدية اكثر توسعية حتى يزداد معدل التضخم الى ٦٪ ، فان معدل البطالة ينخفض الى U_1 كما يوضحه التحرك على طول الخط E من النقطة C الى النقطة d . ولكن ما أن يعدل العمال توقعاتهم ، فان المنحني ينتقل ويعود معدل البطالة الى U_0 .

ويشير التحليل الى وجود تبادل قصير الأجل فقط بين التضخم والبطالة . ويشير أيضا الى أن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي U_0 في الأجل الطويل ، بصرف النظر عن معدل التضخم . ويدل هذا على ان العلاقة طويلة الأجل يمكن تصويرها عن طريق الخط الرأسي في الشكل رقم ١٣-٨ . والنتيجة التي تنبثق من افتراضنا هي أن

المعدلات الفعلية والمتوقعة للتضخم - في الأجل الطويل - تتعادل ولذلك يتطابق المنحنيان الفعلي والمدرك لعرض العمل ، وتصبح العمالة عند مستواها التوازني طويل الأجل .

ان تحليلنا يشير الى ان محاولات تخفيض معدل البطالة تحت المعدل الطبيعي سوف تنجح في الفترة القصيرة ، وان كان الأمر غير ذلك في الفترة الطويلة . وتشير أيضا الى أن محاولات تخفيض معدل التضخم سوف تزيد معدل البطالة في الفترة القصيرة . ولنفترض - مثلا - ان معدل التضخم ٦٪ ويتوقع العمال ان يرتفع مستوى الأسعار بهذا المعدل في المستقبل . ويعني هذا ان معدلات التضخم الفعلية والمتوقعة متساوية ، وأن معدل البطالة يساوي المعدل الطبيعي . وطبقا للشكل رقم (١٣-٨) فان هذه التوليفة من معدلات التضخم والبطالة يمكن تصويرها بالنقطة e . واذا تبنى صانعو السياسة سياسات تهدف الى ابطاء معدل الزيادة في الطلب الكلي ، فان معدل التضخم سوف ينخفض الى ٣٪ . واذا عجز العمال عن ادراك الزيادة في معدل التضخم ، فان المعدل المتوقع للتضخم سوف يستمر عند ٦٪ . ومع وجود الفرق بين معدلات التضخم الفعلية والمتوقعة ، فان المنحنيين المدرك والفعلي لعرض العمل يتباعدان، و يزيد معدل البطالة الى U_2 كما يوضحه التحرك على طول الخط E'' من النقطة e الى النقطة F . ويتجاوز معدل البطالة الجديد U_2 المعدل الطبيعي ، لأن العمال يتوقعون استمرار التضخم بمعدل ٦٪ ويحددون أجورهم المطلوبة على هذا التوقع . ذلك أن المعدل الفعلي للتضخم هو ٣٪ فقط والأجور التي يطلبها العمال تعتبر مفرطة في الزيادة بالنسبة لمعدل التضخم الفعلي .

واذا قام صانعو السياسات بالحفاظ على معدل التضخم عند ٣٪ ، فان العمال سوف يخفضون أخيرا توقعاتهم بالتضخم ويخفضون أجورهم المطلوبة . وبالتالي فان العلاقة قصيرة الأجل سوف تنتقل من E'' الى E' وسوف ينخفض معدل العمالة تدريجيا الى المعدل الطبيعي . وهذه التوليفة الجديدة من معدلات التضخم والبطالة توضحها النقطة C في الشكل رقم (١٣-٨) .

وخلاصة القول ، اذا حاول صانعو السياسة تخفيض معدل البطالة الى مستوى أقل من المعدل الطبيعي ، فانهم قد ينجحون لبعض الوقت . ولكن ما أن يعدل العمال توقعاتهم المتعلقة بالمعدل الأعلى الجديد للتضخم ، حتى تنتقل العلاقة قصيرة الأجل ، ويتلاشى التبادل بين التضخم والبطالة .

وبالمثل ، اذا حاول صانعو السياسة تخفيض معدل التضخم ، فانهم سوف يكللون بالنجاح ، ولكن معدل البطالة سوف يتجاوز - مؤقتا - المعدل الطبيعي . وما أن

يعدل العمال توقعاتهم المتعلقة بالمعدل الأدنى الجديد للتضخم حتى تنتقل العلاقة قصيرة الأجل ، وينخفض معدل البطالة الى المعدل الطبيعي .

آراء مختلفة حول تبادل التضخم ـ البطالة

برغم الانتشار الواسع لوجهة النظر القائلة بعدم وجود تبادل طويل الأجل بين التضخم والبطالة Long-run tradeoff ، فان الآراء تختلف حول طبيعة التبادل قصير الأجل بينهما . وفي الغالب ، لا يعتقد الكينزيون في وجود تبادل طويل الأجل . ومع ذلك فهم يؤمنون بالتبادل قصير الأجل . وعلاوة على ذلك ، فهم يؤمنون بأن الفترة الزمنية المذكورة هي من الطول ، الى حد ان معدل البطالة يمكن الاحتفاظ به دون المعدل الطبيعي لسنوات ، من خلال استخدام سياسات مالية ونقدية توسعية . وهم يعتقدون بالمثل انه اذا استخدمت سياسات مالية ونقدية تقييدية لتخفيض معدل التضخم ، فان معدل البطالة سوف يكون فوق المعدل الطبيعي لفترات طويلة من الزمن .

وكما سوف نرى في الفصل الرابع عشر ، فقد قاد هذا كثيراً من الكينزيين الى تأييد استخدام سياسات اخرى ، مثل التحكم في الأجور والأسعار أو ترشيدها بالاقتران مع السياسة المالية والنقدية الانكماشية .

اما النقديون فانهم يعتقدون ايضا في وجود التبادل قصير الأجل ، وان فترة التعديل طويلة ، رغم أنها ليست بنفس الطول الذي يفترضه الكينزيون . ولا يؤيد النقديون استخدام سياسات مالية ونقديه اكثر توسعيه للاحتفاظ بمعدل البطالة دون المعدل العادي ، ولا يؤيدون أيضا استخدام ترشيد الأجور والأسعار أو التحكم فيها لتخفيض معدل التضخم .

وينكر أنصار التوقعات الرشيدة حتى وجود التبادل قصير الأجل بين التضخم والبطالة . وكما ناقشنا في الفصل الحادي عشر ، فان هذا الرأي يفترض أن القطاع العائلي والمنشآت يتوقعون تأثيرات الزيادة في معدل نمو عرض النقود . ومن ثم سوف تتزايد الأجور النقدية والأسعار ، وليس الناتج والعمالة .

ان الناتج والعمالة سوف يتغيران ، اذا كان تغير السياسة غير متوقع ، او اذا كان الاقتصاد يواجه صدمة . ومع ذلك يمكن افتراض ان الأسر والمنشآت سوف تعلم بتنفيذ السياسة الجديدة بسرعة . ومن ثم ينعدم التبادل عمليا . وبما أنه لا يوجد تبادل قصير الأجل ، وبما أن تغيرات السياسة تخلق عدم تأكد uncertainty يفرز تأثيرات عكسية على

الاقتصاد ، فان انصار التوقعات الرشيدة لا يؤيدون استخدام سياسة مرنة discreationary policy .

وينكر اقتصاديو جانب العرض أيضا وجود تبادل قصير الأجل . ومع ذلك فانه خلافا لمنظري التوقعات الرشيدة ، يؤمنون بأن كلا من التضخم والبطالة يمكن تخفيضهما في الفترة القصيرة . ولكي يحدث هذا ينبغي أن يزيد العرض الكلي بالنسبة للطلب الكلي أثناء مرحلة الاستقرار . وكما ناقشنا في الفصل الحادي عشر ، فان انصار جانب العرض يؤيدون زيادة عرض النقود بمعدل أبطأ وتخفيض معدلات الضريبة . واذا قلل العمال من توقعاتهم المتعلقة بالتضخم سريعا ، وكانت التخفيضات الضريبية سببا في حث الناس على مزيد من العمل والادخار والاستثمار ، فان العرض الكلي قد يزيد بالنسبة للطلب الكلي . وفي مثل هذا الموقف ، لابد أن ينخفض كل من التضخم والبطالة .

وسوف يناقش هذا وغيره من الامكانات في الفصل الرابع عشر .

تجربة الولايات المتحدة The United States Experience

وقبل أن نفحص السياسات المصممة لتخفيض التضخم والبطالة ، دعنا نتناول تجربة الولايات المتحدة عبر الفترة مابين ١٩٦٦ و ١٩٨١ وهذه التجربة يلخصها الشكل رقم (١٣-٩) الذي يوضح توليفات التضخم (مقاسا بواسطة المكمش IDP) ومعدلات البطالة للفترة (١٩٦٦ - ١٩٨١) . وتوضح البيانات في فترات قصيرة جدا بعض القرائن على حدوث التبادل (مثال: ١٩٦٦ - ١٩٦٩) ولكن بالنسبة للفترة ككل ، فان البيانات لا تؤيد وجهة النظر القائلة بوجود تبادل . وفي الحقيقة ، يبدو أن معدلات التضخم الأعلى مرتبطة بمعدلات بطالة أعلى وليست أدنى[١٠] . ونتناول الآن الفترة بمزيد من التفصيل .

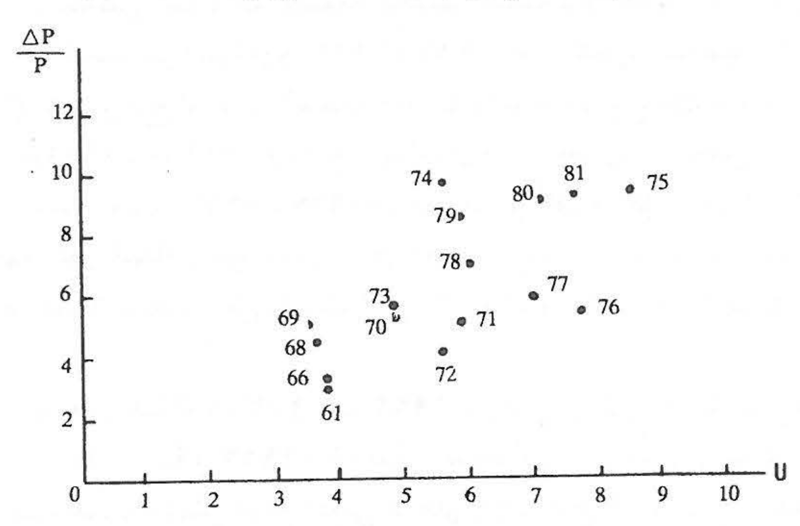
لقد كان معدل البطالة ٣,٨٪ في سنة ١٩٦٦ ، وهو يعني أن الاقتصاد كان عند مستوى العمالة الكاملة . وقبل ١٩٦٦ كان معدل التضخم متواضعا نسبيا ، بمتوسط يقل عن ٢٪ في السنة حسب مكمش الناتج القومي الاجمالي IDP . ومع الزيادات المتلاحقة في الانفاق الحكومي وعرض النقود ، تزايد مستوى الأسعار بسرعة اكبر . وفي عام ١٩٦٦ زاد مكمش الناتج IDP بمعدل ٣,٢٪ . وفي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ كانت الزيادات ٣,٠٪ و ٤,٤٪ على التوالي . وظل معدل البطالة عند ٣,٨٪ في عام ١٩٦٧ وانخفض الى ٣,٦٪ في عام ١٩٦٨ . وازداد الناتج القومي الاجمالي الحقيقي Real GNP لكل سنة . وكانت الزيادة ٦٪ في عام ١٩٦٦ ، وكانت الزيادات اللاحقة ٢,٧٪ و ٤,٦٪ . وكما ناقشنا في

الفصل الثاني عشر كان الاقتصاد ـ بوضوح ـ يعاني من نوبات التضخم بجذب الطلب. وفي ظل التضخم، تصرفت السلطات المالية والنقدية لتقييد الطلب الكلي. اذ من ديسمبر ١٩٦٨ الى ديسمبر ١٩٦٩ تزايد عرض النقود بمقدار ٠,٣٪ فقط. وعلى العكس تزايد عرض النقود بمعدل سنوي متوسط ٧,٥٪ تقريبا من ديسمبر ١٩٦٦ الى ديسمبر ١٩٦٨. وقد انخفضت المشتريات الحكومية في عام ١٩٦٩ بعد ان شهدت تزايدا سريعا في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨. وقد تزايدت المدفوعات التحويلية الحكومية في ١٩٦٩ ولكن بمعدل أقل. وفي عام ١٩٦٨، فرضت ضريبة اضافية على الدخل.

وفي ظل تطبيق سياسة مالية ونقدية تقييدية، أخذ الطلب الكلي في النمو بسرعة أقل. ومع ذلك لم يتأثر الاقتصاد في الحال. وفي عام ١٩٦٩ كان معدل البطالة المتوسط ٣,٥٪، وتزايد الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمعدل ٢,٨٪. وزاد مستوى الاسعار بمعدل اكبر في ١٩٦٩، وزاد مكمش الناتج IDP بمعدل ٥,١٪.

شكل رقم ١٣-٩

التضخم والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٦ - ١٩٨١



وفي عام ١٩٧٠، انتشرت على نطاق واسع آثار برنامج الاستقرار. وفي مايو ١٩٧٠ كان معدل البطالة ٥٪ بالمقارنة مع ٣,٥٪ في ديسمبر ١٩٦٩.

ولقد انخفض الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ببطء بالنسبة لتلك السنة،ومع ذلك تزايد مستوى الأسعار بمعدل أسرع في ١٩٧٠. لقد انخفض مستوى الأسعار، مقيسا بمكمش الناتج IDP بمعدل ٥,٤٪. ومع الزيادة في الأسعار والبطالة والانخفاض في

الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، بدا أن التضخم بسبب دفع النفقة واقع . وكما رأينا فانه ليس من الضروري أن نلقي بمسؤولية الزيادة في الأسعار والبطالة على الممارسات الاحتكارية للاتحادات العمالية والمنشآت . ان الزيادة تنتج من القرار الذي اتخذته السلطات المالية والنقدية لتقييد الطلب الكلي وعجز التوقعات العمالية عن التكيف الفوري مع المعدل الأبطأ للزيادة في الطلب الكلي . وبالتالي فان الزيادة لابد من حدوثها حتى اذا كان الاقتصاد تنافسيا بحتا .

وقد استمرت الأسعار في الزيادة في عام ١٩٧١ . ولكن يوجد الدليل الذي يشير الى أن معدل التضخم كان هابطا ، حتى قبل فرض تجميد الأجور والأسعار في أغسطس ١٩٧١ . واستمر معدل البطالة في الزيادة في ١٩٧١ . ومع ذلك تزايد الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٤٪ خلال السنة . وهكذا يبدو ان الاقتصاد قد بدأ يدخل مرحلة الانتعاش ، طبقا للخطوط التي اشار اليها التحليل فيما يتعلق بالعملية التضخمية .

ومن أغسطس ١٩٧١ الى ابريل ١٩٧٤ كان الاقتصاد خاضعا للرقابة على الأجور والأسعار بدرجات مختلفة من الشدة . وتناقش تجربة التحكم في الأسعار والأجور خلال هذه الفترة في الفصل التاسع عشر ، ولكي نتوقع هذه المناقشة ، فاننا نلاحظ ان الرقابة غير فعالة نسبيا في تخفيض معدل التضخم . وفي عام ١٩٧٢ تزايد المكمش IDP بنسبة ٢,٤٪ ، وفي ١٩٧٣ تزايد بنسبة ٥,٧٪ . وفي نفس الوقت كان الاقتصاد يواجه توسعا اقتصاديا . وقد انخفض معدل البطالة من ٥,٩٪ في عام ١٩٧١ الى ٥,٦٪ في عام ١٩٧٢ و ٤,٩٪ في عام ١٩٧٣ . وفي نفس الوقت كان الناتج القومي الاجمالي الحقيقي يتزايد سريعا . ففي عام ١٩٧٢ تزايد الناتج الحقيقي بنسبة ٥,٧٪ وتزايد في عام ١٩٧٣ بنسبة ٥,٨٪ . ويرجع التوسع السريع في الاقتصاد - بصفة عامة - الى السياسة المالية والنقدية التوسعية ، فعلى سبيل المثال زاد عرض النقود بمعدل سنوي متوسط ٧,٦٪ فيما بين نهاية ١٩٧١ واواسط عام ١٩٧٣ .

وفي منتصف ١٩٧٣ كان التضخم هو الشغل الشاغل للسلطات النقدية والمالية . وبالتالي انتهجوا سياسات مصممة خصيصا لابطاء معدل الزيادة في الطلب الكلي . وعلى سبيل المثال ، كان معدل الزيادة في عرض النقود خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٣ متواضعا للغاية ، اذ بلغ حوالي ٣٪ فقط على اساس سنوي . وفي نفس الوقت ، كان الاقتصاد يعاني «انكماش النمو growth recession فالناتج الحقيقي كان يتزايد ، ولكن بمعدل أقل من الزيادة المتوسطة في الأجل الطويل .

وفي عام ١٩٧٤ كان الاقتصاد ، وهو يواجه فعلا انكماشا في النمو ، يغالب آثار الزيادة الحادة في أسعار البترول الخام والحظر البترولي . وقد تزايد المكمش IDP بالنسبة لهذه السنة بنسبة ٨,٧٪ بينما انخفض الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٦,٠٪[١١] وما أن جاء ديسمبر ١٩٧٤ حتى كان معدل البطالة ٧,٢٪ . وقد كان هذا المعدل ٤,٨٪ فقط في ديسمبر ١٩٧٣ . وقد استمر الركود في عام ١٩٧٥ واستمر معدل البطالة في الزيادة حتى بلغ ذروته بمعدل ٨,٩٪ في مايو ١٩٧٥ ، وهو أعلى معدل منذ الكساد الكبير the Great Depression . وقد انخفض الناتج القومي الاجمالي في هذه السنة بنسبة ١,١٪ . ومع ذلك استمر مستوى الأسعار في الارتفاع مع زيادة المكمش بمعدل ٩,٣٪ . وعلى الرغم من أن الاداء الاقتصادي لم يكن طيبا اثناء العام ، فإن عام ١٩٧٥ يمثل بداية العودة الى الانتعاش . فقد انخفض معدل البطالة بعد مايو ووصل الى ٨,٣٪ في ديسمبر ١٩٧٥ ، وتزايد الناتج القومي الحقيقي أيضا في الربعين الثالث والرابع من عام ١٩٧٥ . وقد استمر الانتعاش في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ . وبحلول ديسمبر ١٩٧٦ هبط معدل البطالة الى ٧,٨٪ . وفي ديسمبر ١٩٧٧ هبط الى ٦,٤٪ . وفي نفس الوقت تزايد الناتج الحقيقي بنسبة ٥,٤٪ في عام ١٩٧٦ وبنسبة ٤,٩٪ في عام ١٩٧٧ . وتزايد مكمش الناتج IDP في كل من ١٩٧٦ و ١٩٧٧ بشكل جوهري . ففي عام ١٩٧٦ ارتفع بمعدل ٥,٢٪ ثم بمعدل ٥,٨٪ في عام ١٩٧٧ .

وقد استمر التوسع الاقتصادي في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وبحلول يونية ١٩٧٨ انخفض معدل البطالة الى ٥,٩٪ وظل قريبا جدا من معدله في ديسمبر ١٩٧٩ . ويعتبر هذا المعدل قريبا جدا من المعدل الطبيعي للفترة . وقد تزايد الناتج الحقيقي بنسبة ٤,٨٪ في عام ١٩٧٨ و ٣,٢٪ في عام ١٩٧٩ . وفي نفس الوقت بدأ مستوى الأسعار ـ مقيسا بمكمش الناتج IDP ـ في الزيادة بمعدل سريع . ففي عام ١٩٧٨ زاد بمعدل ٧,٣٪ وفي عام ١٩٧٩ زاد بمعدل ٨,٥٪ . وأوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI زيادات اكبر . ومن وجهة نظر الزيادة في الأسعار فقد يكون العامان ١٩٧٨ و ١٩٧٩ من السنوات التي تزايد فيهما معدل التضخم تزايدا سريعا .

وكان السبب الرئيسي للارتفاع السريع في معدل التضخم هوالزيادة السريعة في عرض النقود . ووفقا لـ M-1B تزايد بمعدل سنوي متوسط ٧,٩٪ من ديسمبر ١٩٧٦ الى ديسمبر ١٩٧٩ . وعلى العكس تزايد M-1B بمعدل سنوي متوسط ٥,٣٪ فقط في السنوات

الأربع التالية . وقد ظلت السياسة المالية توسعية ، ولكنها اتجهت لأن تصبح أقل توسعية خلال الفترة . وقد ساهمت الزيادة الكبيرة في أسعار البترول الخام في عام ١٩٧٩ ايضا في التضخم بشكل ملحوظ .

وفي عام ١٩٨٠ ، واجه الاقتصاد ركودا ، وهو أقصر ركود في تاريخ البلاد . وفي الحقيقة تناقص الناتج الاجمالي الحقيقي في الربع الثاني فقط من السنة . وبالنسبة للسنة فقد انخفض الناتج الاجمالي الحقيقي بنسبة ٢٪ وهو انخفاض جد صغير . وقد تزايد معدل البطالة من ٥,٩٪ في ديسمبر ١٩٧٩ الى ٧,٦٪ في مايو ١٩٨٠ ، ثم انخفض - تدريجيا - الى ٧٪ في يوليو ١٩٨١. وعلى الرغم من الركود ، فان مكمش الناتج القومي IDP زاد بمعدل ٩٪ ، كما زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI بمقدار اكبر وهو ١٣,٥٪ . وقد كان الانخفاض الحاد في معدل نمو عرض النقود هو السبب الرئيسي للركود . ومن ديسمبر ١٩٧٩ الى ديسمبر ١٩٨٠ ، تزايد M-1B بمعدل ٤,٧٪ . ومع ذلك فانه من اكتوبر ١٩٧٩ الى يونية ١٩٨٠ لم يوضح M-1B أي تغيير ، مشيرا الى تباطؤ في معدل نمو عرض النقود . وقد كان لزيادة أسعار النفط الخام التي حدثت اثناء الفترة تأثير عكسي أيضا على الناتج والعمالة ، وكذلك على مستوى الأسعار .

وعقب العودة الى توسع اكثر اعتدالا لعرض النقود ، تزايد النشاط الاقتصادي اثناء الربعين الأخيرين من عام ١٩٨٠ والربع الأول من عام ١٩٨١ . ومع ذلك فقد كانت الزيادة في النشاط قصيرة العمر short lived . وقد تناقص الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في الربعين الثاني والرابع من عام ١٩٨١ . وبالنسبة للسنة تزايد الناتج الحقيقي بنسبة ٢٪ ، وتزايد معدل البطالة من ٧,٣٪ في أبريل الى ٨,٨٪ في ديسمبر . وعلى الرغم من تزايد معدل البطالة ، فان مستوى الأسعار استمر في التزايد بمعدل سريع . وكانت الزيادات للربعين الثالث والرابع ٩,٩٪ و ٥,٩٪ على التوالي . ومع ذلك ، ففي الربع الرابع زاد مكمش الناتج IDP بمعدل اكثر انخفاضا منه في الفترات الربع سنوية السابقة .

ان السبب الأول للركود الذي بدأ في عام ١٩٨١ هو الانخفاض الحاد في معدل النمو لعرض النقود . فقد تزايد M-1B بمعدل ١٠,٩٪ فيما بين ابريل ١٩٨٠ الى ابريل ١٩٨١ . ولكن من ابريل ١٩٨١ الى ديسمبر ١٩٨١ - تزايد فقط بمعدل ٢,٦٪ .

وقد استمر الركود في عام ١٩٨٢ ، وتناقص الناتج القومي الحقيقي بمعدل ٣,٩٪ في الربع الأول ، وفي ابريل بلغ معدل البطالة ٩,٤٪ وهو أعلى معدل منذ عام ١٩٤١ .

وقد تباطأ معدل التضخم بشكل واضح ، وتزايد مكمش الناتج بمعدل ٣,٦٪ فقط في الربع الأول ، وهي أصغر زيادة منذ عام ١٩٧٣ ، وقد أعقب الزيادة الصغيرة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في يناير وفبراير ، انخفاض في مارس من نفس العام .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

استنادا الى مناقشتنا حول العملية التضخمية ، وجدنا انه من الصعوبة بمكان ان نكبح جماح التضخم متى بدأت العملية . ففي مرحلة الاستقرار قد يكون الناتج والعمالة تحت مستوياتهما التوازنية للأجل الطويل لفترات طويلة من الزمن ، وهو مايجعل تخفيض معدل التضخم أمرا مكلفا للغاية . وسوف نتناول ـ في الفصل التالي ـ السياسات المختلفة لابطاء معدل التضخم . وسوف نتناول التثبيت Indexation أيضا كبديل لهذه السياسات . وحتى بعد أن تنتهي مرحلة الاستقرار ، ويكون الناتج والعمالة عند مستوياتهما التوازنية للأجل الطويل ، فان معدل البطالة قد يظل مرتفعا جدا من وجهة نظر المجتمع . ولهذا السبب ، سوف نتناول أيضا السياسات الجزئية المصممة لتحقيق المعدل الطبيعي للبطالة .

الحواشي Notes

(١) من المفترض أن العمال المحتملين يعرفون الأجر النقدي الجاري . فاذا كانوا لا يعرفون ، فان المعادلة يجب ان تتحور بحيث تتضمن الأجر النقدي المتوقع أو المدرك We .

(٢) في التحليل التالي ، افترضنا ان الأجور النقدية مرنة ، لأن التضخم ظاهرة طويلة الأجل ، وان الاجور النقدية اكثر مرونة في الأجل الطويل . ولا تحتاج الأجور النقدية ان تهبط في ظل التضخم من أجل ان تهبط الأجور الحقيقية ، ويمكن الحصول على نفس النتيجة اذا زادت الأجور النقدية بمعدل اقل من الأسعار .

(٣) ان العمل الجماعي للعمال ليس ضروريا لتنفيذ مطالبهم الأجرية.فاذا تحقق العمال من ان الأجر الحقيقي هو $(W/P)1$ فان مقدار العمل المعروض يتحقق الى N1 . وكنتيجة لذلك ، فان الأجور النقدية تزيد . وطبقا للمثال الرقمي السابق ، اذا كان الرقم القياسي للسعر ١٢٥ ، فان الأجور النقدية تزيد الى ٦,٢٥٠ ريال اي انه عند مستوى العمالة N_0 يكون الأجر الحقيقي الفعلي الآن ٥٠٠٠ ريال . وبما اننا افترضنا ان العمال لا يتوقعون مزيدا من التضخم ، فان الرقم القياسي المدرك للسعر يكون ١٢٥ ولذلك يكون الأجر الحقيقي المدرك ٥٠٠٠ ريال .

(٤) وبطريقة أخرى ، اذا توقع العمال استمرار التضخم ، وان الأجور النقدية المطلوبة تزيد لتعوض كلا من التضخم السابق والتضخم المتوقع مستقبلا ، فان منحنيي عرض العمل المدرك والفعلي يتطابقان شريطة أن يحدث المعدل المتوقع للتضخم فعلا .

(٥) مادام هذا التحليل مهما ، فان مستوى الأسعار لن يكون ثابتا حتى يصل الاقتصاد القومي الى توازن الأجل الطويل . فقد يرتفع مستوى الأسعار وقد ينخفض وقد يظل ثابتا ، ولكن المعدل الذي يتغير عنده يجب أن يكون ثابتا .

(٦) قد يمضي وقت طويل بالطبع ـ حتى يصل الاقتصاد القومي الى مستواه التوازني الطويل الأجل للعمالة . وفي الحقيقة قد لا يصل الى هذا المستوى اذا كانت السلطات النقدية المالية تنتهج سياسات خاطئة . ومع ذلك ، فتوازن الأجل الطويل مفهوم مفيد حتى اذا لم يتحقق .

(٧) لنفترض أن العمل يدرك ـ جزئيا ـ الزيادة في مستوى الأسعار . عندئذ سوف يطلب العمال أجورا نقدية أعلى لتعويض الزيادة وتأثير ذلك هو جعل منحني العرض الكلي للفترة القصيرة غير مرن . واذا أدرك العمال ـ على نحو صائب ـ الزيادة في الأسعار ، فان المنحني يكون غير مرن تماما .

(٨) افترضنا سابقا ان العمال يتوقعون ان مستوى الأسعار يظل ثابتا وان مطالبهم بأجور نقدية أعلى كانت لتعويض الزيادات السعرية السابقة فحسب . وقد افترضنا ايضا ان الزيادة الاسمية في العرض الكلي عوضت بالانخفاض في العرض الكلي بسبب المطالبة بأجور نقدية أعلى . فاذا توقع العمال الان استمرار التضخم فانهم سوف يطلبون اجورا نقدية لتعويض كل من التضخم السابق والمستقبلي.وكنتيجة لذلك فان الانخفاض في العرض الكلي بسبب المطالب الأجرية سيكون اكثر من ان يعوض بالزيادة الاسمية في العرض الكلي .

(٩) يشار غالبا الى العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة بانها منحني فيلبسphilips curve رغم ان العلاقة التي افترضها فيلبس كانت بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة . انظر :

phillips.'The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in «the United Kingdom 1861-1957 Economica 25 (November 1958) 283-99.

(١٠) لمناقشة لماذا تكون العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة موجبة . انظر :

Milton Friedman, Nobel Lecture: Inflation and Unemployment, Journal of Political Economy 85 (June 1977) 451-72.

(١١) ان الزيادة في مستوى الأسعار ، كانت تعزى أيضا ـ جزئيا ـ الى الزيادة في الطلب العالمي على المنتجات الزراعية والزيادة المصاحبة في الأسعار الزراعية .

أسئلة للمراجعة :

(١) كيف نحور دالة عرض العمل في هذا الفصل ؟ وكيف تتشكل توقعات العمال فيما يتعلق بالتضخم ؟

(٢) ميز بين منحني عرض العمل المدرك ومنحني عرض العمل الفعلي .

(٣) اعتمادا على التحليل الذي عرضناه في هذا الفصل :

أ ـ اشتق منحني العرض الكلي للفترة القصيرة .

ب ـ افترض ان رصيد رأس المال يزيد . وضح كيف تحول منحنيات العرض الكلي للأجلين القصير والطويل .

ج ـ افترض ان العمال يتوقعون مزيدا من التضخم . وضح كيف يحور منحني العرض الكلي للأجل القصير .

(٤) طبقا للعملية التضخمية ، كيف تعرف توازن الأجل الطويل ؟ ميز بين مرحلة التوسع ومرحلة الاستقرار .

(٥) طبقا للعملية التضخمية ، ماهو نوع أنماط التغيرات في مستوى الأسعار والناتج والعمالة التي تتوقعها اثناء العملية ؟ وهل تعمل تجربة الولايات المتحدة طبقا لهذه الأنماط ؟ دافع عن اجابتك .

(٦) ماذا نعني بالمعدل الطبيعي للبطالة ؟ وهل يمكن ان يتغير المعدل الطبيعي من خلال السياسة المالية والنقدية المرنة ؟ دافع عن اجابتك .

(٧) افترض ان العلاقة بين معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المتوقع ومعدل البطالة يعبر عنها رياضيا كما يلي :

$$\Delta P/P = 18 - 3u + (\Delta P/P)^{E}$$

أ ـ حدد المعدل الطبيعي للبطالة .

ب ـ افترض ان معدل التضخم المتوقع ٣٪ وأن معدل التضخم الفعلي ٦٪ . حدد معدل البطالة .

ج ـ افترض ان معدل التضخم المتوقع ٦٪ وان معدل التضخم ٣٪ . حدد معدل البطالة .

(٨) كيف اختلفت وجهات نظر الكينزيين والنقديين وانصار التوقعات الرشيدة فيما يتعلق بالتبادل بين التضخم والبطالة ؟

(٩) هل تعزز تجربة الولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٨١) الرأي القائل بأن التبادل بين التضخم والبطالة يوجد في الأجل الطويل ؟ أو في الأجل القصير ؟ دافع عن اجابتك .

قراءات مقترحة Suggested Reading

BLINDER. ALAN S. Economic Policy and the Great Stagflation. New York Academic Press Inc 1979.

ECKSTEIN,OTTO,Core Inflation. Englewood Cliffs. N.J.Prentice-Hall. Inc. 1981. Economic REPORT of the President. Washington. D.C. Government Printing Office annually

FRIEDMAN. MILTON. «The Role of Monetary Policy» American Economic Review 58 (March 1968)1-17.

FRISCH,HELMUT, Inflation Theory 1963-1975 A Second Generation, Survey,Journal of Economic Literature. 15 (December 1977) 1289-1317.

GORDON ROBERT J «Recent Developments in the Theory of Inflation and Unemployment» Journal of Monetary Economics 2 (1976) 185-219

LAIDLER DAVID E. W. and MICHAEL J. PARKIN «Inflation» A Survey, Economic Journal 85 (December 1975) 741-809.

PHELPS, EDMUND «S., Money-Wage Dynamics and Labor-Market Equilibrium »Journal of political Economy 76 (July-August 1968)678-711.
and others Microeconomic Foundations of Employment and Inflation Theory New York W. W. Norton and Co. Inc 1970.
SANTOMERO , ANTHONY M. and JOUN J. SEATER «The Inflation-Unemployment Trade-off» A Critique of the Literature Journal of Economic Literature 16 (June 1978) 499-544.

الفصل الرابع عشر
سياسات تخفيض التضخم والبطالة

الفصل الرابع عشر
سياسات تخفيض التضخم والبطالة

واجه الاقتصاد الاميركي - اثناء السبعينات والان في الثمانينات - معدلات عالية من التضخم والبطالة . وفي هذا الفصل نتناول مختلف السياسات التي تهدف الى تخفيض هذه المعدلات . وقد تناولنا اولا السياسات التي تستهدف تخفيض معدل التضخم ، واعقبناها بمناقشة عن ربط الانفاق بالارقام القياسية لبعض المتغيرات (كالاسعار ومعدلات البطالة . . . الخ) Indexation . وهو ما يعتبر - في الحقيقة - محاولة للتعايش مع مشاكل التضخم بدلا من تخفيضه . وحتى اذا نجحت هذه السياسات - كما سوف نرى - فان معدل البطالة الذي يرتبط بالمستوى التوازني للاجل الطويل قد يكون مرتفعا جدا . ولهذا السبب فاننا سوف نضمن هذا الفصل عرضا لمختلف السياسات التي صممت من اجل تخفيضه .

السياسات التي تستهدف تخفيض معدل التضخم
Policies To Reduce The Inflation Rate

يتفق الاقتصاديون على ان السياسات المالية والنقدية الاقل توسعية ، سوف تخفض معدل التضخم في الاجل الطويل . وسوف نتناول وجهات نظر الكينزيين والنقديين والتوقعات الرشيدة rational expectations وجانب العرض supply-side .

وجهة نظر الكينزيين The keynesian Perspective

يعتقد الكينزيون ان السياسة المالية والنقدية المقيدة يمكن ان تخفض معدل التضخم . ولكنهم يعتقدون ايضا انها سوف تأخذ وقتا طويلا جدا لكي تفعل هذا ، وان الناتج والعمالة سوف يكونان تحت مستوياتهما التوازنية في الاجل الطويل خلال هذه الفترة . ويخلصون من هذا الى ان تخفيض التضخم من خلال استخدام سياسة مالية ونقدية مرنة يعتبر مكلفا للغاية .

وطبقا للكينزيين ، فان اسعار معظم السلع ترتبط باحكام مع نفقات الانتاج والتي تشكل نفقات العمل جانبها الاكبر . ولذلك يعتقد الكينزيون ان تغيرات الاسعار

تعكس التغيرات في الاجور النقدية . وهذه التغيرات في الاجور تعتمد ـ جزئيا ـ على مستوى النشاط الاقتصادي القومي ، فهي ترتفع بسرعة اقل ، او تهبط في حالة الركود ، وترتفع بسرعة اكبر عندما يكون مستوى النشاط الاقتصادي مرتفعا . وتعتبر الاتجاهات الماضية في الاجور والاسعار ذات اهمية كبيرة في تحديد التغيرات في الاجور . وبما ان تغيرات الاجور تعتمد ـ بشدة ـ على التغيرات الماضية في الاجور والاسعار، فانه من الصعوبة بمكان ان يتغير اتجاه الاجور النقدية والاسعار من خلال سياسات ادارة الطلب . واذا كانت الاجور والاسعار تعتمد ـ مبدئيا ـ على الاتجاهات الماضية في الاجور والاسعار ، فان العمال سوف يكونون أبطأ في تعديل توقعاتهم المتعلقة بالتضخم ، ومن ثم طلباتهم على الاجور . وبلغة العملية التضخمية التي نوقشت في الفصل الثالث عشر ، فان هذا يدل على ان مرحلة الاستقرار سوف تطول ، وان الناتج والعمالة سوف يكونان تحت مستوياتهما التوازنية في الاجل الطويل ولفترة ممتدة . وثمة تقديرات مختلفة متاحة للنفقات المرتبطة بتخفيض معدل التضخم . فقد قدر جورج بيرى G.Perry ـ على سبيل المثال ـ انه اذا استخدمت سياسة مالية ونقدية مقيدة للحفاظ على معدل البطالة فوق معدله الطبيعي بنقطة مئوية a percentage point ، فان نتيجة الانخفاض في معدل التضخم سوف تكون اقل من نقطة مئوية واحدة حتى بعد ثلاث سنوات[١] . وسوف يكون الناتج اقل بمقدار ٥٠ الى ٦٠ بليون دولار في كل من السنوات الثلاث .

وقد وصل آرثر اوكون A. Okun الى نفس النتيجة بعد عرض ست دراسات مختلفة [٢] . وقد قدر بناء على هذه الدراسات انه اذا بقي معدل البطالة مرتفعا بنقطة مئوية واحدة لمدة سنة ، فان معدل التضخم سوف ينخفض بمعدل ثلاثة اعشار النقطة المئوية . وقد قدر ايضا تكلفة انخفاض نقطة مئوية واحدة في معدل التضخم بحوالي ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي لسنة ما .

وبناء على هذه التقديرات ، فان تحقيق استقرار الاسعار سوف يكون امرأ مكلفا الى حد بعيد .

وبسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بتخفيض التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية المقيدة ، فان كثيرا من الكينزيين ـ ان لم يكن معظمهم ـ يؤيدون استخدام سياسات اخرى تندمج مع سياسات مالية ونقدية اقل توسعا . وعلى سبيل المثال فان برنامج ترشيد الاسعار ـ الاجور الذي وجد في فترة من ادارة الرئيس كارتر ، قد نفذ كمحاولة لتحقيق معدل تضخم اكثر انخفاضا ، وتخفيض التكاليف المرتبطة باستخدام السياسة المالية والنقدية المرنة وحدها .

وتتضمن الاقتراحات الاخرى ، الرقابة على الاجور والاسعار والبرامج المختلفة التي تعمل من خلال النظام الضريبي لدعم استقرار الاسعار والاجور [٣] . وقد صممت هذه البرامج لتشجيع او اجبار العمال والمنشآت على قبول معدلات ادنى للزيادة في الاجور النقدية والتي سوف تؤدي - كما ناقشنا في العملية التضخمية الى قصر مرحلة الاستقرار وتدنية التكاليف المرتبطة - بتخفيض معدل التضخم .

وجهة نظر النقديين The Monetarist Perspective

يختلف النقديون عن الكينزيين في ثلاث قضايا فيما يتعلق بتخفيض التضخم :

(١) فعالية السياسة المالية .

(٢) التكاليف .

(٣) كفاءة برامج ترشيد الاجور والاسعار والبرامج المماثلة .

وكما ناقشنا في الفصل الحادي عشر ، يعتقد النقديون ان السياسة المالية ، ان لم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقود، فانها تكون غير فعالة على الاقل في الاجل الطويل . ومن ثم فهم يرون ان الانخفاض في معدل التضخم ، يقتضي انخفاضا في معدل نمو عرض النقود .

وفيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم، فان النقديين يرون ان التكاليف ليست بالكبر الذي افترضه معظم الكينزيين .

ويعتقد النقديون ان الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم، ويخفض توقعات العمال فيما يتعلق بمستوى الاسعار . ونتيجة لذلك فان العمال سوف يعدلون من طلبهم على الاجور وسوف يعود معدل البطالة الى المعدل الطبيعي .

ولتحقيق ادنى حد للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم، فان النقديين يفضلون تخفيضا تدريجيا في معدل نمو عرض النقود، حيث ان للتخفيضات الحادة تأثيرات عكسية على الاقتصاد .

ويرفض النقديون ترشيد الاجور والاسعار والبرامج المماثلة التي يعتقد الكينزيون انها سوف تخفض النفقات المرتبطة بتخفيض معدل التضخم الى حدها الادنى . وسوف نفحص هذه البرامج تفصيلا في الفصل التاسع عشر، ولكن قد نضع بعض الاعتراضات عليها . ويعتقد الكثيرون ان هذه البرامج غير فعالة في تقييد الاجور والاسعار . وتوجد كثير من القرائن تؤيد هذا الرأي . ويذهب النقديون الى حد انها

مسئولة عن سوء تخصيص الموارد وعدم المساواة.

وأخيراً فإن إدارة هذه البرامج تعتبر مكلفة لكل من دافعي الضرائب وقطاع الأعمال. ولهذه الأسباب فإن النقديين وكثيراً من الاقتصاديين غيرهم يعترضون على مثل هذا البرامج.

وجهة نظر التوقعات الرشيدة The Rational Expectation Perspective.

تتناقض وجهة نظر التوقعات الرشيد بشدة مع الكينزيين والنقديين. وكما ناقشنا ـ في الفصل الحادي عشر ـ فإن منظري التوقعات الرشيدة يعتقدون أنه ليس هناك تبادل trade-off بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير. ودعنا نفترض أن البنك المركزي أعلن أنه ينفذ سياسة نقدية أقل توسعية. وبما أن التوقعات سوف تعدل على أساس منطقي، فإن الناس سوف يتحققون من أن تضخماً أقل سوف يحدث في المستقبل، وسوف تتعدل الأجور والأسعار، ولكن الناتج والعمالة سوف يظلان كما هما. وبما أنه ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة، فإن معدل التضخم يمكن تخفيضه بدون تكاليف.

وقد انتقد منظر والتوقعات الرشيدة الدراسات التي تزعم ان التكاليف مرتفعة. وكما ناقشنا في الفصل الحادي عشر، فإن انتصار نظرية التوقعات الرشيدة يدعون بأن معلمات parameters النماذج التي تستند عليها النتائج، تتغير عندما تنفذ سياسات جديدة. ومن ثم فان التأثيرات الفعلية لسياسة نقدية اقل توسعية مثلا، تختلف عن التأثيرات التي قدرت على أساس مجموعة المعلمات الاصلية original set of parameters. ولكي ينخفض معدل التضخم، فإن منظري التوقعات الرشيدة يفضلون سياسة نقدية اقل توسعية. (ولنقد النظرية انظر الفصل الحادي عشر).

إن نظرية التوقعات الرشيدة تعتبر متطرفة في اشارتها إلى أن تخفيض التضخم لا ينطوي على أية تكاليف.

وقد قدم وليم فلنر W. Fellner صورة أقل تطرفاً لنظرية التوقعات الرشيدة(٤). وموقف فلنر الذي سمى «فرضية الاقتناع بما تفعله الحكومة credibility» يذهب الى أن الناس سوف يغيرون توقعاتهم المتعلقة بالتضخم بسرعة أكبر إذا اتبع صانعو السياسة سياسات حاسمة ومقنعة credible policies، حيث تدعوهم هذه السياسات الى الثقة

بأن الحكومة تعني ما تقول. وعلى سبيل المثال، إذا انتهج صانعو السياسة سياسة مضادة لتضخم الطلب فان الناس لا بد ان يتوقعوا تضخماً أقل في المستقبل وسوف تأخذ عملية التعديل وقتاً أقل كثيراً مما افترض الكينزيون. وقد سلم فلنر بأنه لا بد ان نأخذ وقتاً لترسيخ الاقتناع والثقة، ولكنه يعتقد أن هذه الفترة قد تأخذ في الغالب ما بين ثلاث الى خمس سنوات.

وهو يعتقد أن هذا التقدير يتسق مع التجربة في الخارج وكذلك في الولايات المتحدة. وهكذا فإن وجهة نظر فلنر تذهب إلى أن تخفيض معدل التضخم على عكس وجهة النظر النمطية للتوقعات الرشيدة، يستغرق وقتاً وكثيراً من التكلفة، ولكن ليس قريباً من الوقت والتكلفة التي يوحى بها الكينزيون.

وجهة نظر جانب العرض The Supply Side Perspective .

يعتقد أصحاب نظرية جانب العرض supply siders شأنهم شأن منظري التوقعات الرشيدة، أنه لا يوجد تبادل قصير الأجل بين التضخم والبطالة. وفي الحقيقة أن كثيراً من أصحاب نظرية جانب العرض - إن لم يكن معظمهم - يذهبون أبعد، ويدعون بأنه من الممكن تخفيض كل من التضخم والبطالة في الأجل القصير. وهم يدعون أيضاً أنه إذا نفذت السياسات التي يوصون بها، فإن العرض الكلي لا بد وأن يزيد، ومن ثم تتحقق مستويات أعلى للناتج والعمالة ومستوى أدنى للأسعار. ويدل هذا على أنه أثناء مرحلة الاستقرار في العملية التضخمية التي نوقشت في الفصل الثالث عشر، فإن العرض الكلي لا بد أن يزيد بالنسبة للطلب الكلي. وقد يحدث هذا إذا انخفضت توقعات العمال المتعلقة بالتضخم سريعاً، وزادت التخفيضات الضريبية، من حوافز الناس للعمل والادخار والاستثمار.

ويعتقد أنصار جانب العرض - بصفة عامة - أن توقعات الناس سوف تتغير سريعاً عندما ينجز برنامج جانب - العرض. ونتيجة لذلك تزيد الاجور والأسعار بسرعة أقل وتهبط أسعار الفائدة.

ومع ذلك فإنه - كما حذر فلنر وآخرون - قد تكون السنوات السابقة على السياسة الجديدة باعثة للثقة. ويعتقد أنصار جانب العرض أيضاً أن تخفيض الضريبة

سوف ينشط العمل والادخار والاستثمار. وكما بينا ـ في الفصل الحادي عشر ـ تشير الانتقادات الى أن الآثار قد تكون أصغر كثيراً مما يزعمه أصحاب نظرية جانب العرض، وأن الانتقادات قد تكون صحيحة في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فقد تكون الآثار أكبر.

. ويبدو أنه من غير المحتمل أن منهج جانب العرض سوف يؤدي إلى تخفيض كل من التضخم والبطالة في الفترة القصيرة، ولكن ليس لدينا سوى القليل من القرائن المباشرة.

حقاً لقد دخلت البلاد مرحلة الركود في عام ١٩٨١ وهو العام الذي نفذ فيه الكثير من البرنامج الاقتصادي للرئيس ريجان. ومع ذلك فإن الركود يعزى إلى السياسة النقدية الأقل توسعية التي اتبعها البنك المركزي وكان سيحدث مع أو بدون انجاز بقية البرنامج، وفضلاً عن ذلك فإن تخفيض معدلات الضرائب على الدخول الشخصية، وهي حجر الزاوية في برنامج جانب العرض تنفذ تدريجياً، ولذلك فإن ركود ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ لم يبرهن على أنه من المستحيل تخفيض التضخم والبطالة في نفس الوقت. ويتطلب الاختبار الملائم مزيداً من السرعة في إنجاز البرنامج. وبالطبع فإن أنصار جانب العرض الذين يعتقدون في ضرورة عودة قاعدة الذهب سوف يصرون على أن الاختبار الملائم يتضمن كلا من التخفيض الضريبي وعودة قاعدة الذهب.

تلخيص Summary.

كما رأينا فإن وجهات نظر الكنيزيين والنقديين ومنظري التوقعات الرشيدة وأنصار جانب العرض تختلف فيما يتعلق بوجود تبادل بين التضخم ـ البطالة، والتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم، والسياسات الملائمة لتخفيض التضخم.

ويلخص الجدول رقم (١٤ ـ ١)، وجهات النظر هذه. ويجب أن نحذر القارىء من أن هذا التلخيص يمثل تبسيطاً للأمور. وعلى سبيل المثال ليس كل الكينزيين يؤيدون استخدام ترشيد الأجور ـ الاسعار. wage price guidelines أو أن البرامج الأخرى تهدف مباشرة الى تخفيض زيادات الأجور والأسعار. ومع ذلك فإن الأمل معقود على أن يساعد هذا التلخيص في تتبع وجهات النظر السائدة.

جدول رقم (١٤ ـ ١): ملخص بوجهات النظر المتعلقة بتبادل التضخم ـ البطالة وسياسات تخفيض التضخم.

القضية	الكينزيون	النقديون	منظر والتوقعات الرشيدة	أنصار جانب العرض
التبادل طويل الاجل بين التضخم والبطالة	لا	لا	لا	لا
التبادل قصير الأجل بين التضخم والبطالة	نعم	نعم	لا	لا[1]
التكاليف المرتبطة بتخفيض التضخم	مرتفعة جداً	جوهرية	لا يوجد	لا يوجد
سياسات لتخفيض التضخم	سياسات مالية ونقدية اقل توسعية مع ترشيد الاجور والاسعار وبرامج اخرى.	سياسة نقدية اقل توسعية	سياسة نقدية اقل توسعية	سياسة نقدية اقل توسعية مع تخفيضات في المعدلات الحدية للضرائب.

(١) يعتقد انصار جانب العرض أنه اذا انجزت السياسات التي يوصون بها، فإن كلا من التضخم والبطالة سوف ينخفضان في الاجل القصير. ويدل ذلك على أن تخفيض التضخم سوف يكون أكثر منفعة بدلاً من أن يكون مكلفاً.

ربط الانفاق بالارقام القياسية Indexation

بسبب ارتفاع التكاليف التي ترتبط بتخفيض التضخم، فإن البعض يوصي بربط الإنفاق بالأرقام القياسية indexation. وهو منهج يهدف الى التغلب على مشاكل التضخم بدلا من تخفيضه. ويستهدف ربط المدفوعات. وعلى سبيل المثال تتضمن عقود الاتحادات العمالية في الغالب شرط تعديل نفقات المعيشة a Cost-of-living adjustment (COLA) حيث ترتبط الأجور النقدية بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI. وبهذا الشرط تزداد الاجور النقدية آليا، عندما يرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وفي اطار نظام كامل سوف ينتشر استخدام ربط الإنفاق بالأرقام القياسية، وسوف تغطي هذه العملية، الأجور والمرتبات والمعاشات وكذلك القروض ووثائق التأمين، كما تغطي أيضاً المدفوعات التحويلية الحكومية[٥] والنظام الضريبي. أما الأرباح فإنها لن ترتبط بالرقم القياسي لأنها تعتبر فضلة residual.

ولقد أخذ الإقتصاد الأمريكي الى حد ما بأسلوب ربط الإنفاق بالرقم القياسي، وتحتوي كثير من عقود الإتحادات العملية الطويلة الأجل على شروط تعديل نفقات المعيشة COLA. وقد ارتبط التأمين الاجتماعي وبعض المنافع الأخرى بالرقم القياسي، وابتداءً من عام ١٩٨٥ ـ سوف يربط نظام الضرائب على الدخل الشخصي بالرقم القياسي، ومع ذلك فإن الأغلبية الساحقة من العمال لا تغطيهم شروط تعديل نفقات المعيشة COLA.

وبالاضافة الى ذلك فإن عقود القروض نادراً ما تكتب لتضمن السداد على أساس القيمة الحقيقية للدولارات.

وأخيراً. فإنه حتى إذا كان جزء من النظام الضريبي الامريكي مجدولاً توطئة لربطه بالرقم القياسي، فإن بقية النظام ليست كذلك.

إن الفكرة الرئيسية التي تقف في صالح عملية الربط بالرقم القياسي هي أنه يعمل على تدنية آثار إعادة التوزيع الناشئة عن التضخم غير المتوقع[٦].

وكما ناقشنا في الفصل الثاني عشر، فإن من آثار التضخم غير المتوقع إعادة توزيع الدخل والثروة. ومن خلال الربط بالرقم القياسي فإن الاجور النقدية ومنافع التأمين الاجتماعي وغيرها تتعدل تلقائياً، كما تتوفر الحماية للدائنين أيضاً عندما نربط القروض بالرقم القياسي.

أما الآراء الرئيسية التي تقف ضد هذه العملية فهي ذات ثلاثة أبعاد فهناك أولاً من يرى أن ربط الإنفاق بالأرقام القياسية، يخفض من فعالية السياسات المضادة للتضخم، ذلك أن هذه العملية ما هي إلا طريقة «للتعايش مع التضخم» وليس طريقاً لمنع وقوعه. ويفترض هذا الرأي ـ صراحة أو ضمناً ـ أن استقرار الأسعار أمر مرغوب بالضرورة. وليس هذا فحسب، فالتضخم غير مرغوب فيه بسبب آثاره الجانبية. فإذا تغلبنا على هذه الآثار فليس هناك سبب للإصرار على تحقيق استقرار الأسعار. وفضلاً عن ذلك وكما يرى ميلتون فريدمان M.Friedman وآخرون، فإن عملية ربط الإنفاق بالرقم القياسي قد يحقق استقرار الأسعار بطريق غير مباشر[٧]. أما العملية في حد ذاتها ـ فلا تزيد ولا تنقص من معدل التضخم. وبالتخلص من الايرادات التي تجنيها الحكومة من التضخم أو تخفيضها، فإن ربط الضرائب بالرقم القياسي يقلل الحافز الحكومي لسن سياسات تضخمية. وفي نفس الوقت تقلل عملية الربط بالرقم القياسي من الآثار الجانبية المصاحبة للانكماش deflation غير المتوقع. وإذا انتهجت سياسات

مالية ونقدية تقييدية، فإن معدل التضخم ينخفض. واذا كـان المعدل الفعـلي للتضخم أقل من المعدل المتوقع، لأدى ذلك الى حدوث إعادة توزيع للدخل والثروة. ومع ذلـك إذا ربط الإقتصاد بالأرقام القياسية، فإن إعادة التوزيع تقل أو تزول تماماً.

وبـالمثل إذا كـان المعدل الفعـلي للتضخم أقل من المعـدل المتوقـع وكانت عقـود الأجور مرتبـطة قياسياً بالاسعـار Indexed، فإن الأجـور النقديـة سوف تـزداد سريعاً بالنسبة للأسعار. وكنتيجة لذلك فإن الناتج والعمالة سوف يكونان أقل من مستـوياتهما التوازنية في الأجل الطويـل. ومع ذلـك فإنـه بربط عقـود الأجور بـالرقم القيـاسي فإن الأجور النقدية سوف تزيد بسرعة أقل، وسوف تتعدل الأجور الحقيقية، ومن ثم يتـدنى الأثر على الناتج والعمالة. وبما أن ربط الاجور بالرقم القيـاسي يقلل الى أدنى حد الآثـار الجانبية المصاحبة لتخفيض التضخم، فإن صانعي السياسة قـد يكونـون أكثر رغبـة في انتهاج السياسات النقدية والمالية اللازمة لتخفيض معدل التضخم.

والرأي الثاني الذي يقف ضد عملية ربط الإنفاق بالرقم القياسي هو انها قد تقود الى زيادة عدم الاستقرار في الاقتصاد(٨). وقد قلنا سابقاً أنه إذا انتهجت سياسات مالية ونقدية اقل توسعية، فإن ربط الاجور بالرقم القياسي سـوف يتسبب في تغيرات اقـل في الناتج والعمالة من تلك التي تحدث بطريق آخر. وبشكل اكثر عموميـة فإن أي تغـير في الـطلب الكلي من المحتمـل أن يتسبب في تغيرات اصغـر في النـاتـج والعمالـة عنـد ربط الاجور بالرقم القياسي، ما دامت الاجور النقدية سوف تميل الى التغـير الى الحد الـذي يقل فيه أثرها على الناتج والعمالة الى الحد الادنى. والأمر ليس كذلك بالنسبـة للتغيرات في العـرض الكلي. ودعنـا نفترض ـ عـلى سبيل المثـال ـ اقتصاداً يـواجـه ـ بـالأخص ـ صدمة في العرض الكلي supply shock، ولتكن متمثلة في شكل زيادة كبـيرة في اسعار البترول الخام. ومن ثم فإن منحنى العرض الكلي ينتقل الى اليسـار، مؤدياً الى مستـوى أعلى للاسعار ومستويات أدنى للناتـج والعمالـة. وبربط الاجـور بالـرقم القياسي، فـإن المستوى الاعلى للاسعار سوف يؤدي إلى أجور نقدية أعلى وبالتالي اجور حقيقيـة أعلى. وكنتيجة لذلك فإن الناتج والعمالة يكـونان اقـل مما سيكـونان عليـه في حالـة عدم ربط الاجور بالرقم القياسي.

ويشير التحليل المتقدم الى ان ربط الأجور بالرقم القيـاسي يحقق استقراراً اكـبر، عندما يتغير الطلب الكلي واستقراراً أقل عندما يتغير العرض الكلي. ومن ثم فـإنه ليس

من الواضح ان تكون النتيجة الصافية قدراً أكبر من عدم الاستقرار، وعلاوة على ذلك فإن القضية تتعقد عندما يؤخذ ربط الضرائب على الدخل الشخصي بالرقم القياسي. ففي هذه الحالة تنعكس النتائج السابقة، إذ أن ربط النظام الضريبي بالرقم القياسي يؤدي الى عدم استقرار اكبر عندما يتغير الطلب الكلي وعدم استقرار اقل عندما يتغير العرض الكلي[٩].

ولكي يزداد الأمر وضوحاً، دعنا نفترض ان الطلب الكلي قد زاد. عندئذ سوف تؤدي الزيادات الناشئة في مستوى الاسعار ـ في حالة غياب عملية الربط بالرقم القياسي ـ إلى ارتفاع ايرادات الضرائب الحقيقية إلى أعلى فتتسبب في زيادات اصغر في الناتج والعمالة. أما اذا ربط نظام الضرائب على الدخل الشخصي بالرقم القياسي، فإنه سوف يتعدل. ومن ثم فإن المستوى الاعلى للأسعار لن يؤثر على الايرادات الضريبية الحقيقية. وعلى ذلك فإن الزيادة في الناتج والعمالة سوف تكون أكبر.

وفي الحالة المتقدمة (حالة التغير في الطلب الكلي) يؤدي ربط النظام الضريبي على الدخل الشخصي بالرقم القياسي الى تغيرات اكبر في الناتج والعمالة. أما اذا تغير العرض الكلي، فإن عملية الربط بالرقم القياسي تؤدي إلى تغيرات اصغر في الناتج والعمالة.

ولنفرض اقتصاداً يواجه صدمة عرض تتمثل في زيادة كبيرة في أسعار البترول الخام. . عند ذلك ينتقل منحنى العرض الى اليسار مؤدياً الى تزايد مستوى الاسعار وتناقص الناتج والعمالة. وبسبب الزيادة في مستوى الاسعار، فان نظام الضرائب على الدخل الشخصي لابد ان يتعدل لكي يمنع الايرادات الضريبية الحقيقية من الزيادة. ومن ثم فإن الطلب الكلي سوف يكون أكبر مما قد يكون عليه في أي شكل آخر. ولذلك فإن المتغيرات في الناتج والعمالة بسبب الانتقال في منحى العرض الكلي سوف تكون أصغر مما قد تكون عليه على أي نحو آخر.

وهكذا، فإنه بربط نظام الضريبة على الدخل الشخصي بالرقم القياسي، فإن التغيرات في الناتج والعمالة الناشئة عن تغيرات في العرض الكلي تقل الى حدها الادنى. وخلاصة القول، فإنه ليس واضحاً ان عملية الربط بين الإنفاق والأرقام القياسية سوف يؤدي الى تقلبات اكبر في الناتج والعمالة[١٠]، إذ يعتمد الأمر على عوامل مختلفة منها الدرجات التي تربط عندها الاجور النقدية والضرائب بالرقم القياسي، وما إذا كان الاقتصاد خاضعاً ـ وبصفة رئيسية ـ لصدمات في جانب العرض أو في جانب الطلب.

والـرأي الثالث الـذي يناهض عمليـة ربط الإنفـاق بـالأرقـام القيـاسيـة يتعلق بالمشاكل التطبيقية المرتبطة بالتحرك نحو مثل هذا النظام. ولكي يزداد الامر وضوحـاً، فإنه عنـد أية نقـطة زمنية يـوجد كثـير من العقود التي لا تحتـوي على شروط معـدلة(*) clauses escalator. وليس واضحـاً ما إذا كـانت هذه العقـود سـوف يعـاد التفـاوض بشأنها او تظل سارية المفعول. وبالمثل فإن مهمة اختيار الـرقم القياسي المنـاسب ليست من السهولة التي تبدو بها لأول وهلة. أيكـون الرقم القيـاسي لاسعار المستهلك CPI أو مكمش الناتج القومي الاجمالي أو أي رقم قياس آخر؟

هذه القضية وغيرها مما يتعلق باستخدام عملية الـربط بالارقـام القياسيـة ليست سهلة الحل(١١). وهكذا فإن الآراء المتعلقة بهذه العملية ليست حـاسمة. وفي الحقيقـة فإن تأييد هذه العملية من عدمه قد يعتمد على معـدل التضخم. فإذا حـدث التضخم بمعدل معتدل (وليكن ٥٪ أو أقل)، فإن هذه العملية قـد لا يكون مـرغوبـاً فيها بسبب تكاليفها، فهي تأخذ موارد لإدخال الشروط الضروريـة في عقود الأجـور والاتفاقيـات التعاقدية الأخرى والنظام الضريبي، كما تأخذ موارد أيضاً لادارة مثل هذا النظام.

وعند مستويات التضخم المرتفعة، تصبح عملية الربط بالرقم القيـاسي مرغـوبة اكـثر بسبب ارتفاع التكـاليف نسبياً المصـاحبة لمعـدلات التضخم المـرتفعـة والمتغـيرة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه العملية قـد تجعل من الايسر لصـانعي السياسـة أن ينهجوا تلك السياسات المالية والنقدية الاقل توسعية والتي تقلل معدل التضخم.

السياسات التي تستهدف تخفيض معدل البطالة.

Policies to reduce the Unemployment

وحتى اذا تحقق استقـرار الاسعار ومستـوى التوازن طـويل الأجـل للعمالـة، فإن معدل البطالة المقابل قد يكون مرتفعاً جداً من وجهة نظر المجتمـع... وسوف نتنـاول فيما تبقى من هذا الفصل معدل البطالة والسياسات المختلفة التي تستهدف تخفيضه.

lu¾g hgf½hgn the Unemployment Rate

إن معـدل البطالـة هو أحـد البنود الإحصـائية التي يتكـرر ذكرهـا كثيراً في علم الاقتصـاد. ومعدل البـطالة ـ مصـاغاً ببسـاطة ـ هـو عـدد الأشخـاص غـير العـاملين unemployed كنسبة من قوة العمـل المدنيـة. وقد كـان هذا المعـدل ٨,٨٪ في فبرايـر ١٩٨٢.

* الشرط المعدل هو شرط في عقد بين شركـة ونقابـة عمال يجيـز زيادة الأجـور أو خفضها في أحـوال معينة. (المترجم).

ولكي نحصل على البيانات الضرورية لتصنيف معدل البطالة، يزور مندوبون من مكتب تعداد السكان Bureau of the Census حوالي ٦٠٠ ألف عائلة كل شهر[١٢]. وهذه العائلات منتشرة عبر ٥٠ ولاية ومنطقة كولومبيا. ويحاول المندوبون الحصول على معلومات عن وضع العمل لكل عضو في هذه العائلات يبلغ عمره ١٦ عاماً فأكثر في الأسبوع المتوسط من الشهر متضمناً اليوم الثاني عشر منه. ويصنف الشخص - في هذا التعداد، كمستخدم إذا عمل كعامل مأجور a paid employee أو عمل ١٥ ساعة أو أكثر كعامل غير مأجور unpaid worker في مشروع يديره عضو في العائلة.

ويصنف الشخص أيضاً كمستخدم اذا لم يكن يعمل، ولكن له وظيفة أو عمل تغيب منه بصفة مؤقتة بسبب المرض أو سوء الأحوال الجوية أو الاجازة او بسبب النزاع بين العمال والادارة أو أي أسباب شخصية أخرى.

وعلى العكس، يصنف الشخص كعاطل اذا لم يكن الشخص يعمل أثناء أسبوع التعداد، أو كان قادراً على العمل في اسبوع التعداد (إلا بسبب مرض عرضي)، وكان قد بذل مجهودات محددة لايجاد وظيفة خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

ويصنف الشخص كعاطل أيضاً اذا لم يكن يعمل على الإطلاق، وكان قادراً على العمل أو كان:

(١) ينتظر استدعاءه للعودة الى الوظيفة التي طرد منها.

أو (٢) ينتظر تسجيله في وظيفة جديدة خلال ٣٠ يوماً.

وتشكل قوة العمل المدنية civilian labor force من الأشخاص المصنفين كعاملين أو كعاطلين.

وطبقاً لتعريفات مكتب الاحصاءات العمالية، فإن بعض الاشخاص لا يصنفون كعاملين أو كعاطلين وبذلك لا يعدوا في قوة العمل المدنية، ويقع ضمن هذه الشريحة كل الأشخاص الذين تقل اعمارهم عن ١٦ عاماً. ويستبعد من قوة العمل المدنية أيضاً الأفراد المحجوزون في مختلف أنواع المؤسسات، وأعضاء القوات المسلحة.

وحتى المدنيين الذين بلغوا ١٦ عاماً أو أكثر قد لا يصنفون في عداد قوة العمل المدنية. وعلى سبيل المثال هناك كثير من الكهول المتقاعدين، ومن ثم لا يصنفون كعاملين. وبما أنهم لا يبحثون بجدية عن عمل، فإنهم لا يصنفون كعاطلين كذلك. وبما أنهم ليسوا بعاملين أو بمتعطلين فإنهم لا يصنفون في عداد قوة العمل.

وبالمثل، الأشخاص الذين كانوا يبحثون عن العمل في الماضي ولكن ثبط عزمهم وتوقف بحثهم عن العمل لا يصنفون أيضاً في عداد قوة العمل المدنية.

وكما أشرنا، فإن معدل البطالة هو عدد الاشخاص غير العاملين كنسبة مئوية من قوة العمل المدنية. وبما أن قوة العمل المدنية تتكون من أولئك الاشخاص المصنفين كعاملين أو كعاطلين، فإن معدل البطالة يمكن الحصول عليه بقسمة عدد الأشخاص العاطلين على العدد الاجمالي للأشخاص العاملين أو العاطلين، ويعبر عن النتيجة بالنسبة المئوية.

وقد كانت البطالة مثلا ـ في فبراير ١٩٨٢ ـ ٩,٥٧٥,٠٠٠ وكانت العمالة ٩٩,٥٩٠,٠٠٠[١٢]. وهذا يعني أن معدل البطالة كان ٨,٨٪ حصلنا عليه بقسمة ٩,٥٧٥,٠٠٠ على ١٠٩,١٦٥,٠٠٠ وهو الرقم الاجمالي للاشخاص العاملين أو العاطلين.

وبالاضافة الى معدل البطالة الاجمالي، فإن معدلات البطالة قد تحسب من خلال قوة العمل على اساس الجنس sex أو العمر age أو العرق race وغير ذلك. وهذه المعدلات في الغالب تختلف جوهرياً عن المعدل الاجمالي. وحتى وقت قريب، كان معدل البطالة للنساء عادة أعلى منه للرجال. ففي فبراير ١٩٨٢ كان معدل البطالة للنساء ـ في عمر العشرين أو أكثر ـ ٧,٦٪ وكان معدل البطالة المقابل للرجال أيضاً ٧,٦٪. وكان معدل البطالة للمراهقين ٢٢,٣٪ في فبراير ١٩٨٢ أي حوالي ثلاث مرات معدل أولئك الذين في سن العشرين فما فوق. أما معدل البطالة للسود Blacks وخلافهم من غير البيض non white فهو حوالي مرتين من معدل البطالة للبيض. ففي فبراير ١٩٨٢ كان معدل البطالة الأول ١٥,٩٪ وكان المعدل الأخير ٧,٧٪.

ويحتوي الجدول رقم (١٤ ـ ٢) على بيانات للعمالة والبطالة ومعدل البطالة للولايات المتحدة في الفترة (١٩٢٩ ـ ١٩٨١). ومنه يتبين أن معدل البطالة قد وصل الذروة في عام ١٩٣٣ حيث بلغ ٢٤,٩٪ وبقى في مستويات مرتفعة نسبياً في بقية الثلاثينات. وبلغ معدل البطالة ١,٢٪ وهي أقل نقطة له في عام ١٩٤٤. وفي فترة الحرب العالمية الثانية، ترواح معدل البطالة بين ٣,٥٪ و٥,٨٪.

وقد يظهر لأول وهلة أن العمالة الكاملة تقتضي أن يكون معدل البطالة «صفراً». وطبقاً لتعريف مكتب الاحصاءات العمالية للبطالة، فإن معدل البطالة الذي يساوي صفراً لا يمكن تحقيقه unattainable. فالاشخاص الذين يصنفون كعاطلين يضمون اولئك الذين سرحوا من أعمالهم وينتظرون استدعاءهم للعودة إلى

هذه الاعمال ، أو الذين يبحثون عن عمل في أسبوع التعداد . وبما أن هناك دائماً بعض الاشخاص في هذه الشرائح ، فإن هناك بالحتم بعض البطالة . وحتى اثناء الحرب العالمية الثانية لم ينخفض معدل البطالة عن ٢ , ١٪ ان معدل البطالة المصاحب لمعدل التوظيف الكامل هو أدنى معدل بطالة يتسق مع مستوى الاسعار المستقرة ، أو معدل التضخم الثابت .

ومن ثم فان هذا المعدل هو نفسه المعدل الطبيعي أو معدل البطالة التوازني للاجل الطويل ، وقد اعتبر هذا المعدل لسنوات ٤٪ . ويعتبر البعض ان معدل بطالة ٤٪ يعتبر هدفا مؤقتا .

ومن المحتمل ان يكون معدل العمالة الكاملة أكثر ارتفاعا ، ففي التقرير الاقتصادي للرئيس عام ١٩٧٧ ـ على سبيل المثال حدد معدل البطالة عند مستوى العمالة الكاملة عند ٩ , ٤٪ [١٤] .

وتعزى الزيادة في هذا المعدل ـ في التقرير ـ الى التغيرات في تركيب قوة العمل . ففي عام ١٩٥٥ بلغت نسبة المراهقين والشباب البالغين نحو ١٥٪ من قوة العمل . وفي عام ١٩٧٦ ارتفعت الى ٢٤٪ من قوة العمل . وبما ان معدل البطالة لهذة المجموعة يعتبر أكبر من المعدل الاجمالي ، فان المشاركة المتزايدة في قوة العمل من جانب هذه المجموعة تؤدي الى ارتفاع المعدل الاجمالي .

وقد حسبت موازنة العمالة الكاملة في الوقت الحاضر على اساس معدل بطالة يساوي ١ , ٥٪ . وهو يؤكد ان معدل البطالة عند مستوى العمالة الكاملة أعلى من المعدل المفترض في تقرير الرئيس الاقتصادي لعام ١٩٧٧ .

وفي الحقيقة انه بناء على تجربة الرئيس كارتر ، فان معدل البطالة الطبيعي كان يتراوح ما بين ٦٪ الى ٥٪ . وقد هبط معدل البطالة ـ ابان ادارة كارتر ـ الى ما يتراوح بين ٧ , ٥٪ إلى ٩ , ٥٪ على الرغم من تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية والتسارع في معدل التضخم .

وبما أن محاولات تخفيض معدل البطالة تحت المعدل الطبيعي من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية تؤدي الى تزايد سريع في معدل التضخم ، فان ثمة ضرورة لسياسات اخرى لتخفيض معدل البطالة الطبيعي [١٥] . ونعود الان الى مناقشة بعض هذه السياسات وينبغي ان نؤكد أن هذه السياسات جزئية بطبيعتها أكثر من كونها كلية .

جدول رقم (١٤ ـ٢) : العمالة والبطالة ومعدل البطالة (١٩٢٩ ـ ١٩٨١)[1] .

السنة	العمالة (بالالف)	البطالة (بالالف)	معدل البطالة (٪)
١٩٢٩	٤٧,٦٣٠	١,٥٥٠	٣,٢
١٩٣٣	٣٨,٧٦٠	١٢,٨٣٠	٢٤,٩
١٩٣٩	٤٥,٧٥٠	٩,٤٨٠	١٧,٢
١٩٤٠	٤٧,٥٢٠	٨,١٢٠	١٤,٦
١٩٤١	٥٠,٣٥٠	٥,٥٦٠	٩,٩
١٩٤٢	٥٣,٧٥٠	٢,٦٦٠	٤,٧
١٩٤٣	٥٤,٤٧٠	١,٠٧٠	١,٩
١٩٤٤	٥٣,٩٦٠	٦٧٠	١,٢
١٩٤٥	٥٢,٨٢٠	١,٠٤٠	١,٩
١٩٤٦	٥٥,٢٥٠	٢,٢٧٠	٣,٩
١٩٤٧	٥٧,٠٣٨	٢,٣١١	٣,٩
١٩٤٨	٥٨,٣٤٣	٢,٢٧٦	٣,٨
١٩٤٩	٥٧,٦٥١	٣,٦٣٧	٥,٩
١٩٥٠	٥٨,٩١٨	٣,٢٨٨	٥,٣
١٩٥١	٥٩,٩٦١	٢,٠٥٥	٣,٣
١٩٥٢	٦٠,٢٥٠	١,٨٨٣	٣,٠
١٩٥٣	٦١,١٧٩	١,٨٣٤	٢,٩
١٩٥٤	٦٠,١٠٩	٣,٥٣٢	٥,٥
١٩٥٥	٦٢,١٧٠	٢,٨٥٢	٤,٤
١٩٥٦	٦٣,٧٩٩	٢,٧٥٠	٤,١
١٩٥٧	٦٤,٠٧١	٢,٨٥٩	٤,٣
١٩٥٨	٦٣,٠٣٦	٤,٦٠٢	٦,٨
١٩٥٩	٦٤,٦٣٠	٣,٧٤٠	٥,٥
١٩٦٠	٦٥,٧٧٨	٣,٨٥٢	٥,٥
١٩٦١	٦٥,٧٤٦	٤,٧١٤	٦,٧
١٩٦٢	٦٦,٧٠٢	٣,٩١١	٥,٥
١٩٦٣	٦٧,٧٦٢	٤,٠٧٠	٥,٧
١٩٦٤	٦٩,٣٠٥	٣,٧٨٦	٥,٢
١٩٦٥	٧١,٠٨٨	٣,٣٦٦	٤,٥
١٩٦٦	٧٢,٨٩٥	٢,٨٧٥	٣,٨
١٩٦٧	٧٤,٣٧٢	٢,٩٧٥	٣,٨
١٩٦٨	٧٥,٩٢٠	٢,٨١٧	٣,٦
١٩٦٩	٧٧,٩٠٢	٢,٨٣٢	٣,٥

١٩٧٠	٧٨,٦٧٨	٤,٠٩٣	٤,٩
١٩٧١	٧٩,٣٦٧	٥,٠١٦	٥,٩
١٩٧٢	٨٢,١٥٣	٤,٨٨٢	٥,٦
١٩٧٣	٨٥,٠٦٤	٤,٣٦٥	٤,٩
١٩٧٤	٨٦,٧٩٤	٥,١٥٦	٥,٦
١٩٧٥	٨٥,٨٤٦	٧,٩٢٩	٨,٥
١٩٧٦	٨٨,٧٥٢	٧,٤٠٦	٧,٧
١٩٧٧	٩٢,٠١٧	٦,٩٩١	٧,١
١٩٧٨	٩٦,٠٤٨	٦,٢٠٢	٦,١
١٩٧٩	٩٨,٨٢٤	٦,١٣٧	٥,٨
١٩٨٠	٩٩,٣٠٣	٧,٦٣٧	٧,١
١٩٨١	١٠٠,٣٩٧	٨,٢٧٣	٧,٦

Source : Economic Report of the President , 1982 (Washington , D . , C . , Government Printing Office , 1982) , P . 266 .

(١) بيانات الفترة (١٩٢٩-١٩٤٦) للأشخاص الذين في سن ١٤ عاما فما فوق وبيانات الفترة (١٩٤٧-١٩٨١) تخص الأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٦ عاماً فما فوق .

برامج تدريب القوى العاملة Manpower Training Programs

لاقت برامج تدريب القوى العاملة تأييدا كوسيلة لتخفيض معدل البطالة منذ اواخر الخمسينات وبداية الستينات . ففي اواخر الخمسينات زاد معدل البطالة الى مستويات تتجاوز تلك التي كانت سائدة في فترة مبكرة من العقد .

وكان معظم الاقتصاديين يعزون البطالة الى الطلب الكلي غير الكافي . وقد تحدى هذا الرأي فريق من الاقتصاديين الذين ادعوا ان البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد ، اذ عندما تتغير التكنولوجيا ويتغير تركيب الطلب النهائي على السلع والخدمات ، فان الاقتصاد المذكور يتعرض لتغير هيكلي .

وعندما يواجه الاقتصاد تغيرا هيكليا ، فان الوظائف القديمة تتلاشى وتخلق وظائف جديدة . فاذا كان العمال المستبعدون قادرين على مواجهة متطلبات التعليم والمهارة اللازمة للوظائف الجديدة ، وكانت لديهم الرغبة في التوطن في مكان جديد اذا لزم الامر ، فانه لن تخلق مشكلة خاصة باستثناء ما تستغرقه فترة التكيف . اما اذا كان العمال المستبعدون لايستطيعون مواجهة المتطلبات التعليمية والمهارية ولا يرغبون في التوطن في

مناطق اخرى ، فانهم سوف يظلون عاطلين لفترة طويلة من الزمن . وهذا النـوع من البطالة يسمى البطالة الهيكلية structural unemployment .

ويسلم انصـار فرضية البطالـة الهيكلية بان بعض البطالـة يحـدث دائما بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد . ومع ذلك فهم يدعون ان التغير الهيكلي قد حدث بسرعة أكثر في الخمسينات ، وبذلك تسبب في مزيد من البطالة . وعلى سبيل المثال يرى شارلز كلينجز ورث Charles C. Killingsworth وهو احد انصـار فرضية البطالـة الهيكليـة ـ ان التقدم التكنولوجي كان سريعا في الخمسينات .(١٦) وعلاوة على ذلك فهو يدعـى بأن التقدم التكنولوجي في الخمسينات ، يختلف عن التقدم في سنوات اسبق لان كثيرا من العمال المستبعدين في الخمسينات افتقروا الى التعلم والمهارات اللازمة لشغل الوظائف الجديدة .

وفي ظل فرضية البطالة الهيكلية ، تكون المشكلة هي عدم التناسب والانسجام بين المتطلبات التعليمية والمهارية المرتبطة بالفـرص الـوظيفية ، وبـين المستـويات التعليمية والمهارية للعمال العاطلين .

وبما ان المشكلة هي ان الطلب الكلى غير كاف ، فان السياسات المصممة لزيادة الطلب الكلي ـ طبقا لانصار فرضية البطالة الهيكلية ـ سوف تكون غير فعالة في تخفيض البطالة .

ولكي نزيد الامر وضوحا دعنا نفترض ان السياسة المالية او النقدية المستخدمـة سياسة توسعية . فاذا كانت البطالة تعزى الى الطلب الكلي غير الكافي ، فان البطالـة تتناقص بزيادة نسبية صغيرة في المستوى العام للاسعار . ومع ذلك فانه اذا كانت البطالة نتيجة التغير الهيكلي ، فانه لا يحدث الا انخفاض قليل في البطالة وقد لا يحدث البته ، بينما تحدث زيادة لها اهميتها في المستوى العام للاسعار .

ان المنشآت سوف تنافس من اجل الحصول على العدد المحدود من العمال المؤهلين لشغل هذه الوظائف الجديدة ، وبذلك تتسبب في زيادة الاجور النقدية والاسعار .

ويؤكد أنصار فرضية البطالة الهيكلية على انـه من الضروري ان نأخـذ مقـاييس مختلفة لتخفيض معدل البطالـة . ويرى كلينجـزورث ـ على سبيل المثـال ـ ان برامـج تدريـب القوى العاملـة ، ينبغي ان تتسع لتمد العاطلـين بالمهارات الـلازمة للـوظيفة الجديدة ، ويؤيد أيضاً طرقاً جديدة لتمويل التعليم الجامعي إذ أن مزيداً من التعليم يعتبر ضرورياً لمواجهة المتطلبات الوظيفية للمجتمع المتقدم تكنولوجياً .

ويرى منتقدو فرضية البطالة الهيكلية ، ان القول بأن البطالة ترجع الى التغير الهيكلي ليس جديدا ، وأنه ليس ثمة دليل يشير الى ان التقدم التكنولوجي في الخمسينات كان اسرع من الماضي ، او انه مختلف ـ بشكل اساسي ـ عن التقدم التكنولوجي المبكر في الولايات المتحدة (١٧) .

ويؤكد هؤلاء المنتقدون على ان السياسات المالية والنقدية التوسعية يمكن ان تكون فعالة في كبح البطالة الهيكلية . فزيادة الطلب الكلي سوف تعطى حافزا لصاحب العمل لكي يستأجر عمالا اضافيين ، واذا اقتضت الضرورة يدربهم على اعمالهم . وفي كثير من الاحوال لا يكون التعليم الجامعي ضرورة للاداء الوظيفي المرضى .

وعندما توجد بطالة جوهرية فان المنشآت قد تستخدم مستويات تعليمية كوسيلة للاستبعاد . فاذا تناقصت البطالة فان المنشآت سوف تتجه الى تخفيض متطلباتها الرسمية بدلا من ان تنافس على العدد المحدود من الاشخاص المدربين . وحالما تزداد الاجور النقدية ايضا فان العمال سوف يكون لديهم حافز كبير على التوطن في اي مكان اخر . وما لم تكن هناك وظائف متاحة ، فان مزايا التوسع في برامج القوى العاملة تعتبر قليلة .

ان كثيرا من البطالة في نهاية الخمسينات واوائل الستينات كان مصدره قصور الطلب الكلي وليس التغير الهيكلي . ومع هذا فان ثمة شكا قليلا في ان عدم التناسب او التوافق بين مستويات المهارة والتعليم للعمال العاطلين والمتطلبات التعليمية والمهارية اللازمة للوظائف الجديدة هو المشكلة . وعلى ذلك فان محاولات تخفيض معدل البطالة تحت المعدل الطبيعي عن طريق زيادة الطلب الكلي سوف تتسبب ـ في ظل هذه الظروف ـ في معدلات اعلى واعلى للتضخم مع انخفاض قليل ، او دون انخفاض في معدل البطالة .

ومنذ تمرير قانون تدريب وتطوير القوى العاملة في عام ١٩٦٢ قامت الحكومة الاتحادية الامريكية بعدد من برامج التدريب تشمل رابطة الموظفين وفرص التوظيف في قطاع الاعمال (JOBS) وبرنامج حافز العمل Work Incentive Program (WIN) وكثير من البرامج الاخرى(١٨) . وتختلف هذه البرامج فيما بينها حيث يتضمن بعضها التعاليم المدرسية ، بينما تتضمن الاخرى التدريب على اعمال الوظيفة on-the-job training (OJT) وعلى الرغم من فعالية هذه البرامج كوسيلة لتخفيض معدل البطالة الطبيعي ، فإن نتائجها قد تباينت . فحوالي ثلث المتدربين لم ينتظموا فيها لسبب أو لاخر .

وبالنسبة للمشاركين في برنامج حافز العمل (WIN) فإن نصفهم فقط يجدون عملاً خلال ٣٠ يوماً بعد استكمال البرنامج . وكما هو متوقع فإن سجل التوظيف قد يكون أفضل اثناء فترات الرخاء منه في حالة الركود . ولهذا ولغيره ، فإن معظم الخبراء يخلصون إلى أن هذه البرامج لم تصل بعد إلى فعاليتها القصوى .

الحد الأدنى القانوني للأجر The Legal Minimum Wage

لقد انصب الجدل ، في القسم السابق على ان احد اسباب ارتفاع المعدل الطبيعي للبطالة هو ان كثيرا من العمال المحتملين يفتقرون الى التعليم والمهارات اللازمة لشغل الفرص الوظيفية المتاحة ، وتتفاقم المشكلة بوجود قوانين الحد الادنى للاجور[١٩] . فهذه القوانين لاتشجع المنشآت على تأجير اشخاص ذوي مهارات دنيا . ومن ثم فان كثيرا من الاقتصاديين يطالبون بالغاء هذه القوانين او تعديلها .

وقد كان الحد الادنى للاجور الاتحادية ٢٥ سنتا للساعة طبقا لقانون المستويات العادلة للعمل الصادر عام ١٩٣٨ . وقد طبق هذا الحد على عمال التجارة فيما بين الولايات . وبمرور السنوات تزايد الحد الادنى للاجور واتسع نقاطه . كما ان كثيرا من الولايات اصدرت تشريعات خاصة بها تتعلق بالحد الادنى للاجر .

ويختلف تأثير الحد الادنى للاجور بشكل واضح . فاذا كان الحد الادنى للاجر في العادة يقع تحت الاجر المتوسط ، فان تأثيره يكون قليلا او منعدما على معظم العمال . اما التأثير على الاشخاص ذوي المهارات الوظيفية الدنيا فيكون اكثر قوة . ففي غياب الحد الادنى للاجور ، فان المنشآت سوف تستأجر الصبيان وغير ذوي الخبرة وكذلك ذوي المهارات الدنيا ، على الرغم من انخفاض انتاجيتهم . ولكن في ظل الحد الادنى للاجور لن يكون هناك حافز لدى المنشآت لفعل ذلك .

وبسبب تأثيره على العمالة من الاشخاص ذوي المهارات الوظيفية الدنيا فان كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون ان الحد الادنى للاجور ينبغي ان يلغى . ويعتقد آخرون بان المراهقين وهم الفريق الرئيسي الذي يتأثر عكسيا بالحد الادنى للاجور ينبغي ان يستبعد . واذا تم هذا فان كثيرا من المراهقين سوف يحصلون على الوظائف التي تمدهم بالخبرة الثمينة .

مكاتب التوظيف العامة The Public Emoloyment Service

ان تحسين مكاتب التوظيف العامة يعد وسيلة اخرى لتقليل المعدل الطبيعي للبطالة . ويمكن الادعاء على سبيل المثال بأن مزيدا من الكفاءة لمكاتب التوظيف العامة

سوف يؤدي الى سرعة تجديد العمل وتقليل عدم التناسب بين العمال والوظائف والتي تؤدي الى زيادة فترة البحث عن العمل . ويستند هذا الرأي على الفكرة القائلة بأن العمال والمنشآت يفتقرون الى المعلومات .

وطالما يختلف العمال من حيث درجات التعلم والمهارة التي يمتلكونها ، فان الوظائف تختلف من حيث الاجور وشروط العمل . وبالطبع ليس من المحتمل ان يكون لدى العمال معلومات اكثر كمالا عن معدلات الاجور وظروف العمل في أي مكان آخر .

وعلاوة على ذلك فانه اثناء استمرارهم في العمل قد يجدون صعوبة في الحصول على المعلومات المناسبة . ومن ثم فانه من المنطقي للعمال ان يستقيلوا من العمل من اجل تكريس كامل وقتهم للبحث عن وظيفة . ومن المنطقي ايضا ان يرفضوا اول عرض للوظيفة اذ قد يجدون بمواصلة البحث وظائف افضل . ومع ذلك فان العمال لن يستمروا في البحث الى ما لا نهاية ، لانه حالما يمر الوقت يخفضون توقعاتهم ، اذا لم يجدوا اعمالا تتفق مع توقعاتهم . وهؤلاء الاشخاص الذين يقضون كامل وقتهم في البحث عن وظيفة يعدون عاطلين .

والبطالة التي من هذا النوع لا يمكن التخلص منها عن طريق زيادة الطلب الكلي . اذ بالزيادة في الطلب الكلي ، تزيد الاجور النقدية والاسعار ، وتنخفض البطالة لأن بعض العاطلين ـ على الاقل ـ يجدون الوظائف التي تحقق توقعاتهم ، من حيث الاجور وظروف العمل . ولكن ما ان يتحقق العمال من ان الاجور الحقيقية آخذة في التناقص بدلا من ان تزيد بسبب التضخم ، فان معدل البطالة سوف يعود الى المعدل الطبيعي . ومن ثم فان هناك انواعا اخرى للسياسات اللازمة لتخفيض معدل البطالة [٢٠] .

لقد استقر نظام مكتب التوظيف الحالي ـ في الولايات المتحدة ـ بقانون فاجنر ـ بيزر لسنة ١٩٣٣ . Wagner Peyser Act OF 1933 . ويمثل النظام الحالي جهدا مشتركا للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات . ففي معظم المدن الكبيرة والصغيرة التي يبلغ سكانها ١٠٠٠٠ نسمة او اكثر توجد مكاتب التوظيف المحلية . وتقدم هذه المكاتب المعلومات عن الفرص الوظيفية للباحثين عن الوظائف ، وتقدم طلبات التوظف الى اصحاب العمل بالاضافة الى اجراء المقابلات مع العمال المحتملين واختبار طالبي العمل .

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذه المكاتب ، الا ان نسبة صغيرة فقط من التعيينات ،(يحتمل ان تكون اقل من الربع) في الصناعة الخاصة تتم من خلال نظام مكاتب التوظيف . والسبب الرئيسي هو ان اصحاب العمل يستطيعون عادة شغل الفرص الوظيفية الطيبة دون الاعلان عنها بواسطة مكاتب التوظيف . والسبب الاخر هو ان نظام مكاتب التوظيف ارتبط تاريخيا ببرنامج تعويضات البطالة . ولا يشجع مثل هذا النظام العمال المهرة وعمال الياقات البيضاء على اللجوء الى مكاتب التوظيف ، ولا يشجع ايضا اصحاب العمل على الاعلان عن الوظائف ، لانهم يعتقدون ان مكاتب التوظيف اكثر اهتماما بوضع تعويضات البطالة ، اكثر من توفير المتطلبات اللازمة للوظيفة .

ويعتقد الكثيرون ان اتساع مكاتب التوظيف وتحسينها يستطيع ان يخفض معدل البطالة كثيرا ، من خلال الاسراع في شغل فرص العمل وتحسين نوعية المسابقات [٢١] ذلك ان سرعة شغل فرص العمل سوف تؤدي الى خفض معدل البطالة ، ما دام عدد اقل من العمال سوف يسجل كعاطلين كل شهر . وبتحسين المسابقات تقل فترة البحث عن عمل .

وهناك توصيات محددة تتضمن تشجيع اصحاب العمل على الاعلان عن الوظائف والتخلص من ادارة برامج تعويضات البطالة وزيادة استخدام الكومبيوتر . ولا ينكر منتقدو هذا المنهج ان التغيرات المفترضة تعتبر مرغوبة [٢٢] . ومع ذلك فهم يرون ان الانخفاض في معدل البطالة سوف يكون اقل كثيرا مما يدعيه البعض . فمن ناحية نجد ان كثيرا من اصحاب العمل ليس لديهم الحافز على الاشتراك ، لان لديهم عددا كافيا من الطلبات الجيدة . ومن ناحية اخرى اذا اسرع مكتب الخدمة في تجديد فرص العمل فعلا ، فان ذلك قد يؤثر عكسيا على الاستقالات وفصل العمال Layoffs . فاذا كان سهلا ان يجد العامل وظيفة فان العمال قد يكونون اكثر رغبة في الاستقالة . وبالمثل اذا كان من السهل على رب العمل ان يشغل فرصة عمل لديه ، فان الاكثر احتمالا ان يقوم بفصل العامل منها .

ومن ثم فان تزايد الاستقالات من العمل وتسريح العمال سوف يميلان الى تعويض التعيينات السريعة للعمال .

ومن وجهة النظر هذه وغيرها من الانتقادات لا يبدو واضحا ان التوسع في مكاتب التوظيف العامة ، وتحسينها سوف يخفض معدل البطالة الطبيعي تخفيضا جوهريا .

تعويضات البطالة Unemployment Compensation

في القسم السابق ، افترض ان تحسين مكاتب التوظيف العامة سوف تسرع بعملية التعيينات الوظيفية ، وتخفض فترة البحث عن عمل . ونتناول الان نظام تعويضات (او تأمين) البطالة القومية . ويدعى البعض ان هذا النظام يطيل ، وعلى نحو غير عادي - عملية البحث عن الوظائف ويزيد الفصل المؤقت للعمال . وبالتالي فان معدل البطالة الطبيعية يزداد .

ومن بين الاشياء الاخرى ان قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٣٥ The Social Security Act of 1935 يتكفل باعباء نظام التأمين الاجتماعي اتحاديا وعلى مستوى الولايات . وعلى الرغم من ان قوانين الولاية تختلف فان العمال يكونون - عادة - جديرين بتعويض البطالة ، اذا لم يكن لديهم عمل او دخول كافية في العام السابق وعاطلين على الرغم منهم وراغبين في العمل بل وقادرين عليه . وفي العادة تبلغ المنافع ٥٠٪ او اقل من الاجر الاسبوعي للشخص . ومع ذلك فان هذه المنافع معفاة من الضريبة tax free . ولذلك فهي تمثل نسبة عالية من الدخول الصافية للشخص ، وفي الغالب فان هذه المنافع تكون واجبة الدفع بحد اقصى ٢٦ اسبوعيا .

ويجادل عدد من الاقتصاديين من بينهم مارتين فيلدشتين M. Feldstein بشدة على ان النظام الحالي لتعويض البطالة يزيد المعدل الطبيعي للبطالة[٢٣]. وطبقا للفيلدشتين ، فان تأمين البطالة يعيد ما يقرب من ثلثي الدخول الصافية المفقودة للعمال الذين يغطيهم التأمين . ومن ثم فان العمال المتعطلين قد يستمرون في البحث عن الوظائف حتى تستنفذ منافع تأمين البطالة الخاصة بهم . وفي ظل النظام الحالي أيضاً ، فان المنشآت يكون لديها حافز قوي لتسريح العمال ، لتستجيب مؤقتا للتغيرات في الطلب لانها تستطيع ان تكون واثقة نسبيا من اعادة تأجيرهم ، عندما يتزايد الطلب الكلي . وباطالة فترة البحث عن الوظيفة وامداد المنشآت بحافز اقوى لتسريح العمال مؤقتا ، فان نظام تعويض البطالة يتسبب في ارتفاع معدل البطالة [٢٤] .

ومن بين اشياء اخرى يقترح فيلدشتين ، ان تفرض ضريبة على تعويض البطالة بنفس المعدل الذي تفرض به على الدخول الاخرى ، وان ذلك قد يجعل من عملية تسريح العمال مؤقتا بواسطة المنشآت امرا اكثر تكلفة . وهو يعتقد ان هذه التغيرات سوف تخفض معدل البطالة تخفيضا ذا مغزى . ومع ذلك ، فانه ينبغي ان ندرك ان المشكلة هي اعادة بناء النظام ، حتى تستمر المنافع وتزول الاثار غير الايجابية .

برامج التوظيف Public Service Empolyment

اوصى البعض في السنوات الاخيرة ببرامج للتوظف (PSE) كوسيلة لتخفيض معدل البطالة الطبيعي (٢٥) . وتتمثل الفكرة الاساسية في ان هذه البرامج يمكن ان تركز على جزء من قوة العمل والاقاليم الجغرافية ذات المعدلات العالية للبطالة ، بهدف تخفيض المعدل الاجمالي للبطالة . وهناك عدد من البرامج الرئيسية للتوظف (PSE) . وقد بدأ الأول في عام ١٩٧١ في ظل قانون التوظف الطارىء او الضروري (EEA) وبدأ الثاني في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ في ظل قانون التدريب والعمالة الشامل (CETA) لعام ١٩٧٣ . وفي ظل هذه البرامج تتلقى الولايات والحكومات المحلية مساعدات من الحكومة الاتحادية لتشغيل العمال الذين تعطلوا سابقا . ولا تستخدم هذه الاموال في توظيف العمال في الوظائف التي تدفع اجورها من الارصدة المالية المحلية . ولكي ينخفض معدل البطالة الطبيعي ، فان برامج التوظف العامة (PSE) يجب ان توظف اولئك الذين يجدون صعوبة في ايجاد الاعمال في القطاع الخاص . ومع ذلك فثمة دليل قائم وهو ان العمال المشتغلين في ظل القانون الشامل للتوظف والتدريب (CETA) افضل تأهيلا من السكان العاطلين بصفة عامة .

وفي الحقيقة ان هناك كثيرين يحصلون على وظائف في الحال قبل قبول العمل من خلال برامج التوظف العامة . وعلاوة على ذلك فان الزيادة الصافية في العمالة يحتمل ان تكون اقل من المتوقع ، لان الولايات والحكومات المحلية لديها الحافز لاحلال المشتغلين في ظل القانون الشامل للتوظف والتدريب (CETA) محل عمال دائمين . ويقدر ان اكثر من ٦٠٪ من هؤلاء المستأجرين في ظل برامج التوظف العامة (PDE) في العام الاول فحسب يحلون محل الاجراء الدائمين . وترتفع نسبة الاحلال بمرور الزمن وقد تصل في الاجل الطويل الى مستوى عال قد يبلغ ٩٠٪ .

وبالطبع فان الحكومة الاتحادية تستطيع ان تحاول ان تضع هذا الامر موضع التنفيذ . ومع ذلك فان للولايات والحكومات المحلية حافزا لاحلال عمال (SETA) بعمال آخرين . وعلاوة على ذلك فان المسئولين عن التأجير يكون لديهم حافز قليل لاستئجار معظم الاشخاص غير المناسبين ، حيث ان اهتمامهم الاول لايتعدى الحصول على العمل . وأخيرا حتى اذا اشتغل هؤلاء فانه ليس هناك ضمان على أنهم سوف يتلقون التدريب الذي سوف يؤهلهم لافضل الوظائف أو الترقي .

والمحصلة ، هي أنه قد يبدو ان التوسع في برامج توظف الخدمة العامة لايحتمل ان

يؤدي الى تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة . . وفي الماضي كانت الزيادة الصافية في الوظائف صغيرة ، وليس ثـمة دليل يدعم الرأي القائل بان برامج التوظف العامة (PSE) يركز على العمال المعيبين أو الاقل خبرة disadvantaged workers. وبالنظر الى هيكل الحوافز ، فان المرء لايستطيع ان يكون متفائلا باعادة بناء البرنامج من خلال الخطوط اللازمة لتخفيض المعدل الطبيعي للبطالة .

الخلاصة Conclusion

لقد عرضنا ـ بإيجاز ـ لبعض السياسات التي يوصى بها لتخفيض المعدل الطبيعي للبطالة . ولا يوجد اتفاق كبير حول المجموعة المناسبة من السياسات ، والدرجة التي تخفض بها هذا المعدل الطبيعي .

ولكن اذاكان المعدل الطبيعي مرتفعاً جداً ، فانه يجب استخدام ذلك النوع من السياسات التي نوقشت هنا ، نظرا لأن مزيداً من السياسات المالية والنقدية التوسعية تتسبب في معدلات اعلى فأعلى للتضخم .

الحواشي NOTES

(١) George L . Perry . «Slowing the Wage - Price Spiral : the Macroeconomic View» Brookings Papers on Economic Activity no . 2 (1978) . 259). 91 See also Edward M . Gramlich . «Macro Policy Responses to Price Shocks» Brookings papers on Economic Activily , no 1 (1979) . 125-66 .

(٢) Arthur M . okun , «Effcient Disinflationary policies» . American Economic Review . 68 (May 1978) . 348 -52 .

(٣) انظر على سبيل المثال : okun , ibid . pp . 350 - 52 .

(٤) William fellner , «Towards a Reconsturuction of Macroeconomics» (washington , D .C . : American Enterprise Institute, 1976) . see also fellner , «The Credibility and Rational Expectation : Implications of the Gramlich Study» . Brokings papers on Econmic Activity, no 1 (1979) , 166 - 68 ; and «Jhe Valid Core of Rationality Hypotheses in the theory of Expectations» , Journl of Money , Credit and Bankikg ,12 (November 1980) , 762 -87 .

(٥) تربط النقود ايضا بالارقام القياسية بحيث تظل محتفظة بقوتها الشرائية .

(٦) اذا ارتبطت النقود بالارقام القياسية ، فانها سوف تقلل ايضا التكاليف المصاحبة للتضخم المتوقع .

(٧) Milton Friedman , «Monetary Correction» , in Herbert Giersch and others , Essays on Inflation and Indexation (washington ,D . C , : American Enterprise Institute , 1974) ,PP . 25 - 61 ; and «Using Escalators to Help Fight Inflation» , Fortune Magazine (July 1974) , 94 - 96 , 174 and 176 .

(٨) انظر للمناقشة :
Jo Annay, gray «Wage Indexation : A Macroeconomic Approach, «Journal of Monetary Economics, 2(April 1976), 221-35; Stanley Fischer,» Wage Indexation and Macroeconomic Stability» , in stabillization of the Domestic and International Economy , eds . Karl Brunner and Allan Meltzer , (Amstredam : North - Holland , 1977) , PP . 107 - 47 ; and Alex Cukierman , (The Effects of Wage Indexation on Macroeonomic Flutuations» , Journal of Monetary Economics , 6 (April 1980) , 146 - 70 .

(٩) انظر للمناقشة :
Neil Bruce , «Some Macroeconomic Effects of Income Tax Indexation ,» Journal of Monetary Econmics , 8(September 1981) , 271 -65 .

(١٠) أشار بيرس وانزلر إلى أن ربط الضرائب على الدخل الشخصي بالأرقام القساسية سوف يكون له تأثير ضئيل على الاستقرار الاقتصادي . انظر :

Pierce and Enzler , «the Implication for Economic Stability of Index the Individual Tax ,» In Inflation , and the Income Tax , ed . Henry J . Aaron , (Washington , D . C . the Brookings Institution , 1976) , PP . 173 - 88 .

(١١) للمناقشة انظر:
Jai - hoon Yang , The Case For And Against Indexation : an Attempt at perspective» . Federal reserve Bank of St , Louis : Review 56 (October 1974) . 2 - 11

(١٢) لوصف الاجراء والتعريفات المختلفة انظر :
Department of Labor , Bureau of Labor Statisics . Employment and Earnings (Washington . D . C : Government printing Office) , various issues .

(١٣) تعدل البيانات موسميا للتخلص من التغيرات التي يمكن ان تعزى الى النمط العادي من التباين الموسمي . ويجعل هذا من الممكن أن نلاحظ التغيرات الدورية وغير الموسمية في البيانات .

(١٤) Economic Report of the president . 1977 (washington . D . C : Government printing office , 1977) , pp . 48 -51 .

(١٥) البطالة التي توجد عند العمالة الكاملة تسمى عادة البطالة الاحتكاكية .

(١٦) انظر على سبيل المثال :
Charles C.Killingsworth, «Automation , Jobs , and Manpower» in Nation 's Manpower Revolution , part 5 . Hearings before the Subcommittee on Employment and Manpower , senate Committee on Labor and public Welfare , 88th cong , 1 st Sess .(Washington , D . C : Government Printing office . 1963) . PP . 1461 - 83 -83 . See also Eleanor G . Gilpatrick , Structural Unemployment and Aggregate Demand (Baltimore , Md : Johns Hopkins University press , 1966) ; and Richard perlman , Labor theory (New York : John wiley and Sons . Inc . 1969) . pp . 167 -96 .

(١٧) Higher Unemployment Rates , 1957 - 60 : structcural transformation or Inadequate Demand , Subcommittee on Economic Statistcs of the joint Economic Committee ; congress of The United States (Washington , D . C . Government printing office . 1961) .

(١٨) انظر بغرض المناقشة :
Lioyd G . Reynolds , labor Ecnomics and Labor Relations . 8th ed . (Englewood Cliffs , N . J :prentice - hall , Inc , 1982) .

(١٩) انظر :
Douglas Adie , «Teenage Unemployment and Real Federal Minimum Wages» , Journal of political Economy , 81 (March - April 1973) , 435 - 41 ; Finis Welch , «Minimum Wage Legislation in the United States» , Economic Inquiry 12 (september 1974) , 285 - 318 : Jacob Mincer , «Unemployment Effects of Minimum Wages» , Journal of political Econony , 84 (August 1976) . S87 -SI04 ; and Edward M . Gramlich , «Impact of Minimum Wages on other Wages , Employment , and Family Incomes) , Brookings Papers on Economic Activity , no . 2 (1976) , 409-51 .

(٢٠) إن برامج تدريب القوى العاملة لن تنجح في تخفيض هذا النوع من البطالة ، حيث أن المشكلة هي مشكلة افتقار إلى المعلومات وليست مشكلة الافتقار إلى المهارات . الوظيفية أو التعليم .

(٢١) انظر على سبيل المثال:
Charles. Holt, C. Duncan Mae Rae, Stuart O. Schweitzer and Ralph E. Smith «Manpower proposals for phase III» Mae Rea Brookings Papers on Economic Activity. no.3 (1971), 703 -22.

(٢٢) انظر على سبيل المثال:
Robert, E. Hall. «Prospects for Shifting Phillips Curve through Manpower Policy», Brookings Papers on Economic Activity: no.3 (1971). 659-701.

(٢٣) Martin S. Feldstein «The Economics of the New Unemployment», Public Interest, 33. (Fall 1963), 4 - 42; and «Lowering the Permanent Rate of Unemployment», a study prepared for the use of the joint Economic Committee, congress of United States (Washington, D.C.: Government printing office).

(٢٤) يوجد عدم اتفاق كبير حول الحجم، ولعرض القرائن انظر:
Daniel, S. Hamermesh, «Jobless Pay and the Economy». (Baltimore, Md: Johns Hop Kings University press, 1977); and Finis Welch, «What Have We learned from Empirical Studies of Unemployment Insurance?» Industrial and Labor Relations Review, 30 (July 1977), 451 - 61.

(٢٥) يوصى أيضاً بوسائل: (أ) بناء الاقتصاد القومي بحيث يكون لديه قطاع عام كبير. (ب) تخفيض البطالة أثناء فترات الركود. وليس هناك وضوح فيما إذا كان هذا القطاع العام الكبير مرغوباً. وحتى إذا كان مرغوباً، فإن برامج التوظف هي أفضل سبيل لتحقيق هذا الهدف. وفيما يتعلق بتخفيض البطالة أثناء فترات الركود. وبما أن رأس المال العاطل يتركز في القطاع الخاص، فإن خلو الوظائف في القطاع الخاص يكون أفضل من القطاع العام.

اسئلة للمراجعة

(١) لماذا يؤيد كثير من الكينزيين استخدام برامج الاجور والأسعار (المقترنة بسياسات نقدية ومالية توسعية) لتخفيض معدل التضخم؟ ولماذا يعترض الاقتصاديون الآخرون على ذلك؟

(٢) قارن بين وجهات نظر النقديين ومنظري التوقعات الرشيدة وأنصار جانب العرض فيما يتعلق بالتكاليف المصاحبة لتخفيض معدل التضخم.

(٣) ما هي عملية الربط بالأرقام القياسية؟ اذكر الآراء المؤيدة والمعارضة له.

(٤) كيف تؤدي عملية الربط بالأرقام القياسية إلى عدم استقرار اكبر في الاقتصاد القومي؟

(٥) افترض أن هناك ٩٠ مليون عاملاً مستخدمون و١٠ مليون عاملاً متعطلون فإذا كان عدد الأشخاص في سن ١٦ فما فوق ١٢٠ مليوناً احسب معدل البطالة.

(٦) اشرح لماذا توجد البطالة حتى عند مستوى العمالة الكاملة.

(٧) افترض ان جزء من البطالة التي توجد عند مستوى العمالة الكاملة تعزى إلى عدم التناسب بين مستويات المهارة والتعليم للمتعطلين، ومستويات المهارة والتعليم

المقترنة بوجود الفرص الوظيفية. اشرح لماذا لا تحتمل ان تؤدي السياسات المالية والنقدية الأكثر توسعية إلى تحقيق هذا النوع من البطالة أو التخلص منه. وما هي السياسات التي توصى بها لتخفيضه أو التخلص منه؟

(٨) افترض ان جزء من البطالة التي توجد عند مستوى العمالة الكاملة تعزى إلى نقص المعلومات لجزء من العمال والمنشآت. اشرح لماذا لا يحتمل أن تؤدي السياسات المالية والنقدية الأكثر توسعية إلى تخفيض هذا النوع من البطالة أو التخلص منه. وما هي السياسات التي توصى بها لتخفيضه أو التخلص منه؟

(٩) ما هي برامج التوظف العامة (PSE)؟ وكيف تستخدم برامج التوظيف في تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة؟ وهل تعتقد ـ بناء على التجربة السابقة ـ ان مثل هذه البرامج سوف تكون ناجحة؟ دافع عن إجابتك.

(١٠) ناقش دور السياسات الجزئية والكلية فيما يتعلق بالبطالة.

قراءات مقترحة Suggested Reading

ARAK, MARCELLE, V., «Indexation of Wages and Retirement in the United States.» Federal Reserve Bank of New York, Quarterly Review, 3 (Autumn 1978), 16 -23.

FELSARWIN, MARTIN S. «the Economics of the New Unemployment.» Public Interest. 33 (Fall 1973), 3- 42.

FELLNER, WILLIAM, «Towards a Reconstruction of Macroeconomics.» Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1976.

GIERSCH, HERBERTT. and others Essays on Inflation and Indexation.» Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1974.

HALL, ROBERT E., (Why is the Unemployment Rate so High at Full Employment?,) *Brookings papers on Economic Activity* no.3 (1970). 369- 402.

HAMREMESH, DANIEL, S. (Jobless Pay and the Economy». Baltimore MD: Johns Hopkins University press, 1977.

HORRIGAN, BRLAN., «Indexation a Reasonable Response to Inflation» Federal Reserve Bank of Philadelphia Business Review. (September - October 1981). 3 -11.

PALMER, JOHN, L. (ed.) «Creating Jobs: Public Employment Programs and Wage Subsidies» Washington D.C.: The Brookings Institution. 1968.

PHELPS, EDMUND S., and others, Microeconomic Foundations of Employment and Inflation Theory. New York: W.W. Norton and Co. Inc., 1970.

REYNOLDS, LLOYD G., Labor Economics and Labor Relations (8th ed.). Englewood Cliffs. N. J.: Prentice- Hall, Inc., 1982.

SMITH, SHARON P., «The Changing Composition of the Labor Force, «Federal Reserve Bank of New York, Quarterly Review. I (Winter 1976). 24-30.

الفصل الخامس عشر
النمو الاقتصادي

الفصل الخامس عشر
النمو الاقتصادي

نتناول في هذا الفصل ـ النمو الاقتصادي وبعض النظريات التي تعالج النمو الاقتصادي أو الافتقار اليه ، وعديد من هذه النظريات تتسم بالتشاؤم حول امكانية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل . وتتنبأ احدى النظريات بأن حدود النمو سوف تصل في المائة عام القادمة الى نتائج مفجعة .

وفي خاتمة الفصل نعرض للنمو الاقتصادي المرغوب فيه .

تعريف النمو الاقتصادي : Economic Growth Defined

يعرف النمو الاقتصادي ـ عادة ـ بأنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي . فاذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ الاقتصاد من الكساد ، فان الزيادة تعتبر دورية Cyclical وليست مضطردة Secular . ومن ثم لا يعتبر ذلك نموا اقتصاديا .

ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتى إذا زاد الدخل ، فان هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو .

ولعله من الشائع أن نميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . وكلا المصطلحين يشيران الى الزيادة المضطردة في نصيب الفرد من الدخل . فعندما يزيد دخل الفرد في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ، فان هذا يعني حدوث النمو الاقتصادي . ومن ناحية أخرى عندما يرتفع نصيب الفرد من الدخل في الدول الأقل نموا ، فاننا نصف هذه الزيادة بالتنمية الاقتصادية ، ولكن التنمية الاقتصادية تشير الى أكثر من هذه الزيادات في نصيب الفرد من الدخل ، فهي تشير الى التحول في المجتمع .

وفي الغالب فان النمو الاقتصادي يعتبر منظما ومستقرا في الدول المتقدمة ، فليس ثمة تغيرات حادة ضرورية في القيم والمؤسسات . فالنمو في الحقيقة يحدث ذاتياً الى حد ما اذا كان التوظف عند ـ أو قريبا ـ من مستوى العمالة الكاملة . وهذا غير صحيح في البلدان الأقل نموا . فلكي يزيد نصيب الفرد من الدخل في مثل هذه البلدان ، فانه من

الضروري أن تتغير القيم وأن تحل مؤسسات جديدة محل القديمة . وبالطبع ، فانه في التطبيق لا يكون التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حادا مثل ما هو مقرر هنا . ومع ذلك فان التمييز يعتبر مفيدا ، حيث تنمو الدول المتقدمة بسهولة أكثر من الدول الأقل نموا .

ويتعامل الجزء المتبقي من هذا الفصل مع النمو الاقتصادي وليس مع التنمية الاقتصادية ، اذ ان الاخير يعتبر خارج نطاق هذا الكتاب .

النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي

The Classical Theory of Economic Growth

كان الاقتصاديون التقليديون : ادم سميث وروبرت مالتس وريكاردو وجون ستيورات ميل واخرون جد شغوفين بالنمو الاقتصادي[1]. واعتقدوا أن النمو الاقتصادي سوف يتوقف في النهاية وسوف يدخل الاقتصاد حالة من الركود . وفي هذه الحالة سوف يكون النمو السكاني صفرا ويكون الاستثمار للاحلال فقط . اما الأجور الحقيقية فسوف تكون ثابتة وعند مستوى منخفض جدا . وقد بنيت النظرية الكلاسيكية على نظرية السكان التي تقترن باسم روبرت مالتس .

وفي صورة مبسطة افترض مالتس ان السكان يزيدون بمتوالية هندسية (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ . .) ومن ناحية أخرى يتزايد انتاج الغذاء طبقا لمتوالية حسابية فقط (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ . .) وكنتيجة لذلك فان ثمة صعوبات سوف تظهر في الفترة الطويلة عندما يسبق النمو السكاني عرض الغذاء .

وعند هذه النقطة يتزايد معدل الوفيات بسبب المجاعة وسوء التغذية .

وفي الفترة القصيرة ، افترض الاقتصاديون التقليديون حدوث النمو الاقتصادي ، وارتفاع الأرباح وحدوث التراكم الرأسمالي ، اذ حالما يزيد رصيد رأس المال ، فانه من المفترض أن تزداد الأجور الحقيقية فوق الحد الأدنى لمستوى الكفاف ، مما يحث السكان على النمو .

وقد أكد الاقتصاديون التقليديون على أهمية الأرض كعنصر من عناصر الانتاج ، وركزوا على قانون تناقص الغلة the law of diminishing returns . وقد اعتبروا أن الأرض ـ أساسا ـ عنصر انتاج غير قابل للزيادة . ولذلك حالما يزداد السكان ، ويتراكم رأس المال يسود تناقص الغلة ، ومن ثم فان الأجور الحقيقية والأرباح سوف تنخفض حتى يكون الاستثمار من أجل الاحلال فقط مربحا .

وقد سلم الاقتصاديون التقليديون بان التقدم التكنولوجي قد يؤجل حالة الركود ، ولكن ليس الى مالا نهاية . ولذلك كان تكهن التقليديين بما سوف يحدث متشائما . وهكذا اطلق الناس في القرن التاسع عشر على الاقتصاد اسم العلم الكئيب dismal Science اما الأقتصاديون الذين جاءوا فيما بعد فقد كانوا اقل تشاؤما . وقد تعرضت النظرية المالتوسية في السكان لانتقاد واسع ورفض كبيرين . وقد قلل الاقتصاديون المتأخرون ايضا من دور الارض كعامل من عوامل الانتاج ، وعلى سبيل المثال فانه في النموذج التقليدي الجديد the neoclassical model ، فان الارض لا تدخل في دالة الانتاج باعتبارها عنصرا . واكد الاقتصاديون المتأخرون ايضا على امكانية ، وحتى احتمال ، ان يعمل التقدم التكنولوجي على تعطيل سريان قانون الغلة المتناقصة .

وأكثر من هذا فانه حتى لو دخل الاقتصاد مرحلة الركود ، فان الاجور الحقيقية في غير حاجة الى ان تكون عند مستوى الكفاف اللازم للحفاظ على الحياة . وقد سلم مالتس نفسه بان مستوى الكفاف قد يحدد مرحليا ، مما يعني ان معدلات المواليد قد تنخفض قبل ان تنخفض الاجور الحقيقية الى مستوى الكفاف الحياتي . كما ان الاجور الحقيقية في مرحلة الركود قد تكون فوق الحد الادنى اللازم للمعيشة .

نظرية هارود للنمو الاقتصادي

Harrod's theory of Economic Growth

مع الكساد الكبير في الثلاثينات وظهور النظرية العامة لكينز في عام ١٩٣٦ ، وجه الاقتصاديون اهتمامهم الى نظريات الفترة القصيرة في تحديد الدخل . وقد كان كينز نفسه مهتما بالاجل القصير ، وكما رأينا فقد انصب تحليله على ان رصيد رأس المال والتكنولوجيا ثابتان . وهذه الافتراضات يمكن تبريرها بالنسبة لنظريات الفترة القصيرة لتحديد الدخل ، ولكنها ليست كذلك بالنسبة لنظريات الاجل الطويل .

وكنتيجة لذلك فقد ترك كينز لغيره تطوير نظريات الاجل الطويل لتحديد الدخل التي يطلق عليها نظريات النمو او النماذج ، وقد تبع كينز كل من هارود ودومار R. Harrod and E. Domar ، وكانا من بين الأوائل الذين طوروا نظريات النمو الاقتصادي [٢] ، وتعتبر نظرياتهما متشابهة وكينزية في طبيعتها .

وبما ان نظرية هارود قد لاقت معظم الاهتمام فاننا سوف نركز عليها . وقد بنيت نظرية هارود على عدد من الافتراضات :

أولا : افترض ان الادخار S جزءثابت s من الدخل Y . ويعني هذا ان الادخار S_t, في فترة زمنية t يساوي جزءا من الدخل المدخر مضروبا في الدخل في فترة زمنية t ,Y_t او

$$S_t = sY_t \quad (0 < s < 1) \qquad (١٥ - ١)$$

وحيث افترض أن s ثابتة ، فان نفس العلاقة تنعقد لفترات أخرى كذلك . على ان دالة الادخار $S_t = SY_t$ تناظر دالة الاستهلاك طويلة الاجل السابق شرحها في الفصل الخامس ، وفي دالة الادخار فان s أو(1-b) ، في ضوء الملاحظة السابقة ، تمثل كل من الميل الحدي والميل المتوسط للادخار .

ثانيا : افترض هارود ان الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل . وبصفة خاصة يفترض ان الاستثمار في الفترة الزمنية t يساوى « v » وهي ثابت موجب مضروبا في التغير في الدخل من الفترة الزمنية t - 1 الى الفترة الزمنية ، $Y_t - Y_{t-1}$ أو

$$I_t = v(Y_t - Y_{t-1}) \quad (v > 0) \qquad (١٥ - ٢)$$

وهكذا فانه اذا زاد الدخل فان الاستثمار يكون موجبا . ويعتبر هذا نموذجا بسيطا لمبدأ المعجل accelerator principle الذي نوقش في الفصل السادس . وفي دالة الاستثمار فان v تمثل معامل المعجل accelerator coefficient .

ثالثا : ان نموذج هارود المبسط يتضمن الانفاق الحكومي ، او قطاع التجارة الخارجية . ولكي نركز على النموذج الاساسي فاننا سوف نستبعد القطاعين ايضا .

واذا كان الاستثمار في الفترة الزمنية t هو I_t يساوى الادخار في الفترة الزمنية t ,S_t فانه يكون لدينا :

$$I_t = S_t$$

وبما ان I_t تساوي $v(Y_t - Y_{t-1})$ و S_t تساوي sY_t فاننا نحصل بالتعويض على الآتي

$$v(Y_t - Y_{t-1}) = sY_t$$

فاذا قسمنا طرفي المعاملة على Y_t و v نحصل على

$$\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_t} = \frac{s}{v}$$

ان الكمية $(Y_t - Y_{t-1}) / Y_t$ تمثل معدل النمو في الدخل . وقد اطلق هارود على هذا المعدل للنمو « معدل النمو المرغوب فيه wrranted growth rate وهذا المعدل يشار اليه بـ G_w وهو يساوي معدل الادخار S مقسوما على معامل المعجل v او

$$G_w = \frac{s}{v} \qquad (١٥ - ٣)$$

وعلى سبيل المثال اذا كانت s تساوي ١ , ٠وv تساوي1 فان معدل النمو المرغوب فيه wrranted groth rate يكون ١/ ١ , ٠ أو ١٠٪ ، على ان معدل النمو المرغوب فيه يمثل معدل النمو التوازني equilibrium growth rate . وطبقا للمعادلة (١٥ ـ ١) فان المقدار الذي ينوي القطاع العائلي ادخاره ، يعتمد على مستوى الدخل . كما ان المقدار الذي يدخره القطاع العائلي فعلا يعتمد على مستوى الدخل . وبما ان كلاهما يعتمد على مستوى الدخل فان كلاهما : المقدر والفعلي او المحقق من الادخار متساويان . وبما ان الادخار المحقق يساوي دائما الاستثمار المحقق (مع استبعاد القطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية) ، فان مستوى الدخل والمستوى المقابل للادخار يحددان كمية الاستثمار المحقق realized investment ، وعلى سبيل المثال اذا كانت s تساوي ١٠ , ٠ وY تساوي ٥٠٠ بليون ريال ، فان الادخار المحقق يساوي ٥٠ بليون ريال ، وباستبعاد القطاعين الحكومي والخارجي ، فان الاستثمار المحقق يجب ان يساوي ايضا ٥٠ بليون ريال .

وعلى الرغم من أن الادخار المقدر والمحقق يتحددان بمستوى الدخل فان الاستثمار المقدر يتحدد بالتغيرات في مستوى الدخل طبقا للمعادلة (١٥ ـ ٢) . وكما ناقشنا في الفصل الثالث ، فان الاستثمار المقدر Intended Investment هو المقدار الذي ترغب المنشات اوتنوي ان تستثمره . واذا كانتv تساوي ١ وزاد الدخل من ٤٥٠ بليون ريال الى ٥٠٠ بليون دولار ، فان الاستثمار المقدر يكون ٥٠ بليون ريال . ومع S تساوي ١٠ , ٠ والدخل يساوى ٥٠٠ بليون ، فان الادخار المحقق والاستثمار المحقق يعادلان ٥٠ بليون ريال . ولذلك فان الاستثمار المقدر والمحقق متعادلان ، وحينئذ يرضي المديرون بقراراتهم الانتاجية والاستثمارية .

وكنتيجة لذلك فانه اذا كان الدخل ينمو عند المعدل المرغوب فيه wrranted rate ، فان المديرين لن يكون لديهم الحافز لتعديل سلوكهم . وهكذا فان المعدل المرغوب فيه بالنسبة للمديرين يمثل معدل التوازن equilibrium rate . ولنفترض ان الدخل لن ينمو عند المعدل المرغوب فيه . حينئذ فان الاستثمار المقدر والاستثمار المحقق لا يتعادلان ، ويفكر المديريون بأنهم زادوا الانتاج سواء بمعدل سريع جدا او بمعدل بطيء جدا ، ولنفترض ان معدل النمو الفعلي the accual growth rate, G, اقل من المعدل المرغوب فيه G_w . فاذا زاد الدخل بمعدل اقل من المعدل المرغوب فيه ، فأن الاستثمار المقدر يكون اقل من الادخار المحقق والاستثمار المحقق . ويحدث هذا بسبب ان الاستثمار المقدر

يعتمد على التغيرات في مستوى الدخل ، وان الدخل ينمو عند معدل اقل من المعدل المرغوب فيه ، حيث ان الادخار المقدر والمحقق يعتمدان على مستوى الدخل . وبما ان الاستثمار المقدر اقل من الاستثمار المحقق ، تنشأ زيادة غير مقدرة في المخزون او ـ على ضوء ما سبق في الفصل الثالث ـ استثمار غير مقدر موجب positive unintended imvestment . وتدل الزيادة غير المقدرة في المخزون على ان المديرين لا يستطيعون ان يبيعوا انتاجهم بالكامل . وهكذا فانه بالرغم من ان معدل النمو الفعلي للناتج اقل من المعدل المرغوب فيه ، فانه سوف يظهر للمديرين انهم قد زادوا انتاجهم بسرعة اكبر .

ولكي يزداد الامر وضوحا نفترض ان s تساوي ١ , ٠ وأن V تساوي ١ وهو ما يعني ان معدل النمو المرغوب فيه G_w هو ١٠٪ . فاذا كان الدخل ٤٥٠ بليون ريال في الفترة الزمنية t - 1 فان الدخل يجب ان يزداد الى ٥٠٠ بليون ريال في الفترة t لكي يمكن ان نحافظ على هذا المعدل المرغوب فيه للنمو .

ولنفترض ان الدخل يزداد بمقدار ٤٨٠ بليون ريال فقط ، حينئذ نجد ان المعدل الفعلي للنمو G يكون ٦,٢٥٪ فقط ، حصلنا عليه بقسمة الفرق بين الدخل في الفترة الزمنية t والدخل في الفترة الزمنية t - 1 على الدخل في الفترة الزمنية t . فاذا كان الدخل ٤٨٠ بليون ريال في الفترة الزمنية t فان الدخل المحقق يكون ٤٨ بليون ريال ، وناتج S = ١ , ٠ و ٤٨٠ = Y_t ، وبما ان الاستثمار المحقق يجب ان يعادل الادخار المحقق ، فان الاستثمار المحقق ايضا هو ٤٨ بليون ريال ، ومع ذلك فان الاستثمار المقدر يكون فقط ٣٠ بليون ريال حصلنا عليها بضرب V في التغيرات في الدخل من الفترة الزمنية t - 1 الى الفترة الزمنية t . ويمثل فائض الاستثمار المحقق عن الاستثمار المقدر الزيادة غير المقدرة في المخزون التي تحدث لان المديرين لا يستطيعون ان يبيعوا ناتجهم بالكامل .

وبما ان المديرين يعتقدون انهم يزيدون انتاجهم بسرعة اكبر ، فان هارود يرى انهم سوف يزيدون انتاجهم بمقدار اصغر في الفترة القادمة ، او حتى يخفضون الانتاج . ومن ثم سوف يكون هناك تناقض اكبر بين المعدل المرغوب فيه والمعدل الفعلي للنمو في الفترة القادمة ، وكذلك تناقض اكبر بين المقدر والمحقق من الاستثمار . ولـذلك فان المديرين سوف يعتقدون انهم قد انتجوا اكثر من اللازم بمقدار اكبر ومن ثم سوف تكون استجابتهم لزيادة الانتاج عن طريق انتاج مقدار اقل في الفترة القادمة ، او عن طريق تخفيض الانتاج بمقدار اكبر ، وهكذا اذا كان المعدل الفعلي للنمو اقل من المعدل المرغوب فيه ، فان ثمة اتجاها الى ان يصير الموقف اكثر سوءا .

وهذا الاتجاه يوجد اذا كان المعدل الفعلي للنمو يتجاوز المعدل المرغوب فيه ، فاذا كان المعدل الفعلي للنمو يتجاوز هذا المعدل المرغوب فيه ، فان الاستثمار المقدر يتجاوز الاستثمار المحقق ، اذ ان الاول بني على التغيرات في الدخل والثاني على مستوى الدخل ، وهكذا سوف يظهر للمديرين انهم لم يزيدوا الانتاج بالسرعة الكافية لمقابلة مختلف الطلبات على السلع والخدمات [٣] ومن ثم سوف يزيدون الانتاج بمعدل اعلى في الفترة القادمة ، التي سوف تسبب تناقضا اكبر بين الاستثمار المقدر والاستثمار المحقق . وفي محاولاتهم لزيادة الانتاج بسرعة اكبر ، فان المديرين سوف يواجهون عجزا في الطاقة الانتاجية. وكنتيجة لذلك فان التضخم سوف يحدث ، ويصبح اكثر سوءا حالما حاول المديرون ان يزيدوا الانتاج بسرعة اكثر .

وباختصار اذا كان الدخل ينمو بمعدل مرغوب فيه ، فان الاستثمار المقدر والمرغوب فيه يتعادلان ، ولذلك فان المديرين يكتفون بقراراتهم الانتاجية . ومع ذلك اذا انخفض الدخل عند المعدل المرغوب فيه ، فان المديرين سوف يعتقدون بأنهم زادوا الانتاج سواء بسرعة أكثر أو ببطء أكثر . وطبقا لهارود فانهم سوف يستجيبون لتغير الانتاج . اما المعدل الفعلي للنمو فانه سوف ينحرف بعيدا عن المعدل المرغوب فيه وهكذا فان البطالة او التضخم سوف تصبحان اكثر سوءا .

واكثر من هذا فلو ان المعدل الفعلي للنمو انحرف عن المعدل المرغوب فيه ، فان هارود يعتقد انه يكون من الصعب جدا اعادة تحقيق التساوي بينهما . وقد اقترح هارود معدلا ثالثا للنمو ، وهو معدل النمو الطبيعي the natural growth rate ، ويشار الى معدل النمو الطبيعي بالرمز G_n وهو يمثل معدل نمو العمالة الكاملة the full employment growth rate . وهو يعتبر اقصى معدل للنمو تسمح به الزيادات في قوة العمل ، والتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي مفترضا العمالة الكاملة .

وطبقا لهارود فأنه من المرغوب فيه ان يتعادل معدل النمو المرغوب فيه ومعدل النمو الفعلي ، وان يتعادل معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي . فاذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه ومعدل النمو الفعلي ، فان المديرين يرضون بقراراتهم الانتاجية . واكثر من هذا ، اذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه ومعدل النمو الطبيعي ، فانه لن يكون هناك اتجاه لنشأة البطالة والتضخم .

ولنفترض ان المعدل المرغوب فيه اقل من المعدل الطبيعي ، وحتى اذا كان المعدل

الفعلي يساوى المعدل المرغوب فيه ، فان البطالة سوف تزيد ، اذ ان المعدل الفعلي والمرغوب فيه اقل من المعدل الطبيعي.

ومن ناحية اخرى لنفترض ان المعدل المرغوب فيه اكبر من المعدل الطبيعي . وبشكل مؤقت فان المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان ، ولكن المعدل الفعلي للنمو لا يستطيع ان يتجاوز المعدل الطبيعي بشكل غير محدد ، اذ ان المعدل الطبيعي يمثل اقصى معدل للنمو .

وهكذا اذا تحققت العمالة الكاملة ، فان المعدل الفعلي للنمو سوف ينخفض الى المعدل الطبيعي . وبالطبع اذا كان معدل النمو الفعلي قد اصبح اقل من المعدل المرغوب فيه ، فان المعدل الفعلي يتجه الى الانخفاض وتنشأ البطالة .

وهكذا تنشأ البطالة ما لم يتعادل معدلا النمو المرغوب فيه والفعلي مع معدل النمو الطبيعي .

ومن ثم يقترح هارود ان تقوم السلطات النقدية والمالية باتخاذ السياسات التي تؤدي الى تعادل المعدل المرغوب فيه والمعدل الطبيعي . ومع ذلك فقد كان اكثر تشاؤما حول قدرة هذه السلطات على تحقيق التساوي بين هذه المعدلات .

نقد نظرية هارود للنمو الاقتصادي

Criticisms of Harrod's Theory of Economic Growth

لقد انتقد نموذج هارود من وجهات نظر مختلفة :

اولا : انتقدت دالة الادخار ودالة الاستثمار لكونهما مفرطتين في التبسيط . وقد كان هارود مدركا لهذه الحدود . ومع ذلك فهو يرى ان نفس المضامين يمكن ان تظهر حتى لو كنا نستخدم دالتين للادخار والاستثمار اكثر تعقيدا .

ثانيا : يرى وليام بومول William Bamol ان المديرين قد يرون انحرافا بين معدلات النمو المرغوب فيه والفعلية مؤقتا . ومن ثم فان الاتجاه الى الانحراف بين المعدلين المرغوب فيه والفعلي يميل الى ان يصبح اكبر بكثير مما افترضه هارود . وعلى سبيل المثال نفترض ان الدخل قد اخذ ينمو عند المعدل المرغوب فيه لعدد من الفترات ، فاذا تباينت المعدلات في فترة معينة ، فان المديرين قد ينظرون الى هذا التباين على انه مؤقت ويستمرون في زيادة الناتج عند نفس المعدل الذي كان في الماضي . وكنتيجة لذلك فانه سوف لا يكون هناك اتجاه لتباين المعدلين المرغوب فيه والفعلي أكثر على الأقل في الفترة التي نحن بصددها . وبالطبع اذا ساد التباين لعدد من

الفترات ، فان المديرين يضطرون الى تعديل انتاجهم . ومع ذلك فسوف يكون هناك قدر أقل من عدم الاستقرار عن ذلك الذي يفترضه (هارود) .

ثالثا : انتقد روبرت سولو R. Solow واخرون نموذج هارود ، لأنه لا يسمح باحلال العناصر الانتاجية[٤] Factor Substitution وهذا الانتقاد يعني أنه اذا كانت أسعار العوامل مرنة ، وانه اذا كان ممكنا احلال العوامل ، فان العمالة الكاملة سوف تتحقق . وبما ان هذه الافتراضات تمثل حجر الزاوية للنظرية التقليدية الحديثة في النمو ، فاننا سوف نؤجل مناقشة نموذج هارود حتى نتناول النظرية التقليدية الحديثة .

النظرية التقليدية الحديثة للنمو Neoclassical Growth Theory

تقوم النظرية التقليدية الحديثة على عدد من الافتراضات[٥] :

أولا : نفترض ان الاستثمار يعادل الادخار دائما عند مستوى العمالة الكاملة . وهكذا فان العمالة تفترض بداية .

ثانيا : تفترض ان الادخار جزء ثابت s من الناتج ، وهكذا

$$S = sY \quad (0 < s < 1) \qquad (١٥-٤)$$

ولذلك فان دالة الادخار في النظرية التقليدية الحديثة هي نفسها دالة الادخار عند دومار .

ثالثا : تفترض أن قوة العمل والسكان ينموان بمعدل ثابت n وهذا المعدل مستقل عن الأجر الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

رابعا : تفترض دالة انتاج تسمح بالاحلال بين العوامل ، وهكذا تستطيع المنشآت أن تحل رأس المال محل العمل والعكس بالعكس في عملية الانتاج .

وبدلا من افتراض دالة انتاج عامة ، سوف نفترض أن الاقتصاد يتميز بنوع معين من دالة الانتاج يطلق عليه دالة انتاج كوب ـ دوجلاس Cobb- Douglas production function . وتأخذ دالة انتاج كوب ـ دوجلاس الصيغة التالية :

$$Y = Ae^{rt} K^{a} N^{1-a} \quad (0 < a < 1) \qquad (١٥-٥)$$

حيث Y تمثل الناتج ، وK رصيد رأس المال ، وN عدد العمال الموظفين . أما الرمز Ae^{rt} فهو يمثل تأثير التكنولوجيا ، وتمثل A الثابت الموجب ، وe هي أساس اللوغاريتم الطبيعي وتساوي (٢,٧١٨٠٠٠) و r معدل نمو التكنولوجيا ، و t الزمن . وهكذا تفترض أن التكنولوجيا تتطور بمعدل ثابت r ، ويمثل الحدان α و $1-\alpha$

مرونات الانتاج الجزئية بالنسبة لرأس المال والعمل على التوالي ، فإذا كانت α تساوي ٢٥ , ٠ فان زيادة قدرها ١٪ في رصيد رأس المال تؤدي الى زيادة الناتج بنسبة ٢٥ , ٠٪ واذا كانت α تساوي ٢٥ , ٠ فان $1-\alpha$ تساوي ٧٥ , ٠ . ومن ثم فان زيادة ١٪ في العمالة تؤدي الى زيادة قدرها ٧٥ , ٠٪ في الناتج ، وبافتراض حالة المنافسة البحتة فان α و $1-\alpha$ تمثلان أنصبة الدخل القومي التي تؤول الى رأس المال والعمل على التوالي .

وعلى سبيل المثال اذا كانت α تساوي ٢٥ , ٠ والعائد على رأس المال يساوي الناتج الحدي لرأس المال (الحالة في ظل المنافسة البحتة) ، فان ملاك رأس المال يتسلمون ربع ناتج الاقتصاد القومي ، واذا كانت $1-\alpha$ تساوي ٧٥ , ٠ وأن الأجر الحقيقي يساوي الناتج الحدي للعمل (الحالة في ظل المنافسة البحتة) فان العمال يتسلمون ثلاثة أرباع الناتج الاقتصادي .

وتتميز دالة انتاج كوب ـ دوجلاس بخصائص عديدة تهمنا فيما يأتي من تحليل . وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

أولا : ان دالة الانتاج ـ كما هي موضحة هنا ـ توضح ثبات غلة الحجم constant returns to scale. فاذا زادت عوامل الانتاج العمل ورأس المال بنفس النسبة فان الناتج يزيد أيضا بنفس النسبة ، وعلى سبيل المثال اذا زاد كل من رأس المال وقوة العمل بنسبة ١٠٪ فان الناتج يزيد أيضا بنسبة ١٠٪ .

ثانيا : ان دالة الانتاج تخضع لقانون تناقص الغلة بالنسبة لعوامل الانتاج diminishing returns to the factors of production . وهكذا اذا تزايد أحد عناصر الانتاج ، وظل العنصر الآخر والتكنولوجيا ثابتين ، فان الناتج سوف يتزايد ولكن بمعدل متناقص ، وعلى سبيل المثال اذا تزايد رصيد رأس المال مع ثبات قوة العمل ، فان الناتج يتزايد ، ولكن الزيادات في الناتج تصبح أصغر فأصغر طالما يتزايد رصيد رأس المال .

ومن دالة الانتاج يصير من الممكن ان نشتق معدل النمو في الناتج[٦] ، ويمكن الحصول على معدل نمو الناتج (q) كالاتي :

$$q = r + ah + (1-a)n \qquad (١٥ـ٦)$$

حيث n, h, r, q تمثل معدلات النمو في الناتج والتكنولوجيا ورأس المال والعمل على الترتيب . وتبين المعادلة (١٥ ـ٦) ان معدل نمو الناتج يرتبط ايجابيا بمعدل التقدم التكنولوجي ومعدلات النمو في عوامل الانتاج : رأس المال والعمل . ولكي يكون

الاقتصاد في حالة توازن ، فان المتغيرات يجب أن تكون ثابتة أو تنمو بمعدلات أسية ثابتة . ولا يشير هذا الى أن كل المتغيرات يجب أن تكون ثابتة أو تنمو بمعدل ثابت . ذلك أن بعض المتغيرات قد يكون ثابتا والبعض الآخر ينمو بمعدلات اسية ثابتة ، وتعريف التوازن على هذا النحو هو صورة أخرى لنظرية النمو في إطار تعريف التوازن العادي .
وإذا كان الاقتصاد في حالة توازن طبقاً لنظرية النمو ، فإن الإقتصاد يكون في عصره الذهبي[٧] . أو بمعنى آخر فإن الاقتصاد يكون في حالة نمو مستقر أو في حالة استقرار .
ولكي يكون الاقتصاد في عصره الذهبي ، فإن المتغيرات الآتية ينبغي أن تنمو بمعدلات أسية ثابتة وهي : الناتج ورصيد رأس المال والاستثمار وعرض العمل ، ولنفترض أن عرض العمل ينمو بمعدل أسي ثابت ، n ، ونحن نعرف أن صافي الإستثمار I يساوي التغير في رصيد رأس المال ΔK ، وان هذا الاستثمار يساوي جزءا ثابتاً S من الناتج Y وعلى ذلك فإن :

$$I = \Delta K = sY$$

فاذا قسمنا ΔK و sY على K نحصل على

$$\frac{\Delta K}{K} = S \frac{Y}{K}$$

أو

$$h = s \frac{Y}{K} \qquad (١٥\text{-}٧)$$

وحيث أن S ثابتة فان نسبة Y الى K يجب أن تكون ثابتة بالنسبة لرصيد رأس المال الذي ينمو بمعدل ثابت h . ولذلك فان الدخل Y يجب أن ينمو بمعدل ثابت طالما كان رصيد رأس المال K في العصر الذهبي .

وبما أن معدل النمو في الدخل q يساوي معدل النمو في رصيد رأس المال h في العصر الذهبي ، فاننا سوف نحل هذه المعدلات بـ g وهي معدل نمو العصر الذهبي . وهكذا تصبح المعادلة (١٥ ـ٦) كما يلي :

$$g = r + \alpha g + (1-\alpha)n$$

وبالتعويض وبالقسمة على $(1-\alpha)$ نحصل على

$$g + \frac{r}{1-\alpha} + n \qquad (١٥\text{-}٨)$$

حيثg تمثل معدلات النمو العصر الذهبي الناتج ورصيد رأس المال . وتشيرr الى معدل النمو التكنولوجي وn معدل النمو في عرض العمل ، وبما أن الاستثمار جزء ثابت من الدخل ، وبما أن الدخل ينمو بمعدل النمو في العصر الذهبي وينمو الاستثمار أيضا بنفس المعدل .

وهذه النتيجة تشير الى أن معدل النمو للعصر الذهبي أو معدل النمو التوازني يعتمد على معدل نمو التكنلوجيا وعرض العمل. فاذاتزايدأحد المعدلين،فان معدل نمو العصر الذهبي يتزايد . وتشير هذه النتيجة أيضا الى أنه من الممكن أن يزيد نصيب الفرد من الدخل في حالة غياب التقدم التكنولوجي . فاذا كانت التكنولوجيا ثابتة فانr تساوي صفرا . في هذه الحالة فان معدل النمو للعصر الذهبيg يساوي معدل النمو في عرض العمل (والسكان) n . فاذا نما الدخل والسكان بنفس المعدل فان نصيب الفرد من الدخل يكون ثابتا ، وعلى سبيل المثال لنفترض أن الدخل والسكان ينموان بمعدل ٢٪ سنويا ، فان نصيب الفرد من الدخل لن يتغير .

وفي حالة غياب التقدم التكنولوجي يكون من السهل نسبيا ترشيد هذه النتيجة الخاصة . واذا كانت التكنولوجيا ثابتة ، فانr تساوي صفراً ومعدل النمو للعصر الذهبيg يساوي معدل النمو في عرض العملn . وبمان أن رصيد رأس المال يجب ان ينمو بنفس المعدل الذي يجعل الناتج في العصر الذهبي ، فان رصيد رأس المال وقوة العمل ينموان بنفس المعدل ، وبما أن دالة انتاج كوب ـ دوجلاس تتميز بثبات غلة الحجم ، فان الناتج ينبغي أن ينمو بنفسه المعدل . وعلى سبيل المثال اذا نما رصيد رأس المال وقوة العمل بمعدل ٣٪سنوياً، فان الناتج يجب أن ينمو أيضا بمعدل ٣٪ سنويا . واذا حدث التقدم التكنولوجي ، فان الناتج ورصيد رأس المال سوف ينموان بنفس المعدل ، ولكن معدل نموهما سوف يتجاوز معدل نمو العمل ، والمحصلة هي أن نصيب الفرد من الدخل سوف يتزايد .

ان محتوى نظرية النمو التقليدية الحديثة يختلف عنه في نظرية هارود ، فالبطالة ليست مشكلة في النظرية التقليدية الحديثة ، لانها افترضت سيادة العمالة الكاملة . وكنتيجة لذلك فانه لا يوجد تباين او اختلاف بين معدلي النمو المرغوب فيه والطبيعي طبقا لهارود . وفي النموذج التقليدي الحديث ، فان الزيادة في معدلات نمو قوة العمل والتقدم التكنولوجي تؤدي الى زيادة معدل النمو للعصر الذهبي ، وفي نموذج هارود فان الزيادات في معدلات نمو قوة العمل والتقدم التكنولوجي تؤدي الى زيادة معدل النمو الطبيعي ،

ولكن ليس بالضرورة ان تزيد معدلات النمو المرغوب فيه والفعلية . وفي الحقيقة فإنه في نموذج هارود يكون من المحتمل ان تؤدي الزيادة في معدل نمو قوة العمل الى زيادة البطالة .

وأخيرا فانه في ظل نموذج هارود فان أية زيادة في الجزء المدخر من الدخل s والمستثمر يمكن أن تتسبب في زيادة المعدل المرغوب فيه s /V . وهذا ليس كذلك في النموذج التقليدي الحديث ، اذ أنه في هذا النموذج يكون معدل النمو التوازني ، ومعدل النمو للعصر الذهبي مستقلين عن معدل الادخار . حقا لو ادخر المجتمع واستثمر جزء أكبر من دخله ، فان رصيد رأس المال والدخل سوف ينموان بمعدل أسرع ، ومع ذلك فانه حيث ينمو رصيد رأس المال بسرعة اكبر من معدل نمو قوة العمل ، فان تناقص الغلة في الأجل الطويل ـ سوف يخفض معدل نمو الدخل حتى يتساوى مع معدل النمو الاساسي للعصر الذهبي .

ومع أن معدل الادخار ، S ، لا يحدد معدل نمو العصر الذهبي للناتج ، فإنه يساعد على تحديد مستوى الناتج ، ومن ثم نصيب الفرد من الاستهلاك . وفي الحقيقة من الممكن تحديد معدل الادخار الذي يعظم نصيب الفرد من الاستهلاك per Capita Consumption . وبما أن معدل الادخار الذي يعظم نصيب الفرد من الاستهلاك عند الزمن t = صفر هو نفس المعدل الذي يعظم الاستهلاك عند كل النقاط الزمنية الأخرى ، فاننا سوف نهتم فقط بالزمن t= صفر ، فاذا كانت t تساوي صفر ، فان دالة انتاج كوب دوجلاس تصبح

$$Y = AK^{a} N^{1-a} \qquad (١٥-٩)$$

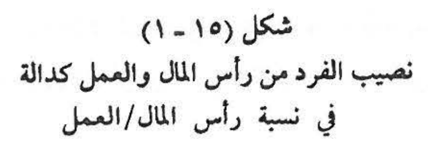
وحيث أن e^{rt} تساوي I عندما t تساوي صفرا ، وحيث أننا مهتمون بتعظيم نصيب الفرد من الاستهلاك ، فاننا نقسم كلا الجانبين من المعادلة على N لنحصل على

$$\frac{Y}{N} = \frac{AK^{a} N^{1-a}}{N} = AK^{a} N^{-a}$$

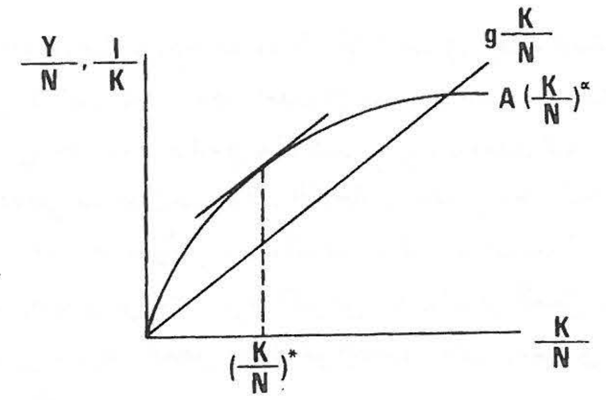
أو

$$\frac{Y}{N} = A\left(\frac{K}{N}\right)^{a} \qquad (١٥-١٠)$$

حيث $\frac{Y}{N}$ تمثل نصيب الفرد من الناتج و K /N تمثل نسبة رأس المال / العمل . وتشير المعادلة (١٥ ـ١) ، الى أن نصيب الفرد من الناتج دالة لنسبة رأس المال/ العمل . وتظهر هذه العلاقة هندسيا في الشكل رقم (١٥ ـ١) .



شكل (١٥ - ١)
نصيب الفرد من رأس المال والعمل كدالة
في نسبة رأس المال/العمل



ويفترض أن نصيب الفرد من الناتج يتزايد عندما تتزايد نسبة رأس المال / العمل capital - labor ratio ومع ذلك فانه من المفترض أيضا ان يكون هناك تناقص في الغلة عندما تتزايد نسبة رأس المال / العمل.

وبما أن الاستثمار يتغير مع رصيد رأس المال ، فان استثمار العصر الذهبي يساوي معدل نمو العصر الذهبي مضروبا في رصيد رأس المال أو

$$I = gK$$

وعلى سبيل المثال ، اذا كان معدل نمو العصر الذهبي ٣٪ ورصيد رأس المال ١٠٠ بليون ريال ، فان استثمار العصر الذهبي يكون ٣ بليون ريال . واذا قسمنا جانبي المعادلة على N نحصل على

$$\frac{I}{N} = g\frac{K}{N} \qquad (١٥-١١)$$

وهذه العلاقة أيضا مبينة في الشكل رقم (١٥ -١) وانحدارها يعادل g وهو معدل نمو العصر الذهبي . وتشير العلاقة الى أن نصيب الفرد من الاستثمار (أو الادخار) يرتبط ايجابيا بنسبة رأس المال ـ العمل .

وبما أن Y /N تمثل نصيب الفرد من الناتج و I /N تمثل نصيب الفرد من الاستثمار (أو الادخار) فان المسافة العمودية بين المنحنيين تمثل نصيب الفرد من الاستهلاك . وهندسيا هذه النسبة تكون $(K/N)^*$ حيث أن انحدار خط المماس للمنحنى Y /N يساوي

انحدار المنحنى N/ I . وبما أن انحدار المنحنى N/ Y يساوي S/ g∝ . وانحدار المنحنى N/ I يساوي g نحصل على

$$\frac{\alpha g}{s} = g$$

أو

$$S = \alpha \quad (١٥\text{-}١٢)$$

حيث s تمثل معدل الادخار و ∝ تمثل الجزء من الدخل الذي يتقاضاه مالكو رأس المال[٨] .

وهذه النتيجة تشير الى أن نصيب الفرد من الاستهلاك يمكن تعظيمه بأن يدخر المجتمع ويستثمر مقدارا يعادل الارباح (وهو الدخل الذي تراكم لدى مالكي رأس المال) ، ويستهلك مقدارا يعادل دخل العمل ، ويسمى هذا الافتراض بالقاعدة الذهبية the golden rule . وهكذا ، فان معدل الادخار s يعتبر مهما لتحديد نصيب الفرد من الاستهلاك حتى لو لم يحدد معدل نمو العصر الذهبي .

لقد امتدت نظرية النمو التقليدية الحديثة الى عديد من الاتجاهات ولذا قد يكون من الضروري ان نعرج على أهم الانتقادات التي تناولتها[٩] .

نقد النظرية التقليدية الحديثة في النمو

Criticisms of Neoclassical Growth Theory

وجهت انتقادات شتى للنظرية التقليدية الحديثة في النمو . ومن بين معظم الذين انتقدوها يقف جوان روبنسون Joan Robinson ونيكولاس كالدور N. Kaldor وكلاهما عضوان في مدرسة كامبردج للاقتصاديين .

ومع ذلك فان نقد النظرية التقليدية الجديدة ليس قصرا على اعضاء مدرسة كامبردج . وربما كان معظم الانتقادات الهامة تتعلق بالفروض التقليدية الحديثة للعمالة الكاملة . فقد افترضت النظرية التقليدية الحديثة ان اسعار عوامل الانتاج مرنة بشكل كاف يحقق العمالة الكاملة . وكنتيجة لذلك فان الاستثمار يتعادل دائما مع الادخار عند مستوى العمالة الكاملة . وبهذا الافتراض تجاهل التقليديون المحدثون واحدة من اهم المشاكل التي لاقت اهتماما لدى كل من كينز وهاورد .

ان الانتقاد الموجه الى النظرية التقليدية الحديثة في النمو يثير سؤالا عما اذا كانت اسعار عوامل الانتاج مرنة بما فيه الكفاية لتحقيق العمالة الكاملة[١٠] .

وللاجابة على هذا التساؤل نطرح تصورين :

أولا : هو ان جمود اسعار عوامل الانتاج هو بالاساس ظاهرة قصيرة الاجل . وفي الاجل الطويل تكون اسعار العوامل مرنة بما يكفي لضمان تحقيق العمالة الكاملة .

ثانيا : ان السلطات النقدية والمالية تستطيع ان تقدم مجموعة مناسبة من الوسائل لتحقيق وصيانة العمالة الكاملة .

وفي كلا الحالين ، فان العمالة الكاملة تسود ويقترب طريق النمو من النموذج التقليدي الجديد . على ان هذه الاجابات لا تبرهن على الاقتناع بهذه الانتقادات الموجهة الى النظرية التقليدية الجديدة .

وتنطوي هذه الانتقادات على ان عملية تكيف النموذج التقليدي الجديد قد تأخذ فترة طويلة جدا . وعلى سبيل المثال ، لنفترض ان معدل الادخار s قد تزايد ، فان النظرية الاقتصادية الجديدة للنمو توحي انه في الفترة القصيرة سوف تكون هناك زيادة في معدل النمو الاقتصادي وهذا لن يكون في الفترة الطويلة ، ولذلك اذا كان الاجل القصير يتكون من فترة زمنية قصيرة نسبيا ، فان السياسات التي تصمم لزيادة معدل الادخار تكون مرغوبا فيها بدرجة اقل مما لو كان الاجل القصير يتكون من فترة زمنية طويلة نسبيا . ويرى رويزو ساتو Ryuzo Sato انه قد نحتاج ١٠٠ سنة لكي يصل معدل النمو الى ٩٠٪ من مستواه الاول ، استجابة للزيادة في معدل الادخار [١١] . وهذا يعني ان السياسات المصممة لزيادة معدل الادخار سوف تكون ناجحة في زيادة معدل النمو الاقتصادي لمدة طويلة من الزمن .

ان طول عملية التعديل المتضمنة في النظرية التقليدية الجديدة هي التي حملت ساتو على القول بأن نموذج هارود قد يكون اكثر اهمية للاقتصاد من النموذج التقليدي الحديث .

وقد جادل اقتصاديون اخرون بأن فترة التقدير المطلوبة للتعديل تعتبر حساسة جدا لتعيين النموذج التقليدي الحديث [١٢] وتباروا في القول بان ساتوا رغم ادراكه للنماذج البديلة لنموذج النظرية التقليدية الحديثة الا انه وجد ان وقت التعديل الضروري قصير لدرجة كبيرة . ومن ثم فقد اعتقد هؤلاء بأن النموذج التقليدي الحديث قد يكون اكثر اقترابا من الواقع حتى في الفترة القصيرة نسبيا .

وقد اخذ على النظرية التقليدية الجديدة للنمو ايضا انها لا تحتوي على دالة استثمار صريحة explicit Investment function ، وانها تتجاهل التوقعات ، وكلاهما عنصران

هامان في نموذج هارود . وبالطبع اذا سادت العمالة الكاملة ، فانه لن تكون هناك ضرورة لدالة الاستثمار طالما ان الادخار عند العمالة الكاملة يحدد الاستثمار . واخيرا فان أعضاء مدرسة كامبردج بصفة عامة يعترضون على تجميع رصيد رأس المال The aggregation of the capital stock واستخدام دالة الانتاج الاجمالية the aggregate production function . وقد ادعوا ان رصيد رأس المال يتكون من كثير من البنود المتغايرة الخواص heterogeneous itemes وان الطرق المعيارية للتجميع عاجزة ، وعلى سبيل المثال فانه من المألوف ان نخصم تيار الدخل المستقبلي المرتبط برصيد رأس المال من اجل ايجاد قيمته . ومع ذلك فلكي نخصم تيار الدخل يكون من الضروري ان نحدد المعدل السوقي للفائدة . ويتجه الانتقاد الى الادعاء بانه من غير الممكن ان نحدد المعدل السوقي للفائدة بدون تحديد اول لقيمة رصيد رأس المال . وهم يعترضون ايضا على استخدام دالة الانتاج الاجمالية بسبب مشاكل التجميع aggregation problem وبسبب الصعوبات في دمج التقدم التكنولوجي فيها .

لقد ثار جدل واسع حول صحة النظرية التقليدية الحديثة ، في النمو ، وان كثيرا من فروضها يعتقد انها مفيدة للواقع ، او على الاقل اكثر نفعا من النماذج البديلة[١٣] .

ويعتقد اقتصاديون اخرون بأن نموذج هارود اكثر نفعا للواقع على الاقل في الفترة القصيرة ، وما زال اخرون يتقدمون بنماذج بديلة[١٤] . ونعود الان الى نوع يختلف كثيرا من هذه النظريات التي تشير بأن النمو الاقتصادي سوف يتوقف سريعا .

نموذج نادى روما (أو النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي)

The Club of Rome Model(or The Classical Tehory of Economic Growth Revisit ed.)

في عام ١٩٧٢ ظهر نموذج حدود النمو[١٥] ، « The Limits To Growth » وكان مضمونه الرئيسي يشير الى انه اذا استمرت الاتجاهات الحالية للنمو في السكان وانتاج الغذاء والتصنيع وتلوث البيئة ونضوب الموارد ، فان حدود النمو الاقتصادي على الكرة الارضية سوف تبلغ منتهاها خلال المائة عام القادمة .

وقد بنيت هذه النتيجة على دراسة اشرف عليها دينيس ميدوز Dennis Meados في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT)ونظرا لان الدراسة قد بدأها نادي روما ، وهو جمعية دولية غير رسمية للافراد ، لذلك كان من الطبيعي ان تقدم على انها دراسة او نموذج نادى روما .

وترى الدراسة ان هناك خمسة عناصر اساسية للنمو وهي السكان وانتاج الغذاء والتصنيع وتلوث البيئة ونضوب الموارد . وتزعم الدراسة ان كلا منها ينمو بمعدل أسي exponential rate . وقد لاحظت مجموعة البحث ان المشكلة ليست هي النمو السكاني بمعدل اسي فقط ، ولكن معدل النمو قد تزايد مما زاد من المشكلة السكانية . ففي عام ١٦٥٠ كان سكان العالم يتزايدون بمعدل نمو حوالي ٣ر٠٪ سنويا . وهذا معناه اننا نحتاج الى ٢٥٠ عاما تقريبا لكي يتضاعف سكان العالم . وخلافا لذلك كان معدل النمو السكاني العالمي ١,٢٪ في عام ١٩٧٠ . وهذا يعني انهم يتضاعفون كل ٣٣ عاما فقط . وتتوقع مجموعة الدراسة ان يستمر السكان في النمو بمعدل أسي ولكن التشاؤم يحيط بمستقبل النمو في المعروض العالمي من الغذاء . وكثير من سكان العالم لا يحصلون على طعام كاف ، كما ان احسن الاراضي مزروعة . واكثر من هذا فان الدراسة تقرر ان العرض غير الكافي من المياه العذبة قد يحد ايضا من النمو في انتاج الغذاء . وهم يشكون في كفاية التحسينات التكنولوجية لتعويض الزيادة النسبية في ندرة الارض والماء .

ويسلم فريق الدراسة بانه في الماضي كان الناتج الصناعي ينمو بسرعة اكثر من السكان . ومع ذلك فهم يعتقدون بأن معدل النمو في الانتاج الصناعي قد ينخفض في المستقبل . وهم يذكرون عوامل مختلفة لهذا الانخفاض لعل اكثرها اهمية هو نضوب الموارد العالمية غير القابلة للتجدد . وهذه الموارد ـ مثل الالمونيوم والنحاس والزئبق والغاز الطبيعي والنفط وغيرها ـ سوف تنفذ بسرعة نسبية . واكثر من هذا اذا استمر تلوث البيئة في الزيادة بكل قوته ، فان الحدود البيئية سوف تصل الى نهايتها سريعا .

لقد تعامل فريق الدراسة مع تفاعل المتغيرات الخمسة : السكان وانتاج الطعام والتصنيع والتلوث ونضوب الموارد عن طريق تشغيل وتحليل البيانات بالحاسب الالي . ويرى هذا الفريق ان حدود النمو سوف تصل الى منتهاها خلال المائة عام القادمة . وهذا المدى الزمني يعتمد على افتراضات حول اكتشاف تراكمات طبيعية جديدة من الموارد الطبيعية ، ومعدل التقدم التكنولوجي وغيره . وقد وجدت الدراسة ان النهاية سوف تأتي خلال قرن ،حتى مع التوقعات المتفائلة نسبياً عن اكتشاف احتياطات جديدة للموارد.

فاذ بلغت حدود النمو منتهاها فان الاثار سوف تكون فاجعة . فمع زيادة السكان عن عرض الغذاء ، تنتشر المجاعة على نطاق واسع ، وتزداد معدلات الوفيات كثيرا . كما ان المستويات المرتفعة للتلوث سوف تزيد ايضا عن معدلات الوفيات .

وسوف تكون النتيجة الصافية إنخفاضاً كبيراً في سكان العالم . كما ان الناتج

الصناعي سوف ينخفض بشكل جوهري مع استنزاف الموارد الطبيعية في العالم وارتفاع مستويات التلوث والمشاكل المصاحبة لانخفاض عدد السكان .

ويزعم فريق الدراسة ان مثل هذا الانهيار يمكن تداركه ومنعه ، اذا اتخذ اجراء الان او في المستقبل القريب . وعلى سبيل المثال ، الاخذ بسياسات لتخفيض معدلات المواليد ، وبذلك يبدو النمو السكاني مرغوبا فيه رغم عدم كفايته للتخلص من الانهيار نهائيا . ولكي نمنع هذا الانهيار فانه من الضروري تحقيق الاستقرار لكل من السكان والناتج الصناعي . فاذا تحقق الاستقرار لكليهما ، فسوف يكون هناك مستويات مرتفعة نسبيا من الناتج الصناعي والغذاء على المستوى الفردي ، رغم ان قصور الموارد سوف يؤدي في النهاية الى خفض المستويات الفردية . وقد قدم فريق البحث برنامجا اكثر تفصيلا لمنع مثل هذا التدهور . وقد وجد فريق الدراسة ان هناك احتمالين فقط اما ان نفرض حدودا على النمو او على الموارد الطبيعية والاخير يؤدي الى الانهيار . ولذلك يزعم الفريق ان البديل المعقول هو الاول ، وانه في ضوء نمو أسي معين للموارد الطبيعية لا بد ان نأخذ بسياسات تحدد النمو سريعا .

وقد انتقدت الدراسة على نطاق واسع . وبما ان مضمونها قد اشتق من فروضها ، فان معظم النقد قد استهدف هذه الفروض بشكل صريح او ضمني . وربما كان الافتراض الجوهري هو الخاص بالتقدم التكنولوجي . لقد افترضت النظرية ان السكان والحاجة الى الموارد والتلوث تنمو اسيا . ولذلك فقد افترضت ان التقدم التكنولوجي محدود . والنتيجة الحتمية هي ان الانتاج الصناعي والغذائي سوف يتأخر بشدة في النهاية عن النمو السكاني . وتأسيسا على تجربة الماضي يبدو ان التقدم التكنولوجي يحدث بمعدل أسي . وعلى الرغم من ان التكنولوجيا قد لا تتحسن بمعدل أسي في المستقبل ، فان الدراسة لا تقدم أي اسباب لتقدم التكنولوجيا بطريقة اكثر بطئا .

ويفترض فريق الدراسة ايضا ان السكان سوف يستمرون في النمو بمعدل سريع ، ولكن هناك دليلا قويا على انه حالما يزداد نصيب الفرد من الدخل ، فان معدلات المواليد تنخفض مما يخفف من المشكلة السكانية .

ويتجاهل النموذج أيضا آلية الاثمان ، ذلك ان نظام الثمن يقدم الحوافز للاقتصاد في الموارد النادرة والبحث عن امدادات اضافية [١٦] . وعلى سبيل المثال نفترض ان الطلب على موارد طبيعية معينة قد ازداد بسرعة اكثر من العرض ، فان ثمن الموارد يزيد مقدما بذلك حافزا للمنشآت للاقتصاد في استخدامها ، والتفكير في استخدام

بدائل لهذه الموارد سواء كانت طبيعية او مخلقة صناعيا Synthetic . وفي جانب العرض فان الاسعار المرتفعة تجعل الموارد اكثر ربحية ، وتدفع للبحث عن احتياطايات جديدة واستغلال التراكمات الطبيعية التي لم تكن مربحة في الماضي . وسوف ترتقي الاسعار المرتفعة بتصميم الابحاث للتغلب على هذا النقص . وحتى اذا بلغت حدود النمو منتهاها ، فان العملية يحتمل ان تكون اكثر تدرجا مما افترض هذا الفريق .

هذه الاعتبارات وغيرها تجعل من المخاطرة ان نفترض ان النهاية في مرمى البصر الى هذا الحد ، طالما كان النمو الاقتصادي له هذه الاهمية . ومع ذلك فقد يكون تحقيق مزيد من النمو غير مرغوب فيه . وهذه المسألة نتناولها في القسم التالي .

هل النمو الاقتصادي امر امرغوباً ؟ Is Economic Growth Desiradle?

في الفصل الاول حدد النمو الاقتصادي كهدف اقتصادي ، ولكنه يشير الى ان كثيرا من الناس خاصة في اواخر الستينات واوائل السبعينات كانوا يتساءلون عن سبب الرغبة في زيادة النمو الاقتصادي . فقد يزيد نصيب الفرد من الناتج خلال الزمن ، ولكن هذا لا يعنى ان انسان اليوم اكثر سعادة من اولئك الذين عاشوا من قبل .

وقد يعزى التغير في الاتجاه إلى الادراك الكبير للتكاليف المرتبطة بالنمو الاقتصادي . ان المآخذ على النمو الاقتصادي تذهب الى ان المنافع اقل من التكاليف [١٧] . ومن بين هذه التكاليف الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية وتلوث البيئة ومشاكل التحضر مثل الازدحام والضوضاء والجريمة ، ومشاكل سكان الريف مثل تجريف التربة وقطع الاشجار بلا تمييز .

وفيما يتعلق بالاستراف السريع للموارد الطبيعية فانه من غير الواضح ان معدلات النمو الحالية سوف تنخفض من اجل الاجيال المستقبلية . وكما ناقشنا في القسم الاخير اذا نما الطلب على مورد طبيعي معين بمعدل اسرع نسبيا من العرض ، فان ثمن هذا المورد يزداد ، وتستجيب المنشآت للثمن المرتفع عن طريق احلال موارد اخرى ، وتستخدم تكنولوجيا تساعد على التقليل من استخدام هذه الموارد . واكثر من هذا فحالما تزيد اسعار السلع التي تستخدم هذه الموارد الطبيعية ، فان القطاع العائلي يشتري كميات اقل من هذه السلع وكميات اكثر من السلع الاخرى .

ويعتبر التلوث تكلفة اخرى من التكاليف المرتبطة بالنمو الاقتصادي فحالما يجري النمو فان مزيدا من التلوث يصيب هواء البلاد وماءها . ولكن هذا ليس امرا محتوما،انه

يتوقف على طبيعة عملية النمو . وقد اسرفنا في الماضي في عملية التلوث بسبب اخفاق نظام الاثمان . ويتمثل هذا الاخفاق في ان المنشآت والحكومات وسائقي السيارات وغيرهم يسمح لهم بالتلويث دون ان يدفعوا التكلفة كاملة لما اقترفوه . فالمنشآت تتخلص من العادم عن طريق قدفه الى الانهار ، اومن خلال المداخن . وتفرغ الحكومات المحلية مياه البالوعات القذرة في الانهار . والناس يقودون السيارات التي تقذف العادم والقائمة تطول .

ان اخفاق نظام الاثمان يمكن تصحيحه عن طريق تنظيم التخلص من الفاقد بإلقائه في البيئة سواء بالرقابة المباشرة او بفرض ضريبة على اولئك الذين يتسببون في التلوث . وهناك اسباب وجيهة لتفضيل الحل الاخير[١٨] . ومع ذلك فان النقطة الرئيسية هي ان الخطأ يمكن تصحيحه ، وان تكاليف الفعل ليست محرمة . وهكذا فان الاقتصاد يمكن ان ينجو بدون ان تتفاقم مشكلة التوث .

وفي الحقيقة يذهب البعض الى ان النمو ضروري لدفع نفقات تخفيض المستوى الراهن من التلوث .

ان كثيرا من التكاليف الاخرى المرتبطة بالنمو الاقتصادي مثل الامتداد العمراني والازدحام والضوضاء والجريمة في الشوارع تبدو كمشاكل سواء حدث النمو الاقتصادي اولم يحدث . وربما يؤدي النمو الاقتصادي السريع الى زيادة هذه المشاكل ، ولكن من الممكن تخفيض حجمها دون الاستغناء عن النمو الاقتصادي . وفي الحقيقة اذا استغنى عن النمو الاقتصادي ، فانه ليس من الواضح ان يكون المجتمع راغبا في دفع النفقات الضروية لتخفيف حدة هذه المشاكل .

ان النمو الاقتصادي يزيد كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع . ولا يعنى هذه بالضرورة توزيعا عادلا اكثر للدخل . ويرى البعض ان توزيع الدخل اكثر الحاحا من الاستمرار في النمو الاقتصادي . ومع ذلك فانه في ظل النمو الاقتصادي سوف يكون من الاسهل اعادة توزيع الدخل ، اذ انه في ظل اقتصاد نام لن ينخفض دخل احد من اجل زيادة دخول الاخرين . وهذا لا يضمن ان مثل هذه الاعادة للتوزيع سوف تحدث .

وفي البلاد الاقل نموا من العالم ، تصبح التنمية الاقتصادية املا لتحقيق مستويات اعلى من المعيشة ، مادامت البلدان المتقدمة غير راغبة في تخصيص ولو ١٪ من ناتجها القومي لمساعدة البلدان الاقل نموا .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

ان النمو الاقتصادي هو موضوع الجدل في هذا الفصل وقد قدمنا اربعة نماذج للنمو الاقتصادي . يشير اثنان منهما الى ان النمو ليس ممكنا في الاجل الطويل ، بينما يشير الاخران الى ان النمو طويل الاجل امر ممكن ، ولكنهما يختلفان تقريبافي جميع النواحي الاخرى . وحتى اذا كان النمو الاقتصادي ممكنا ، فان الناس يختلفون حول جدواه . اذ يرى البعض ان التكاليف المصاحبة للنمو الاقتصادي كبيرة الى الحد الذي ينبغي فيه ان تصمم السياسات التي تضع حدا لمثل هذا النمو . والرأي المعبر عنه هنا هو ان مثل هذا الوضع المتطرف ليس ضروريا . اذ من الممكن ان ينمو الاقتصاد دون افساد البيئة الذي صاحب النمو الاقتصادي في الماضي . وهذا النمو لن يكون من اليسير تحقيقه ، لان المنشآت والافراد لديهم الحافز الاقتصادي للاستمرار في تلويث البيئة .

وكنتيجة لذلك فان الحكومة يجب ان تعمل على حظر تصرفات معينة ، او اجبار المنشآت والافراد على ان تتحمل تكاليف هذه التصرفات . وما يفعله اعضاء المجالس التشريعية في مواجهة المصالح المكتسبة يعتمد في النهاية على جمهور الناخبين .

الحواشي : Notes

(١) لعرض النظرية التقليدية . انظر :

William J , Baumol , Economic Dynamics : An Introduction , 3 rd ed (New york ; the Macmillan Company . 1970) , PP . 13 - 21 .

وقد اهتم ماركس أيضا بالنمو الاقتصادي ، أو بمعنى أوسع ، بتطور المجتمع .

(٢) R. F .. Harrod , « An Essay in Dynamic theory» , Economic Journal ; 49 (March 1939), 14 - 33 .

وقد عبر عن آرائه بمزيد من التفصيل في :

. Towards a Dynamic Economics (London : Macmillan and Co , ltd , 1948) . E . Domar, «Expansion and Employment», American Economic Review, 37 (March 1947), 34- 55.

وقد أعيد طبع هذه المقالة وغيرها عن النمو الاقتصادي في :

Domar , Essays in the Theory of Economic Growth (New York : Oxford University Press , Inc . , 1957) .

(٣) طبقا للمثال السابق ، نفترض ان s تساوي ١ , ٠ و v تساوي ١ وهو ما يشير الى ان معدل النمو المرغوب هو ١٠٪ . فاذا كان الدخل في الفترة الزمنية t-1 هو ٤٥٠ بليون ريال فان الدخل يجب ان يزيد الى ٥٠٠ بليون ريال في الفترة t للحفاظ على معدل النمو المرغوب المرغوب فيه . ودعنا نفترض ان الدخل زاد الى ٥٢٠ بليون ريال . ان هذا يدل على ان معدل النمو الفعلي هو ١٣,٥٪ حصلنا عليه بقسمة الفرق بين ٥٢٠ بليون ريال و ٥٤٠ بليون ريال على ٥٢٠ بليون ريال و ولذلك فالمعدل الفعلي للنمو يفوق المعدل المرغوب فيه . والادخار المحق يساوي ٥٢ بليون ريال وهو مايشير الى ان الاستثمار المحقق يساوي ٥٢ بليون ريال .

ومع ذلك فالاستثمار المخطط يساوي ٧٠ بليون ريال . وبما أن الاستثمار المخطط اكبر من الاستثمار المحقق فيكون هناك انخفاض غير مخطط في المخزون ، وسوف يحاول المديرون ان يزيدوا الانتاج بمعدل اسرع في الفترة التالية .

(٤) Robert solow , «A contribution to the theory of Economic Growth», Quarterly Journal of Economics , 70 (February 1956) . 65 - 94 .

(٥) بالنسبة للشروحات المبكرة للنظرية التقليدية الحديثة انظر :

Solow , Ibid , and T . W . Swan . «Economic Growth and capital Accumulation», Economic Record . 32 (November 1956) . 334 - 61 .

(٦) أولا ، نفاضل دالة الانتاج بالنسبة للوقتt لنحصل على :

$$\frac{dY}{dt} = rAe^{rt}K^{\alpha}N^{1-\alpha} + \alpha Ae^{rt}K^{\alpha-1}N^{1-\alpha}\frac{dK}{dt} + (1-\alpha)Ae^{rt}K^{\alpha}N^{-\alpha}\frac{dN}{dt}$$

وبما أن $K^{\alpha-1}$ تساويK^{α}/K و $N^{-\alpha}$ تساوي$N^{1-\alpha}/N$ فاننا نحصل بالتعويض على :

$$\frac{dY}{dt} = rAe^{rt}K^{\alpha}N^{1-\alpha} + Ae^{rt}K^{1-\alpha}\left(\frac{1}{K}\frac{dK}{dt}\right) + (1-\alpha)Ae^{rt}K^{\alpha}N^{1-\alpha}\left(\frac{1}{N}\frac{dN}{dt}\right.$$

وبما أن $Ae^{rt}K^{\alpha}N^{1-\alpha}$ تساويY ، فاننا نحصل بالتعويض على :

$$\frac{dY}{dt} = rY + \alpha Y\left(\frac{1}{K}\frac{dK}{dt}\right) + (1-\alpha)Y)\frac{1}{N}\frac{dN}{dt}\ )$$

وأخيرا بقسمة كل من طرفي المعادلة علىY نحصل على :

$$\frac{1}{Y}\frac{DY}{dt} = r + \alpha\left(\frac{1}{K}\frac{dK}{dt}\right) + (1-\alpha)\left(\frac{1}{N}\frac{dN}{dt}\right.$$

حيث تمثل$(1/Y)(dY/dt)$ معدل نمو الناتج ، وr هي معدل نمو التكنولوجيا و$(1/K)(dK/dt)$ هو معدل نمو رصيد رأس المال ، و$(1/N)(dN/dt)$ هو معدل نمو عرض العمل . ولكي نبسط الرموز ، دعنا نستبدل $(1/Y)(dY/dt)$ بالرمزq $(1/K)(dK/dt)$ بالرمزh . وبما أن$(1/N)(dN/dt)$ تساويn ، فإننا نحصل على

$$q = r + h + (1-\alpha)n$$

(٧) ان اصطلاح العصر الذهبي صيغ بواسطة جون روبنسون ، انظر :

Robinson , «The Accumulation of Capital», 2nd ed. (New York : St .Martin's press . Inc . 1966) .p -99

في نموذج هارود يجب ان تتساوى معدلات النمو الفعلية والمرغوبة والطبيعية لكي يكون الاقتصاد في العصر الذهبي .

(٨) ان انحدار المنحنىY/N يوجد عن طريق مفاضلة المعادلة (١٥ ـ ١٠) بالنسبة لـK/N وهكذا فان :

$$\frac{d(Y/N)}{d(K/N)} = \alpha A(K/N)^{\alpha-1} = \alpha AK^{\alpha-1}N^{1-\alpha} = \frac{\alpha AK^{\alpha}N^{1-\alpha}}{K} = \alpha\frac{Y}{K}$$

حيثY/K تمثل نسبة الناتج/ رأس المال . ولكي نحصل على الناتج / رأس المال للعصر الذهبي ، نعوض معدل النمو للعصر الذهبيg بالنسبة لـh في المعادلة (١٥ ـ ٧) من اجل ان نحصل على : $g = S\frac{Y}{K}$

فاذا اعدنا ترتيب الحدود ، وقسمنا كلا من طرفي المعادلة علىS نحصل على : $\left(\frac{g}{S} = \frac{Y}{K}\right)$

وهكذا فالعصر الذهبي نجد ان نسبة الناتج/رأس المال تساوي معدل نمو العصر الذهبيg مقسومة على معدل الادخارS فاذا عوضناg/S بالنسبة لـY/K في المقدار الجبري$\alpha(Y/K)$ ، فاننا نحصل على

$$\frac{d(Y/N)}{d(K/N)} = \frac{\alpha g}{S}$$

(٩) هناك عدد من الكتب تتعامل مع نظرية النمو ، انظر على سبيل المثال
Hywel G . jones . «An Introduction to Modern Theories of Economic Growth» (New York ; Mc Graw - Hill Book Company , 1976) .

(١٠) وعلاوة على ذلك ، فان مرونة أسعار عناصر الانتاج ليست كافية لضمان تحقيق العمالة الكاملة ، اذا كان احلال عناصر الانتاج غير ممكن . ويؤكد منتقدو النظرية التقليدية الحديثة للنمو غالبا على ان احلال العناصر أمر غير ممكن . وخاصة بعد ان يكون رأس المال في مكانه الصحيح . ومع ذلك ، فقد امتدت النظرية التقليدية الحديثة لتوضح انه ، ليس من الضروري احلال العناصر في جميع المراحل . وتصبح نتائج النظرية التقليدية الحديثة للنمو حتى اذا كان هناك احلال للعناصر في مرحلة التخطيط فقط .

(١١) Ryuzo Sato, «Fiscal policy in a Neo - classical Growth Model ; An Analysis of Time Required for Equilibrating Adjustment», Review of Economic studies . 30 (February 1963) . 16 - 23 ; and «The Harrod - Domar Model vs . The Neo Classical Growth Model», Economic journal , 74 (June 1964) . 380 - 87 .

(١٢) انظر :

John Conlisk , «Unemployment in a Neoclassical Growth Model ; The Effect on Speed of Adjustment», Economic journal . 76 (September 1966) . 550 -66 ; and Kazuo sato , «On the Adjustment Time in Neoclassical Growth Models», Review of Economic Studies , 33 (July 1966) , 263 - 68 .

(١٣) انظر على سبيل المثال :

Hans Brems , «Reality and Neoclassical Theory». journal of Economic Literature , 15 (March 1977) . 72 - 83 .

(١٤) بالنسبة لنماذج مدرسة كامبردج انظر :

Joan Robinson , «The Accumulation of Capital and Essays in the Theory of Economic Growth» (London;MacMillan and company Ltd, 1962). as well as Nicholas Kaldor and J. S . Mirrless . «A New Model of Economic Growth». Review of Economic studies , 29 (June 1962) . 174 -92 .

(١٥) Donella H , Meadows , Dennis L . Meadows , Jorgen Randers . and William W . Beh - rens III , the Limits to Growth , 2 nd . (New York ; University Books , 1964) . For refernces to other doomsday models and critiques, see Richard T . Gill , «Great Debates in Eeonomics», I (Santa Monica , Calif ; Good year publishing Company , Inc 1976) . PP . 125 - 80 .

(١٦) بالنسبة لمناقشة القضايا والمراجع انظر :

Frederick M . Peterson and Anthony C . Fisher «The Exploitation of Extractive Resources : A Survey». Economic Journal . 87 (December 1977) . 681 - 721 .

(١٧) انظر على سبيل المثال :

Ezra J , Mishan , «The Costs of Economic Growth» (New York : praeger publishers , Inc . 1967) . Wilfred Beckerman , «Two Cheers for the Affluent society : Spirited Defense of Economic Growth» (New york : St . Martins's press . Inc . 1975) .

(١٨) «Walter W . Heller , Economic Growth and Environmental Quality»: Collison or Co - existence ? (Morristown . N . J : General learning press , 1973) : and Robert M . Solow . «Is the End of the World at Hand ?» Challenge . 16 (March - April . 1973) . 39 50

اسئلة اللمراجعة :

(١) ميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

(٢) ناقش دور السكان وقانون تناقص الغلة والارض والتقدم التكنولوجي في النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي .

(٣) عرف - طبقاً لهارود - معدلات النمو الفعلية والمرغوبة والطبيعية . ثم اشرح - طبقا لهارود أيضاً - لماذا يصعب على الاقتصاد ان ينمو بمعدل طبيعي ؟

(٤) افترض ان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٩ وان معامل المعجل ٠,٥ حدد معدل النمو المرغوب فيه . وكيف يتغير معدل النمو المرغوب اذا :

أ - زاد الميل الحدي للاستهلاك .

ب - زاد معامل المعجل .

(٥) كيف تختلف الفروض الاساسية لنظرية هارود عن الفروض الاساسيةللنظرية التقليدية الحديثة للنمو الاقتصادي ؟

(٦) افترض ان التقدم التكنولوجي ينمو بمعدل ٢٪ سنويا ، وان ٨٠٪ من الدخل القومي تعود على العمل . وان عرض العمل (والسكان) ينمو بمعدل ٢,٥٪ سنويا . حدد :

أ - معدل نمو الناتج للعصر الذهبي .

ب - معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج في العصر الذهبي .

(٧) اشرح لماذا لايمكن ان يزيد نصيب الفرد من الناتج في النموذج التقليدي الحديث بدون التقدم التكنولوجي ؟

(٨) قارن بين دور معدل الادخار في نموذج هارود والنموذج التقليدي الحديث .

(٩) قوم نقديا النظرية التقليدية الحديثة للنمو الاقتصادي .

(١٠) لنفرض ان مواردنا الطبيعية قد نضبت بمرور الزمن . فما هو تأثير ذلك على العرض الكلي ؟ اشرح ذلك طبقا للنموذج المعروض في الفصل العاشر . وهل يمكن التغلب على نضوب الموارد الطبيعية عن طريق زيادة الطلب الكلي ؟ اشرح ما هو نوع السياسات التي تعتبر ضرورية للتعامل مع المشكلة.؟

(١١) يشير نموذج نادي روما الى أن النمو الاقتصادي قد يبلغ منتهاه فجأة مصحوبا بنتائج مفجعة . اشرح لماذا اذا توقف النمو الاقتصادي ، فان ذلك يحدث تدريجيا ؟

(١٢) هل النمو الاقتصادي مرغوب فيه ؟ دافع عن وجهة نظرك .

SUGGESTED READING قراءات مقترحة

BARNEY , GERALD O . (study Director) . the Global 2000 Report to the president of the U . S . Entering the 21st century volume 1 : the summary Report . New york : pergamon press , 1980 .

BAUMOL, WILLIAM J , Economic Dynamics ; An Introduction (3 rd ed ,) . New York : The MacMillan Company , 1970 .

BECKERMAN, WILFRED, «Two Cheers for the Affluent society: A SPirited Defense of Economic Growth». New York : St.Martin's Press . Inc . 1975 .

HARROD , R . F . «Towards a Dynamic Economics» . London : MacMillan and Co . Ltd , 1948 .

JONES , HYWEL G , «An Introduction to Modern Theories of Economic Growth». New York : McGraw - Hill Book Company . 1976 .

MEADOWS , DONELLA H ., DENNIS . L.MEADOWS . GORGEN RANDERS , and WILLAM W . BEHRENS III . the Limits to Growth (2 nd ed .) . New York : Universe Books , 1974 .

MISHAN , EZRA J , «The Costs of Economic Growth». New York : Praeger publishers , Inc : 1967 .

PETERSON , FREDERICK M. and ANTHONY C . FISHER , «The Exploitation of Extractive Resources : A Survey». Economic Journal . 87 (December 1977) . 681 - 721 .

SOLOW , ROSERT , «A Contribution to the Theory of Economic Growth», Quarterly Journal of Economics , 70 (February 1956) , 65 - 94 .

الفصل السادس عشر
التجارة الدولية وسياسة الإستقرار

الفصل السادس عشر
التجارة الدولية وسياسة الإستقرار

طبقا لحسابات الدخل القومي ، بلغت صادرات السلع والخدمات ٣٦٦,٦ بليون دولار (بالاسعار الجارية) ، أي ١٢,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي . وبلغت واردات السلع والخدمات ٣٤٠,٦ بليون دولار وهي تعادل ١١,٦٪ من الناتج القومي الاجمالي . ومع أن الصادرات تمثل جزءا أصغر في الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة من كثير من البلدان الاخرى ، فان هذا الجزء ليس تافها بالنسبة للاقتصاد في مجموعه ، وبالتأكيد ليس تافها بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد مثل الزراعة . ونفس الشيء يصدق على الواردات .

وفي هذا الفصل ندمج قطاع التجارة الخارجية في النماذج السابقة للاقتصاد الكلي . وقبل أن نفعل ذلك سوف نتناول ميزان المدفوعات الامريكي ، ونحدد ماذا يقصد بالتوازن في ميزان المدفوعات . وبعد دمج قطاع التجارة الخارجية في النماذج المختلفة لتحديد الدخل سوف نتناول بعض السياسات التطبيقية .

أساس التجارة الدولية The Basis For International Trade

تقوم التجارة الدولية على مبدأ الميزة النسبية . ولنفترض بلدين هما الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ونوعين من المنتجات : السلع الزراعية والسلع المصنعة . ولنفترض أن كلا النوعين من المنتجات يمكن إنتاجه في الولايات المتحدة بموارد أقل من الموارد اللازمة لانتاجه في المملكة المتحدة . وللوهلة الاولى يبدو أنه ليس ثمة مزايا متبادلة من التجارة بين البلدين ، حيث أن الولايات المتحدة أكثر كفاءة في إنتاج كلا النوعين من السلع ، ومع ذلك اذا كانت الولايات المتحدة أكثر كفاءة نسبيا في انتاج أحد النوعين من السلع ، فانه توجد مزايا متبادلة من التجارة بين البلدين .

ولكي نزيد الامر وضوحا . نفترض أننا نحتاج الى العمل فقط لانتاج السلع الزراعية والمصنعة . ولنفترض أن ساعة واحدة من العمل لازمة لانتاج ٢٠ وحدة من

السلع الزراعية أو ٥ وحدات من السلع المصنعة في الولايات المتحدة الامريكية . ولنفترض أيضا أن ساعة عمل تنتج ٨ وحدات فقط من السلع الزراعية و ٤ وحدات من السلع المصنعة في المملكة المتحدة . ومع أن الولايات المتحدة أكثر كفاءة في إنتاج كلا النوعين ، فإنها أكثر كفاءة نسبيا في انتاج السلع الزراعية ، بينما المملكة المتحدة أكثر كفاءة نسبيا في إنتاج السلع المصنعة . وفي ظل هذه الظروف ، يجب أن تتخصص الولايات المتحدة في انتاج السلع الزراعية ، وأن تتخصص المملكة المتحدة في انتاج السلع الصناعية . فاذا كانت الولايات المتحدة تنتج سلعا زراعية ، فانها تصدر هذه السلع الى المملكة المتحدة في مقابل الحصول على السلع المصنعة . واذا افترضنا ان نسبة التبادل مثلا ثلاث وحدات من السلع الزراعية لكل وحدة من السلع المصنعة ، فان كلا الدولتين تستفيدان . واذا قامت الولايات المتحدة باعادة تخصيص العمل من الزراعة الى الصناعة ، فان الانتاج الزراعي سوف ينخفض بمقدار أربع وحدات لكل وحدة مضافة من السلع المصنعة المنتجة . وعن طريق التخصص في الانتاج الزراعي وتصدير السلع الزراعية في مقابل السلع المصنعة ، فان الولايات المتحدة تستطيع أن تحصل على وحدة من السلع المصنعة مقابل ثلاث وحدات فقط من المنتجات الزراعية . وبالمثل ، عن طريق التخصص في السلع المصنعة وتصديرها مقابل السلع الزراعية ، تستطيع المملكة المتحدة أن تحصل على ثلاث وحدات من السلع الزراعية لكل وحدة من السلع المصنعة . واذا قامت المملكة المتحدة باعادة تخصيص العمل من الصناعة الى الزراعة ، فانها تستطيع أن تحصل على وحدتين اضافيتين فقط من السلع الزراعية مقابل كل وحدة من السلع المصنعة .

وفي المثال المتقدم نجد أن الدول تستفيد من التجارة الدولية لانها تسمح لها بالتخصص في الانشطة الانتاجية ذات الكفاءة النسبية . فاذا عوقت التجارة الدولية ، فان البلدان تضطر الى الانهماك في مجال عريض من الانشطة الانتاجية ، بما في ذلك الانشطة التي لا تتميز فيها بكفاءة نسبية[1] .

ميزان المدفوعات The Blance of Payments

ميزان المدفوعات بيان موجز بكل المعاملات الاقتصادية التي تجري بين القطاع العائلي والمنشآت والوكالات الحكومية في أحد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة . وتتضمن المعاملات ، الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال .

وتنقسم المعاملات الى مجموعتين : أحداهما تؤدي الى زيادة في المتحصلات (وهي بنود اضافة Plus items) والاخرى ناتجة من المدفوعات الخارجة (وهي بنود نقص minus items) .

ويوضح الجدول رقم (١٦-١) ميزان المدفوعات الامريكي لعام ١٩٨١ . ففي عام ١٩٨١ بلغت الصادرات ٢٣٦,٣ بليون دولار (صف رقم ١) وبلغت الواردات ٢٦٤,١ بليون دولار (صف رقم ٢) . وبما أن الصادرات تؤدي الى زيادة المتحصلات inpayments ، فانهاتسجل في الجانب الدائن . وبما أن الواردات تستلزم اجراء مدفوعات الى الغير out payment ، فانها تسجل في الجانب المدين .

وفي عام ١٩٨١ تجاوزت الواردات السلعية الصادرات السلعية بمقدار ٢٧,٨ بليون دولار . وهذه الزيادة في الواردات عن الصادرات يشار اليها برصيد التجارة السلعية أو الميزان التجاري (صف رقم ٣) . وقد بين الانفاق الصافي على السفر والمواصلات في الصف رقم (٤) . فعندما يسافر مواطنو الولايات المتحدة الى الخارج فان ما ينفقونه على الطعام ووسائل الراحة والفنادق والمواصلات يمثل مدفوعات الى الغير out payments وعندما يزور الاجانب هذه البلاد ، فان مقدار ما ينفقونه على الطعام والفنادق والمواصلات يمثل المتحصلات inpayments . وبالمثل فان نفقات شحن السلع المنقولة بواسطة المراكب الاجنبية تسجل كمدفوعات للغير . اما نفقات السلع المنقولة بواسطة السفن الامريكية فتسجل كمتحصلات .

وفي عام ١٩٨١ بلغت مدفوعات السفر والمواصلات الصافية ٠,٥ بليون دولار . وبما أن المدفوعات تجاوزت المتحصلات بهذا المقدار فان الفرق يسجل كبند مدين .

ويظهر صافي الدخل من الاستثمار في الصف رقم (٥) ، ان دخل الاستثمار يأتي من الفائدة وايرادات الاسهم . ويمتلك مواطنو الولايات المتحدة أسهما وسندات للشركات الاجنبية . وهذه الممتلكات تدر دخلا يسجل كبند دائن في ميزان المدفوعات . وبنفس الطريقة فان الاجانب يمتلكون اسهما وسندات للشركات الامريكية . وهذه الممتلكات تستلزم مدفوعات تسجل كبند مدين .

وطبقا للجدول رقم (١٦-١) فان دخل الاستثمار الصافي (صف رقم ٥) كان ٣٦,٨ بليون دولار في عام ١٩٨١ . وبما أن دخل الاستثمار الصافي من الخارج يتجاوز ذلك الدخل المدفوع للاجانب ، فان الفرق يسجل في الجانب الدائن .

ان الرسوم والضرائب من الاستثمار المباشر في الخارج أو من الاستثمار الاجنبي

المباشر في الولايات المتحدة يدخل تحت «خدمات أخرى» other services بدلا من «دخل الاستثمار investment income» . وفي عام ١٩٨١ بلغ صافي المتحصلات من الخدمات الاخرى (صف رقم ٦) ٤,٩ بليون دولار . وقد كان ميزان السلع والخدمات (صف رقم ٧) ٣١,٣ بليون دولار في عام ١٩٨١ . وهذا الميزان يختلف عن صافي الصادرات من السلع والخدمات في حساب الدخل القومي . ففي الاول تدخل المبيعات العسكرية الخاصة ومدفوعات الفائدة الحكومية للولايات المتحدة .

وتظهر التحويلات من جانب واحد على الصف رقم (٨) وهي تتضمن المساعدات الاجنبية ، وكذلك المنح العالمية الخاصة للافراد والتنظيمات في الدول الاجنبية . ويبلغ صافي التحويلات من جانب واحد ٦,٨ بليون دولار في عام ١٩٨١ . وبما أن المدفوعات تتجاوز المتحصلات بهذا المقدار فان الفرق يسجل كبند مدين .

وتكون القيود التي نوقشت حتى الان (الصفوف ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨) ما يسمى «بالحساب الجاري» Current account . وقد كان رصيد المعاملات الجارية ٦,٦ بليون دولار في عام ١٩٨١ .

ونعود الان الى حساب رأس المال capital account (الصفوف من ١٠ الى ١٦) . وقد بينت مدفوعات رأس المال capital out pyaments (وهي بنود مدينة) في الصفوف من ١٠ الى ١٣ . وهي تتضمن القروض الحكومية الى الدول الاجنبية ، والاستثمارات الخاصة المباشرة في الخارج التي تخص الشركات الامريكية ، وشراء الاوراق المالية الاجنبية مثل الاسهم والسندات وودائع المواطنين الامريكيين في البنوك الاجنبية . وهذه المدفوعات تزيد من حيازة الاصول الامريكية . ويناظر هذه المدفوعات ، المتحصلات الناتجة من الاستثمار الخاص المباشر الذي تملكه شركات أجنبية في الولايات المتحدة الامريكية ، وشراء الاجانب لاوراق مالية امريكية وودائعهم في البنوك الامريكية . وهذه المتحصلات (وهي بنود دائنة) تظهر في الصفوف من ١٤ الى ١٦ . وكان رصيد حساب رأس المال (الصف رقم ١٧) ٢٥,٥ بليون دولار في عام ١٩٨١ . وتمثل الفروق الاحصائية (الصف رقم ١٩) مدخلات توازنية (لاحداث التوازن) ، وتفيد في القيام بنفس مهمة الفروق الاحصائية في حسابات الدخل القومي (راجع الفصل الثاني) .

ولاحظ كبر هذه الأرقام في عام ١٩٨١ (٢٤,٦ بليون دولار) .

ويوضح رصيد معاملات الاحتياطي القانوني official reserve transaction balance (الصف رقم ٢٠) رصيد البنود السابقة ، وقد بلغ ٠,١ بليون دولار في عام ١٩٨١ .

ويظهر التغير الصافي في الاصول الاحتياطية الامريكية في (الصف رقم ٢١). وتتكون هذه الاصول بصفة رئيسية من الذهب والعملات الاجنبية . وبما أن أية زيادة في هذه الاصول يمكن الحصول عليها عن طريق المدفوعات من الدولارات ، فان هذه الزيادة تظهر كبند مدين . وقد حققت الولايات المتحدة في عام ١٩٨١ زيادة في الاصول الاحتياطية ٥,٢ بليون دولار . ويظهر التغير الصافي في الاصول الاجنبية الرسمية في (الصف رقم ٢٢) . وتتضمن هذه الاصول أذون الخزانة الامريكية التي تملكها البنوك المركزية الاجنبية . وبما أن أية زيادة في هذه الاصول قد يتضمن الحصول على دولارات ، فان هذه الزيادة تظهر كبند دائن . وقد زادت الاصول الرسمية الاجنبية في الولايات المتحدة الامريكية بمقدار ٥ بليون دولار في عام ١٩٨١ .

ان بيانات الجدول رقم (١٦-١) تمثل ملخصا للمعاملات الدولية للولايات المتحدة الامريكية . وقد سجلت البيانات على أساس بنود النقص أو الإضافة . وبما أن الجدول بني على نظام «القيد المزدوج double entry accounting system» ، فان جملة قيود الاضافة لابد أن يساوي جملة قيود النقص . وبمعنى آخر ، فان ميزان المدفوعات لابد أن يتوازن ، وعلى سبيل المثال تجاوزت الواردات السلعية في عام ١٩٨١ الصادرات السلعية بمقدار ٢٧,٨ بليون دولار . وهذه الزيادة في الواردات على الصادرات يجب أن تمول بطريقة أو بأخرى . وتشير القيود الباقية في الجدول الى كيفية تمويلها .

وقد نشرت وزارة التجارة الامريكية ـ قبل عام ١٩٧٦ ـ موازين مختلفة مثل ميزان السلع والخدمات . وحيث أن هذه الموازين قامت على جزء واحد فقط من ميزان المدفوعات ، فانه يمكن تصنيفها على أساس الفائض أو العجز . وعلى سبيل المثال اذا كانت جملة البنود الدائنة للسلع والخدمات أكبر (أو أقل) من جملة البنود المدينة ، فانه يكون هناك فائض (أو عجز) . وعلى أساس هذا التحديد يظهر ميزان السلع والخدمات فائضا قدره ١٣,٣ بليون دولار في عام ١٩٨١ .

جدول رقم (١٦-١)
موجز المعاملات الدولية للولايات المتحدة في عام ١٩٨١[١]

الصف	البنود	(+)	(−)	(مليون دولار) التوازن
	السلع :			
١	الصادرات	٢٣٦,٣٠٠		
٢	الواردات		٢٦٤,١١٧	
٣	ميزان التجارة السلعية			٢٧,٨١٧-
	الخدمات :			
٤	السفر والمواصلات ، (صافي)		٥٠٨	
٥	دخل الاستثمارات ، (صافي)	٣٦,٧٥٧		
٦	خدمات أخرى (صافي)[٢]	٤,٩٠٩		
٧	ميزان السلع والخدمات			١٣,٣٤٠
٨	صافي التحويلات من جانب واحد		٦,٧٦٢	
٩	ميزان الحساب الجاري			٦,٥٧٨
	تدفقات رأس المال :			
١٠	صافي التغير في الاصول الحكومية الامريكية		٥,١٣٨	
	صافي التغير في الاصول الخاصة الامريكية			
١١	الاستثمار المباشر		٦,٩٩٥	
١٢	استثمار سندات وأوراق تجارية		٥,٥٣٦	
١٣	مستحقات أخرى		٨٣,٧٣٤	
	التغير الصافي في الاصول الخاصة الاجنبية في الولايات المتحدة الامريكية :			
١٤	الاستثمار المباشر	١٨,٦٦٤		
١٥	استثمار سندات وأوراق تجارية	٩,٩٩٢		
١٦	مستحقات أخرى	٤٠,٦٦٢		
١٧	ميزان حساب رأس المال			٢٥,٥٠٧-
١٨	تخصيص حقوق السحب الخاصة	١,٠٩٣		
١٩	الفارق الاحصائي	٢٤,٥٥١		
٢٠	ميزان معاملات الاحتياطي القانوني			١٣٧
	صافي رأس المال القصير الاجل الرسمي			
٢١	صافي التغيرات في الاصول الاحتياطية الامريكية		٥,١٧٥	
٢٢	صافي التغيرات في الاصول الرسمية الاجنبية في الولايات المتحدة الامريكية	٥,٠٣٨		

Source : U.S. Department of commerce, survey of current Business, 62 (March 1982), 84.
(١) تمهيدي :
(٢) تشمل المعاملات العسكرية .

ان عديدا من هذه الموازين (وتسمى بالموازين الاجمالية overall balances ذات نفع عند مناقشة التوازن في ميزان المدفوعات . وفيما يتعلق بتوازن ميزان المدفوعات ، فاننا ينبغي أن نميز بين نوعين من المعاملات : المعاملات المستقلة outonomus ومعاملات التوازن accommodating والمعاملات المستقلة outonomus transactions هي تلك التي تتحدد بعوامل مثل الدخول المحلية والاجنبية والاسعار المحلية بالنسبة للاسعار الاجنبية وتباين سعر الفائدة . وعلى العكس نجد أن المعاملات التوازنية balancing or accommodating transactions هي تلك التي تتحدد بحالة ميزان المدفوعات .

ولكي نزيد الامر وضوحا ، لنفترض أن المعاملات المسجلة فوق (الصف رقم ٢٠) في الجدول رقم (١٦-١) تتعلق بالمعاملات المستقلة ، بينما تلك التي تقع تحت (الصف رقم ٢٠) معاملات توازنية . وبما أن جملة البنود الدائنة يتجاوز جملة البنود المدينة فوق (الصف رقم ٢٠) ، فان ميزان المعاملات الاحتياطية الرسمية (١ , ٠ بليون دولار) يشير الى أن الولايات المتحدة لديها فائض في ميزان مدفوعاتها بهذا المقدار في عام ١٩٨١ . وهذا الفائض يتحدد بالمعاملات المستقلة (المسجلة فوق الصف رقم ٢٠) والمعاملات التوازنية (المسجلة تحت الصف رقم ٢٠) . وفي هذه الحالة يمول هذا الفائض عن طريق الاصول الاحتياطية الامريكية .

ومن وجهة نظر احصائية ، فانه من الصعب أو من المستحيل أن نقسم المعاملات على أنها مستقلة وتوازنية . ولهذا السبب فان اللجنة الاستشارية أكدت عند تقديم احصائيات ميزان المدفوعات في تقريرها عام ١٩٧٦ أن الصورة ذات المغزى للمعاملات الدولية للولايات المتحدة يمكن الحصول عليها فقط بدراسة كل أنواع المعاملات ، بدلا من الاعتماد على نوع واحد أو عدة أنواع من الموازين[٢] . ولذلك أوصت بوقف نشر مطبوعات الموازين المختلفة مثل ميزان المعاملات الاحتياطية الرسمية .

وقد أوصت اللجنة باستمرار ميزانين ، وهما ميزان السلع والخدمات وميزان الحساب الجاري ، بسبب علاقتهما الكبيرة بغيرهما من أنظمة المحاسبة الاقتصادية . وعلى سبيل المثال فان ميزان السلع والخدمات يرتبط بشدة بصافي الصادرات في محاسبة الدخل القومي . وبالاضافة الى ذلك فان اللجنة أوصت باستبعاد كلمات الفائض

surplus والعجز deficit اذ أن الموقف الذي تصفه هذه الكلمات قد يفسر على أنه حسن good أو سيء bad . وطبقا لرأي اللجنة ، فان هذا التفسير هو في الغالب غير دقيق . وقد ووفق على الجانب الاكبر من توصيات هذه اللجنة .

وعلى الرغم من أن وزارة التجارة لم تنشر بعد موازين اجمالية بسبب الصعوبات في التمييز بين المعاملات المستقلة والمعاملات التوازنية ، فان التمييز يعتبر هاماً لتحديد المفاهيم .

وفي الحقيقة أن التوازن في ميزان المدفوعات يستلزم أن يكون مقدار المدفوعات المرتبط بالمعاملات المستقلة مساويا لمقدار المتحصلات المرتبط بهذه المعاملات نفسها . فاذا تجاوز مقدار المدفوعات مقدار المتحصلات ، فان البلد تواجه عجزا في ميزان المدفوعات balance of payments deficit . واذا حدث العكس فان البلد تحقق فائضا في ميزان المدفوعات balance of payments surplus . وقد يسجل بلد ما عجزا في ميزان المدفوعات لبعض الوقت . ويكون في مقدوره أن يعتمد على حجم الاحتياطيات الدولية المتاحة له ، ورغبة الدول الاخرى في الموافقة على عملته المحلية . ومع ذلك فان البلد ينبغي - أخيرا - أن يتخذ اجراء تصحيحيا للتخلص من العجز . وقد تكون الولايات المتحدة أسعد حظا في هذا الشأن ، فهي لديها عجز في ميزان المدفوعات يزيد أو ينقص ولكنه مستمر منذ عام ١٩٥٠ . ومع ذلك فالدولار عملة دولية ، ولا تتردد الدول الاخرى في قبول التعامل به . ولذلك فان معظم البلدان ليس لديها مثل هذا الطالع الحسن .

وتواجه البلدان ذات الفائض نفس الموقف . فعاجلا أو آجلا لابد ان يتعدل لان الفائض في بلد ما يعني - على الاقل - عجزا في بلد واحد آخر . وفي حالات كثيرة ، قد يكون من الايسر على بلد الفائض أن تتخذ إجراء تصحيحيا من بلد العجز .

ومن اجل التبسيط ، نفترض - في القسم التالي - أن أسعار الصرف exchange rates ثابتة . وسعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة بلد ما التي يتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر . فاذا رغب مواطن أمريكي أن يزور المملكة المتحدة فعليه أن يحول دولاراته الى جنيهات . فاذا كان الجنيه الانجليزي يساوي ٢ دولار امريكي . فان الشخص سوف يكون في مقدوره أن يقايض الدولارات بجنيهات عند سعر الصرف هذا . وأخيرا فاننا سوف نفترض أن أسعار الصرف تتقلب بحرية free to fluctuate .

التجارة الدولية والاقتصاد المحلي International Trade and the Domestic Economy

بلغت صادرات السلع والخدمات - في عام ١٩٨١ - حوالي ١٢٫٥٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وكانت الصادرات تعادل حوالي ١١٫٦٪ من الناتج القومي الاجمالي . وهذه النسب تصور - على نحو اضعف من الحقيقة - اهمية الصادرات والواردات في الاقتصاد الامريكي . وعلى سبيل المثال اذا زادت الصادرات ، فان اثرها سوف ينتشر خلال الاقتصاد ، بدلا من ان يقتصر على قطاع الصادرات . ولكي نختبر اثر الزيادة في الصادرات سوف ندمج « القطاع الخارجي » في النماذج السابقة لتحديد الدخل .

ولنفترض - مبدئيا - ان الصادرات ، X . متغير خارجي :

$$X = X_0 \qquad (١٦ - ١)$$

وبالمثل ، لنفترض ان الواردات ، M ، ترتبط ايجابيا بالدخل Y . وهذا يعني انه اذا زاد الدخل زادت الواردات ايضا . وهذا افتراض معقول ، اذ ما ان يزيد الدخل حتى يشتري كل من القطاع العائلي والمنشآت المزيد من الخارج . ولنفترض - من اجل التبسيط - ان الواردات دالة خطية في الدخل على هذا النحو :

$$M = M_0 + mY \quad (0 < m < 1) \qquad (١٦ - ٢)$$

وتمثل m في هذه المعادلة الميل الحدي للواردات ، اي التغير في الواردات بالنسبة للتغير في الدخل .

والان يمكن ان تندمج دالتا الصادرات والواردات في النموذج الموجود في الفصل الرابع لنحصل على :

$$C = a + bY_d \quad (\text{where } Y_d = Y - T)$$
$$I = I_0$$
$$G = G_0$$
$$T = T_0 + tY$$
$$X = X_0$$
$$M = M_0 + mY$$

ويكون شرط التوازن كما يلي :

$$I + G + X = S + T + M.$$

ان للصادرات نفس تأثير الاستثمار والانفاق الحكومي على الطلب الكلي ، وبالتالي تضاف الصادرات للجانب الايسر من معادلة شرط التوازن . وعلى العكس فان

للواردات نفس تأثير الادخار والضرائب . ولذلك فان الواردات تضاف للجانب الايمن من معادلة شرط التوازن .

وجبريا ، فان المستوى التوازني للدخل قد يتحدد بالتعويض في مختلف العلاقات في شرط التوازن . وقد يتحدد المستوى التوازني للدخل ايضا عن طريق الرسم البياني للدالة $I + G + X$ والدالة $S + T + M$ وايجاد نقطة التقاطع للدالتين . وهاتان الدالتان موضحتان في الشكل البياني رقم (١٦ - ١)[٣] . واذا كان المستوى الاولى للصادرات X_0 فان المستوى التوازني للدخل يكون Y_0 حصلنا عليه بتقاطع المنحنيين $S + T + M$ و $I_0 + G_0 + X_0$. ولنفترض ان مستوى الصادرات قد تزايد من X_0 الى X_1 . ومع الزيادة في الصادرات فان الدالة $I + G + X$ تنتقل الى اعلى ، وبذلك يتزايد المستوى التوازني للدخل . ويمكن ان يتحدد مقدار الزيادة في الدخل بمساعدة مضاعف الصادرات export multiplier . وقد اشتقت المضاعفات في الفصلين الثالث والرابع للاستثمار والانفاق الحكومي والضرائب .

وتأسيسا على النموذج السابق ، يكون من الممكن ان نشتق مضاعف الصادرات ومضاعف الواردات . ففي حالة الصادرات يكون المضاعف .

$$1 / (1 - b + bt + m)$$

فاذا كانت b تساوي ٠,٧٥ و t تساوي ٠,٢٠ و m تساوي ٠,١٠ فان مضاعف الصادرات يكون :

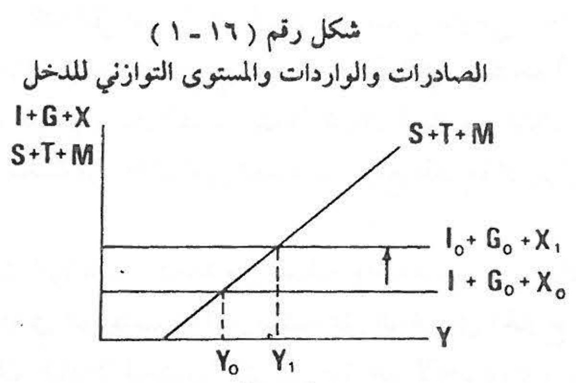
$$\frac{1}{1 - 0.75 + 0.75\,(0.20) + 0.10} = \frac{1}{0.50} = 2$$

ويشير هذا الى ان زيادة الصادرات بمقدار ٢٠ بليون دولار ، سوف تؤدي في النهاية الى زيادة في الدخل مقدارها ٤٠ بليون دولار .

وهكذا فان الزيادة في الصادرات تكون مفيدة ، ليس فقط لقطاع التصدير ولكن ايضا للاقتصاد القومي في مجموعه . لانه حالما تزداد الصادرات يزداد الدخل . وتكون استجابة من يحصلون على هذه الزيادة في الدخول عن طريق زيادة استهلاكهم . وهذا بدوره يؤدي ايضا الى زيادة الدخل وبالتالي الاستهلاك .

شكل رقم (١٦ ـ ١)

الصادرات والواردات والمستوى التوازني للدخل



وتولد الزيادة في الصادرات ـ شأنها شأن الزيادة في الاستثمار والانفاق الحكومي ـ من خلال عمل المضاعف ، زيادة في الدخل اكبر من الزيادة الاولية في الصادرات .

ومع الزيادة في الصادرات والدخل ، تزداد الواردات ايضا . فاذا كان الميل الحدي للاستيراد marginal propensity to import ٠,١٠ والتغير في الدخل ٤٠ بليون دولار ، فان الواردات تزيد بمقدار ٤ بليون دولار ، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستيراد في مقدار التغير في الدخل . وتحدث هذه الزيادة في الواردات عندما يزداد الدخل ، لأن القطاع العائلي والمنشآت يشتريان أكثر من الخارج .

وبالتالي فانه على الرغم من ان الزيادة في الصادرات ٢٠ بليون دولار ، فان صافي الصادرات (أي الصادرات ناقص الواردات) يزيد بمقدار ١٦ بليون دولار فقط .

واذا قرر المجتمع ان يستورد المزيد ، فان المنحنى $S_+ T_+ M$ ينتقل الى أعلى ويتناقص المستوى التوازني للدخل . واذا تطابق المنحنى الجديد $S_+ T_+ M$ على المنحنى الاصلي ، فان التغير في الدخل يمكن ان يتحدد بمساعدة مضاعف الواردات[٤] $-1/(1-b_+ bt_+ m)$. ويلاحظ ان مضاعف الواردات يطابق مضاعف الصادرات باستثناء الاشارة . وتشير الاشارة السالبة الى ان الزيادة في الواردات تتسبب في انخفاض الدخل .

وقد تشتق مضاعفات الاستثمار والانفاق الحكومي والضرائب من النموذج السابق . وهذه المضاعفات اصغر (من الناحية المطلقة) من المضاعفات المماثلة في الفصل الرابع ، لانه حالما يزيد الانفاق الحكومي او الاستثمار او تنخفض الضرائب فان الدخل يزيد متسببا في زيادة الواردات . ومع هذا الجزء من الزيادة في الدخل التي تنفق على الوردات بدلا من السلع المنتجة محليا ، فان الزيادة النهائية في الدخل تكون اقل .

لقد افترضنا في التحليل السابق ان الصادرات متغير خارجي . ولكن الصادرات الامريكية تعتمد ـ جزئيا ـ على الدخل في بقية انحاء العالم . ونتيجة لذلك فاذا تزايد الدخل في بقية انحاء العالم ، فان الصادرات لا بد وان تزيد ، وبذلك تؤدي الى زيادة الدخل في الولايات المتحدة من خلال تأثير المضاعف. ومع ذلك ما ان يتزايد الدخل حتى تزيد الواردات .

وبما ان واردات الولايات المتحدة من السلع والخدمات هي صادرات البلدان الاخرى ، فان الزيادة في الواردات لها تأثير منشط على الدخل في الخارج . وتغرى هذه الزيادة في الدخل تلك البلدان لتستورد اكثر من البلدان الاخرى بما فيها الولايات المتحدة . والنتيجة هي زيادة الصادرات مرة اخرى . ولعله من الممكن ان نبنى نموذجا لتحديد الدخل يتسع لهذه التأثيرات الخارجية . وبما ان هذه النماذج تغطى غالبا في مراجع الاقتصاديات الدولية ، فاننا سوف نسقطها ، ونجري دمج القطاع الاجنبي في نماذج الفصلين التاسع والعاشر .(٥)

نموذج IS - LM The IS - LM Model

ان دالتي الصادرات والوردات المفترضتين سابقا يمكن ان تدمجا في النموذج IS - LM في الفصل التاسع ، ونموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي في الفصل العاشر . وفي ظل اسعار من المفترض انها متغيرة في نموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي ، فانه يبدو اكثر معقولية ان نفترض ان الصادرات والواردات تعتمد ـ جزئيا ـ على الاسعار المحلية بالنسبة للاسعار الخارجية . وعلى سبيل المثال اذا ارتفعت الاسعار في الولايات المتحدة بالنسبة للاسعار في الخارج ، فان الصادرات تصبح اقل اغراء للمشترين الاجانب فيما تصير الواردات اكثر اغراء ، وسوف نفترض ايضا ان الصادرات تعتمد ـ جزئيا ـ على الدخل في الخارج . وفي صيغة معادلة تكون دالة الصادرات كما يلي .

$$X = X\left(Y_{0F}.\ \frac{P}{P_{0F}}\right) \qquad (١٦ - ٣)$$

حيث X تمثل الصادرات ، Y_{0F} تمثل الدخل الخارجي الذي يفترض انه متغير خارجي exogenous و P / P_{0F} هي نسبة الاسعار المحلية الى الاسعار الاجنبية. ومع افتراض ان تكون الاسعار الاجنبية متغيرا خارجيا . فاذا زاد الدخل في الخارج ، فان الصادرات تزيد ، ومع ذلك اذا زادت الاسعار المحلية بالنسبة للاسعار الاجنبية ، فان الصادرات

تنخفض(٦) وتكون دالة الواردات المماثلة كما يلي :

$$M = M(Y.\frac{P}{P_{0F}}) \qquad (١٦ - ٤)$$

حيث M تمثل الواردات و Y تمثل الدخل المحلي و P/P_0^f تمثل نسبة الاسعار المحلية الى الاسعار الاجنبية ، بافتراض ان الاسعار الاجنبية متغير خارجي ، فاذا زاد الدخل زادت الواردات . وتزيد الواردات ايضا اذا ارتفعت الاسعار المحلية بالنسبة للاسعار الاجنبية .

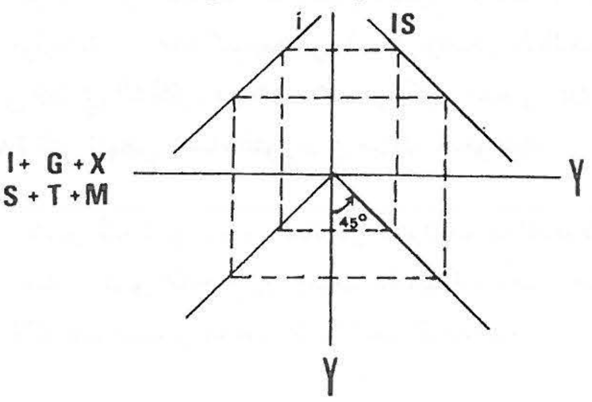
ولكي نحصل على المنحنيين IS و LM نفترض مبدئيا ان الاسعار ثابتة . ومع ثبات الاسعار والدخل الخارجي ، فان الصادرات ايضا تكون ثابتة ، لدرجة ان الصادرات قد تضاف الى الدالة I+ G مثلما اضيف الانفاق الحكومي الى دالة الاستثمار في الفصل السادس . ويوضح الشكل رقم ١٦ ـ ٢ بيانياً الدالة I+ G+ X .

ومع افتراض ثبات الاسعار ، فان الواردات تكون دالة في الدخل كما هو في المعادلة (١٦ ـ ٢) ويكون المنحني S+ T+ M هو نفسه المنحني المبين في الشكل رقم (١٦ ـ ١) . ان المنحنى S+ T+ M مبين في الرسم ، مع عكس المحاور وذلك في الشكل رقم (١٦ ـ ٢) . وقد اشتق المنحنى IS بنفس طريقة اشتقاقه في الفصل السادس(٧) .

واذا تزايد الدخل في الخارج ، فان الصادرات تزيد وينتقل المنحنى I+ G+ X الى اليسار ، ونتيجة لذلك ينتقل المنحنى IS الى اليمين . واذا ارتفعت الاسعار المحلية بالنسبة للاسعار الاجنبية ، فان الواردات تزيد والصادرات تنخفض . وتؤدي الزيادة في الواردات الى نقل المنحني S+ T+ M . كما يؤدي النقص في الصادرات الى نقل الدالة I+ G+ M الى اليمين . وفي كلا الحالتين ، ينتقل المنحنى IS الى اليسار .

شكل رقم (١٦ ـ ٢)

الصادرات والواردات والمنحنى IS



ويشتق المنحنى LM من العرض والطلب على النقود بنفس طريقة اشتقاقه في الفصل الثامن . ومع ذلك ينبغي ان ندرك ان ميزان المدفوعات قد يكون له تأثير على عرض النقود .

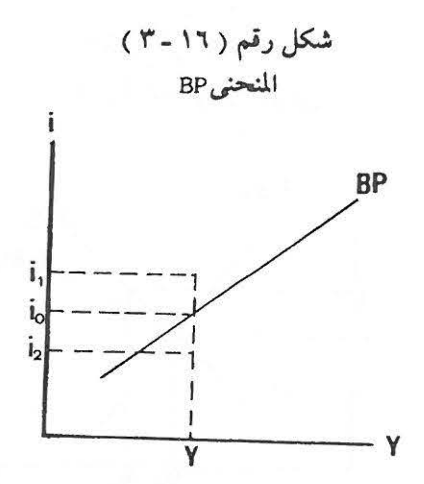
ولنفترض ـ مثلا ـ ان دولة ما تستورد اكثر مما تصدر ، فاذا مول العجز عن طريق زيادة حيازة عملتها في الخارج ، فان عرض النقود في هذا البلد يتناقص . ولنفترض ان السلطات النقدية اتخذت اجراءا لالغاء التغير في عرض النقود بسبب الفائض او العجز في ميزان المدفوعات . حينئذ يكون عرض النقود مستقلا عن موقف ميزان المدفوعات . وبالاضافة الى المنحنيين IS وLM نستطيع الان ان نضيف منحنيا ثالثا وهو المنحنى BP . ولقد اشرنا الى ان الواردات دالة في الدخل ، وتدفقات رأس المال تعتبر ـ جزئيا ـ دالة في اسعار الفائدة المحلية بالنسبة لاسعار الفائدة الاجنبية . فاذا كانت اسعار الفائدة في الولايات المتحدة اعلى من اسعار الفائدة في الخارج ، فان الارصدة المالية تتدفق الى الولايات المتحدة . واذا كانت اسعار الفائدة في الخارج اعلى من اسعار الفائدة في الولايات المتحدة ، فان الارصدة تتدفق الى البلدان الاخرى .

ان هذه التدفقات في استجابتها للتفاوت في اسعار الفائدة قد تعمل على الغاء العجز في ميزان التجارة السلعية . ونتيجة لذلك سوف يسود التوازن ميزان المدفوعات .

وهكذا يمكن ان تشتق العلاقة التوازنية الثالثة بين الدخل وسعر الفائدة.فمع زيادة الدخل تزيد الواردات ، وبما ان الصادرات ثابتة فان الزيادة في الواردات ينتج عنها تباين اكبر واكبر بين الواردات والصادرات . ومن ناحية اخرى ، حالما تزيد اسعار الفائدة ، تتدفق الارصدة اكثر فأكثر . وهكذا فانه لكل مستوى من الدخل ولكل مستوى مقابل من الواردات يوجد سعر فائدة عال بما يكفى لتدفق الارصدة ، لتعويض الفرق بين الصادرات والواردات . وهذه التوليفة من الدخل واسعار الفائدة تكون المنحنى BP ويظهر المنحنى BP في الشكل رقم ١٦ ـ ٣ . ويتكون المنحنى BP من توليفات الدخل وأسعار الفائدة التي تنهض باعباء التوازن في ميزان المدفوعات .

وعند مستوى الدخل Y_0 وسعر الفائدة i_0 يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن . وعلى العكس عند مستوى الدخل Y_0 وسعر الفائدة i يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات ، لانه عند مستوى الدخل Y_0 لا تتغير الواردات .

شكل رقم (١٦ - ٣)
المنحنى BP



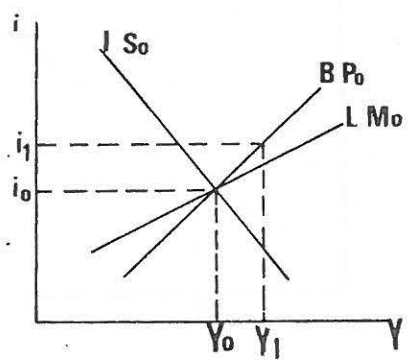
ان سعر الفائدة i_1 الان اعلى من سعر التوازن i_0 ، كما ان تدفق رأس المال المقابل اكبر من مستوى التوازن . وبالتالي فان الاقتصاد يواجه فائضا في ميزان المدفوعات . وبنفس المنطق ، فان الاقتصاد يعاني عجزا في ميزان المدفوعات عند مستوى الدخل Y_0 وسعر الفائدة i_2 .

وباختصار فان توليفات الدخل وأسعار الفائدة على المنحنى BP تتكفل بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

ان توليفات الدخل وأسعار الفائدة على يسار المنحنى BP تنتج فائضا في ميزان المدفوعات ، والتي على يمينه تنتج عجزا . والمنحنى BP نفسه له انحدار موجب ، اذ أن المستويات الاعلى للدخل تفضى الى مستويات اعلى من الواردات . ونتيجة لذلك فان سعر الفائدة ، يجب ان يرتفع ليحدث تدفقات اكبر لرأس المال ، ويحافظ على التوازن في في ميزان المدفوعات .

وبالحصول على المنحنى BP يصير من الممكن ان نفترض توازن ميزان المدفوعات من خلال النموذج IS - LM . ولنفترض - مبدئيا - ان المنحنيات المناسبة هي LM_0 و BP_0 و IS_0 في الشكل رقم (١٦ - ٤) . ولنفترض ايضا ان الدخل القومي Y_0 وسعر الفائدة i_0 . ويتقاطع المنحنيان LM و IS عند الدخل Y_0 وسعر الفائدة i_0 . وبالتالي فان اسواق المنتجات والنقود تتوازن . وهكذا فان الدخل Y_0 وسعر الفائدة i_0 يشكلان توليفة على المنحنى BP ومن ثم يكون ميزان المدفوعات في حالة التوازن . وعند الدخل Y_0 ، فان الاقتصاد قد يكون عند مستوى العمالة الكاملة . ولكن اذا كانت العمالة الكاملة عند مستوى الدخل Y_1 ، فان البطالة تسود عند الدخل Y_0 .

شكل رقم (١٦ - ٤)
التوازن الداخلي والخارجي



واذا وجدت البطالة عند الدخل Y_0 ، فإن العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات قدتتحقق من خلال «وصفة»مناسبة من السياسات النقدية والمالية[٨]. وحيث تسود العمالة الكاملة عند الدخل Y_1 ، ويتوازن ميزان المدفوعات عند الدخل Y_1 وسعر الفائدة i_1 . فان السلطات لا بد أن تتخذ السياسات النقدية والمالية لتحقيق هذه التوليفة من الدخل وأسعار الفائدة . وفي هذه الحالة ، يجب أن تستخدم سياسة مالية توسعية لنقل المنحنى IS الى اليمين حتى يمر خلال النقطة . (Y_1, i_1) ويجب أن تستخدم سياسة نقدية انكماشية لنقل المنحنى LM الى اليسار حتى يمر خلال نفس النقطة . وبما أن المنحنى BP يمر عبر النقطة ، فان ميزان المدفوعات يظل في حالة توازن . وطالما أن الدخل الان هو Y_1 فان العمالة الكاملة تسود أيضا[٩] .

وعند الدخل Y_1 وسعر الفائدة i_1 تسود العمالة الكاملة ويتوازن ميزان المدفوعات . وهذه التوليفة من الدخل وسعر الفائدة تتحقق من خلال سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية . وحتى اذا كان من الملائم فنيا انجاز هذه التوليفة من الدخل وسعر الفائدة ، فانه قد يكون من غير الممكن عملها لأسباب سياسية . وعلى سبيل المثال ، فان سعر الفائدة i_1 قد ينظر اليه على أنه «عال بطريقة غيرمعقولة»[١٠] وإذا لم يكن من الممكن استخدام توليفة مناسبة من السياسات النقدية والمالية لتحقيق العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات ، فانه يجب استخدام السياسات المصممة لنقل المنحنى BP .

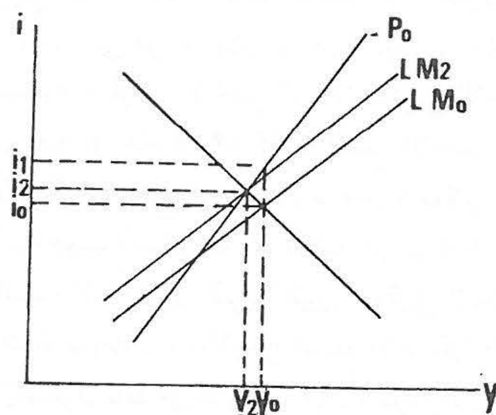
ولنفترض اقتصادا ذا عجز في ميزان المدفوعات . وأن المنحنيات BP, LM, IS هي IS_0 و LM_0 و BP_0 على التوالي في الشكل رقم (١٦ -٥) فاذا كان الدخل Y_0 وسعر

الفائدة i_0 فان أسواق المنتجات والنقود تكون في حالة توازن . وبما أن(Y_0, i_0) هي توليفة الدخل وسعر الفائدة خارج المنحنى BP فانه لن يكون هناك توازن في ميزان المدفوعات . ولكي يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن عند الدخل Y_0 فان سعر الفائدة يجب أن يكون i_0 من أجل جذب أرصدة كافية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات . وبما أن سعر الفائدة هو فقط i_0 ، فإن ميزان المدفوعات لا بد أن يواجه عجزا .

ولقد افترضنا سابقا أن السلطات النقديةقد اتخذت اجراء لالغاء التغيرات في عرض النقود بسبب العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

شكل رقم (١٦-٥)

التكيف مع العجز في ميزان المدفوعات



ولنفترض الآن انها لم تفعل ذلك . عندئذ يرافق العجز في ميزان المدفوعات انخفاض في عرض النقود وينتقل المنحنى LM الى اليسار . وحالما ينخفض الدخل تنخفض الواردات . وعندما ينخفض عرض النقود ويزيد سعر الفائدة يحدث تدفق أكبر لرأس المال . وكلا التغيرين يساعد على رأب العجز في ميزان المدفوعات .

وسوف يستمر التعديل حتى يصل الدخل الىY_2وسعر الفائدة الىi_2عن طريق تقاطع المنحنيات IS_0 و LM_0 و BP_0. وعندالدخل Y_2 وسعرالفائدة i_2 يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن(١١) . وفي المثال يستمر التعديل حتى يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات .

وتحدث عملية التعديل عن طريق تجاوب عرض النقود للعجز في ميزان المدفوعات . ومع ذلك فان السلطات النقدية قد تتخذ اجراء لازالة الاثار النقدية للعجز

في ميزان المدفوعات . وفي الحقيقة يكون مرغوبا أن تفعل ذلك حيث يتناقص الدخل القومي وبالتالي العمالة كنتيجة لعملية التعديل . واذا اتخذ اجراء تعويضي ، فلن يكون هناك تعديل ، ويظل عجز ميزان المدفوعات [١٢] . وبدلا من أن نسمح باستمرار عملية التعديل وتناقص الدخل ، فان السلطات قد تستخدم بعض السياسات الأخرى . فهي على سبيل المثال قد تجرب تحقيق العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات من خلال توليفة من السياسات النقدية والمالية . بيد أن هذا المنهج قد يفشل للأسباب المذكورة آنفا . ونتيجة لذلك قد تتبع سياسات صممت لنقل المنحنى BP . ونعود الان الى هذه السياسات .

اذا واجه بلد ما عجزا في ميزان المدفوعان ، فان قادته قد يقررون تخفيض قيمة العملة devalue the currency . ويستخدم اصطلاح تخفيض قيمة العملة devaluation للتعبير عن التخفيض في قيمة العملة بالنسبة للعملات الأخرى . وعلى سبيل المثال خفضت قيمة الجنيه الاسترليني من ٤ دولار إلى ٢,٨ دولار في عام ١٩٤٩ . ومع تخفيض قيمة العملة تبدو الصادرات الوطنية أرخص ثمنا للمشترين الأجانب . وبعد تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني مثلا في عام ١٩٤٩ كانت السلع الانجليزية أرخص بالدولار . ذلك أن المستهلك الأمريكي يستطيع أن يشتري بـ ٢,٨٠ دولار ما كان يشتريه سابقا بـ ٤ دولارات ، ومن ثم اتجهت الصادرات البريطانية الى الزيادة[١٣] . وأصبحت السلع الأجنبية أكثر غلوا بالنسبة للمواطنين البريطانيين . وقبل التخفيض كان المواطنون الانجليز يستطيعون شراء ما يعادل ٤ دولار من السلع الامريكية مقابل جنيه واحد . اما بعد التخفيض فانهم يحصلون فقط على ما يعادل ٢,٨٠ دولار من هذه السلع مقابل جنيه واحد . ومن ثم يتجه البريطانيون الى الشراء اكثر من المصادر المحلية وشراء الأقل من الخارج . وهكذا ، فان اتباع سياسة التخفيض في قيمة العملة يجعل الصادرات الوطنية تتجه للزيادة والواردات تتجه للانخفاض . وكلا الاتجاهين يساعد على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات ، ولذلك ينتقل المنحنى BP الى اليمين . ومع الزيادة في الصادرات والنقص في الواردات ، فان المنحنى IS أيضا ينتقل الى اليمين .

ان تخفيض قيمة العمل بما له من أثر توسعي يعتبر جذابا بصفة خاصة لتلك الدول التي تعاني من البطالة والعجز في موازين مدفوعاتها .

ومع ذلك فثمة عيوب لتخفيض قيمة العملة . فهي تدعو للمعاملة بالمثل retaliation اذ عندما تقوم دولة بتخفيض قيمة عملتها تزيد صادراتها وتنخفض وارداتها ، وتواجه البلدان المتاجرة معها نقصا في صادراتها وزيادة في وارداتها . وهذه التغيرات تنتج

تناقصا في الدخل والعمالة لهذه البلدان . ونتيجة لذلك فانها قد تضطر لتخفيض قيمة عملاتها ، وبذلك تحبط محاولة الدولة الأولى لتحسين ميزان مدفوعاتها .

وبدلا من تخفيض قيمة العملة ، فان السلطات قد تفرض ضرائب جمركية tariffs أو قيودا تجارية أخرى . والضريبة الجمركية هي ضريبة تفرض على السلع عندما تعبر الحدود الوطنية . وأية ضريبة جمركية على الواردات ترفع أسعار السلع بالنسبة للمشترين في البلد التي فرضت هذه الضرائب ، ولذلك فهي لا تشجع واردات هذه السلع ، بينما تشجع الانتاج المحلي .

واذا افترضنا بلدا عند مستوى أقل من العمالة الكاملة ، فان تخفيض الواردات يؤدي الى تحسين في ميزان المدفوعات . اذ أنه بتشجيع الانتاج المحلي ، فان العمالة والناتج يزيدان . ومع ذلك فان هذا لا يعني أن فرض الضريبة الجمركية هو أحسن الحلول لعجز ميزان المدفوعات . فالدول الأجنبية قد تتعامل بالمثل عن طريق فرض ضرائب على وارداتها . وهذا يعني أن الصادرات من البلد الأول تنخفض مما يشير الى عدم حدوث تحسن صاف في ميزان مدفوعاته .

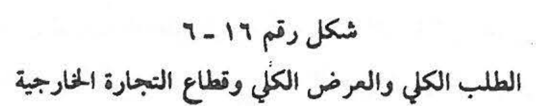
ان الضرائب الجمركية تؤدي الى انخفاض التجارة الدولية والمكاسب التي تعود من ورائها . ولهذا السبب فان هناك مناهج أخرى مرغوبة ، اذ بدلا من فرض الضريبة الجمركية ، فان الدولة قد تقيم حواجز أخرى على تجارتها الدولية . فهي - على سبيل المثال - قد تفرض حصصا للواردات import quotas . وباستخدام حصص الواردات ، فانه يوضع حد أقصى معين لا تتجاوزه الواردات السلعية . وبما أن الحصة quota تقيد كمية الواردات ، فان الحصص ترفع الاسعار المحلية للسلع على النحو الذي تفعله الضريبة ، ولكن مع اختلاف هام ، وهو انه مع فرض الضريبة يمكن استيراد سلع أكثر شريطة أن يكون المشترون راغبين في دفع الثمن . ومن ثم اذا تزايد الطلب المحلي على المنتجات ، فان السعر المحلي لا يمكن أن يرتفع فوق السعر العالمي مضافا اليه الضريبة . وهذا ليس هو الحال في ظل نظام الحصص . فاذا تزايد الطلب المحلي على المنتجات ، فان السعر المحلي يمكن أن يرتفع بدون حد بسبب عدم القدرة على استيراد المزيد في ظل نظام الحصص . وبالتالي فان الحصص تكون مرغوبة بدرجة أقل من الضريبة الجمركية . والى جانب هذا فهناك نصائح أخرى مختلفة تستخدم أيضا في تخفيض الواردات مثل حصص الصادرات الاختيارية (بالنسبة للدول الأجنبية) ونظام الرقابة على الصرف . ونظرا لأنها تحد من التجارة الدولية ، فانها تتعرض لنفس المآخذ التي أخذت على الضريبة الجمركية والحصص .

نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي
The Aggregate Supply- Aggregate Demand Model

بناء على النموذج IS- LM في القسم السابق ، فانه من الممكن أن نشتق منحنى الطلب الكلي عن طريق تغيير مستوى الثمن . فبالنسبة لمستوى الثمن P_0 ، فانه سوف يكون هناك مستوى الدخل Y_0 الذي يحقق توازن أسواق المنتجات والنقود . فاذا خفض مستوى السعر الى P_1 ، فان عرض النقود الحقيقي يزداد . ونتيجة لذلك فان منحنى عرض النقود وبالتالي المنحنى LM ينتقل الى اليمين (كما هو مشار في الفصل العاشر) . ومع ذلك فانه مع انخفاض السعر فان الاسعار المحلية تهبط بالنسبة للأسعار الاجنبية . وكنتيجة لذلك تزداد الصادرات وتنخفض الواردات . ومع الزيادة في الصادرات فان المنحنى I+G+X ينتقل الى اليسار . ومع الانخفاض في الواردات فان المنحنى S + T + M ينتقل الى اليمين . كلا الانتقالين يتسببان في حركة المنحنى IS الى اليمين . وبانتقال كلا المنحنيين IS وLM الى اليمين ، تكون هناك زيادة أكبر في المستوى التوازني للدخل من ذي قبل . ويدل هذا على أن منحنى الطلب الكلي الجديد أكثر مرونة من منحنى الطلب الكلي الذي سبق عرضه في الفصل العاشر[١٤] .

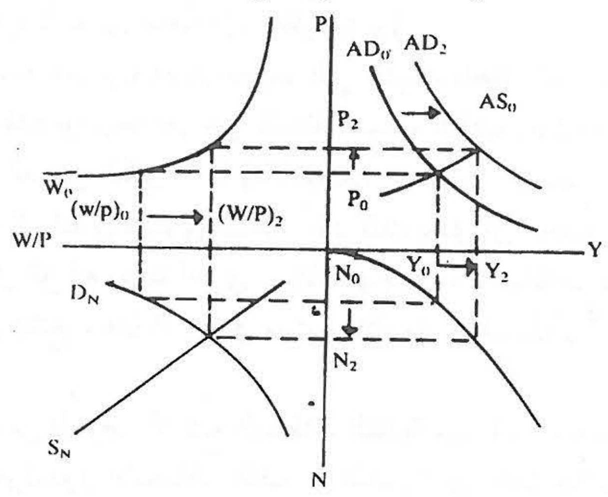
ويمكن وضع منحنى الطلب الكلي الجديد على منحنى العرض الكلي في الفصل العاشر من أجل تحديد المستويات التوازنية للاسعار والأجور النقدية والعمالة والناتج . ولنفترض - على سبيل المثال - ان الطلب الكلي هو AD_0 وأن العرض الكلي هو AS_0 في الشكل رقم (١٦ -٦) ويدل هذا على أن المستويات التوازنية للاسعار والأجور النقدية والعمالة والناتج هي على التوالي $P_0, W_0, (W/P)_0$ و N_0 و Y_0 .

ولنفترض أن الدخل في الخارج قد زاد ، ومن ثم زادت واردات هذه الدول ، فان هذا يعني أن صادرات الدولة محل الدراسة تزيد . وبالزيادة في الصادرات ينتقل المنحنى I+G+X الى اليسار ، وبالتالي ينتقل المنحنى IS الى اليمين . ويشير هذا الى أن منحنى الطلب الكلي ينتقل الى اليمين أي الى AD_2 . وبالزيادة في الطلب الكلي تزداد الاسعار والعمالة والناتج وتنخفض الأجور الحقيقية . وبالطبع اذا سادت العمالة الكاملة ، فان الأجور النقدية والاسعار سوف تزيد مع ثبات العمالة والناتج عند مستويات العمالة الكاملة .



شكل رقم ١٦ ـ ٦

الطلب الكلي والعرض الكلي وقطاع التجارة الخارجية



واذا فرضنا أن الاسعار في الخارج قد انخفضت بالنسبة للأسعار المحلية ، فان النتيجة هي انخفاض في الصادرات وزيادة في الواردات . وينتقل منحنى I+G+X الى اليمين وينتقل المنحنى S+T+M الى اليسار. ويؤدي هذا الى انتقال المنحنى IS الى اليسار وبذلك ينخفض الطلب الكلي . ومحصلة ذلك أن الاسعار والعمالة والناتج تتناقص ويزداد الأجر الحقيقي .

والى هذا الحد ، كنا نفترض أن التغيرات في الصادرات والواردات تغير فقط منحنى الطلب الكلي . ولكن من الممكن أن يتغير أيضا منحنى العرض . وقد واجهت الولايات المتحدة من اكتوبر ١٩٧٣ الى مارس ١٩٧٤ حظرا بتروليا ولقد عرفنا من المناقشة في الفصل العاشر أن دالة الانتاج تفترض مستويات معينة من رصيد رأس المال والموارد الطبيعية . ولقد كان للحظر نفس الآثار على دالة الانتاج مثل الانخفاض الواضح في احتياطيات الولايات المتحدة النفطية . ومحصلة ذلك ، أن دالة الانتاج في الشكل رقم (١٦ ـ ٧) تنتقل الى اليسار . وبما أن دالة الطلب على العمل مشتقة من دالة الانتاج ، فان دالة الطلب على العمل تنتقل أيضا . وفي هذه الحالة فان الطلب على دالة العمل ينتقل الى اليمين حيث ينخفض الطلب على العمل .

ومع الانتقال في دالتي الانتاج والطلب على العمل، ينخفض العرض الكلي ونتيجة لذلك يزداد مستوى الثمن على حين تنخفض العمالة والناتج[١٥] .

وفي كلمة أخرى تسبب الحظر البترولي من خلال تأثيره على العرض الكلي الى ارتفاع الاسعار وانخفاض الناتج . وبالطبع فان التغيرات في السعر والناتج التي حدثت خلال هذه الفترة لا تعزى جميعها الى الحظر البترولي .

ان «صدمة العرض» supply shock التي اقترنت بالحظر البترولي وزيادة أسعار البترول الخام تقدم توضيحا آخر على لمشكلة السياسة النقدية والمالية المرنة التي طرحت أثناء انخفاض العرض الكلي[١٦] . واذا اتبعت السلطات النقدية والمالية سياسات صممت لتدنية الزيادة في مستوى السعر ، فان ذلك يؤدي الى انخفاض اكبر في العمالة والتوظف عنه في ظل أية وسيلة أخرى . واذا انتهجت هذه السلطات سياسات صممت لزيادة العمالة والناتج ، فان الزيادة في مستوى الأسعار سوف تكون أكبر من أية طريقة أخرى .

لقد كان من المفترض أن تتبع السلطات النقدية سياسة توسعية بدرجة أكبر خلال عام ١٩٧٤ لتحول دون الانخفاض الكبير في الناتج الذي حدث خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ .

وقد تكون هذه النظرة - في استعادة الأحداث الماضية - صائبة . ولكن مع الانخفاض في العرض الكلي ، (انظر الشكل رقم ١٦ - ٧) فان سياسة التوسع النقدي أو المالي لم تستطع أن تمنع بعض الانخفاض في الناتج .

شكل رقم ١٦-٧

الطلب الكلي والعرض الكلي وحظر النفط

سياسة الاستقرار Stabilization Policy

لقد فحصنا تأثير التغيرات في الصادرات والواردات على الاسعار والعمالة والناتج . ونعود الان الى مشاكل البطالة وعدم التوازن في ميزان المدفوعات .

ولنفترض في الشكل رقم ١٦ ـ٦ أن الطلب الكلي هو AD_0 والعرض الكلي هو AS_0 . وكما أشرنا سابقا فان المستويات التوازنية للأسعار والعمالة والناتج هي P_0 و N_0 و Y_0 على التوالي . وبما أن الناتج أقل من مستوى العمالة الكاملة ، فان السلطات النقدية والمالية قد ترغب في انتهاج سياسة توسعية من أجل زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج . فاذا كان البلد يواجه فائضا في ميزان المدفوعات . فان الزيادة في الطلب الكلي سوف تقود الى خفض هذا الفائض أو التخلص منه ، حيث تنخفض الصادرات بسبب الزيادة في الناتج والاسعار المحلية بالنسبة للاسعار الأجنبية ، وتزيد الواردات بسبب الزيادة في والأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الاجنبية[١٧] . وهكذا تصبح السياسات التوسعية مرغوبة اذا واجه البلد البطالة والفائض في ميزان المدفوعات ، وبالمثل اذا واجه البلد تضخما بجذب الطلب وعجزا في ميزان المدفوعات تكون السياسات المقيدة أنسب من غيرها . واذا واجه البلد بطالة وعجزا في ميزان المدفوعات أو واجه تضخما بجذب الطلب وفائضا في ميزان المدفوعات ، فان السياسة الملائمة لحل المشكلة المحلية تتعارض مع السياسة الملائمة لحل المشكلة الدولية . وعلى سبيل المثال اذا واجه البلد بطالة وعجزا في ميزان المدفوعات ، فان السياسة الملائمة لعلاج البطالة هي السياسة التوسعية ، ولكن السياسة الملائمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات هي سياسة مقيدة أو انكماشية[١٨] . وبما أنه قد يكون من غير الممكن تحقيق كل من العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات بمجموعة واحدة من السياسات ، فانه قد يكون من الضروري استخدام مجموعتين من السياسات . فقد تكون السياسات التوسعية مثلا مطلوبة لانجاز العمالة الكاملة ، وسياسة تخفيض قيمة العملة قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

أسعار الصرف المرنة Flixible Exchange Rates

وبدلاً من تخفيض قيمة العملة والاحتفاظ بأسعار صرف ثابتة ، فانه يمكن تبني نظام مرن لأسعار الصرف . فقد يكون سعر الصرف متقلبا بحرية freelyf luctuating أو

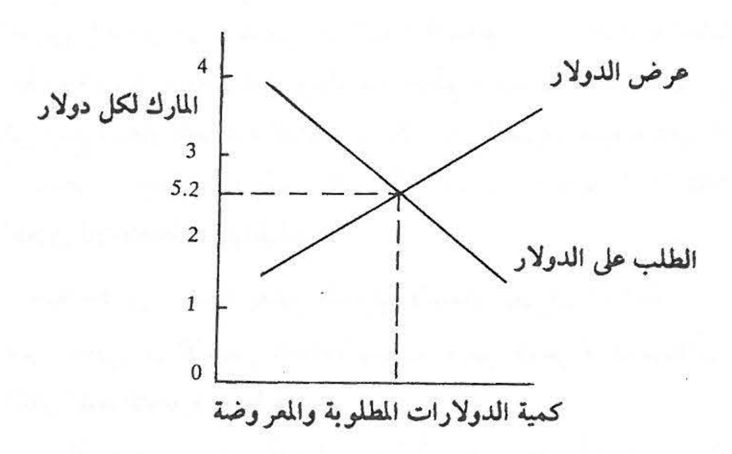
عائما floating أو مرنا flexible اذا كانت قيم صرف العملات تسمح بالتغير طبقا لاحوال سوق الصرف الأجنبي foreign exchange market . وفي ظل هذه الظـروف فان قيم صرف العملات سوف تتحدد بظروف العرض والطلـب في سوق المصرف الأجنبي . ولنفترض ـ من أجل مزيد من التوضيح ـ أن هناك دولتين هما الولايات المتحدة وألمانيا الغربية ، وان تجارة البلدين تنحصر فيما بينهما ، حينئذ فانه من وجهة نظر الألمان يكون هناك عرض وطلب على الدولار بالنسبة للمارك (عملة ألمانيا الغربية) . ويظهر هذا في الشكل رقم (١٦ ـ٨) .

ويستند الطلب على الدولار على رغبة الألمان في شراء السلع من الولايات المتحدة أو السفر الى هذا البلد وغير ذلك . وعندما يهبط سعر الدولار بالنسبة للمارك ، فإن كمية الدولارات التي يطلبها الألمان تزيد . وعلى سبيل المثال اذا هبط سعر الدولار من ٤ مارك الى ٣ مارك فان كمية الدولارات المطلوبة تزيد ، حيث يستطيع الألماني الان أن يشتري سلعا من الولايات المتحدة تعادل ٣ ماركات للدولار بدلا من ٤ ماركات .

أما عرض الدولارات فهو يستند على رغبة الامريكيين في شراء السلـع الأجنبية والسفر الى المانيا الغربية وغير ذلك . وعندما يرتفع سعر الدولار بالنسبة للمارك ، فان مقدار الدولارات المعروضة تزيد . واذا ارتفع سعر الدولار من ٣ مارك الى ٤ مارك ، فان كمية الدولارات المعروضة تزيد ، حيث يستطيع الأمريكيون الان أن يشتروا من السلع الألمانية ما قيمته ٤ ماركات (بدلا من ٣ ماركات) مقابل دولار واحد .

وطبقاً للشكل رقم (١٦ ـ ٨) فإن سعر الصرف التوازني يكون ٢,٥ مارك لكل دولار . وعند هذا السعر للصرف لا يوجـد فائض في عرض الـدولارات أو فائض في الطلب عليها . ومع ذلك ، لنفترض أن سعر الصرف كان ٣ ماركات لكل دولار فانه عند هذا السعر ، يوجد فائض عرض من الدولارات وهو يعني ان الولايات المتحـدة تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها . ويمكن التخلص من عجز ميزان المدفوعات عن طريق السماح بتخفيض سعر الصرف[١٩] . ومع ذلك ينبغي أن نؤكد أن هذا العجـز سوف يختفي تدريجيا .

شكل رقم ١٦ ـ ٨
العرض والطلب على الدولارات في
المانيا الغربية



ان نظام سعر الصرف الذي يتقلب بحرية يقدم عددا من المزايا [٢٠] :

اولا : بما ان اسعار الصرف تتحدد بالعرض والطلب ، فانها سوف تتغير آليا مع التغيرات في العرض والطلب . وهذه التغيرات في اسعار الصرف تعمل على تدنية مشاكل ميزان المدفوعات . ومنذ مارس ١٩٧٣ عوم الدولار وعدد من العملات الرئيسية الاخرى . ونتيجة لذلك ، فان المشاكل المقترنة بالحظر البترولي وزيادة اسعار البترول الخام الى اربعة امثال ما كانت عليه ، كانت اقل خطورة عما لو كانت في ظل نظام اسعار الصرف الثابتة .

ثانيا : وتعويلا على التقلبات في سعر الصرف للنهوض بأعباء التوازن في ميزان المدفوعات ، فان السلطات قد تركز على سياسات الاستقرار الملائمة للعمالة الكاملة . وقد لاحظنا انه في بعض الاحيان تتعارض السياسات الملائمة للعمالة الكاملة ، مع السياسات الملائمة لتوازن ميزان المدفوعات . وعلى سبيل المثال فقد لا ينتهج البلد الذي يعاني البطالة وعجز ميزان المدفوعات سياسات مالية ونقدية توسسعية من اجل تحقيق العمالة الكاملة بسبب التأثيرات غير المواتية لهذه السياسات على العجز . وفي ظل نظام سعر الصرف العائم ، فان سعر الصرف لا بد وان ينخفض آليا . وهذا الانخفاض سوف يساعد على سياسات الاستقرار المحلية [٢١] .

ثالثا : وفي ظل اسعار الصرف العائمة ، فان الحاجة الى الاحتياطيات الدولية تبلغ حدها الادنى . ولنفترض ـ مثلا ـ ان بلدا يواجه عجزا في ميزان المدفوعات ، فانه يستطيع فقط ان يستمر في هذا العجز عند سعر الصرف القائم ، اذا كانت البلاد الاخرى راغبة في ان تزيد من حيازتها ، لعملتها ، او كان لديه احتياطيات دولية تستخدم لتمويل معاملاته . وبالنسبة لمعظم البلدان ، فان البديل الاول غير ممكن.ومع اسعار الصرف العائمة ، فان سعر الصرف سوف يتغير اليا للتخلص من العجز . وعلى هذا يكون لدى الدولةسبب ضعيف او لا تملك سببا على الاطلاق للاحتفاظ باحتياطيات .

ومن ناحية اخرى ، هناك بعض العيوب لاسعار الصرف العائمة :

أولا : يزعم البعض ان الاسعار العائمة تسبب مخاطر جوهرية للمعاملات الدولية ، وبالتالي تثبط التجارة الدولية .

واذا سادت اسعار الصرف العائمة ، فان سعر الصرف قد يتغير ويجعل التعامل المربح غير مربح لاحد الاطراف . ويرى مؤيدو اسعار الصرف المرنة ان اطراف التبادل امامهم طرق عدة لحماية انفسهم . ويرون ايضا ان التقلبات في سعر الصرف غالبا ما تكون صغيرة .

ثانيا : ان المضاربة تعبث بالاستقرار ، وقد تؤدي الى تقلبات ملموسة في اسعار الصرف . والهبوط في قيمة صرف عملة ما قد تدفع المضاربين الى توقع مزيد من الانخفاض ومن ثم سوف يبيعون ما لديهم من عملة ، وبذلك يحدث الانخفاض . ويرى مؤيدو اسعار الصرف المرنة ان المضاربة قد لا تعبث بالاستقرار في الاجل الطويل . ويرون ايضا ان المضاربة يمكن ان تخل بالاستقرار ، في ظل اسعار الصرف الثابتة . واذا كانت العملة ضعيفة . فان المضاربين يعرفون ان سعر الصرف اذا تغير قد يتحرك في اتجاه واحد فقط . ومن ثم يكون لديهم حافز قوى لبيع هذه العملة وشراء عملات اخرى . واذا لم تخفض قيمة العملة ، فان المضاربين يخسرون قليلا جدا . وإذاحدث وخفضت قيمة العملة ، فانهم يربحون كثيرا . على ان المضاربة من هذا النوع تضع هذه العملة تحت ضغط شديد .

ان قضية اسعار الصرف العائمة قوية . ومع ذلك فان كثيرا من الناس لاسباب مختلفة يفضلون العودة الى اسعار الصرف الثابتة . [٢٢]

الحواشي : Notes

(١) من اجل فحص مفصل لاساس التجارة الدولية . انظر :

Mordechai E. Kreinin, «International Economics: A Policy Approach». 3rd. ed (New York : Harcourt Brace Jovanovich ,Inc,,1979), Chap 11, PP 214 - 54 .

(٢) U.S. Department of Commerce, Bureau of Econmic Analysis, Survey of Current Business ,56 (June 1976), 18-27.

(٣) للحصول على الدالة $S + T + M$ ، نعوض $-a + (1-b)(Y-T)$ بالنسبة لـS و $T_0 + tY$ بالنسبة لـT و$M_0 + mY$ بالنسبة لـM وبعد التبسيط فان الدالة $S + T + M$ تصبح $-a + bT_0 + M_0 + (1 - b + bt + m)Y$ مع انحدار الدالة $1 - b + bt + m$ . . وبما ان m موجبة وانحدار الدالة $T + S$ هو $1 - b + bt$ والدالة $M + T + S$ اكثر انحدارا من الدالة $T + S$ المعروضة في الفصل الرابع .

(٤) يستند مضاعف الواردات $1 / (1 - b + bt + m)$ - على التغير في الحد M_0 في دالة الواردات $M = M_0 + mY$. فاذا تغيرت M_0 ، فان المنحنى $M + T + S$ الجديد يوازي المنحنى الاصلي $M + T + S$. ومن الممكن ان نشتق ايضا مضاعف الواردات اعتمادا على التغير في الميل الحدي للواردات ، m .

(٥) انظر على سبيل المثال : Kreinin, International Economics, PP 404 - 407

(٦) تعتمد الصادرات (الواردات) على الاسعار في قطاع الصادرات (الواردات) وليس على مستوى الاسعار المحلية (الاجنبية) ككل. وسوف نفترض ان التغيرات في اسعار الصادرات (الواردات) تتوازى مع الاسعار الاخرى .

(٧) ان المنحنى IS الجديد عديم المرونة اكثر من المنحنى IS السابق وعندما ينخفض سعر الفائدة ويزيد الاستثمار ، فان الدخل يزيد . ورغم ان الواردات تزيد ، الا ان الزيادة النهائية في الدخل سوف تكون اقل من ذي قبل .

(٨) لمناقشة اكثر تفصيلا انظر :

Robert, A. Mundell, «The Appropriate Use of Monetary and Fiscal Policy for Internal and External stability», International monetary fund, Staff papers. 9 (March 1962), 70 - 69 : or Marina V. N. whitman Policies for Internal and External Balcnce (princeton, N.J : Princeton University Press, 1970) .

(٩) اذا افترضنا ان الاسعار متغيرة ، فان مستوى الاسعار يزيد نظرا لان الاثر الصافي لتوليفة السياسات المالية والنقدية يكون توسعيا . ومع الزيادة في مستوى الاسعار ، تنخفض الصادرات وتزيد الواردات . وكنتيجة لذلك ، ينتقل المنحنى BP الى اليسار ، نظرا لان اسعار الفائدة يجب ان تكون اعلى ، للابقاء على ميزان المدفوعات في حالة التوازن ، وقد يتحقق التوازن النهائي عند الدخل Y_1 ويجب ان يكون سعر الفائدة اكبر من i_1 من اجل ان يظل ميزان المدفوعات في حالة توازن .

(١٠) David J. Ott and Attiat F. Ott, «Monetary and Fiscal Policy : Goals and the Choice Of Instruments, Quarterly Journal of Economics, 82 (May 1968), 313 - 25 .

(١١) اذا افترضنا ان الاسعار متغيرة ، فان الانخفاض في عرض النقود يقلل الطلب الكلي وبالتالي مستوى الاسعار . ويتجه الانخفاض في مستوى الاسعار الى التخفيف من حركة المنحنى LM . ومتى ينخفض مستوى الاسعار ، فان الصادرات تزيد وتنخفض الواردات ، وكنتيجة لذلك ، فان المنحنى IS ينتقل الى اليمين . ومع الزيادة في الصادرات والانخفاض في الواردات . ينتقل المنحنى BP ايضا الى اليمين ، حيث لم تعد اسعار الفائدة بحاجة الى ان تكون مرتفعة ، لكي تحافظ على ميزان المدفوعات في حالة التوازن . وتتمثل النتيجة الصافية في استمرار الانخفاض في الدخل ، ولكن بسبب الانتقال في المنحنيين IS وBP فان الدخل لا ينخفض بمقدار كبير .

(١٢) اعتقد الاقتصاديون التقليديون ان العجز او الفائض في ميزان المدفوعات يزول تلقائيا . ففي القرن التاسع عشر ، كانت الدول الرئيسية المتاجرة في العالم تتبع قاعدة الذهب . وقد كانت عملة كل دولة مرتبطة بعلاقة ثابتة بالذهب . وبالتالي كانت ترتبط بعملات الدول الاخرى . وبما ان الدول كانت على استعداد لان تشتري او تبيع الذهب بالسعر الرسمي ، فان اسعار الصرف لم تكن تختلف الا في حدود ضيقة تتحدد بتكاليف نقل الذهب . وعلاوة على ذلك فقد كان عرض النقود من العملات مرتبطا بالذهب . ودعنا نفترض بلدا يواجه عجزا في ميزان المدفوعات . ان الذهب - في هذه الحالة - سوف يتدفق من بلد العجز الى بلدان الفائض . ومع تدفق الذهب الى الخارج ينخفض عرض النقود في بلد العجز . وطبقا لنظرية كمية النقود ، فان الاسعار تنخفض بنفس النسبة . وبالمثل عندما يتدفق الذهب الى الداخل ، فان عرض النقود يزداد في دول الفائض . ومع ثبات اسعار الصرف وهبوط الاسعار في بلد العجز والارتفاع في دول الفائض ، فان صادرات بلد العجز تزداد وتنخفض وارداتها . وبالمثل تواجه بلدان الفائض انخفاضا في الصادرات وزيادة في الواردات . وطبقا لرأي التقليديين ، فان عملية التكيف تستمر حتى يتلاشى العجز والفائض .

وبمجيء الثورة الكينزية ، صار الاقتصاديون اكثر شكا فيما يتعلق برأي الكلاسيكيين عن عملية التكيف . فقد اكد كينز - من بين اشياء اخرى - على ان الانخفاض في الطلب الكلي قد يخفض كلا من الناتج والاسعار . ومن ثم فانه عندما يتناقص عرض النقود في دولة العجز ، فان الدخل والاسعار يتناقصان . ويؤدي الانخفاض في الدخل الى واردات اقل ، وبذلك يعزز تأثيرات الاسعار . ومع الانخفاض في عرض النقود والطلب الكلي ، تنخفض العمالة ايضا . وهكذا رغم ان عجز ميزان المدفوعات قد يتناقص او يزول . فإن الدولة تواجه ركودا . وفي ظل هذه الظروف ، تسعى السلطات النقدية لالغاء تأثيرات خروج الذهب على عرض النقود . وتشير الدلائل الى انها قامت بذلك بالفعل قبل ظهور النظرية العامة لكينز .

(١٣) ان « حجم » الصادرات البريطانية سوف يزيد ، وان كانت « قيمة » الصادرات البريطانية تزيد فقط اذا كان الطلب الاجنبي على الصادرات البريطانية مرنا . انظر على سبيل المثال

S. Houthakker and Stephen P. Magee," Income and Price Elasticities in World Trade," Review of Economics and statistics, 51 (May 1969), 111 - 25.

(١٤) نفترض ان السلطات النقدية تعمل على الغاء التغيرات في عرض النقود الناتجة من الفائض او العجز في ميزان المدفوعات .

(١٥) تناقصت واردات النفط اثناء حظر البترول . واستمرت الواردات الاجمالية في التزايد ، ومع ذلك لم يكن هناك تغير يذكر في الطلب الكلي اثناء فترة الحظر البترولي .

(١٦) انظر للمناقشة الفصل الثاني عشر ، وبالنسبة لمناقشة المراجع الخاصة بالانخفاض في عرض الغذاء . انظر Robert, J. Gordon, «Alternative Responses Of Policy to External Supply Shocks», Brookings papers on Economic Activity no 1 (1975), 183 - 204 .

(١٧) ومع ذلك فان كثيرا منها يعتمد على سعر الفائدة . فاذا كانت الزيادة في الطلب الكلى تعزى الى السياسة المالية التوسعية ، فان سعر الفائدة يزيد ، ولا بد ان يكون هناك تدفق لرأس المال الى الداخل وقد يستمر الفائض . اما اذا كانت الزيادة في الطلب الكلي تعزى الى السياسة النقدية التوسعية ، فان سعر الفائدة يتناقص ، ولا بد ان يكون هناك تدفق لرأس المال الى الخارج . ان ذلك سوف يزيد احتمال التخلص من الفائض .

(١٨) وكما ناقشنا اخيرا ، فقد لا يكون من الممكن ان تستخدم توليفة مناسبة من السياسات النقدية والمالية لتحقيق كل من العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات .

(١٩) العملة المعومة تخفض قيمتها عندما تتناقص قيمتها التبادلية ، وتزداد قيمتها عندما تتزايد قيمتها التبادلية . وفي ظل نظام اسعار الصرف الثابتة ، فان الانخفاض في القيمة التبادلية للعملة يعبر عنه اصطلاحا بتخفيض قيمة العملة devaluation والزيادة في القيمة التبادلية للعملة ، يعبر عنها اصطلاحا باعادة تقويم العملة اي تحديد قيمة جديدة لها .

(٢٠) Milton Friedman, «The Case for Flexible Exchange Rates», in his Essays in positive Economics (Chicago, University of Chicago Press, 1953) PP 157 - 203 and Egon Sohmen Flexible Exchange Rates. 2nd ed (Chicago : University of Chicago Press, 1969).

(٢١) ان الانخفاض في سعر الصرف يزيد الصادرات ويقلل الواردات . وكلا التغيرين مفيد بالنسبة للاقتصاد المحلي .

(٢٢) يؤيد انصار جانب ـ العرض ـ على سبيل المثال ـ العودة الى قاعدة الذهب (انظر الفصل الحادي عشر) . وليس لدى الولايات المتحدة ـ بالفعل ـ سعر صرف متقلب بحرية . ويدخل الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) في مناسبات كثيرة لتدعيم الدولار . ومع ذلك ، فقد تبنت الولايات المتحدة في ابريل ١٩٨١ حداً ادنى من السياسات التدخلية . ومنذ ذلك الوقت يتدخل الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) لمصلحة البنوك المركزية الاخرى . انظر لمزيد من المناقشة :
Scott E. Pardce 'Treasury and Federal Reserve Foreign Exchange Operations : Interim Report''Federal Rcserve Bulletin. 67 (June 1981) , 48 - 86 .

اسئلة للمراجعة :

(١) لماذا تعتبر التجارة الدولية مفيدة ؟

(٢) ما هو ميزان المدفوعات ؟ ولماذا يتوازن دائما ؟

(٣) فرق بين المعاملات المستقلة ومعاملات التوازن . وعرف التوازن في ميزان المدفوعات .

(٤) اعطيت النموذج الاتي

$$C = 50 + 0.75\,Y_d$$
$$I = 20,$$
$$G = 80,$$
$$T = 16 + 0.2\,Y$$
$$X = 40,$$
$$M = 9 + 0.1\,Y.$$

أ ـ حدد القيمة التوازنية لكل من المتغيرات الاتية :
الدخل والاستهلاك والضرائب والواردات .

ب ـ حدد الاثر على الدخل وصافي الصادرات لكل من التغيرات الاتية :

١ ـ زيادة مقدارها ١٠ بليون ريال في الاستثمار .

٢ ـ زيادة مقدارها ١٠ بليون ريال في الصادرات .

٣ ـ زيادة مقدارها ١٠ بليون ريال في M_0 .

(٥) وضح كيف تدمج الصادرات والواردات في النموذج IS - LM . وكيف يتغير منحنى الطلب الكلي في الفصل العاشر بتضمينه لقطاع التجارة الخارجية ؟

(٦) ما هو المنحنى BP ؟ ولماذا يعتبر ذا انحدار موجب ؟ اشرح كيف تستخدم السياسات المختلفة لنقل المنحنى BP .

(٧) هل يمكن ان تتناقض السياسات المالية ، والنقدية الملائمة للاغراض المحلية مع السياسات النقدية والمالية الملائمة للتوازن في ميزان المدفوعات ؟ فاذا كان ذلك صحيحا ، كيف يمكن حل هذا التناقض ؟

(٨) لنفترض انه في ظل اسعار الصرف المرنة ، حدث انخفاض في قيمة العملة ، صف اثر ذلك على الاقتصاد القومى . وهل يجب التدخل للحفاظ على العملة من انخفاض قيمتها ؟ دافع عن اجابتك .

(٩) يرى البعض ان الولايات المتحدة يجب ان تخفض استهلاكها من البترول الخام وبذلك تنخفض وارداتها من البترول الخام . فهل هذا امر مرغوب فيه ؟ دافع عن اجابتك .

SUGGESTED READING قراءات مقترحة

DOKNRUSCH. RUDIGER «Open Economy Macroeconomics». New York : Basic Books, Ins.. 1980
FRIEDMAN . MILTON , «The Case for Flexible Exchange Rates» in Friedman, Essays In positive Economics PP. 157 - 203 Chicago University of Chicago Press, 1953.
KREININ, MORDECHAI, International Economics:A Policy Approach» (3rd ed) New York Harcourt Brace Jovanovich. Inc 1969
MUNDELL. ROBERT A «The Appropriate Use of Monetary and Fiscal Policy for Internal and External Stability». International Monetary Fund , Staff Papers. 9 (March 1962) 70 - 79

الفصل السابع عشر
السياسة المالية

الفصل السابع عشر
السياسة المالية

تقوم الحكومة بعدد من الوظائف وهي (١) وظيفة التخصيص allocation function (٢) ووظيفة التوزيع distribution function (٣) ووظيفة الاستقرار stabilisation function . وتتعلق وظيفة التخصيص بدور الحكومة في توفير السلع التي تختلف منافعها الاجتماعية الصافية عن المنافع الخاصة الصافية . وتتضمن مثل هذه السلع الدفاع الوطني والتعليم الاساسي وتنفيذ العقود . وقد تكوّن الحكومة قادرة على تقديم هذه السلع بطريقة أكثر كفاءة من القطاع الخاص . وتتصل وظيفة التوزيع بتوزيع الدخل والثروة ، فقد فشل اقتصاد السوق في تقديم توزيع عادل لهما ، ولذلك لا مفر من التدخل الحكومي لتحقيق مزيد من عدالة التوزيع .

أما وظيفة الاستقرار فانها تتعلق باستخدام سياسة الموازنة budget policy لتحقيق العمالة الكاملة وإستقرار الاسعار ومعدل مناسب للنمو الاقتصادى وتوازن ميزان المدفوعات . وهذا الفصل يتناول الحكومة ووظيفتها الاستقرارية . أما الوظائف الاخرى فهي خارج نطاق هذا الكتاب . وفيما يلي نركز على الحكومة الاتحادية .

ومع ان الحكومات المحلية وحكومات الولايات تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي بتصرفاتها، فإن الحكومة الاتحادية فقط هي المسؤولة عن إدارة السياسة المالية .

وفي هذا الفصل سوف نتناول المفاهيم المختلفة للموازنة، ثم نناقش قياس القيد المالي . وبعد أن نناقش فعالية اداء وآثار السياسة المالية المختلفة والفجوات الزمنية المرتبطة بها سوف نتناول اختيار اداة أو أدوات السياسة المالية الملائمة . وأخيرا سوف نغطي قضيتين مرتبطتين بالسياسة المالية وهما استخدام السياسة الضريبية لحفز الاستثمار وعبء الدين العام .

الموازنة الاتحادية The Federal Budget

هناك ثلاثة مفاهيم هامة للموازنة : الموازنة الموحدة unified budget وموازنة حسابات الدخل القومي national income budget وموازنة العمالة المرتفعة high

employment budget . والموازنة الموحدة هي الموازنة الرسمية لحكومة الولايات المتحدة وهي بيان موجز عن ايرادات الحكومة ونفقاتها ، باستثناء وكالات اتحادية معينة وصناديق ائتمانية مثل التأمين الاجتماعي . وتسجل الايرادات والنفقات ـ بصفة عامة ـ على اساس نقدي ، أي تسجيل الايرادات في وقت تحصيل النقود والنفقات في وقت إصدار الشيكات . وتقوم الموازنة الموحدة على اساس سنة مالية ، وهي السنة المالية التي تبدأ من ١ أكتوبر حتى ٣٠ سبتمبر .

وبالرغم من أن الموازنة الموحدة موازنة رسمية للحكومة الاتحادية فإنها لاتتضمن نفقات كل الوكالات الاتحادية . ذلك ان بعض الوكالات خارج الموازنة off - budget وهو ما تعني ان ايراداتها ونفقاتها لا تدخل ضمن الموازنة الموحدة ، فالخدمة البريدية ـ مثلا ـ هي وكالة خارج الموازنة off - budget agency . وعلى الرغم من ان نفقات هذه الوكالة أصغر بالمقارنة بالنفقات الاجمالية في الموازنة الموحدة[١] ، فان بعض القرائن تشير الى أن النفقات خارج الموازنة تتزايد بمعدل أسرع من النفقات بشكل عام . ومن ثم يتضاءل الاعتماد على الموازنة الموحدة كمقياس للمركز الحقيقي لموازنة الحكومة .

وتلخص موازنة حسابات الدخل القومي الايرادات والنفقات للحكومة الاتحادية طبقا لتأثيرها في حسابات الدخل القومي . ففي موازنة حسابات الدخل القومي ، تسجل الايرادات ـ في الغالب ـ عندماتجبى الضرائب، وتسجل النفقات عندماتسلم المشتريات الى الحكومة . ومع ان موازنة حسابات الدخل القومي تستند على التقويم السنوي ، الا ان هناك تقديرات ربع سنوية . وكما هو مشار في جدول رقم (١٧ ـ ١) ، فان الحكومة الاتحادية لديها عجز في موازنة حسابات الدخل القومي بمقدار ٦٢,٥ بليون دولار في عام ١٩٨١ .

أما موازنة العمالة المرتفعة high employment budget فهي تقدير لموازنة محاسبة الدخل القومي التي ينبغي ان توجد عند أعلى مستوى لاستخدام الموارد . ولسنوات عدة ، كان أعلى مستوى للعمالة أو العمالة الكاملة لا يتجاوز فيه معدل البطالة ٤٪ . ومع ذلك فإنه بسبب التغيرات المختلفة في سوق العمل فان المعدل قد زاد إلى ٥,١٪ . ولحساب موازنة العمالة المرتفعة يقدر مستوى الانتاج عند العمالة المرتفعة (أي مستوى الناتج بافتراض أن معدل البطالة ٥,١٪) . ثم تقدر النفقات والايرادات الضريبية على اساس افتراض ان الناتج عند مستوى العمالة المرتفعة . وقد كان عجز موازنة العمالة المرتفعة ١٨,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٠ . وهي أقل كثيرا من عجز حسابات الدخل

القومي الفعلية بمقدار ٦١,٢ بليون دولار . وقد كان السبب الرئيسي للاختلاف أن المستوى الفعلي للناتج في عام ١٩٨٠ كان أقل بدرجة ملموسة من مستوى الناتج عند العمالة المرتفعة ، ومن ثم كانت الايرادات الضريبية أقل كثيرا والمدفوعات التحويلية أكبر مما ينبغي أن تكون عليه عند مستوى الناتج في ظل العمالة المرتفعة . وعلى الرغم من ان الموازنة الموحدة هي الموازنة الرسمية للحكومة الاتحادية ، فإن موازنة حسابات الدخل القومي أكثر نفعا فيما يتعلق بأغراض التحليل حيث ترتبط بمحاسبة الدخل القومي .

وكما سوف نناقش ، فإن موازنة العمالة المرتفعة تقدم مقياسا افضل للقيد المالي مما تفعله موازنة حسابات الدخل القومي .

جدول رقم (١٧ - ١)
موازنة حسابات الدخل القومي في عام ١٩٨١

(بليون دولار)

ايــــرادات			٦٢٥,٨
ضرائب شخصية وايرادات غير ضريبية		٢٩٦,٢	
ضرائب الدخل	٢٨٩,٠		
ضرائب عقارية	٧,٠		
ايرادات غير ضريبية	٠,٢		
ضريبة ارباح الشركات		٩٥,٩	
ضريبة الاعمال غير المباشرة ومطلوبات غير ضريبية		٦١,٢	
ضرائب التأمين الاجتماعي		٢٠٢,٥	
النفقـــات			٦٨٨,٣
مشتريات السلع والخدمات		٢٣٠,٣	
الدفاع الوطني	١٥٤,٤		
غير دفاعية	٧٥,٩		
مدفوعات تحويلية		٢٨٤,٥	
الى الاشخاص	٢٧٩,٤		
الى الاجانب	٥,١		
منح ومساعدات للولايات والحكومات المحلية		٨٧,١	
مدفوعات صافي الفائدة		٧٣,٣	
الاعانات ناقص الفائض الجاري للمشروعات الحكومية		١٣,٢	
الفائض (+) أو العجز (-) ، حسابات الناتج والدخل القومي			- ٦٢,٥

Source : U . S . Department of Commerce , Survey of Current Business ù 62 (Februry 1982) 70

قياس القيد المالي The Measurement of Fiscal Policy

ان العجز في موازنة حسابات الدخل القومي غالبا ما يفسر على أنـه برهـان على انتهاج الحكومة لسياسة مالية توسعية ، كما ينظر للفائض أيضـا على انـه دليل على ان الحكومة تنتهج سياسة مالية مقيدة . وعلى سبيل المثال إذا كان هناك عجز مقـداره ٢٠ بليون دولار خلال سنة مالية معينة ، فانه ينظر الى العجز كدليل على أن الحكومة كانت تتبع سياسة مالية توسعية . ومع أن العجز قد ينتج عن السياسة المالية التوسعية ، فـإنه قد يكون وليد الركود أيضا . وكما ناقشنا في الفصل الرابع ، فان الضرائـب تتنـاقص والمدفوعات التحويلية تتزايد عندما يدخل الاقتصاد لمرحلة الـركود . وهـذه التغـيرات الآلية في الانفاق والايرادات الضريبية تسبب عجزا أكبـر (أو فائضـا أقـل) في موازنـة الحكومة . وبسبب تأثير الاقتصاد على الموازنة الحكومية ، فانه لا يمكن أن ينظر الى العجز كدليل على أن الحكومة تنتهج فعلا سياسة توسعية .

وللحصول على مقياس يمكن التعويل عليه للقيد المالي ، فقد تطور مفهوم موازنة العمالة الكاملة أو المرتفعة[٢] . وتحسب موازنة العمالة المرتفعة بافتراض أن هناك درجة عالية من استخدام الموارد . وبافتراض مستوى عـال للعمـالة ، فانه يمكن عزل تأثير الاقتصاد على الموازنة الحكومية . ونتيجة لذلك ، فان العجز أو الفائض في موازنة العمالة المرتفعة يقيس فقط الأثر الخارجي exogenous impact للموازنة على الاقتصاد . إن العجز في موازنة العمالة المرتفعة لهو دليل على أن الحكومة تنتهج سياسة مالية توسعية . وبالمثل يعتبر الفائض دليلا على ان الحكومة تتبع سياسة مالية إنكماشية .

ان حجم العجز (أو الفائض) أيضا يعتبر هاما ، لأن العجز الكبير (أو الفائض) في موازنة العمالة المرتفعة يشير إلى أن السياسة المالية أكثر توسعية (أو أكثر تقييدا) . وفي بعض الأوقات ، فان كلا من موازنة العمالة المرتفعة والموازنة الفعلية قد تواجه عجزا ، وفي مثل هذه الحالات ، فان التفسير الملائم للحالة المالية الحكومية يمكن أن يستند ، إما على الموازنة الفعلية أو موازنة العمالة المرتفعة . وفي أوقات أخرى قد تظهر الموازنة الفعلية عجزا مما يوحي بوجود سياسة مالية توسعية أو أن موازنة العمالة المرتفعة تظهر «فائضا» ، مما يشير الى تطبيق سياسة مالية مقيدة .

وبما أن العجز الفعلي يرجع الى المستوى المنخفض للدخل وليس للسياسة المالية التوسعية ، فان موازنة العمالة المرتفعة هي المقياس المناسب للقيد المالي ، والتركيز على عجز الموازنة الفعلية قد يكون مضللا الى حد كبير . وتقدم موازنة الحكومة في الثلاثينات

بيانا جيدا . فقد أوضحت عجزا يشير الى أن الحكومة قد اتبعت سياسة مالية توسعية أثناء الكساد الكبير . بينما تظهر موازنة العمالة المرتفعة أن الحكومة الاتحادية انتهجت فعلا سياسات تقييدية خلال بعض سنوات هذا الكساد[٣] .

وباختصار ، فان فائض الموازنة الفعلية يفشل في التمييز بين أثر الموازنة على الاقتصاد وأثر الاقتصاد على الموازنة . وخلافا لذلك فان أثر الاقتصاد على الموازنة يمكن التخلص منه عن طريق مفهوم فائض العمالة المرتفعة ، حيث يقيس الانفاق الحكومي والايرادات الضريبية عند مستويات العمالة المرتفعة ، وبذلك يكشف عن أثر الموازنة على الاقتصاد .

ورغم أن فائض موازنة العمالة المرتفعة أفضل من فائض الموازنة الفعلية كمقياس للقيد المالي ، الا أن هذا المفهوم عليه عدد من العيوب[٤] :

أولا : انه يعطي وزنا متساويا للانفاق الحكومي والضرائب . وكما ناقشنا في الفصل الرابع فان أية زيادة في الانفاق الحكومي والضرائب تعتبر توسعية . ومع الزيادة المتساوية في الانفاق الحكومي والضرائب ، فان فائض العمالة المرتفعة سوف لن يتغير ، مشيرا ـ بشكل غير صحيح ـ الى انه ليس هناك تغيير في درجة القيد المالي .
ومن ثم فان الانفاق الحكومي والضرائب يجب ان ترجح بأسلوب ما لتعكس المضاعفات المختلفة المرتبطة بها .

ثانيا : ويظهر قصور آخر لأن فائض العمالة المرتفعة سوف يتغير اذا تغير مستوى الناتج عند العمالة المرتفعة ، وبمرور الوقت يتزايد الناتج الحقيقي . وبافتراض نظام ضريبي تصاعدي ، فان الايرادات الضريبية سوف تنمو بسرعة اكبر من الناتج الحقيقي والنفقات الحكومية الحقيقية والنتيجة أن فائض العمالة الكاملة يوحي ـ بطريقة غير صحيحة ـ أن الحكومة قد أخذت بسياسة مالية أقل توسعاً .

ثالثا : وحتى اذا لم يتغير الناتج الحقيقي ، فان فائض العمالة الكاملة يتزايد إذا حدث التضخم . وتعتمد الايرادات الضريبية على الدخل النقدي . وطبقا لطبيعة النظام الضريبي فان التضخم سوف يؤدي الى تراكم جزء أكبر من الدخل الحقيقي لدى الحكومة في صورة إيراد ضريبي . ومحصلة ذلك فإن فائض العمالة الكاملة سوف يزيد حتى في حالة غياب التغيرات في السياسة المالية .

رابعا : اذا كان الاقتصاد يواجه معدلات مرتفعة للبطالة ، فان التغيرات في فائض العمالة المرتفعة قد تكون خادعة . وعلى سبيل المثال نفترض ان هناك زيادة في معدل

الضريبة على دخل الشركات مرتبطة بانخفاض في معدلات الضريبة على دخل الاشخاص . وبما ان الارباح تكون منخفضة عندما تكون البطالة مرتفعة ، فان الاثر الصافي قد يكون خفض الضريبة بما له من آثار توسعية . وبما ان فائض العمالة المرتفعة حسب على اساس الناتج عند مستوى العمالة المرتفعة ، وان الارباح مرتفعة عند مستوى العمالة الكاملة ، فان فائض العمالة المرتفعة قد ينخفض مثيرا الى ان السياسة انكماشية [٥] . وهذه الاعتبارات وغيرها تعطى فائض العمالة المرتفعة فقط فائدة محدودة باعتباره مقياسا للقيد المالي [٦] .

ان فائض العمالة المرتفعة يمكن التعويل عليه اكثر من فائض الموازنة الفعلية عند محاولة عزل تأثير الاقتصاد على الموازنة . ولكن ينبغي ان يستكمل ببعض معلومات الموازنة ليقدم صورة كافية للسياسة الحكومية .

فعالية السياسة المالية[٧]

The Effectiveness of Fiscal Policy

فيما يتعلق بسياسة الاستقرار . يعتقد الكينزيون ان السياسة المالية سياسة فعالة Potent ، بينما يعتقد النقديون انها غير فعالة Impotent . وقد نوقشت القضايا النظرية في الفصول الاولى . وفي هذا الفصل نختبر ونقوم نقديا الدليل العملي المتعلق بفعالية السياسة المالية .

وقد بنيت كثير من الدراسات المتعلقة بفعالية السياسة المالية على النماذج ذات المعادلة الواحدة single- equation models بدلا من النماذج القياسية الواسعة النطاق للاقتصاد large- scale econometric models . ففي عام ١٩٦٨ نشر لونال اندرسون وجيري جوردان L. Anderson and J. Jordan دراستهما الخاصة بفعالية السياسات النقدية والمالية [٨] . وقد افترضا ان مستوى النشاط الاقتصادي يعتمد على عوامل مختلفة تتضمن التصرفات النقدية والمالية .

وتظهر العلاقة في صيغة معادلة كالتالي :

$$Y = F(E, R, M, Z)$$

حيث Y تمثل مستوى النشاط الاقتصادي وE تلخص سياسات الانفاق الحكومي وR تلخص سياسات الضرائب الحكومية وM تلخص السياسة النقدية وZ تلخص كل المحددات الاخرى لمستوى النشاط الاقتصادي . وقيس مستوى النشاط الاقتصادي

بالناتج القومي الاجمالي النقدي . وقد استخدمت مقاييس عدة للسياسة المالية بما فيها فائض موازنة العمالة المرتفعة . واستخدم مقياسان للسياسة النقدية وهما : العرض الاسمى للنقود والقاعدة النقدية . وبسبب استحالة التقدير الكمى لجميع محددات النشاط الاقتصادي كما يعتقدان ، فان اندرسون وجوردان استبعدا صراحة المتغيرZ من نموذجهما .

وقد استخدم اندرسون وجوردان ـ في عملهما التجريبي ـ تحليل الانحدار لتأسيس علاقة بين التغيرات في الناتج القومي الاجمالي والتغير في المتغيرات المالية والنقدية المختلفة . وقد غطت البيانات الفترة من الربع الاول لعام ١٩٥٢ الى الربع الثاني من عام ١٩٦٨ .

ولم تؤيد النتائج التجريبية التي توصل اليها كل من اندرسون وجوردان الرأي القائل بان السياسة المالية تعتبر فعالة في حالة غياب التغير في عرض النقود . فاذا كانت السياسة المالية فعالة ، فان علاقة عكسية سوف تقوم بين مستوى النشاط الاقتصادي وفائض موازنة العمالة المرتفعة . وبالنسبة للربعين الاولين التاليين لتغير فائض موازنة العمالة المرتفعة ، وجد اندرسون وجوردان العلاقة العكسية المتوقعة . ولكنها ـ احصائيا ـ كانت غير معنوية . وقد وجدا ايضا ـ عكس المتوقع ـ ان العلاقة كانت ايجابية بالنسبة للربعين التاليين بالنسبة لكل الفترات الربع سنوية الاربعة في الفترة كلها ، وان كانت ـ احصائيا ـ غير معنوية .

ان غياب العلاقة العكسية المعنوية بين النشاط الاقتصادي وفائض موازنة العمالة المرتفعة ، يدعم وجهة النظر القائلة بأن السياسة المالية غير فعالة .

وقد اجرى اندرسون وجوردان اختبارات مماثلة بافتراض نفقات العمالة المرتفعة والايرادات بصورة منفصلة . وقد كانت النتائج مشابهة لتلك التي حصلا عليها باستخدام فائض العمالة الكاملة . ومن ثم فقد خلصا الى انه اما أن المتغيرات الحالية لا تعكس اثر السياسة المالية ، او ان السياسة المالية غير فعالة .

وقد اختبر اندرسون وجوردان ايضا العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وعرض النقود ووجدا ان عرض النقود كان ذا اثر شديد في تحديد الانفاق الاجمالي . وبالزيادة في عرض النقود ، لا بد ان يكون هناك زيادة في النشاط الاقتصادي . ومن ثم لا بد ان يكون هناك علاقة معنوية موجبة بين الناتج القومي الاجمالي النقدي والعرض الاسمى للنقود . وقد وجد اندرسون وجوردان ، ان الدليل يتسق مع الرأي القائل بأن

استجابة النشاط الاقتصادي للتصرفات النقدية اكبر كثيرا من استجابته للتصرفات المالية[٨] . ومن ثم فقد ايدا الاعتماد اكثر على السياسة النقدية . وقد اعقبت دراسة اندرسون وجوردان سلسلة من المقالات التي تصدت لها بالنقد . وفي احدى هذه الانتقادات المبكرة طرح فرانك دي ليو وجون كالشبرنير F.Deleew J.Kalchbrener سؤالا عن العلاقة السببية العكسية [٩] . وقد لاحظا انه لكي نحصل على تقدير العلاقة الحقيقية بين مستوى النشاط الاقتصادي والمتغيرات النقدية والمالية فان المتغيرات الاخيرة يجب ان تكون متغيرات خارجية . فاذا كان مستوى النشاط الاقتصادي يؤثر في المتغيرات النقدية والمالية ، فان العلاقة المقدرة لن تكون هي العلاقة الحقيقية . وقد ادعى دي ليو وكالشبرنير ان المتغيرات النقدية والمالية التي استخدمها اندرسون وجوردان لا تكفى هذا الشرط واقترحا متغيرات بديلة يعتقدان انها مرضية[١٠] . وباستخدام هذه المتغيرات اختبرا الفعالية النسبية للسياسات النقدية والمالية بنفس المنهج Method ology الذي استخدمه اندرسون وجوردان . وقد دعمت نتائجهما وجهة النظر القائلة بفعالية السياسة النقدية . ومع ذلك ، خلافا لاندرسون وجوردان ، انتهت نتائج دي ليو وكالشبرنير الى القول بفعالية السياسة المالية .

وفي الرد على دي ليوو كالشبرنير ، يرى اندرسون وجوردان ان المتغير الذي استخدماه لقياس السياسة النقدية (القاعدة النقدية) اقدر من المقياس البديل الذي اقترحه ليو وكالشبرنير في كلا الاساسيين النظري والتطبيقي [١١] . وقد سلم اندرسون وجوردان بأن متغير السياسة المالية الذي اقترحه دي ليو وكالشبرنير هو اقدر بالنسبة لهما . ولكنهما يلاحظان ان نتائجهما عن الفعالية النسبية للسياسات المالية والنقدية لا تتغير اذا استخدم المتغير المالي الجديد مقترنامع متغير السياسة النقدية الاصلى الخاص بهما [١٢] .

وبدلا من تتبع علاقة السببية العكسية reverse cuasation وغيرها من الافتراضات المتعلقة بنموذج اندرسون ـ جوردان الاحصائي دعنا نفترض ان متغيرات السياسة النقدية والمالية تقاس بدقة . وانه لا يوجد متغيرات اخرى تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي [١٣] . وفي ظل هذه الافتراضات يتحدد مستوى النشاط الاقتصادي بالتصرفات المالية والنقدية زائداً القوى العشوائية البحتة . وهكذا فان التغير في مستوى النشاط الاقتصادي(ΔY) يمكن ان يكتب كدالة للتغير في السياسة المالية(ΔF) والتغير في السياسة النقدية(ΔM) والقوى العشوائية الصرفة .

$$\Delta Y = a_1 \Delta F + a_2 \Delta M + \text{random forces} \qquad (١٧ - ١)$$

حيث a_2, a_1 ثوابت .

ولنفترض ان السلطات النقدية لم تحاول تحقيق الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي او ان محاولاتها لم تنجح . ولنفترض - من ناحية اخرى - ان السلطات المالية نجحت في تحقيق الاستقرار لمستوى النشاط الاقتصادي باتخاذ تصرف مالي يلغى تأثير القوى العشوائية . ويدل هذا على ان الحكومة قد غيرت السياسة المالية الى حد ان تأثير التصرفات المالية $a_1 \Delta F$ يعادل ويقابل اثر القوى العشوائية . وهكذا فان $(a_1 \Delta F$ +random forces) يساوى صفرا وتصبح المعادلة كالتالي :

$$\Delta Y = a_2 \ \Delta \dot{M}$$

وتفترض المعادلة ، خلافا لافتراضنا المبدئي ، ان المتغير المالي ليس له اثر على مستوى النشاط الاقتصادي ، بينما يشرح المتغير النقدي التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي على احسن وجه .

ومن المفارقة ان السياسة المالية الاكثر فعالية في تحقيق استقرار مستوى النشاط الاقتصادي تبدو في المعادلة (١٧ - ١) اقل فعالية . وبالمثل فان السياسة النقدية الاقل فعالية في تحقيق استقرار مستوى النشاط الاقتصادي تبدو اكثر فعالية طبقا للمعادلة (١٧ - ١) . ونتيجة لذلك فان دراسة اندرسون - جوردان ، يمكن ان تفسر على انها تقدم دعما للرأي القائل بفعالية السياسية المالية [١٤] .

والى جانب الاعتراضات السابقة التي تلقى بظلال من الشك على النتائج التي توصل اليها اندرسون وجوردان ، فان الدليل التجريبي الذي بنى على النماذج القياسية واسعة النطاق ، يعتبر غير متسق مع النتائج التي توصل اليها هذان الباحثان . وبالمقارنة مع مختلف النماذج القياسية ، نجد ان فروم وكلين G. fromm and R.Klein يحسبان مضاعفات الانفاق الحكومي غير الدفاعي والضرائب الشخصية[١٥] . وباستثناء نموذج المصرف المركزي في سانت لويس St. louis فان المضاعفات تشير الى فعالية السياسة المالية . ويشير نموذج سانت لويس (وهو ليس من النماذج القياسية الواسعة النطاق) الى أن الزيادة في النفقات الحكومية غير الدفاعية تسبب زيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في الاربعة ارباع الاولى ، ولكن بعد ذلك فان الزيادة في النفقات الحكومية الحقيقية تسبب نقصا في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي . وحتى في اربعة الارباع الاولى) فان المضاعفات لا تجاوز (١) ، وهي تشير الى ان الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي لا تتجاوز الزيادة في النفقات الحكومية الحقيقية .

وفي تسعة نماذج اخرى ، يتبين ان الزيادة في النفقات الحكومية غير الدفاعية ، تتسبب في زيادة الناتج القومي الحقيقي في الربع الاول اكثر من الزيادة الاولية في النفقات الحكومية الحقيقية . وتتراوح مضاعفات الربع الاول من (١,١ الى ١,٨ ـ وتتزايد المضاعفات تدريجيا في القيمة حتى تتراوح بعد سنة واحدة من ١,٥ الى ٢,٨ . وبعد ان تصل ذروتها في سنة او سنتين تتناقص المضاعفات [١٦] . وتشير هذه المضاعفات الى ان التغير في النفقات الحكومية غير الدفاعية له اثر معنوي قصير الاجل على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

وتبين مضاعفات الضرائب الشخصية نمطا مماثلا باستثناء ان مضاعفات الضريبة تكون اقل (من الناحية المطلقة) من مضاعفات الانفاق الحكومي غير الدفاعي المناظرة لها ، وبالنسبة لسبعة نماذج كانت مضاعفات الضريبة متاحة لها تراوحت مضاعفات الربع الاول من ـ ٠,٤ الى ـ ١,٠ . وبعد عام تراوحت المضاعفات من ـ ١,٢ الى ـ ١,٦ . ويشير ذلك الى ان التغير في الضرائب الشخصية الحقيقية له تأثير معنوي قصير الاجل على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي . ان الدليل المستمد من النماذج القياسية الواسعة النطاق يشير الى فعالية السياسة المالية . ومن وجهة نظر هذا الدليل والنقص في دراسة اندرسون ـ جوردان والدليل المستمد من النماذج ذات المعادلة الواحدة ، نستخلص ان التغيرات في الانفاق الحكومي والضرائب لها تأثير معنوي على مستوى النشاط الاقتصادي .

الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة Policy lags

وحتى لو كانت السياسة المالية فعالة ، فانها قد لا تكون محققة للاستقرار . ذلك ان الفجوات الزمنية للسياسة المالية قد تكون طويلة او متغيرة ، بدرجة تكفي لجعل السياسة المالية غير محققة للاستقرار destbilizing .

وهناك ثلاث فجوات زمنية : فجوة الادراك recognition lag وفجوة الانجاز implementation lag وفجوة الاستجابة response lag . وفجوة الادراك هي الفترة بين الوقت الذي تظهر عنده الحاجة الى العمل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة الى العمل . وفجوة الانجاز هي الفترة بين الوقت الذي عنده تدرك الحاجة الى العمل ووقت التغير الفعلي في السياسة . أما فجوة الاستجابة فهي الفترة بين التغير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة على الاقتصاد تأثيرا فعليا .

ان مشكلة الفجوات الزمنية مشكلة مشتركة للسياسة المالية والنقدية . وفي هذا الفصل سوف نركز على المشكلة بالنسبة للسياسة المالية . وتظهر فجوة الادراك بسبب الوقت المستهلك في جمع البيانات عن الاقتصاد وتحليلها . ولنفترض مثلا أن الناتج القومي الاجمالي تزايد بسرعة أقل (أوحتى تناقص) في ربع سنة معينة . فهل يعني هذا أن الاقتصاد يواجه ركودا ؟ وبالمثل لنفترض أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI قد تزايد بمعدل أسرع خلال شهرين أو ثلاثة من الزمن . فهل يدل هذا على أن الاقتصاد قد دخل عهدا جديدا من التضخم ؟ وربما يستطيع الانسان أن يجيب عن هذه الأسئلة على أساس البيانات الموجودة ، ومع ذلك فانه قد يكون من الضروري أن ينقضي وقت أطول قبل أن يتحدد الاتجاه الحقيق للاقتصاد. ونتيجة لذلك قد تنقضي عدةفترات ربع سنوية بين الوقت الذي تظهر فيه الحاجة الى العمل والوقت الذي تتحقق فيه السلطات من ضرورة هذا العمل . ومن المفترض أن تكون فجوة الادراك واحدة في كل من السياسات المالية والنقدية .

وتظهر فجوة الانجاز حين تبرز الحاجة الى تغير السياسة . فليس لدى رئيس الولايات المتحدة مرونة فيما يتعلق بالسياسة المالية ، حيث ينبغي أن يوافق الكونجرس على البرامج المصممة لتغيير الانفاق الحكومي والضرائب . ويمكن أن تكون فجوة الانجاز شهرا أو أقل . وعلى العموم فهي فترة تطول كثيرا[١٧] . فقد أوصى مستشارو الرئيس الأمريكي كينيدي في عام ١٩٦١ بخفض الضرائب ولكنه لم يطلب تخفيض الضرائب حتى صيف ١٩٦٢ ولم يوافق عليها حتى ١٩٦٤ . وهناك أسباب كثيرة اقتصادية وسياسية لفجوة الانجاز الطويلة للسياسة المالية . وتتعلق بالتغيرات في الانفاق الحكومي وبرامج الضرائب . وعلى سبيل المثال ، قد يكون من الصعوبة بمكان ـ قبل الانتخابات ـ أن يقدم الكونجرس أو الرئيس الأمريكي على خفض برامج الانفاق أو زيادة الضرائب حتى لو كان هذا الاجراء مرغوبا فيه من وجهة نظر الاقتصاد .

ولتخفيض فجوة الانجاز ، يقترح اعطاء الرئيس سلطات محدودة لتغيير معدلات الضرائب .

ان التغيرات الجذرة يمكن أن تحدد بنسبة ما ، ولتكن ١٠٪ من الالتزامات القائمة ، بشرط الموافقة اللاحقة للكونجرس . وعلى الرغم من أن مقترحات مختلفة قدمت في الكونجرس ، الا ان احدا منها لم يمر . وقد اكد كثير من رجال الكونجرس على أن مثل هذا الاجراء سوف يضعف المسؤوليات الدستورية للكونجرس فيما يتعلق

بالموازنة . ويبدو أن هناك فرصة صغيرة ـ في الوقت الحاضر ـ لانجاز الكثير في طريق المرونة الخاص بالسياسة المالية . ومن ثم فانه في حالة غياب الضرورة القومية ، فان فجوة الانجاز المتعلقة بالسياسة المالية قد تكون قصيرة بينما فجوة الانجاز المتعلقة بالسياسة النقدية أشد قصرا وهو أمر يناقش في الفصل الثامن عشر . وخلافا لفجوة الانجاز من المحتمل أن تكون فجوة الاستجابة قصيرة بالنسبة لبعض أشكال التصرف المالي . وبصفة عامة يشير مضاعف النفقات الحكومية غير الدفاعية الى ان النفقات الحكومية لها تأثير منشط على الاقتصاد القومي في الحال ، وان غالبية هذا التأثير تحدث في أول العام . ومع ذلك فهذه القرينة خادعة ، حيث أن الفجوة الزمنية الطويلة بين زيادات الوقت اللازم لاقرار الانفاق الحكومي مقننة والوقت الذي يحدث فيه الانفاق الفعلي هو مسألة احتمالية .

ويخلص كل من البرت أندو وكاري براون A.Ando and C. Brown في دراستهما للفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة المالية الى مايلي :

«ان تفوق الدليل النوعي يدعم الرأي القائل بأن أية محاولة لتغيير الانفاق الحكومي سوف تكون فعالة فقط خلال الفجوات الزمنية الطويلة . ومازالت التقديرات الكمية الرئيسية تعتمد على التجربة العتيقة لما قبل الحرب والتي تظهر فجوات زمنية طويلة بالنسبة للأشغال العامة ، تقدر بسنة على الأقل من بداية العمل التشريعي . ولا تبرز المراجعة النوعية لخبرة مابعد الحرب تفاؤلا فيما يتعلق بهذه الفجوات الزمنية الطويلة» .

وفي مجال الأعمال العامة ، فان الخطوات اللازمة في مجال تخصيص الأموال والمزايدة والمكافآت التعاقدية والانشاءات هي من الطول الى درجة أن جزءا صغيرا فقط من هذه الانشاءات هو الذي يمكن توقعه خلال عام من بدء البرنامج . وهذه الخطوات تصبح أكثر طولا عندما تستند الى المنح المقدمة الى الولايات والسلطات المحلية مثل الطرق ، حيث تقوم كل وحدة حكومية بالمراجعة . ويبدو أن التأرجح القصير الأجل في النشاط الاقتصادي ، لا يمكن مواجهته بسهولة من خلال الأعمال العامة والبرامج الأخرى للانفاق الحكومي ، الا اذا كان من المرغوب فيه التخلي عن كثير من الخطوات التي تطورت بفعل الأسباب المتعلقة بكفاءة التدبير[١٨] .

وهكذا تصبح الصورة غير مشجعة ، اذا كانت التغيرات في الانفاق الحكومي تستخدم لتلطيف أو عزل التقلبات قصيرة الأجل في الناتج والعمالة . واذا استخدمت الزيادة في النفقات الحكومية لتخليص الاقتصاد من الركود العميق أو الكساد ، فان الفجوات الزمنية لا تعتبر مشكلة خطيرة .

وتعتبر الصورة ـ الى حد ما ـ اكثر اشراقا فيما يتعلق بالتغيرات الضريبية . ويشير مضاعف الضريبة لنماذج قياسية مختلفة الى أن التغير في الضرائب الشخصية له تأثير فوري على الناتج القومي الاجمالي . وهو يشير أيضا الى أن معظم هذا التأثير يحدث في السنة الأولى . وخلافا للتغيرات في الانفاق الحكومي ، فان التغيرات في الضرائب الشخصية يمكن أن تولد أثرها في الحال مادامت المعدلات القائمة يمكن أن تتغير سريعا .

ومن المحتمل أن تكون فجوة الانجاز طويلة بالنسبة للسياسة المالية . وتختلف فجوة الاستجابة طبقا لنوع الاجراء المالي . على أن الفجوة الخاصة بالتغيرات في الانفاق أطول بصفة عامة من الفجوة الخاصة بالتغيرات الضريبية . ومع وجود الفجوات الزمنية قد يكون للسياسة الجديدة تأثيرها على الاقتصاد في وقت لا يكون هذا التأثير ضروريا . وأسوأ من هذا أنه في الوقت الذي تولد فيه السياسة الجديدة آثارها على الاقتصاد ، قد تكون هذه السياسة غير ملائمة .

ولنفترض ـ من أجل التوضيح ـ أن البطالة هي المشكلة . وفي الوقت الذي تسن فيه تشريعات ضريبية أو تجري نفقات جديدة تؤثر على الاقتصاد ، يكون التضخم هو المشكلة وليست البطالة . واذا حدث ذلك فان أثر البرنامج الجديد يتمثل في توليد مزيد من التضخم . ولأن السياسة المرنة قد لا تحقق الاستقرار ، فانه من المهم أن نكون قادرين على التنبؤ بالاتجاه المستقبلي للاقتصاد . وفي ضوء الفجوات الزمنية الطويلة ، لن يكون كافيا بالنسبة لصانعي السياسة أن يتعرفوا على الموقف الحالي للاقتصاد . وينبغي أن يكون لديهم بعض الأفكار عما سوف يظهر في السنوات القليلة القادمة . وقد خطا الاقتصاديون مرحلة متقدمة في تصميم النماذج القياسية الواسعة النطاق للاقتصاد . وهذه النماذج تستخدم في التنبؤ بحالة الاقتصاد في المستقبل . واذا كانت هذه التنبؤات دقيقة ، فان النماذج سوف تكون اكثر قيمة لصانعي السياسات . أما اذا كانت هذه التنبؤات غير دقيقة ، فان السياسات القائمة على هذه التنبؤات سوف تكون غير مرضية .

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن النماذج دقيقة الى حد معقول ويمكن استخدامها في صياغة السياسات .

واذا كان هؤلاء على حق ، فان مشكلة الفجوة الزمنية لا تعتبر جد خطيرة . ومن المحتمل أن تبرهن السياسة المرنة على أنها تحقق الاستقرار . واذا جانبهم الصواب ـ كما يعتقد بعض الاقتصاديين ـ فان مشكلة الفجوة الزمنية تكون خطيرة ، وقد تبرهن السياسة المرنة على أنها تعبث بالاستقرار .

اختيار أدوات السياسة المالية[١٩]

The Choice of Fiscal Policy Tools

اذا كانت التغيرات في كل من الانفاق الحكومي والضرائب تغير الطلب الكلي فأية طريقة ينبغي أن تستخدم ؟ وبصفة عامة فان التغير في الانفاق الحكومي له أثر مضاعف اكبر من التغير المقابل في ضرائب الدخول الشخصية . فاذا تغيرت ضرائب الدخول الشخصية بمقدار اكبر ، فان الحكومة تستطيع أن تعوض المضاعف الأصغر المرتبط بالتغيرات في هذه الضرائب . ونتيجة لذلك ، فان الاختلاف في أحجام المضاعفات لا ينبغي أن يكون عاملا رئيسيا في اختيار الأداة المالية المناسبة .

وثمة اعتبار آخر وهو الفجوة الزمنية المرتبطة بالتغيرات في الانفاق الحكومي والضرائب . وكما ناقشنا أخيرا فان الفجوة المرتبطة بالتغيرات الضريبية من المحتمل أن تكون أقصر من الفجوة المرتبطة بالتغيرات في الانفاق الحكومي . . ومن ثم فان التغيرات الضريبية قد تكون أنسب على هذا الأساس . وإلى جانب الاختلافات في المضاعفات والفجوة الزمنية ، هناك مشكلة اخرى وهي الحجم الملائم للقطاع العام . وبالنسبة للبعض فان هذه القضية أعظم أهمية . ان الزيادات في الانفاق الحكومي تساعد على نمو حجم القطاع العام ، بينما لا تفعل الضرائب ذلك .

ان مؤيدي وجود قطاع عام أوسع نطاقا يفضلون زيادات الانفاق الحكومي خلال الكساد والزيادات الضريبية خلال فترات التضخم . ويتطابق هذا مع وجهة النظر القائلة بأن المجتمع العظيم يحتاج الى قطاع عام يقدم أفضل المدارس ويحسن خدمات النقل العام ويؤمن الشوارع[٢٠] وغير ذلك .

أما مؤيدو صغر حجم القطاع العام فانهم يذهبون الى أن القطاع الخاص يستطيع أن يصنع أشياء كثيرة أرخص وأكثر كفاءة من الحكومة . ويدعون أيضا أن الحكومة تتدخل على نحو غير ملائم في حياة المواطنين وتحد من حرياتهم . وبما أنهم يعتقدون في جدوى القطاع العام الصغير ، فانهم يفضلون خفض الضرائب أثناء الركود وتخفيض الانفاق الحكومي اثناء فترات التضخم .

وقبل أن نترك هذا الموضوع ، فان ثمة اعتباراً آخر ينبغي أن يلاحظ . فقد تأكد في السنوات الحالية أن الزيادة في ضرائب الدخول الشخصية قد تزيد المستوى العام للأسعار . ويشير هذا الرأي الى أن الطلب على أجور العمال يستند على الدخل الممكن

التصرف فيه[٢١] . فاذا تزايدت معدلات ضرائب الدخول الشخصية ، فان الدخل الممكن التصرف فيه يتناقص (أو يزيد بسرعة أقل) ، وسوف يطلب العمال أجورا أعلى لتعويض الزيادة في الضرائب . واذا زادت الأجور النقدية استجابة لطلبهم على الأجور ، فان منحنى العرض الكلي ينتقل الى اليسار . وكما ناقشنا سابقا ، فان زيادة الضرائب تخفض الطلب الكلي وبذلك ينتقل منحنى الطلب الكلي الى اليسار . ويميل الانتقال في منحنى الطلب الكلي الى تخفيض الأسعار ، بينما الانتقال في منحنى العرض الكلي له اتجاه مضاد . ومن ثم فانه من الوجهة النظرية ، فان الأثر الصافي على المستوى العام للأسعار غير محدد ، فالأسعار اما أن تزيد أو تنخفض . وقد جادل بلندر A. S. Blinder بأن انخفاض الضريبة ، في نطاق تقديرات معينة للمقاييس ، قد يخفض الأسعار ، ومع ذلك فالانخفاض سوف يكون أقل مما توقعته النماذج التي تجاهلت تأثير الزيادات الضريبية على طلب الأجور وبالتالي على العرض الكلي .

ويشير هذا التحليل الى أن الزيادة في معدلات الضرائب الشخصية كتوصية لمواجهة التضخم سوف تكون أقل نجاحا مما نظن . وبالمثل فان التحليل يبين أن تخفيض معدلات الضريبة على الدخول الشخصية يكون أكثر نجاحا كأداة لعلاج الكساد مما نتوقع ، مادامت التخفيضات الضريبية تولد زيادات في كل من العرض الكلي والطلب الكلي . وكلا التغيرين له أثره على الانتاج والتوظف ومن ثم فان اثر التغير في معدلات الضرائب الشخصية على العرض الكلي يقوي حجة تخفيض الانفاق الحكومي اذا حدث التضخم ، وخفض معدلات ضرائب الدخول الشخصية أثناء الركود .

السياسة الضريبية والاستثمار Tax Policy and Investment

وفضلا عن قدراتها العامة على الانفاق وفرض الضريبة ، قد تغير الحكومة الاتحادية الهيكل الضريبي حتى تستطيع أن تؤثر في الاستهلاك والاستثمار . فقد يرفع صانعو السياسات ـ مثلا ـ معدلات الضرائب الشخصية ويخفضون معدلات الضرائب على الشركات التي ينبغي أن تثبط الاستهلاك وتشجع الاستثمار . وفي الحقيقة فان كثيرا من الاقتصاديين يرون أن الهيكل الضريبي ينبغي أن يتغير حتى يمكن تحفيز الاستثمار . وفي هذا القسم سوف ندرس السياسات الضريبية المختلفة التي قد تساعدنا في هذا الغرض . وقبل أن نفعل ذلك سوف نتناول عددا من المقترحات التي تعالج بعض الانحرافات التي يسببها التضخم .

التضخم والاستثمار Inflation and Investment

يسمح للمنشآت ـ كما ناقشنا في الفصل الثاني عشر ـ أن تخصم مخصصات الاهلاك عند حساب الدخل الخاضع للضريبة taxable income . ومع ذلك فان هذه المخصصات تستند على نفقات أصلية وليس نفقات الاحلال والتجديد . وعندما يحدث التضخم ، فان النفقات الأصلية سوف تكون أقل من نفقات الاحلال والتجديد . ومن ثم فان الارباح لابد أن تكون مغالي في تقديرها ، وبذلك تتسبب في زيادة المطلوبات الضريبية للمنشآت . وهذا المظهر من مظاهر النظام الضريبي له تأثيره المثبط للاستثمار ، وله تأثيره أيضا في تشويه تخصيص الموارد . وبما أن النفقات الفعلية تقترب أكثر من نفقات الاحلال في الفترة القصيرة ، فان المشروعات تميل الى التركيز على مشروعات الفترة القصيرة . وقد اقترح الاقتصاديون تغيرات مختلفة في النظام الضريبي لعزل تأثير التضخم على الاستثمار ، ويتمثل أحد هذه الحلول في ربط مخصصات الاهلاك بالرقم القياسي[٢٢] وبذلك تعدل مخصصات الاهلاك سنوياً مع التضخم الذي يحدث أثناء السنة . وبالتالي فان القيمة الحقيقية للمخصصات تبقى كما هي ، ولا ينخفض معدل الأرباح الحقيقية بعد خصم الضريبة بسبب التضخم . ويتمثل الحل الثاني في السماح للمنشآت بخصم القيمة الحالية للاهلاك الاقتصادي من الدخل الخاضع للضريبة في السنة التي تبتاع فيها الأصول[٢٣] . وهذه الطريقة كسابقتها تحول دون تآكل القيمة الحقيقية لمخصصات الاهلاك بمضي الوقت .

أما الحل الثالث فيتمثل في السماح بتعجيل الاهلاك accelerated depreciation . ويتخذ هذا الحل أشكالا متعددة . فقد يسمح للمنشآت ـ مثلا ـ أن تخفض قيمة المصنع والأدوات خلال فترة أقصر من الزمن . فاذا حدث هذا فان النفقات الأصلية سوف تقترب أكثر من نفقات الاحلال ، كما أن اتجاه التضخم لتخفيض معدل الربح الحقيقي بعد الضريبة سوف ينخفض . ومع أن تعجيل الاهلاك له بعض المزايا كوسيلة لتنشيط الاستثمار ، الا انه طريقة غير مرضية لحماية النظام الضريبي من أثر التضخم[٢٤] .

تنشيط الاستثمار Stimulating Investment

يستطيع صانعو السياسات تصميم سياسات ضريبية مختلفة لتنشيط الاستثمار وهنا نتعرض لثلاث من هذه السياسات : تخفيض معدلات الضرائب على الشركات ، وتقديم اعفاءات ضريبية للاستثمار investment tax credits والسماح للمنشآت بتعجيل الاهلاك . ان أقصى معدل لضريبة الشركات هو ٤٦٪ ، واذا خفض هذا المعدل فان

الأرباح الحقيقية بعد دفع الضريبة تزيد ، ويكون لدى المنشآت حافز كبير للاستثمار في مصانع ومعدات جديدة . ويسمح الاعفاء الضريبي للاستثمار للمنشآت ان تخصم نسبة من أثمان مشترياتها من الأدوات من التزاماتها الضريبية الاتحادية . وعلى سبيل المثال اذا اشترت المنشأة ما يعادل ١٠ آلاف دولار أدوات ومعدات ، وكان الاعفاء الضريبي للاستثمار ١٠٪ فان الالتزامات الضريبية للمنشأة تنخفض بمقدار ١٠٠٠ دولار . ومن ثم فانه بالنسبة لمنشأة تحقق ربحا ، فان الاعفاء الضريبي يخفض أثمان مشتريات الأدوات والمعدات بفعالية ، ومن ثم يحفز الاستثمار .

ويتضمن تعجيل الاهلاك غالبا التغيرات في صيغ الاهلاك depreciation formulas أو المدى الزمني الذي يتم فيه تخفيض قيمة المصانع والأدوات . وخلافا للاعفاء الضريبي للاستثمار الذي يخفض الالتزامات الضريبية للمنشأة ، فان تعجيل الاهلاك ينقل ببساطة الخصومات الضريبية tax deductions من الأعوام الأخيرة لحياة الأصل إلى الأعوام الأولى . وبناء على ذلك لا تخفض الالتزامات الاجمالية للمنشأة ، وهكذا تستفيد المنشأة حيث تؤخذ الخصومات مبكرا ، ومن ثم تزيد القيمة الحالية للخصومات . وبانخفاض قيمة الاستثمار في المصانع والأدوات بسرعة أكبر ، تزداد القيمة الحالية للأرباح المرتبطة بالاستثمار وهكذا تجد المنشآت حافزا لتزيد استثماراتها .

وتشير القرائن الى أن السياسات الثلاث ، يمكن أن تنشط الاستثمار[٢٥] . ومع ذلك فان الاعفاء الضريبي للاستثمار وتعجيل الاهلاك يعتبران أكثر فعالية من التخفيض في معدلات الضرائب على الشركات . ان السبب الرئيسي الذي يجعل خفض الضريبة اكثر كلفة على الخزينة هو أنه يخفض الايرادات الضريبية على الدخل المتولد من رأس المال القائم ، بينما الاسلوبان الآخران ليس لهما نفس الأثر . وبما أن الاعفاء الضريبي للاستثمار وتعجيل الاهلاك يمكن أن يحدد بالنسبة للاستثمار الجديد ، وبما أن ربحية الاستثمارات الجديدة هامة كحافز ، فان الاعفاء الضريبي للاستثمار وتعجيل الاهلاك يفضلان على تخفيض الضرائب على أرباح الشركات . وهناك عيب يتسم به الاعفاء الضريبي للاستثمار ، وتعجيل الاهلاك وهو أن أيا منهما ليس محايدا فيما يتعلق بأنواع الاستثمار . فالاعفاء الضريبي للاستثمار يتجه الى صالح الأصول القصيرة العمر . بينما يميل تعجيل الاهلاك الى صالح الأصول المعمرة . وبالنسبة للأصول القصيرة العمر فانه قد يعاد تجديدها مرات اكثر ، لتسمح بمزيد من الاستخدام المتكرر للاعفاء الضريبي للاستثمار . وفي ظل تعجيل الاستثمار ، تخفض قيمة الاستثمار بسرعة اكثر الى حد أن

كثيرا من الالتزامات الضريبية للمنشآت تؤجل لسنوات متأخرة . وبما أنه من الأفضل للمنشأة ان تؤجل التزاماتها الضريبية كلما أمكن ذلك ، فان تعجيل الاهلاك يعتبر اكثر ميزة بالنسبة للأصول المعمرة .

وخلاصة القول ، اذا قومت السياسات على أساس الخسارة في الايرادات الضريبية ، فان طريقتي الاعفاء الضريبي للاستثمار وتعجيل الاهلاك تعتبران اكثر كفاءة من التخفيضات الضريبية على أرباح الشركات . ومع ذلك فانه فيما يتعلق بتخصيص الموارد فان أيا منهما ليس محايدا .

عجز الموازنة والدين العام

Budget Deficits and The public Debt

لقد أعطى ـ في السنوات الأخيرة ـ مزيد من الاهتمام للعجز في الموازنة الاتحادية وكبر حجم الدين العام واتجاهه للنمو . ونناقش في هذا القسم اساس هذا الاهتمام .

عجز الموازنة Budget Deficits

صار العجز في الموازنة الاتحادية احد حقائق الحياة لعدد من السنوات . ومنذ عام ١٩٦٦ تظهر موازنة حسابات الدخل القومي عجزا في كل السنوات فيما عدا عام واحد هو عام ١٩٦٩ . وفي السنوات الأخيرة اصبح العجز اكبر فاكبر . ويعتقد الكثيرون أن هذا العجز ينبغي أن ينخفض أو يزول ، لأن له أثرا عكسيا على الاقتصاد . وهم يعتقدون أساسا أن العجز :

(١) يسبب التضخم .

(٢) يخفض النمو الاقتصادي لأنه يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة التي تثبط الاستثمار(٢٦) .

ومن المتفق عليه ـ بصفة عامة ـ أن طريقة التمويل لها أهميتها في تحديد أثر العجز على الاقتصاد القومي . وكما ناقشنا في نهاية الفصل التاسع فان الحكومة الاتحادية قد تمول العجز باصدار دين حكومي government debt (فهي تبيع اذون الخزانة للقطاع الخاص) أو باصدار نقد جديد مدار high powered money (ببيع اذون الخزانة الى البنك المركزي) وسوف نبدأ بتحليل آثار الأخيرة .

لنفترض أن الحكومة الاتحادية تواجه عجزا وتبيع سندات الخزانة . فانها حالما تبيع هذه السندات ، فان أسعار السندات تهبط وترتفع أسعار الفائدة . واذا اشترى البنك المركزي (الاحتياطي الاتحادي) سندات الخزانة ليحول دون ارتفاع أسعار الفائدة يزيد

النقد المدار (القاعدة النقدية) ومن ثم يزيد عرض النقود . وحالما وجد العجز واستمر البنك المركزي في شراء سندات الخزانة ، فان عرض النقود سوف يزيد . ومع الزيادة في عرض النقود يتزايد الطلب الكلي . فاذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من العمالة الكاملة ، فان مستوى الأسعار والناتج والعمالة يأخذ في التزايد . ومع ذلك اذا وصل الاقتصاد الى العمالة الكاملة ، فان مستوى الأسعار فقط هو الذي سوف يزيد . وهكذا فان عجز الموازنة الذي يمول بزيادة سريعة في عرض النقود يكون له أثر توسعي على الاقتصاد . وبينما يعتبر هذا الأثر مرغوبا فيه عندما يكون الاقتصاد في حالة الركود ، فانه غير مرغوب فيه عند مستوى العمالة الكاملة . ان عجز الموازنة الذي يمول عن طريق الزيادة السريعة في عرض النقود له أيضا أثره على أسعار الفائدة . وعند مستوى أقل من العمالة الكاملة ، فان الزيادة السريعة في عرض النقود قد تخفض مؤقتا أسعار الفائدة . ولكن ما أن يصل الاقتصاد الى العمالة الكاملة وترتفع معدلات التضخم حتى تزداد الأسعار الاسمية للفائدة .

ولنفترض الآن أن الحكومة الاتحادية تواجه عجزا ، ولكن البنك المركزي لن يقرض الخزانة عن طريق شراء سندات الخزانة . ان النموذج الذي عرض في نهاية الفصل التاسع يمكن أن يستخدم لتحليل هذا الموقف . وفي هذا النموذج افترض أن الاستهلاك والطلب على النقود يرتبطان بعلاقة موجبة مع الثروة ، وان الدين الحكومي جزء من الثروة القومية . وحالما تصدر الخزانة الدين الحكومي ، فان الثروة تزداد ومن ثم يزداد كل من الاستهلاك والطلب على النقود (انظر شكل رقم ٩ ـ ٨) . ويسبب كلا التغيرين زيادة في سعر الفائدة وبذلك ينخفض الاستثمار . ومع ذلك فان الأثر الصافي يكون توسعيا . ونتيجة لذلك يتزايد الناتج والعمالة حتى تتحقق العمالة الكاملة ، إلا أن الناتج عند مستوى العمالة الكاملة يتزايد بسرعة أقل ، لأن النقص في الاستثمار يخفض معدل التراكم الرأسمالي . وتأسيسا على ذلك فان العرض الكلي سوف يزيد بسرعة أقل مسببا مزيداً من التضخم حتى ولو لم يمول العجز بخلق نقود مدارة جديدة .

وفي الحالة الأخيرة ، افترض أن الدين الحكومي جزء من الثروة القومية . وقد انتقد عدد من الاقتصاديين هذا الافتراض بما فيهم روبرت بارو[٢٧] Robert Barro . وينصب الجدل بصفة أساسية على أن الزيادة في الدين الحكومي تعني أن الحكومة الاتحادية تلتزم بأن تدفع الفائدة على هذا الدين وأن تعنى ـ أخيرا ـ بهذا الدين كله to pay

off-the debt ، وهذه المدفوعات تمثل التزامات ضريبية اضافية . وتعادل القيمة الحالية لهذه المدفوعات الزيادة في الدين الحكومي . وعلى ذلك فـان الزيادة في الدين الحكومي لا تشكل أية زيادة في الثروة ، لأنها تشير الى زيادة متساوية ومعوضـة في الالتزامـات الضريبية .

واذا كان هذا الرأي صحيحا ، فان عجز الموازنة ـ طبقا لهذا النموذج ـ لن يكون له تأثير على الاقتصاد .

ان الدين الحكومي سوف يزيد ولكن بما أنه ليس جزءا من الثروة القومية فلن يزيد الاستهلاك ولا الطلب على النقود . وقد حاول بعض الاقتصـاديين أن يختبـر الفـرض القائل بأن دافعي الضرائب ينظرون الى الزيادة في الدين الحكومي باعتبار انها تخلق زيادة مساوية ومعادلة في الالتزامات الضريبية[٢٨] . ومع ذلك فالدليل متناقض الى حد انه ليس من الممكن حل هذه القضية في هذا الوقت .

وباختصار ، اذا مول عجز الموازنة باصدار نقود جديدة مدارة ، فان العجز يكون توسعيا اذا كانت هناك بطالة ، ويكون تضخميا في حالة العمالـة الكاملـة . واذا مول العجز باصدار دين حكومـي ، فان العجـز يكون أيضـا توسـعيا (بفـرض أن دافعـي الضرائب لا يعتبرون الزيادة في الدين مساوية للزيادة في الضرائب) ولكن الأثر الرئيسي هو زيادة أسعار الفائدة التي تثبط الاستثمار . ومحصلة ذلك ، انخفاض معدل التراكم الرأسمالي ، بما له من أثر عكسي على معدل نمو الاقتصاد القومي .

ويعتقد الكثيرون أن العجز يعتبر تضخميا بصورة مرتفعة ، وهـم على صواب بشرط أن يكون الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل أو قريبا منه وأن يتم تمويل العجز بزيادة النقود المدارة . ويفترض البعض الآخر أنه من المحتمل أن يشتري البنك المركزي سندات الخزانة عندما تقترض الخزانة . وحـالما تقتـرض الأخـيرة فان أسعـار الفائـدة ترتفع . وقد يتعهد البنك المركزي بتحقيق استقرار أسعار الفائـدة . وبينما كان البنـك المركزي الأمريكي في الماضي يدعم الخزانة فانه لم يفعل ذلك دائما . وفي الحقيقة ليس هناك من دليل تطبيقي يشيرـ على أية حال ـ الى أنه من الحتمـي أن يسـتجيب البنـك المركزي بزيادة عرض النقود بسرعة اكبر[٢٩] .

ويشير التحليل المتقدم الى أن العجز أمر غير مرغوب[٣٠] . ومع ذلك فانه في ظل ظروف معينة ، قد تكون السياسات المصممة لتخفيض العجـز أو التخلص منه غـير مرغوب فيها بدرجة اكبر . ففي ظل الركود تؤدي محاولات التخلص من العجز عن طريق

تخفيض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كلاهما ، الى جعل العجز اكثر سوءا . وفي هذه الحالة ليس من المحتمل أن يكون توازن الموازنة الحكومية هو أحسن الحلول .

الدين العام The Public Debt

وحتى اذا امكن التخلص من عجز الموازنة الجارية ، فسوف يبقى دين كبير . ففي ٣١ يناير ١٩٨٢ كان الدين العام الاجمالي للخزانة الأمريكية قد تجاوز تريليون دولار ، وبلغ بالضبط ١,٠٣٨,٤ بليون دولار . وقد تزايد الدين ـ بدرجة واضحة ـ اثناء الحرب العالمية الثانية وأثناء الحربين الكورية والفيتنامية . ولكن ليس من الحق أن نعزي معظم هذا الدين الى تمويل الحرب .

وحتى اذا كان الدين كبيرا ومتناميا ، فانه من الأهمية أن نضع ذلك في الاعتبار . ولكي يزداد الأمر وضوحا فان الناتج القومي الاجمالي GNP قد تزايد بمعدل أسرع من الدين العام حتى عهد قريب على الأقل ، ومن ثم انخفض الدين العام كنسبة من الناتج القومي الاجمالي . ومنذ الحرب العالمية أيضا ظلت القيمة الحقيقية للدين العام ثابتة نسبيا . وبالاضافة الى ذلك تزايد الدين الخاص private debt بسرعة اكثر من الدين العام ، الأمر الذي يعني أن الدين العام كنسبة من الناتج القومي الاجمالي قد تناقص .

ويتكون الدين العام من وسائل مختلفة ، منها أذون الخزانة الأمريكية والسندات القصيرة والطويلة الأجل وسندات ادخار الحكومة الأمريكية وغير ذلك ، ومعظم هذا الدين قابل للعرض في السوق ، وبعضه ليس كذلك مثل سندات الادخار الحكومية .

وفي ٣١ يناير ١٩٨٢ كان حوالي ٣٢٪ تقريبا من الدين لدى الوكالات الاتحادية وصناديق الائتمان وبنوك الاحتياطي الاتحادي . أما مستثمرو القطاع الخاص فقد كان لديهم الجزء الباقي وهو ٦٤٪ . وحاز المستثمرون الأجانب ـ كجزء من مستثمري القطاع الخاص ـ ١٤٪ تقريبا من جملة الدين العام .

ويفرض الدين العام عبئا على الأجيال الحاضرة والمستقبلية . ومن هذه الزاوية ينبغي أن نوقن ان الدين العام في جانب كبير منه هو مسؤوليتنا نحن ، اذ كما رأينا فان معظم الدين يكتتب فيه داخليا بواسطة الوكالات الاتحادية وصناديق الائتمان وبنوك الاحتياطي الاتحادي ومستثمري القطاع الخاص في البلاد . وهذا الجزء من الدين يمثل التزاما لدافعي الضرائب وأصولا لحملة الدين العام في الولايات المتحدة . ومع مدفوعات الفائدة على الدين ، فان الدخل يعاد توزيعه من ممولي الضرائب الى حملة الدين العام . وعلى الرغم من أن اعادة التوزيع قد لا تكون عادلة ، فانها لا تخفض مباشرة الطاقة

الانتاجية القومية والناتج أو السلع والخدمات المتاحة للمجتمع[٣١] . فاذا كانت معدلات الضرائب المرتفعة ضرورية لدفع الفائدة على الدين العام ، فان هذه المعدلات المرتفعة قد توهن حوافز العمل والادخار والاستثمار والتجديد والاختراع . واذا حدث هذا فان الطاقة الانتاجية القومية والناتج ينخفضان . ويمثل الانخفاض في الناتج عبئا على الأجيال الحاضرة . وفوق هذا وذاك فانه بانخفاض الطاقة الانتاجية فان الناتج يكون أقل في المستقبل وهو ما يمثل عبئا على أجيالنا التالية .

وكما ذكرنا سابقا ، فان جزءا من الدين العام يكون في حوزة الأجانب ولذلك فاننا لا نحوز الدين كله . ذلك أن مدفوعات الفائدة وأقساط السداد لأصل الدين ، تتضمن تحويل جزء من الناتج الحقيقي الى أمم أخرى . ويمثل الانخفاض في الناتج المتاح للمجتمع أيضا عبئا على أجيال الحاضر والمستقبل . على أن هناك أساسا للاهتمام بحجم الدين العام[٣٢] . فقد تتسبب السياسات المصممة لتحقيق التوازن في الموازنة في ترتيب أعباء اكبر على أجيال الحاضر والمستقبل مما يفعله دين عام أعظم . ولنفترض أن الاقتصاد في حالة ركود . وبما أن المدفوعات التحويلية تزيد والضرائب تنخفض أثناء الركود ، فان عجز الموازنة يكون محتملا . واذا أرادت الحكومة أن تخفض الانفاق وترفع الضرائب من أجل تحقيق التوازن في الموازنة ، فان مستوى النشاط الاقتصادي سوف ينخفض اكثر . وسوف تنزل الخسارة اللاحقة في الناتج الاذى بالجيل الحاضر . وبما أن الاستثمار دالة في مستوى النشاط الاقتصادي الى حد كبير ، فانه سوف ينخفض ولذلك فان أجيال المستقبل سوف ترث رصيدا أصغر من رأس المال .

ويعتقد معظم الاقتصاديين المعاصرين أن الحكومة لا ينبغي لها أن تحاول تحقيق توازن الموازنة ابان ظروف الركود . والحق أن كثيرا منهم يذهبون بعيدا في الادعاء بأن الحكومة تستطيع أن تلعب دورا ـ من خلال زيادة الانفاق أو خفض الضرائب أو الاثنين معا ـ لزيادة عجز الموازنة أثناء الركود .

ومن المعتقد أن إحداث عجز متزايد يجعل الموازنة الحكومية ذات أثر منشط لمستوى النشاط الاقتصادي .

ومحصلة ذلك أن الناتج سوف يكون اكبر ، وبما ان الاستثمار يعتمد ـ الى حد كبير ـ على مستوى النشاط الاقتصادي ، فان التراكم الرأسمالي سوف يحدث بسرعة أكبر .

ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن أية زيادة في الدين العام تعتبر ثمنا صغيرا يدفع من أجل هذه النتائج . ومن ثم فانهم يميلون الى استخدام سياسة مالية مرنة حتى لو كانت تعني زيادة الدين العام .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

تناولنا ـ في هذا الفصل ـ السياسة المالية وأثرها على الاقتصاد . وقد وجدنا ـ على عكس ما يزعمه النقديون ـ أن السياسة المالية فعالة ، على الأقل في الفترة القصيرة . ولكننا لم نصل الى نتيجة فيما يتعلق بمسألة ماإذا كانت السياسة المالية تحقق الاستقرار . وهذه المسألة تناولناها بشكل اكثر دقة في الفصل الثامن عشر .

الحواشي : Notes

١) انظر لاغراض المناقشة
Andrew S. Carron, «Fiscal Activities outside the Budget,» in Setting National Priorities: The 1982 Budget, ed Joseph A. Pechman (Washington, D.C, The Brookings Institution, 1981), pp. 261-69. Herman B. Leonard and Elisabeth H. Rhyne, «Federal Credit and the Shadow Budget». Public Interest, no 65 (Fall 1981) 40-58 and Stephen H. Pollock, «Off-budget Federal Outlays»,Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review (March 1981) 3-16. For discussions of the trends in Federal spending and revenues. See Keith M. Carlson, «Trends in Federal Spending: 1955-86». Federal Reserve Bank of St. Louis Review. 63 (November 1981) 15-24, and Carlson. «Trends in Federal Revenues 1955-86». Federal Reserve Bank of St. Louis Review 63 (May 1981), 31-39.

٢) هذا المفهوم له تاريخ طويل ، انظر
Arthur M. Okun and Nancy H. Teeters. «The Full Employment Surplus Revisited» Brookings papers on Economic Activity. no. 1(1970). 77-110: and Alan S. Blinder and Robert M.Solow. «Analytical Foundations of Fiscal Policy». in Alan S. Blinder and others. The Economics of public Finance (Washington, D.C. The Brookings Institution, 1974) pp. 11-36.

٣) E. Cary Brown, «Fiscal Policy in the Thirties , A Reappraisal», American Economic Review 46 (December 1956) 857-79.

٤) انظر لمزيد من المناقشة
Blinder and Solow «Analytical Foundations»

٥) لقياس القيد المالي الذي لا يخضع لهذه الانتقادات انظر
Blinder and Solow ibid pp 21-27 For a more elementary discussion see Alan S. Blinder, Fiscal policy in Theory and Practice (Morristown. N. J. General Learning Press. 1973) pp. 10-12

٦) وعلاوة على هذا ، فان حساب فائض العمالة المرتفعة يقدم عددا من المشاكل
George L. Perry «Potential Output and productivity», Brookings papers on Economic Activity no 1 (1977) 11-47 Joseph A. Pechman. «The Full Employment Budget». in Pechman Setting National Priorities pp. 419-24 and Keith M. Carlson, «Estimates of the High-Employment Budget and Changes in Potential Output», Federal Reserve Bank of St. Louis Review 59 (August 1977) 16-22.

٧) المناقشة التالية لفعالية السياسة المالية تتجاهل قيد الموازنة الحكومية (لمناقشة الآثار الضمنية لقيد الموازنة . انظر الفصل التاسع) وينظر الى التغيرات في المشتريات الحكومية والضرائب باعتبارها دائمة (لمناقشة التغيرات المؤقتة . انظر القصل الخامس) .

٨) Leonall C.Andersen and Jerry L. Jordan, «Monetary and Fiscal Actions: A Test of Their Relative Importance in Economic Stabilization», Federal Reserve Bank of St. Louis Review 50 (November 1968). 11-24.

٩) Andersen and Jordan ibid., P. 22 وهما يريان ان استجابة النشاط الاقتصادي للتصرفات النقدية أسرع ويمكن التنبؤ بها اكثر .

١٠) Frank de Leeuw and John Kalchbrenner, «Monetary and Fiscal Actions: A Test of Their Relative Importance in Economic Stabilization- Comment. Federal Reserve Bank of St. Louis Review 51 (April 1969) 6-11.

١١) استخدم ليبو وكالشبرنر بالنسبة لمتغير السياسة المالية فائض العمالة المرتفعة الذي يتكيف مع التغيرات السعرية . واستخدما - بالنسبة لمتغير السياسة النقدية - مقياسين : القاعدة النقدية ناقصا الاحتياطات المقترضة (وهي الاحتياطيات المتحصل عليها عن طريق اقتراض البنوك الأعضاء من بنوك الاحتياطي الفيدرالي) والقاعدة النقدية ناقصا مجموع الاحتياطيات المقترضة والعملة .

١٢) Leonall C. Andersen and Jerry L. Jordan «Monetary and Fiscal Actions: A Test of Their Relative Importance in Economic Stabilization- Reply». Federal Reserve Bank of St Louis Review 51 (April 1969) 12-16 See also Leonall C. Andersen. «Additional Empirieal Evidence on the Reverse Causation Argument», Federal Reserve Bank of St. Louis Review. 51 (August 1969) 19-23.

١٣) انظر على سبيل المثال
E. Gerald Corrigan. «The Measurement and Importance of Fiscal Policy Changes». Federal Reserve Bank of New York, Monthly Review 52 (June 1970) 133-54.

١٤) فحصت الخصائص الاحصائية لنموذج اندرسن - جوردان في دراسات مختلفة انظر على سبيل المثال
Richard G. Davis, «How Much Does Money Matter? A Look at Some Recent Evidence» Federal Reserve Bank of New York, Monthly Review 51 june 1969). 119-31. The following argument is based on Blinder, Fiscal Policy p. 17 See also Blinder und Solow. «Analytical Foundations», pp. 67-71 For other arguments see Franco Modigliani. «The Monetarist Controversy or Should We Forsake Stabilization Policies» American Economic Review 67 (March 1977) 9-11.

١٥) تشير بعض الدلائل الى أن العمالة في نموذج أندرسن - جوردان الآن تدعم الرأي القائل بأن السياسة المالية فعالة . وقد توسع بنيامين فريدمان في التحليل خلال الربع الثاني من عام ١٩٧٦ . وتشير نتائجه الى أن السياسة المالية لها تأثير جوهري على مستوى النشاط الاقتصادي . وبما أنه استخدم أساسا نفس المنهج الذي استخدمه اندرسن وجوردان ، إلا أن دراسته تعرضت لنفس الانتقادات التي تعرضت لها الدراسة

الأصلية . وعلاوة على هذا ، فان متغير السياسة المالية الوحيد الذي استخدم في الدراسة هو مستوى العمالة المرتفعة للنفقات الحكومية . انظر
Benjamin M. Friedman, «Even The St. Louis Model Now Believes in Fiscal Policy» Journal of Money Credit and Banking, 9 (May 1977) 365-67 For a contrary view see Keith M. Carlson, Does the St. Louis Equation Now Believe in Fiscal policy»? Federal Reserve Bank of St. Louis Review. 60 (February 1978). 13-19.

١٦) Gary Fromm and Lawrence R. Klein. A «Comparison of Eleven Econometric Models of the United States» American Economic Review 63 (May 1973) 385-93.

١٧) في بعض النماذج، تصبح المضاعفات سالبة في الفترة الطويلة. ففي نموذج BEA على سبيل المثال ، تصبح المضاعفات سالبة بعد ٦ سنوات . وهكذا يرى البعض أنه في الفترة الطويلة لا يكون للزيادة في النفقات الحكومية غير الدفاعية تأثير أو حتى تأثير سالب على الناتج القومي الاجمالي . وحتى اذا نظر الى نتائج الفترة الطويلة على أنها صحيحة ، فان الأفق الزمني الملائم لصانعي السياسة هو الفترة القصيرة (انظر الفصل التاسع). ويشتق مضاعف النقود من النماذج القياسية المختلفة التي تعرض بنفس النمط . انظر
Nurun N. Choudhry, « Integration of Fiscal and Monetary Sectors in Econometric Models. A Survey of Theoretical Issues and Empirical Findings » International Monetary Fund Staff Papers 23 (July 1976) 395-440.

١٨) Albert Ando and E. Cary Brown, « Lags in Fiscal Policy » in Commission on Money and Credit, Stabilization Policies (Englewood Cliffs. N. J. Prentice Hall Inc 1963) pp. 8-9.

١٩) وبالنسبة للرأي المؤيد للأعمال العامة ـ انظر
Ronald L. Teigen, «The Effectivencess of public Works as a Stabilization Device», in Readings in Money, National Income, and Stabilization policy 2nd ed. Warren L. Smith and Ronald L. Teigen eds (Homewood, Ill Richard D. Irwin, Inc 1970) PP. 333-39.

٢٠) المناقشات التالية على أساس التغيرات في المشتريات الحكومية ومعدلات الضرائب على الدخل الشخصي . فالحكومة لديها خيارات أخرى للسياسة بما في ذلك الاعفاءات الضريبية للاستثمار ، والتغيرات في معدلات الضرائب على أرباح الشركات .

٢١) يعتبر جون كينيث جالبريث أبلغ من عبر عن هذا الموقف . انظر على سبيل المثال كتابه :
The Affluent Society (Boston Houghton Mifflin Company 1958)

أما وجهة النظر المعارضة فقد عبر عنها ميلتون فريدمان . انظر على سبيل المثال كتابه :

Capitalism and Freedom (Chicago:University of Chicago Press, 1962)

٢٢) Alan S. Blinder, «Can Income Tax Increases Be Inflationary? An Expository Note», National Tax Journal, 26 (June 1973). 295-301, and Thomas F. Demburg, «The Macroeconomic Implications of Wage Retaliation Against Higher Taxation» Internationl Monetary Fund Staff Papers 21 (November 1974) 758-88.

٢٣) انظر لأغراض المناقشة :
Martin Feldstein, «Adjusting Deprecitation in an Inflationary Economy: Indexing versus Acceleration». National Tax Journal 34 (March 1981) 29-43.

٢٤) Allan J. Auerbach and Dele W. Jorgenson, «Inflation-Proof Depreciation of Assets» Harvard Business Review, 58 (September-October 1980) 113-18.

٢٥) انظر لأغراض المناقشة
Adjusting Depreciation, «Auerbach and Jorgenson. ibid and Charles R. Hulten and Frank C. Wykoff Economic Depreciation and Accelerated Depreciation: An Evaluation of the Conable-Jones 10-5-3 Proposal» National Tax Journal, 34 (March 1981) 45-60.

٢٦) انظر كدليل الدراسات المذكورة في الحاشية السابقة وكذلك الدراسات المختلفة في السياسة العامة والتكوين الرأسمالي
(Washington D. C. Board of Governors of the Federal Reserve System 1981) and George M. Von Furstennerg (ed.) The Government and Capital Formation (Cambridge. Mass: Ballinger Publishing Company 1980).

٢٧) انظر الآراء المختلفة حول آثار العجز
Alan S. Blinder and Robert M. Solow, «Analytical Foundations of Fiscal Policy» in Alan S. Blinder and others, The Economics of Public Finance (Wasnington D. C. The Brookings Institution, 1974) pp. 45-57 Milton Friedman, «Closet Keynesianism, Newsweek (July 27, 1981) 60 and Karl Brunner and Allan H. Mekzer», Government, the Private Sector and Crowding Out The Banker, 126 July 1976) 765-69.

٢٨) Robert J. Barro Are Govenment Bonds Net Wealth? Journal of Political Economy 82 (November 1974) 1095-1117.

٢٩) انظر كمثال
Levis A Kochin, «Are Future Taxes Anticipated by Consumers», Journal of Money Credit and Banking, 6 (August 1974) 385-94: Jess B. Yawitz and Laurence M. Meyer, «An Empirical Investigation of the Extent of Tax Discounting», Journal of Money, Credit and Banking 8 (May 1976) 247-54 and J. Ernest Tanner «An Empirical Investigation of Tax Discounting», Journal of Money Credit and Banking II (May 1979) 214-18. For a review of some of the evidence and additonal references, see william H. Buiter and James Tobin, «Debt Neutratity A Brief Review of Doctrine and Evidence» in George M von Furstenberg (ed.) Social Security versus Private Saving (Cambridge Mass Ballinger Publishing Company 1979) PP. 39-63.

٣٠) انظر كمثال
William A. Niskanen «Deficits Government Spending and Inflation», Journal of Monetary Economics 4, (August 1978) 591-602: Michael J. Hamburger and Burton Zwick «Deficits Money and Inflation», Journal of Monetary Economics 7 (1981) 141-50 and Scott E. Hein «Deficits and Inflation», Federal Reserve Bank of St. Louis Review 63 (April 1981) 3-10.

٣١) بالاضافة الى الآراء التي أوجزناها سابقا ، يزعم البعض أن انفاق العجز قد يتسبب في انفاق ضائع عن طريق الحكومة .

٣٢) بما أن أصحاب الدين العام يتركزون بين الأغنياء ، فقد تتسبب اعادة التوزيع في مزيد من التوزيع غير المتساوي للدخل .

٣٣) هناك آراء أخرى فيما يتعلق بالدين العام . اذ يرى جيمس بوكانان أن الدين العام عبء على أجيال المستقبل . وهو يعتقد ـ ببساطة ـ أن الزيادة في الدين العام ليست عبئا على الجيل الحاضر نظرا لأن أعضاءه يستبدلون ـ طواعية النقود بالسندات . أما أجيال المستقبل فليس لديها خيار ، فهي يجب أن تدفع ضرائب مرتفعة لتدعم مدفوعات الفائدة على الدين . انظر

James M. Buchanan, Public Principles of Public Debt (Homewood, III, Richard D. Irwin Inc 1958)

أسئلة للمراجعة :

(١) قارن بين الموازنة الموحدة وموازنة حسابات الدخل القومي وموازنة العمالة المرتفعة .

(٢) اشرح :

أ - لماذا يعتبر الفائض (أو العجز) في موازنة حسابات الدخل القومي مضللا كمقياس للقيد المالي .

ب - ولماذا يعتبر الفائض (أو العجز) في موازنة العمالة المرتفعة أفضل مقياس للقيد المالي .

ج - ولماذا يعتبر الأخير مضللا كمقياس للقيد المالي .

(٣) اعرض بايجاز - مع التقويم -لدراسة اندرسن - جوردان عن الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية . وهل الأدلة التي توصلا إليها تتفق مع تلك التي تعتمد على النماذج القياسية الواسعة النطاق أو النماذج الأخرى وحيدة المعادلة ؟

(٤) «قد تكون السياسة المالية فعالة ، الا انها لا تحقق الاستقرار» - ناقش

(٥) بالنسبة للسياسة المالية ، اشرح لماذا تكون فجوة الانجاز طويلة ؟ وماهي أنواع التغيرات التي يتعين عملها لتخفيض فجوة الانجاز ؟

(٦) ناقش دور التنبؤ بالنسبة لصناعة السياسات .

(٧) اعرض بايجاز لمزايا وعيوب التغيرات في معدلات الضرائب على الدخل الشخصي كأداة للاستقرار .

(٨) يقال أن التضخم يثبط الاستثمار - ناقش مبينا أسباب ذلك . وكيف يتغير النظام الضريبي لكي يخفف من وطأة المشكلة .

(٩) كيف يعدل النظام الضريبي بحيث يسمح بتشجيع الاستثمار .

(١٠) يقال أن عجز الموازنة له تأثيرات مختلفة اعتمادا على ما اذا كان العجز يمول عن طريق اصدار الدين الحكومي أو عن طريق اصدار نقود مدارة . ناقش .

(١١) لنفترض أن الزيادة في المشتريات الحكومية تمول عن طريق اصدار الدين الحكومي . فاذا نظر الى الزيادة في الدين باعتبارها مساوية للزيادة الضريبية ، فما هي النتائج الضمنية للسياسة المالية ؟

(١٢) يرى البعض أن الحكومة لا ينبغي أن تلجأ الى الانفاق بالعجز ويرى آخرون أن لذلك ميزة في بعض الأحيان . اعرض بايجاز لآراء المؤيدين والمعارضين للانفاق بالعجز .

قراءات مقترحة

SUGGESTED READING

ANDERSEN, LEONAL I. C. and JERRY L. JORDAN «Monetary and Fiscal Actions: A Test of Their Relative Importance in Economic Stabilization», Fedeal Reserve Bank of St. Louis Review 50 (November 1968) 11-24.

BLINDER,ALAN S. Fiscal Policy in Theory and Practice. Morristown N. J. General Learning Press 1973.

and others The Economics of Public Finance Washington D. C. The Brookings Institution 1974.

BRUNNER KARL and ALLAN H. MELTZER Government, the Private Sector and Growding Out. The Banker 126 (July 1976) 765- 69.

Economic Report of the President Washington D. C. Government Printing Office, annually

FROMM,GARY and LAWRENCE R. KLEIN, A «Comparison of Eleven Econometric Models of the United States», American Economic Review 63 (May 1973) 385-93.

Musgrave. Richard A and Peggy B. MUSGRAVE Public Finance in Theory and practice (3rd ed.) New York McGraw-Hill Book Company 1980.

OKUN, ARThUR M. and NANCY H. TEETERS. «The Full Employment Surplus Revisited» Brookings Papers on Economic Activity no 1 (1970) 77- 110.

PECHMAN, JOSEPH A. ed Setting National Priorities Agenda for the 1980s. Washington. D. C. The Brookings Institution 1980.

Public Policy and Capital Formation. Washington D. C. Board of Governors of the Federal Reserve System. 1981.

Schick, ALLAN,Congress and Money Budgeting Spending and Taxing.Washington D. C. The Urban Institute 1980.

SHARP, ANSEL. M. and KENT W. OLSON, Public Finance The Economics of Government Revenues and Expenditures St. Paul Minn:West Publishing Company 1978.

VON FURSTENRERG, GEORGE M. ed. The Government and Capital Formation. Cambridge. Mass Ballinger Publishing Company 1980.

الفصل الثامن عشر
السياسة النقدية

الفصل الثامن عشر
السياسة النقدية

يتناول هذا الفصل السياسة النقدية وتأثيرها على الاقتصاد وامكانياتها كأداة لتحقيق الاستقرار . وفي وقت ما اعتقد كثير من الاقتصاديين أن السياسة النقدية غير فعالة . وعلى الرغم من أنهم مازالوا يختلفون حول فعالية هذه السياسة ، الا ان القليل يعتقدون في عدم فعاليتها .

ونناقش ، في هذا الفصل ، البيئة العملية المتعلقة بفاعلية السياسة النقدية والفجوات الزمنية المرتبطة بها . كما نناقش الآراء المؤيدة والمعارضة لاستخدام السياسة النقدية المرنة ، والجدل حول دور نظام الاحتياطي الفيدرالي المستقل .

ادارة السياسة النقدية The Conduct of Monetary Policy

تتحدد السياسة النقدية - بشكل رئيسي - بواسطة لجنة السوق المفتوحة الاتحادية Federal Open Market Committee (FOMC) وهي جزءمن نظام الاحتياطي الاتحادي ، وتتكون من اثني عشر عضوا : سبعة من أعضاء مجلس الاحتياطي الاتحادي ورؤساء خمسة من بنوك الاحتياطي الاتحادي الاثني عشر[1] . ويعتبر رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك عضوا دائما في لجنة السوق المفتوحة الاتحادية (FOMC) ، أما الرؤساء الآخرون فيتناوبون كأعضاء في اللجنة .

ويشهد كل الرؤساء الاثني عشر الاجتماعات الشهرية التي تعقد في واشنطن ويشاركون في المناقشة ، لكن حق التصويت قاصر على أعضاء اللجنة فقط . ومع أن لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية هي التي تحدد سياسة السوق المفتوحة ، فان المشتريات أو المبيعات الفعلية من السندات الحكومية تظل في قبضة بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك . وبعد تقرير أسلوب العمل تصدر لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) توجيها الى مدير حساب السوق المفتوحة لنظام الاحتياطي الاتحادي ، وهو نائب رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك . وكما سوف نناقش فان التوجيه ليس أمرا بتوقيت أو تحديد مقدار مبيعات أو مشتريات السوق المفتوحة . وينبغي أن يعمل المدير من خلال

الاطار العام للتوجيه . وتستخدم لجنة السوق المفتوحة الاتحادية (FOMC) التنبؤات الاقتصادية المعدة بواسطة هيئة مكتب الاحتياطي الاتحادي[٢] . وهناك نوعان من التنبؤات وكلاهما يفترض أفقا زمنيا من أربعة الى ثمانية أرباع السنة . والنوع الأول يجري تنبؤات تفصيلية لمختلف عناصر الناتج القومي الاجمالي يستند على معيار standard السياسة النقدية ، ومعدل النمو في عرض النقود وهو معدل حدد كهدف في اجتماع سابق للجنة السوق المفتوحة الاتحادية . والنوع الثاني من التنبؤات يستخدم نموذج معدلا للـ MIT ونموذجا قياسيا للاقتصاد الامريكي ، أعده مجلس بحوث العلوم الاجتماعية في جامعة بنسلفانيا (MPS) . وبعد تقدير قيم المتغيرات الخارجية (بما فيها تلك التي تمثل «معيار» السياسة النقدية) يستخدم النموذج في التنبؤ باتجاه الاقتصاد القومي .

وبعد الحصول على التنبؤين يقارنان ، فاذا وجدت بينهما اختلافات ، يعدلان حتى لا يكون بينهما تباين جوهري . وبعد اعادة التوفيق بين التنبؤين ، تعاد العملية مرة أخرى مفترضين سياسات نقدية بديلة . وبهذه الطريقة يمكن أن نعزل آثار السياسات البديلة . والى جانب هذه التنبؤات التي أشرنا اليها يعد أعضاء الاثني عشر بنكا تقديرات ليعرضها رؤساءها أمام اجتماعات لجنة السوق المفتوحة . ولا يسلم أعضاء مكتب الاحتياطي الاتحادي ورؤساء البنوك بالضرورة بهذه التنبؤات المعينة . ومع ذلك فان كلا منهم سوف يكون لديه صورة ما عن الاتجاه المستقبلي للاقتصاد قائمة على افتراض سياسات نقدية بديلة ، وباعطاء كل عضو في لجنة السوق المفتوحة الاتحادية أولويات الأهداف الاقتصادية مثل العمالة الكاملة واستقرار الأسعار ، فان كلا منهم سوف يحدد أفضل السياسات .

وبعد المناقشة تختار لجنة السوق المفتوحة الاتحادية الموقف النقدي ، آلذي يعتقد أغلبية الأعضاء أنه اكثر ملائمة . وعادة ما يتضمن هذا تحديد معدلات النمو المرغوبة لعرض النقود ، والمجاميع النقدية الأخرى للفترة الطويلة (سنة أو أكثر) . وبسبب أن التنبؤات غير مؤكدة الى حد ما ، وان معدل النمو في عرض النقود يصعب التحكم فيه ، فان المعدل المستهدف للزيادة في عرض النقود يحدد كمدى as a range وليس كرقم مفرد single number .

ولانجاز الزيادة المرغوبة في عرض النقود ، فان لجنة السوق المفتوحة الاتحادية تحدد أيضا مدى معينا لسعر الفائدة على الأرصدة الاتحادية . وسعر الفائدة على الأرصدة الاتحادية Federal funds rate هو سعر الفائدة الذي يقترض به بنك عضو في نظام

الاحتياطي الاتحادي من البنوك الأعضاء الأخرى[٤] ، أو يقوم عنده باقراضها . ولا يملك نظام الاحتياطي الاتحادي رقابة كاملة على هذا المعدل للفائدة . ومع ذلك فانه بتعديل موقف احتياطي النظام المصرفي ، يمكن تغيير سعر الفائدة على الأرصدة الاتحادية .

وبعد أن يتحدد المدى الملائم لسعر الفائدة على الأرصدة الاتحادية بواسطة لجنة السوق المفتوحة الاتحادية (FOMC) فانه يضمن في التوجيه الذي يوجه الى مدير حساب السوق المفتوحة . وفيما قبل ٦ اكتوبر ١٩٧٩ ، كان المدى المحدد لسعر الفائدة على الأرصدة الاتحادية مهما للغاية ، لأن مدير حساب السوق المفتوحة عمل ، عادة ، على جعل هذا السعر في المدى المحدد ، حتى لو كان هذا يعني أن معدلات نمو المجاميع النقدية كانت خارج مداها المحدد .

وينتقد كثير من الاقتصاديين هذا التأكيد على معدل الفائدة على الأرصدة الاتحادية (أو أسعار الفائدة في جملتها)[٥] .

وفي ٦ اكتوبر ١٩٧٩ أعلن الاحتياطي الاتحادي أنه سوف يعطي تأكيداً أكبر في المستقبل على استخدام مجاميع الاحتياطي في الادارة اليومية للسياسة النقدية ، وتأكيداً أقل على تحديد التقلبات قصيرة الأجل في معدل الفائدة على الأرصدة الاتحادية .

وقد استمرت لجنة السوق المفتوحة الاتحادية ـ منذ ذلك التاريخ ـ على تحديد مدى لمعدل الفائدة على الأرصدة الاتحادية ، ولكنه أكثر اتساعا من ذلك المدى الذي تحدد في ٦ اكتوبر ١٩٧٩[٦] . وقد أصبح معدل الفائدة على الأرصدة الاتحادية منذ ذلك التاريخ اكثر تقلبا .

وعلى الرغم من التغير في الاجراء العملي ، إلا أن معدل النمو في عرض النقود قد تقلب بشدة منذ ٦ اكتوبر ١٩٧٩ .

وقد ادعى كثير من الاقتصاديين أن هذه التقلبات في معدل نمو عرض النقود لها تأثيرات عكسية على الاقتصاد ، وان الاحتياطي الاتحادي يحتاج الى تحسين اجراءاته العملية ليمارس رقابة أعظم على عرض النقود[٧] . ويجادل الموظفون بنظام الاحتياطي الاتحادي بأن التغيرات في عرض النقود غالبا ما ترجع الى عوامل خارج نطاق سيطرتهم .

فعالية السياسة النقدية The Effectivness of Monetary Policy

ثمة دليل هام يدعم وجهة النظر القائلة بأن التغير في عرض النقود (السياسة النقدية) له تأثير هام على الاقتصاد . ويستند الدليل على فحص السجل التاريخي ،

وكذلك على النماذج القياسية الواسعة النطاق والنماذج وحيدة المعادلة . ولنبدأ بالنظر في السجل التاريخي .

لقد افترض ميلتون فريدمان M. Friedman ان عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي ومعدل نموه . وحتى في حالة اتفاقه مع أنا شوارتز Anna Schwartz افترض مدى واسعا للدليل الاحصائي وغيره ليدعم هذا الرأي[٨] .

ويعتقد فريدمان وشوارتز - بوضوح - بوجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورةالاقتصادية. وقد لاحظاأن عرض النقود تزايد باطراد خلال الفترة ١٨٦٧ - ١٩٦٠ مع قليل من الاستثناءات فقط[٩] . وقد هبط عرض النقود بشدة خلال ست فترات ، وقد تراوح الانخفاض بين ٤ , ٢٪ و ٢ , ٣٥٪ . وهذه الفترات تناظر فترات انكماش اقتصادية (حدوث فترات كساد) كانت أشد قوة من أية انكماشات أخرى واجهت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة . وفي ظروف انكماشية أخرى تزايد عرض النقود . ومع ذلك اذا عزل تأثير الاتجاه ، لظهرت العلاقة بين السلوك الدائري لعرض النقود والدورة الاقتصادية .

ان الذروة في معدل نمو عرض النقود تسبق الذروة في الدورة الاقتصادية . وبالمثل فان أدنى نقطة trough في معدل نمو النقود تسبق أدنى نقطة للنشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية .

وقد خلص فريدمان وشوارتز الى أنه على الرغم من أن هناك علاقة قوية واضحة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية[١٠] ، فإن العلاقة ليست كاملة .

وقد ينتج عدم الكمال من عدم كفاية مؤشرات النشاط الاقتصادي أو الأخطاء الاحصائية في قياس عرض النقود . وقد سلما أيضا بأن النقص قد يعزى فقط الى وجود علاقة ضعيفة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي . ومع أن الدليل التاريخي يوحي بعلاقة واضحة ومحكمة بين السلوك الدوري لعرض النقود والسلوك الدوري للاقتصاد ، فإن هذا الدليل لا يثبت بالضرورة وجود علاقة سببية causality .

ان التغيرات في معدل نمو عرض النقود قد يسبب السلوك الدوري للاقتصاد ، ومن ناحية أخرى ، فان سلوك عرض النقود قد يكون نتيجة للسلوك الدوري للاقتصاد .

ولكي يحددا اتجاه العلاقة السببية ، فقد فحص فريدمان وشوارتز السجل التاريخي لكي يتحققا من الظروف المسببة للتغير في عرض النقود . وقد خلصا الى أن التغير في عرض النقود ـ بصفة عامة ـ لا يرجع الى التغير في النشاط الاقتصادي .

وبدلا من ذلك ، فان هذه التغيرات كانت نتيجة ظروف تاريخية معينة مثل اكتشاف الذهب ، وهو لا يعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي . لذلك يعتقد فريدمان وشوارتز ، بأن علاقة السببية تتجه من عرض النقود الى النشاط الاقتصادي .

وبفحص السجل التاريخي ، خلص فريدمان وشوارتز الى أن التغير الجوهري في معدل نمو عرض النقود ، يسبب تغيرا جوهريا في معدل نمو الدخل النقدي . وهما يجزمان بأن معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغير في الأسعار . وعلى العكس فان التغير في معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يغير معدلات نمو كل من الأسعار والناتج .

وعلى الرغم من الدليل الذي ساقه فريدمان وشوارتز ، فان المرء يستطيع أن يقول بأن هناك نفرا قليلا ينكرون موقف فريدمان وشوارتز[١١] . ويرى هؤلاء الرافضون أن التغيرات في عرض النقود قد تنتج بسبب التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي . ومن ثم تتجه علاقة السببية من مستوى النشاط الاقتصادي الى عرض النقود[١٢] .

وفي دراسة فريدمان وشوارتز ، فان قضية السببية تتأكد فقط بالدراسة المفصلة للدليل التاريخي . وهذا ليس ضروريا لأغراض تحليلنا ، حيث تدعم الأدلة الأخرى الرأي القائل بأن التغيرات في عرض النقود لها تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي . وثمة دليل اضافي عن أثر النقود يستند على النماذج القياسية الواسعة النطاق والنماذج وحيدة المعادلة . وكما ناقشنا في الفصل السابع عشر ، فقد أشارت نتائج أندرسون وجوردان الى أن هناك علاقة قوية بين العرض الاسمي للنقود أو القاعدة النقدية أو كلاهما والناتج القومي الاجمالي النقدي[١٣] . وطبقا للأسباب التي ناقشناها في الفصل السابق ، فان هذه النتائج مشكوك فيها . ورغم ذلك فقد كرر الاقتصاديون دراسة أندرسون ـ جوردان ، مستخدمين فروضا بديلة وحصلوا على نتائج مشابهة عن فعالية السياسة النقدية . وهكذا فان الدليل المستمد من النماذج وحيدة المعادلة ، يدعم وجهة النظر القائلة بأن السياسة النقدية لها تأثير هام على الاقتصاد . وكذلك فان الأدلة المستمدة من النماذج القياسية الواسعة النطاق التي أعدها جاري فروم Gary Fromm ولورنس كلين Lawrence R. Klein تدعم أيضا وجهة النظر القائلة بفعالية السياسة النقدية[١٤] .

ومع ذلك ، فانه خلافا للنتائج المتعلقة بالسياسة المالية ، فان الزيادة القوية في المتغير النقدي يختلف اختلافا بينا بين النماذج . وفي بعض النماذج الأخرى التي قدمها مكتب التحليل الاقتصادي (BEA) يعتبر أثر الزيادة في المتغير النقدي ضئيلا نسبيا . ويوضح نموذج مكتب التحليل الاقتصادي (BEA) أنه ليس هناك زيادة قابلة للقياس في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في الربعين الأولين بعد زيادة قدرها بليون دولار في الاحتياطيات غير المفترضة . وبعد أربعة أرباع السنة كانت الزيادة في الناتج القومي الاجمالي ٢ بليون دولار فقط . وأقصى زيادة كانت ٧, ٠ بليون دولار حدثت بعد ثلاث سنوات[١٥] . وكانت نتائج نموذج هارتون Wharton مماثلة ، فيما عدا أنه يشير الى أن الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي تكون اكبر خلال كل فترة من الزمن . وتشير النتائج الى أن زيادة قدرها ١ بليون دولار في الاحتياطيات غير المقترضة تسبب زيادة قدرها ٤ بليون دولار في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال الربع الأول . ويستمر الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في الزيادة ، حتى تصبح الزيادة الكلية ٨, ٠ بليون دولار بعد أربعة أرباع . وكانت أقصى زيادة ٣, ١ بليون دولار حدثت بعد سنتين .

وتوضح النماذج الباقية زيادات اكبر كثيرا في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي . ففي هذه النماذج يزيد الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بأكثر من ٤ بليون دولار في نهاية الأربعة أرباع ، مستجيبا لزيادة قدرها واحد بليون دولار في الاحتياطيات غير المقترضة . وأقصى زيادات في هذه النماذج كانت ٣, ٨ بليون دولار بعد سنتين و ٦, ٨ بليون دولار بعد ثلاث سنوات[١٦] .

وعلى أية حال ، فان الدليل المستمد من النماذج القياسية المختلفة يشير الى فعالية السياسة النقدية . وبما أن هذا الدليل يتسق مع الدليل الذي قدمه فريدمان ومع النماذج المختلفة وحيدة المعادلة ، فان وزن الدليل يشير الى فعالية السياسة النقدية[١٧] .

السياسة النقدية والفجوات الزمنية Monetary Policy and Time Lags

على الرغم من فعالية السياسة النقدية ، فانها قد لا تكون محققة للاستقرار بسبب الفجوات الزمنية المرتبطة بها . وكما ناقشنا في الفصل الرابع عشر فان «فجوة الادراك» recognition lag يفترض أن تكون واحدة في كل من السياسة النقدية والمالية ، قد تدوم لعدة فترات ربع سنوية . أما فجوة الانجاز فانها تعتبر قصيرة بالنسبة للسياسة النقدية ،

وهي أقصر كثيرا منها بالنسبة للسياسة المالية . فاذا ما عرفت الحاجة الى تغيير السياسة ، فان سياسة نقدية جديدة يمكن أن تنجز حالا . ومن ناحية أخرى يرى البعض أن فجوة الاستجابة تعتبر طويلة نسبيا ، وهي أطول في الحقيقة من الفجوة المناظرة لها في حالة السياسة المالية . ولهذا السبب فان اهتماما اكثر يتركز على فجوة الاستجابة .

وقد اكتشف فريدمان وشوارتز - في دراستهما - ان الذرى (أو النقاط الدنيا) في معدل نمو عرض النقود يسبق الذرى (النقاط الدنيا) في الدورة الاقتصادية بمعدل ١٨ (١٢) شهرا . ومع ذلك فان ثمة اختلافات يعتد بها تتراوح من ١٣ الى ٢٩ شهرا عند الذرى ، ومن ٤ الى ١٢ شهرا عند النقاط الدنيا للنشاط الاقتصادي[١٨] . واستنادا الى هذه النتائج ، خلص فريدمان الى أن الفجوة الزمنية المتعلقة بالسياسة النقدية تعتبر طويلة ومتغيرة[١٩] .

وقد انتقدت وجهة نظر فريدمان من كل من جالبيرتسون J. M. Gulbertson وجون كاريكن J. Kareken وروبرت سولو R.M. Solow[٢٠] وقد أثار جالبيرتسون ثلاث قضايا تتعلق بالدليل العملي الذي ذكره فريدمان . وقد لاحظ - أولا - أن فريدمان وشوارتز قارنا ذرى (أو النقاط الدنيا) معدل عرض النقود مع ذرى (أو النقاط الدنيا) المستويات المطلقة للنشاط الاقتصادي ، وقد اعتقد أن هذا الاجراء باطل . ويختلف جالبيرتسون - ثانيا - مع تعريف فريدمان للفجوة الزمنية . ويرى جالبيرتسون أن التعريف الملائم لهذه الفجوة هو أنها الفترة بين وقت التغير في السياسة النقدية والوقت الذي يتغير عنده سلوك الاقتصاد . واذا مااستخدم تعريف مختلف فقد تتغير النتائج التي انتهى اليها فريدمان . وقد اثار جالبيرتسون - ثالثا - سؤالا حول علاقة السببية العكسية . وقد رأى أنه على الرغم من أن الزيادة في عرض النقود تسبب زيادة في النشاط الاقتصادي ، فان الزيادة في النشاط الاقتصادي أيضا تسبب زيادة في عرض النقود . وبسبب التفاعل بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي ، فان جالبيرتسون يفترض أنه من الصعوبة بمكان تقدير الفجوات الزمنية على نحو دقيق . ومع أنه لم يذكر دليلا تجريبيا يدعم وجهة نظره ، إلا أن جاليبرتسون ادعى أن الآثار المباشرة المسيطرة للسياسة النقدية تحدث خلال ثلاثة أو ستة أشهر . وهذا ما يوحي اليه القول بأن السياسة النقدية لا تعبث بالاستقرار ، اذا ماتم تنفيذها في وقت مبكر في مرحلة التوسع أو الانكماش[٢١] . وقد انتقد كاريكن وسولو أيضا جالبيرتسون ، وذكر ان الفجوة الزمنية أقصر وأقل تغيرا مما اكتشف فريدمان وشوارتز .

وقد اكد كاريكين وسولو ـ بصفة خاصة ـ على أن التغير في السياسة النقـدية له بعض الآثار السريعة وتتراكم الآثار عبر الزمن . ولذلك فان التغير في السياسة النقدية له أثر هام على الاقتصاد في فترة تتراوح مابين ستة الى تسعة شهور(٢٢) . وقد ر د توماس ماير T. Mayer بان نتائج كاريكين وسولو مضللة وخادعة(٢٣) . وطبقـا لماير ، فان كاريكين وسولو فشلا ـ بصفة عامة ـ في تقديم البيانات التي تسمـح بحسـاب الفجـوة الـزمنية الاجمالية .

وعن استجابة المخزون ، يقدمان بيانات كافية ولكن هذه الفجوة الزمنية تعتبـر أطول كثيرا من الفجوة الزمنية عند فريدمان . وعن استجابة منتجي الأدوات المعمرة ، فان البيانات غير كافية ، ولكن حتى البيانات المتاحة تشير الى أن الفجوة الزمنية تعتبـر أطول منها عند فريدمان .

وقد ادعى ماير ، أن كاريكين وسولو ينبغي أن ينتقدا فريدمان لتقديره الفجـوة بأقل من مستواها الفعلي وليس لتقديره المبالغ فيه(٢٤) .

وقد خلص ماير الى أنه اذا كانت تقديرات كاريكين وسولو صحيحة ، فانه من المحتمل أن تكون السياسة النقدية عابثة بالاستقرار وليست محققة له . ويدعي ماير أن كل الدراسات التطبيقية لفجوة الاستجابة تشير إلى أنها جوهرية . وقد لاحظ ـ بصفـة خاصة ـ أنه على الرغم من قيام تناقض واضح بين نتائج الدراسات المختلفة ، فان جميعها يوضح فجوة تخلف زمني تمتد ربعين أو أكثر .

واذا اضيفت فجوة الاستجاية الى فجوتي الادراك والانجاز ، فان ماير يجزم بأن الفجوة الزمنية الاجمالية قد تخفض ـ الى حد كبير ـ أو حتى تقضي على فعالية السياسـة النقدية كأداة للاستقرار(٢٥) . وحتى اذا كانت الفجوة الزمنية طويلة ، فانه قد يكون من الممكن تطوير نماذج للتنبؤ ، طالما أنها تسمح باستخدام سياسة نقدية مرنة . ولكن اذا كانت الفجوة الزمنية أيضا متغيرة ولا يمكن التنبؤ بها ، فان نماذج التنبؤ الأفضل ليست حلا لمشكلة الفجوة الزمنية .

ويذهب ماير الى أن التقديرات القائمة لتغير الفجوة الزمنية ضعيفة . وقد اتجهت اكثر الدراسات الحالية الى تعزيز وجهة النظر القائلـة بأن الفجـوات الـزمنية المرتبطـة السياسة النقدية متغيرة(٢٦) .

ويتفاوت الـدليل المستمـد من النماذج القياسية الواسعـة النطـاق والنماذج وحيدة

المعادلة . ففي نموذج اندرسون ـ جوردان ، يستجيب الناتج القومي الاجمالي الاسمي سريعا جدا للتغير في العرض الاسمي للنقود[٢٧] . وعلى سبيل المثال فان زيادة قدرها واحد بليون دولار في عرض النقود ، تسبب زيادة قدرها ١,٥٧ بليون دولار في الناتج القومي الاجمالي الاسمي في الربع الأول . وكانت الزيادة في الناتج القومي الاجمالي في الربع الثاني اكبر اي ١,٩٤ بليون دولار . أما في الربع الثالث والرابع فقد كانت الزيادة اصغر وهي ١,٨٠ و١,٢٨ بليون دولار على التوالي .

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن السياسة النقدية تؤدي دورها سريعا . ومن المؤكد أن الدليل المستمد من النماذج القياسية الواسعة النطاق لا يدعم هذا الرأي . ففي نموذج (DRI) مثلا يزيد الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمقدار ٠,٣ بليون دولار في الربع الأول مستجيبا للزيادة في الاحتياطيات غير المقترضة بمقدار بليون دولار[٢٨] . وفي الربع الثاني كانت الزيادة المقابلة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ٠,٥ بليون دولار . وبعد أربعة أرباع تصبح الزيادة ٤,١ بليون دولار . ويستمر الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في الزيادة حتى تصبح الزيادة الاجمالية بعد ثمانية ارباع ٨,٣ بليون دولار . وتختلف التجربة في النماذج الأخرى ، فنموذج BEA يوضح استجابة فورية اكبر . وعموما فان الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أقل استجابة للتغيرات في السياسة النقدية من التغيرات في السياسة المالية في الربعين الأولين . وباختصار فان الدليل المستمد من مصادر عدة يشير الى أن الفجوة الزمنية المرتبطة بالسياسة النقدية تعتبر طويلة ، ومن الممكن أن تكون متغيرة . ومن ثم فان السياسة النقدية المرنة ربما تكون غير محققة للاستقرار .

القواعد مقابل المرونة Rules Versus Discreationary

يستخدم الاحتياطي الاتحادي ـ حاليا ـ سياسة نقدية مرنة . وهو يحاول بذلك أن يغير معدل نمو عرض النقود حتى يحقق للاقتصاد استقراره . واذا ما اتجه الاقتصاد الى الركود ، فان نظام الاحتياطي الاتحادي يستخدم السياسات المصممة لزيادة معدل نمو عرض النقود . واذا هدد الاقتصاد بالتضخم ، فان نظام الاحتياطي الاتحادي يستخدم السياسات المصممة لتخفيض معدل نمو عرض النقود .

وبمضي السنوات ، اقترح بعض الاقتصاديين أن يهجر نظام الاحتياطي الاتحادي السياسة النقدية المرنة ، ويباشر زيادة عرض النقود بمعدل ثابت[٢٩] . وقد اقترح فريدمان ـ مثلا ـ أن يزداد عرض النقود بمعدل ثابت من ٣٪ الى ٥٪ . واذا عزز هذا المعدل فانه يتسق مع مستوى أسعار ثابت معقول في الفترة الطويلة ، مادام الانتاج يتزايد

بمضي الزمن[٣٠] . ويعتقد فريدمان ان الميزة الرئيسية لهذا المدخل هي منع التغيرات النقدية من ممارسة آثار غير استقرارية على الاقتصاد . وطبقا لرأي فريدمان ، فان الأحداث الرئيسية المستمدة من عدم الاستقرار في الولايات المتحدة ترجع ، في كل حالة غالبا ، الى عدم الاستقرار النقدي ، أو على الأقل تزداد عمقا بسببه . ويزداد الأمر وضوحا اذا قلنا أن عرض النقود قد تناقص بمقدار الثلث تقريبا من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ . ويعتقد فريدمان ، أن هذا النقص في عرض النقود قد تسبب في انخفاض في الناتج والعمالة أكبر مما كان يمكن حدوثه لو لم ينخفض عرض النقود . وبالمثل فان الاحتياطي الاتحادي قد ضاعف الاحتياطيات القانونية في ١٩٣٦ و١٩٣٧ . وقد كان للزيادة في هذه الاحتياطيات اثر عكسي على عرض النقود ، ومن ثم على الاقتصاد . وقد سلم فريدمان بأن انكماش ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ كان يمكن حدوثه بدون زيادة في الاحتياطيات القانونية . ومع ذلك فهو يفترض أنه لم يكن خطيرا . وهكذا يرى فريدمان أن المشكلة المركزية هي الحيلولة دون أن تكون النقود والسياسة النقدية مصدرا لعدم الاستقرار .

ان زيادة عرض النقود بمعدل ثابت تضمن تقريبا الا يكون عرض النقود عنصرا لعدم الاستقرار . ولا تعزل هذه السياسة الحركات الدورية في الاقتصاد التي تنتج من عوامل اخرى .

ونتيجة لذلك ، فان المرء قد يذهب الى ان الاحتياطي الاتحادي ينبغي ان يستخدم سياسات مصممة لتغيير معدل النمو في عرض النقود من أجل الغاء تأثير العوامل الأخرى على الاقتصاد .

ويعترض فريدمان على هذا المدخل لأن الفجوة الزمنية المرتبطة بالسياسة النقدية تعتبر طويلة ومتغيرة . فاذا تغير معدل نمو العرض النقدي ، فسوف يكون هناك تأثير على الاقتصاد ، ولكن فقط بعد عدد من أرباع السنة . ويسبب طول الفجوة الزمنية المرتبطة بالسياسة النقدية وتغيرها ، فانه من الصعوبة بمكان تصميم سياسات مرنة تلطف الدورة الاقتصادية . وفضلا عن ذلك فان الفجوة الزمنية الطويلة بين التغير في معدل نمو عرض النقود وتأثيره على الاقتصاد ، سوف يحمل السلطات النقدية على المبالغة في رد الفعل .

وبما أنه لن تكون هناك استجابة فورية للتغير في السياسة ، فان السلطات النقدية ـ كما يعتقد فريدمان ـ يحتمل أن تنهج السياسات التي تكشف ـ بشكل نهائي ـ عن عظم قوتها . ففي الركود ، قد تزيد عرض النقود اكثر من الضروري ، حيث لا يظهر شيء من الأحداث في البداية عند زيادة كمية النقود . وعندما يتهدد التضخم

الاقتصاد ، فان السلطات النقدية قد تخفض معدل النمو في عرض النقود بأكثر من اللازم لنفس السبب . وفي هذا المجال يذكر فريدمان عددا من الأمثلة تتضمن «أزمة الائتمان credit crunch» في ١٩٦٦ . وهو يرى أن الاحتياطي الاتحادي تصرف بشكل ملائم في بداية عام ١٩٦٦ عندما باشر سياسة أقل توسعية . ومع ذلك ففي عمله هذا انتهج الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) السياسة بقوة شديدة متسببا في «أزمة الائتمان credit crunch». ومن أجل تخفيف الأزمة ، فقد انتهج الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) السياسة الصحيحة في أواخر عام ١٩٦٦ ، عندما اتبع سياسة اكثر توسعية - ومع ذلك فقد بالغ الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) - مرة أخرى - في رد الفعل ، اذ ان معدل النمو في عرض النقود قد تجاوز معدل النمو السابق الذي كان - في رأي فريدمان - مفرطا في الزيادة[٣١] .

ويسلم فريدمان بأنه قد يكون من المرغوب ، نظريا ، أن يختلف معدل النمو في عرض النقود لالغاء عوامل أخرى . ومع ذلك ففي التطبيق نحن لا نعرف متى أو بأي مقدار يتغير معدل النمو في عرض النقود . ومن ثم فان التغير في معدل النمو في عرض النقود لا يحقق الاستقرار ، بدلا من أن يكون عاملا على الاستقرار . وقد سلم فريدمان أيضا بأنه قد يأتي اليوم الذي يصبح فيه من الممكن تنفيذ سياسة نقدية مرنة لالغاء تغيرات اخرى في الاقتصاد .

وباختصار ، فان فريدمان يضع - عادة - ثلاث مزايا لمنهج القواعد Rules approch :

أولا : ينبغي أن نحول دون أن يصبح عرض النقود مصدرا لعدم الاستقرار .

ثانيا : بالزيادة في عرض النقود بمعدل ثابت ، فان السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة من مصادر اخرى عند حدها الأدنى .

ودعنا نفترض - مثلا - ان الانفاق الحكومي قد زاد بمعدل سريع . هنا قد تستخدم السلطات النقدية السياسات المصممة لزيادة عرض النقود بمعدل أسرع ، من أجل جعل الزيادة في أسعار الفائدة عند حدها الأدنى . ومع ذلك فالزيادة في عرض النقود بمعدل أسرع تجعل المعدل العالي للتضخم محتملا . فاذا قيدت السلطات النقدية بقاعدة ، فان عرض النقود سوف يزيد بمعدل أقل ، وسوف ينتج معدل منخفض للتضخم . ومن المؤكد أن أسعار الفائدة سوف تكون أعلى في الفترة القصيرة . ومع ذلك فانه مع المعدل المنخفض للتضخم ، تسود أسعار الفائدة الاسمية المنخفضة في الفترة الطويلة .

ثالثا : مع زيادة عرض النقود بمعدل ثابت ، فان مستوى الأسعار - في الأجل الطويل - سوف يكون ثابتا أو يقترب من ذلك . وطبقا لفريدمان فان وظائف الاقتصاد تصبح افضل عندما يأخذ مستوى الأسعار منحى يمكن التنبؤ به . وبما أن معدل نمو الناتج - في الأجل الطويل - يعتمد على عوامل مثل معدل النمو في عرض العمل. ومعدل التراكم الرأسمالي ، فان النمو السريع يمكن أن يحدث ، سواء مع ارتفاع مستوى الأسعار أو انخفاضه ، بشرط أن تكون التغيرات في مستوى الأسعار معتدلة ويمكن التنبؤ بها بمستوى معقول . ومن ناحية أخرى فان التغيرات الشاذة ، والتي لا يمكن توقعها في مستوى الأسعار تعتبر - في رأي فريدمان - مضرة بعملية النمو .

وقد انتقد الاقتراح بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت على نطاق واسع . وأحد هذه الانتقادات الهامة ، تقدم بها فرانكو مود لياني F. Modigliani ، الذي يرى أن الرسالة التطبيقية الأساسية لنظرية كينز العامة هي ان الاقتصاد في حاجة الى الاستقرار . وبما أن السياسة المرنة هي سياسة للاستقرار ، فان هذه السياسة ينبغي أن تستخدم[٣٢] . ويرى مود لياني أن غير النقديين non-monetarists قد قبلوا هذه «الرسالة» . وعلى العكس فان فريدمان وغيره من النقديين يزعمون أنه ليس هناك حاجة ماسة لاستقرار الاقتصاد . وحتى اذا كانت هذه الحاجة قائمة ، فان السياسة المرنة سوف تجعل الأمور اكثر سوءا حيث أنها تعبث بالاستقرار .

وطبقا لنموذج الفصل العاشر ، فان سياسة الاستقرار ليست ضرورية بشرط أن تكون الأجور النقدية والأسعار مرنة . فاذا هبط الطلب الكلي ، فان الأجور النقدية والأسعار تهبط . وبانخفاض الأسعار يتزايد العرض النقدي الحقيقي ، وبذلك يخفض أسعار الفائدة . وتؤدي الزيادات المتولدة في الاستثمار والطلب الكلي في النهاية الى استعادة مستويات الناتج والعمالة عند مستوى التوظف الكامل . ويعتمد طول الفترة اللازمة لاستكمال عملية التعديل على عدد من العوامل :

(١) درجة مرونة الأجور والأسعار .
(٢) مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة .
(٣) مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة .

وكلما كبرت درجة مرونة الأجور والأسعار ، كلما كانت الفترة المطلوبة لاستعادة العمالة الكاملة أقصر . وبالمثل كلما تزايد عدم المرونة (المرونة) الطلب على النقود (أو

الاستثمار) بالنسبة لسعر الفائدة ، كلما كانت الفترة الزمنية أقصر . وحتى اذا كانت الأجور النقدية والأسعار جامدة في الاتجاه النزولي ، فسوف تظل أسعار الفائدة تنخفض (ولو بكمية أصغر) طالما تناقص الناتج ، وبالتالي تتناقص كمية النقود المطلوبة . ولكن الانخفاض في أسعار الفائدة والزيادة اللاحقة في الاستثمار لن تكون كافية لاستعادة العمالة الكاملة .

وبما أن الكينزيين الأولين اعتقدوا بأن الطلب على النقود كان عالي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، وأن الاستثمار كان ضعيف المرونة كثيرا بالنسبة لسعر الفائدة ، لذلك اعتقدوا بأنه حتى اذا كانت الأجور النقدية والأسعار مرنة ، فان البطالة قد توجد لفترات طويلة جدا ، ولذلك فان سياسة الاستقرار كانت ضرورية لاستعادة العمالة الكاملة .

ولا ينظر كثير من الاقتصاديين المعاصرين الى الطلب على النقود باعتباره عالي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة أو الى الاستثمار باعتباره ضعيف المرونة بدرجة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة ، ولكنهم مازالوا يعتقدون بأن البطالة يمكن أن توجد لفترات ممتدة . وعلى النقيض يعتقد فريدمان وغيره من النقديين ، بأن آلية التعديل تعمل بسرعة أكبر لاستعادة الناتج والعمالة الى مستويات العمالة الكاملة شريطة ألا يصبح عرض النقود نفسه مصدرا لعدم الاستقرار . ونتيجة لذلك ، اذا تزايد عرض النقود بمعدل ثابت ، فان أي انحراف عن العمالة الكاملة سوف يكون صغيرا ومؤقتا . وهكذا فليس ثمة حاجة لسياسة مرنة .

واذا ما استخدمت السياسة المرنة ، فانه من الصعب وربما من المستحيل أن نحدد مدى عودة الاقتصاد بسرعة الى العمالة الكاملة ، دون استخدام مثل هذه السياسة بعد الانخفاض في الطلب الكلي . وعند مناقشة اتجاه الاقتصاد نحو العمالة الكاملة ، فغالبا ما تذكر تجربة الولايات المتحدة في الثلاثينيات . ففي الثلاثينيات واجهت الولايات المتحدة معدلات مرتفعة جدا للبطالة بلغت حوالي ٢٥ ٪ في عام ١٩٣٣ . وقد انخفض معدل البطالة ببطء حتى وصل الى ١٤,٦٪ في عام ١٩٤٠ . وهكذا فان التجربة غالبا ما تذكر كبرهان على أنه ، رغم أن الاقتصاد قد يتجه الى مستوى العمالة الكاملة فان العملية تكون بطيئة جدا في اكتسابها لأهمية عملية . وقد كشف ميشيل داربي M. Darby النقاب عن خطأ رئيسي في تقديرات البطالةللفترة (١٩٣٠ - ١٩٤٣)[٣٣]. وقد أظهرت بياناته الصحيحة تحركا الى العمالة الكاملة بعد ١٩٣٣ أقوى مما سجل من قبل . وقد اكتشف داربي ، أنه أثناء الفترة قيد عمال يشتغلون في برامج حكومية طارئة كعاطلين . ولا يتفق التطبيق مع التعريف المستخدم حاليا بواسطة مكتب الاحصاءات العمالية bureau of

labor statistics ، وكذلك مع التعريفات الأخرى للبطالة . واذا اعيد تصنيف العاملين في هذه البرامج ، فان العمالة تعتبر اكبر كثيرا من الرقم المسجل أساسا .

وبالنسبة لكل السنوات ١٩٣٣ - ١٩٤١ كانت العمالة ٢ مليون أو أكثر . وفي عام ١٩٣٦ كانت العمالة اكبر بالفعل أي حوالي ٣,٥ مليون . وتغير اعادة التصنيف أيضا ، معدلات البطالة للفترة ١٩٣١ - ١٩٤١ . وبالنسبة لكل سنة يتراوح معدل البطالة المصحح مابين ٤ الى ٧٪ وهو أقل من المعدل المسجل .

وقد خلص داربي الى أن سوء تصنيف العمال قد أخفى النقص في معدل البطالة الذي حدث أثناء الفترة (١٩٣٤ - ١٩٤١)[٣٤] . وهكذا فان اتجاه الاقتصاد نحو العمالة الكاملة قد يكون أقوى مما كان يعتقد .

وعلى الرغم من أن الآراء الحالية المهتمة بمرونات الطلب على النقود والاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ، وكذلك ما أثبته داربي فان غير النقديين يعتقدون - طبقا لمودلياني - ان آلية التعديل تعمل فقط ببطء . وهكذا على الرغم من أن الاقتصاد ليس غير مستقر كما كان يظن فانه لم يكن مستقرا الى درجة كبيرة ، ولذلك كان الأمر يتطلب سياسة مرنة . وحتى اذا كان ثمة حاجة الى سياسة الاستقرار ، فقد ادعى موددلياني ان النقديين سوف يعارضون استخدامها ، لأن مثل هذه السياسات سوف تكون - في التطبيق غير محققة للاستقرار . ويرى موددلياني ان السياسة المرنة قد نجحت في تحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في مجالات متعددة . وقد لاحظ - حتى عام ١٩٧٤ - ان الولايات المتحدة واجهت انكماشات معتدلة نسبيا فقط منذ ١٩٣٧ . وقد ادعى موددلياني ان ركود ١٩٧٤ الذي كان أكثر قسوة يعزى الى صدمة العرض (ارتفاع سعر البترول الخام الى أربعة أمثاله والحظر البترولي وغيره) وليس الى سوء ادارة العرض النقدي .

ولتحديد أثر المعدل الثابت للزيادة في عرض النقود ، فقد وجد مود لياني فترتين (وفترتين فقط) اثناء فترة مابعد الحرب الكورية كان ينمو فيها العرض النقدي بمعدل ثابت نسبيا . وقد بدأت الفترة الأولى من بداية ١٩٥٣ واستمرت الى النصف الأول من عام ١٩٥٧ ، أي أربعة أعوام تقريبا . والفترة الثانية بدأت مع الربع الأول من عام ١٩٧١ واستمرت حتى عام ١٩٧٤ ، أي حوالي أربعة أعوام . وعلى الرغم من أن معدل النمو في عرض النقود كان ثابتا نسبيا ، فان الاقتصاد قد اتسم بعدم الاستقرار في كلتا الفترتين . فالفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٧ ، أو بأخذ الفجوات الزمنية في الحسبان - الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ قد تميزت بعدم الاستقرار مع وقوع ركود في عام ١٩٥٤ ، وانتعاش سريع في ١٩٥٥ ثم

ركود آخر في عام ١٩٥٨ . أما الفترة (١٩٧١ - ١٩٧٤) أو (١٩٧٢ - ١٩٧٥) فقد تميزت أيضا بتقلبات حادة في الناتج والعمالة وكذلك في معدل الزيادة في الأسعار . وفي الحقيقة تميزت الفترة بدرجة من عدم الاستقرار اكبر من أي فترة أخرى في التاريخ الأمريكي الحديث . وبالطبع فان هذه القرينة ليست مقنعة . ففي كلتا الفترتين تعتبر المساحة الزمنية قصيرة نسبيا ، فهي على وجه التقريب أربع سنوات ، وكان الاقتصاد عرضة للرقابة على الأسعار والأجور في معظم الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ . وفي تجربة أخرى لتحديد ما اذا كانت الزيادة الثابتة في عرض النقود سوف تحقق للاقتصاد استقراره ، قام مود لياني بالاتفاق مع باباديموس Papdemos بحل نموذج للاقتصاد الأمريكي بمعاونة الحاسب الآلي ونموذج MPS يغطي الفترة من ١٩٥٩ الى ١٩٧١[٣٦] . وقد وجد مود لياني وباباديموس أن زيادة قدرها ٣٪ في عرض النقود حققت استقرارا للاقتصاد بشرط أن تعزل الصدمات الرئيسية . ومن ناحية اخرى اذا اندمجت هذه الصدمات التي حدثت بالفعل في التجربة ، فان زيادة ثابتة قدرها ٣٪ في عرض النقود لا تحقق الاستقرار . وهذا يعني أن الزيادة الثابتة في عرض النقود ، تتسبب في مستوى من عدم الاستقرار اكبر من السياسات المتبعة بالفعل .

وعلى أساس من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، يعتقد مود لياني أن السياسة المرنة سياسة استقرارية[٣٧] .

وخلاصة القول أن مود لياني يعتقد أن الاقتصاد يتكيف ببطء مع الصدمات . وبما أنه من المحتمل أن يتعرض للصدمات في المستقبل ، فان سياسة تحقق الاستقرار هي سياسة مرغوبة . وفضلا عن ذلك فهو يعتقد أن السياسة المرنة سياسة استقرارية . ولذلك يجب أن تستخدم عند الحاجة .

ان وجهة نظر مود لياني عن السياسة المرنة تتناقض بحدة مع وجهة نظر فريدمان في هذا الشأن . وبما أن كلا منهما يذكر الدليل الذي يدعم موقفه ، فانه من الصعب ان نقرر ايهما على صواب . على أن ثمة تأييدا قويا من قبل الاقتصاديين المحترفين للاستمرار في استخدام السياسة المرنة . ويمكن اتخاذ خطوات متعددة لتكون هذه السياسة اكثر فعالية . وعلى سبيل المثال وكما بينا سابقا في هذا الفصل ، فان ادارة السياسة النقدية تتحسن لو ركزت السلطة النقدية على المجاميع النقدية في الأجل القصير ، وكذلك في الأجل الطويل . واذا اخذنا في الاعتبار الوقائع السياسية والموقف الحالي للفن المالي ، فان

استخدام سياسة مرنة ليس من المحتمل أن يزيد تماما التقلبات في العمالة والناتج ومعدل الزيادة في الاثمان . ولكن كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون أن السياسة المرنة يمكن أن تخفف من هذه التقلبات .

استقلال الاحتياطي الاتحادي

Independence of The Federal Reserve

يثار - من حين إلى حين - سؤال عن استقلال نظام الاحتياطي الاتحادي ، وعلى سبيل المثال ، في خريف ١٩٧٧ قرر بعض الأعضاء في ادارة الرئيس الأمريكي كارتر ، ان السياسة النقدية للاحتياطي الاتحادي ليست توسعية بما فيه الكفاية[٣٨] .

ويشير هذا التقرير الى أن مصالح الدولة سوف تتحقق بشكل أفضل اذا انتهج الاحتياطي الاتحادي سياسات تتفق مع تلك التي اتبعت أو أيدت بواسطة الفروع التنفيذية للحكومة .

ويعتبر الاحتياطي الاتحادي وكالة مستقلة للحكومة الاتحادية . ويقوم الرئيس الأمريكي بتعيين أعضاء مجلس المحافظين للاحتياطي الاتحادي ، وهم يعينون لمدة ١٤ عاما ، وحيث تدرس هذه التعيينات بعناية فائقة فلا تتم سوى مقابلة واحدة كل سنتين اذا لم تقدم استقالات . ويتمتع الرئيس بسلطات محدودة في تعيين أعضاء جدد في المجلس . ويختار رئيس الجمهورية رئيس المجلس من بين أعضائه . ولكن مدة عمل رئيس المجلس وهي أربع سنوات لا تتوافق مع مدة رئيس الجمهورية ، وقانونيا فان الاحتياطي الاتحادي وكيل للكونجرس ، ومن ثم ينبغي ان يقدم تقريرا سنويا اليه . ويفوض الكونجرس سلطته الى نظام الاحتياطي الاتحادي للاشراف على النظام النقدي وادارة السياسة النقدية . وفضلا عن ذلك فان الكونجرس يملك رقابة ضئيلة ، أو لا يملك رقابة اطلاقا على موازنة نظام الاحتياطي الاتحادي ، حيث يعمل بهدف الربح .

ان حالة استقلال الاحتياطي الاتحادي يعتمد على عدة أسس :

أولا : من المفترض أن الاستقلال امر جوهري لتدنية التضخم . فالانفاق الحكومي سوف يزيد بمعدل أسرع ، اذا كانت الأجهزة التشريعية والتنفيذية للحكومة تمارس رقابة على عرض النقود[٣٩] .

ثانيا : ان الاحتياطي الاتحادي المستقل يستطيع أن يمنع الرئيس أو الأعضاء الآخرين في الأجهزة التنفيذية من استخدام عرض النقود للأغراض السياسية . وعلى سبيل

المثال ، قد يزداد عرض النقود ـ قبل الانتخابات ـ بمعدل أسرع لتنشيط الناتج والعمالة . وبما أن الأسعار تستجيب بسرعة أقل للزيادة في عرض النقود ، فان الزيادة سوف تحدث فقط بعد الانتخابات . وسوف تكون الزيادة في الناتج والعمالة لصالح أصحاب المناصب ، وتكون التأثيرات طويلة الأجل على الاقتصاد غير مرغوب فيها بسبب ارتفاع الأسعار .

ثالثا : اذا فقد الاحتياطي الاتحادي استقلاله ، فانه قد يفقد أيضا بعضا من مرونته بالنسبة للسياسة النقدية . فمن المفترض أن أحد مزيا السياسة النقدية المرنة هي أنها تتميز بفجوة انجاز قصيرة . فاذا كان الاحتياطي الاتحادي جزءا من الأجهزة التنفيذية للحكومة أو تابعاً للكونجرس ، فان فجوة الانجاز تصير اكثر طولا وتصبح السياسة النقدية المضادة للدورات أقل احتمالا في تحقيق الاستقرار .

أما الرأي الذي يقف ضد استقلال الاحتياطي الاتحادي فانه يعتمد أيضا على عدد من الآراء :

أولا : يؤكد هؤلاء المعترضون على الاستقلال ان الترتيب الحالي ترتيب انتخابي . وهم يجزمون بأن السياسة الاقتصادية ينبغي أن يقوم بصياغتها ، موظفون منتخبون قد يستبدلون اذا كان أداؤهم بطريقة لا تحقق رغبات الناخبين .

ثانيا : ان السياسة النقدية يجب أن تتسق مع السياسات الحكومية الأخرى والمصممة للارتقاء بالأهداف الاقتصادية للمجتمع . وبما أن الاحتياطي الاتحادي وكالة مستقلة ، فانه لا يوجد ضمان للاتساق . وفي الحقيقة يرى المعارضون أنه في اطار موقف نظام الاحتياطي الاتحادي كمنظم لعرض النقود ، تميل السلطات النقدية الى التحيز لصالح السياسات المصممة للحفاظ على قيمة النقود[٤٠] . وهكذا فهم يفضلون السياسات المصممة لتحقيق استقرار الأسعار على تلك المصممة لتحقيق العمالة الكاملة .

ثالثا : ان المعترضين على الاحتياطي الاتحادي يرون أن السلطات النقدية حساسة للضغوط السياسية . ويدعون بأن السلطات النقدية قد استخدمت سياسات مصممة لتحقيق نفع لذوي المناصب الادارية الهامة[٤١] .

وقد قدمت توصيات مختلفة للتقليل من استقلال الاحتياطي الاتحادي . ففي عام ١٩٧٥ وافق الكونجرس على القرار التشريعي ١٣٣ المسمى[٤٢] HouseConcurrent Resolution وفي ظل هذا القرار يتوجب على الاحتياطي الاتحادي أن يقدم تقريرا ربع

سنوي الى الكونجرس ، ويحدد المعدلات المتوقعة للنمو في المجاميع النقـدية والائتمانية الرئيسية للسنة القادمة . ويعتبر الاجراء ذا نفع ، اذ يقدم معلومات عن عمل المستقبل بواسطة الاحتياطي الاتحادي ويحفـز المناقشـات حول أهدافـه . ويدفـع القـرار أيضـا الاحتياطي الاتحادي الى التخطيط على الأقل لمدة سنة ، وعلى تركيز اهتمامه على المجاميع النقدية بدلا من أسعار الفائدة . ومع ذلك من المشكوك فيه أن يفقد الاحتياطي الاتحادي كثيرا من استقلاله[٤٣] فهو من ناحية يتوقع معدلات النمو على أساس المدى وليس على أساس رقم محدد . ومن ناحية أخرى يسمح للاحتياطي الاتحادي أن ينحرف عن هذا المدى ، اذا لم يستطع أن يحقق الزيادة المستهدفة ، أو إذا تغيرت الأحوال .

وباختصار ، ان هناك عدة تحذيرات مناسبة ، ذلك أن استقلال الاحتياطي الاتحادي ينبغي ألا يكون مبالغا فيه . فالسلطات النقدية تعرف أن الكونجـرس قد أنشأ نظـام الاحتياطي الاتحادي ، وأن هذا الكونجرس يستطيع أن يمـرر تشريعـات جديدة لتغيير وضعه القائم في أي وقت . والى جانب ذلك فثمة دليل قائم على أن الاحتياطي الاتحادي يميل الى تبني سياسات يفضلها رئيس الجمهورية[٤٤] . وبمـا أن استقـلال الاحتياطـي الاتحادي خادع الى حد ما ، فان المنافع (أو التكاليـف) المرتبطة بالتغيير في وضعه ليست من الكبر كما قد تبدو للوهلة الأولى .

الحواشي : Notes

١) تحدد لجنة السوق المفتوحة الاتحادية FOMC سياسة السوق المفتوحـة . ويتحمـل مجلس ادارة الاحتياطي الفيدرالي مسؤولية الأدوات الأخرى للسياسة النقدية . وبما أن الأخير نادرا ما يستخدم سياسة نقدية تنفيذية (انظر الفصل السابع) ، فان لجنة السوق المفتوحة تظهـر كوحـدة أسـاسية لصناعـة السياسـة للاحتياطي الفيدرالي . وبالطبع يشكل الأعضاء السبعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي غالبية لجنة السوق المفتوحة FOMC ورئيس المجلس هو رئيس لجنة السوق المفتوحة .

٢) لمناقشة صياغة السياسة النقدية ، انظر
«Numerical Specifications of Financial Variables and Their Role in Monetary Policy», Federal Reserve Bulletin 60 (May 1974) 333-37 William Poole. «The Making of Monetary Policy: Description and Analysis», Economic Inquiry 13 (june 1975) 253-65 and Raymond E. Lombra and Raymond G. Torto. «The Strategy of Monetary Policy». Federal Reserve Bank of Richmond. Monthly Review (September-October 1975) 3-14 Much of the following discussion is based on poole's description.

٣) ان تقرير اعمال لجنة السوق المفتوحة الخاص بكل اجتماع ينشر بعد حوالي شهر من الاجتماع . وينشر التقرير في Federal Reserve Bulletin بعد عدة شهور من الاجتماع وفي التقرير السنوي للمكتب Annual Report في نهاية كل سنة . وهناك بيان عن الموقف المالي لاثني عشر بنكا من الاحتياطي الفيذرالي ينشر اسبوعيا .

وتطبع بيانات مختارة من البيان كل جمعة في الصحف الرئيسية . ورغم أن الاحتياطي الفيدرالي لا يضمنه المناقشة حول التغيرات التي تحدث اثناء الأسبوع ، الا أنه من الممكن أن تحدد التغيرات عن طريق مقارنة البيانات الأسبوعية .

٤) في يوم ما ، كان لدى بعض البنوك الأعضاء احتياطيات فائضة ، بينما كان لدى البعض الآخر عجز في الاحتياطيات . فالبنوك ذات العجز تستطيع أن تقترض احتياطيات من البنوك ذات الفائض . وسعر الفائدة الذي تقترض عنده البنوك هو سعر الأرصدة الفيدرالية Federal Funds وسعر الأرصدة الفيدرالية حساس للتغيرات في موقف الاحتياطي للنظام المصرفي .

٥) كما ناقشنا في الفصلين التاسع والحادي عشر ، فان استخدام أسعار الفائدة كمؤشر قد يتسبب في تغيرات غير مستقرة في عرض النقود . ولنفترض ـ على سبيل المثال ـ ان الاقتصاد قد توسع ، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار الفائدة . فاذا استخدم الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) سياسات مصممة لتقييد أسعار الفائدة ، فان هذه السياسات سوف تكون توسعية وتزيد احتمالات التضخم .

٦) Milton Friedman, «The Yo-Yo Economy». Newsweek (Febuary 15. 1982) 72.

٧) Milton Friedman «Monetary Policy: Theory and Practice». Journal of Money Credit and Banking 14 (February 1982) 98-118 Lawrence R. Klein and others. Controlling Money: A Discussion (Los Angeles: International Institute for Economic Research 1980): A. James Meigs. «The Fed and Financial Markets: Is It Killing Them with Kindness?» Financial Analysts Journal 37 (January, February 1981) 18 -27 and Robert M. Rasche and others Money Credit and Banking Debate: Is the Federal Reserve's Monetary Control Policy Misdirected? Journal of Money Credit and Banking 14 (February 1982) 119-47.

٨) Milton Friedman and Anna Jacobson Schwartz. A Monetary History of the United states 1867-1960 (New York: National Bureau of Economic Research 1963) For reviews see Robert W. Clower «Monetary History and Positive Economics», Journal of Economic History 24 (September 1964) 364-80 and James Tobin. «The Monetary Interpretation of History», American Economic Review 55 (June 1965) 464-85.

٩) Friedman and Schwartz,ibid.or Friedman and Schwartz, «Money and Business Cycles», Review of Economics and Statisics 45 (February 1963) 33- 34 The money supply was defined so as to include time deposits held by the nonbank public.

وقد عرف عرض النقود بحيث يشمل الودائع لأجل لدى الجمهور غير المصرفي .

١٠) Friedman and Schwartz «Money and Business Cycles ibid pp 39-40.

١١) ونفس الشيء صحيح بالنسبة للدليل الذي عرضه فريدمان ومسلمان ـ انظر

Friedman and Meiselman, «The Relative Stability of Monetary Velocity and the Investment Multiplier in the United States 1897- 1958», in Commission on Money and Credit Stabilization Policies (Englewood Cliffs N. J. Prentice-Hall. Inc. 1963) PP. 165-268.

١٢) انظر المناقشة ،

James Tobin «Money and Income» Post Hoc Ergo Propter Hoe? Quarterly Journal of Economics 84 (May 1970) 301-17 and Friedman. «Comment on Tobin». Quarterly Journal of Economics 84 (May 1970) 318-27 See also Richard G Davis. «The Role of the Money Supply in Business Cycles», Federal Reserve Bank of New York Monthly Review 50 (April 1968) 63-73.

١٣) Leonall C. Andersen and Jerry L. Jordan «Monetary and Fiscal Actions: A Test of Their Relative Importance in Economic Stabilization». Federal Reserve Bank of St. Louis. Review 50 (November 1968). 11-24.

١٤) Gary Fromm and Lawrence R. Klein «The NBER/NSF Model Comparison Seminar An Analysis of Results». in Economitric Model Performance: Comparative Simulation Studies of the U. S. Economy eds. Lawrence R. Klein and Edwin Burmeister (Philadelphia University of Pennsylvania Press 1976) PP. 380-407 See also Carl F. Christ «Judging the Performance of Econometric Models of the U. S. Economy ibid pp 322-42».

١٥) طبقا لفروم وكلين ، تشير معظم الصيغ الحديثة للنموذج الى أن استجابة الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أقوى كثيرا . انظر

أقوى كثيرا . انظر المرجع السابق ، صفحة ٤٠٠ .

١٦) تختلف النتائج لأسباب كثيرة ، بما في ذلك الاختلاف في الفترات التي يحسب فيها المضاعف . انظر للمناقشة : المرجع السابق ، صفحة ٣٩٥ ـ ٣٩٦ .

١٧) انظر الآراء المؤيدة

Gordon Fisher and David Sheppard, Effects of Monetary Policy on the United States Economy: A Survey of Econometric Evidence (Organization for Economic Co-operation and Development, December 1972).

١٨) اعتمادا على منهج بديل ، اكتشف فريدمان وشوارتز أن الذرى (النقاط الدنيا) في معدل نمو عرض النقود يسبق الذرى (النقاط الدنيا) في الدورة التجارية بمتوسط سبعة (أربعة) شهور . ورغم أن فجوة المتوسط أقل ، الا أن تغيرها واحد تقريبا . انظر

Freidman and Schwartz, «Money and Business p. 38»

١٩) Friedman, «The Role of Monetary policy», American Economic Review 58 (March 1968) 16 and A Program for Monetary Stability (New York: Fordham University press 1959)

٢٠) J. M. Culbertson, «Friedman on the Lag in Effect of Monetary Policy», Journal of Political Economy 68 (December 1960) 617-21 and John Kareken and Rober M. Solow, «Lags in Monetary Policy» in Stabilization Policies pp 1-96.

٢١) وبالنسبة لاستجابة فريدمان واجابة جالبرتسون انظر

Friedman «The Lag in Effect of Monetary Policy», and Culbertson, «The Lag in Effect of Monetary Policy Reply», Journal of Political Economy 69 (October 1961) 447-77.

٢٢) Kareken and Solow «Lags» P. 2

٢٣) Thomas Mayer, «The Lag in the Effect of Monetary Policy Some Criticism», Weslern Economic Journal 5 (September 1967) 324-42.

٢٤) ويقرر فريدمان ـ في تعليق على دراسة كاريكن ـ سولو ـ ان تقديرهما لفجوة الاستجابة (من ٦ الى ٩ شهور) يعتبر منسقا مع ما وصل إليه انظر

«Note on Lag in Effect of Monetary Policy», American Economic Review 54 (September 1964) 759-61.

٢٥) وفي دراسة سابقة اكتشف موردلياني أن السياسة النقدية المرنة أفضل من الزيادات المطردة في عرض النقود كسياسة استقرارية . وطبقا لماير فانه اذا قدمت الفجوة ، فان النتائج تكون أقل ملائمة من السياسة المرنة . ولذلك فهو يعتقد أن زعم موردلياني عن أفضلية السياسة المرنة ينبغي أن ينبذ ibid p. 334

٢٦) انظر على سبيل المثال

Thomas F. Cargill and Robert A. Meyer. «The Time Varying Response of Income to Changes in Monetary and Fiscal Policy», Review of Economics and Statistics 60 (February

1978) 1-7 and J. Ernest Tanner «Are the Lags in the Effects of Monetary Policy Variable?» Journal of Moretary Economics 5 (January 1979) 105-21.

٢٧) انظر على سبيل المثال تعليقات ريتشارد دافيز في : «How Much Does Money Matter? A Look at Some Recent Evidence», Federal Reserve Bank of New York, Monthly Review 51 (June 1969) 122-23.

٢٨) لهذه النتائج وغيرها انظر : Fremmand and Klein, (The NBER/NSF Model Comparison) P. 405 وبما أن هذه النتائج على أساس الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، فانها لا يمكن أن تقارن بمثيلتها في دراسة اندرسن وجوردان

٢٩) Henry C. Simons «Rules Versus Authorities in Monetary Policy», Journal of Political Economy 44 (February 1936) 1-30 Friedman, «The Supply of Money and Changes»

٣٠) ان الرشادة قد يعبر عنها باستخدام معادلة المبادلة التي نوقشت في الملحق رقم (٣) . وطبقا لمعدلات النمو ، فان معادلة المبادلة MsV = PY تكتب على النحو التالي :

$$\frac{\Delta Ms}{Ms} + \frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta P}{P} + \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث $\Delta Ms / Ms$, $\Delta V / V$, $\Delta P / P$ تمثل معدلات النمو في العرض الاسمي للنقود وسرعة دوران النقود ومستوى الأسعار والناتج على الترتيب فاذا كانت سرعة دوران النقود ثابتة ($\Delta V / V = 0$) ، فان المعادلة تصبح كالتالي :

$$\frac{\Delta Ms}{Ms} = \frac{\Delta P}{P} + \frac{\Delta Y}{Y}$$

فاذا كان الناتج ينمو بمعدل ٣٪ فان عرض النقود يجب أن ينمو أيضا بنفس المعدل حتى يتحقق استقرار الاسعار($\Delta P / P = 0$) فاذا انخفضت (زادت) سرعة دوران النقود ، فان عرض النقود لابد أن ينمو بمعدل اكثر (أقل) سرعة حتى يتحقق استقرار الأسعار . وطبقا لفريدمان فان المعدل الضروري للزيادة يعتمد على تعريف العرض الاسمي للنقود . ومع ذلك فانه ليس المعدل المحدد ، ولكنه اتساق المعدل . وقد ادعى بعض الذين انتقدوا قاعدة فريدمان أن الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) لا يتحكم بالكامل في عرض النقود ، ولذلك لا يستطيع أن يزيد عرض النقود بمعدل ثابت ومع ذلك ، فان الاعتقاد نفسه يشير الى سياسة نقدية مرنة .

٣١) انظر على سبيل المثال
Friedman, «The Role of Monetary Policy» and «Statement on the Conduct of Monetary Policy», in Second Meeting on the Conduct of Monetary Policy Hearings before the Committee on Banking, Housing, and Ubban Affairs, U.S. Senate, Ninety-Fourth Cong. First Sess. November 4,6 (Washington D. C. Government Printing Office 1975) PP. 42-48.

٣٢) Franco Modigliani, «The Monetarist Controversy or, Should We Forsake Stabilization Policies?». American Economic Review 67 (March 1977) 1. For other critiques see Mba P. Lerner «A Review of A Program for Monetary Stability» Journal of the American Statistical Association 57 (March 1962) 211- 20 and Arthur M. Okun «Fiscal Monetary Activism Some Analytical Issues» Brookings Papers on Economic Activity no 1 (1972) 123. 63.

٣٣) Michael R. Darby «Three-and a-Half Million U.S.Employees Have Been Mislaid Or an Explanation of Unemployment 1934-1941», Journal of Political Economy 84 (February 1976) 1-16.

٣٤) لاحظ داربي ـ على سبيل المثال ـ ان الانخفاض المسجل في العمالة من ١٩٣٢ الى ١٩٣٦ كان حوالي نصف الانخفاض الفعلي فقط . انظر التعليقات على آراء داربي

J. Gordon «Recent Developments in the Theory of Inflation and Unemployment» Journal of Monetary Economics no 2 (1876) PP. 195-96.

٣٥) بما أن فريدمان وغيره من النقديين يعتقدون أن السياسة المالية غير فعالة فانهم يهتمون فقط بالتأثيرات الممكنة غير المحققة لاستقرار السياسة النقدية . أما مودلياني وهو واحد من غير النقديين ـ فهو يهتم بالتأثيرات الممكنة لكل من السياسة النقدية والمالية .

٣٦) سجلت التجربة عند مودلياني في مقالة «The Monetarist Controversy» صفحة ١٢ .

٣٧) انظر مراجع الدراسات الأخرى : Modigliani ibid

٣٨) من المفترض أن الادعاء قائم على أسعار الفائدة المتزايدة في ذلك الوقت . فقد تزايد عرض النقود بمعدل سنوي ٩,٧٪ في الربع الثالث من عام ١٩٧٧ وبمعدل ٨,٧٪ في الربع الثاني . وكلاهما زيادتان سريعتان نسبيا ويدلان على أن الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) ينتهج سياسة نقدية توسعية .

٣٩) Arthur F. Burns former Chairman of the Federal Reserve Board, argued repeatedly along this line. See for example «The Independence of the Federal Reserve System», Adress by Arthur F. Burns Chairman, Board of Governors of the Federal Reserve System, at the One Hundred and Thirteenth Commencemnt Exercises of Bryant College, Smithfield, Rhode Island May 22. 1976. Reprinted in Federal Reserve Bulletin 62 (June 1976) 493-96.

٤٠) Harry G. Johnson, «Should There be an Independent Monetary Authority?» in the Federal Reserve System after Fifty years, Hearings before the Subcommittee on Domestic Finance. Commitee on Banking and Currency, House of Representatives. 88th Cong 2nd Sess washington D. C. Government Printing Office 1964) PP. 970-73.

٤١) للتدليل على الدورة التجارية «السياسية» انظر

William D. Nordhaus «The political Business Cycle», Review of Economic Studies 42 (April 1975) 169-90 and C. Duman MacRae. «A Political Model of the Business Cycle», Journal of Political Economy 85 April 1977 239-63.

٤٢) فيما يتعلق بالتوصيات انظر على سبيل المثال

Money and Credit (Englewood Cliffs N. J. Prentice-Hall Inc 1961 For a discussion of the commission's recommendations. see G. L. Bach «Economics politics and the Fed», Harvard Business Review 40 (January- February 1962). 81- 91.

٤٣) انظر للمناقشة

Edward J. Kane, «New Congressional Restraints and Federal Reserve Independence», Challenge 18 (November- December 1975) 37-44.

٤٤) Robert E. Weintraub «Congressional Supervision of Monetary Policy», Journalof Monetary Economics 4 (April 1978) 341-62.

أسئلة للمراجعة :

(١) اشرح كيف تصاغ السياسة النقدية .

(٢) كيف تغيرت ادارة السياسة النقدية بعد ٦ اكتوبر ١٩٧٩ في الولايات المتحدة ؟ وهل تعتقد أن هذا التغيير أمر مرغوب ؟ دافع عن اجابتك .

(٣) اعرض بايجاز لدليل فريدمان ـ شوارتز فيما يتعلق :

أ ـ بالعلاقة بين عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية .

ب ـ طول وتغير الفجوة الزمنية المصاحبة للسياسة النقدية . ولماذا فشل الدليل في كسب تأييد واسع للرأي القائل بأن السياسة النقدية فعالة ؟

(٤) اعرض لحجج المؤيدين لفعالية السياسة النقدية المبنية على الدليل المستمد من النماذج القياسية وحيدة المعادلة والواسعة النطاق .

(٥) فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، اشرح لماذا تعتبر فجوة الاستجابة طويلة .

(٦) يدعي النقديون أن السياسة النقدية فعالة جدا . ومع ذلك فهم لا يوصون باستخدام سياسة نقدية مرنة . لماذا ؟

(٧) لنفترض أنه في الفترة الطويلة ظل عرض النقود ثابتا بدلا من أن يزيد فما هو أثر ذلك على الاقتصاد ؟

(٨) اشرح كيف يعتمد الرأي المؤيد لاستخدام السياسة المرنة على تفاعل الاقتصاد القومي مع الصدمات .

(٩) استنادا الى الموقف الاقتصادي الحالي ، ماهي أنواع السياسات النقدية . والمالية التي توصى بها ؟ دافع عن اجابتك .

١٠) اشرح العلاقة بين الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) والفروع الادارية والتشريعية للحكومة الاتحادية ، ثم اعرض بايجاز ـ مع النقد للآراء المؤيدة لاستقلال الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) .

قراءات مقترحة : Suggested Reading

Federal Reserve Staff Study, New Monetary Control Procedures, Volumes I and II. Washington D. C. Board of Governors of the Federal Reserve System, Febryary 1981.
Friedman. Milton «Monetary Policy Theory and Practice» Journal of Money Credit and Banking 14 (February 1982) 98-118.
«THe Role of Monetary» Policy American Economic Review 58 (March 1968) 1-17 and ANNA JACOBSON SCHWARTZ, A Monetary History of the United States 1867-1960 New York, National Bureau of Economic Research 1963.

«Money and Business Cycles» Review of Economics and Statistics 45 (February 1963) 32-64.
Hamberger. Michael J. «The Lag in the Effect of Monetary Policy» A Survey of Recent Literature Federal Reserve Bank of New York Monthly Review 53 (December 1971) 289-98.
MODIGLIANI, FRANCO «The Monetarist Controversy or Should We Forsake Stabilization Policies?» American Economic Review 67 (March 1977) 1-19.
OKUN. ARTHUR M. «Fiscal-Monetary Activism:Some Analytical Issues» Brookings Papers on Economic Activity no 1 (1972) 123- 63
POOLE WILLIAM «The Making of Monetary Policy Description and Analysis» Economic Inquiry 13 (June 1975) 253-65.
WALLICH,HENRY C. and PETER M. KEIR «The Role of Operating Guides in U.S. Monetary Policy» A Historical Review Federal Reserve Bulletin 65 (September 1979) 679-91.

الفصل التاسع عشر
السياسة الداخلية

الفصل التاسع عشر
السياسة الدخلية

تمارس الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية - منذ الحرب العالمية الثانية - تجربة السياسة الدخلية. والسياسة الدخلية - بصفة عامة - هي اجراء حكومي - لا تدخل فيه الاجراءات النقدية والمالية، صمم للتأثير أو التحكم في معدل الزيادة في الأسعار والأجور النقدية والاشكال الأخرى للدخل.

وقد تراوحت السياسات التي تم تبنيها فعلا بين التحذير الرسمي بواسطة السلطات العامة والتنظيم القانوني للأجور النقدية والأسعار. وقد كانت تجربة الولايات المتحدة - حتى عام ١٩٧١ - مع مثل هذه السياسات محدودة - بشكل رئيسي - بالرقابة في أوقات الحرب. وكان الاستثناء الهام هو استخدام خطوط عامة ارشادية صريحة للأجور والأسعار من قبل ادارة الرئيسين كيندي وجونسون من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٦٦. ولما كان التطبيق القانوني لهذه الخطوط العامة غير ممكن قانونا فقد سعت الحكومة الى ايجاد التوافق من خلال الاعلان والتحذير. ومع ذلك فقد فرض الرئيس نيكسون في اغسطس عام ١٩٧١ تجميد الأسعار والأجور لمدة ٩٠ يوما، وتبع ذلك سلسلة من البرامج المصممة للرقابة على الأجور والأسعار.

وتقوم السياسات الدخلية عادة على الاعتقاد بأن جانبا كبيرا من الاقتصاد أو ربما معظمه - يتميز بالمنافسة غير الكاملة. وفي ظل هذه الظروف، فان الأجور النقدية والأسعار تتحدد عن طريق الممارسات الاحتكارية للنقابات والمنشآت. وقد تزيد الأسعار والأجور النقدية حتى في مواجهة الطاقة الانتاجية غير المستخدمة بالكامل والبطالة[1].

ومن المفترض أن المستوى المرتفع للبطالة يخفف من زيادات الأسعار والأجور. ولكن أنصار المنهج الدخلي يرون أن المستوى الضروري للبطالة غير مقبول اجتماعيا.

ومن ثم فان السياسة الدخلية مطلوبة - ادعاء - لابطاء معدل الزيادة في معدل الأسعار والأجور النقدية، بينما تنتهج سياسات مالية ونقدية توسعية لتخفيض معدل البطالة.

ويعرض هذا الفصل اراء المؤيدين والمعارضين لمنهج السياسة الدخلية. وبعد عرض تاريخ السياسات الدخلية في الولايات المتحدة ، تقوم الآراء في اشارة خاصة الى التجربة الأمريكية . وقد عرضت مقترحات عديدة في الوقت الحاضر ، وقومت نقديا .

حجة المؤيدين للسياسة الدخلية The Case «For» An Incomes Policy

تعتمد حجة المؤيدين للسياسة الدخلية أو ـ بشكل أكثر تحديدا ـ التحكم في الأسعار ـ الأجور ـ على نظرية التضخم بدفع النفقة . وطبقا لهذه النظرية ، فان للمنشآت والاتحادات العمالية القوة التي تمكنها من ادارة الأسعار والأجور النقدية وأن تستخدم هذه القوة لزيادتها حتى أثناء الركود . ومن ثم فان محاولات تحقيق العمالة الكاملة من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية ، لابد وأن تتسبب في احداث التضخم .

ويمكن أن تحقق السياسات النقدية والمالية استقرار الأسعار فقط مع وجود قدر من الطاقة الفائضة والبطالة غير مرغوب فيه اجتماعيا . وهكذا تكون السياسة الدخلية ضرورية ، لتقييد الأجور النقدية والأسعار ، بينما تستخدم السياسات المالية والنقدية التوسعية لزيادة الدخل والعمالة[٢] .

ويمكن النظر الى عملية التضخم بطرق مختلفة . وينظر «جاردنر آكلي G. Ackley » الى العملية باعتبارها نتيجة الصراع حول توزيع الدخل الذي يحدث في اقتصاد يتميز بالمنافسة غير الكاملة[٣] . وتستخدم المنشآت والاتحادات العمالية قوتها السوقية للحصول على زيادات في الدخل الحقيقي ، والمحافظة على دخولهم الحقيقية في مواجهة التضخم . ويجزم آكلي بأنه اذا بدأ التضخم ، فان معظم الزيادات في الأسعار والدخول النقدية تعمل على الحفاظ على الدخول الحقيقية للأطراف المعنية . ومع ذلك فان هذه الزيادات تهدد الدخول الحقيقية لاخرين ، ولذلك تشجع الزيادات الاضافية في الأسعار والأجور النقدية . والنتيجة الرئيسية للصراع على توزيع الدخول هي ارتفاع الأسعار والأجور النقدية . ويخلص آكلي الى القول بأن العملية التضخمية يمكن التحكم فيها فقط باستخدام السياسة الدخلية .

ويرى آكلي ان كلا من العمال والادارة يساهمان في العملية التضخمية ويؤكد هنري واليش وسدني وينتراوب H. C. Wallich and S. Weintraub على أثر الاتفاقات الأجرية التضخمية[٤] Inflationary wage settlements . ويقولان أن المشكلة هي أن الاتحادات العمالية تمتلك قوة احتكارية كافية للحصول على زيادات تضخمية في

الأجور . ويقترح واليش وينتراوب سياسة دخلية مصممة لدعم مقاومة الادارة في مواجهة الاتفاقات الأجرية التضخمية .

وبما أن أنصار المنهج الدخلي Incomes approach يدعون بأن تناقض العمالة الكاملة واستقرار الأسعار انما يعزى للقوة الاحتكارية للمنشآت والاتحادات العمالية ، فانه يمكن التعامل مع المشكلة من خلال سياسات مصممة لجعل الاقتصاد اكثر تنافسية .

وتتضمن هذه السياسات بصفة أساسية مايلي :

(١) وضع القوانين المضادة للاحتكارات antitrust Laws موضع التنفيذ بصورة اكثر فعالية .

(٢) اضعاف الاتحادات العمالية .

(٣) ازالة عوائق التجارة الدولية من أجل تشجيع المنافسة الدولية .

ولاينكر أنصار المنهج الدخلي ان جعل الاقتصاد تنافسيا يعتبر مرغوبا . ومع ذلك فهم يجزمون بأن العوامل السياسية تجعل هذا المنهج غير واقعي[٥] .

ويفترض مؤيدو المنهج الدخلي أن المنهج يعتبر اليوم مطلوبا بدرجة ملحة عما كان من قبل . اذ ان من المحتمل ان تستخدم المنشآت والاتحادات العمالية الآن قوتها الاحتكارية اكثر من ذي قبل .

ويرى آكلي ـ مثلا ـ ان المعايير الاجتماعية المنظمة للسلوك الجماعي تسمح ـ في الوقت الحاضر ـ بل وتشجع على استخدام القوة الاحتكارية ، وأن الادارة والقيادات النقابية اكثر حنكة ، وأن المقاييس الأفضل للموقف النسبي متاحة في الوقت الحاضر . واذا اخذنا هذه العوامل في الاعتبار وكذلك التجربة الحاضرة للتضخم ، فان آكلي يدعي بأن زيادة الأسعار والأجور من المحتمل أن تحدث بسرعة أكثر وأن تكون أكبر . ومع زيادة الاستخدام العدواني للقوة الاحتكارية ، فان منحني فيليبس للفترة القصيرة ينتقل الى اليمين ، مشيرا الى معدل أعلى للتضخم يصاحب كل معدل للبطالة .

ويذكر مؤيدو منهج السياسة الدخلية أيضا أسبابا أخرى لانتقال منحني فيلبس للفترة القصيرة الى اليمين تتضمن تركيب قوة العمل . ومع انتقال منحني فيلبس ، فان السياسات النقدية والمالية المصممة لتحقيق العمالة الكاملة (استقرار الأسعار) سوف تتسبب في ارتفاع معدل التضخم (البطالة) .

وأخيرا فانهم يدعون أن المجتمع أصبح أقل رغبة في التسامح في البطالة ومن ثم فان السلطات النقدية والمالية ليس لها اختيار ، وينبغي أن تتبع سياسات توسعية لزيادة

العمالة . ويعني ذلك أنه بدون السياسات الدخلية فان التضخم سوف يكون اكبر مما كان عليه في الماضي .

-حجة المعارضين للسياسة الدخلية The Case against An Incomes Policy

بما أن السياسة الدخلية أو ـ بشكل أكثر تحديدا ـ الرقابة على الأجور ـ الأسعار يعتمد ـ الى حد كبير ـ على نظرية التضخم بدفع النفقة ، فان خصوم منهج السياسة الدخلية قد وجهوا كثيرا من هجومهم الى هذه النظرية . وبما أن النظرية نوقشت مطولا في الفصل الثاني عشر ، فاننا لن نتعرض لها في هذا الفصل . وانما نوجز ونقدم نقدا لبعض الأراء الأخرى :

(١) عدم فعالية الرقابة على الأسعار ـ الأجور .
(٢) انها تشوه تخصيص الموارد وتتسبب في عدم المساواة .
(٣) تعتبر مرتفعة التكاليف في تنفيذها وادارتها .
(٤) لا تتفق مع الحريات الاقتصادية والسياسية الأساسية .

ويتهم النقاد الرقابة على الأسعار ـ الأجور بانها قد تكون غير فعالة مادامت المنشآت والاتحادات العمالية لديها الكثير من وسائل التهرب من هذه الرقابة . فالمنشآت قد تخفض الحجوم القياسية أو المعيارية لمنتجاتها ، فقطع الشيكولاته ـ مثلا ـ قد تصير أصغر . وبالمثل فان المنشآت قد تقلل جودة منتجاتها وكلا التصرفين قد يزيد الأسعار ولكن من الصعوبة بل وربما من المستحيل فرض رقابة عليهما .

وفيما يتعلق بالأجور ، فقد تخلق توصيفات جديدة للوظيفة من أجل زيادة أجور العمال الذين «ترقوا» حديثا بمبالغ تزيد عما هو مسموح به في ظل الرقابة . واذا كانت الرقابة على الأجور ـ الأسعار فعالة ، فان منتقدي المنهج الدخلي يرون أن هذه الرقابة سوف تشوه تخصيص الموارد .

ان احدى وظائف نظام الثمن هي تخصيص الموارد . فاذا تزايد الطلب على المنتجات فان أسعارها ترتفع . وهذا الارتفاع يعتبر حافزا للمنشآت لكي تزيد انتاجها . وفي جهودها نحو مزيد من الانتاج تؤجر عمالا أكثر وتشتري مزيدا من المواد الخام . وقد تستثمر أيضا في مصانع ومعدات جديدة من أجل زيادة طاقاتها الانتاجية . وعندما تزيد أرباح الصناعة ، فان منشآت أخرى قد تدخل اليها . فاذا لم تكن الرقابة مرنة ـ بما فيه الكفاية ـ لكي تسمح للأسعار (والأجور) بالزيادة في الصناعات التي تواجه زيادة في الطلب ، فسوف يكون هناك سوء تخصيص للموارد .

ان الزيادة في الطلب سوف تحدث زيادة في الكميات المنتجة . ومع ذلك فانه بدون زيادة في الأسعار ، فان المنشآت لن يكون لديها الحافز لزيادة الناتج . ومن ثم فان قليلا من الموارد فقط هي التي تخصص لتحقيقه . ومع ثبات السعر فان الزيادة في الطلب سوف تسبب «عجزا» أي أن بعض الناس لن تكون لهم القدرة على شراء الكميات التي يرغبونها .

وكنتيجة لذلك فان نظاما ـ آخر غير نظام الثمن ينشأ ليقوم بتخصيص السلع النادرة ، مثل الوقوف في الطابور والرشوة والأسواق السوداء ونظام الحصص التموينية .

ويسلم أنصار السياسة الدخلية بأن الرقابة قد تغير من تخصيص الموارد ومع ذلك فهم يدعون بأنه في أي اقتصاد يتميز بالمنافسة غير الكاملة من الصعب أن يكون التخصيص الأولي للموارد مثاليا . ويرون أيضا ان الانحرافات في تخصيص الموارد قد تحدث في الغالب عندما يكون الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة . ولذلك فانه حتى تتحقق العمالة الكاملة فهم يعتقدون أنه ليس ثمة مايدعو للقلق بشان هذه الانحرافات . ويفشل مؤيدو هذا الرأي في أن يدركوا أن الانتعاش يحدث بمعدلات مختلفة في الصناعات المختلفة . فقد تواجه بعض الصناعات قصورا حتى عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى أدنى من مستوى العمالة الكاملة . وبصفة عامة فان التحكم الأكثر فعالية في تقييد التضخم هو أعظمها احتمالا في تحقيق سوء تخصيص الموارد . ومن ثم يفضل ـ من أجل تعزيز الكفاءة ـ أن نسمح للأسعار بأن ترتفع ، بدلا من المخاطرة بآثار التضخم المكبوت . واذا نشأ عجز فان نظاما جديدا لابد أن ينشأ ليحل محل نظام الثمن . وبما أن نظام الثمن يعتبر[٦] اكثر كفاءة في تخصيص الموارد ، فان النظام البديل قد يكون أقل كفاءة .

واذا وجد التضخم فانه ينبغي أن يكون «مفتوحا» بدلا من أن يكون مكبوتا suppressed . ويجزم معارضو المنهج الدخلي بأن التحكم في الأجور ـ الأسعار سوف يولد الظلم . ولنضرب مثلا بالمنشآت والاتحادات العمالية في الصناعات «المرئية» visible اي المرموقة . فهذه الصناعات سوف تكون مراقبة اكثر من المنشآت المناظرة والاتحادات في الصناعات الأخرى .

ان الرقابة المحكمة مرغوبة في مثل هذه الصناعات لأن الموارد اللازمة للرقابة على كل الصناعات قد لا تكون في المتناول ، وبسبب أهميتها للجمهور والاحتفاظ بثقته في البرنامج (وفي المسئولين عنه) . ومن المحتمل أن تتسبب الرقابة المحكمة في انخفاض

الأسعار وزيادة الأجور في الصناعات «المرئية» بصرف النظر عن الأحوال في هذه الصناعات . والمحصلة هي سوء تخصيص الموارد وغياب المساواة[٧] .

ويلاحظ خصوم السياسة الدخلية أيضا أن ادارة برامج التحكم في الأجور ـ الأسعار تستهلك الموارد التي يمكن استخدامها في انتاج السلع والخدمات . ففي الحرب العالمية الثانية وظف ٦٠ ألف شخص بواسطة مكتب ادارة الأسعار Office of Price Administration وعمل ـ أثناء الحرب الكورية ـ ١٥ ألف شخص لمكتب استقرار الأسعار Office of Price Stabilization وقدر أعضاء البرنامج الذي بدأ في عام ١٩٧١ بحوالي ألف شخص تقريبا[٨] (برنامج الاستقرار الاقتصادي the Economic Stabilization Program) . بالاضافة الى ما يساوي ٣ آلاف رجل ـ سنة من الخدمات قدمتها ادارة الايراد الداخلي (IRS) . والسبب الرئيسي لقلة العاملين بالبرنامج هو اعتباره برنامجا مؤقتا . ونناقش نفقاته بمزيد من التفصيل فيما بعد .

وأخيرا فان خصوم المنهج الدخلي ينظرون الى التدخل الحكومي في عملية اتخاذ القرارات باعتباره تهديدا للحرية . ويرى ميلتون فريدمان ـ مثلا ـ أن القوة المفوضة الى الاشخاص لتحقيق هدف «طيب» وهو تقييد الأجور والأسعار قد يستخدمه هؤلاء أيضا في تحقيق هدف «طيب» آخر مثل الابقاء على انفسهم في السلطة .

الأدلة العامة للأجور ـ الأسعار للستينات[٩]

The Wage-price Guideposts of the 1960's

عندما وصل الرئيس كيندي الى دست الحكم في يناير ١٩٦١ كان معدل البطالة مرتفعا ، وبلغ ٦,٦٪ ولكن التضخم كان في أدنى درجاته وبلغ ١٪ سنويا على وجه التقريب .

وقد كانت السياسات المقترحة لخفض معدل التضخم الى ٤٪ تقلق الادارة الأمريكية لئلا يؤدي التوسع الاقتصادي الى اضرام التضخم الذي حدث في الخمسينات من جديد . ومن ثم كان لابد من التوصية بمجموعة من السياسات التي ينبغي أن تؤدي الى زيادة الناتج والعمالة وتقيد ـ في نفس الوقت ـ الأجور والأسعار .

وقد استجابت ادارة الرئيس كيندي لذلك بتقديم دليل الأجور ـ الأسعار الرسمي Formal Wage-Price guidlines or guideposts وقد ظهرت هذه الخطوط الارشادية أولا في التقرير الاقتصادي للرئيس عام ١٩٦٢ . وقد كانت على النحو التالي :

«ان المرشد العام للسلوك غير التضخمي للأجور هو أن معدل الزيادة في معدلات

الأجور (بما فيها المنافع الثانوية) في كل صناعة يكون مساويا للمعدل الاتجاهي لزيادة الانتاجية ككل .

ان قبول هذا الدليل ـ بصفة عامة ـ سوف يحافظ على استقرار نفقة العمل لكل وحدة من الناتج بالنسبة للاقتصاد في مجموعه وليس بالنسبة لكل صناعة على حدة . ويقتضي الدليل العام للسلوك غير التضخمي للأسعار تخفيض الأسعار اذا كان معدل الزيادة في انتاجية الصناعة يتجاوز المعدل الاجمالي لأن هذا يعني انخفاضا في نفقات العمل لكل وحدة . كما يقتضي زيادة مناسبة في الأسعار عند سيادة العلاقة العكسية ، ويقتضي أيضا استقرار الأسعار إذا تعادل معدلا الزيادة في الانتاجية» .

وهكذا يتعادل معدل الزيادة في الأجور النقدية في كل صناعة مع معدل الزيادة في الانتاجية الكلية . وعلى سبيل المثال اذا تزايد الناتج لكل فرد بمعدل ٣٪ ، فان الأجور النقدية تزيد بنفس المعدل . واذا تزايدت انتاجية العمل والأجور النقدية بنفس المعدل ، فان الزيادة في الأجور النقدية لن تمارس أي ضغط على الأسعار .

وتبقى أسعار الصناعة ثابتة اذا كان معدل الزيادة في انتاجية الصناعة يعادل الزيادة في انتاجية الاقتصاد كله . ومن ناحية أخرى ، تهبط أسعار الصناعة اذا كان معدل الزيادة في انتاجية الصناعة يفوق المعدل الاجمالي . وبما أن الأجور النقدية تزيد بالمعدل الاجمالي ، فان أية صناعة تحقق زيادات أسرع في الانتاجية تحقق انخفاضا في نفقات العمل لكل وحدة .

وتشير الأدلة العامة guideposts إلى أن منافع انخفاض تكلفة العمل لكل وحدة تعود إلى عملاء الصناعة في شكل أسعار أكثر انخفاضا .

وبنفس المنطق اذا واجهت الصناعة زيادة في الانتاجية أقل سرعة فانها سوف ترفع نفقات العمل لكل وحدة . ولذلك فان مثل هذه الصناعة ـ استنادا الى تلك الأدلة ـ تتجه الى رفع أسعارها بسرعة أكبر .

وبالاضافة الى الأدلة العامة ، فقد سمح بعدد من الاستثناءات وهي :

(١) اذا كانت زيادة معدل الأجر تتجاوز معدل الدليل العام في الصناعة التي تكون غير قادرة ـ بطريقة أو بأخرى ـ على أن تجتذب أكفأ العمل ، أو التي تكون فيها معدلات الأجور منخفضة بصورة استثنائية بالمقارنة مع اتجاه الأجور المكتسبة في مكان آخر بواسطة عامل مماثل بسبب ضعف الموقف التفاوضي والمساومة للعمال في أسواق عمل محلية معينة .

(٢) اذا كانت زيادة معدل الأجر أقل من معدل الدليل العام في الصناعة التي لا تستطيع أن تقدم وظائف لكل قوة العمل بها ، حتى في فترات العمالة الكاملة أو التي تكون فيها معدلات الأجر مرتفعة بصورة استثنائية بالمقارنة مع اتجاه الأجور المكتسبة في مكان آخر بواسطة عامل مماثل لأن الموقف التفاوضي والمساومة للعمال يكون قويا بصفة خاصة .

(٣) سوف ترتفع الأسعار بسرعة أكثر ، أو تنخفض ببطء أكثر مما يشير به معدل الدليل العام في صناعة ما يكون فيها مستوى الأرباح غير كاف لجذب رأس المال اللازم لتمويل التوسع المطلوب في الطاقة الانتاجية ، أو التي ارتفعت فيها النفقات الأخرى غير نفقات العمل .

(٤) ان الأسعار سوف ترتفع بسرعة أكثر أو تنخفض ببطء أكثر مما يشير اليه الدليل العام في الصناعة التي تظهر فيها علاقة الطاقة الانتاجية بطلب العمالة الكاملة الرغبة في تدفق رأس المال من الصناعة ، أو التي تنخفض فيها تكاليف غير تكاليف العمل أو التي تتسبب فيها قوة السوق المفرطة في ارتفاع معدلات الربح اكثر مما يكسبه الاستثمار الذي يواجه نفس المخاطر في مكان آخر .

لقد كان تحقيق التوافق اختياريا ، وكان الأمل معقودا في أن تحافظ قوة الرأي العام على التوافق والانسجام بين العمل والادارة .

وفي مثل هذه الصيغة العامة فشلت الأدلة guideposts والقائمة المرفقة بالاستثناءات في تقديم اجابات محددة لحالات فردية[١٠] . ومع ذلك فقد اصبحت الأدلة ـ تدريجيا ـ أكثر تحديدا . وعلى سبيل المثال فان رقما معينا في عام ١٩٦٤ هو ٣,٢٪ قدم ليكون أساسا في الزيادة المقبولة للأجور[١١] . وقد زاد الناتج والعمالة بدون تضخم أو بالقليل منه اثناء الفترة المبكرة من الستينات ، وبحلول عام ١٩٦٦ كان الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة . ومع ذلك استمر الانفاق الحكومي وعرض النقود يتزايدان سريعا . ونتيجة لذلك بدأت الأجور النقدية والأسعار في التزايد السريع . وقد كانت هذه الزيادات انتهاكا صريحا للأدلة العامة guideposts .

فعالية الأدلة العامة The Effectivness of the Guideposts

لقد نشرت عدة دراسات عن فعالية الأدلة . وفي احدى هذه الدراسات يخلص جورج بيري G.Perry الى أن هذه الأدلة قد نجحت في تخفيف حدة الزيادات في الأجور أثناء الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦[١٢] . وقد طور بيري ـ في هذه الدراسة ـ معادلة لتقدير

التغيرات في الأجور في الصناعة التحويلية تعتمد على بيانات ربع سنوية وتغطي الفترة (١٩٤٧ - ١٩٦٠) ، ثم استخدم المعادلة في التنبؤ بالتغير في الأجور في الفترة (١٩٦٢ - ١٩٦٦) . وقد وجد أن تغيرات الأجور الفعلية أقل من تلك التي توقعها على أساس معادلته وقد أرجع هذا الاختلاف الى الأدلة العامة .

وقد تناول بيري آثار الأدلة العامة - كاختبار اضافي - على الصناعات المرئية وغير المرئية غير أنه لم يُعَرِّف الصناعات «المرئية» و«الغيرمرئية» واكتفى بالاشارة الى ان الصناعات المرئية اكثر عرضة للضغوط العامة ولذلك فهي تتبع الأدلة الارشادية . وعندما قارن بمنتصف الخمسينات وجد بيري - أنه خلال منتصف الستينات - تزايدت الأجور النقدية في الصناعات المرئية بسرعة أقل مما كانت عليه في الصناعات غير المرئية . وقد فسر هذه النتيجة على أنها تدعم وجهة النظر القائلة بفعالية هذه الأدلة الارشادية . وفي تعليقات منفصلة ، انتقد بول أندرسمون P. Anderson وميشيل واشتر M. Wachter وأدريان تروب A.Troop دراسة بيري[١٣] . وقد لاحظوا أن المعادلة التي استخدمها بيري في التنبؤ بتغيرات الأجور في الفترة (١٩٦٢ - ١٩٦٦) غير مستقرة . ومن ثم لا يمكن أن تستخدم في الحصول على تقديرات دقيقة لتغيرات الأجور . وقد لاحظوا أيضا أن تقسيم الصناعات الى مرئية وغير مرئية تقسيم تحكمي ، وأن النتائج التي توصل اليها بيري فيما يتعلق بالاختبار يمكن أن تشرح على أسس أخرى . ومع ذلك فان بيري لم يفكر في أن هذه الانتقادات لا تعني خطأ نتائجه[١٤] .

وخلاصة القول ، ان البرهان على تأثير الأدلة الارشادية على الأجور النقدية يعتبر مختلطا ، ونفس الشيء يعتبر حقيقة بالنسبة للأسعار . وقد خلص جون شياهان I.Sheahan الى أن تلك الأدلة إنما تخفض معدل الزيادة في الأجور النقدية والأسعار . ومع ذلك فهو يسلم بأن البيانات متوافقة مع شروح أخرى . فالزيادة الأقل - مثلا - في الأجور النقدية والأسعار قد تعزى إلى الانخفاض في التوقعات التضخمية التي تبعت كساد ١٩٥٧ - ١٩٥٨ و ١٩٦٠[١٥] .

وعلى أية حال فقد توقف العمل بالأدلة الارشادية في عام ١٩٦٦ عندما صارت الضغوط التضخمية في الاقتصاد شديدة المراس .

برنامج الاستقرار الاقتصادي The Economic Stabilization Program

عندما اعتلى الرئيس نيكسون دست الحكم في يناير ١٩٦٩ ، كان معدل البطالة ٣,٣٪ أي أكثر انخفاضا عما كان عليه في ادارة الرئيس كينيدي . ومع ذلك فقد كانت

الأسعار تتزايد بسرعة أكبر . وفي عام ١٩٦٩ وهو العام الأول للادارة الجديدة ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة ٦,١٪ . أما في عام ١٩٧٠ فقد كان الارتفاع أقل وهو ٥,٥٪ . ولمكافحة التضخم باشرت الادارة الأمريكية برنامجا تدريجيا يتضمن قيودا مالية ونقدية . وبتطبيق هذا الكبح التدريجي تزايد الأمل في كبح جماح التضخم بدون زيادة في معدل البطالة أو بزيادة قليلة، وقد أظهر البرنامج نتائج متباينة . فقد وصلت البطالة الى ٦,٢٪ في ديسمبر ١٩٧٠ وتقلبت في مدى ضيق حول ٦٪ اثناء الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٧١ . وتزايدت أسعار المستهلك بمعدل أبطأ من ديسمبر ١٩٧٠ الى يوليه ١٩٧١ وعلى أساس سنوي كان معدل الزيادة ٣,٩٪ . ولم يكن الانخفاض في معدل الزيادة في أسعار المستهلك يساير الانخفاض في معدل الزيادة في أسعار الجملة. ففي الحقيقة تزايدت أسعار الجملة من ديسمبر ١٩٧٠ حتى يولية ١٩٧١ (٥,٦٪ سنويا) بسرعة اكبر عما كانت عليه في عام ١٩٧٠ (٢,٣٪) . ومع ذلك وعلى الرغم من تخفيض معدل الزيادة في أسعار المستهلك ، فقد اشتدت حدة الافتقار للسياسات الاقتصادية في ادارة الرئيس نيكسون .

وقد جاءت معظم هذه الانتقادات من العمال المنظمين والكونجرس . وقد اكد المتحدثون باسم العمال المنظمين وكثير من أعضاء الكونجرس على أن سياسات الادارة الأمريكية كانت وراء البطالة دون انخفاض في معدل التضخم أو حتى مع قليل منه . وقد اكدوا ايضا على تصميم اجراء أشد تطرفا يتضمن فرض الرقابة على الأسعار والأجور .

وبحلول صيف ١٩٧١ ، جاءت الانتقادات أيضا من مجموعة الأعمال والصحافة وآرثر بيرنز Arthar Burns رئيس مجلس محافظي النظام الاحتياطي الفيدرالي . ومع تعاظم النقد لسياسات الادارة الأمريكية ومخاوفها من أن تؤدي القيود المالية والنقدية الاشد تطرفا الى ارتفاع البطالة ، فقد تحركت الادارة لتوجه الرقابة على الأجورالنقدية والأسعار . وربما كانت القشة الأخيرة التي قسمت ظهر البعير هي التدهور في ميزان المدفوعات الأمريكي . فقد تزايد العجز الأمريكي في الربعين الثاني والثالث من عام ١٩٧١ . وبحلول صيف ١٩٧١ كان الدولار يئن تحت وطأة ضغط ثقيل في الخارج .

تجميد الأجور ـ الأسعار لمدة ٩٠ يوما (المرحلة الأولى) :

The Ninety-Day Wage-Price Freez (Phase 1)

أعلن الرئيس نيكسون في ١٥ أغسطس ١٩٧١ فرض تجميد شامل على الأجور والأسعار والايجارات . ويشكل التجميد أول محاولة سلمية في اتجاه الرقابة على الأسعار والأجور في الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت أيضا المرحلة الأولى في سلسلة البرامج المصممة للرقابة على الأسعار والأجور . ويرى ارنولد فيبر A. Weber أن قرار فرض التجميد يعتمد على نفس العوامل التي أدت بالدول الغربية الأخرى الى اتخاذ مسلك مماثل[١٦] . وهذه العوامل هي التضخم وعجز ميزان المدفوعات وعدم الرغبة (أو عدم المقدرة) على انتهاج سياسات نقدية ومالية تقييدية بسبب تأثيرها على العمالة والناتج .

وقد أعطى قانون الاستقرار الاقتصادي لسنة ١٩٧٠ The Economic Stabilization Act of 1970 للرئيس الأمريكي سلطة اصدار الأوامر والتنظيمات التي يعتقد أنها مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار والايجارات والأجور والمرتبات . ولا يستطيع الرئيس الأمريكي أن يمارس هذه السلطة في ما يتعلق بصناعة معينة أو جزء من الاقتصاد ، الا اذا ارتفعت الأسعار في هذه الصناعة أو ذلك الجزء من الاقتصاد بالمعدل الذي يجعله غير متجانس مع المعدل الذي ازدادت به الأجور والأسعار في الاقتصاد كله . وهذا الشرط في الغالب يضمن أن تكون تغطية أنواع المخاطر شاملة[١٧] .

وعلى الرغم من أن الأسعار والايجارات والأجور والمرتبات خاضعة للرقابة ، فان ثمة استثناءات معينة تشمل المنتجات الخام الزراعية والصادرات والواردات . فالمنتجات الزراعية الخام تستبعد لاسباب عديدة :

أولا : ان اسواقها بالاساس تنافسية (في غياب التدخل الحكومي) .

ثانيا : ان المنتجات الزراعية تعتبر غزيرة العرض بصفة عامة ومن ثم فان أسعارها مستقرة نسبيا . وقد عقد الأمل على استمرار هذه الظروف في فترة التجميد .

ثالثا : ان المنتجات الزراعية الخام قد استبعدت من الرقابة اثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية .

رابعا : وفي ضوء طبيعة الأسواق الزراعية فان محاولات تنظيم الأسعار الزراعية لابد أن تكون كابوسا حكوميا مروعا .

خامسا : ان كثيرا من هذه المنتجات يخضع لدعم الأسعار وغيره من البرامج التي أقرها الكونجرس .

وبالاضافة الى المنتجات الخام الزراعية فقد استبعدت أيضا كل من الصادرات والواردات . فالصادرات استبعدت بسبب صعوبة أو استحالة مراقبة المعاملات في

الخارج . وقد كان معالجة أسعار الواردات من الأمور الخلافية التي تثير جدلا واسعا . فاذا ارتفعت أسعار الواردات فان نفقات المعيشة سوف ترتفع ومن ناحية اخرى اذا جمدت أسعار الواردات ، فان الواردات سوف تتجه نحو المحافظة على حافتها التنافسية . وقد قرر أخيرا ان تعفى الواردات ، وأن سعر السلع النهائية المباعة في الولايات المتحدة يمكن أن يزيد بدون حد . ومع ذلك اذا زادت أسعار الواردات المستخدمة في انتاج السلع المحلية فان زيادة السعر لا يمكن أن تنتقل الى المشتري للمنتجات النهائية .

وقد أعطى مجلس نفقة المعيشة The Cost Living Council مسؤولية كاملة لادارة عملية تجميد الأسعار . ويتكون مجلس نفقة المعيشة من وزراء الزراعة والتجارة والاسكان والتنمية الحضرية والعمل والخزانة ومديري مكتب الطوارىء ومكتب الادارة والموازنة ورئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين ، والرئيس المساعد لشؤون المستهلك بالاضافة الى رئيس مجلس محافظي النظام الاحتياطي الفيدرالي باعتباره مستشارا .

وقد حددت الصيغة العامة لتحديد سقوف الأسعار والأجور والايجارات في ١٦ أغسطس في الأمر التنفيذي رقم ١١٦١٥ :

(أ) سوف يتحقق استقرار الأسعار والايجارات والأجور لمدة ٩٠ يوما من التاريخ المذكور عند مستويات ليست أكبر من أعلى حجم حقيقي للمعاملات الفعلية التي تمت بواسطة الأفراد وقطاع الأعمال والمنشآت أثناء فترة الثلاثين يوما التي تنتهي في أغسطس ١٩٧١ للسلع والخدمات المتماثلة . واذا لم تحدث معاملات في هذه الفترة ، فان السقف سوف يكون أعلى سعر أو أيجار أو أجر أو مرتب في أقرب فترة سابقة على الثلاثين يوما التي حدثت فيها المعاملات .

ولا يدفع فرد أو يتقاضى ـ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ في أية معاملة أثمانا أو ايجارات في أي شكل آخر أعلى من المسموح به في هذا الأمر . كما لا يسمح لأي فرد أن يدفع أو يقبل دفع ـ بطريق مباشر أوغير مباشر ـ في أي معاملة أجر أو مرتبات في أي شكل أعلى مما سمح به في هذا الأمر . »

وعلى الرغم من الصيغة ، فان مجلس نفقات المعيشة كان لديه مجالا جديرا بالاعتبار في تحديد شروط التجميد[١٨] . فالأجور حددت لتشمل كل صور التعويضات . ومن ثم فان المنافع الاضافية قد اشتملها التجميد . وحددت سقوف الأسعار مع الاهتمام بأسعار المعاملات الفعلية بدلا من أسعار القائمة List Prices . كما حددت سقوف الايجارات بنفس الطريقة .

وخلال أي فترةقاعدية محددة، فان سقف السعر أو الأجر أو الايجار يكون الأعلى بالنسبة لتلك المتعلقة بالحجم الحقيقي للمعاملات . وقد وضع مكتب نفقات المعيشة قاعدة تقرر أن «الحجم الحقيقي» substantial valume يعني ١٠٪ أو أكثر من المعاملات الاجمالية بالنسبة للمعاملات القائمة على مبدأ التسليم . ولا تستطيع الشركات أن تستخدم الأسعار المعلنة مجددا إذا هي شحنت أقل من ١٠٪ من بضائعها عند السعر الجديد أثناء فترة الاساس[١٩] .

وفي ظل قانون الاستقرار الاقتصادي (EAS) يخضع منتهكو التجميد لكل من العقوبات المدنية والجنائية[٢٠] . ومع ذلك فان دور القضاء لم تتدخل الا في حالات قليلة . فقد استخدم التهديد بالقانون في الغالب أكثر مما استخدم القانون نفسه .

المرحلة الثانية : Phase II

انتهى في ١٤ نوفمبر ١٩٧١ تجميد الأجور ـ الأسعار وبدىء برنامج جديد للرقابة على الأجور والأسعار . وقد كان الهدف المعلن هو تخفيض معدل التضخم ـ الذي قيس بالرقم القياسي لسعر المستهلك ـ الى ٢ أو ٣٪ عند نهاية ١٩٧٢ . وكما حدث في أثناء تجميد الأجور ـ الأسعار فقد كان لمجلس نفقات المعيشة مسؤولية أساسية في ادارة البرنامج . وفي المرحلة الثانية ساعد مجلس نفقات المعيشة كل من لجنة الأسعار Price Commission ومكتب الأجور Pay Board . وقد كانت لجنة الأسعار مسؤولة عن تطوير المعايير وانجاز الاجراءات المتعلقة باستقرار الأسعار والايجارات . أما مكتب الأجور فله مسؤولية مماثلة تتعلق بالأجور والمرتبات . وقد تعاون مع مجلس نفقات المعيشة ، ولجنة الأسعار ، ومكتب الأجور لجان متعددة ، فضلا عن ادارة الايراد الداخلي[٢١] . ولتيسير ادارة البرنامج ، قسمت المنشآت ووحدات المساومة العمالية الى ثلاث مجموعات أو درجات . وأخضعت كل المجموعات لنفس المعايير على أساس الزيادات في الأجور والأسعار المسموح بها . ومع ذلك فقد اختلفت هذه المجموعات على أساس درجة التقرير المطلوب . ان اكبر المنشآت ووحدات المساومة العمالية (وهي الشركات التي تبيع بمائة مليون دولار أو أكثر والوحدات العمالية التي تبلغ ٥ آلاف عامل أو أكثر) تشكل المجموعة الأولى وهي مطالبة بالحصول على موافقة سابقة لتعديل الأجور والأسعار . أما مجموعة المنشآت ووحدات المساومة العمالية الأصغر (وهي الشركات التي تبيع مابين ٥٠ مليون الى ١٠٠ مليون والوحدات التي بها مابين ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ عامل) فهي تمثل

المجموعة الثانية . وهذه الوحدات الاقتصادية غير مطالبة بالحصول على موافقة سابقة لتعديل الأجور والأسعار . ومع ذلك فهي تعد تقارير عن أية تعديلات تحدث . وهناك المنشآت ووحدات المساومة العمالية الأقل (وهي الشركات التي تقل مبيعاتها عن ٥٠ مليون دولار والوحدات التي يقل العاملون بها عن ألف عامل) وهي تمثل المجموعة الثالثة . وهذه المجموعة غير مطالبة بتقرير عن تعديل الأجور والأسعار ، ولكنها تحتفظ بالسجلات التي يمكن مراجعتها .

مكتب الأجور : وقد حدد مكتب الأجور Pay Board ٥,٥٪ كمعيار للزيادات المسموح بها في الأجر . وهذا المعيار يمكن النظر اليه باعتباره متفقاً مع الهدف الذي حددته الادارة وهو تخفيض معدل التضخم بما يتراوح بين ٢٪ الى ٣٪ . وتأسيساً على زيادة الانتاجية في الأجل الطويل بنسبة ٣٪ ، فان زيادة الأجور بنسبة ٥,٥٪ تشير الى أن نفقة العمل لكل وحدة سوف تزيد بمعدل ٢,٥٪ ، ويقتضي هذا بالضرورة زيادة الأسعار فقط بنسبة ٢,٥٪ . وقد كان المعيار العام مقيدا في نواح عديدة[٢٢] . فقد سمح بزيادات اضافية قدرها ١,٥٪ للوحدات العمالية التي وقعت عقودها قبل ١٩٦٩ على أساس توقع زيادات مستقبلية معتدلة في الأجور والأسعار .

وقد استثنى الكونجرس أيضا أنواعا متعددة من المنافع الاضافية من الرقابة . وقد كان لهذا أثر في رفع زيادةالأجور المسموح بها بنسبة٧,٠٪وقد استثنى الكونجرس أيضا «فقراء العاملين» Working poor من الرقابة على الأجور . والتعريف اللاحق لهذه المجموعة يستبعد حوالي ٤٠٪ من كل عمال القطاع الخاص غير الزراعيين من الرقابة على الأجور .

لجنة الأسعار The Price Comission : وقدحاولت لجنة الأسعار أن تراقب الأسعار على أساس منشأة منشأة firm-by firm basis فالمنشآت الصناعية صرح لها برفع الأسعار بشرط أن تستطيع تعديل الزيادات طبقا للزيادة في النفقات . وعلى سبيل المثال اذا زادت الأجور النقدية بنسبة ٥,٥٪ وزادت الانتاجية بمعدل ٣٪ فانه يسمح للمنشآت بزيادة الأسعار بنسبة ٢,٥٪ وفي رفع الأسعار تخضع المنشآت لقيد اضافي وهو أن مثل هذه الزيادات لايمكن أن تزيد أرباح المنشأة كنسبة من المبيعات بالنسبة لفترة الأساس the base period (متوسط أفضل سنتين من السنوات المالية الثلاث السابقة لاغسطس ١٩٧١) . ولتخفيف العبء الاداري المتعلق بالمنشآت المتعددة المنتجات multi-product firms تفاوضت لجنة الأسعار مع ١٨٥ منشأة تقترب مبيعاتها الاجمالية من ١٢٤ بليون

دولار حول اتفاقيات تحديد السعر . وفي ظل الاتفاقيات الأصلية صرح للمنشآت أن تزيد أسعار البنود الفردية بدون حد بشرط الا يتجاوز المتوسط المرجح للزيادة ٢٪ . وقد حددت زيادات الأسعار عند ٨٪ وأخيرا الى ٦٪ . وقد خفض أيضا متوسط الزيادة المسموح به (الى ١,٨٪) . وقد خفضت اتفاقيات تحديد السعر العبء الاداري . ومع ذلك فان السماح للمنشآت بمزيد من حرية التصرف ، قد يخفض فعالية الرقابة الخاصة بالمرحلة الثانية . وتخضع المنشآت التي تعمل في تجارة الجملة وتجارة التجزئة لنظام مختلف من القواعد التنظيمية . وفي هذه التنظيمات لا يصرح للمنشآت بأن تتجاوز النسبة المتعارف عليها (والمبنية على فترة ماقبل التجميد) لرفع الأسعار عن قائمة التكاليف . وهكذا تستطيع المنشآت أن تزيد أسعارها ، اذا هي دفعت أسعارا أعلى للسلع التي تستلمها . ومع ذلك ، وبما أن زيادة الأسعار لا تسمح بتغطية تكلفة التشغيل الجارية الأعلى ، فان المنشآت التي تعمل في تجارة الجملة والتجزئة تخضع لدرجة من القيود أكبر مما تخضع له المنشآت الصناعية .

وتختلف معاملة القطاعات الأخرى للاقتصاد ، ففي الغالب تخضع صناعة الخدمات الصحية لمجموعة من التنظيمات الخاصة . فقد كان الحد الأقصى للزيادة في الرسوم التي يتقاضاها الأطباء وأطباء الأسنان ٢,٥٪ اذا تعدلت التكاليف ، كما أن المستشفيات والمؤسسات الأخرى ترفع رسومها بحد أقصى ٦٪ مع السماح باستثناءات عند وجود صعوبات خاصة . وتستثنى المنتجات الزراعية والصادرات والواردات من الرقابة . وقد استثنى حوالي نصف الوحدات الريعية في البلاد ، كما لا تخضع أسعار الفائدة أيضا للرقابة على الرغم من أن القيد الاختياري قد بحث في ضوء معدلات مختلفة .

المرحلتان الثالثة والرابعة : Phases III and IV

في ١١ يناير ١٩٧٣ أجرت الحكومة تحويرا في برنامجها الرقابي . وقد اختلف برنامجها الجديد ـ الذي عرف بالمرحلة الثالثة phase III بشكل ملحوظ عن النظام السابق للرقابة[٢٣] .

لقد حدث تحوير جوهري في تنظيمات الأجور والأسعار أثناء المرحلة الثالثة وفي ٢٦ فبراير ١٩٧٣ أعلنت اللجنة الاستشارية للعمل ـ الادارة Labor-Management Advisory Committee ومجلس نفقات المعيشة أنه لا يوجد معيار واحد لاستقرار الأجور يمكن توقعه ليطبق في كل مكان من الاقتصاد ، ولذلك أزيل الحد الأعلى على الزيادة في الأجور .

«وقد حورت أيضا ـ في المرحلة الثالثة ـ التنظيمات الخاصة بهامش الربح ، وقد تغير أساس الحساب لتحديد هامش الربح لكي يزيد عدد السنوات المالية التي منها تستطيع المنشأة أن تختار السنتين المستخدمتين كأساس للحساب . ولكي يسمح المنشآت أن تستفيد من زيادة الانتاجية اذا هي مارست قيود الأسعار فانه يتم التخلي عن حد هامش الربح ، إذالم يكن متوسط الزيادة في السعر لدى المنشأة لايزيد عن ٥,١٪ في السنة . وكان التغير الثالث هو السماح بزيادة الأسعار اذا كان ذلك لازما لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد ، أو الابقاء على مستويات كافية من العرض . وعلى هذا فانه يسمح بتغيرات الأسعار في بعض الأوقات ، حيث يؤدي النمو الاقتصادي الى ضغوط استثنائية في لطلب في أسواق معينة ويكون البديل هو حدوث قصور[٢٤] . وقد تزايدت الأسعار بحدة في الربع الأول من عام ١٩٧٣ . وترجع هذه الزيادة إلى عدة عوامل تشمل ـ بلاشك ـ تراخي الرقابة على الأجور والأسعار[٢٥] . وقد تزايدت أسعار الطعام والواردات بسرعة أكثر مما هو متوقع . كما كان التوسع الاقتصادي أيضا أسرع مما هو متوقع ، وبذلك تعرض الاقتصاد لمزيد من الضغوط التضخمية . وقد حققت أيضا توقعات العودة إلى رقابة أكثر صرامة ، بعض الزيادة في الأسعار .

واستجابة لارتفاع معدل التضخم فقد طلبت الحكومة في ٦ مارس ١٩٧٣ تبرير نفقة المنتجين الرئيسيين للنفط الخام والمنتجات البترولية الذين حققوا زيادة في الأسعار تولد اكثر من ١٪ سنويا زيادة في ايراداتهم ، وابلاغ مسبق من هؤلاء الذين يسعون لتحقيق زيادات اكثر من ٥,١٪ . وفي ٢٩ مارس أعلنت سقوف الأسعار للحوم الحمراء عند كل مستويات المعالجة والتوزيع . وأخيرا ، أعيد اقرار متطلبات الابلاغ المسبق في ٢ مايو بالنسبة للمؤسسات الكبيرة فقط التي اقترحت زيادة سعرية متوسطة قدرها ٥,١٪ فوق مستويات السعر سواء تم اقرارها أو كانت سارية في ١٠ يناير ١٩٧٣ .

ان ارتفاع معدل التضخم أثناء الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٧٣ والتوقعات المتشائمة للنصف الأخير من عام ١٩٧٣ وضعت مزيدا من الضغط على الحكومة لتتخذ اجراء اكثر صرامة .

وفي ١٣ يونية أعلن الرئيس تجميدا آخر للأسعار . وفي أثناء التجميد منعت معظم الأسعار (وليس الأجور) من الارتفاع فوق المستويات التي كانت عليها في المدة من ١-٨ يونية . وقد استبعدت الايجارات والمنتجات الزراعية من التجميد . أما أرباح الأسهم وأسعار الفائدة فقد خضعت لرقابة اختيارية . وقد سمي التجميد أحيانا بالمرحلة الثالثة

والنصف $\frac{1}{2}$ Phase III والتي تستمر ٦٠ يوما ثم تتبعها مجموعة رقابية أخرى .

وفي ١٢ أغسطس ١٩٧٣ بدأت المرحلة الرابعة Phase IV للرقابة بالنسبة لقطاعات الصناعة وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات[٢٦] . وبالنسبة للعمال كانت نسبة الزيادة السنوية في الأجور النقدية ٥,٥٪ مع اضافة ٠,٧٪ للمنافع الاضافية . وقد كان التأكيد على المرونة بدلا من التقيد بصيغة بسيطة جامدة .

وكان التخلي عن الرقابة على الاقتصاد أحد العناصر الهامة للمرحلة الرابعة Phase IV فقد رفعت الرقابة تدريجيا ، وعقدت الحكومة الأمل على منع أو تخفيض الآثار العكسية للرقابة على عرض المنتجات ، ولكي تمنع «التورم» « bulge » في الأسعار عند نهاية المرحلة الرابعة. وقد بدأ التخلي عن الرقابة decontrol في ١٩٧٣ ، واستمر حتى ٣٠ ابريل ١٩٧٤ حيث انتهت المرحلة الرابعة مع انتهاء قانون الاستقرار الاقتصادي (ESA) .

فعالية برنامج الاستقرار الاقتصادي

The Effectivness of The Economic Stabilization Program

كان تخفيض التضخم أحد الأهداف الأولية لبرنامج الاستقرار الاقتصادي . ففي اثناء المرحلة الأولى phase I (تجميد الأجور ـ الأسعار) تزايد كل من الأجور النقدية (مقاسة بمتوسط مايكسبه العامل كل ساعة بالنسبة للقطاع الخاص غير المزرعي) والاسعار بسرعة أقل من السنوات السابقة (انظر الجدول رقم ١٩ـ١)[٢٧] . وقد تزايد متوسط الأجور للساعة بمعدل سنوي ٣,١٪ اثناء الفترة من اغسطس الى نوفمبر ١٩٧١ بالمقارنة بمعدل ٦,٩٪ في كل من السنتين السابقتين . وقد تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI بمعدل سنوي ٦,٩٪ خلال نفس الفترة . وعلى العكس ، فقد زاد بمعدل سنوي ٣,٨٪ في الفترة من ديسمبر ١٩٧٠ الى اغسطس ١٩٧١ وكان أكثر سرعة خلال الفترة ١٩٦٩ و ١٩٧٠ . وكان معدل الزيادة في الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI) بطيئا أيضا . وفي الحقيقة فان الرقم القياسي لأسعار الجملة WPI انخفض فعليا خلال فترة التجميد .

وفي خلال الجزء الأول من المرحلة الثانية phase II (نوفمبر ١٩٧١ الى فبراير ١٩٧٢) تزايدت الأجور النقدية والأسعار بمعدل أسرع . وكان «التورم» يرجع جزئيا الى تحقيق الزيادة في الأجور المجدولة في فترة المرحلة الأولى . وبالنسبة لبقية المرحلة الثانية (فبراير ١٩٧٢ الى ديسمبر ١٩٧٢) كانت الزيادة في الأجور النقدية والأسعار (باستثناء

أسعار الجملة) اكثر اعتدالا . وبالنسبة لفترة المرحلتين الأولى والثانية بالكامل تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI بمعدل سنوي ٣,٣٪ أي بأقل ٥,٠٪ مما كان عليه في الفترة من ديسمبر ١٩٧٠ الى اغسطس ١٩٧١ وأقل ٢,٢٪ مما كان عليه في الفترة من ديسمبر ١٩٦٩ الى ديسمبر ١٩٧٠ . وقد تزايدت الأجور النقدية ، بمعدل ٦,١٪ اثناء فترة المرحلة الأولى والمرحلة الثانية ، أي بسرعة عما كانت عليه في السنتين السابقتين حيث كانت ٦,٩٪ . أما أسعار الجملة فقد تزايدت فعليا في فترة المرحلتين الأولى والثانية بسرعة اكبر مما كانت عليه اثناء السنوات السابقة. وقدتزايدت الأسعار والأجور النقدية بمعدل أسرع اثناء المرحلة الثالثة (يناير ١٩٧٣ ـ يونيه ١٩٧٣) بل واكثر سرعة (باستثناء أسعار الجملة) اثناء التجميد الثاني أو المرحلة الرابعة (يونية ١٩٧٣ ـ ابريل ١٩٧٤) . وبسبب تراخي الرقابة اثناء المرحلة الثالثة ، وتسارع التضخم في المرحلتين الثالثة والرابعة فقد تركزت معظم الدراسات التطبيقية المتعلقة بفعالية الرقابة على المرحلتين الأولى والثانية .

وفي سلسلة هذه الدراسات ، فحص روبرت جوردون R. Gordon تأثير الرقابة على الأجور النقدية والأسعار ، وباستخدام منهج شبيه بمنهج بيري Perry صمم جوردون نموذجا قائما على بيانات عن فترة ماقبل الرقابة من أجل التنبؤ بسلوك الأجور النقدية والأسعار في حالة غياب الرقابة . وقد قورنت القيم الفعلية والمتوقعة لتحديد أثر الرقابة . وفي دراسته الأولى التي تغطي الفترة من الربع الثالث لعام ١٩٧١ حتى الربع الثاني لعام ١٩٧٢ (المرحلة الأولى زائدا جزء من المرحلة الثانية) قرر ان الرقابة تخفض معدل الزيادة في الأجور النقدية انخفاضا طفيفا (بحد أقصى ٠,٦٨ نقطة مئوية) وتخفض معدل الزيادة في الأسعار انخفاضا اكثر (بحد أقصى ١,٨٥ نقطة مئوية)[٢٨] .

وتتفق نتائج جوردون ـ في الغالب ـ مع ما توصل إليه آخرون . فقد استخدم براديلي اسكين وجون كرافت A. Askin and J. Kraft ثلاثة نماذج مختلفة لتحديد أثر برنامج الاستقرار الاقتصادي على الأجور النقدية والأسعار[٢٩] . وفيما يتعلق بالأجور النقدية كانت النتائج متباينة ، فيشير أحد النماذج (الذي أعده أساسا جوردون) الى أن البرنامج يخفض معدل الزيادة في الأجور النقدية . ويشير النموذجان الآخران إلى أن معدل الزيادة في الأجور النقدية قد تسارع بالفعل خلال فترة المرحلتين الأولى والثانية[٣٠] . وتشير النماذج الثلاثة الى أن البرنامج كان ناجحا في تخفيض معدل الزيادة في الأسعار على الرغم من أن الانخفاض المقدر اختلف باختلاف النموذج . وقد خلص كل من اسكين وكرافت الى أن الرقابة حققت انخفاضا في معدل التضخم باكثر من ١٪ وربما اكثر من

٢٪ اثناء المرحلتين الأولى والثانية .

ولكي نحدد أثر الرقابة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI والرقم القياسي لأسعار الجملة WPI فقد أعدت لجنة الأسعار نموذجين شهريين . وتشير النتائج المعتمدة على هذه النماذج الى أن الرقابة جعلت معدل الزيادة في الرقم القياسي لسعر المستهلك CPI بطيئا ويقترب من ٢٪[٣١] . بينما الانخفاض في معدل الزيادة في الرقم القياسي لأسعار الجملة كان أقل كثيرا . وفي الحقيقة أشارت النتائج لأحد النموذجين الى أن الرقم القياسي لأسعار الجملة ازداد بسرعة اكثر خلال فترة المرحلتين الأولى والثانية[٣٢] .

وفيما يتعلق بالصناعات الفردية قارن روبرت لانزيلوتي R. Lanzillotti وماري هاملتون M. Hamilton وبلين روبرت B. Robert أداء ست عشرة صناعة تحويلية أثناء فترة المرحلتين الأولى والثانية مع أدائها قبل هذه الفترة . وقد خلصوا على أساس هذه المقارنة الى أن برنامج الرقابة كان له تأثير قليل على هذه الصناعات . وقد وجدوا دليلا للانخفاض المتواضع في معدل الزيادة في الأسعار في صناعات أخرى مثل صناعة الجلود المدبوغة وتكرير البترول والخدمات والانشاءات وتجارة التجزئة والجملة .

وفي دراسة اكثر حداثة ، تناول جوردون كلا من فترة المرحلتين الأولى والثانية والفترة من انتهاء البرنامج في ١٩٧٤ حتى ١٩٧٦[٣٣] . وقد خلص الى أن الرقابة لم تخفض معدل الزيادة في الأجور النقدية . واذا كان لها أثر فهو أثر عكسي . وبالنسبة للأسعار ، فقد وجد أن الرقابة تخفض التضخم ولكن بشكل مؤقت فقط . ومع تراخي الرقابة في ١٩٧٣ بدأت الأسعار في الزيادة بسرعة اكثر . وتعوض هذه الزيادة في الأسعار تأثيرات الرقابة على الأسعار خلال فترة المرحلتين الأولى والثانية .

وباختصار فان الدليل التجريبي يشير إلى أن برنامج الاستقرار الاقتصادي ليس له تأثير - أو ربما تأثير قليل - على الأجور النقدية حتى أثناء فترة المرحلتين الأولى والثانية[٣٤] .

وتشير غالبية القرائن الى أن البرنامج كان ناجحا في ابطاء معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة المرحلتين الأولى والثانية . ويختلف مقدار الخفض المقدر وكان حده الأقصى المحتمل نحو ٢ نقطة مئوية . وعلى العكس كانت الزيادة في الرقم القياسي لأسعار الجملة اكثر سرعة خلال فترة المرحلتين الأولى والثانية . وبعد المرحلة الثانية تزايدت الأسعار بسرعة اكثر وبذلك تتآكل المكاسب التي تحققت أثناء فترة المرحلتين الأولى والثانية . وهكذا فان البرنامج كان غير فعال في تقييد الأجور النقدية والأسعار .

ويرى بعض مؤيدي السياسة الداخلية أن الرقابة في المرحلة الثانية قد تم التخلي عنها قبيل أوانها ، وبذلك تسببت في انفجار سعري a price explosion ويدعون بأنه اذا امتدت المرحلة الثانية فان الأسعار كانت سترتفع بمعدل أقل في عام ١٩٧٣ . ومع ذلك فقد تغيرت أحوال الاقتصاد بحلول عام ١٩٧٣ . ويعزي معظم التضخم الى ارتفاع الأسعار الزراعية والوردات . وقد قدر باري بوسورث B.Bosworth ـ على سبيل المثال ـ أن ثلاثة أرباع الـ ٨٪ من المعدل السنوي للزيادة في أسعار المستهلك في النصف الأول من عام ١٩٧٣ ترجع إلى ارتفاع الأسعار الزراعية وأسعار الواردات[٣٥] . واكثر من هذا فقد ازدادت الأسعار في القطاعات الأخرى للاقتصاد .

وفي اغسطس ١٩٧١ كانت هناك كمية يمكن تقديرها من فائض الطاقة الانتاجية والبطالة في الاقتصاد . وفي عام ١٩٧٣ كانت ماتزال هناك طاقة فائضة في بعض القطاعات الاقتصادية ، ومع ذلك فان قطاعات الورق والمطاط وتكرير البترول لم تكن لديها طاقة فائضة . ومن ثم فان الزيادة في الطلب الكلي التي حدثت أثناء الفترة تسببت في زيادة الأسعار في هذه القطاعات[٣٦] . وبأخذ هذه الظروف في الاعتبار فانه من المشكوك فيه أن يصبح التضخم أقل مما كان حتى اذا ظلت الرقابة التي كانت سائدة في المرحلة الثانية .

معايير الأسعار والأجور لحكومة الرئيس كارتر :
The Carter Administration Pay and Price Standards

وفي خلال ادارة الرئيس كارتر بدأ معدل التضخم في التسارع . وفي عام ١٩٧٦ زاد مكمش الناتج القومي الاجمالي IDP بمعدل ٥,٢ ٪ . وفي عام ١٩٧٧ وهو العام الأول لادارة كارتر زاد المكمش IDP بمعدل ٥,٨ ٪ . وفي عام ١٩٧٨ كانت الزيادة اكبر اذ بلغت حوالي ٧,٣ ٪ . وقد استجابت الحكومة لهذه الزيادة المتسارعة في معدل التضخم بتقديم برنامج صمم للتخفيف من مشكلة التضخم . وكجزء من هذا البرنامج ، أعلن الرئيس كارتر برنامجا اختياريا لمعايير الأجور والأسعار . وقد ظهرت هذه المعايير المحددة في الأشهر الأخيرة[٣٧] .

وقد أشار معيار الأسعار الأساسية ـ بداية ـ إلى أن المنشأة ينبغي أن تحدد متوسط الزيادةفي السعر عند ٠,٥ نقطةمئوية أقل من متوسط الزيادة في السعر خلال ١٩٧٦و ١٩٧٧ . وقد صرح باستثناءات عديدة، فأسعار السلع الزراعية والمواد الخام الصناعية

والسلع المتاجر بها دوليا ـ على سبيل التوضيح ـ لا تخضع لهذا المعيار . وقد حددت معايير بديلة أيضا للمنشآت التي تواجه زيادة كبيرة لا يمكن التحكم فيها في النفقات مثل نفقات الطاقة والمواد الخام .

جدول رقم (١٩ -١)

تغيرات الأسعار والأجور قبل وأثناء وبعد برنامج الاستقرار الاقتصادي

	ماقبل المرحلة الأولى			تجميد المرحلة الأولى	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى و الثانية	المرحلة الثالثة	التجميد الثاني والمرحلة الرابعة	مابعد المرحلة الرابعة	
	ديسمبر ١٩٦٨ الى ديسمبر ١٩٦٩	ديسمبر ١٩٦٩ الى ديسمبر ١٩٧٠	ديسمبر ١٩٧٠ الى ديسمبر ١٩٧١	اغسطس نوفمبر فبراير ١٩٧١	الانتفاخ نوفمبر ١٩٧١الى فبراير ١٩٧٢	بعد الانتفاخ فبراير يناير ١٩٧٢	اغسطس ١٩٧١ الى ديسمبر ١٩٧٣	يناير يونيه ١٩٧٣	يونيه ١٩٧٣ الى أبريل ١٩٧٤	ابريل اغسطس ١٩٧٤	اغسطس ديسمبر ١٩٧٤
الرقم القياسي لسعر المستهلك											
جميع البنود	٦,١	٥,٥	٣,٨	١,٩	٤,٨	٣,٠	٣,٣	٨,٣	١٠,٧	١٢,٧	١,٨
الغذاء	٧,٢	٢,٢	٥,٠	١,٧	٩,٧	٣,٦	٥,٦	٢٠,٣	١٦,٢	٧,٠	١٧,٠
كل البنود ناقص الغذاء	٥,٧	٦,٥	٣,٤	٢,٣	٢,٩	٣,٠	٢,٧	٥,٠	٨,٧	١٥,٣	٩,٧
الرقم القياسي لأسعار الجملة											
كل السلع	٤,٨	٢,٢	٥,٢	٠,٢-	٦,٩	٦,٥	٥,٧	٢٤,٤	١٥,٢	٣١,٨	١٠,٢
منتجات المزرعة والأغذية المعالجة	٧,٥	١,٤-	٦,٥	١,١	١٤,٧	١٤,٧	١٣,٣	٤٩,٨	٦,٣	٢٤,٥	٩,٥
السلع الصناعية	٣,٩	٣,٦	٤,٧	٠,٥-	٤,٠	٣,٤	٢,٩	١٤,٤	١٩,٦	٣٥,٥	٩,٤
متوسط الاجور في الساعة											
الاقتصاد الخاص غير المزرعي	٣	٣	٣	٣,١	٩,٥	٥,٦	٦,١	٦,٣	٧,٦	٦,٣	٦,٧

Source: Economic Report of the President, Washington, D.C., Government Printing Office, various issues.

ويشير معيار الأجور الأساسية للعام الأول الى أن المتوسط السنوي للزيادة في التعويضات التي تشمل المنافع الاضافية لا ينبغي أن يتجاوز ٧٪ . ومع ذلك فقد صرح أيضا بعدد من الاستثناءات منها نفقات العمال المنتدبين قانونيا مثل مساهمات العامل في الضمان الاجتماعي . وقد أعفى أيضا العمال الذين يحصلون على أجور تقل عن ٤ دولار للساعة في اكتوبر ١٩٧٨ .

وعلى الرغم من أن هذه المعايير كانت اختيارية فقد اعلنت الحكومة أن المنشأة التي تفشل في الاستجابة لها سوف تعاقب بطرق مختلفة تتراوح بين النشر في قائمة المنشآت

المخالفة الى الحرمان من العقود الاتحادية الكبيرة[٣٨] .

وعلى الرغم من انجاز البرنامج ، فقد استمر معدل التضخم في التسارع . وفي عام ١٩٧٩ زاد المكمش بمعدل ٨,٥٪ ، وفي عام ١٩٨٠ كانت الزيادة اكبر من ٩٪ . وقد ادعى اعضاء الحكومة ان التضخم سوف يكون أسوأ في حالة غياب البرنامج .

وفي آخر تقرير اقتصادي للرئيس أصدرته حكومة كارتر «تقرر أنه بعد عامين من العملية يبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن معايير الأجور والأسعار الحالية لا تستطيع أن تستمر فعالة اذا ظلت على صورتها الحالية . اذ أن العمال والمنشآت يظهرون رغبتهم في التخفيف من ارتفاع الأجور والأسعار عندما يتوقعون أن هذه المعايير سوف تقيد التضخم»[٣٩] .

ولقد مات البرنامج في هدوء في عام ١٩٨١ بمجيء حكومة الرئيس ريجان .

السياسة الدخلية وتجربة الولايات المتحدة :
Incomes Policy and The U.S. Experience

ان محاولات تقييد الأجور النقدية والأسعار من خلال منهج السياسة الدخلية لم ينجح كثيرا في الولايات المتحدة الأمريكية . وهناك بعض القرائن التي تدعم الرأي القائل بأن الأدلة الارشادية للأجور ـ الأسعار للستينات Wage price guideposts of 1960's ساهمت في ابطاء معدلات الزيادة في الأجور النقدية والأسعار . وهناك أيضا قرائن تقول بالعكس .

ومن ثم فاننا لا نستطيع أن نوقن بمدى تأثير هذه الأدلة guideposts على الأجور النقدية والأسعار . ومع ذلك فنحن نعرف أنها قد تفسخت عندما أصبحت الضغوط التضخمية أشد كثافة . وقد كانت التجربة مع معايير الأجور والأسعار في حكومة كارتر مماثلة . وقد يكون صحيحا ما تدعيه الحكومة من أن المعايير standards حالت بين معدل التضخم وبين الارتفاع بمعدل أسرع مما لو لم تكن هذه المعايير موجودة . وحتى رغم هذا فقد تسارع معدل التضخم خلال هذه الفترة وانهار البرنامج .

وفيما يتعلق بالرقابة على الأجور والأسعار في بداية السبعينات ، فان معظم القرائن تشير الى أن الرقابة تخفض معدلات الزيادة في الرقم القياسي لاسعار المستهلك CPI ومكمش القطاع الخاص غير المزرعي أثناء فترة المرحلتين الأولى والثانية . ومع ذلك فان هذه التخفيضات سوف تعوض بالزيادات التي تحدث خلال فترة المرحلتين الثالثة

والرابعة ، وحتى في فترة المرحلتين الأولى والثانية ، فانه لا توجد قرينة تشير الى ان الرقابة خفضت معدلات الزيادة في الأجور النقدية والرقم القياسي لأسعار الجملة WPI . ان تجربة الولايات المتحدة ليست شاذة . فقد كان لدول أخرى نجاحات محدودة مع منهج السياسة الدخلية[٤٠] .

ومع أن برنامج الاستقرار الاقتصادي كان ـ بصفة عامة ـ غير فعال فقد حدثت انحرافات في صناعة الأخشاب والنفط وغيرهما من الصناعات[٤١] . ففي أثناء المرحلة الثانية واجهت صناعة الأخشاب زيادة كبيرة في الطلب على منتجاتها . ومع ذلك فقد كانت خاضعة للبرنامج ولم يسمح لاسعارها أن تزيد الى مستويات التوازن ، ولذلك فقد احتالت صناعة الأخشاب للتهرب من الرقابة . ومع ذلك فقد كان للرقابة تأثير غير مرغوب على تخصيص الموارد . وطبقا «لتقارير غير مدعمة unconfirmed reports » استخدم منتجو الأخشاب عددا من الحيل للتهرب من الرقابة[٤٢] :

أولا : خفضت أبعاد المنتجات الخشبية كوسيلة للحصول على زيادات مقنعة في الأسعار .

ثانيا : وبما أن القوانين تسمح برفع عادي للسعر normal markups عند كل مرحلة للتوزيع ، فقد نقلت الأخشاب من تاجر جملة إلى آخر من أجل الحصول على أسعار مرتفعة .

ثالثا : وتسمح القوانين أيضا بارتفاع الأسعار عندما تؤدي خدمات اضافية وقد أدى منتجو الأخشاب خدمة قطع ٨/١ بوصة من الألواح الخشبية وبذلك تمكنوا من بيع الألواح بأثمان مرتفعة .

رابعا : وبما أن الواردات لا تخضع للرقابة ، فان المنتجين في شمال غربي الباسفيك يصدرون الأخشاب الى كندا ويعيدون استيرادها ، وبذلك يتمكنون من فرض سعر عال .

وأخيرا فانه في ظل هذه القوانين ، فان هناك بعض المنتجات تعتبر اكثر ربحية من غيرها . ومن ثم يركز المنتجون جهودهم على البنود الأكثر ربحية بينما يقلصون انتاجهم من البنود الأخرى .

وفيما بين ديسمبر ١٩٧١ الى ديسمبر ١٩٧٢ تزايد عنصر المنتجات الخشبية في الرقم القياسي لأسعار الجملة WPI بحوالي ١٣٪ . ومع ذلك فان زيادة السعر الفعلي قد تكون أكبر كثيرا . ويعتمد الرقم القياسي لأسعار الجملة WPI على معلومات السعر التي تقدمها المنشآت . وفي ظل هذه الظروف فان الحوافز تقل لدى المنتجين لتسجيل أسعارهم بدقة لدى الوكالة الحكومية .

ان الحد الذي يصل اليه التفاوت في ظل برنامج الاستقرار الاقتصادي من الصعب قياسه بسبب المراحل القصيرة وامكانية التهرب . ومع ذلك فان التفاوت قد يوجد في ظل شروط البرنامج .

وهناك معالجة متفاوتة للمنشآت والصناعات ، فالمنشآت الصناعية تخضع لمجموعة مختلفة من القوانين عن المنشآت التي تعمل في تجارة الجملة وتجارة التجزئة والأخيرة تخضع لقيود أشد . وتختلف القوانين المطبقة على قطاعات أخرى أيضا . وربما تطبق التنظيمات المتفاوتة على أسس اقتصادية . ومع ذلك فان لانذلوتي وهاملتون وروبرت يرون أن مجلس نفقات المعيشة (CLC) صمم عددا من القرارات القائمة على دوافع سياسية . وقد يرتاب المرء في أي هذه القوانين يستند تماما الى التحليل الاقتصادي .

وقد ينشأ التفاوت inequities من مصادر أخرى . اذ بسبب اتفاقات التسعير المحدد ، فان المنشآت المتعددة المنتجات كان لديها فرصة لاستغلال موقفها الاحتكاري أثناء المرحلة الثانية أفضل من المنشآت الوحيدة المنتج . وقد يعزى ظهور التفاوت أيضا الى الشروط المختلفة للمطالبة بزيادة الأجور والأسعار . ومن المفترض أن المنشآت والاتحادات العمالية تخضع لنفس القوانين الحكومية لزيادة الأسعار والأجور . ومع ذلك فان المنشآت والاتحادات الأكبر كان لديها حق الحصول على موافقة سابقة لزيادة الأسعار والأجور . وعلى العكس ، فان المنشآت والاتحادات المتوسطة الحجم تقدم تقريرا عن زيادات الأجور والأسعار. أما المنشآت والاتحادات الأصغر حجما فانها تحتفظ فقط بالسجلات التي يمكن أن تحاسب على أساسها .

واستنادا الى تفاوت الشروط ، فقد تحدث استجابات مختلفة بالنسبة لزيادات الأجور والأسعار . والاستجابة المختلفة قد تكون مرغوبة حيث يرتبط الحجم والقوة الاحتكارية ارتباطا موجبا . ومع ذلك فانه ليس من المحتمل أن يكون الارتباط كاملا .

وكما ذكرنا سابقا ، فان الحكومة استخدمت عددا من الناس لادارة برنامج الاستقرار الاقتصادي ، اقل مما وظفته لنفس الأغراض أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية .

وقد بلغت النفقات المباشرة للحكومة الاتحادية على برنامج الاستقرار الاقتصادي ٥٦,٣ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧٣ . وغطت السنتان الماليتان ١٩٧٢ و ١٩٧٣ المرحلتين الأولى والثانية وجزء من المرحلة الثالثة . وقد قدرت نفقات حكومية «أخرى» بأقل من ٢ مليون بالنسبة لفترة الرقابة[٤٣] . وقد قدر لانذولتي وهاميلتون وروبرت هذه النفقات بحوالي ٧٠٠ مليون دولار .

ان النفقات ـ في جملتها ـ الصريحة والضمنية على البرنامج (والتي تقترب من ٨٠٠ مليون دولار) تبدو متواضعة عندما تقارن بالناتج القومي الاجمالي[٤٤] . وكذلك كانت الانجازات .

ان الانخفاض في معدل الزيادة في الرقم القياسي لسعر المستهلك ومكمش القطاع الخاص غير المزرعي أثناء فترة المرحلتين الأولى والثانية لم يكن مفاجئا وأثبت أنه عارض .

ويدعي أيضا مؤيدو السياسة الدخلية أن أحد الأسباب للاخفاق في نجاح البرنامج كان عجز الحكومة في القيام بالرقابة . وكلما زاد الاشراف فان المنشآت تنفق المزيد في محاولات التهرب من الرقابة . وبالمثل فان الرقابة الموجهة لمنع سوء التخصيص في الموارد وعدم العدالة تقتضي أن يكرس للبرنامج مزيد من الموارد .

لقد انتهكت تدابير مختلفة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي مايعتبره كثيرون حقوقا للمواطنين[٤٥] . فالعمال والادارة والجمهور لم تكن لديهم الفرصة لتسجيل وجهة نظرهم المتعلقة بتصميم البرنامج قبل عرض المرحلة الأولى للتجميد . وعندما فرض التجميد في أغسطس ١٩٧١ ، فان زيادة الأجور التي نوقشت باخلاص قبل ذلك وتضمنتها عقود قانونية لم يتم تنفيذها . وعلى الرغم أيضا من أن الشروط العامة للبرنامج حددت في أوامر تنفيذية مختلفة فان مجلس نفقات المعيشة كان له توجيه خاص . وكما أشرنا سابقا فان بعض قراراته قد يكون له دوافع سياسية .

وخلاصة ماسبق أن برنامج الاستقرار الاقتصادي لم يكن فعالا في تقييد الأجور النقدية والأسعار . لذلك فان الانحرافات وعدم المساواة الناتجة من البرنامج كانت أقل جدية مما لو كانت في ظل برنامج أكثر فعالية . ولأن البرنامج يمكن النظر اليه على أنه مؤقت ، فان نفقات ادارته ليست كبيرة على الأقل بالمقارنة بالناتج القومي الاجمالي .

وعلى ضوء المشاكل المرتبطة بالبرنامج بما فيها الفعالية ، فان برنامج الاستقرار الاقتصادي قضى نحبه في هدوء في ٣٠ أبريل ١٩٧٤ .

مناهج أخرى للسياسة الدخلية Other Incomes Policy Approaches

تناول القسم السابق الأدلة الارشادية للأجور ـ الاسعار والرقابة . وقد لاقت ـ حديثا ـ مناهج أخرى عديدة ما تستحقه من الاهتمام ـ جزئيا على الأقل ـ بسبب تحررها من أوهام مناهج الرقابة والأدلة الارشادية .

اقتراح واليش - وينتراوب The Wallich-Weintraub Proposal

كما ناقشنا سابقا ، فان واليش ووينتراوب يعزيان التضخم الى التسويات المفرطة الزيادة في الأجور[٤٦] . وقد اقترحا لعدم تشجيع هذه التسويات الأخذ بسياسة دخلية تعتمد على الضريبة a tax-based incomes Policy (TIP) وفي ظل هذه السياسة تزداد الضريبة على دخل الشركات التي تمنح زيادات مفرطة في الأجور .

ويرى واليش ووينتراوب أن المشكلة الأساسية هي القوة الاحتكارية للاتحادات العمالية . وبما أن الاتحادات العمالية جزء من الاطار المؤسسي للمجتمع ، فهما يريان أن ما يمكن فعله مباشرة لتخفيض قوتها الاحتكارية يعتبر قليلا .

ويقترح هذان الاقتصاديان مقاييس صممت لتعزيز مقاومة الادارة لتسويات الأجور التضخمية . ويدعيان بأن الادارة تفضل الموافقة على هذه التسويات وتمرير النفقات في صورة أسعار عالية بدلا من أن تتحمل اضرابات مكلفة ويشيران الى أن معدل الضريبة على الشركات يزداد بالنسبة للمنشآت التي توافق على تسويات الأجور التضخمية . وهذا المنهج لا يحظر مثل هذه التسويات ولكنه يجعلها اكثر تكلفة .

ولكي يزداد الأمر وضوحا ، نفترض أن الالتزامات الضريبية على دخل المنشأة في ظل الظروف العادية يساوي ٥ مليون دولار . ولكي نحدد ما إذا كانت الالتزامات الضريبية على المنشأة يجب زيادتها ، فان الأجر المتوسط ينبغي أن يحدد ويقارن بالأجر المتوسط فى العام السابق . وقد يحسب الأجر المتوسط عن طريق قسمة قائمة الأجور للمنشأة (وهي المقدار الاجمالي الذي دفع في شكل اجور ومرتبات) على عدد العمال المستخدمين بواسطة المنشأة . ولنفترض أنه ٥٠٠ ١٠ دولار للسنة ، فاذا كان الأجر المتوسط في العام السابق ٠٠٠ ١٠ دولار فان الأجر الجديد يزيد بنسبة ٥٪ عن أجر العام السابق . فاذا كانت زيادة الأجر بنسبة ٥٪ مسموحا به فانه لن تفرض ضرائب اضافية على المنشأة . ومع ذلك دعنا نفترض أن الأجر المتوسط كان ٠٠٠ ١١ دولار ، وأن الأجر في العام السابق كان ٠٠٠ ١٠ دولار ، فان زيادة الأجر الآن تكون بنسبة ١٠٪ . ونتيجة لذلك تفرض على المنشأة ضريبة بنسبة ١٠٪ وبذلك تصبح التزاماتها الضريبية ٥,٥ مليون دولار بدلا من ٥ مليون دولار.

ويعتقد واليش ووينتراوب أن منهج السياسة الدخلية المستند إلى الضريبة (TIP) يقدم عدداً من المزايا أهمها :

أولاً : انهما يعتقدان بأنه سوف يكون فعالا في كبح جماح التضخم .

ثانيا : انهما يدعيان بأنه من المحتمل أن يكون أقل نسبيا في سوء تخصيص الموارد من الرقابة على الأجور والأسعار . وفي ظله يبقى لنظام الثمن دوره . ولا يمتنع على المنشآت أن تمنح زيادات في الأجور اكبر من المعتاد ، على الرغم من أنه سوف يكون أكثر تكلفة .

ثالثا : ويريان أنه سوف يكون بسيطا وأرخص نسبيا في ادارته . وعلى سبيل المثال يدعي وينتراوب انه يتطلب فقط مزيدا من الحسابات المعتمدة على البيانات المتاحة .

وعلى الرغم من أهمية منهج السياسة الدخلية على أساس الضريبة (TIP) فقد انتقد من نواح مختلفة :

أولا : لقد قام المنهج على انطباع بأن الاتحادات العمالية هي التي تسبب التضخم . وهذا أمر مشكوك فيه كما رأينا في الفصل الثاني عشر . وحتى اذا سلمنا بأن الاتحادات هي المسؤولة عن التضخم ، فانها ليست المصدر الوحيد له .

ثانيا : ان منهج السياسة الدخلية على أساس الضريبة (TIP) قد يكون أقل يسرا في ادارته مما يعتقد واليش ووينتراوب[٤٧] . وعلى سبيل المثال ينبغي أن نجري تمييزا مابين العاملين وقتا كاملا والعاملين بعض الوقت . فاذا حسب متوسط الأجر عن طريق قسمة قائمة الأجور على عدد العاملين ، فان ثمة حافزا لدى المنشأة لكراء عاملين لبعض الوقت مكان العاملين وقتا كاملا من أجل تخفيض الأجر المتوسط .

ثالثا : من غير المحتمل أن يحصل منهج السياسة الدخلية على أساس الضريبة (TIP) على التأييد سواء من العمال أو من الادارة . فالعمال يحتمل أن يعارضوه لانه لا يشجع تسويات الأجور الكبيرة ، ولكنه يشجع الزيادة في صور الدخل الأخرى . ومن ناحية أخرى قد تعارضه الادارة لأن المنشآت ينبغي أن تدفع ضريبة .

وتشير تجربة السياسة الدخلية في أوروبا الغربية الى أن مثل هذه السياسات انهارت عندما سحب طرف أو أكثر من الاطراف تأييده لها . وبناء على هذه التجربة ، فقد لا يكون من المحتمل أن ينجح منهج السياسة الدخلية على أساس الضريبة (TIP) .

اقتراح أوكون Okun's Proposal

قدم آرثر أوكون A.Okun أيضا خطة مبنية على النظام الضريبي[٤٨] . وفي ظل هذه الخطة تتلقى المنشآت والعمال منافع من خلال النظام الضريبي ، اذا هم شاركوا في

برنامج مكافحة التضخم . وينبغي أن توافق المنشأة عند بداية كل سنة على ألا تزيد الأجر المتوسط باكثر من ٦٪ وألا تزيد متوسط أسعارها باكثر من ٤٪ . وفي مقابل ذلك سوف تحصل المنشأة على خصم ضريبي يعادل ٥٪ من التزاماتها الضريبية على أرباح العمل محليا ، ويحصل عمال المنشأة على خصم ضريبي يعادل ١,٥٪ من دخلهم من الأجور بحد أقصى ٢٢٥ دولاراً لكل شخص ، والمشاركة في البرنامج اختيارية .

ولأسباب مختلفة فقد تكون خطة أوكون اكثر استساغة للعمال والادارة من اقتراح واليش - وينتراوب . فهي تؤكد على المكافآت من خلال النظام الضريبي بدلا من العقوبات ، وهي تقدم منافع لكل من العمال والادارة ، وأخيرا فهي تعتبر المشاركة في البرنامج مسألة اختيارية .

وعلى الرغم من أن العمال والادارة قد يجدون البرنامج اكثر قبولا ، الا ان له بعض العيوب :

أولها ، بما أنه يوجد خفض واحد فقط بالنسبة للمعدلات المسموح بها لزيادة الأجور والأسعار ، فانه لن تكون هناك مكافأة لمن يحقق الحد الأدنى في معدلات الزيادة ، ولن تكون هناك عقوبة تنال من يقصر في تحقيقها . ومن ثم لا يوجد شيء يحول دون قيام المنشأة بمنح زيادات كبيرة في الأجور والأسعار في احدى السنوات وأخرى صغيرة في السنة التالية من أجل التهيؤ للبرنامج أثناء العام الثاني .

ومن وجهة نظر ادارية أيضا تسبب الخطة كثيرا من المشاكل(٤٩) . فهناك - على سبيل المثال - المشكلة التي ناقشناها سابقا عن «العاملين بعض الوقت» .

وأخيرا فان هذه الخطة مثلها مثل خطة واليش - وينتراوب سوف تنهار اذا ما أصبحت الضغوط التضخمية أشد قسوة . وعلى سبيل المثال اذا زاد عرض النقود سريعا ، فان قليلا من المنشآت سوف ترغب في المشاركة في هذا البرنامج الذي أوصى به أوكون .

ملاحظات ختامية Concluding Remarks

ان الرقابة على الأسعار والأجور والأدلة العامة لم تعملان على نحو حسن في الولايات المتحدة ، كما لم تحقق نفس البرامج نجاحا يذكر في الدول الأخرى . ومع ذلك لم يتوقف الدفاع عن هذا المنهج . اذ يؤكد المدافعون عن الرقابة انه اذا كانت البرامج الجديدة خالية من عيوب البرامج السابقة ، فانه يمكن تحقيق كل من العمالة الكاملة واستقرار الأسعار بدون تكلفة ، أو بتكلفة قليلة على المجتمع من حيث عدم

المساواه وسوء التخصيص . ويزعم آخرون ان هناك أشكالا ابتكارية اكثر للسياسة الدخلية (مثل TIP) تعتبر ضرورية لتحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار .

وفي رأي المؤلف ، ان الاشكال المختلفة للسياسة الدخلية قد لاتحقق هذه الأهداف المرغوبة . وطبقا للمصطلحات الفنية للفصول الأخيرة ، فان ثمة مشكلة أساسية وهي ان المعدل الطبيعي للبطالة اكبر من المعدل الذي يرى مؤيدو السياسة الدخلية انه مقبول اجتماعيا . ولكي يتحقق معدل البطالة «المقبول اجتماعيا» ، فانهم يقترحون سياسات نقدية ومالية توسعية . ويقترحون ـ لتقييد الأسعار ـ تبني منهج السياسة الدخلية . ومع ذلك اذا هبط معدل البطالة دون المعدل الطبيعي ، فان التضخم يتجه الى التسارع ، ويصبح من الصعب كثيرا تقييد الأسعار . وعلاوة على هذا فانه متى نجحت السلطات في كبح جماح التضخم ، فانها سوف تتسبب في تشويه تخصيص الموارد وعدم المساواة، واخيرا تتخلى عن الرقابة . والطريقة الوحيدة المرضية للتعامل مع المشكلة هي تصميم السياسات التي تؤدي الى انخفاض المعدل الطبيعي للبطالة . وقد عرضت هذه السياسات ـ بايجاز ـ في الفصل الرابع عشر . ولابد أن يعترض مؤيدو منهج السياسة الدخلية لأنهم يعدون بالعلاج في الأجل الطويل فقط . ومع ذلك اذا اخذنا في الاعتبار الاعتراضات على السياسة الدخلية وخبرتنا السابقة بها ، فان السياسات المصممة لتخفيض المعدل الطبيعي للبطالة ، يبدو الوسيلة الوحيدة لتحقيق معدل البطالة «المقبول اجتماعيا» واستقرار الأسعار .

الحواشي NOTES

(١) ان كثيرا من دوافع الأدلة العامة للأجور والأسعار تنبع من التضخم الذي تمرست به الولايات المتحدة من ١٩٥٥ حتى ١٩٥٧ . فقد زادت الأسعار رغم الطاقة الانتاجية الفائضة والبطالة . ويعزى بعض الاقتصاديين التضخم الى الممارسات الاحتكارية للمنشآت والاتحادات العمالية . بينما يرى اخرون أن العوامل الأخرى هي المسؤولة : وأيا كان السبب ،فان اعضاء حكومة كينيدي اصبحوا اكثر اقتناعا بأن الممارسات الاحتكارية للمنشآت والاتحادات العمالية ، تفوق المحاولات لتحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار من خلال السياسات النقدية والمالية التوسعية .

(٢) Robert Lekachman, «The Inevitability of Controls», Challenge, 17 (November-December 1974), 6-8. ويرى واليش انه بدون السياسة الدخلية يكون لدينا أداة واحدة فقط ـ إدارة الطلب الكلي ـ لتحقيق هدفين : العمالة الكاملة واستقرار الأسعار . ومن ثم لن نستطيع الوصول الى هذه الأهداف بدون الاداة الثانية ـ وهي السياسة الدخلية .

Henry C. Wallich, «Alternative stategies for price and Wage Controls», Journal of Economic Issues 6 (December 1972) 89-104.

(٣) Gardner Ackley, «An Incomes Policy for the 1970'S» Review of Economics and Statistics, 54 (August 1972), 218.

(٤) Henry C. Wallich, «Alternative Strategies for Price and Wage Controls» Sidney Weintraub, «An Incomes Policy to Stop Inflation», Lloyds Bank Review, no. 99 (January 1971), 1-12; and Henry C.Wallich and Sidney Weintraub», A Tax-Based Incomes Policy», Journal of Economic Issues, 5 (June 1971), 1-19. See also Sidney Weintraub, Capitall sm's Inflation and Unemployment Crisis: Beyond Monetarism and Keynesianism (Reading, Mass.: Addison-Wesley Publishing Company, 1978).

(٥) انظر على سبيل المثال : Lekachman, «The Inevitability of Control», P. 7.: and Gottfired Haberler, «Incomes Policy and Inflation some further Reflections», American Economic Review, 62 (May 1972) 240.

(٦) Milton Friedman, «What Price Guideposts?» in Guideposts, Informal Controls, and the Market Place, eds. George P. Shultz and Robert Z. Aliber (Chicago: University of Chicago Press, 1966), PP. 17-39.

(٧) طالما ان الصناعات المرئية هي الصناعات الاحتكارية والصناعات «غير المرئية» ليست كذلك ، فان المراقبة الصارمة قد تكون أمرا مرغوبا . وان كان الارتباط بين درجة «الرؤية» ودرجة القوة الاحتكارية غير كامل .

(٨) Robert F. Lanzillotti, Mary T. Hamilton, and R. Blaine Roberts, phase II in Review: The Price Commission Experience (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1975), P. 52 Lanzillotti and Hamilton were members of the Price Commission; Roberts was an economist on its staff.

(٩) لمناقشة الرقابة على الأجور والأسعار في الولايات المتحدة اثناء الحرب العالمية الثانية انظر Colin D. Campbell, ed, Wage-Price Controls in World War II, United States and Germany (Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1971).

ولمناقشة السياسات الدخلية في ظل ادارة الرئيسين ترومان وايزنهاور انظر

Craufurd D. Goodwin and R.Staley Herren, «The Truman Administration: Problems and Policies Unfold», and H.Scott Gordon, «The Eisenhower Administration: The Doctrine of Shared Responsibility», in Exhortation and Controls: The Search for a Wage-Price Policy 1945-1971, ed. Craufurd D. Goodwin (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1975), PP. 9-134.

(١٠) يرى جون شيهان ان الأدلة العامة guideposts لم تكن حلا جذريا ، نظرا لأن الرئيس ايزنهاور وأعضاء حكومته كانوا يحملون قطاع الأعمال والاتحادات مسؤولية هذه السلوك - انظر

Jon Sheahan, The Wage-Price Guideposts (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1967), P. 16.

(١١) لمناقشة اكثر تفصيلا - انظر Sheahanm ibid., or Thomas G.Moore, U.S. Incomes Policy, Its Rationale and Development (Washington, D.C. American Enterprise Institute, 1971).

(١٢) George L. Perry, «Wages and the Guideposts», American Economic Review, 57 (September 1967), 897-904.

(١٣) Paul S.Anderson, «Wages and the Guideposts: Comment», American Economic Review, 59 (June 1969), 351-54; Michael L. Wachter,» Wages and the Guideposts:Comment», ibid., 354-58; Adrian W. Throop, «Wages and the Guideposts: Comment», ibid., 358-65.

(١٤) George L. Perry, «Wages and the Guideposts: Reply», American Economic Review, 59 (June 1969) 365-70. Perry's results were also wuestioned by N.J. Simler and Alfred Tella.

وقد كانت نتائج بيري ايضا محل تساؤل من Tella, Smiler . فاذا حور نموذج ليأخذ في الحسبان احتياطي العمال غير المسجلين كما يريان . واذا استخدمت بيانات من الأجور والمرتبات لكل عامل/ للساعة بالنسبة للقطاع الخاص غير المزرعي ، لما قام دليل يوضح ان الرقابة لها تأثير على الأجور النقدية انظر N.J.Simler and Alfred Tella, «Labor Reserves and the Phillips Curve, «Review of Economics and Statistics, 50 (February 1968), 32-49.

(١٥) في الدراسة التي تضمنت توقعات الأسعار كمتغير مستقل ، خلص روبرت جوردون الى ان الأدلة العامة للرقابة كانت فعالة في تقييد الأجور النقدية . Robert J. Gordon, «Inflation in Recession and Recovery», Brookings Papers on Economic Activity, no 1 (1971), 105-58.

(١٦) Arnold R. Weber, In Pursuit of Price Stability: The Wage-Price Freeze of (Washington, D.C. The Brookings Institution, 1973), P. 9. Weber was executive director of the Cost of Living Council, the body charged with overall responsibility for administering the freeze.

(١٧) لم يغط القانون بالتحديد الفائدة والأرباح وأرباح الأسهم . ولذلك افترض أن الرئيس لديه القوة للسيطرة على هذه الصور من الدخل . ولذلك كانت المؤسسات المالية تلح على رفع أسعار الفائدة اثناء فترة التجميد ، وكانت الشركات تطالب بتحديد أرباح الأسهم الى المستويات الموجودة قبل التجميد . أما الشركات التي لم تتعاون فقد كانت تلح بقوة على الاستجابة لمطالبها . ولم تبذل محاولة للتعامل مع الأرباح سواء من خلال الرقابة المباشرة أو النصح . وقد اتخذ هذا القرار لأن التجميد كان مؤقتا وكان من الصعب أن تمس الأرباح .

(١٨) حددت السقوف باستخدام فترة ٣٠ يوما قبل التجميد ، فاذا لم تحدث معاملات في هذه الفترة ، لاستخدمت اقرب الفترات السابقة التي حدثت فيها معاملات . وقد حورت هذه الصيغة في أحوال عديدة : أولا بالنسبة للمنتج ذي الصفات الموسمية لا يمكن أن يتحدد سقف الأسعار باستخدام فترة أساس ٣٠ يوما أو آخر فترة موسمية قريبة . ثانيا ، يسمح ـ في حالات معينة ـ باستخدام فترة مقتضبة . فاذا كانت الزيادة التي حدثت في الأجور والأسعار المعلنة خلال فترة الثلاثين يوما ، فان فترة الأساس الجديدة تحدد باعتبارها فترة فاصلة بين تحقيق هيكل الأجور الجديد أو نشر قائمة الأسعار الجديدة و ١٥ أغسطس . وعلى سبيل المثال اذا زادت الأجور في ١١ اغسطس ، فان الأجور المرتفعة لابد أن تسود اثناء فترة التجميد رغم أنه لم يكن هناك حجم حقيقي للمعاملات «بالنسبة لفترة الثلاثين يوما العادية .

(١٩) وللمساعدة في وضعها موضع التنفيذ فقد صور الأمر التنفيذي رقم ١١٦١٥ .

(٢٠) لتطبيق نسبة العشرة في المئة فقط صدرت الوحدة المذكورة باعتبارها الوحدة المحددة غالبا (مثال ذلك المصنع الوحيد) والتي يمكن تعريفها على أساس الممارسات المستقرة في ١٥ أغسطس ١٩٧١ . انظر من اجل المناقشة Weber, In Pursuit of Price Stability, PP. 58-59.

(٢١) يتكون مجلس نفقات المعيشة من موظفي الادارة العليا . أما أعضاء لجنة الاسعار ومكتب الأجور فهم يسحبون من خارج الادارة الحكومية . وتتكون لجنة الأسعار من رئيس وستة أعضاء . وتتكون عضوية مكتب الأجور من ١٥ مع عدد مساو يمثل العمال والادارة والجمهور .

(٢٢) لمزيد من التفاصيل انظر : Daniel J.B. Mitchell, «Phase II Wage Controls Industrial and Labor Relations Review, 27 (April 1974), 351-61.

(٢٣) Economic Report of the President, 1974 (Washington, D. C. Government Printing Office, 1974), P. 90.

(٢٤) Ibid., P. 90.

(٢٥) للمناقشة انظر Barry Bosworth, «The Current Inflation: Malign Neglect?» Brookings Papers on Economic Activity, no. 1 (1973), 163-83. Wirlliam Poole, «Wage-Price Controls: Where Do We Go from Here?» Brookings Papers on Economic Activity, no. 1 (1973), 285-99.

(٢٦) انجزت التشريعات الجديدة بالنسبة لمنتجات المزرعة (في ١٨ يولية) والصناعات الصحية (١٩ يولية) .

(٢٧) بما أن بيانات المكمش IDP متاحة على اساس ربع سنوي فقط ، فان معظم المناقشات التالية تكون على أساس الرقم القياسي لسعر المستهلك CPI والرقم القياسي لأسعار الجملة WPI .

(٢٨) قيست الأجور النقدية بما يكسبه العمال في الساعة في الاقتصاد الخاص غير المزرعي وقيست الأسعار بمكمش القطاع الخاص غير المزرعي وقد قدر نموذجه على أساس بيانات ربع سنوية . انظر

Robert J. Gordon, «Wage-Price Controls and the Shifting Phillips Curve,» Brookings Papers on Economic Activity, no. 2 (1972), 385-421.

اختصارا للدراسات الأولى عن فعالية البرنامج انظر

John Kraft, «the Effectiveness of the Economic Stabilization Program: A Summary of the Evidence, »In Analysis of Inflationm ed., Paul H.Earl (Lexington, Mass.: D.C.Heath and Company, 1975), 197-209, For Other sutdies, see Analysis of Inflation: 1965«1974, Studies in Income and Wealth, 42, ed. Joel Popkin (New York: National Bureau of Economic Research, 1977)'

(٢٩) في دراسة أسكين ـ كرافت ، كانت الفترة الزمنية محل الدراسة من الربع الثالث لعام ١٩٧١ وحتى الربع الرابع لعام ١٩٧٢ . وكانت متغيرات الأجور النقدية والأسعار في نموذجها هي نفسها في نموذج جوردون . انظر

A. Bradley Askin and John Kraft, Econometric Wage and Price Models (Lexington. Mass D.C. Heath and Company, 1974).

(٣٠) يرى ميتشل مع آخرين ان الدراسات التي قامت على أساس بيانات كلية تعاني من عدة عيوب وعلى سبيل المثال ، فسخت عقود اتحادات رئيسية قليلة نسبيا في عام ١٩٧٢ . وبالتالي فان كثيرا من الزيـادات في الأجور التي حدثت في عام ١٩٧٢ كانت تقوم على أساس التسويـات التي تم التوصل اليها قبل فرض الرقابة . ولذلك لم يكن ميتشل مندهشا من أن الدراسات التي قامت على بيانات كلية لا توضح انخفاضا في معدل زيادة الأجور النقدية أثناء فترة المرحلتين الأولى والثانية . وهو يزعم أن المرحلة الثانية للرقابة لها أثر قوي على التسويات الجديدة . انظر :

Mitchell, «Phase II Wage Controls», PP. 351-76.

(٣١) Lanzillotti and Others, Phase II in Review, P. III

وقد اعتمد المؤلفون أيضا على النماذج الربع سنوية التي طورتها لجنة الأسعار وتشكل هذه النماذج أساس دراسة اسكين ـ كرافت .

(٣٢) في دراسة أخرى عن فعالية برنامج الرقابة قدر ادجار فيج E. Feige ودوجلاس بيرس D.Pearce الزيادات في الأجور النقدية والرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار الجملة للمرحلتين الأولى والثانية اعتمادا كاملا على التاريخ السابق للمتغيرات . ثم قارنا القيمة الفعلية والمقدرة ، وخلصنا الى ان معدلات الزيادة في الأجور النقدية والرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفضت بحوالي ١ و ١,٣ نقطة مئوية على التوالي اثناء فترة المرحلتين الأولى والثانية . وان كان معدل الزيادة في الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفع بحوالي نقطتين مئويتين اثناء تلك الفترة انظر

Edgar L. Feige and Douglas K.Pearce, «The Wage-Price Control Experiment- Did it Work?» Challenge, 16 (July-August 1973), 40-44.

(٣٣) Robert J. Gordon, «Can the Inflation of the 1970's Be Explained?» Brookings Papers on Economic Activity, no 1 (1977), 253-77.

(٣٤) من أجل دعم اضافي مبني على منهج بديل انظر :

Michael L. Wachter, «Phase II, Cost-Push Inflation, and Relative Wages», American Economic Review, 64 (June 1974), 482-91.

(٣٥) Barry Bosworht, «The Inflation Problem during phase III», American Economic Review, 64 (May 1974), 98.

(٣٦) Bosworth, «The Current Inflation: Malign Neglect? and Poole, «Wageprice Controls».
ويرى دافيد لايدر D.Laider ان التضخم في عام ١٩٧٣ كان متوقعا ، اذا اخذنا في الاعتبار الزيادات الكبيرة في عرض النقود في السنوات الأخيرة
David Laidler, «The 1974 Report of the Presidents Council of Economic Advisers: The Control of Inflation and the Future of the International Monetary System,» American Economic Review, 64 (September 1974) 535-43.

(٣٧) انظر على سبيل المثال Council on Wage and Price Stability, Pay and Price Standards: A Compendium (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, June 1979).

(٣٨) لمناقشة البرنامج انظر, Paul Bennett and Ellen Greene, «Effectiveness of the First-Year Pay and Price Standards», Federal Reserve Bank of New York, Quarterly Review, 4 (Winter 1979-80), 50-53; Robert Higgs, «Carter's Wage-Price Guidelines: A Review of the First Year», Policy Review, 11 (Winter 1980)n 97-113; and Jack A.Meyer, «Wage and Benefit Trends under the Carter Adminisration Guidelines», in Contemporary Economic Problems 1980, William Fellner, ed. (Washington D.C. American Enterprise Institute, 1980). PP. 193-226; as well as various issues of the Economic Report of the President.

(٣٩) Economic Report of the President 1981 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1981), P. 59.

(٤٠) Lloyd Ulman and Robert J.Flanagan, Wage Restraint: A Study of Incomes Policies in Western Europe (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1971). For a somewhat different view, see Anne Ronanis Braun, «The Role of Incomes Policy in Industrial Countries since World War II», International Monetary Fund, Staff Papers, 22 (March 1975), 1-36.

(٤١) من أمثلة التشويه اثناء فترة الأدلة العامة انظر Friedman, «Whate Price Guideposts?» and Higgs, «Carter's Wage-Price Guidelines»

(٤٢) ولمناقشة أثر الرقابة على تخصيص الموارد في صناعة النفط ، والصعوبات التي تواجه ابتكار نظام مرن للرقابة على الأجور والأسعار . انظر :
Poole, «Wage-Price Controls» P.292pp. 292-99.

(٤٣) Lanzillotti and others, phase 11 in Review, p. 191. Poole, «Wage-Price Controls» P. 292

(٤٤) لا تتضمن التكاليف المصاحبة لهذا العجز ، والعجز المتوقع . ففي ظل قانون أسعار البنزين ـ على سبيل المثال ـ اضطر المستهلكون في كثير من المناطق الى الانتظار في طوابير أو ملء خزاناتهم تحسبا للعجز .

(٤٥) لمناقشة الانتهاكات المختلفة اثناء الرقابة على الأجور ـ الأسعار انظر
Shultz and Alibern eds. Guideposts, Informal Controls and the Marketk Place.

(٤٦) المناقشة التالية تعتمد كثيرا على وينتراوب Weintraub, Capitalism's Inflation and Unemployment Crisis.
وللحصول على مراجع اضافية . انظر (الحاشية رقم ٤) .

(٤٧) Gardner Ackley «Okun's New Tax-Based Incomes-Policy Proposal, Economic Outlook USK, 5 (Winter 1987), 8-9. Weintraub, Capitalism's Inflation, addresses some of the points.

(٤٨) اقترح اوكون ـ علاوة على هذا ـ سياسات اخرى عديدة صممت لتحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار Arthur M. Okun, «The Great Stagflation Swalmp», Challenge, 20 (November-December 1977), 6-13.
وللتعرف على منهج آخر ـ انظر Abba P. Lerner, «Stagflation-Its Cause and Cure», Challenge, 20 (September-October 1977), 14-19.

(٤٩) انظر من أجل المناقشة Ackley, «Okun's New Tax-Based Incomes-Policy Proposal».

أسئلة للمراجعة

(١) تعتمد حجة المؤيدين للسياسة الدخلية على نظرية التضخم بدفع النفقة ـ ناقش .
(٢) لماذا يشعر مؤيدو منهج السياسة الدخلية بأن ثمة حاجة ملحة لتبني هذه السياسة الآن أكثر من الماضي ؟
(٣) اعرض بايجاز لحجة المعارضين للرقابة على الأسعار والأجور .
(٤) تمرست الولايات المتحدة ـ في الستينيات ـ بدليل الأجور ـ الأسعار ـ اعرض العناصر الرئيسية لهذا المنهج . وهل تعتقد أنه يمكن أن يعمل في الوقت الحاضر ؟ دافع عن رأيك ؟
(٥) اذكر باختصار مزايا وعيوب تجميد الأجور ـ الأسعار على أساس منهج السياسة الدخلية .
(٦) ناقش ـ بصفة عامة ـ تأثيرات برنامج الاستقرار الاقتصادي على معدلات الزيادة في الأجور النقدية والأسعار .
(٧) لنفترض أن برنامج الاستقرار الاقتصادي قد حقق نجاحا أكثر في تقييد الأجور النقدية والأسعار ، فما هي المشكلات التي يمكن ان يخلقها ذلك للاقتصاد القومي ؟
(٨) اعرض مع النقد لمنهج واليش ـ وبنتراوب للسياسة الدخلية .
(٩) اذكر مزايا وعيوب اقتراح أوكون .
(١٠) افترض أنه من الممكن تحقيق استقرار الأسعار بالمعدل «المقبول اجتماعيا» للبطالة سواء بالسياسة النقدية والمالية أو السياسة الدخلية . ماهي السياسات التي توصى بها لتحقيق الأهداف ؟ دافع عن رأيك .

قراءات مقترحة Suggested Reading

CLAUDON, MICHAEL P. and RICHARD R. CORNWALL, eds. An Incomes Policy for the United States: New Approaches. Boston: Martinus Nijhoff Publishing, 1981.
COLANDER. DAVID C., ed Solutions to Inflation. New York: Harcourt Brace Jovanovich Inc. 1979.
FRIEDMAN, MILTON «Wht Price Guideposts?» in Guidelines, Informal Controls, and the Market Place, eds George P. Shultz and Robert Z. Aliber, pp. 17-39. Chicago: University of Chicago Press, 1966.
GOODWIN, CRAUFURD D., ed Exhortation and Controls: The Search for a Wage-Price Policy 1945- 1971. Washington D.C. The Brookings Institution 1975.
LANZILLOTTI, ROBERT F. MARY T. HAMILTON, and R.BLAINE ROBERTS

Phase II in Review The Price Commission Experience. Washington D.C. The Brookings Institution, 1975.
LERNER, ABBA P. and DAVID C. COLANDER, MAP: A Market Anti-Inflation Plan. New York Harcourt Brace Jovanovich, Inc 1980.
MOORE, THOMAS G. U. S. Incomes Policy Its Rational and Development Washington D.C. American Enterprise Institute, 1971.
OKUN,ARTHUR M. and GEORGE L. PERRY.eds.Special Issue on Innovative Policies to Slow Inflation Brookings Papers on Economic Activity no 2 (1978).
POPKIN,JOEL ed Analysis of Inflation 1965-1974 Studies in Income and Wealth 42 New York National Bureau of Economic Research 1971.
SHEAHAN,JOHN The Wage-Price Guideposts. Washington, D.C. The Brookings Institution 1967.
ULMAN,LIOYD, and ROBERT J. FLANAGAN Wage Restraint A Study of Incomes Policies in Western Europe Berkeley Calif University of California Press, 1971.
WEBER,ARNOLD R. In Pursuit of Price Stability The Wage-Price Freeze of 1971 Washington D.C. The Brookings Institution 1973.
and DANIEL J.B. MITCHELL. The Pay Board's Progress Wage Controls in phase II. Washington D.C.The Brookings Institution 1978.
WEINTRAUB ,SIDNEY Capitalism's Inflation and Unemployment Crisis Beyond Monetarism and Keynesianism. Reading Mass Addison-Wesley Publishing Company, 1978.

الملاحق

الملحق (١)
مشكلة الرقم القياسي
The Index Number Problem

قدمنا في الفصل الثاني مثالا مبسطا لتوضيح حساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي real GNP . وفي هذا المثال تضاعف انتاج كل من القمصان والسترات فيما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ ، وزادت اسعار كلتا السلعتين بنسبة ٥٠٪ فاذا افترضنا ان اسعار ١٩٧٠ هي التي سادت في كل من عام ١٩٧٠ و ١٩٨٠ فان تقديرات الناتج القومي الاجمالي الحقيقي المتحصل عليها ، توضح ان الانتاج قد تضاعف من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ وهي نفس النتيجة التي يمكن ان تشير اليها الزيادة في الانتاج التي نحصل عليها بافتراض ان اسعار ١٩٨٠ هي التي سادت كلا من عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ .

وبما أن أسعار ١٩٨٠ أعلى من أسعار ١٩٧٠ ، فان الناتج القومي الاجمالي الحقيقي يبدو أكبر في كلا العامين ؛ ٩ مليون ريال في عام ١٩٧٠ و ١٨ مليون ريال في عام ١٩٨٠ ، الا أنه - كما ذكرنا من قبل - فان التقديرات تشير الى أن الانتاج قد تضاعف .

وبما أن التغير في الانتاج واحد ، فانه لا توجد مشكلة في تقدير الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في هذا المثال أو أي مثال آخر ، بشرط أن يتغير انتاج وأسعار السلع المختلفة بنفس النسبة . فاذا كف الانتاج والأسعار عن التقيد بنفس النسبة لوجدت المشكلة ، وهي مشكلة الرقم القياسي The Index Number Problem

واجلاء للأمر ، دعنا نفترض أن المثال المعروض في الفصل الثاني قد عدل ، بحيث يسمح بادخال معدلات متباينة من التغير في الانتاج والأسعار . والبيانات الموضحة في الجدول (أ١-١) في المثال ، تبين أن انتاج القمصان يتضاعف بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ ، بينما لا يتغير انتاج السترات ، كما ان أسعار القمصان لا تتغير ، وتتضاعف اسعار السترات .

وهب أن الناتج القومي الاجمالي GNP يقاس بأسعار ١٩٧٠ . وطبقا للجدول رقم (أ١-٢) فان الناتج القومي الاجمالي بأسعار ١٩٧٠ يساوي ٦ مليون ريال في عام ١٩٧٠ و ١١ مليون ريال في عام ١٩٨٠ . ولكي نيسر مقارنة الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في السنتين ، فان البيانات يعبر عنها في صورة رقم قياسي Index form عن طريق قسمة ٦ مليون ريال و ١١ مليون ريال على ٦ مليون ريـال وضرب الناتج في ١٠٠ . والأرقام القياسية هي ١٠٠ بالنسبة لعام ١٩٧٠ و ١٨٣ بالنسبة لعام ١٩٨٠ وتشير الى ان الانتاج قد تزايد بنسبة ٨٣٪ فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ .

جدول رقم (أ١-١)

بيانات افتراضية لحساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي

	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٠
	الناتج	الأسعار	الناتج	الاسعار
القمصان	١ مليون	٥ ريال	٢ مليون	٥ ريال
السترات	٥٠٠٠٠	٢٠	٥٠٠٠٠	٤٠

جدول رقم (أ١-٢)

حساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي مقاسا بأسعار ١٩٧٠

	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠
	الناتج	الأسعار	الناتج مقاسا بأسعار ١٩٧٠	الناتج	الأسعار	الناتج مقاسا بأسعار ١٩٨٠
القمصان	١ مليون	٥ريال	٥ مليون	٢ مليون	٥ريال	١٠مليون ريال
السترات	٥٠٠٠٠	٢٠	١	٥٠٠٠٠	٢٠	١ مليون
الاجمالي			٦مليون ريال			١١ مليون ريال
الرقم القياسي			١٠٠			١٨٣

وبدلا من استخدام اسعار ١٩٧٠ ، نفترض اننا نستخدم أسعار ١٩٨٠ . والنتائج موضحة في الجدول رقم (أ١-٣) . وطبقا لأسعار ١٩٨٠ يكون الناتج القومي الاجمالي ٧ مليون ريال في عام ١٩٧٠ و ١٢ مليـون ريـال في عام ١٩٨٠ ، والـرقمان القياسيان المناظران هما ١٠٠ و ١٧١ يشيران الى أن الانتاج قد زاد بنسبة ٧١٪ فقط بدلا من ٨٣٪ . فأية اجابة أصوب ان يزيد الانتاج بنسبة ٨٣٪ أو بنسبة ٧١٪ ؟ ان كلا من الاجابتين قد يكون صحيحا . فالاجراءات المختلفة يتولد عنها نتائج مختلفة .

جدول رقم (أ١-٣)

حساب الناتج القومي الاجمالي مقاسا بأسعار ١٩٨٠

	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠
	الناتج	الأسعار	الناتج مقاسا بأسعار ١٩٧٠	الناتج	الأسعار	الناتج مقاسا بأسعار ١٩٨٠
القمصان	١ مليون	٥ريال	٥ مليون	٢٠ مليون	٥ريال	١٠ مليون
السترات	٥٠٠٠٠	٤٠	٢	٥٠٠٠٠	٤٠	٢ مليون
الاجمالي			٧ مليون			١٢ مليون
الرقم القياسي			١٠٠			١٧١

وفي المثال ، يلاحظ أن استخدام اسعار ١٩٧٠ كنتائج مرجحة تشير الى ان الزيادة في الانتاج أعلى مما لو استخدمنا أسعار ١٩٨٠ ، لأن أسعار ١٩٧٠ تؤكـد على انتاج القمصان ، وان انتاج القمصان قد زاد بمعدل سريع . ويمكن أن نوضح ذلك بفحص نسبة أسعار القمصان الى اسعار السترات في السنتين . ففي عام ١٩٧٠ كانت النسبة ٥ ريال الى ٢٠ ريال (أو ١ الى ٤) . وفي عام ١٩٨٠ كانت ٥ ريال الى ٤٠ ريال (أو ١ الى ٨) . ومن ثم فان اختيار أسعار ١٩٧٠ كأوزان يضع مزيدا من التأكيد على القمصان ، السلعة التي زاد انتاجها بمعدل سريع خلال الفترة . ومثل هذا الاختيار ينتج زيادة بنسبة اعلى في الناتج الحقيقي . أما اختيار أسعار ١٩٨٠ كأوزان ، فانه يضع مزيدا من التأكيد على السترات ، السلعة التي لم يزد انتاجها ، وتسببت في انخفاض الزيـادة في الناتج الحقيقي .

ويسمى الرقم القياسي المعد على أساس أسعار فترة الأساس كأوزان (١٩٧٠ في المثال) برقم لاسبيرز Laspeyres index . أما الرقم القياسي المعد على أساس أسعار فترة النهاية كأوزان (١٩٨٠ في المثال) فيشار اليه على أنه رقم باش paasche index

وفي صيغة معادلة يكون رقم لاسبيرز كما يلي :

$$100 \frac{\Sigma Pi_1 \; qi_2}{\Sigma Pi_1 \; qi_1}$$

بينما يكون رقم باش كما يلي :

$$100 \frac{\Sigma Pi2qi2}{\Sigma Pi2qi1,}$$

حيث تمثل Pi السعر للسلعة qi,i كمية السلعة i والرمزان (1),(2) تمثلان فترة الأساس وفترة النهاية على التوالي و i تساوي (1),(2) . . . . . n طبقا للمثال وتكون الأرقام القياسية للاسبيرز وباش كما يلي :

$$١٠٠\left[\frac{٥(٢\ ٠٠٠\ ٠٠٠)+٢٠(٥٠\ ٠٠٠)}{٢٠(٥٠\ ٠٠٠)+٥(١\ ٠٠٠\ ٠٠٠)}\right] = ١٠٠\left[\frac{١١\ ٠٠٠\ ٠٠٠}{٦\ ٠٠٠\ ٠٠٠}\right] = ١٨٣$$

و

$$١٠٠\left[\frac{٥(٢\ ٠٠٠\ ٠٠٠)+٤٠(٥٠\ ٠٠٠)}{٥(١\ ٠٠٠\ ٠٠٠)+٤٠(٥٠\ ٠٠٠)}\right] = ١٠٠\left[\frac{١٢\ ٠٠٠\ ٠٠٠}{٧\ ٠٠٠\ ٠٠٠}\right] = ١٧١$$

على التوالي .

ويلاحظ ـ بصفة عامة ـ (وفي المثال السابق) ان رقم لاسبيرز يوضح زيادة مقيسة اكبر في الناتج الحقيقي من رقم باش ، لان اسعار السلع ، التي تواجه زيادات سريعة في الانتاج تتناقص بالنسبة لأسعار السلع الأخرى .

وكما أشرنا ، فان أساليب الترجيح المختلفة تتسبب في زيادات مقيسة مختلفة . وتبرز نفس المشكلة عند اعداد الأرقام القياسية ، اذ قد تستخدم فترة الأساس أو الفترة النهائية كأوزان .

وكما قلنا من قبل ، فإن الرقم القياسي المرجح بأوزان فترة الأساس يسمى برقم لاسبيرز ، بينما الرقم القياسي المرجح بأوزان الفترة النهائية يسمى رقم باش .

وفي صيغة معادلة يكون رقما لاسبيرز وباش كما يلي :

$$100\,\frac{Pi2\ qi1}{\Sigma Pi1\quad i1}$$

$$100\,\frac{\Sigma Pi2\ qi2}{\Sigma Pi1\ qi2}$$

على التوالي . وطبقا للمثال فان رقم لاسبيرز وباش هما :

$$100\left[\frac{5(1\,000\,000)+40(50\,000)}{5(1\,000\,000)+20(50\,000)}\right]=100\left[\frac{7\,000\,000}{6\,000\,000}\right]=117$$

و

$$100\left[\frac{5(2\,000\,000)+40(50\,000)}{5(2000\,000)+20(50\,000)}\right]=100\left[\frac{12\,000\,000}{11,000,000}\right]=109$$

وفي المثال ، نلاحظ أن الزيادة المقيسة في الاسعار تعتبر اكبر عندما نستخدم كميات فترة الأساس كأوزان ، فعندما استمرت كميات ١٩٧٠ كأوزان وضعت مزيدا من التأكيد على السترات ، وزادت أسعار السترات بمعدل أسرع من أسعار القمصان . ويمكن ملاحظة هذا بفحص نسبة السترات إلى إنتاج القمصان في السنتين . ففي عام ١٩٧٠ كانت النسبة ٥٠ ٠٠٠ سترة الى ١.مليون قميص ، أي بنسبة ١ الى ٢٠ وفي عام ١٩٨٠ كانت ٥٠ ٠٠٠ الى ٢ مليون ، أو ١ الى ٤٠ ، ومن ثم فان اختيار كميات ١٩٧٠ كأوزان يضع مزيدا من التأكيدات على السترات ، وهي السلعة التي زادت اسعارها بمعدل أسرع خلال الفترة . مثل هذا الاختيار ينتج زيادة أعلى في الأسعار خلال الفترة .

أما اختيار كميات ١٩٨٠ كأوزان فهو يضع مزيدا من التأكيد على القمصان ، وهي السلعة التي لم ترفع أسعارها ، ويتسبب في زيادة أقل في الأسعار .

ويلاحظ بصفة عامة (وكذلك في المثال السابق) ان رقم لاسبيرز يوضح زيادة في الأسعار اكبر من رقم باش ، حيث يزيد الطلب عادة والاستهلاك بمعدل أقل على السلعة التي تتميز بارتفاع أكبر نسبياً في ثمنها خلال فترة .

وليس ثمة حل نظري مرض لمشكلة الرقم القياسي[1] . فالاجراءات الترجيحية المختلفة تولد نتائج مختلفة . وتستخدم أوزان فترة الأساس ـ عموما ـ لأن استخدام أوزان الفترة النهائية يتطلب اعادة حساب الأرقام القياسية لكل الفترات السابقة . وبما أن الأرقام القياسية لها أوزان فترة الأساس ، فان الزيادة في الناتج أو الأسعار يحتمل أن تكون اكبر مما لو كانت الأرقام القياسية تعتمد على أوزان الفترة النهائية . ومتى تزيد الأسعار فان المستهلكين يحلون السلع التي زادت اسعارها بمعدل أقل ، محل السلع التي زادت اسعارها بمعدل أسرع . ومع أن أوزان فترة الأساس هي المستخدمة ، الا ان الاحلال لا ينعكس في الأرقام القياسية .

ومن ثم ، فان الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI يظهر زيادة في الأسعار اكبر مما لو كنا قد استخدمنا اوزان الفترة النهائية (التي لابد ان تعكس الاحلال) . ولهذا السبب وغيره من الأسباب ، فان الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI ليس مقياسا جيدا لتكاليف المعيشة . وقد ناقشنا الرقم القياسي لأسعار المستهلك - بمزيد من التفصيل - في الفصل الثاني عشر .

الحواشي Notes

(١) ان الرقم القياسي الثالث هو الرقم المثالي لفيشر Fisher ideal index وهو عبارة عن المتوسط الهندسي لرقمي لاسبيرز وباش . ولهذا الرقم القياسي صفات مرغوبة ، ولكنه نادرا ما يستخدم ، لأنه يتطلب حساب كل من الرقمين . ولمناقشة مشكلة الرقم القياسي ، انظر :

Roy G.,D. Allen, Index Number in Theory and Practice (Chicago: Aldine publishing Company, 1975).

الملحق (٢)

تحليل المضاعف والاستقرار والنموذج IS-LM

Multiplier Analysis, Stability and The IS-LM Model

في هذا الملحق ، تشتق مضاعفات الانفاق الحكومي وعرض النقود من خلال النموذج IS-LM [١] . كما يشتق ايضا شرط الاستقرار بالنسبة للنموذج IS-LM وعلاقته بالمضاعفات محل المناقشة .

والنموذج على النحو التالي :

$$C = C(Y)\ (0 < Cy < 1), \quad (أ٢-١)$$

$$I = I(Y,i)\ (Iy > 0, Ii < 0), \quad (أ٢-٢)$$

$$G = G_0, \quad (أ٢-٣)$$

$$\frac{MS}{P} = \frac{MS_0}{P_0} \quad (أ٢-٤)$$

$$Md/P = L(Y,i)(Ly > 0, Li < 0) \quad (أ٢-٥)$$

وتكون شروط التوازن :

$$I + G = S, \quad (أ٢-٦)$$

$$\frac{MS}{P} = \frac{Md}{P} \quad (أ٢-٧)$$

وهذه الصيغة للنموذج IS-LM تختلف عن الصيغة التي قدمت في بداية الفصل التاسع في ناحيتين : أولا ، فيما يتعلق بالمناقشة في الفصل السادس ، افترض ان الاستثمار دالة في كل من الدخل وسعر الفائدة . ثانيا ، ان الضرائب قد حذفت من النموذج . وباستبعاد الضرائب يصبح التحليل بسيطا دون أن يغير ذلك من الاتجاه الرئيسي للمناقشة .

ولكي نبسط مجموعة الرموز ، فان المشتقات الجزئية مثل $\partial/\partial i, \partial/\partial Y$ تكتب كما يلي Ii, Iy على التوالي .

مضاعف المشتريات الحكومية :

The Government Purchases Multiplier

لكي نشتق مضاعف المشتريات الحكومية ، فان المعادلات السلوكية وهي المعادلة (أ٢-١) الى (أ٢-٥) تستبدل أولا بشروط التوازن ، وهي المعادلات (أ٢-٦) و (أ٢-٧) وهكذا .

$$I(Y,i) + G_0 = Y - C(Y) \quad \text{(أ٢-٨)}$$

و

$$\frac{MS_0}{P_0} = L(Y,i) \quad \text{(أ٢-٩)}$$

ثم نفاضل كليا المعادلتين (أ٢-٨) و (أ٢-٩) بالنسبة للمشتريات الحكومية G لنحصل على :

$$Iy\frac{dy}{dG} + Ii\frac{di}{dG} + I = \frac{dy}{dG} - Cy\frac{dy}{dG}$$

و

$$O = Ly\frac{dy}{dG} + Li\frac{di}{dG}$$

وبعد اعادة ترتيب الحدود وتحليلها الى عواملها ، نحصل على :

$$(I - Cy - Iy)\frac{dy}{dG} - Li\frac{di}{dG} = I \quad \text{(أ٢-١٠)}$$

و

$$Ly\frac{dy}{dG} + Li\frac{di}{dG} = 0. \quad \text{(أ٢-١١)}$$

وتمثل dy /dG مضاعف المشتريات الحكومية ، وقد يتحدد بحل المعادلتين (أ٢ـ١٠) و (أ٢ـ١١) معا . فاذا طبقنا قاعدة كرامر Cramer's rule نحصل على :

$$\frac{dy}{dG} = \frac{\begin{vmatrix} 1 & -Ii \\ 0 & Li \end{vmatrix}}{\begin{vmatrix} (1-Cy-Iy) & -Ii \\ Ly & Li \end{vmatrix}} = \frac{Li}{Li\,(1-Cy-Iy) + IiLy}$$

وهكذا يكون مضاعف المشتريات الحكومية $Li/(Li(1-Cy-Iy)+IiLY)$ ويشير فحص الحدود الفردية في المقدار الجبري dy /dG الى ان المضاعف اما ان يكون موجبا أو سالبا . وفي المضاعف تكون Li سالبة حيث ان أية زيادة في سعر الفائدة ، يفترض أن تؤدي الى تخفيض كمية النقود المطلوبة ، بينما Iy موجبة حيث ان اية زيادة في الدخل يفترض أن تؤدي الى زيادة النقود المطلوبة . وبما أن Cy ـ وهي الميل الحدي للاستهلاك ـ يفترض أنها تقع بين الصفر والواحد الصحيح ، فان 1–Cy وهي الميل الحدي للادخار ـ تقع ايضا بين الصفر والواحد الصحيح . ومن المفترض ايضا ان يكون الميل الحدي للاستثمار Iy موجبا . وأخيرا فان Ii سالبة ، حيث ان اية زيادة في سعر الفائدة يفترض انها تؤدي الى تخفيض الاستثمار .

وبما أن Li سالبة ، فان بسط المقدار dY /dG يكون سالبا . ولكي يكون dY /dG موجبا ، فان المقام أيضا يجب ان يكون سالبا . وبما ان IiLy سالب ، وأن (1-Cy-Iy) قد يكون سالبا أو موجبا ، فان المقام يكون سالبا بشرط ان IiLy تفوق Li(1-cy-Iy) في قيمتها المطلقة in absolute terms .

وكما ذكرنا اخيرا ، فان المقام سالب بشرط ان يتغير شرط الاستقرار ، ولذلك نفترض أن dY/dG سالب .

ويتوقف حجم المضاعف على كل من حديه terms . فاذا تزايد الميل الحدي للاستهلاك Cy أو الميل الحدي للاستثمار Iy فان المقام يقل ويزيد المضاعف .

ومن ناحية اخرى ، اذا تزايدت العلاقة بين كمية النقود المطلوبة والدخل Iy ، فان المقام يزيد ويتناقص المضاعف[٢] .

ويتوقف حجم مضاعف المشتريات الحكومية أيضا على قوة العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة . فاذا لم توجد علاقة ، فان الطلب على النقود يكون غير مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة Li, تساوي صفرا .

وكنتيجة لذلك ، فان dY /dG تساوي صفرا . . وتصبح السياسة المالية غير فعالة . واذا كان الطلب على النقود أقل من حيث عدم المرونة التامة بالنسبة لسعر الفائدة ، فان السياسة المالية تكون فعالة . وتصبح اكثر فعالية كلما زادت Li بالقيمة المطلقة . اما اذا كان الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة لسعر الفائدة ، فان Li تقترب من ناقص مالانهاية ، أما مضاعف المشتريات الحكومية dY /dG الذي قد يكتب :

$$\frac{1}{(1-Cy-Iy)+IiLy\ /Li}$$

فانه يقترب من 1 /(1-Cy-Iy) وهو المضاعف المشتق في نهاية الفصل الثالث .

واذا كان الميل الحدي للاستثمار Iy يساوي صفرا ، فان المضاعف يساوي 1 /(1-Cy) وهو مقلوب الميل الحدي للادخار . ولذلك فان هذه المضاعفات حالات خاصة للمضاعف المشتق من النموذج IS-LM .

وأخيرا ، فان حجم مضاعف المشتريات الحكومية يعتمد على قوة العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة . فاذا كان الاستثمار مرنا تماما بالنسبة لسعر الفائدة ، فان Ii تقترب من ناقص مالانهاية ، ويقترب مضاعف المشتريات الحكومية dY /dG من الصفر ، مشيرا الى أن السياسة المالية غير فعالة . اما اذا كان الاستثمار اقل من المرونة التامة بالنسبة لسعر الفائدة ، فان السياسة المالية تكون فعالة وتصبح اكثر فعالية كلما تناقص Ii في قيمته المطلقة . واذا كان الاستثمار غير مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة ، فان Ii تساوي صفرا وdY /dG تساوي $1\ /\ (-C_y-1_y)$.

مضاعف عرض النقود The Money Supply Multiplier

ويمكن ان نستخدم نفس الطريقة لاشتقاق مضاعف النقود dY /d(MS /P) . ففي البداية ، نفاضل المعادلتين (أ٢-٨) و (أ٢-٩) كليا بالنسبة لعرض النقود الحقيقية MS /p لنحصل على :

$$I_y \frac{dY}{d(MS\ /P)} + I_i \frac{di}{d(MS\ /P)} = \frac{dY}{d(MS\ /P)} - Cy \frac{dY}{d(MS\ /P)}$$

و

$$1 = Ly \frac{dY}{d(MS/P)} + Li \frac{di}{d(MS/P)}$$

وبعد اعادة ترتيب الحدود وتحليلها الى عواملها نحصل على :

$$(1-C_y-I_y)\frac{dY}{d(MS/P)} - Ii \frac{di}{d(MS/P)} = 0 \quad \text{(أ٢-١٣)}$$

و

$$Ly \frac{dY}{d(MS/P)} + Li \frac{di}{d(MS/P)} = 1 \quad \text{(أ١-١٤)}$$

ويمكن الحصول على مضاعف النقود $dy/d(MS/P)$ بحل المعادلتين (أ٢-١٣) و (أ٢-١٤) معا . فاذا طبقنا قاعدة كرامر :

$$\frac{dY}{d(MS/P)} = \frac{\begin{vmatrix} o & -Ii \\ 1 & Li \end{vmatrix}}{\begin{vmatrix} (1-C_y-I_y) & -Ii \\ L_y & Li \end{vmatrix}} = \frac{Ii}{Li(1-C_y-I_y) + IiL_y} -$$

وهكذا يكون مضاعف النقود $Ii/(Li(1-C_y-I_y)+IiL_y)$ ومضاعف النقود ـ شأنه شأن مضاعف المشتريات الحكومية ـ اما ان يكون موجبا أو سالبا . وكما قلنا من قبل ، فان المضاعف يكون موجبا بشرط أن IiL_y تفوق $Li(1-C_y-I_y)$ في القيمة المطلقة .

ويتوقف حجم مضاعف النقود ـ شأنه شأن مضاعف المشتريات الحكومية ـ على كل من حديه . وكما ذكرنا سابقا ، فان الزيادات في I_y, C_y تؤدي الى زيادة حجمه ، أما الزيادة في L_y فلها تأثير عكسي . ومع ذلك ، فان الانخفاض في Li أو الزيادة في Ii (بالقيمة المطلقة) تؤدي الى زيادة حجم مضاعف النقود ، وبالتالي الى فعالية السياسة النقدية . وهذه التغيرات لها تأثير عكسي على حجم مضاعف المشتريات الحكومية ، ومن ثم على السياسة المالية .

ودعنا نفترض ـ اجلاء للأمر ـ ان الطلب على النقود مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة . في هذه الحالة تقترب Li من ناقص مالانهاية . ويقترب مضاعف النقود $dY/d(MS/P)$ من الصفر .

وهكذا ، عندما يكون الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة لسعر الفائدة ، فان السياسة النقدية تكون غير فعالة من خلال هذا النموذج . ومتى أصبح الطلب على النقود غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة ، فان Li تتناقص في قيمتها المطلقة ويزيد المضاعف dY /d(MS /P) فاذا كان Li يساوي صفرا ، فان dY /d(MS /P) يساوي $1/L_y$.
وبالمثل اذا كان الاستثمار غير مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة ، فان Ii تساوي صفرا و dY /d(MS /P) يساوي صفرا . ولذلك فان السياسة النقدية تكون غير فعالة . ومتى يصبح الاستثمار اكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، فان Ii تزيد في قيمتها المطلقة ، ويزيد مضاعف النقود الذي قد يكتب على هذا النحو $1/(L_i(1-C_y-I_y)/I_i+L_y)$. واذا كان الاستثمار مرنا تماما بالنسبة لسعر الفائدة ، فان Li تقترب من ناقص مالانهاية ، ويقترب مضاعف النقود dY /d(MS /P) من $1/L_y$.

الاستقرار Stability

ونود ـ الآن ـ ان نتناول الاستقرار من خلال النموذج IS-LM وتمثل المعادلة (أ٢ـ٨) معادلة المنحنى IS . وقد يتحدد انحدار المنحني IS أولاً عن طريق مفاضلة المعادلة كليا لنحصل على :

$$I_i di + I_y dY = dy - C_y dY$$

وبعد اعادة ترتيب الحدود وقسمة طرفي المعادلة على Ii,dY نجد أن :

(أ٢ـ١٦)

$$\frac{di}{dY} = \frac{1-C_y-I_y}{I_i}$$

وهكذا ، فان المنحني IS يكون (1-Cy-Iy) /Ii وبما أن (1-Cy-Iy) اما ان تكون موجبة أو سالبة ، فان انحدار المنحني IS قد يكون موجبا أو سالبا . فاذا كان الميل الحدي للاستثمار Iy يساوي صفرا ، فان انحدار المنحني IS يكون سالبا ، حيث يفترض ان تكون 1-Cy موجبة و Ii سالبة . وقد افترضنا في الفصل التاسع ان الميل الحدي للاستثمار يساوي صفرا ، ولذلك فان المنحني IS رسم بانحدار سالب في ذلك الفصل .
ويمكن الحصول على انحدار المنحني LM بنفس الطريقة . فالمعادلة (أ٢ـ٩) تمثل معادلة المنحني LM . فاذا فاضلنا المعادلة (أ٢ـ٩) كليا نحصل على :

$$0 = L_i di + L_y dY$$

وبعد اعادة ترتيب الحدود ، وقسمة طرفي المعادلة على dY,Li نحصل على :

$$\frac{di}{dY} = - \frac{Ly}{Li} \qquad \text{(أ٢-١٧)}$$

وهكذا ، فان انحدار المنحني LM وهو di /dY يكون Ly /Li وبما ان Ly /Li- مسبوقة باشارة ناقص ، وحيث ان Ly يفترض انها موجبة و Li سالبة ، فان انحدار المنحني LM يكون موجبا .

وبما ان المنحني IS قد يكون ذا انحدار موجب او سالب فان هناك ثلاث امكانيات فيما يتعلق بانحدار المنحني IS المناظر لانحدار المنحني LM (باستثناء الحالة التي تتساوى بها الانحدارات) :

(١) المنحني IS له انحدار سالب ، ويدل على ان انحدار المنحني IS يكون أقل من نظيره في المنحني LM .

(٢) المنحني IS له انحدار موجب ، ولكن انحداره اقل من نظيره في المنحني LM .

(٣) المنحني IS له انحدار موجب ، وانحداره اكبر من نظيره في المنحني LM .

ونتناول الآن كل امكانية من أجل تحديد شرط الاستقرار للنموذج IS-LM ونشير اليها بالحالات (١) و (٢) و (٣) على التوالي :

الحالة الأولى Case I

في الحالة (١) يكون المنحني IS ذا انحدار سالب ، والمنحني LM انحدار موجب كما هو موضح في الشكل رقم (أ٢-١) . واذا كان المنحني الأصلي LM هو LM_0 فان المستويين التوازنيين للدخل وسعر الفائدة يكونان Y_0 , i_0 على التوالي .

ولنفرض ـ بعد ذلك ـ ان عرض النقود يتزايد . فمع الزيادة في عرض النقود ، ينتقل المنحني LM الى اليمين ، ويكون المستويان التوازنيان الجديدان للدخل وسعر الفائدة هما y_1 , i_1 على التوالي . الا انه ـ كما ناقشنا في الفصلين الأول والثالث ـ لا نستطيع أن نتأكد من أن الدخل وسعر الفائدة يتحركان الى مستوياتهما التوازنية الجديدة ، حتى تفحص عملية التكيف الأساسية . ولنفترض ـ من أجل التبسيط ـ أن سعر الفائدة يتكيف فورا مع الفرق بين المقدار الحقيقي للنقود المعروضة والمقدار الحقيقي للنقود المطلوبة . وهكذا ، اذا كان المقدار الحقيقي للنقود المعروضة اكبر (أو أقل) من المقدار الحقيقي للنقود المطلوبة ، فان سعر الفائدة يتناقص (يزيد) حتى يتم التخلص من فائض العرض (الطلب) .

اما بخصوص سوق المنتجات ، فاننا نفترض ان الدخل يزيد (ينقص) ، كلما كان الاستثمار زائدا المشتريات الحكومية ($I+G$) اكبر (أقل) من الادخار (S) .

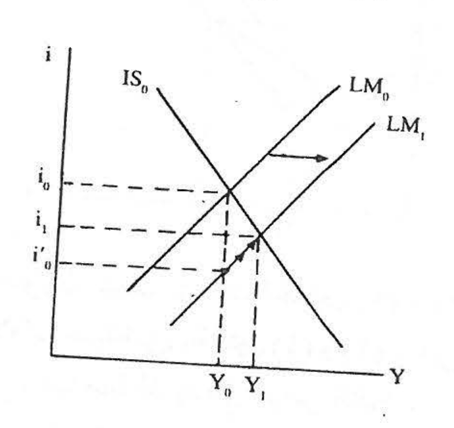
واذا اخذنا هذه الافتراضات في الاعتبار ، فاننا نكون على استعداد لتقصي حركات الدخل وسعر الفائدة . وبما أننا افترضنا ان سعر الفائدة يتكيف فورا ، فان التأثير الأول للزيادة في عرض النقود هو الانخفاض في سعر الفائدة الى i'_0 (انظر الشكل رقم (أ٢-١) . ومع الانخفاض في سعر الفائدة الى i'_0 ، يزيد الاستثمار ، ويتساوي $I+G$ اصلا مع S عند الدخل Y_0 ويفوق سعر الفائدة i_0 الآن S، ومن ثم يزيد الدخل ، ومع زيادة الدخل ، تطلب نقود اكثر ويتزايد سعر الفائدة .

وبما أننا افترضنا ان سعر الفائدة يتكيف فورا مع الاضطراب في سوق النقد ، فان التغير يحدث على امتداد المنحني LM . وأخيرا يزيد الدخل وسعر الفائدة حتى يصلان الى مستوياتهما التوازنية .

وهكذا ، اذا اخذنا في الاعتبار الفروض المتعلقة بعملية التكيف ، فان الدخل وسعر الفائدة يتحركان أخيرا الى مستوياتهما التوازنية الجديدة . وعندئذ يوجد التوازن المستقر .

شكل رقم (أ٢-١)

الاستقرار والنموذج IS-LM : الحالة (١)



الحالة الثانية Case II

في الحالة (٢) يكون المنحني IS ذا انحدار موجب ، ولكن انحداره أقل من انحدار المنحني LM . وقد رسم هذا الوضع في الشكل رقم (أ٢-٢) . وبافتراض ان المنحني LM الاصلي هو LMo يكون المستويان التوازنيان للدخل وسعر الفائدة هما Y_0، i_0 على

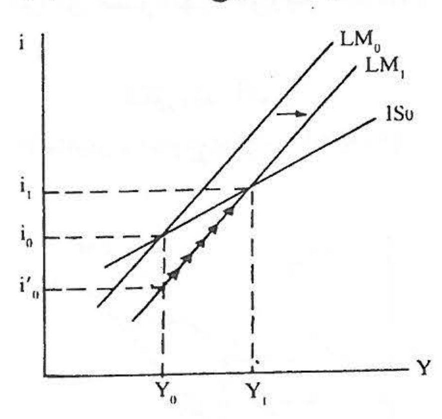
التوالي . فاذا زاد عرض النقود ، فان المنحني LM ينتقل الى اليمين . ويكون المستويان التوازنيان الجديدان للدخل وسعر الفائدة هما Y_1, i_1 على التوالي . ولكي نحدد ما اذا كان الدخل وسعر الفائدة يتحركان نحو مستوياتهما التوازنية الجديدة ، فاننا نتتبع حركات الدخل وسعر الفائدة بنفس الطريقة السابقة . ومع الزيادة في عرض النقود والانتقال في المنحني LM يهبط سعر الفائدة فورا الى i_0 . ومع الانخفاض في سعر الفائدة ، يزيد الاستثمار ، ويفوق I+G الان الادخار S ، وبالتالي يزيد الدخل .

وكما ذكرنا من قبل ، فان الزيادة في الدخل تؤدي الى تصاعد الزيادة في كمية النقود المطلوبة ، وبذلك يزيد سعر الفائدة . ويستمر التعديل على طول المنحني LM حتى تتحقق التوليفة التوازنية الجديدة للدخل وسعر الفائدة (i_1, Y_1) .

وبما ان الدخل وسعر الفائدة يتحركان في النهاية ـ الى مستوياتهما التوازنية الجديدة، عندئذٍ يقوم التوازن المستقر .

شكل رقم (أ٢-٢)

الاستقرار والنموذج IS - LM الحالة (٢)



وهكذا ، يقوم التوازن المستقر في كلتا الحالتين (١) و (٢) . وقبل ان نفحص الحالة (٣) نلاحظ اختلافات عديدة بين الحالتين (١) و (٢) . ففي الحالة (١) ، ينخفض سعر الفائدة من i_0 الى i_1 استجابة للزيادة في عرض النقود .

ومع ذلك ، ففي الحالة (٢) يزيد سعر الفائدة ـ برغم الانخفاض الأصلي ـ من i_1 الى i_0 . ويرتبط سبب الزيادة بحجم الميل الحدي للاستثمار Iy . فكلما كانت العلاقة قوية بين الاستثمار والدخل كلما كان الميل الحدي للاستثمار كبيرا ، وبالتالي كلما كانت قيمة مضاعف النقود كبيرة .

وبما ان الميل الحدي للاستثمار كبير نسبيا (اكبر من الميل الحدي للادخار) في الحالة (٢) فسوف تكون هناك زيادة كبيرة نسبيا في الدخل ، وكذلك زيادة كبيرة نسبيا في كمية النقود المطلوبة . وفي الواقع ، تعتبر الزيادة في كمية النقود المطلوبة كبيرة بما فيه الكفاية لتحقيق سعر الفائدة التوازني والذي يعتبر اكبر من المستوى التوازني الأصلي . وعلى العكس يعتبر الميل الحدي للاستثمار صغيرا نسبيا (أصغر من الميل الحدي للادخار) في الحالة (١) .

ومن ثم فان هناك زيادة صغيرة نسبيا في الدخل ، وبالتالي زيادة صغيرة نسبيا في كمية النقود المطلوبة . وكنتيجة لذلك يكون التأثير النهائي للزيادة في عرض النقود هو الانخفاض في سعر الفائدة التوازني .

الحالة الثالثة : Case III

في الحالة (٣) ، يكون المنحني IS ذا انحدار موجب ، ويفوق انحدار نظيره في المنحني LM . وقد رسم هذا الوضع بيانيا في الشكل رقم (أ٢-٣) . وبافتراض ان المنحني LM الاصلي هو LM_0 فان المستويين التوازنيين الاصليين للدخل وسعر الفائدة هما I_0, Y_0 على التوالي . فاذا زاد عرض النقود ، فان المنحني LM ينتقل الى اليمين ، ويكون المستويان التوازنيان الجديدان للدخل وسعر الفائدة هما i_1, Y_1 على التوالي .

ولكي نحدد ما اذا كان الدخل وسعر الفائدة يتحركان الى مستوياتهما التوازنية الجديدة ، فاننا نقوم بما فعلناه سابقا . ومع الزيادة في عرض النقود ، والانتقال في المنحني LM يهبط سعر الفائدة فورا الى i_0 . ومع الانخفاض في سعر الفائدة ، يزيد الاستثمار ويتجاوز $I+G$ الان الادخار S . وكنتيجة لذلك فان الدخل يزيد ، ومتى يزيد الدخل ، فان النقود المطلوبة تزيد ، كما يزيد سعر الفائدة . وعلاوة على ذلك ، فاننا اذا اخذنا الفروض الأصلية في الاعتبار ، فان الدخل وسعر الفائدة يزيدان بشكل غير محدد . وهكذا ، بدلا من ان يتناقص الدخل وسعر الفائدة الى مستوياتهما التوازنية الجديدة ، فانهما يتزايدان . وكنتيجة لذلك تقوم حالة من التوازن غير المستقر .

ومن ثم اذا كان انحدار المنحني IS اقل من نظيره في المنحني LM (الحالة (١) و (٢) ، لوجدت حالة من التوازن المستقر . وعلى العكس ، اذا كان انحدار المنحني IS اكبر من نظيره في المنحني LM (الحالة (٣)) ، لوجدت حالة من التوازن غير المستقر[٣] . ولذلك يتبع ذلك ان شرط الاستقرار - وهو الشرط الضروري لقيام التوازن المستقر - هو ان انحدار المنحني IS ينبغي ان يكون اقل من انحدار المنحني LM

وبما أن انحدار المنحني IS هو $Ii/(1-Cy-Iy)$ وانحدار المنحني LM وهو $-Ly/Li$ فإن شرط الاستقرار قد يكتب على النحو التالي :

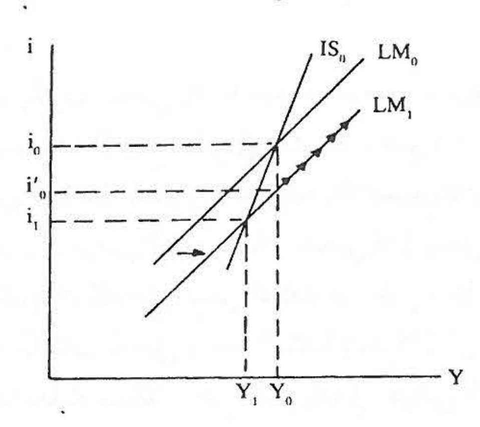
$$\frac{(1-Cy-Iy)}{Ii} < \frac{-Ly}{Li} \qquad (\text{أ٢-١٨})$$

وبعد ضرب طرفي المعادلة في $Ii\,Li$ واعادة ترتيب الحدود نحصل على :

$$Li(1-Cy-Iy) + Ii\,Ly < 0 \qquad (\text{أ٢-١٩})$$

شكل رقم (أ٢-٣)

الاستقرار والنموذج IS-LM : الحالة (٣)



وهكذا فانه لكي يقوم التوازن المستقر ، فان $Li(1-Cy-Iy) + IiLy$ يجب ان يكون اقل من الصفر[٤] . فاذا تحقق هذا الشرط ، فان مضاعفي المشتريات الحكومية والنقود ، اللذين اشتقا سابقا يكونان موجبين ، حيث ان $Li(1-Cy-Ly) + IiLy$ فالمقام في كلا المضاعفين يجب ان يكون سالبا لكي يكون المضاعفان موجبين .

الحواشي Notes

(١) ان مضاعف عرض النقود ـ في هذا الملحق ـ هو العلاقة بين التغير في العرض الحقيقي للنقود ، والتغير الناتج في الدخل الحقيقي . ولا ينبغي ان نخلط بين هذا المضاعف ومضاعف النقود في الفصل السابع ، الذي يعبر عن العلاقة بين التغير في القاعدة النقدية والتغير الناتج في العرض الاسمي للنقود الاسمية .

(٢) نوقشت فكرة الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار وعلاقتها بمضاعف الاستثمار في الفصل الثالث . ان المنطق فيما يتعلق بالعلاقة بين الطلب على النقود تتمثل فيما يلي : مع الزيادة في المشتريات الحكومية ، يزيد الدخل ، وبالتالي تزيد كمية النقود المطلوبة . ومع الزيادة في الأخيرة ، فان سعر الفائدة يزيد وبذلك يركد الاستثمار . ويعوض تأثير الانخفاض في الاستثمار جزئيا بتأثير الزيادة في المشتريات الحكومية . وبذلك

ينتج تأثيرا مضاعفا اصغر . وكلما كانت العلاقة قوية بين كمية النقود المطلوبة والدخل ، كلما كانت الزيادة في كمية النقود المطلوبة المصحوبة بزيادة في الدخل أكبر ، وبالتالي كانت الزيادة في سعر الفائدة والانخفاض في الاستثمار اكبر . ومع الانخفاض الكبير في الاستثمار ، فان الزيادة في المشتريات الحكومية يمكن ان يتعادل تأثيرها بتأثير الانخفاض في الاستثمار . والنتيجة النهائية هي زيادة اصغر في الدخل ، تشير الى ان المضاعف ينخفض مع الزيادة في Ly .

وقد نوقشت فكرة مرونات الطلب على النقود والاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة في الفصل التاسع .

(٣) ان قيام التوازن غير المستقر يرتبط بحجم الميل الحدي للاستثمار Iy ففي الحالتين (١) و (٢) افترضنا انه صغير بالنسبة للحدود terms الأخرى ، وكان انحدار المنحني IS اقل من انحدار المنحني LM . وفي الحالة (٣) تكون Ly اكبر من 1-Cy . ومن ثم تكون 1-Cy-Iy سالبة . وعلاوة على ذلك فان 1-Cy-Iy تعتبر كبيرة في القيمة المطلقة ، الأمر الذي يؤدي الى ان تكون Li(1-Cy-Iy) اكبر من IiLy في القيمة المطلقة ، وهو مايشير الى ان انحدار المنحني IS يفوق نظيره في المنحني LM . وبما ان Iy كبير نسبيا ، فان الاستثمار يزيد كثيرا عندما يزيد الدخل . ويتعادل تأثير الزيادة في الدخل على الاستثمار مع تأثير الزيادة في سعر الفائدة . ومن ثم فان الدخل وسعر الفائدة يتجهان الى الزيادة .

(٤) في الفصل الثالث ، كان شرط الاستقرار هو ان الميل الحدي للادخار يجب ان يفوق الميل الحدي للاستثمار . فاذا كان الميل الحدي للادخار 1-Cy يفوق الميل الحدي للاستثمار Iy ، لأدى ذلك الى قيام التوازن المستقر (الحالة الأولى) . وحتى اذا كان 1-Cy اقل من Iy فان التوازن المستقر يقوم بشرط أن تكون IiLy + Li(1-Cy-Iy) اقل من صفر (الحالة ٢) . وكنتيجة لذلك ، فان شرط الاستقرار بالنسبة لنموذج الفصل الثالث لا يتلاءم مع النموذج IS-LM .

الملحق (٣)
كينز والتقليديون

لعله من الأهمية بمكان ـ من وجهة نظر تاريخية ـ أن نقارن ونقابل بين آراء كينز والاقتصاديين التقليديين . والسبب الرئيسي لعمل كهذا ، هو أن النظريات لها آثار ضمنية مختلفة ، تتعلق باتجاه اقتصاد السوق الى التحرك نحو العمالة الكاملة والفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية .

وسوف نعرض أولا للنظرية التقليدية . وينبغي أن نوقن في البداية ان النموذج لا يعكس ـ بالضبط ـ آراء جميع الاقتصاديين التقليديين ، أو ربما عدد كبير منهم . ومع ذلك ، فالنموذج عموما يحيط ـ على نحو كاف ـ «بالرؤية» التقليدية[1]

النموذج التقليدي The Classical Model

تعتمد النظرية الكلاسيكية ـ جزئيا ـ على نظرية كمية النقود . ويمكن ان نشرح

النظرية على أساس المعادلة الآتية ، وهي تسمى عادة «معادلة التبادل» equation of exchange

(أ٣أ١) Ms V= PY.

وتمثل Ms - في المعادلة - العرض الاسمي للنقود وV هي سرعة دوران النقود وP هي المستوى العام للأسعار وY هي الناتج الحقيقي . وتمثل سرعة دوران النقود Income velocity of money متوسط عدد مرات دوران النقود في الاقتصاد القومي خلال سنة ما . وعلى سبيل المثال ، افترض ان العرض الاسمي للنقود ١٠٠ بليون دولار ، والمستوى العام للأسعار ١٠٠(٪) والناتج ٥٠٠ بليون دولار . عندئذ فان سرعة تداول النقود تساوي ٥ حصلنا عليها باحلال Y,P,Ms في المعادلة (أ٣-١) والحل لايجاد قيمة V . ومع عرض للنقود مقداره ١٠٠ بليون دولار ، يدور من خلال الاقتصاد ٥ مرات في السنة ، فان المجتمع بمقدوره ان يشتري ما قيمته ٥٠٠ بليون دولار من السلع والخدمات .

وكما يبين من المعادلة فان الأمر يعبر عن متطابقة - أي شيء صحيح بالتعريف . وفي المثال يجب أن تكون سرعة دوران النقود ٥ لكي تقابل عرض للنقود مقداره ١٠٠ بليون دولار ، يمكن أن نشتري بها ما قيمته ٥٠٠ بليون دولار من السلع والخدمات . ولكي نشتق نظرية كمية النقود فانه من الضروري ان نفترض ان سرعة دوران النقود ثابتة[٢] .

ودعنا نفترض أن سرعة دوران النقود تعتمد فقط على الترتيبات التنظيمية المختلفة ، مثل عدد المرات التي يتقاضى الناس فيها اجورهم سنويا ، ودرجة التكامل الرأسي في الاقتصاد . فاذا كانت هذه الترتيبات ثابتة في الأجل القصير (انظر الفصل الثامن) فان سرعة دوران النقود تكون أيضا ثابتة . ومع ثبات سرعة دوران النقود ، فان التغير في عرض النقود Ms الآن يغير الدخل الاسمي PY . ومع ذلك فاننا قبل أن نقوم بتحليل أثر التغير في عرض النقود ، فاننا نلاحظ أن المعادلة (أ٣-١) تدل على نظرية الطلب الكلي . وكما ناقشنا - في الفصل العاشر - فان منحني الطلب الكلي هو علاقة بين المستوى العام للأسعار P والناتج Y ، أي أن V ثابتة فرضا . وبما أن الاقتصاديين التقليديين افترضوا - تصريحا أو تلميحا - ان العرض الاسمي للنقود هو متغير خارجي (بحيث ان Ms تساوي Mso) ، فان MsV تكون ثابتة . ولذلك فان العلاقة بين P و Y هي عبارة عن قطع زائد قائم . ومن ثم اذا كان العرض الاسمي للنقود هو Ms_0 وسرعة دوران النقود V ثابتة ، فان منحني الطلب الكلي في الشكل (أ٣-١) يكون قطعا زائدا قائما $PY = Ms_0 V$.

وطبقا لهذه الصيغة ، فان الانخفاض في المستوى العام للأسعار يسبب حركة على طول منحني الطلب الكلي . ونستطيع أن نرشد هذه الحركة بسهولة اكثر اذا أعدنا كتابة المعادلة (أ٣ـ١) ، وقدمنا بعض الرموز الجديدة .

أولاً : نقسم كلا من طرفي المعادلة (أ٣ـ١) على V,P لنحصل على :

$$\frac{Ms}{P} = \frac{1}{V}(Y)$$

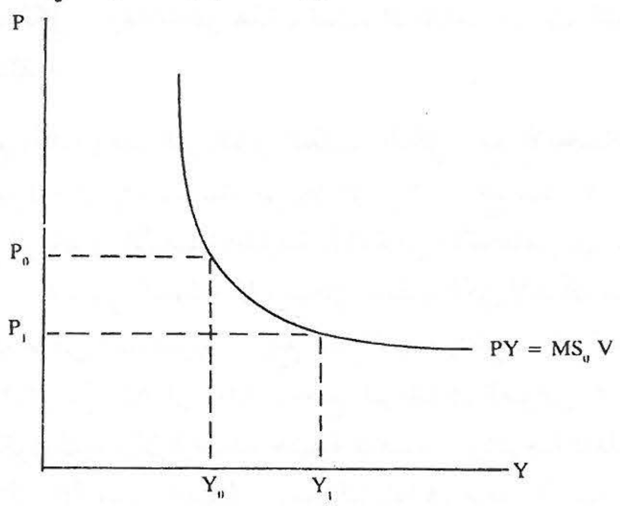
ثم نعوض K مقابل 1 /V لنحصل على :

$$\frac{Ms}{P} = KY,$$

حيث K هي النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية حقيقية . والمعادلة تمثل شرط التوازن لسوق النقود ، حيث ان الجانب الأيمن يمثل الطلب على النقود والجانب الأيسر يمثل العرض الحقيقي للنقود .

شكل رقم (أ٣ـ١)

النظرية الكلاسيكية للطلب الكلي



وكما ناقشنا ـ في الفصل الثامن ـ فان الاقتصاديين التقليديين افترضوا ان الطلب الحقيقي على النقود يعتمد فقط على الدخل الحقيقي .

ولكي ندرس أثر التغير في مستوى الأسعار على الطلب الكلي ، نفترض أن

المستوى العام للأسعار يتناقص . ومع الانخفاض ، فان العرض الحقيقي للنقود (ويسمى غالبا بالأرصدة النقدية الحقيقية أو الأرصدة الحقيقية real balances) يزيد . وعندما لا يكون سوق النقد في حالة توازن ، فان المجتمع الآن يكون لديه فائض من الأرصدة الحقيقية . فكيف يؤثر هذا على الانفاق ؟ طبقا . . لمارك بلوج Mark Blaug فان الاقتصاديين التقليديين استخدموا آليتين مختلفتين لشرح نتيجة الزيادة في الانفاق[٣] . الأولى هي الآلية المباشرة the direct mechanism حيث ينفق الأفراد فائض أرصدتهم الحقيقية مباشرة ، بسبب تأثير الرصيد الحقيقي real balance effect .

وكما ناقشنا ـ في الفصل الخامس ـ فان أية زيادة في الثروة قد تنشط الاستهلاك . وبما أن الأرصدة الحقيقية جزء من ثروة الأمة ، فان الزيادة في الأولى ينتج عنها زيادة في الأخيرة ، وبذلك يزيد الاستهلاك . فكما بينا في الفصل الخامس ، فان زيادة الثروة قد تزيد الاستهلاك ، وحيث أن الأرصدة النقدية الحقيقية جزء من الثروة فان زيادة هذه الأرصدة تنتهي الى زيادة في الثروة ، ومن ثم تقود الى زيادة الاستهلاك . والآلية الثانية ، هي الآلية غير المباشرة Indirect mechanism وقد اعتقد الاقتصاديون التقليديون ـ طبقا لبلوج ـ ان الأرصدة الحقيقية الفائضة ، تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة . ومع الانخفاض في سعر الفائدة ، فان كلا من الاستثمار والاستهلاك يزيدان . وكلا الآليتين تولدان زيادات في الطلب الكلي . وعلاوة على هذا ، تستمر الزيادات حتى يتم التخلص من الأرصدة الحقيقية الفائضة .

وطبقا للشكل رقم (أ٣-١) فان الزيادة في الطلب الكلي ـ مع الانخفاض في المستوى العام للأسعار من P0 الى P_1 ، ـ تبدأ من Y_0 الى Y_1[1] . ومع ثبات K ، فان الزيادة في Y تتناسب مع الزيادة في الأرصدة الحقيقية الناتجة من الانخفاض في مستوى الأسعار . فاذا تغير العرض الاسمي للنقود ، فان منحني الطلب الكلي لابد أن ينتقل . ودعنا نفترض ـ مثلا ـ ان عرض النقود يزيد . ومع هذه الزيادة ينتقل منحني الطلب الكلي في الشكل رقم (أ٣-٢) من AD_0 الى AD_1 . ومع الزيادة في العرض الاسمي للنقود ، فان المجتمع يكون لديه الآن أرصدة حقيقية فائضة . وكنتيجة لذلك فان الاستهلاك يزيد بسبب تأثير الأرصدة الحقيقية . ومع الزيادة في عرض النقود أيضا ينخفض سعر الفائدة ، وبذلك يزيد الاستثمار والاستهلاك . فاذا افترضنا ان مستوى الأسعار ثابت ، وليكن عند المستوى P_0 فان الطلب الكلي يزيد من Y_0 الى Y_2[2] بحيث يعيد تحقيق التوازن في سوق النقد .

وهكذا ، فان المعادلة (أ٣-١) قد تستخدم في تطوير النظرية التقليدية للطلب الكلي . وفيما يتعلق بالعرض الكلي ، فقد اعتقد الاقتصاديون التقليديون مثل كينز ، ان الناتج دالة في العمالة ، وأن الطلب - والعرض - على العمل دالة في الأجر الحقيقي . ومن ثم ، فان دوال الانتاج والطلب على العمل والعرض على التوالي هي :

(أ٣ - ٢) $$Y = f(N)$$

(أ٣ - ٣) $$DN = g(W/P)$$

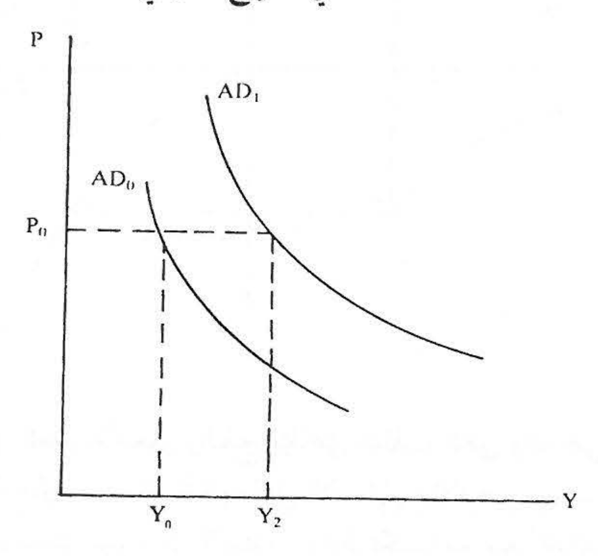
و (أ٣ - ٤) $$SN = h(W/P)$$

وقد نوقشت هذه الدوال في الفصل العاشر ، ويعبر عنها بيانيا الشكل رقم (أ٣-٣) .

ولكي يكون سوق النقد في حالة توازن ، فان كمية العمل المطلوبة يجب ان تعادل كمية العمل المعروضة . ومن ثم ، فان شرط التوازن بالنسبة لسوق العمل هو :

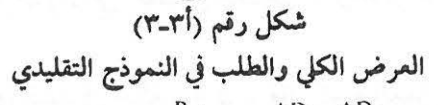
(أ٣ - ٥) $$DN = SN$$

شكل رقم (أ٣-٢)
أثر الزيادة في عرض النقود على الطلب الكلي
في النموذج التقليدي



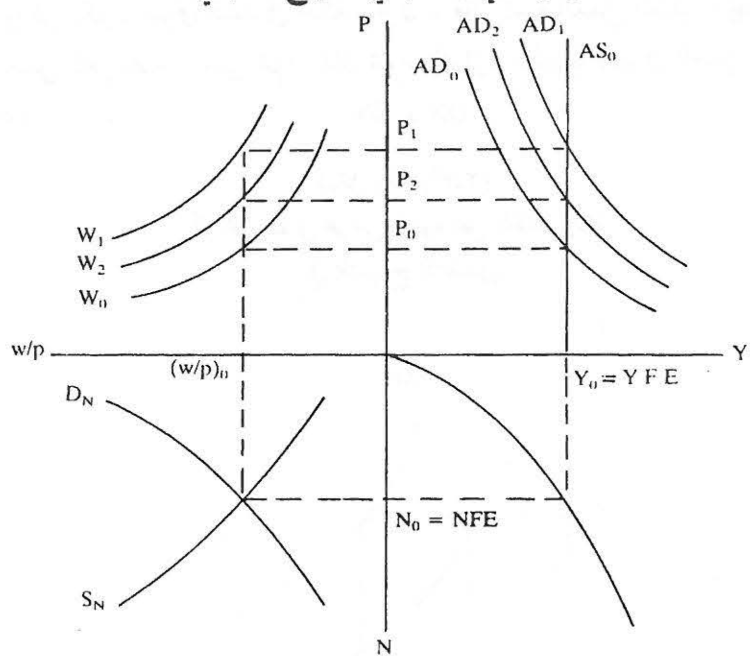
وكما ناقشنا - في الفصل العاشر - فان العمالة الكاملة توجد عندما تكون كمية العمل المطلوبة تساوي كمية العمل المعروضة . ففي الشكل (أ٣-٣) تكون مستويات

العمالة الكاملة للتوظف والناتج هي N_0 وY_0 على التوالي . وكما هو موضح في الفصل العاشر ، فان منحني العرض الكلي قد يشتق على اساس المعادلات (أ-٣-٢) الى (أ-٣-٥) وهوAS_0 في الشكل (أ-٣-٣) . وحيث أن الاقتصاديين التقليديين افترضوا ان الأجور النقدية مرنة ، فان منحني العرض الكلي يكون عديم المرونة تماماً عند مستوى التوظف الكامل Y_0 . واذا كان الطلب الكلي هوAD_0 والعرض الكلي هوAS_0 في شكل (أ-٣-٣) فان مستويات السعر التوازني والأجر النقدي والأجر الحقيقي والتوظف والناتج تكون هي P_0 وW_0 و$(W/P)_0$ وN_0 وY_0 على التوالي . وبما أن الأجور النقدية والأسعار ، يفترض أنها مرنة ، فان الأجور الحقيقية والعمالة والناتج تكون عند مستويات العمالة الكاملة .



شكل رقم (أ-٣-٣)

العرض الكلي والطلب في النموذج التقليدي



ويتحدد المستوى العام للأسعار والناتج بتفاعل الطلب الكلي والعرض الكلي . ويتحدد الاستثمار والادخار وسعر الفائدة بتفاعل الاستثمار والادخار . وقد افترض الاقتصاديون التقليديون ـ مثل كينز ـ ان الاستثمار يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة . ودالة الاستثمار :

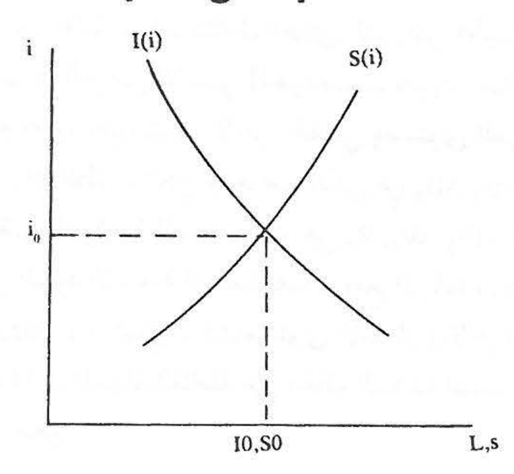
$$I = I(i), \qquad \text{(أ-٣-٦)}$$

موضحة في الشكل رقم (أ٣-٤) . بيد أن الاقتصاديين التقليديين - خلافا لكينز - افترضوا ان الادخار يعتمد على سعر الفائدة :

(أ٣ - ٧) $S = S(i)$

وقد افترضوا - بالذات - انه يرتبط بعلاقة مباشرة مع سعر الفائدة . ويوضح الشكل رقم (أ٣-٤) ايضا دالة الادخار .

شكل رقم ٣-٤
الاستثمار والادخار وسعر الفائدة
في النموذج التقليدي



ولكي يكون سعر الفائدة عند مستواه التوازني ، فان الاستثمار يجب أن يساوي الادخار . وهكذا يكون شرط التوازن كما يلي :

(أ٣ - ٨) $I = S,$

وطبقا لشرط التوازن ، فان سعر الفائدة التوازني في الشكل رقم (أ٣-٤) يكون i_0 . فاذا كان سعر الفائدة أقل من i_0 فان الاستثمار يفوق الادخار ويزيد سعر الفائدة . وعلى العكس اذا كان اكبر من i_0 فان الادخار يفوق الاستثمار وينخفض سعر الفائدة . اما اذا كان سعر الفائدة i_0 فان مستوى التوازن للاستثمار والادخار يكونان S_0, I_0 على التوالي . ويمكن ان يتحدد المستوى التوازني للاستهلاك بطرح الاستثمار I_0 (او الادخار S_0) من الدخل Y_0 .

وهكذا ، فان تقسيم الناتج بين الاستهلاك والاستثمار - في النموذج التقليدي - يتحدد بدالتي الاستثمار والادخار . فاذا قرر المجتمع ان يستثمر (يدخر) اكثر أو أقل ،

فان الاستثمار والادخار وسعر الفائدة سوف تتغير . ومع ذلك ، فان الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار سوف يظلان كما هما .

ولكي نزيد الأمر وضوحا ، دعنا نفترض أن دالة الاستثمار في الشكل رقم (أ٣-٤) قد انتقلت الى اليمين . عندئذ فان الاستثمار والادخار وسعر الفائدة سوف تزيد . وبما أن منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي في الشكل (أ٣-٤) لم تتغير ، فان الناتج ومستوى الأسعار يظلان ثابتين . وتؤدي الزيادة في سعر الفائدة الى تخفيض الاستهلاك .

وفي الحقيقة فان الانخفاض في الاستهلاك يلغي الزيادة في الاستثمار ، بحيث يترك الناتج بدون تغير .

واستنادا الى مناقشتنا ، فاننا سوف نتناول احدى الفروض الأساسية للنموذج التقليدي وهي «ان التغيرات في العرض الاسمي للنقود تسبب تغيرات متناسبة في الأجور النقدية والأسعار (مع عدم وجود تغيرات في الأجر الحقيقي ومستوى العمالة والناتج) . ولنفترض ـ باديء ذي بدء ـ ان الطلب الكلي والعرض الكلي هما AS_0, AD_0 على التوالي ، في الشكل (أ٣-٣) . والقيم التوازنية للمتغيرات هي $Y_0, N_0, (W/P)_0, W_0, P_0$. ولنفرض ـ ثانيا ـ ان عرض النقود الاسمية قد تضاعف . ومع الزيادة في عرض النقود ، فان الطلب الكلي يزيد الى AD1 ، وبالتالي ، فان مستوى الأسعار والأجر النقدي يزيدان الى W1,P1 على التوالي . وبما ان العمالة الكاملة هي الحالة السائدة أساسا ، فان الأجور الحقيقية والعمالة والناتج لا تتغير .

ولكي نبرهن على ان مستوى الاسعار يزيد بنسبة الزيادة في عرض النقود فاننا نقوم باجراء مايلي ، علما بأن لدينا اصلا

$$Ms_0V = P_0Y_0$$

ثم نفترض أن عرض النقود قد تضاعف ، مع ثبات سرعة دوران النقود . ومع ثبات الناتج الحقيقي ، فان مستوى الأسعار يجب ان يتضاعف .

ولكي نزيد الأمر وضوحا ، نفترض ـ في البداية ـ ان عرض النقود الاسمية هو ١٠٠ بليون دولار ، وان سرعة دوران النقود تساوي ٥ ، والمستوى العام للأسعار ١٠٠ ، والناتج الحقيقي ٥٠٠ بليون دولار بحيث ان

$$100(5) = 1.00(500)$$

أو

$$500 = 500$$

واذا زاد عرض النقود الى ٢٠٠ دولار مع ثبات سرعة دوران النقود والناتج

الحقيقي ، فان مستوى الأسعار لابد أن يزيد الى ٢٠٠ لذلك فان :

$$200(5) = 2(\ 500)$$

$$1000 = 1000.$$

وبأخذ هذه الافتراضات في الاعتبار ، فان مستوى الأسعار يجب أن يزيد بنفس نسبة الزيادة في عرض النقود .

وقد افترض الاقتصاديون الكلاسيكيون ان الأجور النقدية مرنة ، وان سرعة دوران النقود ثابتة . وعموما فقد افترض كينز ان الأجور النقدية جامدة نزوليا ، وان سرعة الدوران متغيرة وليست ثابتة . ولعله من الأهمية لذلك أن نتناول تأثير الزيادة في عرض النقود على مستوى الأسعار عندما تتغير الافتراضات التقليدية .

ودعنا نفترض ، أولاً ، أن الأجور النقدية جامدة في الاتجاه النزولي . وكما هو موضح في الفصل العاشر ، فان منحني العرض الكلي - مع جمود الأجور النقدية تنازليا - يكون AS_0 في الشكل رقم (أ-٣-٥). فاذا كان الطلب الكلي AD_0 ، فان القيم التوازنية للمتغيرات تكون $Y_0, (W/P)_0, N_0, W_0, P_0$. واذا كان منحني الطلب الكلي يقطع منحني العرض الكلي عند مستوى للناتج اقل من العمالة الكاملة تنشأ البطالة .

ونفترض ثانيا ، ان العرض الاسمي للنقود قد تضاعف . وكما ذكرنا سابقا فان الطلب الكلي يزيد من AD_0 الى AD_1 ، كما يزيد مستوى الأسعار . فهل زاد مستوى الأسعار بنسبة الزيادة في عرض النقود ؟ ولكي نجيب عن السؤال، نتناول العلاقة الأصلية

$$Ms_0 V = P_0 Y_0$$

ومع الزيادة في عرض النقود ، فان كلا من الناتج ومستوى الأسعار يزيدان ، حيث وجدت البطالة قبل الزيادة في عرض النقود . ومع ثبات سرعة دوران النقود فان جزءا من الزيادة في عرض النقود ينعكس في الزيادة في مستوى الأسعار ، والباقي ينعكس في الزيادة في الناتج . ومن ثم فان الزيادة في مستوى الأسعار ، تكون أقل من نسبة الزيادة في عرض النقود .

واجلاء للأمر ، نفترض - أولاً - أن عرض النقود الاسمية ١٠٠ بليون دولار وسرعة دوران النقود ٥ ، ومستوى الأسعار ١٠٠ ، والناتج الحقيقي ٥٠٠ بليون دولار بحيث ان :

$$100(5) = 1.00\ (\ 500)$$

أو

$$500 = 500$$

ونفترض ـ ثانيا ـ ان العرض الاسمي للنقود قد زاد الى ٢٠٠ بليون دولار . وكنتيجة فان الناتج الحقيقي يزيد الى ٦٠٠ بليون دولار . ويزيد مستوى الأسعار الى ١٦٧ ، حصلنا عليها بحل المعادلة :

$$200(5) = P(\quad 600)$$

بالنسبة لـP وهكذا ، فان الزيادة في مستوى الأسعار ـ ٦٧٪ ـ أقل من نسبة الزيادة في عرض النقود ، ١٠٠٪ .

واذا كانت سرعة دوران النقود متغيرة ، فان الزيادة في مستوى الأسعار لن تكون بنسبة الزيادة في عرض النقود ، حتى لو كانت الأجور النقدية مرنة .

ولنفترض ـ بادىء ذي بدء ـ ان الطلب الكلي AD_0 والعرض الكلي AS_0 في الشكل رقم (أ-٣-٣) . ولنفترض ـ ثانيا ـ ان العرض الاسمي للنقود قد تضاعف . ونحن نعلم ـ بناء على التحليل السابق ـ ان منحني الطلب الكلي ينتقل من AD_0 الى AD_1 اذا كانت سرعة دوران النقود ثابتة ، وبالتالي فان مستوى الأسعار يتضاعف . ولكن اذا قرر الناس الاحتفاظ بجزء من الزيادة في العرض الحقيقي للنقود في شكل أرصدة عاطلة ، فان سرعة دوران النقود تنخفض ، ولا يزيد الطلب الكلي بنفس المقدار . ولنفترض أن منحني الطلب الكلي انتقل الى AD_2 . ومع زيادة اصغر في الطلب الكلي ، فان الزيادة في مستوى الأسعار تكون أقل . ومن ثم فان الزيادة في مستوى الأسعار تكون أقل من نسبة الزيادة في عرض النقود .

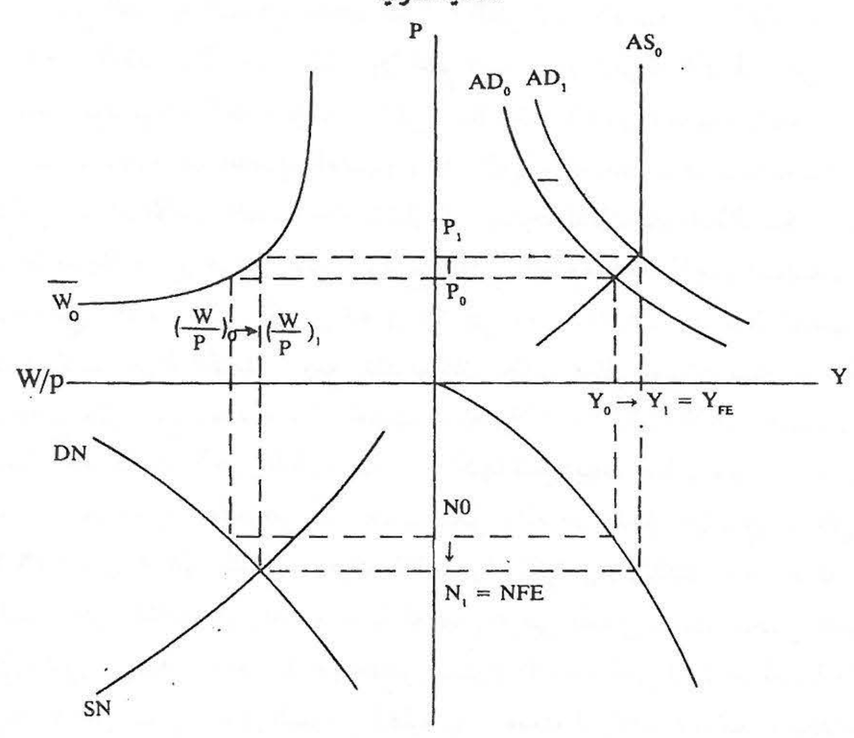
ولكي نزيد الأمر وضوحا ، دعنا نفترض أولا ان العرض الاسمي للنقود هو ١٠٠ بليون دولار ، وان سرعة دوران النقود ٥ ، والمستوى العام للأسعار ١٠٠ ، والدخل ٥٠٠ بليون دولار . ولنفترض ـ ثانيا ـ ان عرض النقود يزيد ٢٠٠ بليون دولار وان سرعة الدوران تنخفض الى ٤ ومع ثبات الدخل الحقيقي فان مستوى الأسعار يزيد الى ١٦٠ حصلنا عليها بحل المعادلة :

$$200(4) = P(\quad 500)$$

وهكذا ، فان مستوى الأسعار يزيد بنسبة ٦٠٪ مع بقاء الزيادة في مستوى الأسعار أقل من نسبة الزيادة في عرض النقود .

وخلاصة القول ، اذا لم تتحقق الفروض التقليدية ، فان احدى المعتقدات الرئيسية في الفكر التقليدي ، وهي ان التغير في عرض النقود يؤدي الى تغير بنفس النسبة في مستوى الأسعار ـ لن تحدث .

شكل رقم (أ٣-٥)
أثر الزيادة في عرض النقود الاسمية على المستوى العام
للأسعار في النموذج التقليدي مع افتراض جمود الأجور
النقدية تنازليا



العمالة الكاملة والفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية في النموذجين التقليدي والكينزي :

تصور المعادلات من (أ٣-١) الى (أ٣-٨) أساس النموذج التقليدي. ويشبه النموذج الكينزي - الذي وصف في الفصل العاشر - النموذج التقليدي في كثير من الوجوه. وفي الحقيقة هناك ثلاثة فروق هامة في الفروض فقط :

أولا : افترض الاقتصاديون التقليديون ان الاستهلاك يختلف باختلاف سعر الفائدة. اما كينز فقد افترض انه دالة في الدخل.

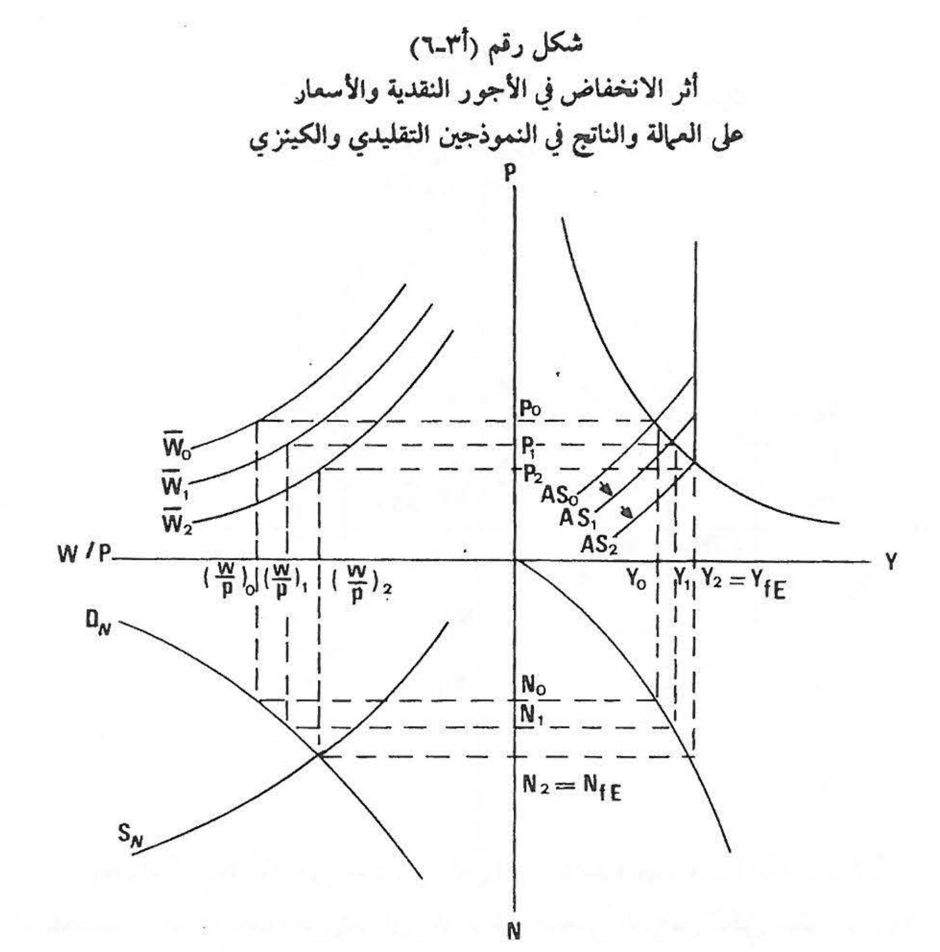
ثانيا : اعتقد الاقتصاديون التقليديون ان الطلب الحقيقي على النقود يعتمد فقط على الدخل الحقيقي. أما كينز فقد رأى انه يعتمد على كل من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة.

ثالثا : افترض الاقتصاديون التقليديون ان الأجور النقدية والأسعار مرنة . وعلى العكس فقد أكد كينز أن الأجور النقدية جامدة تنازليا .

وعلى الرغم من أن هناك اختلافات قليلة بين النموذجين التقليدي والكينزي ، فان النتائج الضمنية للنموذج تختلف كثيرا . ونظرا لأن الاقتصاديين التقليديين اعتقدوا ان الأجور النقدية والأسعار مرنة ، إلا أنهم اعتقدوا ان العمالة الكاملة هي الحالة العادية . فقد توجد البطالة مؤقتا ، ولكن حالما تتغير الأجور النقدية والأسعار استجابة لظروف السوق (انظر الفصل العاشر) ، فان العمالة الكاملة سرعان ما تعود . وقد افترض كينز ان الأجور النقدية جامدة تنازليا . ونتيجة لذلك فان البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة أوغير محددة . ولكي نوضح ذلك ، فانه مع جمود الأجور النقدية تنازليا ، فان منحني العرض الكلي يكون AS_0 في الشكل رقم (أ-٣-٥). ولو كان الطلب الكلي AD_1 لسادت العمالة الكاملة . ومع ذلك لو كان الطلب الكلي هوAD_0 لسادت البطالة . وفي وضع مثل الذي وصفناه ، لن تحدث أية تعديلات اذا كانت الأجور النقدية جامدة تنازليا . فاذا كانت الأجور النقدية مرنة ، ولكنها تتغير ببطء فقط ، فان العمالة الكاملة لابد أن تعود أخيرا . ولنفرض أن الطلب الكلي والعرض الكلي هما - في الشكل رقم (أ-٣-٦) AS_0,AD_0 على التوالي . حينئذ فان العمالة تكون N_0 ولذلك توجد بطالة . فاذا هبطت الأجور النقدية الى W_1 استجابة لفائض عرض العمل ، فان منحني العرض الكلي ينتقل الى AS_1 . ومع انتقاله ينخفض مستوى الاسعار الى P_1 وتزيد العمالة والناتج الى Y_1,N_1 على التوالي . وفي النموذج التقليدي ، تحدث الزيادات لأنه مع الانخفاض في الأجور النقدية والأسعار ، تزيد الأرصدة النقدية الحقيقية ، وبذلك يزيد الاستهلاك والاستثمار بالطريقة التي وصفناها سابقا . وفي النموذج الكينزي ، تحدث الزيادة في العمالة ، لأن الانخفاض في مستوى الأسعار يتسبب في زيادة في العرض الحقيقي للنقود . ومن ثم ، فان سعر الفائدة ينخفض ، ويزيد الاستثمار (انظر الفصل العاشر بالنسبة لمناقشة التأثير الكينزي) .

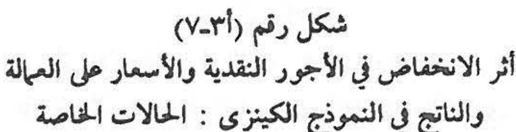
وهكذا ، اذا استجابت الأجور النقدية والأسعار لقوى السوق فان ثمة اتجاها لقيام الاقتصاد بالتحرك نحو العمالة الكاملة(٤) . ولكن اذا وجدت حالة واحدة من الحالات الخاصة ، فان الانخفاض في الأجور النقدية والأسعار سوف يكون غير فعال في استعادة العمالة الكاملة . ونحن نعني بالحالات الخاصة دالة الطلب على النقود ذات المرونة التامة بالنسبة لسعر الفائدة ، أو دالة الاستثمار غير المرنة تماما بالنسبة لسعر

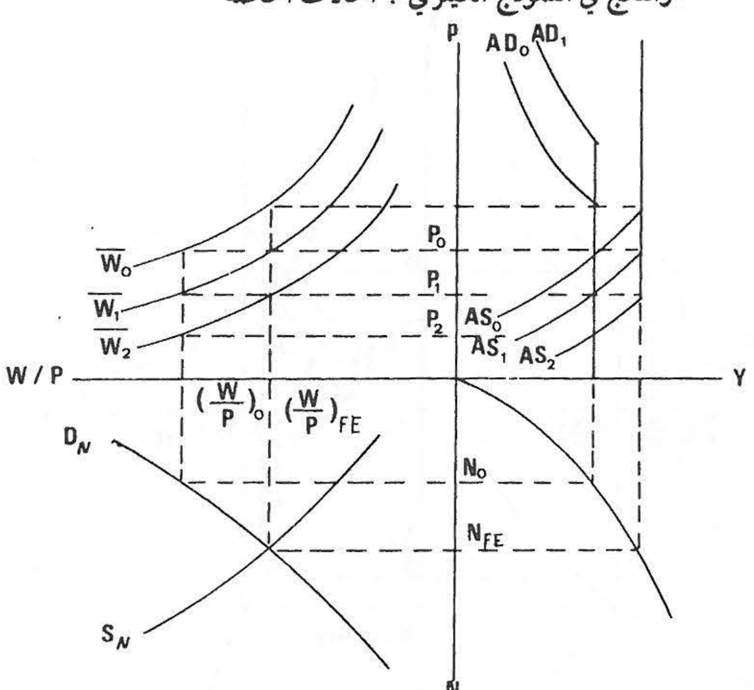
شكل رقم (أ٣-٦)
أثر الانخفاض في الأجور النقدية والأسعار
على العمالة والناتج في النموذجين التقليدي والكينزي



الفائدة . فاذا سادت أي من هاتين الحالتين ، فان آلية التغير التي تخيلها كينز ، تفشل في تحقيق النتيجة المرغوبة . واذا كان الطلب على النقود مرنا تماما في النطاق المذكور ، فان الانخفاض في مستوى الأسعار والزيادة اللاحقة في عرض النقود الحقيقية لا تتسبب في انخفاض سعر الفائدة (اذ أن الاقتصاد يكون في شرك السيولة).

ومع ثبات سعر الفائدة ، فان الاستثمار ، وبالتالي الطلب الكلي لا يتغير . ومن ثم فان الناتج والعمالة يظلان ثابتين . وهذه الحالة موضحة بيانيا في الشكل رقم (أ٣-٧) . فاذا كانت دالة الطلب على النقود مرنة تماما بالنسبة لسعر الفائدة خلال جزء من مداها ، فان منحني الطلب الكلي يكون غير مرن تماما في جزء منه ، وهو الجزء الذي يناظر الجزء المرن تماما من دالة الطلب على النقود . وهكذا يكون منحني الطلب الكلي AD_0 . فاذا كان العرض الكلي AS_0 فان مستوى الأسعار يكون P_0 والعمالة N_0 والناتج Y_0 .


شكل رقم (أ-٣-٧)
أثر الانخفاض في الأجور النقدية والأسعار على العمالة
والناتج في النموذج الكينزي : الحالات الخاصة



وحيث أن N_0 أقل من مستوى العمالة الكاملة N_{FE} فان البطالة تنشأ . واذا انخفضت الأجور النقدية من W_0 الى W_1 ، فان منحني العرض الكلي ينتقل من AS_0 الى AS_1 . وبما ان منحني العرض الكلي الجديد يقطع منحني الطلب الكلي عند نفس مستوى الناتج ، فلن تحدث أية زيادات في الناتج والعمالة . ومن ثم لن تنخفض البطالة وعلاوة على هذا ، فحتى لو استمرت الأجور النقدية والأسعار في الانخفاض ، فان البطالة سوف تستمر ، عندما ينزلق منحني العرض الكلي الى أسفل الجزء غير المرن تماما من منحني الطلب الكلي . وهكذا ، فان الانخفاض في الأجور النقدية والأسعار ـ في نموذج كينز ـ لا يتسبب في مستويات أعلى من العمالة ، اذا كان الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة لسعر الفائدة . وتحدث النتيجة نفسها اذا كانت دالة الاستثمار غير مرنة تماما بالنسبة لسعر الفائدة خلال جزء منها .

ولنفترض وجود البطالة ، وهبوط الأجور النقدية استجابة لفائض عرض العمل . فالانخفاض المصاحب في مستوى الأسعار يزيد العرض الحقيقي للنقود . واذا كان

الطلب على النقود غير مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة ، فلن تحدث زيادة في الاستثمار . ومن ثم لن يكون هناك تغير في الطلب الكلي ، وبالتالي لن يكون هناك تغيرات في الناتج والعمالة ، وهكذا تستمر البطالة .

وهذه الحالة يوضحها أيضاً الشكل رقم (أ٣-٧). فاذا كانت دالة الاستثمار غير مرنة تماما بالنسبة لسعر الفائدة في جزء منها . فان منحني الطلب الكلي يكون غير مرن تماما في جزء منه ، وهو الجزء المناظر للجزء غير المرن لدالة الاستثمار . ومنحني الطلب الكلي هذا هو المنحني AD_0 المبين في الشكل رقم (أ٣-٧) . فاذا كان العرض الكلي AS_0 ومستوى الأسعار P_0 والعمالة N_0 والناتج Y_0 - كما ذكرنا من قبل - لوجدت البطالة . واذا انخفت الأجور النقدية والأسعار ، فان النتيجة واحدة لا تتغير ، فمنحني العرض الكلي ينزلق أسفل الجزء غير المرن تماما من منحني الطلب الكلي .

وبما أن العمالة تظل عند المستوى N_0 ، فان البطالة تستمر . وهكذا لايتسبب الانخفاض في الأجور النقدية والأسعار - في نموذج كينز - في مستويات عالية من العمالة ، اذا كان الاستثمار غير مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة .

واذا افترضنا ان الأجور النقدية جامدة تنازليا أو تتغير ببطء فقط استجابة لأحوال السوق ، فما هي السياسة التي نختارها ؟ والواقع أن هناك سياسات عديدة يمكن الاعتماد عليها لجعل الأجور النقدية والأسعار أكثر مرونة . فعلى سبيل المثال قد تلغي قوانين الحد الأدنى للأجور ، وبالمثل التشريعات التي تخفف من وطأة القوة الاحتكارية للاتحادات العمالية .

وقد يكون هذا المنهج غير ملائم لأسباب سياسية . وعلاوة على ذلك حتى اذا كانت الأجور النقدية والأسعار تستجيب لأحوال السوق ، فان الانخفاض في الأجور النقدية والأسعار لا يستعيد العمالة الكاملة في النموذج الكينزي ، اذا كان الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة لسعر الفائدة ، أو أن الاستثمار غير مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة .

وقد تحقق الاقتصاديون التقليديون من أن البطالة يمكن أن توجد اذا كانت الأجور النقدية جامدة تنازليا . وزعموا أنه يمكن التخلص منها عن طريق زيادة عرض النقود . وقد اعتقدوا أنه باستخدام سياسة نقدية توسعية ، فان الطلب الكلي لابد أن يزيد ، وبذلك تزداد العمالة والناتج (انظر الشكل رقم (أ٣-٥) . وهكذا ، تصبح السياسة النقدية التوسعية فعالة في استعادة العمالة الكاملة في النموذج التقليدي .

وعلى العكس ، اعتقد الاقتصاديون التقليديون ان السياسة المالية ـ حتى لو كانت مصحوبة بزيادة في عرض النقود ـ غير فعالة .

ويمكن ترشيد الحجة التقليدية بعدة طرق من خلال النموذج الكينزي . واجلاء للأمر، فقد اعتقد الاقتصاديون التقليديون أن الطلب الحقيقي على النقود ، يعتمد فقط على الدخل الحقيقي ، الذي يدل على أن الطلب على النقود غير مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة . وطبقا للنموذج IS-LM ، فان الافتراض التقليدي بعدم مرونة الطلب على النقود بالنسبة للفائدة يتسبب في عدم مرونة المنحنيLM تماما بالنسبة للفائدة عند المستوى السائد للناتج . فاذا استخدمت سياسة مالية توسعية ، فان المنحني IS ينتقل الى اليمين . وبما أنLM غير مرن تماما بالنسبة للفائدة ، فان النتيجة هي زيادة كبيرة نسبيا في سعر الفائدة ، ولكن دون زيادة في الناتج .

ويدل ذلك على أن تأثير الزيادات في المشتريات الحكومية (أو تخفيض الضرائب) يلغى بتأثير الانخفاض في الاستثمار الذي يحدث بسبب ارتفاع سعر الفائدة .

ويمكن أن نشرح ايضا عدم فعالية السياسة المالية على أساس نموذج قيد الموازنة الحكومية في الفصل التاسع . ويؤكد النموذج أن عجز الموازنة يجب أن يمول عن طريق زيادة معدلات الضريبة ، أو بالاقتراض (اصدار سندات) أو باصدار النقود المدارة High-Powered money . ولنفترض ـ على سبيل المثال ـ أن المشتريات الحكومية قد زادت ، ولذلك حدث عجز . فاذا مول هذا العجز بزيادة الضرائب ، فان الاقتصاديين التقليديين قد اعتقدوا أن الزيادة في الانفاق العام (المشتريات الحكومية) تلغى تماما بتأثير الانخفاض في الانفاق الخاص (الاستهلاك والاستثمار) الذي يعزى الى زيادة الضرائب .

ولنفترض افتراضا آخر ، وهو أن العجز مول عن طريق الاقتراض (اصدار سندات) . وبما أن الحكومة يجب أن تتنافس مع المقترضين الأفراد على الأموال المتاحة ، فان أسعار الفائدة تزيد ، وبذلك ينخفض الاستثمار والاستهلاك في النموذج التقليدي . وقد اعتقد الاقتصاديون التقليديون ـ مرة أخرى ـ أن الزيادة في الانفاق العام (المشتريات الحكومية) تلغى تماما بالانخفاض في الانفاق الخاص (الاستهلاك والاستثمار) .

وأخيرا ، لنفترض أن العجز قد مول عن طريق اصدار نقود جديدة . فالزيادة الناتجة في عرض النقود لا تتسبب في احداث توازن مع الانخفاض في الانفاق الخاص .

وفي الحقيقة ، تكون الزيادة في عرض النقود توسعية . ومن ثم اذا كانت الزيادة في المشتريات الحكومية (أو تخفيض الضرائب) مصحوبة بأية زيادة في عرض النقود ، فان الناتج ومستوى الأسعار يزيدان . ومع ذلك ، فان نفس الأثر يمكن أن يتحقق عن طريق زيادة عرض النقود . وكنتيجة لذلك ، فليس ثمة سبب (من وجهة نظر الطلب) يدعو لزيادة المشتريات الحكومية ، إذ أنها طريقة غير رشيدة لزيادة عرض النقود .

وهكذا ، اعتقد الاقتصاديون التقليديون أن السياسة النقدية فعالة ، بينما السياسة المالية غير فعالة . وعموماً فان كلا السياستين النقدية والمالية فعالة في النموذج الكينزي . ومع ذلك اذا سادت احدى الحالات الخاصة ، فان السياسة المالية فقط هي الفعالة . وعموماً ، مع الزيادة في العرض الاسمي للنقود ، فان العرض الحقيقي للنقود يزيد ، وبذلك ينخفض سعر الفائدة فيزيد الاستثمار .

ومع الزيادات في الطلب الكلي ، فان الناتج والعمالة يزيدان ، ولكن اذا كان الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة للفائدة ، فان سعر الفائدة يظل ثابتا ولا يتغير الاستثمار . واذا كان الاستثمار غير مرن تماما بالنسبة للفائدة ، فان الاستثمار يظل ثابتا حتى لو انخفض سعر الفائدة . وفي كلتا الحالتين ، فان الاستثمار والطلب الكلي لا يتغيران ، ولذلك تعتبر السياسة النقدية غير فعالة(٥) .

وعلى العكس ، تكون السياسة المالية في ذروتها من حيث الفعالية في هذه الحالات (انظر الفصل التاسع) .

وقد اعتقد كثير من الكينزيين الأوائل بسيادة الحالات الخاصة ، ومن ثم أكدوا أنه حتى لو انخفضت الأجور النقدية والأسعار ، فلن يكون هناك اتجاه نحو زيادة الناتج والعمالة . وقد زعموا ـ اكثر من هذا ـ ان السياسة النقدية التوسعية سوف تكون غير فعالة ، وان السياسة المالية التوسعية لازمة لتخفيف وطأة البطالة . ولذلك ، فان للحكومة دورا هاما تلعبه فيما يتعلق بسياسة الاستقرار .

ويفهم من النموذج الكينزي انه يوضح أنه لا آلية السوق ولا السلطات النقدية يمكن الاعتماد عليهما لتحقيق العمالة الكاملة . والحكومة وحدها هي القادرة على تحقيق ذلك . وهذا الرأي يقف على النقيض تماما مما ذهب اليه الاقتصاديون التقليديون . ومن ثم فقد تعرض النموذج الكينزي لانتقادات حادة في أواخر الثلاثينات وفي الأربعينات .

وقد قاد بيجو A.C.pigou الهجوم النظري(٦) ، فهو يزعم أن الاستهلاك اذا كان دالة في كل من الدخل والأرصدة النقدية الحقيقية ، فان النتائج الضمنية لنظرية كينز

تتغير تماما . واذا كان الاستهلاك يرتبط بعلاقة موجبة مع الأرصدة الحقيقية ، فان الانخفاض في مستوى الأسعار يزيد الأرصدة الحقيقية ، وبذلك ينشط الاستهلاك . وبالتالي ، حتى لو كان الاقتصاد يتميز بطلب مرن تماما على النقود بالنسبة للفائدة أو بدالة استثمار غير مرن تماما بالنسبة للفائدة ، فان الاقتصاد القومي سوف يظهر ميلا نحو التحرك في اتجاه العمالة الكاملة ، لأنه حتى لو لم يزد الاستثمار ، فيكفي ان الاستهلاك يزيد . وعلاوة على هذا ، فان السياسة النقدية التوسعية سوف تكون الان فعالة حتى في الحالات الخاصة بسبب تأثيرها على الاستهلاك . وهكذا اذا اعتمد الاستهلاك على الأرصدة الحقيقية ، فان ثمة اتجاها للاقتصاد للتحرك نحو العمالة الكاملة . وبمعنى آخر ، فهو يجعل السياسة النقدية فعالة في الحالات الخاصة ، وأكثر فعالية بصفة عامة . ومن ثم فاننا لن نحتاج الى الاعتماد كلية على السياسة المالية(٧) .

وقد ظل الجدل مستمرا حول اتجاه اقتصاد السوق للتحرك نحو العمالة الكاملة والفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية . ومع ادراك ان الحالات الخاصة لا تسود ، وان التغير في العرض الحقيقي للنقود يؤثر في الاقتصاد بطرق مختلفة ، وليس من خلال سعر الفائدة والاستثمار ، فقد تركز الجدل الآن على قوة العوامل التي تدفع الاقتصاد في اتجاه العمالة الكاملة ، ودرجة فعالية السياسة النقدية ، وليس على ما اذا كانت هذه العوامل موجودة ، أو ما إذا كانت السياسة النقدية فعالة . وقد نوقشت هذه القضايا تفصيلا في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر .

الحواشي Notes

(١) من أجل مناقشة أكثر اسهابا انظر :

Gradner Ackley, Macroeconomics, Theory and Policy (New York: Macmillan, Inc., 1978), Chapters 4 and 5, PP. 83-153.

(٢) يعتبر هذا الوصف لنظرية كمية النقود شديد الايجاز . انظر على سبيل المثال :

Irving Fisher, The purchasing Power of Money, 2nd ed., repint of the 1922 ed. (Clifton, N.,).: Augustus M. Kulley, pubs).

(٣) Mark Blaug, Economic Theory in Retrospect , 3rd ed. (London : Cambridge University Press, 1978) PP . 162-166.

(٤) تجاهلنا في الوقت الحاضر اي عوامل ديناميكية . وقد نوقشت في الهامش رقم (٧) .

(٥) تتسبب الزيادة في عرض النقود ـ بيانيا ـ في انتقال منحني الطلب الكلي من AD_0 الى AD_1 في الشكل رقم (أ-٣-٧) . واذا كان العرض الكلي يساوي AS_0 فان منحني الطلب الكلي الجديد AD_1 يقطع منحني العرض الكلي عند مستوى الناتج Y_0 ، ولذلك لن يتغير الناتج . وعلى العكس ، فان أية زيادة في

المشتريات الحكومية أو تخفيض الضرائب تنقل منحني الطلب الكلي بأكمله الى اليمين ، وتتسبب في زيادة في الناتج والعمالة .

(٦) انظر :

A.C.Pigou,«Economic Progress in a Stable Enviroment,» Economica, 14 (August 1947), 180-88.

(٧) وحتى مع تأثير الأرصدة الحقيقية ، فان دون باتينكين Don Patinkin يرى أن الاعتماد على آلية السوق لتحقيق العمالة من خلال فترة معقولة من الوقت قد لا يكون مرضيا . أولا : قد لا تكون الأجور النقدية مرنة جدا . ثانيا : ان العلاقة بين الاستهلاك والأرصدة الحقيقية قد تكون ضعيفة . ومن ثم فان مستوى الأسعار قد ينخفض كثيرا من أجل تحقيق العمالة الكاملة . ثالثا : ان العوامل الديناميكية قد تجعل تحقيق العمالة الكاملة أكثر صعوبة مما يبدو للوهلة الأولى . وقد يؤدي انخفاض الأسعار بالناس الى توقع مزيد من الانخفاض . فاذا حدث هذا ، فان الناس يؤجلون مشترياتهم ، وبذلك تزداد البطالة بدلا من أن تنخفض . وعلاوة على هذا ، اذا أدى الانخفاض في الأسعار الى خلق عدم التأكد ، فان الناس قد يزداد طلبهم على النقود ، بما لذلك من آثار عكسية على سعر الفائدة والاستثمار . انظر :

Don Patinkin, «Price Flexibility and Full Employment,» American Economic Review, 38 (September 1948), 543-64.

الملحق (٤)

النمو المتباطىء للانتاجية

Lagging Productivity Growth

رونالد موماو(*)

Ronald L. Moomaw

تستمد انتاجية العمل ، أو نصيب العامل من الناتج (Y /N) أهميتها من علاقتها بالرفاه الاقتصادي . ولكي يحقق النمو الاقتصادي زيادة في مستوى المعيشة ، فانه من الضروري ان ينمو الناتج (Y) بمعدل أسرع من قوة العمل (N) (أو بصورة أكثر دقة من السكان) ، أي ان انتاجية العمل يجب ان تنمو .

وباختصار ، فان معدل نمو انتاجية العمل يعتبر محددا هاما لمعدل النمو في مستوى المعيشة .

(*) هذا الملحق كتب خصيصاً لهذا المؤلف . وقد قام بكتابته رونالد موما R.Moomaw من جامعة ولاية أوكلاهوما .

ومنذ عام ١٩٥٠ ومعدل النمو في انتاجية العمل منخفض نسبيا في الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فقد بدأ هذا المعدل ـ في منتصف الستينات ـ يتدهور بشدة . وقد أثر التباطؤ في انتاجية العمل كما تأثر بعدم استقرار السياسات الكلية والسياسات الجزئية . وساهم تباطؤ الانتاجية في الضغوط التضخمية على جانب العرض .

ومن ناحية أخرى ، ساهم التضخم والسيطرة على الأجور والأسعار وصدمات الطاقة في احداث هذا التباطؤ .

ونقدم في هذا الملحق وصفا لنمو الانتاجية في الولايات المتحدة خلال فترة زمنية معينة ومقارنا مع غيرها من البلدان . وبعد ذلك نحدد العنصرين اللذين تتكون منهما انتاجية العمل . كما نناقش اسباب التباطؤ في معدل نمو الانتاجية وعلاقته بعنصري انتاجية العمل . ويختتم الملحق بمناقشة مختصرة للسياسة .

النمو المتباطىء للانتاجية Lagging Productivity Growrk

وهناك ثلاثة عناصر هامة لاداء الانتاجية في الولايات المتحدة :

أولاً : انتاجية العمل في الولايات المتحدة من بين أعلى الانتاجيات في العالم الصناعي .

ثانيا : نمو انتاجية العمل في الولايات المتحدة منذ ١٩٥٠ بمعدل أقل منه في معظم الأقطار الصناعية الأخرى .

ثالثا : الانخفاض الحاد في معدل نمو انتاجية العمل في الولايات المتحدة والأقطار الصناعية الأخرى حدثت بعد عام ١٩٦٥ . وهذا العنصر الأخير ، وهو تباطؤ نمو الانتاجية ، يوصف في المناقشة التالية :

تباطؤ الانتاجية في الولايات المتحدة :

بلغ معدل النمو المتوسط لانتاجية العمل في قطاع الأعمال الخاص في الولايات المتحدة ٣,٣٢٪ سنويا فيما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٥ . وقد انخفض معدل الزيادة الى ٢,٣٢٪ من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ . وبلغ الانخفاض التالي ١,٢٠٪ وهو الذي حدث من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ . ولكي نقدر هذا الانخفاض ، يلاحظ ان معدل النمو انخفض بنسبة ٣٠٪ تقريبا في الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) مقارنة بالفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٥) ثم في الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) . وانخفض بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) . وفي

الفترة الأخيرة كان معدل النمو في انتـاجية العمـل ٦٥٪ اقـل ممـا كان عليه في الفتـرة (١٩٤٨ ـ ١٩٥٠) .

ولا يقتصر الانخفـاض في نمـو انتـاجية العمـل على قطـاع واحـد في الاقتصـاد الأمريكي . ومن بين القطاعات الثمانية الرئيسية التي يمكن الاعتماد على بياناتها المتاحة ، يعتبر قطاع الاتصالات فقط هو الذي حقق أعلى معدل لنمو الانتاجية في الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) مقارنة بما كان عليه في الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٥) .

وقد واجهت قطاعات التعدين والصناعات التحـويلية والمواصـلات والكهربـاء والخدمات الصحية جميعها انخفاضا في معـدلات النمـو في انتـاجية العمـل في الفتـرة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) ، أعقبها انخفاض آخر في الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) . وعلاوة على هذا ، انخفض معدل النمو في الانتاجية الى الصفر تقريبا في قطاع المرافـق في الفتـرة الثانية .

وفي الواقع ، ان تباطؤ انتاجية العمل في قطاع التعدين في الفترة الثانية يترجم فعلا الى انخفاض مطلق في مستوى انتاجية العمل . وأخيرا ، فان خطورة الوضع في الفترة الثانية تظهر من خلال نشوء التباطؤ في الانتاجية في القطاعات التـي أفلتـت في الفتـرة الأولى ، وهي بالذات الزراعة والتجارة والمشروعات الحكومية .

مقارنات دولية International Comparisons

ان المقارنة بين نمو الانتاجية في الولايات المتحدة مع مثيلهـا في الأمـم الصنـاعية الأخرى في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية تبدو في غير صالحها . وعلى سبيل المثال ، فان معدلات نمو الانتاجية الأمريكية بعد ان تجاوزت مثيلتها في معظم الدول الصناعية الغربية خلال النصف الأول للقرن العشرين ، هبطت الى مادون ما تحقق في هذه الدول بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٩ (انظر الجدول رقم أ٤ـ١) . ومع ذلك ، فان تباطؤ الانتاجية ليس قصرا على الولايات المتحدة ، فهو ظاهرة دولية في مداها . ففي كندا وألمانيا وفرنسا وايطاليا واليابان والمملكة المتحدة تباطأ النمو في انتاجية العمل من معدل سنوي متوسط ٦,٤٪ فيما بـين ١٩٦٣ و ١٩٧٣ الى معـدل متوسـط ١,٩٪ خلال الفتـرة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) . أما في الولايات المتحدة فقد كان التباطـؤ اكبـر ، حيث هبـط معـدل النمـو السنوات من ١,٩٪ الى ١,٠٪ .

جدول رقم (أ٤-١)
المعدلات السنوية المتوسطة لنمو الانتاجية :
اقطار مختارة (نسبة مئوية)

الدولة	١٩٦٣-١٩٧٣	١٩٧٣-١٩٧٩
كندا	٢,٤	٠,٤
فرنسا	٤,٦	٢,٧
المانيا الغربية	٤,٦	٣,٢
ايطاليا	٥,٤	١,٦
اليابان	٨,٧	٣,٤
المملكة المتحدة	٢,٠	٠,٣
الولايات المتحدة	١,٩	٠,١

Source: C.R. Hulten, «Why Do Growth Rates Vary? An International Comparison» The Wharton Magazine, 5 (September 1981) 42.

وقد نمت انتاجية العمل ايضا في قطاع الصناعات التحويلية للولايات المتحدة بمعدل أبطأ من مثيله في ١١ دولة صناعية رئيسية أخرى (انظر الجدول رقم أ٤-٢) . وكان النمو المتوسط أقل بحوالي ٢٥٪ مما هو عليه في فرنسا والسويد وايطاليا والمانيا ، وأقل بحوالي ٦٧٪ مما هو عليه في اليابان . وقد هبط معدل النمو المتوسط في الولايات المتحدة بنسبة ٤٥٪ خلال الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٦) بالمقارنة مع الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٦) . وعلى العكس ، تسارع معدل نمو الانتاجية خلال نفس الفترة - في الصناعات التحويلية بالنسبة لست دول من ١٢ دولة[٣] .

وقد أدى الاهتمام بهذه الاتجاهات الخاصة بالانتاجية الى توصيات عديدة متعلقة بالسياسة مثل تحسين حوافز الاستثمار ، من خلال التغيرات في التشريع الضريبي ، وتحسين حوافز الادخار ، وزيادة حوافز البحث وجهود التطوير ، وتوجيه الاستثمار الى الصناعات ذات الانتاجية المرتفعة أو الصناعات التي يحتمل أن تكون عالية الانتاجية ، وزيادة حوافز الاستثمار بالنسبة للمنشآت والصناعات الضعيفة . ومع ذلك فانه من المهم - قبل أن نتعرض للسياسة - أن نتناول مصادر التباطؤ في نمو الانتاجية .

وكمقدمة لمناقشة مصادر التباطؤ ، نعرض أولاً لمفهومين من مفاهيم الانتاجية .

جدول رقم (أ٤-٢)

المعدلات السنوية المتوسطة لنمو الانتاجية

في الصناعات التحويلية : أقطار مختارة (نسبة مئوية)

القطر	١٩٦٠-١٩٧٦	١٩٦٠-١٩٦٦	١٩٦٦-١٩٧٦
الولايات المتحدة	٢,٩	٤,٠	٢,٢
المملكة المتحدة	٣,٣	٣,٧	٣,١
كندا	٣,٨	٤,٣	٣,٥
سويسرا	٤,٣	٢,٩	٥,١
فرنسا	٥,٧	٥,٥	٥,٨
السويد	٥,٧	٦,٥	٥,٢
ايطاليا	٥,٨	٦,٧	٥,٣
المانيا الغربية	٥,٩	٦,٠	٥,٨
هولندا	٦,٧	٥,٦	٧,٤
بلجيكا	٦,٨	٥,٠	٨,١
الدنمارك	٧,٠	٥,٤	٨,٠
اليابان	٨,٩	٨,٨	٨,٩

Source: W.C.Freund, Reaching a Higher Standard of Living (New York: New York Stock Exchange, Office of Economic Research), 1979.

مفهومان للانتاجية Productivity: Two Concepts

قد يكون من المفيد ان نستخدم دالة انتاج كوب ـ دوجلاس (المقدمة في الفصل الخامس عشر) لعرض مفاهيم الانتاجية . ونعيد كتابة المعادلة (١٥-٥) على النحو التالي :

$$Y = A'K^{\alpha} N^{1-\alpha} \qquad (0 < \alpha < 1) \qquad \text{(أ٤-١)}$$

حيث Y تمثل الناتج وK تمثل رصيد رأس المال وN عدد العمال المستخدمين . وفي المعادلة (أ٤-١) تمثل $A' = Ae^{rt}$ تأثير التكنولوجيا وA تمثل ثابتا موجبا وe هي أساس اللوغاريتم الطبيعي وr معدل نمو التكنولوجيا وt هي الزمن . والمرونات الجزئية للناتج بالنسبة لرأس المال والعمل هي α , $1-\alpha$ على التوالي . وهذه المقاييس هي ايضا أنصبة رأس المال والعمل في الدخل الكلي .

وبقسمة المعادلة (أ٤-١) على N نحصل على :

$$Y/N = \frac{A'K^{\alpha}N^{1-\alpha}}{N} = A'K^{\alpha}N^{1-\alpha-\alpha} = A'\left(\frac{K}{N}\right) \quad (أ٤ - ٢)$$

وتقرر المعادلة أن الناتج لكل وحدة من العمل أي إنتاجية العمل تتحدد بمستوى التكنولوجيا ('A) ومستوى كثافة رأس المال (K /N) .

وفي تحليل التكنولوجيا يشار احيانا الى مستوى التكنولوجيا باعتباره الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج total factor produtivity . ولكي نعرف السبب ، نقسم المعادلة (أ٤-١) على $K^{\alpha}N^{1-\alpha}$ لنحصل على :

$$\frac{Y}{K^{\alpha}N^{1-\alpha}} = A' \quad (أ٤-٣)$$

وفي كلمات نجد ان A هي الناتج مقسوما على المتوسط المرجح لكل المدخلات ، أو على كل عناصر الانتاج . وهكذا يشار إلى $Y/K^{\alpha}N^{1-\alpha}$ باعتباره الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ، مثلما تشير Y /N الى انتاجية العمل . وتعتبر الانتاجية الكلية لتلك العوامل مقياسا للكفاءة الكلية لأداء الاقتصاد القومي . فهو يعتمد على ماهو اكثر من التكنولوجيا ، اذ يعكس تخصيص الموارد واجتهاد العمل ومهارة الادارة . بوضوح اذا زادت الكفاءة الكلية للاقتصاد القومي ، فان انتاجية العمل سوف تزيد . وتتلخص هذه الحقيقة في المعادلة (أ٤-٢) .

والمحدد الآخر لانتاجية العمل هو كثافة رأس المال K /N وكثافة رأس المال هي كمية الأدوات الرأسمالية المتاحة لكل عامل . فالعامل الذي يستخدم مزيدا من الأدوات الرأسمالية ، سوف يكون قادرا ـ بصفة عامة ـ على أن ينتج اكثر .

وتتلخص هذه الحقيقة ـ مرة أخرى ـ في المعادلة (أ٤-٢) .

ويمكن ايجاد الآثار الضمنية لعلاقات الانتاج بالنسبة لنمو انتاجية العمل عن طريق أخذ تفاضل المعادلة (أ٤-٢) .

$$\Delta\left(\frac{Y}{N}\right) = \Delta A' + \alpha\,\Delta\left(\frac{K}{Y}\right) \quad (أ٤-٤)$$

وتقرر المعادلة (أ٤-٤) ان أي تغير في إنتاجية العمل يمكن أن يحل الى تغير في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج وتغير مرجح في كثافة رأس المال . وبمعنى آخر ، يمكن أن يحسب التغير في هذه الانتاجية باعتباره الفرق بين التغير في انتاجية العمل والتغير في كثافة رأس المال (مرجحة عن طريق نصيب رأس المال في الناتج الكلي) .

فاذا اخذنا هذا الاطار في الاعتبار ، فاننا ننتقل الى فحص مصادر التباطؤ في نمو انتاجية العمل في الولايات المتحدة .

مصادر التباطؤ في نمو الانتاجية :

Sources of The Slowdown In Productivity Growth

عرض نورد هاوس W.D.Nordhous لما يسميه بأفضل ظنونه عن مصادر التباطؤ في معدل نمو الانتاجية[٤] . فهو يقارن معدل النمو السنوي في انتاجية العمل (الناتج الكلي الذي يتولد في القطاع الخاص لكل ساعة عمل) بالنسبة للفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩) بمعدل النمو بالنسبة للفترة (١٩٤٨ - ١٩٦٥) . وتوضح المقارنة ان معدل النمو السنوي انخفض من ٣,٢٪ سنويا في الفترة الأولى الى ٢,٠٪ في الفترة الأخيرة . وهو يعزى ١٢٪ من هذا الانخفاض الى النمو الاقتصادي البطيء في الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩) . وبما أن الناتج الكلي الأكبر يزيد الكفاءة بسبب وفورات الحجم ، فإن النمو الاقتصادي البطيء يعوق نمو الانتاجية .

ومن هذا المنظور ، فان الزيادة في معدل النمو الاجمالي لابد أن تنشط نمو الانتاجية . اما المصادر الأخرى لتباطؤ الانتاجية كما رآها نوردهاوس ، فهي تتصل مباشرة بانقسام النمو في انتاجية العمل الى نمو في كثافة رأس المال ونمو في الانتاجية الاجمالية لعوامل الانتاج (انظر المعادلة رقم (أ٤-٤)) . وهو يعزي ١٢٪ من هذا التباطؤ الى انخفاض معدل نمو كثافة رأس المال ، و ٧٦٪ من التباطؤ الى انخفاض معدل نمو الانتاجية الاجمالية لعوامل الانتاج . ويرتبط نحو نصف هذه النسبة (حوالي ٣٦٪) بمؤثرات معينة مثل نوعية العمل ومشاكل الطاقة ، والأنشطة القانونية للحكومة الفيدرالية ، وانخفاض انشطة البحث والتطوير ، وتخصيصات الموارد بين قطاعات الاقتصاد القومي . أما النسبة الباقية وهي ٤٠٪ فانها لاتعلل ، أي أن نورد هاوس (وكثيرين غيره من الاقتصاديين) يرون أن نصف التباطؤ في الانتاجية بالكامل لا يمكن رده الى مصادر معينة أو الى عدد صغير من المصادر .

ويحدث الانخفاض في معدل نمو كثافة رأس المال مصحوبا بتسارع في معدل نمو قوة العمل والتوظف . ومتى يصبح العمل اكثر وفرة ، فان مزيدا من العمل سوف يستخدم لكل وحدة من رأس المال . وبالتالي لابد أن يهبط معدل النمو في انتاجية العمل . أما الجزء من التباطؤ في انتاجية العمل الذي يعزى الى انخفاض كثافة رأس المال

فهو ببساطة استجابة سوقية ملائمة لتغير الظروف في سوق العمل . وبالاضافة الى ذلك ، فان الاستثمار ، وبالتالي كثافة رأس المال من المحتمل أن تنخفض بسبب ارتفاع التضخم والبطالة وصدمات العرض التي حدثت في السبعينات .

ان أثر التغيرات في نوعية العمل على نمو الانتاجية هي أيضا استجابة سوقية ملائمة ومتوقعة للتغيرات في سوق العمل .

ويعزى نوردهاوس ٤٪ من التباطؤ في الانتاجية الى هذه التغيرات في نوعية العمل . ويرجع انخفاض معدل النمو في نوعية العمل الى الزيادة في نسبة العمال غير المهرة في قوة العمل . وهذا ـ بدوره ـ يرجع الى زيادة نسبة من تخطوا سن الطفولة والنمو السريع لمساهمة المرأة في قوة العمل . وتعوض هذه الزيادة في العمل غير الماهر ـ جزئيا ـ بالزيادة المستمرة في مستويات التعليم . ومع أن استيعاب العمال غير المهرة يخفض نمو الانتاجية، فإن هذا الاستيعاب نفسه كان أحد الانجازات الاقتصادية الهامة. وقد كان تأثيره على الانتاجية معيباً، ولكنه ضروري، ويجب أن يتحرك في الاتجاه العكسي في الثمانينات مع الانخفاض في معدل نمو عدد صغار السن الذين يدخلون قوة العمل والانخفاض في معدل نمو عدد النساء المشاركات في قوة العمل .

وتعزى ١٢٪ أخرى من التباطؤ في الانتاجية الى ما يسميه نوردهاوس بالتحويلات القطاعية Sectoral Shifts . وقد كان جزء من نمو الانتاجية في الماضي يرد الى انتقال الموارد من القطاعات المنخفضة الانتاجية مثل الزراعة ، الى القطاعات المرتفعة الانتاجية مثل الصناعات التحويلية . وهذا المصدر من مصادر زيادة الانتاجية لم يعد متاحا ، لأن الزراعة ليست هي بالذات القطاع المنخفض الانتاجية ، ولأن فائض عرض الموارد في الزراعة لم يعد له وجود .

ويلاحظ أن اجزاء معينة منخفضة الانتاجية من قطاع الخدمات ، قد نمت بمعدل أسرع من الأجزاء الأخرى للاقتصاد . ومع ذلك ، فاننا اذا اخذنا في الاعتبار زيادة الطلب على ناتج هذه القطاعات ، فان النمو السريع في القطاعات المنخفضة الانتاجية في الاقتصاد القومي ماهي الا استجابة ملائمة للتغير في احوال السوق . وهذه الاستجابة الملائمة ـ لسوء الحظ ـ تؤدي الى تعويق نمو الانتاجية .

ويعزى نوردهاوس ٨٪ من التباطؤ في الانتاجية الى استجابة الاقتصاد الى ارتفاع اسعار الطاقة . فقد يتسبب ارتفاع سعر الطاقة في احلال العمل محل رأس المال والطاقة ، وقد يؤدي إلى انخفاض كفاءةرصيد رأس المال القائم. وكلا الحديثين يمكن أن يكونا

استجابة ملائمة لارتفاع أسعار الطاقة، ولكنهما يؤديان إلى انخفاض الانتاجية. وعلاوة على ذلك ، فقد تخفض صدمات أسعار الطاقة معدل التكوين الرأسمالي . وهكذا تسهم - من هذا الطريق - في انخفاض كثافة رأس المال .

أما الثمانية في المائة من التباطؤ التي تعزى الى القيود القانونية regulation فهي كبيرة بسبب تحويل الأدوات الرأسمالية من انتاج السلع الى انتاج بيئة محسنة . وبما أن خدمات البيئة المحسنة لا تقاس ضمن حسابات الدخل القومي ، فان هذا التحويل يؤدي الى انخفاض انتاجية العمل المحسوبة . ويعتبر تحليل المنافع - التكاليف ضروريا لتقويم التنظيمات البيئية .

وأخيراً فان نوردهاوس يعزي ٤٪ من التباطؤ في الانتاجية الى انخفاض كثافة وفعالية انشطة البحث والتطوير (R&D) فالكثافة الضعيفة للبحث والتطوير (R&D) يمكن أن تنعكس من خلال السياسة الحكومية . ومن ناحية أخرى ، فانه من الصعوبة بمكان ان ينعكس في ضعف الفعالية .

مناقشة السياسة Policy Discussion

تقدر هذه المصادر المحددة لنمو الانتاجية : كثافة رأس المال ونوعية العمل والتحولات القطاعية وأسعار الطاقة والتنظيمات والقوانين والبحث والتطوير بحوالي ٦٠٪ من التباطؤ في الانتاجية . أما العوامل السكانية التي تخفض كثافة رأس المال ونوعية العمل فقد يكون لها نفس التأثيرات في الثمانينات ومابعدها . فالتغيرات في العوامل السكانية يجب أن تعمل على زيادة نمو الانتاجية .

ويشير المستقبل ايضا الى استقرار أسعار الطاقة والانخفاض في معدل نمو الأنشطة التنظيمية أو القانونية ، وهذان العاملان ايضا يجب أن ينشطا نمو الانتاجية .

وباختصار ، فان كثيرا من العوامل التي عوقت نمو الانتاجية في السبعينات قد تنشط نمو الانتاجية في الثمانينات . حقا ، اذا امكن الوصول الى نمو اقتصادي مطرد ، فان معظم الأسباب المحددة لتباطؤ الانتاجية قد يكون لها تأثير عكسي ، أو على الأقل تأثير محايد على نمو الانتاجية في الثمانينات .

ولسوء الحظ ، فان هذا يترك نحو نصف التباطؤ دون تقدير . وتذهب احدى الشروح أو السيناريوهات الى ان معدلات الضرائب المرتفعة والتنظيمات والقوانين المرهقة والمعدلات المتغيرة والمتزايدة للتضخم قد اتحدت لتؤدي الى تقليل الحوافز والمبادآت لدى العمال والمنظمين . واذا كان التوكيد بأن القوة العاملة الأمريكية لم تعد تعمل بكفاءة

صحيحا ، فان ذلك يرجع ـ طبقا لهذه السيناريـو ـ الى أن المعدلات الحدية المـرتفعة للضرائب تقلل من الحافز على العمل بكفاءة .

وعلاوة على هذا ، فغالبا ما يؤكد البعض على أن المنظمين في الولايـات المتحدة يتخذون قراراتهم مستخدمين افقا زمنيـا قصيرا للغايـة . وكنتيجة لذلك ، فان الاستثمارات طويلـة الأجل التي تزيـد الانتاجيـة في المصانع والمعدات أو في البحث والتطوير تحول جانبا لصالح الاستثمارات قصيرة الأجل ذات الربح السريع .

وقد علق كثير من المراقبين على هذه الظاهرة المزعومة ، وغالبا ما ينحون باللائمة على الطرق الكمية لتعليم الادارة في مدارس الاقتصاد .

وعلى العكس يشير هذا التفسير الى أن المعدلات المتغيرة للتضخم والافراط في اصدار التنظيمات والقوانين يجعل المستقبل غير مؤكـد ولـذلك تخصم الأرباح المستقبلـة بشدة .

وأخيرا ، فان معدل الادخار المنخفض ، وضعف الـروح التنظيمية الأمريكيـة تؤخذ أيضا كأثر من آثار الارتفاع المتواصل في معدلات الضرائب الحدية على الدخل غير المكتسب . فإذا خضعت أغلب عوائد النشاط التنظيمي للضريبة عند النقطة التي يتعذر تحتها مواصلة النشاط في ظل الأحوال العادية ، فإن هذا السيناريو يمضي ولابد أن يتناقص النشاط التنظيمي .

وهذا السيناريو ـ أساسا ـ ماهو إلا تفسير من وجهة نظر جانب العرض عن تأخر نمو الانتاجية . والنتيجة الضمنية هي أن سياسات جانب العرض ـ كما ناقشنا في الفصل الحادي عشر ـ المرتبطة بالسياسة الفعالة المضادة للتضخم يجب أن تقدم حافزا هاما لنمو الانتاجية .

وبينما يوافق اقتصاديـون آخرون على بعض انتقادات جانب العرض ، إلا أنهم يدافعون عن أن السياسات المؤيدة للادخار عموما ليست هي السياسات الملائمة المؤيدة للانتاجية pro-productivity ، أو السيـاسات المـلائمة عموما . وقد يعزى هذا الى أنهم يرجعون الجزء غير المفسر في تباطؤ الانتاجية الى سلسلة معينة من الأحداث مثل موقف الطاقة ونظام الضرائب تحت عنوان تراكم الأصول «غير المنتجة» .

ويـوافق نورد هاوس على سبيل المثال ـ على ان السيـاسة المضادة للتضخم والسياسات المصممة لتنشيط الطلب الكلي أو للحيلولة دون نقص الطلـب الـكلي اكثر

فعالية ، وتستطيع أن تحفز نمو الانتاجية . ومع ذلك فقد كان تأكيده على الطلب الكلي بدلا من السياسة المضادة للتضخم وهو ما يجعله مرفوضا من جانب العرض . وعلاوة على ذلك ، فانه بدلا من أن يستخدم السياسة الضريبية العامة ، لابد أن يتخذ من السياسة الضريبية هدفا من أجل :

(١) تشجيع زيادة الانتاج ، وصيانة موارد النفط .
(٢) توجيه الموارد نحو البحث ، وبالذات نحو انواع معينة من البحث .
(٣) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .
(٤) تشجيع استثمارات الشركات .
(٥) توجيه مزيد من الموارد نحو المعاهد والجامعات .
(٦) توجيه الموارد بعيدا عن المجالات المنخفضة الانتاجية مثل الاسكان والذهب والفنون الجميلة والأرض .

وأخيرا لابد أن يضطلع بأعباء الاصلاح التنظيمي .

وهناك الكثير من اوجه الشبه بين المجموعتين من التوصيات التي تتعلق بالسياسة . وتكمن الاختلافات الرئيسية في نطاق السياسة الكلية ، وهي مجال التنظيم ، واستخدام التخفيضات الضريبية . والبديل هو استخدام سياسة ضريبة معينة لتوجيه الموارد إلى مجالات معينة أو بعيداً عن مجالات معينة .

وبغض النظر عن هذا الرأي ، فان كثيرا من الاقتصاديين لابد أن يوافقوا على أن السياسات المصممة بالتحديد للتعامل مع انتاجية العمل تعتبر غير ضرورية . فالسياسات التي تشجع الاستقرار الكلي والكفاءة الجزئية يمكن أن نتوقع ان تؤدي الى تحسين اداء الانتاجية ومثل هذه السياسات - كما يقترح نوردهاوس - لا تثار عن طريق تباطؤ الانتاجية . وهي ببساطة تعبر عن السياسة الاقتصادية .

الحواشي Notes

(١) انظر :
J.R.Norsworthy. M.J.Harper, and K. Kunze, «The Slowdown in Productivity Growth: Analysis of Some Contributing Factors,» Brookings Papers on Economic Activity no. 2(1979)387-471.

(٢) انظر :
C.R.Hulten, «Why Do Growth Rates Vary? An International Comparison», The Wharton Magazine, 5(Summer 1981) 42-47.

(٣) انظر :
W.C.Freund, Reaching a Higher Standard of Living (New York:New York Stock Exchange, Office of Economic Research, 1979).

(٤) عرضت كثير من الدراسات عن تباطؤ الانتاجية في :
G.Christiansen, F. Gallop, and R.Haveman, Environmantal and Health Safety Regulations, Productivity Growth and Economic Performance: An Appraisal. Committee Print. Joint Economic Committee, U.S.Congress, (Washington, D.C.Government Printing Office, 1980) and L.Moomaw «The American Productivity Slowdown,» Working Paper 1447-3 (Washington D.C.Urban Institute, 1930).

ويعتمد نوردهاوس ـ بالأساس ـ على نفس الاطروحة في عرض المصادر المختلفة التي تسبب التباطؤ . وتتفق استنتاجات نوردهاوس مع غيرها من النتائج التي توصل اليها غيره من الاقتصاديين . وبالطبع فهو ليس من الآراء المتفق عليها بالاجماع . انظر :
«Policy Responses to the Productivity Slowdown» in The Decline in Productivity Growth, Conference Series, (Federal Reserve Bank of Boston, 1980).